

فهرست الجزء الاول من كتاب الميزان الكبرى الشعرانية

صفحة	موضوع	صفحة
٨	فصل ان قال قائل ان حلتك جسم اقول الائمة	٨
٨	المجتهدين على حالتين يرفع الخلاف الخ	٨
١٩	فصل اياك يا اخي ان تبادر اول جماعتك	١٩
٢٠	مرتبة الميزان الخ فلوهم كون المرتبةين على	٢٠
٩	الخير مطلقا	٩
٢٠	فمعل فان قال قائل فهل يجب عندكم على	٢٠
٢٠	المقلد العمل بالاربع من القوانين الخ	٢٠
٢٤	فصل فان قال قائل ان احدا يحتاج الى ذوق	٢٤
٢٤	مثل هذه الميزان في طريق صحة اعتقاده ان	٢٤
٢٥	سائر المسلمين على هدى الخ	٢٥
٢٥	فصل فان ظن طاعن في هذه الميزان وقال الخ	٢٥
٢٦	فصل وياك ان تجمع بهذه الميزان فتبادر الى	٢٦
٢٦	الانكار على صاحبها وتقول الخ	٢٦
٢٧	فصل اعلم يا اخي اني ما وضعت هذه الميزان	٢٧
٢٨	للاخوان من طلبة العلم الا بدت كرسوا لهم	٢٨
٢٨	في ذلك الخ	٢٨
٢٨	فصل اعلم يا اخي ان مرادنا بالعمية والخصصة	٢٨
٢٨	انما كرتين في هذه الميزان هما مطلق	٢٨
٢٨	التشديد والتخفيف	٢٨
٣٠	فصل ثم لا يخفى عليك يا اخي ان كل من فعل	٣٠
٣١	الخصصة بشرطها او الغفول بشرطه فهو على	٣١
٣١	هدى من ربه في ذلك	٣١
٣١	فصل ان قال قائل فلي ما قررت الخ	٣١
٣٤	فصل وما يوضع لك صحة مرتبة الميزان ان	٣٤
٣٤	تنظر الخ	٣٤
٣٧	فصل فان قلت في قول ان القياس من جملة	٣٧
٣٨	الادلة الشرعية فهل تأني فيه كذلك مرتبة	٣٨
٣٨	الميزان	٣٨
٣٨	فصل من لازم كل من لم يعمل بهذه الميزان	٣٨
٣٨	ان يتركها وترك العمل الخ	٣٨
٣٨	فصل ينبغي لكل مؤمن الاقبال على العمل	٣٨
٣٩	بكل حديث ورد الخ	٣٩
٤٠	فصل ان قال قائل كيف الوصول الى الاطلاع	٤٠
٤٠	على عين الشرعية الخ	٤٠
٤٠	فصل فان قلت فانما انشك قلب الولي عن	٤٠
٤٠	التقليد وراي المذهب كلها متشابهة في الصحة	٤٠
٤٠	فصل فان قلت هذا في حق العلماء باحكام	٤٠
٤٠	الشرعية والحقيقة فيا تقولون الخ	٤٠
٤٠	فصل فان قلت ان الائمة المجتهدين قد كانوا من	٤٠
٤٠	الكل يدين الخ	٤٠
٤٠	فصل فان قلت فيماذا اجيب من نازعني في	٤٠
٤٠	صحة هذه الميزان الخ	٤٠
٤٠	فصل فان ادعى احد من العلماء ذوق هذه	٤٠
٤٠	الميزان الخ	٤٠
٤٠	فصل ان اردت يا اخي الوصول الى معرفة هذه	٤٠
٤٠	الميزان ذوقا الخ	٤٠
٤٠	فصل في بيان تقرير قول من قال ان كل مجتهد	٤٠
٤٠	مصيب الخ	٤٠
٤٠	فصل لا يلزم من تقييد كامل من الاولياء او	٤٠
٤٠	المجتهدين بالعمل بقول دون آخر الخ	٤٠
٤٠	فصل وياك يا اخي ان تطالب احدا من طلبة	٤٠
٤٠	العلم الان يصدق اعتقاده في ان كل مجتهد	٤٠
٤٠	مصيب الخ	٤٠
٤٠	فصل وما يذلل على صحة ارتباط جميع اقوال	٤٠
٤٠	علماء الشرعية بعين الشرعية الخ	٤٠
٤٠	فصل وما يؤيد هذه الميزان عدم انكار اكابر	٤٠
٤٠	العلماء في كل عصر الخ	٤٠
٤٠	فصل في بيان استحالة خروج شيء من اقوال	٤٠
٤٠	المجتهدين الخ	٤٠
٤٠	فصل ان قال قائل اي فائدة في تأليف هذه	٤٠
٤٠	الميزان الخ	٤٠
٤٠	فصل في بيان جملة من الامثلة المحسوسة التي	٤٠
٤٠	يعلم منها اتصال جميع اقوال المجتهدين	٤٠
٤٠	ومقلديهم بعين الشرعية الكبرى	٤٠
٤٠	صورة الامثلة المحسوسة الموعود كرها	٤٠
٤٠	مثال الشجرة المطهرة المثلة بعين الشرعية	٤٠
٤٠	المطهرة	٤٠
٤٠	مثال آخر لاتصال سائر مذاهب المجتهدين	٤٠
٤٠	ومقلديهم بعين الشرعية المطهرة	٤٠

مكتبة	مكتبة
٤٣	من الطرق مذاهب الأئمة المجتهدين إلى أبواب الحديث وان كل من عمل بذهب عنها خالصا أو ضل إلى باب الحجة
٤٤	مثال كتاب الأئمة المجتهدين على نهج الحجة في الحجة الذي هو ظاهر بحر الشريعة المطهرة في الدنيا
٤٤	فصل في بيان الذم من الأئمة المجتهدين لقول في دين الله تعالى بالأي لا سيما الإمام أبو حنيفة
٤٥	فصل في بيان ما ورد في ذم الرأي عن الشارع وعن أصحابه والتابعين وتابع التابعين
٤٨	فصل فيما نقل عن الإمام مالك من ذم الرأي وما حاضنه في الوقوف على ماحدة الشريعة المطهرة
٤٨	فصل فيما نقل عن الإمام الشافعي رضي الله عنه من ذم الرأي والتبري منه
٥٠	فصل فيما نقل عن الإمام أحمد من ذم الرأي وتقديما الكتاب والسنة
٥١	فصل في بعض الأجوبة عن الإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه
٥١	الفصل الأول في شهادة الأئمة له بمزارعة العلم وبيان أن جميع أقواله وأفعاله وعقائد ومشيده بالكتاب والسنة
٥٢	فصل في بيان ضعف قول من نسب الإمام أبا حنيفة إلى أنه يقدم القياس على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
٥٤	فصل في تضعيف قول من قال إن أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة ضعيفة غالبا
٥٧	فصل في بيان ضعف قول من قال إن مذهب الإمام أبي حنيفة أقل المذاهب احتياطا الخ
٥٨	فصل في بيان ذكر بعض من اطنب في الثناء على الإمام أبي حنيفة من بين الأئمة على الخصوص وبيان توسعته على الأمة وسعة علمه وكثرة وعه وعبادته وعفته وشرف ذلك
٦٠	فصل قال المحققون أن العلماء وضع الأحكام حيث شاءوا بالاجتهاد الخ
٦١	فصل في بيان بعض ما طاعت عليه من كتب
٦٧	الشريعة قبل وضع هذه الميزان
٦٧	فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الأخبار والأثر من كتاب الصلاة إلى الزكاة
٧٤	فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الزكاة إلى الصوم
٧٥	فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الصيام إلى الحج
٧٧	فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب الحج إلى كتاب البيع
٧٧	فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب البيع إلى الميراث
٨١	فصل في بيان أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب الميراث إلى آخر أبواب الفقه
٨٥	كتاب الطهارة
٩٠	باب الصلوة
٩٢	باب أسباب الحديث
٩٨	باب الوضوء
١٠٢	باب الغسل
١٠٤	باب التيمم
١٠٨	باب مسح الخفين
١١٠	باب الخنثى
١١٢	كتاب الصلاة
١١٦	باب صفة الصلاة
١٢٤	باب شروط الصلاة
١٢٨	باب مبرور السهو
١٤٠	باب مبرور التلاوة
١٤٣	باب مبرور الشكر
١٤٣	باب صلاة النفل
١٤٧	باب صلاة الجماعة
١٥٥	باب صلاة المسافر
١٥٨	باب صلاة النوف
١٥٩	باب صلاة الجمعة
١٦٧	باب صلاة العدين
١٧٢	باب صلاة الكسوفين
١٧٣	باب صلاة الاستسقاء
١٧٤	كتاب الجنائز

﴿ الجزء الأول ﴾
من كتاب الميزان للعارف الصمداني واقطب
الرباني سيدي عبد الوهاب الشعراني
رحمه الله تعالى ونفع به لومه
المسلمين بجاه النبي
الأمين
آمين

﴿ وجمامته كتاب رحمة الامة في اختلاف الائمة ﴾
﴿ تأليف العلامة الشيخ محمد بن عبد الرحمن الدعشقي ﴾
﴿ العثماني الشافعي رحمه الله تعالى ﴾

﴿ مبيعه بمكتبة ملتزمه ﴾
﴿ حضرة الشيخ أحمد علي الملبلي السكتي ﴾
﴿ قريبا من الجامع الازهر بمصر ﴾

.....
﴿ الطبعة الثانية ﴾
﴿ بالطبعة العامرة الشرفية سنة ١٣١٨ هجرية ﴾
﴿ على صاحبها افضل الصلاة ﴾
﴿ وأزكى التحية ﴾

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي أجزل
احسانه وأزلق قسراته
وبين قواعده دينه
وأركانه ثم جعل إلى رسوله
سائنه فأوضح ذلك لأصحابه
في حياته ثم تفرقوا بعد
وفاته يفتشون من الله
فضله ورضوانه فلما
فتحت الأسمار وعلت
كلمات التوحيد في الأقطار
ومرت الأيمان جراته
وأقبل كل منهم على
تحصيل الزاد ووطن يحمل
من أطراف البلاد ولزم
أمروشانه بشده ما علمه
لأنه هو موضع ما فهمه
لأنه من أهل الضبط
والصيانة فشا مسن
اتباعه جميع غيرهم
في العلوم أي شمر حتى
بلغوا منها أعلى مكانه
واستبدوا فيها الإيجاد
في تحري الصواب
والمراد بالاداء الأمانة
فاختلفوا واشده استنادهم
في طلب الحق وكان
اختلافهم حجة القاطن
فصارت الحكيم سبحانه
أحمد جدا فبدأ بالأمانة
وزيد في الطاعة وأشد
أن لا اله الا الله وحده
لا شريك له ما أعظم
سلطانه واشده أن سدا
محمد عبده ورسوله
وحبيبه وخليفه الذي
عصمه جواهره وأبد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الشرع المطهر بغير ابتداء منه جميع بحار العلوم النافعة والمخلفات وأجرى حدوله
على أرض القلوب حتى روي منها قلب القاصي من حيث التقيد لعلمائها والذان ومن علم من شاء من
عباده المتخصصين الأشراف على يسوع الشريعة المطهرة وجميع أحوالها وآثارها المنتشرة في البلدان وأطلعه
أنهم طرق بكشفه على عين الشرع الأولى التي تفرع عنها كل قول في سائر الأدوار والأزمان فأقر
جسم أقوال المجتهدين ومقلديهم بحق حين رأى اتصالها بين الشرع من طريق الكشف والبيان
وشارك جميع المجتهدين في اقتراحهم من عين الشرع الكبرى وإن تقاصر عنهم في النظر وتأخر عنهم في
الأزمان فإن الشرع كالشجرة العظيمة المنتشرة وأقوال علمائها كالشروع والأغصان فلا يوحدها
فرع من غير أصل ولا ثمرة من غير غصن كما لا يوجد أحد منهم من غير جذر وإن جمع أهل الكشف على
أن كل من أخرج قولاً من أقوال علماء الشرع يسميها فافاً لذلك القصور عن درجته المرفقات فإن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قد آمن علماء أمته على شرع الله بقوله العلماء أمناه الرسول ما لم يخالفوا السالطان
ومحال المنصوص أن يؤمن على شرع الله وخوان واجموا ابتداء على أنه لا يسمي أحد علماء إلا انصت عن
منازع أقوال العلماء وعرف من أين أخذوا من الكتاب والسنة لآمن زدها بطريق الجهل والعدوان
وأن كل من رد قولاً من أقوال علمائها أو خرجه عنها فكأنه شاذ على نفسه بالجهل وبقول الأئمة
أن جاهل بدليل هذا القول من السنة والقرآن عكس من قبل أقوالهم ومقلديهم وأقام لهم الدليل والبرهان
ومأصحب هذا الشاهد الثاني لا رد قولاً من أقوال علماء الشرع إلا ما خالف نصاً أو إجماعاً وله لا يحده
في كلام أحد منهم في سائر الأزمان وغايته أنه لم يطالع على دليل لا يجد منه مخالفاً للصريح السنن أو القرآن
ومن نازعنا في ذلك طلبنا ثلثاً بقولهم أن أقوالهم خارج عنها ونحن ندعي صاحبها كما ندعي من خالف
قواعد الشرع بما وضع دليل وبرهان ثم إن وقع ذلك من يدعي صحة التقليد لا لأنه قدس هو يعتقد لهم في
ذلك وأغماهم ومقلدوهم والشيطان فإن اعتقدنا في جميع الأئمة أن أحدهم لا يقول قولاً لا يعد نظره في
الدليل والبرهان وحيث أطلقنا المقلد في كلامنا فاعلمنا أنه من كان كلامه مندرجاً تحت أصل من

أصول

بالنصر والتأييد الأمانة صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه صلاة ترجح لنفائهم الله وتبلغه يوم النزع

الاكبر امامه (امامه) فان معرفة الاجماع واختلاف العلماء من اهم الاشياء وذلك امر لازم ٣ فحق المجتهد والملاحم لاسمائه

الذي اصابه والافقدها والتقليد له ووروثه وانما قولهم من اقوال علماء الشريعة عن قواعد الشريعة في علمائه وانما قولهم كلها من قريب واقرب ويعدوا بالانظر لتمام كل انسان وشاع نور الشريعة بشيئهم كلهم وبهم وان تقاوتوا بالنظر لتمام الاسلام والاعمال والاحسان (اجمعة) جمدن كرم من عين الشريعة المنطهر حتى شيع وروى منها الجسم والجنات وعلم ان شرعة محمد صلى الله عليه وسلم جاءت شرعة واسعة جامعة لتمام الاسلام والاعمال والاحسان وانما الخارج ولا يثنى في عمل أحد من المسلمين ومن شهد ذلك فمأخوذ به وتنطق وجبات فان الله تعالى قال وما جعل عليكم في الدين من حرج ومن ادعى الخرج في الدين فقد خالف صريح القرآن (واشكره) شكر من علم كمال شرعة محمد صلى الله عليه وسلم فوفق عنه ما حدث له من الامر والنهي والتعريض والترهيب ولم يزد فيها شيئا الا ان شهد له شماع الدليل والبرهان فان الشارع ما سكت عن اشياء الاجمعة بالامة لا لدول ولا لانسان (واسلم) اليه تسليم من رزقه الله تعالى حسن الظن بالائمة ومقلديهم فجميع اقوالهم الدليل والبرهان امان من طريق النظر والاستدلال وامان من طريق التسليم والاعمال وامان من طريق الكشف والعيان ولا يدلك مسلم من هذه الطرق لطابق اعتقاده بالجنات قوله بالاسان ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم في كل حين واوان وكل من لم يصل الى هذه الاعتقادات من طريق الكشف والعيان وجب عليه اعتقاد ذلك من طريق التسليم والاعمال وكما يجوز لنا الظن فيما حاط به الائمة مع اختلاف شرائعهم فكذلك لا يجوز لنا الظن فيما سبغ به الائمة المصنوعون بطريق الاجتهاد والاستنباط وروى ذلك ان تعلم بالحق ان الشرع معناه من حيث الامر والنهي على مرتبة مختلفة وتشد بدلا على مرتبة واحدة كما سألني ايضا في الميزان فان جميع المكلفين لا يخرجون عن فهمي فوضعت من حيث اعلمه او جسمه في كل عصر وزمان فمن قولى منهم خطوط بالائمه والاختلاف الزمان ومن ضعف منهم خطوط بالائمه والاختلاف بالارخص وكل منهما حاشد على شرعية من ربه وثمان فلا يؤمر القوي بالزول الى الرخصة ولا ذلك الضعيف بالسعي للزعة وقد فرق الخلاف في جميع ادلة الشريعة واقوال علماءها عند كل من عمل بهذه الميزان وقول بعضهم ان الخلاف الحقيقي بين طائفتين مثلا لا يرتفع بالجل مجمل على من لم يعرف قواعد هذا الكتاب لان الخلاف الذي لا يرتفع من بين اقوال ائمة الشريعة مسجل عند صاحب هذا الميزان فامتنع بالحق ما خالفته في كل حديث ومقاله او كل قول ومقاله فاحمد كل واحد منهما لا ان يكون متخففا والاخر متشددا ولكل منهما حال في حال ما شترتهم الاعمال ومن المحال ان لا يوجد لثاقلان معا في حكم واحد متخفان او متشددان وقد يكون في المسئلة الواحدة ثلاثة اقوال او اكثر وقول مفصل لخالفين يدل قول الى ما ناسبه ومقاربه في التخصيص والتشديد حسب الامكان وقد قال الامام الشافعي وغيره ان اعمال الحديثين او لقولين اولى من القاء احدهما وان ذلك من كمال مقام الاعمال وقد امر الله تعالى بان تقسم الدين ولا تنفر فيه حفظا لمن تهم الاركان فالجند الذي من علينا باقامة الدين وعدم اضياعه حيث امكننا العمل بما تضمنته هذه الميزان (واشهد) ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة توثق قائلها غفر الجنان (واشهد) ان سيدنا ومولانا محمد احمد هو رسول الله الذي فضله على كافة خلقه مؤبدا بشيئهم والبرهان وحصل اجماع امة متخلقين وجوب العمل بالسنة والقرآن اللهم فصل وسلم عليه وعلى سائر الانبياء والمرسلين وعلى آلهم وصحبهم اجمعين وجميع التابعين لهم باحسان الى يوم الدين صلاوة سلاما اجمعين بديوام سكان النيران والجنات آمين اللهم آمين (وبعد) فهذه ميزان نفسه عالية التقادرات وحاولت فيها ما يجوز ويمكن الجمع بين الأدلة المتعارفة في الظاهر وبين اقوال جميع المجتهدين ومقلديهم من الاولين والآخرين الى يوم القسامة كذلك ولم اعرف احدا سبقني الى ذلك في سائر الادوار وصنفتها باشارة كابر اهل العصر من مشايخ الاسلام وائمة العصر بعد ان عرضتها عليهم قبل ان اتمتها وكذا لم اكن احيانا اثبتا الائمة من سطور وانها فان قبلوها بقبولها لم يرتضوها معروفا فاني بمحمد الله حب الوقت واكرامه لخلاف لاسمائه في قواعد الدين وان كان الاختلاف رحمة بقوم آخرين فرحم الله من رأى فيها خلافا وله نصرة الدين وكان من اعظم

ليظهر ان في المسئلة خلافا وما توفيقي الا بالله عليه توكلت وهو حسبي ونعم الوكيل في كتاب الطهارة في التصحيف الصلاة الا بظهوره وتمكنه

فقدته بل التراب واجمع
فقه الامصار على ان
مساه اضرار عندها
واجبها منزلة واحدة
في الطهارة والتطهير
كغيرها من الماء الا
ما يحكي نادرا ان قدما
منعوا الوضوء بماء البحر
وقدما اجازوه بغيره
واجازوه انهم مع
وجوده وافق العلماء
على التامع الطهارة
الابناء وسكن عن ابن
ابي ليلى والاعم جواز
الطهارة بغير الماء
وكذلك لازال النجاسة
الابناء عند مالك
والشافعي واحد وقال
ابن حنبل نزل بكل ما
ظاهر
(فصل) والماء المتنجس
نقص وهو على الاصح من
مذهب الشافعي والخشاف
عند متأخري اهل
عدم صكراته وهو
مذهب الائمة الثلاثة
والماء المتنجس غير
مكروه بالاتفاق ويحكي
عن مجاهد كراهته
وكراه احمد المعنى بالتراب
(فصل) والماء المستعمل
في فرض الطهارة طاهر
غير مطهر على المشهور
من مذهب ابي حنيفة
والاصح من مذهب
الشافعي واجد ومطهر
عند مالك ويخص في
رواية عن ابي حنيفة

البراءة على ان تألفه الاخوان فتعرب بالعمل بما تضمنته قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا
والذي اوحينا اليك وما وصنا به ابراهيم وموسى وعيسى ان اقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه ويطابقوا في
تقليدهم بين قومه بالان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم من اعتقادهم ذلك باجماع ائمة قروا
واجب متفق ائمة في الادب معهم ويجوزوا التراب المرتب على ذلك في الدار الاخرى يخرج من قال
ذلك منهم بل انه ان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم ولم يعتقد ذلك بغيره مما ومثل من صفة
التفاق الاصغر الذي ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما وقد تم الله سبحانه وتعالى متفقا في الكفار
بغفلة زيادة على حصول ذنوبهم بصفة كفروهم في حقوقه تعالى اياه الرسول لا يجوز له ان يهاجروا
في الكفر من الذين قالوا ائمتنا باقوا هم لم يؤمنوا بجهنم ومعلوم ان كل ما عاينه الله تعالى على الكفار
خالصا قواعدهم منهم من هو من اهل الاجتهاد في الشريعة فانه على هدى من ربهم وما اظهره مستند
في مذهبه من انكر عليه فاذن له وخجل الى الانكار عليه وهذا من جملة مقاصد ربنا ليد
هذا الكتاب والاعمال والنيات وانما لكل امرئ ما عملوا اهل الاخوان على الوصول الى الحق فله
البرهان واما انكاره الى انكاره اقبل ان تطالع جميع هذه الفصول التي سقته هاهنا في هدى الكلام
عليها اى قبل كتاب الطهارة بل ولو انكرها حاكم بعد مطالعة فصولها فاعلم ان كان مستورا فاعلم انما
وجوده في كلام ائمة افرانكم كما ساقى بيانه ان شاء الله تعالى (انما علمت) ذلك وارتدت ان تعلم ما اؤمنا
اليه من دخول جميع اقوال الائمة المجتهدين ومقلديهم في يوم الدين في شعاع نور الله ربه المطهر بحيث
لا ترى قولا واحدا خارجا عن الشر بصفة المطهرة فتأمل ونذكر فيما اردك ما يخفى اليه وذلك لن تعلم وتفتق
بقينا جازما ان الشر بصفة المطهرة جاء من حيث شهد الامر والنهي في كل مسألة ذات خلاف على مرتبتين
تخفيف وتشدد لا على مرتبة واحدة كما يظنه بعض المقلدين وذلك وقع ذنبهم الخلاف بشهادة التناقض ولا
خلاف ولا تناقض في نفس الامر كما ساقى ايضا في الفصول الاثنية ان شاء الله تعالى فان مجموع الشر بصفة
يرجع الى امر ونهي وكل منهما ينقسم عند العلماء على مرتبتين تخفيف وتشدد واما الحكم في الحساس الذي
هو الباطن فهو مستوي الطرفين وقد يرجع اليه الصالحات التي قسم للتدرب وبائية الفاسدة التي قسم
للكفر وهذا مجموع احكام الشر بصفة وانصاح ذلك ان من الائمة من جعل مطلق الامر على وجوب الحد
ومنه من جعله على انتداب ومنه من جعل مطلق النهي على التحريم ومنه من جعله على الكراهة ثم ان
لكل من المرتبتين رجلا في حال ما شربتم لتكاليف في قوى منهم من حيث اعانته وجسده وخطوب
بالعزيمة والتشديد والوارد في الشر بصفة مصرحها والمستند منها في مذهب ذلك المكلف او غيره ومن ضعف
منهم من حيث مرتبة اعانته او ضعف جسمه وخطوبها بالخصو التخفيف الوارد كذلك في الشر بصفة مصرحها
او المستند منها في مذهب ذلك المكلف او مذهب غيره كما اشار اليه قوله تعالى فاقوا انهم استطعمتم
خطاياهم او ما قولهم صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم بامر فآؤا منه ما استطعتم اى كذلك فلا يثبت القوي المذكور
بالشرع والى مرتبة الرخصة والتخفيف وهو بقدره على العمل بالشرع والتشديد بل ان ذلك كالنكاح بالدين
كما ساقى ايضا في الفصول الاثنية ان شاء الله تعالى وكذلك لا تكلف الضعيف المذكور بالضعف
المرتبة التي رخصه والتشديد والى العمل بالشرع بقدره على العمل بالشرع والتشديد بل ان ذلك كالنكاح بالدين
فلا يرتب ان المذكور ان على الترتيب الوجوب في الاعي الخبير كما قد نبهه بعضهم فبالك والفاظ ناليس
لن قدره على استعمال الماء حيا وشرعا ان يقيم بالتراب وليس لن قدره على القيام في التربة ان ينصل
بالساو لن قدره على الصلابة لئلا ينصل على الجنب ويكفها في سائر الاجابات وكذلك القول في
الافضل من السنن مع الفضل فلاس من الادب يفعل الفضل مع قدرته على فعل الفضل وكذلك القول في
المصونات ترجع الى مرتبتين كذلك فقد تم الافضل على الفضل والتابع القدره على فعل الفضل في الاول شرعا
على خلاف الاول وان حاز ترك الفضل والفضل الصالحين ان اراد عدم الامور فلا يبالى في الفضل الا ان

الطهارات تغيرا كثيرا لا ينظر به عندما لا توافي واحدا من ذلك الأوصاف وأصحابه • وقلنا تغير الماء بالطهار لا ينج

عجز عن الأفضل فاعتز بالآخر، منه الميزان جميع الأوامر والنواهي الواردة في الكتاب والسنة وما انتهى
وتفرع على ذلك من جميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم إلى يوم الدين تحجها كلها بالآخرج عن مرتبة
تخفيف وتشديد لكل من ههنا حال كاستحقاقه ومن حقق عباد كذا زواو وكشفها كذا نقدها وكشف لناو وحده
جميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم داخله في قواعد الشريعة العظمى ومقتضى من شعاع نورها بالآخرج
منها قول واحد عن الشرع ومقتضى مطابقة قوله بالسان ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربه لا يقتضيه
ذلك ما يخالفون وعلم جملة فقهاء كل مجتهد مصيب ورجع عن قوله لا يصيب واحد لا بعينه كإساق في إضاحه
في الفتيان ان شأنا الله تعالى وترفع التناقض والخلاف عند من أحكام الشرع ربه وأقوال علمائها لان كلام
الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم يدل على التناقض وكذلك كلام الأئمة عند من عرف مقدار هبوطهم وأطلع
على منازع أقوالهم ومواضع استنباطها من حكم استنبطه المجتهد لا وهو مقتضى من الكتاب والسنة
أو منهما معا لا يتقيد في صحة ذلك الحكم الذي استنبطه المجتهد بمقتضى العقل بل مواضع استنباطها من كل
من شهد على حديث الشريعة أو أقوال علمائها متضافا لا يمكن دفعه ووضيف النظر ولأنه كان علماء الشيعة
التي استنبطوا المجتهد منازع على كل حديث أو قول ومقابله على حال من إحدى مرتبتي الشيعة
فان من العلوم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخاطب الناس على قدر عقولهم ومعاقهم في حضرة
الاسلام والابناء والاحسان وتأمل يا خي في قوله تعالى قالت الاعراب ائمتنا ناسل ثم نعموا ولكن قولوا
اسما الآياتة تحيط علميا قلنا والافان خطابه كابر الصباية من خطابه لاجل ان العرب باو بنصام من
بابه صلى الله عليه وسلم على الجمع والطاعة في المنطق والمكره وليس والميسر من طلب ان يسامه صلى الله
عليه وسلم على صلا اصب والصر فقط دون غيرهما من الصلوات ودون الزكا والجمع والصلوات والجهاد
وغيرها وقد تتبع الأئمة المجتهدين ومقلديهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك فاجادوا رسول الله صلى
الله عليه وسلم شديقه عادسددوا فيه أمرا كان أو نهيا وما وجدوا ضعف فيه خففوا فيه واعتقدوا يا خي على
اعتقاد ما ذكره وبيته لك في هذه الميزان لا تضرك غرابها فانها من علوم أهل الله تعالى وهي أقرب إلى
طريق الأدب مع الأئمة ما تقتضيه أنت من ترجيح مذهب على مذهب بطريقي شرعي وأقول من يقول
ان سائر أئمة المسلمين الا الاربعة الا ان على هدى من ربه منهم ظاهر أو باطن في قولنا فاعلم أو أكثر
على غير حق في نفس الوان والافان ان على تعلم نفاضة علمائهم وان كان ذلك فاعلم أو أكثر
آيات وأخبار ونسأل الله فامع لك اربعتهم من علماء المذهب الاربعة وأقر أعلم أدلة مذهبهم وأقرهم على
عليانهم ونفاليهم التي سطر وعاف كتبهم وانظر كيف يتحدثون ويضعف بعضهم أدلة بعض وأقول بعض
ونفعا صواباتهم على بعضهم بعضا حتى كان المخالف لقول كل واحد قد خرج عن الشرع ولا يكاد أحدهم
يعتقد ذلك الوقت ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربه ابا خلاص صاحب هذه الميزان فانه جالس على
منصة في صرور وطمانينة كالطائفة ساكنة مرتبة ميزانه على كل قول من أقوالهم لا يرى قول واحد من
أقوالهم خارج مرتبة الميزان من تخفيف أو تشديد بل يرى الشرع قابلية لكل ما قالوه وسواء فاعل يا خي
بهذه الميزان وعلمها لا حولنا من ملزمة المذهب الاربعة لا يحيطوا بها علم انهم يسألوا الى مقام الفرق بها
طريق الكشف كما أشار اليه قوله تعالى فان يصيبوا بل فقل ويغفروا أيضا لصحة اعتقادهم في كلام
أئمتهم ومقلديهم وطلوها وقولهم قولهم بالسان ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربه ان لم يكن ذلك
كشفاً بمقتضى دليلها فانوا تسليما وضملي كما اخواننا بما قبل الذي يجادل في صحة هذه الميزان فقل
نورها وقيل ان حضرة ومعلم كل فرقة على علماء المذهب الاربعة بمقتضى قولنا لا يكاد أحدهم
يعتقد ذلك المذهب والمختر من ههنا ورد المذهب الذي لم يكن أحدهم مقلده حاضرنا انهم
ينصرون ذلك المذهب وفي ذلك دلالة على مراعاة وجود الحق في نساء الله العاقبة هو عاقر زناه لك يا خي
انتهت الميزان الشريعة المصلحة لجميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم في الشرع المجتهد نفع الله المسلمين
(وقد حسبني ان ذكر لك يا خي عهدي في كاتبة نفهم هذه الميزان بل هي من أقرب الطرق الى التسليم

(فصل) ليس لآثار
والشمس في إزالة الحفاة
تأثير إلا عند أي حافة
حتى أن حلد الشمس إذا
جف في الشمس ظهر
عنده بلا دبح وكذلك
إذا كان على الأرض
نحاسة تجف في الشمس
ظهر موضعها وحازت
المسألة عليهم إلا أنهم به
و كذلك أن سارت في
الحفاة عنده

(فصل) إذا كان الماء
الراكد دون قلتين تحبس
بجود ملائكة الأجاسه
أن لم تغير عند أبي
حنيفه والساقى واحد
أحدى وابته وقال
مالك وأحمد وابته
الأخرى أنه طاهر وما
تغير فإن بلغ قلتين وهما
تجمعا رطل واحد أى
تقرىبا والدمشق نحو
مائة وعمايسة أرتال
بالاسم شقور ذراع وربع
طولا وعرضاً وعظام
نخس إلا أن تغير عند
الساقى واحد وقال مالك
ليس الماء الذى يركب
التحس بقدر معلوم ولكنه
مى تغير لونه أو طعمه
أن يكون كغيره الذى

اذلرك احدائهم لم يحرك

الآخر فليجانب الذي لم يحرك لم ينجس والجاري كالأركنة في حنيفه واحد على القول

الحديث الرابع من
مذهب الشافعي قال
مالك الجاري لا ينجس
الا بالثغر قليلا كان او
كثيرا وهو التفسير من
قول الشافعي واختاره
جماعة من اصحابه
كالعزوي وامام الحرمين
والنزيل قال الترمذي في
شرح المذهب وهو قوي
(فصل) استعمال اواني
الذهب والفضة في الاكل
والشرب والوضوء هل حال
والنساء منهي عنه
بالانفاق منهي تحريم الا
في قول الشافعي وقال
داودا بن عيسى الشرب
خاصة وانما يحرم
عنه أي حنيفه ومالك
واحمد وهو الأصح من
مذهب الشافعي والمذهب
بالذهب حرام بالاتفاق
وبالفضة حرام عند مالك
والشافعي وأحمد اذا
كانت القيمة كبيرة
لا ينسب وقال أبو حنيفة
لا يحرم التضييق الفضة
مطلقا (فصل) والسرور
سنتا بالاتفاق وكذا داود
هو واجب وزاد احمد
فقال ان تركه عامدا
بطلت صلاته وهل يكره
للمسلم بعد ذلك وال قال
أبو حنيفة ومالك لا يكره
وقال الشافعي يكره وعن
أحمد وابن كاذبهين
وانما ان واجب عند مالك
والشافعي وأحمد وقال
أبو حنيفة هو مسحب
(باب العجالة) أجمع

لما وذلك انني أساس نظرت أولاعلى الاعيان ان الله تعالى هذا العالم بكل شيء والحكم في كل شيء اولا
وابدا لما يدع هذا العالم واسم احواله وميزته وأقرب كماله أظهر على ما هو متضمن من الاختلاف الذي
لا يمكن حصره ولا ضبطه أمر متعارفي الانزج والتراكمب مختلفا في الاحوال والاسباب على حكم
ما سبق به على الله القديم على وفق ما تقدمت به ارادة العلم الحكيم لجأه في هذه الاوضاع والتأليف واستقر
أمره على ما لا يتغير الى غاية من النشوء والنصريف وكان من جملة تدبير حكمه وعظم آياته وعيم رحمة
ان قسم عباده الى قسمين شقي ومعيدواستعمل كلاهما فيما خلق له من متعلق الوعد أو الوعيد وأوجد لكل
منهما في هذه الدار يحكم عليه رسة افضلها يصلح لسانه في حاله وما له من محسوسات صورها ومغشوات
قد رهاومها نوعات ادعها واحكام شرعها وحودوسها وشؤون ابدعها فتمت ذلك أمر والمجددات
وانتقد ذلك نظام الكائنات وكل بذلك شأن في الزمان والمكان حتى قيل انه ليس في الأمكان ابداع ما كان
قال تعالى في كتابه القديم لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم على الله سبحانه وتعالى يجعل كل نافع زافا
مطلقا ولا كل ضرارنا له طاقبل ريعا فقم هذا امر هذا وضربا مانع هذا ورعبنا من هذا في وقت مانع
في وقت آخر ونفع هذا في وقت ماضيه في وقت آخر كما هو مشاهد في الموجودات الحسية والمدرجات المعنوية
لما ان حلت عن الادراك بالافكار وامر ارجعت الاعلى من ارادة عالم الاسرار ومن هنا يحقق ان كل امر
لما خلق له وان ذلك اغشاه ولا تمام شؤون الاولين والآخرين وان الله والقي عن العالمين هو حيث تقررت لك
بالحي هذه القاعدة العظيمة علمت ان الله تعالى لم يحرك يدعيه حيا كلفه ايد او ان اختلاف أفعاله الامة
في فروع الدين اجمدا عتبة وقوم رشاوان الله تعالى لم يخلقنا عتبة لم يتوسع في تلك التكليف سدى بل لم يلهم
احدنا من المتكفين العمل بما أمر من أمر الدين تصديه على لسان أحد من المرسلين أو على لسان امام من أئمة
الهدى المجتهدين في الأوفى العمل به على وجهه في ذلك الوقت على مراتب سعادته تلك المكلف المقسومة له حيث
واللائقة سبحانه ولا يصرفه عن العمل بقول امام من أئمة الهدى الى العمل بقول امام آخر منهم الا في ما صار فيه
عنه انحطاط في ذلك الوقت عن الاكمل في درجته الا لا تفرق رحمة سبحانه وتعالى بأهل قصبة السعادة
ويعاين لحظ الاوفر لهم في دينهم ودنياهم كالألف الطيب الحبيب والله المثل الاعلى وهو الغريب المحب
لا يسيء ولا يفعل الختاف في الاموات والاصحاب المبرر لم يبدل كل شيء من سائر الاشياء فانظر ما أتى في
حسن هذه القاعدة ووضوحها وكما ازالته من اشكالات ومجملها وافادت من احكام بحكمة فانك اذا نظرت فيها
بين الانصاف تحققت بعينه الاعتقاد ان سائر الأئمة الاربعة ومقلدوهم رضي الله عنهم اجمعين على هدى من
ربهم في ظواهر الامور وباطنه ولم تقترض قط على من عسل غلبه من مذهبهم ولا على من انتقل من مذهب
منه الى مذهب ولا على من قلده غير امامهم في أوقات الضرورات لاعتقاده قبيلا مذهبهم كما دأبوا
في مساجد الشريعة المطهرة كجاسائي امتناعه وان الشريعة المطهرة جاءت شرعية سمعها واسعة شاملة قابلة
لسائر اقوال أئمة الهدى من هذه الامة المجيدة وان كل منهم فيها هو على نفسه على بصيرة من أمره وعلى
صراط مستقيم وان اختلافهم اغشاه ورجعنا الى نشأة شاعن تدبير العلم الحكيم فسلم سبحانه وتعالى ان مصدرة
الدين والدين والدين اعنده تعالى لهذا الصدا المؤمنين في كذا فاقوا حده لطفاه بساد المؤمنين اذ هو العالم
بالاحوال قبل تكوينها فالؤمن الكامل يؤمن بظواهرها وباطناتها الله تعالى ولم يفسر ازلان الاصلع عنده
تعالى ليعباد المؤمنين انقسامهم على فروع المذاهب لما وجدناهم واقرهم على طبع كان يعمل على امر
واحد لا يجوز لهم التدول عنه الى غيره كما حرم الاختلاف في أصل الدين بصوقوله تعالى شرع لكم من الدين
ما وصي به فقولوا الذي اوحينا اليك وما وصيناه ابراهيم وموسى وعيسى ان اقموا الدين ولا تتفرقوا فيه فانه
ذلك قاله بنفس واحذر ان تشبه عليك الخال فيقول الاختلاف في الفروع كالاختلاف في الاصول وتزبدك
القديم فيهما وتؤمن بالتلف فان السنة التي هي قضية عندنا على ما نفع من الكتاب مصرح بان اختلاف
هذه الامة رحمة بقوله صلى الله عليه وسلم وهو بعد خصاصة في أمته ما من معناه وحل اختلاف أمي رحمة
وكان فيمن قبلنا ذابا اه ورد بما يقال ان الله تعالى لاسم ازلان الا لا حظ والاصلع عنده تعالى لهذا العبد

الائمة على خاصة الجزر الاما حكي عن داود انه قال بطلانها ثم عجزها وانما القول المؤمنين

الرش على بولصمي
يطعم غير المؤمن ويغسل
من بول الصبي عند
الشافي وأبي حنيفة
وقال مالك يغسل من
وطأ وجهه بالحكم سواء
وقال أبو عبد الله الصبي سالم
ياكل الطعام يظهر
فصل في جلود الميتة
كلها تظهر بالبدن إلا الجلد
المنزى بمسحها بحنيفة
وأظهر وأبين عن
مالك أنها لا تظهر لكنها
تستعمل في الأشياء
الياسية وفي الماء من يبي
سائر ما مات وعنه
الثاني تظهر الجلود
كلها بالبدن إلا الجلد الصلب
وإن شئت وما تولد منها
أومن أحدهما وعن
أحمد وابن أشيرها
لا تظهر ولا لحم الانتفاع
بها في حق كرم الميتة
ويكن في حق الميتة أنه
كالمتنع بجلود الميتات
كلها من غير بدن
فصل في الذك كالأنازل
شأنها لأثر كل عند
الثاني وأحمد وإذا
تكررت صارت ميتة
فمنعها كغير الأفي
الغفر روادك في عنده
سبح أوكب خلد
ظاهر يجوز فيه
والوجه مع ما من بدني
وكذا اعتدلي حنيفة وإن
رجع اجزائه من لحم
وجلد ظاهر إلا أن اللحم
عنده محرر ومندمك

طریق

مكره (فصل) شعر الميته غير الآدمي نجس عند الشافعي وكذا الصوف والمور والملك هو

طاهر مطلقا لا مما يلحقه الموت سواء كان ثبوته كل جمعة كالنجم والليل أو لا كالنجم والليل ٩ فتتم شرح الكتاب والخبر بظاهره ان

طريق الذم والنقص في الاعلى طريق وضع الطلعي على أدلة الأئمة فالتعالى يتفرغ له لصدره بعدم تعقل هذه الميزان الثرية ويصكون على جميع الاخوان انني ما قررت مذهباً من مذاهب الأئمة الا بعد اطلاعي على أدلة صاحبنا على وجهين الظن به والتسليم فقط كما يقع به عنهم ومن شئت في قول هذا فليفتقر على كل المسمى بالمتبعين اليقين في بيان أدلة المتحمدين فانه يعرف صدقنا فيما قلنا ان كتب نسبة القول الى الأئمة من غير اطلاعي على دليله لان احدهم قد رجع عنه بخلاف ما اذا قررت الأدلة في ذلك في كتاب أوسنة مثلاً فانه لا يصح من رجوع عن تقرير ذلك المذهب كما يعرف ذلك من المطلع على رأي جيبى لكلام الأئمة الآتي من باب الطهارة الى آخر أبواب النسخة فاني وجهت في هذه الميزان ما يقاس عليه جميع الأقوال المستعملة والمنعقدة وعلت ان الذين علموا تلك المذاهب ودأوا الله بها واقتوا بها الناس الى ان ماتوا كانوا على هدى من بهم فيها عكس من يقولوا انهم كانوا في ذلك على خطأ فقد علمت ما يخفى انني لا أقول بتخصيص الكتب من العمل بالخصوص والزم مع القدرة على فصل العمل المتبعة عليه معاذ الله ان أقول بذلك فانه كالنسخة على الدين كما في الميزان انما تكون الخاصة للجمهور فعمل الفرقة المذكورة قطعاً لا منه حيث تفسير الرخصة المذكورة في حقهم عن بل أقول ان من الواجب على كل مقلد من طريق النصف ان لا يعمل برخصة قلبها امام مذهبه الا ان كان من أهلها وله يجب عليه العمل بالعرض على كمالها بغیر امامه حيث قد علمه بالان الحكم راجع الى كلام الشارع على الأصله لا الى كلام غيره لا سيما ان كان دليل النسخ أقوى خلاف ما عليه بعض المقلدين حتى انه قال لو وجدت حديثاً في البخاري ومسلم لم يأخذه ما عداي لأعمل به وذلك جهل منه بالنسخ بعد وأول من تشرع به امامه وكان من الواجب عليه عمل امامه على انه لم يتفرغ بذلك الحديث ولم يضع عنده كاسياً في هذا من الفصل ان شاء الله تعالى انما أنظر بحيث يتوافق عليه الشيخان قال يضعه أحد من يدينه تشفيعه أبداً وفي كلام القوم لا ينبغي لاحد العمل بالقول المرجوح الا ان كان أحوط في الدين من القول الأرجح فاقول بنقض الطهارة عند الشافعية بلس الصغيرة والشعر والظفر فان هذا القول وان كان عندهم مضعفاً فهو أحوط في الدين فكان الوجه هو الذي اتى وصاحب الذوق لهذا الميزان يرى جميع مذاهب الأئمة المتحمدين واقوالهم مقلد لهم كما تشار به واحدة شخص واحد لكنها ذات مرتبتين كل من عمل بمرتبة منهما بشرطه اصاب كاسياً في هذا من الفصل ان شاء الله تعالى وقد اطلعني الله تعالى من طريق الالهام على دليل لقول الامام داود الظن سرى رضى الله عنه بنقض الطهارة بلس الصغيرة التي لا تشتهى وهو ان الله تعالى اطلق اسم النساء على الاطفال في قوله تعالى في قصة فرعون يذبح آبائهم ويضحي بنساءهم ومعلوم ان فرعون انما كان يشقى الانثى عقب ولادتها فكيف اطلق الحق تعالى اسم النساء على الانثى في قصة الذبح فكذلك يكون الحكم في قوله تعالى اولاسم النساء بالقياس على حسبه وهو استنباط حين لم أحده لغيري فانه يجعل على النقص الاثني من حيث هي قطع النظر عن كونها تشقى اولاً تشقى نفس عليه ما يخفى كل ما لم تطلع له من كلام الأئمة على دليل صريح في الكتاب أو السنة والبلد ان يذكروا أحد من الأئمة أو تضيف به فعمل فان فعملنا اذا قررنا بهم أحد من الأئمة المتحمدين كان كالحاكم والله اعلم

فصل في بيان حال قائل فعمل يجب عندكم على المقلد العمل بالجمهور من القولين أو الوجهين في مذهبه مادام لم يصل الى معرفة مذهبه الميزان من طريق الذوق والكشف فاجاب نعم يجب عليه ذلك مادام لم يصل الى مقام الذوق لهذه الميزان كما عليه عمل الناس في كل عصر بخلاف ما اذا وصل الى مقام الذوق لهذه الميزان المذكورة وراى جميع أقوال العلماء ومحو علومهم تفسير من عين الشرية الاولى تتبدل منها وتقتضى اليها كما يأتي بيانه في فصل الامثلة المحصورة لانصال أقوال العلماء كلهم من الشرية اليك في حقه صاحب هذا المقام فان من المطلع على ذلك من طريق كشفه رأى جميع المذاهب واقوال علماء شامتها متصلة بدين الشرية وتوارثها اليها كاتصال الصنعة بالصانع والظن بالخاص ومثل هذا لا يؤثر بالتعب

في حال الحياة في الموت والصحيح من مذهب أحمد طهارة النسخ والموت والصحيح من مذهب أحمد في حنفية زاد على ذلك فقال بظاهر القرآن والسنة والرياض والعظيم ادلا زوج فيها رضى عن الحسن والأوزاعي ان الشعر ركن الفسدة فكأنها تظهر بالنسب واختلاف الأئمة في جوارها لا تتفرغ بشعر الخنزير في الخنزير فرخص فيه أبو حنيفة وماك ومنع منه الشافعي وكرهه أحمد وقال بالخنزير بالشافعي أحب الي في فصل كما لا نفس له سائلة كالفصل والتعل والتنفيس والعقرب اذا مات في شيء من الممات لا ينجس ولا يفسد عند أبي حنيفة وماك وانه طاهر في نفسه والراجح من مذهب الشافعي الله لا ينجس الممات ولكنه نجس في نفسه بالموت وهذا مذهب أحمد ومذهب الشافعي ان الدود المتولد قالما كولا اذا مات فيه لا ينجس ويحرقا معه وما يعيش في الماء لا ينجس اذا مات في الماء النسيب نجسه عند الثلاثة خلافاً لابي حنيفة

فصل في الجراد والميل طاهران بالاجماع وفي نجاسة الآدمي بالموت للشافعي قولان

والترك انما غس واحد منهم يدعى ١٠ انما هي ما قبل قالها بقى على طهارة بالاجماع **فصل في وسور الكلب والخنزير نجس**

عند أبي حنيفة والثاني
واحد وسور ماسواها
طاهر لكن الاصم من
مذهب أحمد ان سور
سباع اهلها نجس وقال
مالك طهارة السور
مطلقا واتفق الاثني الثلاثة
على ان سور النسل
والجوارح طاهر غير مطهر
وحكى عن أبي حنيفة
الشيئ في كونه مطهرا
وافادته ان من لم يجدناه
توسا مع التمس والاصم
من مذهب أحمد نجاسة
وافتوا على طهارة طهارة
ومادون في طهارة طهارة
عن أبي حنيفة انه كره
سور طهارة وحكى عن
الوزاعي والشوري ان
سور طهارة في كونه
نجس غير الذي
فصل في الاصم من
مذهب الشافعي ان سائر
الحيوانات يستوى
قليها وكثيرها في حكم
الازالة فلا يفي عن شيء
منها الا ما تفردوا استنزه
منه غالبا كدم الثرائ
وكدم الدماويل والقرو
ودم السراغيث ودم
الغياض وموضع القصد
والخنازير وطير الشوارع
وهذا مذهب مالك الا ان
عنده قليل سائر الدماء
مفعوة وقال أبو حنيفة
دم القمل والبراغيث والذئ
طاهر واعتبر أبو حنيفة
في سائر الحيوانات قدر
الدم الذي في جمل مادونه

عند أبي حنيفة وشاوى المذهب في الاخذ من غير الشرع نواه ليس مذهب أولى بالشرعية
من مذهب لأن كل مذهب عنده متفرع من غير الشرع كما تنفرع عن شعبة السبائك سائر
الادوار من العين الأولى منها ولأن أحدا أكرهه على التبدل بتقيد كسائيا في بضاحه في الفصول
الآتيان شاء الله تعالى وصاحب هذا الكشف قد ساء في التجهيز في مقام التبيين ورجعنا على
بعضهم لا غير ترى علمه من غير الشرع ولا يحتاج إلى تحصيل الآلات الاحتياط التي شرطها في حق
المجتهدين في حكم الحاكم بطريق العزاد ودمع عالم به بالعلماء ساء منه فلا فرق بين المذهب الذي
بأخذه العالم ولا بين المذهب الذي يأخذه الماهل هذا حكم جميع أهل هذه الميزان فيما صرح به الشرع من
الاحكام بخلاف ما لمصرح به اذا اراد الانسان استخراج من آية أو حديث فانه يحتاج إلى معرفة الآلات
من نحو اصول ومما وغير ذلك كما ساء في كتابنا الذي يسمى بفتح الآيات في بيان موارد الاحتياط وهو مجمل
مضمون راجعنا إلى شئت والجفت برب العالمين
فصل في فان قال قائل ان أحد الاحتياج في الذوق مثل هذه الميزان في طريق صحة اعتقاده ان سائر أئمة
المسلمين على هدى من ربهم بل كصحة اعتقاده تسليموا وإيمانا كما عليه عمل غالب طلبة العلم في سائر الأقسام
فالجواب تقدم منّا في الميزان ان التسليم للأئمة هو أدنى درجات السبائك في اعتقاده صحة أقوال الأئمة وانما
يراد به هذه الميزان ما هو أدنى من ذلك فيقطع المتلذذ على المطالع عليه الأئمة وأخذ علمه من حيث أخذوا وما
من طريق النظر والاستدلال وما من طريق الكشف والبيان وقد كان الإمام أحمد رضي الله عنه يقول
خذا حكمكم من حيث أخذتم الأئمة ولا تقنوا بالاعتقاد فان ذلك محي في النصرة انتهى وسأيت بسط ذلك في
فصل ذم الأئمة في قولنا بالرى في دين الله ان شاء الله تعالى نراجعه (فان قلت) فلا شيء لربو حب العلم بالله
تعالى العمل بما أخذته العالم من طريق الكشف مع كونه ملحقا بالانصوص في الصحة عندهم منهم (فالجواب)
ليس عدم إيجاب العلماء العمل بعلوم الكشف من حيث ضعفها ونقصها عما أخذته العالم من طريق النقل
الظاهر وانما ذم الأئمة للاستغناء عن عدده في الموجب بصرأ إذا دل الكتاب والسنة عندنا القطع بصحته أى
ذلك الكشف فانه حينئذ لا يكون الأمومة لها ما عند عدم القطع بصحته في حيث عدم عصمته الأخذ بذلك
العلم قد يكون دخل كسفة من التلبس من ايليس فان الله تعالى قد افترقا ليس كما قال الغزالي وغيره من أن
يقم للكاشف صورة المجل الذي يأخذه علمه من معناه أو عرش أو كرسي أو قلم أو حجر عاظم للكاشف
أن ذلك كله ساء عن الله فأخذه فمثل وأصل فن هنا أو جودا على المكاشف انه يعرض ما أخذه من العلم من
طريق كشفه على الكتاب والسنة قبل العمل به فان وافق فذاك والاحرم عليه العمل به فعلم ان من أخذ
علمه من غير الشرع من غير تدريس في طريق كشفه فلا يصح منه الرجوع عنه أبدا ما عاين موافقته
الشرع بقاء بين أظهرنا من طريق النقل ضرورته ان الكشف الصحيح لا يأتي دائما الأمومة للشرع به كما
هو مقرر بين العلماء والله أعلم
فصل في فان طعن طاعن في هذه الميزان وقال انما لا تكفي أحد في إرشاده إلى طريق صحة اعتقاده ان
سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم كما مر قلنا هذا أكثر ما قدرنا عليه في طريق الجمع بين قول القدر
بليانه ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم بين اعتقاده ذلك بقله فان قدرنا ما على طريق أخرى
نصيح بين القاصو لا سنا غاذ كرهنا التفرقا في هذه الميزان ونجعلها بطريقة أخرى ولعل الطاعن في صحة هذه
الميزان انما ذكرنا ما أفاضنا كمالا على ذلك الحسد والتمسب فانه لا يقدر يجعل الشرع به على أكثر
من مرتين يخفف وتشد يداد ومن شك في قولنا هذا فليأت بما يافقه وأما الرجوع إلى قوله فاني والله ناصح
لأئمة ما أنا متعصب ولا مظهر على الحفظ نفسي فيما أعلم بقطع النظر عن إرشادي للأخلاق إلى صحة الاعتقاد
في كلامهم ودولوا ليحسبوا لإرشاد الأخلاق إلى ما ذكر لأخضت عنهم عله هذه الميزان الشرع به كما أخضت
عنهم من العلوم الدينية ما لم نؤمر بأشائه كما أمرنا الله في كتابنا الذي يسمى بالموهر المصون والسر المرقوم فيما
تنجيبنا لعلوم الاسرار والعلوم فانما ذكرنا فيهم من علوم القرآن العظيم نحو ثلاثة آلاف علم لا مرق لا أحد
معه وأماه (فصل) والارطوية التي تخرج من المذهب فحسبنا بالاتفاق ويحكى عن أبي حنيفة انه قال طهارة الجوارح والبول

والرث تحسان عند الشافعي مطلقا وقال مالك وأحمد بطهارتهم من مأكل اللحم وقال أبو حنيفة نفي الطير لما كوله اللحم

والصغار طاهرة وهو قول
قديم للشافعي وأبو حنيفة
يخس ويحكي عن النبي
أنه قال أكل الأكل جميع البهائم
الطاهرة طاهرة

فصل في ما لا يأكل من الأدي

يخس عن أبي حنيفة
وما لك إلا أن مال كالك
نفس بالكله وطما كان
أوباسا وقال أبو حنيفة
يخس وطما ويرك بابا
والاصح من مذهب
الشافعي طهارة التي مطلقا
الامن الكلب والخنزير
والاصح من مذهب أحمد
أنه طاهر من الأدي

فصل في ما لا يأكل من الأدي

الخنزير من مذهب أحمد
كان وضعا فاقال أبو
حنيفة أن كانت متعصية

أعاد صلاة ثلاثة أيام

والافضل أن يمسح بغيره

الشافعي وأحمد أن كان

الماء سيرا أعدم الصلاة

ما يغسل على ظنه أنه وضوء

متباعد وقوعها وإن كان

كثيرا ولم يتغير بعدوان

تغير أعدم وقت التضرع

ومذهب مالك أنه إذا كان

معينا ولم يتغير أوصافه فهو

طاهر ولا إعادة على المصلي

وإن كان غير ميم فنه

روايات أطلق ابن القاسم

من أصحابه القول بالصلوة

فصل في ما لا يأكل من الأدي

يخس فان كان معه أو أن

بعضها طاهر وبعضها

متنجس فهل ينجس ذلك

ويصرى أم لا قال الشافعي

يصرى ويؤتى بالطاهر

من طلبه العلم الآن فيعاند إلى التسليم (١) إلى معرفة علم واحد منها لا يفكر ولا إشفاق نظري كتب وانما
طريقها الكشف الصحيح فتعلم هذه العلوم على المعارف حال تلاوته للقرآن لا يتخلف عن الفطوح به حتى كان
عن ذلك العلم عن النطق بتلك الكلمة ومعنى تخلف العلم عن النطق قدس هومن علوم أهل الشوافع وهو
يتجه نكر وعلوم الأفرام مذخولة عند أهل الله لا يعتمدون على إمكان وجوع أهلها عنها اختلاف علوم
أهل الكشف كما نرى فاعلم ذلك

فصل في ما لا يأكل من الأدي أن تسبح هذه الميزان فيتبادر إلى الإنكار على صاحبها وتقول كيف يصح لفلان الجمع بين
جميع المذاهب وجعلها كأنها مذهب واحد من غير أن تنظر فيها أو تجتمع بمصاحبها فان ذلك جهل منك
وتعز في الدين بل اجتمع بمصاحبها فأنظر فان قطعت بالجهة وجب عليك الرجوع إلى قوله ولو لم يسمعه
أعدلى مثله وأما أن تقول أن واضع هذه الميزان جاهل بالنشر بعمه فتعق في الكشف فانه إذا كان مثله
يسمى جاهلا مع قدرته على توجيه أحكام جميع أقوال المذاهب فابق على وجه الأرض الآن عالم وقد قال
الامام محمد بن مالك وإذا كانت العلوم مضاهية واختصاصات لدية فلا بد أن يؤخر الله تعالى بعض المتأخرين
ما لم يطالع عليه أحدهم المتقدمين اه فانه عليه ما يخفى أو جمع إلى الحق وطابق في الاعتقاد بين اللسان
والقلب ولا يصدك عن ذلك كون أحدهم العلماء السابقين لم يكون مثل هذه الميزان فان جرد الحق تعالى
لم يزل فياضا على قلوب العلماء في كل عصر وأخرج عن علوم ملك الطبيعة الفهمية إلى العلوم الحقيقية
الكشفية ولو لم يأنفها طبع فان من علامة العلوم الدينية أن تعجز العقول من حيث إنكارها ولا تقبلها إلا
بالتسليم فقط لغيرها بطريق الكشف مما يشبه لطريق الفكر وسأقي في الأصول الآتية أن
شاء الله تعالى أن من علامة عدم صحة اعتقاد الطالب في أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربه كونه يحصل
له في طائفة ضيق وروح أو قل قد غرر امامه في واقعة وقال له أين قولك أن غير امامك على هدى من ربه وكيف
يحصل في قلبك ما تنفي وروح من الهدى فهناك تنحصر دعواه ويظهر له عدم صحة عقيدته أن كان
عاقلا والحمد لله رب العالمين

فصل في ما لا يأكل من الأدي ما وضعت هذه الميزان للأخوان من طلبة العلم لا بد نكر رؤسهم في ذلك مرارا
كثيرا في الأصول وقوله في راد الأصول إلى مقام مطابقة القلب للسان في صحة اعتقاد أن سائر أئمة
المسلمين على هدى من ربه في سائر أقوالهم فلذلك أعمت النظر لهم في سائر أدلة الشر بعمه وأقول علمائها
فرايتها لا تتجوز عن مرتبة تخفيف وتشددا تشددا لا يوافقها والتخفيف للضعفاء كما مر لكن ينبغي استثناء
ما ورد من الأحكام بحكم التخيير فان القوي أن ينزل إلى مرتبة الرخصة والتخفيف مع القدرة على فعل الأشد ولا
تكون المرتبة المذكورة مانع في الميزان فيه على الترتيب الوجوه وذلك تخفيف المتوضي إذا كان لابس
الغسل بغير نزع وغسل الجلبين وبين مسح بغير نزع أحد المرتبتين أفضل من الأخرى كما ترى فان
غسل الجلبين أفضل الآن نقرت نفسه من المسح مع عليه بصحة الأحاديث فيه فان المسح له أفضل على أنه
لما تكرر أن يقول أن المرتبتين في حق هذا الشخص أيضا على الترتيب الوجوه يعني أنه لو أراد أن يعبد الله
تعالى بالأفضل كان الواجب عليه في الأتيان بالأفضل ارتكاب العزم وهو ما أنسل بالنظر إلى حال غالب
الناس وأما المسح بالنظر إلى ذلك الفرد النادر الذي نقرت نفسه من فعل السنة لا سيما قولنا أفضل غير مناف
للوجوب كما يقول لمن تنحصر عليه ما يخفى برضائه تعالى فانه أولى لمن حطه وكذلك ينبغي أن يستثنى
من وجوب الترتيب في مرتبة الميزان ما إذا ثبت عن الشارع فعل أمرين معاً في وقتين من غير ثبوت نسخ
لاحدهما كمسح جميع الرأس في وقت ومسح بعضه في وقت آخر وكذا الألة الوضوء نازعه وعدم الموالاة فيه نازعه
أخرى ونحو ذلك فكل هذا لا يجيب فيه تقدم مسح جميع الرأس والموالاة في مسح بعضه وعدم الموالاة إلا إذا
أراد المكمل التفرع إلى الله تعالى بالاولى فقط وقس على ذلك نظائر ما أقول سيده ناصوا ولا ناعدا لله بن
عباس رضي الله عنهما أن آخر الأمرين من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو التمسك بجميع كل الرأس
أكثرى لا كل ذلك كالحكمة كباستخ المتقدم من الأمرين يبين في نفس الأمر من مسح كل الرأس

على الأغلب عنده وقال أبو حنيفة أن كان عدد الظاهر أكثر من عدد المتخسر جاز التجري (١). التسليم التسو روزنامة

واشتهر على في كل منها
عند مالك وأحمد خلافا
لأبي حنيفة والثالثي
فإن عند مالك لا يخفى
فيهما
باب أسباب الحديث
الخارج المتأخر
السبيل وهو السبيل
والفائض ينقص البروق
بالإجماع وأما السائر
كالودع من البر والرج
من القبل والخاصة
والاستحاضة والذى ينقص
أيضا الاعتماد واستثنى
أوجهه الأربع من
القبول فقال لا ينقص
والثاني ينقص عند الثلاثة
والأصح من مذهب
الشافعي أنه لا ينقص وإن
أوجب الفصل وقال أبو
حنيفة لا ينقص بكل ذلك
وبأبي
فصل في افتقار على
أن من مس فرجه بعضه
من أعضائه غير بده
لا ينقص وضوؤه وأما
فمن مس ذكره بعد فقال
أوصفيقة لا ينقص
وضوؤه مطلقا على أي
وجه كان وقال الشافعي
ينقص بالمس بساطن
كفنه دون ظاهر من غير
حائل سواء كان بشهوة
أو بغيرها والشهوان غند
أحمد أنه ينقص بساطن
كفنه وبظاهره والراجح
من مذهب مالك أن مسه
بشهوة ينقص والافتقار
فصل في ما أسلف

أو بعضه مثلا لا بد أن يكون انتهى الأمر منه صلى الله عليه وسلم إلى جميع الكل أو البعض فيكون ما قبل
الأخير منسوخا ولا يخفى في ذلك من اتقدح في مذهبهم بقول وجوب تقسيم مسع الرأس أو عدمه فذهب
وكان الأمام محمد بن المنذر رحمه الله تعالى يقول إذا ثبت عن الشارع عمل على الله عليه وسلم فعل أمرين في
رقتين فهما على الصغير ما لم يثبت النسخ ففعل المالك بهذا الأمر تارة وهذا الأمر تارة أخرى انتهى وعلى
ما مر زناه من مرتين الميزان ينبغي حل القول بمسع الرأس كمن هو باعلى زمن الصنف مثلا ومسع الصنف على
مسحه في زمن البعد لا سيما في حق من كان أقرع أو كان قريبا للعهد يحل رأسه أو يخاف من نزول
الحراد من رأسه فأجل ذلك ما أخى وقص عليه نظائره والحمد لله رب العالمين
فصل في علم ما أخى أن مرادنا بالعرف والخصصة المسد كورتن في هذه الميزان هما مطلق التشديد
والتعطيف وليس مرادنا بالعرف والخصصة اللتين حددهما الأصوليون في كتبهم فاسمنا مرتبة التعطيف
رخصة لا بالنظر لما قبلها من التشديد أو الأفضل لا غير والأنا ساجر لا يكلف بفعل ما هو فوق طاقته شرعا
وإذا لم يكلف ما فوق طاقته فما بقي الآن يكون فعل الرخصة في حقه واجبا كما في رخصة في حق القوي فيلا
يجوز زوالها عن القول من الرخصة إلى مرتبة ترك الفعل بالكلية كما إذا قدر فاقدم الماء المطلق على القرب لا
يجوز زله ترك التيمم كما إذا قدر العاجز عن القيام في الرخصة على الجلوس لا يجوز له الانضباط أو قد در على
الانضباط على البين والسائر لا يجوز له الاستلقاء وقد در على الاستلقاء لا يجوز له الاكتفاء بفعله والاعمال
بالعينين وقد در على الأعمال العينين لا يجوز له الاكتفاء بأجزاء أفعال الفصل على قلبه كما هو مقرر في كتب
الفقه فكل مرتبة من هذه المراتب بالنظر لما قبلها كما في رخصة لا يجوز له التزول واليا إلا بعد مجزئه
عما قبلها والله أعلم والحمد لله رب العالمين
فصل في ثم لا يخفى عليك ما أخى أن كل من فعل الرخصة بشرطها أو المفضل بشرطه فهو على هدى من
ربه في ذلك ولو لم يقل أمامه على ما يأتي في الفصول الآتية من التفضيل كما أن من فعل الرخصة أو الأفضل
بكفنه ومشقة فهو على هدى من ربه في ذلك ولو لم يكلف الشارع بذلك من حيث عظم المشقة فيه أهمل
الأن يأتي عن الشارع ما يخالف ذلك كقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر فإنه الأفضل
للسافر فمثل ذلك افتقر للضرر والحاصل به ومن المعلوم أن شأن الأمور التي يتقرب بها إلى حضرة الله
تعالى أن تكون النفس منشرح بها بحجة لها غير كارهة وكل من باقى العبادات كارهها لها أي من حيث
مشتقاته قد خرج من موضوع القرب بالشرعية المتقرب بها إلى الله تعالى بالصوم الذي يقرب بها إلى الله
المشكلة التي نحن بها فاته صلى الله عليه وسلم في البر والتقرب إلى الله تعالى بالصوم الذي يقرب بها إلى الله
وبغض تابعون للشارع ما نحن مشرعوون فلا ينبغي لأحد التقرب إلى الله تعالى إلا بما أذن له الشارع فيه
وانشرح نفسه من ما أمر المذنبات وما لم ياذن فيه فهو إلى الابتعاد أقرب وما كل بدعة تشبه لها ظاهر
الكتاب والسنة في تقرب بها أو تأمل ما أخى نهي الشارع عن الصلاة حال العباس تصرف ذلك لأن
العباس إذا غلب على العبد وكلف الصلاة صارت نفسه كالمركبة عليه لا ولا يخفى ما في ذلك من نقص
الثواب المرتب على محبة الطاعة فاهل ذلك ما أخى وأعمل بالحرص شرطه فإن الله تعالى يحب أن تأتي
رخصه كما يحب أن تأتي عزائجه كما صرح به الحديث الذي رواه الطبراني وغيره والحمد لله رب العالمين
فصل في أن قال قائل فعلى ما مر من قول راسم في كلام أحمد من العلماء ما شؤ بهذه الميزان من حمل كلام
الأئمة على حالين ورواها في الشريعة قلنا نعم ذكر الشيخ يحيى الدين في الفتاوى المكية وغيره من أهل
الكشف أن العبد إذا سلك مقام القوم متقدا بذهب واحد لا يرى غيره فلا بد أن ينشئ به ذلك المذهب
إلى العيان التي أخذها من أفعالهم وهناك يرى أقوال جميع الأئمة تتعرف من بحصر واحد فينقل عنه
التقديع عنهم مخرورنو يحكم بتساوي المذاهب كلها في الفقه خلافا ما كان متقدما قبل ذلك قال الشيخ
يحيى الدين ونظير ما قلناه ما القول بتفضيل الرسل بعضهم على بعض بالاحتجام ثم إذا وصل إلى الشهود وحضرة
الوحي التي أخذوا منها الحكم شرعهم أنقل عنه التفضيل بالاحتجام وما صار لا يفرق بين أحد من رسله

أوميتا وقال مالك لا ينتقض بحس البيهقي وقال أبو حنيفة لا ينتقض بخالوه بل ينتقض وضوءه ١٣ المصنوع أم لا قال مالك لا ينتقض وقال

أبو حنيفة لم والشافعي
وأحمد لا ينتقض واجموا
على أنه لا وضوء على من
مس أثنيه ولوهم غير
حائض واتفق الثلاثة
على أنه لا يجب الوضوء
من مس الأمر بشهوة
وقال مالك لا يجب فيه
وجهه من مذهب الشافعي
واختلفوا فمنهم من
حلقة الأبر فقال أبو
حنيفة ومالك لا ينتقض
وقال الشافعي وأحمد
ينتقض وعن الشافعي
قول وهن أحمد رواه
أنه لا ينتقض
واختلفوا
فليس الرجل المرأة
فذهب الشافعي
الانتقاض بكل حال إذا
لم يكن حائض والعصم
من مذهبه استثناه
المحارم ومذهب مالك
وأحمد أنه كان
يشهوه انتقض والأقلا
ومذهب أبي حنيفة أنه
لا ينتقض إلا بالنسبة
ذكره فانتقض بالنس
والانتشار جميعا وقال
يحمدن الحسن لا ينتقض
وان انتشر ذكره وقال
عطاء أن لمس أجنبية
لاحتل له انتقض وإن
حلت كزوجه وماتته
لم ينتقض والراجح من
مذهب الشافعي
أن الممسوس كاللازم
وهو مذهب مالك وعن
أحمد وإتقان

الأم حينما كشف الله تعالى عنه بحكم لا يقطن فهاذا نظر المتألف إذا اطاع على العن التي أخذ
الأئمة المحققون من هذه الماهية انتهى وكذلك كما يؤيد هذه الماهية أن قول الشافعي بدر الدين أن ركش في
آخر كتاب القواعد في الفقه اعلم ويقال لله طاعة أن الأخذ بالركن والخضوع والزم في محل كل منها
مطلوب فإذا قصد المكلف بفعل الرخصة لم يفعل الله عليه كان أفضل كما أشار إليه سيدنا الله يجب
أن توفي رخصه كما يجب أن توفي عرائضه فإذا ثبت هذا الأصل عندك بالحق فاعلم أن المطلوب الشرع
الوافي وردا لئلا يهمل ما يمكن كماله على عمل الأئمة من أهل الورع والتقوى كالي محمد الجوني وأضرابه
فانه صنف كتابه المحقق ولم يستزم فيه المتي على مذهب معين قال وذلك في حق أهل الورع والتقوى من
باب العزائم كما كان العمل بالمختلف فيه عندهم من باب الرخص فإذا وقع العتق أمر ضروري وأما كنه الأخذ
فيه بالركن مع قوله فله وله تركه كواحد ذلك الفعل الشديد عليه من باب القوة والأخذ بالعزم إن كان راجعا
وإن لم يكن له الأخذ فيه بالركن مع الأخذ بالرخصة كما أنه الأخذ بالقول الضعيف في بعض المواضع فلا يكون
ذلك من باب المخالفة المحضة قال ذلك ركش وبعبارة علمت هذا الخيطة تعرف أن أحد ما من الأربعة أو
غيرهم لم يقدر أمر المسلمين في القول برخصة أو عزيمة الأعلى حتما ذكرنا من هذه القاعدة فثبت لكل
مقلدا لأئمة أن يعرف مقاصدهم تسمى كلاما ركش رحمه الله في آخر قواعد وهو من أعظم شاهد
لصحة هذا المذهب أن يقول لما عن أحد من الأئمة الأربع ولا غيرهم فيما بلغنا أنه كان يمارد الأرفق كل
عزيمة قال بها أو رخصة قال بها في جميع الأئمة الأربع ولا غيرهم في ما بلغنا أنه كان يمارد الأرفق كل
يقف الناس بل مذهب الأربعة الشيخ الإمام الفقيه المحدث المفسر الأصولي الشيخ عبد العزيز بن عبد الرحمن
وشيح الإسلام عز الدين بن جماعة المقدسي والشيخ العلامة الشيخ شهاب الدين البراهي الشيباني الأقطع
رحمهم الله والشيخ علي التتبي الغزي وبقول الشيخ الجليل السيوطي رحمه الله عن جماعة كثيرة
من العلماء أنهم كانوا يفتنون الناس بالمازاهب الأربع ليعلموا العوام الذين لا ينتقدون بمذهبهم ولا يعرفون
قواعدهم ولا أصولهم ويقولون حدث وفاق فعل هؤلاء العوام قتل ما قلابا س به اهـ فإن قال قائل في
كيف صرح هؤلاء العلماء أن يفتنوا الناس بكل مذهب مع كونهم كانوا مقلدين ومن شأن المقلد أن لا
يخرج عن قول إمامه في الجواب في محتمل أن يكون أحدهم بلغ مقام الاجتهاد المطلق المنتسب الذي
لم يصرح صاحبنا عن قواعده ما هو كما في وصف محمد بن الحسن وابن القاسم وأشباههم المسزني وابن المنذر
وإن صرح هؤلاء أنهم وإن أفتوا الناس بما يصرح به إمامهم فلم يخرجوا عن قواعدهم وقد نقل الجلال
السيوطي رحمه الله تعالى أن الاجتهاد المطلق على قسمين مطلق غير منتسب كماله الأئمة الأربعة
ومطلق منتسب كماله كبار أصحابهم الذين ذكرناهم قال ولم يدع الاجتهاد المطلق غير المنتسب بعد
الأئمة الأربعة إلا الإمام محمد بن جرير الطبري ولم يسم له ذلك اهـ ويحتمل أن هؤلاء العلماء الذين كانوا يفتنون
الناس على المذاهب الأربعة أطلقهم الله تعالى على عين التثنية الأولى وشبههوا اتصال جميع أقوال
الإمامة المجتهدين بها كانوا يفتنون الناس بحكم يرتقي المذهب أن يحكم اليوم فلا يمار وتكون بالركن صفة ولا
ضيقا في عذو كانتهم بالاعتناء أهل المذاهب الأربعة في تقرير مذهبهم وأطعموا على جميع أدلتهم وقد
بلغنا حصول هذا القيام أيضا لجامعة من علماء السلف كالشيخ أبي محمد الجوني والإمام ابن عبد البر المالكي
ومن الدليل على ذلك أن أبا حنيفة صنف كتابه المبني بالمحيط ولم يتقدم فيه مذهب كافر عن الزركشي وكذلك
ابن عبد البر كان يقول لكل مجتهد نصيب فما إن يكون له إلا لا مالا كولاطلاعنا على عين الشريعة
الكبرى وتقرير أقوال جميع العلماء كما أطلقنا بحمد الله تعالى وأما أن يكون ذلك من حيث أن
الشارع قرر حكم المجتهد الذي استنبطه من كتاب التفسير وسئل أوسترسو صلى الله عليه وسلم وقد بلغنا عن
الشيخ عز الدين بن جماعة أنه كان إذا أفتى عامي لم يحكم على منسب إمام بأمره بفعل جميع شرط ذلك الإمام
الذي أفتاه يقول به ويقول له إن تركت شرطنا شر وطلم تصيب محامدا على مذهبه ولا غيره وإذا الصادقة الملققة
من عدة مذاهب لأصح إذا اجتمع شرط تلك المذاهب كلها اهـ وذلك منه أحياها للدين وتوفيقا

(فصل) واتفقوا على أن قول المصنفين والمتكلمين ينتقض الرضوخ واختلافوا في زمانهم حاله من أحوال الصليين فقال أبو حنيفة لا ينتقض

والنوم وقال الشافعي في الجسد إن نام محكاً مقصداً لم ينتقض والا انتقض وقال في القديم لا ينتقض على هيشم هيشات الصلاة وعن أحمد روايات المختار أنه إن طال نوم القائم والقاعد والراكع والساجد فليس بوضوءه قال الخطابي هذه أصح الروايات والرافع عند الشافعي بن طول النوم وقصره وإن رأى القناعات مادام محكماً مقصداً من الأرض إذا نوى لس يحدث في نفسه وأغماهو فظنه لم يحدث

يعني الصلاة على غير وجهه

تسبب في نقص عبادة أحدهم السنين فان قلت فان قيل ينتقض على الأربعة مذهب أن لا يفتي في الجسد إلا بالارحج من حيث النقل أو يفتيهم بما شاء من الأقوال فان الجواب الذي ينبغي له أن لا يفتي الناس إلا بالارحج لأن المقلد ما سأل إلا ليقينه بالارحج من مذهب امامه لا باعتداله هو اللهم إلا أن يكون المرحوح أحوط في دينه المائل فله أن يقتضيه المرحوح ولا يخرج وما يدعي الجلال السبوطي رحمه الله مقام الاجتهاد المطلق المنتصب كان يفتي الناس بالارحج من مذهب الامام الشافعي فقالوا له لم لا تقتضيه بالارحج عندك فقال لم يسألوني ذلك وإنما سألوني عما عليه الامام واصحابه فخرجنا من يفتي الناس على الأربعة مذهب أن يعرفه الارحج عند أهل كل مذهب ليقينه به المقلد من أن يعرف من المسائل أنه يعتمد عليه ولو يشترح مسدده لم يفتيه به ولو كان مرحوحاً عندك فمثل هذا الاحتجاج الى الاطلاع على ما هو الارحج عند أهل كل مذهب انتهى فاعلم ذلك

فان قيل وما موضعك بمعرفة مرتبة الميزان أن تنظر الى كل حديث ورد أو قول استنبطت والى مقابله فإذا نظرت فلا بد أن تجد أحداً معتقفاً والآخر مذهباً غير ذلك لا يكون ثمان الحديث أو القول الخفيف قد يكون هو الصحيح الراجح في مذهبك وقد يكون هو الضعيف المرحوح ولا يخلو حال ما يخفى عند العمل به من أن تكون من أهل مرتبة من مرتبة الميزان دون المرتبة الأخرى والشروط التي تقدمت في فعل الرخصة أي الخفيف فتفتي كل أحدهما بما يناسب حاله ولم تفعل أفتيه كذلك لأنه هو الذي خوطب به فاعلم ذلك وأعمل عليه وأفت غيرك بما هو أهله فليس لمن قدر على سهولة الطهارة أن عسر فرجها إذا كان شافعيًا وبصلي بلا تعبد بطهارة تقليد الأبي حنيفة كما أنه ليس له أن يصلي فرضاً أو نفلاً غير الفاتحة مع قدرته عليها أو أن يصلي بالذكر مع قدرته على القرآن كما سألني إصاحبه في وجه إقرار العلماء أن شاعراً تعالى على أنك أيضاً أنت تصدق في فعل المرحوم مع المشقة أن اخترت ذلك على وجه المجاهدة لنفسك كما كان لك أيضاً أن تنزل إلى الرخصة بشروطها في هذه الميزان وهو المرحوم غير ما سألنا وأشرعنا فمقتض وتكون على هدى من ربك في كل من المرتبتين ثم أنه قد يكون في الحكم الواحد أكثر من القوانين فالحال ذوق بر ما قارب التشديد إلى التشديد وما قارب التخفيف إلى التخفيف كالقول الفصل على حد سواء كاقدمناه في خطبة الميزان ومحمل أن يوجد دليلان أو قولان مشددان أو مخففان لا يلحق أحدهما بالآخر ولا يبدل فيه فان ثبت فامتنع ذلك في أقوال مذهبك مع بعضها بعضاً وان شئت فامتنع ذلك في مذهبك ومقابله من جميع المذاهب المخالفة له فتدبرها لا تخبر عن أن تخفف وتشد يد لكل منهم ما حال في حال مباشرة الشكاف كمر في الميزان وكذلك ما أوجبه المذهب أو حرمه باحتداد فكله يرجع إلى المرتبتين فان مقابل التحريم عدم التصرع الشامل للندوب وقال بعضهم ما أوجبه المذهب أو حرمه يكون في مرتبة الأولى ومقابله في مرتبة بخلاف الأولى لأنه ليس بغير الشارع أن يحرم أو يوجب شيئاً انتهى والحق أن المذهب المطلق أن يحرم أو يوجب وأنه قد اجتمع العلماء على ذلك بل ولوقائعه ولهذا البعض فهو يرجع إلى المرتبتين أيضاً الأولى في مرتبة التشديد بخلاف التحجير المطلق يفتي بالجملة سواء كان ذلك الأولى فعلاً أو تركه بخلاف الأولى في مرتبة التخفيف فاعلم فان قال قائل في فن ابن جهم كلام المجهدين من جملة الشرع بعمه أن الشارع لم يصحح ما استنبطوه (الجواب) أنه يجب جماعهم على أنهم علموا ذلك الجواب والصرح من قرأت الأدلة وأعلموا أن الشارع من طريق كشفهم لا بد لهم من أحد هذين الطريقين وقصصتهما عن عند بعض المجهدين فان قال قائل في فتاوتهم فيما ورد فيهم من الأحاديث والأقوال فان الجواب كما مثل ذلك لا مقابل له بل هو شرع مجمع عليه فلا ينافي فيه مرتبة الميزان وذلك الحديث الذي نسمع مقابله أو كالقول الذي رجح عنه المذهب وأجمع العلماء على خلافه فليس فيما ذكر الأمر مرة واحدة لجميع المكلفين لعدم وجود مشقة على أحد في فعله تركه على مشقة تركه خلاف ما فيه الأحاديث المذكورة فانه يجبي عليه التخفيف والتشديد كالمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثلاً فانه ورد في كل منهما التخفيف والتشديد فالتشديد كونه مذهباً منهم لا يسقط عن المكلف بخوفه على نفسه

أمواله والتخفيف سقوطه عنه بخلاف المذكور عند آخر من قالوا في حق الأقوياء في الدين كالعلاء
والصالحين والشافعي في حق الضعفاء من العوام في الأيمان واليقين * فان قال قائل * فهل تأتي المرتبة في
حق من يغفل المنكر بتوجه وجهه بقلبه إلى الله تعالى من الأولياء كسرا ناعا لغيره وجميع الرائي من الرائي ليحمله
بحائل يسهو وين فرج الزانية مثلا * فالجواب * نعم تأتي فيه المرتبة بين الأولياء من يرى وجوب التوجه
إلى الله تعالى في ذلك ويكون بذلك كالقادر على إزالة المنكر ومنهم من لا يرى وجوب ذلك بل يكره الإطلاع
يكشفه على المنكرات الواقعة في الوجود من غير المتأخرين عما يصيبه وذلك لما فيه من الإطلاع على عورات
الناس ويسمى ذلك بالكشف الشيطاني عند بعض القوم وأنه يجب على صاحبه سؤال الله تعالى أن يحول
بينهم وبينه * فان قال قائل * في إتيان أولئك في حال يجهلهم من أهل المنكر إذا ذكر عليهم وكسر آثارهم هل
يجب عليه تغيير ما يولد أو السان اعتدادا على أن الله تعالى لا يخذله أو لا يجب من حيث أن الحق تعالى لا يتقدم
عليه * فالجواب * نعم هل هذا في المرتبة بين الأولياء من الزعم بذلك إذا علم أن له حال لا يحميه ومنهم من
لم يلزمه ذلك نظرا لما قالوا في قدرته على أن يصل إلى مكة في خطورة ولا بد لله من المصلين
فصل في * فان قلت * فن يقول أن القياس من جملة الأدلة الشرعية فهل تأثي في كذا مرتبة الميزان
* فالجواب * نعم تأثي في فهمه من العلماء كمر القياس في الدين ومنهم من استأثر من غير كراهة ومنهم من
منعه فانه طرده وما يدري العبدان الشارع قد لا يكون أراد طرد تلك الدلة وأما ترك ذلك الأمر خارج
ذلك الحكم توسعة على أمته وذلك كقياس الأرزعي المعروف بابال بإجماع الاقتيات فان الشارع لم يبين لنا
حكم الأرزعي كان الأولي الأدب عند بعض أهل الله تعالى إبقاءه على عدم دخول الزا فيه كما أشار إليه حديث
وكتب عن أشعاره * نعم فن يقول بقياس الأرزعي المرشد دون بقول بعدم قياسه يخفف وقد كان السلف
الصالح من الصحابة والتابعين يقدر ونه على القياس وليكنهم ترك ذلك أدبهم زسول الله صلى الله عليه وسلم
ومن هنا قال سفيان الثوري من الأدب اجراء الأحاديث التي خرجت بخلافها من التنفير على ظاهرها من
غير تأويل فانها أولت خرجت عن مراد الشارع كحديث من غشنا فليس منا حديث من تطهر أو تطهر له
وحديث ليس منا من لم يطهر أو تطهر في الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية فان العالم إذا رغبان أن المراد ليس منا
في تلك الأحكام فقط أي وهو تأني غيرهما من على الفاسق الوقوع فيها أو كالمثل المخالفة في خصلة واحدة
أمر سهل فكان أدب الحكم الصالح بعدم التأويل أولي بالاتباع للشارع وإن كانت قوا عدا الشريعة فقد شهد
أهل العلم بالتأويل وقد دخل جعفر الصادق ومقاتل بن حيان وغيرهما على الإمام أبي حنيفة وقال له قد بلغنا
أنك أكثر من القياس في دين الله تعالى وأول من قال ليس فلاتنفس فقال الإمام ما أقوله ليس هو بقياس
وأما ذلك من القرآن قال تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء فليس ما قلناه شيئا من نفس الأمر وأما
قياس عند من لم يطمع الله تعالى أنهم في القرآن أه ومن هنا علم أن أهل الكشف غير محتاجين إلى
القياس لاستغنائهم عنه بالكشف * فان أو رد عليهم شخص نحو غيرهم ضرب الوالدين فانه ليس في القرآن
التصريح بغيرهم ضربهما وأما أخذ العلماء عن قوله تعالى فلاتنفس فلاتنفس فلاتنفس فلاتنفس عن ضربهما
من باب أولى * فالجواب أن هذا لا يدعي أهل الكشف لأن الله تعالى قال وبالوالدين إحسانا وما يعلم أن
ضربهما ليس بإحسان فلا حاجة إلى القياس ومعت سبدي على الخواص رحمه الله يقول يصح دخول
القياس عند من احتج إليه وعند من لم يحتج إليه في مرتبة الميزان فن كلف الإنسان بالفحص عن الأدلة
واستخراج النظائر من القرآن شديد من بكمه ذلك فقد خفف ولم يزل في الناس من يقدر على الاستنباط
ومن يهمل ذلك في كل عصر وكان ابن عمر يقول جرح ما استنبطه المجتهدون معدود من الشريعة وإن خفي
دليله على العوام ومن أنكر ذلك فقد نسب الأئمة إلى الخطأ واتهم بشرعون ما لم يأذن به الله وذلك ضلال من
قائله عن الطريق والحق أنه يجب اعتقادناهم ولا أولاء في ذلك دليل لا شرعوه فرجع الأمر كذلك في قضية
الاستنباط إلى مرتبة الشريعة كالتقاس في أمر الناس باتباع كل مآثرع المجتهدون فقد شدود من

وغسل الميت لثلاثة
الوضوء عند الميتة وقال
أحد يقتض
فصل في ما انفقروا
على أن من يتقن
الطهارة وشك في
الحديث فانه يفتي على
طهارة الأما لك فان
ظاهر مذهبه أنه يفتي
على الحديث ويترضا
وقال الحسن أن شك في
الحديث وهو في الصلاة
بني على يقينه ومضى في
صلاته وإن كان في غير
الصلاة تأخذ بأشك
فصل في ولا يجوز
مس المصنف ولا حله
لحديث بالإجماع وجكى
عن داود وغيره بالمواز
ويجوز زجمله بخلاف
وعلاقة لا عند الشافعي
ويجوز زجمله بحله
فأشتمه وتفسيره وذا نادر
وقلب ورقة بعد
فصل في واستعمال
القبلة واستبدالها
نقضه الحاجة حرام
بالصراحة عند الشافعي
وما كوفي أشهر وأما
عن أحمد وقال أبو حنيفة
وأحمد يكره مطلقا في
البحار والريابن جميعا
وقال داود يجوز الاستقبال
والاستقبال في الموضفين
جميعا
فصل في الاستنشاء
واجب عند مالك
والشافعي وأحمد لكن
عند مالك وإمامه
أن صلى ولم يستنج بحت صلاته وقال أبو حنيفة هو سبدي ليس واجب وهو رواية عن مالك قال أبو حنيفة كان صلى ولم يستنج بحت صلاته

محل الاستعلاء اذا زادت
على مقدار الدرهم ولا يجوز
الاقتصار في الاستعلاء
بالحجارة على أقل من
ثلاثة أجار عندنا لا شافعي
وأحمد وإن حصل
للايقاع وألقاها والمسرود
ثلاث مصفات فإذا كان
حجره ثلاث أطراف
أجزأ إذا اتفق وإن لم يتفق
الثلاثة زادوا بأوصافها
حتى يحصل الانتهاء وقال
أبو حنيفة ومالك اعتبار
بالانقضاء فإن حصل بحجر
وأحجم تسحب الزيادة
عليه ويجوز الاستعلاء
بما يقوم مقام الحجر من
الخشب والأجر والخشب
بالاجماع وحكي عن
داود أنه قال لا يجوز عبا
سوى الأحجار ومنه
الشافعي وأحمد أنه
لا يضر في الاستعلاء
عقلم ولا روث وقال
أبو حنيفة ومالك يضر
ولكن يصعب عندها
أنه لا يستحي بها
باب الوضوء
التي توجب في الطهارة
من النفس والوضوء
والتي هي عند كافة العلماء
فلا تصح طهارة الأئمة
وقال أبو حنيفة لا تغتفر
عن ذلك إلى الأئمة
الا أنهم طاهرون لا يدينهم
النية ويحل النية الغلب
والشك إن ينطق بلسانه
عما وراء قلبه وقال مالك
بكره النطق باللسان
ولو اقتصر على النية قبله

لأمرهم إلا أن يصرح به إشرية أو أجمع عليه العلماء فقد خفف في الجملة لأنه من باب يقين تطوع خيرا
فهو خير له والحمد لله رب العالمين
فصل في من لا يؤمن كل من لم يعمل بهذه المبررات التي ذكرناها وترك العمل بجميع الأقوال المرجوحة
نقصان الثواب فالأوصاف الأدب مع جميع أصحاب تلك الأقوال والوجوه من العلماء عكس ما يحصل لمن
عمل بالمبررات فإن ذلك المروج الذي تركه هذا الصانع العمل به لا يتخلوا ما أن يكون أحوط للدين فهذا
لا ينبغي ترك العمل به وأما أن يكون غير أحوط فقد يكون رخصة والله يجب أن تؤذي رخصته كما صرح به
الحديث أي بشرطه ويكون على علم الاخوان أن لكل سنة منها المحتدون أو بدعة حرمة المحتدون ودفع
الجنة أو رد كافيا فإنها وإن تفاوت مقامهم وزل عمامته الشارع أو كرهه كما صرح به أهل الكشف فاعلم ذلك
وأعمل بكل ما سنه لك المحتدون وأترك كل ما كرهوه ولا تقابلهم بدليل في ذلك فأنك محجوس في دأرتهم
ما منعك من فصل إلى مقامهم لا يمكنك أن تتعدا إلى الكتاب والسنة وتأخذ الأحكام من حيث أخذوا أندا
ومعنى سدى عليا الخواص رحمه الله تعالى بقولنا عملوا بكل أقوال الأئمة التي ظاهرها المخالفة لبعضهم
بعضنا عند اجتماع شروط العمل بما يكملهم في كل ما من عندهم من عمل بالشريعة كلها من
رديتها ولا يعمل به إذا لم يصبوا لوالد لا يحتوى أبدا على جميع الأدلة ولو قلنا صاحبه في الجملة إذا صرح الحديث
فهو ومنه في بل بترك أتباعه العمل بأحد كثير من حيث بعد ما همهم بذلك خلاف مراد ما همهم فافهم
فإن توقف الإنسان في حصول الثواب بمسألة المحتدون وطالبنا الدليل على ذلك فلهذا إمامنا يؤمن بأن
سائر أئمة المسلمين على هدى من ربه فلا سبه أن كان صحيح الاعتقاد لأن يقول نعم فنقول له تخفنا ما أمنت
بأنهم على هدى من الله تعالى وإن عداهم بحجة ترك الأيمان بالثواب لكل من عمل بها تعالى وجهه
الأخلاص وحصول المرتبة لمن عمل بها في الجنة وإن تفاوتت أقدام فإن مسأله الشارع أعلى مما سألنا في التمسك
لأسماء وقد قال صلى الله عليه وسلم من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى آخر ما قال عليه الصلاة
والسلام فافهم والله أعلم
فصل في نفي أن كل مؤمن الإقبال على العمل بكل حديث ورد بكل قول استنبط أي شرطه لأنه لا يخرج
عن مرتبة الإيمان ما هو عليه مع سدى عليا الخواص رحمه الله تعالى بقول كل ما روي في كلام الشارع كلام
أحد من الأئمة تخالفنا لا تخفى الظاهر فهو محمول على الحالي لأن كلام الشارع يحمل من التناقض وكذلك كلام
الأئمة من نظره في العلم والانصاف لا يبين الجمل والنصيب كما قاله وتاملوا قوله صلى الله عليه وسلم لمن
سأله من أجاد الصحابة كيف رأيته بك فقال نورانيا أرا وقال لا كابر الصحابة رأيته ربي قولا وأحدا قال
لغير الأكارم قال الأخوة فاعلمهم أن يتخلوا في كتاب الحق تعالى ما لا يليق به ونظر ذلك تفر به صلى الله عليه
وسلم أبابكر على خروجهم من ماله كمو قوله لكعب بن مالك حين أراد أن يظلم من ماله ما تاب الله عليه
أصل عليه بعض مالك فهو خيرك ونظر ذلك أيضا حديث أبانفسك ثم من عمل مع مدح الله تعالى
المؤمنين على أنفسهم بقوله أبانفسك خطاب لكل من عمل أصحبت الأقرى أولى بالمرء ولا أقرب
البل من نفسك وأما قوله تعالى ويؤتون على أنفسهم فهو خطاب لغير كابر الصحابة وإنما مدحهم على ذلك
لغير جوامن وروية الشيخ الذي فتوا عيونهم عليه في الدنيا فذا نضر جوامن ذلك أمر وأبأ بدمع أنفسهم
لأنهم بدعة الله تعالى عنهم بخلاف غير هالس هو دة معقدهم وأمامه جازمهم وروعت سبدي عليا
الخواص رحمه الله تعالى بقولنا ظلم الكامل ذاته بتدبير غيرها عليها أخذ الله بذلك غير وجهه عن العدل
الأمور به بخلاف المبر بداهة مساح يظلم نفسه في مرضات الله تعالى وتحملا لائق طاقته من العبادات بل
كتاب على ذلك فإذا وصل إلى غاية السوء التي هي بمثابة بلوغ غرام من وصل دار الملك وعرفه من له عنده
حاجة أمر حيث بدا بالإحسان إلى نفسه كأنه كان في مطيعة في الوصول إلى حضرة ربها وأما ما ورد من شد النبي
صلى الله عليه وسلم الجوع يبطئ من الجوع ونحوه من الجماعات فافهم ذلك فتزلا وتشر بهما أخذ الأئمة
قلوه صلى الله عليه وسلم وقع مقامه الشريف الذي يعمل به به يوم ينتزل لعصره في غالب أمته المصدق

الأيام سواء تركها ما بدا
أوزانها سواء قلنا بحق إن
نسيم الجرائد طهارة ولا
فلا يغسل اليدين قبل
الطهارة مستحب غير
واجب بالاتفاق وحكي
عن أجدانه أوجب ذلك
من تخم الليل دون النهار
وقال بعض الظاهرية
بالوجوب مطلقا تعدد الأ
لحظة فإن أدخل يده في
الإناء قبل غسله لم يفسد
الماء إلا عند الحن
الصري والمفضضة
والاستنشق سنتان في
الوضوء والقيل عند مالك
والشافعي وقال أجد
بوجوبه وتقبل للجمعة
الكثرة في الوضوء سنة
بالاتفاق
فصل في وجده
ما بين منابت الرأس
غائبا ومنهني الجبين
طول من الأذن إلى الأذن
عرضا عند الثلاثة وقال
مالك الباض الذي بين
شعر اللحية والأذن ليس
من الوجه ولا يجب غسله
معه في الوضوء والمرقان
يدخلان في غسل اليدين
في الوضوء بالاتفاق وقال
زفر لا يدخلان
فصل في
مع الراس في الوضوء
عند الشافعي ما يقع عليه
الاسم ولا يتيقن بالسد
المع وقال مالك وأجد في
أنه الراس وأبانه يجب
مع جميع الراس وعن
سأبه حتى لو سجد بأصبعين

والإخلاص في اتباعه تعالى
فصل في أن قال قائل كيف الوصول إلى الإطلاع على عين الشريعة المطهرة التي يشهد بها الإنسان اغتراف
جميع المجتهد من مذاهبهم معناه يشهدوا بها كلها في الصحة كشفا ويقبنا لأعنانا ونسليمنا فقط ولأعنا
وتحسينا فاجاب بطريق الوصول إلى ذلك هو السلوك على يد شيخ عارف غير أن كل حركة وسكون بشرط
أن يسلمه نفسه بمصرف فيها في أمرها وما عيها كيف شاءهم أنشرح قلب المرء بذلك كل الانشراح وأما
من يقول له شعبة طلق أمرناك أو اسقط حبلنا من مالك أو طيقناك مثلا فتوقف فلا سم من طريق
الوصول إلى عين الشريعة المذكورة رائحة ولوعبد الله تعالى ألف عام بحسب العادة غالبا فان قلت فهل
شروط أخرى حال السلوك فالجواب نعم من الشروط أن لا يكتسب غفلة على حبل في ليل أو نهار
ولا يظفر مضمولا كالأضرب ورواها بأكمل شأبه يروح من أصله ولا يأكل الاعتد حصول بعدد مات الاضطراب
ولا يأكل من طعام أحد لا يتورع في تمسكه كن يطمه الناس لاجل صلاحه وزهدهم وكن يبيع على من لا
يتورع من الفلاحين وأعوان الزنادق أن لا يبالغ نفسه بالغة عن الله غفلة بل يديم مراقبته بآلاءه غير افتارة
يشهد نفسه في مقام الاحسان كأنه يرى به وتارة يشهد نفسه في مقام الإيقان بعد الاحسان فيرى به بنظر
إليه على الدوام إيمان ذلك لا شهود ذلك لأن هذا الكمل في مقام التز به لله عز وجل من شهود البص كانه
يرى به لانه لا يشهد إلا ما قام في محبته وتعالى الله عن كل شيء يحظر بالبال فافهم فان قال قائل فكيف كان
كيفية سلوك صاحب هذه الميزان فالجواب في أن أخذتها أولان الخضر عليه السلام علمها وإيمانها وتسلما
ثم أتى أخذت في السلوك على يد سيدي على الخواص حتى اطلمت على عين الشريعة ذوقا وكشفا ويقبنا
لأشياء فيه فجاهدت في تنسيق كذا كذا سنة وبجعلت حلالا في صرف خلوق أضعت في حق الانصاح حتى
على الأرض وبالفق في التورع حتى كنت أسف التراب إذا لم أجد طعاما بلقي عبقا في أناعله في الورع
وكنتم أجد للتراب دما كدم الحميم أو الدمن أو اللين وسقني إلى نحو ذلك أراهم برأهم رضى الله عنه
فبكث هشرين يوما لفس التراب حين فقد الحلال أنا كل لقامه انتهى وكذلك كنت لا أمر في نيل عماره
أحدم من الأول أو لم أعمل السلطان النوري الساطع الذي من مدرسته وقته الزرقاء كنت أدخل من سوق
الورق من وأخرج من سوق الشرب ولا أمر تحت ظله وكذلك الحكم في جميع عمارات القلعة والبشرى
والعمراء وأعوانهم وكنتم لا نأكل من شيء إلا بعد تفتيش في عناية التفتيش ولا أكني فيه برخصة الشرع وأنا
على ذلك بحمد الله تعالى إلى الآن ولكن مع اختلاف المشقة في كنت في ماضى أنظر إلى اليد المالكه
له والآن أنظر إلى لونه أو رائحته أو طعمه فأذكر للحلال رائحة طيبة والحرام رائحة خبيثة وللشبهات رائحة
دون الحرام في الخبث فأترك ذلك عندهم على العلامات فاعتنا في ذلك عن النظر إلى صاحب اليد ولم أعول عليه
قله الحمد على ذلك فلما انتهى سري إلى هذا الحد وقت بعين قلبي على عين الشريعة المطهرة فأتى بفرع
منها قول كل عالم أرايت لكل عالم جدولها وأنها كلها شر وأحضاو علمت وتحققت أن كل مجتهد منصب
كشفا ويقبنا لأعنا وتحسينا أنه ليس مذهب أولى بالشريعة من مذهب ولو قام إلى ألف مجادل يجادلني على
ترجيح مذهب على مذهب غير دليل واضح لأرجع إليه في قلبي وأبنا أوجع اليان رجعت مداراة له
لحبابه وأقول له نعم مذهبك أرجح أعني عندهم ولا عندي أنا ومن جلسته مارأيت في العين جدول جميع
المجتهد الذين أندرستهم فإني ليس بمتصلا بغير صارت حجارة ولم أرمها جدول ولا يجري سوى جدول الأئمة
الأربعة فأرث ذلك ببقائه فإني هم فصل الأمثلة لأصل مذهب العلماء بالشريعة وأبنا العامل بها إلى باب
الجدول كاستبانتي صوته في فصل الأمثلة لأصل مذهب العلماء بالشريعة وأبنا العامل بها إلى باب
الجنة أن شاء الله تعالى فجميع المذاهب الآن عندي متصلة بغير الشر بعة اتصال الأصابع بالكف والظفر
بالشاخ ورجعت عن اعتقادي الذي كنت أعتقد قبل ذلك من ترجيح مذهبي على غيره وأن المصعب من
الأئمة وأحد لا يبينه ويرث ذلك غاية السرور فلما حججت سنه سبع وأربعين وتسعمائة سألت الله تعالى في
المجر تحت حجاب الكعبة أن يادمن العلم فجمعت قائلا يلى من الجزأ ما يكفيل أنا عيناك ميزا أنقرر

بشرط أن يكون تحت
الحلق لأنها غير روافه
واحدة وهل يشترط أن
يكون قد أسدأ على ظهر
عنه روايتان كانت
مذورة لا ذواتها في الأمام
لم يجز المصحح عليها وفيه
مسح المرأة على فئتها
للمسند بحيث حلقها
روايتان والمتوفى في الرأس
عند أبي حنيفة ومالك
وأحمد مسحة واحدة وعند
الشافعي ثلاث مسحات
فصل في الأذان عند
أبي حنيفة ومالك وأحمد
من الرأس بين مسحهما
معهما وقال الشافعي مسح
الأذن سنة في حياته
مسحان عناه حديثه
مسح الرأس وقال الزهري
هما من الوجه يسفل
ظاهرهما وباطنهما مع
الوجه وقال الشافعي وسجدة
ما قبل منهما في الوجه
يسفل معهما وما بينهما
فمن الرأس مع مسحه
ولا يجوز الاقتصار بالمسح
على الأذن عوضا عن
مسح الرأس بالأجاع
وهل بين تكرار مسح
الأذن قال أبو حنيفة
ومالك وأحمد في أحدي
روايته السنة في امرأة
واحدة وقال الشافعي
التكرار فيها ثلاثة سنة
وهي رواية عن أحمد
ومسح العنق من تسفل
الوضوء عند أبي حنيفة
وقال مالك والشافعي ليس
ذلك سنة وقال بعض الشافعية

بها سائر أقوال المجتهدين وإنما هم إلى يوم القيامة لا يرى لهاذا ثمان أهل عصره فقلت حسبي وأستبرد
ري انتهى ﴿فان قلت﴾ فإذا سب حجاب بعض متعافا المقلد من عن شهود عن الشر به الأولى اغما وغظا
حما على كل الحرم والمشتبهات وتركيب الخلفات ﴿فالجواب﴾ نعم وهو كذلك ﴿فان قلت﴾ فما حكم من
استل الخلال بوجه المسمى وسلكت بنفسه غير شيخ فهل يصل إلى هذا المقام من الوقوف على العبد
الأولى للشر به ﴿فالجواب﴾ لا يصلح لعبد الوصول إلى المقامات العالية إلا بأحد من بابا الحبس إلى الألفي
وأما السلولك في بدا الأشياخ الصادق لما في أعمال العباد من العلل بل وقد تروا أن العلل من عبادة فلا
يصح له الوصول إلى الوقوف على عن الشر به بنفسه في دائرة التقليد لا ماله فلا ماله من عبادة حاله عن
شهود عن الشر به الأولى التي يشهدا ماله لا يمكنه تباعدها ونشهدا بالابا السلولك على شخص آخر وقته
في المقام من أكابر أئمة المعارف تكلم ومحال عليه أن يعتقد كل مجتهد مصيب الابا السلولك المذكور حتى
يساو في مقام الشهود ﴿فان قلت﴾ فإذا سرف على عن الشر به الأولى يشارك المجتهد من في
الاختلاف من عن الشر به بنفسه في التقليد (الجواب) نعم وهو كذلك فانه ما أحسن له قدم الولاه
المجتهدة الأولى صبر بأخذ أحكام شرع من حيث أحسنها المجتهدون بنفسه عنه التقليد لجميع العلماء إلا
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نقل عن أحد من الأولياء كان شافيا وحنفيا ما لا خلاف في نقل أن
يصل إلى مقام الكمال ويستمع عديدا من الخواص رجحه الله تعالى يقول لا يبلغ إلى مقام الكمال إلا من صار
يعرف جميع منازع جميع الأحاديث الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعرف من أين أخذها
الشارع من القرآن العظيم فان الله تعالى قال ما طرفنا في الكتاب من شيء في جميع ما بينته الشر به من
الأحكام وظاهر ما أخذ في الكمال من القرآن كما كان عليه الأئمة المجتهدون ولولا معرفتهم بذلك
ما قدروا على استنباط الأحكام التي تصرح بها السنة قال وهو منسوبة عظمه للكمال حيث صار يشارك
الشارع في معرفة منازع أقواله صورة من القرآن العظيم يحكم الأرض له صلى الله عليه وسلم انتهى ﴿فان
قلت﴾ فهل يصل إلى المحجوب عن الاطلاع على الدين الأول للشر به بالتقليد منه من (الجواب) نعم
يجب عليه ذلك فلا يصل في نفسه ويصل غيره فاعذر ما نحن في المحجوبين إذا اكتشف مخالفت
قولهم المذهب واحتمل له ما مضى وأما في تحطه بمحمل الضوابط في نفس الأمر في كل مسألة فيها خلاف
وزيل قول كل من قال كل مجتهد مصيب على من انتهى سيره وخرج عن التقليد وشهد باختلاف العلماء
كلهم عليهم من عن الشر به وزيل قول كل من قال المصيب واحد لا بعينه والثاني تحطه بمحمل الضوابط
على من لم ينته سيره ولا تخرج قولهم ما على الآخر واشكر وبلغ على ذلك والمجدد في سائر المآلين فعمل من
جميع عاقر زناه وجوب اتخاذ الشيخ لكل عالم طلب الوصول إلى شهود عن الشر به الكبرى ولو جمع جميع
أقرانه على علمه وزهدوا ورعوا وقروا بالقطبية الكبرى فان لطريق التورم وطا لا يعرفه إلا
المحققون منهم دون الدخيل فيهم بالدعوى والأوهام وربما كان من اتبعوا القطبية لا يصلح أن يكون ردا
للقطب بل قال بعض الحققة أن القطب لا يحيط بعقائد نفسه فقلنا لا عن غيره وذلك أن صفات القطبية
في العمودية تقابل صفات البر بية فكما لا تنحصر صفات البر بية كذلك لا تنحصر صفات العمودية انتهى
والجند للرب العالمين
فصل في فاق قلت فإذا انقل قلبا إلى عن التقليد ورأى المذهب كلها اعتساية في الصلة لا غترافها
كاهن من بحر الشر به كشفوا بقينا كيف يأمر المر يدان التزام مذهب معين لا يرى خلافاه فالجواب انما
يقول ذلك مع الطالب لرحمة به وتقرير ما لطريق عليه لجميع شتات قلبه ويوم عليه السبقي مذهب واحد
فصل في عن الشر به التي وقف عليها امامه ما أخذ منها مذهب من أقرب زمان لأن من شأن المجتهدين أن
لا يني قوله على قول مجتهد آخر ولو سلم له مذهب حفظا لقلب أتباعه عن التثبوت وقد قالوا الحكم من يتقدم
عنه مذهب مذهب آخر مذهب وهكذا حكم من سافر بقصد موضع معين بعيد من صارت لم يبلغ ثلث الطريق
أدله اجتهدا أنه لو سلك إلى مقصده من طريق كذلك كان أقرب من هذا الطريق فيرجع عن سيره

فرض الاتفاق وحكي عن أحد الأوزاعي والثوري وابن جرير حماد بن عيسى القديس والانسان ١٩ خبر عندهم بن الفضل وابن

مسح جميع الزجج
و روى عن ابن عباس
انه قال فرضهما المسح
فان فصلهما والترتيب
في الوضوء غير واجب
عندنا في حنيفة ومالك
وهو واجب عند الشافعي
و احمد والموالا في الوضوء
سنة عندنا في حنيفة
وقال مالك الموالا واجبة
ولشافعي فيها قولان
نعمها اثنا عشرة والمشهور
عن احمد انها واجبة
وافترقوا على انه لا يستحب
تشبث الاعضاء من
الوضوء ولا يذكره الا في
زوايا عن احمد غير
مشهور وروى تواترا
ان يصلى ماشا عالم
ينقض وضوءه والافتراق
ومكى عن النخعي انه قال
لا يصلى بوضوء واحد
اكثر من خمس صلوات
وقال عبيد بن عمير يجب
الوضوء لكل صلاة
واحتجوا بالآلة

باب الغسل

أجمع الأمّة على أن
الرجل إذا جامع المرأة
والتي الختانان فقد
وجب الفسل عليهما
وأن لم يحصل أنزال وسقي
من دأود ووقول جماعة
من الصحابة أن الفسل
يجب إلا بالأنزال والوفارق
سفن فرج الأدمى
الهبعة عند الشافعي
مالك وأحمد وقال أبو
هشبة لا يجب الفسل

وهو ذو قاصد ابتداء السر من أول تلك الأثرى فإذا بلغ ذلك أملا دأه أحق إدهالي أن سلوك غيرهما أيضا أقرب لمقصده ففعل كما تقدم له وهكذا فعل عندنا أئمة في غيره كما في السير ولم يصل إلى مقصده العين الذي هو مثال عين الشر بعمه التي وصل إليها ما عدا غيره من أصحاب تلك المذاهب على أن انتقال الطالب من مذهب إلى مذهب فيه قبح حتى ذلك الامام الذي انتقل عن مذهبه على أن نشأته تعالى في فعل ذلك من غير أن يتخلل من مذهب إلى مذهب وهو صدق هذا الطالب في صحة هذا الاعتقاد في أن سائر أئمة السابن على حكم من يزعم لمطالب الانتقال من مذهب إلى غيره بل كان شهدان كل مذهب على عمل به وتقديره أصله إلى باب الجنة كما سألني إياه آخر هذا الباب في فصل الأمثلة المحسوسة للبرهان أن نشأته تعالى وصحت سيدي علماء الخواص رحمه الله تعالى يقول أنا أمر علماء الشر بعمه الطالب بالترزام مذهب معين وعلماء الحقيقة المراد بالترزام شيخ واحد تقر سائر طريق فإن مثال عين الشر بعمه وأحضرة معرفة الله عز وجل مثال الكف ومثال مذهب المتجهدين في طرق في الشياخ مثال الأصابع ومثال أزمة الاشتغال بمذهب ما أوطر في شيعن فمثال عقد الأصابع لمن أراد الوصول إلى عين الكف لكن من طريق غير الابتداع بس عقد الأصابع فكل عقده من عقد الأصابع الثلاث بمثابة وصول الطالب إلى تلك الطريق إلى السلوك عين الشر بعمه أو عين المعرفة التي مثلناها بالكف فإذا كان مذهب سلوك السر بداو الطالب في العبادة ثلاث سنين ووصل إلى عين الشر بعمه وأحضرة معرفة الله تعالى فتقدم مذهب أو شيخ سنة ثم ذهب إلى آخره سنة ثم إلى آخره سنة فتقدمت على نفسه الوصول ولوايته حصل الثلاث سنين على يد شيخ واحد لا وصله إلى عين الشر بعمه وأحضرة المعرفة بالله تعالى فساوى صاحب مذهبه في العلم أو شيعته في المعرفة لا يكن فوت على نفسه بذهابه عن مذهب أو شيخ إلى آخره لا تقدم من أنه لا يصح أن يفتي بمذهب أو شيخ له في مذهب غيره أو طريق غيره فكأنه مقيم مذهب في الثلاث سنين في أول عقد من عقد الأصابع التي هي كناية عن ثلاث الطريق ولأنه دام على شيخ واحد لم يصل إلى المقصود وقت على العين الكبرى بعمه وأفرس سائر المذاهب المتصل بها حتى فاقهم والجد يفرح العالمين

فصل في بيان ما في حق العلماء من أحكام الشرع والحقيقة فما تقولون في قول الأئمة الأصول والنحو
والعاني والبيان ونحو ذلك من قواعب الشرع هل هي كذلك على مرتب المبرزان من تخفيف وتشدّد
كأحكام الشرع أم لا فالجواب نعمي كذلك لأن الأئمة اربعة كلهم من لغة ونحو وأصول وغير ذلك
رجع إلى تخفيف وتشدّد فكان من اللغات وكلام العرب ما هو فصيح وأصع ومنها ما هو ضيف وأضعف من
كلامه وأما مثل اللغة القصص في غير القرآن أو الحديث فقد شدّد عليهم ومن سألهم فقد خفف وأما القرآن
والحديث فلا يجوز قراءته في العلم أجماعاً إلا إذا لم يمكن إلا من النسخ لغيره لسانه كما هو مقرّر في كتب الفقه
ومن أقر الطالب أيضاً بالتصريح بنحوه والتفقد شدّدوا من كثرة منه معرفة الأعراب الذي يحتاج إلى عادة
وتخفيف وقد ينقسم تعلم هذه العلوم إلى فرض كفاية وإلى فرض عين فإلّا فرض الكفاية تظاهر ومثال
فرض العين في ذلك أن يخرج للشرعية مستند يحتاج إلى علم في معاني القرآن والحديث فإن تلم هذه العلوم
حينئذ يكون في حق العلماء الذين انحصر الاحتياج إليهم في مجلس المناظرة فرض عين فإن لم يخرج
الشرعية مستند أو خرج ولم يبين على جماعه كان تعلم هذه العلوم في حق غير من يبين عليهم العلماء
فرض كفاية فإن الشرعية كالمندة العظيمة وهذه العلوم كالخبيئات التي على سورها تقع الندوم
لدخولها إلى النفس في إقامتهم فإن قلت كيف الحسنة إذا وجد الطالب حديثين أو قولين أو أقوالاً
يعرف الناسخ من الحديث ولا المتأخر من القولين أو الأقوال فماذا يفعل فالجواب كسبله أن يعمل بهذا
لتشدّد أو القول تارة أو القول الآخر تارة أو يقدم الأسوطة منهما على غيره في الأمر والنهي بشرطه بمعنى أنه
ترك أهل بيعة جملة وإن كان أحدهما منسوخاً أو رجع عنه في نفسه لا يزال لا يتيقن في العمل به
فإن قلت قد تقدم أن الولي المكالم لا يكون عقلاً وأما يأخذ علمه من العين التي أخذ منها المحمّدون
أخذهم وروى بعض الألباء عقلاً بعض الأئمة فالجواب كقوله يكون ذلك الولي ما يبلغ إلى مقام الكمال أو

من فرج البهيمة الا بالانزال وخروج التي موجب القتل عند الشاقبي وان لم يقارن اللثة وقال ابو حنيفة وما لك لا غسل الابخر وجهه مع

الغسل وقال الشافعي
بوجوب الغسل مطلقا
وقال مالك لا غسل عليه
مطلقا وتخرج الشافعي
بتدفق وغير تدفق بوجوب
الغسل عند الشافعي وقال
أبو حنيفة ومالك وأحمد
أذا خرج بغير تدفق
فلا غسل ولا يجزئ الغسل
الا بخرج من المني من
الذكر عند الثلاثة وقال
أحمد اذا فكر ونظر
فأحسن بانتقال المني من
الظهر الى الاحليل وجب
الغسل وان لم يخرج وإذا
أسلم الكافر وجب عليه
الغسل بعد الامه هند
مالك وأحمد وقال أبو
حنيفة والشافعي هو
مستحب
(فصل) واما راى اليد على
اليد في غسل الجنابة
مستحب وليس واجب
العند مالك والأباض
بالوضوء والغسل من
فصل ما لا يحب والمخاض
باتفاق الثلاثة وقال أحمد
لا يجوز للرجل ان
يتوضأ من فضل وضوء
المرأة اذا لم يتأهدها
ووافق أحدهما انه
يجوز للمرأة الوضوء من
فضل الرجل والمرأة
واذا حاضت امرأة وهي
جنب ثم ظهرت أجزاءها
غسل واحد من الخصى
والجنابة بالاجماع وحكى
عن أهل انظارهم
بوجوب غسلها

بله ولكن أظهر تشديقي تلك المسئلة ذهب بعض الأئمة أديامه حيث سبقه الى القول بها وجعله الله
تعالى اما ما يقتدى به وتنتهي في الأرض ودونه وقد يكون ذلك الأولي عا قال به ذلك المجتهد لاطلاعه على دليله
لا يعمل بقول ذلك المجتهد على وجه التقليد بل لموافقته ما أدى اليه كشفه فرجع تقليد هذا الولي للشارع
لا لغيره وما هو في تأخذ علما الا عن الشارع ويصر عليه ان يخطو خطوه في شيء لا يرى قدم زيه امامه فده وقد
قلت لم تلبس يد على الخواص رضي الله عنه كيف صح تقليد سيد الشيوخ عبد القادر الجيلاني الامام أحمد بن
حنبل وسيدنا الحنفى الشاذلي الامام ابي حنيفة مع اشتهارهما بالاتباع الكبري وصاحب هذا المقام
لا يكون معتقدا الا للشارع وحده فقال رضي الله عنه قد يكون ذلك منه ما قبل بلوغه الى مقام الكمال ثم لما بلغنا
اليه استحب الناس ذلك انساب في حقهم ما صح خروجهم عن التقليد اه فاعلم ذلك
(فصل) فان قلت ان الأئمة المجتهد قد كانوا من الكل يبقين لاطلاعهم على عين الشرع كما تقدم فكيف
كانوا يصدقون بحجاس المناظره مع بعضهم بعضا مع ان ذلك ساقى مقام من أشرف على عين الشرع بده الأولى
ورأى اتصال هذا هب المجتهد في كلاه من الشرع بده فالجواب قد يكون بحجاس المناظره بين الأئمة آثارا وقع منهم
قبل بلوغ المقام الكفني واطلاعه على اتصال جميع هذا هب المجتهد من عين الشرع الكبري فان من لازم
المنظره ادحاض صفها الخصم والا كانت المناظره صفها ويحتمل أن مجلس المناظره كان بين مجتهد وغير مجتهد
فطلب المجتهد بالمناظره ترقيه ذلك النقص الى مقام الكمال لا ادحاض بحسبه من كل وجه ويحتمل ايضا أن
يكون مجلس المناظره اغما كان لبيان الاكل والافضل ليعلم أحد هب وهو يرشد الى الجمل بله بمن حيث
انه أرق في مقام الاسلام والاعان أو الاحسان أو الايقان وبالجمله لا تعلق المناظره بين الكاملين على الحمد
المتبادر الى الاذهان أبدال لأبد لها من موجب وأقرب ما يكون قصد هب شخص سبذه ان تابعها ما وافادتهم
كما كان صلى الله عليه وسلم يفعل بعض أشياء لبيان الخواز وافادها لا مفعول وحديث الاسلام وما الاعان وما
الاحسان وما ينفع ذلك ان كل مجتهد يشهد صفها قول صاحبها وذلك قالوا المجتهد لا سكر على المجتهد لأنه يرى
قول خصمه لا يخرج عن عقل إحدى مرتبتي الشرع يعنون خصمه على هدى من ربه في قوله ثم مقام رفيع ومقام
أرفع (فان قلت) هب بل يصح في حق من اطلع على عين الشرع المناظره الجمل بشي من اهل الأحكام
الشرع المناظره (فالجواب) انه لا يصح في حق الجمل بشرع قول من اقوال المتابع بل يصح بقرار جميع
مذاهب المجتهدين وانابعهم قلبه ولا يحتاج الى النظر في كتاب لان صاحب هذا المقام يعرف كشفا وبقينا
وجه استاذ كل قول في العلم الى الشرع وهو يعرف من أين أخذ مصاحبه من الكتاب والسنة بل يعرف استاذ
كل قول الى حضرة الاسم الذي برز من حضرة من سائر الاسماء الالهة وهذا هو مقام العلماء الله تعالى
وأحكامه على التحقيق (فان قلت) فعلى ما قررت من أن سائر الأئمة على هدى من ربه فكل شخص يزعم
انه يعتقد ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربه فمفرت نفسه من اهل بقول غير امامه وحصل له به المخرج
والضيق وهو غير صادق في اعتقاده المذكور (فالجواب) نعم والامر كذلك ولا بكل اعتقاده الآن تساوي
عنده العمل بقول كل مجتهد على حد سواء بشرطه السابق في الميزان (فان قلت) فهو لا يجب على مثل هذا
السلوك على بدشخ حتى يصل الى شهود عن الشرع الأولى في مقام الاعان والاحسان والايقان مع حيث
ان لكل مقام من هذه المقامات صفها مخصص كما ان لكل عباد شروطا على كل مقام منها كما يعرف ذلك اهل
الكشف وبه يصير أحد هب معتقد ان كل مجتهد مصيب (فالجواب) كما تقدمت الاشارة اليه فوجب السلوك
حتى يصل الى ذلك لان كل ما لم يتوصل الى الواجب الاله فهو واجب ومعلوم انه يجب على كل مسلم اعتقاد ان
سائر أئمة المسلمين على هدى من ربه ولا يصح الاعتقاد الا ان يكون جازما ولا يصح الجزم الحقيقي الا بشهود
العين التي يتعرف منها كل قول والله تعالى اعلم والمجد لله رب العالمين
(فصل) فان قلت فماذا احبب من نازعي في صف هذه الميزان من المجادلين وقال هذا امر ما سمعنا به عن
أحد من علمائنا وقد كانوا يجل المحل الاسي من العلم فالدليل عليها من الكتاب والسنة وقواعد الأئمة (فالجواب)
من ادلة هذه الميزان طلب الشارع مثالها في عدم الخلاف في قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا

شاء (باب التيمم)

التيمم بالصيغة الطيبة

عند عدم الماء أو الخوف

من استعمله حائز بالإجماع

واختلف الأئمة في نفس

الصحة فقال الشافعي

وأحمد الصمد التراب

فلا يجوز التيمم بالتراب

طاهر أو رمل فيه غبار

وقال أبو حنيفة ومالك

الصمدان الأرض يجوز

التيمم بالارض وإجازتها

ولو جبر لأرباب عليه

ورمل لا غبار في زباد

مالك فقال ويجوز زباد

انصل بالارض كائنا

(فصل) وتطلب المشربة

لحصة التيمم عند الشافعي

ومالك وقال أبو حنيفة

ليس شرط وفي أحمد

روايتان كالأدهمين

أصحهما وجوب الطلب

واجتماعي ولا يجوز التيمم

لقب كالمسح على

أن المسافر إذا كان معه ماء

ونشره العطش أنه يجسه

لشره ويتم

(فصل) وأصح للدين

في التيمم بكونه إلى

المرفقين عند أبي حنيفة

وعلى الخدين في قول

الشافعي وعند مالك وأحمد

المسح إلى المرفقين واجب

وحكى عن الزهري أنه

قال المسح إلى الأباط

في فصل في واجتماعي

أن المحدث إذا تيمم

وجد الماء قبل الدخول

والذي أحسنه اليك وما وصفتها إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه أي بالأداء التي لا يشهد لموافقتها كتاب ولا سنة وأما ما شهد له الكتاب أو السنة فهو من جمع الدين لأن من تفرق قومه من الدليل على ذلك أضافوا تعالى برده اليك الذكر والسر ولا يزيد بك السر وقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله تعالى فأتقوا الله ما استطعتم وقوله تعالى لا تكف الله نفسا الوصفا وقوله تعالى أن التقوا لئلا يأسوا من رضى ربهم وأما الأحاديث في ذلك فكثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم الدين يسر وإن يشاهدوا الدين أحد الاغلبة ومنها قوله صلى الله عليه وسلم إن يابسه يابسه أي بالله على السمع والطاعة في المنشط والمكروه فيما استطعتم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا ومنها قوله صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وعلى أتباعهم في وقائع الأحوال المتعلقة بقرع الشرب بصفة وليس المراد اختلافهم في الأصول كالتوحيد وتوابعه وقال بعضهم المراد به اختلافهم في أمر عايشهم وسألت أن السلف كانوا يكرهون لفظ الاختلاف ويقولون إنما ذلك تسمية خوف أن يفهم أحد من العوام من الاختلاف خلاف المراد وقد كان سفيان الثوري رحمه الله تعالى يقول لا تقولوا اختلاف العلماء في كذا وقوله وقد وسع العلماء على الأمة تكذا ومن الدليل على صحة تيممنا أن أربابنا من العلماء أحدهما يقول أن من طعن في رضى الله عنهم أن أعمال الخديشين أو ألوتهن يحملها على حالين أو لم من العلماء أحدهما يقول أن من طعن في صحة هذه الميزان لا يحملها على ما كان عليه في الماضي بل على ما كان عليه في المستقبل وأما ما قيل لا يجوز أن يكون إمامه قال يصحده فقل إن كان كل من هذا من الأمرين جاءت به الشرع بمواظبات لا يجوز مثل ذلك فإذا أخذنا ما لم يتخفف أو تشدد بغيره فمسلان أخذنا ما لم يترتب له الأخرى ضروره فيجب على كل من قلنا اعتقاد أن إمامه لو عرض عليه حال من يحجز عن فعل العزيمة التي قال هو بها الاتصاف بالخاصة التي قال بغيرها اعتقادنا هذه المعاجز لا تقلد ذلك الإمام الذي قال بها وإن يقر ذلك المجتهد على الفتوى بما هو من أمعن النظر في كلام الأئمة المجتهدين رضى الله عنهم وحسد كل مجتهد يخفف نافر أو تشدد أخرى بحسب ما طفر به من أدلة للشرع فإن كل مجتهد تابع لما وجد من كلام الشارع لا يخرج في استنباطه عنه أي إجازته كلام المجتهدين أو وضع كلام الشارع للامة ليس ان يفهموا لمعاخذهم من أحد المجلد الذي هو كذا هنا عن عدم التوفيق لمحتاج اليه من طرق الفهم الذي يقتضيه على توفيق من أحد المجلد من الخلق سوى رسول الله صلى الله عليه وسلم الثالث عنه ولو أن المجتهد رفع لهما وكلام الشارع كانهم المجتهدون ولم يصحوا في الأمر بشرح لمهم وقد قدعنا اتفاق أحدنا من المجتهدين لم يشدد في أمر أو يخفف فيه إنما الاتصاف بالشارع غير أن الشارح قد قدع فيه شدده وما أضعف فيه خفف فيما أباح شعائر الدين سواء أوقع التشدد في فعل الأمر أو اجتناب النهي وجميع المجتهدين على ذلك كما عرفه من سر من أدهمهم وإيضاح ذلك أن كل مارا بالأئمة يحمل شعائر الدين فلا يؤثر كأي قوة على التشدد بدو كل مارا وأن به كمال شعائر الدين لا غير ولا نظيره نقص فيه أبقوه على التخفيف أدهم أماء الشارع على شربهم من بعد موهم الحكماء العلماء فافهم (فان قلت) أن بعض المقلدين يزعم أن إمامه إذا قل بعزيمة لا يقبل بالخاصة أبدا وإذا قل بالخاصة لا يقبل بمعاميلهم له أمة أبدا بل كان إمامهم ملازمًا لقوله واحد بطريقه في حق كل قوى وضعف حق مات وإنه لو عرض عليه مسألة من يحجز عن فعل العزيمة يشترط بالخاصة أبدا (فالجواب) أن هذا اعتقاد فاسد في الأئمة ومن اعتقد مثل ذلك في إمامه فكأنه يشهد على إمامه بأن كان مخالفا لجميع قواعد الشرع بعة الظاهر من آيات وأخبار وأثر كما مر بآياتنا فتاوى بذلك قد جرحنا في إمامه لأنه قد شهد عليه بالجمل بجميع ما أنطوت عليه الشرع بعقن التخفيف والتشدد فالحق الذي يجب اعتقاده في سائر الأئمة رضى الله عنهم أنهم إنما كانوا يفتون كل أحد بما يناسب حاله من تخفيف وتشدد في سائر أبواب العبادات والمعاملات ومن زاعقنا في ذلك من المقلدين قلنا إنما تنال صريح السند عنهم بأنهم كانوا يعمرق في الحكم الذي كانوا يفتون به الناس في حق كل قوى وضيف ونحن نوافق على ما زعمه ولعله لا يجد في ذلك نقلا عنهم متصل السند منهم إليه لئلا يهتدى له أبدا على هذا الوجه أي بل لا بد لنا من القدرة شعبة الله تعالى على القدح في فهم ذلك المقلد لما ردت ذلك الإمام رضى الله تعالى عنه فان من المعلوم أن جميع أقوال المجتهدين تابعة لأدلة الشرع بعة من تخفيف أو

في الصلاة بطل تيممه ولو لم يستعمل الماء لمحتظره فإما إذا وجد الماء بعد دخوله في الصلاة فقال الشافعي أن كانت صلاته بما

فستطاع فيها التيمم بان يكون
صححة وقال ابو حنيفة
يبدل تيممه ويكرهه
انخرج من الصلاة
واستعمل الماء الا في
الجنائزة والعدين وقال
احمد يطل مطاوعا وجوا
على انه اذا رأى الماء بعد
قراغته من الصلاة اعادته
عليه وان كان الوقت باقيا
(فصل) التيمم لا يرفع
الحديث الا في قولنا
انه يرفع الحديث وهو
خفيف لا يرفع الحديث
لما يطل عند جود الماء
ولا يجوز الجمع بين فرضين
بتيمم واحد عند الشافعي
وما لك واحمد سدوا في
ذلك الحاشوا والنائب
وهو قال جماعة من اكار
الخصامة والتابعين وقال
ابو حنيفة التيمم كالوضوء
فصل في من الحديث الى
الحديث أو جود الماء
وهو قال الثوري والسنن
(فصل) واجوعا على ان
النية شرط في صحة التيمم
وانفقوا على ان التيمم
لا يرفع الحديث عن
الاستمرار بل يرفع
الصلاة حتى عن ابي
حنيفة قال يرفع
الحديث ويجوز التيمم
ان يؤم المتوضئين
والتيمم بالاجماع وبكى
المنع عن ربيعة ومحمد بن
الحسن ولا يجوز التيمم
قبل دخول الوقت عند
مالك والشافعي واحمد
وقال ابو حنيفة يجوز

تشدد كما رويناهم ليطاعة فاصححت الشريعة حكمه لا يمكن احدا منهم ان يروج عنه ابا داود اجلتسه
أي ذكره ولم يرفع من رتبة فان التيمم من رتبة في حق من قسمين قسم مختلف وقسم يشدد بحسب ما يظهر لهم من
المداير اولها ان قرب ما يعرف ذلك من سبب ما ذهب الائمة وذلك نحو حديث اغتال الاعمال بالنيات او حديث
لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه اولها صلاته الا بفتح الكسب اولها صلاته لخارج السجود الا في السجود فان من
التيمم من من قال لصلاة الا وضوء لمن لم يذكر تيمم اصلا ومنهم من قال لصلاة كاملة لا وضوء تكمل ولا يظن
الاحاديث المذكورة تشهد لكل امام لا سبل لاجدها ان يهدم قول الآخر جملة من غير نظر في احتمال أي
معنى يعارض في ذلك ابا داود اقر ب معنى في ذلك ان حكم الله تعالى في حق كل مجتهد بما طهره في المسائل
الشرعية ولا يطالب بسوى ما يظهر له ابا داود (فان قلت) فاذا كان من كمال رتبة معيدنا لمجمل الله عليه وسلم
التي اختص بها انما جاءت على ما ذكر من التخصيص والتشديد الذي لا يشق على الامة كل تلك المشقة وذلك
ونحوه كان صلى الله عليه وسلم رحمه الله ما بين في تكميل أدبهم ودفع ما فيه مشقة عليهم من كل الجواب هو
كذلك فرجع صلى الله عليه وسلم اقرباه آمنه بأمرهم كتابهم انفسهم والارثاء اهل البيت وذلك بقل العزائم
التي يرفعون بها في رحاب الجنة ورحم الله الضعفاء بهم تركه ما لا يطيقونه مع كونهم احرارهم كما ورد في حق من
مرض او سافر من ان الحق يصلي بامر الملائكة ان يكتبوا له ما كان يعمل صحبة ما قيل ان الشريعة لو كانت
جاءت على احدي مرتبي الميزان فطال كان ناسخا في شدة بدعي الامة في قسم التشديد ولم يظهر للدين شمار
في قسم الضعفاء وكان كل من قلدا ما في مسئلة قال فيها التشديد لا يجوز العمل بقول غيره في مضائق
الاحوال والضرورات فكانت المشقة تعظم على الامة بذلك فالجدة التي جاءت شرعة نبينا محمد صلى الله
عليه وسلم على اكل حال حكم الاعتدال فلا يوجد ما شئ تيمم مشقة على شخص الا وروى حديثه شئ آخر فيه
التخصيص عليه ما حدث اثار اثار اقول امام آخر اقول في هذا حديث التشديد مروح تخفف عنه (فان قلت)
فالجواب بان نازعنا احد فيما قلناه من المقلدين الذين يعتقدون ان الشريعة كانت على مرتبة واحدة وهي
ما عليه امامه فقط ويرى غير قول امامه خطأ فيحمل الصواب (قلنا) الجواب اننا نقيم عليه الحق من قول
نفسه وذلك اننا نراه يقلد غير امامه في بعض الواقع فتقول له هل صار مذهب امامك فاسد اذا حل حلك عكك بقول
غيره ومذهب الغير صحيحا أم مذهبك باق على صحته حال عكك بقول غيره واوله لا يجده جوابا سدا لا يجيبك به
ابدا على وجه الحق وهمت سدى على الخوض رحمه الله تعالى يقول لا يكمل المؤمن العمل بالشرعية كلها
وهو متقيد بدينه واحدا ابا داود اقول صاحبنا صاحب الحديث فهو مذهب في ترك ذلك الملقاد الاخذ باحد ما
كثيره بحث عند غير امامه وهذا من ذلك الملقاد في البصرة عن طريق هذه الميزان وعدهم فكل كلام
امامه رضي الله تعالى عنه اذ لو كان امامه رضي الله تعالى عنه يقول عن نفسه ان الشريعة انما ادرى بشأن
فصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل احد لا كان يقول رضي الله عنه اذا صح الحديث أي يهدي فهو
مذهبي والله اعلم انتهى وهو كلام نفيس فان الشريعة انما تكل احكامها بضم جميع الاحاديث والمذاهب
بعضها على بعض حتى تصير كلها مذهب واحد ومثبتين وكل من اتبع نظره ونظره في الشريعة وطاع على
أقوال علمائها في سائر الانوار وجد الشريعة منسوخة من الآيات والاشعار والاثار وسد لها وجها متجاوزا وكل من
أخرج حديثا أو اثر اقول لا من أقوال علمائها عن غيره فاصح ما قيل ونقص علمه بذلك وكان علمه كالوثب الذي
نقص من قيامه والتمسك أو أكثر بحسب ما يقتضيه الحال فان رتبة الكمال لا حقيقة في جميع المذاهب
الصغيرة باقيا العلم من عقل واستصغر فضيلها في جميع احاديث الشريعة ونارها واوقال علمائها الى بعضها بعضا
وحديثه يظهر كمال عظمتهم تأثرهم بعظمة هذه الميزان ثم انظر اليها بعد التيمم تجدها كلها انخرج من
مرتبة تخفف فتشدد بأدب وقصحتنا بهذا المشهود للعلم من سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة فان قلت فما
أصنعنا بالاحاديث التي بحثت بعد موت امامي لم يأتنيها (فالجواب) الذي ينبغي لك انك تعلم بان امامك
لو ظفر بها وصحت عنده لرعاها كان أمرك بها فان الائمة كلهم امرى في الشريعة كسابقا في سابقه في فصل تيمم
من الاري ومن فعل مثل ذلك فتعسا زلغير بكتنا بديه ومن قال لا عمل بحديث الا ان اخذ به امامي فاصح كثير

فقتله الشافعي ويتم
ويصل فاذا واحد الماء
عاده عند مالك يتم
ويصل ولا بعد وعنده
أبي حنيفة ترك الصلاة
ويبقى القرض بذمته
الى ان يقرع على الماء
(فصل) ومن خالف
التفريق استعمال الماء
حائزه تركه وان ينقسم
بلا خلاف فان خالف
ازيادة في المرض او تأخر
البرء او حدوث مرض ولم
يخف منه التلف حائزه
عند أبي حنيفة ومالك
ان ينقسم بالاعادة وهو
الراجح من مذهب
الشافعي وقال علماء
والحسن لا يستباح له
التمتع بالمرض أصلا ولا
يجوز ان يتم للبرء الا
عند عدم الماء ومن
جدد الماء لا يكتفه فالراجح
من قول الشافعي الله
يجب استعماله قبل
التمتع وقال أحمد يغسل
ما بعد رعله ويتم
لما في وقال باقي الأئمة
لا يجب استعماله قبل
يقر كونه يتم (فصل)
من كان يعضو من
أعضائه فروح او كسر
او جرح او القى عليه
جبيره وخاف من زرعها
التلف فعنه الشافعي يعض
على الجبيره ويضم الى
الموضع التيمم وقال أبو
حنيفة ومالك اذا كان
بعض جسده يعضها

تجعله كثير من المقلدين لائمة المذاهب وكان الاولى لهم العمل بكل حديث صحيح بعد اتمامهم تنفيذ الرصة الاثمة
فان اعتقادنا فيهم انهم اوعاشوا ووافروا بذلك الاحاديث التي تحت بعدهم لاختلافها ووجوبها بآثار تركوا كل
قياس كانوا قاصروا كل قول كانوا قاصرون وقد بلغنا من طرق صححة ان الامام الشافعي ارجس بقول لزام احمد بن
حنبل ان اصابه عندهم حديث فاعلموا انه لا خفيه وترك كل قول قلناه قبل ذلك اولا غير فاذنك احفظنا حديث
ونحن اعلم به انتهى فان قلت فان قلت ان جميع مذاهب المجتهدين لا يخرج شي منها عن الشرع فان
الخطأ الوارد في حديث اذا اجتهد الحاكم واخطأ فله اجر وان اصاب فله اجران مع ان استداد العلماء كلهم من
بحر الشرع فان جواب ان المراد بالخطأ انما هو خطأ المجتهد في عدم مصادفة الدليل في تلك المسئلة لا الخطأ
الذي يخرج به عن الشرع لانه اذا خرج عن الشرع بغير دليل او له صلى الله عليه وسلم كل عمل على ربه
امرنا فوردنا فيهم وقد ثبت الشارع له الاجر فابقى الا ان معنى الحديث ان الحاكم اذا اجتهد وصادق نفسه
الدليل الوارد في ذلك من الشارع فله اجران او انتفع وجرم مصادفة الدليل ولم يصادف من الدليل وانما
صادف حكمة فله اجر واحد وجرم انتفع فله اجران او انتفع وجرم مصادفة الدليل ولم يصادف من الدليل وانما
ان عاثر ائمة السلفين على هدي من ربه في جميع اقوالهم وماتم الاقر به من عن الشرع وان ربه يبعدها
وابعدها بس طول السند وقصرها كما يجب علينا الاعيان بصفة جميع شرائع الانبياء قبل تصفاهم اختلافا
ومخالفة اشياء منها لظاهر شرعنا فذلك يجب على المقلدين اعتقاد جميع مذاهب جميع المجتهدين الصنفين
تخالف كلامهم ظاهر امامه فان الانسان كلما بعد عن شاع فورا الشرع يفتني مكره كونه موزون غير ان
كلامه خارج عن الشرع بغيره وليس كذلك بل ذلك سبب تضعيف العلماء كالمعصية بعضنا في سائر الادوار الى
عصرنا هذا فخذاهل كل دور يطعن في صحة بعض الادوار التي مضت قبله واين من يخفى بصره في هذا
الزمان جميع الادوار التي مضت قبله حتى يصل الى شهود اتصالها بين الشرع والاولى التي هي كلام رسول الله
صلى الله عليه وسلم من هو محبوب عن ذلك فان بين المقلدين الآتين بين الدور الاول من الصحابة فوجوه
عشر دورا من العلماء فاعلم ذلك فان قلت فان قلت ان هذه الامور انما هي في جعلها على مرتبتين من حضرة
الوحى الاولى قبل ان ينزل بها جبريل فان جواب ان الكشاف الصحيح على ان احكام الدين الجنسية
ترتب من اما كن مختلفة لامن محل واحد كما يظن بعضهم فنزل الواجب من القلم والى والى والى والى والى والى
والحرام من العرش والمكر ومن الكرى والباح من السدرة فالواجب يشهد لبرئته بالشد والى والى والى
يشهد لبرئته بالتعظيم وكذلك القول في الحرام والمكر وهو اما المباح فهو امر برزحى عليه الله تعالى من
جعله الى عبادته مستحجرا وبغله من جملة مشقة التكليف والتحجير ولا يكره ان يمتنع امر ولا ينهى
اذ نقض البشر بان يكون تحت الصغير على الدوام بما لا طاقة له به ولكن بعض المارقين قد قدم المباح ايضا
الى تعظيمه وتشديد النظر لاولى وخلافه لاولى فيكون ذلك عنده على قسمين كالزعة والرخصة كما تقدم
فان قلت كيف الحكمة في تخصيص نزول الاحكام الجنسية من هذه الاما كن المنة لمة فان جواب ان الحكمة
في ذلك ان كل عمل بمصاحبه بما فيه يكون من القلم الا على نظر الى التكليف الواجبة قيد اصحابها بحسب
حائري فيها ويكون من العرش نظرا الى المحظورات قيد اصحابها بالرجح لان العرش مستوى الاسم للرجح فلا
يشغل الى اهل حضرة الابدان الرجح كل محظورات فلهما من مسلم وغيره رجحان رجحان رجحان رجحان رجحان
أهلها بالعمدة ويكون من الكرى نظرا الى الاعمال والاقوال المكرهه فليس على اهلها بالعمدة والتجاوز ولهذا
كان يؤجر تارك المكره ولا يؤخذ فاعله واما السدرة فهي المرتبة الخامسة واثمها تمتع لانه لا يجوزها
شي من اعمال بني آدم فمقتضى ان الامر والنهي ينزل من القلم الى العرش الى كرى الى السدرة وتعلق
بعد ذلك بظاهر المكلفين فلاس للاحكام محل مجاوز السدرة للاستقرار فيه سبحانه بين مظاهر المكلفين ابدأ
فهي متنتي مستقرات الاحكام في العالم العلوي فليتلما وبمقتضى عبادته الخواص رجحان الله تعالى بقول
المباح قسم النفس وهو خاص بالسدرة والى انتهى نفوس عالم العباد والى اصولها وهو الزعم تنهى نفوس
عالم النقاء الا يدى فاعلم ذلك فانه نفس والمجتهد الملائين

وبعضه جبارا وقوم يحاطان كان الاكثر الصريح عليه وسط حكم الجرح الا انه يستحب مسحه بالماء وان كان الصريح الاقل يتم وسطه وغسل

العضو الجريح وقال أجد نضال ٢٤ الصبح ويتيمم الجريح وإذا صبح على الجريح فوضي فلا داعية عليه إلا على قول الشافعي وهو الراجح

إذا وضعت على حدث
وتعذر نطقها
(فصل) ومن جالس في
الصرقة يقرأ على الماء
تيمم وصلى عند مالك
وأحمد ولا إعادة عليه
وعن أبي حنيفة
روايتان أحدهما
لا يصلي حتى يخرج من
الجنب أو يجلس الماء
والثانية يصلي ويبعد
وهو قول الشافعي ومن
نسى الماء فرجه حتى
تيمم وصلى ثم وجده أعاد
على المحدث الراجح من
مذهب الشافعي وقال
مالك في بعض رواياته
لا يعد فإن أعاد حسن
وقال أبو حنيفة وأحمد
لا إعادة عليه وهو قول
قديم الشافعي

﴿فصل﴾ ومن لم يجد
ما ولا رابا وحضرت الصلاة
قال أبو حنيفة لا يصلي
حتى يجلس الماء أو التراب
وعن مالك ثلاث
روايات أحدها
كذهب أبي حنيفة
والثانية نصلي على
حسب حاله ويبعد إذا
وجد وهو الجليل
الراجح من قول الشافعي
واحد الر واثنين عن
أحمد والقول القديم
لشافعي كذهب أبي
حنيفة والرواية الثانية
عن أحمد وهي الأصحة
أنه يصلي ولا يبعد
الثالثة عن مالك ولو كان

﴿فصل﴾ فإن ادعى أحد من العلماء ذوق هذه الميزان والتدين بها هل نصبة أو توقيف في نصبة
فالجواب أنسأله عن منازع أقوال مناهب العلماء المستعملة في المندرسه طان قرها كلها ودها إلى
مرتبتين وعرف مستتلهما من الكتاب والسنة كأنها باصدقتها وان توقف في توجيه شيء من ذلك تبين أنه
لا ذوق له فيها وأنها عالم باسم لا أهل الاغربة واعلم أن مرادنا من كل قول منزهة مثال ذلك قول بعض
العلماء يخرج من وجه الأرض الجبل فهذا القول منشؤه الاحتياط ودليل هذا الخطأ نحو قوله صلى الله
عليه وسلم ع ما بينك إلى ما بينك قال بعضهم ومن تأمل نحو قوله تعالى ولا تقر بوالال بيت الأباقي هي
أحسن وعلم أن النبي عن القرب بغير الوجه المطلوب أغاها تنفي عما له يؤدي اليه من الأضرار بالنبي
وماله لاحته أسرار منازع أقوال العلماء العاملين والأئمة المجتهدين فلي تأمل والله أعلم وقد تقدم أن الله
نصلي لما بين عن الأطلاع على عين الشر بعد رأيت المذهب كلها متصلة بها وأرباب هذا المذهب الأئمة الأربعة
يخرجون منها ولها كلها وأرباب جميع المذاهب التي اندرست قدما احتال تحجازوا بآيات أطول الأئمة حد ولا
الأمام أحسنه ونبينا الإمام مالك ونبينا الإمام الشافعي ونبينا الإمام أحمد بن حنبل وأقصرهم جدد المذهب
الامام داود وقفا رضى في القرن الخامس فأولت ذلك بطون زمن العمل عندهم وقصره فكما كان مذهب
الامام أبي حنيفة أول المذاهب الملوثة تدو شاف كذلك تكون آخرها انقراضا وبذلك قال أهل الكشف ثم
لما نظرت إلى مذهب المجتهدين وما تفرع منها في سائر الأدوار إلى عصرنا هذا لم أقدر أن أخرج قول واحد من
أقوالهم عن الشرع لشهود ارتباطها كلها بين الشرع الأولي ومن أقرب مثال لذلك شبكة صيد السمك
في أرض مصر فإن العين الأولى منها مثال عين الشرع المطورة فانظر إلى العيون المنتشرة منها إلى آخر
الأدوار التي هي مثال أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم إلى يوم القامة تحيط علميا بصورة ارتباط أقوالهم بعين
الشرع وتوجد كل عين مرتبطة بما فوقها حتى تنتهي إلى العين الأولى فيساعدها من أطعم الله تعالى على عين
الشرع بعض الأئمة كالألماني وأرباب كل مجتهد مصيب وبأنزله ما كثرة سروره وأذارة جميع العلماء يوم
القامة وأنفقوا بسده وتبسطوا في وجهه وصار كل واحد مبادي الشافعية فيه وراحم غيره على ذلك ويقول
ما شفع فيه إلا أنا وبإدائه من قصر في السلوك ولم يصل إلى شهود العين الأولى من الشرع وبإدائه من قال
المصيب واحد والباقي خطي فإن جميع من خطأهم يمسون في وجهه لخطئهم ولم يفرحهم بالجلل وسوء
الأدب وفيه السقم فأسع بأخي إلى الأشغال بالعلم على وجه الإخلاص والورع والجلل بكل ما عملت حتى
تطوى لك الطريق بسرعة وتشرق على مقام المجتهدين وتوقف على العين الأولى التي أثمرت عليهم الامانة
وتشارك في الاعتراض منها فكما كنت متعالة حال سلوكك مع مخالفتك عن العين التي يستمد منها كذلك
تكون متعالة في الاعتراض من العين التي اغترفت منها ثم إذا حصلت ذلك المقام فاستصحب شهود العين الأولى
وما تفرع منها في سائر الأدوار فنصر وجه جميع أقوال العلماء ولا ترميها قولا واحدا أو المصنفه دليل كل واحد
منهم عندك من تخفيف أو تشدد بما له شهودك بمحاسبنا طائها وأصلها بين الشرع وان نزلت في آخر
الأدوار رجوع الأمر في ذلك كله إلى مرتبة الشرع من تخفيف وتشدد بدليل كل منار حال وقد كان الإمام
أحمد يقول كثرة التقليد هي في المصرة كأنه يبحث العلماء على أن يأخذوا أحكام دينهم من عين الشرع ولا
يتقربوا بالتقليد من خلف حجاب أحد من المجتهدين فالله الذي جعلنا من وجه كلام جميع علماء الشريعة
ولا يرمي أقوالهم شأنا وهذا اتصال أقوالهم كلها بعين الشرع وبوجه نا حديث البخاري كالقبول بأهم اقتديتم
أهتديتم انتهى وهذا الحديث وإن كان قد مضى عند المجتهدين فهو صحيح عند أهل الكشف ومعلوم أن
المجتهدين على مدرجة الصعوبة تسل كوا فلا تجد مجتهدا إلا وسلسلته متصلة بصحابي قال بقوله أو بمجموعة منهم
﴿فان قلت﴾ فإني شق قدم العلماء كلام المجتهدين من غير الصعوبة على كلام أحاد الصعوبة من أن المجتهدين
من فروهم ﴿فالجواب﴾ أنا أقدم العلماء كلام المجتهد غير الصحابي على كلام الصحابي في بعض المسائل
لأن المجتهدين لا يخوف في الزمان أحاط على جميع أقوال الصعوبة أو غاهاهم فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبة الميزان
من تخفيف وتشدد بدليل ما عليه جمهور الصحابة أو بعضهم لا يخرج عن ذلك وصحت شيخنا شيخ الإسلام

مالك والشافعي لا يسمي الخبيثة وقال أبو حنيفة لا ينصلي حتى يجذبا من يلهوا وقال الشافعي ينصلي ٢٥ وبعد (فصل) اختلاف الأئمة في

قدر الأجزاء في التيمم فقال
أبو حنيفة في آل واه
المشورة عنه ضربتان
أحدهما الوجه والثانية
اليدن والرفق والأصغر
المقصود من مذهب
الشافعي كذهب إلى حنيفة
بل قال الشيخ أبو حامد
الأسفريابي أنه المنصوص
فتمبا وحده يجمع
الوجه واليدن إلى الرفق
بضربتين أو بضربات
وقال مالك في أشهر
الروايتين وأحمد يميزه
ضربه وأحمد للوجه
والكفين بأن يكون
بطون أصابعه أو بوجهه
وبطون راحتيه الكفيتين
(أجاب مع الخلف)
المسح على الخفين في
السجدة يجزئ جامع المبلين
ولم يعم من جواز الانكسار
وأنفق الأئمة في جوارحه
في الحضرة الأقر وأبى عن
مالك والمسح على الخلف
موقت عند أبي حنيفة
والشافعي وأحمد للباقر
ثلاثة أيام ولياليهن ولتيمم
يوم وليلة وقال مالك
لا توقت للمسح الخلف بل
عمس لانه مسانرا كان
أو عمس ما يد الهم يفرجه
أو تمسح بجنبه وهو أقدم
من قول الشافعي
(فصل) السنة ذات مسح
أعلى الخلف وأمنه عند
الثلاثة وقال أحمد السنة
بمع أعلاه فقط فان انقصر
على أعلاه أجزاء بالانفاق

ذكر ما راجه الله تعالى بقول مرارعين الشر بعدة كالعرفن أي الحواشي عرفت منه فهو واحد ومعه أيضا
يقولوا ما كن تبادروا إلى الانكار على قول يحنفدا ونخطبته الاندما طنكم بادلته الشريعة كله أو مع فتكم
بجميع لغات العرب التي احتوت عليها الشر بعدة مع فتكم بجماني وأطرها فإذا أحطت بها كاذكرا ولم تجدوا
ذلك الأمر الذي أنكرتموه فيها جئتكم بذلك الانكار وليس لكم واني لكم بذلك قد روي الطبراني مرفوعا أن
شريعنا جاءت على ثلثمائة وستين طريقة مائل أحد طريقتي منها الانحياز التي والحمد لله رب العالمين
(فصل) ان أوردت يا أخى الوصول إلى معرفة هذه المراتب ذوقا وتصبر فترى مذهب المتحندين ومقلدهم كما
يقصرها أصحابها فاسلك كما مر طريق القوم والراية على يد شيخ صادق له ذوق في الطريق ليملك
الخلاص والصدق في العلم والبريز بل عنك جميع العروايات انفسيا لتي تعرفك عن السير وامتثل
إشارته إلى ان تصل إلى مقامات الكمال النسي وتصبر ترى الناس كما هم ناجين الأنت قد ترى نفسك كأنك
هالك فان سلكت كذلك ضمنت لك ان شاء الله تعالى وصولك في أسرع زمان عادة إلى شهوة عن الشريعة
الاولى التي يتفرع منها قول كل عالم وأما سلكك به شرع فلا سلك عالمين إلى ما هو الجدل والمزاجية على
الدنيا بل بالقلب من غير لفظ فلا وصلك إلى ذلك ولو شهدك جميع أقرانك في القطعية فلا عبرة بهذه الشهادة
وقد أشار إلى ذلك الشيخ محي الدين في الباب الثاني والسبعين من الفتوحات فقال من سلك الطريق
بشرع شرع ولو رجع عاصم الله تعالى فلا وصل له إلى معرفة الله تعالى المعرفة المطلوبة عند القوم ولقد ورد
الله تعالى عمن رجع عليه الصلوة والسلام ثم إذا وصل أقصد إلى معرفة الله تعالى فليس وراء الله مرمى ولا فرق
بعد ذلك فهناك بطول كشفوا يقيننا على حضرات الأسماء الألهية مؤري اتصال جميع أقوال العلماء بحضرة
الأسماء يرتفع اختلاف عنده في جميع مذهب المتحندين لشهدها اتصال جميع أقوالهم بحضرة الأسماء
والصفات لا يخرج عن حضرة تعالى واحد من أقوالهم انتهى وهذا نظير ما قدمناه في عين الشريعة الكبرى
ومعتمدية سيدنا عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول اذا انتهى سلوك المراد لم تحل عنه عقدة التفصيل
بالهجوم وتكسب فمقتضى قوله تعالى لا تفرق بين أحد من رسله وعرف هناك ان كل من فعل به بعض
الرسول عليه بعض من غير كشف يجمع قد قدر في خلاف من فعلت بالكشف فانه يشهد وحده إلى امر يرى عين
الجميع هي عين الفرق كأن السالك من طلبه العلم بسلك حقيقيا أو حنبليا مشلا مقصرا أهل مذهب واحد
بعبته يدعي الله تعالى به لا يرى بخلافه فينتهي به هذا المشبه إلى مقام بصير يتعد نفسه فيه بجميع المذهب
من غير فرق إلى أي شهدها أغتراف جميع المذاهب من عين واحدة انتهى كلام الشيخ وهو شاهد عظيم
للمراتب مقرر لأقوالين في مسئلة هل كل مجتهد مصيب أم لا فعمل أن كل من كان في حال السلوك فهو لم يقف
على العين الأولى فلا يقدر على ان يتفعل ان كل مجتهد مصيب بخلاف من انتهى سلوكه فانه يشهد بقينا أن
كل مجتهد مصيب وحنفي بذكر الانكار عليهم عامة المقلدين من صرح لهم بعبادة قومه لمجاهد عن شهود
القيام الذي وصل إليه فهم معذورون من وجه غير معذورين من وجه آخر من حيث لم يروا وجهه علم ذلك إلى
الله تعالى فانه مأمور ناديل واضع برد كلام أهل الانكشاف أهلا عقلا ولا نقلا ولا شرعلا ان الكشف لا يأتي الا
مؤدبا بالشر بعدة ناعيا ذوا أخبار الا مرعى ما هو عليه في نفسه وهذا هو عين الشر بعدة قومه بمسند
عليه الخواص رحمه الله تعالى يقول العلوم الدينية كلها من أنواع علوم الحضرة عليه السلام ولا يخفى عليكم ما وقع
من انكار السهم موسى عليه الصلوة والسلام ولكن ما سكت موسى عن انكاره عليه آخر الامر علمنا موسى
عليه الصلوة والسلام أطعم الله على ما طلع عليه الحضرة عليه السلام والا فإنا نرى سوغ له السكوت على ما رآه
منكر اعندة فان حرق سقفة بصره بانهم خروا إلى بصره فانما أوقلت غلام خروا فان رفق اوبه فطنا ناوتقرا
لا تحب زميله الشريعة انتهى وقد أشار إلى هذا في ذلك الشيخ محي الدين أوائل الفتوحات فقال من علامة العلوم
الدينية أن عظمها العقول من حيث أفكارها ولا يكاد أحد من غير أهلها يقاها الا بالناسم لأهلها من غير ذوق
وذلك لانها تأتي أهلها من طريق الكشف لا الفكر وما تمردوا العلماء أخذوا العلوم الأمن طريق أفكارهم
فلذا أنهم علم من غير طريق أفكارهم أنكر ولانه أناهم من طريق غير ما لو فندهم انتهى ومن هنا علم

لكن لأجل عيسى ما عاذى
ما ثبت القدم أعاد الصلاة
عنده استعجابى الوقت
وأجعد على أن المسح
على الخف مرة واحدة
يجزئى على أنه تنزع
أحد الخفين وجب عليه
نزع الآخر
فصل في ما تنفع وأى أن
ابتداء مسحة المسح من
الحدث بعد اللبس لمن
وقت المسح وعن أحمد
رواه أنه من وقت المسح
واختاره المنذرى قال
الزوى وهو الأرجح دليلا
وقال الحسن البصرى من
وقت اللبس وانفقوا
على أنه إذا انقضت مسحة
المسح بطلت طهارته إلا
ما لكافه على أصله في
ترك مراعاة الوقت ولو
مسح الخف في الحضر
سائر أمسح مقيد عند
الثلاث وقال أبو حنيفة
يتم مسح مسافر
فصل في وإذا كان في
الخف خرق يسير فيما
دون الكعبين بظهر
منه شيء يسير من الرجلي
لم يجزئ المسح عليه على
الجديد الأرجح من مذهب
الشافعي وهو مذهب أحمد
وقال مالك يجوز للمسح
عليه ما لم يتفاحش وهو
قول قديم للشافعي وقال
داود يجوز للمسح على
أنف الخرق بكل حال
وقال الشورى وغيره
يجزئ المسح عليه ما دام
يكن الخش عليه وقال الأوزاعي يجوز فاسح على ما ظهر من الخف وعلى باقى الجمل وعلى الخشية فإن

بالتحسين من أنكر هذه الميزان من المجوزين فهو معذور لأنها من العلوم اللاتيسمة التى أوتيتنا لاختصر عليه
السلام يمتنع فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين
فصل في كيف بيان تقرير قول من قال أن كل مجتهد مصيب أو المصيب واحد لا يهتبه وحمل كل قول على حالة
وبيان ما يؤيد هذه الميزان فاعلم في بيان ما يؤيد هذه الميزان ما أجمع عليه أهل الكشف وصرح به الشيخ عيسى
الدين في الكلام على مسحة الخف من الفتوحات فقال لا ينبغي لأحد أن يحطى أو يوطئ في كلامه
لأن الشرع إنما يوجب مسحة الخف على من قد قرع حرك المجتهد فصار شرع الله تعالى بتقرير الله تعالى إياه قال وهذه
مسألة تقع في محظوظها كثير من أصحاب المذاهب لعدم استحضارهم ما نهى عنهم عليه مع كونهم عالين به فكل
من خطأ مجتهدا عساه فكاك خطأ الشارع فيما قرع حكمه انتهى وفي هذا الكلام ما يشهد بالخلاق أقوال
المجتهدين كلها بنصوص الشارع وحمل أقوال المجتهدين من كتمانها خصوص للشارع في حوازيل العمل بها شرطه
السابق في الميزان ويؤيد ذلك أيضا قول علماء الأصولي أن الإنسان أربع كمات لأربع جهات بالاتجاه فلا قضاء
مع أن ثلاث جهات منها غير التقديسين ولكن لما كانت كل ركعة مستندة إلى الاتجاه فلما قلنا بالجهتين لم تكن
جهة أولى بالقبلة من جهة أخرى بذلك أيضا ما أجمع عليه أهل الكشف من أن المجتهدين هم الذين يؤزوا
الانتماء حقيقة في علوم الرضى فكانت التي مصصم كذلك وأرى محفوظ من الخطأ في نفس الأمر وأن خطأ
أحد ذلك الخطأ أنصاف فقط لعدم اطلاعه على دليل فإن جميع الانباء والرسول في منازل ربيعة لم يترهم إلا
العلماء المجتهدون فقام اجتهداهم مقام نصوص الشارع وفي وجوب العمل به فإنه صلى الله عليه وسلم أباح لهم
الاجتهاد في الأحكام تبعاً لقوله تعالى ولو ردوا إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعله الذين يستنبطونه
منهم ومعلوم من حيث تنبسط من مقامات المجتهدين رضوا عنهم في وقتهم عن أمر الشارع كما مر سلك
مجتهد مصيب من حيث نشر بعبه الاجتهاد الذي أقره الشارع عليه فكان له في مصصم انتهى
وجمعت بعض أهل الكشف بقول أغنا تسب الله تعالى المجتهدين في الاجتهاد ليحصل لهم نصيب من
التشريع ويثبت فيه لهم القدم الراسخة فلا يتقدم عليهم في الآخر سوى نبيهم محمد صلى الله عليه وسلم
فيعسر عليهم هذه الأمانة حفاظ أدلة الشريعة المظهرة المعارفون بمعانيها في صفوف الانبياء والرسول لا في
صفوف الأمم فيمن نبى أو رسولاً لا ويحاسبه عالم من علماء هذه الأمة أو ثنائاً أو ثلاثة أو أكثر وكل
عالم منهم لدرجة الاستاذية في علم الأحكام والأحوال والمقامات والمنزلات إلى ختام الدنيا فخر ووج
المهدي عليه السلام ومن هنا تعلم أن جميع المجتهدين تابعون للشارع في الخفيف والتشديد فمالك أن
يشدد ما من مذهب في أرفقنا به جميع الناس أو يخفف في أرفقنا به جميع الناس فإن الشريعة قد
جاءت على مرتبتين لأعلى مرتبة واحدة كما مر في الميزان ولذلك صح لك القول بأن الله تعالى لم يكلف عباده ما
يشق أيداب دعاصلى الله عليه وسلم على من شق على أمته بقوله اللهم من ولي من أمر أمتي شيأ فرفق بهم
فأرفق اللهم به ومن شق على أمتي فاشق اللهم عليه ولم يلقنا الله صلى الله عليه وسلم دعا على من سهل عليهم
أبدل كان يقول لأصحابه أتركوني ما تركتمكم فلو علمهم من كثرة تنزيل الأحكام التي يسألونه عنها فيجزون
عن العمل بها قال عالم الدار مع رفع الحرج دائر مع الأصل الذي ينتهي إليه أمر الناس في الخفة بخلاف المذازع
الحرج فانه دائر مع أمر عارض يزول بزوال التكليف فإن قلت في كائن من الزم الناس بالانقياد مذهب
واحد فقد شق عليهم وشرع عليهم فالحجواب في أنه ليس في ذلك مشقة في الحقيقة لأن صاحب ذلك المذهب
لم يقل بالانقياد للشرع العزيم بل جوز له الشرع من مذهبه إلى كل ما يوافق مذهبهم الشرع به وكذلك
هذا الأمر إلى مرتبة الشريعة فلا مشقة ولا مشقة على من ألتزم مذهبا معينا فأنشأ الشرع به وكذلك
فهمت وأن لم يقر مذهب أحد المجتهدين فكذلك أقرت ولا كان صحيحاً لاعتقاد أن سائر أغمة الناس على
هدى من ربه بل كان يخالف قوله حسنة وذلك معدود من صفات الاتفاق وقد تقدم أني ما وضعت هذه
الميزان في هذه الطروص الانتصار للمذاهب الأئمة ومقلد لهم خلاف ما أشاءه عنى بعض الحسنة من قوله
أن من تأمل في هذه الميزان وجدها تحكم بخطئة جميع المجتهدين قال لأن كل مجتهد لا يقول بالآخر بل

كان الحرق مقدار ثلاث اصابع بميزان المسح وان كان دونها جاز **فصل في ولا يجوز المسح على** ٢٧ **الجمر موق على الاصبع من مذهب**

الشافعي والراجح من مذهب مالك وقال ابو حنيفة واجعلوا في رايه عن مالك وقول للشافعي ولا يجوز المسح على الجور بين الاثن بكونا مجلدين عندنا في حنيفة ومالك والشافعي وقال اجد يجوز للمسح عليه ما اذا كانا صفتين لا تشف الرحلان منهما

فصل في ومن نزع الخلف وهو يظهر للمسح غسل ثيابه عند اتي حنيفة فعلى الراجح من مذهب الشافعي سواء طالبت مدة النزاع او قصرت وقال اجدوا مالك يشل رجله مكانه فان طال الفصل استأنف وقال الحسن وداد لا يجب غسل رجله ولا استئنف الطاهر وتوصل كما هو حق بحيث حدثنا ثنفا

باب الجليض اتفق الاثمة على ان فرض الصلاة ما سقط عن الحائض مدة حضاها وله لا يجب عليها قضاءا وعلى انه يهرم عليها الطواف بالبيت والبيت في الجليض على انه يهرم وطوافه حق ينقطع حضاها **فصل في** أقل سنن تحيض فيه المرأة عند مالك والشافعي واحمد تسع سنين وهو المختار من مذهب أبي حنيفة واختلفوا هل لا تنقطع

بخطأ فاذ من ذلك فخطئة كل مجتهد في خطئته الا ان انتهى كلام هذا الحنفية فالجواب قد اجمع الناس على قولهم ان مجتهد الا ينكر على مجتهد وان كل واحد يلزمه العمل بما ظهر له انه الحق وقد ارسل البشير سعد بن عيسى عن الامام مالك بن ابي لهي عن مسندة فكتب اليه الامام مالك انا بعد ما علمت اني امام هدي وحكم الله تعالى في هذا المسئلة هو ما قام عندك انتهى وما ذلك الا لاطلاع كل مجتهد على عين الشريعة الاولى التي يتفرع عنها كل مذهب ولو الاطلاعه لكان من الواجب عليه الانكار ويحتمل ان من خطا غيره من الاثمة اوافق ذلك منه قبل بلوغه مقام الكشف كما يقع فيه كثير من ينقل كلام الاثمة من غير ذوق فلا يفرق بين ما قاله العالم امام يداه وقوعه ولا بين ما قاله امام ياتيه فتأمل في هذا الفصل فانه ناطق بصحة هذه الميزان ومنها احب المجتهدين كماله التقير بالشارع وحكمه باستناده الى الاحتياط والمجدد رب العالمين **(فصل في)** لا يلزم من نقد كمال من الاولياء والمجتهدين بالعمل بقول دون آخر ان يكون يرى بطلان ذلك القول الذي لم يعمل به فيصير انه انشأه العمل به لكونه ليس من اهل سواه اكان ذلك في العزيمة ام لخصه فان كل كامل ومجتهد يرى استناد سائر المذاهب من عين الشريعة سواء المذاهب المستعملة والمتدرة فكل قول لا يعمل به لعدم اعلينته فهو حق كالحديث المنسوخ وحق غيره كالحديث المحكم وما غير الكامل من المقلدين للحكماء حكم من كان متعبدا بشريعة عيسى التي لم تبدل من ثلاث نصح بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم فانه يلزمه العمل بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم ترك ما نسخ من شريعة عيسى فيرى العلماء تبعدين بقول مدققين الزمان ثم يظهر قول آخر هو اصح دليلا عندنا من الاول فيكون الاول ويعملون بالثاني ويصير الاول عندهم كانه حديث منسوخ مع ان علماءهم الذين تقدموا بتبعيد ما يذكرون اول زمانا واقتوا به الناس حتى ما توافقوا لظن لاحد الا ان تبعيد ذلك القول القديم لا يجب الى ذلك وبما يصح ذلك ان الله تعالى اذا اراد ان يتبعده بآحكام اخرى وجه آخر مخصوص غير الاحكام التي كانوا عليها اظهر لعلمائهم وجه ترجيح القول غير الاول الذي كانوا يرجحونها فافراد الى العمل بما تخرج عندهم وتبعهم المقلدون لهم في الرجوع على ذلك بما اشراخ صدر رويته الامور التي انقضت المناصب ويؤيد ذلك قول السيد عمر بن الخطاب رضي الله عنهما انه لله وحسب ولا ريب في ان قضيت بحسب زمانهم وحوالهم وتبعه على ذلك عطاء ومجاهد والامام مالك فكانوا لا يفترون فيما يسيئون عنه من الوقائم الا ان وقعوا يقولون فيما يقع اذ وقع ذلك فعلمنا ذلك الزمان بمتغيره فيه انتهى وورع بما يكون في باطن ذلك انه متارحة بالامه لان الحق تعالى لم يجعل من اهل ذلك الزمان المال من العمل بذلك المسك فقص لهم من اطلعه من كنهم لاخذ عنهم من جنسهم لا لقطع الوحي ووجه منه تعالى بهم حيث كان يحددهم في كل زمان من الشرع احكاما تطبقونها بالنسبة الى النفس فلا يحدون في العمل بما مشقة في الجلة وقد يقال والله تعالى اعلم ان ذلك انما كان من الله تعالى ليقع لعلماء هذه الامة مثل ما وقع للانبياء الذين هم ورثتهم من ظهورهم شرع كالجديد كل برهة من الزمان يشبه النسخ لشريعة من قبلهم من غير نسخ حقيقة وقد سمعت سيدي عليا بن خواص رجلا لله تعالى يقول ما من قول من اقول المذاهب المستعملة والمتدرة الا اوقد كان شرعا عاني تقدم فاراد الحق تعالى بفضله ورحمته ان يجعل هذه الامة تهييها من العمل ببعض شرع الانبياء ليعمل لهم بعض الاجر الذي كان يحصل للعاملين به وما عملوا به حين شرائع الانبياء خصوصية لهذه الامة من حيث ان شريعة نبيهم حاوية لمجموع احكام الشرائع المتقدمة انهم فعلوا انه لا يلزم من ترك الكمال العمل بقلوبهم ان يكون ذلك لكونه راء خارجا عن الشريعة لان ذلك القول المتروك لا يخرج عن كونه رخصة او عذر غير جبر الامر الى تركه الضيق والتشدد به وسمعت سيدي عليا بن خواص رجلا لله تعالى يقول ايضا اعتقد ان في جميع الاحكام من العلماء انهم ما سألوا بعضهم سيدي عليا بصفة اقوالهم ومستنداتهم وانصاتها عن الشريعة لا احسانا للفقهاء من غير اطلاع على محض احوالها بل بصفة الشر به وقد تقدم ان بعض اتباع المجتهدين وصل الى شهود عن الشريعة الاولى وقال كل مجتهد صلب كان عبدا لله والى الشيعي بن محمد الحنفي والشيخ عبد العزيز بن زاذلير بنى واخرهم بديل ان الشيخ بن محمد بن صنف كتابه المسي بالخط الذي تقدم انه لم يتقدم فيه بذهب وكذلك الشيخ عبد العزيز بن زاذلير بنى صنف كتاب

الحفيض احمد لا لاقبال اوجنية فيما رواه الحسن بن زاذلير الى السيد وقال مجتهد الحسن في الر وميات خمس وخمسون سنة وقاله مالك

ر وابات اجدها من نخون
مطلقا في البريات
وقبر من الثانية سئون
مطلقا والثالثة ان كن
عربيات قستون
او نبطيات قستون او
عجميات فحسون
فصل في اقل الحيف
عند الشافعي في المشهور
عنه واجد يوم وليلة اكثره
خمسة عشر يوما ولياها
وعند ابي حنيفة اقله ثلاثة
ايام واكثره عشرة ايام
وعند مالك ادس لانه
حدو يجوز ان يكون
ساعة او اكثر خمسة عشر
يوما و اقل طهر فاصل بين
الحضتين خمسة عشر
يوما عند ابي حنيفة
والشافعي وقال احدث ثلاثة
عشر يوما وقال مالك لا اقل
بين الحضتين وثلاثة
عده من بعض اصحابه
ان اقله عشرة ايام ولا حد
لاكثره الا الاجماع
فصل في يستمتع من
الحائض بما فوق الازار
فقط ولا يقرب ما بين
السرة والركبة فانه
حرام هذا قول ابي حنيفة
ومالك والشافعي وقال اجد
ومحمد بن الحسن ويضع
اكثر ما لا يركبه وبعض
اصحاب الشافعي يجوز
الاستمتاع والوطء فيما
دون الفرج ووطء الحائض
في الفرج عند احرار
بالاتفاق فلو طئ في ابو
حنيفة ومالك والشافعي
في الجبد بالراجح من مذهبه واجل في حد يستر الله عز وجل ويتوب اليه ولا غرم عليه لكن

الدرر للمتقطعة في المسائل المختلطة اذ في فاعلى المذاهب الاربعة قولوا للاع على مستندات الاثمة الاربع
ما كان سوغ ان له بقى على مذهبهم كلهم وحمل امثال هذا لعل في انهم كانوا يقفون على المذاهب من باب
الاعيان والتسليم من غير ان يعرف احدهم مستندات اصحابها فيها وما دارك اقوامهم يعيد جد على مذهبهم
وكذلك القول في فن اختار غير ما مضى عليه امامه يحتمل انه اغا اختاره للاع على اتصال ذلك القول بعين
الشرعية المظهرة كما اتصل بها قول امامه على حدس واما كالا ما زفر وافي يوسف واشبهه بوان القاسم والنزوي
والرائي والطحاوي وغيرهم من اتباع المحدثين من يوجب ان كل من اقفى واختار غير قول امامه لم يطاع على
ادلة امامه واغا اقفى لاعتقاده صحة قول ذلك الامام الاخر في نفس الامر فعمل ان كل مقاد طلع على عين
الشرعية المظهرة لا يؤثر بالتبعية ذهب واحد لانه يرى اتصال اقوال الاثمة كلها بصحتها وضعيفا بعين
الشرعية الكبرى وان اظهر ان يقبضه ذهب واحد فغا ذلك لكونه من اهل تلك المرتبة التي تقيد بها من
تخفيف او تشديد بوجوب ازم المذهب الاخر في الدين ما لفته منه في طاعة الله تعالى من باب التطوع في
قوله تعالى في نطق غير اخر فهو خير له والى نحو ما ذكرناه اشار الامام الاعظم ابو حنيفة رضي الله عنه بقوله
ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باي هو وامى فعلى الرأس والين وما جاء عن اصحابه بغير ما جاء عن
غيرهم فهم رجال وشي رجال انتهى في ذلك اشارة الى ان الاعداد يختار من المذاهب ما شاء من غير وجوب
ذلك عليه اذا كان من اهل ذلك المقام وكان سيدي على الخصوص رجحه الله تعالى اذ اساله انسان عن التقيد
بمذهب من الان اهل هو واجب ام لا بقوله يجب عليك التقيد بمذهب ما دمتم تصل الى شؤد وعين
الشرعية الاولى خوفا من الوقوع في الضلال فله على عمل الناس اليوم فان وصلت الى شؤد وعين الشرعية
الاولى فبهناك لا يجب عليك التقيد بمذهب لانك ترى اتصال جميع مذاهب المحدثين بها وليس مذهب اولي
بها من مذهب غير جرح الامر عندك حينئذ في مرتبة التقيد والتشديد بشرط ما هو كان سيدي على
الخصوص رجحه الله تعالى بقوله ايضا ما تم قول من اقوال العلماء الا وهو مستند في اصل من اصول الشرع
ان تأمل لان ذلك القول ما ان يكون واحدا الى انه اوسط او اثر او قاسم صحيح على اصل صحيح لكن من
اقوامهم ما هو اخو من جرح الآيات او الاخبار او الآثار ومنه ما هو اخو من المأخوذ من المفهوم فن
اقوامهم ما هو اقرب بسوفا ما هو اقرب بسوفا ما هو بعدد منها ما هو بعدد جرحها كلها الى الشرعية لانها
مقتبسة من شعاع نورها وما تم لنافع تنفع من غير اصل ابد اكبر بسوفا في الخطبة واغا العالم كما بعد
عن عين الشرع بضعف نور اقواله بالنظر في نور اوله فمقتبس من عين الشرعية الاولى من قرب منها وسعت
سيدي علما لغوص رجحه الله تعالى بقوله ايضا كل من اتسع نظره من العلماء ورأى عين الشرعية الاولى وما
نفر عن منها في سائر الادوار واستعصبه ودماع فرع منها في سائر الادوار وهو نازل الى آخر الادوار اقرب حقيقة
جميع مذاهب الامة ومقلد منهم من عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عصره هو اوسباني مثاله في فصل
الامثلة المحسوسة ان شاء الله تعالى من تمثيل ذلك الشجرة اوشكة الصادق وغير ذلك والمحدث قرب العالمين
فوقيل في رواية اخرى ان تطالب احدا من طلبة العلم ان يصدق في اعتقاده ان كل مجتهد مصيب مادام
مرتكب باحشية واحدة لا سيما بحيث يلد نباشوها وانما كانه لا ينفك في ان تطالبه بمثل ذلك مادام في حجاب
التقليد امامه فانه محجوب بامامه عن شؤد العين الاولى التي اغترفعها امامه لا يراها اذ ابدل مربيا السلوك
على يد شيخ عارف بطريق القوم وبالعوائق التي تعوق الطالب عن الوصول الى مقته السيرة فاذا بلغ النهاية
وشهد مذاهب العلماء كلها شاعرا الى كبد العين وجدوا لها كياسا في بيانه في الامثلة المحسوسة فهناك يقرر
مذاهب الاثمة المحدثين كما قرر في الفصل قبله ويقول كل مجتهد مصيب وما قبل بلوغه الى هذا المقام فلا
يجوز ذلك منعه من التقيد بمذهب واحد بل انك لو نمت من ذلك لا تحييل لان من لازمه ان يقول المصيب
واحد في نفس الامر وله مذهبي انا وحدي والباقي حطى لا يلتصق في قلبه غير ذلك ويقول الحق واحد غير
متعدد فيميل الشرع بجماعة على مرتبة واحدة لا على مرتبتين وان الفصح من الشرع هو ما اخذ به امامه
سواء كان محتجيا ام تشديدا والحق ان الشرع بجماعة على مرتبتين بقرينة دالة كل من المرتبتين غالبا

يسحب عند الشافعي أن يتصدق بدينار أو طوى في أقبال الدم أو نصفه في أدباره وقال الشافعي في ٢٩ القديم بانه الترام أو طوى فلهما

قولان المشهور أنه يجب
دينار في أقبال الدم ونصفه
في أدباره الثاني عتق رقبة
بكل حال وقال أحمد في
الرأيه الأخرى يتصدق
بدينار ونصفه ولا فرق
عنده بين أقبال الدم وأدباره
فوقصّل في وإذا انقطع
دم الحائض لم يجز وطؤها
حتى تنفسل وإن كان
الانقطاع أكثر الحيض
هذا مذاهب أكثر العلماء
بل قال ابن المنذر هذا
كالإجماع منهم وقال أبو
حنيفة أن انقطع لا أكثر
الحيض حاز وطؤها قبل
النفسل وإن انقطع لدون
أكثر الحيض لم يجز حتى
تنفسل أو بعض عليها وقت
صلاته وقال الأوزاعي
وداود إذا غسلت فرجها
حاز وطؤها ولو طهرت
الحائض ولم تجد ماء قال
أبو حنيفة في المشهور ربه
لا يجز وطؤها حتى تنفيم
وقصّل وقال مالك لا يجز
وطؤها حتى تنفسل وقال
الشافعي وأحمد في يمين
حلت وإن لم تنفسل به
فوقصّل في ولما تضمن
كالحنيف الصلاة
بالانقطاع وفي القراءة
عند أبي حنيفة والشافعي
وأحمد وعن مالك روايتان
احداهما تقر الآيات
السيرة والتي نقلها
الأكثر ومن اعصابه
انها تقر ما شئت وهو
مذهب داود

في أحاديث لا تخصي كإساقية سانه في فعل الجمع بين الأحاديث إن شاء الله تعالى وكثير ما يقول البيهقي وغيره
كالخافق أن يلي من جمع أدلة تأيد أهي في كونه وانتصر لمذهبهم ورجح أدلته بكثرة الروايات وجهه السند وهذا
الدليل وإن كان صحيفا فاحداث مذهبا أصيبندوا أكثر رواة وقال ذلك الأئمة المعز عن تنصيف دليل
الحناف وأدحاضه بالكلية ولأن صاحب هذا القول من البيهقي أو غيره ما طلع على ما أطلق عليه من أن
الشرعة أظهرت حاشيتي من مرتين تخفيف وتشديد لم يحتج إلى قوله أحاديثنا أصح وأكثر بل كان رد كل
حديث أو قول مخالف الأخرى إلى إحدى مرتبي الشريعة وكذلك القول في مرجعي المذهب من مقلدي الأئمة
ما قالوا قلت الأصح كذا وكذا الأقدم اطلاعهم على مرتبي الميزان ولو أنهم اطلعوا عليهم ما جعلوا من أقوال
مذهبهم أصح ويصحبوا أظهر وظاهر بل كانوا يقولون بصفة الأقوال كلها ويردونها إلى مرتبي التخفيف والتشديد
وافناء كل سائل بما يناسب حاله من قوة أو ضعف بخصه أو غير ذلك وكان بقي أحدهم على الأربعة مذاهب
(فإن قال الشافعي) فعمل هذه الميزان فل أن أصلي إذا مستذكرى لا يجحد بوضعه قلنا له (نعم لك ذلك
ولكن بشرط أن تكون من أهل هذه الرخصة لا مطلقا ذلك) فإذا ابتنى الشخص بذكره أو سراس في
الوهره أو لصلا الصبح مثلا حتى كاد الوقت يخرج فلما فرغ هذا من الوضوء وس فرحه بغير قصد في مثل هذه
الصورة فله تقليدا لإمام أبي حنيفة في الصلاة هذه الطهارة التي وقع فيها من الفرج بشرطها تحصل للفعل
الفرج بصفه في وقتها فإن المقاصد كعدم الوسائل عند جمهور العلماء لا سيما وقد ورد في الحديث هل هو
الانقطاع منكم ولم يثبت عندهم قال ذلك بعضه على اصطلاحنا فرجع الأمر في هذه المسئلة إلى مرتبي الميزان
تخفيف وتشديد فليس يصح من يثبت بالسورس أن يصلي إذا وس فرحه أو ليس اجنبية مثلا لا بعد تشديد
الطهارة (فإن قال) لنأخذ من قلنا بأحد فيرضي الله عنه أن أماننا يقول عطلوية الطهارة من من
فرحه أو بأدواء كان من بعده عليه فبعد الطهارة أم لا قلنا له) هات لنا عند ذلك سند متمسك مثل ما له
في هذه المسئلة أنه صرح بذلك وأمله لا يجحد ذلك إذا لا سيما وقد انعقد الإجماع على أن الأولى للشخص مراعاة
الخروج من الخلاف في كل عبادة أداها هذه القاعدة هي مدار اصطلاح صاحب هذه المان هو هناك نقول
له أن ذلك شهادة منكم على عاملها لم يثبت في الشريعة وعدم اطلاعه على العين الأولى من الشريعة كما
اطلع عليها بقية المعتزدين فيقول له أيضا أن اعتقادك في ورع أمانك الذي كان لا يكون مسئلة واحدة
بما استعظمه من الكتاب والسنة حتى يفتي بحلها من العلماء يقول أن ترض عن هذا إذا قالوا لا يلاي
يوسف أو محمد بن الحسن أ كتب ذلك وإن لم يرضوه تركوا اعتقادنا في جميع الأئمة المعتزدين أنهم كانوا لا يثبتون
لهم قول في الشر بعه الأندقدتهم النص في ذلك عن الشارع قولان الإمام أبو حنيفة طفر بحد من من
فرحه فليستوا فقال به أيضا وجهه على أهل العاقبة من الراسوا مثلا وعلى الأكرام من العلماء والعلماء
وزنا الحديثين على مرتبي الميزان ونس على ذلك يأتي كل ما كان واجب الفعل أو الترك في مذهبه ذلك
فعله إن كنت من أمته ولك أن تعجزت عن فصله كما أوشعنا الجزاء الحسي معروف والبحر الشري هو
كما إذا رأت المسامع لا يزال دونه ما من سبع أو قاطع طريق مثلا وقد تقدم أول الميزان أن مرتبيها على
الترتيب الوجوهي لأعلى الخبير فإل أن تذهل عن ذلك وكذلك تقدم أن كل من نازعنا من المقلدين في حل
الدالين أو القولين في حاله وادى إن أمانه كان بطرد القول بالتشديد أو التخفيف حتى كل قوي ووضيف
طال بما نقل الصبح عن إمامه أو خطأ فإما ادعى وكل من زور الله تعالى فله وعرف مقام الثقة في الورع
وعدم القول بالرى في دين الله تعالى شهد لهم كلهم بأن أحداهم كان لا يفتي أحدا برخصة إلا أن راعا
ولا يرضى إلا أن راعا ولا يرضى بركن صاحب الواقعة حاضر اعتداهم من أفتي الناس بذلك حتى أن
صاحب هذا النور يعرف جميع المسائل التي أفتي بها إمامه الأقرءوا أو انصفا على التفصيل وقد حققنا
عمره فذلك والحمد لله إذ عانت ذلك فقال لكل مقلد امتنع من العمل بقول غير إمامه في مضائق الأحوال
امتناعك هذه امتنع لا ورع لأنك تقول لنا إنك تعتقد أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم وإن كل إمام
علمت بقوله منهم فانت على هدى من ربك فيه وذلك لا عتري الأئمة كلهم مذاهبهم من عين الشريعة ثم إن

فوقصّل في اختلاف الأئمة في حامل هل يخص في قتال أو حنيفة أو أحد لا يخص وقال لا يخص وعن الشافعي قولان كالمذهبين أصحهما

لأحكامه فصل في اختلافوا

٣٠ في المبتدأ فاذنوا زعموا أكثر الحيف فقال أبو حنيفة تكثرت أكثر الحيف وهو عند غيره

أباهم من مالك وإيمان
أشهرهما وهي رواية ابن
القيم وغيره تكثرت
أكثر الحيف وهو عنده
خمس عشرة رواية تكون
مستحاضة وقال الشافعي
إن كانت غير جمعة إلى
تغييرها وغير جمعة لقول
أحمد بن داود غالب عادة
النساء وهوت أوسع
ومن أحمد بن داود
أشهرها وأختارها
انظر في تكثرت غالب عادة
النساء وأما غيره وهي
التي تفرق بين دم الحيف
ودم الاستحاضة بالزهر
والغبار والرجح فإن
دم الحيف أسود مخض
ودم الاستحاضة رقيق
أحمر لا ين له فأنها تعمل
عند مالك والشافعي على
أقبال الدم وادباره فترك
الصلاة عند أقبال الاستحاضة
فإذا أدبرت اغتسلت
وحلت وقال أبو حنيفة
تعمل على عدد الأيام
فصل في اختلافوا في
المستحاضة فقال أبو حنيفة
تؤدي عاذتها إن كان لها
عادة فإن لم يكن لها عادة
فلا اعتبار بالتغيير بل
تكثرت أقل الحيف وقال
مالك لا اعتبار بالعادة
وأما الاعتبار بالتغيير فإذا
كانت مستمرة ردت إلى
التغيير وإلا لم تكن أصلا
وتصلي أيضا هنا في الشهر
الشافعي وإن شاء وأما في

جميع ما عثر فومنها لا يخرج من مرتبة الإيمان أبدا كما لا يخرج أبدا عن أن تكون من أهل واحدة منها
فتعمل بما أنت أهله من خصصة أو عزيمه كما سيأتي بسطه في الجمع بين أقوال أغمة المذهب إن شاء الله تعالى
فإن قال الشافعي أيضا فلي مقرر رغبه في هذه المراتب في أن أصلي بالعادة فأنه الكتاب مع القدرة عليها
وقالنا له هي حجة على قدرته على قراءة التاليم بحركته غير ما وإن كتبت عاجزا عن قراءة ما فاق أكثر ما هو على ذلك
مع الاصطلاح المتقدم فربما يعمل قول الإمام أبي حنيفة بعدم تعيينها وإن هم مقلدوا الحكم في ذلك للقادر
والعاجز فانهم والجليل رب العالمين
فصل في وما يدل على صحته ارتباط جميع أقوال العلماء الشريعة كارتباط الظل بالشخص ما يفسلونه من
الحمل في الشريعة فافصل عالم ما أجل في كلامهم فيه من الأدوار والألوان المتصل به من الشارع صلى الله
عليه وسلم فالتمس في ذلك حقيقة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو صاحب الشرع لأنه الذي أعطى
العلماء قول المبدأ في ذلك فصلوها ما أجل في كلامه كأن الله بعد لكل دور على من يحتمله فلو قدر أن أهل
دوره ودا من قومه إلى الذور والذى قبله لا تقطعت وتصلهم بالشارع ولم يهدوا إلى البصيص مشكل ولا تفصيل
مجهول وتأمل يا أيها أولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فصل بشر به ما أجل في القرآن في أن يقرأ على
أجله ما كان الأئمة المجتهدين ولم يفسلوا ما أجل في السنة لقيت السنة على أجمالها وكذا في عصرنا هذا فلو
أن حقيقة الأجل الصاربه في العالم كله من العلماء ما نزلت الكتب ولا رجت من لسان إلى لسان ولا وضع
العلماء على الشرع حواشي والشرع حواشي للشرع **فإن قلت** في هذا الدليل على ما قلت من وجود الأجل في
الكتاب والتفصيل له في السنة **قلنا** قوله تعالى في رسول الله صلى الله عليه وسلم لتبين للناس ما نزل إليهم فإن
البيان وقع بهما في أخرى غير ما رواه الوحي الذي نزل عليه فلو أن علماء الأمة كانوا يستقلون بالبيان وتفصيل
المحصل واستخراج الأحكام من القرآن لكان الحق تعالى كفى من رسوله صلى الله عليه وسلم بالتبليغ
لأولي من غير أن يأمرهم ببيان وصحة شخشا شيخ الإسلام ذكر ما روي عنه أنه يقول لو كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم والمجتهدين إنما أجل في الكتاب والسنة لما قدر أحد من أهل ذلك أن كان الشارع قولاً بين لسانه
أحكام الظواهر ما هتد بنا لك فيهما من القرآن ولا قدرنا على استخراجها منه موكد ذلك القول في بيان عدد
ركعات الصلوات من فرض ونفل وكذلك القول في أحكام الصوم والحج والزكاة وكيفيتها وبيان نصبتها
وشروطها وبيان فرضها من سبها وكذلك القول في مسائل الأحكام التي وردت مجملة في القرآن لو أن
السنة ثبتت لتسا ذلك ما عثرناه والله تعالى في ذلك حكيم وأمرنا بهر فهم المار فون انتهى **قال** سيدي على
الخواص رحمه الله تعالى ومن هنا تعلم بالوادي أن السنة كائن على ما متفهمه من أحكام الكتاب ولا عكس
فانه صلى الله عليه وسلم هو الذي أبان لنا أحكام الكتاب بالفاظ شرعية وما نطق به من الهوى إن هو إلا الهوى
يؤي في القرآن العظيم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله وإلى رسول يعني إلى الكتاب والسنة وأما ما رواه
واقفما وأوافق أحدنا عندكم انتهى وصحة سيدي على الخواص رحمه الله تعالى أيضا يقول لا يكمل مقام
العالم عندنا في العلم حتى يدرسنا أقوال المجتهدين ومقلدهم في مسائل الأدوار إلى الكتاب والسنة ولا يصير عنده
حول بمنزلة قولوا وأحسبها لا تعرض عليه قال وهنالك يخرج عن مقام العلما ويحقق التلقين بالعلم وهو
أول مرتبة تكون للعلماء بالله تعالى ثم ترقى أحدهم عن ذلك درجة بعد درجة حتى يصير يصير جميع
أحكام القرآن وأدابه من سورة الفاتحة فإذا قرأهم في صلاة ربما يكون فواكه كتابا من قرأ القرآن كله
من حيث احاطته بما فيه ثم ترقى من ذلك حتى يصير يخرج أحكام القرآن كله وأحكام الشرع بعهه وجميع
أقوال المجتهدين ومقلدهم إلى يوم القيامة من أي حرف شاء من حروف الهجاء ثم ترقى إلى ما هو أعلى من ذلك
قال وهنالك هو العالم الكامل عندنا انتهى وصحة مرارا يقول الجليل في الشرع بعهه من يقابل اتفاقا لأنه راد به
إدخال صحة النعمان العلماء وقد قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحضروك بأشياء مما ينصرون ولا يؤمنون
في أنفسهم حتى جامعناهم من قبلك لعلهم يعلموا انتهى في هذا ما عثرنا عليه بالشرع بعهه مرارا
وضيقا وقد صلى الله عليه وسلم عند نبي لا ينبغي التنازع وسولوا نزع الإنسان لعلما بعهه وسنه وجداهم

وطلب

أكثر الحيف وظاهر مذهب الشافعي إن كان كان مستحاضة

وطلب احاد من حجة النبي التي الحق كالتدليل معه في الله عليه وسلم وان تفاوت المقام في العلم فان العلماء على مدو جة السبل درجوا كما يجب علينا الاعان والتصديق بكل ما جاء به الرسول وان لم نفهم حكمته فكذلك يجب علينا الاعان والتصديق بكلام الائمة وان لم نفهم علمه حتى تأتينا عن الشارع بما يخالفه وقد تقدم نقل الاجماع على وجوب الاعان والتصديق بشرائع الرسول كما هم وان اختلفوا في التشرع وانها كما هي حق مع اختلافها وتباينها وكذلك القول في مذهب الائمة المجتهدين يجب الاعان بهن على سائر المقلدين الذين يشهدون تسانيها وتناقضها حتى في الله تعالى عليهم الاشراف على عين الشرعية المظهرة الكبرى واتصال جميع اقوال العلماء فانها كجماد احمدهم جميع مذاهب المجتهدين ومقلد بهم ترجع الى الشريعة المظهرة لا يخرج عنهم ان قولهم قول واحد لجموعها جميعا الى مرتبة الشرعية المظهرة من تخفيف وتشد يد في غير هذا المشهد فخطئة لاحد من العلماء قول له اصل فيها ادبوا وان وقع ان احدا من المقلدين خطا احدا في شيء من ذلك فليس هو خطا في نفس الامر وانما هو خطا عنده فقط لغناه مدركه عليه لا غير وروى عن الامام الشافعي رضي الله عنه انه كان يقول التسليم نصف الاعان قال له الشيخ الحزبي بل هو الاعان كله ايا بعد اتصاله وهو كذلك وكان الامام الشافعي يقول من كمال الاعان المبدأ ان لا يصح في الأصول ولا قول فاعلم ولا كيف فصل له وما هي الأصول فقال هي الكتاب والسنة واجماع الامة انتهى أي فقول في كل ما جاء عن ربنا أو نبينا أمنا بذلك على علم ربنا فيه ونقاس بذلك ما جاء عن علماء الامة فنقول أمنا، كلام أئمتنا من غير بحث فيه ولا جدال فان قلت فيهم لا أحد الآن لوصول الى مقام احدهم من الأئمة المجتهدين (فالجواب) نعم لان الله تعالى على كل شيء قدير ولم يزلنا دليل على منعه ولا في نفس الدلالة الضعيفة هذا ما اعتقد مؤيد بن الله تعالى به وقد قال بعضهم ان الناس الآن يصلون الى ذلك من طريق الكشف فقط لا من طريق النظر والاستدلال فان ذلك مقام بعده احدهم من الأئمة الاربعه الا الامام محمد بن جرير ولم يسألوا ذلك كما هو وجب من ادعي الاحتياط المطلق اغماره المطلق المتبطل الذي لا يخرج من قواعد امامه كان القاسم واصبح مع مالك وحدثوا في يوسف مع أبي حنيفة وكارزي والير مع أبي الشافعي اذ ليس في قوة احدهم الا ائمة الاربعه ان يسكنوا الحكاوي ويسخر بها من الكتاب والسنة لئلا يمانع من ادو من ادعى ذلك قلنا له فاسخرج لنا شيء يسمي لاحد من الأئمة اسخرجه فانه يحجز قلنا اصل ذلك مع ما قدمناه ان نعمان سبه قدرة الله تعالى لا سيما والقرآن لا تقتضي عجايبه ولا أحكامه في نفس الامر فاعل ذلك والحمد لله رب العالمين

فصل في معارضة المبرزين عدم انكار اكار العلماء في كل عصر على من انتقل من مذهب الى مذهب الامن حيثما يتبادر الى الاهدان من قوم الطعن في ذلك الامام الذي خرج من مذهب لا غير بدليل تقررهم في ذلك المنتقل على المذهب الذي انتقل اليه اذ المذهب كلها عندهم طريق الى الجنة كاساني فيناه او احوال الملة المحسوسة ان شاء الله تعالى فكل من سلك طريقا من السعادة والجنة وكان الامام ابن عبد البر رحمه الله تعالى يقول ولم يفلحنا من احدهم الا ائمة انه امر اصحابه بالازام مذهبهم من لا يرى محبة خلافه لما نقل عنهم تقررهم الناس على العمل بقولهم بعضهم بعضا لانهم كلهم على هدى من بهم وكان يقول انتم لم تفلحوا في حديث صحيح ولا ضيف ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم امر احدا من الامة بالازام مذهبهم من لا يرى خلافه وما ذلك الا لان كل مجتهد مصيب انتهى وقيل القرافي الاجماع من القضاة رضي الله عنهم على ان من استقى ابا بكر وعمر رضي الله عنهما وقلدهما فله بذلك ان يستغنى غيرهما من الصحابة ويعمل به من غير تكبر واجماع العلماء على ان من سلك طريقا من شاع من العلماء بغير حجة ومن ادعى دفعه من الاجماع قبله القدر انتهى وكان الامام الزياتي من ائمة المالكية يقول ويؤخذ لكل من اهل المذاهب في النوازل ترك ذلك يجوز الانتقال من مذهب الى مذهب لكن بثلاثة شروط الاول ان لا يجمع بين ماعلى وجه يخالف الاجماع كن تزوج بغير صداق ولا ولي ولا شهود فان هذه الصور لم يقل بها أحد الاثنان ان يعتقد فيمن يقلده افضل بلوغ اخباره اليه الثالث ان لا يقلدوه في عبادته من دينه كان يقلد في اليوم اليه تسع مائة سبع عشرة كمغفرها الله على كل مسلم بالغ عاقل وعلى كل مسلمة بالغه عاقله خالصة عن حيز ونفسا وانه

كان لها عادة وتقسيم ردت الى العادة فان عدتها ردت الى التمييز فان عدتها ما قلدهم وايتان احد هما تكتمت اقل الحيز والثانية غالب عادة التساهل واسمعا (فصل) ووطء المسفاهة جازر عند أبي حنيفة والشافعي ومالك كاتصل وتصريح وقال احمد لا يجوز ووطء المسفاهة في الفرج الان يخاف زوجها العذت وهو الزنا فهو زنى اصح والوايتن (فصل) واجودوه الى انه يحرم بالنفاس ما يحرم البقيض واختلفوا في امره فقال ابو حنيفة واجد اربعون يوما وهي رواية عن مالك وقال مالك والشافعي ستون يوما وقال البيهقي بن سعد سبعون ولو انقطع دم النفاس قبل بلوغ الغاية فقد اجاز الثلاثة ووطأها من غير كراهية وقال احمد فليس له ووطأها في ذلك الظاهر حتى تبلغ الاربعين

كتاب الصلاة في اجمع المسلمين على ان الصلاة احسد اركان السلام الجنسية المذكورة في قوله صلى الله عليه وسلم في الاسلام على خمس المبدأت وان الصلاة المكتوبة في

ومن اغنى عليه عرض
أوسب مباح سقط عنه
قتله أو كان في حال
الغنى من الصلاة على
الاطلاق عند مالك
والشافعي وقال ابو حنيفة
ان كان الغنى يوما وليلة
فحذون ذلك وحسب
القضاء وان زاد لم يجب
وقال احمد لا يغني الا منع
وحسب القضاء حال
(فصل) واجتمع على
أن كل من وجبت عليه
من المكلفين ثم تركها
باحدا أو جوبها كافر
يقتل بغيره ثم احتفظوا
قين تركها غير حادثة
ببل كسلاتها وان قال
مالك والشافعي يقتل
والصحيح عندهما يقتل
احدا لا كرايا لئلا
ويجزي عليه بعد قتله
أحكام الصلوات من الغسل
والصلاة والدفن والارث
والصحيح من مذهب
الشافعي قتله بصلاة
واحدة بشرط احوالها
عن وقت الضرورة
وبستابت قبل القتل
فان تاب والأقل وقال
ابو حنيفة يحبس أبدا
حتى يصلي وعن أحمد
روايان التي اختارها
أكثر أصحابه وتلوها عن
نصفه الله يقتل بالسيف
ترك صلاة واحدة
والمتنازع جمهور أصحابه
انه يقتل بغيره كما ترد
ويجزي عليه أحكام

الرخصة من غير شرطها انتهى وقال القرافي يجوز الانتقال من جميع المذاهب الى بعضها بعضا في كل مالا
ينقضي فيه حكمها كحرم ذلك في أربعة مواضع ان يختلف الاجماع أو التمسك بالحق أو التمسك بالحق أو التمسك بالحق
قال الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى وعن يلقاها انتقل من مذهب الى آخر غير تكبير
عليه من علمه عصره الشيخ عبد العزيز بن عبد الرحمن الزخاوي كان من أكابر المالكية فانتقل الى مذهب الامام
الشافعي بعد ادته وقرأ عليه كتبه ونشره عليه ومنهم محمد بن عبد الله بن عبد الحكم كان على مذهب الامام
مالك فلما قدم الامام الشافعي الى مصر انتقل الى مذهبه وصار يحث الناس على اتباعه ويقول بالخراف في هذا
ليس بمذهبنا وهو أربعة كله وكان الامام الشافعي يرد له من مذهب الى مذهب أسئل فلما مات الامام
الشافعي رجوع كما قاله الشافعي وكان يظن ان الامام يستعمل على حلقه من بعده فلما استخلف ابو يعلى
رجع ابن عبد الحكم ويحث فماسة الشافعي رضي الله تعالى عنه ومنهم ابراهيم بن خالد البغدادي كان حنفيا
فلما قدم الشافعي بغداد ترك مذهب واتبعه ومنهم ابو الوثرى كان له مذهب تركه واتبع الشافعي ومنهم ابو جعفر
ابن نصر الترمذي رأس الشافعية بالخراف كان أولا حنفلما خرج الى ما بقية حتى انتقل الى مذهب الشافعي
فتفقه على اليبع وغيره من أصحاب الشافعي ومنهم ابو جعفر الطبري كان شافعا متفقه على خاله الخزفي ثم
تقول حنفلما بذلك ومنهم الخطيب البغدادي الحافظ كان حنفلما ثم عمل شافعا ومنهم ابن فارس صاحب
كتاب المحمل في الفقه كان شافعا يابا والديه ثم انتقل الى مذهب مالك ومنهم السبق الأمدى الصولي
المشهور كان حنفلما ثم انتقل الى مذهب الشافعي ومنهم الشيخ نجم الدين بن خلف المقدسي كان حنفلما ثم
تفقه على الشيخ مرقى الدين ودرس في مدرسة أبي عمرو ثم تحول شافعا وارفع شأنه ومنهم الشيخ محمد بن
الدهان النحوي كان حنفلما ثم انتقل الى مذهب الشافعي ثم تحول حنفيا حتى طلب الخليفة فحو به يعلم ولده
العظيم ثم تحول شافعا حتى شغرت وطيفة تدريس القوم بالنظامية لما شرط صاحبها ان لا يتركها الا
شافعي المذهب ولم يكن هناك أحد أعلم منه بالفقه والخو ومنهم الشيخ قى الدين بن دقيق العيد كان أولا
مالكيا ثم تحول الى مذهب الشافعي ومنهم شيخ الاسلام كمال الدين بن يوسف الدمشقي كان حنفلما
ثم انتقل الى مذهب الامام الشافعي ومنهم الامام ابو حيان كان أولا على مذهب أهل الظاهر ثم عمل شافعا
انتهى كلام الجلال السيوطي رحمه الله تعالى وقال صاحب جامع الفتاوى من الحنفية يجوز له ان
ينتقل الى مذهب الشافعي وبالعكس لكن بالكلية اما في مسئلة واحدة فلا يمكن كالخروج من مذهب حنفي
وسال فلا يجوز له ان يصلي قبل ان ينسله اقتداء بمذهب الشافعي في هذه المسئلة فان صلى بطلت صلاته وقال
بعضهم ليس امامي ان يقول من مذهب الى مذهب حنفلما كان أو شافعا أو مشهورا وغيره كسبائقي وقال
بعضهم يجوز للشافعي ان يقول حنفلما ولا عكس قال السيوطي وهذه دعوى لبرهان عليها وقد ذكرنا علماءنا
وهم لا يبالون في التكبير على من كان مالكا ثم عمل حنفلما أو شافعا ثم تحول بعد ذلك حنفلما ثم يرجع بعد
ذلك الى مذهب مالك وانما يظهر من التكبير على المنتقل ليلامه التلاعب بالمذاهب وجزم انني يجوز
ذلك وتبعه النور وبعبارة أخرى وضحة اذا دونت المذاهب فوسل يجوز قلنا ان ينتقل من مذهب الى مذهب
أخران قلنا لازمه الاحتياط في طلب الاعمال وعلى نلهم ان الشافعي أعز فنحن ان يجوز بل يجب وان خبرناه
فينبغي ان يجوز ايضا كالوقوف القبله هذا اما وهذا اما انتهى كلاما لروضة فقلوا ان علماء السلف رأوا
انه ليس بذلك بأس ما قرأوا من انتقل من مذهب الى غيرهم ولو أعلمهم بان الشريعة تشمل المذاهب كلها
وتعها لا تكسر وأعلمه أحد التكبير ثم لا يقولوا لأم السلف من أمرين ما ان يكونوا قد اطلعوا على عن الشريعة
ورأوا اتصال جميع المذاهب بها أو سكتوا على ذلك اما ان بعضه كلام الآفة وتسلوا لهم وان قال أحد من
المالكية اليوم يشع من مذهب الى مذهب فقلنا لا بأس ما قلت أنت لان امام مذهبك الشافعي
جاء الذين من الحنابلة برحمة الله تعالى والامام القرافي رحمه الله تعالى جو وذلك فوقك هذا مذهب بعض
فان الآفة كلهم في الحق وما عكس مذهب أو في الشريعة من مذهب وقيل للجلال السيوطي رحمه الله
تعالى عن حنفي يقول يجوز للانسان ان يقول حنفلما ولا يجوز للحنفي ان يقول شافعا أو مالكا أو حنفلما

حكم بإسلامه وقال الشافعي لا يحكم بإسلامه إلا أن يصلي في دار الحرب وقال مالك أن مصلي في السفر حيث يخاف على نفسه لم يحكم بإسلامه وان صلى في حال طمأننته حكم بإسلامه وقال أحمد متى صلى حكم بإسلامه مطلقا سواء صلى في جماعة أو منفردا في مسجد أو في غيره في دار الإسلام أو غيرها

فصل في واقعة وأهل
ان الأذان والأقامة
مشروعان للمسلمات
الجس والجمعة ثم اختلفوا
فقال أبو حنيفة ومالك
والشافعي هما ستان
وقال أحمد فرض كفاية
على أهل الامصار وقال
داودهما واجبان لكن
تعمير الصلاة مع تركها
وقال الأوزاعي أن نسي
الأذان وضل أمان في
الوقت وقال عطية أن
نسي الأقامة أمان الصلاة
وافترقا على أن النبأ
لا شرع في حقهن
الأذان والسن ويصل
تسن الأمانة في حقهن
في أم لا قال أبو حنيفة ومالك
وأحمد لا تسن وقال
الشافعي تسن ويؤذن
لفوائت ويقيم عند أبي
حنيفة وقال مالك والشافعي
يقيم ولا يؤذن وقال أحمد
يؤذن للأول ويتسم
للثاني وأجمعوا على أنه
نفل والأذان

فقال قد تقدم أننا قلنا أن هذا الحكم من قائله لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولم يرد لنا في حديث صحيح ولا ضعيف غير ما حدثنا به علي بن عمر عن الأئمة والاستدلال بتقديم زمن أبي حنيفة رضي الله عنه لا يتعين صحة ولو صح لوجب تقليده على كل حال ولم يجز تقليد غيره بالجمعة وهو خلاف الإجماع وخلاف ما رواه البيهقي في كتاب المنخل عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم قال لهما أو تبيع من كتاب الله قاله بل هو واجب لأخذنا حديثه تركه فان لم يكن في كتاب الله فسنه فان لم يكن في سنة فيقال أصحاي لأن أصحاي في القوم في السماء فأما أخذت به فقد اختلفت وأما أصحاي في الكوفة انتهى قال الجلال السيوطي ثم أنه يزم من تخصيص تحريم الانتقال بذهب الإمام أبي حنيفة طرد ذلك في بقية المذاهب فقال بغير حرم الانتقال من مذهب المتقدمين إلى مذهب المتأخرين قال الشافعي يقول مالك في المنخبي يقول شافعي ما دون العكس وكل قول لا دليل عليه فهو مردود على صاحبه قال مصلي الله عليه وسلم كل على رأس عليه أمرنا فهو رد انتهى وروايت فتوى أخرى له مطولة تلخص فيها على اعتقاد أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم وإن تفرقوا في العلم والمفضل ولا يجوز لأحد أن يفعل الذي يؤدي إلى المنقضي في غير إمامه قياسا على ما ورد في تفصيل الانبياء عليهم الصلاة والسلام فقد حرم العلماء التفتيل المؤدى إلى نقص نبى أو اختاره لأسباب أدى ذلك إلى خصام ووقعة في الأعراس وقد وقع في الاختلاف بين الصحابة في القروع وهم خبر الأعمامو بالغة أن أحدا منهم خاص من قال بخلاف قوله ولأما دونه لنسبه إلى خطأ ولا قصور زعفر وفي الحديث اختلاف أختي ربيعة وكان الاختلاف على من قبلنا عن أبي أوفى قال مالك انتهى ومعنى ربيعة أى توسعة على الأمة ولو كان أحد من الأئمة مخطئا في نفس الأمر لما كان اختلافهم ربه قال وقد سبقت من حديث أصحاي في القوم ما يراه قديمي القديمتين أننا إذا قلنا إماما كان اهتدنا بالله صلى الله عليه وسلم خبرنا في الأخذ بقول من شئنا منهم من غير تعيين وما ذلك إلا لأنهم كلهم على هدى من ربهم ولو كان أصيب من المجتهد بن أو ساد أو لافي مخطئا كانت الهداية لا يحصل إن قلنا إماما فيكون محمد بن حرم يقول في حديث إذا اجتهد الحاكم أو أخطأ فله أجران أو أصاب فله أجران المراد بانها إنما هي ما عدا عدم مباداة الدليل كما تقدم لا بل لا يفتى في خروج صاحبها عن الشرعية أو خروج بعض الشرع لم يحصل له به أجر انتهى وقد دخل هر ون الشيعي على الإمام مالك رضي الله عنه فقال له دعني أباعد الله أفرق هذه الكتب التي ألفتوا أنشروها في بلاد الإسلام وأجل عليها الأمانة فقال له يا أبا عبد الله إن اختلاف العلماء رجع عن الله في هذه الأمانة فكل يتبع ما يحسنه عنده وكل على هدى وكل يرد الله وكان الإمام مالك يقول كثيرا ما شاور في هرون الرشيد أن يلقى كتاب الموطأ في الكعبة ويحمله الناس على ما فيه فقلت له لا تفعل لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلاد وكل مصيب فقلنا ذلك الله فبقينا بأبعد الله انتهى فانظر إلى أن كنت ما كنت في قول الإمام مالك وكل مصيب وصحبت شخصاً شيخ الإسلام ترك بوجه الله تعالى يقول شيخ النصارى قال الإمام مالك إنى عزمت على أن أترك بكتبتك هذه التي وضعت فتستعصم بها إلى كل مفسر من أمصار المسلمين وأمرهم أن يعملوا بما فيها ولا يتبعوه إلى غير فقال الإمام مالك ربه الله تعالى لا تفعل ذلك ما أمر المؤمنين فأتى الناس فسبقت إليهم أقابل وسعوا أحاديثهم وروايات وأخذ كل قوم بما سبقت إليهم ووافقوا إلى الله تعالى فعد الناس وما اختاروا لأنفسهم في كل بلد انتهى وهو ما خطب الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى ما فيه حين سئل عن الانتقال من مذهب إلى آخر الذي أقره بأن ينتقل لأحوال الأجداد أن يكون الحاصل له على الانتقال إرادتيه ما تقتضيه الحاجة إلى الرافعية الأئمة بخصوص لطفه وأمرت بآؤرب من الملوك وأكابر الدنيا فذهبوا حكمهم بما جردتس لأنه لا عزم من مقاصد الثنائى أن يكون الحاصل له على الانتقال إرادتيه كما كذلك لكنه عاى ما جردتس لأنه لا عزم من المذهب سوى الأمر كطالب المباشير وإن أركان الدولة وخذائهم وخدام إدارس مثل هذا الأمر متعقد إذا انتقل عن مذهبه الذي كان زعمه متعقده أو أسلم إلى سيد المهرم لأنه إلى الآن عاى لما ذهب له فهو يكن أسلم حده الله الخ مذهب شافعي مذهب الأئمة الثالث أن يكون الحاصل له إرادتيه كما كذلك

[illegible][illegible]

فصل في واجبه وان لا يفتد بالاذان المسلم
ماقل وان لا يفتد بالاذان
رأه للرجال وان اذان
بي الميز للرجال معتد
واذان المحدث اذا كان
بده أصغر والثلاثة
لى الاعتداد بالاذان
منوع أحمد رواه انه لا

أولئك من القدر لا تدعى على ما أتى بحاله وهو قتب في منزهه وأراد الانتقال لعرض الدنيا الذي هو من
شهواته تنفسه المقنونه فذا أمره أشبه وهو وصل إلى هذا الصرح لا عليه بالاحكام الربعية فخر دغرض
الذي مع عدم اعتقاده في صاحب المذهب الأول انه على كمال هدى من ربه إذ أذاع عقده على كماله. دى
ما نقل عن منتهى الرابع أن يكون انتقاله إلى رضى ديني وكذا كان عقابه في نهيه وأما النقل لرجع
المذهب الآخر عند علماء من وضع أدلته وقوله مداركه فهذا ما يجب عليه الانتقال ويجوز له كماله
الرافى وقد أثار العلماء من انتقل إلى المذهب الشافعي حين قدم مصر وكأوا خلقا كثيرا من أمة الإمام مالك
الخاص أن يكون انتقاله لعرض ديني لكنه كان غاربا من الفقه وقد شغل عنه في يحصل منه على شيء
ووجد منه غير أسهل عما يبحث وجروسة أدراكه والتفقه فيه ذهب إلى ب عليه الانتقال قطعا في حرم
عليه الخلف لأن تفقهه مثله على ذهب أمام من الأئمة الأربعة خبر من الاستمرار على الجهل لا ندس له من
التذهب سوى الدم والأقامة على الجهل نقص عظم في المؤمن وقتل أن تصح ربه. أدلة الجلال السويطي
وأما أن هذا هو السبب في تحوله الطحاوي حقيقا بعد أن كان حقيقا فإنه كان راعى خاله الإمام المزي فيقول
يوما بعد اليوم خلف المزي أنه لا يجب عنه شيء فانتقل إلى المذهب الإمامي في حقيقه ففتح الله على علمه ووصف
بكنا عظمائهم فيه المعاني والأدوار بقوله لو عاش خالي ورأى الإمام لكفر عن دينه انتهى والأساس
أن يكون انتقاله لأعرض ديني ولا يندى بيان كان مجردا عن القصد من جماعته. فنجو زميله المعاصي أما
الفقه فمكره ما أجمع منه لأنه قد فعل فقه ذلك المذهب الأول ويحتاج إلى زمن آخر ليحصل فيه فقه المذهب
الأخر فشنه ذلك من الأمر الذي هو العمل به عليه. ذلك وقد عوتبة ل يحصل مقصودهم من المذهب
الأخر الأول مثل هذا ذكره انتهي كلام الجلال السويطي رحمه الله تعالى فذهب إلى ما أتى من جميع
ما قرأنا في هذا الفصل من عدم انكار أهل الأئمة السويطي من انتقل من المذهب إلى آخرهم كانوا يرون
الشرعية واسعة وأن جميع الأئمة من هدى من ربه وقد أعز أهل المذهب في ذلك ولا يصح أن يجمع
منهم على ضلالة وقالوا كل قول من أقوال علماء هذه الأمة موافق للشرعية نفس الأمر وأن يظهر من
المقلدة ذلك كما أن كل قول من أقوال علماء هذه الشرعية موافق للشرعية من تقدم وأن من عاينهم
عليه العلماء كلهم فكانه على غالب شرائع الانبياء وغيره كان لهم الإجماع على جميع اتباع الانبياء كاهم
أكرام الأمة محمد صلى الله عليه وسلم وصحبه سدي علماء النواص رحمة الله تعالى بقوله كل من نور الله
تعالى قلبه علم أن سكوت العلماء على ما انتقل من مذهب إلى آخره أو لعلمهم بأن الشرعية معهم كلها
وتعلمهم فيقول من رجع قول امامه على غيره على أنه لم يبلغ إلى مقام التكامل حال قوله ذلك وقد قدمنافى
إيضاح البرهان وجوب اعتقاده ترجيح على كل من يضل إلى الأشراف على الدين الأولي من الشرعية
وبه صرح امام الحرمين وابن السعاني والنزاري والكاظمي وغيرهم وقالوا لا تلازمهم يجب عليهم التقيد
بمذهب امامك الشافعي ولا لعزلك عند الله تعالى في العلل عنه اه ولا خصوصية الإمام الشافعي في ذلك
هذه كل من سلم من التصبيل كل مقلد من مقلدي الأئمة يجب عليه اعتقاده ذلك في امامه مادام لم يضل إلى
شهود عن الشرعية الأولى وأما قوله صلى الله عليه وسلم الأئمة من قريش فيحتمل أن يكون مرادنا خلافة
ويحتمل أن يكون مرادنا امامة الدين وإذا نظر في الاحتمال سقط الاستدلال وقد فتش العلماء فوجدوا غالب
الأئمة المجتهدين من الموالى كالإمام أبي حنيفة والإمام أبي حنيفة في الإمام فقه من بني أمية والفقهاء من النصف وهم قوم من
الذين لا من قريش ومحمد بن الحسن والإمام أحمد بن حنبل وابن وهبان وبسعة لا من قريش ولا من مصر
والنوري من بني وبن جبرون أدركت كل محمول والأول من الموالى وأما من المذهب والجلد للباب
فحصل في بيان استعماله من حيث من أقوال المجتهدين عن الأئمة من ذلك لاهم بموافاق عدمتهم
على الحقيقة التي هي أعلى مرتبة التي شرعية يكسبونها على نفاذ الشرعية على لاهم بموافاق عدمتهم
بالحقيقة أيضا خلافا لما نقله بعض المقلد فيهم فكيف يصح خروج شيء من أقوالهم عن الشرعية ويعتقون
بنازعة في ذلك فوجاهل بتمام التمسك بالله فقد كادوا على الحقيقة والشرعية معاوان في قدره كل واحد منهم

الكشف أخبار بالإجماع على ما هي عليه في نفسها وهذا إذا حقت وحدته لا يخالف الشرع في شيء بل هو
 الشريعة بعينها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخفى الا بالواقع لعصمة من الباطل والظن اه وسباني
 بيان ذلك في بيان شاعا الله تعالى وسمعت سيدي عليا المرتضى رحمه الله تعالى يقول مرارا كان أئمة المذاهب
 رضي الله عنهم أربعين لرسول الله صلى الله عليه وسلم في علم الأحوال وعلى العلم الحلال فقط حتى أن بعضهم
 المنصور حديث قال ان المجتهد لم يرؤاه من رسول الله صلى الله عليه وسلم الا في العلم الحلال فقط حتى أن بعضهم
 قال جميع ما علمه المجتهدون كلهم يرجع على رجل كامل عندنا في الظن في اذال جعل لا يكمل عندنا حتى
 يتحقق في مقام ولا يشبه بعلوم الحضرات الأربع في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن وهو الاول
 المجتهدون لم يتفقوا سوى علم حضرة أئمة الظاهر فقط لا علم بعلوم حضرة الاول والاخر ولا بدوهم الحقيقة
 انتهى **قلت** وهذا كلام جمل بأصول الأئمة الذين هم أرواد الارض وقواعد الدين والله اعلم وسمعت
 سيدي عليا الخواص ايضا يقول كل من توراهه تعالى قلبه وجد هذا المجتهد في أئمة اهل البيت عليهم السلام كما تتصل
 برسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق السنن الظاهر بانعمته ومن طريق ائمة اهل البيت عليهم السلام كما تتصل
 وسلم جميع قلوب علماء ائمة ما تقدم منه علم الامن مشكاة ورؤيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فافهم
 وسمعت يقول مرة أخرى ما من قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم الا ينتهي سنده برسول الله صلى الله عليه
 وسلم ثم يجبر لي ثم يحضره الله عز وجل التي تحمل عن التكليف من طريق السنن الظاهر والسنن الباطن
 الذي هو علم الحقيقة المأثورة بعصمة من نقل علمها على الحقيقة لم يصح منه خطأ في قوله من أقواله وانما يقع
 الخطأ في طريق الاختصاص فقط فكذلك قال ان جميع ما رواه المجتهدون باسناد الصحيح المتصل ينتهي سنده
 الى حضرة الحق جل وعلا فكذلك يقال فيما نقله اهل الكشف الصحيح من علم الحقيقة وذلك لان جميع
 ما يصح علماء الظاهر والباطن قد اقتدت من نور الشريعة فاسم قولهم أقوال المجتهدين ومقلديهم الا هو
 مؤيد بأقوال اهل الحقيقة لاشك عندنا في ذلك اه وهذا ما ينبغي تأديدي الكلام أئمة الشريعة ومتوحيهي
 لكل ما هو كلام اهل الحقيقة في كل مسألة من باب الظاهر في آخر أبواب الفتحة كآسيا في بيانها فيها ان شاء
 الله تعالى ولا علم احصايتي الى التزام ذلك في كتاب كل ذلك تقوى بقلوب الطلبة من مقلدي المذاهب
 ليعملوا بكلام أئمتهم على يقين وبيان اذا والحققة تؤيد الشريعة المستترة وعكسه اه وسمعت اخي
 الشيخ أفضل الدين وقد جادلته في مسألة يقول والله ما ينبغي احديهم أئمة المذاهب مذهبه الا على قواعد
 الحقيقة المأثورة بالكشف الصحيح ومعلوم ان الشريعة لا تخالف الحقيقة أبدا وانما تختلف الحقيقة عن
 الشريعة في مثل حكم الحماكم بشهادته فهو والذين اعتد الحماكم عدايتهم فقط فلو كانوا شهداء
 ماختلفت الحقيقة عن الشريعة بمثل حقيقة شرب نفع وعكسه وايضا في ذلك ان الشارع امرنا بأجراء احوال
 الناس على الظاهر ونها عن أن نحب وننظر ما في قلوبهم بجملة الامم كما قال تعالى سمعت رجعي غضبي
 ولا تسبق الى رحمة الغضب الا بكثر وقوع الناس في المعاصي والازور وبذلك على الطاعات والصدق
 فافهم وعلى هذا الذي فرأه يكون اجراء احكام الناس على الظاهر من الشارع المقر بغير الشارع ونظير
 ذلك ايضا كتناول من المكلف بفعل التكليف ظاهر او قد يكون في باطنه من ذلك على خلاف ما ظهره
 انما وان كان مراد الشارع بشرع حقيقة انما هو ما وافق فيه الظاهر الباطن في شهد ذورا او صلى غير
 مؤمن فليس هو على شرع مطلقا في نفس الامر حتى يقال بالحقيقة انما ذلك باطن من غير الدين فان قدمت
 بالحي اقر به تلك انتدح لك الجميع بين قولهم يقول ان حكم الحماكم يتفق ظاهرا وباطنا من يقول انه
 يتفق ظاهرا فقط اى في الذين دون الآخرة وقد يتصور الحق تعالى فيه نصب الشارع فينشد حكم الحماكم بشهادة
 الزور ظاهرا وباطنا وبه قال بعض الاشاعرة في شهود الزور في الاخرى فيرفعونهم عن حكم الحماكم في
 مسئلتهم كما يحصى شهادة العدل ويرضى المخصوص كل ذلك فضلا عن رجة شهادة وسرعة في قضائهم عند
 بعضهم ايضا وفي الحديث ان شخص مات في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يشهد له الصلاة كلها فيه بالشر
 الا بالبر المصدق رضي الله عنه فادعى الله تعالى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الذين شهدوا فلان بالنسوة

فإذا غاب دخل وقت
 الشاء عند الشافي
 وما لك وقال أبو سنيعة
 واحد الشقي البياض
 الذي بعد الجرة
 فصل
 ان اول وقت صلاة الصبح
 طلوع الفجر الشافي وهو
 الصادق المنتشر ضوؤه
 معترضا لاني وللظلمة
 بعد وارتفاعها المختار
 الاسفار واخروقت الجواز
 طلوع الشمس بالاجماع
 والاختيار فيها التمسك
 عند مالك والشافعي وأحد
 في رواية وقال أبو سنيعة
 المختار الجميع التمسك
 والاسفار فان غاب ذلك
 فالاسفار اول من
 التمسك بالابرار فمن
 فالتمسك اول وعين
 أمرو به أخرى انه يعتبر
 حال المصلين فان شقي
 عليهم التمسك كان
 الاسفار أفضل فان اجتمعوا
 كان التمسك أفضل
 فصل
 عن وقتها في شدة الحر
 أفضل اذا كان يصلها
 في مساجد الجماعة بالاتفاق
 والاصح عند أصحاب
 الشافعي تخصيص هذه
 الرخصة بالبلاد الحارة
 وجماعة معجبة بقصده
 من بعد وتعمل العصر
 أفضل الاعتدالي حقة
 والافضل تأخير العشاء
 الا في قولنا شافعي وهو
 الاصح عند أصحابه
 واختلاف في الصلاة الوسطى فقال أبو سنيعة أجمعي العصر وقال مالك والشافعي هي النجس والمختار عند

صادقون ولكن الله تعالى أحاز شهادته أي بذكر كرمه اه وذلك ان مقام الصديق يقتضي ان لا يرى صاحبه من الناس الا بحسبهم قياسا على ما ينعوهوناهم * وصحبت سيدي عليا بنواصا رحمه الله يقول لا يكمل ايمان العبدان سائر ائمة المسلمين على هدى من ربهم الا ان سلك طريق القوم واما أصحاب الخب السكتة من غالب القلدين فن لا زهم سوء الاعتقاد في غير ما همم أو يسألون له قوله وفي قلوبهم منه خزنة فاما ان كان تكلفوا أحدنا هؤلاء الجعوج بن بهذا الاعتقاد الشرعي لا بعد السالك وان شككت ما أخى في قوله هذا فاعرض عليه أقوال المذاهب وقول لكل واحد اعمل بقول غير ما ملك فانه لا يطعك في ذلك وكيف يطعك في ذلك وانت رب بدتهم قواعده مذهبهم عند بل ووسم لك ظاهر الا بعد على انشراح قلبه بذلك ما طنا قال وقد بلغنا ان من وراء النهر جماعة من الشافعية والحنفية فطرون في قهار رمضان لم يتقوا على الجدل او ادحاض بعضهم جميع بعض اه وقد ذكرنا في فصل انتقال القلدين من مذهب الى مذهب تحقيق الناطق في ذلك واهل ما يخاف ان الأئمة المجتهدين في مذهبهم واهل الأئمة اهلهم وسعة في استنباط الاحكام الكامنة في الكتاب والسنة فان الاجتهاد مشق من الجهد والمالعة في آداب الفكر وكثرة النظر في الأدلة فانه تعالى يحرم على جميع المجتهدين عن هذه الامور خيرا فانهم لا يستطيعوا الا امة الاحكام من الكتاب والسنة ما قدر احد من غيرهم على ذلك كما مر (فان قلت) في ادليل المجتهدين في زيارتهم الاحكام التي استنبطوها على صريح الكتاب واستنبطوها كانوا وقوة على حسم او دمر يحفظ ولم يز يدعوا على ذلك شيئا حديث ماتر كشيء بقر بكم الى الله الا وقد امرتكم بولا شيئا بعدكم من الله الا وقد نهيتكم عنه (فالجواب) دليلهم في ذلك الاتباع لرسول الله صلى الله عليه وسلم في تبيينه ما أجل في القرآن مع قوله تعالى ما فرضنا في الكتاب من شيء فانه لو اننا كفيته اظهار الصلاة والخير وغير ذلك ما هتدى أحد من الامم له فقامت صراج ذلك من القرآن ولا كنا نعرف عدد كلمات الفرائض ولا النوافل ولا غير ذلك مما ساق في الفصل الا في عقبه ان شأنه تعالى في كتابه ان الشارع بين لنا منه ما أجل في القرآن فكذلك ائمة المجتهدون ينولوننا ما أجل في احاديث الشريعة ولا ياتونهم لذلك ليقبث الشرع على اجمالها وهذا القول في اهل كل دور بالنسبة للرد والذين عليهم ان يوم القضاة فان الاجال لم يزل يسار في كلام علماء الامم الى يوم القضاة ولولا ذلك ما مضى الكتاب ولا عمل على الشرع وحاشا كما مر فانهم (فان قلت) فهل ما وقع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليله الامر له على المراجعة في شأن الصلاة كان اجتهادا منه ام لا (فالجواب) كما قاله الشيخ يحيى الدين كان ذلك من اجتهاده فان الله تعالى ما فرض على امته الجنسين صلاة نزل بها الى موسى ولم يقل شيئا ولا اعرض ولا قال هذا كثير على امي فلما قال له موسى ان امكنك لا تطيق ذلك توامره ما راجعة في صلي لله عليه وسلم مخبر من حيث وفو وشفقة على امته ولا يميل له الى رد امر به فاحذ في التراجع في أي المالح اولي به فانه حقيقة الاجتهاد لما تروى عنه انه راجع ربه راجع الى ما وافق قوله موسى وامضى ذلك في امته بان من ربه عز وجل فان فهمت ما ذكرناه علمت ان في شرع الله تعالى اجتهاد المجتهدين تأنيبا لصل الله عليه وسلم كي لا يتوحدش وفيه ايضا التأنيب به كما ان في اجتهاده صلى الله عليه وسلم ايضا تأنيبا لغيره انقلب موسى عليه الصلاة والسلام لانه رجا من الله انذار جمع الى نفسه ما مل فوجد انه اكرم عبادته ولو انه كان ابق عليه الجنسين صل لكانت قد توهم على فعله فانه تعالى لا تكاف نفسا الاوسعها كما ان الله تعالى جبر قلب موسى حين انشعق النديم على قوله بقوله تعالى ما يبذل القول لذي قافهم موسى ان راجعة موسى كانت في محلهما لكون القول كان من الحق تعالى على سبيل ارادة اظهار ربه على رسوله صلى الله عليه وسلم تشر فانه ربه بذلك وعلم ان في الحضرة الالهية ما يقبل التبدل والتمتع ومنه ما لا قبل ذلك فقيدها ان كيا عبا فترنا معنا اجتهاد المجتهدين وهو كلام نفيس واملك لتجده في كتاب الجنس عرب العالمين

فصل في ان قال قائل أي فائدة في تأليف هذه الميزان ومن المعلوم ان اهل جميع المذاهب يعولون ان كل من يجوز من الزمة يجوز له العمل بالخصم (فالجواب) ان ما قاله هذا القائل صحيح ولكن اهل

التي تقدمها وهي اربعة
الوضوء والنية عند
علمه والوقوف على بقعة
طاهرة واستقبال القبلة
مع القدرة والبر بغير
الوقت بين واختلاف في
شرايعه وقال ابو حنيفة
والشافعي واحدا منه من
الشرائط فتكون خمسة
هتدم واختلاف أصحاب
مالك في ذلك فهم من يقول
انهم من الشرائط مسع
القدرة والذكر حتى لو نهد
وصلى مكشوف العورة
مع القدرة على السر كانت
صلاته باطلة فوصفهم
يقول هو فرض واجب في
نفسه لا اله ليس من
شرط صحة الصلاة فان
صلى مكشوف العورة
عاهد اكان عاصيا وبسط
هتد الفرض والمختار عند
متأخرى أصحابه انه لا يصح
الصلاة مع كشف العورة
بحال الفصل في واجعا
على ان الصلاة ركنا وهي
الدخلة فيها فانفق عليه
منها سبعة وهي النية
وتكبيره والارحام والقيام
مع القدرة والقراءة
والركوع والعبود
والجلوس آخر الصلاة
واختلفوا فيها عدا هذه
السبعة من الاركان
فوقل في هذه الشر وط
والاركان هي فرض
الصلاة للصلاة والمنفصلة
عنها ولا بد من التخصيص
فالتنية للصلاة فرض

مالك والثاقبي يجب أن تكون ٣٨ مقارنة للتكبير لآله ولا بعدة وقال القفال امام الشافعية قديما اذا غارت النية ابتدأ التكبير

المذاهب اذا عملوا بالخاصة تجارون بها وعندهم منها حصر وضيق في نفوسهم لعدم معرفتهم بشروطها وموافقتها للكتاب والسنة بخلاف صاحب هذه الميزان فإنه يعمل بهامم انشراح القلب لمعرفته بشروطها وموافقتها للكتاب والسنة وأين من هو على يقين من صحة عبادته بمن هو على شك فيها فاعلم ذلك والله تعالى أعلم والحمد لله رب العالمين
وفصل في بيان جملة من الامثلة المحسوسة التي يعمل منها اتصال أقوال جميع المجتهدين ومقلديهم بعين الشرع المكيبر فتأملها لترشد ان شاء الله تعالى

وهذه صورة الامثلة المحسوسة الموعود بذكرها فيقال حضرة الوحي وتفرع جميع الاحكام عنها أو منها هكذا

- حضرة الوحي التي لا يتكيف
- حضرة الرشم
- حضرة التكرمي
- حضرة التسليم الايلي
- حضرة الحج المحفوظ
- حضرة الواج القصو والاشيات
- حضرة جبريل عليه السلام
- حضرة محمد عليه الصلاة والسلام
- حضرة العصاوية وصلى الله عليهم
- حضرة الائمة المجتهدين
- حضرة مقلد بهم الى يوم القيمة

فانظر يا حي في هذه الحضرات واتصالها بعضها بعضا مع ادحضرة الوحي فإنه لا يعقل كيفية اتصالها باحد فاذلك أقرناها ولم نصل منها جدولا متصلا بما تحتها كما فعلنا في جميع الدوائر وانما نصل للقرآن حضرة والشرعية الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حضرة اشارة الى اننا لا نتعلق من معاني القرآن الا ما اخبرنا

انفقدت الصلاة وقال النوروي امام متأخرى الشافعية والمختارانه يكتفي بالمقارنة العرفية العامة بحيث لا بعدة غاملا عن الصلاة عندنا بالاولين في تساهلهم

وفصل في واقعة واعلم ان تكديرا الاخرام من فروض الصلاة وانها لا تصح الا لفظ وحكي عن الزمري أن الصلاة تنعقد بمجرد النية من غير تكبير واقفوا على انعقاد الاحرام بقول الصلي الله اكبر وهل يقول غيرهم مقامه قال ابو حنيفة تنعقد بكل لفظ يقتضى التعظيم والتفخيم كالعظيم والجليل ولوقال الثوري لم يزد عليه ان قد وقال الشافعي تنعقد بقوله الله اكبر وقال مالك واحد لا تنعقد الا بقول الله اكبر فقط واذا كان يحسن العربية فكبر بقوله لم تنعقد صلاته وقال ابو حنيفة نعتقد ورفع اليدين عند تكبير الاحرام سنة بالاجماع واختلفوا في حد فقال ابو حنيفة اني ان بماذى اذنية وقال مالك والشافعي الى حد منكم وعن احمد ثلاث روايات اشهرها حذو منكبيه والناحية الى اذنيه والثالث التفخير واختارها الحنفى ورفع اليدين في تكبيرات الركوع ورفع منة عندهما للشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ليس بسنة

وفصل في واقعة واعلم ان

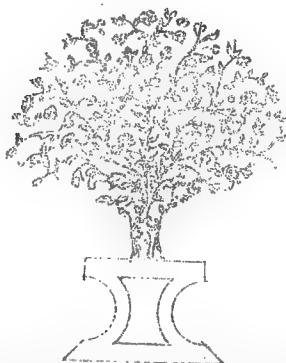
القيام فرض في الصلاة المفروضة على التادير متى تركه مع القدرة لم ينصح صلاته فان عجز عن ٢٩ القيام صلى قاعداً وفي كبره بقوده

للساقي قولاً أحدهما متر بما وسكت ذلك عن الثالث واحدهما رواية عن أبي حنيفة والثاني مفرشاً وهو الأصح وعن أبي حنيفة أنه يجلس كبراً شافاً فان عجز عن القعود ذهب الشافعي أنه يصطليح على جنبه الا عن مستقبل القبلة فان لم يستطع استأنى على ظهره ورجلاه الى القبلة ومروءة لما لا بأس به وقال أبو حنيفة يستأنى على ظهره ويستقبل برجليه القبلة حتى يكون إيماءه في الركوع والصعود الى القبلة فان لم يستطع أن يؤم برأسه الى الركوع والصعود أو بما يراه قال أبو حنيفة اذا انتهى الى هذه الحالة قطع عنه فرض الصلاة والمصلي في السفينة يجب عليه القيام في الفرض ما لم يفتش الفرق أو دوران رأسه وقال أبو حنيفة لا يجب القيام

فصل في الجمع على اثنين وضع اثنين على الشمال في الصلاة الأولى رواية عن مالك وهي المشهورة أنه يرسل يديه ارسالاً وقال الأوزاعي بالغدير واختلافه في جعل وضع اليدين فقال أبو حنيفة ثبت السرة وقال مالك وإن أفاضت صدره فوق سرة وعن أحمد

ببرسول الله صلى الله عليه وسلم بقرينة قوله تعالى من يطع الرسول فقد أطاع الله وان كان الحق تعالى جعل له صلى الله عليه وسلم أن يشرع من قبل نفسه ما شاء كما في حديث تحريم شعره فان عجزه عما ليس رضي الله عنه لما قال له يا رسول الله ألا أذكر فقال صلى الله عليه وسلم ألا أذكر ولو أن الله تعالى لم يصنع له أن يشرع من قبل نفسه لم يغير أصلي الله عليه وسلم أن يستأنى شيئاً ما حرمه الله تعالى فانهم والله سبحانه وتعالى أعلم

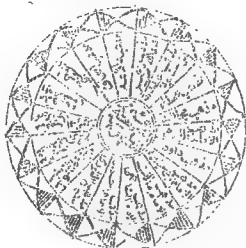
في هذا مثال الشجرة المطهرة المظلة بين الشريعة المطهرة



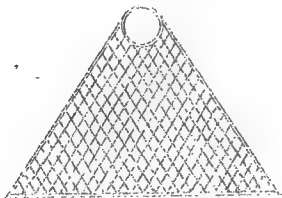
فانظر ما نحى الى العين التي في أسفل الشجرة والى الفروع والأغصان والثمار تحدها كلها متفرعة من عين الشريعة فالفروع الكبار مثال أقوال أئمة المذاهب والفروع الصغار مثال أقوال كبار المقلدين والأغصان المتفرعة من جوانب الفروع مثال أقوال طلبة هؤلاء المقلدين والنقط الجرات في أعالي الأغصان الصغار مثال المسائل المستفجرة من أقوال العلماء في كل دور من أدوار الزمان الى أن يخرج المهدي عليه السلام فيبطل في عصره التقديس العمل بقول من قبله من المذاهب كما يصح به أهل الكشف ويلهم الحكم بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم بحكم المطابقة بحيث لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم موجوداً لآقروا على جميع أحكامه كما أشار إليه في حديث ذكر المهدي بقوله يفتوئرى لا يخطئ ثم أنزل عيسى عليه الصلاة والسلام انتقل الحكم الى أمرأ خروهاً فهو نوحى الى السيد عيسى عليه الصلاة والسلام بشر به محمد صلى الله عليه وسلم على إسان جبريل عليه الصلاة والسلام فلم يخرج أحد من حقيقة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم لا من الانبياء ولا من العلماء السابقين واللاحقين فكل الانبياء والأولياء تحت دائرة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم وعلمهم متفرع من عين شريعته وشجرة علمه وما من قول من أقوال أئمة شريعته الا وهو متفرع من هذه الشجرة ولوروعها وأغصانها كما يعرف ذلك من تأمل في هذه الشجرة وكل من تأمل في هذه الشجرة وما من النظر فيها لم يجد قولاً لها غير متصل بما قبله أبداً والله أعلم والحمد لله وحده

روايتان أشهرهما وهي التي اختارها الثوري كذهب إلى حنيفة والسنة عند الثلاثة أن ينظر المصلي الى موضع سجوده ﴿فصل﴾ واتفق

﴿وهذا مثال آخر لاتصال سائر مذاهب المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة الطاهرة فتأمل﴾



فانظر بالخطى الى العين الوسطى التي هي مثال عين الشريعة الطاهرة التي تنفر عن كل قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم الى يوم القيامة ومثال مذاهب جميع المجتهدين المندرسية والمستعملة مثال الخطوط الشارحة الى العين الوسطى في سائر الجوانب فن تأمل في ذلك في ما اردناه بقولنا انه ليس بمذهب أولي بالشرعية من مذهب لم جرحها كاهالي عين واحدة اه وتفسير ذلك ايضا شبكة المصدا فان كل عين منها اتصل بالعين الأولى في سائر الادوار وهذا مثالها



فانظر بالخطى الى العين الأولى وما تنفر عنها في سائر الادوار والذي هو مثال عين الشريعة ومثال اتصال أقوال علماء الشريعة كلها بعين الشريعة فإما قولهم من أقوالهم يخرج عن عين الشريعة أبدا كما ترى فكل عين تمسك بها أوصلتها الى العين الأولى ومن شهد هذا المشهد تساوى عنده جميع الأقوال في الصحة والله سبحانه وتعالى أعلم اه

أن يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وصيغته عند الشافعي وجهته وهي للذي فطر السموات والأرض حنيئا لأبني الآله يقول وأنا مسن المسلمين وقال أبو يوسف المستحب أن يصح بينهما فصل في اختلافه في التعمد قبل القراءة فقال أبو حنيفة يتعمد في أول ركعة وقال الشافعي في كل ركعة وقال مالك لا يتعمد في المكتوبة وشكى عن الخبي وابن سيرين أن التعمد بعد القراءة

﴿فصل في اتفاقه على أن القراءة فرض على الإمام والمنفرد في ركعتي الفجر وفي الركعتين الأولىين من غيرها واختلفوا فيما عدا ذلك فقال الشافعي وأحمد نصب في كل ركعة من الصلوات الجس وقال أبو حنيفة لا تجب القراءة إلا في الأولىين ومن مالكا وإبنا أحداهما كذهب الشافعي وأحمد والآخرى انه إن ترك القراءة في ركعة واحدة من صلاته صح صلوه وأجزأته صلاة إلا الصبح فإنه إن ترك القراءة في إحدى ركعتيها استأنف الصلاة

(وهذا)

﴿فصل في اختلافه في وجوب القراءة على المأموم فقال أبو حنيفة لا تجب سواء جهرا أم خائفا بل

لاتن له القراءه مخالف الامام بحال وقال مالك واخذنا بحجب القراءه على المأموم بحال بل كره ٤١ مالك المأموم أن يقرأ في سجده

وهذا مثال صورة اتصاله هذا بحال المحمدين وأقواله مقلدهم وهو الكتاب والسنة من طريق السند الظاهر فتأمل

الامام أبو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

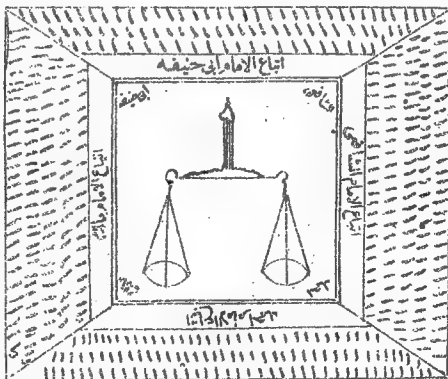
الامام مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام أحمد بن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

انظروا إلى حاطة البحر عذاب الآفة ابتداء وانتهاء

مثال موقف الآفة الأربعة وغيرهم عند الحساب واليزان وأتباعهم خلفهم يشعروا



بالغافرية وقال أبو يوسف ومحمد إن كان يحسن الفاتحة بالعربية لم يجزه بغيرها وإن كان لا يحسنها فقرأها بلغته أجزأه ولو قرأ في صلته من

الامام مع قراءة الامام
أو يسمع وقرف أحسن
فأحسنه فيما خاف به
الامام وقال الشافعي
بحجب القراءه على المأموم
فيما أمر به الامام والراعي
من قبله وجوب القراءه
على المأموم في المهرية
وحكى عن الامم
والحسن بن صالح أن
القراءة سنة

ففضل واختلفوا في
تعيين ما يقرأ فقال مالك
والشافعي وأحمد
المشهور عنه تعين قراءة
الفاتحة وقال أبو حنيفة
تصحب بغيرها مما تدبر
واختلفوا في السنة
فقال الشافعي وأحمد
أي من الفاتحة بحجب
قراءتها معها وقال أبو
حنيفة ومالك ليست من
الفاتحة فلا تحجب وهذا
الشافعي المهر بها وقال
أبو حنيفة وأحمد بالامراء
وقال مالك المستحب تركها
والاقتراح بالجدد بحجب
العالمين وقال ابن أبي ليلى
بالضيق وقال الشافعي
المهر بها دعة

ففضل واختلفوا
فمن لا يحسن الفاتحة ولا
غيرها من القرآن فقال
أبو حنيفة ومالك يقوم
بقدر الفاتحة وقال الشافعي
يسمع قدرها ولو قرأ
بالغافرية لم يجزه ذلك
وقال أبو حنيفة إن شاء
قرأ بالعربية وإن شاء

الامام حكي عن سعيد بن جبير

وعن عمر بن عبد العزيز

انهما لا يكثر الاعتقاد

الافتتاح واختصار في

الطعن انيسة في الركوع

والسجود فقال ابو حنيفة

لا تجب بل هي سنة وقال

مالك والشافعي واجمعي

فترض كالركوع

والسجود واجمعي انه

اذا ركع فاستوفى بديه

على ركبتيه ولا يضعها

بين ركبتيه وحكي عن

ابن مسعود انه يطبقهما

ويصلهما بين ركبتيه

والشيع في الركوع

والسجود سنة وقال احمد

هو واجب في الركوع

والسجود من واحد

وكذلك التسبيح والذعاء

بين السجدين الا ان

تركعه عند ناسيا لا يطل

والسنة ان يسبح ثلاثا

بالافتتاح وعن الثوري

ان الامام يسبح خمسا

ليتمكن المؤمن من

التسبيح خلفه ثلاثا

فصل في الركوع والرفع من

الركوع والاعتدال فيه

واجب عند الشافعي

واحمد وهو المشهور

المؤول عليه من مذهب

مالك وقال ابو حنيفة

لا يجزئ بل يجزئ

من الركوع الى السجود

مع الركعة والسنة ان

يقول تسبيح الرفع مع الله

لمن حمد ربنا كالحمد

ملء السموات ووصل

الارض ووصل ما يشئت

وهذا مثال طرق مذاهب الاثمة المجتهدين الى ابواب الجنة وان كل من عل
بذهب منها الصلوة الى باب الجنة

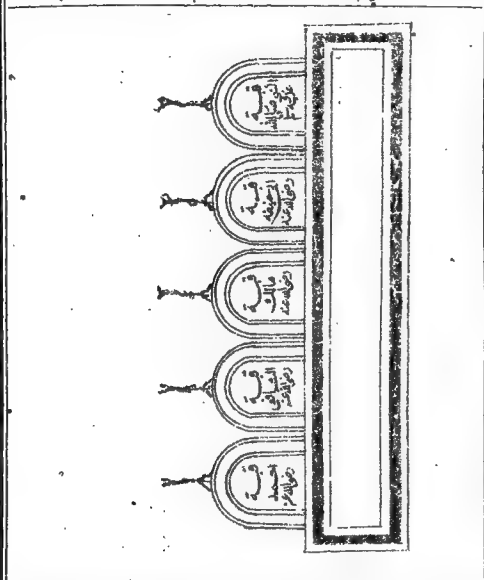


وقد ذكرنا في كتاب الاجابة عن ائمة الفقهاء والصوفية ان ائمة الفقهاء والصوفية كلهم يشعرون في
مقلديهم ولا يحفظون احدهم عند طلوع روجه وعند سؤال منكر ونكير له وعند النشر والحشر والحساب
والمرزاة والصراط ولا يفتنون عنهم في موقف من المواقف والامامات شتى في الاسلام الشيخ ناصر الدين
اللقاني رحمه الله بعض الصالحين في المنام فقال له ما فعل الله بك فقال له اجلسني للمكان في القبر ليس لانني اناهم
الامام مالك فقال مثل هذا يحتاج الى سؤال في ايمانه بالقورسولة تصبغ عنه فتصباغني ام واذا كان مشايخ
الصوفية لا يحفظون اتباعهم ووردهم في جميع الاهوال والشدة في الدنيا والآخرة فكيف بائمة المذاهب
الذين هم اوتاد الارض والركان الدين وامانة الشارع على امته مرضى الله عنهم اجمعين قطب نفسا يا اخي
وفرعينا بتقليد كل امام شئت منهم والجد لله قرب المالكين

من شيء بعد اماما كان او اماما او منفردا عند الشافعي وقال الثلاثة لا يرد هذا الامام على قوله مع الله لمن حمد ولا اماما على قوله ربناك

الحمد وقال مالك بن أنس ما زاد في حق ٤٤ المنفرد في فصل في ما انفقوا على إن العبد على سبعة أعضائه مشروعه وهي الوجه والركبتان

وهذا أمثال قباب الأئمة المجتهدين على تهر الحسبة في الجنة الذي هو مظهر بحر الشريعة المطهرة في الدنيا
وأغاد ذكرنا فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قباب الأئمة الأربعة لأنهم ما نالوا هذا المقام إلا بتابع شريعته
فكان من كمال نعمهم في الجنة شهود الله صلى الله عليه وسلم فتأملته تهتد أن شاء الله تعالى



أقول إنما اقتصرنا على قباب الأئمة الأربعة من المجتهدين لأنهم هم الذين دام تدوين مذاهبهم إلى عصرنا هذا
وكانوا بالرسول الله صلى الله عليه وسلم في هداية أئمة إلى شريعته فكأنهم هم الذين جعلوا في يوم القيامة
فذلك جعلنا قبابهم بجانب بيتهم صلى الله عليه وسلم فلا يفرقه عنه صلى الله عليه وسلم في الدنيا ولا في الآخرة وما
رسمت هذه القباب بقول وأغار منتهاهل صورة ما رأينا في الجنة في بعض الوقائع فالحمد لله رب العالمين وليكن
ذلك آخر فصل في الأئمة والنشرع في ذم الرأي فتعول والله التوفيق

فصل في شريف بيان الذم من الأئمة المجتهدين في القول في دين الله تعالى بالأي لا سيما الإمام أبو حنيفة
أعلم أنني أغاضقت هذا الفصل على ما به من الغرض بين الأحاديث والأقوال لأنه طالب العلم على شدة
أبى جميع المجتهدين من القول في دين الله تعالى بالأي لا يقل على العمل بجميع أقوال الأئمة المجتهدين بطيب

والسندان وأطراف
أصابع الرحلين واختلافوا
في الفرض من ذلك فقال
أبو حنيفة الفرض جبهته
وأنته وقال الشافعي وجوب
الجبهة قولاً واحداً وفي
باقي الأعضاء قولان
أظهرهما يجب وهو
المشهور من مذهب أحمد
الإلا أن في شبه خلافاً
في مذهبه واختلفت الرواية
حسن ما انفقوا على ابن
القاسم أن الفرض يتعلق
بالجبهة والأذن فإن
أخبل به أعاد في الوقت
استحبها وإن خرج الوقت
لم يردده واختلفوا في من يجب
على كونهما فقيل
أبو حنيفة ومالك وأحمد
في أحديهما وبني حنيفة
ذلك وقال الشافعي وأحمد
في روايته الأخرى لا يجزئ
حتى يباشر بجبهته
موضع سجود واختلافوا
في أصحاب كشف الدين
في السجود فقال أبو حنيفة
وأحمد لا يجب قال مالك
يجب والشافعي قولان
أصحهما أنه لا يجب
فصل في ما انفقوا في
وجوب الجلبوس بين
السعدتين فقال أبو حنيفة
سنة وقال الشافعي ومالك
وأحمد واجب وجلسة
الاستراحة سنة على الأصح
من قول الشافعي وقال
الثلاثة لا يسحب بل يقوم
من السجود وينفض
معه يداً على ربه عند
الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يعتد به على الأرض

فصل في ما انفقوا في التشهد الأول وجلسه فقال مالك
نفس

التشهد الاول مستحب قال اجدو جوبه ويسن في الجلوس للتشهد الاول الاقتراش والثاني ٤٥ التورك عند الشافعي وقال ابو حنيفة

نفس واشرأح صدر على حكم مرتبة المزان فان أقبلهم كله الا تخرج عن مرتبة المزان تخفيف وتشدد وقد كان الأئمة المجتهدون كلهم يثبتون استحبابه على العمل بظاهر الكتاب والسنة ويقولون اذا رأيت كلامنا يخالف ظاهر الكتاب والسنة فاعلموا بالكتاب والسنة واضربوا بكلامنا الحائط اه وانما قال ذلك احتياطاً للائمة وادبا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يزاد أحدهم في شريعته صلى الله عليه وسلم شيئاً لم يرد به من غيره وفان كتب أحدهم من جهة الأئمة المعلنين ان اذا دافى الشر به شيئاً مما ذكر فينا نقلت في فاحدا القول الذي لا يرضاه الله ورسوله في الجواب في هذه ان يخرج عن قواعد الشريعة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل ما شهدت له الشريعة بالجمعة وموافقة القواعد فهو معدود من الشريعة وان لم يصرح به الشارع وبعبارة البهي في باب القضاء سنة الكبري اعلم ان الرأى المذموم هو كل ما لا يكون مشابهاً لما قال على ذلك يصح كل ما خالف في ذلك الرأى اه (اذا) علمت ذلك فاعلم ان الشريعة منقسمة على ثلاثة أقسام الاول ما أتى به الوحي من الاحاديث مثل حديث يحرم من الرضاغ ما يحرم من النسب ومثل حديث لا تتسكع المرأة على عتباتها ولا تخرج من البيت الا بغير حياء ولا المصان ومثل حديث البهي في العلة والمجرى مجرى ذلك من الاموال الثابتة في الشريعة فانه كالقرآن من حيث اعتقاد الاجماع على عدم مخالفة ما انقسم الثاني ما أتى به الحال في حديث تحريم عكة الا اذا خرجت كالله عا بالناس الا الاذخر بارسل الله ولا الحري على الحال قوله في حديث تحريم عكة الا اذا خرجت كالله عا بالناس الا الاذخر بارسل الله ولا ان الله تعالى كان يحرم جميع نبات الحرم لم يستثن صلى الله عليه وسلم الاذخر لاساً له همه العباس في ذلك ونحو حديث لوان ان شئني على أمي لا خرجت المشاة لي ثلث الليل ونحو حديث ولو قلت لهم لو جئت ولم تستطعوا في جواب من قال له في ريفه ما لمع اكل عام بارسل الله قال الاول قلت لهم لو جئت لم تستطعوا كان صلى الله عليه وسلم يخفف عن امتحسب طاقته وبهاهم عن كثرة السؤال ويقول ان كوفي ما تركتم خوف من كثرة تنزله الاحكام من سؤا لم فيخرجون عن انقسام بهاء القسم الثالث ما جعله الشارع فضيلة لامة وتاديباً على ما فعلوه من الفضيلة وان تركوه فلا يخرج عليهم وذلك كنهه صلى الله عليه وسلم عن كسب الحجام وكامر المعصر على النفقين بدلا عن غسل الرجلين واكفبه النساء عن زيارة القبور وعن لبس الخمر وعن معلوم ان السنة قاضية على الكتاب ولا عكس من حيث انها بيان لما أجل في القرآن كآيات الأئمة المجتهدين هم الذين ينو التام في السنة من الاجال كآيات اتباع المجتهدين هم المبدون لما أجل في كلام المجتهدين وهكذا في يوم القيامة هو معصية سيدي عبد الله واصل رحمه الله تعالى يقول لوان السنة بنيت لناما أجل في القرآن ما قدر أحد من العلماء على استخراج احكام الحيا والظواهر ولا عرف كون السحر كعتين والظاهر والمصر والمشاء أمرا ولا كون المغرب ثلاثا ولا كان يعرف أحدا ما قال في دعاء التوجه والافتتاح واعرف صفة التكبير ولا اذكار كالركوع والسجود والاعتدالين ولا ما قال في جلوس التشهدين ولا كان يعرف كيفية صلاة المدين والكسوف ولا غيرها من الصلوات كصلاة الجنازة والاستسقاء ولا كان يعرف أنصبة الزكاة ولا ركعات الصيام والحج والجمع والنكاح والحج والاضحية وسائر ابواب الفقه وقد قال رجل لعمران بن حصين لا تحسد بعدا الا بالقرآن فقال له عمر انك لا حق هل في القرآن بيان عدد ركعات الفرائض وأجهر وفي كذا دون كذا فقال له رجل لا تأخذه عران اه وروى البيهقي في اضاف باب صلاة المسافرين سنة من عمر رضى الله عنه أنه سئل عن قصر الصلاة في السفر وقيل له انما تجزئ الكتاب العزيز صلاتا تعرف ولا تجزئ صلاة السفر فقال السائل يا ابن أخي ان الله تعالى ارسل النبي محمد صلى الله عليه وسلم ولا نزل شيئاً وانما تقبل ما ارسل الله صلى الله عليه وسلم بغيره قصر الصلاة في السفر سنة سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم اه فتأمل ذلك فانه نفس

التشهدين معا وقال مالك التورك وانفقوا على أنه يجزئ بكل واحد من التشهدين روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق الصلابة الثلاثة عبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم فاختار الشافعي وأحمد تشهدان عباس وأبو حنيفة تشهدان مسعود ومالك تشهدان عمر بن قيس بن عباس القصاص المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله وأهـ مسلم في صحبه وتشهدان مسعود الصلوات الطيبات لله والصلوات الطيبات عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته الى أخوه رواه الحضاري ومسلم في صحبه وتشهدان عمر رضى الله عنه الصلوات الطيبات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته الى أخوه وفيه أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله وأهـ مالك في الموطأ ورواه البيهقي قال الزوي والاسانيد الصحيحة

في فصله في بيان ما ورد في الرأى عن الشارع وعن اصحابه والتابعين وما يعين لهم باحسان الى يوم الدين وشافعي الجميع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم بسني وسنة الخلفاء من بعدي عضوا عليها بالنواجذ وانكم بعد عنها الامور فان كل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة وكان صلى الله عليه وسلم يقول كل

لاي حنفية قال أبو حنيفة
وأحمد وتلميذان وقال
مالك واحدة والشافعي
قولان أحدهما تلميذان
وهل السلام من الصلاة
أم لا قال مالك والشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة
لا وما الذي يعبه قال
مالك التسمية الأولى فرض
هل الامام والمفرد وزاد
الشافعي وعلى المأموم
وقال أبو حنيفة ليست
بفرض وعن أحمد روايتان
المشهوره منهما ان
التسليمين جمعا واجبتان
والتسمية الثانية سنة عند
أبي حنيفة وعلى الأصح
عند الشافعي وأحمد وقال
ما لا يسن للامام والمفرد
فاما المأموم فيسحب عنده
أن يسلم ثلاثا فثبت عن
عنه وسماه والثالثة تلقاه
وجهه وراه على امامه
فصل في اختلافه في
فيه الخروج من الصلاة
فقال مالك والشافعي في
أحد قوليه وأحمد وجوبها
والأصح من مذهب
الشافعي عدم الوجوب
واختلف أصحاب أبي حنيفة
في فصل المصلي والخروج
من الصلاة وهل هو فرض
أم لا ليس عند أبي حنيفة
في هذا نص ويعتمد الذي
ينوي بالسلام فقال
أبو حنيفة المعلقة ومن
عن يمينه ويساره وقال
مالك الامام والمفرد
ينوي بالصلوات وأما المأموم
فينوي بالأولى للصلوات والثانية لدفع الشافعي ينوي بالمفرد السلام على من على يمينه

عمل ليس عليه أمرنا فهو رد وروى البخاري عن ابن مسعود وأهل كتاب القراء من يحججه أنه قال تعلموا
المزملين القائلين أي الذين يتكلمون في دين الله بالنظن والراي فانظروا كيف في عبد الله بن مسعود العلم عن
المترجمين في دين الله أراي وروى الترمذي بإسناد حسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا هي مرة
ان أردت أن لا توقف على الصراط طرفه عن فلا تتحدث في دين الله شبرا رأيت اه وكان عبد الله بن عباس
ومجاهد وعطاء وغيرهم يخافون من دخول الرأى في أقوالهم أشد الخوف حتى أن عبد الله بن عباس ومجاهد
سهر بن كانا إذ وقف أحدهما عرضهما وأسلمهما إلى حاله قالوا الله تعالى قد فرغ أعراض المؤمنين فلا
تخلوا أولئك غفر الله لك يا أيها بعض العارفين وهو من دقيق الورع ذو عجب في التصريف وإباحة ذلك
ان الغيبة وكل ذنب يقع فيه العبد له وجهان وجه يتعلق بالله تعالى من حيث تعالى حدوده ولا مدخل للعبد
فيها وجه يتعلق بالعبد وأخذ الله تعالى به الخصة إذا وقف المشاحة في الآخر من العبد اه وروى
البيهقي عن عبد الله بن مسعود أنه كان يقول لا تقلن رجل رجلا في دينه فان آمن آمن وإن كفر كفر بهي
في نفس الامر وانظروا في دينكم وكان عمر بن الخطاب يرضى الله عنه إذ أتته الناس يقول هذا راى عرفان
كان صوابا من القوم كان خطأ من عمر وروى البيهقي عن مجاهد وعطاء أنهما كانا يقولان ما من أحد الا
وما أخذ من كلامه مورد وعليه الرسول الله صلى الله عليه وسلم قلت وكذلك كان مالك بن أنس رحمه الله تعالى
يقول كان ساقيا في الفصل الذي بعده ان شاء الله تعالى وكان عمر بن الخطاب يرضى الله عنه يقول ساق قوم
يحادونكم في شجاعتهم القرآن فخذوهم بالسنة فان أصحاب السنة أعلم بكاتب الله عز وجل قال الخطابي وأصحاب
السنة هم حفاظ الحديث والمطلعون عليه كالائمة المجتدين وكل أتباعهم فانهم هم الذين يفهمون ما تضمنته
السنة من الاحكام ومعهم الامام أحمد بن أبي اسحق السبيعي قال لا تقول الى متى حديث اشتغلوا به لعل فقال له
الامام أحمد ما كان لا تدخل علينا أنت بعد اليوم ثم انما انتقلت الى أصحابه وقال ما قلت أبا الحسن من الناس
لا تدخل داري غير هذا الفاسق اه فانظروا يا أي كيف وقع من الامام هذا الزجر العظيم قال الى متى
حديث اشتغلوا به لعل فكانوا راضين الله عنهم لا يعجزهم أن يخرج عن السنة فيذهب بل بلغنا أن منغنيا
كان يعني الخليفة فقلت له ان مالك بن أنس يقول يحرم تحريم الفتنة فقال اتقى وجهك لربك وأما أنه لا يحرم في
دين ابن عبد المطلب والله ما أمر المؤمنين ما كان التحريم لرسول الله صلى الله عليه وسلم والأولى من ربه عز
وجل وقد قال تعالى تحكيم بين الناس يا أرك الله يقول عاريت ما محمد فلو كان الدين رأى لي كان رأى
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحتاج الى وحى وكان الحق تعالى أمره أن يعمل به بل عاتبه الله تعالى حين حرم
على نفسه ما حرم في قصة مارية قال ما بها النبي لم يحرم ما أحل الله لك الآية اه فإذا كان هذا كلام المغني في
ذلك الزمان في الامام مالك فكيف كلام غيره من العلماء لعامة ما بين في ذلك الزمان وتقيدهم بالكتاب والسنة
وما ذكرت لما أتى هذه الحكاية عن المغني الا لا يملك عدم تحجروا وأحد من السلف على الكلام في دين الله
بارأى لتأخذ كلام المجتدين بالاعيان والتصديق ولولم تعرف من ابن أحمد واستطوعه من الكتاب والسنة
وتستبدان الامام مالك والراي في السنة ما شهد تحريم الفتنة وصحها ما أتى به وكان الامام جده بن سهل
رضي الله عنه يقول لو كنت قاضيا لحسبت كلام من هذين الحين من يطلب الحديث ولا يطلب الفتنة أو يطلب
الفتنة ولا يطلب الحديث ويقولوا فانظروا الى الأئمة المجتدين كيف طلبوا الحديث مع الفتنة ولم يكفروا
بأحدهما وكان الامام جعفر الصادق رحمه الله تعالى يقول من أعظم فتنه تركن على الأمة قوم يتسبون في
الأمور برأهم فصر من ماحل الله ويحلون ما حرم الله اه وكان عمر بن الخطاب يرضى الله عنه يقول والذي
نفس عمر به ما قبض الله تعالى روح نبيه صلى الله عليه وسلم ولا رافع الوحي حتى عني أغنى أمتك كلهم عن الرأى
وكان الشعبي يقول سمعته يقول يسعون بالأمور برأهم فيقدم الإسلام بذلكو سنن وكان وكيع رحمه الله تعالى
يقول عليكم يا نساء الأئمة المجتدين والمحدثين فانهم يكتبون ما لهم وما عليهم أهل الأواء والراي فانهم
لا يكتبون قط ما عليهم وكان الشعبي وعبد الرحمن بن عهدي بزجر كل من رآه متدين بالراي ويشهدان
دين النبي محمد مختار * نعم الطولية فلتقى الآثار

احمد في المشهور عنه

ينوي الخروج من الصلاة ولا يضمن المشأخ
فصل في السنة أن
بقت في الصبح رواه
الشيخ في عن الخلفاء
الذين في الاربعة وهو قول
مالك وقال ابو حنيفة
لاسن في الصبح قنوت
وقال احمد لقنوت للامة

مدعون العيوش فان ذهب

اليه ذهب فلا بأس به

وقال اصح هو سنة عند

الحوادث لاندعه الامة

واختلف ابو حنيفة واجد

في من صلى خلفه من بقت

في التيمم بل يتابعه ام لا

قال ابو حنيفة لا يتابعه

وقال احمد يتابعه وقال ابو

يوسف اذا قنيت الامام

قاننت معه وكان مالك

لا يرفع يديه في القنوت

واسن فيه الشافعي ومحمد

هذا الشافعي هذا كوع

وقال مالك قوله

فصل في واقفوا على

ان الذكرك في الركوع وهو

سبحان ربنا العظيم والسجود

وهو سبحان ربنا الاعلى

والتمتع والقصد في

الرض من الركوع وسؤال

المغفرة من السجود

والسكبرات مشروع

قال الناذلة هوسنة وقال

احمد في المشهور عنه

واجب مع ذكر مرة

واحد وثاني الكمال

في التسبيح ثلاث مرات

في الانفاقي وانفقوا على أن

التكبيرات من الصلاة الاما حكي عن أبي حنيفة أن تكبيرة الافتتاح ليست من الصلاة والسنة عند الثلاثة أن يضع ركبتيه قبل بيده

لارتعن عن الحديث واهله • قال ابي ليل والحديث شهر
وكان احمد بن محمد يقول اهل الحديث اعظم درجته من الفقهاء لاعتنائهم بصراط الاصول وكان عامر بن قيس
يقول لاندب الله تساقى بصبر النعم جلا وجلها • وكان عبدالله بن مسعود يقول من سئل عن علم
لا يعلمه فليقل الله اعلم فان الله تعالى قال الحمد لله على ما استلكنه عليه من اجروا ما امن
المتكلمين يعني في الجواب عما سألوا عنه وكان يقول من ائفى الناس في كل ما سألوا فيه فهو مجنون
وكان مسروق اذا سئل عن مسألة يقول لسا لهل ول وقعت فان قال لكال اعفى منها حتى تكون وكان يجاهد
يقول لاصحابه لا تكتبوا عني كل ما قنيت به وانما يكتب الحديث ولعل كل شيء ائفنتكم به اليوم أو جمع عنه
غدا وكان الاعشى رضي الله عنه يقول عليكم ملازمة السنة وعلموا ما لا لطفال فانهم يحفظون على الناس دينهم
اذا جاء وقتهم وكان ابو حاتم رحمه الله تعالى يقول اذا تفرج راجل في الحديث كان الناس عنه كالقمر وكان
ابو بكر بن عمار يقول اهل الحديث في كل زمان كامل الاسلام مع اهل الاديان والمرايد اهل الحديث في
كله ما يشمل اهل السنة من الفقهاء وان لم يكونوا حقا فلما • وكان ابو سليمان الخطابي يقول عليكم بترك
الاجعل في الحديث واقول الامة فان الله تعالى يقول ما عباد لي آيات الله الا الذين كفروا وما كانت خط
زندقه او بدعة او كفر او جرم افعلى الله تعالى الامن قبل الجلال وعلم الكلام وكان عمر بن عبدالعزيز يقول
اذا رايت جماعة يتناجون سرا فيما بينهم ياربهم فاشموا ان ذلك خللا لبدعة وكان يقول اكابر الناس هم
اهل السنة واصغرهم هم اهل البدعة • وكان صفوان الثوري يقول المراد بالسواد الاعظم هم من كان من
اهل السنة والجماعة ولو واحد انا فعل ذلك • وامام نقل عن الائمة الاربعة رضي الله عنهم اجمعين في ذمال ابي
فاومهم يرامن كل راي يخالف ظاهر الشريعة الامام الاعظم ابو حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه خلاف
ما نصبه اليه بعض المتخصصين وايضا في يوم التيامية من الامام اذ وقع الوجه في الوجه فان من كان في قلبه
نور لا يبرأ ان يدكر احد من الائمة يسوء من المقام من المقام اذا لائمة كالجور في السما وغيرهم كاهل الارض
الذين لا يرون من الجور الاصحاح والوجه والحدود في الشجعي الذين في الفتوحات الكسبة في الله
الامام في شقته رضي الله عنه انه كان يقول يا اكرموا قول في دين الله تعالى يا اكرموا ما بينكم وبين الله في السنة في
خرج عن اهل • فان قيل في ان الحديث قد مر حوايا احكام في اشياء من صرح الشريعة بغيرها ولا يجوزها
لحرمها ولا يجوزها في الجواب بانهم لو اعلوا من قرائن الادلة بغيرها لا يجوزها ما قاله والقرائن اصدق
الادلة وقد يملكون ذلك ما كشف ايضا فافتتاحه القرائن اه • وكان الامام ابو حنيفة يقول القدر معجوس هذه
الامة وشيعة الدجال وكان يقول حرام على من لم يعرف دليله ان يفتي بكلامي وكان اذا ائفى يقول هذا راي ابي
حنيفة وهو احسن ما قدرنا عليه فمن جاءنا بحسن منه فهو اولى بالصواب وكان يقول يا اكرموا رايه لخاله ودخل
عنه من راجل من اهل الكوفة والحديث بقرانه فقال الرجل دعوا من هذا الاحاديث فخرجوا الامام
اقتدارا • وقال له لوالا سنة نافعهم احدينا القرائن ثم قال للرجل ما تقول في فهم القرائن ودله من القرائن
فالخم الرجل فقال الامام فيما تقول انت فيقال ليس هو من بهيمة الانعام فانظر يا اخي الى مناهله الامام
عن السنة ورجوعه عن عرض له بترك النظر في احاديثها فكيف ينبغي لاحد ان ينسب الامام الى القول في
دين الله بالي الذي لا يشبهه ظاهر كتاب ولا سنة • وكان رضي الله عنه يقول عليكم بما نؤمن من سلف واما كم
وراي اهل الجال وان نزعوا من قول فان الامر ينبغي حين ينبغي وانتم على صراط مستقيم • وكان يقول يا اكرم
والبدع والتدع والتطعن عليكم بالامر الاول المتين ودخل شخص الكوفة بكتاب دسائيل فكاد ابو حنيفة ان
يقته وقاله اكتاب غير القرآن والحديث فيل لمره ما تقول في احسنه الناس من الكلام في العرض
والجوهر والجسم فقال فيهمه قالات الفلاسفة تطليكم بالانار وطريقة السلف واما كم وكل محدث فانه بدعة
وقبل لمره قد ترك الناس العمل بالحديث واقلوا على سماعة فله رضي الله عنه نفس سماعة العمل بالحديث
عمل بها • وكان يقول تزل الناس في صلاح ما دام فهم من يطلب الحديث فاذا طلبوا العمل بلا حديث فسدوا
وكان رضي الله عنه يقول قاتل الله عرو بن عبيد فانه فسخ للناس باب الخوض في الكلام فيما لا بينهم وكان

التكبيرات من الصلاة الاما حكي عن أبي حنيفة أن تكبيرة الافتتاح ليست من الصلاة والسنة عند الثلاثة أن يضع ركبتيه قبل بيده

يقول لا ينبغي لأحد أن يقول قولا حتى يعلم أن شربه رسول الله صلى الله عليه وسلم تقبله وكان يجمع العلماء في كل مسألة لم يجزها صريحا في الكتاب والسنة ويعمل بما يتقنون عليه فيها وكذلك كان يفعل إذا استنطق حكما فلا يكتبه حتى يجمع عليه علماء عصره فان رضوه قال لا يوسفأ كتبه رضى الله عنه فن كان على هذا التقدم من استلغ السنة كيف يجوز ذنبته إلى الرأي معاذ الله أن يقع في مثل ذلك عاقل كما سبأني بسطه في الأجوبة عنه أن شاء الله تعالى وقال صاحب الفتاوى السراجية قد اتفق في حنفية من الأصحاب عالم متفق لغيره وقد وضع مذهبه شورى ولم يستد موضع المسائل وإنما كان يقف على أصحاب مسألة مسلمة فيعرف ما كان عندهم ويقول ما عندهم ينظرهم حتى يستقر أحد القولين فحينئذ أبو يوسف حتى أثبت الأصول كلها وقد أدرك بفهمه ما تجزئت عنه أصحاب القرائح اه ونقل الشيخ كمال الدين بن الهمام عن أصحاب أبي حنيفة كابي يوسف ومحمد وزر والحسن أنهم كانوا يقولون ما قلنا في مسألة قول الأوهو رواهنا عن أبي حنيفة واتبعوا على ذلك إماما من أئمة فليحقق إذن في الفقه بمذهب الله تعالى جواب ولا مذهب إلا له رضي الله عنه كيفية ما كان وما نسب إلى غيره فهو من مذهب أبي حنيفة وإن نسب إلى غيره فهو بطريق المجاز لا واقفة فهو وكقول القائل قولي كذوبة أو مذهبي كذبه فقل إن من أخذ بقول واحد من أصحاب أبي حنيفة فهو أخذ بقول أبي حنيفة رضي الله عنه والجليل رب العالمين

فصل في ما نقل عن الإمام مالك من ذم الرأى ما جاء عنه في الوقوف على واحدة من الشريعة المطهرة كان رضي الله عنه يقول ما كروا إلى حال الأمان أجماعا وباتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم وما جاء عن نبيكم وإن لم تنهوا المعنى فقلوا العلماء كروا ولا تخادعوا فان الجدال في الدين من بقايا النفاق قال ابن القاسم بل هو النفاق كله لأن الجدال بالباطل في الحق مع العلماء كالجدل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث أن الحق شرعه صلى الله عليه وسلم وإن تغابرت مقام الجدل في الدين اه وكان يقول سلمو للأئمة ولا تخادعوا فلو كان كما جاء فإن رجل أجلس من رجل اعتناء لغيره أن يقع في رد ما جاء به جبريل عليه السلام لو كان رضي الله عنه إذا استنطق حكما يقول لأصحابه انظروا فيه فانه دين وما من أحد إلا ما أخذ من كلامه موثوقا ودفعه إليه صاحب مذهبه الرأى يعني رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم ونقل ابن خزيمة عن أبي حنيفة رضي الله عنه أن قال لا بد ودبت الآن أني أضرب على كل مسألة قلنا برأيي وسطا ولا أتق رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء ذنبته في شربه أو ضالفت فيه ظاهرها قال ومن هنا من رضي الله عنه من رأيه الحديث بالذي للعارف خوفا أن يزد الراوى في الحديث أو ينقص اه فقلت وقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم مرة في جلة مشيرة لي وقال لي عليك بالإطلاع على أقوال إمام دار هجرتي والوقوف عنده فانه شهد أناراه فامتثلت أمره صلى الله عليه وسلم وطالمت الموطأ والمؤتة بالكبرى ثم اختصرتها ومرت في المسائل التي تميز بها عن بقية الأئمة فلا بأس به صلى الله عليه وسلم ورأيت رضي الله عنه يقف عند هذا الشرع لا يكاد يستدأها وعلت بذلك أن الوقوف على حد ما ورد أولى من الابتداء ولا استحسن فأن الشارع قد لا يرضى بتلك الزيادة في التبريم أوفى بالوجوب والجليل رب العالمين

فصل في ما نقل عن الإمام الشافعي رضي الله عنه من ذم الرأى والتمس منه • روى امرؤى بن جندب عن الإمام الشافعي أنه قال يقول حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مستغن بنفسه أدامع اه يعني أنه لا يحتاج إلى قول بعينه هذا ما صرح به دليله لأن السنة كاضية على القرآن ولأعكس وهي مينة لما أجعل منه • وسئل الشافعي مرة عن محرم قتل زينو رافعا قال ما تأمك الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقال الإمام محمد السكوفي رضي الله عنه رأيت الإمام الشافعي يحكم وهو يعني الناس ورأيت الإمام أحمد واسحق زاهو به حاضرين فقال الشافعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل من دار فقال إسحق رونا عن الحسن وأما هم أنهم لم يكونوا برأيه وكذلك عطاوا مجاهد فقال الشافعي لا معنى لو كان غيرك موضعك لفركت أذنه أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول قال عطاء ومجاهد والحسن وهل لأحمد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بجمه يأتي هو وأى وكان الإمام أحمد يقول سألت الإمام الشافعي عن القياس

إذا سجد وقال مالك اللهم سمع بديعه قبل ٤٨ ركبته (فصل) سترافو عن الصون واجب بالإجماع وهو شرط في صحة الصلاة الأعمد
مالك فانه قال هو واجب للصلاة وليس شرط في مجتها وحده العور من الرجل عند أبي حنيفة والشافعي ما بين الأمرة والركبة وعن مالك واحد رواهنا أحد إمامينا والركبة والآخر في أنها القبل والدير والتفوق على أن الأمرة من الرجل ليست عوراً والركبة فقال مالك والشافعي وأحمد ليست من العورة وقال أبو حنيفة وبعض أصحاب الشافعي أنهم أموا وأما عورة المرأة لخرة فقل أبو حنيفة كلها عورة إلا الوجه والركبة والقدمين وعنه رواية أن قدمي عورة وقال مالك والشافعي الأوجه وكفها وعن أحمد رواهنا أحد إمامي الأوجه وكفها والشهور والأوجه خاصة وأما عورة الأمة فقال مالك والشافعي هي كمورة الرجل وقال بعض أصحاب الشافعي كلها عورة إلا الموضعين والتقاب منها قال وهي الرأس والساعدان والساكن وعن أحمد في رواية رواهنا أحد إمامينا الأمرة والركبة والآخر القبل والدير وقال أبو حنيفة عورة الأمة كمورة الرجل زاد فقال جميع بطنها وظهورها عورة

(فصل) لو انكشف من العورة بعض ما يبطل الصلاة وقال أبو حنيفة إن كان من السوء أن يقدّر الذم لهم فقال

بالمسير من ذلك والركن
وقال أحدان كان يسيرا
لم تبطل وإن كان كثيرا
بطلت ويسير ما بعد
الغالب يسيرا وقال مالك
إن كان ذا كرا فادروا صلى
مكتوف العورة بطلت
صلاته وأوجب أحمد
ستر المنكبين في الفرض
وعنه في النفل وأبنا
والمرءان إذا لم يجد ثوبا
لزمه أن يصلي قائما
وبرج ويسجد وصلاته
صححة عند مالك والشافعي
وقال أبو حنيفة يصلي
حائلا وإن شاء قائما وقال
أحمد يصلي قاعدا ويصلي
(فصل) أو اجعوا على أن
الطهارة من الفس في
نوب المصلي ولبنه
ومكانه واجبة وهي شرط
في صحة الصلاة عند أبي
حنيفة والشافعي وأحمد
وجهور العلماء وعن
مالك ثلاث روايات
أشهر وأجمعها أن
صلى عالما جاهل بضع
أوجه أو جاهلا أو ناسيا
صحت وهو قول قديم
لشافعي والثانية العلة
مطلقا من الطهارة
كان عالما عاهدا والثالثة
الاطلاق مطلقا والطهارة
عن الحدث شرط في صحة
الصلاة بالإجماع فلو صلى
جنب بقوم فإن صلته
باطلة لا خلاف سواه
كان عالما بمجانبته وقت
دخوله فيها أو ناسيا وأما

فقال عند الضر ورات وكان الشافعي رضي الله عنه يقول لولا لاهل الحمار نطعت الزناقة على المنابر وكان
رضي الله عنه يقول الأخيل الأصول من أفعال الذوق يقول ولا ينبغي أن يقال في شيء من الأصول لم ولا كيف
قيل له مرة والأصول فقال الكتاب والسنة والقياس علمها وكان يقول إذا اتصل بينك المحدث
رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو المستوطنك الأجاء كبره من الآن وتربى الحديث وكان يقول أهل الحديث في كل
المحدث على ظاهره لكنه إذا احتل عدة ممان فأولاهما وافق الظاهر وكان يقول أهل الحديث في كل
زمان كالصلاة في زيارتهم وكان يقول إذا رأيت صاحب حديث فكن رأيت أحد أركان أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم وكان يقول أنا كم والأخبار الحديث الذي أنا كم من بلاد أهل الرأى إلا بعد التفتيش فيه وكان
رضي الله عنه يقول من خاض في علم الكلام فكله دخل الصر في حال هيبانه فقيل له يا أبا عبد الله فإنه في علم
التوحيد فقال قد سألت مالك عن التوحيد فقال هو يدخل به الرجل الإسلام وعنه بدمه وماله وهو يقول
الرجل أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقول إذا رأيت الرجل يقول
الاسم غير اسمي أو عني فاهد وأعليه بالزندقة وروى الحارث عن الإمام الشافعي أنه كان يقول إذا سمع
المحدث فهو مذهبي قال إن حرم أي من عنده وأعد نفسه من الأمة وفي رواية أخرى إذا رأيت كذا يخالف
كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلموا كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأضر بواكلام الحارث
وقال مرة للربيع يا أبا اسحق لا تغتدي في كل ما أتول وانظر في ذلك لنفسك فإنه دين وكان رضي الله عنه إذا
توقف في حديث يقول لو صح ذلك لقلناه وروى البيهقي عنه ذلك في باب حديث أصحابه تفصل عما أثر الدم
وتصل تم توتونا لكل صلاة وقال لوصح هذا الحديث لقلناه وكان أحب اليتمان القياس على سنة محمد صلى
الله عليه وسلم في الرضوخة مما خرج من قبل أودبراه وكان يقول إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بآي
هو أو شيء لم يحل لنا تركه كذا قال في باب سبهم العبادين لو كانت مثل هذا الحديث ما خلفناه وفي رواية
أخرى لو كانت مثل هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم لأخذناه فإنه أولى الأمور بنا ولا حجة في قول أحد
دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن أكثر وأولوا قياس ولا شيء إلا طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم
بالنسبة له ذكر البيهقي في صفته في باب أحادز وجن عوت ولم يقرض صدأ وروى عنه أيضا في باب السب
أنه كان يقول إن كان هذا الحديث ثبت فلا حجة لأحد منكم وكان رضي الله عنه يقول رسول الله صلى الله عليه
وسلم أحل في أعيننا من أن شعث غير ما مضى به وقال الشافعي في باب المصنم الأم كل شيء يخالف أمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم سقط ولا يفرق معه رأي ولا قياس فإن الله تعالى قطع المذنب بقول رسول الله صلى الله
عليه وسلم ليس لأحد منكم أمر ولا شيء غير ما أمر به وقال في باب الملع بالكل من أصدوا إذا ثبت انهم عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل تركه بشئ أبدا وقال في باب الملق من الأم وليس في قول أحدوا أن كانوا
عدد أدم النبي صلى الله عليه وسلم حجة هذا ما طلع عليه من المواضع التي نقلت عن الإمام الشافعي في تبره
من الرأى وأدب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بل روي عنه أنه كان يتأدب مع أقوال الصحابة والتابعين
فضلا عن كلام سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم فقل أن الإصلاح في أجور الحديث أن الشافعي قال في
رسالته للتمتعة بعد أن أتى على الصلاة عما عهد أهل الصلاة فرضي الله عنهم فوكتافي كل علم واجتهد وورع
وعقل وفي كل أمر استدركه عن آراءهم لنا أجدوا ولي من رأينا عنه لا نقتنأ به وروى البيهقي أن
الشافعي استفتى فيمن نذر شيئا إلى الكعبة وحسن فأتى بكفارة عن فكان السائل توقف في ذلك فقال
الشافعي قد قلنا هذا القول لمن هو عن غير عطاء من أبي رباح رضي الله عنه وسأني في فصول الأوجه عن
الإمام أبي حنيفة وبيان مقامه في العلم أن الشافعي ترك الفتوى لما زار قبره وأدركته صلاة الصبح عند وقال
كيف أقفتم بحضرة الإمام وهو لا يقول به وإن الإمام الشافعي أنما أقبل ذلك فعقاب الأديب مع اللغة
المتهددين وعلهم في جميع أوقالهم على المحامل الحسة وعلى أنهم ما كانوا أقوالا لا يكونهم اطلوا على دليلهم
كلام الشارع صلى الله عليه وسلم فلا ينافي ذلك قول الشافعي فيما تقدم عنه أنه لا حجة لقول أحد مع قول رسول
الله صلى الله عليه وسلم فافهم على أن بعضهم قال أن الشافعي ما أقبل ذلك إلا بجهل مدنه فأدى اجتهدا إلى

الأمور فإن كان عند خبره عالما بمجانبته أمه صلاته باطلية لا بخلافه وإن يكن عالما ولا أمه فصلاته صححة عند الشافعي ومالك وقال

أن الأدب مع الأئمة المجتهدين واجب فقدمه على فعل بعض السلف لما ترتب عليه من توهم القدح فيه والذي
 تقول به أن الإمام الشافعي رضي الله عنه لم يترك القنوت فخص الأدب مع الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه مع
 قول الإمام الشافعي يستغني عنه حيثما لم يمتنع من أساءته الأدب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بتركه شيء قاله
 إمامنا قال به غيره وحاشا للإمام الشافعي رضي الله عنه من ذلك لو أضاف قولنا ترك الإمام الشافعي رضي الله عنه
 القنوت عند ذكره الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه لما كان لموافقة في اجتهداها حصلت ذلك الوقت
 ويكون ذلك من إحدى الكرامات الجليلة المصدرة للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ولا بدح ذلك في مقام
 الإمام الشافعي رضي الله عنه وأغنا ذلك فيه رعاية لكمال المقامين على أنه قد نقل عن الإمام الشافعي رضي الله
 عنه في نظم الإمام أبي حنيفة والأدب معه ما فيه مقنع وكفاية لكل ذي لب كما ترى بهن ان شاء الله تعالى
 في هذا الكتاب مراراً وقال بعضهم لا بدع في حملنا ترك القنوت على الأدب الفحص لأن الأدب بما أمر به رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فكان المتأدب مع أخيه أعماماً ومأدب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتابع
 لشريعته فلتأمل وسأني في فصل الأخوية من الإمام أبي حنيفة قول الإمام مالك الماسئل عن الإمام أبي حنيفة
 ما تقولون في رجل لو طار في أن نصف هذه الأسطوانة بحجر ونصفه فاضنه فقام يحمته وكذلك قول الإمام
 الشافعي الناس كلهم في الفقه عيال على الإمام أبي حنيفة فلتأمل يا أخي أدب الأئمة مع بعضهم بعضاً وانتهت بهم
 في ذلك وأما ذلك والتعصب للإمام حجة جاهلية من غير دليل قطعي بطريق الصواب وأول من يتبرأ منك
 أمالك يوم القيامة وتقدم قول الإمام ألبيت للإمام مالك في مسئلة أرسلها له من مصر ما حكم الله تعالى في هذه
 المسئلة عندك وإن الإمام مالك كتب إلى ألبيت بعد الجدل والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمأبد
 فالت يا أخي ما مدي حوكم الله تعالى في هذه المسئلة ما قام عندك اه فاعلم ذلك والمجد لله رب العالمين
 فصل في ما نقل عن الإمام أحمد من دعه الرأى وتقدمه الكتاب والسنة ه روى البيهقي عنه أنه كان
 أقامسل عن مسئلة يقول أولاده كلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو بلغنا أنه لم يدون له كلاماً
 كقصة المجتهدين خوفاً أن يقع في رأي يخالف الشريعة وأن جميع مذهبهم إنما هو ملقى من صدور الرجال
 وبلغنا موضع في الصلاة فموضع عشرين مسئلة هكذا أخبرني به شيخ الإسلام شهاب الدين المنبلي القنوي
 رضي الله عنه ومن بلغنا أنه لم يأكل البطيخ حتى مات وكان أقامسل عن ذلك يقول لم يسنه كيف كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لم يكله وكذلك بلغنا عنه أنه اختفى أيام الحنفية في مسئلة خاف القرآن ثم خرج بعد
 اليوم الثالث فقيل له أنتم الآن في طلبة لم تقبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يركب في الفاراح
 اختفى من الكفار أكثر من ثلاثة أيام وحاله في العمل بالنسبة مشهور وكان يتبرأ كثيراً من رأى الرجال
 ويقول لا ترى أحداً ينظر في كتب الرأى غالباً إلا وفي قلبه دخل وكان ولده عبد الله يقول سألت الإمام
 أحمد عن الرجل يكون في بلد لا يجد فيها إلا أصحاب حديث لا يعرف مصححه من متفقه وصاحب رأي فن
 سأله منهم ما عن دينه فقال يسأل أصحاب الحديث يسأل أصحاب الرأى وكان كثيراً ما يقول ضعيف
 الحديث صاحب التمام رأي الرجال وكذلك تنقل عن الإمام أحمد وكان رضي الله عنه يقول انظر وافي أمر
 دينك فإن التقليد لغیر العصور ممنوع وفيه عي البصرة وكان يقول تبع على من أعطى شهعة يستضيء
 بها أن يطعنوا عني محمد على شعرة بشر والفا على أنه لا ينبغي أن تدعى الاجتهاد أن قلده غير مع
 قدرته على النظر في الأدلة واستخراج ذلك الحكم من قول الله عز وجل ولو لثاناً خصاً استشاره في تقليد أحد من
 علماء عصره فقال لا تقلدني ولا تقلدك كالوالد لا زاي ولا تخفى ولا غيرهم ونحو الأحكام من حيث أخذوا
 اه قلت له وهو محمول على من له قدرة على استنباط الأحكام من الكتاب والسنة والألف مخرج العلماء
 بأن التقليد واجب على الناحي للابتنال في دينه والله أعلم فقلنا لثاناً ما عايناهم من الأئمة الأربعة
 وغيرهم أن جميع الأئمة المجتهدين دائرون مع أدلة الشرع حيث أدت وانهم كلهم مفرقون عن القول
 بالرأى فمن الله وإن سندهم كلهم رضي الله عن الكتاب والسنة كثر بالذهب والجواهر وأن قولهم كما
 رماهم كذا في كتب التلويح من الكتاب والسنة لم يمتنعوا وما يمتنع لك عند في التقليد لا يذهب

فيه وضاً ويبنى على صلاته
 وهو قول أبي حنيفة وقال
 الثوري أن كان حديثه
 رطافاً أو قبيحاً وإن كان
 رطافاً وضعك أعادوا جمعوا
 على أن طهارة السند
 عن الجس شرط في صحة
 صلاحه لا نقاد على ما روي
 أن العلم بدخول الوقت
 أو غلبة الظن على
 دخوله شرط في صحة
 الصلاة لا مالكا فإنه
 شرط العلم بدخول
 الوقت ولم يكن بقلبة
 الظن
 فصل في واجهوا على
 أن استقبال القبلة شرط
 في صحة الصلاة الأمن
 عند روي في شدته لا يعرف
 في الحرب وفي النفس
 للسان سفر أو لا على
 الرحلة لا قصر وزرع
 كونه مأموراً بالاستقبال
 حال التوجه وفي تكبيرة
 الأحرار ثم إن المصلي
 بحضورها توجه إلى غيرها
 وإن كان قصر يمانها
 قبالتين وإن كان غائباً
 فما الاجتهاد والتفسير
 والنقل لاهله واجهوا
 على أنه الأصلي إلى جهة
 الاجتهاد ثم إن أنه خطأ
 فلا إعادة عليه إلا في قول
 للشافعي وهو الرأى عند
 أصحابه
 فصل في إذا تكلم في
 صلاته أو سئل باسمه أو
 جاءه بالتحريم أو سبق
 لسانه ولم يطل لم يطل
 عند الثلاثة وقال أخوية

مالك ان كلام الامام لمصلحة الصلاة لا يبطلها كاعلام الامام سهوه اذ لم ينتبه اليه الا لكلامه وعن ٥١ الاوزاعي ان كلام العابد فيها

فيه مصلحة وان لم تكن
عائدة الى الصلاة كارشاد
صال وتحذير وضرب
لا يبطل الصلاة وانفقوا
على بطلان الصلاة
بالاكل للناسيا وكذلك
الشرب الاجحد في
النافاة

فصل اذا ناب
المصل شي في صلاته سبغ
الرجل وصفت المرأة
وقال مالك سبحان جميعا
ولو اثم الاذي بالتيبيج
اذ ناب وتصدرا لم تبطل
صلاة وقال ابو حنيفة
تبطل الا ان يقصد تنبيه
الامام او دفع المار بين
يديه واذا سئل على المصل
ردبها لاشارة ولا يصح ذلك
عليه بالاتفاق وقال
الثوري وعطاء بن ريد
فراقه وقال النسيب
والحسن مردلفا ولو ضرب
بين يدي المصلي مار لم
تبطل الصلاة عند الثلاثة
وان كان المار حائضا
او حائرا او طبا اسود
وقال احمد يقطع الصلاة
الكاب الاسود وفي قلبي
من الجمار والمرأة شي
ومن قال لا يبطلان عند
مرور ما ذكر ابن عباس
وانس والحسن

فصل في وضوء المرأة
الرجل والى حاشية امرأة
عند مالك والشافعي وقال
ابو حنيفة تبطل صلاة
الرجل بذلك ولا يكره
قتل الحية والعقرب في
الصلاة بالاجماع وعسى عن النبي كراهته وان اكل او شرب بعد ابدان بطلت صلاته عند الثلاثة واختلفت الروايات عن احمد او المشهور عنه انه

شئت من هذا اجمع فانها كلها طريق الى الجنة كما سبق بيانه او اواخر الفصل قبله وانهم كلهم على هدى من ربهم
وانه ما ملعن احدا في قول من اقوالهم الا بجهة ما مامن حيث دليله وامان حيث خيفة مدارك عمله لاسيما
الامام اعظم ابو حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه الذي اجمع السلف واختلف على كثرة علمه وورعه
وعبادته وقدمه اركه واستقاماته كما سألني بسطه في هذه الفصول ان شاء الله تعالى وحاشا لرضي الله عنه
من القول في دين الله بالارأى الذي لا يشهد له ظاهر ركاب ولا سنة ومن نسب الى ذلك فبنيته وبينه الموقف الذي
يشرفه المولود وسعت سدي عليا لخواص رضي الله عنه مرة يقول يجب على كل مقلد الادب مع ائمة
المذاهب كلهم ومع مريضة الشافعية يقول وفي هذا الحديث رضي الله عنه مرة يقول يجب على كل مقلد الادب مع ائمة
يقول بهذا اللفظ انما الادب ان تقول ولم يطلع الامام على هذا الحديث اه وصحته مرة اخرى مرة يقول مدارك
الامام اى حنيفة بدقة لا يكد يطلع عليه الا اهل الكشف من اكابر الاولياء قال وكان الامام ابو حنيفة اذا
راى ساعا له منتهى يعرف سائر الذنوب التي عرفت من كثرة وصغائر ومكر وهيات فلهذا جعل ما لا يطهره اذا
تظهر به المكلف له ثلاثة احوال احدها انه كالخامسة المظلمة احتياطا لاحتمال ان يكون المكلف ارتكب
كبيرة الثانية انه كالخامسة المتوسطة لاحتمال ان يكون المكلف ارتكب صغيرة الثالثة انه طاهر في نفسه
غير مطهر لغيره لاحتمال ان يكون المكلف ارتكب مكر وهاهنا خلاف الاول فان ذلك ليس ذنا حقيقة لحوار
ارتكابه في الجملة وفهم جهاه من مقلديه ان هذه الثلاثة اقوال في حال واحد والحال انها في احوال كما
ذكرنا بحسب حصر الذنوب الشرعية في ثلاثة اقسام كما ذكرنا ولا يتخلو عايبا للمكلفين ان ارتكبوا واحدا منها
الا نادرا انتهى وسبق بسطه في الجمع بين اقوال العلماء في باب الطهارة ان شاء الله تعالى * اختلفت ذلك
فاقول والله بالتوثيق

فصل في بعض الاحوال بعن الامام اى حنيفة رضي الله عنه
الفصل الاول في شهادة الائمة له بقرارة العلم وبيان ان جميع اقواله وافعاله وعقائده مشددة بالكتاب
والسنة واعلم يا اخي اني لم احب عن الامام في هذه الفصول والمصدر واحسان الظن فقط كما يفعل بعضهم وانما
احببت فيه بعد التتبع والخص في كتاب الادب كما وصفت ذلك في خطبة كتاب المنهج المبين في بيان ادلة
مذاهب المجتهدين ومنعهم اول المذاهب تدويناوا آخرها تفرصا كما قاله بعض اهل الكشف قد استأثره
الله تعالى اماما له وعاهده ولم يزل تنازع في زيادة في كل عصر الى يوم القامة لو حبس احدهم وضرب
ان يخرج عن طريق ما احب فرضي الله عنه وعن ائمة وعن كل من لم الادب ومع سائر الائمة وكان
سدي على الخواص رجلا لله تعالى يقول لو انصف المقلدون للامام مالك والامام الشافعي رضي الله عنهم لم
يضعف احدهم قولا من اقوال الامام اى حنيفة رضي الله عنه بعد ان جميع ما ادعاه لهم بل هو ذلك فقد
تقدم من الامام مالك انه كان يقول لو انظرني ابو حنيفة في ان نصف هذه الارطو او نذهب او فضة لقيام بصحة
او كما قال وتقدم من الامام الشافعي انه كان يقول الناس كلهم في الله عيال على اى حنيفة رضي الله عنه
انتهى ولو لم يكن من التوبة برفعة مقامه الا كون الامام الشافعي ترك القنوت في الصبح لاسل عند قبره مع
ان الامام الثاني قال في سببها لكان في كفاهة في لزوم ادب مقلديه كما مر انتهى واما ما قاله الوليد بن مسلم
من قوله قال مالك ان انس زوجة الله تعالى اذكر ابو حنيفة في بلادكم قلت نعم فقال مبني لبلادكم ان تسكن
فقال بالحافظ المازني رحمه الله تعالى ان الوليد هذا ضمه قد انتهى * قلت * ويتقدم ترتيب ذلك عن الامام
مالك فهو مؤول اى ان كان الامام ابو حنيفة في بلادكم يذكركم اى على وجه الانقياد والاتباع له لا يفتي اهل العلم
ان يسكنوا لاكتفاءه لادبكم اى حنيفة واستفتاء الناس بسؤاله في جميع امور دينهم عن سؤال غيره فاذا
سكن احد من العلماء في بلادهم صار علمه مطلقا في النطاق فينبغي له ان يفرج الى بلاد اخرى يحتاج اليه ليشهد
عليه في اهلها هذا هو الذي يفهم كلام الامام مالك رحمه الله تعالى ان ثبت ذلك عنه لبراءة الائمة عن الخفاء
والنفضاء لبعضهم بعضا ومن جله في ظاهره وعليه الحرج من ذلك بين يدي الله عز وجل وحمل القيام فان
مثل الامام مالك لا يقع في تنقيص امام من الائمة بقرينة تقدم عنه من شهادته له بقوة المناظر وقوة الحجج
الصلاة بالاجماع وعسى عن النبي كراهته وان اكل او شرب بعد ابدان بطلت صلاته عند الثلاثة واختلفت الروايات عن احمد او المشهور عنه انه

لا بأس بشرب الماء في
النافلة وأجود على أن
الالتفات في الصلاة

مكروه

فصل في الاعتناء

بالمواضع المني عن

الصلاة فيها مثل تطل

صلاة من صلى فيها فاقبال

أو يحنقه في مكروه

وأذلى فيها صحت صلاة

وقال مالك الصلاة فيها

صححة وإن كانت طاهرة

على كراهية لا

الخاصة بل إن سلم فيها

غالباً وقال الشافعي

الصلاة فيها صححة ومع

الكراهة إلا لفترة فلها

أن كانت مندوحة لم

تصح الصلاة وإن كانت

غير منبركة كرهت

وأجزأت وإن شرب من

أجسادها تطل على

الاطلاق والمواضع

المشاور لها سعة المقرة

والجزء والزيادة والجاء

وقراءة الطريق وأعطان

الابل ونظيرها كعبه

والله أعلم

باب سجود السهو

اتفقوا على أن سجود

السهو في الصلاة

م شروع وإن من سهاق

صلاته جبر ذلك بسجود

ثم اختلفوا فقال أحمد

والكرخي من الخنفة

هو واجب وقال مالك

يجب التقصان من

الصلاة وسين في الزيادة

وقال أبو حنيفة والشافعي

هو مستنون على الإطلاق

هو مستنون على الإطلاق واتفقوا على أنه إذا تركه سهواً لم تطل صلاته إلا في رواية عن أحمد واختلفوا

والله أعلم وأما ما نقله أبو بكر الآجري عن بعضهم أنه سئل عن هذا الباب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه فقال لا رأي لأحد بت وسئل عن الإمام مالك فقال رأى ضيف وحديث صحيح وسئل عن أحمد بن زاهر بن راهو يقول حدثني حديث ضيف ورأى ضعف وسئل عن الإمام الشافعي فقال رأى صحيح وحديث صحيح انتهى فهو كلام ظاهر التصيب على الأئمة باجاء كل منصفان مع النقل عنه فإن لم يصدق هذا التناقض فيما نقله في حق الإمام أبي حنيفة وقد ثبتت بحمد الله أقواله وأقوال أصحابه لما ألف كتاب أدلة المذهب فلم أجد قولاً من أقواله أو أقوال أتباعه إلا وهو مستند إلى شيء أو حديث أو أثر أو رأي مفوض ذلك أو حديث ضيف كثر طرقه أو إلى فاسد صحيح على أصل صحيح فن أرا ذلك الوقوف على ذلك فليطالع كل من كور وبالجملة فقد ثبت تعظيم الأئمة المجتهدين له كما تقدم عن الإمام مالك والإمام الشافعي فلا يلتفت إلى قول غيرهم في حقه وحق أتباعه وجمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول مراراً بغيره على أن أتباع الأئمة أن يعظموا كل من منحه إياهم لأن إمام المذهب إذا مدح عالماً وجب على جميع أتباعه أن يحمدوه وتقليد إمامهم هو أن ينزهوه عن القول في دين الله بالأيوان بما وافق تعظيمه وتعبه لأن كل مقلد أو جاب على نفسه أن يقلد إمامه في كل ما قاله سواء فهم دليله أم لم يفهمه من غير أن يطالع دليله وهذا من جهة ذلك وقد تقدم في فصل الانتقال من مذهب إلى مذهب أنه يجوز على المقلد أن يفاضل بين الأئمة فتفضله لأبي إلى التفتيش لأحد منهم مع أن جميع المعترضين على بعض أقوال الإمام رضي الله عنه مدونه في العلم ولا يخفى أن من هو مقلد الإمام لا يعترض على إمام آخر لأن كل واحد تابع أسلوبه إلى أن يصل ذلك إلى عين التريفة المظهرة التي يتبرع منها قول كل عالم كما مر أصاحه وكل من ترك التصيب ونظر في أقوال المجتهدين وحدهم كما يقولون في الأصاها وجملة المعترض عليهم كالأبي ينظر خيال تلك النجوم على وجهها ما قل يعرف حقيقة قولها ولا يدركها فانه تعالى برزق جميع الخواص ثمانين المقلدين للأئمة جميعاً المذهب (وما) وقع في أشخاصه على عين من ينسب إلى العلم وأنا أكتب في مناقب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه فنظير في أو أخرج من كره كرايس وقال في نظري هذه فنظرت فيها فإريت فيها الردي على الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه فقلت له ومنك بهم كلام الإمام حتى رد عليه فقال إننا أخذت من مؤلفات الفخر الرازي فقلت له إن الفخر الرازي بالنسبة إلى الإمام أبي حنيفة كطالب العلم أو كاحاد إلى عمة مع السلطان الأعظم أو كاحاد النجوم مع الشمس وكأجرم العلماء على العيبة الظن على إمامهم الأعظم الأدب دليل واضح كالشمس في ذلك يصر على المقلدين الاعتراض والظن على أئمتهم في الدين لا ينص واضح لا يحتمل التأويل ثم يتقدم وجود قول من أقوال الإمام أبي حنيفة لم يعرف المستعرض دليله فذلك القول من الاجتهاد يدين فيه العمل به على مقلده حتى يظهر خلافه وكان بعض العلماء من مشايخ الجامع الأزهر يشكر على ابن أبي زيد القسري في جوابه على مقلده أن بعض الأطفال يشكروني تأليف مثل رسالته تخبر من الجامع الأزهر فطمع حندي فقال أقراني هذا الكتاب في يعرف ابن بقره المجتهد هذه ضربه إلى أن الحب قلبه وقال له تكبر عما مثلكم وقوم الناس أنك فقه أم فكان الناس يرون أن ذلك بركة ابن أبي زدرج الله تعالى وسكان بعض طلبة العلم من الشافعية لا تردون إلى شكر على أصحاب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ويقولون لا تقربا مع لأصحابه كلاماً نهيت يوماً فلي ينشأ ففارقني فوقع من سلم ربع حال فأنكر عظمه وركه فلم يزل في مقوري حتى مات على أسوأ حال وأرسل إلى أبي أعوده فأبى أن يجمع أصحاب الإمام رضي الله عنه من حيث كونه يكبرهم فاعلم ذلك واحفظ سائلنا مع الأئمة وأتباعهم فانهم على هدى مستقيم والمجتهدين والمقلدين العرب المألوفين

فصل في بيان ضعف قول من نسب الإمام أبي حنيفة إلى أنه يقدم انقياس على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (اعلم) أن هذا الكلام مدر من متعصب على الإمام وهو وفي دينه غير متورع في مقاله فأفلا عن قوله تعالى إننا أسمع والمصر والوإذا كل أوئيل كان عنه مسؤولاً عن قوله تعالى ما يعظ من قول الأديبه وريب عتيدون قوله صلى الله عليه وسلم لا تخولوا بك الناس في الألسنة ولا جوههم لأحدهم أنه استهم وقد روى الإمام أبو جعفر الشيرازي نسبة إلى قومه من قري بلخ حينما اتصل إلى الإمام أبي حنيفة رضي

في موضعه فقال ابو حنيفة بعد السلام وقال مالك ان كان هن نقصان فقبل السلام وان كان عن زيادة ٥٣ فعمده فان اجتمع سهوان من

الله عنه انه كان يقول كتب والله انثري علينا من ، قول عاتنا ان تقدم القياس على النص وهل يحتاج بعد النص الى قياس وكان رضي الله عنه يقول نحن لا نقس الا عند الضرورة والشك في ذلك اننا ننظر اولاً في دليل تلك المسئلة من الكتاب والسنة أو اقضية العصابة فان لم نجد للاقتضا حثيثاً معكراً تأمنه على منطوق به يصح اعتماد العلم به فيه أو في رواية أخرى عن الامام اننا أخذنا ولايا الكتاب ثم بالسنة ثم باقتضية العصابة ونعمل بما يتفق عليه فان اختلفوا اقتضينا حكم على حكم بجمع العلم به بين المسائلتين حتى يتضح المعنى وفي رواية أخرى اننا نعمل اولاً بحكم الكتاب ثم سنترسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم بأحد بيت أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم وفي رواية أخرى انه كان يقول ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الرأس والدين بآبي هو وأبي وليس لنا مخالفته وما جاء عن اصحابه تخبرنا وما جاء عن غيرهم فهم رجال وشعر رجال وكان ابو مطيع البلخي يقول قلت لالامام أبي حنيفة رضي الله عنه ارايت لو ارايت اباوراي أو بكر راما كنت تدع رايك لرايه قال نعم فقلت له ارايت لو ارايت اباوراي أو بكر راما كنت تدع رايك لرايه فقال نعم وكذلك كنت أدع رايي لراي عثمان وعلى وسائر العصابة ما عدا اباهريرة وأنس بن مالك وسيرة بن حنيد اه قال بعضهم ولم ذلك لنقص معرفتهم ودورهم والمطالع على المدارك والاجتهاد وذلك لا يقدح في عدالتهم وكان ابو مطيع يقول كنت يوما عند الامام أبي حنيفة في جامع الكوفة فدخل عليه سفيان الثوري ومقاتل بن حيان وسعيد بن سلمة وجعفر الصادق وغيرهم من النخبة فدخلوا الامام ايا حنيفة فمروا فاقبلنا انك تكره من القياس في الدين والاختلاف عليه فانه فان اول من قاس ابايدس فخرهم الامام من بكرة نهارا لجمعة الى الزوال وعرض عليهم حديثه وقال اني اقدم العمل بالكتاب ثم بالسنة ثم باقتضية العصابة مقدما ما اتفقوا عليه على ما اختلفوا فيه وحديث اقدس فقاموا كلهم ويقولوا بدو ركنه وقالوا له أنت سيدنا لعلماء فاعف هذا قيامه في منامنا وبعثتنا فليشبهه فقال غفر الله لنا ولكم اجمعين قال ابو مطيع ومما كان وقع فيه سفيان انه قال تدعيل ابو حنيفة هري الاسلام وعرو وقال مالك ابي ان اخذت الكلام على ظاهره ان تنقل مثل ذلك عن سفيان بعد ان سمعت وجهه عن ذلك واعتراه فان الامام ايا حنيفة سيد العلماء وطوله الفوعة وان اول هذا الكلام فلا يحتاج الى امر الى رجوع ويكون المراد به ان جعل عري الاسلام اى مشكله مسئلة بعد مسئلة حتى لا يبق في الاسلام شيأ مشكلا لغزارة فهم وعمله (وما) كان كتبه الخليفة ابو جعفر المنصور الى الامام ايا حنيفة بلخي انك قد تقدم القياس على الحديث فقال ايس الحديث فقال ايس الامام ايا حنيفة بلخي الله صلى الله عليه وسلم ثم باقتضية أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم ثم باقتضية بقية العصابة ثم اقدس بعد ذلك اذا اختلفوا و ايس بين الله وبين خلقه قرابة اه ولم مراد الامام بهذا القول انه لا راحة لاحد في دين الله هو وحمل دون احد بل لخلق واجب فعله في جميع الخلق والله اعلم بعباده وقد احال الامام ابو جعفر الشرا ما رى الكلام في تبرئة الامام ابي حنيفة من القياس بتبريره ووقوره في منسب الامام الى تقديم القياس على النص وقال انما اثار رواية العصابة عن ايام تقدم الحديث ثم الآثار بمقبس بعد ذلك فلا يقاس الا بعد ان لم يجد ذلك الحكم في الكتاب والسنة واقتضية العصابة فهذا هو النقل الصحيح عن الامام فاعتقده واخبر محمل وبصره قال والخصوصية لالامام ابي حنيفة في القياس بشرطه المذكور بل جميع العلماء يقسرون في معاني الاحوال اذ لم يصفوا في المسئلة نقصان كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا اقضية العصابة وكذلك لم يزل مقدارهم يقسرون الى وقتنا هذا في كل مسئلة لا يجوز فيها نقصان غير تكثير في ايديهم بل جعلوا القياس احد الادلة الاربعة فقالوا الكتاب والسنة والاجماع والقياس وقد كان الامام الشافعي رضي الله عنه يقول اذ لم يجد في المسئلة دليلأ استأنا على غير ما اه فن اعترض على الامام ابي حنيفة في عمله بالقياس لزمه الاعتراض على الاقضية كلهم لانهم كانوا يشاركون في العمل بالقياس عند فقدهم النصوص والاجماع فعمل من جميع ما قررناه ان الامام لا يقس الا بدمع وجود النص كما نزع بعد المته من عليه وانما يقس عند فقد النص وان وقع اتفق احدنا لثمة التي قاس فيها نقصان كتاب أو سنة فلا يقدح ذلك فيه لعدم استحضاره ذلك حال القياس ولو انه استحضره لما احتاج الى قياس ثم يتقدم وقوعه رضي الله عنه في القياس مع وجود

زيادة نقصان في موضعه عنده قبل السلام وقال الشافعي في المشهور عنه كله قبل السلام وقال احد في المشهور عنه هو قبل السلام الى ان يسلم من النقصان في صلاته سألها اولئك في عدد الركات وبني على غالب فهمه فانه بعد السهو بعد السلام في فصل في اولئك الامام في عدد الركات بني على اليقين وهو هو الاصل عند مالك والشافعي وهو قول ابي حنيفة في المنفرد وبه في الامام واثبات احداها كذلك والثانية بني على غالب الظن وقال ابو حنيفة ان حصل شك في اول مرة بطلت صلاته وان كان الشك بعثاده وشكر رايه بني على غالب ظنه يحكم الغرض فان لم يقع له ظن بني على الأقل وقال الحسن البصري يا شاكيا اكثر وسجد للسهو وقال الازاهي متى شك في صلاته بطلت في فصل في كونه في التشهد الاول فذكره بعد انتصابه لم يعد اليه عند الشافعي اوبله عاد وبعد السهو ان دخل الركن وعن مالك ان غابرت اليه الارض لم يرجع وقال احمد ان ذكر بعد

حدث فرد لا بد من ذلك فيه ايضا فقد قال جماعة من العلماء ان القياس الصحيح على الاصول الصحيحة اقوى من خبر الاحاد الصحيح فكيف خبر الاحاد الصحيح وقد كان الامام ابو حنيفة يشترط في الحديث المتقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل العمل به ان يرويه عن ذلك الصحابي جميع اقرانه من مثلهم وهكذا واعتقادنا واعتقاد كل منصف في الامام ابي حنيفة رضي الله عنه بترتبة ما رويناه انفاه من ذم الراي والتبري منه ومن تقدمه النص على القياس انه لو عاش حتى دنت احاديث التبرع بعد فريضة الحفاط في جهاهن من البلاد والشعور ونظرها لا خبها وتروا كل قياس كان قاسه وكان القياس قل في مذهبه كما قل في مذهب غيره بالنسبة اليه لكن لما كانت ادلة التبرع بعد فريضة في عصره مع التابعين وتابع التابعين في المداين والقرى والنذور كثيرا القياس في مذهبه بالنسبة الى غيره من المتقدمين وروى التبرع في تلك المسائل التي قال فيها بخلاف كثير القياس في مذهبه بالنسبة الى غيره من المتقدمين وروى التبرع في تلك المسائل التي قال فيها بخلاف كثير القياس في عصرهم من المداين والقرى ودونها فهايت احاديث التبرع بعد فريضة ما كانت كسيرة القياس في مذهبه وظنه في مذهب غيره ويحتمل ان الذي اضاف الى الامام ابي حنيفة انه تقدم القياس على النص ظفر بذلك في كلامه في الذين يرون العمل بما وجدوه من امامهم من القياس ويترك الحديث الذي مع يعمد الامام فالامام معذور واتباعه غير معذرين وقولهم ان ما منا ما أخذنا الحديث لا ينقض صحة الاحتياط ان لم يظفر به او ظفر به لكن لم يصح عنده وقد تقدم قول الامامة كلهم اذا صح الحديث فهو مذهبهنا وايسر الاحكام قياس ولا حجة الاطاعة له ورسوله التسليم له انتهى وهذا الامر الذي ذكرناه يقع فيه كثير من الناس فاذا وجدوا عن اصحاب امام مسئلة حلوهها من هذا الباب الامام وهو تروى فان مذهب الامام حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه الى ان مات امامه من اصحابه من كلامه فقد لا يرضى الامام تلك الامر الذي فهموه من كلامه ولا يقول به لو عرضه عليه فقل ان من عز الى الامام كل ما فهم من كلامه فهو حجه بل بحقيقة ما اذا سمع على غالب اقبية الامام ابي حنيفة رضي الله عنه من القياس الخلل الذي يعرف به موافقة الفرع للاصل بحيث ينفي اقتراحهما او نقضه كقياس غير الفأرة من الميتة اذا وقعت في السمن على الفأرة في غير السمن من سائر الحماض والجوامد عليه كقياس الغائط على البول في الماء الزاكر نحو ذلك فلم يماقر زمانا من كل من اعترض على شيء من اقوال الامام ابي حنيفة رضي الله عنه كما لفترا الى ازي فاعاها ونفاه مدارك الامام عليه وقد تمتعت باجماعه الله تعالى المسائل التي تقدم فيها اجماع القياس على النص فوجدتها طلبة جدوا بقية المذهب كله فيه تقديم النص على القياس ونقل الشيخ يحيى الدين عن بعض المسالك انه كان يقول القياس عندي مقدم على خبر الاحاد لا ما أخذنا بذلك الحديث الا يحسن الظن بروايته وقد مرنا الشارع عند جوارحنوا وانزكى على الله احدا وان وقع اننا كنا احدا فلا تقطع بركته وانما نقول نقضه كذا او نحوه كذا بخلاف القياس على الاصول الصحيحة انتهى قال الامام ابو جعفر الشيخ زماري رحمه الله تعالى وقد ثبتت المسائل التي وقع الخلاف بين الامام ابي حنيفة والامام مالك رضي الله عنهما فوجدتها بسيرة احمد وغيره من مسئلة انتهى ولعل ذلك بحسب اصول المسائل التي نص عليها الامام وكذلك القول في خلاف بعض المذاهب لبعضها بعضا في الاقبية هي بسيرة احمد والباقي كل مستهلك الكتاب والسنة او الآثار الصحيحة وقد أخذنا الاقبية كلهم وما انفردوا به عن صاحبه الا بعض احاديث فكاهم في ذلك التبرع بعد فريضة يسعون كما يسعون في الفصول فاعاقل من اقل على العمل باقوال جميع الاقبية ما نشرح مسددها لانها كما لا يخرج عن مرتبة الميزان تحقيق وتشدد اهم الى ابرأ البين من كل من اعترض على اقوال الاقبية وانكر عليهم في الدنيا والاخرة والجنة واليبس الماين

فصل في تصنيف قول من قال انه مذهب الامام ابي حنيفة ضميعة قال ابي علي الهادي في طالعته بحمد الله تعالى ادلة المذاهب الاربعة وغيرها لا سيما ادلة مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه فاني خصصته بزيادة عطا طالعته عليه كتاب يخرج احاديث كتاب الهداية للحافظ الزبيدي وغيره من كتب الشروح فربما ادلته رضي الله عنه وادلة احواله ما بين صحيح او حسن او ضعيف كثر طرقه حتى لحق

تشهد في الخامسة وسجد للسهو وان كان قد شهد فيها فالذهب اليه بسند السهو ويسلم ومنافول مالك واجسد وقال ابو حنيفة ان ذكر قيل ان يصح في الخامسة رجوع الى السهول فان ذكر بعد ما سجد فيها سجد فان كان قد شهد في الرابعة قدر التشهد فقد سقط صلاته وينص الى هذه الركنة تركه اخرى بكونان له نافله وان لم يكن قد شهد في الرابعة قدر التشهد بطل فرضه وصار الجميع نفلا ولو صلى نافله تقام الى ثالثة فلا خلاف بين العلماء على ما قاله في الخواص الكبير انه يصوزان بينهما رجعا ويصوزان يرجع الى الثانية ويسلم وادى ذلك فعل من قبله وروى في المغرب اربعا ما سجد للسهو وبجاءه صلاته بالاتفاق وقال الاوزاعي يصيبها اربعة اخرى ويسجد للسهو ولا يكون المغرب شهما

فصل في الامام اذا أخبره من خلفه انه قد تركه كمن قبل يرجع الى قولهم او يدل بيقينه والاصح من مذهب الشافعي ومذهب احمد انه لا يرجع الى قولهم بل يدل على يقينه وقال ابو حنيفة يرجع الى قولهم واختلفت الروايات في ذلك عن مالك فحصل ولا يتعاقب معروا له وعنده الشافعي تركه ممنون سوى بالمعنيين

الاعتقاد والشهادة الأولى والأصل على النبي صلى الله عليه وسلم فيه وقال أبو حنيفة إن ترك

٥٥

تكبيرات العيد بمحمد وآله

بمحمد وآله بعد الصلاة

بالحجر في موضع الأسرار

وعكسه وقال مالك إن

جهر في موضع الأسرار

بعد الصلاة وإن أمر

في موضع الجهر بعد قبل

السلام وقال أحمد إن

محمد حسن وإن ترك فلا

باس ولو قسرا في حال

أزكوع أو السجود أو

الشهادتين أو على

ما مضى من الصلاة

فصل في التكبير

من السهو وكناه للجمع

بعد تأنيب الاتفاق ومن

الأرواح أنه إذا كان

السهو من جنسين

كأن يادة والتقصان بعد

لكل سهو بعد تأنيب

إن أي لبس الله قال بعد

لكل سهو بعد تأنيب

ولوسها خلف الإمام

بعد التأنيب وإن سها

الإمام لحق الأمر حكم

سهوهما الاتفاق فإن لم

يسجد الإمام بعد تأنيب

عند ذلك وهو الرأى من

مذهب الشافعي ورواية

عن أحمد

باب جهود الثلاثة

هوسه عند الثلاثة

تقارير والسجود وقال أبو

حنيفة هو واجب

والسابع من غير استماع

لا بد كما يجوز في حقه

هذا الثلاثة وقال أبو

حنيفة هما واجب

التسوية على الأرجح من

قول الشافعي وأحمد

بالحسن أو الأصح في سجدة الاحتجاج به من ثلاثة طرق أو أكثر إلى عشرة وقد احتج جهور المحدثين بالحديث
الضعيف إذا كثرت طرقه أو الحقوب الأصح ناهوا الحسن وأخرى وهذا النوع من الضعيف يوجد كثيرا في كتاب
السنن الكبرى للبيهقي التي ألفها بقصد الاحتجاج لأقوال الأئمة وأقوال أصحابهم طاعة الإمام أحمد في الحديث الضعيف من كذا كذا
أو حسنا يستدل به لقول ذلك الإمام وأقول أحسن من مثله يصير يرى الحديث الضعيف من كذا كذا
طريقا وكفى بذلك ويقول وهذا الطريق يسمى بعينه بعضا فتدبر وجود ضعف في بعض أدلة أقوال
الإمام أبي حنيفة وأقوال أصحابه فلا خصم وصية له في ذلك بل الأئمة كلهم يشاركونه في ذلك والاولم الأعلى من
يستدل بالحديث وأربعة ما من طريق واحدة وهذا لا يكاد أحد يجده في أدلة أحد من المحدثين فما منهم أحد
استدل بضعف الأشرطة بحجته من عدة طرق وقد قلنا في لم أجاب عن الإمام أبي حنيفة وغيره ما صدر
وحسن الظن كما يفعل ذلك غيره وإنما أجاب عنه بعد التتميع والقصص عن أدلة أقوال أصحابه وكلابي
المعنى بالمنع المين في بيان أدلة مذاهب المحدثين كافي بذلك في جمع أدلة جميع المذاهب المستقلة
والمنسوبة فسل دخولي في خمسة طرق في الترمذي وروفي على عين الشريعة التي يتفرع منها أقوال جميع
المحدثين ومثلهم وقد من الله تعالى على علماء مسانيد الإمام أبي حنيفة الثلاثة من منعه بحجة عليها
خطوط الحفظ وأخرجهم الحافظ الدمشقي فرائسه لا يروى حديث إلا عن خيار تابعي المدلول الثقات
الذين هم من خير القرون بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم كالأسود وعلمه وعطاء وعكرمة ومو مجاهد
ومكيول والحسن الأضرعي رضي الله عنهم أجمعين فكل أرواة الذين ينسبون رسول الله صلى الله
عليه وسلم عدول ثقات أعلام أخبار ليس فهم كذاب ولا منهم يكذب وإنما كل ما أتى بعد الحق من أرفضاهم
الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه لأن يأخذ عنهم أحكام دينه مشقة تورعوا وتجرحه وشقته على الأمة المحمدي
وقد باننا أهل السلف وراعي الأسود وعطاء وعلمه أنهم أفضل فقال والله ما نحن بأهل أن نذكرهم كيف
تفاضل بينهم على أنه ما من راوٍ من رواة المحدثين والمحدثين كلهم لا وهو قبل الجرح كإقبل التعديل
لواضع إليه ما عدا الأصحاب وكذا التابعون عندهم لعدم العصمة والحفظ في بعضهم ولكن لما كان
العلماء رضي الله عنهم أمناه على الشريعة وقد سما الجرح أو التعديل عمل به مع قبول كل الروايات وصفه
الآخر احتمالا أو انقادهم جهورهم لتعديل على الجرح وقالوا الأصل في المداهمة والجرح طائفة ثلاث هي غالب
أحاديث الشريعة كما قالوا أيضا أن أحسان الظن بجميع الروايات المستور بن أولى وكما قالوا أن مجرد الكلام في
شخص لا يقطع مروه فلا بد من الفحص عن حاله وقد سرح الشفاهة تعلق كثير من تكلم الناس فهم إثارة
لاشبات الأدلة الشرعية على فيها الصورا لناس فضل العمل بها فكان في ذلك فضل كثير لا مة أفضل من
تجرحهم كما إن في تمحيقهم للأحاديث أبعاد جرحه لامة بضعف الأمر بالعل بها وإن بقصد الحفظ ذلك
فإنهم لم يصفه وأصحاب الأحاديث وصححوها كلها كان العمل بها أو الجرح من ذلك غالب الناس فأعلم
ذلك قال الحافظ الزبيدي والحافظ الزبيدي رضي الله تعالى عنهما حرج علم الشفاهة مع كلام الناس فهم
جعفر بن ساهمان الضبي والخازن بن هيدوا من بن نابل المشي وخالد بن غنم السواطي وسو يد بن
سعيد الجدي نأى وروى بن أبي اسحق السبكي وأبو الواسد لكن لفشين شروط في الرواية عن تكلم الناس
فسه أنهم لا يروون عنه الأموات يروى عليه وأظهرت شواهد وعلموا أنه لا أصل لروايتهم عنه ما تفرقه أو
خالفه في الثقات وذلك كحديث أبي أويس الذي رواه مسلم في صحيحه مرفوعا يقول الله عز وجل تسب
الصلاة بني وبين عدي نصين الحديث مع أنهم ينفرد به بل رواه غيره من الثقات كذلك منهم الإمام مالك
وشعبة وابن عتبة رضي الله عنهم صرحوا أحدهم بأنه متابع كالحافظ الزبيدي رضي الله تعالى عنهما في الجرح ما يروونه أحاديث
على كثير من الحفاظ لأصحابهم استدلوا على الصحة كإي عبد الله الحارثي كذا ما يروونه أحاديث
صحيح على شرط الثخين أو أحدهم ما من أنفه هذه العلة أن ذلك كل حديث احتج برأيه في الصحيح يكون
صحيحا إذا لم يكن كون روايته محتجاجة في الصحيح أن كل حديث وجدناه له يكون صحيحا على شرط ذلك
الصحيح لا يفتقر بشرط من شروط ذلك الحافظ كما قلنا فان أحد أغرب أصحاب ذلك الصحيح لم يترجم هذه

أربع عشرة سجدة وهي روايتهم مالك والشافعي وأحمد على أن في سورة الحج مائة تسبيح في الحج الأولى

الشروط في الصحيح عندما تنهى عن فعلك لئلا تكون حديث كل من تكلم الناس فيه بغير ذلك الكلام
فربما يكون قد توهم عليه وتظهر شرهه وكان له أصل وأما ثلثه ما نغرب وما نغرفه في نفسه الثقات ولم
تظهر له شره فلو أننا نغفون ما تركنا حديث كل واحد تكلم بعض الناس فيه بغير ذلك الكلام لأذهب معظم
أحكام الشر به كما رأينا في الأمر على مثل ذلك قالوا حب على جميع أتباع المحدثين أحسان الظن برواه
جميع أدلة المذهب الخافضة لأهلهم فإن جميع ما روي ولم يخرج عن مرتبة الشريعة اللتين هما التقصيف
والتشديد وقد قال الشيخ تاج الدين السبكي في الطبقات الكبرى ما نصه يشي كإجماع المسترشدان تسليك
سبيل الأدب مع جميع الأئمة المأثمين وإن لا تنظر إلى كلام بعض الناس فيه بل لا يبرهان واضع ثم إن قدرت
على التأويل وتحسين الظن بحسب قدرتك فأقول والأقارب صغرا عما تروى بينهم فأنا لا أحيى لم تخلق مثل
هذا وأما خلقك للأشغال عما ينبتك من أمر دينك قالوا لا يزال الظالم يفتدي بغيره لا يفتدي بخير فمما يرى
بين الأئمة خلقه الكرامة وطيلة إلى حقه فإنا لا ننصت إلى ما وقع بين أبي حنيفة وسفيان الثوري أو بين
مالك وابن أبي ذئب أو بين أحمد بن صالح والشمسي أو بين أحمد بن حنبل وإسحاق بن عمار أو بين
الشيخ عز الدين بن عبد السلام والشيخ تقي الدين بن الصلاح فأنا لا أنفعل ذلك خفت عليك الهلاك فإن
القوم أئمة أهلام ولأقوالهم حامل رب عالم يفهم ما يفهم فلا نالنا الأرض عنهم والسموات عما جرى بهم
كانت عبيد بين الصابرين رضي الله عنهم أجمعين قال وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام يقول إذا بلغ
أن أحدا من الأئمة شهدوا التكرير على أحدهم أفراغه فأنا ذلك خوفا على أحد أن يفهم من كلامه خلاف
مراده لا سيما مع الأئمة فإن الكلام في ذلك أشد وقعا حتى أجس حنبل في دار إسماعيل بن إسحق السراج
وكان الحارث المحاسبي بنام عنده هو وأصحابه فلما صلاوا انتهاء تذاكر وفي الطريق وبكرنا بكى أحدهم
فلما أصبح قال ما رأيت مثل هؤلاء القوم لا عت في علوم الحقائق شيئا يشبه كلام هذا الرجل ومع هذا فلا
أرى كلام إسماعيل يصحته خوفا عليك أن تفهم عنهم غير ما فهمت كلام ابن السبكي فسلم أن كل دليل
ورقمنا فمنا ذلك لعل آخره ليس هو بمتناقض حقيقة وإنما هو مجمل على حال من وجوبه وبذبح أو غير
وكرهه أو أحدا من الذين منصوص لا بد من ذلك إذا تناقض في كلام الشارع ممنوع كما روي ومن قال إن حديث
من من ذكره فليتبعضا بناقض حديثه بل هو لا يفتدي منك فإحقق الظن لا حذر النقض ليس
الفرج خاص ما كثر أمثله من حديثه بل هو لا يفتدي منك خاص بالعلوم كإسناد أبي حنيفة رضي الله عنه ليس في سائر
الأئمة أن شاء الله تعالى فإن قيل إذا قلنا بأن أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ليس في سائر
ضعيف إسلامه إلى واديه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصحابة والتابعين من الجرح في
جوابك عن قول بعض الحفاظ عن ثي من أدلة الإمام أبي حنيفة بأنه ضعيف فالجواب يجب علينا
جمل ذلك خبر ما على الرواة الذين روي عن الإمام في السند بغيره رضي الله عنه أذروا ذلك الحديث من
طريق غير طريق الإمام إذ كل حديث وجدناه في مسانيد الإمام الثلاثة فهو صحيح لأنه لا ملامح عسده
ما استدله ولا ينقضه وجود كتاب أو منهم يكذب بغير خلاف سندنا النازل عن الإمام وكنا نأمنه لحديث
استدلاله بجهده في صحيحه علينا العمل به ولو لم يرو غيره فتمام هذه الحقيقة التي نهيت عليها فلا تلجأ
في كلام أحد من المحدثين وأما أن تادينا في تضعيف شيء من أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة إلا بعد أن نطلع
مسانيد الأئمة ولم نجد ذلك الحديث فهو محتمل أن يكون مراد القائل في شيء من أدلة مذهب الإمام أبي
حنيفة أنه مذهب أصحابه الذي ولدوه بسنده وفهموه من كلامه لجمل هذه الحقيقة المذهب فذهب الإمام
حقيقة هو ما قاله ويرجع عنه إلى أن مات لأفامهم من كلامه كما روي أوائل الفصل وهذا الجمل يقع فيه
كثير من طلبة العلم فضلا عن غيره فيقولون عن مذهب أصحاب الإمام أنه مذهب لهم أن ذلك الإمام ليس
له في تلك المسئلة كلام وقد عدنا مثل ذلك من قولنا في المنطق وسواء التصريف والعلوم وبركة العلم وقوة
المعرفة عز وكل قول فينا في التبيين لشطر العلماء فيمو بكرنا على تعقيد عز واديه بخلاف حقوقهم
قال بعض العلماء كذا فانه عز ونافق وتيم من العلماء من جعل الله تعالى على كلامه القبول ومنهم من
وبه قال أحسنه قال أبو إسحاق سيد عالم الشافعي وأصحاب الإمام الثلاثة نقل بنابه المأمور بطلت صلاته قالوا ترك

الفتوت منه وفي افتقاره الى السلام عند الشافعي قولان أظهرهما يكبر الهوى والرفع وسلم ٥٧ من غير تشبه قولنا قول أحد

وعن أبي حنيفة أنه يكبر
السجود والرفع والسلم
وكذلك قال مالك ولو كرر
قراءة آية واحدة وهو على
غير طهر لم يصح في
الحال ولا بعد نظره ولا
في قول بعض الشافعية
أنه يتطهر وبأبي حنيفة
الصحابة ودل بتدجيل
الصحابة أو تكرير
عبود التسلاوة على
تكررها قال أبو حنيفة
السجدة من القسرة
الأولى فيها غنى عن
التكرير بشرط القراءة
في المجلس الواحد

فصل في ما يجب عند
الشافعي وأجل حديث
عنه نية أو أنه قد ثبت
عنه نية إن سجد
شكركم الله تعالى قال
الطحاوي أبو حنيفة
لا يرى عبود الشكر
وروي مجده أنه كرهه
ومالك يقول بكراهية
هذا من الصلاة
ونقل عنه القاضي عبد
الوهاب قال لا بأس به
وهو الأصح وبسبب
المصلحة أذرت به آية
رحمة إن سلم أو آية
رحمة إن سلم أو آية
أبو حنيفة يكركم في
الفرش

باب ملائمة الفل
كذلك السنن والوافع
القسرة والوزر وكما
الخير وكما عابد
مالك والشافعي والوزر عند

يصل عليه قبل الوقوف فيه الأساس وما أنقاد أن يتكلم عن صحة أدلة مذهب الامام الأعظم أبي حنيفة رضي
الله عنه وأن جميع ما يستدل به المذاهب آخذة عن أخبار النابغين وأنه لا يمتزج في سنده شخصي منهم بكتب أبي
وان قبل يصنف شخصي من أدلة مذهب ذلك المذهب آخاها بالانظر للروايات التي في سنده مدونة وقد
لا يقدح فيها أخذه الامام عند كل من استعجب النظر في الروايات وما عدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم
وكذلك يقول في أدلة مذهب أصحابه فلم يستدل أحد منهم بمحدث ضعيف فردل بأن لا من طريق واحدة
أبدا كما نعت ذلك الخاسر استدلالهم بمحدث صحيح أو حسن أو ضعيف قد كثرت طرق حتى أن رفع درجة
الحسن وذلك أن لا يفتن بمصالح الامام أبي حنيفة بل يشاركهم فيه جميع المذاهب كلها كما يرضاهما فترك
بالأخي التعصب على الامام أبي حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين وأبأنه وتقليد الجاهلين بأحواله وما كان
عليه من الوزع والهدو والاحتياط في الدين فتنزل أن أدلته ضعيفة بالنقل دفع شرع الخافين وتبع أدلته
كأنه معناه عرف أن مذهبه رضي الله عنه من أصح المذاهب كبقية مذاهب المجتهدين رضي الله عنهم أجمعين
وان شئت أن يظهر لك صحة مذهبه كالشس في الظاهر وليس دونها أصحاب فاسلك طريق أهل الله تعالى
على الإخلاص في العلم والعمل حتى تنقف على عين الشريعة التي قد عاذا كراهي أوائل الكتاب فهناك ترى
جميع مذاهب العلماء وأنواعهم تنفر عن مذهب أوليها من مذهب ولا ترى من أقوال المذاهب
قولا واحدا خارجا عن الشريعة ففرح الله تعالى من لزوم الأدب مع الله كاهم وأنواعهم فأن الله تعالى
جعلهم قوة واحدة في سائر أقطار الأرض فانها كلها مدي من الله تعالى في نور وطريق إلى دخول الجنة ومن
قريب يقدم عليهم في الآخرة من لزوم الأدب معهم وبغير ما يحصل له من الفرح والسرور وحين يأخذون
بديويهم في خدمته ما يحصل لمن أساءهم الأدب والجد والشرب العالمين

فصل في بيان ضعف قول من قال أن مذهب الامام أبي حنيفة أقل المذاهب احتياطاً في الدين (اعلم)
بأنني أنا هذا أقول مستصحب على الامام رضي الله عنه وليس عند صاحبه فوق في العلم فاني عهد بالله تبيعت
مذهبه فوجده في غاية الاحتياط والورع لان الكلام صفة المتكلم وقد جمع السلف والخلف على كثرة
ورع الامام وكثرة احتياطه في الدين وخوفه من الله تعالى فلا تسمع من الأقوال الا ما كان على شاكفة
حاله على أنه ما من امام الا وقد شد في شيء وترك في شيء آخر توسعة لآلما كما يعرف ذلك من سير
مذاهبهم كلها مثل ما سارنا في تقدير وجود قلة الاحتياط في شيء من مذهب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه
فلا خصوصية له في ذلك فانهم ما أنى ما قلته في جميع أبواب الفقه من باب الطهارة إلى آخر الأبواب
أعرف صدق قول لا سيما في الأموال والأبضاع فانه أن احتاط امام لشري في كل احتياطه للمعاش وان احتاط
امام لوقوع الطلاق من الزوج قل احتياطه لمن يزوجه بعدهم بالمكس فقد لا يكون الطلاق وقع بذلك
اللفظ الذي قاله الخالف رفس على ذلك سائر مسائل التمسك ثم انما سمعنا هذا المعترض قلة احتياط من
الامام أبي حنيفة رضي الله عنه هو بقلته احتياط وانما توسر وتسهل على الأمة تعالما لمصلحة عن
الشارع صلى الله عليه وسلم فانه كان يقول ليس واليسر واليسر وايضا في كل شيء لم تصرح به شرعي والافضل
شيء مصرح به الشريعة ليس فيه تمضيق ولا مشقة على أحد ابدا فرجع الى مثل ذلك الى مرتبة الميزان
تخفيف وتشديد تعالما ورع الشارح سواء وقد كان طلبة من مصرف ولده ورضي عن الثوري وغيرهم
مكرهون لفظ الاختلاف بين العلماء يقولون لا تقولوا اختلاف العلماء قولوا تسموا العلماء وقد قال تعالى
أن أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأطيعوا أئمة الذين هم منكم فإذا خلت أمرهم بينكم فما تفرقوا فانه
ما خرج من قولهم الذين والذين مرتبة الميزان الساقطة الجامعة لجميع أقوال المجتهدين وأتباعهم وكذلك
يجب عليه الاعتقاد الجامع بأن ذلك الامام الذي خفف أو شد على هدى من ربه في ذلك حتى ينزل الله تعالى
عليه بالوقوف على عين الشرع بما ظهره والي ينفر عنها كل قول من أقوال علماء الشريعة وقد أجمع أهل
الكشف على أن الأمر رجع المخرج عن الأمة أولى من الدائم المخرج عليهم لأن دفع المخرج هو الحال
الذي ينهي أمرنا لثاني البه في الجنة فقيمتون منها حبسوا ولا يخرجونها على أحد عكس الحال في

أجل كتمان الخبر مع اتفاقها مع مائة وقال أبو حنيفة قالوا لا يجب أن لا يخرجوا من كتمان قيل الخبر وكتمان

حقيقة قال وإن شاء
ركعتين وكل قبل الظهر
أربعاً وزاد الشافعي في كل
بعد ما رما وقال أبو
حنيفة إن شأني بعدها
أربعاً وإن شاء ركعتين
وزاد أبو حنيفة أربعاً قبل
العشاء وكل بعدها رما
وصفة الجمعة أربع قبلها
وأربع بعدها
فصل في السنة في
قطع الليل والنهار أن
يسلم من كل ركعتين فإن
سلم من كل ركعة حاز عند
مالك والشافعي وأحمد
وقال أبو حنيفة لا يجوز
وقال في صلاة الليل أن
شأني ركعتين أو أربعاً
أو ستاً أو ثماناً ركعات
بشاية واحدة وبالنهار
يسلم من كل أربع
فصل في أوّل الوتر
ركعة وأكثرها إحدى
عشرة ركعة وأدناها لثلاث
ثلاث ركعات عند
الشافعي وأحمد وقال أبو
حنيفة الوتر ثلاث
ركعات بتسليم واحدة
لا يزيد عليها ولا ينقص
منها قال مالك الوتر ركعة
قبلها تسعة منفصل عنها
ولاحدتها قبلها من
التسعة وأقل ركعتان
ويقرأ في الأخيرة من الوتر
سورة الاخلاص
والمؤتين عند مالك
والشافعي وقال أبو حنيفة
وأحمد سورة الاخلاص
وجدها وإذا أوترتم تهجد

الدنيا والحمد لله رب العالمين
فصل في بيان ذكر بعض من أطنب في الثناء على الإمام أبي حنيفة من بين الأئمة على الخصوص وبيان
توسعته على الأمة وسعة علمه وكثرة ورعه وعبادته وعفته وغير ذلك روى الإمام أبو جعفر الشيرازي عن
شقيق الجني أنه كان يقول كان الإمام أبو حنيفة من أروع الناس وأعلم الناس وأكثرهم
احتياطاً في الدين وأبعدهم عن القول بالأي في دين الله عز وجل وكان لا يصنع مسئلة في العلم حتى يجمع
أصحابه عليها ويقعد عليها لمجلساً فإذا اتفق أصحابه كله على موافقتها للشرع قال لا يوجب وأخبره فيها
السبب الغلاني اه وقد مر ذلك في الفصول السابقة فانظر بما أثنى شدة ورع هذا الإمام وخوفه من الله أن
يزيد في شرع ما لم يقبله شرعية نبي صلى الله عليه وسلم وروى أنبأ بن سنده إلى إبراهيم بن عكرمة الخزازي
رحمه الله تعالى أنه كان يقول ما رأيت في عصرى كله عالماً أروع ولا زهدولاً أعبد ولا أعلم من الإمام أبي
حنيفة رضي الله عنه وروى الشيرازي أيضاً عن عبد الله بن المبارك قال دخلت الكوفة فسمعت علماءها
وقلت من أعلم الله عنه وروى الشيرازي أيضاً عن عبد الله بن المبارك قال دخلت الكوفة فسمعت علماءها
الإمام أبو حنيفة فقلت لهم من أزيد الناس فقالوا كلهم الإمام أبو حنيفة فقلت لهم من أعبداً الناس وأحقرهم
اشتهوا للعلم فقالوا كلهم الإمام أبو حنيفة فسمعتهم من خلق من الأخلاق الحسنة إلا قالوا كلهم لا تعلم أحدنا
تخطئ بذلك غير الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه وكان شقيق الجني يمدح بأب حنيفة ويثنى عليه كثيراً ويقول
على رؤس الأشهاد في المال العظيم من مثل الإمام أبي حنيفة في الورع كان إذا اشتري أحداً منه ثوباً أو خطبة
على النلة ثم رده عليه يعطى صاحب الثوب جميع النلة التي عنده ويقول قد اختلطت دراهمك بدراهمي فخذها
كأها أو سأحتك يا أخي ديناً أو أخرى وهذا أروع لم يلقنا أو عهده من غير رضي الله عنه وروى أبو جعفر
الشيرازي أيضاً أن الإمام أبو حنيفة وكل وكذا يبيع ثياب من خز وكان فيه ثوب معيب فقال لا وكيل
لا تبع هذا الثوب حتى تبين عيبه فيأخذه ونسي أن يبين عيبه فخطب فحمد على ثمن بقية الثياب فلبسوا
الوكيل بذلك تصديق بتمن الثياب كلها على الفقراء والمساكين ونحو ما جازل الذمة قال وروى بشار بن شقيق
الجني أن الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه كان لا يمس في ظل جداره رغو ويقلنا إلى عتده فمرنا بثل
فرض نحن ما فهو رابو جالس في ظل جداره انتفاع في ظل جداره ومن دقيق ورعه رضي الله عنه أن أبا
جعفر المنصور والخليفة لما منع الإمام أن يفتي سأله أنتفع في الليل عن الدم الخارج من لحم الإنسان هل
ينقص الوضوء فقال لم يمس على جلد جداره عن ذلك ذكره النزهة فإن أبا حنيفة مني الفتنة أكل من يخون
أما هو الغيب انتهى فانظر بما أثنى شدة رافته لله عز وجل وكان هذا المنع للإمام رضي الله عنه قبل
اجتماعه ومعرفته مقام الإمام في الظهور روى أبو نعيم وغيره عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه أنه صلى أصبح
بوضوء الشاة أكثر من خمسين سنة ولم يكن يفتح جنبه على الأرض في الليل أبداً وأما كان ينام لحظاً بعد صلاة
الظهر وهو جالس ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استمعوا على قيام الليل بالتي لولة يعني النوم
بعد الظهر وروى الثقات أنه أقرض الله عنه ضرب وجس ليلى القضاة فصر على ذلك ولم يكن وكان سبب
أكرامه على القضاة له لما مات القاضي الذي كان في عصره ففش الخليفة في بلاده من أحد بكره فكان
القاضي الذي مات فلم يجدوا أحداً يصلي ذلك غير الإمام لكثر علمه ورعه وعفته وخوفه من الله تعالى
وقبل أن مات في السجن وبلغ الإمام أبا حنيفة أنهم قالو الخليفة قد قتلنا العلماء فأوجدنا أحداً أفتوه ولا
أورع من الإمام أبي حنيفة بله سفیان الثوري واصله بن أشيم وشرى فقال الإمام أبو حنيفة أنا أفتيكم لكن
تخصمنا أنا فأنا ضرب وأحس ولا إلى وأما سفیان بن غريب وأما سفیان بن أشيم فيخاصموني ويخصمنا وأما شريك
فيعجز فكان لا يركب قال الإمام فان سفیان بن لس ثياب الفتان وأخذ بيده عصا خرج إلى بلاد اليمن فلم يرهقه
أحسن خراج وأما شريك فتولى وأما سفية فدخل على الخليفة وقال له كم عندك من من الجسر والبراذن يوارش
طخت اليوم فقال الخليفة أخرجه عنى هذا عتونه قال الشيرازي ماري وبلغنا عن الإمام أبي حنيفة وسفیان
وصلة أنهم هجروا ثم تركت ما تروا قالوا كان يمكنه الحيلة ويختص من هذه الورطة فلم يفعل رضي الله عنهم

أجمعين وما توسعة الإمام رضي الله عنه على الأمة كثيرة بل تنسب أقواله وسأفي غالبها في توجيه أقوال
 الأئمة ان شاء الله تعالى في ذلك قوله رضي الله عنه بصحة الطهارة من ماء الحمامات المستخبة بالهرجين وعظام
 الميتة فإنه في غاية التوسعة على الأمة عكس من كالتعنع الطهارة من ذلك لما هو متبع كل منظر الخوض
 بالعبادة وان كان كل من المذهبين يرجع إلى مرتبة المزاراة من تخفيف وتشدده ومن ذلك قوله رضي الله
 عنه بطهارة الفخار الذي خطا بالعبادة وقوله ان النار تطهر ذلك فان ذلك في غاية التوسعة على الأمة فلو لا هذا
 القول ما كان يجوز لنا استعمال شيء من الأزيار والأرباق والشقف والزبادي والقلل والكبران والطواحين
 والخواجر وماذا للعبادة الذي ينفى به وقد بلغنا ان جميع ما ذكر لا بد من خلطه بالسرجين لئتم غماكه بل رأينا
 ذلك وشاهدناه من صنائع الفقهاء والشافعي ولو لا تعلقنا للناس بالإمام أبي حنيفة رضي الله عنه في قوله يحصل
 استعمال الفخار المذكور لتكدر عيش الناس وصاحبت معياليهم وقد استنطقت لقوله رضي الله عنه في
 ذلك دليل لا وهو ما ورد من تطهير عصابة المسلمين بالنار ثم بعد ذلك بدخلون الجنة لأن من شأنا الجنة أن
 لا يدخلها إلا المطهر ومن من الناس الظاهر والباطن فكما كانت النار ماهرة فمن الذنوب المعنوية فكذلك
 تكون ماهرة من الأمور المحسوسة كالسرجين الذي يعجن به الفخار فان قلت في فاقه ولون فيما
 كان نجسا من أصل خلقتك نظام الخبز وبقي أجراه إذا حرقت عند من يقول نجاسة من أصل
 الخلقة أو توسعة فالجواب مثل ذلك لا ينبغي أضائته إلى الإمام أبي حنيفة لأنه نظير أجسام الكفار فلا
 يظهر هراقه بالنار كما سأل في سطره في توجيه أقوال العلماء ان شاء الله تعالى فسلم أنه يجب على كل مكلف
 أن يشرك الله تعالى على إيجاد مثل الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه في الدنيا ليسوع على الناس تبعاً
 لتبصرة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وجميع ما سكت الشرع عنه ولم يتعرض فيه لأمور ولا شيء
 فهو عافية وتوسعة على الأمة فليس لأحد أن يحجره عليهم ثم ان وقع من عالم تحجيره في مثل ذلك كان على
 سبيل التزوي والوزع كنهني النبي صلى الله عليه وسلم أهل يتبعن ليس الحرج ومع قوله صلى الله عليه وسلم
 بحله ثلاث دون حال والجملة أمية الشارع على شريعته من بعده فلا اعتراض عليهم فيما يدينونه لخلق
 واستيعابهم من الشريعة لاسيما الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه فلا ينبغي لأحد الاعتراض عليه لكونه من
 أجل الأئمة وأقدمهم تدوينا بالذهب وأقربهم سندا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومشاهداته لعل أكبر
 التائبين من الشك في الله عنهم أجمعين وكيف يطبق بأمنا لنا الاعتراض على إمام عظيم أجمع الناس على
 جلالته وعلمه وورعه وهدو وعفته وعبادته وكثرة مراقيته لله عز وجل وخوفه منه طول عمره وهذا
 والله الأعمى في البصرة لأن جميع ما روي به علينا في ما هو من توسعة الشارع ثم بتدريجهم صريح الشريعة
 بذلك فهو من باب اجتهد وورقه صلى الله عليه وسلم وإمام عظيم يوسع علينا اجتهداه مع شدته ودعوا احتياطه في دينه
 وشدة احتياطنا إلى ما روي به علينا كيف يسوغ لعل عاقل أن يعترض على جميع شدة احتياطه في الدين
 ما روي به الإمام عليه السلام في ما روي به عليه السلام فانه نفس وإياك أن تتعرض مع الخائفين في أعراض الأئمة
 بغرض يقتصر في الدنيا والآخرة فان الإمام رضي الله عنه كان مقتديا بالكتاب والسنة متبعين ما نزل في كتاب
 قدمناه لك في عدة مواضع من هذا الكتاب ومن فتن مذهبه رضي الله عنه وخدمنا أكثر المذاهب احتياطاً
 في الدين ومن كالتعنع ذلك وهو من جملة المجاهدين المتصدين المنكرين على أئمة الهدى فيهمه السقيم وحاشا
 ذلك الإمام الأعظم من مثل ذلك حاشا له هو إمام عظيم متبع إلى انقراض المذاهب كلها كما أخبرني في بعض
 أهل الكشف الصحيح وأتباعه ان يزالوا في ازدياد كلما تقارب الزمان وفي مزيد اعتقاد في أقواله وأقوال أتباعه
 وقد قدمنا قولاً امامنا الشافعي رضي الله عنه الناس كلهم يحالفون في القصة على أبي حنيفة رضي الله عنه وقد
 شرب بعض أتباعه وحسب لقلده غير من الاعتقاد في فعل وما ذلك والله سدى ولا عبرة بكلام بعض المتصدين
 في حق الإمام لا يقولهم انه من جملة أهل الرأي بل كلام من رطبه في هذا الإمام عند المحققين شبه الهدى بأنات
 ولو ان هذا الذي طعن في الإمام كان له قدم في معرفتنا زرع الجتهد من دقة استنباطاتهم لقدم الإمام أبو حنيفة
 في ذلك على غالب الجتهدين لضعف مدرك رضي الله عنه واعلم يا أخي أنني ما سطت لك السلام على من اتق

قضاء وروى في أوقات الكراهة كالمرائض على القول بالمرح من مذهب الشافعي وهو أحد الروايتين من أحمد وقال مالك لا يضي وهو

المسجد ولا غيرهما من السن عند الشافعي واجسد وقال أبو حنيفة وما لك اذا من ذوات الرخصة الثانية من الصبح اشتغل بركعتي الفجر خارج المسجد فصل في الاوقات التي ينهي عن الصلاة فيها عند مالك أربعة اثنان ينهي فيهما لأجل الفعل واثنان لأجل الوقت فالأول بعد العصر حتى تصغر الشمس وبعد الصبح حتى تطلع ليلته ولم يصل العصر أو الصبح وان دخل وقتها لمّا كان يصل ما شاءه لا خلاف فأنما صلاحه لم يصل حتى تطلع الشمس أو ترقب فغير ان ينهي لأجل الصلاة وهذا موضع اتفاق والثاني اذا طلعت الشمس حتى ترتفع وبسبب الانصراف حتى تقرب وعند أبي حنيفة والشافعي وقت خامس وهو استنوا الشمس حتى تزول وقال مالك وأحمد تقضي القرائن فيما ينهي عنه لأجل الوقت لا الزوال وقال الشافعي تقضي القرائن في الاوقات كلها وكذا تفعل الزوايل التي لها بسبب كالغيبوبة وكسبي الطواف ويهود التلاوة والصلاة المنذورة ويحيد الطهارة وقال أبو حنيفة ما ينهي عنه لأجل الوقت لا يجوز ان يصل فيه صلاة فرض سوى عصر يومه عند انصراف الشمس وما ينهي عنه

الامام أبي حنيفة أكثر من غيره الارحمة بالمتورين في دينهم من بعض طلبة المذاهب المخالفة له فانهم ربما عرفوا في تضعيف شيء من أقواله خلفا معذركه عليهم بخلاف غيره من الأئمة فان وجوده واستنباطها منهم من الكتاب والسنة ظاهرة فالتألب طلبة العلم الذين لهم قدم في الفهم ومعرفة المدارك وأذيان لك تتبرى الأئمة كما هم من الرأى فاعمل بكل ما تجد من كلام الأئمة بانشرح صدره ولولم يعرف مدركه فانه لا يخرج عن إحدى رقتي الميزان ولا يجوز أن تكون أنت من أهل مرتبة نعمها وأياك والتوقف عن العمل بكلام أحد من الأئمة المجتهدين رضی الله عنهم فانهم ما وضعوا لقولهم أقوالهم الا طلبا لائقة في الاحتياط لانفسهم ولا يمتثلون لفرق بين أئمة المذاهب بالجهل والتعصب فان من فرق بين الأئمة فانه فرق بين الرسل كما ربيته في الفصول قبله وان تفاوت المقام فان العلماء رتبة الرسل وعلى مدرجتهم سلكو في مذاهبهم وكل من اتبع نظره وأشرف على عين الشريعة الأولى وعرف منازع أقوال الأئمة وأهم كلامهم يعترفون أقوالهم من عين الشر بعمق يتيقن عند توقف في العمل بقول امامهم كان ثمانا من كان بشرطه السابق في الميزان وقد حقت عند ذلك والله الخدوس هندی توقف في العمل برخصة قاله امامه اذا حصل شرطها أبدأ ومن لم يصل الى هذا المقام من طريق الكسب وجب عليه اعتقاد ذلك في الأئمة من طريق الأيمان والتسليم ومن فهم ما ذكرناه من هذا البيان العظيم لم يبق له عند ذلك الخلف عن اعتقاده أن سائر أئمة السنيين على هدى من ربهم أبدأ وبالأقل لكل من توقف عن ذلك اعتقادان أولا الأئمة الذين توقف عن العمل بكلامهم كانوا أعلم منك وأورع يقي في جميع ما روي في كتبهم لا تدعوهم وان ادعت أنك أعلم منهم نسلك الناس الى الجنون أو الكذب وأعدا وقد أقي علماء سلك تلك الاقوال التي تراها أنت ضعيفة وأما الله تعالى به احق ما توافق فلا بد من علمهم ودرهم جهل مثلك غنازهم وخفاء مداركهم ومعولهم في مشاهد أن كل عالم لا يصف في مؤلفه عادة الامتثال في غير ربه وزنه غير أن الأدلة وقواعد الشريعة موزعهم ربحهم بالذهب والجواهر فإنا أن تنقض نفسك من العمل بقولهم أقوالهم اذا لم تعرف مؤلفه فانك ما عجب بالنسبة اليهم والاعمال من من رتبته الا أنك على العلماء لاه جابل بل اعمل يا حي بجميع أقوال العلماء ولو لم رجو حوا رخصة بشرطها المعروف بين العلماء وشاكل بعضك بمناوشت نفسك فخرعا راتبنا تنفع في الكبار من غل وحسد وكبر ومكر واستزاد الناس وغيب عنهم وأكل حرف مضايلا عن الشهات وغير ذلك من الكبار فضلا عن الصغار والمكر وهاتين من يقع في مثل ذلك فان دعوا والورع وصفه فيه حتى يتورع عن العمل بقول مجتهد لا يعرف دليله ما هذا والله الاجل أو حجة جاهلية كيف يقع ما يعرف دليله غيرهم من الكتاب والسنة واجاع الامم ويتورع عما يراه من كلام أئمة الهدى فليتنا يا حي تركت تتكدر من وقوعك في هذه الكبار كتركك تتكدر من تقلد غير ما مأمرك أو من اترك بالانتقال من مذهبك الى غيره وبالله ذنوبك كلها مثل ذنوب انتقالك من مذهب الى مذهب أو مثل علك بقول امام لم تعرف دليله أو عمل بقوله ضعيف فاعتقداك ما يخفى الصفة في كلام أئمة الهدى واجب عليك ما بدعت من يتكشف لك الخجاب ولم تنفع على عين الشر بهما الأولى التي يتفرع منها قول كل عالم كان قد من بانه في فضل الامثلة المحسوسة وكل من فطر بعين الانصاف وبهجة الاعتقاد وجد جميع مذاهب الأئمة كانها أصبحت من الكتاب والسنة سدا وجنتها منها وأول الجنة رب العالمين

فصل في بيان بعض ما طاعت عليه من كتب الشرع قبل وضع هذه الميزان بقية لتتدبر بالحق في ذلك أرططت الاحاطة بهذا وقد خفف عن صاحبه وصحب عنه بخلافه في ذلك ولم يقل من ابن ابي طاهر صاحب هذه الميزان على جميع ما دونته المحدثون من الاحاديث والفقهاء من المذهب في سائر اقطار الارض حتى قدروا بردها كلها الى مرتبة تخفيف وتشديد فاذا طالع على الكتب التي طاعتها وحفظتها وشترتها على مشايخ الاسلام من الشرع بغير عاصم لي واقتدى في طاعة هذه الكتب التي اذكر ما ان شاء الله تعالى وكما هو راجع الى ثلاثة انقسام حفظ متون وشرح لها ومطالعة لنفسه مع مراجعة العلماء في المشكلات منها القسم الاول في ذكر الكتب التي حفظها عن ظهر قلب وشرع تعالى العلماء في ذلك كتاب المنهاج للنووي وكتاب الرضوان للمقري وعصره الى باب القضاء على الغائب وكتاب جمع الجوامع في اصول الفقه والدين وكتاب الفقيه ابن مالك في النحو وكتاب تلخيص المفتاح في المعاني والبيان وكتاب الفقيه العراقي في علم الحديث وكتاب التلخيص في النحو لابن هشام وكتاب الشاطبية في علم النثر آت وغير ذلك من المختصرات في القوم الثاني في ما شرحت على العلماء فقرأت بعد الله شروع جميع هذه الكتب على العلماء مني الله عنهم مراراً فراجعوا بحث وتحقق حسب طاقتي ومرتبة فقرات شرح المنهاج للشيخ جلال الدين المحلى على الاشياخ مع تصحيح ابن قاضي بحلون مع مطالعة شرحه والوجه في مصر وغير مرات وقرأت شرح الرضوان في الاشياخ مع تصحيح ابن قاضي بحلون مع مطالعة شرحه والوجه في مصر وغيره ايضا وشرح النهج الكبير وشرح التكميل وشرح رسالة التفسير وشرح آداب البحث وآداب القضاء وشرح البحار المؤلف وشرحه للشيخ فوس الدين الجوزي وكتاب القرب للادري والقطعة والتكملة لاركني وقطعة السبكي على المنهاج وكتاب التوضيح لولد وشرح ابن الملقن على المنهاج والتبسيط وشرح ابن قاضي شعبة الكبير والصغير وقرأت شرح الرضوان في التوضيح شهاب الدين الرمي وكنت اكتب على كل درس منها وانشرح الرضوان وروايت لهادوز والتلخيصات وروايت شرح المذهب وغير ذلك حتى كان الشيخ يتعجب من سرعة مطالعته هذه الكتب يقول لي لولا كمالك في رواية الكتب لما كنت اظن انك طالعت كلها واحدا من هذه الكتب ولما قرأت شرح الرضوان في موضع من مؤلفه شيخ الاسلام زكريا كانت اطالع عليه جميع المواد التي تيسرت لي زمن القراءة وتحرر جميع عبارة من اصولها كلها حتى احطت علما بامور الكتاب التي استعملتها في التمرح كالمهمات والحداد وشرح المذهب والقطعة والتكملة وشرح ابن قاضي شعبة والارني الكبير والوسيط والوجيز وفتاوى الفقهاء وفتاوى القاضي حسين وفتاوى ابن الصلاح وفتاوى الفزاري وغير ذلك وكنت اتمه الشيخ على كل عبارة نقلها مع اسقاط شي منها واطلعت على اثني عشرة مسئلة ذكر انهام زيادة الرضوان في موضع من مؤلفه انهام مذكورة في موضع غير اوابوا والحمد لله الشيوخ شرحه واطلعت على مواضع كثيرة ذكر انهام في اجزاء الركني وغيره في الحداد والحال انهام في احوال الاجتهاد فاهلها في الشرح وقرأت شرح الفقيه ابن مالك كان المصنف والاعني والمفسر وابن ابي قاسم والكنوزي وابن عقيل والاشعري مراراً على الشيخ شهاب الدين الحسايني وغيره وقرأت شرح التوضيح للشيخ خالد وكتاب المغني وروايت وغير ذلك وقرأت شرح الفقيه العراقي مراراً فقرأت شرحها للمؤلف على الشيخ شهاب الدين الرمي وشرحها للشافعي على الشيخ امين الدين الامام بجمع النجيري ثم اخصرته وقرأت شرحه للجلال السيوطي وشرحه للشيخ زكريا عليه مروا واحدة وكذلك علوم ما عدا ذلك من الصلاح وعصره والنووي وقرأت شرح جميع الجوامع للشيخ جلال الدين المحلى وحاشته لانني شرفي على الشيخ في نور الدين المحلى وكنت اقر الخاشية والشرح عليه على ظهور قلبي اذا نسبت الكراس في البيت والشيخ نور الدين فاسل الخاشية وكان يتعجب من سرعة حفظي لذلك وحسن مطالعته وقرأت العهد وروايت على الشيخ عبدالحق السهلي وقرأت المطول ومختصره على الشيخ العلامة ملا على الجهمي بباب القرافة وروايت شرح الشاطبية للشافعي ولان القاص وغيره على الشيخ نور الدين الجارحي وغيره وقرأت من كتب التفسير وروايت تفسير الامام البغوي على شيخ

الشمس قال ولو صلاها فطلعت الشمس وهو فيها طلعت صلاته ومن صلى ركعتي الفجر كره له التثنية بعدها عند حديثي والشافعي واجمروا مالكا لا يكره ذلك هنا في غير مكة وامامه قيل يكره التثنية في اوقات النهي ام لا قال مالكا والشافعي لا يكره وقال ابو حنيفة واحمد يكره في باب صلاته الجامع اجمروا عن ابن صلاة الجماعة مشروعة وانه يجب اظهارها في الناس فان امتنعوا كلهم منها قوتوا عليها واحجموا على ان اهل البع الذي تنعقد به صلاة الجماعة في الفرض غير الجمعة اثنا امام وامامهم قائم عن عهده لان عند احمد اذا كان المأمور واحدا ووقف عن يسار الامام فان صلاته باطلة واختلفوا هل الجماعة واجبة في الفرائض غير الجمعة فقص الشافعي على انها فرض على الكفاية في الاصح وهو الاصح عند المحققين من اصحابه وقيل سنة وهو المشهور عنهم وقيل فرض عين ومذهب مالكا انها سنة وقال ابو حنيفة في فرض كفاية وقال بعض اصحابه هي سنة وقال احمد هي واجبة على الاعيان وليست

فصل في ولا يدين نية الجماعة في حق المأموم بالأضيق ونسباً لأمانة لا تجبيل هي مستقيمة عند مالك والشافعي الأفي اجمعة وقال أبو حنيفة ان كان من خلفه نساء وجبت النية وان كانوا رجالاً فلا واستثنى الجماعة وعرفه والعدين فقال لا يدين نية لأمانة في هذه الثلاثة على الإطلاق وقال أحمد نية الأمامة شرط ومن دخل في فرض الوقت فاقبمت الجماعة قدس له أن يقطعه ويدخل مع الجماعة بالأضيق فان نوى الدخول معهم من غير قطع الصلاة للشافعي قولاً أصبح ماله يصح وهم المشهور عن مالك وأحمد وقال أبو حنيفة لا يصح

فصل في وما ذكره المسبوق مع الإمام فهو أول صلاته فعلاً وحكماً عند الشافعي فيبعد في الباقي القنوت وقال أبو حنيفة ما يذكره المأموم من صلاة الإمام أول صلاته في التشهدات وأخر صلاته في القراءة وقال مالك في المشهور عنه هو آخرها وعن أحمد روايتان

فصل في ومن دخل المسجد فوجد امامه قد فرغ من الصلاة فان كان المصلي غير من الناس كره له أن يستأنف نية

الاسلام الشيخ شهاب الدين الشيشي المنبئي وقرأت الكشاف وحواشيه وتفسيره البضاوى وحاشيته الشيخ جلال الدين السيوطي على شيخ الاسلام ذكر ما رواه واحد وكنت أطالع على ذلك تفسير ابن زهرة وتفسير ابن عادل وتفسير الكواشي وتفسيره الواحد الثلاثة وتفسير الشيخ عبد العزيز الدربني الثلاثة وتفسير الزمخاري وتفسير الجلال السيوطي السجى بالدر المنثور وغير ذلك ونشأ من قرأه في الحاشية التي وضعها شيخ الاسلام المذكور على تفسير البضاوى وقرأت شرح البخارى للشيخ شهاب الدين القسطلاني على مؤلفه المذكور وكنت أطالع عليه تفسير القرآن العظيم لأجل ما في البخارى من الآيات لا يعرف مقابلات المفسر بن في أو أطالع عليه أيضاً شرح البخارى للمصطفى ابن حجر وشرحه للكرمانى وشرحه للعيني وشرحه للبرماوى وغير ذلك وقرأت عليه شرح مسير للإمام الزوى وشرحه للقاضى عياض والقطعة التي شرحها الشيخ شهاب الدين المذكور على مسلم وقرأت كتاب الاحوذى على شرح الترمذى لأبي بكر بن العربي المالكي وكذلك قرأت عليه كتاب الشفا للقاضى عياض وكتاب المواهب اللدنية في المنع المحمدي وغير ذلك في القسم الثالث في مقاماته لنفسه وكنت أراجع الأشياخ في مشكلاته بعد إقراءه في على الأشياخ جميع الكتب المتقدمة كما أطالع شرح الروض وخمسة عشر مرة وطالع كتاب الام للإمام الشافعي رضي الله عنه ثلاث مرات وكنت أطالع عليه استدراكات الأصحاب وتفسيراتهم عليه في شرحهم وما انفهم وطالع مختصر الزنى وشرحه الذي وضعه عليه شيخ الإسلام زكريا كذا كذا مرة وطالع مستند الإمام الشافعي رضي الله عنه مرات ولما وى مرة واحدة وطالع كتاب المنبئي لأن خرم في اختلاف العالي وهو ثلاثون مجلداً وكتاب الملل والحل له وكتاب المعلى مختصر المحلى للشيخ عبي الدين بن العربي وطالع الحاوى للماوردي وهو عشرين مجلداً وكذلك الأحكام السلطانية له مرة واحدة وطالع فروع ابن الحنفى وكتاب الشامل لابن الصاغ وكتاب العدة لأبي محمد الجويني وكتاب المحط والفرق له مرة واحدة وطالع العار الفنى الكبير والصغير مرة واحدة وطالع شرح المهذب للزوى والقطعة السجى عليه نحو خمسين مرة وطالع شرح مسلم للزوى خمس مرات وطالع المهمات والتعقيبات عليها مرتين وطالع التلخا من مرتين ونصفاً وطالع القنوت لأزدي والمتوسط والفتح له مرة واحدة وطالع كتاب العدة لابن المنقذ والتهذيب شرح التنبيه له مرة واحدة وطالع تفسير الجليليين نحو ثلاثين مرة وشرح المنهاج للجلال المنبئي نحو عشرين مرات وفتح البسارى على البخارى مرتين وشرح العيني مرتين وشرح الكرماني ثلاث مرات وشرح ابن زهرى ثلاث مرات وطالع شرح القسطلاني ثلاث مرات وشرح مسلم للقاضى عياض مرة ولقاضي زهرة مرة وطالع تفسير البغوى ثلاث مرات والخازن خمس مرات وابن عادل مرة والكواشي ثلاث مرات وتفسير ابن زهرة مرة واحدة وتفسير الجلال السيوطي المأثور نحو ثلاث مرات وطالع الكشاف بحواشيه نحو حاشية الطي وحاشية التنقذاني وحاشية ابن المنبر عليه ثلاث مرات وعرفت جميع المواضع التي وافق عليها أهل الاعتزال وجمعها في جزعوطا على الكشاف أيضاً الجبرلائي حيان وأعراب السنين وأعراب السقاوى وطالع تفسير البضاوى مع حاشية الشيخ زكريا عليه ثلاث مرات وطالع تفسير ابن النقيب المنقذى وهو ما لم يجد وطالع تفسير الواحدى الواحدى الثلاثة وتفسير عبد العزيز الدربني الثلاثة كلاً منها مرات وطالع من كتب الحديث ما لا أحصى له عدد في هذا الوقت من المسند الآخر كوطا الإمام مالك ومستند الإمام أحمد ومسند الإمام أبي حنيفة الثلاثة وكتاب البخارى وكتاب مسلم وكتاب أبي داود وكتاب الترمذى وكتاب النسائى ويصح أن يخرجه ويصح أن يخرجه ومنه الإمام مسند بن عبد الله الأزدى ومسند عبد الله بن حمد والعدل لنبات ومسند الفردوس الكبير وطالع معاجم الطبراني الثلاثة وطالع من الجوامع الأصول كتاب ابن الأثير وجوامع الشيخ جلال الدين السيوطي الثلاثة وكتاب السنين الكبرى للبيهقي ثم اخترتها وقد قال ابن الصلاح ما من كتاب في السنة أجمع للدلائل من كتاب السنين الكبرى للبيهقي وكانه لم يترك في سائر أقطار الأرض حديثاً الا وقد وضعه في كتابه انتهى ومومن أعظم أصول الحق استمدت منها في الجمع بين الاحاديث في منة الميزان كما سبق في القول وطالع من كتب الفقه صحاح الجوهري وكتاب النهاية لابن الأثير وكتاب القاموس وكتاب

ثم أدرك جماعة يصلون استحب له أن يصلي معهم عند الشافعي وبهنا قال مالك الأبي المغرب ٦٣ فان صلى جماعة ثم أدرك جماعة

أخرى فهل بعد الصلاة
مهم الرابع من مذهب
الشافعي ثم وهو قول أحمد
الأبي الصبح والعصر وقال
مالك من صلى في جماعة
لا يصلي مع من صلى منفردا
أعاد في الجماعة بالمغرب
وقال الأوزاعي إلا الصبح
والمغرب وقال أبو حنيفة
لا بعد إلا الظل والعشاء
وقال الحسن بعد الصلاة
الصبح والعصر وإذا أعاد
ففرضه الأولى على الأربع
من مذهب الشافعي
والثانية تطوع وهو قول
أبي حنيفة وأحمد وعن
الأوزاعي وأشيى أنهما
جميعا نفيه

تهذيب الاسماء والصفات للنووي ثلاث مرات وطالع من كتب أصول الفقه والدين نحو سبعين مؤلفا
وأحاطت علميا على أهل السنة والجماعة بما عليه العزلة والقدرية وأهل الشطرنج من غلاة التصوف
المتعلمين في الطريق وطالع من فتاوى المتقدمين والمتأخرين من الأخصى له عمدا كفتاوى الفقهاء
وفتاوى القاضي حين وفاة أو الماوردي وفتاوى الغزالي وفتاوى ابن الحداد وفتاوى ابن الصلاح وفتاوى
ابن عبد السلام وفتاوى السبكي وفتاوى الباقين وكل من هاتين الأختين مجملات وطالع في شئ شيئا
الشيخ ذكر بأوصافه الشيخ شهاب الدين وغير ذلك كفتاوى النووي الكبرى والصغرى وفتاوى ابن
الفرج وفتاوى ابن أبي شريف وغير ذلك ثم جعلها في مجلد باسقاط المتداخل منها وطالع من كتب
القواعد وقواعد ابن عبد السلام الكبرى والصغرى وقواعد ابن أبي شريف وقواعد ابن ركن
ثم اختصرها ثم أعاد الأختين وطالع من كتب السير كثيرا كسيرته ابن هشام وسيرة النكلاي وسيرة ابن سعد
الناس وسيرة الشيخ محمد الشافعي أجمع كتاب في السير وطالع كتاب المعجزات والنصائص للجلال
السويدي ثم اختصره وطالع من كتب التصوف مالا يحصى له عمدا الآن كالقول لابن طالع المكي
والزرقاني العارف الحامضي ورسالة الفقيه والاصياء للغزالي وعوارف المعارف للسهروردي ورسالة النور
لسيدي أحمد الزاهد وهي مجلدان وكتاب منقذ المذنب لسيد محمد القمري وهو مستجدات وكتاب الفتوحات
المكينة وهي عشر مجلدات ثم اختصرها وطالع كتاب الملل والنحل لابن خزم كذا كذا منوعة جمع
العقائد الصعبة والفاصلة ثم رقت الحمة إلى مطالعة كتب المذاهب الأربعة فطالع من كتب
المالكية التي عليها العمل كتاب الدعوة الكبرى ثم اختصرها ثم طالع الصغرى وكتاب ابن عرفة وابن
رشيد وكتاب شرح رسالة ابن أبي زيد القيصري وللشيخ جلال الدين بن قاسم وطالع شرح المختصر لميرام
والتفتاوي وغيره وابن الحامضي وكتاب أراجم في مشكلاتها ابن قاسم والشيخ شمس الدين القفطي وأخاه الشيخ
ناصر الدين وأحاطت علميا على أهله الفقه في مذهبه وما انفرد به الإمام مالك عن بقية الأئمة من مسائل
الاستنباط وطالع من كتب الخفية شرح القدوري وشرح مجمع البحرين وشرح كفتاوى القاضي
خان ومنظومة النسفي وشرح الهداية ويخبر في حديثه بالمعاني التي ياتي بأراجيع في مشكلاتها للشيخ
نور الدين الطرابلسي والشيخ شهاب الدين بن الشافعي والشيخ شمس الدين الذي وغيره وطالع من
كتب الخفية شرح شرح ابن رافع وغيره من الكتب وكتاب أراجم في مشكلاتها شيخ الإسلام
الشافعي الحنظلي وشرح الإسلام لشهاب الدين الفتوح وغيرهما كل هذا مطالعة كانت بيني وبين الله
تعالى وبارك الله تعالى في وقتي فهذا ما اختصرته في هذا الوقت من الكتب التي طالعها ومن شئت في
مطالعة لحام القرآن فلما أتى بكتاب شاه من هذه الكتب يقرؤه وأنا أحله له بنابر مطالعة
فإن الله تعالى على كل شيء قدير وقد أخبرني سيدي علي الرضوي رحمه الله تعالى أنه قرأ في يوم وليلة ثلثمائة
الف خفية وستين ألف خفية هذا كلامه في رضى الله عنه وذكر الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى
أن محمد بن جرير الطبري حاسبه الحماة بمل مائة ألف رطل حبرا وثمانية أربال انتهى وقد كنت أطالع
الجزء الكمال من شرح المهذب أو الملهمات وكتب زوائد على درمي في ألة واحدة وأحد فوكان
غالب أقرافي بطن أننى تركت الاشتغال بالعلم لكوني كنت لأحضر دروس أشياخهم ويقولون لو أن فلانا
دام على الاشتغال لعلم لكان من أعظم المفتين في مصر الآن وكنيت أحضر دروسهم في بعض الأوقات فلا
أبى ولا أنكسر ولا استشكل مسئلة من المسائل لكوني أعرف المنقول فيها فطالع ما أنى مثل مطالعة
من هذا الكتاب أن أردت الأحاطة بما قالوا العلماء كلها والجليلة رب العالمين ﴿ولنشرع﴾ في الجمع بين
الأحدث الثمينة وتفتي بها على مرتبتي الشريعة الظاهرة من تحفيظ وتشد يد عن الإقدام الشافعي
وغيره أن أعمال الحديث يجرى به على حالين أولى من الغناء أحدها فأقول والله أتوفيقه من الأخاديد
التي اختلفت العلماء مرضى الله تعالى عنهم في معناها حديث البقي مرغوا خلق الله تعالى المساء طورا
لا ينبغي شي وحديث البقي أيضا عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول

لنؤى الجواز وأمرهما دوا العمل عليه ولؤى الإمام مومعة الإمام من غير علمه تبطل صلاته على أربع من مذهب الشافعي وبه

في النبذة طيبة وما ظهر وفتحنا صلى الله عليه وسلم به وعلى مع حديث ابن حبان وغيره الماء طهور
لا ينجسه شيء الا يغسل على طهه ولونه وريحه ومع حديث البيهقي مرفوعا الصمد الطيب وضوء المسح ولو الى
عشر سنين حتى يجدها الماء أو حده طهه حاله حاله خير فالحديثان الاولان متفقان والحديثان الآخران
مختلفان حتى يرجع الامر الى ترتيبنا في ذلك فليس ان الذي ذكره على المخلص أو المتغير وسأروا لو طرح قروا
زيد فبه أن جميع التراب فالمراد ان النبذة طيبة قال الامام أبو يوسف في الموضوعه في المشارة على من يفرج
حدا للفقاع كان المراد به عالم يسكن باجماع لقوله في حديث عبد الله بن مسعود طيبة وما ظهر وفتحنا
ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث مسلم وغيره في الشاة المنيعة فلا أخذتم اهلها دية بغيره وفتحنا ففتحتم به
مع قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي عن عبد الله بن حكيم أنه قال كتب اليك رسول الله صلى الله عليه
وسلم قبل موته بشرا وأربعين يوما لا تفتنوا من الميتة بأكل ولا بأصعب فالحديث الاول فيه التفتين على من
استباح الى مثل ذلك الجلد بقرت الشاة كانت ميتة وهي من الفداء كما في بعض طرق الحديث وكافوا
تصدقوا به اعلموا والحديث الثاني محمول على من لم يفتن على مثل ذلك من الاغنياء وأصحاب الزاهية فرجع
الحديثان الى ترتيبنا في الميزان من تخفيف وتشديد ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي اذقوا
الاطفار والدما والشعر فانه ميتة مع حديث البيهقي اقصا روعا لاس عسل الميتة اذ ذبحه ولا بأس بشعرها
وصرفها وقرونها داخل بالماء في الحديث الاول فحاشا الشعر الذي على الجلد المدبوغ وفي الحديث الثاني
ان متجسس بسطه بفسله بالماء به قال الحسن واستحبه له الحديث مسلم في ذبايع البربر وهو الجحوس من قوله
الله عليه وسلم في جلدنا نجسهم بذيافه طهوره فمثل الشعر الذي على الجلد يحمل الحديث الاول على أهل
الزاهية الذين لا يجتأرون الى مثل ذلك يحمل الثاني على المتأخرين الى مثله من ذوي الحاجة فطهرنا فقدم
في شعر المتفرج جمع الحديثان في شعر الميتة الى ترتيبنا في الميزان في التخفيف وتشديد ومن ذلك قوله صلى
الله عليه وسلم في منع الاذهان عافى عظم العاج كبارا ومسلم وغيره عن ابن عباس قال نهى رسول الله
الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع مع حديث البيهقي عن ثوبان قال امرني رسول الله صلى الله عليه
أن أشتري فاطمة فزادته من عصب وسوار من عاج وجمع حديث البيهقي اضعان أنس كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يشتط بالعاج في الحديث الاول مع استعمال عظم الفيل وفي الحديث الثاني وماله جواز
استماله فحصل الاول على الذين يحدون غيره أو على استعماله فيما يهربون فوجه حمل الثاني على أهل الحاجة
ليه أو استماله في التي الحاف فرجع الامر الى ترتيبنا في الميزان من تخفيف وتشديد ومن ذلك حديث
مسور أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اقره من زادة المشر كين فاسق اصحابه بها وحديث البيهقي عن
ماركنا عن ابي عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم في نصيب من كل آفة المشر كين وسقيتهم وتعتقهم فلا ياب
فانما مع حديث البيهقي عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينهى عن الشرب
أو انى الى التصارى وفي رواية الشيخين ان بائعا لله ما رسول الله انابا راض أهل كآب أفناكل في ذنتهم
قال صلى الله عليه وسلم ان وجدتم غيركم في نيتهم فلا تأكلوا فهاوان لم نجدوا غير ما فاعلوا هو كوافه فافى
سنى الاول التخفيف وفي حديث عائشة التشديد بقطوف الحديث في آفة التشديد من وجهه والتخفيف
من وجهه فالتشديد في حق من وجد غيرا نيتهم والتخفيف في حق من لم يجد غيرا كما ترى فرجع الامر
الى ترتيبنا في الميزان لكن في حديث ابى داود ما يدل على ان الامر وقع حيث وقع فحاشا آفة نيتهم فلتأكل ومن
حديث البيهقي مرفوعا لا تأكلوا من لحم كرام الله تعالى عليه مع حديثه اذعان رسول الله صلى الله
ليه وسلم قال ان لا تأكلوا من لحم كرام الله تعالى عليه مع حديثه اذعان رسول الله صلى الله
الى بيتي في القرآن وليس فيما كرام الله تعالى التسمية على الموضوع في الحديث الاول التشديد في المحبة
لكل وفى الثاني التخفيف فرجع الحديث الى ترتيبنا في الميزان كما سياتى بأسطه في الجمع بين أقوال
تهد به ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي من توضأ فلتعتصم ولم يستشع مع حديث
لم رفوعا عشر من الفطرة وعدعيها المضمضة والاستنشاق فالحديث الاول مشددا لما فيه من صيغة الامر

والحدیث

عن فتكره امامه من لا يعرف أبوه عندنا لثلاثة وقال أجد

لائكرو (فصل) وإمامة الفاسق بحجة عند أبي حنيفة وعند الشافعي مع النكرهات وقال مالك ٦٥ ان كان فسقه بغير تأويل ولا يصح

إمامته بعد إمامه من

صلى خلفه وإن حكان

بنوا ويل أقدامهم في

أوقات وعن أحمد وإثان

أشهره الأصم ولا يصح

إمامته إماماً بل في

الفرائض بالاتفاق

واختلفوا في جواز إمامته

بهم في صلاة التراويح

خاصة فأجاز ذلك أحمد

بشرط أن تكون متأخرة

ومنه المأثور

فصل في ما خلفه في

الركن الإمامة هل هو

الافتقار أو الإقرار أو

حقيقة ومالك والشافعي

الافتقار الذي يحسن

الافتقار أولى وقال أحمد

الافتقار الذي يحسن جميع

الافتقار ويعلم أحكام

الصلاة وأبو حنيفة وأبو

صلاة الإمام هو الذي

لا يحسن الفتاوى القارئ

فقال أبو حنيفة تطل

صلاتهما وقال مالك

وأحمد تطل صلاة

الشافعي وحده وقال

الشافعي صلاة الأعمى

بالجماعة صحفة وفي صلاة

القارئ قولان أحدهما

الاطلاق ولا يجوز الصلاة

خلف محدث بالاتفاق

فإن لم يعلم حاله بحيث

صلاة في غير الجماعة عند

الشافعي وأحمد وأما في

الجمعة فإن تم العدد بشبهه

بصحت صلاته من خلفه في

الراجح من مذهبه

الشافعي وقال أبو حنيفة

أحمد تطل صلاة من خلف المحدث بكل حال وقال مالك أن كان الإمام

بأبي حنيفة تطل صلاة من خلفه بحجة أو أبا حنيفة

وأحمد تطل صلاة من خلف المحدث بكل حال وقال مالك أن كان الإمام

بأبي حنيفة تطل صلاة من خلفه بحجة أو أبا حنيفة

وأحمد تطل صلاة من خلف المحدث بكل حال وقال مالك أن كان الإمام

بأبي حنيفة تطل صلاة من خلفه بحجة أو أبا حنيفة

وأحمد تطل صلاة من خلف المحدث بكل حال وقال مالك أن كان الإمام

بأبي حنيفة تطل صلاة من خلفه بحجة أو أبا حنيفة

والحديث الثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث ابن عباس الذي رواه البيهقي أن
ابن عباس كان إذا قضا قضاة من مائة نقض بفسخ جوارحه وأذنيه ثم يقول هكذا كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يتوضأ مع حديثه أيضاً استناد صحيح عن عبد الله بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يأخذ لذه مائة بخلاف الماء الذي أخذ لاسمه وكان ابن عمر إذا توضأ بعد أسبوعه في المائة معهما
أذنيه فالحديث الأول فيه تخفيف والحديث الثاني وقيل ابن عمر إنما أتته بفرج جمع الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي عن المنذر أنه روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غسل عليه وهو يتوضأ فلم يرد
عليه صلى الله عليه وسلم السلام فأخذه ما قرب وما يبدل فلف فرغ صلى الله عليه وسلم من وضوئه قال إنه لم ينعني
أن أرد عليك إلا في كرهت أن ذكر اسم الله تعالى الأعلى طهارته مع حديث مسلم عن عائشة قالت كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله تعالى على كل أحيائه فالحديث الأول مشدد والثاني مخفف فحصل
الأول على أهل السكال في الأدب والثاني على من دونهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
حديث البخاري وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما مع حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يقول وهو جالس وقال لعمر بن الخطاب رضي الله عنه لا تل قال نعم يا أبا عبد الله حتى مات
فالأول فيه تخفيف فحصل على أهل السكال في الأدب والثاني على من دونهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخين مرووعان
سبحم في رواية حديث البيهقي إذا استخبر أحدكم فليستخبر ثلاثاً مع حديثه أيضاً من استخبر فليستخبر من فليست
فقد أحسن ومن لا فلا يرجع فالحديث الأولان فيهما تشديد والحديث الثالث فيه تخفيف فرجع
الأحد إلى مرتبة الميزان ومن جعل الوتر في الحديث إلى الشيء ما يكون من الوتر بعد ثلاث فهو راجع
إلى مرتبة التشديد وكذلك رايه أنه صلى الله عليه وسلم رد الوتر وقال لا ينبغي بحجته وتشديد تشدده لمن لم
يشت هذا رايه ومن ذلك الاستخارة التي رويها عن النبي صلى الله عليه وسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه
عن الأصابع والثابعين فيصنعونه منه تشديد وبعضهم جوز تخفيفه ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرووعان
البيان وكذا رايه فن تأمل يتوضأ مع حديث البيهقي عن حذيفة بن اليمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
استخبره من خلفه وهو جالس فخلق رأسه فقال يا رسول الله فليستخبر على وضوء قال لا فينصع حينئذ فالأول
عام في نقض وضوء التائم ولو جالس استخبرك والثاني فيه عدم نقض وضوءه من تأمل حاله عليه فصل الأول في
حال إذا كان من أهل التائم والوتر وعومل الشافعي على حال غيرهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان مخفف
وتشديد ومن ذلك تفسيره صلى الله عليه وسلم قوله تعالى أو لأهمن النساء غير الجماع بقوله لم يسمع له
قبلت أو لست مع حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم يخرج للصلاة ولم
يتوضأ فالحديث الأول يشر إلى نقض وضوءه بالس والتقبل والثاني يرجع في عدم النقض فحصل النقض
على حال من يملك أو به وعدم النقض على من ملك أو به فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان على قياس ما قاله
العلماء في نظيره من قول الصائم وكذلك الحكم في المأموس ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث
البيهقي وغيره مرووعان أحمد ذكر من توضأ وفي رواية فلا يصلح حتى يتوضأ وفي رواية أنه من مس
فرجه فلا يصلح حتى يتوضأ وفي رواية للبيهقي أحمر أنه رأى أمست فرجها فالتوضأ مع حديث طلق بن عدي
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هل حينئذ من مس ذكره هل هو الأصغر مثلاً فالحديث الأول
بطر مشدد ومحمول على حال الأكار وحديث طلق مخفف ومحمول على حال غيرهم بدليل كون طلق كان
راعياً لا بل قوم وقد كان على بني أبي طار البرضي الله عنه يقول لا إلى مسبت ذكر كإمام أذني فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استحجم فحصل ولم يتوضأ مع
حديث البيهقي مرووعان إذا حكم في صلاته أو طلى أو رجع فليستخبر ثلاثين على ما مضى من صلاة مالم
يتكلم فالأول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في حديث التمهيد في الصلاة الذي رواه البيهقي من أن
أبي وقع في حفرة والنبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فتصل طواف من الأصابع فأمر النبي صلى الله عليه
وأحمد تطل صلاة من خلف المحدث بكل حال وقال مالك أن كان الإمام

بأبي حنيفة تطل صلاة من خلفه بحجة أو أبا حنيفة

وأحمد تطل صلاة من خلف المحدث بكل حال وقال مالك أن كان الإمام

بأبي حنيفة تطل صلاة من خلفه بحجة أو أبا حنيفة

والساجدان بأنهما يلويان
إلى الركوع والجمود
عند الشافعي وأحمد وقال
أبو حنيفة ومالك وأبو حنيفة
(نفسه) قال مالك
والشافعي وأحمد ينبغي
للامام أن يقول بعد الفراغ
من الإقامة حتى تعبد
الصوفى وقال أبو حنيفة
إذا قال المؤذن في الإقامة
على الصلاة قاموا معه
من خلفه فإذا قال تقدمت
الصلاة كبر الامام وأمر
فإذا أتم الإقامة أخذ الامام
في القراءة
فانفصل ويوقف الرجل
للمرء من بين الامام
قلو وقف عن يسارهم
يكن عن يمينه آخره يبط
صلاته عند الثلاث وقال
أحمد تبطل وسكنى عن
ابن المسيب أنه قال يوقف
للمأموم عن يسار الامام
وقال الشافعي يوقف خلفه
إذا كان يركع فإذا جاء آخر
والوقوف عن يمينه إذا ركع
فان حضر رجلان فصاحف
بالاتفاق ويحكي عن ابن
مسعود ان الامام يقف
بينهما ولو حضر صبيان مع
أزواجه ذهب الشافعي
أنه يقف الرجال في الصف
الأول ثم الصبيان خلفهم
ومن أصحابه من قال يقف
بين كل رجلين صبي ليعلم
بينهما الصلاة وهو قول
مالك ولو حضر نساء وقفن
خلفهن الصبيان ولو وقفت
أمرأة في الصف الأول
بين الرجال لم تبطل صلاتها معهم بالاتفاق وسكنى عن أبي حنيفة أنه قال تبطل صلاة من على يمينها وشمالها

وسلم من ضل أن يعيد الوضوء والصلاة مع قول فقها المدينة وغيرهم من الأصحاب أنه يعيد الصلاة دون
الوضوء وهو راجع إلى ترتيب الميزان ومن ذلك قول عمر رضي الله عنه في حديث مسلم أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم صلى الصلوات يوم فقه مكة بوضوء واحد وفي رواية البيهقي أنه صلى خمس صلوات بوضوء واحد مع
حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بوضوءه عند كل صلاة
وكان أحدا يكفيه الوضوء ما لم يحدث فالحديثان الأولان فيهما الخفيف والحديث الثالث فيه التشديد
تبعه صلى الله عليه وسلم على مثل ذلك فرجع الأمر إلى ترتيب الميزان ومن ذلك قول ابن عباس رضي الله
عنه ما من ترك المصطفى والاستنشاف في غسل الجنابة أعاد الصلاة مع قول الحسن لأبي ذر لا تزال الصلاة
والثاني يخفف ومن ذلك حديث الشيعين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وعائشة من أناء
واحد من الجنابة قالت فكان يبدأ في رواية الخفاف أبدأ بناف مع حديث البيهقي وقال ر جاله ثقات
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يغتسل المرأة تغتسل طهورا رجل أو يغتسل الرجل يغتسل
طهورا والمرأة فالحديث الأول يعطى الخفيف والحديث الثاني يعطى التشديد فرجع الأمر إلى ترتيب الميزان
وكذلك قول عبد الله بن عمر رضي الله عنه متوضأ المرأة وتغتسل من أفضل غسل الرجل وطهوره
ولا عكس فهو يرجع إلى التشديد والخفيف ومن ذلك حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يغتسل للجنابة قبل أن ينام وتارة يتوضأ ثم ينام مع حديث البيهقي عن عائشة رضي الله عنها أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان ينام وهو جنب ولا يغسل ماء فتغسل أنه لا يغسل ماء أصلا ولا يغتسل أنه لا يغسل ماء
لغسل فالحديث الأول مشدد والثاني يخفف ومن ذلك حديث البيهقي عن عمار بن مرقان قال أمرني رسول
الله صلى الله عليه وسلم أن أتبع وجهه والكعبة وفي رواية أخرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لعمار بن مسعود إن التيمم بعد أن كان تمدد في التراب إنما كان تكفيل هكذا ثم ضرب يده إلى الأرض ثم
تفخ في يدها ثم مسح وجهه وكف يده ثم يجاوز الركوع مع حديث البيهقي إرضائه مسح يده إلى المرفقين
فالحديث الأول يخفف والثاني مشدد وهو أولى إذا قيس أن يكون الدليل من الشيء على صوره فرجع
الأمر إلى التشديد والخفيف ومن ذلك حديث الشيعين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل جماعة من
أصحابه في طلب قلادة لعائشة كانت فقدتها فادركتهم الصلاة ففعلوا ما أمرهم به من أن يغسلوا الصلاة
وسلم وشكروا ذلك إليه لم يشكر عليهم صلى الله عليه وسلم مع حديث البيهقي وغيره لا يقبل الله تعالى صلاة من تبر
طهورا فكما صلى الله عليه وسلم لم يشكر عليهم حين صلوا الحرة الوقت فكذلك غيرهم إذا قدم الماء
والتراب فالحديث الأول يخفف في أمر الطهارة مشدد في أمر الصلاة والحديث الثاني مشدد في أمر الطهارة
ولكل منهما وجه فرجع الأمر إلى ترتيب الميزان ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يؤمن المتيمم المتوضئ وذكر ذلك على وابن عمر أنهما صلايا ابن عباس جماعة من الصحابة وهو متيمم به
قال سعيد بن جبير والحسن وعطاء مازهرى فالأول والمعتمد فيه تشديد الآثار بعده فيها الخفيف فرجع
الأمر إلى ترتيب الميزان ومن ذلك حديث أبي داود في المراسيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسل
فراحمه على منكبه لم يصب الماء فاحد خصله من شعر رأسه فصره على منكبه مع يسيدته على ذلك
المكان وحديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع رأسه بغسل ماء كان في يده مع حديث عطاء
عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأخذ لكل عضو ماء جدا فالأول فيه
خفيف والثاني فيه تشديد ويحتمل أن الماء الذي عصره صلى الله عليه وسلم من شعره كان من ماء اللسدلة
الثانية أو الماء الذي كفره حيث المرتبان بهذا الاحتمال إلى واحدة ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا أو لعل الكلب
في أناء أحدكم فليزقه ثم ليغسله سبع مرات أحد من التراب وبه كانت عائشة وابن عباس وأبو هريرة يقولون
الناس مع حديث البيهقي فاعلموا ثلاثا أو مجسما أو مسحا فالأول مشدد والثاني يخفف ففعل الأول على القادر
على السبع ويحتمل الثاني على العاخر عنها ومن ذلك حديث مالك وغيره مرفوعا أن الحرة ليست بغسل وقول
عائشة رضي الله عنها رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بغسله مع قول أبي هريرة رضي الله عنه يغسل

الركعة وقال أجد تبطل صلاته إن ركع الإمام وهو وحده وقال النبي لأصلاة إن صلى خلف الصف وحده

﴿فصل﴾ إذا تقدم

المأموم على إمامه في

الموقف طلعت صلاته عند

أي حنية أو قال

مالك صلاة واحدة

والشافعي لا أن الجدي

الراجح منها البطان

وارتفاع المأموم على إمامه

وعكس مكر وبالاتفاق

الاحكامه فيسقط عند

الشافعي

﴿فصل﴾ وإذا كانت

الجماعة في المسجد فلا

اعتبار بالشاهدة

ولا بأئصال الصفوف

عند الشافعي وإنما يعتبر

العلم بصلاة الإمام وإن

خرجت الجماعة عن

المسجد فإن كان الإمام

في موضع آخر فإن اتصلت

الصفوف بن في المسجد

فأصل الصلاة كان بين

الصفين فصل قريب وهو

ثلثمائة ذراع فما دونها

وعلى أصالة الإمام فأخرج

أن صلاتهم صحيحة وقال

مالك إذا فصل في داره

صلاة الإمام وهو في المسجد

وكان يسمع التكبير صح

الافتداء الأفي صلاة الجمعة

فإنها لا تنصق إلا للجامع

ورجاء المتصلة به وقال

أبو سفيان يصح الاقتداء

في الجمعة وغيرها وقال

أبو سفيان

﴿باب صلاة السافر﴾ اتفقوا

الإمام من المراكفة يسلم من الكلب وفي رواية عنه إذا وقع المرفق في الأذنة غسل مرة أو مرتين بعد أن يجزأ في الحديث الأول في الصف ومعه ما به من قوله في مرة رضي الله عنه في التشديد أن كان أوفى من ترى في ذلك شأن النبي صلى الله عليه وسلم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا ما أكل لحمه فلا بأس بؤر وفروا به أياها أيضا لا بأس بؤر ما أكل لحمه مع الأحاديث التي تعطي العجاسة في سائر أبواب الحيوانات فالأول بخفف والأحاديث معاً له مستندة فراجع الأمر في ذلك إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الأوطاهور لا يجسه شيء وأما البيهقي وغيره ثم قال وهو مخصوص بأحد الجاهل من العجاسة فمحمس قليلا كان أو كثيرا فراجع الحديث قبل الاجماع والأجماع إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل يسمع لما سمع الخلف ثلاثة أيام وليا له من المسافرين وما وليه فقيم الحديث بجميع طرقه فمع حديث البيهقي رضي الله تعالى عنه عن خزيمة قال جعل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا ولا تستزده إلا في ذي النسيئة سمع على الخلف وفي رواية له وأما الله مضي السائل في مسألته لعله ما يحس في رواية البيهقي عن أبي عمار رضي الله تعالى عنه قال قلت يا رسول الله أسمع على الخلفين قال نعم فقلت يومين فقلت يومين قال وثلاثة قلت يا رسول الله ثلاث قال نعم وماذا لا تقول في رواية أبي ذر ومأشيت وفي رواية قال نعم حتى عدسما ثم قال صلى الله عليه وسلم نعم ما بدا لك تشددت مسلم وغيره في تشدد بدو حديث البيهقي بجميع طرقه في تخفيفه يصح جل الأول على حال الأكارب والثاني على حال غيرهم وبالكس من حيث قوة حسنة الإبدان وضيقها بفعل الطاعات أو المعاصي فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن مهران رضي الله عنه إذا تخلف في الخف خرج منه الماس من مواضع الموضوع فلا قسم عليه مع قول الأثر في أسمع على الخلفين ما تلقا بالقدم وإن تخلف أو قال كذلك كانت خفاف المهاجر ينزل الأنصار مخافة مشقة قولهم مرفوعة تشدد بدو قول الثوري في تخفيفه ولم أجد في ذلك شأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما ورد في خبر آخر ما الذي لا يجد النطقين وجد الخلفين من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المخرج من يقبلهما أسفل من الكلام فإن في ذلك لآلة على أن الخلف إذا لم يفتل جسد المتقدم فليس عليه بخف يحسوا بالمسمع فراجع الأمر في مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشافعي جسد الجماعة واجب على كل محتمل وحديث البخاري إذا حاكم الجماعة فليس عليه مع حديث البيهقي مرفوعا من وضأوم الجماعة فيها ونعت وتخبر عن الفريضة ومن اغتسل فالتسل أفضل فالأول في التشدد والثاني في التخفيف وجعل بعضهم الأول على من كانت راحته تؤذي الناس والثاني على من ليس له راحة كره به فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان قال بعضهم وأما تخص صلى الله عليه وسلم وجوب الغسل بالحنن لأنه هو الذي يظهر منه الصلابة الذي يؤذي الناس أو يضعف جسده بارتكاب المعاصي ومن شأن الغسل أن يزيل القسور ويشمس البدن فلذلك أمر به بالحنن ومن ذلك حديث البيهقي وغيره في الحائض أصنعوا كل شيء إلا الجماع مع حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يشار الحائض إلا من وراء الثوب والأزار ورواه البيهقي فالأول فيه التخفيف والثاني فيه التشدد وجعل بعض العلماء الأول على من ملك أربه والثاني على من لم يملك له مفر فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابن عمر وغيره في المتحاضة أنها تغتسل من الظهر إلى الظهر وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها تغتسل عن كل موضع لا واحد مرفوعا على ابن عباس رضي الله عنهما ماتت متوضأة المتحاضة عند كل صلاة وكانت أم حبيبة بنت جحش تغتسل عند كل صلاة من قبل نفسها إلا ما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم به من مخفف ومشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان

﴿فصل في أمثلة مرتبة الميزان من الأخبار والآثار من كتاب الصلاة إلى الزكاة﴾

• فن ذلك حديث البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما في إمامة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل صلى برسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء حين غاب الشفق وأنه صلى به في المرة الثانية حين مضى ثلث الليل الأول وقال الوقت ما بين غروب الشمس وبين غروب الشفق إلى ثلث الليل الأول مع حديث ابن عباس أيضا وقت العشاء إلى الفجر فأخذت الأول في التشديد لآله ووجه الوقت عيسى الثلث الأول من الليل

عطاء فيه الاعتبار بالنعم بصلاة الإمام دون الشاهد وعدمه والمحال وحكي ذلك عن النبي والحسين البصري

ونصفه في السفر الجائر
وسكى عمن داود أنه
لا يجوز إلا في سفر واجب
وعنه أيضا أنه يختص
بالسفر ولا يجوز التصرع
في سفر المصيبة ولا
الترخص برخص السفر
بحال عند مالك والشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة
يجوز ذلك
ففي فصل لا يجوز
التصرع إلا في مسربة
مرحطين بسبب الأتقال
وذلك يؤمن أن يوم الوفاة
سنة عشر فرسخا أو بعة
بردهند الشافعي ومالك
وأحمد وقال أبو حنيفة
لا يتصرع أقل من
ثلاث مراحل أو بعة
وعشر فرسخا وقال
الأوزاعي يتصرع في مسربة
يوم وقال داود يجوز التصرع
في طوبى السفر وقصره
وإذا كان السفر مسربة
ثلاثة أيام فالتصرع فيه
أفضل بالاتفاق فإن أتم
حارجه الثلاثة وقال أبو
حنيفة لا يجوز وهو قول
بعض أصحاب مالك
ففي فصل لا يجوز
التصرع إلا في مسربة
بنيان البلد عند أبي
حنيفة والشافعي وأحمد
وعمن مالك وإيمان
أحمد أنه لا يفارق
بنيان بلده ولا يحد فيه عن
يمينه ولا عن يساره منه شيء
والثانية أن يكون من
المصرع على ثلاثة أمثال

وفي الثاني التخصيف لتأخره في طوع التصرع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وكذلك القول في أحاديث امامة
جبريل بن أبيه صلى الله عليه وسلم في صلاة العصر والصبح وقوله في الوقت ما بين من حين مع قوله عليه السلام
في العصر وقت العصر ما يقرب الشمس ومع قوله في الصبح ما ينقطع الشمس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الا من وضأ قبل الله من قول أبي هريرة مع حديث ما شئت من
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كل أحيانه ومع قوله إبراهيم الخليل كانوا لأبرون باسان
يؤذن الرجل على غير ظهره وفي رواية وضوءه فالحديث الأول مشدد والثاني مأموم مخفف فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أذن فهو يقيم وفي رواية أن
يقيم من أذن من حديثه أيضا في قصة سبب مشروعية الأذان أن عبد الله بن زبدر قال يا رسول الله أرى رؤيا
يعني في كفة الأذان ويؤذن بلال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنتم في الحديث الأول تشديد
وفي الثاني تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم جمع بين الأذان والأقامة لكل صلاة ليله المزدلفة مع حديث مسلم أيضا أنه صلى الله عليه وسلم
جمع حديثا في داود أنه صلى الله عليه وسلم على المغرب والعشاء فأكف واحدة لكل صلاة ولم يناد في الأولى
وفي رواية لم يناد في واحدة منهما كمال البيهقي وهي أصح الروايات عن ابن عمر فالحديث الأول مأموم مخفف
التشديد ومما يلهيه فيه التخصيف فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن عائشة
رضي الله عنها أنها كانت تؤذن للنساء وتقيم مع روايتها أنها كانت تصلي بغير أقامة قال رواية الأولى مشددة
والأخرى مخففة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا قبل الله من قول ابن عمر أنه
يؤذن للصبح في السفرون غيرهما من الصلوات فانه يقيم لحاقط مع ما سمع من الأحاديث في الأذان في السفر
لئلا يعجزوا عن المرفد فالحديث الأول والأثر مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر في مرتبة الميزان ومن ذلك
حديث الشيخين أمر بلال أن يشفع الأذان ويؤثر الأقامة مع حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يؤذن من علمه الأذان والأقامة إلا مع حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قامت الصلاة فقط فالأول نفسه تخفيف في حقه والأقامة مع حديث البيهقي أن قوله معني على قوله قد
تشدد في لفظة قامت الصلاة فقط فرجع الأمر في مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه بالتكبير وضوء يمينه على يساره على صدره مع
قول علي رضي الله عنه أن السنة وضع الكف على الكف تحت السرة فالأول مشدد من حيث كون مراعاتهما
وهما تحت الصدر أشق من مراعاتهما تحت السرة بدليل أن اليد تنفل وتزول ويحتمل أن يكون علي رضي الله
عنه رأى أيدي العصاة تحت السرة حين ثقلت فقلن أنهم وضوءهما تحت السرة ابتداء والحال أنهم وضوءها
تحت الصدر أولا ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي حنيفة في الصلاة وهو خلد من رافع
الزرق إذا نكث إلى الصلاة فكبر ثم أقرأ ما سمع من القرآن مع حديث البيهقي وغيره عن أبي هريرة قال
أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنادي لصلاة الأقامة السكبات فإذا نال أول تخفيف والثاني مشدد
وأنتم ينبغي أن تفتقروا عليه لأحد الحديثين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا
لصلاة من أقرأ ما سمع من القرآن فصاعدا مع رواية أقرأ ما سمع من القرآن أي فقط فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخين عن أنس رضي الله عنه قال صليت خلف النبي صلى الله
عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فكانوا يستمعون الجسد ربا للمالين لا يذكر ونسب الله
الرحمن الرحمن في أول القراءة وفي آخرها وفي رواية للشيخين عن أنس أيضا قال سمع أحد منهم يقرأ بسم
الله الرحمن الرحيم وفي رواية لابن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال سمع أحد منهم يقرأ بسم
الله الرحمن الرحيم مع حديث البخاري وغيره عن أنس أنه قال كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ
بسم الله الرحمن الرحيم يبدؤهم الله بآل الرحمن وبعال الرحمن وبه قال ابن عباس وأبو هريرة وعبد الله بن عمر
وروي ذلك أيضا عن عمرو بن أبي أنس رضي الله عنهم فالحديث الأول جامع لجميع طرقه مخفف والحديث

وسكى عن الحديث بن أبي ربيعة أنه أراد سفره صلى الله عليه وسلم في منزله يقيم الأسبوع وغير واحد من أصحاب

الله عليه وسلم يعلم ان تشهد بسم الله والله الصلوات لله الى آخره فالاول مخفف ترك التسبيح والثاني مشدد
 بكراهة فرجع الامر الى مرتبة الميزان وقال البخاري حديث جابر عن ابي هريرة قال فرجع الامر الى مرتبة
 واحدة كالحدث الذي ورد في رواية ومن ذلك حديث البيهقي وغيره السابق مرفوعاً بالصلاة الاضاحية السكبان
 مع حديث الامام ابي حنيفة رضي الله عنه والبيهقي مرفوعاً من علي خلف مام فان قراءة الامام لقراءة (قلت)
 وهذا مجهول على حال الاكابر الذين يجتمعون بملجهم على حضرة الله تعالى اذ اذاعه واقراءه امامهم فكان من
 يقرأ القرآن بعد قراءة امامه كما ياتي في جملة على حاله لم يجتمع بقلبه على حضوره به بقراءة امامه والاول قال
 ابن عباس وابن مسعود وابن عمر وجاء عن العيص والنايين وفي حديث البيهقي مرفوعاً الى ابي اكرم تقرأون
 وراءه امامكم قالوا احل يا رسول الله قال لا تقرأوا الا بالام القرآن فانه لا صلاة الا بالام الا قراءة فيما سرقه الامام دون
 بشي اذا جهزتم الامام اقرآن اه وقال عطية كافر برون ان على الامام القراءة فيما سرقه الامام دون
 ما سرقه غيره فرجع الامر الى مرتبة الميزان وهو ساقى في قوله الاول ان احنه فرجه الله تعالى كان يكني
 عن القراءة مذ كرم الله تعالى في الصلاة وقراهه تعالى وذ كرمه فقصي وان ذلك مجهول على من
 يحصل له حجة القلب اذ اذ كرمه ومن ذلك حديث البيهقي وغيره عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم
 فنتشره رايدعوى قوم ثم تركه الا في الصبح ثم لم يبقته حتى فارق الدنيا وفي رواية البخاري ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قنت في الركعة الاخرة من الصبح بعدما قال مع النبي ان الله ان الله صلى الله عليه وسلم
 عبد لله بن مسعود انه قال ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شي من صلاته وعن ابي محمد قال صليت
 خلف عبد الله بن عمر صلاة الصبح فلم يبقته فقلت له لا اراك قنت فقال ما حفظه من احد من اصحابنا
 فالاول مشدد والثاني مخفف عندهم لا يقولون التسبيح فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث
 البخاري مرفوعاً الى الخدود مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سحر الازرع من نخذه فالاول
 مشدد والثاني مخفف ويصح ان يكون الاول نشر على الامل المروا وتوالى الى احادته فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في الزنوب
 الواحد فقال اول كل ركعة ثوبان مع حديث مسلم مرفوعاً الى ابي حنيفة اذ اذ كرمه فقصي وان ذلك مجهول على من
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن
 الرجل يجحد في الصلاة مشافئاً لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً مع حديث البيهقي مرفوعاً اذ اذ كرمه
 في صلاته اوقلس فلم ينصرف فليتوضأ ثم ليبي عن علي ماضى ما لم يتكلم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان والنفس هو غلبة التي هي في الحديث اذا استقاء احدكم او غلبه فهو نظير حديث من
 ذره التي لا باس وان اختلف حكم الصيام مع الصلاة ومن ذلك حديث مسلم وغيره ان جابر ادرك رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلم عليه فاشار صلى الله عليه وسلم يده الى الارض برفعه مع حديث البيهقي
 وغيره ان الصلي برفعه السلام فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول
 على اكابر الذين انزلوا الامراء والثاني على غيرهم من الاصاغر من لا يتأثر به دم السلام عليه ومن ذلك
 حديث مسلم وغيره مرفوعاً على طاع صلاة الرجل اذ لم يكن يديه مثل مشوخة الرجل المرأة والحمار والكلب
 الاسود مع حديث مسلم وغيره ايضا عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاته من الليل
 وانما تعرضه بينه وبين القبلة كاهتراض الجنائز ومع حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 يصلي والحمار يترقب بين يديه والكلب عن يمين يديه لم يزجره ومع قول عثمان وعلى رضي الله عنهما لا يقطع صلاة
 المسلم شي فالاول مشدد والثاني مخفف عندهم لا يقولون التسبيح فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
 حديث الامام الشافعي رحمه الله تعالى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل صلي في بيته ثم دعا الى المسجد
 اذا جئت فصل مع الناس وان كنت قد صليت في بيتك ونظائر من الاحاديث الامرية باعادة الصلاة في جماعة
 مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا صلاة في يوم من يومين وفي رواية لا صلاة
 مكتوبة في يوم من يومين حتى كان ابن عمر اذا جاءوا الناس في صلاة مكتوبة يجلس ولا يصلي معهم ويحتل أن

حاجة يتوقها كل وقت
 فلا شافي اقوال ارجحها
 انه بقصر ثمانين عشر
 يوماً والثاني اربعة والثالث
 أبدا وهو مذهب ابي
 حنيفة
 فصل في يوم فائتبه
 صلاة في الحضر فضاها
 في السفر فضاها ثمانية
 وقال ابن المنذر ولا يعرف
 فيه خلافا الا في الشافعي
 عن الحسن المصري
 قال المستظهر ويحكى
 عن المسنوني في مثاله
 المتبراه بقصر وان فائتبه
 صلاة في السفر فضاها
 في الحضر فثلاثي فلولان
 أصحهما الاثام وهو قول
 أحمد والثاني القصر
 وهو قول ابي حنيفة
 ومالك
 فصل في يجوز الجمع
 بين الظهر والعصر وبين
 المغرب والشاء تقديم
 وتأخير بعدد السفر عند
 مالك والشافعي وأحمد
 وقال أبو حنيفة لا يجوز
 الجمع بين الصلاتين بعدد
 السفر بخلاف
 فصل في يجوز الجمع
 بعد زائط بين الظهر
 والعصر تقدم في وقت
 الاولى منهما عند الشافعي
 وقال أبو حنيفة وأصحابه
 لا يجوز ذلك مطلقاً وقال
 مالك وأحمد يجوز بين
 المغرب والشاء لا بين
 الظهر والعصر سواء
 قرى المطر أو نصف اذا

هو المسجد أو يصلي في بيته جماعة أو يمشي إلى المسجد كن أو كان المسجد في باب داره وفيه خلاف ٧١ عند الشافعي وأحمد والأصمعي

ذلك عدم الجواز وصلى
أن الشافعي نص في
الإملاء على الجواز وأما
الوحل من غير طرف لا
يجوز بالجمع عند
الشافعي وقال مالك وأحمد
يجوز

فصل في ولا يجوز
الجمع للرض والنسوف
على ظاهر مذهب
الشافعي وقال أحمد
يجوز وهو وجهاً اختاره
المأخرون من أصحاب
الشافعي قال النووي في
المذهب وهذا الوجه قوي
جداً ومن ابن سيرين
أنه يجوز الجمع من غير
خوف ولا مرض للحاجة
مالم يقض عاده واختار
ابن المنذر وجماعة
جواز الجمع في المحضر
من غير خوف ولا مرض
ولأصمعي

باب صلاة الخوف
أجمروا على أن صلاة
الخوف ثابتة بالحكم وبد
موت النبي صلى الله عليه
وسلم وصلى عن النبي
أنه قال هي منسوخة
وعن أبي يوسف أنها
كانت غنمة برسول الله
صلى الله عليه وسلم
وأجمروا على أنها في
المحضر أربع ركعات
وفي السفسر ركعتان
وافتقروا على أن جمع
الصفات المروية عن
النبي صلى الله عليه وسلم
في صلاة الخوف معتد

بكون المراد لا تفصل الصلاة مكتوبة بقراءة مرتين أو لا تفصلها مرتين خوفاً أن يأتي من بعدهم فيعتقد أنها فرض
عليكم أو لا تفصلها مرتين على اعتقاد أنها فرض عليكم نائبا عما أحدث النبي بأمر بالأعادة في الجماعة متشدد
والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي عن الحسن أنه كان يقول من نسي
التقرب في الصبح أو في الزمر بعد الصلاة فقام على من قام من ركعتين فليجلس مع حديث البيهقي أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلى الصبح بالناس فركعتين قال البيهقي ولم ينقل عن أحمد بن حنبل الصلاة تركه القنوت
في سجده ولا وجه أبداً فالأثر الأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث
البيهقي عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم تشهد بعد سجدة السهو ثم سلم مع حديث البيهقي
أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم سلم ولم تشهد ومعه رواه أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم تشهد قبل السجدة ثم قال
مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وسأني توجبه القولين في الجمع بين أقوال الأئمة أن شاء
الله تعالى ومن ذلك حديث البيهقي فرجوا الصلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه ولا صلاة
إن لم يصل على نبي الله صلى الله عليه وسلم وقوله الشعبي من لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد
فليجده مسلاة أو قال لا يجزئ به صلاة مع قول أبي مسعود البصري وصلت صلاة لأصلي فيها على محمد وآل محمد
لأب أن صلاتي لا تتم فإن الحديث الأول وما معه يشر إلى الوجوب والشربة وقول أبي مسعود يشر إلى الصحة
مع النص فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي فرجوا
مفتاح الصلاة الطهور وارجعوا التكبير وأحلفوا التسليم أي قولوا لله التسليم والسلام عليكم مع قول الإمام أبي
حنيفة رضي الله عنه المراد بالتسليم التشهد وهو قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه حتى أنه لو أحدث قبل
التسليم نكحت صلاته فالحديث الأول على التفسير الأول مشدد والآخر إن بعده مخففان فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ومن ذلك حديث الإمام مالك والشافعي رضي الله عنهما عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه صلى
بالناس صلاة المغرب فقرأ شيئاً حتى سلم فيها فسأله قيل له إنك لم تقرأ شيئاً فقال اني كنت أجهز إبلاني
الشام فجعلت أركبها فقلت منقلني حتى قدمت الشام ففعلوا فتابها وأحلاسها وأحلفها قال النبي فاعاد
عمر وأعادوا مع رواية البيهقي عن عمر رضي الله عنه أنه قال سمعنا أعلوه بأنه لم يقرأ في المغرب شيئاً فكيف
كان الركوع والسجدة قالوا أحسننا قال بئس إذا وقع رواية البيهقي عن علي رضي الله عنه أن رجلاً قال له اني
صليت فلم أقرأ قال أقم الركوع والسجدة قال نعم قالت صلاتك فالأثر الأول مشدد والآخر إن بعده مخففان فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان وسأني توجبه ذلك في الجمع بين أقوال الأئمة أن شاء الله تعالى وأنه
يحتمل أن يكون المراد بالقراءة قراءة السورة بعد النسخة جماً بين الأحاديث والأعادة كانت باجتماعهم ومن
ذلك حديث الشافعي في باب إمامة الخليفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرم بالصلاة ثم ذكر أنه غيب
فانصرف فظهر ثم جاء رأسه تقطعاً فمضى بهم أي ولم يأمرهم بالأعادة للأحرام مع رواية البيهقي أن رسول
صلى الله عليه وسلم صلى بالناس وهو جنب فاعادوا بعد ما رواه علي بن أبي طالب البصري أن الله عنه وروى البيهقي
أن عمر رضي الله عنه صلى بالقوم الصبح وهو جنب فاعادوا ثم يأمرهم بالأعادة وروى مثل ذلك عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم لكن في الحديث الأصغر فالحديث الأول مخفف إن صح أنهم كانوا يدخلوا في الأحرام والثاني
مشدد مع أثر علي ومع إعادة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر دون القوم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول المسور بن مخرمة كابر وأبو البيهقي أن من وجد في ثوبه أو ثوبه خشناً وهو في الصلاة أتمه
واستأنف الصلاة مع قول عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه يني على ما مضى فالأول مشدد والثاني مخفف
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي فرجوا إذا جاء أحدكم المسجد فليقلب ثوبه فليظفر
أفبه ما خيفت فأن وجد في ثوبه خشناً فليمسحه بالارض ثم ليصل فيها وحديث البيهقي عن أم سلمة رضي الله
عنها أنها سئلت عن المرأة تعطل في ثوبها وتخشى في المكان القنوت فكانت أم سلمة رضي الله عنها قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم بطهر ما بعد وقوفه وأياه لمن أي هز برضى الله عنه قالنا رسول الله أنار بد المسجد
فقطاً الطريق الخبيثة فقال النبي صلى الله عليه وسلم الطريق بطهر بعضها بعضاً وحديث البيهقي فرجوا إذا

بها وأما الخلف فيهم في الترمذي (فصل) ولا يجوز صلاة الخوف في القتال المحظور والأعند أبي حنيفة ولا يجوز جماعة وفرادى وقال أبي

وطي أحكم بطله في الأذي فان التراب له طهور انتهى مع ما أخذ به الإمام الشافعي وغيره مما على وجوب غسل الثوب أو للصلوات ان تجلس من القذرة في الأرض فالأول مخفف والثاني مشدد فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت لقد رايتني أنزلت مني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فركا في رواية له فأحسته عنه وفي رواية أخرى للبيهقي لقد رايتني وأنا أصعبه يعني المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا جفحت مع رواية البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا أصاب ثوبه المنى غسل ما أصاب منه ثم يخرج إلى الصلاة وأنا أنظر إلى أثر البقع في ثوبه ذلك في موضع الفصل الأول مخفف والثاني مشدد سواء كان الغسل للحياة المني أو للظن أنه قد رجس الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره أن أعرابيا قال في المسجد فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسب عليه مذنب من ماء مع قول أبي قلابة من كبار التابعين ومع قول الإمام أبي حنيفة في صلاة الأرض يسبها فأحدث الأول عندنا ولا تخفف ولو لأن أباحينفة وأبناقله رأيا في ذلك شاع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قالوا من مخرجهم بغيره فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الحاكم وقال الله على شرط الشيخين مرفوعا من سمع النداء من جيران المسجد وهو يجمع من غير عذر فليجب فصلاؤه وكان على رضي الله عنه يقول لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد فدل له من جارا المسجد فقال من سمعها المنادي قال البيهقي وقد روى ذلك مرفوعا مع ما ورد من تفر به صلى الله عليه وسلم بعض الصحابة على صلاته وحده في بيته ولم يأمر به إلا إعادة الأول مشدد والثاني مخفف فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك أثر عمر بن عبد العزيز فيمنهم لا يعرف أهوا يوم بالناس مع قول الشعبي والغني والزهري أنه يوم فالأول مشدد والثاني مخفف فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابن عباس فرما والبيهقي لا يؤم الجماعة حتى يحتمل مع حديثه عن عمرو بن سفيان أنه كان يوم قومه في القرائن والجنائز في المساجد وكان ابن سبع أوسط سنين فالأول مشدد والثاني مخفف فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة مع حديث البخاري أن أبا بكر دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فركع دون الصف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا تزد فالأول مشدد والثاني مخفف فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث حذيفة بن يثرب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم أن يقوم الإمام فوق ويبقى الناس خلفه وقد رآه مرفوعا لا يصلي الإمام على شيء أعلى مما عليه أصح أنه مع ما رواه البيهقي عن صالح مولى التوبة قال كنت أصلي أنا وأبوهريرة فوق ظهر المسجد نصلي صلاة الإمام وذلك في المكتوبة فالأول مشدد والثاني مخفف ويصح جعل الأول على من فعل ذلك تكبرا أو لأن في غير ذلك فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع باربعين رجلا به قال جماعة من الصحابة والتابعين وحدث البيهقي مرفوعا ليس على ماديون الجنين جمعة مع حديث البيهقي عن أم عبد الله الدوسية قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة واجبة على كل من لم يكن فيها إلا أربعة وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لا جمعة ولا شريق إلا في عصر جامع ونحو ذلك من الآثار فالأول وماءه مخفف من حيث عدم الرجوع والثاني وماءه مشدد من حيث الوجوب فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الترمذي والنسائي وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في الصلاة في عيد النضر والأضحي سحاي الأولى وخساف الثانية سوى تكبيرة الصلاة مع حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الأضحي والنظر أن ما تكبيرة على الجنائز وكان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول التكبير في العيد خمس في الأولى وأربع في الثانية فالحديث الأول مشدد والثاني مخفف في العيد فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف في كل ركعة أربع ركعات وفي رواية خمس ركعات وفي رواية ثلاث ركعات مع حديث البخاري أنه صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف اثنتين ومات ابنه إبراهيم ركعتين في كل ركعة ركوع واحد وقال ابن عباس رضي الله عنهما المراد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحضر وأجاز صحابه ذلك
فصل في اختلافه في الصلاة الخوف في
إذا انقضت الصلاة واشتد الخوف فقال أبو حنيفة لا يصلون في هذه الصلاة ويؤخرون الصلاة إلى أن يقدر أو قال مالك والشافعي وأحمد لا يؤخرون بل يصلون على حسب الحال وغيرهم إذا صلوا كبرها أمكن رجلا أو ركبا مستقبلي القبلة وغير مستقبليها أو مستقبلي القبلة كوع والعباد رؤسهم وهل يجب حمل السلاح في صلاة الخوف أم لا قال أبو حنيفة والشافعي في أظهر قوليه أو أحدهما مستحب غير واجب وقال مالك والشافعي في أحد قوليه أنه يجب أو تقربا على أنهم إذا راوا سوادا فقلوه عدا فلو صلوا بان خلاف ما ظنوه أن عليهم إعادة الأتي في قول الشافعي وروايته عن أحمد
فصل في أن تقربا على أنه لا يصح زلزال جالس الحرب في غير الحرب واختلافوا في ذلك في الحرب فأجاز مالك والشافعي وأبو يوسف ومحمد وكره أبو حنيفة وأحمد واستعمل الحر بن أبي الجولس عليه والاستناد إليه حرام كالسب بالاتفاق ويحكي عن أبي حنيفة أنه خص التحريم بالنسب

في باب صلاة الجمعة في اتفق العلماء على أن الصلاة الجمعة فرض واجب على الأعيان وغلطوا من قاله الله

الله عليه وسلم صلى بالكوفة وكنت في كل ركعة وكعنا فالاول يجيئ طرقة مشددا والثنائي منصف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كان لا يصلي الا للرازل
اذا وقعت ولا غيرهما من الآيات كالنظرة او من أحد معمار واه الامام الشافعي وغيره ان عبارتي رضي الله عنه
صلى الى ان تستركمات في أربع مصادات وخمس ركعات ومحدثين في ركعة وركعة ومحدثين في ركعة وثبت
مثل ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه أيضا كجائته عنه انه خرج اذ لم يكن له ان يركع من ركعة من ركعة
الله عليه وسلم ماتت فقيل له في ذلك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رايتهم يا معاصروا ولا تأكلوا
أعظم من ذهاب أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وكان ذلك قبل طلوع الشمس فأتى عمر رضي الله عنه معف
وأثر على وماله مشدد ويصح حل الثاني عن من توثقه الآيات ويعظم عندنا طوف من الله فيكون المعفود
كالم الذي يصعب على الناظر يخفف حرما الاول على من لم يكن عنده كل ذلك انطوف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا بن الرجل بين الشرك والكفر ترك الصلاة فادعى ربه
البيهقي بن تركه فقد كرم مع ما ورد في الأحاديث بعدم كفره الكفر الذي يخرج به عن الاسلام فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم دفن شهاده أحد حديثه لم يصل عليهم ولم يغسلوا مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم صلى على شهاده أحد فان كان الحديث الاول هو الثابت كان مخفيا وان كان الحديث الثاني
هو الثابت كان مشددا وان كان الحديثان ثابتين جلت الصلاة على أنها على جماعة او بعد انقضاء الحرب
أو على الذمة فقط فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالتشديد هو صلاح الجنائز المعتادة والتخفيف هو الدعا فقط
ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا ان ابيهم الجنائز تقوموا حتى تقاطعكم أو توضع زاد في رواية البيهقي وان لم يكن
أحدكم ماشيا معها روى الشيخان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتبه جنازة فقام لها فقبل انها جنازة
يهودي فقال أبيت نفسا وفروا به البيهقي انما غلبت ذلك من الأحاديث الآخرة بالجماع مع حديث
الشافعي ومالك ومسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم الجنائز ثم ترك القيام فلم يكن يقوم لها
اذا راها فان لم يثبت ان هذا ناسخ للاول فهو مخفف والاول مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي وتكرار بما روى البيهقي ان النبي صلى
الله عليه وسلم صلى على قبر فكبيرا وباعوا غير ذلك من الأحاديث مع حديث مسلم وغيره ان النبي صلى الله
عليه وسلم كبر فخاف في صلاته على بعض أصحابه وصلى على أبيه رضي الله عنه على سهل بن حنيف فكبرك عليه
سنانم التفت الى الناس وقالوا من أهل بد روفي وانه تلبهقي ان عليا صلى على أبي قتادة فكبرك عليه سبعا
وكان بدر باقال العلماء واكثر الصالحين ان التكبير أربع فان لم يثبت نسخ ما زاد على الأربع فالاول
مخفف والناظر قد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن عقبه بن عامر قال
ثلاث ساعات كان نزول الله صلى الله عليه وسلم بها انما انصلي فذهن أو تغير فذهن مؤثقا فكرهنا وجين
فنصف الشمس للغروب حتى تقرب مع حديث مسلم وغيره انصنا من دفعة صلى الله عليه وسلم كثير من
أصحابه ليلا وتقر بهم على ذلك ومع ما نقل عن عقبه قبل له أن دفن بالملي فقال قد دفن أبو بكر بالملي
فالاول مخفف والثاني مشدد على مقتضى الشك في الليل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث
البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فسلم تسليمة واحدة مع حديثه انصنا عن عبد الله بن أبي
أوفى انصلي الله عليه وسلم صلى على جنازة فسلم عن عيمته يساره كالصلاة ذات الركوع والعبود فالاول
مخفف والشافعي مشدد وكذلك القول في حديث البيهقي عن أبي أمامة بن سهل انه كان اذا صلى على جنازة
سلم تسليما خفيفا مع حديثه انصنا ابن عمر كان اذا صلى على جنازة سمع من يلهم فرجع الامر الى تخفيف
وتشدد كما في البراءة ويصح حل الجهر على الاقرام من الناس وقدم الجهر على من أثرب الخزن على ذلك
المت وعنه انشدوا انطوف فلم يستطع الجهر كما كان عليه السلف الصالح حتى ربما كان أحدهم اذا صلى
على جنازة لا يقدر على الشئ فيرجعون به في النعش ومن ذلك حديث مسلم وغيره مرفوعا عن عائشة ان

ولا يجب ذلك على مسي
ولا عند ولا مسافر ولا
امرأة الا في رواية عن
أحد في الصلاة خاصة
وقال دار رجب ولا يجب
على الاخي انما يحد
قائلا بالانفاق فان جده
وحت عليه عند مالك
والشافعي وأحمد
أو حنفية لا يجب
فصل في من كان
خارج المصطفى
التخفيف بالجمعة ومع
النداء في صلاة الجمعة
الجمعة عند مالك والشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة
من سكن خارج المصطفى
فلا جمعة عليه وان جمع
النداء ومن لا جمعة عليه
كالمسافر انما يركع
في جماعة بمنزلة من فصل
الجمعة والظاهر بالانفاق
وهل تكره الظهور في
جمعة يوم الجمعة في حق
من لا يركع اثنان الجمعة
قال أبو حنيفة تكره
وقال مالك والشافعي
وأحمد لا تكره بل قال
الشافعي نعم
فصل في اذا انفق
يوم جمعة فلا يصح
عند الشافعي ان الجماعة
لا تسقط عن أهل البلد
بصلاح السيد وأما من
حضر من أهل القرى
فالجمعة عند مسقطها
عنه فانما صلوا العبد
حازنهم أن يصرفوا
وتكرهوا الجمعة وقال أبو

حنيفة وجوب الجمعة على أهل البلدة وأحمد لا تجب الجمعة لأهل القرى ولا على أهل البلد بل يسقط فرض الجمعة بصلاح العبد

أهل الجمعة أراد السفر بعد الزوال لم يجز له إلا أن يتكلم في الجمعة طريقه أو يتضرع بخلفه عن الزكاة وهل يجوز قبل الزوال قال أبو حنيفة ومالك يجوز والشافعي قولان أصحهما عدم الجواز وهو قول أحمد قال الآن يكون سفر جواد والبيع بعد الزوال مكره وبعد الأذان الثاني حرام إنك تصح عند أبي حنيفة والثاني وقال مالك وأحمد لا يصح **فصل في** واختلاف في الكلام في حال الخطبة إن لا يصحها فقال الشافعي وأحمد يجوز والصحيح الانصات وقال أبو حنيفة لا يجوز الكلام حينئذ سواء مع أول بيع وقال مالك الانصات واجب سواء قرب أم بعدواختلفوا في الكلام في حال الخطبة لمن يصحها فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي في القديم يحرم الكلام على السمع والخطاب معاً إلا أن مالك أجاز الكلام للخطاب خاصة بما فيه مصلحة للصلاة نحو أن جرد الخليلين عن تخطي الزاب وإن خاطبنا سائناً بعينه حاز ذلك الإنسان أن يحمله كاهل عثمان مع عمر رضي الله عنهما وقال الشافعي في الأم لا يصح عليه ما الكلام بل يكره والمشهور عن أحمد أنه يحرم على المستمع دون الخطيب **فصل في** ولا تصنع الجمعة

رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على سهل بن سفيان في المسجد فلما أنكر بعض الناس ذلك قالت ما سرع ما نسي الناس هو روى البيهقي أن أبا بكر وعمر صلى عليهما في المسجد حديث التهمة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له قال صالح كانت الجنازة تؤمن في المسجد فرأيت أبا هريرة إذا لم يجد موضعاً إلا في المسجد انصرف ولم يصل عليها فالحديث الأول ما معه مخفف والثاني مشدّد فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان أن لم يثبت نسخ لأحد الحكمين وسألت في حجية ذلك في الجمع بين أقوال المذهب ومن ذلك حديث مسلم مرفوعاً فإذا وجبت فلا تنكب بكية قالوا وألا الوجوب يارسول الله قال إذا مات مع حديث البخاري عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نقي جعفر وأوزيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة وعنه تدرقان ومع خبر مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد قبره فبكى وأبكى من حوله ومع حديث البيهقي أن عمر أتته نساء مكيك مع الجنازة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم دهن يا عمر فإن العين باكية دامعة والنفس مصابة والعهد قريب ومع الحديث الثالث عنه صلى الله عليه وسلم إن الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا وأشار إلى لسانه أوزيد والحديث الأول له شديد باحة البكاء إلى الموت فقط والثاني مخفف بأماحة البكاء قبل الموت بعده الموت فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن أم عطية قالت نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا مع حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نسوة يحلوسا ينظرن الجنازة فقال أن يحملن فمن يحمل قلن لا قال فتدلين فويل يدي قلن لا قال فتدلين فمن يقبل قلن لا قال فارجعن ما زورات غير ما جورات ومع حديثه أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى فاطمة راحمة من نمره لاهل ميت فقال لها والذي نفسي بيده لو بلغت معهم الصكاهم في القبر ورايت الجنة حتى يراها جديك فتقول أم عطية ولم يعزم علينا فيه تخفيف وقوله ما زورات غير ما جورات وما بعد فيه التشديد في النهي فرب جمع الأمر إلى مرتبة الميزان **فصل في** أمثلة مرتبة الميزان من الزكاة إلى الصوم **فصل في** ذلك ما روى البيهقي من أن عمر قال ليس في مال المبدول ما كان زكاة حتى يعق مع قوله أيضاً حين سئل هل في مال المملوك زكاة فقال في مال كل مسلم زكاة في مائتين خمسة فإذا بلغ الحساب أي في مائتي درهم فزكاة الأول مخفف والثاني مشدّد ويصح جعل الأول على من كان عبد الأهل والشع والأهل والثاني من حيث حرمة المبدع من كان عبد الأهل الكرم والعشاء من حيث أن الزكاة متعلقة بمن ذلك المال لا بالمالك مع أن الرقيق عبده كان سيده عبد الله وكان سيده العبد مستخلف في مال الله فكذلك العبد مستخلف في مال سيده الأصغر فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث أبي داود والبيهقي وغيرهما في الصدقات عن معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى اليمن قال خذ الحب من الحب والشاة من النعم والتمر من الأبل والبرق من التمر من البرق مع حديث البيهقي عن طاوس قال قال معاذ بن جبل التوفي خصيص أوليس أخذته منكم مكان الصدقة وفي رواية مكان الجزية فانه أوفون عليكم وخير للبلد من بالمسنة فالأول مشدّد فلتخصه على أخلافه واجب من عين كل جنس ونقله في بعض الأحاديث إلى بدل عين في الحيوانات والثاني مخفف لاختلاف الجنس غير الجنس من المقومات فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان أن لم يثبت نسخ لأحد الروايتين أو تصحير رواية الجزية مكان الصدقة وروى البيهقي أيضاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على ناقه مسنة في أبل الصدقة فنقبض وقال قاتل الله صاحب هذه الناقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فعلت يا أبل ففك فقبضه جواراً وأوفى روايته رأي في أبل الصدقة فأنقه كروما فقال عنها فقال الصدقة أني أخذتها بأبل ففك فقبضه جواراً أخذت الناقة في الزكوات ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده ولا فرقة صدقة وفي رواية البيهقي وغيره مرفوعاً ليس في الخيل والرق زكاة إلا زكاة القطر في الرقيق مع حديث مسلم وغيره مرفوعاً من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها حتى إلى أن يقبل يارسول الله فأنزل قال الخيل لا تؤدى في كل وذرور كل أجر وول كل مترافاً الذي هي له متر فرفحني زبطها في سبل الله ثم ليس حق الله في ظهورها ولا رقابها وفي رواية لابن أبي عمير في ظهورها بطونها في عنقها وبسرهما

دونها فلا يل بصلتها
أرباعاً عندنا والشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة
بترك الجمعة بأي قدر
أدرك من صلاة الإمام
وقال طائوس لا يدرك
الجمعة الا بأدراك
الخطبتين

(فصل) وانفقوا على
ان الخطبتين شرط
لنقد الجمعة فلا ينع
الجمعة حتى يتقدما
خطبتان وقال الحسن
البصري حاشية ولا بد
من الاثنان بما سمي
خطبة في العادة مشتملة
على خمسة أركان جملة
عز وجل والصلاة على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم والوصية بالآخرة
وقراءة آية والدعاء
للمؤمنين والمؤمنات هذا
مذهب الشافعي وقال
أبو حنيفة لو سمع أو هال
ونزل كناه ذلك كله ولم
يحتاج إلى غيره وخالفه
سأله وقال لا بد من
كلام يسمى خطبة في
العادة وعن مالك
روايتان أحدهما انه
اذا سمع أو هال أو هال
والثانية انه لا يجزئ الا
ما يسمى خطبة في العرف
من كلام مؤلف له

بال
(فصل) في التيسام
الخطبتين مع القسرة
مشروعا واختلافوا

مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتض
وهو صائم فحدثه أنصاره فقرأوا أطراف الحاجم والحجوة فالاول مخفف والثاني مشددان لم يثبت نصه وسأني
توحيد ذلك في الجمع بين أقوال الأئمة المذهب فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره
عن عائشة أنها قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما كان من ذلك كنت أصبحت صائماً ثم حدثت
عائشة أنها قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما كان من ذلك كنت أصبحت صائماً ثم حدثت
ثبت أمرها بالاعتناء كان الأول مخففاً والثاني مشدداً فيحصل التسوية في وجوبه وعكسه وعليه فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة وابن عباس وغيرهما لا اعتكاف الا بصوم
حديث البيهقي عن ابن عمر فروعه عالس على المتكف صيام الا أن يجبه له على نفسه فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان

(فصل) في أمثلة مرتبة الميزان من كتاب الحج الى كتاب البيع في ذلك حديث مسلم وغيره في حديث
الاسلام ان حبر بل عليه الصلاة والسلام قال يا محمد ما الاسلام قال ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمداً
رسول الله وان تقم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعتز وتقتل من الجنايات وتم الوضوء وتصوم
رمضان الحديث وحديث البيهقي عن رجل من بني عامر قال يا رسول الله اني شئ كبر لا استطع الحج
والعمرة ولا افطن قال اجمع عن ابيك واحتمر وكان عبد الله بن عوف يقرأ وأعو الحج والمعمرة فلهي
واحدة كالجمع انتهى مع حديث البيهقي فروعه الحج جهادوا العمرة تطوع وعنده عن جارية قالت يا رسول
الله العمرة واجبة وفرضتها كغيرها من الحج قال لا وان شئت خير لك ان التخي وترأ وأعو الحج والعمرة لله
أي برفع العمرة ويقول هي تطوع فالاول مشدد في العمرة والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث مسلم عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تلبس المعصفرات المشعرات وهي محرمة لاس في
زعران رواه البيهقي أن عائشة كانت تلبس الثياب المورقة الصغار الخفيف وهي محرمة مع رواية أبي داود
 وغيره امرأه أعات الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوب مشع بعصفر فقال يا رسول الله اني أريد الحج
فأحرم في هذا فقال لا تخف قال لا قال فأحرى فيه فالاول مخفف والثاني مشدد في التحصيل فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم فروعه العاصي حج فقد قصبت عنه محته مادام مشعراً فإذا بلغ
فعله حجه أخرجه من قول بعض الصحابة ان كان قاله عن توفيق الله لا يلزمه حجة أخرى بعد البلوغ فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان

(فصل) في أمثلة مرتبة الميزان من كتاب البيع الى الجراح في ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم غني عن بيع القرو وعن بيع الحما وعن رواية البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من
اشترى شاة يومه فهو بائناً إذا رآه شاه أخذوه وإن شاة تركه وكان من سربين يقول ان كان على ما وصفه فقد
رأه فالاول مشدد من حيث شموله للمأمور والثاني ان مع الحديث فيه مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعاً المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا الا ببيع الخسار
وفروا به لمسلم ما لم يتفرقا أو يكون بيعهما على خيار مرفوعاً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه البيهقي صفقة أو خيار فالاول
مخفف لان فيه التخيير بعد التقدير والتفرق وأمر عمر رضي الله عنه مشددان مع ما لم يجلع لهما بعد الصفقة
خياراً فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
بيع القرمز ورواية البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاز بيع القرمز في سبيله اذا بضع فالاول مشدد في
عده حجه كل ما دفعه والثاني مخفف ان صح ويكون خاصاً بغيره من عام فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك رواية البيهقي والامام الشافعي عن سعد بن أبي وقاص ما عايناه فاصابت مشربة حائضه فأخذ
التمن منه مع حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأيت اذا فزع الله امر فزعه ما أخذ أحدكم
مال أخيه ومع حديث البيهقي عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان يمت من اخلك فاعا منه حائضه
فلا يخل لك ان تاحذنه شيأ ما أخذ مال أخيك بغير حق ومن حديث مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم

الجنة وهو خيب فتوى الخبايا والجمعة أخر أعضائنا الثلاثة وقال مالك لا يجزئ عن واحد ٧٩ منها

(فصل) ومن زوحم عن السجود فامسكته ان

يصدق على ظهر انسان

فقل عند أي خيفة

وأحمدوه والراجح من

مذهب الشافعي والقديم

من مذهبه ان شاء الله

على ظهره وان شاء آخره

حتى يزول الزحام وقال

مالك بكراهة تأخير السجود

حتى يسجد في الارض

(فصل) واذا أحدث

الامام في الصلاة جاز له

الاستئصال عند أي

خيفة ومالك وأحمدوه

الحديث والراجح من قولي

الشافعي والقديم عدم الجواز

(فصل) لا يقام في بلد وان

عظم أكره من جمعة

واحدة على أصل

مذهب الشافعي وهو

مذهب مالك قال مالك

اذا كان في البلد جوامع

أقيمت في الجامع الاقدم

منها واس عند أي

خيفة في ذلك في

ولكن قال أبو يوسف اذا

كان المداين حازفيه

جعتان وان كان جانيا

وأحمد قال الطحاوي

الصحيح من مذهبه انه

المواصلة أو لكافة فان مع ذكر عن عثمان فرجع الامراء الى مرتبة الميزان تخفف وتشد بد الحديث الشيعي
لا يرى الجوع على المحل ومثابه روى الجوع على المحل ومن ذلك حديث الجوع على البهيق مرفوعا على
الذي أخذت حتى يؤديه وي البهيق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استمار من صفوان من أمية أدرا فقال
أغصبا يا محمد فقال لا بل عاربه عضض حتى يؤديه اليك فلما أراد دمه الله به فتمتع حار فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم اصفوان ان شئت غرنا هالك فقال يا رسول الله ان في قلبي اليوم من الاعيان ما لم يكن يوم
أعزثك اه وكان ابن عباس يضمن العارية وكذلك أبو هريرة كان يفر من استمار بعد رقة طبعه عند يوسف
ذلك من الآثار مع أثر البهيق عن شرح القاضي انه كان يقول ليس على المستعير غير المغل ضمان فالاول
مشدد في الضمان والثاني مخفف فيه فرجع الامراء الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البخاري عن جابر
قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا
شفعة لاحد حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بشفعة قال الأصمعي
والسبكي أن يرق ومع حديث البهيق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق بالدار من غيره فالاول
مشدد والثاني مخفف يعمل الشفعة للجار وسواء في حبه في الجميع بين أنوال العلماء فرجع الامراء الى مرتبة
الميزان ومن ذلك حديث البهيق وقال انه منكر لاشفعية اليهودي ولا نصرا مع ماروا بالبهيق عن
ابن مسعود عاثة قضى بالشفعة في كل ما لم يشددان مع الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ومثابه
مخفف فرجع الامراء الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البهيق مرفوعا قال انه منكر لاشفعية النساب
ولا صغير ولا شر لم على شرط بلنا ذاسقة ما شر اجمع ورواه اضعاف جابر فرجع الى ما منكر الصبي على
شفعة حتى يدرك فاذا أدرك فان شاء أخذوا من شاء ترك فالاول مشدد والثاني مخفف بالنسبة الى الصبي ان
مع ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع الامراء الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا الشفعة
في كل شرك ربيعة أو حاط لا يصلح ان يسبح حتى يؤذن شر يكة فان عاقبه وحق حتى يؤذنه مع ماروا
البهيق موصولا بشر بالشفيع والشفعة في كل شيء ومع رويته مرفوعا ايضا الشفعة في الصبي في كل شيء
فالاول مشدد في الشفعة في الحيوان والثاني مخفف ان مع الخبر بان الشفعة في الحيوان وفي كل شيء فرجع
الامراء الى مرتبة الميزان ومن ذلك ماروا بالبهيق عن شرح انه قال الشفعة على قدر الاضامع ماروا
عن الفقهاء الذين يثبتون في القوم في المدينة أنهم كانوا يقولون في الجبل له شركاء في دار قسم المياه الشركاء
الشفعة الار جلا واحدا أراد ان يأخذ بقدر حقه من الشفعة فقالوا ليس لذلك ما ان يأخذها جميعا وامان
تركها جميعا فالاول مخفف والثاني مشدد بانه ان يأخذ الكل أو يترك الكل فرجع الامراء الى مرتبة
الميزان ومن ذلك ماروا الشافعي رحمه الله تعالى عن شرح القاضي انه كان يضمن الاجراء وضن قصارا
احترق بيته فقال قضيت وقد احترق بيتي فقال شرح ارباب واحترق بيته هل كنت تترك له أجرك أي المال
الذي عليه لك من جهة معاملة أو غيرهما ورواه البهيق عن علي بن من وجه آخر عن عطاء بن رباح قال لا ضمان
والصباغ و يقول لا يصلح للناس الاذلة مع راية البهيق عن علي بن من وجه آخر عن عطاء بن رباح قال لا ضمان
صانعا ولا جارا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامراء الى مرتبة الميزان ومن ذلك ماروا بالبهيق عن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه بعث الى امرأته من الجن في تمة تدعوها الى محلة ففرغت فالتقت عا في بطنها
فاثني بعض النخاع انه لا ضمان علي عمرو وقالوا انما تستمدين مع ما افتاهم على ان يطياب رضيت الله عنه
من الضمان فالاول مخفف والثاني مشدد بضمان الامام في الحدود والمطرق في التاديب فرجع الامراء الى مرتبة
الميزان وفصل بعضهم في ذلك من أن يكون التأديب بقدر ما حدث له الشر بعه أو مع زياد على ذلك فله في
الزائد الضمان دون الاصل لان ذلك ثابت في الشر بعه لا ضمان فيه ومن ذلك حديث البخاري مرفوعا
أحق ما أخذتم عليه أجرة كتاب الله تعالى مع حديث البهيق عن عباد بن الصامت عجلت وحلا القرآن
فأهدى الى قوسا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان كنت تحب ان تطرق بطريق من نار
فأقبلها وفي رواية صلى الله عليه وسلم قال له جرة تقلدتها بين كتفك لوقال تعلقها فالاول مخفف والثاني

لم يكن منهم حاجة الى أكثر من جمعة لم يجز وعلى هذا جعل ابن من خرج امام الشافعية أمر بتدقيق جوامعها وقيل ان بغداد كانت في الاصل

مشدود يصح حمل الاول على من بعده واصفوا الثاني على احباب الثروة وعدم الحاجة الى مثل ذلك تغلبا
 العمادة على الاجراء النبوي ولما فيه من نعم المرواة فرجع الامرائى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كسب الحجام والنصاب والماصع مع رواته وانسان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اختم واعطى الحجام أجرته ولولم عليه خبثنا لم يعطه فالاول مشدد والثاني مخفف يجعل النهي
 لا يترفع فرجع الامرائى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
 قطع السدرو وقال من قطع سدرة صوب الله رأسه في النار ومع حديث البيهقي عن عرو وغيره بانهم كانوا يقطعون
 السدري زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يشكر عليهم ومع حديث البيهقي وغيره في الميت اغسلوه بما
 وسدرو لو كان قطع السدري ما عندهم لم يأخذوا صلى الله عليه وسلم بغسل الميت به فالاول مشددان صحيح والثاني
 مخفف فرجع الامرائى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا لا ضرر ولا ضرار مع حديث
 البيهقي ايضا من سألهم جاره ان يغزو خشيته في حذاره فلا عتبه فالاول مخفف والثاني مشدد يدل على احسان
 الجار على تمكن جاره من وضع خشيته في حذاره مع انه مشترك في الدلالة على ان قواعد الشرع تشهد بان كل
 مسلم احق بما الفر جمع الامرائى مرتبتي الميزان قال الامام الشافعي واحسب ان قضاء عمر رضي الله عنه
 في امرأة المتوفى من بعض هذه الوجوه التي يمنعها الضرر بالمرأة اذا كان الضرر عليها ايمن من جنبها
 الى بيان موته كاتفي به الامام على بن ابي طالب السوك قال انها امرأة ان تبليت فلتصبر لا تتكبح حتى ياتيها يقين
 موته وبعيها فرجع الامر في هذه المسئلة كذلك في تخفيف بالترجيح وتشديد بالنسبة الى تبين موته
 كافي مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث القطعة الذي رواه البيهقي عن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قضى بانها تعرف منته مع حديثه ايضا انها تعرف وقتا واحدا ثم اكلها او ينتفع بها فالاول مشدد والثاني
 مخفف ان لم يصح وجوب الاضرار للواحد واستدلو الثاني بان عبد ارضى الله عنه وجد نارا فاقى به فاطمة
 فحسنت ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هو رزق الله الله السك فاسترى به على الجاهود قفا
 والحقوا وكذا فان هذا يدل على ان عليا انفق الدار قبل التعريف في الوقت او انه عرفه في ذلك الوقت
 فقط وراجع ذلك كافي في التعريف فرجع الامرائى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي مرفوعا عن
 نوريث ذوى الارحام مع حديثه كمالنا كم من عدم نوريثهم فالاول مخفف على ذوى الارحام مشدد على بقية
 الورثة والثاني عكس ولكل من كل الحدتين مظهر بل تركنا ذكرها اختصارا فرجع الامرائى الى بقية
 الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يذاري احب اليك ما احب
 لنفسك لاثنتين مال يتبع مع حديثه كالحار ي انا وكافل اليتيم في الجنة كاهن ابنا وأشار بالسبابة والى تلبها
 فالاول مشدد يشير الى ان الارباب بالضعيف ترك الولاية على مال اليتيم والثاني مخفف فرجع الامرائى مرتبتي
 الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي عن الامام ابي بكر رضي الله عنه من انه لا ضمان على وبيع مع ما رواه
 عن عمر رضي الله عنه انه ضمن الوديعة فالاول مخفف والثاني مشدد ان ثبت انه ضمنه من غير تفرط
 فرجع الامرائى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا صدقة اهل الاذان فالاول مشدد يصرفها الى المسلمين
 فخرانهم مع حديث البيهقي مرفوعا عن مع رفعة تصدقوا على اهل الاذان فالاول مشدد يصرفها الى المسلمين
 فقط والثاني مخفف ان لم يحصل على صدقة التطوع فرجع الامرائى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه
 البيهقي وغيره مرفوعا ومرفوعا لانكاح الابوي مع ما رواه البيهقي ابنا مرفوعا ومرفوعا لا احمق بنفسهما
 وليها واليكرتستان في نفسه الحديث وفي رواية التنبيدل اليم فالاول مشدد والثاني مخفف لانه صلى
 الله عليه وسلم شارك بين اليم والولي ثم قدمها بقوله احمق وقد صرح المتقدمه فوجب ان يصح منها فرجع
 الامرائى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من غفل
 المرأة وزوجها فقال ذلك السفاخ مع ما عليه الجمهور من الصحة اذا بشرت ذلك في صلب العقد فان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لم اسماء بمحلال دل على صحة النكاح لان المحلل هو المثلث لفلن قالوا نكاحا باسماء
 محلالا فرجع الامر في مرتبتي الميزان تخفيف وتشديد ويصح حمل الاول على ذوى المروعة من العلماء

كبر وعسر اجتماع أهله
 في موضع واحد اذا قامه
 جمعة أخرى بل يجوز
 التمسك بمذهب الحاجة
 وقاله اوداجعة كسائر
 الصلوات يجوز لاهل
 البلد ان يصليوها في
 مساكنهم
 (فصل) وانفقوا على أنه
 اذا فاتهم صلاة الجمعة
 صلوا ظهر اول صلوات
 فرادى او جماعة قال ابو
 حنيفة ومالك فرادى
 وقال الشافعي واحمد
 جماعة
 في باب صلاة العبدان
 انفقوا على ان صلاة
 العبدان عشر وعثم
 اختلفوا فقال ابو حنيفة
 هي واحدة على الاديان
 كاجمة وقال مالك والشافعي
 هي ستة وهي رواية ابي
 حنيفة وقال احمد
 فرض على الكفاية
 واختلفوا في شرائطها وقال
 ابو حنيفة واحمد من
 شرائطها الاستيطان
 والسدد واذن الامام في
 ال رواية التي يقول احمد
 باعتبار اذنه في الجمعة
 وزاد ابو حنيفة والمصر
 وقال مالك والشافعي كل
 ذلك ليس بشرط واحدا
 صلاتها فرادى لمن شاء
 من الرجال والنساء
 (فصل) وانفقوا على
 تكبيرة الاحرام في اولها
 واختلفوا في التكبيرات
 الزوائد بعدها فقال ابو

التكبيرات نسفا

واختلفا في تقديم

التكبيرات على القراءة

فقال مالك والشافعي

يقدم التكبير على

القراءة في كل تكبيرتين

حنيفة والابن القراءتين

فيكبر في الأولى قبل

القراءة وفي الثانية بعد

القراءة وعن أحمد

روايتان كالتكبيرتين

واقفوا على رفع اليدين

في التكبيرات وعن

مالك رواية أن الرفع في

تكبير الأجرام فقط

فصل في اختلاف المذاهب

فإنه صلاة العيد مع

الامام فقال أبو حنيفة

وماك لا يقضى وقال أحمد

يقضى منفردا وعن

الشافعي قولان كالتكبيرتين

أصحهما يقضى أمدا

واختلفوا في كيفية

قضائها فقال أحمد في

أشهر روايته يصلي

أربع ركعات الظهر وهي

المختارة عند حنفي أصحابه

ومذهب الشافعي أنه

يقضها ركعتين كصلاة

الامام وهي رواية عن

أحمد عن رواية ثالثة أنه

ولا كالأب والشافعي على غيرهم كما أحاد النعمان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره لا عدوى ولا طير ولا هامة ولا

صفر مع حديث البيهقي ورفعه من المخطوط فرار عن الأسد فالأول مشدد والثاني مخفف وجمع كل الثاني

على ضعفه الخال في الأيمان واليقين والأول على من كان كاملا في ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن

ذلك حديث الشافعي عن جابر قال كنا نغزل القرآن بنزله إذا البيهقي فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم

فنهض عنه مع ما رواه البيهقي عن عمر وعلي وغيرهما من النبي عنه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان مخفف

ويشديد وكذلك القول في رواية البيهقي المفصلة بين الحرة والأمة وهو أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن

الغزل عن الحرة إلا بأذن مختلف الأمة وهو يرجع إلى تخفيف وتشديد * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل تزوج امرأة فأتته ولم يدخل بها ولم يفرض لها بان لها الصداق

كاملا وعليها الدخول المراتب مع حديثه أيضا عن ابن عمر أنه قضى أن لا صداق لها فالأول مشدد ويصل

الصداق على الزوج والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم منع عليا أن يدخل على فاطمة حين تزوجها إلا بعد أن يطهرها شيئا من صدقها وأنه

أعطاهاد ردها الخطم قبل دخوله بها وكان ابن عباس يقول إذا نكح الرجل امرأة فسي لها صدقها إذا أراد

أن يدخل عليها فإلزام البهارة وأختان كان معهما حديث البيهقي أن رجلا تزوج امرأة على عهد

رسول الله صلى الله عليه وسلم فجهرها صلى الله عليه وسلم إليه من قبل أن يتقدمها شيئا وفي روايته أنه كان

ممسرا فلما أشرى ساق إليها شيئا فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك

ما رواه الإمام مالك والامام الشافعي أن الإمام عمر بن الخطاب قضى في المرأة تزوجها الرجل أنه إذا رخصت

الستور فقد وجب الصداق مع قول ابن عباس أن عليه نصف الصداق وليس لها أكثر من ذلك أي لاته

لا يثبت الله منها وأقضى بذلك شريح لكنه حلف الزوج بالله أنه لا يفرجها ولا يملكها نصف الصداق فالأول

مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البخاري أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم نهى عن النهي وفي رواية البيهقي نهى عن نهى الغلمان مع حديث البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم

تزوج بعض نسائه ففتر عليه التبر ثم قال يخضع صوتي شاة فليتب فالأول مشدد والثاني مخففان

مع الخبر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي عن علي كل الطلاق طلاق الإطلاق

المعزوه وكان سعيد بن المسيب سليمان بن يسار يقولان إذا طلق السكران حرة طلاقه وأقتل مسلما قتل به

مع رواية البيهقي عن عثمان بن عفان أنه قال ليس للمعتون ولا للسكران طلاق فالأول مشدد والثاني مخفف

فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه البخاري وغيره أن عثمان بن عفان رضي الله عنه ورث

من طلق في مرض الموت طلاقا ميتا مع ما رواه البيهقي عن ابن الزبير أنه أتى بعد أمرتها فالأول مخفف

والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه الشافعي والبيهقي عن علي رضي الله عنه

أنه قال امرأة لا نفوذ لتزوج فإذا تم طهرت زوجها في امرأة أن شاء طلق وأن شاء أسلم مع ما رواه مالك

والشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب أنه قال أما بعد ما أتت فتنكروا وجهها فتمدأ من عوت فلها تنتظر أربع

سنتين ثم تنتظر أربعة أشهر وعشرا ثم تلحق به قضى عثمان بن عفان بعد عمر فالأول مشدد والثاني مخفف

فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه مالك والشافعي ومسلم عن عائشة أنها قالت أنزل من

القرآن عشر وضعت بعد طومات يجر من ثم نفضت بخمس معلومات يجر من مع ما رواه البيهقي عن علي

وابن الزبير وابن مسعود وابن عمر أنهم كانوا يقولون يجر من الرضاغ قليلا وكثيره فالأول مخفف والثاني

مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

فصل في بيان أمثلة مرتبة الميزان من كتاب الجراح إلى آخر أبواب الفقه في ذلك حديث البيهقي وغيره

مرفوعا لاقتل مسلم بكافر وقدره رواية بكافر مع حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مسلما

بعمد وقال أنا كرم بن موفى بدمته مع الحديث والآثار عن العصابة في ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد

فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا من قتل عبدا قتلناه ومن جده

أن فعلها في المسجد أفضل إذا كان ماسما فصل في اختلاف قول جواز التنفل قبل صلاة العيد بعد ما كان حضرا فقال أبو حنيفة

لا يتقبل قبلها ولا يتقبل من شاء
سواء الامام والمأموم
وغنى في المصنف روايتان
وقال الشافعي بالخيار
قبلها وبعدها في المسجد
وغیره الامام فانه اذا
ظهر للناس لم يسل قبلها
وقال احمد لا يتقبل قبل
صلاة العيد ولا بعدها
مطلقا

فصل في وسع ان
شاد الصلاة جامعة
بالاقي وعنه ابن الزبير
انه اذن لها وقال ابن
المسيب اول من اذن
لصلاة العيد معاوية
ومذهب الشافعي قراءة
في الاولى واقرت في
الثانية او سجع والثانية
وقال ابو حنيفة لا تختص
بسورة وقال مالك واحد
يقرا بسجع والثانية

فصل في اذا شهدوا يوم
الثلاثين من رمضان بعد
الزوال برؤية الهلال
فصحت صلاة التمسد
في اصبح القواين عند
الشافعي موسعا وقال مالك
لا تقضى فان لم يكن جمع
الناس في اليوم صليت في
التيوموم مذهب احمد
ومذهب ابي حنيفة ان
صلاة عيد الفطر تصلي في
اليوم الثاني والاخي في
الثاني والثالث

فصل في التكبير في
عند اخر مسنون
بالاقي وكذلك في عيد
الفطر الا عند ابي حنيفة

حدثه ومن خصه خصينا مع حديثه ايضا مرفوعا لا يقاد بملوك من مالكة ولا ولد من والده وكان ابو
بكر وعمر يقولان لا يتقبل المصل بعد ولكن يضرب بباطل حبه ويحرم سمه ان مع الحديث والاثار
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشين وغيره ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في امرأة ضربت فطرحته جنبها بغيره عبدا او امه مع حديث البيهقي
وغیره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغيره عبدا او امه او نرس او بعل ومع حديثه فضان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جنين المراهقة شهادة وفي رواية بئانه وعشرين شهادة فالاول والثالث
بروايته مشددان من حيث المصير وقد تكون الشهادة اقل فيمن العبد والامه والثاني ان مع مخفف
من حيث التمييز فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه الشافعي والبيهقي عن جرير بن انطاب
رضي الله عنه انه قال اقتلوا كل ساحر وساحر مع من اتفق له ابن عمر عن عثمان رضي الله عنه انه عاب على من
قتل الساحر فالاول مشدد والثاني مخفف ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم امرت أن أقاتل الناس حتى
يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا ما عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله فرجع الامر الى
مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا من بدل دمه فاقتلوه يعني في الحال مع حديثه عن
علي رضي الله عنه انه يستاب ثلاث مرات فان لم يتقبل ومع حديث مالك والشافعي والبيهقي عن عمر انه قال
يجس ثلاثة ايام ثم يستاب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
حديث البخاري والبيهقي في حديث طوبى لذي ذنبه فانه لا حد الا في ذنبه مرفوعا عن عمر بن الخطاب والبيهقي
وغیره عن عمر انه كان يضرب الحد في التعريض فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي ان رجلا قال لرسول الله تبارك في حيايسة لجلس قال هي ومثلها
والنكاح قال رسولك فكيف ترى في النكاح المطلق قال هو ومثله معه والنكاح مع حديث الشافعي ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قضى في ناقة البراء بن عازب ان على الجبل الاموال لحفظها بالنهار وما افسدت المواشي
بالبل فهو ضمان على أهلها قال الشافعي وانما يضمن ذلك القمعة لا يضمن ولا قبل قول المدي في مقدار
القمعة لقول النبي صلى الله عليه وسلم البيعة على المدي واليمين على المدي عليه فالاول يقضى بضعيف
الفرامة والثاني يقضى عدم تضمينها وان عقوبة ائتماعها في الايدان في الاموال فرجع الامر
الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على الخنفس ولا
على المتنب ولا على الخائن قطع مع روايته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع الخنز ومة التي كانت تستعير
الحلي والمنازع على السنة للناس ثم تجعده فالاول مخفف والثاني مشددان ثبت ان الخنز ومة قطع بسبب
الخيانة التقديس يكون انها اغلظت بسبب الترفقة في وقت آخر فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
حديث البيهقي وغيره مرفوعا انها تم من قليل ما سكر كثيره وفي رواية ما سكر كثيره فقله حرام مع حديث
البيهقي مرفوعا اثره بالاول مشدد والثاني مخففان مع لان له التصرع عند من قال بذلك
انما هي الاسكار فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي عن ابي بكر الهذلي رضي
الله عنه لما ارسل بن زبدي في سفيان أمير على الفزاة انه قال له عبيد قوا أمروا جملتهم بحبسوا نفوسهم في
الصوامع لله تعالى فذرعهم وما زعموا انهم حبسوا نفوسهم له وفي رواية قواكم حبسوا نفوسهم لله انفسهم مع
ما رواه البيهقي اصنافه ان الصحابة قتلوا اشخاصا ملطون في السن لا يستطيع قتالهم اخبروا فقلت رسول الله
صلى الله عليه وسلم فزكركم فالاول مخفف على الرهان والثاني مشدد عليهم فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عبد الله بن عمر انه كان يقول ايام التخصه يوم العبد يومان بعده
مع ما قاله ابن عباس التخصه ثلاثة ايام بعد يوم العبد وما رواه البيهقي مرفوعا النجاة الى آخر الشهرين اراد
ان يأتي ذلك الاثر الاول مشدد ومعا له مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي
مرفوعا يذبح عن الغلام ثمانين مكافئان وعن الحمار بشاء لا يضركم ذكرنا ما ذكرنا انما مع حديثه ايضا ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن بن كيشا وعن الحسين بن كيشا فالاول مشدد في عقيقة الاسلام

وقال داود بن جوبه وقال النخعي انما يقبل ذلك الحوا كون وقال ابن خزيمة واضمح ان التكبير في الفطر والثاني

يوم العشر ذكوا المشركين
 واتهاؤهم عنده إلى أن
 يخرج الامام وعن
 الشافعي أن أول ما افتتاه
 أسد الله من خرج الامام
 إلى المصلح وإننا في الأمان
 يحرم الامام بالصلوة وهو
 الراجح وإننا في أن
 يفرغ عنها وأما ابتدائه
 فنحن حيث يرى المصلح
 وعن أحمد سقط اتهامه
 رواه ابن احمدا إذا
 خرج الامام والشافعية إذا
 فرغ من الخطبتين
 وابتدأه عند من !
 إلى المصلح

فصل في اختلاف
صفة التكبير فقال أبو
حنيفة وأحمد قول الله
أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ
وبالجملة شفع التكبير
في أوله وأخره وقال مالك
بكر لا تلتزموا عنقه
روايتان شاهد أكبر ثلاثا
وان شاهد مرتين وقال
الشافعي بكر ثلاثا نفسا
في أوله وثلاثا في آخره
والصنف المختار عند
مناخري أصحابنا بكر ثلاثا
نفسا في أوله وتكبيرتين
في آخره

فصل في اختلاف
التكبير في عيد الأضهر
وأمام الشريق في ابتدائه
وتنتائه في حق الحمل
والحرم فقال أبو حنيفة
وأحمد بكر من صلاة
الضحر يوم عرفة إلى أن
يهرؤ ذلك في حق الحمل

يكبر امتلاذ العزم من يوم النحر وقال مالك من نأهر النحر إلى صلاة الصبح من آخر أيام التشريق وهو رابع يوم

وواقفه على ذلك جمهور الصحابة فكان كالأجماع منهم على تحريم بيع أمهات الأولاد وقالوا انهن يعتقن
بعت السيد والله تعالى اعلم . ولكن ذلك آخر أمر الله تعالى من الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها
التناقض من بعض العلماء بما حدثت من المزار من الضيق والتشديد وبقيت الأحاديث مجمعة على الأخذ
بها من الأئمة فليس على الأئمة واحدة لعدم حضورهم لشقة فاعلى أحد من المكلفين فأنهم ما قبلوا بشدود
المعانيق (واعلم) بأنني ما تركت الجمع بين آيات القرآن التي أخذ فيها الأئمة واختلفوا فيها ما عدا هذا
سواء أخذوا ذلك لتفاهد مدارك المجتهدين فيها بخلاف آحادنا التي فيها غلطات مبنية على أجل في القرآن
وأضافان قسم التشديد في القرآن الذي يؤخذ به العارفون نفوسهم لا يأكذبهم فيه أحد من علماء الإيمان
فضلا عن غيرهم وقد وضعت في ذلك كتابا سمعته بالجواهر المصون في علوم كتاب الله المكنون ذكرت فيه نحو
ثلاثة آلاف علم وكتبت عليه معاشي الإسلام على وجه الإيمان والتسليم لأهل الله عز وجل . ومن جملة
من كتب عليه الشيخ ناصر الدين الأتقي المالكي وبذلك قد اطلعت على هذا الكتاب العزيز بالتمثال
الربيع الثالث فرائض معروفة بالجواهر والمعارف الربانية وعلمت أنه مفيد لا كذا يصنع في إطلاق النطق
عن وصفه بكل الفكر عن إدراك كنهه وكشفه انتهى وأختيت في طبعه مواضع استنباطه من آيات فقرة
على علوم أهل الله تعالى أن تداع بين المحجورين وقد أخذوا الشيخ شهاب الدين أن الشيخ عبد الحق عالم
المصرف كتب عنه شهراروهو ينظر في علومه فيخرج عن معرفة مواضع استخراج علم واحد منها فقال في
وصف هذا الكتاب في هذا الإيمان لا يثني فقلت وضعت فقرة لأهل الله عز وجل لكي يكون غالب الناس
ينسحب إلى الجهل بالكتاب والسنة فقال لي أنا أقول في نفسي اني عالم مصر والشام والحجاز واليمن والعجم وقد
يجتهد عن معرفة استخراج نظيره على أحد من جمع بين القرآن ولا فائدة في جماعه شيء ذلك فلا أقدر على رده
من كل واحد من أصول الكلام الذي ليس بصيرورة لم يعطل ولا عاينته وقد استخرج عن أي أحد هذا الدين
من سواد الفقه ما في ألف علم وسبعة وربع ألف علم ونحوها ثمانية وتسعة وتسعين علمًا على أهل الله عز وجل
أمهات علوم القرآن العظيم ثم ردها كمالها إلى البسيطة ثم إلى الدعام إلى النقطه التي تحت الباء وكان رضى الله
عنه يقول لا لكل أهل العلم عندنا في مقام المعرفة بالقرآن ثم يصر يستخرج جميع أحكامه وجميع مذاهب
المجتهدين فيها من أي حرف شاء من حروف الجعاجات تنبي ويؤده في ذلك قول الأمام على رضى الله عنه لو شئت
لأقوتكم جميعًا عن علم من علوم النقطه التي تحت الباء فهذا كان سبب عدم جري بين آيات القرآن التي
اختلف المجتهدون في معانيها بين مخفف ومشدد فنفقت من ذكر مرتبة التشديد التي في القرآن في باب
الانكار كالأهل العلماء بالله تعالى وما حكمه وأنا ما وضعت هذا المزار بحمد الله تعالى الأسعد الباقية الانكار
على الأئمة فاعل ذلك وأغاد كرت الأحاديث الضعيفة منه حتى ألقطت من احتياط الحكم ليجعل لها بقية تكون
بصححة في نفس الراى فأقبل الحديث الصحيح في بعض المواضع بالضعيف الذي أخذ به مجتهد آخر كل ذلك
إدبهم بأئمة المذاهب رضى الله عنهم على أن من نظر بين الانصاف على القرآن أن ذلك الحديث الضعيف
الذي أخذ به المجتهد لا يصح عنده ما استدبره وكفنا ناهية الحديث استدلالنا بمجتهده لمذهبه ومن آمن بالنظر
في هذا المزار أن يجد له لا يقل من أدلة المجتهدين في قولهم يخرج عن إحدى مرتبتي التي رده أدلوا وكل
المرتين رجال في حال مشرتهم الأصل في القول في النقص الأول وبالجملة ربه العاين انتهى الجمع بين
وطبائهم بالمر بالرخسة لا غير كما راضوا في النقص الأول وبالجملة ربه العاين انتهى الجمع بين
أحاديثه والشرع في الجمع بين أقوال الأئمة المجتهدين في بيان كيفية رده التي في مرتبتي المزار من تخفيف
تشديد مصدره بمسائل الأجماع والافتراق في كل باب من كتاب الطهارة إلى آخر أبواب التقوية بيان
بدا الشريعة وتوجيه أهل الحقيقة وعكسها غالبًا وبيان أن الأئمة المجتهدين كانوا أعلمًا بالحقيقة كما هم
للمعاشرة فأنهم كلهم ما بنوا قواعدهم على الأهل الحقيقة والشرعية مع ما لا يخفى من بعض أهل
كشف أنهم أغفلوا أيضًا وان لكل مذهب طلبة من الجن يتقيدون به لا يرحون عنه كالانس ثم اعلم أن
الإله الذي التزمته في هذا الكتاب لأعلم أحدًا بحمد الله سعتي إلى التزامه من أول أبواب الفقه إلى

القسمر بن والمحم كعبه
 على الراجح من مذهبه
 (فصل) وانفقوا على ان
 التكبيرة سنة في حق
 المحرم وغيره وخاف
 الجاهات واختلفوا في
 متى منفردا من محل
 وعمر في هذه الاوقات
 فقال ابو حنيفة وأحمد
 أحمد بن وابنه لا يكبر
 المنفرد وقال مالك
 والشافعي وأحمد في
 روايته الا يكر
 وانفقوا على انه لا يكبر
 خلف النوافل الا قول
 للشافعي وهو الراجح عند
 أصحابه

باب صلاة الكسوف
اتفقوا على أن الصلاة
لكسوف الشمس سنة
مؤكدة في الجماعة ثم
اختلفوا في هيئتها فقال
مالك والشافعي وأحمد
ركعتان في كل ركعة
قمامان وقراءتان
وركوعان وسجودان وقال
أبو حنيفة في ركعتين
كسوفاً لا يجزئهما سجود
في القراءة فيها أو يثنى
قال الشافعي وأحمد في
مالك يثنى القراءة فيها
وقال أحمد يجزئها ركعة
لصلاة الكسوف خطبة
قال أبو حنيفة وأحمد في
المشهور عنه لا يسن
لكسوف الشمس ولا
لغروب القمر خطبة وقال
الشافعي وأحمد ومالك
سنن لها خطبتان

(فصل) توافق الكسوف في

المكر وفيه التنفيل
والثالثة لتصل في بعد
الزوال لجلاله على صلاة
الصد

فصل في غسل تسن
الجماعة أصلا أو تسوف
قال أبو حنيفة ومالك
لا تسن بل يصلي كل
واحد لنفسه وقال
الشافعي وأحمد السن أن
تصلي جماعة كالسكوف

ويجهر بالقراءة صلاة
التسوف وتصل السكوف
فرادي كما تصلي جماعة
بالإتفاق وعن الثوري
ومحمد بن الحسن أن الإمام
أذاني صلو معه وتصل
حينئذ فردي

فصل في غير السكوف
مسن الآيات كالإزال
والصواعق والطملة
بالتأخر لاسن له صلاة
عندنا ثلاثة وعن أحمد
انه يصلي لكل آية
في الجماعة حتى عن
على رضي الله عنه أنه
صلى في زلزلة

باب صلاة الاستسقاء
اتفقوا على أن الاستسقاء
مسنون واختلفوا هل
يسن له صلاة أم لا فقال
مالك والشافعي وأحمد
وصاحباي حنيفة تسن
جماعة وقال أبو حنيفة
لا تسن الصلاة بل يخرج
الإمام ويهتفان صلى
الناس وحده أنا حاز
واختلف من رأى أن
لحاصلة في حصة تافعال

آخرها بدأ كما سببناه وأواخر الفصول السابقة وتقدم هناك أن الحقيقة لا تخالف الشريعة أبدا عند أهل
الكشف لأن الشريعة الحقيقية هي الحكم بالقرع على ما هي عليه في نفسها وهذا هو على الحقيقة بعينه فلا
تخالف شريعة حقيقة ولا عكسه وإنما هما لزمان كمالهما لظن الشخص حاله وجود نور الشمس وأما
يظهر تخالفهما فإذا حكم لنا كسنة ورق نفس الأمر وظن الحاكم كصدق البينة لا غير فلو أن البينة كانت
صادقة في بطن الأمر كظاهرة لتعد الحكم باطنا ظاهرا أي في الدنيا والآخرة فقل أن قول الإمام في حقيقة
أن الحكم كسنة في بطن الظاهر أو باطنا محمول عند الحقيقة في على ما إذا حكم بسنة عادلة ذلك من باب حسن الظن
بالله عز وجل وأنه قد ينصير لنواب شرعه الشريعة يوم القيامة فيه وعن شهود الاز وروعن الحاكم بذلك
وعنى حكمه في الآخرة كما شاء في الدنيا إذا بذل وسعه في النظر في البينة وأما قول بعضهم أن حكم الحاكم ينفذ
في الدنيا والآخرة ولو علم أن البينة زور فقد تأباه وقاعد الشريعة وأن كان الله تعالى على ما يريد إذا كانت
ذلك فاقول وبالله التوفيق

كتاب الطهارة

اجتمع الأئمة الأربعة على وجوب الطهارة بالماء للسلافة مع التيمم من استعماله فيها حاشا ورعا كما أجمعوا
على وجوب التيمم عند حصوله وفقدته كذلك وعلى أن الماء لو ردتا لكان لا يطهر عن الحدث وعلى أن
المنبر بطول المكث طهور وعلى أن السواك مأثور به هذه مسائل ارجاع في هذا الباب وأما ما اختلف
الأئمة الأربعة وغيرهم فيه فكثير ومن ذلك قول فقهاء الأمصار كلهم أن ماء البحار كلها عذبا وأحاديها
عذبة واحدة في الطهارة والتطهير مع ما يبي أن قوم منهموا الوضوء بماء البحر وقومها أجازوا ولتفرورة
وقومها أجازوا التيمم مع جوده فالأول مخفف وما بعده مشدد فجمع الأربعة ترتيب الميزان وجهه
الأول إطلاق الماء في قوله تعالى وحلنا من الماء كل شيء حي ومعلوم أن الطهارة ما شربها الأصل
الانعاش يدين العبد من الضيق الحاصل بالمعاصي أو أكل الشهوات والوقوع في الغفلات فيقوم العبد
بعد طهارة في الماء فله يدين حي في جوارحه بدينه كله أو بفعل ما شرط الشارع له الطهارة وجه الثاني أن
صاحبه لم ينفذ حديث هو الطهور وماؤه الحلال من مع كون ماء البحر المالح عذبا لا يشرب من الزرع
ومالابيت الزرع لأرواحانية فيه طاهرة حتى ينشئ البدن ومع حديث تحت الجدران وأما قوله غرضي
فلا ينبغي للعبد أن يفتضح بها قارب محل الغضب ثم يقوم ساجدا به فهو قريب من الحق في مياه قوم لو أن
نهى الشارع عن الوضوء بماء من ههنا منهم التيمم عليه كما روى في التراب من ال وحانية أنه وعكازة
الماء كإساق في سطره في باب التيمم أن شاء الله تعالى ومن ذلك اتفاق العلماء على أنه لا تصح الطهارة إلا بالماء
مع قول ابن أبي ليلى والأصح أن الطهور قسباً أنواع الماء حتى المعصرة من الأنهار وبحوها فالأول مشدد
والثاني مخفف فجميع الأمر في ترتيب الميزان هو وجه الأول انصراف الذهن إلى أن الميزان الماء في حقوقه
تعالى ونزل عليه كمن السماء ماء يطهر به هو الماء المطلق وجه الثاني كون تلك المياه أصلاً من الماء
سواء في ذلك ماء الأنهار والينابيع أو أصله من الماء الذي تشربه العروق من الأرض لكنه
متنبت في الأرض وتنجب أن لا يكاد ينشئ الأعضاء ولا يحيط بخلاف الماء المطلق ولذلك منع جمهور العلماء
من التطهر به ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة لا تزال الجماعة إلا بالماء مع قول الإمام أبي حنيفة أن الخساسة
تزال بكل ما يشبه غير الماء فالأول مشدد والثاني مخفف وجه الأول أن الطهارة إنما شرعت
لأحياها البدن أو التوب فإلذ أصل والتوب يحكم التوبة ومعلوم أن الماء ضعيف ال وحانية لا يكاد يحيي
البدن ولا يزيل التوب فإلذ القوة التي كانت فيه قد تشربتها الصروق وخرجها الأغصان والأوراق
والأزهار والثمار وجه الثاني أن الماء المائع للمستمعين من الأجسام ثلاثة من وحانية ما على كل حال وأصاب
فإن حكم الخساسة أخف من الحديث بدليل ما ورد عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت إذا أصاب ثوبها دم
حيض فصقت عليه ثم فرقته بعد حتى تزل عن عتده بدليل صحة صلاتها المستحضر بالخرولو في هناك أثر الخساسة
بخلاف الطهارة عن الحدث لو بقي على البدن لمة كالدرع لم يصب الماء لم يصب طهارة إلا بفسلها فافهم ومن

ويجوز بالقراءة: **فصل** وهل ٨٦ يسن له خطبة فقال مالك والشافعي وأحمد في الرواية المختارة عند أصحابه تسن وتكون بعد

فذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم كراهية استعمال الماء المستعمل في الطهارة مع الأصغر من مذهب الشافعي من كراهية استعماله فالأول مخفف والثاني مشدد فجمع الأمر في رتبة الميزان ووجه الأول عدم صحة دليل فيه فلو أنه كان بضراً لأمكنه حصول الله على الله عليه وسلم ولو حدث واحداً لأثر في ذلك عن عمر رضي الله عنه ضعيف جداً في الأثرية على الأناجيو ووجه الثاني الأخذ بالأحوط في الجملة ومن ذلك الماء المستعمل بالناثر أو غير مكره وبالألفاظ مع قول محمد بنكرهه ومع قول أحمد بنكرهه الماء المستعمل في الطهارة فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث مفسر فجمع الأمر في رتبة الميزان ووجه الأول عدم وجود حسن من الشارع ومن وجه الثاني أن النار مظهر غرضي لا لعب والله بها ألصق فلا ينبغي لعدان يتخفف عن آثارها بالإسماح بحسن الطهارة فافهم ومن ذلك الماء المستعمل في فرض الطهارة هو طاهر غير مظهر على المشهور ومن مذهب الإمام أبي حنيفة قول الأصغر من مذهب المالكي والشافعي وأحمد بن حنبل وهو في الرواية الأخرى عن أبي حنيفة أنه لا يحسن وهو قول أبي يوسف الطاهر الماء المستعمل في فرض الطهارة كونه خطياً ما عرفت فيه كما الأمر في رتبة الميزان ومن وجه من يوجب الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة كونه خطياً ما عرفت فيه كما ورد في الصحيح فهو مستند شرعاً عند كل من كل مقام إجماعه أو كان صاحب كشف فلا يتناسب كل من كل مقام الإجماع أن تطهر به كالأناجيب أحد أن يتخفف بالصفاق أو الحائط أو الصنجان وتقوم ساجدة به أو العفوق أو البقية فلا يشق العفوقه كما قالوا في البراغيث إذا فع الثوب بكاه أو عزم البدن غيرا السر حين أو ودخان الطهارة وكذا لا يعين عنه ووجه من قال تصح الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة كونه القدر الذي حصل في الماء من حر وانطباعها غير محسوس لسالب للناس ولا يطالب كل عبد إلا ما شهد من الطهارة به لو لم يجره فهو تشدد بدو من حوزها به أنه فهو متخفف فالأول خاص بأهل الكشف من العلماء والأصلين والثاني خاص بعبادة المسلمين ووجه من قال أن المستعمل المذكور يحسن سواء كانت نجاسة مغلفة أو مخففة الأخذ بالاحتياط للتوضي به مثلاً فلا نه لو كشف له إرماء المصنأة التي تتكرر بالطهارة منها ولم كان الماء الذي أتى فيه ميتة كلاب أو غيرهما من الحيوانات حتى صارت رطبة تحتكر في الطهارة عن الماء في ميتة أو رسم إجماعهم حيث قسموا النجاسة إلى مغلفة ومخففة لأن المعاصي لا تتضح عن كونها كالأوصاف فيقال غسله الكلبان من مثلته من الكلاب أو طويها ومثال ذلك الصغار مثال ميتة غير الكلاب من سائر الحيوانات الماء كوله أو غيرنا كوله ميتة كونه كونه الفسلة غسالة كبرية من كالبجاسة المغلفة الأخذ بالاحتياط الكامل للتوضي به مثلاً لا احتمال أن يكون ذلك غسله كبرية من الكلبان ووجه كون الغسالة المذكورة كالبجاسة المتوسطة أحسن الظن ببعض الاحسان وأنه لم يتركب كبرية وإنما ارتكبت صغيرة ووجه من قال لا يتنجس بالطهارة مع الكراهة أحسن الظن بذلك التوضي أكثر من ذلك الاحسان وأنه لم يتركب كبرية ولا صغيراً وإنما وقع في مكره وأو خلاف الأولى فيقال الأولى ميتة البعوض ومثال خلاف الأولى ميتة البعوض أو الصنجان ومثال ذلك لا يؤثر في المصنأة فظهر لنا في العادة وصحت سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى يقول على ما نحن بالخطأ حساسو كذا أو تقدر أو إيماناً أعضاء الله نظافة حسنا وقد بساطها رواطنا والماء الذي خوت فيه الماء فلو كشف المفسد أي الماء الذي يورده الأعضاء لا تقدر وأحياناً ما تسبق تلك الخطأ إلى خوت في الماء فلو كشف المفسد أي الماء الذي يظهر منه الناس في الطاهر في غاية القدرة لا تؤثر في ذلك ففككت نفسه لا تطهر استعماله كالأناجيب باستعمال الماء القليل الذي مات فيه كلب أو هرة أو فأرة أو غير ذلك ولا يصيب على الإنسان في اختلاف تلك الخطأ التي خوت من كبر أو صغرت ومكرهات وخلاف الأولى فقلت له فاذن كان الأيام أبو حنيفة وهو أبو يوسف هل الكشف كان إذا رى الماء الذي يورثه منه الناس يعرف أعيان تلك الخطأ التي خوت في الماء ويميز غسله الكلبان الصغرت والصغرت عن المكرهات والمكرهات عن خلاف الأولى كالآمر بالمعصية حساً على حد وأقال وقد بلغنا أنه دخل مطهر جامع الكوفة فرأى شاباً يوضأ فنظر في الماء المنة الطهارة فقال ما ولدي

الصلاة خطبتان على
الشهور ويفتحهما
بالاستغفار والتسبيح
الحدود قال الحسينية
وأحد في رواية المنصوص
عليها الخطب لها وإنما
في دعاء واستغفار
في فصل في وسبب
تحويل الرام إلى الخطبة
الثانية للأمام والموافين
اللائد أي حقيقة قلته
لا يسبق وقال الأروصف
يشرح للأمام والموافين
واقترعوا على أنهم
ليسبقوا في اليوم الأول
عادوا ثانياً لأنوا أجمعوا
على أنهم إذا تضرعوا
بكرة المفسران السنة
أن تسألهما
في كتاب الجنائز
أجمع العلماء على
اضطراب الأكرام
ذكر الموت وعلى الوصية
لأن له أروعه ما يقتدر
على الإصغاء به مع العزة
وعلى تأكلها في المرض
واقترعوا على أن الثانية
للموت وجه الميت للقبلة
والمتطوعين وأحمدان
والشافعي وأحمدان
الأدعي لبعض بالسوت
وقال أبو حنيفة يغيب
بالوت فإذا غسل الميت
ظهره وموتول لشافعي
رواية عن أحمد
انفقوا على أن مؤنة
بعض الميت من رأس
المقعدة على الذي
يجب على طوس الله

تب عن عقوق والذين فقال ثبت أن الله عن ذلك ورأى غسله شخص آخر فقال له يا أخي تب من الزنا فقال
تب من ذلك • ورأى غسله شخص آخر فقال له يا أخي تب من شرب الخمر وشيخ الأت الله فقال
تب منها فكانت هذه الأمور كالجمهورية عنده على حد سواء من حيث لم يعرفها بل ما سأل الله
تعالى أن يبيحه عن هذا الكشف لمخفيه من الأطلاع على سورات الناس فأجابته الله أن ذلك فعل من
الامام حال كونه كان قوله في الماء المستعمل تاماً لما رواه قدس من الخطباء من كثر وصغار ومكروم وهات
وخلاف الأولى لأنه كان مع ما يقول بالقباسة كل ما يخرج من المتطهر عن غسله كافد يتوجه به بعض
مقلديه فأمن غسل الزنا واللواط وشرب الخمر وعقوق والذين وكل الرشا والذمات والسماة وتجرده من
غسله انظر إلى الاحتمية أو القسمة لها أو واحدتها على القاحشة أو الوقوع في القبة أو أن يغسل هذه
المذكورة أو الأخيرة من غسله استعمال المكره كالاستنجاء باليسين من غير عذر وتقديم غسل البدن
الندري على اليمنى مثلاً وكذلك الحكم في غسله خلاف الأولى كتوسيع الأكام بغير حاجة وتكبير العامة
والاستنجاء بالماء كل والمشارب وبناؤه ونحو ذلك لحصول الثقة في حين من الأحيان عن فتن أمور
الأخرة انتهى فقلت له هذا حكم أهل الكشف وأهل الاعمال الكامل فاحكم الضعفاء في ذلك فقال هم مع
ساقوم عندهم من شهود تلك الذنوب التي خرفت في الماء ولا أرى الاحتياط الأولى لهم فيجب أحدهم
الغسل لتلك الأعيان غسالة كثر أو صغار من غير إساءة ظن بعن غسالة وذلك بأن يعمل ذلك
الماء معاملة ما من أني الكفار أو الصغار من غير أن يتدور وقوعه في ذلك • ومعهمة مرة أخرى يقول الأولى
لكل مقلد أن يجتنب غسالة الماء المستعمل كأنه نجاسة معظيمة أخذ بالاحتياط وأن نزل عن هذه الزمة
جعلها كالنجاسة المتوسطة كقول الأئمة لا يستعمل كماله ارتكاب صاحبها شامراً المتطهر إنما ارتكب عكس وهو من المكره وهات دون
عن هذا المقام جعلها كالنجاسة الخفيفة جملة أن ذلك المتطهر إنما ارتكب عكس وهو من المكره وهات دون
الكفار والصغار وأن نزل عن ذلك جنته في الاستعمال كما يجتنب استعمال ماء البطح وماه البقل ونحوها
جماء وطأه في نفسه غيره مظهر أفعرة لا احتمال أن يكون المتطهر ارتكب خلاف الأولى فقط ومثل ذلك
لا يطبق بالنجاسة الخفيفة فضلاً عما فوقها انتهى ومعهمة مرة أخرى يقول كان الأمام أبو حنيفة من أهل الكشف
فكان تارة ترى غسله الأكبر في الماء فيحكم اجتنبه أو كشفه بانها كالنجاسة المظلمة وتارة ترى غسله
الصغير في الماء فيقول أنها كالنجاسة المتوسطة لأن الصغار متوسط بين الكفار والمكره وذات فهي
مرتبة بين النجاسة المظلمة والخفيفة لا مالا فقلت أقواله الثلاثة أن صحبت عنه في غسله واحدة كما توجه
بعض مقلديه وأما ذلك في غسالاته مستعدة انتهى فعمل أن الأئمة الأربعة ما بين مخفف ومشدد في الماء
المستعمل احتياطاً وما بين متوسط فيه وما بين مخفف وكذلك يؤيد ما ذكرناه من التمسك بحديث عائشة
رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله غسل من صفة هكذا أتني فصره فقال ما عايشة لقد قلت كلمة لم يحسن
ما الهراير حته أو كما قال صلى الله عليه وسلم أي لو قدرت جسماً وطرحته في البحر المحيط أعربت طعمه أولونه
أو ربحه أو كلف ما أو انتنته فإذا كان مثل هذه الكمية تغير البحر المحيط كل هذا التغير العظيم فكيف بالذنوب
الغظام إذا خرجت من جميع الموضوح في مظهره الأصغر مثلاً فرحم الله مقلدي الأمام أبي حنيفة رضي
الله عنه حيث منعوا الظهار من ماء الظهار إلى أن يتحصنوا بغير فهم من خطايا الموضوح وأمروا باتباعهم
بالوضوح من الأنهار والأبار والبرك الكبيرة أو من المياض المظلمة التي لا يعرفها ما لها نظير فإن هذا
الماء أنعش لأعضاء الظهار لنظافته وكثر حمايته لأعضاء أمتنا التي كادت أن تقوت من كثرة
المخالفات فبهات أن ينعش الماء الذي لم يستعمل فضلاً عن الاستعمل ولو كثيراً فأنعم والله ما فعل أصحاب
هذا الأمام رضي الله عنه وعظم فاته أولئك كل حال لأنه ان كان هناك ضعف للجسد أوفت ورجي وقوي
واتعش وان لم يكن هناك ضعف ازداد الجسد حسناً وضاعة وكان يسدي على الخواص رحمه الله تعالى مع
سكونه كان شافعي لا يتوضأ بماء الظهار حتى أكثر وأقاة ويقول إن ماء هذا المظلم لا ينش جسد
أمتنا التقدير بها بالخط التي خربت فيها وتارة كان يتوضأ منها ويقول الذي أعطاه الكشف أن هؤلاء

قبصم الأولى عند
الشافعي تحت السماء
وقيل بل الأولى تحت
سقف والماء البارد أولى
الأبي بردشيد أو عند
ويروى مع كثير وقال
أبو حنيفة المصن أولى
بكل حال
فصل في راتفة وعلى
أن الزوجة أن تستنسل
زوجها وليس يجوز
للزوج أن يستنسل كال
أبو حنيفة لا يجوز وقال
الساقون يجوز ولومات
أمرأة وليس هناك إلا
رجل أجني أو مات
رجل وليس هناك إلا
أمرأة أجنية فذهب أبي
حنيفة ومالك والأصح
من مذهب الشافعي
أنهما يمان وعن أحمد
والأخري ليل الغاسل
على بدنه فتدور وجهه
للشافعي وقال الأوزاعي
يقيم ويجوز غسل
فرجه الكافر عند
البلابة وقال مالك لا يجوز
وضوء الغاسل ويبرئ
أستائه ويدخل أصابعه
في مخبره ويغسلهما
وقال أبو حنيفة لا يصعب
ذلك وإن كانت لحبته
ملد تهرجها عشت وأصح
الاستئذان برفق وقال أبو
حنيفة لا يفضل ذلك وإذا
غسلت المرأة فغسلها

ثلاثة قرون والقي خلفها وقال أبو حنيفة يترك على حاله من غير ضرر فصل في الحامل إذا ماتت وفي بطنها وادي شيء يظهر عليه

يصل عليه فان ولد بعد أربعة أشهر فقال أبو حنيفة إن وجد مائدا على الحياة من عطاس وحركة ورضاع غسيل وصلى عليه وقال مالك كذلك الا في الحركة فانه اشترط ان تكون حركة يمنية يصحبها طول مكث فقيس معها الحياة وقال الشافعي يغسل قولاً واحداً وصل على من قبله قولاً واحداً ولابد ان لا يصل عليه ما لم تظهر مائة الحياة كالاستحلاج وقال أحمد يغسل وصل على عليه واتفقوا على انه اذا استعمل أو بكي يكون حكمه حكم الكبير وسكن عن سبعين بغيره لا يصل على النبي مالم يبلغ فصل في رنية الناس غير واجبة على الامم من مذهب الشافعي وهو قول أبي حنيفة وقال مالك بوجوبها واذا خرج من البيت بعد نفسه شيء وجب ازالته فقط عند أبي حنيفة ومالك وهو الامم من مذهب الشافعي وقال أحمد يجب اعادة الغسل ان كان الخارج من الفرج وحلق يوزن في إبطه وحلق عاتقه وحلق شاربه قال أبو حنيفة ومالك هم مكرهه وقال أحمد لا بأس به والله اعني قولنا الجنب يدانه لا بأس به في حق غير المحرم والقديم المختار انه مكرهه

المتوشين لم يتفقوا في ذنبه تبركاً بما نأرباه طهارتهم كما كان الصحابة يفعلون مع بعضهم بعضاً في الطهارات وبذلك قال مالك وتارة كان يكشف له عما خفي ذلك الماه من الذنوب فتحته على علمه وبيان وكان عيسى بن غساله الذنوب يعرف غساله الحرام من المكر ومن خلاف الأولى ودخلت معه مرة مضطراً بالمدرسة الا زعمه فان ادان يستحي من الغسل فظفر به ورجع فقلت له لم انتظر فقال رأيت فيه غساله الذنوب كبير غيره في هذا الوقت كنت أنا قد رأيت الشخص الذي دخل قبل الشيخ وخرج فسمعته وأخبرته الخبر فقال صدق الشيخ قد وقعت في زنا ثم جاء إلى الشيخ وناب هذا أمر شاهدته من الشيخ (فان قيل) هذا حكم من يظهر من أهل الذنوب فما حكم من لم يقع منه ذنب قبل ذلك الموضوع فالجواب في الأول ان ينزل مثل هذا منزلة ما هو طاهر في نفسه غير مطهر لغيره لضعفه وحائنه بازاء المتامع الذي كان يمنع من الصلاة مثلاً كما قالوا في ماء طهارة الصبي فان قيل في شيء شدد الامام أبو حنيفة في ماء الطهارة من الحدث وتقف في ماء ازالة النجاسة وقال انه انزال بكل مانع من ذلك فالجواب في ان باب الحدث أصح وباب النجاسة أوسع بدليل ما ورد في العمل الذي يصبه نجاسة من أنه يظهر له نجاسة بالتراب اذا حكه به أو مشى به عليه وفي رواية يظهر ما بعده ربي من الأرض اذا زالت العين بذلك (فان قلت) فإما وجه من قال ان النار تظهر النجاسة اذا أحرقت بها فالجواب في وجهه القياس على تطهير لعمدة من الموحدين بانارهم بدخول الجنة بهذا فكأنما تطهر النجاسة من الذنوب المعنوية كذلك تطهر النجاسة المحسوسة فافهم وهو متعبد على النجاسة من وجه الله تعالى يقول من شق في أحد مذهب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه أولى بالاتباع من مذهب غيره في الامتناع من التطهر من ميعاة المساحد فقلت وضمان ماء الاراء والانهيار واليه التمسع وتنتظر انتعاش أعضائه فانه يجرد ما قد انتعشت بذلك أكثر من الماء الذي يختلف فيه ابدى الناس ومن هنا يتضح لك النجاسة الامر بالطهارة بالماء بالتراب عند فقد الماء والزهري عن استعماله وذلك ان الماء على الطهارة به لأعيانه أعضائه التي ماتت من الماء أو التفلت كما مر قال تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون ولم يطاع بعضهم على هذه الملة فقال ان شخص استعمال الماء في الطهارة تصدي لا يعقل معناه اه والحق ان علمه معقوله مشهودة وهي انعاش البدن والأعضاء واحياء ما بعد فتورها أو موتها فافهم فان قلت في قول الخلاف الذي في الماء المستعمل يجري في التراب المستعمل وهل تحرقه الماء بالتراب في التراب كما ورد في الملة فالجواب في الملة ان ترشاً تعمد عليه في ذلك ولله ان يصفى روحانية التراب في وجدي فافهم انهم اجمروا ذلك في التراب المستعمل فلحقه بهذا الموضوع من كل هذا فكذا انتعرف منازع المحدثين والمحدثين الذين قالوا في الثلاث ما تمتعوا بالطهارة بالماء المتغير كثيرا بطهاره كرهقرا ونحوه مع قول الامام أبي حنيفة وأصحابه يجوز الطهارة به ان لم يطبخ أو يبلط على أجزائه فالاول مشدد في شأن الماء والشافعي مخفف فرفع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول ضعف روحانية الماء المذكور عن احياء الأعضاء أو انعاشها في تطهيره فكانت تظهر روحه الثاني النظر الى قوته روحانية الماء من حيث هو الا ان يخرج عن طبع الماء بطبخ شيء من الطهارة فيه أو أكثره للتغير حسب ما يجب طلب على أجزائه ويؤيد الأول حديث الماء طهور ولا يصفى شيء الا ما غلب على طبعه أولونه أو يورثه فكذا أخذ أهل الكشف بطلاق الحديث وقالوا لا يحتاج الى غسل المطلق على التبدل ان الماء في ذاته لا يذله شيء غيره فافهم على الماء غير مضمين ما رزخ من دخول أحد هاتين الآخر ولولا ذلك ما كنا نشك في ولكن لما كان يلزم من اغترافنا الماء الطاهر ان نتعرف معه شيئا من ذلك المخطوء ما امتنعنا من استعماله وأطلقنا عليه اسم القوس مثلنا شرط توسعاً كما كان أهل الكشف يطلقون عليه اسم الطاهر كذلك توسعوا في الحقيقة لا اختلاف بين أهل الكشف وغيرهم الا من حيث العلة فاهل الكشف يقولون علمتهم استعماله اغترافاً ذلك النجس منه لاجتماعه في ذاته وغيره اهل الكشف يقولون العلة في ذلك نجاسة فافهم ومن ذلك اتفاق الأئمة على ان تغتر الماء بطول المسكت لا يضر في الطهارة مع قول محمد بن سيرين في غتر الطهارة به فالاول مخفف والشافعي مشدد فرفع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم حدوث شيء في الماء يجعل عليه الضعف روحانية

ان الشهيد وهو من مات في قتال الكفار لا ينسل واختاره اهل بصلي عليه ام لا كال ابو ٨٩ حقيقه واخذ في رواية بصلي عليه

وقال مالك والشافعي
واحد في رواية لا يصلي
عليه لاستنائه عن
شافع وانفقوا على ان
النساء تنسل وبصلي
عليها والثلاثة على ان
من رقبته دابة وهو في
القتال او ردى عن
فرسه او اسابه سلاحه
فمات في معركة
المشركين الله ينسل
وبصلي عليه وقال
الشافعي لا ينسل ولا
بصلي عليه
فصل في ما انفقوا على
ان الواجب من النسل
ما تنصل به الطهارة
وان المسنون منها الوتر
وان يكون بسدر وفي
الاخرة الكافر قال
ابو حنيفة واخذ المذهب
ان يكون في كل غيلة
شي من السدر وقال
مالك والشافعي لا في
واحدة
فصل في تكفين
الميت واجبا الاتفاق
مقدم على الذين والورثة
واقل التكفين ثوب بيم
الميت والمصعب عند
الشافعي ومالك واحمد
ان يكفن ال جسد في
ثلاثة اوثاب وهي
لثائف وقال ابو حنيفة
ازار ورداء وقميص
والمصعب اليساف في
كلها والمصعب للمرأة
خمس اوثاب قميص
ومئزر ولثائف ومقنعة

ووجه الثاني وجد التبر من حيث هو كالطام المني بطول المكث فانه قد شذر شرعوا عرفا فلا ينبغي التطهر
به كالانبي في كل الطعام النتن وكل شيء لائح به اهل الطباع السليمة فانهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان
النفس والنار لا تثران في النجاسة تطهر ما عر قول الامام ابي حنيفة ان النار والشمس يطهران بعض اشياء في
بعض الاحوال فاذا حفر جمل المني عند طهر بلا دبر واذا تحبث الارض نجفت في الشمس طهر موضعها
وجازت الصلاة على الائمة مني الا بالزمن من كون الشيء طاهرا في نفسه ان يكون مطهر النجاسة فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الاصل في الطهارة ان تكون بالماء
في الحدث وانما يشو وجه الثاني ان المراز والذلك ان قدر في راي المني فلا فرق عنده من انزاله بماء هو بين
انزاله بطول الزمان وقدر ذلك ويدر قوله صلى الله عليه وسلم في ذيل التراب الطويل قال اذا اصابته نجاسة
بطهره ما بعده يعني من التراب الذي عر به وبعه فافهم ومن ذلك نجاسة الماء انك اذا قليل اى دون الثلثين
اذا وقت فيه نجاسة ولو لم يتغير عند الامام ابي حنيفة والشافعي واخذ في احدى روايته مع قول مالك واخذ
في ال رواية الاخرى انه طاهر ما لم يتغير فان تفسر فقص وان بلغ ثلثين فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
الاول الى مرتبة الميزان وكذلك الخلاف في الجارية فانه كالأ كعند الامام ابي حنيفة واجدوه واخذ بدم
مذهب الشافعي وقال مالك لا ينسل الجارية الا بالنجاسة لانها كالأ كعند الامام ابي حنيفة واجدوه واخذ بدم
كالعقوى وامام الحرم والنفالي فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
المشدد في هذه المسئلة والتي قبلها وجود نجاسة في الجيلة فتتزه عنها ولم يوزن طهر لنا اذ باع الله تعالى ان
تقوم بين يديه متطهرين بعبادته اذ الباطن عند طاهر عنده تعالى في شدد راي ما عتده تعالى ومن
خفف راي ما عتده العباد فانهم ومن ذلك قول الائمة الا لا رعة ان استعمال اواني الذهب والفضة حتى
في غير الاكل والشرب حرام على الرجال والنساء الا في قول للشافعي مع قول داود انما يحرم الاكل والشرب
خامسة فالاول مشدد والثاني مخفف واقف على حد ما ورد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
كالمال الشفقة على دين الامة والاختصاص بالاموط فيه اذا نزل في الوضوء منها مثلاً لا كغسله في الاكل
والشرب ولا ينبغي ان يطهر ان يكون متكررا مذهبنا في هذه المسئلة اذا طهر ومفتاح الصلاة الثاني هي حصة الله
عز وجل الخاصة وقد اجمع اهل الكشف على انه لا يصح دخول حضرة الله ان كان منتهى من الكبريل
يطرد من اقرب منها كما طرد ابليس فانهم واما استعمالها في غير الوضوء فالاولى لانه اذا ترك استعمالها في
موطن الطاعات من الاحتياط في غير ما من باب اولى فانهم ومن ذلك المذهب بالفضة ضربة كبيرة
حرام عند الائمة الثلاثة بنفصل عند الشافعي مع قول ابي حنيفة لا يحرم المصعب بالفضة مطلقا فالاول
مشدد والثاني مخفف ووجه الاول كمال الشفقة على دين الامة كما مر وذلك ان من استعمل الاناء المصعب
بالفضة او الذهب يصدق عليه انه استعمل اناه كان بعض اجزائه من الفضة او روع النجاسة عن الاناء
المصعب كالتيبا عن الاناء الكامل من الفضة ووجه الثاني المفعول من مثل ذلك ومن ذلك السواك تد
انفق الائمة الا رة على استحبابه وقال داود هو واجب وزاد احمق بن راهوي ان من تركه ما عاصى باطلت
صلاته اسماء ان تاذي بر كما جلس فالاول مخفف والثاني مشدد بديل لهما ما قوله صلى الله عليه وسلم
اولا ان شق على امي لا مرتبها السواك اى امر ايجاب فان فيه راحة كون الامر لوجوب ولكنه ترك
ذلك رحمة لامة فكانه صلى الله عليه وسلم اشار بقوله لولا ان شق على امي لانه واجب على من لا مشقة عليه فيه
وهي ذلك في لم يصب مشقة وجب عليه ومن وجده مشقة لا يجيب عليه فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الثاني مراعاة كمال التنظيم والادب في مناجاة الله عز وجل وهو خاص بالا كبر من العباد
والصالحين الذين لا يشق عليهم ذلك في جنب ما يشقونه من عظمة الله تعالى وما يستحقه مقام خدمته بل
عبادته عليهم تركه ووجه الاول مراعاة حال مقام المحجور بن عن مثل ذلك المشهد من العوام المجاهدين
مما يستحقه مقام خدمته تعالى ومناجاة فان ايجاب السواك عليهم راحة لجهلهم بالذكور فان
أدبهم لا يكاد يعنى قلبه تلك العظمة التي تجب للعباد والصالحين وهذا من باب قوله حسنت الابرار

وانما عتبة شينها لخذها عند الشافعي واحد وقال ابو حنيفة هذا هو الافضل وان اقتصر على ثلاثة اوثاب فيكون لها جوارق في قميص

سائر المتقرين فافهم ومن ذلك عدم كراهة السواك للصائم بعد الزوال عند أبي حنيفة ومالك وأحمد في أحدي روايته لا يكره وقال الشافعي وأحمد في رواية الأخرى يكره فالأول مخفف والثاني مشدد فجمع الأمر إلى مربيي الأثرين ووجه الأول مع ملاحظة ما تقدم مرعاة أسلم لدفع الضرر عن جلسته حتى لا يتأذى أحد راحته فافهم ومعلوم كل ما يؤذى المجلس ينبغي تقديم إزالته على حصول الفضائل وأما ثانياً فالصائم بعد الزوال ينبغي له التأهب للقائه إلى حين يجلس لا لعل على مائدة مشاهد له وهذا هو القاء الأصغر بالنظافة وحسن الرائحة كما ورد في حديث الصائم فرحان وإن كان لحق تعالى بالإوصاف بالتأذي بذلك حقيقة ذهاب الخلق لذلك ولكن قد تنبع الشرع العرف في كثير من المسائل وقد ورد في عدة أحاديث لأشراق إلى التحيز في إطلاق صفة التأذي عليه سبحانه وتعالى كما أشار إليه حديث البخاري لأحد أصبر على أذى من الله ونحو حديث من أذى لي ولي فقد أذى نفسه واعتاد أن المراد من نسبة نحو هذه الصفات إلى الله سبحانه وتعالى اغماها وغايتها كما هو مقرر في محله من أبواب الفقه فافهم ووجه الثاني أن الرغبة في الصوم وكونه مثلاً للثبات في طريق العبادة كما كان صلى الله عليه وسلم ترك الصلاة على بعض الشهداء ترغيباً للثبات في الجهاد فقول إذا كانت الشهادة توصل صاحبها إلى مقام لا يحتاج إلى أحد مدعوه بالمغفرة والرحمة فلا ينبغي له تركه فتصرك داعية للجهاد ويزول عنه الحزن فاعلم ذلك والله تعالى أعلم

باب النجاسة

اجمع الأمة على نجاسة الجنر إلا ما حكى عن داود أنه قال يطهرها مع غيرها وكذلك اتفقوا على أن النجاسة إذا غفلت بنفسها طهرت وأجمعوا على أن ميتة الجراد والشوك طاهرة وعلى أن الحنظل والحامض والمشرط إذا غسب بدهن فافهم قال مالك ما في على طهارته واتفقوا على أن الطوبى التي تخرج من المعدة نجاسة إلا ما حكى عن أبي حنيفة هنا ما ذكرته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الأربعة أن النجاسة نجسة مع قول داود يطهرها مع غيرها كما هو فالأول مشدد والآخر إلى الجواز الثاني مخفف من وجهه وعدم وجوب التطهر منها لأنه لا يترتب من نجسها نجاسة عنها كالسرا والاصناف والأزلام وانما هي نجسة من حيث صفاتها ومن هذا الباب قوله تعالى إنما المشركون نجس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وإن كان الثاني ضعيفاً جداً فافهم ومن ذلك قول الإمام الشافعي وأحمد أبي حنيفة بنجاسة الكلب مع قول الإمام مالك بطهارته فالأول مشدد في نجاسته وفي الطهارة من ولوغه سبباً لنجاسته إلا عند أبي حنيفة فإنه يقول الغسل منه مرة إن زالت العين بها أو الأقدام من غسله حتى يغسل على الظن إزالته ولو بهش من مرة وأكثر كسائر النجاسات لا يسعوا وقال مالك هو طاهر وبش من ولوغه سبباً لنجاسته بل ذلك تعدى لا يعقل وكذلك القول فيما إذا أدخل الكلب عضو من أعضائه في الأثافه كالألوغ خلافاً لما لا فانه خص الغسل سبباً بالألوغ فقط فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه من قال بنجاسته عنه وصفته بما عدم جهة انفكاك الصفة عن الذات ووجه من قال بطهارته فإنه الأصل في الأشياء الطهارة واما نجاسة عارضة فإنها صادرة من تكوّن الله تعالى القديس الطاهر ومن الأب وولنا بطهارته عنها ثم إن أينا أنار ما يعترضهما في بدن أو دين اجتنبناهما وقد أجمع أهل الكشف على أن الأكل والشرب من ثور الكلب يورث القساوة في القلب حتى لا يصير العبد يمين العوطة ولا فعل شيء من الخيرات وقد جرب ذلك شخص من أصحابنا المالكية فشرب من لبن شرب منه كلب فيك تسعة أشهر وهو مقتوض إقباله عن كل خير حتى كاد أن يهلك والشئ الذي يحصل منه ما ذكر بحسب احتجائه ويجوز إطلاق النجاسة عليه سواء أوردت الذات مع الصفة أو الصفة فقط كما طعن الله تعالى أم الحسن على المشركون من حيث صفته التي هي الكفر فإذا أسلم أحطهم طهر فلو كانت النجاسة لعنه لكان لا يظهر بالجلد ومنعت سيدي عبد العزيز من رحمه الله تعالى يقول ليس لنا دليل على نجاسة ذات الكلب إلا ما ينهي عنه الشارع من بيه أو كل شيء وأما من جهة صفة فهو نجس من حيث أن سرور عت القلب فحب احتجائه كما يجنب سم الأفاعي من حيث خطر رها في البدن مع القول بطهارته ذاتها بل هو أولى بالاجتناب لأنه يضر في الدين قال ولا

الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا يكره والمبراة إن كان لها مال فالكفن في مالها عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وإن لم يكن لها مال فقال مالك هو على زوجها وقال أحمد هو في بيت المال كالزوجة أعسر الزوج فإنه يست المبالاة اتفاق وقال أحمد لا يجب على الزوج كفنه في زوجته يصلح ومذهب الشافعي أن عمل الكفن أصل الشرعة فإن لم تكن قضي من تلمسه النجاسة من قريب وسد وكذا الزوج في الأصح وهو جواب عند محقق أصحابه أنه على الزوج بكل حال والمخير لا يطيب ولا يلبس المشيط ولا يضر رأسه بالاتفاق وحكى عن أبي حنيفة أن أحرامه يبطل بيوته فيقبل به ما يفعل بسائر الموتى

فصل في الصلاة على الميت فرض كفاية وعن أبي حنيفة من أحب مالك أناسه سئل لا يكره فعلها في من الأوقات عند الشافعي وقال أبو حنيفة وأحمد يكره فعلها في الأوقات الثلاثة وقال مالك يكره فعلها عند طلوع الشمس وغروبها والصلاة على الجنائز في المسجد

بدع في تسمية الكلب نجسا من حيث أثر وطهره من حيث عشمه كما سمى الله تعالى المشرك نجسا والنجس والاصناف والازلام رجمهم اجماع العلماء الثرية على طهارتهم جسم المشرك وكذلك آله القمار والاصناف والازلام قالوا كان سؤر الكلب يورث في القلب الذي عليه مدار الجسد من اوصافه عشمه من قبل المرواظة التي تدخله الخنثى بالغ الشارع على الله وهو مسلم في الغسل من أثره سمعا احدهما بتراب ودفعا لذلك الاثر بالكلية فانه يذهب عن الماء والتراب الذي اذا اجتمعا اتنا بالاروع نعلم ان امر الشارع بغير الغسل من أثر ولو غسعا لبقاء الساق القول بطهارة جسمه كالشئ مع جمعه كما مر فذلك بالغ الشارع في الامر بالغسل منه سمعا احدهما بتراب مبالغة في الشفقة على ديننا والرحمة بنا وكذلك لا ينافي القول بنجاسة صفة القول بغيره جرمه لعدم انفصال الصفة المذكورة من الذات اه فكذا أطلق الامام الشافعي ومن وافقه نجاسة الكلب ذاتا وصفة توسعا كذلك لما لك ومن وافقه الحلاق الطهارة على الكلب ذاتا وصفة توسعا وتوسعا ليس لعدم انفكاك الصفة عن موصوفها وعكسه كما مر وكان اخي افضل الدين رحمه الله يقول ان الصفة ان الكلب طاهر العين نجس الصفة ووجهت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى ايضا قول لا اعتراض على من قال ان وجوب الغسل من الكلب واستعماله عليه لا تعقل لغفائهما على غائب الناس لانهما اطلع عليهما علمنا الارض اهل الكشف فقط وقد ازم بعضهم من قال ان الغسل من الكلب تسمدي لا يغفل بان ذلك يؤدي الى ان الشارع خاطب الامة بعملا يفهمون له معنى وذلك تكاد ان يقرب من صفة العبث الذي يترفع عنه منصب الشارع وقد امر الله ان يبين للناس منازل اليهم أي مأمروا به بان يبلغه اليهم وذلك لا يكون الا بان يبلغ اليهم اللفظ والمعنى بليغا شافيا بحيث يغفل لهم امره فلا يلتبس عليهم منه شئ وقال له فان لم تغفل فما بلغت رسالته وهو موصوف من عدم البيان مطلقا اه قلت وقد يرده هذا الازام بان مثل ذلك قد يكون جاء امضاهما لان بعض الناس بالمعنى التصوري في التفسير هل يبادرون الى امتثال الامر بفعل ذلك الشيء ولو لم يتفعلوا علمته لم يغفلون عن المبادر حتى يفعلوا حكمه ذلك وقد قال اهل الكشف ان الغسل اذا لم يعلم بشئ كان أقوى في مقام الامعان واعظم اعظم امره اذ اهل لانه ربما يكون معظم الباعث للكلب حينئذ على العمل بحكمة تلك العلة من تأويل وغيره لانهما امتثال امر الله تعالى ورسوله وذلك نقص عن مقام الكمال والله اعلم ووجهت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لا يقدر القائل بطهارة الكلب على رد النص الواردة في الغسل من ولو غسل برى العمل به وادغمه الاختلاف بين العلماء فاما ذلك اختلاف في العلة أو في التسبب وعدمه فاما الاختلاف في العلة والعدد فذلك لا يقدر في الدين فان القائل بطهارة الكلب قائل بالغسل منه كما مر واما التسبب فمن ولو حملنا الامر فيه فلا تصحاب فقد تنهض به الاجتهاد الى الوجوب كما عليه المتأولون بنجاسته فاعلم ذلك فانه نفس وقد انفق في ذلك مؤلفا ذكرنا ما رد على ذلك من لطيف الاستدلال والجواب عنها وحاصل ذلك ان اهل الكشف متفقون مع اهل النقل على الحكم بنجاسة الكلب والغسل منه وانما اختلافوا في العلة فقط ومعلوم ان الاختلاف في العلة لا يقدح في الاحكام فقلته الاولى عندنا اهل الكشف نجاسة صفة من حيث انها تقيت القلب كالجسم والمسر والاصناف والازلام يترصد عن ذكر الله وعن الصلاة وعلته عند غير اهل الكشف انها خاصة بعشمه صفة معا أو علته لا تعقل عند من قال بطهارته ماعا والغسل منه تسمدي ولا يخفى ما في هذا اذا الامر بالغسل منه سمعا يقتضي نجاسته لا بدوا لان كلام الشارع كالكلمة فلا بد من القول بنجاسته اما اذا تأوا صفة اه ومن ذلك قول الامام الشافعي وأبي حنيفة بنجاسة الخنزير وانه يغسل منه سمعا عند الشافعي ومرة عند الامام أبي حنيفة فظاهر ما تقدم في الكلب مع قول الامام مالك رحمه الله تعالى بطهارة نجسا الاول مشدد والثاني مخفف فريح الامر اني مرتب السيران وقد اختار الامام النووي طهارته من حيث اللذليل فقال في شرح المذهب الرابع من حيث الدلائل انه يكفي في جواز الخنزير غسلة واحدة لا تزار وهذا قال اكثر العلماء وهو المختار لان الأصل عدمه وجوب الغسل منه كالكلب حتى رد في الشرع الحاقه بالكلب اه ووجه من الحق بالكلب في وجوب الغسل منه كونه اخب جسيما ولجأ من الكلب بقياسه على الكلب

وأحمد والشافعي في التقديم الى أحق ثم الولي قال أبو حنيفة والاولى ان الذي أحضر الولي ان يقدم امام الحي وقال الشافعي في الحديث الرابع ان الولي أحق من الولي ولو أوصى الى رجل ليصلي عليه لم يكن أولى من الاولياء عند الثلاثة وقال أحمد تقدم على كل ولي وقال مالك ان مقدم على الاب والابن أولى من الجد والابن أولى من الزوج وان كان أباه وقال أبو حنيفة لا ولاية للزوج ويكره لابن أن يتقدم على أبيه **فصل** ومن شرط صحة الصلاة على الجنائزة الطهارة وسر العورة بالانفاق وقال الشعبي ومحمد بن جرير الطبري تجوز زينة بطهارة وبغف الامام عند راس الرجل ويجوز امرأة عند الشافعي وأبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة عند صدر الرجل ويجوز امرأة وقال مالك من الرجل عند صدره ومن المرأة عند بطنها **فصل** وتكررات الجنائزة أربع بالانفاق ويحكي عن ابن سيرين ثلاث وعن حذيفة بن اليمان خمس وقال ابن مسعود كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجنائزة تسعا وتسعا وخمسا

وار يعافى كبر واما كبر الامام فان زاد على أربع لم يمت طهارة واذ صلى خلف امام فزاد على أربع لم يتابعه في الزيادة وعن أحمد انه يتابعه

الى سبع ومنه ما نشأ في الله ٩٢ يرفع يديه في جميع التكبيرات حمدت عليه وقال ابو حنيفة وما لك لا يرفع يديه الا في الاولى بقرائة

واضح وجهه قال بطهارة عدمه وروى في النسل منه سبع مرات كالكلب واما محرم لجمعه فلا يلحقه بالكلب في التماسه فقد حرم الله الميتة والحزير وما بين الشارب والنسل منها سبعه احداهن بتراب فانهم ومن ذلك عدم وجوب العمد في غسل ماثر النجاسات عند أبي حنيفة وما لك والشافعي وأحمد في إحدى روايته مع ما رواه الأخرى عنه انه يجب العمد في ماثر النجاسات غير الأرض وفي رواية عنه انه يجب غسل الأتربة سبع مرات وفي رواية أخرى فلا يوجب في الأرض ما ساقط العمد فيها عند الكلب والشافعي فلا أول من يغتسل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان فالأول خاص بعوام الناس الذين لا يراعون الورع ولا الاحتياط والشافعي خاص بالكارئين كالعلماء والصالحين فغير ما روي في النقض عن القسرج وعدم النقض به كإسباقي بسطه في بابه إن شاء الله تعالى ومن ذلك قول الإمام الشافعي أن جلود الميتة كلها تطهر بالديباغ الأحمد الكلب والحزير وما روي منهما ومن أحد جهاده وروى إحدى الروايتين عن أحمدوا يظهر إلى ما بين من مالك مع قول الإمام أبي حنيفة أن الجلود كلها تطهر بالديباغ الإبطان فخرير ومع قول الزمري أنه ينتفع بجلود الميتة كلها من غير دباغ فالأول مشد من حيث اشتراط الدباغ وكثرة المستثنيات والشافعي فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول ما دللنا من عن استمال ما سماه الشرع نجسا أذبا مع الله تعالى أن يجالسه العبد وهو ملاصق لثي شخص شرعا ووجه الثاني القتال بأن جلود الحزير لا تطهر بالديباغ الماتة في التزده عنه وكونه يستقبل قتله مطلقا بخلاف الكلب فإن فيه فصلا فكان أخف حكما من الحزير ومن هذا الوجه وجه الثالث القتال بالحزير والانتفاع بجلود الميتة من غير دباغ جعل أحاديث الديباغ على الاستصحاب دون الوجوب فالأول خاص بالأكثر من العلماء والشافعي خاص بمن هو دونهم في التزده والشافعي خاص بأهل الضرورات كما يدل له بعض الآثار فانهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن الدابة لا تعمل شأ في الأثوكل مع قول أبي حنيفة وما لك أنها تامل الأثوكل فخرير وإذا ذكبي عندها سبع أو كلب طهر جلده وله لكن إذا كان حراما عند أبي حنيفة ومكره عند مالك فالأول مشد دون الثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن مالكاً كل شيء حيث فلا يؤثر فيه الدابة طهره أو لا يطيب له حكم ذكبي كونه مخف أن الله تعالى قد مدح النبي أحمد صلى الله عليه وسلم ويحرم عليهم التزده ووجه الثاني أنه لا يزده مخف أن الله تعالى قد مدح النبي أحمد لضرورة قبحه أن يؤكل ولعلم مالكاً كل وإن قبل بطهارة ينظر في البدن كاجر ومن شك في طهر بول لم يكن إلا أنه يورث أكله البلادة حتى لا يكاد يفهم طواهر الأمور فضلا عن باطنها ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة بالقعود عن مقدار الدرهم من الدم في الثوب والبدن مع قول الشافعي في الجذبة لانه لا يفي عنه ومع قول في التقديم أنه يعني عمادون الكف فالأول والثالث مخفف والشافعي مشد من جمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الإمام الشافعي بمجامعة شمر المتغير الأدمي وصفوها ورواه مع قول أبي حنيفة وأحمد بطهارة الشعر والصف والوراد أبو حنيفة فقال بطهارة القرن والسن والظفر والريش والأذن ووجه مع قول مالك طهارة الشعر والصف والوراد بره طلقا وكان يؤكل لجمه كالتم أو لا يؤكل كالكلب والجمار ومع قول الأوزاعي أن الشعر ونحوه نجس يظهر بالنسل فالأول مشد والثاني وما بعده مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول عموم قوله تعالى حرم عليكم الميتة ووجه الثاني أن سباق الآية فيما يؤكل لا فيما زاد على الأكل من وجوه الاستعمال وهذه الأشياء لا تؤكل عادة فتستعمل في غير الأكل كالسنان والانتعاش ولو لا غسل عند غير الأوزاعي على أن التحقق في الشعر والريش ونحوهما إن كان في حال حياة الحيوان ووجه الثاني الحيوان من حيث أنها ميتة ووجه الثالث. ومن حيث أن الإنسان لا يغيره لا يثارت لأقطعت فاهم ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة وما لك يجوز أن يزرع بشر الحزير يرفع قول الشافعي يمنع ذلك وقول أحمد بكراهته ومع قول الحزير بالدف أحب إلى فالأول مخفف والثاني مشد والثالث والأربع فيما راجحة تشديد أن لم يرد أحدا لكرهه المتخفف وأخذ به الأكار من أهل الورع وسامح الأصاغر فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول البناء على القول بطهارة ووجه الثاني البناء على القول بنجاسته ووجه الثالث

إلغاؤه بعد التكبير الأولى فرض عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة وما لك لا يقرأ فيها شيئا من القرآن ويسلم تسليتين عند الثلاثة وقال أحمد واحدة عن عنده فصل في من فاته بعض الصلاة مع الإمام أفقح الصلاة ولم ينتظر تكبيرة عنده الشافعي وقال أبو حنيفة وأحمد ينتظر تكبيرة الإمام ليكبره معه وعن مالك روايتان ومن لم يصلي على المنيته صلى على القبر بالأتافي وإلى متى يصلي عليه اختلف مذهب الشافعي في ذلك فقيل الشهرة وما قال أحمد وقيل ما لم يل وقيل يصلي أبدا والأصح أنه يصلي عليه من كان من أهل فرض الصلاة عليه عند الموت وقال أبو حنيفة وما لك لا يصلي على النهر إلا أن يكون قد دفن قبل أن يصلي عليه فصل في الصلاة على الغائب يصح عند الشافعي وأحمد وقيل أبو حنيفة وما لك بعد مجيئها ولا تكره الدفن ليلا ياتفاق وقال الحسن بكره ولو وجد بعض ميت غدا صلى عليه عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة وما لك أن وجد أكثره صلى عليه أو لا

ولا على قاتل نفسه وقال الزمري لا يصلي على من قتل فدرج اوقصاص وكره عمر بن عبد العزيز الصلاة على من قتل نفسه وقال الاوزاعي لا يصلي عليه وعن قتادة انه لا يصلي على ولدا الزنا وعن الحسن انه لا يصلي على النصفاء

فصل في لو اشتهد حنبلي بمقتل ولم يصلي عليه هل يفتي بالبراءة او لا يصلي عليه ومن قال ابو حنيفة يسلم ويصلي عليه وقال احمد يسلم ولا يصلي عليه والمقتول من اهل العدل فقتال البغاة غير مهيد فيسلم ويصلي عليه عند مالك وعلى الراعي من قولي الشافعي وقال ابو حنيفة لا يغسل ولا يصلي عليه وعن احمد روايتان ومن قتل من اهل البني في حال الحرب غسل وصلى عليه عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا ومن قتل ظلم في غير حرب يسلم ويصلي عليه عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ان قتل بمحبة لم يسلم وان قتل بمقتل غسل وصلى عليه

والراعي الاختصاص فخرج الامري مرتين الميزان ومن ذلك قول الامام مالك واحد وشافعي في ارجح قوله بظاهر الآية اذ مات مع قول الامام ابي حنيفة والمرحوم من قولي الشافعي ياتيه بنفس لكنه يظهر ما قبله فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامري مرتين الميزان ووجه الاول شرف ذات الادبي وروح جسد ووجه الثاني شرف وروحه فقط فاذا خرجت من الجسد تخس لانه ما كان طاهر الاسير بيان الروح فيه لكنه من كمالها وهي امر الله وامر الله طاهر مقدس بالاجماع فكذا ما جاوره فافهم واكثر من ذلك لا يقال فان قال قائل كيف قال الامام ابو حنيفة رضي الله عنه بتجاسة الادبي مع حديث ان المؤمنين لا يغسل جباياهم ميتا (فالجواب) يحتمل ان هذا الحديث لم يسمعه او لم يسمعه ولم يسمع عنه ومن ذلك قول الامام مالك لا يعمى بظاهرة سؤر البغل والحصار وانه مطهر عن قنفذ لابي حنيفة في كونه مطهرا ومع قول الثوري والاوزاعي ان ما يؤكل لحمه سؤر نجس فالاول مخفف ومقابلته مشدد فخرج الامري مرتين الميزان ووجه الاول كونه علة منع الطهارة بسؤر البغل والحصار لا يطلع عليها الا كابر العلماء الخفف الامر في العوام بخلاف الكابر وبذلك حصل توجيه الثاني فافهم ومن ذلك قول الشافعي بتجاسة البول والروث مطلقا مع قول الامام مالك واحد طهراهما من ما كوى اللحم ومع قول النخعي جميع اول الجوارات الطاهرة طاهرة ومع قول الامام ابي حنيفة زرق الطير انما كوى اللحم كالجوام والعصاة طاهرة وما عداه نجس فالاول مشدد ومقابلته مخفف ولو ما نظر لاحد شقي التفصيل فخرج الامر الى مرتين الميزان ووجه الاول كون البهائم من شاة ان تأكل مع الغنلة عن الله تعالى فلا تكاد تذكر بها وما لم يذكر امر الله عليه فهو قدر شر عا كما هو مقر في الشرع ومهر خاص با كابر العلماء والصالحين الذين يتدبرون عن طاعة العاقلين عن الله يعلم عليه من شدة الطهارة والتقدس بخلاف الاصاغر الذين تغلب عليهم الغفلة فلهي لا يتأثر وقبضات اهل الغفلة لعدم التقديس ذواتهم وبذلك حصل توجيه الثاني وقد جازت البعثة على مرتبة انوار وممرتبة العوازم والعلية تتبع لبعثة وكذا في كل حيوان طاهر وما حكم التنزه عنه فيجب من الادبي قول الشافعي واحده طاهر زاد الطير والحيوان وكذا في كل حيوان طاهر وما حكم التنزه عنه فيجب غسله عند مالك وطبا وبما هو عند ابي حنيفة يسلم ويفرق ماسا كما ورد فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتين الميزان ووجه الاول كونه يخرج مع الغفلة عن الله تعالى قال بالاغلا بكذا شخص يذكر انه بين يدي الله اذ بل يتم جسده الغفلة بتعاليمهم الا ذكره معلوم ان الله انما انفسا تقيت كل محل مرت عليه ومن هنا امرنا الشارع بالنفسل من خروج التي لكل البدن انما شال بدن الذي في موضع من شدة الحجاب عن الله تعالى كاسيا في وسطه في باب النفسل ان شاء الله تعالى وكل ما حجب عن الله تعالى فهو رجس عند اكار بخلاف الاصاغر فالامام ابي حنيفة ومالك خاص بالا كابر من العلماء والصالحين وكلام الامام الشافعي واحده خاص بعوام المسلمين فلذلك غسله النبي صلى الله عليه وسلم تارة وفرقه اخرى تشرى بها للا كابر والاصاغر فافهم ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة في البئر التي يتوضأون اذا خرجت منها فارة مئة انباء ان كانت متخفة احادا صلا ثلاثة ايام وان لم تكن متخفة احادا صلا يوم ويلة مع قول الشافعي واحده ان كان الماء مسيرا اعادة من الصلاة ما تغلب على ظنه انه توضأ به بعد وضوءه وان كان كثيرا ولم يتغير لم يعد شيئا وان تغير اعادة من وقت التغيير وقال مالك ان كان مغيثا ولم يتغير اعادة فلا اعادة وان كان غير مغيث فبسة روايتان فالاول مشدد والثاني وما عداه مخفف فخرج الامر الى مرتين الميزان فيقال في توجيه ذلك ان التشديد خاص بالا كابر والتخفيف خاص بالا صاغر بالنظر لانهم مافي الطهارة والتقدس ومن ذلك قول الامام الشافعي اذا اشتبه طاهر ونجس اجتنب وتطهر من سراط من طهارة من الاواني مع قول الامام ابي حنيفة انه لا يجوز الاحتياط الا اذا كان عدو ذنب الطاهر اكثر ومع قول احمد انه لا يتبرى بل يريق الجميع او يخطأها ويقيم فالاول مخفف والثاني وما عداه مشدد فخرج الامر الى مرتين الميزان وهو مجرول على حالين فالاول خاص بالعوام والثاني وما عداه خاص بالا كابر لشدته وروعهم واهوائهم فافهم والله سبحانه وتعالى اعلم

فصل في وانفقوا على انه لا يدرج شعر الميت الا لشافعي فانه قال

ببرح تشرى بها خفيا

فباب اسباب الحديث

القديم لا يجوز وشديد
مالك فيه حتى أوجب
التيمم على فاعله
فصل في ما اتفقوا على
أن حل الميت وبرأ كرام
والجمل بين العمودين
أفضل من أن يبيع على
الرايح من مذهب
الشافعي وكراهه الضبي
الجل بين العمودين وقال
أبو حنيفة وأحمد والريبع
أفضل وأما
الجنة أفضل عند مالك
والشافعي وأحمد وقال
أبو حنيفة وأما ورأها
أفضل وقال الثوري
الراكب ورأها
وأما حيث يشاؤون فيه
فصل في يوم من مات في
الصر لم يكن يقربه
سائل فالأول أن يبعث
بين الوحيين ويلي في البحر
أن كان في الساحل
مسجون وإن كان فيه
كفار نقل وألقي في البحر
لحصل في قراره عند
الآلثة وقال أحمد بنقل
وبرى في البحر بكل حال
إذا تعذر فته
فصل في إذا دفن
ميت لم يجز حرقه
لأنه آخرا لآل عصى
على الميت زمان يتي في
مثله يصير رمحا فيجوز
حفره بالاتفاق وعن
عمر بن عبد العزيز أنه
قال إذا مضى على الميت
جول فآزره والموضع
وإنه خير على البدين في التابوت لا يجنب ووضع رأس الميت عند رجل القبر ليس الميت سلال القبر

أجمعوا على نقض الوضوء بانحراج المعتاد من السبيل وهو البول والنفاس واتفقوا على أن من مس ذكره
أو برصه ممنوع من أعنائه غير بدله لا ينقض واتفقوا على أن نوم المعتصم والمتدبر شرطه ينقض الوضوء
وعلى أن الفقه في الصلاة تبطل هاون الوضوء خلافا لحنيفة كاساني وعلى أن أكل الطعام المطبوخ
بالتار وأكل الخبز لا ينقض الوضوء وعلى أن من تمس الطهارة وشك في الحدث فهو باق على طهارته
الاسمكي عن بعض أصحاب مالك وكذلك اتفقوا على أنه لا يجوز للمسح من المصحف ولا جله إلا اسمكي
عن داود وغيره من الجواز فما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق • وأما الاختلاف ففيه ذلك قول
الآلثة الثلاثة لا ينقض الخراج النادر كالرد والحصى والرايح من القبل مع قول أبي حنيفة بنقض الريح
انحراج من القبل وهو الرايح من مذهب الإمام الشافعي فإنه قال بالنقض بالآلثة فالأول يخفف والثاني
فيه تشديد يرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الدود حلت له الحياة والحصى من الأكل ليست من
الطبيعة الأولى من الطعام والنقض حقيقة أغها هو ناشأ من الطعام ونقض بالحصى فأغها هو من حيث
ما كان علم من الطبيعة كإها والغالب لألثة كاساني بسطه في أوائل خاتمة الكتاب أن شاء الله تعالى
وجه من قال بنقض الريح الخراج من القبل ندرته حتى أنه ربما يقع للمسح في عمره مرة واحدة فافهم •
ومن ذلك قول الآلثة الثلاثة التي ناقض للطهارة مع الأصغر من مذهب الإمام الشافعي أنه لا ينقض
الطهارة وإن أوجب الفصل فالأول مشدد والثاني مخفف يرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
أن لذة عروج التي شديدة لا تعادل حالة نقصانها فمن لا يؤلم شدة الغفلة والنسيان من الله تعالى فهو أول
بالنقض من عروج البول والنفاس من حيث لذة لأن من حيث عنه ووجه الثاني كون ذلك خاصا بالكبر
الولياء الذين بعدوا الله عنه أن الله تعالى حدثنا بحديثه من التوبة والطهارة فالأول خاص بالكبر والثاني
خاص بالعوام فأل ذلك رأمل فيه تعرف أنه لا فائدة في القول بعدم نقض الطهارة بالتي لا يكون منشأ الأذى
لا غير فإن من خرج منها التي منوع من الصلاة وضوؤها أشد من منع الحديث الحديث الأصغر فافهم • ومن
ذلك قول الإمام أبي حنيفة لا ينقض الوضوء مس الفرج مطلقا على أي وجه كان مع قول الشافعي والقول
الراجح من مذهب أحمد بانقض الوضوء بطن الكبر إذا أحدث نقض الطهارة بلس الذكر يظهر الكبر
أيضا ومع قول مالك أن مسه به لا ينقض والأول فالأول بخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فالأول خاص بعوام الناس ومقابله خاص بالكبر وذلك لأن الشافعي
حقيقه هو كل ما تولد من الأكل وأما النقض بالفرج فأغها وهو لمحاوذة الفرج فليست به بل ورد أنه صلى الله
عليه وسلم كان يضع سراويله لمحاوذة الفرج وأخرج ما ينقض في التنزه ولقد تدي خواص أعتدوا
عوامهم كما أشار إليه حديث هل هو الأضعة منك وقال لا كبر من مس فرجة فليست كما لو خضنا ذلك في
كتاب أسرار التبرعة وفي حقه هذا الكتاب فراسحه • وصحمت سدي علنا الخواص رحمه الله تعالى بقول
الحق قال صلى الله عليه وسلم لطلق بن عدي حين سأله من مس الفرج هل هو الأضعة منك لنبهه على ما أجمع
عليه أهل الكشف من أن الناقض حقيقة أغها ما كان تولد من الطعام والشراب وخرج من الفرج
لأمس ذات الفرج وكان يطلق بن عدي هذا رأي بل لقوم يخفف وأشار عليه رحمه الله بخلافه لا كبر
من العلماء والصلحاء ثم أرحمهم الوضوء من مس الذكر كما كلف مقامهم في التورع والتستر من
المجاور للفرج بخلاف الفلاحين والرايين فحرمهم فان مقامهم لا يقتضي هذا التنزه العظيم فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان • فإن قال الشافعي إن حديث هل هو الأضعة منك منسوخ قلنا السادة الحنفية لا يقولون
بمنعه بل يحكمهم فلا بد له من وجه يحمل عليه وقد صرح على آحاد العوام دون العلماء وأما الصالحين
فبني لكل متدين من الحنفية أن نوضأ من مس الفرج ورواه عن خلاف الآلثة ولا ينبغي له أن يمس فرجه
وصلى بلا تحجد بطهارة • فإن قال قائل • إنك قلتم أن علة النقض عن الفرج أغها هو كونه لمحاوذة
الفرج لأنه قد علم وجوب الوضوء عن نفس الخارج • فالجواب • أنما يلزمنا إشارع الوضوء من
مس الخارج لأنه لا لذة في مسه بخلاف عروجه فإن العبد لا يذو راحة بغيره وتكادهم البدين لذلك

الاستطیع وهو وأولى على
الراجح من مذهب
الشافعی وقال أبو حنيفة
ومالك وأحمد النصف
أولى لأن الاستطیع صار
شعرا للشيعة ولا يكره
دخول المقبرة بالنعال
عند الثلاثة وقال أحمد

بكرهاته

فصل في اتفقوا على

استصحاب التمسيز

واختلفوا في وقتها فقال

أبو حنيفة في سنة قبل

الدفن لا بعده وقال

الشافعی وأحمد تسن

قبله وبعد ثلاثة أيام

وقال الثوري لا تنزیه

بعد الدفن والجلبوس

انتمیه مكرهه عند

مالك والشافعی وأحمد

والنساء على الميت

للإعلام بحرية لاس به

عند أبي حنيفة والشافعی

وقال مالك حرمه سدوبه

إلى لصل العلم عتبه

إلى جماعة من المسنين

وقال أحمد ومكرهه

فصل في وأجموعه

استصحاب اللباس والتمصب

في القبر وعلى كراهية

الأجر والشب ولا ينفی

القبور ولا يغمص عند

الثلاثة وجوز ذلك أبو

حنيفة واتفقوا على أن

السنة للحد وإن الشق

ليس بسنة وصفة الحد

أن يضر على قبلة

القبر لحد لكون الميت

تحت قبلة القبر إذا نصب

كان فيه الوضوء كما لا يخلاف من الخارج المأثور فافهم وأما وجه من نقض الطهارة بلبس الذكر فظهر
الكف أو بالبدن المرتقى فهو الاحتياط ليكون البدن طاقا على ذلك كما في حديث إذا أنقض أحدكم بيده
إلى رجليه وليس بيده عاصرا ولا يجاب فليوضأ * وصحتم مرة أخرى يقول ليس لنا نقض للطهارة إلا وهو
متروك لمن الأكل حتى التفتة عند من يقول بأنها تنقض الطهارة إذا وقعت في الصلاة لا في الوضوء لا في غسله
قال الجيمان لا يكاد يتيسر فصلان التفتة ما انتهى وأما مس حلقه الدبر فقال أبو حنيفة ومالك لا ينقض
الوضوء وقال الشافعی في أربع قوليه واحد ينقض أخذاً ورأى من مس فرجه فشمم القبل والدبر فرجع
الإمام إلى مرتبة المزان * ومن ذلك قول الشافعی واحد ينقض طهارة مس فرج غيره صغيراً كان الموسوس
أكبراً إحداً كان أو ميتاً مع قول مالك أنه لا ينقض مس فرج الصغير ومع قول أبي حنيفة أنه لا ينقض مطلقاً
فرجع الإمام إلى مرتبة المزان * وجه الأول إطلاق نقض الطهارة على الإنسان فرج نفسه فقبس عليه
مس فرج غيره فجامع على ذلك ما في نقض طهارة نفسه فكذلك ينقضها من غيره أخذاً
بالاحتياط ويؤخذ من ذلك توجيه قول الإمام في حنيفة والشافعی وأحمد عدم نقض طهارة الموسوس مع
قول مالك بنقضها فإن الأول مخفف والثاني مشدد وإن الأول خاص بالأصغر والثاني خاص بالأكبر من
المتورعين وقد أجمع أهل الكشف على أنه ليس لنا نقض إلا في الوضوء سوء أدب أو فيه راحة من سوء الأدب مع
الله تعالى ومن هنا ورد الاستغفار عند الخروج من الصلاة لا في الغسل في نقض الأرواح غالب عن مشاهدة
ربه عز وجل ولا يكاد يصح مع التفتة وجب في حال خروج الحدث أو وقوعه أبداً وذلك أي عدم الحضور
حدث عندنا كابر يظهر من عندنا جليل بينهم الذي ما يدايرهم عن شهوة كونه في حضرة * فافهم وهذا
من باب قولهم حسبات الأبرار حسباتنا فبين * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم نقض الطهارة بلبس الأمد
الجسمل مع قول الإمام مالك لا يجاب الوضوء بلبسه * وحكي ذلك أيضاً عن الإمام أحمد وغيره قالوا لا تخفف
والثاني مع شدد وجه الأول عدم ورود شيء من الشارع في ذلك فلو كان ذلك ناقضاً لورد لنا حكمه ولو في حديث
وأحوط وجه الثاني كون الأحكام دائمة مع العمل غالباً كما كانت العادة في النقض بلبس المرأة الشهوة للأمس
أو الملبوس أو طوعاً أو إكراهاً الإمام مالك لا يملكه وقال بنقض الأمد الذي يشتهي قبيله مثل ذلك رضي الله
عنه عن أمهم الشارع على شريعته من بعده فكل أمر حدث به سدوت الشارع من بعد أو مستحق
عرفنا له مجتهدان يلمحه عبادنا كذا في الشرع في نقض الأمد بلبس الأمد الذي يشتهي قبيله مثل ذلك رضي الله
بأشعار الناس الذين لا يشعرون إلا ما أحياه الله تعالى لهم فإن نزهة الأكره من الأمر فهو كإل في التنزیه
* وقد يقال إن عدم النقض على الأرض خاص برعا الناس والقول بالنقض خاص بأكرام العلماء والعلماء
مشاكل لغاهم في التماسه من كل عالم بأذنه الله تعالى * ومن ذلك قول الإمام الشافعی بأن لبس البائع
المراقم غير محال ينقض بكل حال إلا أن كانت المرأة محرمة للأمس مع قول مالك وأحمد أنه إن كان ذلك
شهوة تنقض والأول مع قول أبي حنيفة رجع الله تعالى أن ذلك ينقض بشرط انتشار الدكر في ذلك فنقض
بالس والانتشار مع قول محمد بن الحسن أنه لا ينقض وإن انتشر ذكر * ومع قول عطاء أن لبس أجنبية
لا يلحق له انتشر وإن لبس زوجته وأمتهم ينقض فالأول مشدد وقابله مخفف على التفصيل المذكور فيه
فرجع الإمام إلى مرتبة المزان فالأول مخفف خاص بالأكرام الذين يقبضون محل الشهوة وإذا فقدت مقام
الجلبوس فذهب مالك والراجح من قول الشافعی وأحمد والثوري عن أحمد أنه كاللاس في النقض فرجع
الإمام إلى مرتبة المزان في هذا المسئلة وأباح قبلها وهو ممن قال بنقض لبس الأجنبية للنظر للنقض إلا أنوة
من حبشي فكانت أحدث وجهه من قال أنها لا تنقض الأخذ بقول عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم يقوم إلى الصلاة ولا يحدث وضوءاً وهذا خاص عن ملك أربه وكان
الشمع على الدين بن النمر في رضي الله عنه يقول وجه من منع النقض بلبس المرأة النظر إلى كمالها من حيث
المعنى التام بها المشار إليه بقوله تعالى وإن نظاروا عليه فإن الله هو مولاه وجابريل وصالح المؤمنين

لأن الإل تكون الأرض رخصة فلا يلحقها لغير القبر على الميت وصفة الشق أن يبنى من جاني القبر بلين وأجبر وتترك وسط القبر

والملائكة بعد ذلك ظهر وهو سر لا يطلع عليه إلا من أطلعه الله تعالى على محل صدوره وإعالم وعرف تلك
الفتوة التي في حصة وعاشته حتى جعل الله تعالى نفسه وأولى أن يزعم من الملائكة والشر في مقابلتها وهو سر
لا يجوز كشفه للمجربين وصحت سدي عليا لخواص رحمته الله تعالى بقوله تنقض الطهارة بنس النساء
خاص بأحد الناس من لم يطلع الله تعالى على كمال النسا من حيث أنهن محل إنتاج العالم وإنتاج بيت
الكمال نظير قولهم إن الخير لا يمتدئ أفضل من القاصي وأما عدم النقص بلسن شخص بأهل الكمال الذين
يعرفون مراتب أول وجود كشفوا بقينا الذين يشهدون النقص في النساء ورون الكثرة أكل من الأئمة
اتمى وجمعه أيضا يقول لم يكن من كمال المرأة وقوتها إلا كونها تستدعي بالخال كابرملوك الدنيا إلى
صورة الجسد عليها حالة الواقع لكان في ذلك كفاية في بيان قوتها انتهى وجمعه أيضا يقول الأولى تقول
بنقص العجز والخاص والمصيرة لأن الملة في النقص بها قد لا تكون هي الشهود وأغذا ذلك لخصوص وصف
في الآية فبقا المتورع عن القول بأنهم ينقض حتى يأتي له نص يخبر جسد عن النقص وقد أطلق الله
تعالى اسم النساء في قصته فزعمون بقوله تعالى إذ يح أساءوا وسبحي نساءهم على الأطفال فإنه كان لا يذبح
الأنثى القرية العهد بالولاد فكذلك أطلقه على البنات ساعة ولدت على حسنا وهو مذهب داود رحمه الله فمن
من غير تقليد لبا لغيره فكذلك أطلقه على البنات ساعة ولدت على حسنا وهو مذهب داود رحمه الله فمن
الأئمة من أدرع حصول الشهوة منهم من رأى محل الشهوة ولم يحصل شهوة أو ما وجه من قال المراد بالنس
النساء في الآية هو الجاع لا ليس باليد فهو لكونه ليس أمر خفيا لا ينبغي أن ينسب إلى النساء بل هو ما لا يختلف
الجماع فإن صاحبه لا يكاد يحضر له قلب مع بهل يغيب عن مراقبته وشهودها لكيفية ذلك حدث عند
الأكابر من الأولياء اتفاق ولما كانت اللذة تسمى في بدن الجماع كله لا تعجز بحمل دون آخر الأمر المكلف
بشعير البدن في الغسل لينش بالماء مامات من بدنه يترى أن تلك اللذة تقيها فأنها عت حسده كله الذي وإن
كان فرعاً من الدم فهو فرع أقوى من أصله وإن كان الأول والآخر غا طو والدم أفقر منه في ظاهر الأمر لأنه فيه
سر يان مشوة الغيبة له عن شهوة الحق تعالى لا تقدره الآلات والاشعة ملازمها بغيره قال ابن الرادباس
في آية أو لا سم النساء الجماع قوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن يمسوهن فإن المراد بالجماع هنا الجماع
وقد يكون من قال بذلك إنما قاله لكونه نظراً لغيره فبأنه ليس بالجماع والممس واحداً ليس في بي
أن يكون خاصاً بمرجع الناس خلاف الأكابر فإنهم يتقدمون أن يتقدموا عن النساء ولو لاشهوه حتى من
لمس الشعر والظفر والسن كانت تزهون عن الصلاة إذا كوا لهم الحزور والاعيد طهارة تناعدها لكونها
محلال كواب الشياطين على ظهرها كما ورد لا يكون لها ذلك اللحم كاه من سائر الحيوان في ذلك واحد فافهم
ذلك فانه نفس ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة رضي الله عنه أن من نام في صلاة على حاله من أحوال
المصلين لا ينتقض وضوءه وإن طال نوم وانه أن وقع من ماله ينتقض في حال إلى كوع والعبود
وإن طال دون القيام أو القوم مع قول الشافعي أنه إن نام بمكانه لم ينتقض ولو طال النوم ولا ينتقض ومع
قولاً جدي في أم أر وأبنت عنه أنه إن طال نوم الغائم والقاعوا إلى كعب والساجد فعليه الوضوء ولا فلا لأول
مخفف ومقابلة مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة المزان ووجه الأول أن النسا في الصلاة يسب من المتعظ
لتمتع قلبه بمحضرة الله تعالى وقلة استغراق قلبه في أمور الدنيا وكذلك القول في نوم الممكن مقصدته أهدم
استغراق قلبه في النوم بخلاف نوم غير الممكن مقصدته من الأرض ولذلك قال أشياخ الطريقي من أراد خفة
نومه فليضع تحت رأسه مخدة عالية ويتمع في شقة الأيمن فإن نومه يكون خفيفاً جديداً وما وجه من قال من
العلماء أن النوم ينتقض ولو من ممكن مقصدته من مع عنه ذلك فهو كونه أي النوم أمر بزيان الوجه إلى
المنقطة ووجه القول بديل ما ورد في الحديث النوم أخو الموت فكانت لقول بنقص الطهارة بمن باب
الاحتياط والاحتياط وجمعت سدي عليا لخواص رحمته الله بقوله جسد من ينقض الطهارة يخرج الدم
الحار أو أبقاهه أو ينوم الممكن مقصدته أو يمس الأبط الذي فيه صلتان أو يمس الأرض أو الأحدم أو
الكفار أو المصلب أو غير ذلك مما وردت فيه الأخبار والآثار وتولم من الأكل والشرب إلا ذلك بالاحتياط

القرآن عند التفسير
مستحبة وصكرها أو
حنيفة ومذهب أهل
السنة أن الإنسان أن
يجعل ثواب عمله لغره
لحديث الخليفة
والمشهور من مذهب
الشافعي أنه لا يصل إلى
الميت ثواب القراءة كال
ابن الصالح من أئمة
الشافعية في إهداء
القرآن خلاف للفقهاء
والذي عليه أكثر الناس
يخبر بذلك وينسب إذا
أراد ذلك أن يقول اللهم
أوصل ثوابي لقائه
أفعلن ففعله دعاء ولا
خلاف في نفع الدعاء
ووصله وأهل الحديث
وحدوا البركة في
مواصلة الأهرات
بالقرآن والدعوات قال
أعجب القديري من
متأخر مشايخ الشافعية
وأما قراءة القرآن عند
القبر فعلى في الصريح
مستحبة وفي الحاموي
الجزء وقوع القراءة له
والخالف من الدعاء لا هم
جوزوا الاستجار عليه
واختاره النسوي في
الروضة ومذهب أحمد
ثواب القراءة يصل إلى
الميت يحصل له نفعه
في كتاب الزكاة
أحمد وأعلى أن الزكاة
أحد أركان الإسلام وعلى
وجوبها في أربعة
أصناف الماشي وحسن

ولا يتم الاتفق الا بالقلب غافل عن مراقبة الله عز وجل فلو بحث مراقبة العبد لله به لزم نفسه عن مس كل قدر حتى اوعدت في تعظيمها لحضرته به فلما كانت هذه الامور من لازم صاحب الغفلة عن الله تعالى تقضى بعض العلماء الطهارة بها قال جميع التواقض متولدة من الاكل وليس انسان اقض من غير الاكل ابدأ فان من لا يأكل لا يتام ولا يصير له دم لا ينصت في الصلاة لا يتقاضي ولا يفعله ولا يخرج من ابطه صنان ولا يحصل له رخص ولا يحاطم ولا يصح به عزيمة ما افطن لاعتق الكفر والشرك بل هو كاللذبة وامان قال ينقض مس الكافر فلا يتم محل لسطح الله تعالى فاحتاط المؤمن لنفسه بالظهور من مسه فلزم من موضع العطف والنضب فهو نظير ما تقدم من الموضوع من اكل لحم الجوز وراود ان ظهر ورها ماوى الشياطين لامن حيث ذات اللحم وكار وذا انتهى عن الموضوع من الماء المغضوب عليها كما قوم لوط وكار ومن انتهى عن الجلوس على جلود الخمار والسباع من حيث انها تورث القساوة في القلب كما ساقى بيده في اباس اللباس وكذلك لولا الاكل والشرب ما اشتبهت بالنسب التساوة لاجماعهن ولا خرج من امنى ولا جن احد ناولا اغنى عليه ولو كانت كمنافيه ولا غنية ولا اتخذ احد من الكفار صليبا بعد فان هذه الامور لا تقع الا بعد الحجاب بالاكل واصل ذلك اكله السيد آدم من الشجرة فانها لما كانت سببا للصورة ما بقى فيه بنوه من سحابة بها الاكل عن الله تعالى اورا لثمة بالفضل او الموضوع كل ما ولد من الاكل الملازمة للحجاب والغفلة به عن الله عز وجل ولذلك اطل العلماء الصلاة بالاكل فيها الامتناع بحد كمال مناجاة العبد لله في صلاته حال الاكل فتمتع لانه اكل عن شهوة كما لا يخفى على متناحيز به لا متنازع اجتماع لذين معاني آن واحد ومراعاة الادب معه كما ساقى بسط ذلك في الخاتمة ان شاء الله تعالى ومن ذلك الموضوع عما عرفت النار كالطبيب والخبر فاتفق الاربعة على عدم النقص به وقال ابن عمر وابو هريرة وزيد بن ثابت يجب الموضوع من اكله فالاول مخفف والثاني مشدد وجه الثاني ان النار تظهر غضبي به ذنب الله تعالى بها من شأه من العصاة فلا يناسب من اكل مما حست ان تقف بين يدي الله تعالى الابد لا تظهر منه طهارة كاملة وزوجه الاول شفاء هذا الوجه في غالب الناس فلذلك كان الموضوع منه خاصا بالاكار الذين يعرفون وجبه ذلك خلافا للاصاغر فلا يثرون بالوضوء منه وكان ذلك آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم وتبعه على الامتعة جمع الامري مرتبة الميزان فاقهم ومن ذلك قول الجماعة الا بعد ان من يقين الطهارة وحل في الحديث انه يعمل باليقين الا ان ظاهرا مذهب الامام مالك انه يبي على الحديث وتروا وقال الحسن ان كان شك في الحديث حال الصلاة يبي على يقينه في صلاته وان كان خارج الصلاة اخفقت يقيني الشك وهو الحديث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الاري مرتبة الميزان فاللذان بالاكار لاخذ باليقين دون الشك ولوعى اصطلاح الفقهاء فان الله تعالى ذم الذين يمينون بالنظر الا ان يحضروا عن اليقين بطريق من الطرق فاعلم ذلك ومن ذلك قول الائمة الاربع بغير خمس المحض على الحديث مع قوله لود وغيره بالجواز وكذلك قول الائمة الاربع بغير نحو زلج حدث حله بقلاب او علاقة الا عند الشافعي كما يجوز عنده حمله في اتمته وتفسيره وذا نيز وقلب بوجه بهود فالاول مشدد وقول لود وغيره مخفف فالاول في مسئلة الحمل بخلاف وعلاقة مخفف فوفقا به مشدد فرجع الاري المستلكن الى مرتبة الميزان وزوجه الاول في المسئلة انما التفت في التعظيم وعمل بظاهر قوله تعالى لاسمه الا يظهر ونالوجه الثاني فيه ان كلام الله تعالى ليس هو حالا في الركعة التي في الوري وانما هو محلي لها كخبال الخوم على وجه الماء وكسور رة الارز التي تمتع في المراء فلاحى عن الاري ولا هي غيره وهما اسرار لا تحلها العبارة وزوجه الاول في حل المحض بعلاقة عدم مس المحض لانه انما مس العلاقة فهو رتبة صورة من قلب ورفي المحض بهود لان صورته صورة ما لم يلحق على كل حال ووجه الثاني في التفتيم ولانه بعد ما لا يعصف بالعلاقة فكل من المذا هبوا وحولوا لم يخفى ان الاربعة متو عتت عن انما مات في الاكار والاصاغر فاعلم ذلك ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد في اشهر الاري وابان عنه بغير مس استقبال القبله واستدبارها في الصلوات وقول ابي حنيفة بغير الاستقبال والاستدبار في الصلوات في البناء من قول لود ويجوز الاستقبال والاستدبار في جميعها فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الاري مرتبة الميزان وزوجه الاول ان من جعل جهنم وقوفه بين يدي الله تعالى في صلاته في قبل تمام الحول انقطع الحول عند ابي حنيفة والشافعي وقال مالك والشافعي واحمد ان قصبا لانه لغير ارمين ال كافه ينقطع الحول ونحو الجاز كاه

منها الى وجوب والتقديم
 يتأقفا لحوال من عوده
 ولا زكاة فيها معنى وهو
 قول ابي حنيفة وصاحبه
 واحمد والريابيتين عن
 احمد وقال مالك اذا عاين
 البزك ما لم يولدوا لم يولدوا
 عليه دين يستغنى
 النصاب او بنية فهل
 يمنع ذلك وجوب الزكاة
 قولنا الشافعي الجديد
 المارح لا يمنع والتقديم
 وهو قول ابي حنيفة ولا
 يمنع وجوب الزكاة عند
 ابي حنيفة وعلى القديم
 من قولنا الشافعي وعن
 احمد في الاموال
 الظاهرة روايتان
 المشهورتان لا يمنع وقال
 مالك الذين يمنع وجوب
 الزكاة في الذهب والفضة
 ولا يمنع في الماشية
 الفصل في وهل يجب
 الزكاة في الذمة او في عين
 المال في ذلك اهل الزكاة
 قد رافق من المال
 غير ان له ان يرد من
 غيره وهذا قول مالك وقال
 ابو حنيفة يتعلق الزكاة
 بالدين كعاقب الجنابة
 بالزكاة الجانية ولا زول
 ملكه عن شيء من المال
 الا بالذبح الى المستحق
 وهو احدى الر وابتين
 عن احمد
 الفصل في واجوعا على
 ان اخرج الزكاة لا يصح
 الانبسه وعن الاوزاعي
 ان اخرج الزكاة لا يفتقر
 الى النية واختلفوا هل يجوز تقديمها على الاخراج فقال ابو حنيفة لا بد من نية مقارنة للإداء والريابيتين

وجه قوله وعاطفه فقدا ساء الادب فلذلك عاير الشارع بين الجهتين بقوله شرقوا او غربوا وذلك خاص بالاكار
 الذين بالتواقي تعظم حناب الله عز وجل وجه الثاني خفاءه مثل ذلك على غالب الناس فهو خاص
 بالاصغر فلا يكاد احد منهم يحفظ ماحفظه الاكار من التعظيم فلكل مقام حال فاعلم ذلك ومن ذلك قول
 مالك والشافعي واجدان الاستعجا واجب لكن عند مالك ابي حنيفة ان من صلى من غير استعجا صحته حالته
 وقال ابو حنيفة وسنة وهي رواه عن مالك فالاول مشدد والشافعي مخفف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان
 وهو وجه الاول المانع في وجوب التزوه وهو خاص بالاكار وجه الثاني كونه تكرر رجوع التماس من
 هذه الناحية تخفف فيها ما بالاصحاب ومن هنا قال ابو حنيفة وجوب غسل التماس في غير محل الاستعجا
 اذا كانت مقدرا للدم النفس لان ذلك هو مقدار النجاسة التي تكون على محل الاستعجا عادة ومن ذلك
 قولنا الشافعي واجد وجوب الاستعجا ثلاثة اشجار وان حصل الاتقاء بهم قول مالك ابي حنيفة يجوز
 الجمر الواحد اذا حصل الاتقاء فالاول مشدد والشافعي مخفف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان وجه الاول
 العمل بما رشح مع زيادة التزوه وجه الثاني حل الثلاثة في الحديث على الغائب والاذا حصل الاتقاء
 بعصاة واحدة فلا معنى لثبته وثالثه لعدم شيء يجمع هناك مع ما في ذلك من راحة التعظيم لثبوته لغيره فاجابة
 الله تعالى بها كما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله يحب الورع والبر ولكن لمساكن دون الثلاثة اشجار لا يفي
 في العادة قدم الشارع ازالة النجاسة على مراعاة ما هو ادب في العرف مع ان مقام الزكاة لا يكاد يخطر على
 قلب المستحي لقلة الفعل على العمل به حال الاستعجا فانهم ومن ذلك قول الشافعي واجد لا يخرج الاستعجا
 به فله ولا يرتفع قول ابي حنيفة ومالك ان يخرج من مال كمن مع اكرامه ما في الاول مشدد والشافعي مخفف
 وجه الاول نهى الشارع عن الاستعجا بما هو النهي يقتضي الفساد وجه الثاني ان النهي عن
 الاستعجا بما هو النهي تنزيه فالاول خاص بالاكار والثاني خاص بالاصغر لان عمله كون العظم طعام اخواننا
 الذين يحضون على كثير من الناس واماعلة في وث فلان المراد بالخبر التخفيف والله تعالى اعلم
 باب الوضوء
 اتفق النعمت على انه لا يرضى بقلبه من غير لفظ اجره الوضوء بخلاف حكمه وعلى ان غسل الكفين قبل الطهارة
 مستحب غير واجب اما حكي عن احمد وعلى ان تحليل اللحية الكثرة في الوضوء سنة وعلى ان المرفقين
 يدخلان في اليدين في الوضوء خلافا لغيره واجمعوا على انه لا يجوز مع الاذن عن رضاع من مع الرأس وعلى ان
 من وضأه ان يصلي بوضوءه ماشاء ما لم ينتقض خلافا للنهي في قوله لا يصلي بوضوء واحد اكثر من خمس
 صلوات وقال عبيد بن عمر لا يصلي بوضوء واحد غير مرة واحدة وينقل ماشاء واحتج بالآية بها الذين
 آمنوا اذ اقاموا الى الصلاة فاغسلوا الآية هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه
 فن ذلك قول كافة العلماء انه لا تصح طهارة الابنة فصب النية في الطهارة عن الحديث الاكبر والاصغر مع
 قول الامام ابي حنيفة لا يفتقر الوضوء والنسل الى النية بخلاف التيمم لا بد منه من النية فالاول مشدد والشافعي
 فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان وجه دليل الاول حديثنا ابا الاعمال بالناس وجه الثاني
 اندراج فروع الاسلام كما هي نية الاسلام كما قاله اس عباس وابو سليمان الداراني فقال لا يحتاج شيء من
 فروع الاسلام الى نية بعد ان اختاره اجماعه الدخول فيه اى في الاسلام وجه استثناء الامام ابي حنيفة التيمم
 كون التراب صيف الى وجبة فلا يكاد ينشئ البدن من الضعف الذي حصل فيه من المعاصي او الغفلات
 فلذلك احتج الى التوبة بالنية كما سيأتي بيانه في بابها ان شاء الله تعالى بخلاف الماء فاقوله الى وجبة نصي
 كل محل تركه ولو ملاقة كالماء وصحت سدي عينا لخواص رحمه الله يقول حقيقة النية عن المكلف
 على الفعل مع المقارنة قاله من قال الله يتصور من المكلف فعل العبادة لانيه فاحق النظر لان قولنا
 الصني وهو يتصور ماذا اتفق لقاله ان ظهوره وامان لا يعرف ما يصنع فليس هو بغير اصلا قاله بل شبهة
 من نقل عن الامام ابي حنيفة عدم فرضية النية كونه لا يعرف اصطلاحه فان الفرض عنده ما صرح
 القرآن بالامر به او بالحق به من السنة المتواترة والاجماع غير الفرض ما جاء في السنة القوية المتواترة الامر به

الى النية واختلفوا هل يجوز تقديمها على الاخراج فقال ابو حنيفة لا بد من نية مقارنة للإداء والريابيتين

لم يجز كإظهاره والصلاة

والجميع

(فصل) ومن وجبت

عليه زكاة فليس على

إخراجها لم يجز له تأخيرها

فان أخرجها فلا تسقط

عنه لثقل المال عند

مالك والشافعي وقال أبو

حنيفة تسقط نفاقه ولا

تعتبر منهونه عليه وقال

أحمد كان الأمانة ليس

بشرط لأبي الوجب ولا

في الضمان فإذا تلف

المال بعد الحول استقرت

الزكاة في ذمته سواء

استمكنه الإدامة لا

(فصل) ومن وجبت

عليه زكاة ومات قبل

أدائها أخذت من تركته

عند الثلاثة وقال أبو

حنيفة تسقط بالموث

ومن امتنع من الإخراج

بخطأ أخذت منه الزكاة

بالانفاق وببعض وقال

أشافعي في القديم يؤخذ

شطر ماله معها وقال أبو

حنيفة يحبس حتى يؤدبها

ولا تؤخذ من ماله فورا

ومن قصد الفرار من

الزكاة كان ماله ماله

شأ أو باعها ثم اشتراها قبل

الحول سقطت عنها الزكاة

وان كان مسبا عاصبا

عند أبي حنيفة والشافعي

الزكاة

(فصل) ونهيت عن الزكاة

حائز قبل الحول إذا وجد

النصاب لأحمد مالك فانه

ثم ان ينقسم إلى ماله وأجابه ما هو مندوب كالنكاح والاستبراء وقضى الطهارة ثبت بالسنة في السنة
 ماله وأجابه ما هو مندوب فلا يلزم من نفي الأمان إلى حنيفة فرضه ما للتنقي وجوبها ونظر ذلك
 اصطلاح السلف على التعبر عن الحرام بلفظ الكراهة فإذا قيل ذكره سببان الموضوعين متلافي أدهم
 المنع وعدم الصحة فافهم وأعرف مصطلح الأئمة قبل الاعتراض عليهم فانهم أهل أدب مع الله تعالى فصاروا
 بين لفظ ما حاه في القرآن وبين لفظ ما حاه في السنة وان كانت السنة ترجع إلى القرآن صلى الله عليه
 وسلم لا ينطق عن الهوى ان هو إلا وحي يوحى ونظر ذلك تخصيصهم الدعاء لا بنية بلفظ الصلاة دون الرحمة
 وان كانت الصلاة من الله رحمة تبيح الصلاة عن الأرباب فيقال في الولي رحمة الله وأرضى عنه ولا
 يقال فيه صلى الله عليه وسلم إلا يحكي التبعة لا لنبأه كما هو مقرر في كتب الفقه وغيرهما وجمعه رضى
 الله عنه يقول كان الإمام أبو حنيفة من أكثر الأئمة إبداعا مع الله تعالى ولذلك لم يحصل إليه فرض أوصى
 الوتر واجبا لكونها ثابتا بالسنة لا بالسبب فقصده بذلك تحريمه رضاه الله وتعين ما أو جبه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فليس الخلف لفظا أكاه له بهضم بل معنويا أيضا فان ما فرضه الله أشد مما فرضه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من ذات نفسه حين خسر الله تعالى أن يحب ما شاءه أو لا يحب ما شاءه من حيث أنها أمور
 بها شرع وأولها قبل أمنا بوجوبها فانها سنة على كل حال ونهض بها إلى الوجوب باجتهاد المجتهدين فان قلت
 فما وجه من أوجب نفي رفع الحدث الأصغر عن الإكراه إذ اجتمع الحديثان على المكلف فما جواب وجه
 ان الأصل في كل حديث أفراد مبنية بقدر لا يكون الشارع يرى اندراج الأصغر في الإكراهية تقتضي على
 غالب الناس وقد بسطنا الكلام على ما روي من هذا الباب العلماء في التمهيد وكاومعه وما في كتاب الأحوبة
 عن الأئمة فراجع ومن ذلك قول الأئمة ان النطق بالنسبة كمال في العبادة مع قول مالك ان كبر النطق
 بها فالاول كالشديد والثاني مخفف فراجع إلى الامري مرتين الميزان ووجه الاول مراعاة حال غالب الناس
 من عدم موصوفهم في الهيبة والنطق إلى حد عنهم من النطق أو تعلقه عليهم إذا أقبلوا على فعل ما هو مأمور به
 ووجه الثاني مراعاة حال الأكابر الذين استحكمت فيهم عظيمة الله تعالى حتى منتهى من القدرة على النطق
 بالنسبة بين يديه الان أمرهم بذلك ولم يصعقوا في ذلك أمر بالنطق بها وجمعت سدي على الخصوص رحمة الله
 بقوله اني أقدري على النطق بنية الطهارة ولا أفدري على النطق بنية الصلاة من حيث ان الطهارة متناهية طريق
 الصلاة فهو بعيد عن مقام المناحة لله تعالى عادة وقرق بين الوسائل والمقاصد فاعلم ذلك فانه نفس وسباني
 في بيان حكمة الجهر في أوتى المغرب والعشاء ان من خصائص الحق جل وعلا ان العبد يزاد هيبة وتعظيما
 كلما أطال الوقوف بين يديه بخلاف ملوك الدنيا وذلك كان الامور مصعقا في غير الزكاة من الأولتين من
 الفرائض الجهر به والله سبحانه وتعالى أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة واحد إلى واثنين عن أحمد
 ان التسمية في الوضوء مضمضة مع قول داود وأحمد انها واجبة لا يصح الوضوء الا بها وفي ذلك العهد
 والسهم ووجه قول أصحابنا انهم انما طهارة والا فلا أول تخفف والثاني مشدد والاول يجوز على
 حال أهل القرب من شعور حضور الله عز وجل والشافعي في غيرهم فلذلك كان ذلك لله تعالى متعظيا
 لا واجبا وجمعت سدي على الخصوص رحمة الله تعالى بقوله كل ما لم يذكر اسم الله تعالى عليه فهو قريب
 من المنيشة في الحكم من حيث عدم طهارة بغير نية طهارة قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه
 يعني وأنها زهيم الذم الفاسد الذي يضر البدن في كل فاسد لا يبيح المشرقة وحال الأعمدة ذكر اسم
 الله عليها بخلاف ما نفع أهل الكتاب فان الشرع يسهل أبحاثها انتهى أي فان الآية وان كانت نزلت في ذبح
 على اسم الأصنام فظاهر ما شهد له آية الشجر كما شهد له أيضا حديث لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه
 فان ظاهره عنه بهضم في الصحة وان حمله بعضهم على الشكل كما هو ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة غسل
 البدن قبل الطهارة مع قول أحدنا ان ذلك واجب لكن من نوم الليل دون النهار ومع قول بعض
 أهل الظاهر بالوجوب مطلقا تبدا بالانجاسة فان أدخل يده في الأنا قبل غسله لم يفسد الماء الاعتد
 لا يجوز غسل تسقط الزكاة لموت أو لال أو حنيفة تسقط فان أوصى بها العتير من الشافعي وأحمد لا تسقط وقال مالك ان

فَإِذَا بَلَغْتَ أَحَدِي وَتِسْعِينَ فَنُفِياً

حقتان فإذا زادت على
 عشرين ومائة فاختلطوا
 فذلك قال أبو حنيفة
 يستأنف الفريضة بعد
 العشرين ومائتي كل
 خمس فأنعم المحدثين إلى
 ثمان وخمسين وأربعين
 فيمكن الواجب فيها
 حقين وبنت محض
 فإذا بلغت مائة وخمسين
 ففيها ثلاث حقاق
 وبستانف الفريضة
 بعد ذلك فيكون في كل
 خمس شاة مع ثلاث
 حقاق وفي العشرين ثلاث
 وفي خمس عشرة ثلاث
 شياه وفي عشرين أربع
 شياه وفي خمس وعشرين
 بنت محض وفي ست
 وثلاثين بنت لبون فإذا
 بلغت مائة وستين
 ففيها أربع حقاق إلى
 مائتين ثم يستأنف
 الفريضة أبدا وقال
 الشافعي وأحمد في أظهر
 روايته إن زادة الواحد
 تغير الفريضة وتستقر
 الفريضة عند مائة
 وعشرين فيكون في كل
 خمسين حققة وفي كل
 أربعين بنت لبون وعن
 مالك وإمامة أن أظهرها
 عند إحصائها أنها إذا
 زادت على عشرين
 ومائة فالسعي بالحد
 بين أن يأخذ ثلاث
 مثاق لبون أو حققت
 أو نقصت واختلطوا فيها
 إذا كان عنده خمس
 أو بالمال أو بالحد لا يجره

[illegible]

شراء واحدة منهم وقال

أبو حنيفة يخرجه بفت

مخاض أو قبحها

فصل في وجوب الوضوء

أن الخافق والمزاج

والذكور والآنثى في

ذلك سواء وانفقوا على

أنه يؤخذ من الصغار

صغيرة ومن المرض

مريض وان الحامل اذا

أخرجها مكان الحائض

جاز لا مانعاً فانه قال

يؤخذ من المرضي بجمعة

ومن الصغار كبيرة وان

الحامل لا يخرجه عن

الحائل

فصل في انفقوا على

انه لا شيء فيهما دون

الثلاثين من القرويين

ابن المسيب انتخب في

كل خمس من البشراة

الى ثلاثين كما في الامل

وانفقوا على أن

المصاب الاول في البقر

ثلاثون وفيها يتبع فاذا

بلغت أر بين ففيها مسنة

ثم انفقوا فقال الشافعي

وأحمد لا شيء فيها سوى

مسنة الى تسع وخمسين

فاذا بلغت ستين ففيها

تبعان فاذا بلغت سبعين

ففيها تسع وسبعة وعلى

هذا اذا في كل ثلاثين

يتبع وفي كل أربعين

مسنة وروى عن أبي

حنيفة كذهب الجساعة

وهي راية التي قالها

صحابه والذي عليه

أحمد المرمية يخفى

الذي يذبح على الاربعين بحسب ذلك الى ستين فيكون في الواحدة

الاول على حال العوام الذين يتقون في المعاصي والغفلات وحمل الشافعي على اكابر العلماء الذين لا يتقون في معصية فان هؤلاء العلماء اذا نهم بكفهم الغسل اول مسح مرة واحدة أو مرتين ويصح أن يكون الامر بالعكس فذكر في المعاصي المرة الواحدة أو الاثنتان لانه والذي يليق به ال خمسة خلافه الا كابر والى ذلك أشار صلى الله عليه وسلم بقوله بعد أن توضأ ثلاثاً ثلاثاً هذا وضوئي وضوؤكم الا ندم من قبلي انتهى وذلك لانهم اكابر الحضرة الالهية فطهروا بغير مد نظلة وحجة كل عضو بخلاف العامة فاعلم ذلك ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة وما لك في احديهم وان يشبه به دم وجوب الترتيب في وضوئه من قول الشافعي واحد بوجوبه فالاول مخفف والثاني مشدد وجبه الاول فلهم أبي حنيفة وما لك رجح ما الله تعالى من القرآن أن المقصود غسل هذه الاعضاء مع بعضها كالماء في طهارتها قبل غسل ما يتوقف على الطهارة سواء تقدم بها غسلها على بعض كالخفين على غسل الرجلين أو تأخر عنه كالوضوء عند ركعة أو قد كان الامام على أن يسلط يقول لأبائي بأى أعضاء وضوءي أتيت بقدر عذري به فاصله من باب الاجماع ومنه على الوجوب اختيار الأئمة انما تكلم به ووجه الثاني أن الوضوء الخلق عن الترتيب بولتنا فيسبى من عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فخصان أن يكون داخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو ردى غير مقبول لكن لما استندنا في الاجتهاد كان مقبولاً من حيث أن الشارع فرز حكم الاجتهاد وانما لم يردنا حديث في تقديم أحد الطرفين أو الاذنين على الآخر لان حكمه تقديم النية من البدن نوال جلين انما هو لكون النية أقوى من اليسار فادعنا أسرع الى المعصية من اليسار فذلك ذنب الشارع الى تقدمهما مسارعة لطهارتهما كما كانت أسرع لفعل الحفالت ولا يمكنها التحسن والاذنان فانه لا يتصور فيه ما إذا كونه في البدن من ذلك كما يظهر ان دفعة واحدة والله أعلم ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان الموالاة مسنة وهو أصح القولين عند الشافعية مع قول مالك وأحمد في أشهر الرأى وتبين انهما واجبه فالاول مخفف والثاني مشدد رجح الامر الى مرتبة الميزان وتوجهه الا وان الاصل في ابدان المتطهرين عدم عصيانها لها وعدم طول غفلتها عنه ومن كان كذلك فاعضاء وحجة لا تؤثر في اجفاف كل عضو قبل غسل ما بعده سواء اقتنا بوجوب الترتيب أم لا ووجهه من قال بوجوب الموالاة كونه القالب على المتطهرين من ضعف ابدانهم من كثرة ما المعاصي أو الغفلات أو أكل الشهوات واذ لم يكن به ولا تنجست الاعضاء كلها كالماء في القيام الى الصلاة فلا واذ جفت فكانت المقتضات ولم تنكس بالماء انما شاولا حاة تنقف بها بين يدي ربها فخطبت رجها لا كمال حضور ولا اقبال على مناجاته هذا حكم غالب الايدان أما ابدان العلماء العاملين وغيرهم من الصالحين فلا يحتاجون الى تشديد في أمر الموالاة لضعف ابدانهم بها الموالاة طول الفصل بين غسل أعضائهم فحصل قول من قال بوجوب الموالاة على طهارة عروم الناس ومحصل قول من قال بالاستصحاب على طهارة علمائهم وصالحهم وجمعت سيدي علي الخواص رحمه الله يقول نعم قول من قال بوجوب الموالاة في هذا الزمان فان من لم يوجها يذوي قوله الى بسوا طول الفصل جدا وزاد البطء في زمن الطهارة وفوات اول الوقت كان ينسل وجهه في الوضوء فاظهر بعد مسلاة الصبي ثم ينسل يديه ويربع النهار ثم يجمع رأسه بعد زوال الشمس ثم ينسل رجله قبل العصر مع وقوع ذلك المتوضي متطافي النية والنية والاستيثار والسرير والضعف والنفلة وغير ذلك من المعاصي والسرير وهات وأخلاف الاولي ان كان ممن يؤاخذ به كما يؤاخذ بسبأ كل الشهوات فقل هذا الوضوء وان كان معصياً فظاهر الامر عن حيث الله يصدق عليه أنه وضوء كامل فهو قليل النفع لعدم حصول حياة الاعضاء به بدموعها أرضعها وقتوها فافتات بذلك حكمة لاداء الموالاة في الوضوء جوا وأستحبنا وهي أ تعاش البدن وحياته قبل الوقوف بين يدي الله تعالى للمناجاة ثم لو قدر عدم وقوع ذلك المتوضي الذي لم يوال في معصية أو غفلة في الزمن المتخلل بين غسل الاعضاء فلندت ناشف ك الاعضاء التي عنها القلة والسوء والمسل والسامة قبل مصلحتها داعية الى كمال الاقبال على الله تعالى حال مناجاته وبالجملة فالمراد من أصلها وضوءه ونقصه على الوجوب الاجتهاد فليس مطلوب به بكل حال والله أعلم ومن ذلك اتفاق الأئمة الاربعة على أن من توضأه أن ينسلي بوضوئه

ما شاع من الفرائض المالم يتنقض وضوءه مع قول الشافعي انه لا يصلي بوضوء واحد اكثر من خمس صلوات ومع قول عبد بن عمر يجب الوضوء لكل صلاة وتحتج بالآية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامراءى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاجماع من اهل الشريعة والحقيقة على ذلك ووجه قول الشافعي ما ثبت انه صلى الله عليه وسلم جمع بين خمس صلوات يوم الاحزاب فلا زاد على ذلك ووجه قول عبد بن عمر اجعل بظاهر القرآن وضوء من يقع في الذنوب كشيء من الاول خاص بمن يقع في ذنب والثاني متوسط بين الاول والثالث والله تعالى اعلم

باب الغسل

اجمع الائمة على انه يحرم على المنيب حل المصنف ومعه على وجوب تعميم البدن بالغسل وانه لا يكفي في الجنابة مسح الرأس بالامعاء على الخلف اى كفاية ما يحجب زرعه في الجنابة وغسل الرجلين ولا يكفي فيه المسح وكذلك الرأس في الجنابة مما مع كون كل منهما مسحاً ولم يجد ذلك دليلاً صريحاً ما وجدته من مسائل الاجماع وما اما اختلافه فانه من ذلك اتفاق الائمة الاربع على وجوب الغسل من التمتع والميتين وان لم يحصل انزال مع قول عبد اودود وجاءت من الهبة بان الغسل لا يجب الا بالانزال ان لم يثبت نسخ ذلك ولا فرق بين فرج الادنى والهيبة عند مالك والشافعي واحمد وقال يحنيفة لا يجب الغسل في وطء الهيبة الا بالانزال فالاول مشدد والثاني مخفف في مسئلتى جامع الادنى والهيبة فرجع الامراءى مرتبتي الميزان ووجه الاول في المسئلتين حصول اللذة التي تنبئ معها العبد من مشاهدة حضرة به عاده مع ثبوت الدليل فيه ووجه الثاني فيهما عدم كمال اللذة اذ لا تكمل الا بالانزال فالاول خاص بالاكرار الذين يبالون في التمتع والثاني خاص بالاصغر الذين لا يقدر ون على المشي على ما عليه الا كبر ويصعب ان يكون الامر بالعكس من جهة غلبة الشهوة وضيقها فلا يجب الغسل على الاكرار الا بالانزال لان الجماع من غير انزال لا يؤثر فيهم غيبة عن وجهها لم عليه من القوة كما يثبت بقوله عائشة وابكم لك اوبه كما كان صلى الله عليه وسلم عليك اوبه في قصة تقبيل ساقه وهو صائم او هو متوضي ثم يقوم الى الصلاة فاعلم ذلك ومن ذلك قول الامام الشافعي ان الغسل يجب بغير وجع المني والمني والم بقاء النسله مع قول ابي حنيفة ومالك انه لا يجب الغسل الا مع مقارفة اللذة ثم روي حتى بشرطه فالاول مشدد والثاني مخفف والقول فيه كالقول في الجماع مع الانزال او بالانزال فلا يندبه ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة واما جدود خرج منه في بعد النسل من الجنابة فان كان بعد البول فلا يغسل والا وجب الغسل مع قول الشافعي بوجوب الغسل مطلقاً ومع قول مالك لا يجب الغسل مطلقاً فالاول يفتيه تشديد والثاني مشدد بالكلية والثالث مخفف بالكلية فرجع الامراءى مرتبتي الميزان فاحد الشقين في الاول وقول الشافعي خاص بالاكرار والاشق الآخر وقول مالك خاص بالاصغر كالعوام فما خرج احدهم من الائمة عن مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي يجب الغسل بغير وجع المني وان لم يتدفق مع قول الائمة الثلاثة بتعديهم وجوب الغسل اذ لم يتدفق فالاول مشدد ومقاله مخفف فرجع الامراءى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجب الغسل الا بانفصال المني من رأس الذك كمنهلا لمع قول الامام احمد بوجوب الغسل اذا احس بانفصال المني من الظهر الى الاحليل وان لم يضر ج فالاول مخفف خاص بنوام المنيين والثاني مشدد خاص بالاكرار * ومن ذلك قول مالك واجد بوجوب الغسل على الكافر اذا اجمع مع قول ابي حنيفة والشافعي باستصحاب ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الثاني ان الله تعالى اطلق الحياة على من اسبق بقله او من كان متخافاً من موصل جهمه بعبادة موت فلا يجب عليه غسل انما ذلك على وجه الاستصحاب و زادة التزوه يؤيد ذلك قوله تعالى قل الذين كفروا اب يتنوا بغفرهم لقد سلف ووجه الاول كمال البقاء في الحياة فالاسلام احياء الباطن والمسيحي الظاهر فرجع الامراءى في مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك وجوب امرار البدن في غسل الجنابة مع قول الائمة الثلاثة بان ذلك مستحب فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول المبالغة في انماش البدن من الضعف الحاصل لمن سران لذة عروج المني والجماع ووجه الثاني الاكتفاء بمروء للماء على سطح البدن فانه ينجي بالقبض على ما عليه من البدن فالثاني بقليل الالتفات لجماع او بخروج المني الاستصحاب

ثم لا شيء فيما زاد حتى تبلغ مائة واحدة وعشرين ففيها شتان وفي مائتين واحدة ثلاث شياه الى اربع مائة ففيها اربع شياه ثم يستقر في كل مائة شاة وان كان والعز سواء واذا ملك عشرين من النعم فتسوي ذلك عشرين محلة قال ابو حنيفة والشافعي واحمد في المشهور عنه يستأنف المحل من يوم كان جن نصاباً وقال مالك واحمد روايته الاخرى اذا حال الحصول من يومه لك الامهات وجبت الزكاة واختلفوا في الوقص وهو ما بين النصابين فقال ابو حنيفة واحمد الزكاة في النصاب دون الوقص وعن مالك روايتان وعن الشافعي قولان أظهرهما في النصاب دون الوقص واختلفوا في النخال والحسلان والهاجبل اذا تم نصابها وكانت متفرقة عن امهاتها هل يجب فيها الزكاة فقال مالك والشافعي واحمد بالوجوب وقال ابو حنيفة لا زكاة فيها ولا ينقصها الحصول ولا تكمل بها الحصول ولا تكمل بها الامهات ولو واحدة وعن احمد روايته مثله فصل في اوجواعل ان الخليل اذا كانت معدة للقبارة ففي قيمتها الزكاة اذا بلغت نصاباً

او انما ان كان ذمورا
منسفرة فلا زكاة فيها
ولصاحب الحق الواجب
فيه منه الزكاة انما ان كان
شاعا عطي عن كل فرس
دسار او ان شاعوها
واعطي عن كل ماشي
درهم خمسة دراهم وبغير
فيه المول والنصاب
بالقيمة ان كان يؤدي
الدرهم عن القيمة وان
كان يؤدي بالعدد من
غير يقوم أدى عن كل
فرس دسار اذا قام المول
وتفقر أهله وجوب
الزكاة في البغال والحمير
اذا كانت مدة التجارة
فصل في الواجب
في ادون خمس وعشرين
من الإبل هو الفهم فان
أخرج بعير الجزار او ان
كان دون قيمة شاة وقال
مالك لا يقبل بعير مكان
الشاة بحال ومن وجبت
عليه بنت مخاض فاعطى
حقة من غير طلب جيران
قبل ذلك منه بالانفاق
وقال داود لا يقبل وانما
يؤخذ المنصوص عليه
والشاة الواجبة في كل
مائة من الفهم وهي
البدنة من الضأن
أو اثنين من المزع عند
الشافعي واجد وقال ابو
حنيفة لا يحزى من الضأن
الانثى والنتيقى التي
لهما سنن وقال مالك
تجزى الجذعة من الضأن
والغزوه التي لهامة

واللائق بمن غاب بالذمة عن احبائه وجوب والله اعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا بأس بالوضوء
والغسل من فضل ماء الحنب والخاص مع قول احمد انه لا يجوز للرجل ان يتوضأ من فضل وضوء المرأة اذا
لم يكن يشاهدها ووافي محمد بن الحسن على انه يجوز للمرأة الوضوء من فضل الرجل والمرأة فالاول تخفف
والثاني فيه تشدد فخرج الامراءى مرتبي الميزان ووجه الأول ثبوت الأدلة ووجه الثاني ما في ماء
طهارة المرأة من شدة الفذارة عادة ولذلك قيد احمد ذلك بما اذا لم يكن يشاهدها فصار على انها لم تكن
نظيفة حال نظهرهالس على يدنا فذكر بخلاف ما اذا كان يشاهدها حال غشاهاته بمل يعلم من طهارة أو
اعتناع فسلم أن اللائق بالأكابر الثاني واللائق بالعوام الأول ونظير ذلك اتفاق الأئمة على أن المرأة اذا
أحسنت ثم حاضت كفها غسل واحد مع قول أهل الظاهر انه يجب عليه اغسلان * ومن ذلك اختلاف
أصحاب الشافعي في وجوب الغسل من الولادة لابلا بل مع قول بعضهم بعدم وجوبه فالأول مشدد والثاني
مخفف ووجه الأول ما لا يفتى في التزمن من خروج المني ولوصار ولما ووجه الثاني أن القسالمذكور ما شرع
الاقلة الحاصلة بالولادة عادة فاذا لم يكن قد فرغ فلا يجب الغسل مع ما إذا اعتصام من شدة الوجع حال الطلق
فان ذلك يفتى الا انه في بعض البلدان بالكلية لعدم حصول غفلة عن الله تعالى حال الطلق بل بتدبير كل شجرة
منها متوجه الى الله حاضرة معه وذلك بما يقوم مقام الماء في حياة البدن فاعلم ذلك فخرج الامراءى مرتبي
الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحد في إحدى الروايتين بغير قراءة القرآن على الحنب والخاص ولو آت
أو اثنين مع قول الامام أبي حنيفة يجوز لقراءة بعض آية ومع قول مالك يجوز لقراءة آية أو اثنين ومع قول
داود يجوز للحنب قراءة القرآن كله كيف شاء فالأول مشدد والثاني مخفف
بالكلية فخرج الامراءى مرتبي الميزان * ووجه الأول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الحنب
والخاص شأ من القرآن فذكر شأنا فحمل بعض الآية تحريم مع تأييد ذلك بحال أهل الحقيقة مع أن
القرآن كلام الله تعالى وهو أي الكلام من صفات الحق تعالى الظاهر المقدس فلا يناسبه ان يترجم بحال
موصوف بالقدرة معنى أو حسا أو قلية وكثيره و ايضا فان القرآن معشوق من أقره وهو الجميع لكونه
مجمع القلب على الله تعالى فطلب الشارع من المؤمن أن لا يقرأ شيئا بعده مما يلحاحه الى الحضور مع الله
الأعلى أكل حال في الظاهر بخلاف الحنب والخاص فسلم أن الحنب وغيره أن يقرأ القرآن من الأحكام
والأدراك لانه لا يجمع القلب على الله تعالى وعليه يحمل قول داود من حيث أن القرآن قرآن وعكسه عند
الاكابر بخلاف المحجوبين فافهم وأما من جهة الفاظ القرآن فالحق ان وجه قول داود ان القرآن له
وجهان وجه الى حضر صفات الله تعالى وهو القائم بالذات وجه الى الخلق وهو المكتوب في الصحف
والمطوقه في اللسان والمحفوظ في القلوب فكلما داود يتشبه على أحد الوجهين ولا يخفى الزور وطالب
شدة التنظيم من كل مكلف وان لم يكن القرآن حلالا في اللسان واللفظ حقيقا أو كثر من ذلك لا يقال والله
سبحانه وتعالى أعلم

باب التيمم

أجمع الأئمة على أن التيمم بالصعيد الطيب عند عدم الماء والخوف من استعماله جائزا وجوبا وعلى وجوب
التيمم الحنب كالحديث وعلى أن السافر اذا كان معه ما يخشى العطش فله ان يحسد لشربه ويقيم وعلى أنه
المحدث اذا تيمم ثم وجد الماء قبل الخول في الصلاة بطل تيممه ولو لمسه استعمال الماء على أنه اذا رأى الماء
وبقدر اغتر من الصلاة التي تسقط بالتيمم لا يجب اعادتها وان كان الوقت ناقضا وعلى أن التيمم لا يقع المحدث
خلافا لداود وعلى أن من خاف ان يلف من استعمال الماء حازه لم يركب ان يقيم بغيره بخلاف ما وجدته من
مسائل الاجماع والاتفاق * وأما اختلافه فاقه في ذلك قول الامام الشافعي وأحمدان الصديق في الآية
هو التراب فلا يجوز التيمم الا بتراب طاهر أو برمل فيه غير صرع قول أبي حنيفة ومالك الصبيحة ونقض الأرض
تجزؤا التيمم بجميع أجزاء الأرض ولو بجبر لأثراب عليه ورمل لأغبار فيه وزاد مالك فقال لا يجوز ان التيمم
عما اتصل بالأرض فالأول مشدد والثاني مخفف فخرج الامراءى مرتبي الميزان ووجه الأول
قرب التراب من الماء في الراحية لان التراب هو ما يحصل من مكان الماء الذي جعل الله تعالى منه كل

كبحر في التربة فصل * واذا كانت الاغنام كلها مرأض لم يكف عنها صبيحة عند الثلاثة وقال مالك

الايقل منه الاصححة ويجزئ من الصغار صغره وقال مالك لا تجزئ الا كبيرة واذا كانت ١٠٥ الماشية انا نانا وانا ناوذكور اغلا يجزئ

منها الأنثى الأف تحس
وعشر من سن الإبل
فحزرت بها ابن لبون
ذكر والاف فلاثنين
من البقر فيها تبسم عند
مالك والشافي واجد
وقال أبوحنيفة يمزى
من الأنثى الذكر بكل
حال وإذا كان حشرون
من التمنى بلديشرون
في بلد آخر وجبت عليه
فيهاشة عند الثلاثة
وقال أجدان كان البلدان
مستاعدن لم يصبني
فأصل في الخلطة تأثر
في وجوب الزكاة
وسقطها وهو أن يجعل
الرجلين أو الجماعة
عزلة أقال الواحد عند
الشافعي وأجدان للطلان
في زكاة الواحد
شرط أن تبلغ المال
اختلط نساءً ومضى
عليه سولو بشرط أنه
لا يميز أحداً للطلان
الآخر في المصح والمصح
والمرح والمطبل والراحم
والقمل وقال أبوحنيفة
الخلطة لا تؤثر بل يجب
على كل واحد ما كان يجب
على الأفراد وقال مالك
أما أثر الخلطة إذا بلغ
مال كل واحد نصابوا إذا
اشتركا في نصاب واحد
واختلطوا لم يجب على
كل واحد منهما ما كان
على حنفية ومالك وقال
الشافعي علم مال الزكاة
حسبى وإن ربيعين
شاهدين حائنه وحب الزكاة في خلطة غير المواتي من الأمانات والحبوب والثمار الشافعي قولان أظهرهما هو والجد يد تأثر الخلطة

العشران شرب بطاهر
أو من غير وان شرب من
نقص أو دواب أو عجم
اشتره انقص النجس
والنجس معتبر في النار
والزروع الاعتدأى
حنيفة فانه لا يعتبر بل
يجب العشر غسدة في
الكثير والقليل وقال
القاضي عبد الوهاب يقال
انما خالف الاجماع في ذلك
فصل في اختلافه في
النجس الذي يجب فيه
الحق ما هو فقال ابو حنيفة
في كل ما خرجت الارض
من النار والزروع سواء
سقى السماء اوسق يضيغ
الانخبط والمخشش
والقصب القارمي خاصة
وقال مالك والشافعي
يجب في كل ما خرجت الارض
به كالخبط والبر والارز
وشمة الخيل والكر وقال
أحمد يجب في كل ما كان
وغيره من النار والزروع
حق أو جها في السور
واسقطها في الجوز فائدة
المسالك بين مالك
والشافعي وأحمدان عند
أحمد يجب في العسم
والزروع والنسقي وزر
الكان والكمون
والكرابوا والنردل
وعندهما لا يجب فائدة
اختلافهما في حنيفة
ان عند يجب في
النجس لو كان كذا
الثلاثة لا زكاة فيها
فصل في اختلافه
في ان يتوزن قبل او يوضغ فيه الزكاة وعن مالك وايتان أشهرهما وجوب فخر المزك حتى

الاصل من أنه لا يظهر اصلا لا عند دخول وقتها ومن ذلك قول الامام الشافعي ان النجيم اذا وجد الماء
بعد دخوله في الصلاة انما كان نكتة النجيم مضي في اوله فقال وان كانت لا تسقط بالنجيم فلا فضل
قطعه المتواضع قول الامام مالك انه مضي في اوله بقطعه وهي حنيفة ومع قول الامام ابو حنيفة يطل نجمة
وبزمنه انما خرج من الصلاة ومع قول احمد انها تطل مطلقا في الآية انقلب امرها على اطرافه وقسم المذهب
ارباعا امر الصلاة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجهه قال بعض في صلاة استقامت حاضرة الله تعالى
ان يفارقها المصلح دخلها بطهارة بجمعة في الجملة ووجهه قال بقطعه ويتوضأ استقام حاضرة الله
تعالى ايضا ان يغسل العبد فيها بطهارة بجمعة لا تنقض اعضاءه ولا يحصل بها كمال الاقبال على مناجاة الله
عز وجل وصحبت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول وجهه من قال ان من وجف الماء في أثناء
الصلاة لا يطهرها بل فيها السجدة ان يفارق حاضرة الله تعالى لفصلية الوضوء وان مناجاة الله تعالى اسم
ولان الصلاة من المقادير لا تقطع لوسائل مع استغنائها عنها بوسائل أخرى ووجهه من قال تطهر الصلاة اذا
انتم الوقت ويتوضأ ثم ينشئ صلاة أخرى هو عليه عطف الله تعالى على قلبه فاستجابته ان يقف بين يديه
بناحية بطهارة بجمعة لا تنقض روحانيتها اعضاءه فرائى ان ذكره من مناجاة الله تعالى مع حياة البدن افضل
من امثاله الجبال من مناجاة مع موت البدن اضعفه واقتوره وفي الحديث لا يصح لله تعالى دعاء من
قلب غافل وقدر واية من قلب لا يولسك ان حكمه صفياء اعضاءه كالغافل أو الالهي أو الساهي من حيث
ضعف توجهه الى الله تعالى انتهى ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي واجدته لا يجوز الجمع بين
فرضين بنجيم واحد سواء في ذلك الحاضر والغائب وقال جماعة من اكار النجاسة ولا يبين وقال ابو حنيفة
النجيم كالوضوء والماء صلى به من الحديث الى الحديث أو جزم الماء به قال الثوري والحسن فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجهه من قال لا يصح بالنجيم بن فرضين الوقوف على حذام نقل
عن الشافعي صلى الله عليه وسلم في سلطانه صلى الله عليه وسلم انه جمع بينهما وبين فرضين اياها كقول النا
ذلك فيها الجمع بين فرضين بوضوء واحد وم الإحزاب والاصل وجوب الطهارة لكل فرض فانه انما روقه تعالى
ان اقم الى الصلاة فاعطوا وضوءكم الآية فباسم به النجيم فيكون الاصل في وجوب الطهارة لكل فرض
واضعف روحانية اعضاءه روحانية الماء لا سيما ان نيم اول الوقت وآخر الصلاة في آخر الوقت فان اعضاءه
نصفها الكلية حتى كانه لم يظهر وأما وجهه من قال يصح بالنجيم ما شاع من الفرائض فهو لكونه بدلا عن
الطهارة بالماء فله ان يفعل به ما يفعل بالوضوء أو انسل كاله ان بنجيم قبل دخول الوقت كما قاله ابو حنيفة
على اصل قاعدة البدل لمعوان لم يلحق البدل بالبدل منه في كل الامور فان اعضاءه النجيم ناقصة عن اعضاء
الوضوء وروحانية التراب تضعف عن روحانية الماء ذكر بعض المحققين ان النجيم عبادة مستقلة وليس
هو بدل عن الوضوء والغسل امر الله تعالى به عند المرض او فقد الماء سفر او حضر وقال مالك والشافعي
وأحمد لا يجوز بالنجيم قبل دخول الوقت واجمعوا على أنه اذا رأى المأبذ الفراغ من الصلاة بالنجيم لا إعادة
عليه وان كان الوقت باقي كما رآه الباب ومن ذلك قول بعض فوجد من الحسن انه لا يجوز للنجيم ان
يؤم بالنجس ثم من اتفاق الائمة على جواز ذلك فالأصل مشددو الثاني مخفف ووجه الأول أن اللذان
بالامام ان يكون اكل الناس طهارة لانه واسطة بين الله تعالى وبين عباده وأقرب المجدرة به منهم
من حيث الخطأ ووجه الثاني كون النجيم طهارة على كل حال نجسها اجازت صلاته بها من قدر اجازت
بها صلاته اماما ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على أنه لا يجوز بالنجيم صلاة العبد من الجنازة في الحضر وان
خيفه فواضع قول أبي حنيفة يجوز ذلك قال مالك مشدد في الطهارة تخفف في أمر الصلاة والثاني بالنعكس
ولكل منهما وجهه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامام الشافعي من تغفر عليه النجاسة
الحضر وخاف غيبت الوقت فان كان المأبذ عساه أوفى به ولو استق منه خرج النجيم وبنجيم وبنجيم
ثم اذا وجد الماء عاد مع قول مالك انه يصلي بالنجيم ولا يندفع قول أبي حنيفة انه يصلي ان يقدر على الماء
فالأصل مشدد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف في أمر الصلاة مشدد في أمر الطهارة فرجع الامر الى

وقال ابو يوسف وجوبها

فصل في اختلافنا في

العن فقال ابو حنيفة

واحد فيه العشر وقال

مالك والشافى في الجديد

الاربع لآز كاه فيه ثم

اختلاف ابو حنيفة واحمد

فقال ابو حنيفة ان كان

في ارض الخراج فلا عشر

فيه وقال احمد فيه العشر

مطلقا ونصاه هندا احمد

لثمايه وسنرون رطلا

بالاشداى وعندنا في

حنيفة يجب في الكثير

والقليل منه العشر

فصل في ولا يجب

الز كاه الا في نصاب من

كل جنس فلا يضم جنس

الى جنس آخر عند الشافى

وابي حنيفة وقال مالك

تضم الحنفية الى الشيعر

في اكمال النصاب ويضم

بعض الحنفية الى بعض

واختلفت الرواية هن

احد في ذلك

فصل في ومن السنة

حرص النرا اذا اصابه

على مال كاه هتد الثلاثة

لما فيه من الرق بالمالك

والفقراء وعن ابي حنيفة

ان الخرص لا يصح وقال

مالك واحمد في خرص

واحد وهو الاربع من

مذهب الشافى

فصل في واذا اخرج

العشرون النرا والحلب

مرتبي المزان ووجه الاول الاحتياط في الطهارة المقصود رفعها بوق الصلوة ووجه الثاني الاحتياط في الصلوة ووجه الثالث الاحتياط لكمال الادب مع الله تعالى واستحياء من الله تعالى ان يغف بين يديه في تلك الصلوة طهارة مضغعة لتخفى اعضاءه لمكانة التي بها يصح له كمال الاقبال على مناجاة ربه وقد ضبط الامام البيهقي غلوة السهم التي يطلب المتمم الماهن بها من ثلثة مائة عاين اربعة مائة ذراع انتهى فاعلم ذلك فانه قل من العلماء من صرح به ومن ذلك قول الامام الشافى واحمد في احدى الروايتين ان يجب على المكلف استعمال ما وجد من الماء القليل الذي لا يكفي هو يتمم عن باقي الاعضاء مع قول باقي الاغمة انه لا يجب عليه استعماله بل يتركه ويتمم فالاول مشدد ويؤيده حديث اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم والثاني فيه تخفيف بعدم استعمال الماء القليل مع التيمم ووجهه ان الطهارة بالمصنعة لم يلحقها فعله اعن الشارع صلى الله عليه وسلم وصاحب هذا القول يقول في قوله تعالى فلم تجد واما ما أي يكفيكم ذلك الطهارة فقيموا ومما قبله يقول قد استطعنا طهارة بعض الاعضاء بالماء فوجب تكليفها بالتيمم فراجع الاموال مرتبي المزان ومن ذلك قول الامام الشافى من كان بعض من اعضائه حرج أو كسرا فرفع حرجه وواضح عليه جبره وخالف من زعموا الثالث انه يحسم على الجبره ويتمم قول ابي حنيفة وما لك ان كان بعض جسده مجعوا وبعضه غير مجعوا ولكن الأكثر هو الصحيح غسله وسط حكم الجبره ويغسل مجعها بالماء وان كان الصحيح هو الأقل يتمم وسط غسل العضو الصحيح وقال احمد نسل الصحيح ويتمم عن الجبره من غير مسح الجبره فالاول مشدد والثاني مخفف بالتصنيف فراجع الاموال مرتبي المزان ووجه الاول الاحتياط بالاحتياط بزيادة وجوب مسح الجبره اذا تأخذه من الصحيح عاين الاستمسك ووجه الثاني انه اذا كان الأكثر الجبره ارجح او اقرح فالحكم له ان يشده الالم حيث دار بج في طهارة العضمون يغسله بالماء فان الامراض كغارات الخفايا محسنة للذنوب ولم يذكر الله تعالى في القرآن الا التيمم فقط ولم يذكر الطهارة بالمعينة في العادة الواحدة بالماء والتراب معا ومن ذلك قول مالك والشافى من جسد من جسد في المصفر لم يقدر على التيمم وصلى لاعادة عليه مع قول جماعة من اصحاب الامام ابي حنيفة هو واحد الى روايت عنه انه لا يصلى حتى يخرج من المجلس او يصلي الماه مع قوله الشافى انه يصلى ويمد وهو رواية اخرى عن ابي حنيفة فالاول مخفف والثاني مشدد في امر الطهارة تخفف في امر الصلوة فراجع الاموال مرتبي المزان ووجه الاول انه قيل ما كلفه بحسب الوقت فلا يلزمه إعادة ووجه الثاني ان ذلك عذر ادر مع قول المحدثين ان هذا المكلف الواسع بحيث لا يفتي لنفسه بقية واحدة عسر حذافا من الاحتياط الصلوة لحرمة الوقت ثم يعيد ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة واثبت احاد من نسي الماء في رجليه حتى يتمم وصلى ثم جده انه لاعادة عليه مع قول الشافى وجوب الاعادة ومع قول مالك والشافى بالاحتياط في وجه الثاني فيه تشدد ووجه الاول انه ادى وتلفه الوقت ويؤثره بين يديه الله طهارة حصية في الجلهو ووجه الثاني الاحتياط والوقوف بين يديه الله طهارة كاملة فراجع الاموال مرتبي المزان ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة ان فاقدا الطهورين لا يصلى حتى يجد الماء والتراب مع قوله الشافى في ارجح القولين انه يصلى ويمد اذا وجد حذافا وهو احمد الى روايتين عن مالك واحمد روايه اخرى عن مالك لا يصلى بحسب حاله ولا يعيد والاخرى عن احمد يصلى ولا يعيد فالاول فيه تشدد من جهة الطهارة وتخفيف من جهة الصلوة والثاني فيه تشدد من جهة الصلوة وتخفيف من جهة الطهارة فراجع الاموال مرتبي المزان ووجه قول ابي حنيفة ان الشارع شرط الطهارة للصلاة وسكت عن الاربعها اذا وجد المكلف ماء ولا تراعى استطاعته حضوره فالحق تعالى ان يغف العبد فيها تلك الذنوب التي كانت تخرع الماه فهو كمن تلطع بدينه ويأبه عذرة ثم نادى مناد يا عبيد قد اذن لكم الملك في حضور الموكب بين يديه فان جميع المتطهرين يعذرون مثل هذا الشبهة في عدم الوقوف بين يدي الملك يغفهم عنه انه لم يترك الخضر واستهانت بحجاب الملك وانما ذلك من شدة التعظيم لخصته واما وجه من قال يصلى لحرمة الوقت ولا والله تعالى لم يكلفه الا بعد ناعليه والقاعدة الشرعية ان ايسر ولا يقطع بالمعسر وقليل ناعلى الصلوة دون الطهارة فوجب علينا الصلوة في الحديث اذا

وقال الحسن البصري لكمال حاله عليه حوله وجب فيه العشر

فصل في واذا كان على الارض خراج وجب الخراج في وقت وجوب

العشر والخراج على انسان واحد فاذا كان الزرع لواحد والأرض لآخر وجب العشر على مالك الزرع عندما ملكه والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة العشر على صاحب الأرض واذا أجرة الأرض فمشر زرعها على الزراع عند الجاهة وقال أبو حنيفة على صاحب الأرض واذا كان لمسلم أرض لآخر اجعلها فاضها من ذي فلاخراج عليه ولاعشر في زرعه فيها عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يجب عليه الخراج وقال أبو يوسف يجب عليه عشرين وقال محمد عشر واحد وقال مالك لا يصح بيعها منه (يا سركاه الذهب والفضة) أجمعوا على أنه لا زكاة في غير الذهب والفضة فمن الحواهر كالزئفر والياقوت والزمرد والاف المسلس والعنبر عند سائر الفقهاء وحكى عن الحسن البصري وعمر بن عبيد العزيز وجوب الجنس في العنبر وعن أبي يوسف في الزئفر والجواهر والياقوت والعنبر الجنس لانه معدن فاشبهه الزكوة عن العنبر وجوب الزكاة في جميع ما يخرج من الأرض ففصل بين الأجر وأعلى أن أول النصاب في الذهب والفضة مضر وبأ

أمر نكح بأمر فأنه ما استطعت مع اشتراط الوقت للصلاة أضاف قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فان ظاهر الآية اشتراط فعلها في الوقت وأنه لا يقتضي به كمال بعض المال كمتروك في حديثه فمنهم من زعموا لم يقضه الا بدوا وما وجه من وجوب الاعادة على فاقدها ظهر من قولنا ذلك عند زائد وبما اذيع للسعد مرة واحدة في غيره فاحتاط الفقهاء على أن أعادهم بالاعادة لعدم وجود مشتقة في ذلك وهو علم ان اسقاط الاعادة عن العبد في كل عبادة قبلها مع انقضاء انفسه المشقة لمسل قولهم بعدم الاعادة في العدة انذارا لواقع واما وقد ورد في السنة ما يؤيد وجوب الاعادة فلهذا قلنا العبد كل له سائر أعماله وان وهو حديث أول ما يحاسب العبد عليه يوم القيامة من عملها الصلوات انما ان كلت للعبد كل له سائر أعماله وان نقصت نقص سائر أعماله وجمعت سبدي على الخواص رحمة الله تعالى بقوله ولا يصح للعبد بذل الوسخ كمالا في تحصيل ما كافيه مما سأل العلماء أن أمره بالاعادة ولكن لما علموا من العبد أنه لا بد أن يبقى لنفسه بقية من الراحة وأمره بالاعادة ومن هنا قال بعض المحققين ان العمل بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته أهون من العمل بقوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم قال لان من شأن النفس الكسب والبيع والميل الى الراحة فلا تكاد تسد له وسعها في مرضا ر بها كمالا بخلاف اتقوا الله حق تقاته فانه مقام يصل اليه بما عساه به لأن الله تعالى وقاه فصل ما بينه سطحه الله تعالى ما قدر أن يبقى ذلك اه ويصح جعل قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم على بذل الوسخ بحيث لا يقبل الزنا فلو عليه الجمهور ومن ذلك قول الامام أحمد ان من كان متطورا على بذل الوسخ لم يجد ما يزيله الله بهتج عنها كالحديث ويصلي ولا يجد مع قول الامام الثلاثة أنه لا يشبه مع النجاسة وم قول أبي حنيفة أنه لا يصح حتى يجهز ما يزيلها ومع قول الشافعي انه يصلي وبعد ذلك لا يخلو في أمر العبد والشافعي مشدد فيها يرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة في المشهور عنه وهو لا يصح من قولنا الشافعي انه لا بد من مرتبة في التيمم الاولى أو نحوها لثلاثة السد من المرفقين مع قول مالك وأحمد يخفى مخرجه واحدة فلو وجهوا الكفين بأن يكون بطون الأصابع لمس على وجهه بطون الراحتين للكف فالأول مشدد وم بد بالحدث والشافعي يخفف فرجع الامر الى مرتبة السدان وتوجهيهما لا بد من المشاهدة لعموضه فرفض نفيلنا بالحي على الحلال والاختلاص في الأعمال وأنت تصير تفهم أسرار الشريعة والله تعالى أعلم اجمع الأئمة على أن المسع على الخلف في السفر حائز ولم يمنع أحد من المسلمين حوازه الانخارج وانفقوا على جواز في المحضر وعلى أنه اذا انقصر على مسع أعلى الخلف جزا وان انقصر على أسفله لم يجزه وعلى أن مسع الخلف مرة واحدة محرر وأنه متى نزع أحد الخلفين وجب عليه نزع الآخر وعلى أن أتت بعدة المسع من الحدث بعد اللبس لأن وقت المسح الامساك عن أحد أن ذلك من وقت المسح واختاره ابن المنذر والنووي هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة أن مقل المسع يقيم مقداره يوم وليلة وللسافر مقداره ثلاثة أيام بلياليها مع قول مالك رحمه الله تعالى انه لا توقيت في مدة السفر ولا لقيم بل يمسع ما يد له ما لم يزرعه أو يسه حنابلة فالأول مشدد في التزقيت والثنائي يخفف في جميع الاموال من مرتبة الميزان وجهه الا أن اعتدله مدة المسح للمقيم والمسافر فلهي طوله ولا يلاهي قصيرة وقد اعتبر بها الشارع والعلماء في موضع كذا الحمار والبهي ومدة أقل المضي وانما كانت مدة المحضر أقل من مدة السفر لان الحصان لا يراه الله تعالى في المحضر أكثر وقوعه منه في السفر عادة فلو زادت المدة في المحضر على يوم وليلة أوفى السفر على ثلاثة أيام لم يعاضفت روحانية الخ جلت ألسنة الضعيف للسعد مدة متعددة فلهذا جاز المسح في الحقةما الخفاف بالرجل الثلاثة التي لاحساس لها فاصارت متناجها لها كما جعلوا الجاه في ضفاف الرحمانية ولا شك في نقص الآخر بذلك وضعف الله وطلب حل وعلاؤه وجمعت سبدي على الخواص رحمة الله تعالى بقر لوضع الأحكام وارجع الى الشارع فلا ينبغي أن يقول أن جعل الشارع كذا دون كذا اذ لم يظهر له حكم ذلك وقد قال بعضهم ان توقيت المدة معقم والمدة في البهائم والاشلالة أيام بلياليها الخاص بالأصاغر

زيداً والنصاب فقال
مالك والشافعي وأحمد
نحب الزكاة في الزيادة
بالنصاب وقال أبو حنيفة
لأن الزكاة إنما زادت على
المائتين درهم والعشرين
ديناراً حتى يبلغ الزائد
أربعين درهماً وأربعة
دينارين فيكون في
الأربعين درهم ثم كذلك
في كل أربعين درهم
وفي الأربعة دنانير
قرباطان وهسل يضم
الذهب إلى النصاب في
تكميل النصاب أم لا
قال أبو حنيفة ومالك
وأحمد في إحدى روايته
يضم وقال الشافعي
وأحمد في رواية الأخرى
لا يضم ثم اختلف من
قال بالضم هل يضم
الذهب إلى الورق وتكمل
النصاب بالأجزاء أو بالقيمة
فقال أبو حنيفة وأحمد
في إحدى روايته يضم
بالقيمة ومثاله أن يكون
له مائة درهم وبخمس
ديناراً قيمته مائة درهم
فقال مالك في رواية
مالك والشافعي والآخرى
لا يضم بعض الأجزاء ولا
يجب عليه في هذه
الأصورتين حتى يكمل
النصاب بالأجزاء من
الحسن

الذين يشتركون في وقوع المعاصي في الليل والنهار وعدم التوقيت خاص بالأكرام الذين لا يكادون يعقون في
مختلفة واحدة من بهم في اليوم والليلة أو الثلاثة أيام لأن أيدان الأكرام قوه إلى وحاشية لتوالي الطاعات فلا يضر
أرجلهم يعذرون غشياً فقهوا وحاشيتهم يرجع الأمر في ذلك أيضاً إلى مرتبة التقصيف والتشديد
ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أن السنة في مسع نصف أن مسع أعلاموا مسع مع قول الإمام أحمد أن السنة
مسع أعلام فقط فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الإمام مالك أنه
لا يجوز في مسع النصف إذا الاستيعاب لمحل الفرض لكن لو أخذ مسع ما يجزئ القدر أعاد الاستيعاب ما مع
قول أحمد أنه لا يجب الاستيعاب المذكور وإنما يجوز في مسع الأكثر ومع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز في المقدار
ثلاثة أصابع فأكثر ومع قول الشافعي أنه يجوز ما يقع عليه اسم المسع فالأول مشدد والثاني دونه في التشديد
والثالث دون الثاني في التشديد والرايع مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مراعاة الاستيعاب
خطوطاً للاستيعاب في العمل وتكون الزخمة التقصيف في احتياط مسع ما بين الخطوط ووجه الثاني أن
اسم المسع باليد لا يكون إلا بالمسح أكثر أصابع الخمسة أو كلها ووجه الثالث أن مسع النصف بأكثر أصابع اليد
هو الذي يطلق عليه اسم مسع النصف وذلك لأن ما قرب الشيء أعطى حكمه ووجه الرابع عدم ورود نص في
تقدير مسعه فشم ما ينطلق عليه الاسم ومن ذلك اتفاق الأئمة على أن ابتداء مسع من الحدث الواقع
بمسح اليأس لا من وقت المسح مع قول أحمد في رواية أنه من وقت المسح واختار ابن المنذر وقال النووي أنه هو
الراجح دليلاً ومع قول الحسن البصري أنه من وقت اليأس فالأول فيه تشديد من حيث تصغير المدة والثاني
فيه تخفيف من حيث تطويلها والثالث مشدد من حيث المبالغة في تصغيره فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الأول أن ابتداء اليد هو ابتداء الخصة ووجه الثاني أن المسح هو ابتداء العبادت ووجه الثالث أن
اليأس هو ابتداء الشرع في الزخمة نظراً لحدث إذا تظهر فليس خفيه فانه جعل ابتداء المدة من ذلك
لا من الطهارة ولا من الحدث ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أنه إذا انقضت مدة المسح هلت الطهارة
مع قول مالك أن طهارة باقية حتى يحدث بعد قوله التوقيت في المسح وأنه مسع ما بداهه وكل وجه ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة لا مسع النصف في المخرج سفر ثم مسع مع قول أبي حنيفة أنه لا يكمل
مسع القبر من مسع المسافر فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والأول خاص بتقليل
الطاعات كالعموم والشافعي خاص بكثرة الطاعات كالأكرام العلماء إذ من شأن المطيع حياءً أعضائه فقليل
المسافر مختلف قليل الطاعات فإن دونه يحتاج إلى الماء بعد اليوم والليلة عادة فاقهم ومن ذلك قول الشافعي
في أرجح قوله والإمام أحمد أنه إذا كان في النصف خرق بسفر في محل غسل الفرض من الزجلين يظهر منه شيء
من القدمين فيجزئ المسح عليه مع قول مالك أنه يجوز أن مسع عليه ما لم يتفاحش ومع قول داود يجوز المسح على
النصف الخرق بكل حال ومع قول الثوري يجوز أن المسح عليه ما دام يمكن المشي فيه وبني خفاً ومع قول
الأوزاعي يجوز أن المسح على ما ظهر من النصف على الأقل جل ومع قول أبي حنيفة أن كان الخرق مقبلاً ثلاثة
أصابع في النصف ولو ستره قلم فيجزئ مسع عليه وإن كان دونها جاز قول الشافعي وأحمد مشدد وقوله أبي حنيفة
دونه في التشديد يقول مالك دون ذلك وقوله الثوري والأوزاعي مخفف وقوله داود أخف فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان وأما الحقيقة الشرعية في ذلك ومن ذلك قول الشافعي ومالك في أرجح قوله مالك أنه لا يجوز
المسح على الجرمين مع قول أبي حنيفة وأحمد الجواز وهي رواية عن مالك وأقول الآخر الشافعي فالأول
مشدد والثاني مخفف وأما الحقيقة الشرعية في ذلك فمن جهة التقصيف والتشديد جاز خاص بالمحاجة وعدم الجواز
خاص بقصر الحاجة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم جواز المسح على الجرمين إلا أن يكونا مجلدين مع قول
أحمد يجوز أن المسح على ما إذا كانا مسفين لا شيء في جلا منهما فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الجواز إطلاق اسم النصف عليهما ووجه الثاني عدم اطلاعه وقد سكت الشارع عن
بيان ذلك لحاز المسح وعدمه بحكمه على حاله في وجدهما المسح عليهما ومن يحددهما مسع عليهما
ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أرجح قولهم أن من نزع ثوبه وظهر المسح غسل قدميه سواء

فصل في من له دين
لزم على مقرضه
زكاة وجب إخراجها
على القول الجديد الصحيح

لازكاة في الدين حتى يقضه ويستأنف به الحول منهم عائشة وابن عمر وعكرمة والشافعي في القديم وأبو يوسف في الفصل في تركه للإنسان

أن يشتري صدقته فإن اشتراه مع عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وهو الظاهر من قول أحمد ومن أصحابه من قال يطل البيع ولو كان لرب المال دين على رجل من أهل الزكاة لم يجز له مقاضته من الزكاة وإنما يدفع إليه من الزكاة قدر دينه ثم يدفعه الدين إليه من دينه عند الثلاثة وعن مالك أنه قال يجوز المقاضة

فصل في الحل المباح المصوغ من الذهب والفضة إذا كان مما يلبس ويعار قبل مالك وأحمد لا زكاة فيه والشافعي قولان أحدهما عدم الوجوب ولو كان زجلا على معدن لا حارة لئلا فالراجح من مذاهب الشافعي أنه لا زكاة فيه وهو ما ذهب عنه مالك وقال بعض أصحابه بالوجوب وقال الزبيدي من أئمة الشافعية اتخاذ الحل للزكاة لا يحسوز وقوه السقوط بالذهب والفضة حرام وعن بعض أصحاب أبي حنيفة أنه يجوز أو أمضا أو في الذهب والفضة وقتنا وما جرح بالإجماع وقوله الزكاة

باب الحضي

أجمع الأئمة على أن فرض الصلاة يسقط عن الحائض مدة حيضها وعلى أنه لا يجب عليها الطواف بالبيت والسيما المسجد وعلى أنه يحرم وطؤها حتى يتقطع حيضها وعلى أن وطء الحائض في الفرج عدا حراما وعلى أنه إذا انقطع دمها لأقل الحضي لم يجز وطؤها حتى تغتسل وكذا إن المنزلة ذلك كالاجتماع على أن الصلاة تحرم على الحائض من الحيض على أن يحرم من نفاس ما يحرم بالحضي هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أول سن الحضي في الأثني تسع سنين وهو القول الراجح عند أبي حنيفة وأصحابه في رواية الأخرى عند أبي حنيفة أن أول سن الحضي يبلغ فيها خمس عشرة سنة فالأول مشهد أو اثني عشر فخرج جمع الأمر إلى مرتبة الميزان فالأول خاص عن بلاد حارة قالوا لثاني خاص عن بلاد باردة كذلك ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه ليس لأحد أنقطاع الحضي مدة معينة وإنما قال جوع فيه إلى عادة البلدان فإنه يختلف باختلافه في الحرارة والبرودة مع قول أبي حنيفة في أحد قوليه أن أمه ستون وفي رواية الأخرى أن أمه في الوميات الخمس وخمسين ومع قول أحمد في رواية أن أمه خمسون مطلقا في العرسات وخمسين وفي رواية الأخرى ستون وفي رواية الثالثة عنه أن كن عرسات فستون أو مجميات خمسون فالأول مخفف والثاني مشدد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن أقل الحضي ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام مع قول الشافعي أن أقل الحضي يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوما مع قول مالك أن أقل الحضي ليس له حد ويجوز أن يكون ساعة وأكثره خمسة عشر فالأول والثاني مخفف في أمر الصلاة والثالث مشدد فيها ومع أن يكون الأمر بالكس لأن من احتاط للصلاة احتاط للطهارة وبالعكس لم يجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن أقل طهر بين الحيضتين خمسة عشر يوما مع قول أحمد أنه ثلاثة عشر يوما مع قول مالك لأحمد بين الحيضتين وقتا يعقد عليه وعن بعض أصحابه أن أقله عشرة أيام فالأول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث محتمل للأمرين ولغيرهما فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ولا يخفى أن الاحتياط لعملة الصلاة أولى من الاحتياط للطهارة من حيث أن المقاصد أمرها أكدم من الوسائل ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي يحرم الاستمتاع بما بين السرة والركبة من الحائض مع قول أحمد ومحمد بن الحسن وبعض أكابر المالكية وبعض أكابر الشافعية يجوز الاستمتاع فيمدون الفرج فالأول مشدد وهو محل على من لا يملك أو به والثاني مخفف وهو محل على من يملك أو به ونسب الأول تحريم الحريم التحريم المين كحريم الفرج ولذا اختلف العلماء في تحريم الأول وانفقه في تحريم الثاني ونظر ذلك ما قالوا في قوله العلماء فيحرم على من لا يملك أو به ونحوه فزن علك أو به يؤيد الأول ظاهر قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظهرن وما بين السرة والركبة يطلق عليه قربة من حرم حول الحلي يوشك أن يقع فيه فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في رجب قوليه وأجذق أحديهما وأنه من وطئ عامدا فخرج الجمل من لا غرم عليه وأما عليه الاستغفار والثو بمع قول أحمد أنه يستحب له التصديق بدنيار أو طوى في إقبال الدم ونصفه في دياره ومع قول الشافعي في القديم أنه يلزمه الزمارة وفي قدره قالوا لأن المشهور دنيار كقول أحمد والثاني عرق رقيقة بكل حال وفي رواية الأخرى عن أحمد بدنيار أو نصفه من غير فرق بين إقبال الدم وإدباره فالأول مخفف والثاني فيه تشديد وعنى الرقة غايه التشديد هنا فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان والأول مجزول على حال الفقهاء الذين لا لاهم ولثاني مجزول على حال المتوسطين وعنى الرقة مجزول على حال أكابر الأغنياء

باب كراهة العبادة

التجارة ربع العشر وإذا اشترى عبدا للتجارة وجب عامه فطرته وزكاة التجارة تمام الحول عند الثلاثة وقال أبو حنيفة زكاة النضر وإذا كانت العسروص للتجارة حاة فلها ما يربص بها النفاق والاسواق فعند مالك لا يربصها صاحبها عند كل حول ولا يربها وان دامت سنين حتى يسبها بذهب أو فضة فربك لسنة واحد إلا أن يصرف حول ما يشتري ويبيع ففعل لنفسه شهر من السنة فيقوم فيه ما عنده ويركبه مع ناض ان كان له وقال أبو حنيفة والشافي وأحمد يقوم ذلك عند كل حول ويركبه على قيمته وإذا اشترى هرسنا للتجارة بمادون النصاب اعتبر النصاب في طرف الحول عند أبي حنيفة وقال مالك والشافي يعتبر كماله النصاب في جميع الحول وزكاة النصارى تشملني بالقيمة عند مالك وأحمد وفي ربح خولي الشافي **باب زكاة المعدن** انتفعوا على أنه لا يستبر الحول في زكاة المعدن الا في قول الشافي وأحمد على أنه لا يستبر الحول في قال كاز واتفقوا على اعتبار النصاب في المعدن

من الامراء ونحوهم فافهم ومن ذلك قول أكثر العلماء انه يحرم وطن من انتفع به ما حتى تقتسل ولو كان الانتفاع لاكثر المص مع قول أبي حنيفة انه ان انقطع دمه الاكثر لم يحض جاز وطؤه ان تسلم النسل وان انتفع لدون أكثر المص لم يحض وطؤه ما حتى تقتسل أو بمعنى وقت صلاة مع قول الأوزاعي وداود إذا غسلت فرجهما وطؤها فالأول مشدود والثاني في مشدود والثالث مخفف حدادو ومن قال يحرم الوطء ان انقطع دمه حتى تقتسل غسله لا بد من كاهه أو المباشرة في التنظيف والنظر لم يسمعوا أن يستبر من الدم إلى خارج الفرج كما تشار العرق نظيرا وما رد في حديث فانه لا يدري أين يأت بدوه وجهه من قال يجوز وطؤها إذا غسلت فرجها فقط ان الذي حرّم الوطء لأجله خاص بالدم الكائن في الفرج وليس خارج الفرج دم يؤذي ذكر الجماع فإذا غسلت المرأة فرجها جاز وطؤها الا أن تعمم البدن بالماء لا يرد الفرج طهارة ولا نظافة ما ذكره على قبل دمه الذي في داخل الفرج وقد غسلته فحصل قول الأئمة بغير حرّم الوطء حتى تقتسل على من لم تستد غنائه كالشيخ الهرموي وحمل قول الأوزاعي وداود على من اشتدت غلته كالشاب فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافي وأحمد ان الحائض إذا انقطع دمه ما لم يجمد ما لم يجمد يجمو ويجل وطؤها مع قول الميزان وأبي حنيفة في الشهر رغبته انه لا يجمل وطؤها حتى تقتسل وأما الصلاة فتستقيم وتصلي فالأول مخفف والثاني مشدود فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل الأول على من خاف الهت والثاني على من لم يخف ذلك ومن ذلك اتفاق الأئمة على ان الحائض كالجنب في الصلاة ما في القراءة فقال أبو حنيفة والشافي وأحمد ان لا تقرأ القرآن مع قول مالك في إحدى روايته أنها تقرأ القرآن في رواية الأخرى أنها تقرأ الآيات السيرة والأول نقله الأكثر ومن أعياه وهو مذهب داود فالأول والثالث مخفف وأحمد والرايين عن مالك مشدود فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والقواعد الشرعية تحكم على ان كل ما جاوز للضرورة يتقدر بقدرها ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان الحامل لا تحض مع قول مالك والشافي في أن يجمع قولها ما لم يمتنع من الدم لا تصلي فالأول رأى امرأته لا تصلي في الحمل والآخر رأى امرأته لا تصلي وحده ولكن من رأى القاصد مقدم على من رأى الوسائل في العمل قالوا وسبب خروج الدم من الحامل ضعف الولد فانه يتغذى بدم الحوض فإذا ضعف الولد فاض الدم وخرج من الحامل فيكون غلبا الألف الاشفا من الشهر وتأن الولد تدري في الفرد وذلك ان كان ولد لسيمة أشهر يعيش ومن ولد لثانية أشهر لا يعيش والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز وطء المسحاضة كما تصلي وتصور مع قول أحمد بغير دم طمها في الفرج الا ان خاف عليها العنت فيجوز في أصح الرأيين فالأول مخفف والثاني فيه تشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل الأول على من خاف العنت أيضا فان دم المسحاضة لا يخلو من بعض أوصاف دم الحوض فقه بعض أدنى ذكر الجماع فافهم ومن ذلك قول الشافي ان زمن النفا من أقل المص حوض مع قول من قال أنه طهر فالأول مخفف في أمر الصلاة والثاني مشدود في أمرها وأمر الطهارة حتى لا تنفق الحائض بين يدي ربه في الصلاة وهي قدوة مستترة في العفة لكل من علمها ما الاحتياط للصلاة والطهارة ووجه الثاني الاخر يظهر حديث فاذا أقبلت الحيسة فندى الصلاة وإذا أدبرت فاعسلى عنك الدم وصلي لشمول أدبرت لانتفاعها بعد أقل الحوض وانقطاعه بعد أكثرها لعله في تحريم الصلاة تقطير الدم وإذا انقطع ولم يتطافرها ان تقتسل وتصل كما تفعل عند انقطاعه بعد أكثر الحوض فتأمل ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أكثر النفاس أربعون يوما مع قول مالك والشافي أن أكثر ستون يوما وقال الليث بن سعد سبعمون فالأول مشدود في أمر الصلاة والثاني في مخفف في قول الليث مخفف بدان فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انقطاع دم النساء قبل بلوغ الناه جاز وطؤها أي بشرطه من غير كراهة مع قول أحمد ليس له وطؤها في ذلك الطهر الأبعد أربعين يوما فالأول مخفف والثاني مشدود ويصح حمل الأول على من كان يخاف العنت والشافي على من لا يخافه انتهى وقد تركنا من الباب بعض مسائل نفس ياخي مالم نذكر من مسائل الحوض على ما ذكرناه من رجوعها إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

فصل في اختلافه في
مصرف المحدث فقال أبو
حنيفة مصرفه مصرف
التي وإن وجدته في أرض
لغيره أجزأه وأما العشر وإن
وجدته في داره فهو له
ولا شيء عليه وقال مالك
وأحمد مصرفه مصرف
التي قال الشافعي مصرفه
مصرف الزكاة واختلافه
في مصرف الزكاة فقال
أبو حنيفة فيه قوله في
المحدث والمشهور من
مسئله الشافعي من
يصرف مصرف الزكاة
كالمحدث ومن أجد
درابتهما أحدهما كان في
والآخر كالأخرى وقال
مالك هو كالأخرى والجزء
يتم بحال الإمام في مصرفه
على ما يرى من الصلوة
فصل في زكاة المحدثين
تخص من الذهب والفضة
عند مالك والشافعي فلو
استخرج من معدن
غيرهما من الجواهر لم
يجب فيه شيء وقال أبو
حنيفة يتعلق في حق
المحدث بكل ما يستخرج
من الأرض مما ينطبع
بالتارك كالدب والذئب
والأسير وزج وشعره
وقال أحمد يتعلق بالنبط
وغيره حتى الكحل
زكاة الفطر واجبة
بالانفاق وقال الأمام
وإن كسبت من مسقية
ومى فرض عند مالك

كتاب الصلاة

أجمع المسلمون على أن الصلاة المكتوبة في اليوم واللييلة خمس وهي سبع عشرة ركعة فرضها الله تعالى على
كل مسلم بالغ عاقل وعلى كل مسلمة بالغة عاقله خالصة من حيض أو نفاس وعلى أن كل من وجبت عليه من
المكفنة ثم تركها أحسد الوجوهما كفر وعلى أن الصلاة من الفروض التي لا تصح فيها النيابة بنفس
ولا بعلمه وانفقوا على أن الأذان والأقامة للصلوات الخمس والجمعة مشروعة وأجمعوا على أنه إذا أتى أهل
بلد على تركه قوتوا له من شعار الإسلام فلا يجوز تعطله وعلى أن التثويب مشروعة في أذان الصبح خاصة
وأجمعوا على أن السنة في العبد من الكسوفين والاستسقاء النداء بقوله الصلاة جامعة وعلى أنه لا يعتد إلا
بأذان المسلم العاقل وأنه لا يعتد بأذان المرأة لرجال وعلى أن أذان الصبي المميز معتبه وكذا أذان
المحدث إذا كان حده أصغر وانفقوا على أن أول وقت الظهر إذا زالت الشمس وأنها لا تسلي قبل الزوال
وأجمعوا على أن آخر وقت صلاة الصبح طلوع الشمس وانفقوا على أن تأخير الظهر عن وقتها في شدة الحر
أفضل إذا كان يصلي في مسجد الجماعة هذا ما وجدته من مسائل الأجازع والافتاق وما أما اختلافوا
فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة أن فرض الصلاة لا يسقط عن المكلف مادام عقله ثابتا ولو أجزأه الصلاة
على قلبه مع قول الإمام أبي حنيفة أن من عاب الموت وعجز عن الأعباء رأسه سقط عنه الفرض فالأول
مشهد والآخر في تخلفه عليه على الناس سلفا وخلفا بل يفتان أحداهم أمر المختص بالصلاة وجده
قول الإمام أبي حنيفة المتقدم أن من حضره الموت صار في جميعه قلبه مع الله تعالى أعظم من اشتغاله
براعته أمر الصلاة لأن الأفعال والأقوال التي أمر الشارع بها في الصلاة إنما هي لأجلها وبسببها إلى حضور
مع الله تعالى فيها والمختص انتهى سيرة إلى الحضره ويمكن فيها صراحة بحكمه حكى الروي المختص وبهنا أمر
لاستطرف كتاب فافهم ومن ذلك قول الإمام مالك والإمام الشافعي أن من أجم عليه بمريض أو سبب
ما سقط عنه قضاء ما كان عليه في حال غيبته من الصلاة مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب القضاء إذا كان
الأغيار ما ولسه فادونه فإن زاده في يوم ولسه لم يجب القضاء مع قول أحمد أن الأغيار لا يعز وجوب
القضاء بحال الأول تخفف والشافعي بفصل والثالث مشدد فجمع الأمر إلى مرتبة المبرزان وجه الأول
خروج الغني عليه عن التكليف حال الغنا وهو وجه الثاني الأخذ بنوع من الاحتياط مع خفة المشقة
في قضاء ما كان يوما ولسه بخلاف ما زاد فانه يشق وجه الثالث الأخذ بالاحتياط الكامل مع إمكان
القضاء لتشدد الشارع في الأمر بما كمال الصلاة فيه عن أن يأتي العبد يوم القيام فوصلاته ناقصة فلكل
من مذاهب الأئمة وجهه فالأول بالأكبر من الغلاء والصلحين وجوب القضاء لأن التخفيف في عدم
القضاء أغصاهم والموافق الشدني يؤخذ عن حساسه كثيرا فبلغ ذلك الحد فيقال هل يرد عليه عليه في
أوقات الصلوات فقالوا نعم فقال الحمد لله الذي لم يجر عليه نسيان ذنب أو شربة ماء انتهى ومن ذلك قول
الإمام مالك والشافعي أن من ترك الصلاة كمالا لا يجد وجوبها قبل حلالا كفر بالسيف ثم يقرب عليه
بعقله أحكام المسلمين من النسل والصلوة عليه والدفن والأثر والجمع من مذهب الشافعي قبله صلاة
فقط بشرط إباحته في وقت الضرر وهو يستتاب قبل القتل فإن تاب والافتل مع قول الإمام أبي حنيفة
أنه يجب أداؤه حتى يصلي وقال أحمد في إحدى روايته وأخاها رحمه الله أنه يقتل بالسيف بترك صلاة واحدة
والخيار عند جمهور أصحابه أنه يقتل بكفره كالمترد يقرب عليه أحكام المحدثين فلا يصلي عليه ولا ورث
و يكون ماله في أهل بيته تشدد من جهة القتل والشافعي تخفف من حيث الميسر وعدم القتل والناث
مشدد فجمع الأمر إلى مرتبة المبرزان وجه الأول اتساقا لكفر أحداهم أهل القبلة ذنب غير الكفر
المجمع عليه وجه الثاني علم الإمام أبي حنيفة بأن الحق جل وعلا يحب بقاء العالم أكثر من إتلافه مع غناه
عن العاصي والمطيع وقد قال الله تعالى وإن جفوا مسل فأجفوا وروى أن السند داود عليه الصلاة والسلام
لما أراد بناء بيت المقدس كان كل شيء يشاء يهدم فقال يا رب اني كلما بنيت شيئا من بيتك يهدم فأوحى الله

وعن الحسن وابن المسيب

انها لا تحجب الاعلى من

صاحب روى

في فصل في تحجب على

الشركيين في النسب

المشرك عند مالك

والشافعي واجد الان

احمد قال في احدي

الروايتين يؤدي كل

منهما صاعا كاملا وقال

ابو حنيفة لا كانهما

عليهما عنهما من له عبد كافر قال

ابو حنيفة تلزم كانه

خلفا للثلاثة ويجب على

الزوج فطرته وحبته كما

تحب نفقة عاتق ماله

والشافعي واجد وقال

ابو حنيفة لا تحجب فطرتهما

ومن نصفه وروصفه

فرضي قال ابو حنيفة لا فطرة

عليه ولا على مالك نصفه

وقال الشافعي واجد

يلزمه نصف الفطرة

يجزئونه على مالك نصفه

النصف وعن مالك

روايتان احدهما كنول

الشافعي والثانية ان

على النسب النصف ولا

شيء على العبد قال ابو

قريب يجب على كل واحد

منهما صاع

في فصل في ولا يفرق

زكاة الفطر ان يكون

المخرج مالك النصاب

من الفضة وهو اثنا

درهم عند مالك والشافعي

واجدل قالوا يجب على

من هذه ففضل عن

مالك نصا باضا لا عن مسكبه

تعالى اليه ان يتي لا يقوم على ندى من سفك الدماء فقال يا رب ليس ذلك في سبيلك فقال بلى ولكن انساوا عادي انتهى وفي الحديث لان خطي الامام في العفو احب الي الله من ان يغفلي في العفو بانه انتهى فانه لا ينبغي لاحد ان يقتل رجلا قري بالله الا امر به من الشارع وما وجه الثالث فهو غلبة الغيرة على جناب الحق جل وعلا فاحمل به راسع في اجتداد الامام لا مطلقا فان اى قتله اصيل للسلام والمسلمين قتله كما يقتل العلماء الملاحرجه الله تعالى وقاؤه نعت في الاسلام بقره لا يندسها الا اذا سئل وان رأى الامام ترك قتله ارجح لمصلحة ترج على قتله تركه فافهم ومن ذلك قول ابى حنيفة ان الكفار اذا صلى الفرض او انفصل في المسجد في جماعة حكم بسلامة مع قول الشافعي انه لا يحكم بسلامة الا ان صلى في دار الحرب واى فبما لا يشاهد بين ومع قول مالك انه لا يحكم بسلامة الا اذا صلى في الامن مختارا قال واذا صلى في السفر وهو يخاف على نفسه لم يحكم بسلامة مطلقا سواء صلى في جماعة منفردا في مسجد او غيره في دار الاسلام او غيرهما فالاول مخفف جري على قواعد الشارع من التخصيف على الضعفاء فليبايع رجلا رسول الله صلى الله عليه وسلم على انه لا يز يدعى صلاتين فقط من المجلس فبايعه وقال حنيفة صوت سبيلي الحسن ان شاء الله تعالى وو جه الثاني الاختلاف العزم وهو انما لا يحكم بسلامة الا اذا لم يكن في اسلامه ريبه كما هو وجه قول الامام مالك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامام ابى حنيفة ومالك والشافعي ان الاذان والاقامة مستثنان للصلوات الخمس والجمعة مع قول الامام احمد انها فرض كفاية على أهل المصار ومع قول داود انها واجب لكل لكن تصح المصلاعة مع تركها ومع قول الاوزاعي ان نسي الاذان وصلى أعاد في الوقت ومع قول عطاء بن من نسي الاقامة أعاد له لا قاله الاول مخفف والشافعي والثالث فيما تشدد بما والاربع مشددي الاذان والاقامة في جمع الارضى مرتبة الميزان ووجه الاول ان المسلمين لا يمتثلون الى شدة تشدد في دعائهم الى الصلاة همه كل واحد منهم متوفر على كل صلاة يدخل وقتها فكان الاذان الذي هو اعلامها بالوقت اغناهم على سبيل الاحتياط فقط ووجه الثاني ظاهروا هو ان يكتفى أهل القرية بعلام رجل واحد او رجال بحسب عجم الصوت أو الأصوات لاهل القرية بثلث لا يفتخ باب التسهل بالصلاة في أول وقتها ويتعدي الناس الى ان يكاد الوقت يخرج وأما فاته ورد اذا أدن في قرية بآمن أهلها ذلك اليوم من نزول العذاب وما كان كذلك فالتشدد فيه معطل وبذلك شد داود رحمه الله تعالى بقوله بالوجوب وشدد غيره في أعاد الصلاة في ترك الاذان أو الاقامة من حيث ان في كل منهما فتح باب التبرؤ وقوف بين يدى الله تعالى على وجهه المشروع وكالحنوفى ولان الصلوة بينهما ما يحتاج مردودة على صاحبها كما ورد فالاذان أول مراتب استظهار الحنفىور في عمل الجماعة مثلا وذلك كان لا كبر لا يحضر والى المسجد الا بمقول المؤذن حتى على الصلاة حتى على الفلاح وأما الاقامة فهي ثالثة مرتبة للتهنؤ الحنفىور وقوله الله اكبر ثالث مرتبة فبذلك قلنا تنهم الاحكام ومن ذلك قول الامام الثلاثة لانس النساء الاقامة مع قول الشافعي انها تسن في حقهن فالاول مخفف والشافعي مشدد ووجه الاول ان النساء اهلن بالاصالة الاقامة شعنا الذين اغناك للرجال ووجه الثاني عزم خطاب الحق جل وعلا بالقامة للذين بالرجال والنساء واطلها رشاره فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامام ابى حنيفة انه يؤذن للقواث ويقم مع قول مالك والشافعي في الجسد دانه يقم ولا يؤذن ومع قول احمد انه يؤذن للارلى ويقم للماق وهو رابه عن ابى حنيفة فالاول مشددي أمر الاذان والاقامة لبيتها الناس والقوف بين يدى الله عز وجل والشافعي مخفف ووجهه ان الاقامة تكفي في تهنؤ الناس لان الاذان كان للقصو والى مكان الجماعة والناس قد حضروا فباقى الا الاقامة بين يدى الله تعالى ووجه الشافعي زيادة التهنؤ بالاذان الاولى ولئلا يفتو الناس اجمع بالاذان واجبتهم المؤذن فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامام ابى حنيفة ان الاقامة متى متى كالاذان مع قول مالك انها كاهل فرادى وكذلك عند الشافعي واحدا الاول قد قامت الصلاة فهو متى فالاول مشدد والثاني

قوت يومه اليسعول لانه نفسه وعياله الذين تلزمه نفقته مقدار زكاة الفطر وقال ابو حنيفة لا يجب الاعلى من ملك نصا باضا لا عن مسكبه

عندها هم قول الامام ابي حنيفة ان الظهور يتعلق بالجوهر بها الآخر وقتها وان الصلاة اقل اوله تنقم فلا
والفقه اياهم على خلاف ذلك فاقولهم قد من حيث تدل على الجواب اول الوقت والثاني مختم من جهة
تعلقه بالآخر الوقت وجه الاول الاخذ بالنهال للمؤمن زوال النفس اتمامها بها وجه الثاني ان
حقيقة الجواب بالظهور الا ان اضاف الوقت هناك يصرم التأخير في الاول خاص بالاكابر الذين لا يتكلمون بقرآن
أرباب

فصل في بيان ما وقع فيه من عجزه عن إكمال ما كان عليه من صلاة الصبح وخصائصه بالأنف من صلواته ما دون عجزه ذلك ما قد بين من كمال الاتفاق على أنه يجوز تأجيل الفجر قبل العبد يومه ومن قبله الشافي فانهم شرطوا في ذلك البلدا الحار وقولها في المسجد بشرط أن يعقدوه من يد فالأول يخفف والثاني فيتمدد بوجهه أو لا ولو عجز المصل في الصلاة على الأمان على مناساته أو عجزه وحل ذلك كرهه القاضى أن يعفى في كل حال بسبب خلقه فيه ووجه الثاني المبادرة إلى الوقوف بين يدي الله تعالى رمضان وقال الشافى يجوز والتقديم من أول الشهر وقال مالك في الجواز والتقديم عن وقت الجوب

مع الصفوف الأول تعظيم الجنب الحق تعالى فإن تأخير أمر الله تعالى لا يقدر عليه الخواص وذلك ما أخذت
 الخليل إبراهيم عليه الصلاة والسلام بالغاس المبرع عنها في رواية أقدم حين أمر الله الاختتان فقالوا له
 فلا يصير حتى نجد التوسى فقال تأخير أمر الله شديد ومن ذلك فقر الإمام أبي حنيفة وأجدان الصلاة
 الوسطى هي العصر مع قول مالك والشافعي أنها العصر فالأول مشدد والثاني مخفف لأن التحليل الألفي في وقت
 العصر لا يطبق إلا كالأول والباقي بخلاف التحليل وقت صلاة الصبح وقت التحليل في العصر لم تأمر بزيادة الجهر
 رجعة وشققة بتأخلاف الصبح فإنه أثر على اللطف والحنان غالباً كما هو في ذلك أرباب القلوب فجميع
 الأمر إلى مرتبة الميزان وفائدة معرفة الصلاة الوسطى أن زيد المبدئي الاختلاف في أسباب زيادة الجهور
 والخشوع أكثر من غيرها وكان سيدي على الخواص رحمه الله يقول الصلاة الوسطى تارة تكون الصبح وتارة
 تكون العصر وسر ذلك لا يذكر إلا ما شافهوه ويقاس عاذاً كراهية بيقية مسائل في هذا الباب والله أعلم

باب صفة الصلاة

أجمع الأئمة رضي الله عنهم على أن الصلاة لا تصح إلا مع العلم بدخول الوقت وعلى أن الصلاة أركاناً داخلية فيها
 وعلى أن النية فرض وكذلك تكبيرة الإحرام والقيام مع القدرة والقراءة والركوع والسجود والجسوس في
 التشهد الأخير ورفع اليدين عند الإحرام سنة الإجماع وأجمعوا على أن ستر العورة عن الصلوات واجب وأنه
 شرط في صحة الصلاة وأجمعوا على أن طهارة النجس في ثوب المصلي ودينه ومكانه واجبة وكذلك أجمعوا على
 أن الطهارة عن الحدث شرط في صحة الصلاة فلو صلى جنب بقوم فصلاته باطلة بلا خلاف سواء كان عالماً
 بمحنته وقت دخوله فيها أو ناسياً وكذلك أجمعوا على أن استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة إلا من عذر وهو في
 شدة تلوث في الحرب وفي النقل للسافر سراًطوياً على الرحلة للضرورة ومع كونه مأموماً رابحاً الاستقبال حال
 التوجه وفي تكبيرة الإحرام ثم إن كان المصلي بحضرة الكعبة توجه إلى جهة أخرى كان قراً باماناً فيها باليقين
 وإن كان غائباً أو اجتهدوا غير والتقليد لا يلهي هذا ما وجدته من مسائل الإجماع التي لا يصح دخولها في
 مرتبة الميزان أو أماً اختلافاً فيه فن ذلك ستر العورة قال أبو حنيفة والشافعي وأجدانه شرط في صحة الصلاة
 واختلف أصحاب مالك في ذلك فقال بعضهم أنه من الشرائط مع القدرة وإن كثر حتى لو تعدد وصلى مكشوف
 العورة مع القدرة على الستر كانت صلاته باطلة وقال بعضهم هو شرط واجب في نفسه إلا أنه ليس من شرط
 صحة الصلاة فإن صلى مكشوفاً العورة عمد أعصى وسقط عنه الفرض والمختار عندنا تأخري أصحابنا أنه لا يصح
 الصلاة مع كشف العورة بحال فالأول مشدد مع ما اختاره متأخرو أصحاب مالك ومقابلته فيه تشدد من وجه
 وتخفيف من وجه فافيه من التمهيد لرجوع الأمر إلى مرتبة الميزان وبه الأول أن كشف العورة في
 الصلاة بين يدي الله تعالى سوء أدب لا يصح أصاحبه دخول حضرة الصلاة أبداً ومن لم يدخل حضرة الصلاة
 فكأنه لم يصح جهات الصلاة له فهو كمن ترك لغة من أهضاه بلا غسل أو كن صلى وعلى يده نجاسة لا يفي عنها
 ووجه الثاني أنه لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في نفس الأمر خلاف في هذا صاحب هذا القول بين صلته من عليه ثوب
 ولا بين صلاة العريان وأما ستر العورة في الصلاة كالأل لا بدح في محنته أو أن يصح بتركه وهذا من الموضع الثاني
 تبع الشرع فيها العرف وقد قال تعالى يا أي آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد والذين يتغصرون بالثياب السائرة
 العورة هم جمع سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى بقول لسان حال من وقف بين يدي الله تعالى في رباب
 زينة يقول لأهل تلك الحضرة على وجه الصدق بالنعمة أنظر والى ما أتى الله تعالى به على من الثياب النفسية
 مع أنه لا يستحق مثل ذلك وانظر والى أنه تعالى في دخول بيتهم ما حلقه بكلامه مع كونه لا يستحق شيئاً
 من ذلك بخلاف من وقف شباب دنسة محقرة فإن حاله يشعر بالاحتقار كغيرنا لثمة انتهى وهو محتمل أيضاً
 بقول مروا بما أمكن من ثيابكم في الصلاة كما مر أثر أخذ بالاحتياط فقد تكون العلة في ذلك التوبة لا دناسة
 الأصل وعدم الميل إلىهن فإن هذه الآية تنبئ عن عاذاً كانت الأمة جلية ترجع إلى العرة في الحسن والوضاعة
 وأما وجه من قال بأنها تستر كالجل فصل فهو جار على طائفة من السلف الصالح الذين جعلوا العلة في
 وجوب الستر للسامعيل النفوس إلى النظر إلىهن غالباً والأول لا يشبهن عادة البعض أقرادهن الناس

الاستيعاب للأصناف
 الثمانية أن قسم الإمام
 وهناك عامل والا
 فالمسألة على سبعة فإن
 فقصد بعض الأصناف
 سميت الصدقات على
 الموجودين من كذا
 يستوعب المالك
 الأصناف التي انحصرت
 المستحقين في البلد
 ووفقهم المال والا
 فقصده إعطاء ثلاثة
 فلو عدم الأصناف من
 البلوغ جبال التنقل أو
 بعضهم رد على الباقيين
 والأصناف الثمانية هم
 الفقراء والمساكين
 والمعلمون وعليهم المؤلفة
 قلوبهم والمال والا
 والفقراء وسبيل الله
 وابن السبيل والفقير
 عندها خفيفة ومالك
 هو الذي له بعض
 كفايته ويعوزها بها
 والمساكين عندها
 هو الذي لا شيء له وقال
 الشافعي وأجد الفقيه
 هو الذي لا شيء له
 والمساكين هو الذي له
 بعض ما يكفيه واحتفظوا
 في المؤلفة قلوبهم
 فذهب إلى حنيفة أن
 حكمهم منسوخ وهي
 رواية عن أجدال المشهور
 بين مذهبي مالك أنهم
 يبقون المؤلفة قلوبهم مع
 لئلي المسلمين عنهم وعنه
 رواه أخرى أنهم إن
 احتج بهم سقي بلادوا

فترأسنا الإمام لوجود الله والشافعي قولاً أنهم هل يعطون بعد رسول الله صلى الله عليه

من الزكاة او عن غيره
قال ابو حنيفة واخذوه
وقال مالك والشافعي
وهو من الزكاة
وعن احمد يجوز ان
يكون عامل الصدقات
عنه ما ومن ذى القربى
وعنه في الكافر
روايان وقال ابو حنيفة
وما قال الشافعي لا يجوز
والرأب هم المكاتبون
عند النكاح غير مالك
فيوزع عندى حنيفة
والشافعي دفع الزكاة الى
المكاتبين ولو واذك
في الكفاية وقال مالك
لا يجوز لان الرأب
عنده العبد الا ان
فنه مال يشتري من
الزكاة ورأب كاملة
فتتق وهي رواية عن
احمد والشافعي
الدينون بالاتفاق وفي
سبيل الله انزاعه وقال
احمد في ظهوره واثنين
الحج من سبيل الله وابن
السبيل المسافر
الاتفاق هو بل ينعى الى
الانوار مع النسي قال ابو
حنيفة ومالك واحمد
والشافعي ومن الشافعي
يتم واختلفوا في حصة
ابن السبيل بعد الاتفاق
على سهمه فقال ابو
حنيفة ومالك هو الجناز
دون مشي الشافعي وقال
الشافعي هو الجناز
والمتن وعن احمد
روايان انهما

والأما بقى بنظره من انتهى • وسعته يقول ايضا انما كانت الحرة تكشف وجهها وكشفها في الصلاة
فما يابز زيادة التعظيم لله تعالى عندنا لما رتبنا لغيره من احدى هذه في حصة الله وحفظه فليجوز للاحد
ان يطرح بصره اليها ويضع من الوجه كراهة البقرة في حجر الله وهذا هو الذي كشف وجهها ايضا في الاحرام
فانما في حصة الله تعالى الخاصة فكان حكم كشف وجهها حكم الحصة التي يصادها الطريق في حصة الله وحفظه
الله تعالى عظم الحضره ولم ينظر الى وجهه المحرمه ولا المصلحة اذ ادى ايم الله الذي في حضرته ومن اشياء
الله تعالى غفل عن ذلك فظهر فاستحق المقت من الله تعالى ومن هذا امر العلماء موضع التباين المتعاقب على
وجهه حال احرامها بنسب خوفه في العوام من المقت اذا نظروا الى وجهه من هي في حصة الله تعالى بنسب
اذن منه وسعته ايضا يقول ان العارف اذا نظر الى شيء امر الشرع به على خلاف العادة فاول ما ينظر في حكمه
و يتطالع ان الله تعالى انتهى بهذا الذي ذكرنا من حيلة الحكمة في ذلك فتأمل فيه فانه نفس • ومن ذلك
قول الامام في حنيفة واجداته يجوز تقديم النية على التكبير زمان يسرع قول مالك والشافعي وجوب
مقارنتها بالتكبير وانها لا تحزى قبله ولا بعد • ومع قول النقال امام الشافعية رعا قارنت النية ابتداء التكبير
فانتهت الصلاة ومع قول الامام النووي انه يكتفي بالمقارنة العربية على المختار بحيث لا يصح الا على الصلاة
اقتداء بالاولين في مصابيحهم بذلك درجة على الامه فالاول تخفف والثاني مشدودا بعدد تخفيف الجمع
الامراني مرتبة الميزان وجه الاول عدم جود دليل على الشارع بوجود مقارنته النية بالتكبير فان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان لا يسمع الناس الا بالتكبير فلا يدري هل كانت النية تتقدم أو تتأخر أو تتأخر وجه
الثاني ان التكبير من اول ركعات الصلاة الظاهرة فلا يكون الركن الا بعد جوده ما يشخص العمل اقبال
الصلاة واقوا الحاق ذننه حال التكبير وجه كلا النقال والنووى التخييف عن العوام • وبما صرح ذلك ان
من غلبت روحانيته على جسمانيته سبيل عليه استحضار الموتى في النية دفعة واحدة والطاقة الواح
بالاتفاق من غلبت جسمانيته على روحانيته فانه لا يكاد يعقل الامور الاشياء بعشئ لا كثافة سبحانه فالاول خاص
بالأكابر والثاني خاص بالعوام لكن لا يخفى ان من غلبت روحانيته على جسمانيته هو المصلي حقيقة لا دخوله
حضرته الله تعالى لا تصح الصلاة الا بخلاف من كان يابا مكس فانه مصل صورة لا حقيقة فاعلم ذلك فانه نفس
• ومن ذلك ان الشافعي لا يسمع على أن التكبير لا يكره فرض وانما لا تصح الا بلفظ مع ما يحكى عن الزهري ان
الصلاة تنهت بغيره والنية من غير التلفظ بالتكبير فالاول مشدود والثاني تخفيف فجمع الامراني مرتبة
الميزان • وعند الاول أن التكبير الحق جل وعلا وان كان مرجعه الى القلب وهو مطلوب الاظهار اقامة لشعار
كبر ما الحق تعالى في هذا العالم وقد كبر الناس أن يكبروا معهم عن كل عظمة تحل لهم وقد والله أكبر
عن كل كبر ما وعظمة تحل لغيره وشاؤ هذا لخاص بالأكابر من الاولياء والعلماء بخلاف الاصاغر فانه رعا
تحل لهم عظمة الله تعالى فأخرهم فلم يستطع احدهم منها النطق وايضا فان كبر ما الحق تعالى لا يطلب
من العبد ان يظهرها الا في عالم الخيابة • وفي عالم الشهادة لا يشهد بوجوب أهل الحضره فلا يحتاج الى اقامة
شعار في اقامته شهداء الكبراء في قلوب السك فانهم • فان قال قائل في مال الحكمة في قول العمل الله أكبر
مع قولهم كل من ينظر بآلة الله بخلاف ذلك • فالجواب • ان الحكمة في ذلك كون العمل يستحضره
عظمة الله عز وجل وانه تعالى أكبر من جسم ما خطر بالبال والقلب من صفات التعظيم لكن من جهة الله
تعالى بالاعداد كونه ارفعهم أن يخاطبوا ما يحل لهم بقوله مالك تنبذوا مالك تستعين بالكافر وجل تعالى نفسه
عن ما تحلى لقلب عبده فافهم فلم يخلص البدان مخاطبة الهة فزاعن كل ما يخاطب بالبال كماله
الأكابر من الاولياء • ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه لا يتعين لفظ الله أكبر بل تنعبد الصلاة بكل
لفظ يقتضى التعظيم والتفخيم كالعظيم والجليل • وقال الله عز وجل عليه لا تقدر الصلاة مع قول الشافعي
انها لا تنعبد بذلك وتنسب بقره الله أكبر ومع قول مالك واحمد انها لا تنعبد الا بقوله الله أكبر فقط فالاول
تخفف والثاني فيه تخفف والثالث مشدود جمع الامراني مرتبة الميزان وجه هذه الاقوال ظاهرة
ومن ذلك قول مالك واحمد والثاني انه اذا كان يحسن العربية فكبر بغيرها لم تنعبد الصلاة وقال ابو حنيفة

يجوز إذا لم يضر جمال التي وقال ١١٨ مالك يجوز أخراجه إلى التي إذا أمن إعفائه بذلك وقال الشافعي أقل ما يطعن من كل منصف ثلاثة

تعتقد ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني كون الحق تعالى عالما بجميع الغائب فلا فرق بين اللغة العربية ولا بين غيرها ووجه الأول التقييد بما صرح به الشارع من لفظ التكبير بالرفع فهو أولى ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد صاحب رافع اليد في تكبيرات الركوع والرفع منه مع قول أبي حنيفة بأنه ليس بسنة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وكذلك القول في حد الرفع فان أبا حنيفة يجعله إلى أن يحد أي أذن مع مالك والشافعي وأحمد في أشهر وأبانه إلى حقوق من قبله فالأول مشدد والثاني في نفسه تشديد ووجه الأول في المسئلة الأولى أن رفع اليد من الأضالة كالصفة عند أقوم على الملك وعند مفارقة حضرته فلا يصح كالإقدام على الملك في حال ركوعه وكما ودع لحضرة فيه في حال الرفع إلى القيام في الاعتدال فكأن لسان حال من رفع يده بملكه عند الرفع بقول يارب ما أدبرت عن حضرتك عن ملل وأغاثك امتثالاً للأمر وكذلك القول في الرفع من السجدة الأولى وأما عدم مشروعية الرفع عند الانتقال من الاعتدال إلى الهوى المحمود فلان الهوى المند كرفع اليد عن ركوعه في حق الله عز وجل وفي حق غيره التظيم لغيره عز وجل فأغنى عن رفع اليد ووجه الثاني في أن حقيقة الإقدام على ركوعه عند تكبيرة الإحرام فقط بحيث كبره صلى الله عليه وسلم مع الله إلى آخر صلاته من غير مفارقة تلك الحضرة فلا يحتاج إلى الرفع وهذا يخص بالأكثر والأول خاص بالعموم الذين يقع منهم الخروج من حضرة الله الخاصة بعد تكبيرة الإحرام فافهم ووجه الأول في حد الرفع أن الرأس محل تكبيره بعد الوقوف في التكبير إشارة إلى أن تكبيره ما يلي تعالى فوق ما يتقله العبد من كبرياء الحق جل وعلا كما هو الأمر عليه في نفسه ووجه الثاني اختلاف الناس في الجهة التي كان صلى الله عليه وسلم يفعلها تحكي كل واحد ما رآه وكل فعله ما تطلعي المقصود من التحية وممن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من تجز عن القعود في الصلاة صلى مضطجاً على جنبه إلا عين مستقبل القبلة فإن لم يستطع استلقى على ظهره ويستقبل برجله حتى يكون أعماه في الركوع والسجود إلى القبلة فإن لم يستطع أن يوجه برأسه في الركوع والسجود أو ما يطره مع قول أبي حنيفة أنه إذا تجز عن الأضلاع رأساً سقط عنه فرض الصلاة فالأول مشدد وتعالى للشارع في تجز حديث إذا مررت بك بأمر فأومئ ما استطعت والثاني مخفف ووجه أن شعراء الصلاة لا يظهر إلا بالقيام والقعود وأما الأضلاع الطرف فلا يقوم به شيء جاز لا سيما المحضر ولم يفلت عن أحد من السلف أنه أمر المحضر بالأضلاع من الأضلاع رأساً بالصلوة أو أن ذلك راجع إلى عزم العبد مبره عز وجل كآمر ومن ذلك قول الأئمة بوجود القيام في الركوع فصفة على المصلي في سبقتها ما لم يحس الترق أو دوراً أن رأسه مع قول أبي حنيفة لا يجب القيام في الركعة الأولى مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مشددة الاهتمام بأمر الله بالوقوف بين يديه وهو خاص بالأكثر الذين لا تشغلهم مراعاة الوقوف ولا خوف السقوط عن حضور قلوبهم مع الله تعالى ووجه الثاني خوف التشويش بمراعاة الوقوف وعدم السقوط المذهب للمشروع الذي هو شرط في صحة الصلاة عندده وهو خاص بالأصاغر فأما على أحد منهم جالساً قدر على التشروع والحضور فكان القعود لكل في حقه لعدم حضور قلبه مع الله إذا قام تأمل ومن ذلك اتفاق الأئمة على استحباب وضع اليدين على التماسك في القيام ومقام مقامه مع قول مالك في أشهر وأبانه أنه أرسل به أرسا لومع قول الأوزاعي أنه يتخير فالأول مشدد والثاني وما بعده مخفف وإن تفاوتت التخفيف ووجه الأول أن صورته مرفقة العبد بين يديه وهو خاص بالأكثر من العلماء والأول بامتناع الأصاغر فالأول لهم إرخاء اليدين كما قال به مالك رحمه الله وأما هذا ذلك أن وضع اليدين على التماسك يحتاج في مراعاة الأمرين في الفرض بذلك كما لا الإقبال على مناجاة الله عز وجل التي هي روح الصلاة وحقيقته بخلاف إرخاءهما فيه ثم اختلفوا في محل وضع اليدين فقال أبو حنيفة تحت السرة وقال مالك والشافعي تحت صدره فوق سرة وعن أحمد وإبنا أن أشهرهم كذب إلى حنيفة وأختاروا الخرق في ووجه الأول خفة كونها تحت السرة على المصلي بخلاف وضعها تحت الصدر فإنه يحتاج إلى مراعاة التماسك اليدين وتدلهم إذا طال الوقوف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فلذلك كان استحباب وضع اليدين تحت الصدر خاصاً بالأكثر الذين يتقربون على مراعاة اثنين معاً أي أن واحد دون الأصاغر ووجه سيدى عليها

فصل في اختلافها في نقل الركعة من بلد إلى بلد
أخبر قال أبو حنيفة
تكره إلا أن ينقلها إلى قرية
مستحسنة أو قومهم أو من
حاجتهم من أهل بلده فلا
تكره وقال مالك لا يجوز
الأن يقع بأهل بلده حاجة
في نقلها إلى الأمم اليهم على
سبيل النظر والاجتهاد
والشافعي قولاً أصحهما
عدم جواز النقل
والمشهور عن أحمد أنه
لا يجوز نقلها إلى بلد آخر
تقصير فيه الصلاة مع
عدم وجود المستحقين في
البلد المنقول منه

فصل في افتقارها إلى
أنه لا يجوز زرع الركعة
إلى كافر وأجازه الزمري
وابن شبرمة إلى أهل
الجنة وأما هـ من
مذهب أبي حنيفة جواز
دفع ركعة الفطر
والسكارات إلى الذي

فصل في اختلافها في
صفة التي التي لا يجوز
دفع ركعة إليه فقال أبو
حنيفة هو الذي عاك
فصلها من أي عمل كان
والمشهور من مذهب
مالك جواز دفعه إلى من
عاك أربعين درهماً قال
أبو حنيفة صد الزهراء
بأنه ما كان ذلك حدافه
قال يعطى من له المسكن
والنظام والقدية التي لا
تنتهي له عنه وقال يعطى

الاعتبار بالكفاية انه ان ياخذهم علمها وان كان له اربون واسم وان ياخذ ١١٩ مع وجودها وان قل ما معوان

كان مشتتاً ثلاثي من العلم
التشري ولو اقبل على
الكسب لانتفع عن
الفصل بجل له اخذته
الزكاة ومن اصحابهم
قال ان كان ذلك المشتل
برجي نعم الناس به حاز
له الاخذ والا فلا وامر
اقبل على نوافل
العبادات وكان الكسب
عنه فلا يحصل له
ان ياتوا بالمعصية في
الكسب مع قطع العلم
عن الناس اولى من
الاقبال على نوافل
العبادات مع العلم
بمخالف حصول العلم فانه
فرض كتابنا والحق
محتاجون الى ذلك
واختلفت الرواية عن
أحمد في روى عنه أكثر
اصحابه انه متى ملك
خمس درهما أو قيمتها
ذهباً لم يحمل الزكاة
وروى عنه ابن القتيبي
الماتع ان يصكون
للشخص كفاية على الدوام
من تجارته أو غيره أو
مشتهه وغير ذلك
واختلفوا فمن يوجب
على الكسب لحيته
وقوته وهل يجوز له
الاختصاص او ينبغي
وما لا يجوز زكاة الشافعي
واحد لا يجوز ومن دفع
زكاة الى رجل ثم علم
انغى اجزاء ذلك عندنا
حذيفة وقال مالك لا يجوز
وعن الشافعي قولان
اصحابه لا يجوز ومن

الخواص رحمه الله يقولون بوجه قولهم قال يهدم استصحاب موضوع الدين تحت الصدقة وروى ذلك من
فعل الشارع كون امرأة المصلى دوامها تحت الصدقة فاعلم ان كمال الاقبال على منافع الله
عز وجل فكان ارساله او جعلها تحت الصدقة مع كمال الاقبال على المناجاة والخصوص الله اولى من مراعاة
هشنة من الهياك بقى عرف من نفسه الهجر عن مراعاة كونه تحت صدقة في الصلاة الامم الغفلة عن
كمال الاقبال على الله عز وجل فارسل يديه بحضرة اولى وبصرح الشافعي في الامم فقال وان ارساله ما لم
يهت بهما فلا بأس ومن عرف من نفسه القدرة على الجمع بين الشئين معاً ان واحد كان وضع يديه
تحت صدره اولى وبذلك حصل الجمع بين افعال الامم رضي الله عنهم انتهى ومن ذلك قول الامم الثلاثة
باصحاب دعاء الامم انما بعد التكبير وقيل القراءة مع قول مالك بعدم استصحابه بل يكبر ويفتح القراءة
فالاول مشدد والشافعي مخفف فجمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كون الاستفتاح كالاستئذان في
الدخول على الملوك ووجه الثاني تزيه الحق تعالى عن التبرج حتى يستأذن عليه فصاحب القول الاول
يقول ان الشارع يسمع في ذلك العرف وصاحب القول الثاني يسمع ذلك خوفاً من توهم التعبد فافهم ومن ذلك
قول أبي حنيفة بالتعذر ولو ركعتين من الصلاة فقط مع قول الشافعي انه يتعدا ذلك كل ركعة ومع قول مالك انه
لا يتعدى في الركعة ومع قول الثوري وان يسر من ان يحمل التعذراً عما هو بعد القراءة فالاول مخفف
والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف وكذلك الرابع فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول جعل المصلى
على التكامل حتى انه من شدة عزيمته يطرد باليس عن حضرة الصلاة فافهم استعداده اولى ركعة ذهب ولم
يرجع اليه في تلك الصلاة ووجه الثاني جعل المصلى على حال غالب الناس من عدم قوة العزم في طرده
باليس فذلك كان بما عود المرء بالمدة فاحتاج هذا المصلى الى تجديد الاستعداد منه لطرده عن حضرة
ووجه الثالث جعل المصلى على شدة العزم في القسم الى الركعة وشدة اقباله على الله تعالى فيها وذلك امر
يجزى باليس كما جاز بناه في حاله في التوافق فان الهمة فيها ناقصة والمكلف فيها متهجر بين الفعل واترك فذلك
كان باليس يحضر فيها الموسر له بالاجتهاد بنفسه ورواها بذلك على من لم يفعل كفه فاحتاج الى طرده
ووجه الرابع جعل قوله تعالى فاذا قرأت القرآن على الفراغ منه وذلك لان باليس يحضر قراءة القرآن لانه
مشتق من القرآن الذي هو اوجب فاذا حضر كما ذكرنا احتاج القارئ الى طرده بالاستعداد وهذه نكتة
استنبطناها من لفظ القرآن ولو انه تعالى قال فاذا قرأت القرآن لم يصح القارئ الى الاستعداد وان كان
القرآن تفرقا فانهم فعل ان الاستعداد في اول الركعة الاولى فقط خاصة بالاكابر الذين اذا استعدا أخذهم
من الشيطان مرة واحدة فمرته فلا يودع بر منتهى حتى يخرج من الصلاة والاستعداد في كل ركعة خاصة
بالاصغار الصغرة الذين لا يقدر أحدهم على طرد الشيطان من اول الصلاة الى آخرها بالاستعداد
الواحدة فذلك امر الامم مثل هذا بالاستعداد في كل ركعة ما عود الشيطان له المرة بعد المرة ولا يراه في
كل ركعة يتعذر ان يركع مع وجود بين القراءات الاخرى فكانت اعادة تجديد سد طول زمن وقيل قال تعالى فاذا
قرأت القرآن فانما تستعين باللسان في جميع فكان في ذلك عمل الاحتياط فان قلت كيف في الحكمة في
الامر بالاستعداد من ابليس بالامم فقد دون غيرهم من الامم الالهية كاهوا باليس عالم حضرات الامم فلو انه تعالى
ذلك كون الامم الله اصحابا مع الحقائق الامم الالهية كاهوا باليس عالم حضرات الامم فلو انه تعالى
امر الامم بالاستعداد باللسان في جميع فلو انتم مع ملائكة ابليس فوسوس له من حضرة الاسم الواسع او الجيد
ملائكة الله الله تعالى على ابليس جميع طرق الامم الالهية التي يدخل منها ابليس القلب العبد الاسم
الحق تعالى يذكركم ابليس العن في تلك الحضرة فغير ينبغي تزيه حضرة الله عنه فاعلموا ان
شهودنا في حق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان امرنا بذلك كرهنا في حضرة المطهرة من باب دفع الاشد
بالاخف فان قيل كيف امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالاستعداد من ابليس وهو معصوم فاعلموا
انما هو معصوم من العمل بوسوسته لانه حضوره كما اشار الى ذلك قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول

اصحابه الا يبعثه وعن احمد روايتان كالتدبير الفصل في افتقارهم الى الله لا يجوز دفع الزكاة الى الذين وان علوا ولو دونوا سفلوا

ولاني اذا اتقني اني الشيطان في امنته الآيه فكل نبي معصوم من عمله يسوسه لامن وسوسه ويصح ان يكون ذلك من باب التشريع لامتته انما سواه كانوا اكاراً واصغاراً لعدم فهمهم ولذلك اتقني في الامعة على انصحاب الاستعداد دون كونها سارة أو أكثر من مراتب احتياط القناس فرضي الله عن الامعة كان اشغفهم على دين هذه الامعة آمن آمن وسمعت سيدى علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول وجه من قال من الامعة ان المصلي يستعذرة واحدة في الركة الاولى احسان الظن به وانهم شدة عزه بفرمته الشيطان من اول معرفة بالعبادة ولوان ذلك المصلي قال ذلك الامام ان اياه يساودني البرية بعد المارة لاسرابة الاستعانة منه في كل ركعة انه أكثر احتياطاً وهذا هو وجه من قال من الامعة انه يستعذ في كل ركعة وليس هو سوء ظن في حق ذلك المصلي فانه فهم وتامل في هذا المحلل فانك لا تجد في كتاب به حصل الجمع بين اقوال الامعة واستغنى الطالب بعرفته عن تصديق قول غير امامه والله اعلم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد في القراءات في كل ركعة من الصلوات الجنس مع قول أبي حنيفة انها لا يحب الا في الايتين فقط ومع قول مالك في احدي روايته بانه ان ترك القراءة في ركعة واحدة من صلاته مسجد السوء وأخره صلاته الا اصبح فانه ان ترك القراءة في احدي ركعتي ركعتي الصلوة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشدد فرحم الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع والاحتياط وهو خاص بالهلل والفرقة في صلاتهم في كل ركعة لاجتماع قلبه على الله تعالى الذي هو صاحب الكلام اذا قرأ من مشق من القرء الذي هو الجمع كآمر ولا يرد قراءة الشارح في كل ركعة فان ذلك يشريع لامتته لانه رأس من اجتمع قلبه على الله عز وجل بقراءة او غيرها ووجه الثاني ان من اجتمع قلبه في ركعتين مذهب ذلك الاجتماع الى آخر صلاته فلا يحتاج الى قراءة فمعه وجه الثالث وجود القراءة في معظم الصلاة فان كانت باعية او لا تليها فكان الباقي كالسنة فغير مجبوع بالسهو والله اعلم ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى بعد وجوب القراءة على المأموم وسأله امرأته بل لانه ان القراءة خلف الامام محال وكذلك قال مالك واوحده ان لقب القراءة على المأموم محال بل كرهه مالك للمأموم ان يقرأ فيها بغيره به الامام سواء مع قراءة الامام اول يسوع واسمعاب احمد القرءة فيما خانت فيه الامام عن قول الشافعي في المأموم القراءة فيما سر به الامام جرماً في الجهر في راء القولين وقال الاصم والحنبل بن صالح القراءة سنة فالاول تخفيف والثاني والاربعة في كل منها تخفيف واما الثالث فشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الثاني ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام له قراءة انتهى وذلك ان مراد الشارح من القراءة جمع قلب المصلي على شهوده به وذلك حاصل بسماع قراءة الامام حسان من حيث اللفظ ومعنى في حق الاكابر من حيث السر بان في الساطن من الامام اليه ووجه اسحب احمد القرءة فيما خانت فيه الامام دون الجهر به قوله تعالى وان اذ قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا فخرج القرءة الصرية فانه لا يصح السماع فيها ولا انصت فكانت القراءة خلف الامام فيها الاولى واما وجه من كره القراءة خلف الامام فهو من انفسا فنهان امامها القلب كعليه الاصغار والا فالاكابر مرتطون به ولولم يسعوا قرءة كآمر واما وجه من اوجب القراءة على المأموم فهو الاختيار لا حول من حيث انه لا يصح قلب المصلي على الله تعالى على وجه الكمال القرءة هو وهو خاص بالاصغار من اهل الفرق واما وجه من قال ان القراءة منه فهو مني على ان الامر القرءة للندب وصاحب هذا القول يقول في نحو حديث لا صلاة الا بامعة للكتاب أي كاملة نظير لامة لا بخارجا المجدد في اسجده ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في اشهر الرايات عني انه تتعين القرءة بامعة لا بغيره في كل صلاة وانه لا يجوز في القرءة بغيره ما عني قول أبي حنيفة بالانكسار أيضاً من حيث ان الاكابر يمتنعون بالقلب على الله تعالى أي حتى قرؤ ومن القرآن بخلاف الاصغار اذا قرء في اللغة الجمع يقال قرأ الساع في الحوض اذا اجتمع به وانصاح ذلك ان من قال تتعين القرءة وانه لا يجوز قراءة غير هاتين امر ظاهر الاحاديث التي كادت تبلغ حد التبرع تأيد ذلك بمثل السلف واختلفوا في ان قلنا انها خاصة بالاكار لانها جامعة لجميع احكام القرآن في قربها من اهل العكس فكأنه قرأ

قال ابو حنيفة نعم مالك والشافعي يجوز وعسن أحمد وابيان أظهرهما انه لا يجوز
فصل في ما اتفقوا على أنه لا يجوز دفعها الى عهده وأجاز ابو حنيفة دفعها الى عهده غير اذا كان سيده قهراً أو لم يجوز دفعها الى الزوج قال ابو حنيفة لا يجوز وقال الشافعي يجوز وقال مالك ان كان يستعين بما اخذه من زكاة وجهه هل نفقها لا يجوز وان كان يستعين به على غير نفقتها كالأولاد القراء من غيرها أو شوق ذلك حاز ومن أحد وابيان أظهرهما المنع واتفقوا على منع الاخراج لبيانه مسجد او تكفين ميت
فصل في واجبا على تحرير الصدقة المفروضة على بني هاشم وهم خمس بطون آل عسلى وآل عباس وآل جعفر وآل عقیل وآل الحرث بن عبد المطلب واختلفوا في بنی عبد المطلب فقرأه مالك والشافعي وأحمد في أظهر روايتيه وسجده ابو حنيفة ووجه ما هو حنيفة واجد على مولی بنی هاشم ووجه ما عني من مذهب مالك والشافعي في كتاب الصيام
اجموا على أن صيام رمضان فرض واجب على المسلمين وأنه أحد أركان الاسلام واتقني الامعة الاربعة على أنه يعظم صومه على كل مسلم بالغ عاقل طاهر عقلم قادر على

الصوم وعلى أن الحائض والنفساء يحرم عليهما فعله بل لو غلبتاه لم يصح بآزواجهما قضاء وهو على ١٢١ أنه يباح للحامل والارضع الفطر

جميع القرآن من حيث الثواب وفهمه جميع أحكامه وفوائده فثبت أم القرآن قالوا أعظم دليل على وجوهها وتفسيرها حديث مسلم فروعا يقول الكهزوزي في كتابه الصلاة بيني وبين عبدي نصيحتي ولبيدي ما سألت بقرول أئمة الدين المأثورين يقول الله تعالى حين جد في عبدي إلى آخره وأنه تصديق فسر الصلاة بالقرآن وجعلها جزءا منها وأما وجه من قال لا تتبين التفاحية بل يجرى أثر في قرأها للمسلمين من القرآن فهو أن القرآن كله من حيث هو يرجع إلى صفات الله تعالى ولأنفاضل في صفات الحق تعالى بل كلها متساوية فلا يقال برحمته أفضل من غضبه ولا عكسه من حيث الصفات القائمة بالذات وأما التفاضل في ذلك فراجع إلى ما يتعلق بالخلق من حيث النعم والعذاب وقد أجمع القوم على أنه لا ضل في الأسماء الإلهية وهي حقيقة الصفات فكل شيء جمع قلبا لبعدي إلى الله تعالى بحيث به الصلوة أو ما من أسمائه كما أشار إليه ظاهر قوله تعالى وذكر كرسره فقصي فان قيل فكيف وردت تفضيل بعض الآيات والصور على بعض فأوجه ذلك فالجواب وجهان أحدهما التفاضل في ذلك يرجع إلى القراءة التي هي مخلوقة لآل الله المقروءة الذي هو قسم فغيره ما قاله الشارع فالحق لو أقر الكوع والسجود والركوع والقلبي كان قولنا ذلكم الذي أفضل من قراءة القرآن فيه بل وردنا في غير قراءة القرآن والركوع وذلك من حيث إن القارئ نائب عن الحق تعالى في تلاوة كلامه والناظر الذي هو محل صفة القيام الذي الذي هو محل الركوع كما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فسلم من جميع ما ذكرنا من أعطاه الله

وذكر الله تزداد الذنوب • وتنطمس البصائر والقلوب
وذكر الله أفضل كل شيء • وشمس الذات لمس لها مغيب

وذكر الله أفضل كل شيء * وشمس الذات لمن لها مقب

[illegible]

﴿فصل﴾ واتفقوا ان

المسافر والمريض الذي

جی پروہ یباح لہم الفطر

فان صدام اصح فان تضرا

کرمو قال بعض أهل

الظاهر لا يصح الصوم في
الليلة الأولى من الشهر

السفر واما الاوراق
القطر أيضا مطاوعة

أصبح صانعاً في مساقفه

عزله الفطر عند الثلاثة

وقال أحمد حمورز واختاره

المزني وإذا قدم المسافر

مفطرا أو برئ المريض

أولع الصبي أواسل

كافراً وطهرت الحائض

في أثناء النهار هم
أولئك بقية النار عند

أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُخِذُوا

مالک یسویب وهو الأصم

من مذهب الشافعي فإذا

أسلم المرتد وجب قمناه

ما فاتكم من الصوم في حال

روى عنه عند الثلاثة وقال أبو

مفتی محمد رفیع

ع و یضرب علی رله لایس

﴿فصل﴾ وانفقوا على أن تصبى السور ولم ينطووا على غيرها وما ينطقون غير مخاطبين به لكن يؤمر به الصبي ليعلم ويضرب على تركه لعشر

احمد ورويان

فصل في ما لم يرض
الذي لا يرضى به الشافعي
المكسبة فانه لا يصح
عليه ما لم يحب القديس
عنه في حنيفة وهو
الاصح ومن مذهب
الشافعي ان يكون قال ابو
حنيفة هي عن كل يوم
نصف صاع من برأصاع
من شعير وقال الشافعي
عن كل يوم صاع وقال
مالك لا صوم ولا نذية
وهو قول الشافعي وقال
احمد يعلم نصف صاع
من عراش من اومدا
من بر

فصل في ما وافقه على
أن يصوم رمضان يجب
برؤية الهلال أو ما كان
شبهه من ثلاثين يوما
واختلفوا فيها إذا حال
دون مطالع الهلال فجم
أو قتر ليلة الثلاثين
من شعبان فقال أبو
حنيفة ومالك والشافعي
لا يجب الصوم وعنه
أحمد ورويان وعن
نصرها أصحابه الجواب
قالوا وتعين عليه أن
ينويه من رمضان
حكما وانما ثبت رؤية
الهلال عند أبي حنيفة إذا
كانت السماء مهيبة
شهادة جمع كثير يبيع
أنه لم يغيرهم وفي الغيم
بعد واحد جلا كان
أقرا أمرا حكايا أو
عبدا وقول مالك لا قبل
الأعداء من الشافعي وأبو عن أحمد ورويان أنه يفتي في حلاله

لشد ما يطرق أهلها من الجنة والتجلى قال تعالى وخشعت الأصوات للرحمن فلا تسمع إلا همسا وسمعت
أصحا أفضل الدين رحمه الله يقول ذلك باللسان مشروعا لا كالأصاغر لأن حجاب العظمة لا يرتفع
لاحد لا لآلئها فلا بد من حجاب لكنه بدق فقط انتهى وهو كلام نفسه لا بد في كتابه وسمعت سدي
عليها الخواص رحمه الله يقول ذلك كقول الله تعالى على نوحين ذلك كرسا ونذكر حنونا وكذا أنزل ذلك كرسا
على نوحين ترك من حيث النطفة وترك من حيث الحضرة والدة قالوا من ذلك من مفضل والثاني
فاضل والأول من الترتيب مذكور والثاني محمود وهو الذي جلت عليه قول النبي أنفا وسمعت سدي عليها
المرضى رحمه الله تعالى يقول إنما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك البسلة في بعض الأوقات
ويذكر ما في بعض الأوقات تشرع بالاعتفاء أمتواقوا بينهم والأقوصى الله عليه وسلم حاضر مع رجل على
الدوام لانه ابن الحضرة وأخو الحضرة وإمام الحضرة وسمعت سدي عليها الخواص رحمه الله تعالى يقول لولا
أن الله تعالى أمرا لا كابر بالمهر بالقرعة والأدراك إذا وافقوا بين به في الصلاة متحررا أحد منهم أن ينطق
بكلمة الحمد لجهة لاهل تلك الحضرة ولكن بما يخص الحق تعالى في بعض الأوقات بما عرفت وطائفة
فخرج عن المهر بالبسلة أو بالتكبير فمكون ذلك من باب قوله صلى الله عليه وسلم إنما أنسى يستن في فاقهم
وهو من ذلك قول بعض أصحاب الشافعي أنه ينبغي القراءة لا لضعاف الأظفار ولا لتفهم والترقى والادغام
وتحذف ذلك مع قول بعضهم أن لا ينبغي في الصلاة للأنشغال العبد عن كمال الانتباه على مناجاة الحق
تعالى قالوا لم يشددوا الثاني مخفف فرجع الأمر إلى ترتيب الميزان ووجه الأول الاتباع في تصدق قوله
صلى الله عليه وسلم حسنتوا القرآن بأصواتكم أي حسنتوا أصواتكم بالفاظ القرآن والألفا القرآن من حيث
هو قرآن لا يصح من أحد تحسنه لأنه قديم وصفة من صفات الحق تعالى وإنما التحسين واجب للقراءة
والصلاة والألفا القرآن التسلو مع ذلك قراءة ذلك في الصلاة خاص بالآلة لا من لا يشغلهم ذلك عن الله عز
وجل وعدد مرعاة ذلك خاص بالأصاغر الذين يشغلهم ذلك عن الله عز وجل وهو حال أكثر الناس
سلفا وخلفا والله أعلم وهو من ذلك قول أبي حنيفة ومالك فيجب لأبسن الفاتحة والأخيرة من القرآن أنه يقوم
بقراءة مع قول الشافعي أنه يسبح بقدره فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى ترتيب الميزان
ووجه الأول الوقوف على أحد ما ورد في ذلك من أن من لم يحسن الفاتحة والأخيرة من القرآن أنه يسبح الله
بذلك وقد قال بعضهم إن الاتباع أولى من الابتداع ولو أحسن وقد يكون في قراءة القرآن تحسنة
لا توجد في غيره من الأدراك كما تقدم من أن القرآن مشق من القرآن الذي هو المجمع فيجمع القلب على الله
وأما وجه الثاني فإقناص جميع ظاهر قوله تعالى وذكرنا من به فمضى إلى ذلك كرهه تعالى فيجمع قلب
العبد على الله تعالى غا. فإذا كان الحق بالقرآن من حيث حصول جملة القلب به على حضرة الله تعالى
وأما وجه تخصيص الإمام الشافعي المذكور في المصلى صهران الله والحمد لله ولله الاتقوا الله أكبر
فلما ورد مروعا أنه أحب الكلام إلى الله عز وجل فأنهم ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أنه أن شاء
المصلى قرأ بالفارسية وإن شاء قرأ بالعربية مع قول أبي يوسف ومحمد أن كان يحسن الفاتحة بأربعين
بجزءه خيرا وإن كان لا يحسنها فقرأ بالعربية أو بالعربية لا يجوز أن يقرأ بالعربية والعربية
مطلقا فالأول مخفف والثاني مفصل والثالث مشدد فرجع الأمر إلى ترتيب الميزان ووجه الأول
أن لم يصح رجوعه عنه أن الله تعالى عالم بجميع اللغات ولم يرد ثلثي عن القراءة بالفارسية قصار
الأمر إلى اجتماع الحمد في فإن قال قائل فإن القراءة بالعربية تنفع في القرآن من الأعجاز
فقلنا في الإعجاز حاصل بقراءة هذا المصلى بالنظر في فانه بذلك أن القرآن بالفارسية لا يقرأ أحد
من الخلق على النطق بجملة وجه ذلك الوقوف على ما بلغنا عن الشارع وعن أصحابه فلم يبلغان
أحد منهم قرأ القرآن بالعربية وكذلك الشارع صلى الله عليه وسلم فكان الوقوف على خطما بلغنا
أولى وقد يكون الإمام أبو حنيفة رأى في ذلك شيئا عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن أمامة وحلته
أعظم من أن يتجرى على نبي لا يرى فيه دليلا وسمعت بعض الحنفية يقول جميع اللغات كلها واحدة عند

واحد بالانفاق وعن أبي ثور يميل ومن رأى هلال رمضان وحده صام ثم ان رأى هلال شوال ١٢٣٠ أنظره وقال الحسن وابن سيرين

لا يجب عليه الصوم
برؤية واحدة ولا يصح
صوم يوم الشك عند
الاثلاث وقال أحمد في
المشهور عنه ان كانت
السماء مبهمة كره وان
كانت مغبطة وجب وانما
رؤى الهلال بالتهافت
لليلة المستقلة عند
الثلاثه سواء كانت قبل
الزوال أو بعده وقال
أحمد قبل الزوال لماضية
وعنه بعده واثبات
«فصل» وانفقوا
على أنه انه رأى الهلال
في بلد ربه فاشيقت له
بعب الصوم على سائر
أهل الدنيا الا ان
أصحاب الشافعي يحدوا
أنه لما حكمه أهل
البلد القريب دون
البيد العيسد يصر
على ما يصحده امام الحرمين
والغزالي والرافعي بعبه
القصر وعلى ما ربه
النسوي باختلاف
المطالع والخارج والعراق
وانفقوا على أنه لا اعتبار
بعبه الحساب والباين
الافى وجسه عن ابن
مرج من غطاء
الشافعي بالنسبة الى
العراق والحساب

الله تعالى في حضرة مناجاته فكل أحد ساجده لله وقوله مجاز الترجمة في بعض الاذكار الواردة
في السنة اه ولا يخفى ما فيه فان كل بائع يفتحه الشارع فليس لأحد ان يفتحه وقد اجمع العلماء على أنه
لا يصح من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبيع القرآن بعتة أخرى بخلاف ما تزعم وأما قوله تعالى تبين
لناس ما زال لهم فلا يخفى ما ذكرناه لان البيان قد يكون بعتة أخرى بان يفهم القصة التي أنزلت ولذا قال
بعض أصحاب أبي حنيفة انه مع رجوعه الى القول صاحبه والله اعلم ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة في قوله
صلاته من الخفيف بطلت صلاته مع قول الشافعي واخذ في إحدى روايته ان صلاته صحيحة ومع قول مالك
وأحمد في الرواية الأخرى ان ذلك حائز في النافذة دون الغير بعتة فالاول بعدد والثاني بخفف والثالث مفصل
فرجع الامري مرتب الميزان ووجه الاول اشتغال المصلي بالنظر الى الكعبة عن كمال مناجاته لله تعالى
وهو حاصل بالاضاع ووجه الثاني كونه من متعلقات الصلوة ووجه الثالث كون النافذة حقة فاجب
بديل جزاؤه كما يختلف الغير بعتة فاحتاط العلماء في ترك ما شغل عن الله في اوم من ذلك قول الامام أبي
حنيفة انه لا يصح بالتأمين سواء الامام والمأموم مع قول أحمد والشافعي في أربع القرون انه يصح به الامام
والمأموم ومع قول مالك يصح به المأموم والرافعي واثبات من غير ترجيح فالاول بخفف والثاني بمشدد
والثالث بغير تشديد فرجع الامري مرتب الميزان ووجه الاول كون أمين ليست من الفاتحة ورجوعه
بعض العوام انهم اذا جهروا بها كان عدم الجهر بها أولى عند صاحب هذا القول اللهم الا ان يكون
المأموم من كلهم ما بين يديه ليست من الفاتحة فكان ان يصحها على الاقل ما بين الجهر بها ورجوعه الى الفاتحة
على المصلي حين التأمين فكتفي بالتأمين بعبه ووجه الثاني ان الجهر بها ممن فيه اطهار انصرف واجابها
الى قول الدعاء بالهداية الى الصراط المستقيم ووجه الثالث ان المأموم أخف خشوعا من الامام عاذاً لان
الامام تنزل على الامام أي تمفيض على المأمومين فليعلم من الثقل والخشية بقدر ما يفرق بين المأمومين
فان ذلك يخفف على الامام في إحدى الروايتين والاولى وشدد عليه في الأخرى جلاله على القوة والكمال فافهم
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وهو الا رجح من قول الشافعي انه لا يسن سور بعد الفاتحة في غير الكتبتين
الاولتين مع قول الشافعي في القول الاخر انها تسن في ذلك فالاول بخفف والثاني بمشدد رجح
الامري مرتب الميزان ووجه الاول كون غالب النفوس تهزم من حضرة الله عز وجل بعد الكتبتين الاولتين
فاذا قرأ الامام السورة في يدهما يماخرت النفس من الحضرة لا هو معها شوا وتذبذب حولها فصار
واقفاً بين يدي الله تعالى جميعاً بلا روح فلا تقبل له صلاته ووجه الثاني ثبوت قراءة السورة بعد الفاتحة في
صحيح مسلم وهو خاص بالاكثر الذين لا يزدادون بتطويل الامام في القراءة الاحضروا وخشعوا وكان صلى الله
عليه وسلم يخفف فيما بعد الكتبتين الاولتين تارة مراعاة حال الاضطرار وطول أخرى مراعاة لحال الاكابر
تتميمه الامامة ومن هنا ينتج ذلك ان تحقيق المطا في قول من قاله تطويل القيام افضل من تطويل
الركوع والصعبه معلومة فاعلمه فان ذلك حق شخصين فمن كان ضيقاً عن تحمل التحمل الواقع في الركوع
والصعبه كان طول القيام في حقه أفضل للثلاث تهزم روحه من الركوع والصعبه كابر كعب وصعبه خلافه من
كانة باعلى تحمل التحمل الواقعة في الصبر فرحم الله الأئمة في تفصيلهم المذكور فان من قال من
انما بعد طول القيام افضل مطلقاً فهو حق الاضطرار ومن قال كثره في الركوع والصعبه افضل هو حق
الاكثر كذا لنا «وايضاً» ذلك ان القيام يحمل بعد النسبة للركوع والركوع يحمل بعد النسبة للصبر فان
الصعبه المطالب مناجاته به بكلامه حال القيام لاح له بأرقه تظلم وسمه من الحضرة الالهية تخضع لذلك فان
الله عليه بالركوع فلهما رجح في كل من عظمه الله تعالى أمرنا تدعى ما كان عليه حال مناجاته في القيام فرجه
الله بالأمير برفع رأسه من الركوع ليأخذ في التأهب الى التحمل يحمل عظمه الله التي تعجل له في السجود ولا
ذلك ان رفع الركوع بمأذاب جسمه ولم يستلم السجود ثم لم يصعد تحمله عظمه أخرى أعظم مما كان في الركوع
أمر الله برفع رأسه بعبه ليعلم بين السجودين يأخذ له واحدة وقوة على تحمل عظمه تحمله السجدة الثانية

الحنية وروي ذلك عن عطاء واستدلوا في تعيين النية فقال ما تواتر الشافعي وأحمد في ظهوره واثباته لا بد من التعيين وقال ابو حنيفة لا يجب

وذلك لان من خصائص تجليات الحق ان الحق في العبودية الثانية اعظم من الاولى وفي الثانية اعظم من الشبهة وهكذا اولئك الذين الشارعة جليلة الاستراحة بعد ان رفع من العبودية من المصلح الحقيقي ولو انه امر بالقيام بعبوديته من العبودية الثانية من غير جلوس استراحة لكلفه ما لا يطق هذا حكم من بعض الصلوات الحقيقية وامام من صلى الصلاة العادية فلا يوفق فيها لتمامها وكيفية فصل ذلك على وجه الثاني بالشارع صلى الله عليه وسلم وصحبت سيدي عبد القادر الدشوطي رحمه الله تعالى يقول من رجة الله تعالى يا مبدخه من اطلات القيام في الصلاة بالقرائة في يده وبين اطلاته الركوع والعبودين ينفض القيام فيمن ينفذ على اطلاته الركوع والعبودين يدي الله تعالى فهو مأمو ويطول القيام وتخفف الركوع والعبودين قدر على طول المكث بين يدي الله تعالى في محل القرب في الركوع والعبود فهو مأمو ويطول الركوع والعبود ذلك لستم بطول المناجاة به وكون له وقت يدور نفسه ولا وانه السليم فيما اعتنا بذلك فقد يكون ذلك ارجاء قلبه على رحمة حياته قال وقد استعجبت في قاي مرة هبة الله عز وجل فصرت اسأله الله المحاب وكنت كلما أتد كرا في واقف بين يده أو راكع أو ساجد أحسن بعظمي مذوب كما ذوب الرصاص على النار وكنت أعدا لمحباب من رجة الله تعالى لي لسمد طقتي لرفع عني أه وصمت أخى أفضل الدين رحمه الله تعالى يقول المحاب أهد من شهود الحق تعالى رجة بالعار من وعذاب على المارفين فالأمر ينفع في حال المحاب والعارف بعذب به أه وصحبت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول من رجة الله تعالى بيده انهم ينظمون خطور الاكوان على قلبه حال ركوعه وحال سجود لان تلك الحاضرة تقر من حضرة قابوس بن يشمك الارث سرور الله تعالى عليه وسلم وما كل أحد يصلح لذلك فبما هو يتردى في تحيل الحق التي يهدى أركان العند رثا الحاضرة فاذا اراد الله تعالى به بالصدق في تلك الحاضرة لا يحطرق قلبه شيأ من الاكوان لما في الاكوان من راحة المحاب عن شهود ذلك العظمة ولولا ذلك انقلب رضى الله عظمه وولعه واتقطعت فاصاله او اضمحل بالكلية كما وقع لبعض تلامذة سيدي عبد القادر السري رضي الله عنه أنه صديق فصار يرضه حتى صار قطرة ماء على وجه الأرض فاذهب يدي عبد القادر بقتلته ودفنها في الأرض وقال سبحان التورجيم الى أصله بالحق عليه أه ووث به ذلك الذي قلناه ما ورد في بعض طرق احاديث الامراء من انه صلى الله عليه وسلم لما دخل حضرة الله الخاصة به ارعد من هبة الله عز وجل وصار يقابل كتمال السراج الذي هب عليه الريح الطيف الذي يحمله ولا طرفة فسمع في ذلك الوقت صوتا يشبه صوت ابى بكر رضي الله عنه بالحدق فها ان يركب صلى مع أه تعالى لا يشغله شأن طائفة من الناس على الله عليه وسلم بذلك الصوت وزال عنه ذلك الاستغاض الذي كان يحدق في نفسه وسلم بعد ذلك معنى قوله تعالى هو الذي يصلي عليك وملائكته وصار تدكر ذلك فكان في جماع ذلك الصوت تقوية وتأييد لرسول الله صلى الله عليه وسلم مع أنه أشد الناس تحملا لتجليات الحق جل وعلا فانه من الحضرة وامام الحاضرة واخبرهوا أحد الناس معرفة بعظمة الله عز وجل وصحبت سيدي عبد القادر الدشوطي رحمه الله تعالى يقول لا يصح الانس بالله تعالى لعدا لثغافا الحاضرة منه تعالى وبين عبده وانما بانس العبد حقيقة مع ان الله بالله تعالى كانه بنورا عالما وبتجليات الحق له فان من خصائص حضرة التقريب الهيبة والاطراق والتعظيم وعدم الدلال على الله وكل من ادعى مقام القرب مع الله تعالى على الدلالة في حضرة التقريب بل هو محبوب بسبعين ألف محاب انتهى وصحبت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول ان قيام في الصلاة على العارف أحد من مزبه بالسيف لما في القيام من راحة الحق والكبر وهو مدور لخصوه لله تعالى فاذ لم يطق أحد من الاكابر احوال القيام فهو وشرب لقمه الاعتقاد فجميعهم والافاعتماد انان اكابر الصالحين والزائعين والائمة المختارين كان مقامهم اكبر من مقام باقي الاولياء سبقن وكانوا هم قدرتهم على تطويل الركوع والعبود قوم احدثهم ثلث القرآن اوصفه اول ثلاثة ارباعه او كفة في قيام ركعة واحدة انتهى وصحبت سيدي الشيخ حمد السبط رحمه الله تعالى يقول من اولياء الله تعالى من رجا ان يلبس المحاب ولوا به كشفا عن عظمته تعالى لما

الشمس على طلوع الفجر
 الثاني وقال أبو عبد الله
 يجوز من الليل ما
 لم يجر له من غيره
 إلى الزوال وكذلك
 قولهم في السفر ما
 يفتقر إلى ليلة
 فيه جردة عند الثلاثة
 وقال مالك بكفيه نية
 واحدة من أول ليلة من
 الشهر أنه يصوم جميعه
 ويصغى النقل فيه قبل
 الزوال وعند الثلاثة
 وقال مالك لا يصح نية
 حين التماسه وأجاب
 واختاره المزني
فصل في أجمع ما
 عني أن من أصعب ما
 وهو خيبان صومه
 بهن وإن المسحوب
 الأغصان قبل طلوع
 الفجر وقال أبو هريرة
 وسألت عن عبد الله بن
 صوم وهو يمشي ويقضي
 وقال عروة والخبر
 أن أروا قبل الفجر
 يظل صومه وقال النعمان
 أن كان في الفرض
 بقضى وانفقوا على أن
 الكذب والقبصة
 مكر وهتان لئلا
 كراهة شديدة وكذا
 الشتم وإن صح الصوم
 في الحكمين الأولين
 أن ذلك يفسد
فصل في أجمع ما
 من أكل وهو يقضي
 أن الشمس قد غابت
 وإن الفجر لم يطلع
 إلا من خلاف ذلك أنه يجب

استطاع ان يقف بين يديه ابدافه وصاح في امور الدنيا واذا استغضر عظمة الله تعالى صار محمدا بالابى شئ
 فيغير الناس من امر حين يرونه صاحبيا فهو رائد تالارونه يصلي ركعة فقتلته فاذا صحا من ذلك الحال
 فهو لم يبع عليه قتيلا الصلواتا فادعوا في انقلا نعم ذلك واجبا تنهى فاعلم ذلك وتأمل فيه فانك لا تكاد
 تجد في كتاب واعل على محصل مقام الحسن ومعه بل في صلواتك على بدشع صادق واباك ان تخرج
 من الدنيا ولم تصل صلاة واحدة كاذرنا وتكتفي بجزء راسك عند معاملك احوال العارفين والمصدقين
 الملائكة ومن ذلك اتفاق الائمة على ان المصلي اذا جهر فها من فيه الاسرار وامر فها من فيه الجهر
 لا يبطل صلواته الا فيما حكى عن بعض اصحاب مالك انه اذا جهر بذلك بطلت صلواته فالاول مخفف والشافعي
 مشدد جرح الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول عدم ورود حديث صريح بالنهي عنه وجه الثاني
 عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو رد اي لا قبل من صاحبه لا سيما ان جهر بذلك
 فانه تخالف الشارع والخالف انما قطع صلواته القارئ فقاتل القارئ الذي ذكره في الصلاة وكانه لم يصل
 فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي باسحاب الجهر للمنفرد فيما جهر فيه مع قول احمد ان ذلك لا يصح
 ومع قول ابي حنيفة هو بالخيار ان شاعهم او منع نفسه وان شاء اسمع غيره وان شاء أسر فالاول مشدد والشافعي
 فيه تخفيف والثالث مخفف جرح الامر الى مرتبة الميزان وجه الاول جرح المنفرد على التوقع على تحمل
 تلك العظمة التي تحتها حال قراءته كما عليه الكل فلذلك جهر به وجه الثاني عدم قدرته على تحملها
 فلم يقتض جهر بالقراءة من شدة الحيرة وجه الثالث عدم وزود امره بجهر واسرارها كان لا يراجعا
 المنفردة المصلي واختياره **﴿فان قال قائل﴾** فما الحكمة في الجهر بقراءة بعض الصلوات دون بعض ولم
 كان الجهر في الركعتين الا ولتين في الجهر به دون ما بعدها **﴿فالجواب﴾** ان ذلك تابع لثقل العمل
 كما قدمناه ونخففه على القلوب في وقت تلك الصلوات او الامة او الركعتين فان ثقل التلوة انقل من ثقل
 اليسل فلو كلف الله تعالى العبد بالجهر في الظهر او العصر مثلا لكان ذلك كالتكليف على الاطراف عادة
 لثقل العمل فيه **﴿فان قال قائل﴾** ان صلوات الجمعة وصلاة العيد في النهار ومع ذلك فكان صلى الله
 عليه وسلم يجهر فيها اذا كان اماما او يقرأ المأمون على الجهر بالصبح **﴿فالجواب﴾** انما كان صلى الله عليه وسلم
 يجهر في الصبح لان وقتهم رخيلا وهو على التلوة وجه في الليل اما وجه الاول فهو بالنظر فيما يقرأه
 فيه واماموه النهار فلا شرايط الامساك عن الغطر انفسه للصائم من طلوع الفجر وايضا فانه اول
 صلاة تستقبل العبد من صلوات النهار بعد النوم الذي هو الموت فكانه من خلق خلقا جديدا
 فكانت قوته شديدة لم يتخاطب به تعب الحرف والصنائع ولا ضعف ارتكاب المعاصي او الغفلات وكل
 الشهوات فلذلك أمر بالجهر في الصبح لشدته عليه وغلبة روحانيته على جسمانيته كاللائكة وسعت
 سدى عبد القادر الشوطي رحمه الله تعالى يقول لولا ان الله تعالى يحب أهل الصنائع والحرف عن كمال
 شهوته في النهار لما استطاع احد منهم ان يعمل حرفة وتطلعت مصالح الناس ولذلك شرع لهم القراءة في
 صلوات النهار سررا رجعتهم فاقطعوا على الحرفة مع عدم المحاب في النهار الا فرادى من الاولاد انتهى
 واما الامام والمسيب في الجمعة والعيدين فانما أمر بالجهر فيما لا قدرته على ذلك بما تستأنسه بكتة لتغلي
 الذين يصحرون هاتين الصلوتين عادة فتقرى على ذلك لجماءه بشهود الخلق على التحلي الواقع لقلته في الجمعة
 والعيدين ولو لكون الحق تعالى عد الامام في هاتين الصلوتين بالقوة من حيث انه نائب للشارع في الامامة
 على العالم وواسطة في اسماع الامم من كلامهم وكبريوتها له اوله في ذلك من الاسرار التي لا تدكر
 الامشاق في اهلها ولا راد للمسيب لانه ممدد الامام **﴿فان قلت﴾** فلم كانت الركعتان الاخيرتان من
 الصلوة او الركعة الثالثة من المغرب سررا مع ان ذلك من صلاة الليل والعمل المبلى خفيف **﴿فالجواب﴾** انما
 كان ذلك لرجعة ضعف الامامة فان من شأن تحلي الحق تعالى القلوب المحجوبين بآية مخفف على قلوبهم ولا
 وينقل علمهم خوار ذلك لان عظمة الله تعالى تنكشف لقلوبهم شيئا بدني فيكون الحق في قلبي ركعة اقل
 من التحلي في اول ركعة ومكذرا ولو ان الحق تعالى كانهم بالجهر في ثالثة المغرب او الاخيرة من العشاء

والشافعي يفتقر وقال ابو حنيفة لا يبطل الا ان يكون
 مله فيه وعن احمد
 روايتان اشهر هاته
 لا يبطر الا بالقاض
 وعن ابن حاس وابن
 عمر انه لا يبطر الا
 بالاستقاة وان ذكره
 اتى لم يبطر الا باجماع
 وعن الحسن في روايته
 انه يفتقر ولو في بين
 استانه طعام او غيره
 لجرى به بقه لم يبطر
 ان يجز عن تميزه به
 فان ابتاعه بطل صومه
 عند الحماصة وقال ابو
 حنيفة لا يبطل وقدره
 بعضهم بالجمعة والحفنة
 تفتقر الا في رواية عن
 مالك وبذلك قال داود
 والتقطير باطن الاذن
 والاحليل يفتقر عند
 الشافعي وكذا الاستمطار
﴿فمن﴾ وانفقوا على
 ان الحماصة تذكر وانها
 لا تنظر الصائم الاحمد
 فانه قال يفتقر الحماصة
 والحجور ولو اكل شاة
 في طلوع الفجر بان
 له ان يطلع بطل صومه
 بالاتفاق وقال عطاء
 وداود وصحبت لانتضاء
 عليه وحكى عن مالك
 انه قال بغضى للفرض
 ولا يحسبه لهائم
 الا كحال عسدي
 سنية والشافعي وقال
 مالك واحمد بركه بل لو
 وحده لم يكمل في
 حلقه انظر عندهما

فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فاطعام مسكين مسكنا وقال ما لك على التخيير والاطعام عنده أولى وهي على الزوج على الأصح من مسدب الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة وما لك على كل واحد كفارة فإن وطئ في يومين من رمضان لزمه عيب ماله والشافعي كفارة نزل وقال أبو حنيفة الزام بكفر عن الأولى لزمه كفارة واحدة أو في يوم مرتين بل يجب بالوطء الثاني كفارة وقال أحمدان كفر عن الأولى لزمه لثاني كفارة

فصل في وأجمروا على أن الكفارة لا تقبض غير أداه رمضان وعن قتادة لا وجوب في قضائه وانفقوا على أن الوطء مكرهة أو نائمة بقصد صومه أو بزمها التقضاء لا في قول للشافعي وعلى أنه لا كفارة عليها إلا في رواية عن أحمد ووطئ الغير وهو مجامع قال أبو حنيفة أن نزاع الخصال صحيح صومه ولا كفارة عليه وإن استدام لزمه القضاء دون الكفارة وقال بالكأن نزاع لزمه القضاء وإن استدام لزمه الكفارة أو أضاف قال الشافعي أن نزاع في الحال فلا يثبت عليه وإن استدام لزمه القضاء والكفارة وقال أحمد عليه القضاء والكفارة تعاقبا أو استدام **فصل في ولو طلع الفجر**

لم يجز وأعن ذلك ما قبل لهم من العظة التي لا يطعنونها فإن قيل في الحكم في قدرتي تحمل أقبل التخييل في الركة لثالثه من المغرب والأخيرتين من النساء فالجواب في حكمه اتباع السنة في ذلك لأن الشارع جعل ذلك كالمضابط لتقبل التخييل وخففه بالمغرب والأخيرتين لا بأخره من الناس وقد يحصل التخييل التقبل للصل في استناده سره ويحتمل في الأدب أن يسرا تباعا للسنه وأظهرها للصنع وبز يدما ذكرنا من قول التخييل والهيبة كلما أطال العبد الوقوف بين يدي الله تعالى عكس ما يقع للمعد إذا أطال الوقوف بين يدي مولك الدنيا من خفة الهيبة ما قرره سيدي على الخواص رحمه الله تعالى في معنى قوله تعالى التذكر على وزن المتفعل من أنه تعالى أغشى نفسه التذكير لكونه يتكبر في قلبه عيبه المؤمن شيئا بعشي كلما انكشف له المحاب لأن الحق تعالى في ذاته يتكبر لأن ذاته تعالى وصفاته لا تقبل الزيادة كما لا تقبل النقص وانما زال بآذوق النقص واجمان إلى شهوه والعبد بحسب قربه من حضرة الله تعالى وبعد عنها تظهر شهوه البعد بظل ذاته في السراج فكما قرب منه عظم ظله ووزر السراج في شؤده وكلما بعد عنه مشروعه وسعد سيدي على الخواص رحمه الله تعالى أيضا يقول لم يحل الحق تعالى ألقوا عباده لا تمنع على حاله من الأكار وأصاغر في القرائن والنوافل فقد يتجمل الحق تعالى للأصاغر والأكار بما لا يظنون معه الجهر لذلك رحم الله الأمة بعدم أمرهم بالمهر في بعض الصلوات والأزاد وأنه تعالى كان أمرهم بالمهر مع تقل ذلك التخييل لما أطا قوله لا سيما حق من انكشف حجابهم من كل العارفين وشهدوا بحلال الله تعالى وعظمته وقدم ذكر الحكمة في المهر في أروق المغرب والعشاء في الجمعة واليدين وهي أن التخييل يخفف في الليل وأما الجمعة والعبدان فالحق عام من كثرة الاستئناس بتكرار الجماعات فلم تتكشف لهم عظمة الله تعالى كل ذلك الانكشاف الذي يقع للعارف إذا ضل من فردا وكذلك سبأ في باب صلاة الجماعة أن أصل مشروعيته في الباطن وتقوى المصلين على الوقوف بين يدي ذلك المولك لاستئناسهم به فمعه بعضا في تلك الحصة فالتخييل انكشاف المولك ولولا الجماعة لما قدر المفسرد أن ينف وحده بين يدي الله تعالى فكان الحث على صلاة الجماعة عزيمة أو شفقة عليهم لئلا يذوقوا تلك الصلاة كاملة من غير دخول عن شيء منها فإن قيل في نقله باسحاب الاسرار في كسوف الشمس لا كبر مع قدرتهم على تحمل تحمل النهار فالجواب في أن الأمر لا كبر بالامرار فيها كالأصاغر بل هي من الخوف فأنها من الآيات التي يخوف الله بها عباده فكان في قدر زائد على تحمل تيجي النهار أو أضاف أن لا كبر ما رويهم بالتشريع لاجمهم في البكاء والخوف والخشية من الله تعالى فإن لم يقع لهم ذلك في قلوبهم فقلوا فيه لم يستمع نومهم على ذلك وعليه يحمل قول عبد الله بن عمر فإن لم يتكبروا فتراكموا أي حق العارفين الذين لهم اتباع لا مطلقا فقد علمت أن عدم تكليف الأكار بالمهر في صلاة كسوف الشمس أعاده ولطم ما قبل لظهورهم زادة على تحمل النهار ومن هنا سلم حكمه بالمهر في كسوف القمر وإن كان كسوفه من الآيات التي يخوف الله تعالى به عباده كذلك لا يبي وتخييل الليل خفف بالنسبة لتخييل النهار وأضعف آيته عن آية الشمس فإن نور القمر مستفاد من نور الشمس عند أهل الكشف ولا عكس وأضاف على الحق تعالى بالطف في الليل دليل قوله في النصف الشافعي من الليل هل من سائل فاعطيه سؤله هل من نائب فأجاب عليه هل من مستغفر فأعفر له هل من مبتلى فأعافيه وقال مثل ذلك لعاده لا بعد أن قواهم على خطئه والتضرع إليه سرا وجورا وقد سمعت سيدي عبد القادر الدشطوطي رحمه الله تعالى يقول لم يحل الحق تعالى بالعظة في هذه الدار عز وجل بالطف والحنان ولأنه تعالى تحلى بالجلال الصريف لما أطا أحمد حمله انتهى **فان قلت** في ماوجه طلب المهر من الإمام في صلاة الاستسقاء مع أن عدم نزول المطر أو طلع النسل مشلما يخبر الله تعالى به عباده **فالجواب** أن سبب طلب المهر بالقرءاءه فيها أظهر من التذلل والخضوع لله تعالى وأيضاً فإن الناس مضطرون للسقياء فيضطر لأمرج عليه في رفع صوته بطلب حاجته ولا يعتمدوا له في ذلك فهو كالذي يصيح ويستغيث إذا ضربه حاكمه وقد سمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول ولا اشتد لقلب غالب الناس بأمر ومعاشهم إلا أن آمن خشية الله تعالى لطمع ما يجني

أبي حنيفة والثاني في حق من تحرر شهوته وقال مالك هي محرمة بكل حال ومن أجبر وأبطل ومن قبل فأبطله بقطر عند الثلاثة وقال أحمد بقطر ولو نظر بشهوة فأبطل بطل صومه عند الثلاثة وقال مالك بطل
 فصل في وجوب زكاة الفطر بالكل والجماع عند الثلاثة وقال أحمد لا يجوز له الفطر بالجماع وصح جامع المسافر عنده فله الكفارة
 فصل في اتفقوا على أن من تعدد الأكل والشرب حصصا فيها في يوم من شهر رمضان يجب عليه القضاء وأما بقية النهار ثم اختلصوا في وجوب الكفارة فقال أبو حنيفة ومالك عليه الكفارة وقال الشافعي في ربح قوله وأجدا لكفارة عليه واتفقوا على أن من أكل أو شرب ناسيا فله أن يفسد صومه الاما لكافاه قال بشد صومه ويجب عليه القضاء واتفقوا على أنه يحصل قضاء ذلك اليوم الذي تعدد الأكل فيه بيمين يوم مكاته وكان ربيعة لأصل الباقين عشر يوما وقال ابن المسيب صوم عن كل يوم شهر

أقول بهم في صلاة النهار (فإن قلت) فما وجه عدم طلب الجهر في صلاة الجنائز ليلونها ما مطلقا عند من لا يرى الجهر بالليل (فالجواب) في الغالب طلب الجهر من الإمام والمتمتع في صلاة الجنائز كما لو من لم يسمعهم من شدته الخنز على البيت والناس جميع لأخذه وذكر الموت وأموال القبر وما بعده وذلك كانت السنة في المشي مع الجنائز في السكوت رحمة بالناس معهما فلوان الشارع كلهم بقراءة أو ذكر جهر الشق عليهم ذلك وحاشاه من تكليف امتنعوا بشق عليهم وإنما تساهل علما ونافى عدم الانكار على الناكر من أمام الجنائز برفع الصوت حين غلب على الناس فرأى أنهم لم يمتوا له واشتغالهم بركات أهل الله ناحق وربما فصل أحدهم وهو مع الجنائز فلما راوا وقوع الناس في ذلك أقروا الناس على الذكر وراوا أنه في ذلك المحل خير من اللغو * ومجتأ أخى أفضل الدين رحمه الله تعالى يقول إنما كانت السنة في المشي مع الجنائز في السكوت لأن الله تعالى يحسن للجماع ربنا أقهر حتى لا يستطيع المؤمن الكامل أن ينطق فكان أمرهم بالسكوت من رحمة الله تعالى بهم وإن الله بالناس لرؤوف رحيم اه فاعلم ذلك وتأمل جميع ما ذكره الله تعالى في نفسه لا تحذره في كتاب * ومن ذلك اتفاق الأئمة على أن التكبير للركوع عشر وع مع ما حكى عن مسعدة بن بدير وعمر بن عبد العزيز وأبيه قال لا تكبر إلا عند الافتتاح فقط فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول أن التكبير مطلوب عند كل قدوم على حضرة الله تعالى وللشأنان حضرة الركوع وحضرة قدوم من الله تعالى بالنسبة لحضرة القيام فكان المصلي قدوم على حضرة جديده له كحاله أول الصلاة وهذا خاص بالأصاغر من الناس أو الأكار الذين يترقبون في مقامات القرب في كل لحظة كان قول مسعود عوفي في حق الأكار الذين لا يترقبون في مراتب القرب كذا ذكرنا في مشهدهم والذين انتهوا إلى الحد علما أن الحق تعالى لا يقبل الزيادة في ذاته فالذي لاح لهم من كبريائه أول افتتاحهم الصلاة هو الذي ينتهي مشهدهم إليه آخر الصلاة فلكل رجل حال مشهده والله أعلم * ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أن الظلمة في الركوع والهجور سنة لا واجب مع قول الأئمة الثلاثة نوجوبها فيما قال الأول مخفف والثاني مشدد رجح الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول تجزئ غالب الناس عن تحمل ما يقبل في أقوالهم في الركوع والهجور فلوان أحدكم مطمئن فيه لا يشرق ووجه الثاني قدرة الأكار على تحمل ما يقبل عليه عظمته الله تعالى على قلوبهم فالأول رأى حال الضعفاء والثاني رأى حال الأقوياء ولكل منهما حال * ومن ذلك قوله الأئمة الثلاثة أن التسبيح في الركوع والهجور سنة مع قول أحمد أنه واجب فيهما مرة واحدة وكذلك القول في التسبيح والدعاء بين الصلوتين لأن تركه عنده ناسيا يبطل الصلاة فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول أن عظمة الله تعالى قد تحلب بالمصلي حال ركوعه وحال سجوده لحصل بهما كمال الخضوع لله تعالى فاستغنى المصلي بالفعل بالاركان والاعتقاد بالجنان عن التسبيح والاسنان وأدنا فأنهم قالوا التسبيح من غير معصوم مخبر عن أي لانه يقتضي قهرا لمخوف نقص في جناب الحق حتى يطلب تنزيهه منه وهذا خاص بالأكار والثاني خاص بالأصاغر الذين يطررهم قهرا لمخوف نقص حتى يحتاجوا إلى صرف قلوبهم عن الحق تعالى عنوان لم يكن ذلك مستقرا عند من ومثل هؤلاء الذين في حقهم الوجوب دفعنا ما قهرهم به خلاف الأكار بقول أحمد من سبحان الله على سبيل التسلا ولا أسماء الله لا دفعنا ما قهرهم به الأصاغر وقد يكون في الأكار أيضا ضعف يتوهم كالأصاغر فلذلك كان التسبيح في حق هذا مصضا لا واجبا لاستهلاك ذلك المخوف تنزيه الله تعالى وما خرج عن هذا الحزب سوى الإنبياء عليهم الصلاة والسلام (فإن قيل) ما الحكمة في قول الرابح سبحانه في العظم والساحد سبحانه في الأعلى سواء كان من خواص الأمة أم غيرهم (فالجواب) الحكمة في ذلك أن في الركوع بقية تكبر عند الرابح فخرج من كمال الخضوع لله تعالى فكأنه قصد تنزيهه من بقية تلك العظمة التي بقيت في نفسه وظاهره أي أن العظمة لله وحده وليس لي منها نصيب بخلاف الساحد بقول سبحانه في الأعلى لأنه تنزيهه في غاية الخضوع حتى أن العارف يتخيل نفسه في الهجور تحت الأرضين السفليات فاهل ذلك * ومن ذلك اتفاق الأئمة على وضع اليدين على الركبتين في الركوع وعلى التسبيح ثلاث مع ما حكى عن ابن مسعود أنه يجعلهما بين ركبتيه وقال الشافعي لا يقضى إلا بالثلاثين وقال علي وابن مسعود لا يقضيه صوم الدهر (فصل في أن الغنم الصائم شيئا من محظورات الصوم كالجماع

والاكل والشرب ناسيا للصوم ١٢٨ يطل عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك يطل وقال أحمد يطل بالجماع دون الأكل ونحوه

ومع ما حكى عن الثوري أنه يسبح خيالا كان ما لم يتمكن المأموم من قوله ذلك ثلاثا فالأول في المسئلة الأول مشدد والثاني مخفف فيها والأول في المسئلة الثانية مخفف والثاني مشدد ووجه المستثنى ظاهر الاحتجاج إلى توجيهه • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بوجوب الرفع من الركوع والاعتدال مع قول أبي حنيفة بعدم وجوبه وأنه يجوز به أن ينحط من الركوع إلى السجود مع الكراهة فالأول مشدد خاص بالأكابر والثاني مخفف خاص بالأصاغر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وهو واضح ذلك أن الاعتدال إذا وصل إلى محل القرب من الركوع والحيض والنسبة لما قبله من القيام والركوع فأي فائدة لرجوعه إلى محل البعد والمحاب ولا ضاعفه عن محل القرب فائدة حتى أن بعض الأئمة راعى حال الضعفاء فأبطل الاعتدال إذا لم يطمع في ما كان للرفع من محل القرب فائدة حتى أن بعض الأئمة راعى حال الضعفاء فأبطل الاعتدال إذا لم يطمع في الركوع والاعتدال من الركوع وعن السجود وذلك لأن الضعفاء لا يطيق تحمل طول المكث في حضرة القرب فرجه الشارع بأمر بالرجوع إلى محل البعد الذي كان قبله درجة بحيث يأخذ قلبه راحة بقدر ما على تحمل ثقل التجلي للسجود والركوع • وصحبت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى بقول ما أثر عن القومة والاعتدال عن الركوع والسجود لا للتنفيس عن الضعفاء من مشقة تحمل التجلي في الركوع والسجود حتى أن بعض الأئمة بالغ في الرحمة لا أكابر الذين بقدرت على تولى تحليات الحق تعالى وأمرهم بتطويل الاعتدال طلبا لكمال راحتهم فيه كما أن بعضهم بالغ في الرحمة كذلك أكابر وأمرهم بعدم إعطاء نسبة في الاعتدال لما في الاعتدال من المحاب ببيان ذائق أرفقه وتلذذوا بقرمهم من حضرة الحق تعالى كما أن بعض الأئمة توسط في ذلك وقال أنه يطول الاعتدال بعد الذكر الوارد فيه فيقيم بين مخفف ومشدد ومترسط بالنظر لمقامات الناس من الأكابر والأصاغر • وصحبت سيدي عبد القادر الشطوطي رحمه الله تعالى يقول ولأن بعض العلماء قال بتطويل الاعتدال ما قدر الأصاغر إذا حضروا مع الله أن ينزل أحدهم إلى السجود من غير اعتدال فكان تطويله درجة يستريح بها من ثقل العظمة التي تحل عليه حال الركوع والسجود فلولا لرفع يده إلى الركوع لما قدر أحد منهم على تحمل ثقل العظمة التي تتجلى له في السجود الأول والثاني اه • وصحبت سيدي عليا الرضوي رحمه الله تعالى يقول طول الاعتدال نعم على الأصاغر وعندنا على الأكابر كما أن المرء يضيع من طول الركوع والسجود كذلك العارف يضيع من طول الاعتدال فلذلك كان المرء يدين إلى رفع رأسه من الركوع والسجود والعارف يحسن إلى نزوله إلى الهما لأنه في الاعتدال رده إلى المحاب وهو أشد له نأب على العارفين حتى كان الشبل رحمه الله تعالى يقول اللهم مه ما عذبتني بشئ فلا تعذبني بسبل المحاب عن شهرك • وصحبت أخى الفضل الدين رحمه الله تعالى يقول طول الطمانينة في الركوع والسجود خاص بالأكابر وطول القيام والاعتدالين خاص بالأصاغر فإن الأصاغر إذا كان أحدهم قائما كان في غاية الاستراحة والأكابر إذا كان أحدهم قائما كان في غاية التعب ولذلك رمت أقسامهم من طول القيام عادة وإن كان ذلك لا تنقيح الإحساس بالنصب كما إذا غاب بلذة المشاهدة بل عن نفسه فإن السنة عنده تكون كجماع في لا يحسن فيها بتب فافهم • وصحبت أيضا يقول ينبغي للمسلم إذا كان وحده أن لا يركع حتى يتجلى له عظمة الله تعالى ويهجر عن القيام فهناك يؤمر بالركوع وإذا ما بقدر على الوقوف فهو بأنما كان شامركم وإن شاع طول القراءة ولكن موضع الركوع أن لا يفعل الاعتدال في العظمة التي لا يطيق العباد القيام معها إذا لم يطمع فلا ينبغي له الركوع فقلت له هذا الحكم من شاهد عظمة الله التي تتجلى لقلبه فما حكم من كان غافلا عن ذلك في قيامه أو ركوعه أو سجوده فقال مثل هذا طول الطمانينة والاعتدال في حقه أفضل وهو درجة يعكس من كان حاضر أمر به من الأصاغر وكان تعبته مثل هذا في ركوعه كالإمام للتحمل ثقل العظمة التي تستدعي في السجود حتى يكون أقرب بنا يكون من حضره به كأورد رعا استغفر الساجد عظمة الله تعالى فأنشد أن كانه في سبطه كالألف ورجعنا استغفر بعض الأصاغر عظمة الله تعالى في الركوع أو السجود فكأن روحه تزحف منه فبادر إلى الرفع من الركوع أو السجود يسرع من غير خط • فقلت هذا رعا يصدق في عدم انجاءه الطمانينة

به الكفارة ولو أكل الصائم حتى أكل أو أكرهت المرأة حتى مكنت من الوط ففعل يطل الصوم قال أبو حنيفة ومالك يطل والشافعي قولان أحدهما عند الزاقي البطالان وأحدهما عند الثوري عدم البطالان وقال أحمد يفطر بالجماع ولا يفطر بالأكل ولو سقي ماء المضمضة والاستنشاق إلى جوفه من غير ما لا قال أبو حنيفة ومالك يفطر والشافعي قولان أحدهما أنه لا يفطر وهو قول أحمد ولو أغمى على الصائم جميع النيران لم يبعث صومه بالاتفاق وقال المزني يصح ولو أغمى جميع النيران مع صومه بالاتفاق وعن الأصمطري من الشافعية أنه يطل • فصل في من فاته شيء من رمضان لم يجزه تأخير فضائه فإن أخوه من غير ذر حتى يدخل رمضان أخرته وزمه مع اقتضائه لكل يوم بعد هذا مذنب مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يجوز له التأخير ولا كفارة عليه واختاره المزني في موامات ففسل إمكان القضاء فلا يشارك له ولا يلام بالاتفاق وعن طائوس وقناة أن يجب الإطعام عن كل يوم

صكينا ونأب ما مات بعد التمكن وجب لكل يوم عند أبي حنيفة ومالك لأن ما كان كاللحم لا يلزم إلى وهو

وهو في الصوم أكثر عندنا كما يجب ومن أراد الوصول إلى ذوق هذا المجمع حواسه في السجود
ويبقى الكون كعنه حيث ينسب كل شيء إلى الله تعالى فإنه يكاد يحترق ويذوب بمفاسله ولولا
جلوسه للاستراحة لما استطاع النوض إلى القيام وقد كان صلى الله عليه وسلم بطول الاعتدال ناره وخبثه
أخرى تشرع بالضعفاء أمته وأقربائهم وفي الحديث كان صلى الله عليه وسلم ناره بطول الاعتدال عن

السجود حتى تقول قد نسى وخبثته ناره حتى كان حاس على الصف أى الحجارة المحمودة النار وكذلك ورد

في جلسة الاستراحة أنه كان يسرع بها ناره ويثاقبها أخرى يصيب تفعل ذلك التحلى الواقع في السجود

تشرع باللاقوه بالضعفاء من أمته فان قلت في قول الأولى لا أقوى على تحمل العظمة المحاصلة في السجود

أن نترك جلسة الاستراحة لعدم الحاجة إليها لم يفعلها ناسيا للبارع صلى الله عليه وسلم في الجواب في

الأولى له الخلو للاستراحة فقد يكون جلوس الاستراحة معنى آخر غير العجز عن تحمل العظمة المحاصلة

للمعد في السجود ولا يقال مثله كالسبق الصلاة بغير حاجة اه فان قلت في فاشقولون في حديث

الاضل أن إن يتم عليه في الصلاة في الجواب أن معناه لأصلا له كاملة لأنه لا طاقه له بطول الحديث

في الركوع والسجود وهو خاص بالأصغر كما مر ولأنه طويل ذلك لهقت روحه وأضر وأتقن فخرجت

روحه من الحضرة وأخرجت من الحضرة فلا صلا له أصلا وصلا له خداج وجه القول الأول أن من

خرجت روحه من شدة الجوع والصنق صار وقوفه كالمره على الصلاة بلا إيمان ولا نية فصلا له باطلة

لاوابسها ولا مقطوعة فان احتج أحدنا علينا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم قلنا هذا لا ينافي ما قررناه لا نناقده

قررنا أن طول الاعتدال خاص بالأصغر وقد كان المسمى وصلاته وهو خلا بن رافع الزرقى من الأصغر كما

أشار إليه قوله أمسي وصلاته ولكن من أكار الصلاة لأن أكار الصلاة لا يسمى أحدهم بالمسمى وصلاته

فكان أمره صلى الله عليه وسلم لمسي وصلاته بالطمانينة وإن فعل مثل فعله رحمه بغير فاعله أن ينسبه

بالأكار في عدم قطو بل الاعتدال فتره في روحه فخرج عن حضرة ربه عز وجل أو يقع في التناقض

بأنها ردة التوقف التشبيه بالأكار فكنه صلى الله عليه وسلم قال له أفضل ذلك في صلاتك كماها ما عدت لم

تبلغ مقام الأكار أو أفضل ذلك من باب الكمال لأن باب الوجب وقد عرفت من جميع ما قررناه أن

الأقمة ما وثقوا به أقرأهم الأعلى مشاهد بعضها فثبتت بالأمه وتبعنا الشارع صلى الله عليه وسلم وإن أصل

الرفع من الركوع والسجود متفق عليهما في الأتم وأما في المبالغة في الرفع وعدم المبالغة فلا كار

يقدر على قول الطليات في الركوع والسجود والأصغر لا يقدر ذلك الأصغر ما لفته في الرفع

منها وقد عرفت أن من وصل إلى محل القرب لا يؤمر بالركوع إلى محل الجحاح إلا بحكمة ولها ما يحجز ذلك

العبد عن تحمل ثقل الطليات الحق تعالى على قلبه في ركوعه وصعوده فان قلت في قال الحكمة في ثنية

السجود دون الركوع في غير صلاة الكسوف في الجواب في حكمته نقل الصل الواقع في السجود دون

الركوع فذلك أمر الصلاة بالرفع من السجود والركوع إلى به بغير اعتدال تنفسا لروحته به كمل الدعاء

والاستغفار في السجود حتى تنفسه حتى أخوه وهذا الأمر في الأكار والأصغر على حد سواء

فلو قدر أن أحدا من الأكار أعاد الله تعالى قوة تنفسا بعد الصلاة والسلام فلا بد من محدثتين تنفس

بينهما الأولى مما لك وأما تكرار الركوع في صلاة الكسوف فلما ينفس من ثقل التلبس وشهود الآيات فكانت

العظمة المتحسنة فيه كالعظمة المتحسنة في السجود على أعظم ما ورد من تكرار الركوع فيه خمس مرات

والحكمة في ذلك هي بطريق الخوض في الشهود عظمة الله الواقعة لك في غير وقوع الآيات فكان

غاية تكرار الركوع خمس مرات متلاين برد العبد إلى حاله من عجزه في وقت الآيات إذا الآيات إنما كانت

عظيمة لشدة غلبة العبد وشي وقيل بعد عن حضرة العظم في قائل * وسمعت بعض العلماء يقول إنما كان

السجود مرتين في كل ركعة دون الركوع لأن السجدة الأولى كانت أمثالا للامر الأولى لتبالي السجود الثانية

شكر الله تعالى على إقراره لتأني ذلك انتهى وقد سطرنا الكلام على أسرار الصلاة فغيرها في جلد ختم

سعيته الغفر المبين في بيان أسرار أحكام الدين والتعبد بعبادته ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الإمام

الجمعة يصوم عن أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي وأحمد أبو يوسف يكره ولا يكره السواك في الصوم عند الثلاثة وقال الشافعي

في فصل في ذكره أقراد

التضاه

في فصل في

لا يزعم على قوله مع الله لمن حمله شيئا ولا يأمر على قوله بناواك الحمد مع قول مالك بن أنس فإنه يحق المنع في إحدى الروايتين عنه ومع قوله الشافعي بالجمع بين الذكر بن استحباب الأمام وأما من المنفرد فالاول مخفف والثاني مشدد في جمع الأمر إلى مرتبة الميزان وهو وجه الاول ان الأمام واسطة بين المؤمن وبين ربه فلا يعلو بقوله دعائهم وحدهم إلا منتهى فاذنك الحمد مع الله بن حمله فانه يحضرهم عن الله تعالى بأنه قبل حمدهم فأمر أن يقولوا بحمدهم بناواك الحمد أي على قول حمدنا أو بدهم الحمد إذا قال الأمام مع الله بن حمله فقوله بناواك الحمد وجه الثاني عدم الوقوف مع جعل الأمام واسطة بين المؤمن وبين ربه في تليغهم بقوله حمدهم بل كل منهم كالأمام في ذلك فله قول أحدهم مع الله بن حمله ما من طريق الكشف والشهود القلي وأما من جهة الأعمام وحسن الظن بالله عز وجل وهوذا خاص بالأكثر الذين ارتفع جلالهم والاول خاص بالأصغر المحجبين عن الله تعالى بأمامهم ومعهم تسديدا على الخواص ربه الله تعالى بقوله وجه مناسبة قوله الأصلي مع الله بن حمله عند الرفع من الركوع كون الركوع أول مرتبة القرب فلما كان واقفا في القراءة كان يمدح من حضره عليه بكونه الحق تعالى قبل حمد عبده الذي هو معظم أركان ذكر القيام فلما خضع في الركوع فرس من حضره السجود دفع أو غلبه فله الحق تعالى لخدمته فأخبرهم بذلك بشرى لهم اه فله أن لا يكره ما هم متدينون بالنية للأمام إلا في أفعال الصلاة الظاهر من ركوع وسجود وغيرهما وهم مع الله تعالى كما هو مع الله اه فافهم ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة الغرض من أعضاء السجود السبعة الجبهة والالفة مع قول الشافعي وجوب الجبهة قول واحد أنه في باقي الأعضاء قولان أظهرهما الوجوب والمشهور من مذهب أحمد والالفة قالوا صريح من مذهب الشافعي استحبابه وهو إحدى الروايتين عن أحمد مع قول مالك في رواية ابن القاسم عنه أن الغرض من تليق الجبهة والالفة أن أحدهما أعظم من الآخر استعجابا وإن خرج الوقت لم يعد فالاول مخفف من وجه الثاني كذلك مخفف من وجه آخر والثالث مشدد في جمع الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الاول ان المراد من العبد لما طار الخشوع بالأسحى عس الأرض بوجهه الذي هو أشرف أعضائه سواء كان ذلك بالجبهة أو بالانقبيل رجبا كان الالفة عندهم أهم في الوضع من حيث إنه مأخوذ من الأنفة والكبرياء فإذا وضعت في الأرض فكانت خرج من الكبرياء التي عنده بن يدي الله تعالى إذا لمضرة الألية بحرم دخولها على من فيه أدنى فزعمه بكرهناهي الجبهة الكبرى حقيقة وقد قلصنا الله عليه وسلم لا يدخل الجبهة من قلته متقال فزعمه كرهناهم وجه قول الشافعي في حرمه بأن وضع الجبهة واجب خرمادون الالفة أن الجبهة هي معظم أعضاء السجود كقوله الجبهة عرقه والوجه في القدم أو بالالفة قلص هو معظم خاص والاشم خاص فكان له وجه إلى الوجوب وجه إلى الاستحباب فأخذ مالك بالوجوب وغيره من الشافعي وأحمد الاستحباب وجه من أوجب وضع جبهة من الأعضاء السبعة أن كمال الخشوع لا يحصل إلا بجمعها ولذلك قال الشارح أمرت أن أجد على سبعة أعظام وهو لا يؤمر في نفسه إلا بأعلى مراتب التكامل ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في أحد خبر وأبيه أنه يجزئ السجود على كونهما مع قول الشافعي وأحمد في رواية الأخرى أنه لا يجزئ ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد في جمع الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الاول وجوه صورة الخشوع بالأس والوجه وجه الثاني الانخداع الاحتياط من أنه لا يجزئ السجود في معظم الأعضاء بمائل بخلاف الذين والركبتين والتقدم من جزئ السجود عليها بالمائل لأن الخشوع على الأرض في الظاهر بين أن يكون بمائل أو بمحاشل بخلاف الجبهة فإن وضعها على حائل من ملوس صاحبها يؤذن بكرهها صاحبها بن يدي كرهه وصاحب الكبر لا يدخل حظه والله تعالى وإذا لم يدخل حظه الله تعالى فلا تضعه صلاته فذلك بطلت حين سجود وضعها فله من قبل السجود ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أصح القولين أنه لا يجب كشف السدين مع قول مالك والشافعي في أحد القولين أنه يجب فالاول مخفف والثاني مشدد في جمع الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الاول ما قلناه في المسئلة قبلها من عدم الفرق في الخشوع الظاهر بالسدين بين أن يكون بمحاشل أو بلا حائل وجه الثاني القياس على الجبهة عند من أوجب كشفها ومن

الاعتكاف مشروعه وأنه قربة وهو مستحب كل وقت وفي الشهر الآخر من رمضان أفضل لها بسبب القدر وتفقروا على أنها تطلب في شهر رمضان وأنها قربة إلا بأحقيقة فانه قال هي في جميع السنة وسكن عنه كما قال ابن عبيد في تفسيره أنها رفعت قال وهذا مردود واختلاف القائلون فيها في شهر رمضان في أرجاء ليله في قتال الشافعي أو جاما بسبب الحادي أو الثالث والعشرين وقال مالك هي أفراد ليلي الشهر الآخر من غير تعيين بسبب وقال أحمد في ليلة سبع وعشرين

فصل في الاعتكاف الأصح عند مالك والشافعي وأما الجمع أفضل وأولى وقال أبو حنيفة لا يصح اعتكاف الرجل إلا بمصعد تمام فيه الجماعة وقال أحمد لا يصح الاعتكاف الأصح تمام فيه الجماعة وخيفة أن الاعتكاف لا يصح إلا في المساجد الثلاث ولا يصح اعتكاف المرافق مسجد يتباهى المعتزل المبدأ للسلاة على الجنب إذا صبح من قول الشافعي وهو مذهب مالك وأحمد وقال أبو حنيفة الأفضل اعتكافها في مسجد يتباهى وهو القديم من قول الشافعي بل يكرهه إلا في موضع

ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وجوب الجلوس بين المحدثين مع قول الإمام أبي حنيفة أنه سنة قالوا
محمول على حال الصلوة الذين لا يقدرون على تحمل ثقلات السجود على قلوبهم فرفعهم الشافعي
بأمرهم بالجلوس بين المحدثين لأن أخذوا لهم راحة من تعب السجود والشافعي محمول على حال الأكار الذين
يقدرون على تحمل ذلك فكان طولها في حقهم غير واجب لعدم شد حاجتهم إليه فلو لم يوجب الأئمة
الاعتدال بين المحدثين رعا كلف الأصاغر في طول السجود مما لا يطيقونه إذا تحملت لهم عظمة الله تعالى
فكان وجوب طول الجلوس عليهم وجوب برحمة وشفقة فيحتمل أن لا يلزمهم الله تعالى على تركه ويحتمل أن
يذهب عنهم علة كالتعريض الأصلية وذلك لأن العدا إذا تكلف شططا خرجت رحمة وحسن حضرة الله تعالى وذلك
حرام في الصلاة فيسرى روزه وما كان سيما التحريم فهو حرام فأفهمهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يستحب
جلسة الاستراحة بين يقوم من السجود ويفيض معتد على يديه مع قول الشافعي أنها سنة ومع قول أبي حنيفة أنه
لا يعتد بديه على الأرض فالأول مندفع حتى الأصاغر الذين لم يمل لهم من عظمة الله ما لا يطيقون تخفف
في حتى الأكار وفي حق من تحملت لهم عظمة الله تعالى التي لا يطيقونها من الأصاغر وجه من قال بعدم
يديه على الأرض حال النخوض أظهرها الضعف والخشية بين يديه وجه من قال لاضمه ما على الأرض
أظهرها قوة والتقوى لاوامر الله عز وجل ليرجع المبدع صفه الكسل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
باعتكاف التشهد الأول مع قول أحمد وجوبه فالأول في حتى الأكار لقد رتبهم على تحمل ما وقع لهم من تحليات
المنظمة في سجود الركنة الثانية فكان الجلوس في حقهم مستحب لأنه محل راحة على كل حال وانما شربعت
القيمة لأنه لا قال بالحد يدعى حضرة الحق تعالى بالنسبة لما كان في السجود من القرب المفرط فكأنه
يرفع رأسه مع راحة لم يخرج في حق في الأصاغر كمن الأكار بخلاف التشهد الأخير اتفق الأئمة على
وجوبه لنقل التحية على الأكار والأصاغر لأن من خصائص تحليات الحق تعالى أن يكون آخرها أنقل
من جميع ما مضى كاتفهم بسطه مرارا وأما وجه من قال بوجوب التشهد الأول والجلوس له فهو غلبة
الشفقة والرأفة على الأمانة لا احتمال أن يغفل في سجودهم من العظمة مما لا يطيقونه فيكون واجب الجلوس
عليهم باجباب شفقة والله أعلم ومن ذلك قول الإمام الشافعي أن السنة في الجلوس للتشهد الأول الإقتراش
والتشهد الثاني التورك مع قول أبي حنيفة أن الإقتراش سنة في التشهدين معا ومع قول مالك بالثبوت لهما
معاً فالأول بفصل فيه تخفف والثاني تخفف والثالث شديد فجمع الأمر في ترتيب المراتب وهو وجه الأول
الإقتراس وجه الثاني أن الإقتراش هو جلسة العبد بين يديه الله تعالى مطلقا وإشارة إلى أن السجود إلى حضرة
الله تعالى لم ينقطع حتى يتورك وكذلك وجه من يقول بالإقتراش في التشهدين وأما وجه التورك في الأخير
فهو خاص بمن يشهد بقطع شعره في الصلاة وقيل هو الإقتراش فوجدوه أعون في وجه القلب إلى الله
تعالى والمضمر معه وجه الثالث أن التورك يحصل به الراحة أكثر لكل من حصل له تعب في سجوده
فلكل واحد وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك الثبوت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير
سنة مع قول الشافعي وأحمد في أشهر الروايتين أن فرض فيه تبطل الصلاة بتركها قالوا تخفف والشافعي
مشدد فجمع الأمر في ترتيب المراتب وجه الأول أن موضوع الصلاة بالصلاة انما هو ذكر الله تعالى
وحده والمناجاة له كلامه لكن لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الواسطة المفضي يستنابو بين الحق
تعالى في جميع الأحكام التي شرعها الله لنا وتعدنا بها كان من الأدب أن لا ننساه من سؤال الله تعالى أن
يصلى عليه كلما حضر نامة تعالى فانه لا يفرق في الحضرة الإلهية أبدأ فاستجاب الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم خاص بالأصاغر وجوبها خاص بالأكار وواضح ذلك أن الأصاغر ربما تحمل الحق تعالى لتقوى بهم
فقدشوا بين جلاله وجلاله واصطواعوا شدة ودماؤهم فلو أوجبوا عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله
عليه وسلم لثق ذلك عليهم بخلاف الأكار الذين أقدرهم الله تعالى على تحمل تحلياته في قلوبهم وقدر وأعلى
شهوته وانطلق مع شهود الحق تعالى فانه يجب عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعطوا كل ذي
حق حقه لحال الأصاغر كحال عائشة رضي الله تعالى عنها لما أنزل الله تعالى برأيتهم من السماء وقال لها

وانتقوا على أنه لا يصح
الاعتكاف إلا بالنسبة
وهل يصح بغير صوم فقال
أبو حنيفة ومالك وأحمد
لا يصح إلا بصوم وقال
الشافعي يصح بغير صوم
وليس له عند الشافعي
زمانه مقدر وهو المشهور
عن أحمد وعن أبي
حنيفة روايتان أحدهما
يجوز بغير صوم والثانية
لا يجوز أقل من يوم وإليه
وهذا ذهب مالك ولو
نذر شهر راحته تركه
متروا لبيان أفضل يوم
قضى ما تركه بالاتفاق
الأخير رايه عن أحمد
فانه يلزمه الاستئناف
وان نذر اعتكاف شهر
مطلقا حاز عند الشافعي
وأحمد أن يأتيه متناها
ومستغفرا وقال أبو حنيفة
ومالك يسلم من التنازع
وعن أحمد روايتان
وانفقوا على أن من نوى
اعتكاف يوم يصنع دون
ليلمه بأنه يصح إلا ما كان
فانه قال لا يصح حتى
يصنف السبيل إلى اليوم
ويزيد واعتكاف يومين
مستأين لم يلزمه عند
مالك والشافعي وأحمد
اعتكاف الليلة التي
بينهما معهما وقال أبو
حنيفة يلزمه اعتكاف
يومين وليتيم وهو الأصح
عند أصحاب الشافعي
فصل في وإذا خرج
من المعتكف لغير قضاء

الحاجة والاكل والشراب لا يسلط حتى يكون أكثر من نصف يوم وأما الخروج من الاعتكاف فله وجهان أحدهما الحاجة وتوعد الجناية بخارج

حس النفس وجسغ القلب على نور البصرة في ندر القمران ومعاني الذكر فيكون مائتري الهمة وشغل البال غير مناسب لهذه العبادة وأجروا على أنه ليس لا تشكف أين يسجد ولا يستحب ما صنعت على الإطلاق والله تعالى أعلم

كتاب الحج

أجمع العلماء على أن الحج أحد أركان الإسلام وأنه فرض واجب على كل مسلم حر بالغ عاقل مستطيع في العمر مرة واحدة واختلاف في العمرة فقال أبو حنيفة وماتى سنة وقال أحمد في فرض كالحج والشافعي قولان أحدهما إنها فرض ويجوز فصل العمرة في كل وقت مطلقا من غير حصر ولا كراهة عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد قال مالك يكره أن يعتمر في السنة مرتين وقال بعض أصحابه يعتمر في كل شهر مرة

فصل في الاستحباب وجب عليه الحج إن ماد إلى نفسه فإن أخوه حاز عنه هذا الشافعي فإنه يجب عنه على التراخي وقال أبو حنيفة ومالك في المشورة وأحمد في الظهور وأبو حنيفة في الغور ولا يؤخر إذا

وسمى لأنه هو المالك لنا كيف فعل في فاهم ومن ذلك قول الإمام مالك والشافعي أن الواجب من التمسك هو التسليم الأولى فقط على الإمام والمنفرد زائد الشافعي وعلى الأمور بضماع قول أجدان التمسكين واجبات ومع قول أبي حنيفة أن الأولى سنة كالتسليم ومع قول مالك أن الثانية لاتسن إلا إذا لم ينفرد وأما الأمور فمفسحة أن يسلم عند مالك ثلاث تسلمات بثنتين عن يمينه وشماله والثالثة تلقا وجهه يربها على أمانه فالأولى فيه تحفيف والثاني مشدد والثالث تخفيف كالقول في التسليم الثانية للإمام والمنفرد عنده ووجه القول الأول أن الخل من الصلاة يحصل بالتسليم الأولى فقط ووجه الثاني أنه لا يحصل الخل إلا بالتسليمين محدث وتخلها التسليم فشمع الأولى لثانية وهو وجه قول أبي حنيفة باستحباب التمسكين كون مودة الصلاة قد تمت بالتشهد فكان الاستئذان الخروج من حضرة الملك ومثل ذلك يكفي فيه الاستحباب كنية الخروج من الصلاة بعد السلام ووجه الثالث تسلمات ظاهر والله أعلم ومن ذلك نفاذ الخروج من الصلاة قال مالك وأحمد وجوبه أو قال الشافعي في أربع قوليه باستحبابه أو قال مشدد في الأدب مع الله تعالى ومخاصم بالأكابر والشافعي تخفيف في الأدب ومخاصم بالأصاغر فرجع الأمر إلى مرتبة المرات قالوا وتكون نية الخروج مع السلام عند مالك فانه قال ونوى الإمام بالسلام الخل وأما الأمور فينوي الأولى الخل والثانية لدعي الإمام وقال أبو حنيفة نوى الإسلام على الحفظة ودعي من على يمينه وسار وقال الشافعي نوى المنفرد السلام على من عن يمينه وسار من ملائكة وأنس وجن ونوى الإمام الأولى الخروج من الصلاة والسلام على المعتدين ونوى الأمور إلى دليله وقال أحمد نوى الخروج من الصلاة فلا يقيم إليه شيئا آخر ووجه هذا القول كراهة ظاهر لا يحتاج إلى وجه الأول أجدان توجهه توحيدا لتقصيد الأمور وهو بمن التبريك في العبادات فقل إن المسلمين سلب الصلاة قافهم وسعت سيدي عليا والنواصير رحمه الله تعالى يقول وجهه من قال وجوب نية الخروج من الصلاة وإن المصلي كان في حضرة الله تعالى الخاصة ومعهم بلوم أن من الأدب في حق الأكابر استئذانهم عند الانصراف من حضرة المسلوكة إلى موضع آخر هودون تلك الحضرة في الشرف اسماء القلوب أخوانهم في تلك الحضرة وإعطاء الأدب مع الملوك حقه فتبع الشرع في ذلك المعروف وأن كان الحق تعالى لا يضر في جهة محضه عند الانصراف فذلك كان الاستئذان واجبا في حق الأصاغر مستحبا في حق الأكابر الذين يشهدون أن لا وجود كله حضرة الحق جل وعده لأفهم لا يرون مفاخرة من حضرة ولا يرون خروجا أو انصافا لأن ذلك كان واجبا لا من الشارع به ولو في حديث واحد ولم يلقنا النصريح بذلك في حديث ولا أثرنا قاله العلماء على ورود في الإسلام في التوق إذا أراد الإنسان القيام من مجلسه يقول استأذنني الأولى باحق من الآخرة أو من عزم حديث أعما الأعمال بالنيات وأظن خروج عمل لكن لا يفي مافه فافهم ولنا سكنت الشارع عن الأمر بها بقي الأئمة من أدب العبد لا غير بل قال بعضهم إن ذلك لا يفي بالمتدورات الشرعية لأن منصب الشارع يجعل أن يساويه أحق التشريع وأطال في ذلك ثم قالوا لم إذا قام مجلس من مجلس من غير استئذان لك كيف تحذف خلقك منه وحيثه خلقك ما إذا استأذنت فأنك تحذف خلقك منه أنساودا لتعظمه حضرة ذلك عن أن ينافر بما يعجز عن فعله وما كان أجمع لتعلق فهو مع الله تعالى أولى وبما قررنا بعد نفي وجهه من قال من العلماء أن المصلي ينصرف من الصلاة في صوب حاجته فإن لم تكن له حاجة قال أي جهة شاء من قال منه ينصرف عن يمينه فإن الأكابر يرون إلى وجود كل حضرة الله تعالى لا ترجع لجهة على جهة أخرى الأنص عمن الشارع وأما عقائد العلماء صوب مقدمه البعد في حاجته على اليمين لأن التماسك سنة يستحب المحذور عن فإذا كان حاجته في جهة وجهه أو يساره تميز نفسه فلا يتنازع فلا يحضر في تلك السنة وهذا انظر ما قالوه في استصحاب تفرغ المصلي نفسه قبل الصلاة من كل ما يشغل قلبه من قول وغائط وأكل وشرب ويحذرون ذلك انتهى هو وسعته مرة أخرى يقول بعضهم المصلي في الانصراف إلى أي جهة شاء خاص بالأكابر وأمرهم بالانصراف عن اليمين مع هذا المشهد خاص بالأكابر الذين يشهدون تخصيص حضرة الصلاة بغير بد أفضل فلا ينقل أحدهم عنها إلا ما دونه من غير كون جهة اليمين ثم دعي ذلك المفضل شرفا فإن الشارع

بوص كالدين وقال ابو حنيفة وما لك يسقط الحج بالثبوت ولا يزوم رثته ان يجمع غنمه الان يوصى به فيجمع غنمه من ثلثه واختلفوا عن ابن يجمع عن الميت فقال ابو حنيفة واحمد من ذرية امه له وقال مالك من حنين اوصى به وقال الشافعي من المقاتل فصل في واجموا على ان المبي لا يجب عليه الحج ولا يسقط عنه فرضه بالحج قبل البلوغ ولكن يصح احواله به باذوا ليه هدمالك والشافعي واحمد اذا كان يقبل ويغير ومن لا يجزى عنه وليه وقال ابو حنيفة لا يصح احواله بالجمع فصل في شرط وجوب الحج الاستماع اما بنفسه للقادر وغيره للمضروب فشرط الاستماع عنه في حق من يجمع بنفسه ووجدوا زادوا الى احواله ومن لم يجدها وقدر على التمس وله منعة يكتبها ما يكتبه لثقتة استمع له الحج بالانفاق وان احتاج الى مشقة الناس كره له الحج وقال مالك ان كان حسن له عادة بالسؤال وجب عليه الحج ومن استجر جرح نفسه في طريق الحج اخراجه

اذا رجع يجمع على بقعة في الفضل قلناه في ذلك ونحن احكم عقلا ومشهدنا لكونه اعلم منا بالامر ويرى به ما ورد من الامر بتقديم رجل الحنبي اذا احتاجنا السعدو بتقديم اليسرى اذا خرجنا منه فافهم ومن هنا يتقدح لك ايضا وجه من قال من العلماء انه يتدب لم يلى ان ينتقل من موضع القرض اذا تنقل وعكسه وانه ما قال ذلك الامن بابا الصل بين المباع فانها تتفاضل على ظهرها من الخليفة قلنا التها ربل وردان البقرة تتفاضل على آخرها اذا حرك عليها ذكر وتقول هل ربلك ذا ك في هذا التها ربل في وجهه التها رجب في قول من قال ينتقل للفل من موضع فرضه لا عكس كون حضرة مناجاة الله تعالى في الفرائض اشرف من حضرة مناجاة في النوافل بدليل قوله تعالى في الحديث القدسي وما تقرب الي المتقربون مثل اداءها اقترضت عليهم فتسبب للقاع في الفضل ما قبل فيها من فاضل ومفضل فخرج الامر في هذه المسائل كلها الى مرتبة الميزان تخفف وتشدده فتأمل ما ذكرناه في هذا الباب فانك لا تجد في كتاب وقوف وجهنا اقوال العلماء فيه على مقام مرتبة الاسلام دون مقام مرتبة الايمان والاحسان واليقان اعم لورائنا ذلك عن غالب الافهام والله رب العالمين

باب بشرط الصلاة

اجموا على ان ستر المورة عن العيون واجب في الصلاة وغيرها وان شرط في صحة الصلاة على ان العورة من الرجل ليست بعورة وعلى ان الطهارة عن الحدث والغسل في الثوب والبدن والمكان واجبة وعلى ان استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا لغير كسدة القتال والقيام الحرب والتفعل على الراحة في السفر الطويل وكالمريض لا يجتمع من وجه القبلة والمربوط على خشبة والمرتبط ونحو ذلك وعلى انه يجب عليه الاستقبال حال التكبير والتوجه وقدمه من الشرط اول السابله في راحته واما مسائل الخلاف فمن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وهو احدى الاربعة عن مالك واحمد ان عورة الرجل ما بين برة وركبته مع الاربعة من غير كسرة من كسرة خاص بأافل الناس كالنواحية واحاد القلاحين والراسين باكار الناس كالعمامة والاراء الثاني تخفف خاص بأافل الناس كالنواحية واحاد القلاحين والراسين وبغيرهم من لا يجمع من كشف فخذه فخرج الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي واحمد ان الركعة من الرجل ليست بعورة مع قول أبي حنيفة وبعض اصحاب الشافعي انه عورة قال اول تخفف خاص باحد الناس من الاضطرار الثاني مشهد خاص باكار الناس على وزن المسئلة قبلها هو ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد في احدى رايته ان العورة الاوجه او كفيها مع قول أبي حنيفة انها كلها عورة كذلك الاوجه وكفيها وقد مبها ومع الاربعة الاخرى عن اجدال وجهها خاصة قال في تشديد عليها في السر والنجف والثالث مشهد فرج الامر الى مرتبة الميزان وجهه الاول الاتباع وجهه الثاني التوسعة عليها باخراج القدمين من وجوه السر وجه الثالث الوجه هو الحال الاعظم لثقتة والسر هو وجوب كشف الوجه وغيره بما ذكر في الصلاة وعدم مراعاة الشارع وتوقف نظر الناظر في محاسن النساء كون الكشف المذكور مذكر للمارفين بالله زجر وجل وانه ما امر المرأ بذلك الا بقية المحبة على يدى الحياض والادب معهن من الناس ويحتمل بنظر الى حرمة في حضرة فتعسر رايته فنظر فقام الى مشاهدة حلاله وجماله وذلك الفاسق يساق في النظر اليه ولا يراعي نظر الله تعالى اليه فان صاحب الادب اول ما يرى في المرأة من مشقة الوجه على خلاف ادبها بنيت عراقة من هي في حضرة فاحل في يدى الله عز وجل في الصلاة كولد الاربعة في حجرها وجهه المثل الاعلى في هذا والسفر كشف المرأة وجهها في الصلاة وفي الاحرام يصح او حرمه كايتمت الاشارة اليه في الباب قبله ومن ذلك قول مالك والشافعي ان عورة الامه في الصلاة ما بين سرتها وركبته كالرجل وهو احدى الاربعة من اجدال واية الاخرى ان عورتها القبل والذرع فقط مع قول أبي حنيفة ان عورتها كمورة الرجل وتزدعبلان جميع ظهرها وبطنها وعروجه قول بعض الشافعية ان الامه كاهورة الامراض التي تغطي منها وهي الارس والسعدان والساق فالاوليه تخفف والثاني تخفف جدا والثالث فيه تشديد وكذلك ما يندو وجهه الاول العمل بما كان عليه السلف الصالح

الاخذوا من غصبه بالاجح به واية الحج عليها مع حج وان كان عاصيا عند أبي حنيفة ومالك والشافعي

وعن أحذبه لا يجوز له الحج ولا يزعم المسكن للحج بالاتفاق ولو كان معه مال يكفي للحج وهو ١٣٥ محتاج إلى شراعه يمكن له تقديم

من عدم الشهادة إلى نظار الأما خارج الصلاة ففضلوا عن الصلاة فكانت العورة راحة إلى ما سورها هي كشفه فقط وذلك ما بين السرة والرقبة عتيقته من القبل والبرء عتيقته من وماعدا مواضع التقلب عند بعضهم الآخر فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو اكتشف من السرة اثنين قدر الدرهم لم تطل الصلاة وإن كان أكثر من ذلك بطلت وفي رواية أنه إذا اكتشف من الخيشة أقل من أربع لم تطل الصلاة قول الشافعي * قال ياتكشافا لقليل وأكثر ومعلوم أن أحذبه كان يسرا لم يضربوا كان كثير رابطات ويرجع السرا والكثير المعروف وقال مالك إذا كان كادرا إذا كرا وصلى مكشوف العورة بطلت صلاته فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث خفيف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول التماس على الخاصة التي يعني عنها في السدين بجامع أن كلاً منهما يجب إحتناؤه ووجه الثاني التماس على تخفيف الخفيف فانه يضرب ولو يسرا ووجه الثالث حديث رفع عن أمي الخطأ والنسيان مع حديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا به ما استطعتم وما لم تقدر العبد عليه لا قدح في صحة ما فعله بدليل صحة صلاة أقرآن وأوجب أحمد ستر المنكبين في الغرصة وفي النافذة وأما الأول مشدد والثاني مخفف وتوجسه ذلك ظاهره ومن ذلك قول مالك والشافعي إذا لم يجد المصلي ثوباً لم يمسك به صلى كما يؤمر به ويصعد صلاة بحضرة وقال أبو حنيفة ومحمد بن إسماعيل صلى جالساً أو شاهداً قائماً وقال أحمد يصلي قائماً ويومئ بالركوع والسجود فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث أنه مخفف من جهة الإيعاز ودليل الأول الاتباع الحديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا به ما استطعتم مع قاعدة التمسور ولا يقطر بالمسور ووجه الثاني أن ذلك راجع إلى قوة جوارح المصلي وفاته بها من الناس وكذلك الثالث خاص بتدبير المعاصي وهذا كله رخصة من الله تعالى للعبد فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحدان الظاهرة عن النفس في النوب والبدن والمكان شرط في صحة الصلاة مع قول مالك في أمع روايته أن من صلى على ما جاء لم تضع صلاته أو جالساً أو قائماً بصحت والرواية الثانية عنه الأصح معطلقاً وإن كان عالماً بما عاصداً أو الثالثة البطالة مطلقاً فالأول مشدد والثاني خفيف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاحتياط والاحتياط ووجه الثاني العذر بالجهل والنسيان ووجه الثالث الاعتناء بمرأة القلب بدون الجوارح الظاهرة كأبد مؤخر من مسلم مرفوعاً أن الله تعالى لا ينظر إلى صوركم وأجسامكم ولكن ينظر إلى قلوبكم انتهى فقال صاحب هذا القول أن شيئاً لا ينظر الله إليه فالأمر في سهل بخلاف القلب ولا يرد في ذلك خبر الشيوخ مرفوعاً إذا أدلت الحضيضة فدمي الصلاة وإذا أدبرت فأغشى عنك الدم وصلى لا نوله دمي الصلاة لا يكون لأحد الدم وأغاه واصله أخرى في الحضيض لأن ما عديم الحضيض أن يكون كسلس البول فتنسل الدم عنها وتصلى كما تدخل وقت الصلاة وقد أورد بعض الشافعية على مالك وجوب احتساب النجاسة خارج الصلاة بهذا الحديث وقال فأنما وجب احتسابها في غير الصلاة في الصلاة الأولى وجعل أنه لم يهمل التضعف بالدم وما يؤيد قول مالك أيضاً حديث لا يقرأ الحنفي ولا الحنفي من شأنهم أن يقرأ فانه جمع الحائض مع الغنبي والحنابة أمر مقدر على البدن وكذلك الحنفي وما يؤيد به أيضاً إجماع الأئمة على الطهارة عن الحدث كما مردون الطهارة عن النفس وصباحة بعضهم في مقدار الدرهم من الدرهم وقد عذر العسمة من البدن إذا لم يصح الماء وما يؤيد بذلك أيضاً عدم ورود التصريح من الشارع بعدم قبول الصلاة مع النفس كما ورد في الحديث كقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي أن من صلى خلف جنب غير عال بذلك ولا علمه فصلاته بحضرة مع قول الإمام أبي حنيفة أن صلاته باطلة فالأول مخفف والثاني مشدد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الله تعالى لا يثر أن العبد الإيعاز والميزان ووجه الثاني الاحتياط والاحتياط والسعي في إزالة الغفلة من غير كبر مشقة * ومن ذلك قول مالك والشافعي في الحديث وأحدان من ستمأ الحديث بطلت صلاته مع قول أبي حنيفة والشافعي في القديم أنه متى نهى عن صلاته بعد الإبراء ومعلوم قول الأثرى أن كان حده زهراً أو قباً أي على صلاته وإن كان رجلاً أو غنماً كما عاهد فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث خفيف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الإيعاز

الشراة وأخبر الحج وقال الشيخ أبو حامد من أئمة الشافعية بصره للحج وقال أبو يوسف لا يبيع المسكن ولا يشتريه وإذا زنت في الطريق خفارة لم يجب عليه الحج عند الثلاثة وقال مالك أن كانت بسرة لا تخفى وأمن النفس لزمت الحج وهل يجب ركوب البحر للحج إذا غلب فيه السلامة قال أبو حنيفة ومالك وأحمد بالحج والشافعي قولان أظهرهما الوجوب ولا يلزم المسراة حج حتى يكون معها من تأمن معه على نفسها من زوج أو محرر حتى قال أبو حنيفة وأحمد لا يجوز لها الحج إلا مع زوجها أو معها في جماعة من النساء وقال الشافعي يجوز مع تسوة ونساء وقال الإمام أحمد ومحمد بن وهب ومحمد بن عيسى بن عطاء بن رباح قالوا إذا كان أجنبياً من غير نساء فصل هو وأما المصنوب المأجور عن الحج بنفسه زمن أو هم أو مرض لا يرجى برؤه فإن وجد أجنبياً من يبيع عنه نية الحج فإن لم يفعل استغفر الغرض من ذمته عند الثلاثة وقال مالك المصنوب لا يجب عليه

الحج وإنما يجب الحج على من كان مستطيعاً ببقية خاصة وإذا استأجر من يبيع عنه وقم الحج عن الحجور عنه بالاتفاق لا يقرأ ويأذن أبي

بالاحتياط والانتفاء لسبق الحديث لحديث لا يقبل الله صلاة أحكم إذا أحدث حتى يتوضأ فمثل ذلك
 أحدث الواقع قبل دخوله في الصلاة الواقع في أثناءها ووجه الثاني الفرق بين الواقع قبلها والواقع في أثناءها
 ويقول ما وقع قبل الحديث فهو صحيح فكان حكم ذلك حكم صلاتين فمثلما أحداهما لم يحدث في الأخرى
 ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أن غلبة الظن في دخوله وقت الصلاة تركي في الوجوب مع قول مالك
 أنه لا تركي غلبة الظن وإنما بشرط العلم بدخوله فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول ان الظن قرىب من العلم فيكون ذلك في الاذن الخاص في الوقوف بين يدي الله تعالى
 ووجه الثاني تعطيم أمر الدخول الى حضرة الله تعالى وأنه يتعين العلم بالاذن فان الظن قد يخطئ فالاول
 خاص بالأصغر والثاني خاص بالأكبر أصحاب النظر في المواقب وقد سمع بعض الفقهاء أذانا في غير الوقت
 فوقف للصلاة فان كان الان ذاب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه اذا صلى بالاحتياط الى جهة شيان اخطأ
 أنه لا إعادة عليه مع قول الشافعي في أربع وقوله أنه يقضى ان خرج الوقت أو يعيدان كان الوقت سابقا فالاول
 مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالعوام والثاني خاص بالأكرام أهل
 الاحتياط لديهم وقد فسبى الى تقصير في تطاه ما ينظم قلبه حتى يذهب عن ربه الكربة ولم يعرف جهتها
 ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أنه لا تبطل صلاة من تركها ناسيا أو جاهلا بالتحريم أو سقى لسانه ولم يطل
 مع قول أبي حنيفة أنها تبطل بالكلام ناسيا لا بالسلام أو ما نطال الكلام فلا مع عند الشافعي البطلان
 وقام مالكان كان اصله الصلاة كاعلام الإمام سهواً أو ما نطال الكلام فلا تبطل وقال الأوزاعي ان
 كان فيه مسلبة كاشتاد ضال ومخدر برضير فلا تبطل فالاول من المسئلة الاول مخفف والثاني منها مشدد
 والاول من المسئلة الثانية مشدد والثاني في مخفف والثالث مخفف فرجع الامر في المسئلة الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى العذر بالنسيان والمجهول وسبق اللسان كما في نظائر وهو وجه الثاني
 منها مع قبول العذر من حيث ان الصلاة هي أنه العذر في الصلاة فاما المجهول فانه غير معذوره بذلك
 لتقصير بترك تعلم الواجب عليه من أمر دينه فذلك لم يعذره وما واجبه البطلان فيها اذا طال الكلام
 فظاهرا وما وجبه كلام مالك فهو لكون ذلك الكلام لمصلحة الصلاة وما وجبه كلام الأوزاعي فمصلحة المؤمن
 وجوب تركه كما قد وقع كل ما يحصل به الضرر له وقوا غدا الشر به فلهذا يقدم على ذلك على ما عاين طلائ
 الصلاة عند من يرى بطلانها بذلك وفي الحديث كل معروف صلاة تنهى ذلك لان صاحبه في ذلك تحت
 أمر الخي تعالى في خارج بذلك عن الصلاة ولو في الاسم فافهم ومن ذلك اتفاق الأئمة على بطلان الصلاة
 بالاكل ناسيا على بطلانها كذلك الشرب الاعتداء عند في النافلة فالاول في الكل مشدد والثاني مخفف
 ووجه الاول في الاكل والشرب شدة اللذة الحاصلة للإنسان بالاكل والشرب غير بد البسد يجمع بين لذة
 الاكل والشرب وبين ما خاف الله تعالى على المراقبة والحضور معه فلا يقرر فليتاضر عند المصلي ذلك حرم
 العباد بالاكل والشرب في الصلاة أمره وبان اكل أو شرب قبل الدخول في الصلاة حتى لا يبيح له الانتفاء
 في غير وقت الصلاة ووجه رواه أحسن في الشرب في النافلة كونه العبد بها أمر نفسه ان شارب خارج منها وان
 شادام فيها حتى يسلم منها أو ايضا قال الله أو جعل على الاكرام عدم الانتفاء يقولهم في غير ما هم فيه في
 الفرضية وأزل على قلوبهم وراى في خبره تارة نفسه فلم يحتجوا الى ما ينظم قلبه تلك النار ولا هكنا
 الامر في النافلة فان الروح تكاد ترقى من شدة العطش فذلك سوغ العبد الشرب فيها كما يعرف ذلك
 من صلى الصلاة الحقيقية فافهم وقد كان سعد بن جبر شرب في النافلة وكان طاموس يقول لا بأس
 شرب الماء في النافلة ومن ذلك قول الشافعي ان من نابه في صلاة سبع كان ذكر اوصفي ان كان
 أمر أتبع قول مالك أنها ما يسبحان جميعا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 والاول محمول على المراتع يخاف من صوتها الفتنة والثاني محمول على من يخاف من صوتها ذلك مع
 جملة على أنه لم يلفه الحديث ايضا والمقصود من ذلك كله التمسك بالنسبة فاذا حصل التسليم من المرأة كان
 اول لانه ذكر الله على كل حال بخلاف التصديق فافهم ومن ذلك قول الأئمة أنه اذا فهم التسليم تحذيرا

بأنه لا يبيح له لا يجوز له الاستنابة وقال أبو حنيفة إنما يلزم الحج في ماله فيستتيب من يحج عنه فصل ويجوز النيابة في حج الفرض عين ليست بالاتفاق وفي حج التطوع عند أبي حنيفة وأحمد والشافعي قولان أحدهما المنع ولا يصح عن غيره ما لم يسقط فرض الحج عنه فان حج عن غيره وعليه فرضه انصرف الفرض نفسه وهذا هو الأشهر من مذهب أحمد وعنده رواية أنه لا ينفذ أحرامه لأن نفسه ولأن غيره هو قال أبو حنيفة ومالك يجوز ذلك مع الكراهة منهما ولا يجوز أن يتنقل بالحج من علم فرضه عند الشافعي وأحمد فان أحرم بالنقل انصرف الى الفرض وقال أبو حنيفة ومالك يجوز أن يتطوع بالحج قبل أداء فرضه وينتقد أحرامه بمقتضاه وقال القاضي عبيد الزهاب المالكي وعنده أنه لا يجوز لأن الحج عندنا على الفور فهو معتق كما يصح وقت الصلاة والآخرة على الحج جائزة عند الشافعي وكذا عند مالك مع الكراهة ومنع أبو حنيفة من ذلك

بأنه لا يبيح له لا يجوز له الاستنابة وقال أبو حنيفة إنما يلزم الحج في ماله فيستتيب من يحج عنه فصل ويجوز النيابة في حج الفرض عين ليست بالاتفاق وفي حج التطوع عند أبي حنيفة وأحمد والشافعي قولان أحدهما المنع ولا يصح عن غيره ما لم يسقط فرض الحج عنه فان حج عن غيره وعليه فرضه انصرف الفرض نفسه وهذا هو الأشهر من مذهب أحمد وعنده رواية أنه لا ينفذ أحرامه لأن نفسه ولأن غيره هو قال أبو حنيفة ومالك يجوز ذلك مع الكراهة منهما ولا يجوز أن يتنقل بالحج من علم فرضه عند الشافعي وأحمد فان أحرم بالنقل انصرف الى الفرض وقال أبو حنيفة ومالك يجوز أن يتطوع بالحج قبل أداء فرضه وينتقد أحرامه بمقتضاه وقال القاضي عبيد الزهاب المالكي وعنده أنه لا يجوز لأن الحج عندنا على الفور فهو معتق كما يصح وقت الصلاة والآخرة على الحج جائزة عند الشافعي وكذا عند مالك مع الكراهة ومنع أبو حنيفة من ذلك

أروا لنا ما تطل الصلاة مع قول أبي حنيفة يأتها تطل لأن يقصد تقيته الإمام أودع المار بين يديه فالأول تخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى رتبتي الميزان • وجه الأول وهو خاص بالأصاغر أن ذلك لا يقدح في كمال الصلاة ما فيه من الصلوة ووجه الثاني أن الصلاة موضوعة الاشتغال بالله وحده فذكر غيره ولو قبله بطل ما هوذا خاص بالأكابر • ومن ذلك الكائن خشية الله تعالى مطل عندهم غير مطل عند قوم آخرين ووجه الأول أنه كان الواجب على المبدأ أن يسلك طريق الرأفة حتى يصير نيكى قبله دون غيره ويجمع وأما القرآن كما قلنا يظهر عليه بكاء ووجه الثاني كون الكباء من خشية الله فيجمع القلب على الله فرجع الأمر إلى رتبتي الميزان • ومن ذلك قول الأئمة الأربعة إن يستحب رد السلام بالأشارة من المصلي إذا سلم عليه أحدهم قول الثوري وعطاءه أن رد به دفرا عنه وقال ابن المسيب والحسن برد لفظا فالأول منه قد رد السلام بالأشارة في الصلاة والثاني تخفف فيه والثالث خشد في الردف الصلاة لفظا ووجه الأول حصول المقصود من السلام بالأشارة وهو إلباس من شره ووجه الثاني مراعاة الاقتبال على الحق تعالى في الصلاة ومنه يتوقف على يحصل المقصود بالرد السلام ووجه الثاني خوف حصول ضرر إذا رد باللفظ وهو خاص بن رد على المتكلم بل يفسله من الولا فرجع الأمر إلى رتبتي الميزان • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا تهل الصلاة بمجرد ما بين يدي المصلي ولو كان شاهدا أو حاراً أو كلباً أسود مع قول أحمد يقطع الصلاة الكلب الأسود وفي قلبي من الجار والمرأتين • ومن قال بالاطلاق عند مروان ذكر ابن عباس وأنس وابن المسيب فالأول تخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى رتبتي الميزان • وجه الأول لقوله عليه الصلاة والسلام أخار من لا يقطع الصلاة مروني وهو خاص بالأكابر الذين لا يتجسس عن مشاهدته حتى تعالى في قلبه ثم لا يزال قلبه منه ووجه الثاني كون ذلك يحب وبقول عن مشاهدة ما يحل لبس المصلي وقلبه من ملاطفت الحق تعالى فهو خاص بالأصاغر قالوا والحكمة في قطع الصلاة بالجار والمرأة والكلب الأسود كون الشيطان لا يفارق كما هو مشاهد بين أهل الكشف والشيطان لا يمر بأحد من الأمة إلا يحسه منه طيف يقطع مشاهدته للحق وإذا قطع مشاهدته قطع صلته أي صلته تهوده وأما ما يقطع من ذلك فهو ذلك الكلب الأسود لا يتركهم وشدهم فتهافتوا فظفر ومن جبع الخلقوا قالوا في الصلاة مع قولك من أمر الله لا خارج عنهم فافهم • ومن ذلك قول الأئمة الأربعة يجوز زلزال من يمسى إلى الصلاة مرة مع قول أبي حنيفة في الصلاة ذلك فالأول تخفف خاص بالأكابر الذين لا يشغلهم عن الله شاغل والثاني منه دخايل بالأصاغر فرجع الأمر إلى رتبتي الميزان وأيضاً الأول لشدود الأكابر ووجه الكمال الباطن في المرأة الذي منه جعل الحق تعالى نفسه وجوئيل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهرا أي معناه الحمد لله عليه وسلم هي عائشة وحفصة ومنه استحدث المرأة أيضاً أعظم ملوك الدنيا لحية العجوة لجمال الزواج ومنه كان أقوى الملائكة وأشد هم حيا من كان مخلفاً من أنفاس النساء ومنه قد رآه فعل اشتغالها في نفسها من محبة الزواج عن الرجل مع اشتوئها أعظم من شهوة الرجال يسمن ضعفا وغير ذلك من الأمراء • وصحت سدى علماء الخواص رجا الله تعالى بقول من تأمل في قوله تعالى وإن تظاهروا عليه إلى آخره لا يعلم أن مجدداً لله عليه وسلم أكل الخلق في مقام العبودية على الإطلاق ولذلك انتصر الحق تعالى له هذا الانتصار العظيم ولأنه كان عندهم الخجمن الدعوى والتوق في نفسه لكونه وكهله في نفسه بعض أولئك العجوة أوفوا ما أكثر من ذلك لا تلاقه إلا ما هوه قول أبي حنيفة في قول لا تهل الصلاة والميل إليها بالباطل وهو خاص بالأصاغر ولا تبار الجبل به أيضاً فليمر الذي فيه يشهد بحدودهم نقص المراءى في الصلاة والشوق فرحم الله الأئمة ما كان أدق مداركهم التي خست على بعض القلدن فافهم • ومن ذلك اتفاق الأئمة على أنه لا يركب مثل الحية والعقرب في الصلاة مع قول الأئمة تكرامة ذلك فالأول تخفف خاص بالأصاغر الذين يخافون غير الله فحضره الله وكلام الحق خاص بالأكابر الذين يذكرون عدو الله في حضره الله تعظيماً له مع غيبتهم عن شهوده وأمرهم بذلك ومثل ذلك البرغوث والأقمل فيصير على قتل ما ذكر حتى يفرغ من الصلاة فليلك بمجتهده مشهد • ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة

واختلفوا في الأضلع
من الأوجه الثلاثة
فقال أبو حنيفة القرآن
أفضل ثم التمتع ثم الأضلع
ثم الأضلاع ثم قولان
أحدهما الأضلاع ثم التمتع
ثم القرآن والثاني
تمتع ثم الأضلع ثم الأضلاع
قولان أحدهما الأضلاع
ثم التمتع ثم القرآن
وآخرجهما من حيث
الدليل واختار جماعة
من أصحابه التمتع ثم
الأضلاع لأنه على الحجج
المبروز وهو قول أحمد
ولا يجوز إدخال الحجج
على العمرة بعد الطواف
بالاتفاق لأنه قد اختلف
بالمقصود أو ما أدخل
العمرة على الحج فأجازوه
أبو حنيفة وما أفاضل
الزورق ومنهما أحمد
مطلقا والشافعي قولان
فإن فصل وهو يجب على
المتعمد مدام لم يكن من
حاضري المسجد الحرام
ويجب لأضلع الغارن
دمه وهو سواء بانقاضي
الزيارة وقيل داود
وطاوس لأدم صلى
الغارن وقال الشافعي
على القارن بذمة
واختلفوا في حاضري
المسجد الحرام فقال
الشافعي وأحمد من كان
منه على مسافة لا تنصرف
فيها الصلاة وقال أبو
حنيفة من كان
دون الموقيت إلى الحرم
التي لا يصح حتى يرحل حرة

﴿فصل﴾ والفرع المتمتع من أفعال العمرة صار جلالاً لسواها في الهدى أو يسبق عند مالك ١٣٩ والشاذي وقال أبو حنيفة وأحمد

إن كان ساق الهدى لم
يبركه القتل إلى يوم النحر
فيبقى على أحراره فيصير
بالجوع على العمرة فيصير
قارناً بمقتل منهما
﴿باب ما يقسم به وهي
زمانته ومكانته فالزمانه
أشهر من غيره فالجوع
الأحرار بالجوع إلا في وهي
شوال وذو القعدة وعشرة
أيام من ذي الحجة عند أبي
حنيفة وأحمد فأدخلاه يوم
النحر وقال مالك شوال وذو
القعدة وقوا الحجة وقال
الشاذي شوال وذو القعدة
وعشر ليال من ذي الحجة
فإن أحرم بالحج في غير
أشهر كرم ذلك وانعقد
عنده أي حنيفة ومالك
وأحمد والأصح من
مذهب الشاذي أنه انعقد
عمره ليالها وقال داود
لا انعقد شيئاً وأما كائنه
فمقات من مكة نفس
مكة ومن كانت داره بعده
من المقات فإن شأه أحر
من داره وإن شأه من
المقات بالاتفاق واختلفوا
في الأفضل فقال أبو حنيفة
من داره أفضل وهو قول
لشاذي ويحده الرافعي
وقال مالك وأحمد من
المقات أفضل وهو قول
لشاذي وضمه النوى
قال وهو موافق للأحاديث
الصحيحة المسوقية
والمرسنة لأهلها وإن
مر عليها من غيرهم
بالاتفاق

فرائضه كالانسياء اهـ واتفقوا على أنه إذا ترك سجود السهو سهل لم يطل صلاته إلا رواية عن أحمد ومن
ذلك قول الأمام أبي حنيفة في رواية أن موضع سجود السهو قبل السلام وهو لا يخرج من قول الشاذي مع قول
مالك أنه إن كان عن نقصان فهو قبل السلام وإن كان عن زيادة فبعد ما وان اجتمع على الجسدي سواء أحدهما
نقص والاخر زيادة فمؤنه عند قبل السلام أو ما أحمد فقال هو قبل السلام لأن يسلم من نقصان في صلاته
سأهبا أو شل في عدد الركعات فبني على غالب فهمه فإنه بعد السجود فالأول تخفيف على الساهي يجوز
سجود قبل السلام لكونه نية لم تنزل للحر وج كان مع السلي بعد سلامه والثاني فيه تخفيف وكذلك ما بعده
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول وما وافقه الأتباع مع عدم ادخال نافلة في الفريضة قبل
السلام وجعلوا مالك ظاهر وكذلك أحمد فكان فعل سجود السهو بعد السلام أشبه بانوافل التي عد
الفريضة في الجبر * ومن ذلك قول مالك والشاذي وأبي حنيفة في المنفرد أن من شل في عدد الركعات أخذ
بالأول ببنى على البقين وعن أبي حنيفة في الأمام وأتباع أحدهما بنى على غلبة الظن وقال أحمد أن
حصل منه التمام لم يطل صلاته وإن كان الشك يتبادر بذكر رمته بنى على غالب ظنه يحكم التحريم فإن لم
يقع لظن بنى على الأقل وقال الحسن البصري وأخيراً لا كثير ويصعد السهو وقال الأوزاعي متى شل في
صلاته بطلت فالأول أخذ بالاتحاد والثاني مفصل والثالث مخفف والرابع شديد فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان والأدق بالأكابر أن نافلة على الأقل والأدق بالعموم الاختصاف لاكثر لفظة شوق نفوسهم من حضرة
الله عز وجل فلو أخذوا بالأقل لحصل لهم المثل وصارت صلاتهم مكسلة لا يكرهون ذلك لأن أوجبها والأدق
بأكابر الأكابر البطالان فاقهم ومن ذلك قول الأمام الشاذي أن من ترك التشهد الأول فذكره بعد انقضاء
غيره أوقفه وأد سجود السهو وإن بلغ حد الركن مع قول أحمد أنه إن ذكره بعد أن انقضاء فقام ثم قرأ فهو
مخبر بالأولى أن لا يرجع ومع قول الشعبي يرجع ما لم يشرع في القراءة ومع قول الحسن بن جهم لم يركع
ومع قول مالك أنه إن فارقت إليه الأرض لا يرجع فالأول وما بعده تخفيف وقول مالك أنه يشهد من
حدثه ما لا رجوع وتخفيف من حيث الرجوع إلى التشهد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
أن الجلوس التشهد الأول انشأه عن الأستراحة من تعب الحشو ومع الله تعالى في السجود تخفيفاً قام منتصباً
فأبقى الرجوع للجلوس فأنه لا سيما قد وقف بين يدي الله تعالى قائماً ووجه قولنا انقضت أن رجوعه
ليس بمرح وبتأنيب لفظ الحق تعالى في القيام أولى من خطابه مع الفتور وانقضاء الفريضة ووجه قول
الحسن الظاهر انقضت وتذكر الشفلة والسهو في ترك ما موره ووجه قول مالك انقضاء الفريضة للارض
ولو سهو وأندل في قوته على تحمل مناجاة الله تعالى في القيام مع ان عمل الجلوس الأصلي انقضاء
ونفقة العبادة وفي الجلوس الأخير فاسن الشارع الأول إذا تنفسا الفريضة التي لا تقدر على تاديه
الرابعة أو الثلاثة للجلوس في سهو لها (فإن قال قائل) فلم كان الجلوس للتشهد الأخير فمضادون الأول مع
أن كلامهما بعد حديثين فاجاب أن التشهد الأخير إنما كان للجلوس له وأجاز بذكر حجة بالنسبة
من حيث أن تحلى الحق تعالى في السجود الأخير أشد من تحليه في السجود الذي قبل التشهد الأول وذلك من
خصائص تحليات الحق تعالى كما رسمته في صفة الصلاة فاقهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من قام إلى
خامسة سهو أو ذكره فجلس فإن كان لم يجلس في الرابعة للتشهد تشهد في الخامسة وسجد السهو وإن كان قد
تشهد فيها بسجد السهو وسلم مع قول أبي حنيفة في رواية أنه إن ذكر قبل أن يسجد في الخامسة رجع إلى الجلوس
فإن ذكر بعدما مضى سجدة فإن كان قد قصد في الرابعة والتشهد بطل فريضه وصار الجميع نفساً لا أول
مخفف والثاني شديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك اتفاق الأئمة على أن من صلى المغرب أربعاً ماها
أنه يسجد السهو ويجزى به صلاته مع قول الأوزاعي أنه يضيق الباركسة أخرى ويسجد السهو ولا تكون
المغرب شفعاً فالأول مخفف خاص بالمجربين والثاني شديد خاص بمن ارتفع سجده ووجه الأول أن العموم
لا يتأثر ومن شدة الشفع يختلف إلا كارتوب أي أنهم من مشاهدته وليس راحته في شدة الدور ولا
جعل الحق تعالى بعض الصلاة شفعاً وأقدهم على فعله لما قدروا كما يعرف ذلك أهل المتابعة (فإن قال قائل)

﴿فصل﴾ ومن بلغ ميقاتاً لم يجز له سجودته غير إحرامه بالاتفاق فإن فعل لزمه العود إلى الميقات بعرضه بالاتفاق ويحكي عن الشعبي والحسن

غير احرام بالاتفاق وحكي
عن سبعة من جبرائه
قال لا ينفذ احرامه ومن
دخل مكة غير محرم لم
يلزمه القضاء عند ذلك
والشافعي واجد وقال
ابو حنيفة يلزمه الا ان
يكون مكافلاً
(باب الاحرام ومحققاته)
التطيب في البدن
للأحرام مستحب فنهى
الثلاثة وقال مالك لا يجوز
بطلبه بغير الاحتبة فان
تطيب به وجب غسله
ويكره التطيب في الثوب
بالاتفاق والافضل أن
يصرم عقيب الصلاة كعتي
الاحرام الا في قول الشافعي
وهو الامح من مذهبه
انه يصرم اذا انعتبه
راسه ان كان راكباً فان
كان ماشياً فاذن وجسه
لغيره يقوم تنقذ احرامه
وقال مالك والشافعي
واجيد لانه فان لم يلائه
لم ينقض حتى يركب داود
انه ينقضه بدليله
وقال ابو حنيفة لا ينقض
الابنية والتلبية اوسوق
الهدى مع التنية

فصل

والتلبية واجبة
عند أبي حنيفة ومالك الا
أن ياحنيفة قال اذا ساق
الهدى ونوى الاحرام
صار محرماً وان لم يلب
فان لم يسه فلا بد من
التلبية وقال مالك
بوجوبه مطلقاً ووجب
ذماني تركها وقال الشافعي

ان نفسه مشقت الحق تعالى (الجواب) انه لا يشفع الحق الا نحو غير الشاهد مع الحق واما الشاهد لا يشفع
في الزينة لانه لا يكون الا في المرتبة الثالثة قال تعالى ما يكون من مخبئ ثلاثة الا واهم وكشف القناع عن
وجهه المسئلة لا يذكر الا مشافهة فرحم الله الازاعي في غرضه على مثل هذا السر ومن ذلك قول الاسام
الشافعي واجيد ان أخبره جماعة ترك تركه مثلاً لا يرجع الى قوله ولم يصب عليه العمل بيقين نفسه
مع قول أبي حنيفة واجد في احدى الى وامات عنه انه يرجع الى قوله فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاختفاء احتياط لنفسه فانه اعلم بافعاله من غيره فلا
يخرج عن عهدته لتكليف الا بذلك ووجه الثاني ان شهادة الغير احوط لان النفس ربما يستعدي
صاحبه او لا هكذا الامر في الاجني فافهم ومن ذلك قول الامام الشافعي انه لا يبعد ترك مسنون الا القنوت
والشهادة الاول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع قول أبي حنيفة انه يبعد ترك تكبيرات البسب
وترك الجهر في موضع الاسرار وعكسه ان كان اسرف في موضع الجهر بعد قبل السلام وقال احمد ان
كان جهر في موضع الاسرار بعد السلام وان كان اسرف في موضع الجهر بعد قبل السلام وقال احمد ان
يعد مثل ذلك الحسن ولا بأس فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول ان القنوت والتشهد الاول يشبهان الاركان فاستحضرهما بالصعود فادراك كل كمال هيئة الصلاة
وجه الثاني ان تكبيرات البسب دون تكبيراته صارت شعاعاً في ذلك الجمع العظيم فتذكر العائنين بكبرياه
الحق تعالى حين يحضر عن شعورهم بشهوده اكثر وليس الزينة ومشاهدة الله والصلب في ذلك اليوم
عاد فوذلك القول في الجهر موضع الاسرار وعكسه فان الشارع ماسنه الا كالاف الصلوات فمن اسرف موضع
الجهر وعكسه نقص كمال صلاته كما بطلنا الكلام على ذلك في باب صبغة الصلاة عند الكلام على حكمة
الجهر والاسرار ومعقول احمد انظر الى احوال غالب الناس في تنصهم صلاتهم فلا تذكروا تسليمهم صلاة
من التقص ولو بانوا في الاحتراز عن ذلك فذلك كان الصعود ارجحاً لاختيار المصلي فان وجد في نفسه
عن ما وجهه من بعد الصلاة ومن ذلك اتفاق الامم على انه يكفي السهو اذا تكرر بعد تامة مع قول الازاعي انه
اذا كان السهو جنسين كان زيادة والتقصان بعد لكل واحد بعد تين ومع قول أبي ليلى انه يبعد لكل
سهو بعد تين مطلقاً فالاول مخفف خاص بالعموم والثاني في نفسه تشدد بخاص بالتوسط في النماز والذات
مشدد خاص بالاكابر المبالغين في كمال الاحتياط فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك
والشافعي واجد في احدى رواياته ان المأموم يبعد للسهو اذا ساء امامه لم يبعد امامه للسهو مع قول أبي
حنيفة انه لا يبعد الا ان يبعد امامه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول الاختفاء احتياط وشدة الارتباط وتحصيل الجاهل بالقص مع انقصا القنوت ووجه الثاني مبنى على
قوله تعالى ولا تزقوا زواجره في ضعف الارتباط فالاول خاص بالاكابر الذين يرون امامهم كالجزء منهم
كما اشار اليه حديث مثل المؤمنين كالجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تدلى به جميع الجسد بالحي والاسهر
والثاني خاص بالصغار الذين يشهدون امامهم كالجزء لهم لا جاز امهم والله تعالى اعلم

(باب سجود التلاوة)

اجمع الائمة على انه يشترط لسجود التلاوة شروط الصلاة وحكي عن ابن المسيب انه قال الحائض تومئ برأسها
اذا سمعت قراءة السجدة وتقول سجود وجهي للذي خلقني وهو وصبر وما اختلف الائمة في سجود التلاوة وهل
هو واجب او مستحب فقال ابو حنيفة هو واجب وقال غيره هو سنة عند التلاوة للقارئ والمستمع فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من شأن بني آدم التكبر وهو
حرام بحسب السبي في ازالته والخروج عنه باظهار التواضع لله تعالى والتخضوع له فمن لم يبعد عند تلاوة
تحقيقه تعالى ان لا يبعد والله الذي يخرج الخبيث في السموات والارض او سمعها فقد شابه حاله
حال من امتنع من السجود نظاراً فوجب السجود لغيره من مصفة التكبر وايضا مع ذلك ان التكبير خاص
بالجن والانس فقط دون غيرها من الحيات والجمادات من حيث ان التوجه على ايضاحه من

في حشره كالتقصير
والسراويل والقطنية
والقباس والخف وكذلك
المخطئ الحاطة المخطئ
وكذلك المنسوج كالعمامة
ويحرم الجمار والتقبيل
والنسي وشهوة والتزويج
والتزويج وقتل الصيد
واستعمال الطبيب وازالة
الشعر والفقر ودهن
رأسه ولبثه سائر
الدهان والرائحة في ذلك
كأنه كالجل الأنثى وليس
لا بد من تسنن رأسها
ولا بد من كشف وجهها
لان الحرام فيها

فصل في ما يستظلم
هل المحرم أن يستظلم
على العباس رأسه من عمل
وقبره فقال أوحينية
والشافعي يجوز وقال أحمد
ومالك لا يجوز وقال مالك
عليه أنه الفدية وهو الأصح
من مذهب أحمد وإذا
ليس القبا في كتبه ولم
يدخل يده في كتبه
وجبت الفدية عليه عند
الثلاثة وقال أوحينية
لا فدية عليه ومن لم يجد أزارا
ليس السراويل ولا فدية
عليه عند الشافعي وأحمد
وقال أوحينية ومالك
تجب عنه الفدية ومن لم
يجد الثعلب حازه أن
يلبس الثغين ويغطيهما
اسفل الكعبي عند أبي
حنيفة ومالك والشافعي
الآن أبا حنيفة أوجب
عليه الفدية وقال أحمد

الأسماء أسماء الخبيثات والظن بخلاف غيرها من سائر الخلو كالباقية كان المتوجه على إجماعهم
أسماء الكبرياء والعظمة فذلك هو ما نصحت حكم هذه الأسماء إذ لا يصح من لا يعرفون الكبرياء
طبعه بخلاف الخبيث والانس فانهم خرجوا منه كصبرين لا يعرفون لذلك والتواضع طبعه فان تكبروا فهو
يحكم الطبع وان تواضعوا فهو وجهه من الطبع ومن هنا وجب عليهم الرضا والجماعة لغير جوارحه
الكبر وحب الينا في التواضع على أصل عبوديتهم وصحت سدى على الخواص ربه الله يقول وجوب
العبودية خاص بالاصغار الذين لم يكملوا في مقام التواضع واستحبابه خاص بالاكابر الذين عني الله تعالى
جميع ما كان في نفوسهم من الكبر وصار أحدهم يرى نفسه قد استحق الخسف به لولا عزة الله عز وجل
وصارت قلوب الخلق عليهم تشبه بالذل والانكسار بين يدي الله عز وجل اه فرحم الله الامام ابا
حنيفة ما كان أدنى نظره وخفاه مواضع استنباطاته ورحم الله بقية الأئمة في تحفيظهم عن العامة بعدم وجوب
عبودية الثلاثة عليهم لانهم يفتتسبوا من الكبر فلا يكاد أحدهم يخرج عنه بل يمارى
نفسه بالعبودية من لا يسيده مثله فوقع في الكبر ايضا زاد على الكبر الاصل وتكبر في حمل الذل
والانكسار فاتهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان السامع من غير استماع لا يترك الصبر في حقه فقول
الامام أبي حنيفة انما مساواة الاول مخفف وهو خاص بالموام والثاني فيه تشديد وهو خاص بالاكابر وعلة
الوجهين لانه كرا المشافهة بالمال لان ذلك من دقائق مسائل التوحيد ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الثاني
إذا كان خارج الصلاة المستمع في الصلاة ان المستمع لا يبعد ولا يبعد الفراغ منها مع قول أبي حنيفة أنه إذا
فرغ من الصلاة الأولى تخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ان المستمع إذا كان في
الصلاة فهو مشغول بمناجاة به المأمور به في ذلك الوقت فلا يؤمر بالاشتغال بغير ما هو لوان الامام من شأنه
ارتباط المأمور معه ما كان يسوغ فلأمر المعبود لقرأه فغير نفسه فكان الامام نائب الله تعالى في تلاوة
كلامه تعالى على عباده ولا هذا الحكم في غير الامام ووجه قول أبي حنيفة أنه يستحب صلا الفراع العمل
بالامر من معاصم يستغل بغير المناجاة المأمور بها في الصلاة فبالفراع منها قضى ما فاته من مجرد التلاوة
لتعظيمه بعد الرضا في صورته الى مقام الجمع بحيث لا يشغله مناجاة الله تعالى عن الخلق ولا الخلق عن
الحق وبعدهم بغير شهد الخلق تعالى هو الثاني كلامه في نفسه والمبديهم أو هو وجوده وهو بقرا
كلامه به ع في قل هذا سيدي في المشاهدة الثاني دون الاول ولم أر هذا المقام ذاقا لوقفي هنا والله أعلم
* ومن ذلك قول الشافعي وأحمدان في الحج مع اثنين مع قول أبي حنيفة فمألا أنه ليس في الحج الا السجدة الاولى
فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول العمل بنظره القرآن في قوله
بأهل الذين آمنوا اركعوا واسجدوا وسجدوا وسجدوا التي في صلب الركعة في الصلاة والسجدة
أثني هي سجدة التلاوة ولكن جمع السجود مع الركوع فربما يشغل في ان ذلك في الصلاة ذات الركوع وهو
وجه قول أبي حنيفة أنه يقول لئلا يتركه تعالى اركعوا واسجدوا السجود الاصل في الصلاة لا العارض وأما
السجدة الاولى في الحج فاعراض في أوحينية فيها بقية الأئمة لمسا في آياتهم والقعود العذاب لمن لم يسجد من
الناس واما صانع ذلك ان مؤاخذه المبدى في عدم حضور الموكب الهبة العظيمة أشد من مؤاخذه في غير
الموكب المذكورة فانه تعالى أخبر بكل من في السموات والارض والشمس والقمر والنجوم والجبال
والشجر والادواب والمواد كاهن قال وكثير من الناس وكثير من عباده العذاب وانما خلق على هذا
الكثير من الناس العذاب لاشاهدة السجود لله من عبوديته في الدرجة وكان الاولى به هو ان يكون اول
ساجد هو اعمامهم لئلا يام في حنيفة في قوله بوجوب السجود فانهم قالوا قال قال في من أعجب بوقع
من البشر عدم السجود مع أنه لا يصح من الكبر على ربه أبا واما في التكبير على حقه من الخلق
فان جوابه انه وقع عدم السجود من الخلق عن صفات العبودية ولذلك كان تارك السجود كافرا وكافرا
لأنبياء الله وأولياءه لانهم يدعونه الى ما يفتن به صدفه فانهم أكثر من ذلك يقال وقد سئل الشيخ ابو عبد
عن حديث اذا أحب الله عبدا نادى مناد من السماء ان الله تعالى يحب فلانا فأجابوه فعبده أهل السماء

أوحى الله وما لك يحرم ذلك
قوله دون بدنه وله أن
يغمر بالحدود والنواقل
أوحى الله أيضا يجوز أن
يحمل الطبيب في الطعام
ولا غداية في أكله وإن
ظهر رجليه وواقعه مالك
على ذلك وقال أوحى الله
لا يحرم على المحرم شيء من
الراحين والخضاء ليس
يطيب عند الثلاثة وقال
أوحى الله هو طيب يجب
فيه الغداية
فصل في
الأدهان المطيبة كدهن
الورد والياسمين ويجب
فيها الغداية وغير المطيبة
كالشبرج لا يحرم الأفي
الراس وأما بقوله أبو
حنيفة هو طيب أيضا
بحرم استعماله في جميع
البدن وقال مالك في
الشبرج لا بد منه
الأدهان المطهرة كالوج
واليدون والجلين
وبدهن الباطنة وقال
الحسن بن صالح يجوز
استعماله في جميع البدن
والراس والوجه
فصل في لا يجوز للمحرم
أن يعتد النكاح لنفسه
ولا لنفسه وإن وكل
فيه الإجماع فلو فعل ذلك
لم يقع عند الثلاثة وقال
أوحى الله لا يجوز
وله مراجعة زوجته عند
الثلاثة وإذا جد بعد
المرأة

فصل في وإذا قتل
صدا خطأ وجب الجزاء
بقتلها القية لما سلمه أن كان

ووضع له القبول في الأرض انتهى الحديث فإذا وقع النداء بذلك فإن كان خلة الأتباع والأولياء من هذا النداء
فقال قد جردناك ولكن جبروا في وقت معاداتهم لا نبياء والأولياء فيكم التبعة من ذلك أطاع الأتباع
والأولياء بعض قومهم وعصاهم البعض الآخر كآلة تسانى وتكلم حائل الكل في عداوتهم من الجهر من أي
ومنه لا الولي لأن الأتباع والأولياء على الأخلاق الإلهية في التأسى به ولو لم يكن قضى تعالى على قوم بعدد اليهود
الذي هو كذا عن الطاعة لأمه لبناهي بالأتباع والأولياء إذا عصى قومهم أمهم قافهم ومن ذلك قول
أبي حنيفة وما لك وأجدر في إحدى روايته من حدة من عزائم اليهود ليست بصدقة شكر مع قول
الشافعي وأجدر في رواية الأخرى عنه في المشهور أنها صدقة شكر تسحب في غير الصلاة فالأول مشدد
والثاني مخفف فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الله تعالى ما ذكرها إلا لئلا ينسب بها لئلا ينسب
عند تلوئها وأوجها من الإمام الأسيان كان أحدنا وقع في معصية فطلب منها أو تاب ولم يقن أنها قبلت
فانه يؤمر بالصدقة في الصلاة كترعها بكون خارجها أحضره بطلب في العفو والرضا عن العبد وهذا
خاص بالأصغر كان من جعلها صدقة شكر يجعلها خاصة بالأصغر لا كالصدق في العفو والرضا عن العبد ولكن
غلب على ظنهم قول قول تبتهم وأما قال الشافعي سلطان المسلمين لا ينال أجل أمر لا تعلق لها بالصلاة التي هو
فيها ولم ينفذ أنه صلى الله عليه وسلم جعلها في الصلاة لخاف أصحاب هذا القول من دخولهم إذا عصى بها
في الصلاة في عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا فهو ركنة في الصحيح فكل من
الذاهب وجه قافهم ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أن في الفصل ثلاث عبادات في العمل والاشتقاق
والعلق مع قول مالك في المشهور رغبته أنه لا يجوز في الفصل ووافي الأئمة بقية العبادات وهي إحدى عشر
صدقة بعد العبادات الأخرى من الحج ووجه الأول الانعاج وكذلك الثاني وهو قول أنس لم يصعب النبي صلى
الله عليه وسلم في الفصل من منتهى القول إلى المدينة فكل إمام وقف على حد ما بلغه مع أن من أثبت اليهود في
الفصل مشدود من في اليهود فيه مخفف فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان وصحت سبب على هذا الظواهر
وجه الله تعالى في قوله أعلم بغيره صلى الله عليه وسلم في الفصل من منتهى القول إلى المدينة لا استقرار نفوس
غالب الأصحاب من يقولوا إلى المدينة في كمال الأيمان والافتقار لطلبهم حين كانوا في مكة فإن منهم طوائف
عندهم رقابة كبر فكان صلى الله عليه وسلم يسجد بهم كثيرا ليزيل ما في نفوس المؤلفين قلوبهم من أسلم ثم بنا
انتهى ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بأن الركوع لا يقوم مقام السجود بل لا إذا قرأ آية الصدقة في الصلاة
مع قول الإمام أبي حنيفة أنه يقوم مقامه استعماله فالأول مشدد والثاني مخفف فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الأول أن الغالب في الناس أن لا يفتنه وافي الركوع كالسجود فذلك كان الركوع عندهم لا يقوم
مقام السجود ووجه الثاني أن الأكارب ينظرون إلى الركوع بعين التقطيع كالسجود فذلك كان يقوم مقام
السجود فرحم الله الإمام أبا حنيفة ما كان أدق مداركه رضي الله عنه وعن بقية الأئمة ومن ذلك قول مالك
والشافعي أنه لا يركع إلا أمام قراءة الصدقة في الصلاة مع قول أبي حنيفة أنه يركعها أيتها يسجد في القراءة
دون ما يجهر به وقال أجدر حتى قال أبو أسير في السجود فالأول مخفف والثاني مشدد فجمع الأمر إلى
مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود نهي عن قراءة آية الصدقة في الصلاة وهو خاص بالأكارب الذين يقدرون
على التزول إلى السجود ولو لم يطل القيام ووجه الثاني أن الإمام أو المأموم قد يكونان لم يقدر على التزول إلى
السجود لعدم قوّة استعدادهما فطلب طول القيام حتى يقع على الأرض بالسجود وذلك يجردهما القوة على تحمل
الخطي الرافعة في السجود فذلك كركع الإمام فقرأ آية الصدقة لا توجب عليه السجود ولا توجب عليه السجود
ولو لم يكن قرأ آية الصدقة ما كان هو طيب بالسجود الثلاثة وهذه المشقة قافهم ومن ذلك قول الشافعي أنه
إذا عصى الإمام للثلاثة وقيل شابه المأموم بطلت صلاته كالوترك القنوت مع قول غيره أنها لا تطل لأن
ذلك سنة في الصلاة فالأول مشدد والثاني مخفف فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ذلك اختلاف
على الإمام والاختلاف يقطع التسليم وإذا انقطعت القدوة بطل حكم الوصلية بحضوره القنوت إذا بطل بطلت
الصلاة ووجه الثاني أن المتابعة لا تلجأ إلى ما هو من صلب الصلاة كالركان فكل وجه ومن ذلك قول

لا يجب الجزاء بمقتل الصيد الخطأ وتحرم الاعتناء على قتل الصيد إلا بالضرورة ولا يجوز الجزاء على ١٤٣ المال عند مالك والشافعي وقال أبو

الامام الشافعي وأحدان مجود للتلاوة فغتر إلى السلام من غير تشهد مع قول أبي حنيفة وما لك الله بغير السجود والرفع ولا يسلم فالأول عشتد بالسلام والثاني مخفف بسلام وجوب السجود ووجه الأول كونه كان في حضرة ونسب فيها عن الخلق عادة فكان فرأى من السجود كما تقدم على قوم بعد شيعتهم مع وجه الشافعي قصر زمن تلك النية عادة فكانت الساجدة بتوارع الحاضر بن وجمعت سجدتي عليا لتواضع ربه الله تعالى بقول لا يكل الرجل هذنا في مقام الأولية حتى لا يثيبه من شهود الخلق بالسجود من بدى الحق تعالى بل يكون مشاهدا للسلام القائم بالخلق وذلك من أمر الله يثيبون وما زاد عليه مضاعف لا وجود له حقيقة فكانه معدوم والسلام لا يكون الأعلى موجودا أو موجودا بحجب لم يثيب فافهم وهذا أمر لا يتطرق في كتاب فرحم الله الامام أبا حنيفة حيث لم يقل بوجوب السلام من الصلاة هذا المشهد الذي ذكرناه من عدم وجوده وهو على غير عليه بعدا فثمة لكونها حضرة جمع لا يصح فيها غيبة ومن ذلك قول الامامة أنه لو قرأ آية سجدة وهو على غير طهر لم يصب في الحال ولا بداهة مع قول بعض الشافعية أنه يتطهر بأقرب السجود وان كان قد ذكر الصلاة مرارا في جميع السجدة فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أنه لا يخاطب بالسجود الا من كان متطهرا ووجه الثاني وجه اليوم عليه في قرأته القرآن على غير طهر فكان الخطأ متوجها عليه بالسجود في الأصل فلذلك أمر بتدركه ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو قرأ آية السجدة في مجلس كفاه سجدة واحدة عن الجميع مع قول شعبة الاثمة لا يكتفي بالسجود في آية عن السجود في مرة أخرى بل يكر بالسجود على عدد تكرار القراءة فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه القولين ظاهر والله تعالى أعلم

باب سجدة الشكر

قد اقصيه الشافعي عند تجديد نعمة أو اندفاع نعمة فسيجده شكر اعلى ذلك به قال احمد وكان أبو حنيفة والعمالي ورايان به هو الشكر بل نقل محمد بن الحسن عنه أنه كرهه كما كره مالك الخارجا عن الصلاة وقال عبد الوهاب المالكي لا بأس به وهو الصحيح من مذهب مالك فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن النعم تزلزلة على الصدا كالثمة لم تزل مضبوقة عنه فلا يحصى العبد ثناء على الله تعالى لكن ثم نعم وتم كبري فثبت عند دفع فكان السجود تدفع فكان الثاني إماما العبد يسجد الشكر أنه ليس الله عليه نعم الا ما سجد له وادفع عنه وذلك مؤذن بقوله الشكر فلنعمنا كرهه من كرهه فكانت تاركه يقول لأصحى ثناء على الله لم يحدث له من افتتاح الوجود دم على ذلك ابدأ لادن مع تقدير كون ذلك خلقا فكيف وانا افعالي خلق له جل وعلا فلذلك كان ترك السجود أظهر في الاعتراف به والتمويز عن مقابلتها بسجودا غيره فافهم ومن ذلك قول الامامة الثلاثة لا يصب المصل اذا رجا به بركة ان يسألها أو به عذاب أن يستمع مع قول أبي حنيفة كراهة ذلك في الفرض فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة المنزلة ووجه الأول اظهار المسند للنطق والحاجة الى الرحمة وترك التقوية لاسيما في محل القرب الذي هو التسلا وتهدا خاص بالأكابر الذين يقدرون على النطق مع تعاهدهم بتجليات الحق تعالى لغلو بهم والثاني خاص بالاصغار الذين أحسنهم حسنة الله تعالى غلو أمرا وبالسؤال لمقدر وإعني النطق فكان من رحمة الله تعالى بهم عدم تكليف هذا الامام لهم بالسؤال في قرأتهم هل سألوا من شدة الهيبة والعظمة بخلاف النوازل لفظ الجلب قبحها وخفة الهيبة فافهم والله أعلم

باب صلاة النفل

اتفق الاثمة الا برة على أن النوافل الراتبة تسنن وهي ركعتان قبل الفجر وركعتان قبل الظهر وركعتان بعداه وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وكذلك التفرقة وهي ركعتان قبل العشاء وركعتان من الفرائض فهذا ما اتفقوا عليه وما اختلفوا فيه فنقول مالك والشافعي كذا في وانتبم الفرائض الزم مع قول أحدان كذا ركعتا الفجر ومع قول أبي حنيفة أن التوراجب فالأول والثاني مخفف يحصل التوراجب الفجر نافلة مؤكدة والثالث مشدد يحصل التوراجب فرجع الامر الى رتبة المسنون ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم في حديث فرض الصلوات الخمس الا على من حال له هل على غيره ما

حنيفة يجب على كل واحد من ساجداته كامل حتى قال لودل جماعة من المحرمين بمجرأ وحلال في الحرم على صدفقته وجب على كل واحد منهما براءة كامل ويحرم على المحرم لكل ماصيد وقال أبو حنيفة لا يحرم واذا ضمن صيدا ثم كاله لم يصب عليه براءة آخر وقال أبو حنيفة يجب وان كان الصبي صغيرا ما كره ولا متروك لادن ما كره لم يحرم قتله على المحرم وقال أبو حنيفة يحرم بالاحرام قتل كل وحشي ويجب بقتله الجزاء لا الدب فصل في الحرم فوطيب أو اذن ناسيا لآرامه أو جاهلا بالقرم لم يجب عليه كفارة عند الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك يجب ولو لم ينس ناسيا ثم ذكر نزع من قبل رأسه بالاتفاق وقال بعض الشافعية ينسقت شق ولو حلق الشعر أو لم الظفر ناسيا أو جاهلا فلا نية الا على قول للشافعي وهو الزاجح وان قتل صيدا ناسيا أو جاهلا وجبت الفدية بالإتفاق وإن جامع ناسيا أو جاهلا سلازمه الكفارة الا في قول للشافعي فإنه لا لزومه ولا بقصدحه وهو الزاجح فصل يجوز لأحرم

جلق شعر الحلال وقلم ظفره ولا شيء عليه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجوز ذلك وعليه صدقة ويجوز لأحرم أن يغسل ياله لدوا لحظي وقال

بالأثم وقال ابن المسيب
بالمع والاشقي في القصد
والجناية وقال مالك فيه
الفدية

باب ما يجب بحقوقات

الأحرام

اتفقوا على أن كفارة
الحلق على الصبي في صفة
أو أظلم ستة مائة
ثلاثة أصع أو صيام ثلاثة
أيام واختلفوا في القدر
الذي يبارزه به الفدية
فقال أوجبة حتى
ربيع رأسه وقال مالك
حلق ما يحصل به إمامة
الذي عن الرأس وقال
الشافعي ثلاث شعرات

وعن أحمد وأبنا
أحداهما ثلاث شعرات
والثانية إلى ربع وإذا حلق
نصف رأسه بالفدية
ونصفه بالعشي وجب
عليه كفارتان عند
الشافعي قولوا أحدا وبه
قال أحمد بخلاف الطيب
والباس في اعتبار
التفريق والتابع وقال
أوجبة إذا كانت هذه
المخفورات غير قتل
الصبي وحل أحده
وجبت كفارة واحدة
كفر عن الأول أو لم يكفر
وإن كانت في مجلس
وجبت لكل مجلس كفارة
إلا أن يكون تكراره
بعض واحد كرض وعن
مالك قول أبي حنيفة
في الصيد وكقول
الشافعي فيما سواه

قال لا إلا أن تطوع فظاهرا في وجوب ما زاد على الجنس صلوات إلا أن يجب به عارض كسدر وجه
الناسي كثره لثا كبد من الشارع في صلاة أو ترويه نكاحه في صلاة الفجر وما كدفيه الشارع فهو
بالوجوب أشبه فيكون مرتبة فوق النافله دون الفرض وفي ذلك من الأدب مع الله تعالى ما لا يخفى
على عارف فرحم الله الإمام أبا حنيفة حيث غاير بين لفظ الفرض والأوجب وبين معناها فجعل
ما فرضه الله تعالى على عاقرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان لا ينطق عن الهوى أدا مع الله
تعالى ونفس رسول الله صلى الله عليه وسلم عدا ما أبا حنيفة على مثل ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم يجب
رفع رتبة تشرع به على تشرع به هو ولو كان ذلك ذاته تعالى ولم ينظر إلى ذلك من جعل الفرض
والأوجب مترادين وقال الخلف لفظي والحق أنهم عند الإمام أبي حنيفة متفاضلان واللفظ معنوي كما هو
لفظي إلا أن يكون ذلك الأمر الذي أوجبه صلى الله عليه وسلم عند الله تعالى في رتبة ما فرضه الله فأنزلنا
من الله الأمانة بالشارع عنه وفائدة ما قلناه أن المكلف يفعل ذلك الواجب وهو مقتضى كالفرض ونظير
ما قلناه هنا تخصيص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بالدعاء لفظا للصلوات لفظا لوجه أو الترضي وإن كانت
الصلوات لله في اللغة أوجه تخصيص الشأنهم على شأن الأولياء وكثير ما بسن الشارع أشبه على سنن واحد
ووجب بعضها للجماعة كالحج فأن الشارح ذكره مع قص الأنظار ونفت الأبطال وغير ذلك من
خصال الفطرة كالاستحباب فانه من خصال الفطرة وقال المالكية نحو به فان من السنة عندهم ما هو
واجب ومنها ما هو عندهم غير واجب وقد فعل بعضهم عن اصطلاح الإمام مالك فظن الله بقوله بعدم وجوبه
أخذ من قوله أنه سنة فصار يقر ذلك في درسه ويقول الاستحباب سنة عند مالك فلو صلى من غير استحباب
صحت صلاته ومالك يقر بذلك بل أوجب من حيث أنه محاسب فبما أتوا قبل الصلاة فافهم ومن ذلك قول
الشافعي أنه يستحب أن يصلي قبل العصر أو بعد وقبل الظهر أو بعد أو ما عدا ذلك من أي حنيفة بذلك
لكن مع ذلك إلا أن المدة قبل أن شاء صلى أو بعد أو ما عدا ذلك من أي حنيفة بذلك
قبلها ليجعلها أو ما كان محل التي بعدها بشارعا فالأول في سنة الظهر والعصر مشيد والشافعي مخفف
وفي سنة العشاء بالعكس فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول في الظهر والعصر والعشاء طول زمن
الأدمان في التأخير قبل الدخول في الظهر والعصر وذلك لتكشاف حلال الله تعالى للصلاة وقت الظهر
واقتراب القلوب من ربها في وقت العصر لانهما من وقت التكشف للحجاب فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن السنة
الحجاب في وقت الصلاة على غالب الناس فلا يكاد أحدهم يتكذبا عن جازبه فيها أو ما لا ريب أني جعلها أو
حنيفة بعد ما هي كالجزء لم يكمل الحضور فيها لتكشاف الحجاب فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن السنة
في صلاة التطوع الليل والنهار أن يسلم من كل ركعتين فأن يسلم من كل ركعة عند الأئمة الثلاثة خلافا لابي
حنيفة فإنه منع السلام من كل ركعة وقال في صلاة الليل أن شاء صلى ركعتين أو أربع أو ثمانية بتسليم
واحتفال وأما النهار فليسلم من كل أربع فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الأول مراعاة حال غالب
الناس من قدرتهم على الوقوف بين يدي الله تعالى مع مثل ذلك الجلي فكان تسليما من كل ركعتين في محل
الاعتدال بين الأكارب والأصغر ووجه من قال يسلم من كل ركعة مراعاة حال الأصغر الذين لا يقدر
على الوقوف بين يدي الله في صلاة الليل أو النهار أكثر من مقدار ركعتين أو حقه في حنيفة مراعاة حال
الأكارب الذين يقدر على طول الوقوف بين يدي الله تعالى مع مثل العمل أكثر من ركعتين ووجه من
منع الزيادة على ركعتين في النهار قل الوقوف بين يدي الله في النهار على الأكارب وأحساسهم به عكس ما عليه
الأصغر الذين لا يحسنون زيادة تقبل الجلي ولا تقصدهم فرحم الله الإمام أبا حنيفة ما كان أكثر مراعاته
لخاصات الأكارب والأصغر ورحم الله بقية الأئمة ما كان أكثر تفهيمهم على الأمة وهو من ذلك قول الشافعي
وأحمد أقل الزركم ترا كثره إحدى عشرة وأدى الكمال ثلاثين ركعة مع قول أبي حنيفة ولا إرتداد
ركعات بتسليم واحدة لا يرد عليها ولا ينقص منها أو قول مالك أو ترك ركعة قبلها شفع مفصل ولا أحدا
أقبلها من الشفع ولكن أقله ركعتان فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث غير سب منه فخرج الأمر

ان ولي قبل الوقوف فسد حجه
ولزمه شاة وان كان بعد
الوقوف لم يفسد حجه
ولزمه بدنه وظاهره من ذهب
مالك كقول الشافعي
وعقد الامور لا يرتفع
بالوطء في الحائضين
بالانفاق وقال داود يرتفع
وهل يلزمهما ان يشتركا في
موضع الوطء لظاهره من
منهيب الى حنيفة
والشافعي انه يستحب
وقال مالك وأحمد
بوجوبه وان وطئ ثم
وطئ ولم يكفر عن الأول
قال أبو حنيفة يلزمه شاة
كفرض الأول أو لم يكفر
الا ان يتكرر ذلك في
جلس واحد وقال مالك
لا يصح بالوطء الثاني شيء
والشافعي قولان أحدهما
يجب كفارة ثانية ثم قيل
بدنه كالاول وقيل شاة
والاصح كفارة واحدة
وقال أحمدان كفرض
الأول وحيث بالثاني
بدنه واذا قيل بشهوة أو
وطئ فما دون الفرج
فانزل بفسده حجه ولزمه
بدنه وقال مالك يفسد
حجه ويلزمه بدنه والقضاء
(فصل) واذا قتل سيديا
له مثل من القم لزمه مثله
من القم عند مالك
والشافعي وقال أبو حنيفة
لا يلزمه الاقيمة الصيد
وشراء الهدى من الحرم
ونصفه جازر عند
الثلاثة وقال مالك لا بد
أن يسوق الى الهدى من

الى مرتبة الميزان • وجهه الأول الاتباع لامر الشارع والحكمة في كون العبد له صلاة الوتر بزيادة أو
نقص مراعاة الشارع لاحوال أمته على اختلاف طبقاتهم بالنظر لسرعة الحضور ورويته في آخر ركعة
من صلاة الوتر فردا لقد قال تعالى وكان تعالى وكلهم آتية يوم القيامة فردا فافهم من كان استعداده قويا وحصل
له الحضور مع الله تعالى في أول ركعة أو ثلث ركعات كفي بذلك ومن لم يحصل له الحضور فله ان يادخلى
يحضر وذلك لثباحتها بحدس عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة أو أكثر كما قاله مالك وجهه قول أبي حنيفة انه لا يزداد
على ثلاث ركعات كون ذلك وتر لكان ان المغرب ووتر النهار ومن القواعد المقررة ان المشيئة أعلى من المشي
فلا ينبغي ان يادة عليه ولا ينقص عنه ما أمكن • وقد جمعت مسددي علماء الخواص رجعا لله يقول لا يسمى نقلا
الاما كان له نظير من الفرائض وما لا نظير له لا يقال فيه نقل وإنما يقال فيه عمل بروحبه وجمعه مرارا وقول
لا يكون نقل الا لمن كملت فرائضه وذلك خاص بالانبياء لعصمتهم وقد تيسر منهم بعض الاربعة فيكون له اسم
نقل اه وجمعه يقول أينما جده قول مالك والشافعي انه يقرأ في ركعة الوتر الاخلاص والمعوذتين انهن
أورق قد وجد الله تعالى واتني عنه الشرك ودخل طريق السعادة وذلك ان بعض ما يكون الى ابليس فلذلك
أمر قذاز الامامان قراءة الوترين دفعا لشركه • وسرسته فهو خاص بالأصاغر وجعلوا في حنيفة انه
يقرأ في الاخرة سورة الاخلاص فقط عدم الخوف من وسوسة ابليس في تلك الحاضرة وهو خاص بالاكثر اه
ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان من أوتر ثم سجد بعد الوتر مع قول أحمد انه يشفعه بركعة ثم يبعده
فالاول مخفف بعد إعادة الوتر والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان • وجهه الأول الاتباع في قوله
صل الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وهو خاص بالاكثر الذين لا يسلب لابلوس على توحيدهم ووجعل الثاني
الاتباع لبعض الصحابة وهو خاص بالأصاغر الذين لا علون من كثرة التوحيد ولا يلبس عليهم سبيل ومعنى
الحديث أنسابي ان من أوتر قبل ان ينام فقد روي ما عليه اذا قام صلى بعد النوم انه ان يحث بالشفع عملا بقول
الشارع لا وتران في ليلة أي من آخر آخر صلاة الليل بشفع فهو تحت أمرى في ذلك وسقى ومن فهم هذا
لا يحتاج الى نقض الوتر فافهم • ومن ذلك قول مالك في المشهور عنه والشافعي باستصحاب القنوت في النصف
الثاني من رمضان في آخر ركعة من وتر التراويح مع قوله في حنيفة وأحمد باستصحاب ذلك في الوتر جميع
السنو به قال جماعة من الشافعية كابن عبدان وراي منصور بن مهران وراي الوليد النساب وراي فالأول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان • وجهه الأول ان الشارع فسد ذلك في نصفه الثاني
من رمضان دون غيره ومن وجه الثاني أن فله صلى الله عليه وسلم بالاصالة يقتضي الدوام فأخذ الامام أبو حنيفة
وأحمد بالاتفاق ومن وجه الثالث ان الدعاء مقبلا لتوحيد لا بد والوتر كالشهادة لله بالفردية والاحدية
والواحدية وكان من القوة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في تلك الحاضرة ولا يحض العبد نفسه فيها بالدعاء فافهم
• ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد صلاة التراويح في شهر رمضان عشر وثلاثون ركعة قولها في الجماعة
أفضل من قول مالك في إحدى الاربعة عنه انه سائة وثلاثون ركعة وان فعلها في البيت أحباله وذلك قال
ابو يوسف فقال من قدر على ان يصلي التراويح في بيته كايصلي مع الامام فواجب ان يصلي في بيته فالاول فيه
تسديد من حيث الامر بقطعا في الجماعة وفيه تخفيف من حيث الصلوة فرجع الامر الى مرتبة الميزان
• وجهه الأول وهو خاص بالنصف الثاني من الشهر فافهم • ومن وجه الثاني ان صلاة التراويح وحده بين يدي الله
تعالى في عشر من ركعة فكان الافضل لم فعلها في جماعة خوفا ان تزهق نفسه من هبة الله عز وجل
ويخرج من حضرة لمدم من تأسي به في ذلك الوقوف بخلافه اذا صلاها في جماعة وجه الثاني مراعاة حال
الأكابر الذين يقدرون على الوقوف بين يدي الله تعالى أفرادا ومع خوفهم على أنفسهم أيضا من الوقوف في
الربا بمحضرة الناس في المسجد كإسبا في سبطه ان شاء الله تعالى في الكلام على صلاة الجماعة في الفرائض
• ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد ان يجوز قضاء الفرائض في الاوقات المنهي عنها مع قوله في حنيفة ان
ذلك لا يجوز وقالوا مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان • وجهه الأول انها صلاة مستحب
في كان ذلك كاذن الملك في الدخول في حضرة سدان كان منع الناس من الدخول اليه وجه الثاني ان الخ

الحل الى الحرم واذا اشترك جماعة في قتل سيدي لزمهم جزار واحد عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يجب على كل واحد منهم جزار كامل والحمام

فوجب جوا أن لا تنافق
وقال داود لأشقى عليه
في الثاني

ففي فصل وهو يجب على
القارئ ما يجب على
المقرع من الكفارة فيما
يرتكبه وقال أبو حنيفة
يجب كذا إن وفي قتل
الصبي الواحد جوا أن
فإن أسد أحرامه لم
القضاء قارنا والكفارة
وعدم القسار ودم
القصاص به قال أحمد
والحلل إذا أخذ صيدا
من الخيل الحارم كان
له ذنبه والصرف فيه
وقال أبو حنيفة لا يجوز
ففي فصل وهو يجب
غير الحرم بالانفاق
وبعض ما يلزمه عند
الشافعي في الشهيرة
الكعبة يفرق في الصغيرة
شاة وقال مالك لا يضمن
لكنه متى فماتته
وقال أبو حنيفة أن قطع
ما أنشأه الأدي غلاز
علمه وان قطع ما أنشأه
الله عز وجل فليس
المسزاة ويحرم قطع
حشيش الحرم لغير الدوا
والعنا لا في جوار
قطعه للدوا وعلف
الدواب عند الثلا وقال
أبو حنيفة لا يجوز قتل
صيد من الدبسة حرام
وكذا قطع شعره وهل
يضمن الشافعي قولان
المسجد الأراج منها
لا يضمن وهو مذهب أبي

أنما يمنع من الصلاة في هذه الأوقات منعاً عاماً ولو بسبب صلاة فاشمل المؤداة وإنضاح
ذلك أن هذه الأوقات أوقات غضب للفق تعالى ولا ينبغي الوقوف بين يدي الملوكة في وقت غضبهم وذلك لأن
وقت الاستواء لا يوجد فيه لشخص ظل يقاها بدلالة بعد الزوال فإن الشخص إن لم يكن مساحداً لظله
نائب عنه أو غائباً استغنى العلم بوقت الاستواء بوجه استئذانهم من النهي عن الصلاة في وقت الاستواء
الأيام الجمعة وأما ما كانه من الغضب الألهي ووجه استئذانهم من النهي عن الصلاة في وقت الاستواء
المكر وهو كون المبدع في حضرة الملك الخاصة فكانه من أهل البيت وأخذه معه الذين لا يفتنون من
القريب من خدمته في وقت من الأوقات ووجه النهي عن الصلاة من بعد صلاة العصر وبعد صلاة الصبح
حتى تغرب الشمس وتطلع وترتفع قدر ما يكون عباد الشمس يتأهبون للعبادة للشمس في ذلك الوقت فنهانا
الشروع من الوقت في الوقوف بين يدي الله في ذلك الوقت وهو بأن مشاركتهم في صورة العبادة وإن كان
القصص مختلفاً من العصر والصبح في أول وقتها كان النهي في خدمته غير أي غير مسائل لا تحريم
مقاصد كما تقدم في غيرهم الاستئذان من الخائض عيان السر والركبة وإن كان الغرض بها الصلاة إنما هو
لا استئذاناً بالفرج فقط وقد أنشأنا غير من الخطاب رضي الله عنه رأى حذيفة رضي الله عنه بعد العصر نافلة فغلا
بالدرة فقال حذيفة إنما نيتنا عن موافقة الكفار وهم لأن لم يسجدوا فقال له عمر كل الناس يعرفون ذلك
أه فيه سبب سبب العلماء على المصلي الباب من حين يفعل صلاة العصر والصبح للثلاثين سبب الأمر إلى
موافقة الكفار في السجود للشمس فافهم ومن ذلك قول الشافعي في أر حقه قوله وأحذف إحدى روايته أنه
يسن أن فاتهم من السن أو ثاب أن يقضوه في أوقات الكراهة كالغرض مع قول أبي حنيفة أنها
تقضى مع القرينة إذا قامت ومع قول مالك أنها لا تقضى وهو القول القديم للشافعي فالقول مشدد والثاني فيه
بعض تشديد والثالث تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وهو وجه الأول القياس على القرائن إذا قامت
جميعاً على الخافعة ما هو في جوارها يحصل في القرائن من النقص من قضائها كاملة فقد أحسن الأدب
مع مذهب لم يرد له شيئاً أقام كظنهم في الأخص والفقار وغيرهما وإن كان الكل منه تعالى واليه
روجه قول أبي حنيفة فإن الرتبة التي قامت مع فرضها قلنا في الأدب لا ترفع القرينة بعد المغرب فانهما الجوار
انفسها وقد كان على من أبي طالب رضي الله عنه يقول بمحلول الأذن أن لا يكون في خادمهم نقص في
القرينة قياساً بذلك غيرهما وقد كرر وإن من أدب مملوك الأذن أن لا يكون في خادمهم نقص في
أعضائه أو رضى أو حرام في جسده لئلا يقع بصرهم على ناقص وما كان أديباً مملوكاً الدنيا فهو أديب مع
ملك الملوكة من باب أولى وإن كان الحق تعالى هو الخالق لذلك السلام فهو وجه قول مالك والشافعي في
القديم أن الزايب لا تقضى هو أن كل وقت له نصيب من الخلة وإذا قامت وقت بلا خدمة ذهب فارغاً فلا
شيء يرعى لمدان يفرغ الوقت المستقبل من تلك العبادات ولا بها الوقت الماضي مع أنه كله في الضميمة فمن
أراد جعل العبادات سابقة للوقت الماضي فكأنه نقل النكبة من أسفل الضميمة إلى أولها وهذا خاص
بنظر الأكارم والثاني خاص بنظر الأصاغر فرفع الله الأمة المجتهد من ما كان أكثر أديبهم مع الله وخلقهم مع
بعضهم بمقتضى ما كل بكر مجتهد كره المجتهد آخر ما عاينه شاهد المادع لو استقل من خواص
ومحبوبين ومن ذلك قول الله في وأجده ليس ابن دخل المصلو قد أمنت أعمدة إن صلى تحية المجدد
ولا غيرهما قول أبي حنيفة فمواكب إذا أمن فوات الركعة الشا تيمن الصبح اشتغل بركعتي الفجر خارج
المسجد في صومراً إذا أقيمت الصلاة وهو خارج المسجد فلا يزال مشدق في أمر الضميمة والثاني فيه تشديد فراجع
الأمر إلى مرتبة الميزان وهو وجه الأول غلبة المحبة والتعظيم على المحبة في النافلة فيصعد هذا المصلي في الركعة
للعدا الأكل بالأدب فيما أكثر من مواخذته له إذا أكل بأدب في النافلة فيصعد هذا المصلي في الركعة
الأمان على تحمل ما بين يديه في القرينة من المحبة والتعظيم ووجه الثاني مراعاة تحصيل ركعة من تلك
الصلاة في جماعة جاء أن يكون الله تعالى غير ليدن من صلى في تلك الجماعة يشفعه في جميع المؤمنين أو غفر
لهم معور عياستك المحبة في عطف بقدران يقف بين يدي الله وحده في القرينة فكان تحصيل وقوة

لا يختص مكان

باب صفة ما حج به
من قصد مكة شرقها الله تعالى لا تسلك بل زيارة
أو تحرقه فهل يجب عليه
أن يصير صحيح أو عورة
أو يصح ذلك لشارقي
قد ولان أحبه ماله
يصحب والثاني يجب
الآن يشكره فحسبه
خطاب وصياد وقال أبو
حنيفة لا يجوز لمن وراه
المقات أن يدخل الحرم
الأحرام أو ما من دونه
فيؤخر دخوله بغير إحرام
وقال ابن عباس لا يدخل
أحد الحرم الأحرما
وداخل مكة بالنياب
إن شاء دخلها أسلأوا
نهرا بالانفاق وقال النخعي
واصحب دخوله ليل
أفضل ويسحب الدعاء
عند رؤيه البيت بالمأثور
ورقم الذين فيه وكان
مالك لا يرى ذلك وطواف
القدوم سنة عند الثلاثة
وقال مالك أن تركه
مطبقا له دم
فصل من شرط
الطواف أطهاره وستر
العورة عند الثلاثة وقال
أبو حنيفة ليس بشرط في
صحته والترتيب في
الطواف واجب عند
الثلاثة وقال أبو حنيفة
يصح الطواف من غير
ترتيب وبمسحه مادام
حكة فإذا أخرج إلى بلد
زعمه وعن داود أنه إذا

مع الجماعة أولى من اشتغاله بآداب القدوم على حضرة الله عز وجل وتوقفته لحضوره في تلك المرفة
باصطلامه من شدة الحبة كما عرف ذلك من صلى الصلاة على وجهها فتأمل ذلك أنه نفس ومن ذلك قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى أن كل وقت ينهي الشارع عن الصلاة لا يصح قضاء الصلاة به ولا التنفل إلا بمحبة
التلاوة مع قول الشافعي وغيره أن كل صلاة لها سبب متقدم يجوز فيها ما به كالصلاة ركعتي الطواف والمنذور
وسجود التلاوة ركعتي غيب الوضوء فالأول مشدد في عدم صحة الصلاة في الوقت المذكور والثاني فيه تخفيف
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتقدم توجيهه من القولين في الباب واتفقوا على كراهة التنفل بعد فعل
العصر والصبح حتى تغرب الشمس أو تطلع وقال أبو حنيفة من صلى الصبح عند طلوع الشمس لم تصح
وإذا شرع فيه انقطع الشمس وهو فيها بطلت صلاته ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاني واحد بركاه
التنفل بعد ركعتي سنة التغير مع قول مالك بعدم كراهة ذلك فالأول مشدد في كراهة والثاني تخفيف فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع فلم يثنان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتنفل بعد
صلاة سنة التغير شيئا فاما كان يحدث مع أصحابه فأن يجد أحدا يحدث معه اضطرع على جنبه ورفع رأسه
على نواحه المنصوب حتى تمام الصلاة ثم إن ذلك خاص بقوام الليل الذين أدركوا وقت التعليل الإلهي حتى
كادت مفاسدهم تنقطع من الخسفة فيكون ترك الصلاة بعد ركعتي التغير كالذواول والالتص الذي أصابهم
فصل هذا على الأكارع ويحل قول أبي حنيفة على حال الأصغر الذين لم يحضر وذلك التعليل الإلهي
مع البقطة أو ما عونه ويصح جعله أيضا على الأكارع الذين حضر وذلك التعليل الإلهي وأقصد رحمه الله
تعالى على تحمله فلم يأمر بالتنفل لتقدم عليه كالأصغر فأفهم ومن ذلك قول مالك والشافعي باستثناء
التنفل بحكمة من التهي مع قول أبي حنيفة وأحمد بركاه ذلك فالأول تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن التنفل بحكمة تقدم الملك في داره المأذون لهم في الدخول عليه أي ساعة
شائما من قبل أو تهاير بخلاف الواردين على الملك من الأفاق ليس لهم الوقوف بين يديه إلا بعد إذن مخرج
من خدم الملك لهم ولو كان أحد منهم أكبر الأمراء فافهم وجه الثاني أن خلفه ما هو كالأصغر فافهم
في الوقوف بين يدي الملك أي وقت شائما من غيرهم والأدب معه إلا بد أن جسد أو لا يلقى تعالى لا يقيد
عليه فله أن يرجع عن ذلك إلا بد دليل وقدم السمع في الأحكام الشرعية والله تعالى أعلم

باب صلاة الجماعة

أجمعوا على أن صلاة الجماعة مشروعة وأنه يجب إظهارها في الناس فإن امتنع وامتنع فقولوا واتفقوا على
وجوب صلاة الجماعة في حق المأمور وعلى أن أقل الجماعة تمام ومأمور قائم عن عينة فإن لم يقف عن عينة
بطلت صلاته عند أحمد كإساق وعلى أنه إذا سلم الإمام في المأمور من مسبق وقوفه فقدموا من تبعهم الصلاة
في الجمعة في غير الجمعة فانهم لا يخلوا في ذلك كإساق وكذلك اتفقوا على أن من دخل
في فرض الوقت فافهم الجماعة وتقدم إلى الثالثة فلا بد أن يعطيه أو يدخل في الجماعة وكذلك اتفقوا
على أنه إذا اتصلت الصفوف ولم يكن بينهم طريق أو تهاير مع الإمام وكذلك اتفقوا على جواز اقتداء
المتنفل بالمتضرع وكذلك اتفقوا على أن إمامة الأعشى غير مكرهة الاعتدال من سب من كإساق وكذلك
اتفقوا على عدم صحة إمامة المرأة بالجل في الفرائض وعلى أن الصلاة خلف المحدث لا تجوز وكذلك
اتفقوا على كراهة ارتفاع المأمور على إمامه فيرجح فلهذا ما وجدته من مسائل الأجماع والافتقار وما
ما خلتها في ذلك قول أبي حنيفة في الجماعة في الفرائض غيرا لجمعة فرض كتابه وهو الأصح من مذهب
الشافعي مع قول مالك أنها سبقت به قال جماعة من أصحاب أبي حنيفة والثاني ومع قول أحمد لا فرض عن
وليت بشرط في صحة الصلاة عندئذ ولكن أصل من فرائض الجماعة ثم وصحت صلاته فالأول
فيه مقتضى والثاني تخفيف والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن القصود من
الجماعة الصلاة إقامة شعار الدين في دولة الظاهر والباطن بالتلافي القلوب والأبدان فلا بد من طائفة في
البلد تقوم بذلك والأدلى إلى إخوان الدين وذهب المتأخرون إلى تساهل وغلبت كل أهل الكفر على أهل كل

نفسه أجزأه وأدام عليه وتقبل الخير والعبادة عليه مسنة لأن في السجود عليه تقبيل أو زيادة وقال مالك السجود عليه بدعة والركن الثاني

يستعمله يدعو بقله ولا يقبله عند ١٤٨ الشافعي وقال أبو حنيفة لا يستعمل وقال مالك يستعمل ولا يقبل بده بل يصفه على فيموردى الخرق

اليعان وأيضاً فان صلاة الجماعة من جملة رحمة الله تعالى بالأصغار ليقو واشهد كثرة الجماعة ورؤية بعضهم بضاعى الوقوف بين يدي رب الأرباب في حفرة تشكاد أعضاءه الأنياب والألسنة أن تفصل منها فلو أن المفرد أقسم في تلك الحفرة وحده ونحطت له هبة الله تعالى لما قدر على أن يقف حتى يتم صلاته من شدة الخجل أعضائه حتى خشم فكان من رحمة الله تعالى به أنه أمر أن يصلي مع جماعة يصح له التماسي وتقو به العزيمهم كما يعرف ذلك من صلى الصلاة الحقيقية فإن من يصلي الصلاة العادية لا يعرف شأن من ذلك وغايته أن يطمئن في ركوعه وسجوده ويراعي معاني ما يقرأ من القرآن والأذكار ومثل هذا مجرب عما قلناه من رآه في الفضائل والأقوال في الظاهر فافهم ووجه من قال إنه سائة الحائض باليمن التي فعلها التي صلى الله عليه وسلم ولم يوجها كان للجنبه أن يلحقها بالواجب كما في صلاة الجمعة يحكم اجتماعه وهكذا الحكم في جميع ما فعله الشارع ولم يبين لنا من يشرع هل هو واجب أو مستحب فمن كان مقلداً الإمام فهو مقتبسه كما فيما يقول من وجوب أو يندب ومن لم يكن مقلداً لنفسه التماسي برسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الفعل فإني به بقطع النظر عن كونه فرضاً أو سنة الثلاثين ما وسبب الشارع أو توسع ما منعه الشارع وعلى ذلك جماعة من أهل الله عز وجل ووجه من قال إنها فرض عين أخذه بظاهر الأحاديث وأمره تعالى بها في وقت شدة الخوف والصام الحبيب لو لم تكن واجبة على الأعيان لما سمح تعالى للناس بها في وقت تطار الرؤس وقد أمر الله تعالى العباد بها في شدة القتال أمر عام لم يسمح أحداً في التخلف عنها إلا لمراسة لبقية المقاتلين حال اشتغالها بالصلاة ومناحوتهم فإذ لم يسمهم ما شرع لهم أحرموا به كذلك وفي ذلك من الحكمة أنه لا يؤخر ولا يهمل الذين حرموا سائر الأعمال فلهذا كان مقتضى الله تعالى بل كان أحدهم يلتفت خوفاً من أن يتغلب العدو وهو من حيث الحجة الذي فيه يخاف من غير الله فانه رقيق ولا ينقطع فافهم ومن ذلك قول الجمهور أن الصلاة في الجماعة أكثرية أفضل مع قول مالك أن أفضل الصلاة مع الواحد كفضلها مع الكثير فالأول مخفف خاص بالصنفاء الذين لا يقدر على طول الوقوف بين يدي الله تعالى مع الواحد والآخرين والثاني مشدد خاص بالقوماء الذين يقدر على طول الوقوف بين يدي الله تعالى مع الواحد فلهذا علم أهل الجماعة في بيوتهم من غير كراهة في ذلك مع قول أبي حنيفة ومالك بك الصلاة مع الجماعة على الأول مخفف والثاني مشدد جميع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الثاني أن الجماعة ما شرعت بالصلاة إلا لتأخر قلوب المؤمنين بعضها على بعض لأجل نصرة الدين وإقامة شعائره فان القلوب إذا تأخرت بغير عارضة بعضها بعضاً إزالة المنكر بعضها في ذلك العدو الذي طلب إزالته فبذلك نظام الدين ومعلوم أن النساء لم يرصدن لمثل ذلك وجه الأول تقرير الشارع بجماعة النساء في عصره على أقامتهن الجماعة في بيوتهم وفي المساجد خلف الرجال فهو وإن لم يكن فيه نصرة في الدين كالجهد لإزالة المنكرات ففيه إلتفاف القلوب المؤتمنات والمسلات ذلك قول إلى نصرة الدين في دولة الباطن بين يدي الله عز وجل إذا التكتل بالجمعة عام للذكور والآنثاء فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يجب على الإمامة في غير الجماعة إنما هي مستحبة مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب عليه نية الإمامة إلا أن كان خلفه نساء فإن كانوا رجالاً لم يجب واستثنى الجماعة يعرفوا العبدون قبل لا بد من نية الإمامة في هذه الثلاثة على الإطلاق وقال أحمد نية الإمامة شرط فالأول مخفف والثاني مشدد وتشددهن وجوه والثالث مشدد في جملة الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول عدم ورود أمر بنية الإمامة عن الشارع وأيضاً فان صورة الارتباط قد حصلت ببطونهم فاعلمهم أغنى أفعاله وذلك كاف في إقامة شعائر الدين فاحتجوا إلى توجيه الإمامة ليقوى بطنهم به بذلك علم في التعاضد المتعاون على إقامة شعائر الدين فاحتجوا إلى توجيه الإمامة ليقوى بطنهم به بذلك علم وجهه ما إذا كانوا لا روحه استثناء الجماعة والعبدون بالجمع يعرفه تشدداً في إلتفاتهم على الجماعة والاشعار بكثرة الجمع في هذه الأصول فاستثنى الإمام فيما عدا ذلك عن تأكد الارتباط به فيه وجه قول أحمد لاخذ بالاحتياط ليرتبط الأمر بالإمامة بغيره ووجهه ما إذا كان خاص بالأقوام الذين يشهدون

والأرباب بحسب عزه وأخذه وتابعه أبو بكر الصديق من الشافعية ولا بد عند مالك والشافعي وأحمد أن يبدأ ارتباطهم

الشاميان القذان بلبان الخمر لا يستلزمان وعن ابن عباس وابن الزبير وجاهر استلزاما ويصحب الرجل والاضطباع عند الثلاثة وقال مالك الاضطباع لا يعرف ولا يرتب أحداً بفعله وإذا ترك الرجل الاضطباع فلا شيء عليه بالاتفاق وعن الحسن النصري والثوري وابن المنصور أنه يلزمه دم والقرعة في الطواف مستحبة عند جماهير العلماء وكرهها مالك

ففي فصل من يقول بوجوب الطهارة في الطواف وهم مالك والشافعي وأحمد عندهم أن من أحدث فيه توساً وبني والشافعي فيه قول آخر أنه يستأنف وركعتا الطواف واجبتان عند أبي حنيفة وذلك قول للشافعي وقال مالك وأحمد هماستان وهو الرابع من مذهب الشافعي

ففي فصل من قال في ركعتي الحج والعمرة عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة واجب بغير دم وعن أحمد روايتان أحدهما واجب والآخرى مستحب والذهاب من الأصنافي المعروفين والعمرة من النصف الثاني

النصف الثاني عند كافة الفقهاء وسكن عن ابن جرير الطبري أن الذاهب

بأنه صواب ومجتهد بل وقد عكس لم يعتد به وقال أبو حنيفة لا يخرج عليه **فصل** في سبب أن يجمع في الوقوف معرفة من الليل والنهار عند الثلاثة وقال مالك يجب الركوب والنسي في الوقوف سواء عند أبي حنيفة ومالك وهو ١٤٩ الرخ من قول الشافعي وقال أحمد

ارتباطهم بالامام في قولهم كالمرحسوس حتى ان بعضهم لا يتيسر عليه الحال لو غلط في المبلغ في الاصل
كان كبريل الركوع ولم يركع الامام ومثل هذه هي الزاوية الحقيقية التي كان عليها السلف الصالح فعمل ان
من ادعى صحة الارتباط بالامام مع تتبع المبلغ في الغلط هو من أصل التلبس على نفسه فتأمل ومن
ذلك قول مالك والشافعي في أصح قولهم وأحمد أنه لو نوى المنفرد الدخول في الجماعة من غير قطع الصلاة مع
قول أبي حنيفة أن ذلك يعطل الصلاة فالأول خفيف والشافعي مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الأول أنه طلب ارتباط صلاة الجماعة من زواجرها وشراكم في إقامة الشمار حسب طاقته ووجه الشافعي أن
نية الامام في إنشاء الصلاة كالاشارة بالخطي عن الحق بخلافها في أول الصلاة يروح العبد باليد فيدخل في
الارتباط بإمامه وهذا خاص بالأصغر كان الأول خاص بالأكثر أصحاب مقام الجمع فلم يخف جواب ذلك عن
شهود الحق تعالى بل ازدادوا به شهرة داعيا كانوا عليه حال الأقراد في ذلك من الأدب مع الله تعالى
على عارفه ما كل أحد قد رعى خطاب الحق تعالى من أول الصلاة إلى آخرها بلا واسطة وهو منفرد
فأفهم ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة أن ما ذكره المأموم من صلاة الامام فأول صلاة في التشهد استأخر
صلاته في القراءة مع قول الشافعي أنه أول صلاة فلا وحكاية بعد في الباقي القنوت ومع قول مالك في الشهور
عنه أنه آخرها وهو واحد إلى ما بين عن أحمد فالأول في حقيقته والشافعي في تشدده الثالث في تخفيف
فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم الاختلاف على الامام ظاهر بما ذكرناه فالأصل فلا بعد
القراءة بل ربما كانت قراءته وحده أنهم من قراءته مع الامام من حيث المحض ومع الله تعالى ووجه الثاني
الاختصاص بالاحتياط فيوافي الامام فيما يوهبه للثلاث يختلف عليه وياقي به ثانيا في عمله الأصلي فلذلك كان وافي
الامام في التشهد والتسبيحات ولا يشغل بدعاء الانتشاح لأن موافقة الامام في هذا الموضوع أهم ووجه
الثالث استغناء المسوق عما يفعله مع الامام من التشهد والقنوت وغير ذلك وهو خاص بالأصغر الذين
يقول عليهم مناجاة الله تعالى في القنوت والجلوس وحدهم كان كلام الشافعي محمول على حال الأكبر الذين
لهم قدرة على مناجاة الحق جل وعلا وحدهم فأفهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي أن من دخل
الناس فوجد جماعة قد فرغ من الصلاة كره أن يستأنف فيه جماعة أخرى إلا أن يكون السجد على ممر
الناس مع قول أحمد لا يكبره إمام الجماعة بعد الجماعة بحال فالأول فيه تخفيف والشافعي تخفيف فراجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول خوف تثبيت القلب عن الامام أو حصول تشويش له من جهة
الافتتات عليه فيصير يصلي بالناس بعد ذلك وهو متأكد فيفسر في تكديره في قلب المأموم به ووجه
قول أحمد أن في إقامه الجماعة ثانياً بأداء الأجر والثواب للجماعة الثانية أن كانوا سواهم الامام الأول أو
حصول فضيلة الجماعة لهم لم يكونوا سواهم لو ربما كان في الجماعة الثانية من يسخر أن يقف بين يدي الله
وحده في الصلاة أو يستطيع الوقوف وحده أصلاً من شأنه فلهية قائلهم ومن ذلك قول الشافعي أن من
صلى منفرداً ثم أدرك جماعة يصلون أو تحبب له أن يصلي معهم وذلك قال مالك إلا في المغرب فإن صلى
جماعة ثم أدرك جماعة أخرى قال أبا حنيفة من مذهب الشافعي أنه بعده أو هو قول أحد الأبي الصنع والعصر
ومع قول مالك في رواية أخرى أن من صلى جماعة لا بعد من صلى منفرداً أعاد في الجماعة إلا المغرب وقال
الأوزاعي إلا الصبح والمغرب وقال أبو حنيفة لا بد بالظاهر والمشاو قال الحسن يعيد إلا الصبح والعصر
فالأول فيه تشدد في مسئلة من صلى منفرداً ومن صلى جماعة والثالث فيه تخفيف فراجع ذلك ما بعده فراجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول اتباع ورجاء كان في الصلاة الأولى نقص فيجرى في الصلاة الثانية
وإنما استثنى مالك المغرب تخفيفاً على الناس لمضي وقتها وإزاحة لعشاء يفتح العين له عادة وإنما استثنى
أحمد الصبح والعصر لئلا يسهو عن الصلاة بسبب غلظ الشمس أو تطلع الشمس مع ما في
الأعاد من وإفهامه النقل من حوزا الترك وإن كان لها حكم أقرض من جهته حوجب القيام فيها مع القدرة

الركوب أفضل وهو قول
قديم للشافعي وأما وفق
عرفة يوم الجمعة في فصل
جمعته فذلك مبنى وأما
يصل الظهور ركعتين
عند كافة الفقهاء وقال
أبو يوسف يصلي الجمعة
بعرفة وقال الشافعي
عند الزوال وقسم أبو
يوسف ما لم يكن هذه
المسألة بمسألة الشهد
فقال مالك سقا بأننا
بالدست يعلمون أن الجمعة
عرفة وهي هذا أهل
أخبرهم وهم أحرص
من غيرهم بذلك
فصل في المبيت
بغير لغة نكح وليس
بكر بالانفاق وحكي
عن الشعبي والشافعي أنه
ركن ويجمع بين المغرب
وإنشاء وقت العشاء
بالاجماع فلو صلى كل
وحدة منهم في وقتها جاز
عند مالك والشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة
لا يجزئ ذلك
فصل في الزمان واجب
بالاتفاق ولا يجوز زفير
للمحاربة عند الثلاثة وقال
أبو حنيفة يجوز بكل
ما هو من جنس الأرض
وقال داود يجوز بكل
شيء يسقط الرمي بعد
طول الشمس بالاتفاق
فاروي بعد نصف الليل
حازع عند الشافعي وأحمد

٢٠ - ميزان - وقال أبو حنيفة ومالك لا يجوز الزمان إلا بعد طلوع القمر الثاني وقال جماعة والشافعي والثوري لا يجوز إلا بعد طلوع الشمس ويقطع التلبس مع أول جماعة من ردى جرة العيشة عند الثلاثة وقال مالك بطلعهما بعد الزوال يوم عرفة

وقهرهم بالخروج منها فعرض لهم أن الصلوات المأدوة وجهرت وجهه إلى التلبية ووجهه إلى القرضية لا وجهه
واحد وجهرت قول الأوزاعي ما قلناه من النهي عن الصلاة عقب الصبح وتخفيف الأمر على الناس بعد
الغروب وجهرت قول حنيفة لا تظهر والثناء على جأله بعد ما يكون وقت الظهور وقتاً يتابع فيه الحجاب
فلذلك كاد العبد في بقاء صلته على الكمال فكان عادته جاهر بصلاته من النقص وأما الشاء فأنها عقب وقت
التهاير في أمر الغرف وإنما بش عادمه غلط الحجاب فيها أيضاً ولذلك استحب الشارع لامة تأخيرها إلى أن
ينتهي ثلث الليل الأول كما أشار إليه حديث لولان أنق على أمي لا تحرك العشاء إلى ثلث الليل ووجه قول
الحسن هو الوجه في قول أحمد أنه أعلم ومن ذلك قول الإمام الشافعي في الجسد أن فرضه إذا طاعه والاولى
والثانية تطوع مع قول الشافعي في القديم أن فرضه الثاني نوع قول أبي حنيفة وأحمد والاوزاعي والشافعي
أنهما جحد فرضه فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تنديد بجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الاول سقوط الخطأ بعنه بفعلها ووجه الثاني الاختلاف احتياط ونسبة الجهر لمعاصيه يقع في الأول من
النقص ووجه الثالث العلم في حاله تعالى الله تعالى أديع الشارع حيث سكت عن بيان وجوب ذلك فهو به
قال عبد الله بن عمر قال حدثني عن ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم جاهدته في صلاة ما شاء هـ ومن ذلك قول
الإمام الشافعي وأحمد بن الإمام إذا أحس بدخول الصلاة فليقلعها عن سبيلها لا يتطهر مع ترك ذلك
أي خفيفه ومالك ومالك ومالك الشافعي فالاول مشدد بحسب الاحتياط والآخر والثاني مخفف في ترك ذلك
أصله فر جمع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ذلك عن تأخير الصلاة على يحصل فضيلة لا ينوع
لله في الزكوع الزاكن أو جلوسه بين يدي به مع الجالسين ووجه الثاني الحر ومن التشر بل بين
مرأعاً الخلق ومرأعاً الخالق وإن كان مثل ذلك مغفوراً له وجمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى
يقول لأنا استحب الإمام الشافعي وأحمد بن إمامنا إذا أحس به الإمام في الزكوع أو التفتل لأحسانهما
الظن بالإمام أو ما نهى الله لا يشك أنه انتقل ذلك المدخل من ربه عز وجل من حيث انتهى من منصب الإمام
الاعظم ولو أن هذا الإمام على أن ذلك يشك ذلك الإمام من ربه ما استحبال ذلك فافهم ومعنيته رضي الله
عنه يقول كلام الشافعي وأحمد خاص بالإمام الذي أعطاها الله تعالى القوة وجعل له هذه عين مقفلة نظر بها
إلى الحق على وجه ما يعين نظر بها إلى الخلق وإلى ما يفعل وينظر بها إلى الحق والخلق مع ما قيل من
الكرامة الخاصة بالأصغار أما الكبر لا يضرهم ذلك فافهم ومن ذلك قول الإمام في الجسد وهو الزاكن من
مذهب الإمام الشافعي أنه لو نوى الإمام مفارقة ما علمه من غير عذر لم يتطهر مع قول أبي حنيفة ومالك أنها تطهر
فالاول مخفف والثاني مشدد بجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن تمام الصلاة خلف الإمام أعياها
أدب بدليل صحة صلته فرادى فيها الجماعة والصلوات المأدوة ووجه الثاني أنه بالله دخول معه كانه مربوط به
بتمام الصلاة خلفه فكانه قطع الصلاة فلا يتوكل على التطهر ومنصب الإمام في الصلاة لعل من حواضره وج
من طاعته وموافقته كالإمام الأعظم بن الإمامة في الصلاة هي منصبه بالأصالة في فارق إمامه متى وفات
مسته جأله كن فارق اتباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج عن شرعه لاسمائه وأوجبت المفارقة القدح
في دين الإمام فافهم ومن ذلك قول الإمام مالك والشافعي بصحة قولنا مومر بالإمام وبندهما نظر بقرن مع
قول أبي حنيفة أنه لا تصح إلا خلفه والثاني مشدد ووجه الأول أن المراد مع قولنا مومر بآياتة الإمام
وحواسل ووجه الثاني أن شرط الارتباط لا يورث في الإمام والمومر ما لا يورث في الإمام ولا يمكن أن تطهرت
صورة الارتباط منهما من حيث الاحتكام كذلك لا تطهرت من حيث الطوبى كما أشار إليه الجواب وأعله
فتفتت قلبه فأنه صلى الله عليه وسلم حكى اختلاف القلوب باختلاف الصدور وعدم استوائها في الموقف فكل
من القلوب ووجه ومن ذلك قولنا والشافعي وأحمد من صلى في سنة بعد صلاة الإمام في المصعد وهناك
ثالث يخرج وجهه في المصعد مع قول أبي حنيفة في المشو رغبته بأنه يصح فالاول مشدد والثاني مخفف

الشافي يهرز ثلاث
 شراباً وبعد الحاقق
 بالشق الأيمن وقال أبو
 حنيفة بالشق الأيسر
 فاعتبر عن الحاقق ومن
 لا شرع على رأسه وسحب
 إمرأه الرادى عليه وقال
 أبو حنيفة لا يسحب
 «فصل»
 الهذلي وهو أن يسوق معه
 شياً من التمر ليدفعه
 ويسحب أشعاره إذا
 كان من الأبل أو الغر
 في حقه فسماه لأجن
 عند الشافي وأحد وقال
 مالك في الجنب الأيسر
 وقال أبو حنيفة الأشعار
 يجرى ويسحب أن يقاد
 الأيسر بيمينه وكذلك
 الغنم عند الثلاثة وقال
 أحمد لا يسحب تقليد
 الغنم وإذا كان الهذلي
 نطأ ظهره باق على ملكه
 بالانفاق يصرف نفسه
 إلى أن يهرز وإن كان
 هنوداً والعلمك عنه
 وما ركب قال في نابض
 ولا يد عند الثلاثة وقال
 أبو حنيفة يهرز به واهله
 يهرز به ويهرز شرب
 من لبنه ما فضل عن ولده
 وقال أبو حنيفة لا يهرز
 وما وجب من الدماء
 سرام لا يأكل منه وقال
 أبو حنيفة ما يأكل من دم
 الجن والجنات وما قال
 مالك في جميع الدماء

الواجبة الاخرى الصبر وقديده الاذى وكما انهم لا يلاعن ماله انه لا يجوزوا فضل بقوله انهم المعتبر المروة
 الحاجب معنى وقال ماله لا يجوز لي الصبر الصبر العبد المروة ولا الحاجب الاعبى (فصل) وطول الاقامة ركن الاتفاق والاول وقت من

نصف ليلة النحر وأفضله على يوم النحر ولا آخره وقال أبو حنيفة أول وقت طلوع الفجر الثاني وآخره ثاني أيام التشريق فان آخره ثاني
 لزمه **«فصل»** وروى الجراح اثلاثة في أيام التشريق بعداز وال كل جرة بسبع ١٥١ حسان من واجبات الحج بالانفاق

وقال أن المباحون روى
 جرة فافهم ترك لا يضل
 من الحج إلا بالانفاق به
 ويجب أن يبدأ بالتي تلى
 مسجد الخيف ثم الوسطى
 ثم روى جرة عقبه وقال
 أبو حنيفة روى منكسا
 أعاد فان لم يفعل فلا
 شيء عليه

«فصل» والامام
 المدودات أيام التشريق
 بالانفاق والمسلمات
 عشرى الخوة عند الشافعي
 واحد وقال مالك ثلاثة
 أيام يوم النحر ويومان بعده
 وقال أبو حنيفة يوم عرفة
 ويوم النحر والأول من
 أيام التشريق

«فصل» وتزول المحصب
 ليلة الرابع عشر مشعب
 ويحكى عن أبي حنيفة أنه
 نسك وهو قول عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه
 وسبب أن يخطب الإمام
 في ثاني أيام التشريق
 وقال أبو حنيفة لا يستحب
 وله أن يتصرف في اليوم

الثاني ما لم تقرب الشمس
 وترك الرماة الثالث فان
 يتصرف في غريب الشمس
 وجب ميمم روى القند
 وقال أبو حنيفة لم ينفر
 ما لم يطلع الفجر
«فصل» وإذا حاضت
 المرأة قبل طواف
 الأضحية تنفر حتى تظهر
 وتطوف ولا يلزم الجمل

حس الحمل عتابل يتفرع الناس وركب غيرهما مكانا عند الشافعي واحد وقال مالك يلزمه حسن الجمل أكثر مدة الحيض وزيادة
 ثلاثة أيام وعند أبي حنيفة مكان الطواف لا يشترط فيه الطهارة فتطوف وترحل مع الحاج **«فصل»** وطواف الوداع من واجبات الحج على

فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول ذهب الشارح القصور من صلاح الجامعة في دولة الظاهر لما خلق
 ووجه الثاني في ذلك حصول الشارح في دولة الباطن الذي هو على الله تعالى وحضرته فكذلك وجوه وقوانين
 من يصلي خلف امام بيت المقدس أو مكة وهو عصر لا يقص به الحال ولا غيره أو لم يكن قد فات هذا الفضيلة
 امثال أمر الشارع بالإجماع في مكان واحد عرفا • وكان سيدي على الخواص رحمه الله تعالى يذهب إلى
 مكة وبيت المقدس وغيرهما فحصل مع الإمام ثم يرجع ويقول اتباع السنة الأولى وكذلك كان يفعل سيدي
 ابراهيم المتبول كما أخبرني بذلك شيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى اه • ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لك
 وأجله لا يجوز اقتداء المخترع بالمتفعل كما لا يجوز عندهم أن يصلي قرضا خلف من يصلي قرضا آخر مع
 قول الشافعي أن ذلك يجوز وقال الأول مشدود والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول ظاهر
 قوله صلى الله عليه وسلم ولا تختلفوا عليه أي الامام تختلفوا قلوبكم بكم ثم هل الاختلاف عليه في الأفعال
 المأثمة كاشمل الاختلاف عليه في الأفعال الظاهرة على حدس أو وجه الثاني كون اختلاف أفعال
 القلوب لا يظهر به مخالفة الإمام عند الناس فالأمة الثلاثة راعوا المخالفة القلبية والشافعي راعى المخالفة
 الظاهرة ولا شك أن من راعى الباطن والظاهر معا كل من راعى أحدهما مع جواز كل منهما مع الآخر فافهم
 فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم صحة امامة الصبي المميز في الجمعة مع قول الشافعي يجوز الاقتداء به فيها
 كغيره وان كان التابع أولى بالإمامة من العبد بل لا خلاف فالأول مشدود والثاني مخفف ووجه الأول أن
 منصب الإمامة في الجمعة وغيره من منصب الإمام الأعظم وقد اتفقوا على أن من شرطه أن يكون بالغاً
 ووجه الثاني أن المراد عدم اختلاجه بإيجاب الصلاة وأدائها وذلك حاصل بالصبي المميز الذي عين بين
 القرائن والسنن ويخرج عن الصلاة مع الحديث والنسب أو أضافه لاذب عليه بخلاف البالغ فافهم
 الامام عادل لا يخطئ من الذنوب فافهم • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن امامة العبد في غير الجمعة محض
 غير كرامة مع قول أبي حنيفة كرامة امامة العبد الأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي
 الميزان ووجه الأول سكوت الشارع على امامة العبد باجماعه وقوله صلى الله عليه وسلم لا أنقض لغير
 على قيد ولا عهد على حاله بالتأخير ووجه الثاني يكون ذلك السيد أتى الله من الحر أو كثر ذلوا وانكساراً بين يدي
 ربه فيكون مقتداً عند الله على الحر الذي عنده كبر وعزة بنفس ووجه الثاني كون الإمامة في الأصل من
 منصب الإمام الأعظم ومعهم ما يشترط أن يكون حواف ذلك القول في نائيه وأن كان البديل ليس من
 شرطه أن يكون في صورة البديل من كل وجه فافهم • ومن ذلك قول الإمام الشافعي إن البصير والاعمى
 في الإمامة سواء مع قول ابن سيرين وإبي حنيفة أن البصير أول وأختره أو أوصى الشيرازي من الشافعية
 وجماهم أنها مخصصة بالانفاق فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول
 عدم ورود شيء في ذلك مع أن الدار على نور القلب عند الله تعالى على نور البصر الظاهر ووجه الثاني
 أن الإمامة من منصب الإمام الأعظم فكذلك الإمام الأعظم أي فكذلك نائيه • ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة كرامة امامة من لا يعرف أو مع قول أحمد بن حنبل كرامة الأول مشدود والثاني مخفف ووجه الأول
 طلب الأئمة أن يصل السند بالإمام إلى حضرة خطاب الله عز وجل ومن لا يعرف ما لم يؤمن بأه مقطوع
 النسب والوصية لا يحضره خطاب الله عز وجل ولا أولادنا لا ينبغي أن يكون واسطة بيننا وبين خطاب الله
 عز وجل بل بالقرآن والوعاء واللسان لنقصه ولا يكون تولى من معصية كما أشار إليه قوله تعالى في ذلك أنه كان
 فاحشاً ومقتواً وسامعاً • وأضاف قد روى عن بعضهم أنه قال أن الله تعالى رأى السند الباطن كما رأى السند
 الظاهر بل أول وجه الثاني عدم ورود شيء في ذلك بقوله ما معه قد أمر الله تعالى بالسبع والاطاعة لمن
 ولاه علناً وان كان نائياً أياهم الذي لا يؤمنه وأجرح نفسه لا ينعماها لئلا يفهم • ومن ذلك قول
 أبي حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى روايته بصحة امامة الخاسق مع الكرامة مع قول مالك وأحمد في أشهر

حس الحمل عتابل يتفرع الناس وركب غيرهما مكانا عند الشافعي واحد وقال مالك يلزمه حسن الجمل أكثر مدة الحيض وزيادة
 ثلاثة أيام وعند أبي حنيفة مكان الطواف لا يشترط فيه الطهارة فتطوف وترحل مع الحاج **«فصل»** وطواف الوداع من واجبات الحج على

اشتهر زعم الفقهاء الذين اقاموا ولاوع عليه وقال ابو حنيفة لا يسقط الا بالاكامة **باب الاحصاء** من احصر عدوه عن الوقت أو الطواف أو السبي وكان له ١٥٢ طريق آخر يمكنه الوصول منه لزمه قصد قرب أو بعد ولم يفعل فان سلكته فقاتله الحجة ولم يكن له طريق آخر يحصل

روايته انها لاتصح ان كان فسقه بل تأويل ويسلم على خلفه الصلاة وان كان يتأويل أعاد ما دام في الوقت فالاول مخفف والثاني مشدد بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول صلاة الصلابة خلف الحاج قال ابن عمرو كفي به فاسقا وقد احصا من قتلهم من الصلابة ثلاثين قتلوا مائة ألف وعشرين ألفا وانما يصح الاثمة المذكور ون صلاة الامم من خلفه لانه يحمل انه يتوب بعقب كل ذنب فوبه بمحضة وانما هو ما خلفه لاحتمال اصراره وقال بعضهم لا يتصور ان الصلاة خلفه فاسق اذا اقبل ففعل الصلاة على الكمال لانه ما بين تكبير الله وقراءة دو ركوع وسجود وتسبيح واستغفار من حين يحرم به الى ان يسلم منها فلا يوصف بفسق في جرائمها وانما اجابت الكرامة من استعصا بالذهن فسقه الذي فعله خارج الصلاة الى ان تدخل في الصلاة وذلك نقص موجب لكرامته اما من الامام وقد صرح الشارع بعدم رفع صلاة من ام قوا وهدم له كارهون وقالوا جعلوا التمسك بخبركم فانهم وقدكم فيما يشكرون بكم انتهى ووجه من قال بعدم صحة امامته عدم اتصال الاسناد الامم من محضرة الله عز وجل من جهة الارتباط بالباطني اذا انفاسق لا يصح له دخول حضرة الفلق الخاصة ايد حتى يظهر من ذنبه كما بان الذنوب بالباطنة فضل لان الظاهرة يحكمها كالصلابة المحسوسة عند الله تعالى على حدسوا فكيف كان من صلى وفي ذنبه فاسقه لانه في عنها اوله بلا طهارة لا يصح صلاته فكذلك من تدنس بالذنوب وفسق بها فاقسم • ومن ذلك اتفاق الاثمة الثلاثة على عدم جواز امامته المرأة في صلاة التراويح بحال جال مهم قول اجد مجوز ذلك لكن بشرط ان تكون متأخرة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ووجه الاول ينهي الشارع عن امامته المرأة بحال لان الامامة في الصلاة من منصب الامام الاعظم وهو لا يصح ان يكون امرأة ووجه الثاني عدم النهي في امامتها في التراويح من حيث ان الجماعة فيها بدعة عند اجدان كانت حصة خلفاء امامتها في مثل العبدن والسكوت والاعتقاد في غيرهما مما شرعت فيها لاجتماع اصنافها امامتها في اجلا لا ينصب الشارع ان يتأخر عن القيام به الى حال • ويتقدم له النساء فان ذلك يؤذن بفسقه لاعتناؤه فانهم • ومن ذلك قوله الاثمة الثلاثة ان الاثمة الذي يحسن الفاتحة اولى من الاقرام قول اجدان الاقرام الذي يحسن القرآن كله دون احكام الصلاة اولى فالاول مشدد في معرفة الفقه دون القراءة • والثاني عكس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ووجه الاول ان معرفة الصلابة واجبات الصلاة لا تقطع اولى من الاقرام الذي لا يعرف الواجبات ووجه الثاني عكس • يادته بكثرة حمل الوحي لاسميان كان يحفظ القرآن كله وصاحب هذا القول يقول الاصل السلامة من وقوع الامام في السهو او فيما يخفى بالصحة ويصح حمل قول الامام اجد على الاقرام الذي يعرف الفقه كما كان عليه السلف الصالح فلا يكون مخالفا لما لقيه الاثمة فتأمل • ومن ذلك قول أبي حنيفة لا تصح صلاة القارئ خلف الامم بطلان صلاته بطلان صلاته القارئ وحده ومع قول الشافعي بفسقه صلاته الامم لا خلاف وبطلان صلاته القارئ على الارحج من القولين فالاول مشدد والثاني فيه تشدد وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبتي الميزان قالوا الامم هو الذي لا يقيم الفاتحة ووجه الاول نقص الامم عن منصب الامام فهو كائنا اذا اصلحت حال وان قبل بفسقه صلاتها دون الرجل ووجه الثاني ان صلاته الامم في نفسه يحتمل لانه صلى بحسب ما قدر عليه من الغصاة بخلاف القارئ كما كان له ان صلى خلف ناقص لكن وبذلك يوحى انه لا يوجب قول الشافعي رجما الله تعالى ويصح حمل القول على حال اهل الورع والاختيار الاحتياط والثاني والثالث على من كان دونهم في الاجتهاد فتأمل • ومن ذلك قول الشافعي واجد بفسقه صلاته من صلى خلف محدث في غير الجمعة ثم بان له حديثه اما في الجمعة لا يصح الا بشرط ان يتم العبد فيه مع قول أبي حنيفة لا يطل صلاته من صلى خلف المحدث بكل حال ومع قول مالك ان كان الامام ناسيا المحدث نفسه بفسقه صلاته من خلفه وان كان عالما بطلت فالاول والثالث فهما تشدد والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان • ووجه الاول العمل بظن المتقدمين طهارت امامه عن الحدث الا في الجمعة لا يشترط كمال

له طريق آخر يحصل من احرامه بعد عمره وقال ابو حنيفة ان كان قد احصر من الوقت والمبيت جديا فله اكل او عن واحد منهما فلا وعن ابن عباس انه لا يفتل الا ان يكون العدو كافرا

فصل في اغنا يحصل الفصل بنية وزبح وحلق وقال ابو حنيفة لا يذبح الا بالهرم فبواطي رحلا ورتبه وقتا يخرقه فيفضل في ذلك الوقت وقال مالك يفتل ولا يذبح واذن اكل وكان حقه فرضا فحل يجب القضاء لاشافي قولان اظهرهما الوجوب والمشهور عن أبي حنيفة ومالك واجد عدم الوجوب وسكن من مالك انه متى احصر عن الفرض بعد الاغرام سقط عنه الفرض ولا قضاء على من كان نسكه تطوعا عنه سلكا والشافعي وقال ابو حنيفة وجوب القضاء على حال فرضا كان او تطوعا عن اجدر وثان كان المذنبين **فصل** في اذا احصر بمن صار خارجا من مذهب الشافعي انه ان شرط اكله لم يحل وقال مالك واجد لا يحل بالمرض وقال ابو حنيفة يصح سوا

الصلى مطلقا **فصل** في اذا احرم المذنب من اكله مع احرامه وزعمه محمله بالاتفاق وقال اهل الظاهر لا ينقد احرامه والامة كالمذنب الا ان يكون له زوج فيمتراته مع الزوجين محبين الحسن انه لا يعتبر ان الزوج

(فصل) لرأه أن يفرج حجة الإسلام عن الرافضين وجهه عند أبي حنيفة ومالك وأحمد واختلف قول الشافعي في ذلك والأصح منه وهل
لزوج تحليل زوجته من الفرض للشافعي قولان أظهرهما في الرافضي أن له ذلك كما لم يمنعهما ١٥٣ من ابتدائه وقال أبو حنيفة ومالك

ليس له تحليلها هكذا

صرح به القاضي عبيد

الرهاب المالكي وله

منه من حج التطوع في

الابتداء فان أحرمت فله

تحليلها عند الشافعي

(كتاب الأصحية)

هي شريعة بأصل الشرع

بالاجماع واختلف هل

هي سنن وأجبة فقال

مالك والشافعي وأحمد

وصاحبا أبي حنيفة هي

سنن مذكورة في الأصحية

هي وأجبة على المتقين

من أهل الأسماء واعتبر

في جوبها النصاب

ويدخل وقتها عند

الشافعي بطول الشمس

يوم النحر ومعنى قنبر

صلاة العيد وتخطيبتين

صل الصلاة أول يوم

وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد

من شرط صحة الأصحية

أن يصلي الإمام ويخطب

الآن بأصحية قال يجوز

لاهل السواد أن يصنعوا

إذا طلع الفجر الثاني

وقال عطاء دخل وقت

الأصحية بطلوع الشمس

قط و آخر وقتها عند

الشافعي آخر أيام التشريق

وقال أبو حنيفة ومالك

آخر ثاني من أيام

التشريق وقال سعيد بن

جبير يجوز لأهل الأسماء

التقصية في يوم العرصة

ولاهل السواد في آخر

العدد وصحة صلاتهم فيه وأحدث لم ينص صلاته وذلك لشدة الأئمة في الجماعة خلف إمامها دون غيرها
وجه الثاني العمل بقوله تعالى ولا تزروا زواجرى وتوجه الثاني الأول من قول مالك ذكر جبه الأول
فافهم * ومن ذلك قول الشافعي بصحة صلاة الغائم خلف القاعد لم يفرع قول أبي حنيفة وأحمد منهم يصلون
خطه فهو وأما قول مالك في إحدى روايته فالأول محقق وأخذ الاحتياط والثاني مشدد في القعود
أخذ بالخيمه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الأول أن الله تعالى كلف كل أمة من الأمام والمأموم أن
يؤدوا وسعه وقد بذل كل منهم ما وسعه وجه الثاني العمل بحدوث وأداسي يعني الإمام كأخذ بالقعود واجمين
وهذا الحديث وأن كان منسوخا عند جماعة قبل بثبوت صحته عند صاحب هذا القول بخلافه بل هو من باب
الاختلاف على الإمام في الأفعال القامه بغير طاعتها فافهم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بن حنبل يجوز زلزال
الساحدين بأن يعمدا موم في الركوع والسجود مع قول أبي حنيفة ومالك بأن ذلك لا يجوز زلزالا محققا
والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الأول كون الشارع لم يكلف كل واحد من الخلق الإقترار
استطاعته وقد فعل كل واحد استطاعته وجه الثاني أن الموم لا يصلح أن يكون أماما لا الأمام لا يهتدى
إليه أكثر الناس وجملة التمسك بالحركات على المأمومين القادر من حقهم فضله المتابعة موم شأن الإمام أن
يكسب الناس الفضيلة لأنه يتبعهم ما همون هناك قالوا إن تصرف الإمام لا يكون إلا بالصالح فافهم * ومن
ذلك قول الإمام مالك والشافعي وأحمد أنه لا ينبغي للإمام أن يقوم للصلاة إلا بعد فراغ المؤذن من الأقامة فيقوم
حينئذ ليعمل الصلوة مع قول أبي حنيفة أنه يقوم عند قول المؤذن حتى على الصلاة ويصوم من خلفه فإذا قال قد
قامت الصلاة كبر الإمام وأمر فأذنت الأقامة أخذ الإمام في القراءة فالأول محقق والثاني مشدد فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الأول أن غام الأذن في الوقوف بين يدي الله تعالى لا يحصل إلا باللفظ
الأقامة وجه الثاني أن قول المؤذن حتى على الصلاة أذن في الوقوف أي هل والى الوقوف بين يدي الله تعالى
السرير ومعهم البطي فحين كان أمرهم بالوقوف بين يدي الله تعالى هناك أقرب إلى الله تعالى في الجنة أسرع
في النهوض إلى الصلاة فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الواحد يقف عن يمين الإمام فان وقف عن
يساره لم يكن أحسن على يمين الإمام لم يطل صلاة مع قول أحمد بن حنبل ومع قول سعيد بن المسيب يقف
المأموم عن يسار الإمام ومع قول الشعبي يقف خلفه إلى أن يركع فان شاء آخره والأوقف عن يمينه أذا ركع
فالأول محقق بعدم بطلان الصلاة والثاني مشدد والثالث محقق والاربع مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان وجه الأول الاتباع ولكون اليمين أشرف وجه الثاني أن فيه مخالفة السنة وقد مرحت
الأحاديث برجع كل من خلفها وجه الثالث كون اليسار محل القلب الذي هو قطب المأموم في الاقتداء
ولذلك كان من يجلس على يسار القبط أعلى مقام من يجلس عن يمينه وإذا مات القبط ورثه الذي على
اليسار وجلس الذي كان على اليمين على اليسار وقف على يسار القبط على ذلك أيضا وجه الرابع أن
موقف المأموم حقيقة غافا هو خلفه أي بعده كما هو بعده في الأفعال فاعل ذلك * ومن ذلك اتفاق الأئمة على أن
الرجلين يصفان خلف الإمام إذا قاما مع قول ابن مسعود أن الإمام يقف بينهما فالأول دليله الاتباع والثاني
أنه بعد لائهما وجه الأول أن الاثنين صف وجه الثاني أن الصف ما يكون ثلاثة أكثر * ومن
ذلك قول الشافعي أنه إذا حضر رجال وصبيان وخداني فونسا يقف خلف الإمام في الرجال والصبيان أكثر من الخداني
ثم النساء مع قول مالك وبعض أصحاب الشافعي أنه يقف بين كل رجلين صبي ليشتم الصلاة منهما فالأول
محقق والثاني مشدد وجه الأول أن المائتين أولى بالتقدم واليسعين من جنس الرجال على كل حال
واثنى يحمى لئلا تترك قدم على النساء وجه الثاني مراعاة تعليم الصبي أفعال الصلاة من يكون عن يمينه
وعن يمينه من شماله فانه أسهل في التعلم من هو أمامه فقط فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة أنه إذا وقف امرأ على رجل حال لم يطل صلاة واحد منهم مع قول أبي حنيفة بطلان

أيام التشريق وقال ابن سيرين لا يجوز قطع الأضحية يوم النحر خامس يومه من الضيق الجوزال آخر شهر ذي الحجة وإذا كانت الأصحية واجبة لم
يسقط ذبحها بغوات أيام التشريق بل يصحها ما يكون فضاء عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يسقط الذبح وتدفع إلى الفقراء (فصل) ومن دخل

عليه عشر ذي الحجة وقصد أن يضيء المسحوق له عند مالك والشافعي أن لا يحل أن يشرع ولا يشرع له حتى يضيء فان فعله كان مكرها
وقال أبو حنيفة هو مباح لا يكره ١٥٤ ولا يستحب وقال أحمد بن حنبل في فصله وإذا أقيم أحضبه مبيحة وكانت سليمة حدث

بها عيب لم ينعج أبواها

عند الثلاثة وقال أبو

حنيفة منع والمرضى

الصبر في الأضحية لا يمنع

الأجزاء والكسرة الذي

يقصد اللحم منه والمغرب

الذين منسج الأجزاء لا

يقصد اللحم والعظم يمنع

الأجزاء وكذا الدور

بالإفراق وعين بعض

أهل الظاهر أنه لا يمنع

وتكره مكسورة القرن

وقال أحمد لا يحرر

مكسورة القرن ولا

يحرر من العرجاء عند

مالك والشافعي وقال أبو

حنيفة يحرر ومقطوعة

الاذن لا يحرر في الإجماع

وكذا الذنب والفلسوت

بجزء من اللحم فان كان

المقطوع يسيرا فالإجماع

من مذهب الشافعي لا يمنع

والفخار عند متأخري

أصحابه الأجزاء وقال أبو

حنيفة هو مالك أن ذهب

الأقل إجزاء أو الأكثر

على وعن أحمد فيما زاد

عن الثلاث وأما

في فصله وهو زمان

بمنسب في ذبح الأضحية

ولو ذبا ما كان كعند

الثلاثة وقال مالك لا يجوز

استنابة الذئبي ولا تكون

أضحية وإذا اشترى شاة

فبها الأضحية لم تقصر

أضحية هذا الثلاثة وقال

أبو حنيفة تقصر

صلاة من على يمينها من على شمالها وصلاته من خلفه أو دون ثلاثها هي فالأول تخفف وهو خاص بالأكثر
الذين لا يلهمهم عن الله شي من شوائب الدنيا من نساء وغيرهن والثاني مشدد وهو خاص بالأصغر الذين
يعملون إلى الله وأتبعهم الطبع فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة من صلى
من وراء خلف الصف بحيث صلى مع الكراهة عند بعضهم مع قول أحمد بطلان صلاته إن ترك مع الإمام
ومعروا خلف الصف بحيث صلى مع الكراهة عند بعضهم مع قول أحمد بطلان صلاته إن ترك مع الإمام
ومعروا مع قول القاضي الأصل أن من صلى خلف الصف وحده فالأول تخفف والثاني فيه تشديد والثالث
مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الأول أن مدار القدوة على الاقتداء بالأفعال دون الموقف
وأما كره ذلك لخروجه عن صورة الاجتماع الظاهر فإني شرع لأجله الجساسة من حيث إنه ساد هذين
لإجماع القلوب كما أشار إليه حديث تسوية الصفوف في قوله ولا تخلفوا عليه أي الإمام فتنفصل قلوبكم
ووجه الثاني أن الوقت خلف الصف حكمه من ربط صلاته أمامه وفصل مبركا وذلك بقطع ارتباط
صلاته بخلف الإمام بخلاف ما إذا لم يركع فحكم بصلته صلاته لقصر الزمن ومن هذا بطريقه كلام القاضي * ومن
ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أجمع قوليه بطلان صلاة من تقدم على أمامه في الموقف مع قول
مالك بصلته صلاته فالأول مشدد في الموقف والثاني تخفف فيه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ووجه
الأول مراعاة نصب الإمام في الظاهر من حيث أن الوقت أمام أمامه فيه من سوء الأدب لا يعني وليس
هو معتد أمامه عند من رآه فانه واقف في مكان الإمام ووجه الثاني أن الله تعالى نصب الإمام في الأرض
كالنائب عنه في تسليم أمره ونهيه لا غير كما أن الخليفة تعالى لا يقصر في جهة فكذلك نائبه من حيث المعنى
وكما أن الثلاثة أجمعوا على أنه لا يكره أن يكون نائبه في جهة فكذلك القبول في النائب يجب أن يكون أفعالاً له لا أفعاله
ولم يكن في جهة القبلة ووجه الثاني أن الإمام ما كان في ذلك اختلاف الأصابع في صلاته رسول الله صلى الله عليه وسلم
خلف أبي بكر فكان طائفة من الأصابع كانت أصابعه كانت يقول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أمامه تقدم أبي
لكن لما طرق إليه احتمال أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم أمامه ما سقط الاحتجاج به عند الأئمة
الثلاثة فانهم * وهنا أسرار يعرفها أهل الله تعالى لا ينطرق كتاب * ومن ذلك قول الإمام مالك أن من
صلى في داره بصلاته الإمام في المسجد وكان يسمع التكبير تحت صلاته إلا في الجمعة فانه لا يصح إلا في الجامع
أو رعاها المتصل به مع قول الإمام أبي حنيفة يصح صلاته من ذكر خلفه في الجمعة وغيرها ومن قول عطاء
الاعتبار بأنه لا ينتقل الإمام دون المشاهدة ودون الخليل في الصفوف وهو قول القاضي والحنبل والصبري
وهو قال الشافعي فالأول فيه تشديد والثاني تخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الأول أن
مراد الشارع بإجماع الناس في الجماعة تشدداً لا اختلاف بين متضاد وعلى أقسام الجهاد وشعائر الدين تخلف
الإمام مالك أن تخلفه قلوبهم باختلاف موقفهم تشدداً في قياسه قوله صلى الله عليه وسلم سواء صافى فكم
ولا تخلفوا فتختلف قلوبكم بحكم وقوع الاختلاف في القلوب باختلاف الموقف وإذا اختلفت القلوب وقع
التقاطع والتدابر والبلد ونحوه من كل واحد صابر في الآخر فذلك هو أفعاله ولأمر معروف ونهياً عن منكر
ومن شك في الخبر أو أحفظ عن الإمام مالك أنه من بين الصلاة في البيت المتصل بالمسجد هل يلحق برعايته
حتى يصح أصلا بغيره مطلقاً قال إن احتاج ذلك البيت إلى استئذان في الدخول فلا يصح الصلاة ولا
صحت انتهى ووجه هذا أن كل مكان احتاج الدخول إليه إلى استئذان فهو بيوت الناس أشبهت بيوت
بيوت الله لا يحتاج إلى إذن من الخلق ووجه الثاني وما بين من أصل المسئلة أن الاعتبار بأهل البيت لا بغيره
الإمام فقط بحيث كان الأمر بغيره فانتقلت الإمام بحيث صلاته وكما أنه فيه موضع احتياط فقلت في
صلاة من صلى من غير خلفه من صلى بالحرم المكي أو بيت المقدس مثلاً فلا كشف له عن هذا ويعرف
انتقاله لأن أصحاب هذا المقام قلوبهم مؤلفة ولو كان بينهم وبين أمامهم بعد الشكرين أو الاله الخلد والاحتفاء

فصل في ما يجب على من صلى الله تعالى عند ذبح الأضحية وغيره ما لم يترك كما لا يخفى فان تركه
الواجب التسمية عند كل ذبيحة وإن تركها أصابها كلف وقال مالك إن تعد تركها لم يوجب تركها أصابها فلهذا لا يكره تركها

فجعل مطلقا سواء تركها أم أداها أو هو قال القاضي عبد الوهاب ومذهب أصحابه أن تارك التسمية عبدا غير متناول للأشكال ذاب عنه ومذهب
من يقول النيابة وقال الشافعي تركها سواء أداها أو لم يترك وقال أحدان تسمى التارك ١٥٥ لم يترك وإن تركها باسم عبده

من قولهم ولا يحتاجون إلى قبيح الأجسام بل ربما كانت أجسامهم مع البعد أقرب من التصاق بحب الدنيا
بكشف أخيه كما قال تعالى تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى والله تعالى أعلم
باب صلاته المسفرة

اتفق الأئمة كاهم على جواز التقصر في السفر وعلى أنه إذا كان السفر أكثر من مسيرة ثلاثة أيام فالقصر أفضل
هذا ما وجدته من مسائل الاجماع * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الامام أبي حنيفة أنا القصر عز عنه
ميم قول الأئمة الثلاثة أنه رخصة في السفر الجائر ومع قول داود أنه لا يجوز إلا في سفر واجب وعنه أيضا أنه
يجزى بالوقوف فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد وكذلك الرابع فرجع إلى الأمر
مرتبة الميزان ووجه الأول أن بعض الناس ربما اعتقت نهرهم من القصر فتشدد أيام أبو حنيفة عليهم
لهذا كما قال في مع الخلف أنما اختلفت منه النفس وجب الخروج عن العيبان للشارع في المأمن ووجه
الثاني الضيق في المسافر فان ذلك مفرط في المشقة ويسافر للمسافر في حنفية من وجد قوت في نفسه كان الاتمام
له أفضل ومن وجد مشقة كانت رخصة الشارع له أفضل ومراد الشارع من العباد أن يأتي أحدهم إلى
المساكنة بان شراح صدر ومروور وبذلك من جهة فضل الله عليه الذي أسلمه لأن يقف بين يديه وساجده

كما ساجده إلى الله والالتجاء من كان جدي في نفسه حصر أو سيقا من طول الوقوف بين يديه فالقصر
له أفضل للالتصير ووفقا لما ذكره في حقه الله على ذلك قال تعالى في برأقدها بين يديه يرحم مسدودا للإسلام
ومن برأقده فيجعل مدرضا فيقارحها كما غلبا مصدق في السماء فالأول خاص بالأصاغر والثاني خاص
بالمؤسرين ووجه الثالث أن السفر الذي قصر النبي صلى الله عليه وسلم والعصاة فيه كان واجبا من حيث

أنه يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حال حياته وأودرأس علماء أهل الظاهر فوقف على حد ما كان في
عصر النبي صلى الله عليه وسلم وقاس عليه كل ما كان واجبا من السفر وكذلك تخصمه القصر بالخوف هو
على حد ما ورد في القرآن فأهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز التقصر في سفر العصب
الترخص فيه برخص السفر بل مع قوله الامام أبي حنيفة يجوز أن ترخص في سفر العصب فلا يلزم تشديد

والشافعي مخفف رجع إلى الأمر المرتبة الميزان * ووجه الأول كون الرخص لا يتألف بالمعاصي وقد قال
تعالى في ما اضطررنا إلى كل البتة في اضطرار في حنيفة غير مصانف لأم وقال في اضطرار غير ما لا يعادون
كان باغيا أو متعديا وحده الله فهو عدو الله لا يسهى نزول الرخصة عليه ولا التقصير عنه بل عقته الوجود كله
ومن عقته الوجود كله فالأول به كثرة الخدمة وزيادة الركون والعبودية وقيل السيد ورضي عليه

وهيات أن يرضى به بصلاته تابعين غير قصر وادق من هذا الوجه أن تكليفه بطول الوقوف بين يديه
به زيادة تركته وهو فضائل عليه أشد عليه من دخوله النار فكما هو بين يديه ينظر إليه نظر الغضب
وذلك من أشد عقوبته بالماضين من هنا بل توجه قول أبي حنيفة بأن المعاصي بقصر خوفه على حصول

زيادة ما لمقت طول الوقوف بين يديه الله وهو غضبان عليه فكان التقصر في حقه رخصة به وقال بعضهم إن
الرخص إنما وضعت لأصحاب الأئمة لا تقص الناس مقامها وهو المعاصي فانه لا تقص مقامه فكان عدم جواز
القصر له من باب ما يلزم بالحنث والسيات لعلمهم برجوعه في منع من العلماء جواز القصر له فراه

أن تذهب بذلك في حق الله فيجوز ثم برخص وكذلك من جواز القصر له مراده أن يترك جواز رخصة الله
تعالى عليه مع عصائه وعدم قطع اسم الله سبحانه من الله فربما فرج الله عن الأئمة ما كان أدق
مداركهم وخافهم الله يخبر عن اسم نبيهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الاتمام جائز إذا بلغ السفر ثلاث
مراحل ومبرهن ذلك بمسيرة ثلاثة أيام مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز وهو قول بعض المالكية فالأول
مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن الاتمام هو الأصل والقصر عارض فاذا رجع الإنسان إلى الأصل
الإخراج عليه ووجه الثاني الاتباع للشارع وجها في هذه الرخصة فان الاتمام عمت رخصة

روايتان وصحب عند
الشافعي أن يسلي على
الذي صلى الله عليه وسلم
عند الذبح وقال أبو
حنيفة وما لك تترك عند
الذبح الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم وقال
أحمد ليس عشرة
ويستحب أن يقول
اللهم هذا منك ولك
فتقبل مني وقال أبو حنيفة
بكر ذلك

فصل * وإذا كانت
الاحصية تقبض على صاحب
له أن يأكل منها
بالاتفاق وقال بعض

العلماء بوجوبه في قدر
الانضال منه الشافعي
قولان المبداهة أي كل
الثالث وهدى الثالث
ويتصدق بالثالث والراجح

أنه يتصدق بأكمله إلا ما
يتبرك ما كملها ولا يأكل
من لحم البقرة وشيئا

بالاتفاق ولا يجوز بيع
شيء من الأضحية
والله يدى نذرا كان أو

تعلوا ولا يبيع المبداء
بالاتفاق وقال الخضر
والأرواح يجوز بيعه

بأنه ليست التي تمار
كالناس والفرد والمخل
والميزان وبه يبيح ذلك
عن أبي حنيفة وقال
عطاة لأبي يبيع أحب
الماضي بالذواهم

وغيرها

فصل * والأبل أفضل من البقرة الغنم ثم الأبل ثم البقرة والبقر يحرى من سبعة وكنك البقرة
والشاة من واحد بالاتفاق وقال ابن عمر بن زاهي وبالبقرة عن عشرة ويجوز أن يشترك سبعة في بقرة سواء كان في غرة أو من أهل

بيت واحد وقال مالك كان كائنا تظنوا كانوا أهل بيت واحد **فصل** والعقبة سنة مشر وعنه عند مالك الشافعي وقال أبو حنيفة في مباينة ولا أول لها سنة مشهورة وعن أحمد روايتان أشهرهما الثانية والثالثة وأما رواية واحدة واختاره بعض أصحابه

وقال الحسن بن داود
 بوجوبها والعقبة أن
 يذبح عن الفلام شاتين
 وعن الجارية شاة وقال
 مالك يذبح عن الفلام
 شاة واحدة كما هي
 الجارية والذبح يكون في
 السور السابع من
 الولادة بالانثاق ولا
 يحس رأس المولود بدم
 العقبة بالانثاق وقال
 الحسن بن علي راسه مدها
 وقال الشافعي وأحمد
 يستحب أن لا تكسر عظام
 العقبة بل تطبخ أجزاء
 تقاوى لسلامة المولود
كتاب النذر
 النذر أن كان في طاعة
 فهو لزوم الاتفاقي وإذا
 كان في معصية لم يجز
 الوفاء به واختلافه في
 وجوبه بالكفارة به
 فقال أبو حنيفة ومالك
 والشافعي بالزعم به كفارة
 وعن أحمد روايتان
 أحدهما يتعد ولا يجز
 فله وتجب به كفارة ولا
 يصح نذر محرم كحرم
 العمد وأول المحرم غير
 أنه يحرم ذلك فإن صام
 صوم ومن نذر بدم
 لم يلزمه شيء عند الشافعي
 وقال أبو حنيفة ومالك
 يلزمه ذبح شاة وعن أحمد
 روايتان أحدهما يلزمه
 ذبح شاة والأخرى كفارة
 بين وكذا لا يندرج نفسه
 وأن نذر بدم عيده لم يلزمه شيء عند الثلاثة وعن أحمد روايتان أحدهما ذبح كبش والأخرى كفارة
فصل ومن نذر ذرا فطلقا منه نذر أبي حنيفة ومالك وأحمد يلزمه كذروا الطاعن وفيه كفارة بين الشافعي وأحمد كقول

الشارع وما رخصه الأمع عليه صالح العباد فالترخص متبع والمتم يعاطى على مبدع فرجع الأمر
 إلى مرتبة الأيمان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يقصر حتى يجاوز نيتان بلده مع قول مالك في إحدى
 الروايتين عنه أنه لا يقصر حتى يفارق نيتان بلده ولا يجازيه عن عبته ولا عن يساره وفي الرواية الأخرى أنه
 لا يقصر حتى يجاوز ثلاثة أميال ومع قول الحارث بن أبي ربيعة أنه لا يقصر في بيته قبل أن يخرج السفر
 وصلى بالناس مرة زكعتين في بيته وفيهم الأصود وغير واحد من أصحاب عبد الله بن مسعود ومع قول حماد بن
 أنس خرج نهارا لم يقصر حتى يدخل الليل وأن خرج ليلا لم يقصر حتى يدخل النهار فالأول يخفف والثاني فيه
 تشديد والثالث يخفف جدا وكذا في رواية الثانية من مالك والرايع مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان * ووجه الأول أن الشارع في السفر عناقته نيتان ولومن جانب واحد ووجه الثاني أنه لا يشرع
 في السفر حقيقة إلا بما جوزه الله من جميع الجوانب ووجه الثالث أن نيتان عن مالك أنه لا يسمى مسافرا إلا
 بفارقه إلى حد لا يتلقى بلده فالأول يتجاوز روع والباقي نيتان في الثالث لا تبعده عن بلده فقول
 الثلاثة أميال ووجه من قال يقصر في بيته إذا عزم على السفر أنه جعل حصول نية السفر معه القصر وقد
 حصلت النية ووجه قول حماد بن أنس في سبب الرخصة لا يصح ما لم يفرغ من الصلاة الأولى يوم أول ليلة
 وأدق من هذا الوجه ما كان كون المسافر كالمقيم من حضرته الله تعالى التي هي متمية قصد المسافر كان
 ما أمره بالتخفيف لطوى الله ويحس في تلك الحضرته وتأمل السر بالانقصدها فلما نزل على الله ما
 كفى وجه الله عنده وما نزل به إلا كل من عرف الحق حبل وعلا في جميع مراتب التشكرات فإن
 الحق تعالى قد أوصانا بتأدية حقوق الجار ومعلومه تعالى لأبوصينا على خلق حين الأمومة بالأصالة وكيف
 يأمرنا بالظن الجمل به عند طلوع ربحنا ولا يؤفنا ما أفطنا به من شهوة عند ابتهاجينا وقصدنا فاعلم
 ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اقتدى مسافر عظم في خرمن صلاته لزمه الاتمام مع قول مالك رحمه
 الله تعالى لا بد من صلاة كغيره فكان لا بدرك خلفه كره فلا يلزمه الاتمام حتى لو اقتدى بمن يصلي الجمعة
 ونوى والظاهر قصر الزمة للأمام لأن صلاتا الجمعة في نفسه صالحة مقبولة ومع قولنا أحدهم أنه يجوز قصر المسافر
 خلف المقيم به قال أحمد بن حنبل بن راهويه رحمه الله فالأول صلاتا الجمعة في نفسه صالحة مقبولة ومع قولنا أحدهم أنه يجوز قصر المسافر
 صلاته والثاني فيه تخفيف الأفي صرورة الجمعة والثالث تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول
 تعظيم منصب الإمام أن يخاف أحدهما لزمه من متابعه وهو وجه الثاني أنه لا يسمى ناعا إلا أن
 فعل معه كرهة إذا الباقى كالنكر ربحا ووجه الثالث أن كل واحد يعمل بنية نفسه التي يربطها مع الله تعالى
 وينسخ ما يطمع خلق إذ هو الأدب الكامل لسيما كان يتأذى بتطويل الصلاة من حيث أنها تطول
 عليه مائة الوصول إلى مقصد الذي هو عبارة عن دخول حجرة التي تعالى الخاصة بها ليست كما رخصه
 آقاؤه أعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الملاح إذا سافر في مقبلة أهل وماله له القصر مع قول أحمد
 أنه لا يقصر قال أبو حنيفة ذلك المكاري الذي سافر فأنما وخالفه في الأئمة الثلاثة أنما فصلوا أن لا ترخص
 بالقصر والظاهر فالأول تخفيف والثاني في المسئلتين مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول كونه
 مسافرا عن وطنه الأصلي وعن أهله وأصحابه إذا المسئلة ليست بطول حقيقة فكأنها شاعبه في بريد فكان
 له القصر والقصر ووجه الثاني في المسئلتين بقوله من كان أهله ماله في مقبلة فكانه حاضرا بلده فلا
 يترخص برخص السفر ومدار الأمر على أن السفر مشتق من السفر فكل من كشف له عن حجرة قال كان
 له القصر طالما السرعة دخلها إذا الصلاة مفدودة عند العارفين من جهة السفر فلا يدخل أحدهم حجرة الله
 الخاصة بالآيات أبا الصلاة والله أعلم * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة وغيرهم من جاهل العلم أنه لا يكره لمن
 يقصر التنفل في السفر زادة على الروايات وذكر ذلك عبد الله بن عمر وأبو بكر على من رآه يفعل وقالوا لم يطلب
 حنا الشارع ذلك ما أحيا القصر في السفر فالأول في هذا المسافر وعزمه والثاني في سبب الرحلة

وأن نذر بدم عيده لم يلزمه شيء عند الثلاثة وعن أحمد روايتان أحدهما ذبح كبش والأخرى كفارة
فصل ومن نذر ذرا فطلقا منه نذر أبي حنيفة ومالك وأحمد يلزمه كذروا الطاعن وفيه كفارة بين الشافعي وأحمد كقول

الجماعة والثاني لا يصح حتى يعلقه بشرط أو صفة وهو الأصح **فصل** ومن نذر قربة في جناح بأن قال إن كلب فلا تفتد علي موم أو صدقة فالمرجح من مذنب الشافعي أنه مخير بين كفارة عين وبين الوفاء بما التزمه وقال أبو حنيفة يلزم الوفاء بكل حال ولا يخير عند الكفارة وله قولها بخيرته وقال مالك بخيرته ويقال إن العمل عليه **فصل** ومن نذر الحج زمة الوفاء لا غير عند

أي حنيفة وأما الشافعي قولنا أحدهما يجب الوفاء وهو الأصح والثاني أنه مخير بين الوفاء وكفارة العين وعن أحمد روايتان أحدهما التخيير والأخرى وجوب الكفارة لا غير

فصل ومن نذر أن تصدق بماله زمة عند الشافعي أن تصدق بجميع ماله وقال أصحاب أبي حنيفة تصدق بثلث جميع أمواله المذكورة بحد الزكاة استحبها ولهم قول آخر أنه تصدق بجميع ما ملكه وقال مالك تصدق بثلث جميع أمواله الزكوية وغيرها وعن أحمد روايتان أحدهما تصدق بثلث جميع أمواله والأخرى بجمع في ذلك ما يرام من مال دون مال

فصل وإذا نذر الصلاة في المسجد الحرام تعين فعلها فيه وكذا في مسجد المدينة والأقصى عند مالك وأحمد وهو الأصح من قول الشافعي وقال أبو حنيفة لا تنهين الصلاة بالنذر في مسجد محال **فصل** وإذا نذر

بموسى نهي شفته وله نظائر كثيرة في الشرعية فإن الشارع أولى بالؤمنين من أنفسهم فمر جمع الأمر مرتين الميزان وجه الأول أن طلب الوقوف بين يدي الله تعالى لا ينبغي لأحد منه الأجل في لم يرتد دليل في ذلك فيما بلغنا وهو وجه الثاني أن السفر عادة تجعل للشقة واستغناء البال عن مراقبته لله تعالى في تكلف الوقوف بين يدي الله تعالى فقد تكلف نفسه سططا لم يقدر على جميع قلبه كما يقع له في الحضر غالباً فكان حكمه حكم من لم يأت له الحق تعالى في الوقوف بين يديه فلا يعان على ما فعل لأن الشارع ما من العونة إلا إن كان تحت أمره وإذا كان غالب الناس لا يكاد يحضر مع الله في فرائضه من أولها إلى آخرها كيف بما زاد فاهم واتسع الجوهر فإن الاتساع لجوهر الصلابة والتأديب أولى من مخالفتهم إذا حصل للتفصيل المحصور والاقول ابن عمر أني فعل قولاً بالجوهر وعلى حال الأكارب وكلام ابن عمر في حال الأصغر والله أعلم **ومن ذلك قول مالك وأصحابه** أن نوى السفر إقامة أربعة أيام غير يومين أو نحو ذلك لا يدخل في صرامتها مع قول أبي حنيفة أنه لا يصير مقياً إلا أن نوى إقامة خمسة عشر يوماً أو نحوها فقول ابن عباس تسعة عشر يوماً مع قول أحمد أنه أن نوى مئة يفعل نياً أكثر من شهر من صلاة أو نحوها فلهذا قول الأربعة أو السبع أو نحو ذلك حنيفة تخفف وابن عباس قوله فيه تخفيف فمر جمع الأمر إلى مرتين الميزان وجه الأول الأخذ بالاحتياط وتقليل زمن الرخصة وهو خاص بالأصغر الذين يؤدون الفرائض مع نوع من النقص فجعل لهم إقامة مئة الفجر وهي مئة معتدلة ثلاثاً بطول زمن الرخصة فينقص رأس ما لم يعدم إتمام الصلاة بخلاف الأكارب الذين يؤدون الفرائض مع الكمال لا يفتقر إلى تخفيف فلهذا زيادة على الأربعة أيام لأن كل فدية من صلاتهم ترجع على قنطرة من أعمال الأصغر ويصح أن يعلل الأول لتعليل الثاني وبالله كسر من حيث أن الأكارب يقدر على طول الوقوف بين يدي الله ولا يصبرون على الجوع العطش بل يهضمون الأصغر وهذا سبب في رد قول أهل الله تعالى لا تستطرق كتاب وهذا عرف لتعليل قول أبي حنيفة أن المسافر أو أقام يبدئ بنية أن يرحل إذا حصلت حاجته بتوقفه كل وقت من أنه يقصر أو يداو أو يوافي الشافعي أنه يقصر ثمانية عشر يوماً أو يوافي الأربع من مذهبه وقول أربعة أو أقله **ومن ذلك قول الأئمة** الأربعة أيام من فاتته صلاة في الحضر فصار وأراد قضاءها في السفر أنه يصليها تأتمة قال ابن المنذر ولا يعرف ذلك خلافاً مع قول الحسن البصري والميزان أن له أن يصليها مقصورة قالوا لم يشددوا الثاني وتخففوا جمع الأمر إلى مرتين الميزان **ومن ذلك قول أبي حنيفة** ومات من فاتته صلاة في السفر له قصرها في الحضر مع قول الشافعي وأحمد أنه يجب عليه الأتمام قالوا لم تخفف والثاني مشدد وجه الأول أن فاتته السفر حين فاتته لم تكن الأركنتين فإذا قدم من السفر قضاها على صفتها حين فاتت وجه الثاني زوال العذر المبيح لجواز القصر وهو السفر وقسا على فاتته الحضر قبل سفره فإنه لا يجوز له قصرها في السفر لأنها حين فاتته كانت أربعا فحاصل القضاء الأربعة قول الشافعي وأحمد خاص بالأكارب أهل الدين والاحتياط والأول خاص بالأصغر لأنهم أهل الرخص **ومن ذلك قول الأئمة** الثلاثة يجوز لأربعة بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء تقديمها أو تأخيرها مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز الجمع بين الصلوات بقدر السفر بمحال إلا في عرفه ومن ذلك قول مالك وأحمد وأبو حنيفة في مشدود خاص بالأكارب فمر جمع الأمر إلى مرتين الميزان وجه الأول الاتساع والميل إلى زيادة الأدلة على فضل الله تعالى من البدق بدخوله حضرته أي وقت شاء إلا في وقت الصلاة أو نحو ذلك **ومن ذلك قول مالك** وأحمد أنه لا يقرب الصلاة منه كلقاب الله من حضرته فلا يقرب بين يديه إلا بآذان خاص في كل صلاة دون الأذان العام إذا نذر تعالى لا تقصد عليه فإنه إن بآذان الصلاة بدخل حضرته متى شاء ثم يرجع عن ذلك بدليل ما وقع من النسخ في بعض أحكام التسمية فلهذا قلنا تعالى أعلم **ومن ذلك قول أبي حنيفة** وأحمد أنه لا يصح حواجز الجميع بالمطهرين

لغير قضاء عند الأئمة وقال مالك إذا أقطر لم يرض لم يلزمه الوفاء وإذا نذر صوم عشرة أيام حاز صومها متبوعاً بالانفاق وقال داود يلزمه الصوم متبوعاً **فصل** ولو نذر قضاء الصلاة الحرام ولم تكن له نية في جزمه ولا عمره أو نذر النبي التي بيت الصلاة الحرام لم يلزمه من مذهب مالك وأحمد أنه يلزمه التمسك بها **فصل** وإذا نذر أنه لا يترك الصلاة إلا بوجوبه

لا يلزمه في الاخذ بالمشي الى بيت الله الحرام فانما نذر ان تصلو الغهاب اليه فلا وان نذر المشي الى مسجد المدينة او الأعمى فله الشافعي قولان
أحدهما هو قوله في الام لا يستغذره وهو قول أبي حنيفة والثاني يستغذره وهو الراجح وهو قول مالك وأحمد **فصل** وإذا نذر فعل
مباح كما إذا قال لله ان أشي الى بيتي أو أركب فرسي أو ألبس ثوبي فلا شئ عليه عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي

من خالف لزمه كفارة عين
وان كان يلزمه فعل ذلك
ومن أجمده يستغذره
بذلك وهو بالخيار بين
الوفاء وبين الكفارة
كتاب الأطعمة
انتم حلال بالاجماع ولحم
الخنزير حلال عند الشافعي
وأحمد وأبي يوسف ومحمد
وقال مالك بكراهته
والمرج من مذهبه
الحريم وقال أبو حنيفة
بغيره وعليه البقال والجبر
الأهلية حرام عند الثلاثة
واختلف عن مالك في ذلك
والسري عنه أنها
مكرهه كراهة منظة
والراجح عند شافعي أصحابه
الحريم **فصل** في
الحسن حل لحوم البقال
وعن ابن عباس لباحنة
لحوم الجر الأهلية

من خالف لزمه كفارة عين
وان كان يلزمه فعل ذلك
ومن أجمده يستغذره
بذلك وهو بالخيار بين
الوفاء وبين الكفارة
كتاب الأطعمة
انتم حلال بالاجماع ولحم
الخنزير حلال عند الشافعي
وأحمد وأبي يوسف ومحمد
وقال مالك بكراهته
والمرج من مذهبه
الحريم وقال أبو حنيفة
بغيره وعليه البقال والجبر
الأهلية حرام عند الثلاثة
واختلف عن مالك في ذلك
والسري عنه أنها
مكرهه كراهة منظة
والراجح عند شافعي أصحابه
الحريم **فصل** في
الحسن حل لحوم البقال
وعن ابن عباس لباحنة
لحوم الجر الأهلية

باب صلاة الخوف

أجمعوا على أن صلاة الخوف جائزة الحكم بدعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم الإمام حكي عن المزني أنه قال
هي منبرحة والإمام حكي عن أبي يوسف من قوله أنها كانت مختصة برسول الله صلى الله عليه وسلم وأجمعوا على
أنها في الحاضر أربع ركعات وفي السفر القاصر ركعتان واختلفوا على أن جميع الصفات المروية فيها عن النبي
صلى الله عليه وسلم معتد بها وأما الخلاف في الترتيب واختلفوا على أنه لا يجوز للرجل لبس الحرير ولا الجلوس
عليه ولا الاستئذان له الإمام حكي عن أبي حنيفة من تخصيص القصر بلبس القصر فقط هذا ما وجدته من مسائل
الاجماع هو وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قولنا لأئمة الثلاثة أنه لا يجوز صلاة الخوف الخوف المحذور في المستقبل
مع قول أبي حنيفة يجوز ما لا أول عند ذلك في تخفيف فرجع الأمر الى ترتيب الشريعة ووجه قول أبي حنيفة
الاطلاق بالخوف في الآيات والأخبار فمثل الخوف الحاضر والخوف المتوقع ويصح حل قول أبي حنيفة على من
اشتد عليه الزعم من أهل الجنب دون الشصيان هم من ذلك قول الأئمة الثلاثة وغيره منها في حنيفة على من
ورقدي مع قول أبي حنيفة أنها لا تتصل جماعة فالأول في تخفيف على الأئمة من جهة تخفيفهم في فعلها جماعة
أو فرادى والثاني تخفيف على الأئمة ما تشددت في ترك فعلها جماعة ومشد عليهم أو أنهم اختاروا فعلها جماعة
فرجع الأمر الى ترتيب الميزان ووجه الأول عدم ورود نص في المنع من فعلها جماعة ووجه الثاني التوسعة

واتفق الأئمة الثلاثة أبو
حنيفة والشافعي وأحمد
على غير كل ذي خبث
من الطير يصدو على
غيره كالغراب والسفر
والبازي والشاهين وكذا
ما لا يختل له إلا أنه يأكل
الجيف كالنسر والخم
والغراب الأبيض والأسود
وأباح ذلك مالك على
الاطلاق وما غير ذلك
من الطير فكله مباح

بالاتفاق والمشهور أنه لا كراهة فيما سمي عن قتله كالخفاف والهدود والغشاش والدم والبهائم والطيوس **فصل** في
الأعداء الشائين والراجح تحريمه **فصل** في اتفاقوا أن يصنع على تحريم كل ذي ناب من السباع يصدو على غيره كالأسود والنمر والفهد
والذئب والذئب والهرم والغيل والامال كما أنه أباح ذلك مع الكراهة لا أن يجلد بالانفاق وإن رآه لا يعرف فيها أنقل ويصح صاحب العير

ظاهر حتى زالت الجماعة سقطت وزالت الكراهة الاتفاق ثم قبل بحسب البعير والبقرة أربعين يوماً والشافعية أياماً والجماعة ثلاثة أيام وفصل في من اضطر إلى أكل الميتة جلالة الأكل منها بالاجماع وأصح القولين من مذهب الشافعي أنه لا يجب ومن لم يجوز له أن يشبع أو يأكل ما سبده الرمح فقط للشافعي ١٦٠ قولاً أحدهما لا يشبع وهو مذهب أبي حنيفة والثاني لا يشبع وهو قول مالك

وأحد إلى رأيين عن أحمد والراجح من مذهب الشافعي أنه أن تقع حالاً قربة للميت غير سبده الرمح وأن المنقطع يشبع وينزود وإذا وجد المنقطع ميتة وطعام النسب وما كانه غائب فقال مالك وأكثر أصحاب الشافعي وجاهة من أحب إلى حنيفه ما كل طعام الغير بشرط النضمان وقال أحمد وجاعه من أصحاب أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي يأكل الميتة فصل في الذين سمن وزيت إذا مات فيه فأرث فإن كان حاملاً أنتيت الفأرة وما حولها وبقي الباقي ظاهر يجوز أكله وإن كان مائساً تبس وصلى حكم بفساده ما ع فيل يمكن تطهيره أم لا الأصح من مذهب الشافعي أنه يعتد تطهيره وفي وجه أن الذين يطهر بفساده أو أن الله لا يطهر قول يجوز الاستسباح به أم لا للشافعي أقوال أقبحها الخوازمي ومذهب أبي حنيفة ومالك وقال النووي في شرح المذهب في كتاب البيع المذهب المنقطع

فصل في ما اختلفوا في الشعر التي حرّمها الله عز وجل على اليهود إذا ذلّ فيهم ما فيه يهودي فهل يكرهه لمسلمين أم لا كما قال أبو حنيفة والشافعي وأبو حنيفة وعن مالك وأبو حنيفة والشافعية نعم والشافعية جهاة من أصحابه واختاروا الكراهة لعن في فصل في من اضطر إلى شرب الخمر لعيش أو ذواته فهل له شربها قال أبو حنيفة نعم والشافعية

قالوا فإن وجدنا ما وجبت عليه ما اعتد في حنيفه أو اتفقوا على أن القيام في الخطين مشروعا وأما اختلافنا في جواب كتابي وعلى أنهم إذا فاتتهم صلاة الجمعة صلوا بها طاهر أهدأ ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما اختلافنا في ذلك فقولنا أن الجماعة لا يجب على من ولا عبد ولا مسافر ولا امرأة إلا في رواية عن أحمد في الجمعة وقال داود يجب فالقول بخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول الاتباع وذلك لأن الجماعة مكرها بين يدي الله تعالى أعظم من مكر غير ما كان الألبق بها الكاملين أنهم أمضوا من الأرقاع في دولة الظاهر وأما عدم وجوبها على المسافر فلتشتت ذهنه في الغالب فلا يقدر على الخشوع والختور بين يدي به عز وجل في ذلك الجمع العظيم ووجه الثاني في الكل أو في البعض خاصة الاختيار احتياط فإن الأصل أن الصلوات كلها يجب على العبد كما عرفت على حدسوا بجماعهم أن كلهم عبد الله عز وجل وخطاب الحق تعالى لم يأت به التكليف بشبهه ولو وقع استثناء الشارع لعدم وجوب تكليفه بأمر فاعتد ذلك شققة من الله ورحمته به دليل أنه صلى الجمعة صحته ولا غنمه منها إلا يعتذر شريحاً وما يؤيد قول داود كون المشقة في صلاة الجمعة شققة على العبد لأنها لا تنقل الأكل لسبع أياماً أمر سبده بذلك نفاهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بوجوب الجمعة على الأعيان المبدعين مكان الجمعة إذا وجد قائداً مع قول أبي حنيفة أنها لا يجب على الأعيان ولو وجد قائداً فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن المالقة التي خفف عن الأعيان الحذر ومن أجلها ووجه الثاني إطلاق قوله تعالى ليس على الأعيان حرج فكأن خفف عنهم في الجهاد كذلك القول في الجمعة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الجمعة يجب على كل من سمع النداء وهو ساكن بموضع خارج عن المصير لا يجب عليه الجمعة مع قول أبي حنيفة أنها لا يجب عليه وإن سمع النداء فالأول مشدد وأخيراً احتياط والثاني مخفف أحد فبالخصه ترجع للأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول العمل بظاهر قوله تعالى بأهل الذين آمنوا إذا ذلّ فيهم الصلاة من يوم الجمعة فاسموا الذي ذكر الله قال كل من سمع النداء بالحضور وصلاة الجمعة ووجه الثاني قصر ذلك على أهل البلد الذين يجب عليهم فعل الجمعة في المصير فالأول خاص بالأكره من أهل الدين والآخر عام والثاني خاص بالأصغر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يكره الجماعة في صلاة الظهر في حق من لم يكن مكاناً مكان الجمعة بل قال الشافعي بأصحاب الجماعة فيهم قول أبي حنيفة بترك الجماعة في صلاة الظهر في حق من لم يكن مكاناً مكاناً تخفف من جهة عدم مشروعية الجماعة فيها وقول الشافعي أنه تشدد من جهة استصحاب الجماعة فيها وقول أبي حنيفة تشدد في الترك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم ورود أمر بالجماعة في الظهر المذكورة لأن الأمر الذي في صلاة الجمعة من حب الأمام والمأمور لا يوجب صلاة الظهر كما يعرفه أهل الكشف ولأن من شأن المؤمن الحزن وشدة الندم على قنات خطه من الله تعالى في ذلك الجمع العظيم لأنه مصيبة وأهل المصائب إذا نهم الحزن تكون الوحدة عليهم أولى بل غلق أبواب دارهم عليهم فلا يتفرغون لمراعاة الأنداء بالامام وراعاة في الأفعال فاعتد ذلك * ومن ذلك قول الشافعي إذا ذاق في يوم جمعة فلا تسقط صلاته الجمعة بصلاته بعد عن أهل البلد بخلاف أهل القرى إذا حضروا فأنها تسقط عنهم ويجوز ترك الجمعة والأنصراف مع قول أبي حنيفة وجوب الجمعة على أهل البلد والقرى معا مع قول أحمد لا يجب الجمعة على أهل القرى ولا على أهل البلد بل يسقط عنهم فرض الجمعة بصلاته المعلوم بصلون الظهر ومع قولهما منقطع الجمعة والظهر معاقب ذلك اليوم للاسلامة بعد العبد لا يصير فالأول في تخفيف على أهل القرى والثاني مشدد والثالث تخفيف والرابع تخفيف جداً فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول في أهل البلدان الجمعة والعبد لا يتأخذ إلا بظاهر الشرع مطالبين بكل ما في ذلك اليوم

الشعر التي حرّمها الله عز وجل على اليهود إذا ذلّ فيهم ما فيه يهودي فهل يكرهه لمسلمين أم لا كما قال أبو حنيفة والشافعي وأبو حنيفة وعن مالك وأبو حنيفة والشافعية نعم والشافعية جهاة من أصحابه واختاروا الكراهة لعن في فصل في من اضطر إلى شرب الخمر لعيش أو ذواته فهل له شربها قال أبو حنيفة نعم والشافعية

من قفاه وفي نفسه حياة مستقرة عند قطع الخلق من سل والأفلا عند أبي حنيفة والثاني وتعرف الحياة المستقرة بالحركة الشديدة مع خروج الدم وقال مالك وأحمد لا يجل بحاله والسنة الأولى تعبر بالبل معقولة وتخرج البقرة والنمضجة بالاتفاق فان خرج ما يضر أو يضر ما يضر من نوح حله عند أبي حنيفة والثاني وأحمد ١٦٣ مع الكراهة عند أبي حنيفة وقال مالك إن خمر شاة أو دج غير مرامن غير ضرر ولم يؤكل

الجمعة ما جمعت بذلك الجمعة القلب فيها على أن له تعالى اجتماعا خاصا وجه القول الثالث هو وجه القول الثاني ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والثاني في النذير أنه يحرم الكلام لمن يسمع الخطبة حتى الخطيب إلا أن مالك أحيا الكلام للخطيب خاصة عافيه من محله للصلاة كخوض رجل الأخاب عن خطبتي القاب وإن خاطبنا بأعينه جاز ذلك الإنسان أن يجيبه كما فعل عثمان مع عرضي الله عنهما وقال الثاني في الأم لا يحرم عليه الكلام بل يكره فقط والمشهور عن أحمد أنه يصح على المستمع دون الخطيب فالأول مشدد وكلام أحمد فيه تشدد وكلام الثاني في الجديد فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * وجه الأول الجمل بظاهر قوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا قال المفسر ونانها نزلت في سماع الخطبة يوم الجمعة وجه قول مالك أن يزعم بخطي القاب مع تلا من جملة الأمر بالسمع وفوا النهي عن المنكر الذي وضعت لأجله الخطبة وجه قول أحمد أن يرتبة الخطبة تقتضي عدم التصريح عليه لانه نابع عن الشارع فلا بد من تحت عموم الخطبة على أحد القوانين وجه كلام الثاني في الجديد جعل الأمر بالانصات على النذب فكره الكلام لاسيما في حق من يسمع الكلام عن الله تعالى وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما عليه أهل حضرة الجمع أو جمع الجمع ومن ذلك قول الثاني لا تصح الجمعة إلا في أبنية مستوطنين من تعديهم الجمعة من بلد أو قرية مع قول بعضهم لا تصح الجمعة إلا في قرية أو بلدة يرونها ولما مضى وسوق ومع قول أبي حنيفة أن الجمعة لا تصح إلا في مصر جامع لهم سلطان فالأول مشدد من حيث اشتراط الأبنية والثاني أشد من جهة اتصال الدور والسوق والثالث أشد من جهة فرج الأمر إلى مرتبة الميزان * وجه الأول الاتباع وكذلك الثاني في بلطغان أن انصاهم أقاموا الجمعة الأبنية بلدا أو قرية بدون البر بغيره أو النذر واعتقاد أن الأمام مالك والشافعي من شرط الأمر بالسوق والدور والسلطان الأدب ليل وجسد وفي ذلك قال أبو الوليد يجمع بعد الزمان من قرى البصرين بقرية تسمى جوا وكان لها مسجد وسوق وجه الثالث ظاهر فان من لحاكم عندهم أمرهم بمدد لا ينظم لهم أمر وقال بعض العارفين إن هذه الشروط إيجابها للأئمة تخفيفا على الناس وليس بشرط في النسخة قول في السبلون في غير أبنية ومن غير ما ذكره جازهم ذلك لأن الله تعالى قد فرض عليهم الجمعة وسكت عن شرط ما ذكره الأئمة اه * ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أنها لا تصح إلا في محل استيطانهم بل هو جوا من البلد أو المصراو القرية وأقاموا الجمعة لم تصح مع قول أبي حنيفة أنها تصح إذا كان ذلك الموضع قرية يامن البلد كصلى العيد فالأول مشدد والثاني تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * وجه الأول الاتباع ولما فيه من دفع البلاد عن محل استيطانهم بأقامة الجمعة فيه فإذا أقاموا الجمعة خارج بلدهم دفعوا البلاد عن ذلك المكان الذي لا يبيته أحد وجه قول أبي حنيفة أن ما قارب الشيء أعطى حكمه فلو خرج من القرب بحثوا واء الرائي من بعد ذلك فيكون ذلك المسجد يطيني بلدا لميلين إلى الموضع * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الجمعة تصح إذا أقامها غير إمام السلطان ولكن المستحب استئذنه مع قول أبي حنيفة أنها لا تصح إلا بإذن الإمام تخفيف والثاني مشدد وجه الأول جوازها بحسب بقية الصلوات التي أمر بها الشارع بالاذن العام وجه الثاني ان تعصب الإمامة في الجمعة خاص بالإمام الأعظم في الأصل فكان لها من بدخن خصوصية على بقية الصلوات وكان من الواجب استئذنها ومن هنا منع العلماء تعدد الجمعة في بلد بشرط حاجة كما سياتي بيانه قريبا * ومن ذلك قول الثاني وأحمد أن الجمعة لا تصح إلا بإذن من يعين مع قول أبي حنيفة أنها تصح بغيره ومع قول مالك أنها تصح بغيره إلا من غير أهل البيت الثلاثة والأربعة ومع قول الأوزاعي بأربعة ومع قول مالك أنها تصح بغيره إلا من غير أهل البيت الثلاثة والأربعة ومع قول الأوزاعي وأبي يوسف أنها لا تصح إلا بثلثة ومع قول أبي ثور أن الجمعة كسائر الصلوات متى كان هناك إمام وخطيب

وجمله بعض أصحابه على الكراهة ولينح حيوان ما كثر فوجد في حقه خن من محل أكله عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجل فصل في يجوز الأصحاب بالجوارح المعلة كالكلب والفهد والصقور والبازي بالاتفاق إلا الكلب الأسود عند أحمد وعن ابن عمر مجاهد أنه لا يصح الأصحاب إلا بالكتاب المعلى باتفاق الثلاثة وهو الذي إذا أرسله على الصيد طلبه وإذا زجره أترج وإذا شلله استثنى بشرط الثلاثة أمضا أنه إذا أخذ الصيد أمسكه على القنطرة دخل بيته وبينه وقال مالك لا يشترط ذلك وهل يشترط أن يشكر ذلك منة بعد مرة حتى يصير معلى أم لا قال أبو حنيفة وأحمد إذا تكررت ذلك مرتين صار معلى والمعتبر عند الثاني العرف ومالك لا يعتبر ذلك وقال الحسن يصير معلى بالمرة الواحدة فصل في التسمية عند إرسال المارحة

على الصيد سنة عند الثاني فان تركها ولو أعاد المجرم وقال أبو حنيفة هي شرط في حال الذكر فان تركها بأسا حل أو أعاد فلا قال مالك إن تعدت تركها لم يحل أو بأسا فتمد أو بئان وعن أحمد وأبى أظهره أنه إن تركها عند إرسال الكلب أو لم يحل العمل الأكل منه على الإطلاق عند مالك الترك أو بغيره وقال أبو داود والشمسي وأبو ثور والتسمية شرط في الإباحة بكل حال فان

تركها عمدا أو ناسيا لم يؤكل ذبيحة **فصل** لو عقر الكلب الصبي بعوله بقلته فأذركه وفيه حياة مستقرة فبات قبل أن ينسج الإيمان إذ كان حيا وقال أبو حنيفة لا يجل ولوقت الجراح الصبي بقلته فلا شافي قولنا أحد هما يجل وهو لا يجل في الرقي وإن شئنا وزمن مذهب مالك والثاني لا يجل وهو المختار من مذهب أحد قول أبي يوسف ومحمد عن أبي حنيفة ١٦٣ رواه ابن كاتبة وابن أشيرهما

يحت أي متى كان حال الخطية جلال وحال الصبي لافرح جلال يحت فان خطب كان واحدا لم يجمع وان صلي كان واحدا لم يجمع يا أيته بالاول ما مشد في عند أهل الجمعة وما بعده في تخفيف ووجه الاول ان أول جمعة جهار رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت باربعين ووجه ما بعده من أقوال الأئمة عدم مجزئ على وجوب عدم معين وقال لو كان خمسين صلي الله عليه وسلم بالاربعين جلا موافقة حال ولو أنه كان وحيدون الاربعين لجمعهم قيا ما شاعرا لجمعة حيث فرضه الله تعالى لخصه ولما لم يجمع الجماعة وذلك اختارا لحافظ ابن حجر وغيره وانما تصح بكل جمعة قيا لم يجمعهم في الجمعة في بلدهم ويختلف ذلك باختلاف كثرة المتقين في البلد وقلتهم فالبلد الصغير يكتفي باثني عشر في مكان والبلد الكبير لا يكتفي الا باثني عشر أما كن متعدي كما عليه قاله الناس وصحت حديث علي بن النضر روى عنه الله بقوله أصل مشروعية الجماعة في الجمعة وغيرها عدم بقدره العبد على الوقوف بين يدي الله وحده فشرع الله الجماعة لاستئناس العبد بشعبه ودينه حتى يقدر على القيام الصلاة مع شدة وعظيمة التي تقوى لغيره وقد جاء اختلاف العلماء في العدد الذي تقام به الجمعة على اختلاف مقامات الناس في القوة والضعف في قوى منهم كفاء الصلوة مع ما دون الاربعين الى الثلاثة أو الاثنين مع الامام كما قال به أبو حنيفة وأومع الواحد كما قال به غيره ومن ضعف عنهم لا يكفي الا الصلوة مع الاربعين أو الخمسين كما قال به الشافعي وأحمد والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة انه لو جمع في بعون مسافرين أو عبيد أو قاصرا لم يجمع مع قولي أبي حنيفة انها تصح اذا كانوا موضع الجمعة قالوا مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع في يلتصق الشارع أنه أو جهم على مسافر ولا عدلوا من المسافرين والعبد باقائها وانما جعل جمعهم تبعاً لغيرهم ووجه الثاني عدم ورود نص في ذلك فلان الاختصاص في الوطن شرط في جهرتها بالنسبة الشارع ولو في حديث ومن ذلك قول الأئمة ثلاثة أنه لا تصح امامة الصبي في الجمعة لانهم لم يمتدوا امامته في الغرض في الجمعة أو قال الشافعي تصح امامة الصبي في الجمعة ان تم المد بغيره فالاول مشدد والثاني مخفف في جمع الاموال مرتين الميزان ووجه الاول ان الامانة في الجمعة من منصب الاموال اعظم بالاصالة وهو لا يكون الا بالافاق ووجه الثاني ان ذلك لا يشترط ان يكون كالاصيل في جميع الصفات وقد أجمع أهل الكشف على أن روح خلقت بالثلاثة لا يتقبل الزيادة والتكليف عليها حقيقة فلا فرق بين روح الصبي والشعر فكل صلاة يجهت من الصبي صحت امامته في اومن نازع في ذلك فعليه الدليل اه ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك اذا أحرم الامام بالعدم اعتبر ثم انقضوا عنه فان كان قد صلي ركعة ومجملها صعدة انها جمعة وقال أبو يوسف ومحمد ان انقضوا بعدما أحرمهم اعتبرها جمعة وقال الشافعي في أصح قولي واحد انما يتصل ويشبهها ظاهرا فالاول فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث مشدد في جمع الاموال مرتين الميزان ووجه الاول والثاني حصول اسم الجماعة بما ذكر في الجمعة ووجه الثالث ظاهر لا تنفاد العدد المعتبر عندنا في عموم ذلك قولنا الأئمة الثلاثة أنه لا يصح فصل الجمعة الا في وقت الظهر مع قول أحد بجمعة قبلها قبل الزوال فلو شرع في الوقت ومدها حتى خرج الوقت انما ظهر اعند الشافعي وقال أبو حنيفة يتصل بخروج الوقت وينتدئ الظهر وقال مالك وأحمد تنصلي الجمعة ما لم تنصب الشمس وان كان لا يفرغ الا بدورها فالاول مشدد بشرط فعلها بعد الزوال والثاني مخفف من حيث الرخصة في تعجيلها قبل الزوال وقول أبي حنيفة في اذا مد حتى خرج الوقت مشدد في البطال والاربع مخفف في جمع الاموال مرتين الميزان ووجه الاول الاتباع والى ذلك تخفيفا على الناس من حيث خفة العمل اليه بدل الزوال بخلافه قبله فانه قيل لا يطبقه الا كل الاولياء ولذلك لم يجعل الشارع بعد الصبح صلاة الا لصحي وهي بات أن بقدر أحد من أمثالنا على المواظبة على فعلها لنقل النجس كلما قرب الزوال ومن هذا يعرف توجيه قول مالك وأحمد من حيث التخفيف وان كان من

أجدولة فوقع فيه ما سجد ومات لم يجل وعن أبي حنيفة اذا كان فيها سلاح فقتله بمجده حل ولو توش انصلي فقتل عدليه فذ كاته عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد حنيفة روى عنه كاته الوضوء وقال مالك في الحلن واللبس ولو روى صديقه فقد تصفح حل عند الشافعي كل واحد من القطعتين بكل حال وهو أحسن الى الرايين عن أحمد وقال أبو حنيفة ان كنا نساهرا حلنا وكذا قال مالك ان كنا نألفه لقطعة التي مع الرايين

أقبل ليعمل وإن كانت أكثر حلت وتعمل الأخرى ﴿فعل﴾ وأرسل الكلب على الصيغ فجاءه فبقو زاد فغنوه
وقتل الصيد ليعمل أكاه عند الشافي وكان البوصية وأجدهم وعن مالكو وأبانو وروى طائر الخرج حفظه إلى الأرض فوجده ميتا
الصيد من دمه نزل ملكه عنه عند الثلاثة وقال أحمدا إذا أمدق البر به زال ملكه عنه
حرف الاقتراف الانفاق ولو أقلت ١٦٤

خصائص الحق تعالى زائدة على الحق كمالا لوقت كما يعرف ذلك أهل الكشف لكن لما كان كل أحد لا يحس بقله سبحانه مخفيا فاهمهم ومن ذلك قول مالك والثاقي وأحدان المسيوق إذا أدركهم الامام ركة أدركهم الجمعة وأدركون ركة صلى ظهرار بعام قول أبي حنيفة أن المسيوق يدرك الجمعة بأي قدر أدركهم من صلاة الامام ومع قول طائوس ان الجمعة لا تدرك الا بدرك الخطيئة فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول ان ركة الأولى معقلم فقال الصلاة بالركعة الثانية كالتيكر ربها ووجه الثاني انه أدرك الجماعة مع الامام في الجمعة ووجه الثالث الاختص بالاشتياق فتدقيل الخطيئة يدل على ان ركتين فيصيحان الى الركة التي قال بها الأئمة الثلاثة فكيفون المسيوق بذلك كالمدرسة ثلاث ركات وذلك معقلم السلسلة بالثقة * ومن ذلك اتفاق الأئمة على ان الخطيئة قبل الصلاة مشروط في جهة انعقاد الجمعة مع قول الحسن البصري هامة فالأول مشدد والثاقي مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول الاختصا لاحتياط في بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة بغير خطيئة يتقدمها واذا من ذلك دليل على وجوبهما ووجه الثاني عدم ورود نص بوجوبهما ولو أنهما كانا واجبين لو ادعى نص بوجوبهما ولو في حديث واحد فقال أهل الكشف ان الشارع اذا فعل ضلوا وسكت عن التصريح بوجوبه او نهى عما لا بد فان تأملي به في ذلك الفصل ينقطع النظر عن ترجيح القول بوجوبه او نهيه فان رجحنا الدلالة من خصوصية ذلك يكون مرادا للشارع واذا وجبوا القلة صلا الجمعة على أثر الخطيئة من غير محال ضل به فاعلمنا بان ركة عليه الحلقاء لا استندت وخوفنا من قرات الحق الذي شرع له الخطيئة فانها انما شرعت عهدا ليرتق تحصل جمة القلب مع الله تعالى جمة خاصة فان دعى الجمعة الخاصة في غيرها من الصلوات الخمس فانهم المصلي ذلك انقضى ونف القدر والتعزيب الذي ذكره الخطيب قائم الى الوقوف بين يدي الله تعالى بجمعة قلب بخلاف ما اذا تخلل فصل فربما غفل القلب عن الله تعالى ونسى ذلك الوعد فانه معنى الجمعة وتوابعه يكف الشارع بخطيئة واحدة في الجمعة والعين ونحوهما مما لعمق في تحصيل جمعة القلب بتكرار الوعد فانها فان بعض الناس ربما يدل على سماح ذلك الوعد اذا كانت من واحدة ومن هنا كان سدي على انخاص رحمة الله يقول ينبغي حل من يقول بوجوب خطيئة فقط على حال الاكار العلماء ووجوب الخطيئة على حال احاد الناس اذ قال كابر طهارة قلوبهم تكفون في حصول جمعة قلوبهم هي التي ينادي بتمه خلاف غيرهم وكذلك القول في خطيئة العبد والكسوف والاستسقاء فان قال قائل في علم تشريع الخطيئة بين يدي شيء من الصلوات الخمس عهدا لمحضور القلب فيه على الله تعالى كالجمعة (الطواب) اعلم ان شرع ذلك تخفيفا على الاموال ان الخطيئة الخمس قريبة من بعضها بعضا في الزمان بخلاف ما في الاسماع او السنة مرة فان القلب ربما كان مشتتيا في اوردته انما يحتاج الى تعهد بطريقه بجمعة فاهم بوجوبه في قول الثاقي ومالك في ارجح وواقبه انه لا بد من اثبات في خطيئة في الصلاة في خطيئة في صلاة فبذلك شرع اركان حمد الله تعالى واصلا على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالجمعة وقراءة آية مفهومة والدعاء لمؤمنين واؤمات مع قول أبي حنيفة ذلك في احاديث رواه ابنه انه لو سمع اذ ادلى ارجوا وقال الحمد لله ونزل كناه ذلك ولم ينجح الى غيره وخالف في ذلك ابو يوسف ومحمد فقالا لا بد من كلام يسمى خطيئة في العادة لا يجوز الخطيئة الا بالخط مؤلف لها فالأول مشدد وما بعد مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع في بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الجمعة الاوتريض لخمسة اركان للذكور ووجه ما بعد حصوله ذكر الناس الوعد بذكر الله وشعده وتوحيده ونسبحه في القرآن العظيم وذكر كرامه به

التي ترجع الأولى إلى ملكه ﴿ كتاب البوع ﴾ الاجتماع منعقد على حل البوع وتقرر بالربا
واقف الآتية على أن البوع يصح من كل بالغ عاقل مختار مدق التصرف وعلى أنه لا يصح بيع الجفون واختلفوا في بيع المسي فقال مالك
والشافعي لا يصح وقال أبو حنيفة وأحمد يصح إذا كان غير الركن الوضعية بشرط أن يتقاده إذا ساقا من الركن الذي إذا حاجة لاحقة وأحمد

بشرط في الاعتقاد أن الذي يبيع المكره عند الثلاثة قال أو حنيفة يصح (فصل في) والمعاطة لا يعقبها البيع على الرغم من
 هذا ذهب الشافعي وهي رواية عن أبي حنيفة وأحمد وقال مالك يعقبها البيع واختار ابن أبي عمير وأبو جعفر عن الشافعي وفي رواية
 عن أبي حنيفة وأحمد مثله إلا أنهما لم يفتوا بغير بشرط في الاعتقاد أو القول لا خطيئة قال أبو ١٦٥ حنيفة في روايته لا بشرط لأن

[illegible]

﴿ ٢٢ - ميزان - ل ﴾ على شرطه من أجل وإن شرط أجل إلى أجل لم يدخل الليل في الحصار عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لم يدخل فيه وإذا مضت مدة الحصار من غير اختيار فسخ ولا الإلزام لم يسع عند الثلاثة وقال مالك لا يزم بمرور ذلك الفصل وإذا مضى عليه من أجل أن لم يقضه الن في ثلاثة أيام فلا يسع ستم فاذل لشرطه فاسد بقصد السمع وكذلك إذا خالف المانع بطل على أن في الردد

هناك الثمن بعد ثلاثة أيام فلا يسع بينهما عند الثلاثة وقال أبو حنيفة السبع صحيح ويكون القول الأول أنباء خيار لشترى واحده ويكون الثاني أنباء خيار للبائع وحده ولا يتم تسليم الثمن في مدة الخيار عند الثلاثة وقال مالك لازم **(فصل)** ولو نبت له الخيار فسخ السبع محض ومراحبه وفي غيبته عند ١٦٦ مالك والشافعي وأحد وقال أبو حنيفة ليس له فسخ البعوض ومراحبه وإذا شرط في البيع خيار

كان نسبة القرآن إلى الله تعالى واحدة فخص محتلون أمر الشارع في تخصيص قراءة بعض السور في بعض
الصلوات دون بعض ومن ذلك قول جميع الفقهاء بسنية الفسל للجمعة مع قول داود والحسن بعدم سنيته
قالوا لشدائد الثاني تخفف وللبل الأول الاتباع ونظم حضرة الله تعالى عن اقتدار المعنوي والحسي وطلب
أن لا يقع نظر الحق تعالى إلى بدن طاهر نظيف وإن كان الحق تعالى لا يسمع ضججه عن النظر إلى البر ولا
فاخرج من حيث تدبره لعباده ووجه الثاني طلب دخول حضرة الله تعالى بالذلل والانكسار وشهوده العبد قارئة
سجده باطه والله تعالى بالنظر إليه ولأنه تطلب جسده بجاري نظافة نفسه من التذلل فحجب عن شهود
الذلل وطلب المغفرة فكان إقامه جسده مذكر الطلب المغفرة وشهد بالذلل والانكسار بين يديه
لوجه من كل وجهه شهود ومن ذلك تخصيص الأئمة الأربعة معلومة الفسلة بين محضر الجماعة مع قول أبي
نؤمة من مضى لكل أحد حضرة الجماعة أو لم يحضرها ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم من أضاف الجماعة
فقتل فقتل فخص الأمر بالنسب إلى محضر صلا الجماعة ووجه الثاني ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم حق على
كل مسلم أن يقبل جسده في كل سبعة أيام اه وذلك بموجب نزول الأسماء الإلهي يوم الجماعة على جميع
الساكنين من حضرة الجماعة ومن لم يحضر فقتل أحدهم مدبر به على طهارة وحياء جسده وانعاشه لضعفه
بارتكابه المخالفات أو بارتكابه الغفلات أو كل الشوائب والافرق في تخصيص الفسلة بين محضر بين الغافل
يوجب الفسلة والابتعاد بين الغافل بسببه لكن ينبغي حل الجواب على يد من ينشأ الناس بالرفعة بعده وثابه
كاتبه والزيان وحل الاستصحاب على يد العطار والتاجر ونحوهما ومن ذلك طلب الأئمة الثلاثة أنه
لواقتل من سببته غسل الحماة والجمعة معا أجزاء مع قول مالك أنه لا يجزئ عن واحد منهما قالوا لم تخفف
والثاني مستدفع جرح الأمر إلى مرتبة الميزان فالأول خاص بالأمر الذي حفظه الله تعالى من الوقوع في
المعاصي فكانت أبدانهم حرة لاحتياج إلى ترك الفسلة بالماء لاحتياها وأنعاشها والثاني خاص بالأصاغر
الذين كثرت وقوعهم في المعاصي فاحتاجوا إلى ترك الفسلة لاعتداد بدانهم فحرم الله الأئمة ما كان أدق نظرم
في استفراج الأحكام الأئمة بالآثار والأصاغر ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحد الشافعي في أرجح قوله إن
من زوم عن العبودية وأمكنه أن يجعل على ظهره انسان فقل والقول الثاني الشافعي إن شاء الله العبودية حتى
يزول الزمان إن شاء معجبر على ظهره مع قول مالك في العبودية على الظهر بل يصبر حتى يسجد على الأرض
والأول مخفف والثاني مستدفع جرح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول العمل بحديث إذا أمرتكم بأمر
فأتوا به ما استطعتم ولم يستطع هذا الزوم أم عتزل أمر الشارع في اتباعه للأمر في العبودية لا كذلك فالأمر
بالعبودية ثابت عن الشارع على أن العبودية لا ماز ما لا يتصلق في الخوض والذلل لا يكون ذلك إلا على الأرض
لنطق أولي وجه الثاني أن العبودية عظم أفعال الصلوة والخضوع والذل لا يكون ذلك إلا على الأرض
الحقيقية التي هي التراب أو ما شرف حصى حصى ونحو ذلك أو العبودية على ظهره آدمي فربما هم
منه أكبر ولو لم يروى كانوا لأدعى عليه من التراب أو ما شرف حصى حصى ونحو ذلك أو العبودية على ظهره إنسان كما يستبعد
صاحب ذلك الظهور وذلك بخلاف جرح من سبب مقام العبودية بالذلل والانكسار والعلو من العالمين ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الإمام إذا أحدث في الصلاة حازه الاستحلاف وهو الجلد بد أربعين من مضى
الشافعي مع قوله في القديم بعدم الجواز فالأول مخفف والثاني مستدفع جرح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الأول مراعاة المحلة فأمر من والنسب في حصول كمال الأجر ككمال الاقتداء في الجماعة كلها أو بعضها
ووجه الثاني أنه حصل للأمر من الأجر غير دارهم خلف الإمام في الجلة وقاروا الإمام بمذفر حتى لهم
حصول كمال الأجر بالنسبة بخبر وعن الفعل إن شاء الله تعالى ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أنه لا يجوز

لا يجوز بيع العين الطاهرة بمحجج بالإجماع وأما بيع العين النجسة في نفسه كالكلب والخنزير
والمرحون فهل يصح أم لا قال أبا حنيفة لم يصح بيع الكلب والمرحون وإن وكل المسلم ذمياً في بيع الخمر وأتباعها واختلف أصحاب مالك
في بيع الكلب فمنهم من أجازهم مطلقاً ومنهم من كرهه ومنهم من خص الجواز بالأتان في أصابته وقال الشافعي وأحمد لا يجوز بيع شيء

من ذلك أصلاً ولا جهة للكاتب ان يقتل أو تأفف والذين اذا تحس فسهل بطور فسهله الرابع من مذهب الشافعي انه لا يظهر فلا يجوز بيعه
عنده ومذ قال أجدوا ذلك وقال أبو حنيفة يجوز بيع الدهن النقي بكل حال (فصل في بيع الوارد بالانفاق وقال أبو حنيفة
لا يجوز زاناً كان لا تبيح مطلقاً ١٦٧ لا يجوز زاناً كان لا تبيح مطلقاً
ذكر يحيى عن علي وابن عباس رضي الله عنهما بيع المبرج عتد الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يبيح المبرج عتد الثلاثة

تعد الجامعة في بادئ الأمر أكثر وأوسع اجتماعهم في مكان واحد كالملك والداة في جموع فالتدريس
وايس للإمام في خضعة في المسائل التي ولكن قال أبو يوسف اذا كان للبلد جانبان حازقه فأقامه جنتين وان
كان له جانب واحد فلا يجوز وعبارة الإمام أحمد وانما اعظم البلد أكثر أهله كنفذ حازقه جده وان لم يكن
يطلب حاجة إلى أكثر من جهة لم يكن وقال الطحاوي يجوز تعدد الجامعة في البلد الواحد بسبب الحاجة ولو أكثر
من جنتين وقال داود الجامعة كسائر الصلوات يجوز لأهل البلد أن يصلوا في مساجدهم كالأول وما عطف
عليه فيه يخفف وقول داود يخفف فرجع الأمر إلى تبي البرزاني ووجه الأول ان إمامة الجامعة من منصب
الإمام الأعظم فكان انصباها لصلوات الجامعة الاخف وتعمم الخلفاء لشدون على ذلك فكان كل من جمع
يقوم في مسجد آخر خلافا لمحمد الذي في الإمام الأعظم بلوث الناس به ويقولون فلان إمام في الإمامة
فكان يتولاهم ذلك فمن كثرة فقد الأئمة هذا الباب الأملد مرضى به الإمام الأعظم كمن في مسجده عن
جميع أهل البلد في ناسيب قول الأئمة لا يجوز تعدد الجامعة في البلد الواحد إلا إذا عسر اجتماعهم في مكان
واحد فطلان الجامعة الثانية ليس لذات الصلوات وإنما ذلك لخوف الفتنة وقد كتب الإمام علي بن الخطاب إلى
بعض عماله أجمع الجامعة في مساجد فإذا كان يوم الجمعة فليخلفوا في الأصل في إقامة الجماعة ولعل ذلك مراد داود
هذا المعنى الذي هو خوف الفتنة من تعدد الجامعة كما لا يخفى على الأصل في إقامة الجماعة ولعل ذلك مراد داود
يقوله أهل الجامعة كسائر الصلوات ويعد الله بالناس بالتمدد في سائر الامصار من غير ما تلقى في الفتنة
عن سبب ذلك وله امر الشارع ولو كان التعدد مباحا له لا يجوز دفعه به حاله ورد ذلك في حديث واحد
فلهذا انفتحت على الشارع على الله عليه وسلم في التسهيل على أمته في جواز التعدد في سائر الامصار حيث كان
أسهل عليهم من الجمع في مكان واحد فانهم **فان قلت** في جوازه عادة بعض الشافعية لجمعة طهر بعد
السلام من الجمعة مع أن الله تعالى لم يفرض يوم الجمعة صلاة الظهر وانما فرض الجمعة فلا تضيء الظهر الا
عند الضرر عن يحصل شرط الجمعة مثلا **فالجواب** في ان وجوده في الاحتياط والحرر عن من شبه منع
الأئمة التعدد قطع النظر عما ذكرنا من خوف الفتنة أو خوف وقوع التعدد في حاجة كما هو مشاهد في أكثر
مساجد مصر وغيره فان قد صار الجبان الذي يقر ونعي قبو والاموات أو الابواب بفلوس يخطبون
ويصلون بالناس الجمعة من غير تكريم من هذا الأئمة تقتضي ان جواز التعدد بشرط الحاجة فكان
صلاتها ظاهرا في غايه الاحتياط وان كانت الجمعة بمسجد داود فانهم **فومن** ذلك يقول أهل حنيفة
والمالك ان ما إذا فانت وصلوها ظاهرا تكون فرادى مع قول الشافعي وأجيبوا بصلوات الجماعة لا حنيفة
مخفف والشيء في مشدد فرجع الأمر إلى تبي البرزاني ووجه الثاني ان إمامة الجامعة لا تسو لا تسقط بالمسور
وقد تعمس حصولها لجامعة ونسرا لمحمد في الظاهر فلا تمنع من قطعها جماعة على الأصل في مشر وعة الجماعة
ووجه الأول الخفاء في ان الناس انوجب الجماعة في الجمعة بشرط وصلاتها جماعة فلما فانت خفف
في بعضها بصلاته فرادى والله تعالى أعلم

انه لا يظهر لابي جريز
لدا اتفاق وقال ابو جريز
واذا كان التذمير مطلقا
ولا يجوز بيع الوقف عند
الثلاثة وقال ابو حنيفة
يجوز بيعه ما لم يتصل به
شئ حكاهما في موضع
الوقف يخرج الوصايا
فصل في بيع من الماشرك
يجوز بيعه من الماشرك
صغيرا كان أو كبيرا عند
الثلاثة وقال احمد ان كان
صغيرا لا يجوز بيعه من
مشارك ولين المراهطاهر
بالاتفاق ويجوز بيعه
عند الشافعي وأحمد وقال
ابو حنيفة وما لا يجوز
بيعه ويبع دور مكة صحيح
عند الشافعي وقال ابو
حنيفة وما لا يصح
وعن احمد روايات
جميعها عدم الصفة في
البيع وعدم العصة في
فقههم وانكره
اجازتها عند أبي حنيفة
وما لا يبيع دور القصر
صحيح عند الثلاثة وقال
ابو حنيفة لا يصح
فصل في البيع
ما لا يمكنه فيفسر ذلك
ما لا يمكنه في الجذب ارجح
من قول الشافعي وعلى
القدمية وقولنا اجازته
ما لا يمكنه في الاطلاق
ابو حنيفة ارجح نص
وتتبع في البيع عسلي
والبراء لا ينفق عسلي
الاجازة وقال مالك ينفق

(باب صلاة العیدین)

من العقار والشاعر إلى الأشجار والنباتية وقال أبو حنيفة التبع في الجميع الثالثة (فصل) لا يجوز بيع ما لا يدرك على تسليمه كالطير في الهواء والسمك في الماء والعبد الابن بالاتفاق وسكن عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أجاز بيع الآبق وعن عمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى أنها أجازا بيع السيل في ١٦٨ بركة عظيمة وإن احتج في أخذه إلى موته كثير من المجوزين ببيع عين بمجولة كعبد من عبدة وثوب

من أثواب عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يجوز بيع عبد من ثلاثة أعبد وثوب من ثلاثة أثواب بشرط انفسارها فيما زاد (فصل) ولا يصح بيع العبد الفاتية عن المتأخر من التي لم توصف لماعند مالك وعلى الرأى من قول الشافعي وقال أبو حنيفة يصح ويثبت بشري انفساره إذا رآه واختلف أصحابه فيما إذا لم يذكر الجنس والنوع كقوله بمثل ما في وعن أحمد في صحة بيع النابير وبأن أشهرها يصح (فصل) ولا يصح بيع الأعمى وشتره أو أوصف له المبيع وأجارته ورهقه وشمته على الرأى من قول الشافعي إذا كان قد رأى شيئا قبل الأعمى بما لا يشترط له بدو قال أبو حنيفة ومالك وأحمد يصح بيعه وشتره ويثبت له انفسار إذا لمسه

(فصل) لا يجوز بيع الساقط في قدره عند الثلاثة وقال أبو حنيفة بالجواز والمسلط طاهر وكذا فاوره أن انفصل من بني على الأصح من مذهبه الشافعي وبعبه جميع الإجماع ولا يصح بيع الخنزير في سبيله على أصح قول الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد يصح (فصل) ولا إذا كان بمثل هذه البقرة كل فقير درهم مع ذلك عند مالك والشافعي وأحدواي وسفيحة محمد وقال أبو حنيفة تصح في قدره واحد من أولئك بمثل عشرة أفقرين من هذه البقرة وهي أكثر من ذلك صح بالاتفاق وقال أبو داود لا يصح قولنا بعتك هذه الأرض كل ذراع بدرة

الأول عدم التصريح من الشارع بحكم هاتين الصلاتين فاحتاط الإمام أبو حنيفة وجعله مافرض عين مع كونهما المس فيما كبير مشقة لكونهما بعلان في الستة مرة واحدة فلا فرق بينهما وبين الجمعة في الصورة فانهما ركعتان يحفظت بفعله ما رسول الله صلى الله عليه وسلم في جامعته وجه الثاني الاختلاف في الناس مع العمل بحديث الذين يدرسون الأمداد النازلة في ومهما أكثر وأعم من الجمعة من حيث أن المدة فيها متناهي من حضرة صلاتهم مع الجماعة ممن لم يحضر بخلاف الجمعة فان المدة خاص من حضر إلا أن تخلف عنها بدر وجه قول أحد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يظلمها بمجاعة وأقر كثير من الناس على عدم الحضور في صلاتها فكانت أشبه بفرض الكفاية وكان من حضر بين يدي الله تعالى فيها ما كالشافعي لم يحضر لفصل له الفضل بعد من شفع فيه ولذلك قال العلماء أنه أفضل من فرض الذين لم يكونوا سقط المخرج عن صاحبهم عن غيره فانهم ممن ذلك قول أبي حنيفة وأحد أن من شرط صلاة الله دين العدد والاستيطان وأذن الإمام في أحد إلى واثنين عن أحمد كما في الجمعة وزاد أبو حنيفة وأن تقام في مصر مع قول مالك والشافعي أن ذلك كله ليس بشرط وأجاز أصلا ثم فرادى لمن شاه من الرجال والنساء فالاول مشدود والثاني مخفف فرجع الأمر إلى ترتيب الميزان ووجه الأول ما تقدم أنفع من كونها شبهان صلاة الجمعة في الخطيئة والركعتين وعظم مكرمها بالنسبة لقبية الصلوات ووجه الثاني اتباع ظاهر كلام الشارع من حيث أنه جعل أيام العبد بين أيام أكل وشرب وذكرته وفي رواية بحال أي جاع فلما خفف الشارع في يومه ما في فعل ما ذكره من يوم الجمعة كان حضورهما مستحبا لأحبا وأضحا والردان القياس في يوم الجمعة فاحتاط الأئمة لمن يكون على الدين والأمان في ذلك اليوم من العصابة الظاهر من على الحق في ذلك اليوم بإيجاب الحضور عليهم في الجمعة والأوصال على العبادة ثلاثا تقوم القيام عليهم وهم غافلون في أكلهم وشربهم وتفرغ ذلك بخلاف العبد لم يرد أن القيام تقوم فيه ومن الحكمة في جواز العبد في فردى زيادة أكلهم على العبد بدو وجوب وطعام أيام لا يضره الأبعد من فافهم بكنه ذلك قول أبي حنيفة أنه يستحب أن يكبر بعد تكبيرة الإحرام ثلاثا تكبيرات في الأولى وخسافي الثانية مع قول مالك وأحد أنه يكبر ست في الأولى وخسافي الثانية ومع قول الشافعي يكبر ست في الأولى وخسافي الثانية مع قول مالك وأحد أنه يكبر ست في الأولى وبين كل تكبيرتين وقال أبو حنيفة ومالك أنه يولى بين التكبيرات ستا فالاول مخفف في عدد التكبيرات والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد ومن قال يولى التكبيرات مخفف ومن قال يولى التكبيرات مشدود فراجع إلى الميزان ووجه التفاوت في عدد التكبيرات ظاهر لأن كل مالم يسمع ما وصل إليه عن الشارع أو الأصالة أو ما وجبه من قال يولى التكبيرات فلا يخفى المتبادر إلى الفهم من كلام الشارع وهو يخص بالأكثر الذين لا يقدرون على تحمل قولنا تحبيلات الحق تعالى بصفة قولنا التكبير ما على قولهم وأما وجه من قال يولى التكبيرات فهو لا يكون الاشتغال بأنواع الذكر كرفع التكبير فيه تخفيف على غالب الناس فان غالبهم لا يقدرون على تحمل قولنا تحبيلات التكبير بأه والطفة على قولهم فكان القضاء الذين المعنى التسبيح والتحميد والتوحيد مع التكبير كما تقوى الله دعى تحمل تحبيلات العظيمة والكبير بالافهم وهو سمعت سبدي عليا الخواص رحمه الله يقول انفسار شرط العلماء للجماعة في الجسدون الذين لأن تحمل الحق تعالى في صلاة الجمعة أشد من تحبيله في صلاة الذين فذلك كانت الجماعة في الجمعة فرض عين وفي المديونة وإيضاح ذلك أن الجمعة لا يشترط غفرادى لذات أذن الصلوات من شدتها للجمعة والطفة التي تحبيل لقولهم فكان في عشر وعية صلاتهم مع الجماعة وخبرهم لا يستثناهم بحسبهم من البشر فان قال قائل أن الخنزير البشري الذي في كل عبد موجود فلم لا اكتفيم بالاختصار بحجابه قلنا

الجزء

أوهذا القطيع كل شاة يدرهم مع البئع وقال أبوحنيفة لا يصح ولو قال بمنك من هذه الأربعة وأذرع وهي ما تذر مع البئع في عشرها مشاعا وقال أبوحنيفة لا يصح ولو باع عشرة أفقر من مبركة وكامله فبعضها فادامشترى وادعى أنها تسعة وأنكر البائع فلتشافي قولان أحدهما أن القول قول المشتري وهو الحق عن أبي حنيفة والثاني أن القول قول البائع وهو ١٦٩ قول مالك **فصل في بيع عند**

الثلاثة ببيع النخل ولو في كواثره ابن شبره وقال أبوحنيفة ببيع النخل لا يجوز ولا يجوز ببيع اللبن في الضرع عند الثلاثة وقال مالك يجوز أمامه معلومة إذا عرف قدر حبلها ولا يجوز ببيع الصوف على ظهر النعم عند الشافعي وإبي حنيفة وأحمد وقال مالك يجوز بشرط الجزو ويجوز ببيع الدراهم والدنانير بوزان عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز وإن باع شاة على أنها لبون حار وقال أبوحنيفة لا يجوز ولو قال بذلك هذا بمائة مثقال ذهب وفضة لم يصح وقال أبوحنيفة يصح ويصح نصفين **فصل في بيع النخل** حرسا وزهرا المصنف واختلاف في بيعه فأباحه الثلاثة من غير كراهة وكرهه أحمد وصرح ابن القيم الجوزية الترمذي ولا يصح ببيع المصنف ولا يجوز ببيع المصنف ولا يصح المصنف من كافر على أن يخرج قول الشافعي وهي إحدى الروايتين عن مالك وقال أبوحنيفة يصح البيع ويؤثر بإزالة ملكه عنه وهي الرواية الأخرى عن مالك وقال

الجزء المذكور لا يحصل باستثنائه بقدره العبد على تحمل الجلي المذكور من غير زهول عن أفعال الصلوة وأوقافها فالجاء يحصل بالمعنى المذكور جعلناه كالمدم وشرعنا له الجماعة بخلافه فبعضه اه وتقدم في باب صلاة الجماعة أن عشر وعصة الجماعة فيها رحمة بالخلق **فإن قال قائل** في كراهة الجماعة لا يجوز ببيع النخل ولو قال بمنك من هذه الأربعة وأذرع وهي ما تذر مع البئع في عشرها مشاعا وقال أبوحنيفة لا يصح ولو باع عشرة أفقر من مبركة وكامله فبعضها فادامشترى وادعى أنها تسعة وأنكر البائع فلتشافي قولان أحدهما أن القول قول المشتري وهو الحق عن أبي حنيفة والثاني أن القول قول البائع وهو ١٦٩ قول مالك **فصل في بيع عند** الثلاثة ببيع النخل ولو في كواثره ابن شبره وقال أبوحنيفة ببيع النخل لا يجوز ولا يجوز ببيع اللبن في الضرع عند الثلاثة وقال مالك يجوز أمامه معلومة إذا عرف قدر حبلها ولا يجوز ببيع الصوف على ظهر النعم عند الشافعي وإبي حنيفة وأحمد وقال مالك يجوز بشرط الجزو ويجوز ببيع الدراهم والدنانير بوزان عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز وإن باع شاة على أنها لبون حار وقال أبوحنيفة لا يجوز ولو قال بذلك هذا بمائة مثقال ذهب وفضة لم يصح وقال أبوحنيفة يصح ويصح نصفين **فصل في بيع النخل** حرسا وزهرا المصنف واختلاف في بيعه فأباحه الثلاثة من غير كراهة وكرهه أحمد وصرح ابن القيم الجوزية الترمذي ولا يصح ببيع المصنف ولا يجوز ببيع المصنف ولا يصح المصنف من كافر على أن يخرج قول الشافعي وهي إحدى الروايتين عن مالك وقال أبوحنيفة يصح البيع ويؤثر بإزالة ملكه عنه وهي الرواية الأخرى عن مالك وقال

أحمد لا يصح مطلقا ببيع الغنم أمامه الحرمي وبالإتفاق وقال أحمد لا يصح بيع الحسن البصري لأسبابه من الثوري بيع الحلال من شئت **فصل في** وشن ما للخل حرام وأجره ضربه حرام عند الثلاثة وعن مالك الجوز أخذ العرض على ضرب الفعل مفسدة معلومة لتزوي على الأنث **فصل في** ويحرم التفریق بين الأهل والوحدی بغير تفرق في بيع بطل البيع عند الثلاثة وقال أبوحنيفة لا يصح

والشافعي قبل البلوغ لا يجوز ويجوز التفرق بين الاثنين عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجوز **باب ما يصدق البيع وما لا يصدق**
 إذا باع عبد بشرط العتق مع البيع عند الثلاثة والمشهور عن أبي حنيفة لا يصدق وأن باع عبد بشرط الولالة لم يصدق بالاتفاق وعن
 الأصمعي عن أصحاب الشافعي ١٧٠ أنه يصدق البيع ويطل الشرط وأن باع بشرط ساقى مقتضى البيع كأن إذا باع عبد بشرط أن

لا يصدقه أو أدرا
 بشرط أن يسكنها البائع
 أو تو بشرط أن يحيط
 له يطل البيع عند أبي
 حنيفة والشافعي وقال ابن
 أبي ليلى والشافعي والحسن
 البصري جميعاً والشرط فاسد
 وقال ابن شبرمة البيع
 والشرط جائز وإن وعى
 مالك أنه إذا شرط له من
 منافع البيع بغير
 كسك في الفداء مع وقال
 أحمد إذا شرط سبكي اليوم
 والدين لم يفسد العقد
 وفصل في وإذا قضى
 المبيع بغير فاسد ما لم يملكه
 باتفاق الثلاثة وقال أبو
 حنيفة إذا قضى بغير
 البائع بغير عوض له بقية
 ما يملكه بالقبض بغيره
 البائع أن يرجع في العين
 مع الزيادة المتصلة
 والمنفصلة إلا أن يتصرف
 المشتري فيها تصرفاً يمنع
 الرجوع فيها أخذتها
 ولو غرس في الأرض
 المبيعة بها فأسد أو بنى
 لم يكن البائع قلع الفراس
 أو البناء إلا بشرط ضمان
 المتضمن ولو أن يسئل
 القمي ويملكها عند
 الثلاثة وقال أبو حنيفة ليس
 له استرجاع الأرض
 وبأخذ قيمتها وقال أبو
 يوسف ومحمد سئل

الامام والمأمور وعنه في المسحور وأما من قول الشافعي بأنه يستقل قبله أو بعده في المسحور غيره إلا الامام
 فإنه إذا ظهر للغائب لم يسل قبله أو مع قول أحد لا يستقل قبل صلاة العبد ولا بعده مطلقاً فالأول مشدد والثاني
 فيه تشدد من حيث أن فيه وبين الثالث فيه تخفيف وإلى الرابع تخفيف بالترك فرجع الأمر مرة في
 الميزان ووجه الأول عدم ورود نص عن الشارع في جواز التثفل قبله أو كل عمل ليس عليه أمر الشارع فهو في
 مردود غير مقبول إلا ما استثنى من الأمور التي تشهد بالشريعة بعد عمر وجهان عمومهما بعد واضح ذلك
 أن الشارع هو الدليل لنا في جميع أمورنا فكل شيء لم يثبت عنه فهو له فهو موقوف عنه على الأصل في قواعد
 الشريعة فلو علم الشارع أن الله تعالى أذن لأحد في التثفل قبل صلاة العبد لا خير بذلك كان موضعه ولم
 سلغتناه تثفل قبل صلاة العبد وإنما باح أبو حنيفة التثفل بعد صلاة العبد لكونه الملة التي كانت قبل الصلاة
 زالت وهي الحية العظيمة التي تحجب للعبد قبل صلاة العبد بخلاف الأمر بعد الصلاة فإنه حصل للعبد
 الأمان بسماع الخطبة فقد رأت أن تثفل بعدها أو جعل الأذن بالوقوف بين يديه تعالى في حقه الأذن له بأن
 تثفل بعد الصلاة وقبل الخطبة ووجه قول مالك أنه لا تثفل في العصر قبلها ولا بعدها التخفيف على غالب
 الناس فإن الامام ما ملئهم في العصر إلا المداد أو تلوهم بما كان يحصل لهم من الحصر بصلاتهم في
 المسجد فلو أمر بالتثفل في العصر لذهب المعنى الذي قصدت الامام وصارت صلاتهم كأنها في المسجد
 حيث الحصر والضيق في نفوسهم فيقفون بين يدي الله في الصلاة كالسكالي أو المكرهين فإنهم ووجه قول
 الشافعي أنه لا يكره التثفل قبله الفرائض إلا ما أولئك شاعروا الكبار الذين يتنعمون بحاجات الله تعالى والوقوف
 بين يديه ولا بأساً من ذلك ولا تطل عليهم نفوسهم بالله ولا تكل والشرع يوم العيد بخلاف الامام فإن
 الناس ما مروا وبنايتناعه فإذا تثفل تثفلوا وفيهم الذين يثفل عليهم وموافقاً حفظوا نفوسهم فيكون الامام
 سيداً لمصلح المخرج والضيق عليهم في الصلاة فقف أحدهم في الصلاة صورته ومخرج عن حاجته فقف فلو
 رأى الإمام أحدى هذا المعنى قال لا تثفل الإمام ولا غيره قبل صلاة العبد ولا بعده ما تخففنا على الضعفاء من
 الناس فافهم ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على أنه يستحب أن سادى لها الصلاة جماعة مع قول ابن الزبير
 أنه يؤذن لها قال ابن السبكي أول من أذن للصلاة أو سادى لها في جماعة ثلاثاً تساهل الناس في فعلها فرادى إذا لجمه
 مشددها ووجه الأول اتباعه والتبعية على فعلها في جماعة ثلاثاً تساهل الناس في فعلها فرادى إذا لجمه
 فيها هو المقصود الأعظم وإن كان كل عبد يفعل في العام مرة واحدة ووجه قول ابن الزبير ومعاوية القياس
 على الفرائض بجماع المشرعية وأما ابن الزبير لم يملكه في ذلك شيء والأفعور والنص لا يحتاج إلى قياس
 ومن ذلك قول الشافعي أنه يستحب قراءة سورة ق في الأول أو قرة في الثانية أو قرة في سبعة اسم بل
 الأعلى في الأولى والثالثة في الثانية مع قول مالك وأحداه بقراءتها سبعاً وسبعاً في الثانية فقط ومع قول أبي حنيفة
 أنه لا يستحب تخصيص القراءة فيها سورة ق الأولى مشددة والثاني تخفيف والثالث أخف فرجع الأمر إلى
 من يثق الميزان فالأول خاص بالأكرار والثاني خاص بالمتوسطين والثالث بالأصغر ووجه الأول أن الغائب
 في يوم العيد والجمعة ترك الحرف والصنائع والاشتغال بآهوه بالنفوس فرعنا عن أبي العبد أمر العباد أو هو يوم
 انقباضه فكان قراءة هذه السورة الممنوعة كالذكر للعبد تنبأ الأهل للطلوع عليه زمن الغفلة عنه الله
 تعالى بوجوه الدار الآخرة فوجب قلبه أو يصنع وإن كان الكامل من شرطه أن يجتمع بين الفرح والحزن معاً
 في يوم العيد **باب ما قلنا** في أن مثل سورة الفاتحة كثر أو كثر في ذكر الأهل من قراءته سبعاً
 في الجواب **باب** أن الضحى الأولى في هذه الدار التالفة عليه أن يكون مزمز جليل الجلال راجحاً بالخلق ولولاه تعالى
 تحلى الخلق بصفة الجلال الصرف لمات كثير من الناس فلذلك كان الأئمة في صلاة العبد في قراءة سورة سج

البناء ويقطع الرأس ويرد الأرض على البائع **باب** تفرق بين الصفقة في البيع وما يجوز به
 وفيما لا يجوز زكاهد والحرا وعده وغيره أو ممتدة ومن كاته للشافعي قولاً أظهرهما أو قول مالك يصدق فيما لا يجوز
 والشافعي البطلان فيه ما إذا قلنا لا يظهر غير المشتري إن جعل فإن جاز فقصته من الميث على الرجوع وقال أبو حنيفة أن كان الفساد في

أُمدِّها ثبَّتْ بعض أوجاع كالحرق والمعدن في الكل وإن كان يبرز ذلك جميع فَيُباعُ بِنَقْصٍ من الثمن كما هو وأُمِّدْ وقال فين باع ما سمي عليه. والمال يسم عليه من الذبغة أنه لا يصح في الكل وخالفه أبو يوسف ومحمد وقال فين باع بحصته ثم نقد أو حسمته إلى العطاء فسد العقد في الكل وعن أحمد وإسحاق قالوا في باب الأعيان المنصوص على تحريم ١٧١ الربا بالاجتماع ستة الذهب

[illegible]

يبدو لا يجوز ينفر قائل القبط الاعنابي حنيفه ولا يجوز بيع المصوغ بالمضروب بمختلفا عند الثلاثة وعن مالك انه يجوز بيعه
 بقيمته من جنسه ولا يجوز التفرق قبيل التقاض في بيع المطعومات بعضها ببعض عند الشافعي ومالك وقال ابي حنيفة يجوز ويختص
 بغير ذلك عند مالك والذهب والفضة ١٧٢ **فصل** وما عدا الذهب والفضة والياكول والمشروب لا يجر فيه شيء من جهات الارباء

والعمل عند اصحاب الشافعي على ان ابتداء التكبير في غير الحاج من صبح يوم عرفته الى ان يصلي عمرا آخر
 امام التشرية فالاول تخفيف وما بعده مشدد فرفع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول التخصيف على
 الناس وهو خاص بالا صغار الذين لا يقدرون على اشتد اشهر وعظيمة الله تعالى وهيته الى عمرا آخر
 امام التشرية بل ترفع روحهم من ذلك ويسدل عليهم احاب من ذلك الشك وهو ما به خاص بالا كامي
 الذين يقدرون على اشتد ذلك فلا يشغلهم ظهور وعظيمة كبرياء الحق تعالى لهم من مراعاة السرور
 والفرح مدة امام التشرية بخلافه الا صاغر هو اوضح ذلك ان العبد لا يسمى حقيقة عند القوم مكبرا لله
 تعالى الا ان استحق عقوبته في قلبه هو ما تكبره بالسان والقل غافل فليس هو مقصودا لشارع وقد حصل
 شعار التكبير بقول ابي حنيفة وجماعة في حق الا صاغر فافهم هـ ومن ذلك قول ابي حنيفة وجماعة
 في احدى روايته ان من صلى منفردا في هذه الاوقات من محل ومحرم لا يكبر مع قول مالك والشافعي وجماعة
 في روايته الاخرى انه كبر وما خلف التوافل فانفق واعي انه لا يكبر عقب الا في القول الراجح للشافعي
 فالاول تخفيف والثاني مشدد في المسئلةين ووجه الاول في المسئلة الاولى ان من صلى منفردا يشتد عليه هبة
 الله تعالى ويقام تقطيعه في قلبه فيثقل عليه النطق بالتكبير بل لا يكاف فان الهبة قد عنته فلا يطالب
 باقامة شعار الظاهر وهذا خاص بالا صاغر والثاني خاص بالا كامي الذين يقدرون على رفع صوتهم بالتكبير مع
 قيام التظيم والهبة فيقولونهم فرفع جمع الامر الى مرتبة الميزان هـ ومن ذلك يعلم وجه القوانين في التكبير
 عقب التوافل التي تصلى فرادى فان الهبة بما عمت صاحبها بخلاف ما اذا كان في جماعة منها فان الشر
 يستأنس ببعضه بعضا عادة فيجب بشهود الخلق عن شهود كمال عظمة الله تعالى فلا يثقل عليه رفع صوته
 بالتكبير والله تعالى اعلم

باب صلاة الكسوف

اتفقوا على ان الصلاة لكسوف الشمس سنة مؤكدة زاد الشافعي وجماعة هداما وجده من
 مسائل الاتفاق في هذا الباب هـ اما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك والشافعي وجماعة السنة في صلاة
 الكسوف ان تصلى ركعتين في كل ركعة قياما وقراءة نون وركوعان وسجودان مع قول ابي حنيفة انها
 تصلى ركعتين كصلاة الصبح فالاول مشدد والشافعي تخفيف فرفع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 مطلوب بغير ما اذا لمضوء ع الله تعالى بتكره هذه الاركان اشد الخوف الذي حصل للعباد من الكسوف
 فرجا اشدت الهبة على قلوبهم فلم يحصل لهم مراعاة كمال المضوء ربه تعالى والمضوء عله في اول كل
 ركوع او سجود كونهما بعلان في محل القرب وبانفصالا ورد من تشبهه بالصلى الاخرى في الرقبة هـ
 فكان الكسوف هاديا في الدنيا اعظم فتنة من فتنة الدجال فان الحق تعالى لا يصح في جناب عظمته نقص
 ولو ان الحق تعالى امتن على العارفين بمرقته من راتب التكرار ولا كانوا قنوا في دينهم وهما امران نظير
 بها الاعتناء لا تنطرق فكاتب فهم ما ذكرناه واما ما انه عرف ان تكبير بالركوع والاعتدال والسجود
 كالجار لذلك النص الحاصل في فصل كل اول ركعة ومن ذلك يعرف وجه ما ورد عن الشارح من فعلها
 بتكرار هذين الركعتين ثلاث مرات او بمرات رخص مرات ذلك ان اداة الهبة والتظيم في غلب الهبة
 في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم خفت تلك الهبة والعظمة
 عند غالب الناس فلم يذهلو عن كمال انشوع والمضوء وكلام الائمة خاص بالا كامي والمتوسطين وكلام
 ابي حنيفة خاص بالا صاغر الموجودين في كل زمان فانهم لحضور وتجسد تحمل الهبة والتظيم في قلوبهم
 على حالة واحدة فلا يحتاجون الى تكرير شيء من هذه الاركان كشيء الصلوات هـ ومن ذلك قول الائمة

وهي النساء والافاضل
 والتفرق قبل التقاض
 وقال ابو حنيفة الجنس
 بانفرادهم يحرم النساء
 وقال مالك لا يجوز بيع
 حيران حيوانيين من
 جنسه بقصد بهما امر
 واحد من ذبح او غير فاذا
 كان البيع بالدرهم
 والذنان باعناهما فلها
 تبدين عند الشافعي
 ومالك واصل وقال ابو
 حنيفة لا تبين بنس
 البيع ولا يجوز بيع
 الدرهم والمشروطة هـ
 ببعض ويجوز ان يشتري
 بهما له وقال ابو حنيفة
 اذا كان الشئ غاليا لم يجز
فصل وكل شئ
 اتفقوا على الاسم الخاص
 من اصل الخلق فهما
 جنس واحد وكل شئ
 اختلفا فهما جنسان
 وقال مالك ابر والشعر
 جنس واحد وفي الهمان
 والالبان للشافعي قولان
 أحدهما انها اجناس
 وهو قول ابي حنيفة ولا
 ربا في الجند والراس
 وما شبه ما عند مالك
 والشافعي لان الهبة في
 الذهب والفضة الهبة
 وقال ابو حنيفة وجماعة
 انظر الى اثنين عنده
 يتعدى الى البالي الرصاص
 والفضة وما شبههما

فصل ويعتبر التساوي فيما يكال ويوزن بكيل الخبز وزنه وما به
 راي فيه عادة بلد البيع وقال ابو حنيفة ما لا يصح فيه بغيره عادة الناس في البلد **فصل** وما يحرم فيه بالاجور بيع بعضه بعض
 بالخرق غير المرأيا وقال مالك يجوز في البادية بيع المسكيل خردا دون الموزون وما حرم فيه بالاجور بيع بعضه بعض ومن أحد

المؤمنين جنس آخر مخالفه

في القيمة عند مالك

والشافعي وكذا لياسع

نوعان من جنس واحد

تختلف قيمتهما باختلاف النوعين

كسجوة وبرهم عدى

سجوة وكذا سائر سجدات

قراصة يسائر من سجودين

وأجزاء أجدل في النوعين

وقال أبو حنيفة كل

ذلك جائز

فصل في الجوزيع

ربطه بياسع في الأرض

كسجوة الطيب التمر

وتفرد أبو حنيفة بغيره

كبل أو أمانا أو هرمان

يسع إلى جبل الطيب على

رؤس الفضل خرصا التمر

على الأرض فيوزن

الشافعي فيأخذون خمسة

أوسق والراجح عندنا

لا يختص بالقرء وهو

قول أحمد لا قال في

أحد إلى وأبى يخرمه

ر بطاويب وعمله قرأ

وقال أبو حنيفة لا يجوز ذلك

بحال وقال مالك يجوز في

موضع مخصوص وهو أن

يكون قد وهب رجل

غرضه من حائط وشق

عليه دخوله إليها فشرها

منه بقرء بياسع

التمر بهله ولا يجوز يسع

البرابى عقود متفرقة

وأنزاد على خمسة أوسق

وقال أحمد لا يجوز أكثر

من عربة واحدة

فصل في الجوزيع يسع

الحب بالدينق من جنسه

عند أبي حنيفة والشافعي

الثلاثة هي في القرء مع قول أحمد أنه يصح بها فالأول مخفف خاص بالأصغر الذين غلبت عليهم هبة الله
فلينشدوا على الجهر والثاني مشدداً خاصاً بالأكابر الذين يقدرون على النطق مع شدته الهبة قال تعالى
لا تكلف الله تعسلاً وأسماهم فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحد في المشهور وعنه أنه لا يستحب نسف
التمر ولا الكسوف الشمس خطئان مع قول الشافعي أنه يستحب لهما خطئان كالحمة قال لا تخفف وهو
خاص بالأكابر الذين قام الخوف في قلوبهم من رؤى الكسوف أو الخسوف فلا يحتجون إلى جماع خطئة
ولا يحفظ ولا تخفف والثاني مشدداً في استحباب الخطئة وهو خاص بالأصغر المصحوبين عن المعنى الذي في
الكسوف قبل يتم في ما ظهر خوف من صبح ذلك الاحتجاج إلى خطئة مع شهود الكسوف ليقوم الخوف في
قلوبهم ويتذكروا به أهوال يوم القيامة فينبأهم به بالأعمال الصالحة وترك المعاصي ولما كان الناس فيهم
الغايب وغير الغائب في كل عصر رآه الشارع والأئمة صنفاء الناس الذين يحضرون في صلاة الجماعة
في هاتين الصلاتين ويخطبوا لهم مراعاة لكل المصلحة لئلا يتركوا ما لم يقع له خوف الكسوف فخاف وزياد
خوفاً من كان حصل له خوف فاعل ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحد في المشهور وعنه أنه لو اتفق
وقوع الكسوف وقت كراهة الصلاة فلا تولى فيه ويجعل مكانها تسبيحاً مع قول الشافعي ومالك في إحدى
رواياته أنها تولى في كل الأوقات فالأول مخفف بعدم الوقوف بين يدي الله تعالى في وقت تقدم لتأنيته
النهي عن الوقوف بين يديه والثاني مشدده وخاص بالأكابر من أهل الكسوف الذين يعرفون من
طريق الأعلام الأذن لهم بالوقوف بين يديه في ذلك الوقت أو عدم الأذن فراجع الأمر إلى مرتبة المبررات
ويصح توجيه الأول بأنه خاص بالأكابر الذين يعلمون أن الحق تعالى لا تقيد عليه في شيء بلقيه إلى قلوبهم
لجواز أن الحق تعالى قد يرجع عن الأذن في ذلك أن مر فكان لهم التوقف عن تسلي ما أذن لهم فيه من
طريق الأعلام بخلاف ما أحاطهم من الشارع فإن الأدب المبادر إلى فعل ما أمروا به من غير توقف فافهم
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك عدم استحباب الجماعة في صلاة الخسوف بل يصلي كل واحد لنفسه مع قول
الشافعي وأحمد أنها تستحب جماعة ككسوف الشمس فالأول مخفف لأن الشافعي مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة
المبررات وسه الأول أن النبي الهى ينقل في خسوف الليل وتنظم الهبة على القلوب تخفف عنهم بعدم
ارتباطهم بامام يراعون أفعاله فهو خاص بالأصغر ووجه الثاني أن الأكابر ربما قدرون على مراعاة أفعال
امامهم مع قيام تلك العظمة والهبة في قلوبهم اتقوا قلوب بعضهم ببعض واستمدادهم من بعض فكانت
الجماعة في حقهم أولى يجوز وأفضل الجماعة كما أن الجهر بالقراءة أضاف في حقهم أولى بخلاف الأصغر
ينقل عليهم النطق كما من نظيره فافهم الثاني ورى ومحمد بن الحسن بقولانهم مع الإمام أن صلاة الجماعة
صلوها معوا أصلاً موافقاً ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن غير الكسوف من الآيات لا يسن له صلاة
كالزلازل والصواعق والظلمة في النهار مع قول أحمد أنه يصلي لكل آية في الجماعة ومع قول الشافعي أنه يصلي
فأردى وعمله العمل وقدم على الإمام على رضاه عنه في زلزلة فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول
عدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني القياس على الكسوف بجماع إلهام جملة ما يخفف الله تعالى به
عباده يذكروا به أهوال يوم القيامة والله تعالى أعلم

باب صلاة الاستسقاء

اتفقوا على أن الاستسقاء مسنون وعلى أنهم أنضر رواياتهم بالنسبة أن يسألوا الله فيه عندما وجدته في
الباب من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن أنه
يستحب صلاة الاستسقاء في جماعته مع قول أبي حنيفة أنه لا يسن لها صلاة بل يخرج الإمام هو بدعوة الناس صلى
الناس وحدها فلا بأس بالأول مشدداً والثاني مخفف ووجه الأول الانبعاث ووجه الثاني كون الجماعة
والضرر وقد عمت الناس كلهم فصار كل واحد منهم مضرراً إلى الله تعالى سائلاً لا مضرراً به بكل شجرة
فيه فلا يحتاج إلى استدادي التوجه من غير مع عدم بلوغ نص في ذلك إلى قائله أو هو في حق من يتقوى
بعبادته يذكروا به أهوال يوم القيامة والله تعالى أعلم

وأحمد في إحدى
 رأيت بين وقال مالك
 يجوز زبده مأكلا وقال
 أحمد في رواية الأخرى
 يجوز زبده وروى أبو
 ثور يجوز زبيب البندق
 بالحنطة متفاضلا ويجوز
 بيع دقيق الحنطة
 بدقيقها عند الشافعي
 ومالك وقال أحمد يجوز
 وقال أبو حنيفة يجوز
 أسدها بالآخر إذا
 استوى باقي النومة
 والخشنة ولا يجوز بيع
 دقيقه بخشنة وعن أصحاب
 أبي حنيفة أنه يجوز بيع
 الحنطة بالزبيب متفاضلا
 ولا يجوز بيع الخبز بالخبز
 إذا كان طين أو أحدهما
 وقال أحمد يجوز زحمنا
 وإن باع ذهباً بذهب
 بزره لم يصح وعن أبي
 حنيفة أنه ما ن علمنا
 التساوي بينهما قبل
 التفرق صح وإن علمنا
 بعد التفرق لم يصح وعن
 زفره لم يصح بكل حاله
 وإذا تمزقتم ففاض بعض
 عن الصرف وتفاضل
 العقد وقال أبو حنيفة
 يجوز زحمنا ففاضوا بطل
 فيما لم يتفاضل ولا يجوز
 بيع حيوان بؤكل بغير
 حسه عند الثلاثة وقال
 أبو حنيفة يجوز ذلك
 في باب بيع الأصول
 والثمار

في بيع قول مالك إنهما كتمان كسائر الصلوات وأنه يجزئها بالقراءة أن كان الوقت وقت صلاة جهرية
 فالأولى فيه تشديد الثاني فسهلته وهو وجه ما ظهر من ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أشهر
 روايتهم أصحاب خطمتين لا يستقام وتكونان بعد الصلاة مع قول أبي حنيفة وأحمد في رواية الثانية
 المنصوص عليها أنه لا يخطب لها وأجابوا دعوا مستغفار قالوا لا يسهل تشديد الرواية الأولى لا تخدع شدوة
 بالخطمتين وقول أبي حنيفة وأحمد في رواية الثانية يخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الشبهة
 الاتساع وكذا الثاني وهو خاص بالأصاغر من أهل المحاب لأنهم هم الذين يحتاجون إلى خطبة ووعظ
 لتلطيف وأطمئنه ويرق مجاهدين في الله تعالى فلو لم يخطبوا خطبة واحدة لأحابة بخلاف الأولى لا يحتاجون
 إلى مثل ذلك لقوة استدعائهم وهو قول أبي حنيفة وأحمد في رواية الثانية فإن خطب خطب لا كابر من
 العلماء فأخذوا ذلك لبعاب المحاب كان عندهم أو ينقصه الأصاغر الجاهل من مع الأكارف فهم ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة أنه يفتب تحويل الدافع في الخطبة الثانية للإمام أو المأموم مع قول أبي حنيفة أنه لا يفتب
 ومع قول أبي يوسف أن ذلك يشرع للإمام دون المأمومين فالأول مشدد والثاني يخفف والثالث فيه تشديد
 على الإمام فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وهو وجه الأول الاتساع والتفاوت وهو خاص بالأصاغر الذين لم
 يعلمهم الله تعالى على ما قدره لهم وقسمه من نزول المصطفى في تلك السنة أو بعدهم ووجه الثاني أن الأكار
 لا يحتاجون إلى التفاؤل بقول الرءاء لأن الله تعالى قد أعلمهم من طريق الكشف على ما قدره وقسمه
 لهم من نزول المصطفى أو بعدهم فإن حول الإمام لا كابر وتبعوه على ذلك فأخذوا ذلك لسمعة الإطلاق فقد برز
 الحق تعالى كان أطلع الأكار عليه ووجه قول أبي يوسف أن كان الإمام محجوراً يتعامل وان كان من
 أهل الكشف فهو لاجل التفاؤل هو محجور من المأمومين فأفهم والله تعالى أعلم

كتاب الخنزير

أجمع العلماء على استحباب الأكار من ذكر الموت وعلى أن الوصية مستحبة حال الصحة لكل من له مال أو
 عند لحداد لم ير على تأكدها في المرض وعلى أنه إذا تيقن الموت وجب الميت ألقته واتفق الأئمة الأربعة
 على أنه يجزئ الميت من رأس ماله مقدّم ما ذلك على الذين وقال طائوس إن كان ماله كثيراً فمن رأس المال
 والأقل ثلثه وأتفقوا على أن غسل الميت فرض كفاية وعلى أن الزوجة أن تغسل زوجها وهو على أن السقط
 إذا لم يبلغ أربعة أشهر لا يغسل ولا يصلى عليه وعلى أنه إذا استحل وبكى يكون حكمه حكم الكبير وعن سعيد
 ابن جبيرة أنه لا يصلى على الصبي ما لم يبلغ وأجمعوا على أنه إن مات غير محتون لا يغتسل بل تركه على حاله وعلى
 أن الشهيد الذي مات في قتال لا يشل وعلى أن النكاح يغسل ويصلى عليه ما اتفقوا على أن الواجب
 من الغسل ما حصل به الطهارة وإن يكون الغسل وترا وإن يكون تدبيراً وسدر وفي الأخيرة كافر وعلى أن
 تكفين الميت واجب مقدّم على الدين والورثة وإن كان دخلاً في مؤنة الصهر كأم وأتفقوا على أن المحرم
 لا يطيب ولا يلبس الخيط ولا يعمد رأسه الأقرى ورواية أبي حنيفة أن أحرامه يطلى عوته فيفعل به ما يفعل
 بجميع الموتى واتفقوا على أن الصلاة على الجنائز في المسجدين شرعاً وأما اختلاف في الكراهة وعدها وأتفق
 الأئمة الأربعة على اشتراط الطهارة وسر العورة في صلاة الجنائز وعلى أن تكفين الجنائز لا يشرع ويصلى
 إن قاتل نفسه يصلى عليه وأما الخلاف في صلاة الإمام عليه يعني الأئمة واتفقوا على أن غسل الميت بر
 وأكرام واتفقوا على أنه لا يجوز حفر قبر الميت عند أخواله إذا مضى على الميت زمان يلبى في مثله
 أو يصير ميمناً فيحضره ويشد وكان عمر بن عبد العزيز يقول إذا مضى على الميت حول فادعوا إلى الموضع
 وأنفقوا على أن الذين في التابوت لا يصبغ واتفقوا على استحباب التسمية لأهل الميت وأجمعوا على
 استحباب الألبان والنصب في القبر وعلى كراهة الآجر والخشب واتفقوا على أن السنة الحدوان الشقي ليس
 سنة واتفقوا على أن الاستغفار ثابت والدعاء له والصدقة والعق والحج عنه ينفعه واتفقوا على أن من دفن
 من غير صلاة عليه يصلى على قبره وعلى كراهة الدفن في لا والله تعالى أعلم فهذا ما وجدته من مسائل
 الأجماع واتفق الأئمة الأربعة وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في حج روايتهم

وتنحسب الابواب
للمنسوبة والاحاث
والرف والسلم الممران
وعن أبي حنيفة أنه قال
ما كان من حقوق الدار
لا يدخل في البيع وان
كان متصلا بها وعن
زفراته اذا كان في الدار
آلة وقاش دخل في
البيع واذا باع غسلا
وعليها طلع غبر مؤبر
تدخل في البيع أو مؤبرا
لم يدخل عند الثلاثة
وقال أبو حنيفة يكون
للشئ حال وكل
ابن أبي ليلى الثمرة
لغيره بكل حال

فصل في اذبايع
غسلا وما حاربه وعليها
ثياب لم تدخل في البيع
بالانفاق وعن ابن عمر
أنه يدخل في البيع
جميع ما عليها وقال قوم
تدخل ما ستره العورة
ولا يدخل الجلب والمقود
والقيام في بيع الدابة
بالانفاق وقال قوم يدخل
واذا غشيرة وعليها ثيرة
لما لم يكف قطع الثمرة
عند مالك والثياهي
وأحمد وأبو الجندان
في العادة وقال أبو حنيفة
لمزقه قطعه في الحال

فصل في ولا يجوز
بيع الثمرة والزرع قبل
بدوملاحه من غسبر
شرط القطع عندها
والثياهي وأبو الجندان
حقيقة يصع به مطلقا
ويتعنى ذلك القطع

فان الآدمي لا يبيع بالموت أي حنيفة أنه يبيع بالموت واذا غسل طهر وهو قول الشافعي وأحمد
في رايتهما الآخر من فالاول مخفف والثاني مشدد فجمع الامري مرتبتي الميزان ووجه الاول ان
الله تعالى قال ولقد تركنا بين ايديكم آياتكم فمنها سبب الموت وفي الحديث ان المسلم
لا يبيع سببا ولا ميتا ووجه الثاني ان الزرع هو الذي كان مظهر الجسد الآدمي فلما خرج من صاخرها
على الاصل في الميتة وأجاب الاول بان الزرع مخرج من حقيقته وانما صاخرها تديره والتعلق بها لها
العلوي فقط دليل سؤال منكروكم وعلمنا بان القبر أو نعيمها واحساس الميت بذلك هو هنا اصرار بعرضها
أهل الله لا تنظر في كتاب فان الكتاب يقع في بداهة وقبر أهله ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لك ان
الافضل ان يغسل الميت مجردا عن القمص لكن مستر العورة مع قول الشافعي وأحمد ان الافضل ان
يفسّل في قبص والاولى عند الشافعي ان يكون تحت السماء وقيل الاول ان يكون تحت سقف فالاول
مخفف من حيث عدم الباريه القمص والثاني مشدد في الباريه فجمع الامري مرتبتي الميزان ووجه
الاول الاشارة الى ان مال الناس الى الجهر عن الله نسيان اذ ما توافرها عليهم اعتبر غيرهم من الاحياء فان
الجهر اذا ظهر في حصول الاعتراف وانما فقهنا لوجهنا اننا لئلا من السماء كما اشار اليه من قال لا يغسل
تحت سقف ووجه من قال انه يغسل في قبص الانباع للصفاة في قبصهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في
قبص فالاول خاص بالاغابر والثاني خاص بالأكابر ووجه قول من قال يغسل تحت سقف الاخذ
بالاعتباط من ان ينزل عليه بلاه من السماء فعمامة مصر اعلى ذنب فكان السقف يحمل عنه شيئا من
البلاء انما نزل عليه من باب توقف السبب على السبب فافهم ومن ذلك قول الأئمة ان غسل الميت بالماء البارد
أولى الا لغيره كبر شديد وسجع مع قول أبي حنيفة ان الماء المسخن أولى بكل حال فالاول مخفف والثاني
مشدد من حيث نصين الماء فجمع الامري مرتبتي الميزان ووجه الاول انفاقا ليعلم بغيره صلى
الله عليه وسلم عن اتساع الجنان ينار ووجه الثاني انفاقا ليعلم بغيره صلى الله عليه وسلم ان
مثلا وقع هذا مظهر من الحكمة في هذا الوقت ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز لزوجه ان يغسل
زوجه مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان ذلك متى على أحد
القولين من ان الموت كالملاقاة في جرح ووجه الثاني متى على انه طلاق بالث كما هو مقرر في باب الرجة
واذا ماتت امرأة لا تزوجها ولا غلبت ميتة عند أبي حنيفة وما لثوب على الرجح من مذهب الشافعي وأحمد
والرأيا الأخرى عنهما ان الغسل يلف على يديه خرقه ويغسلها وقال الأوزاعي يدفن من غير غسل ولا يتم
ووجه من قال انها يتم ان السلامة مقدمة على النجاسة فخلاص العبد من مس بدن من لا تحل له مقدم على
حلها النظافة لئلا يترك الميت لاسماعه عن من يرى نجاسة الميت بالموت ووجه من قال انه يلف خرقه على يديه
أنه على تحصيل مصلحة الناس والغسل ووجه من قال انه يدفن بحاله فعارض الامر بغسل الميت والنهي
عن مس الاجنب عنده فلم يظهر له دليل في ترجيح امر ففهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز زكاس
تغسل فيه مال الكافر مع قول مالك ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول انما يقع
القرابة الطينية في الجلب وان كانا تغسل لا ينظف الكافرو ووجه الثاني وجوب اطهار المسلم قطعه عن يديه
الكافر اذ لا ولا بينهما ولا رحم حقيقة فكان في غسله لما اطهار ميل وموالاة الله في الجملة ولو صورة فالاول
خاص بالاكراد الذين لا يخاف عليهم البلب الى قهرهم للكافر ولا الحزن عن قرائته ولا في خاص بالاغابر
وقد غسل في بن أبي طالب والدماء ذن التي صلى الله عليه وسلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يسحب
لنفسه ان يوضي الميت كالمحي وبسوك أسنانه ويدخل أصبعه في مفرجه وغسلها مع قول أبي حنيفة
ان ذلك لا يسحب وكذلك قال الأئمة الثلاثة انه يسحب خضر شعور رأس المرأة ثلاث مضغرات ثم تأتي خلفها اذا
غسلت مع قول أبي حنيفة ان الشعر يترك على حاله من غير صفرا فالاول لما بين مشدد ومخفف ووجه
قول الأئمة في المسئلة الاولى انه يوضي الميت كالمحي الى آخره مع انفسل كونها الموت كالحديث الا مسر
ووجه قول أبي حنيفة انه كالحديث الا كبريد دخل عنده الا مسر في الاكبر والاول لا يقول بتدليلهما

هـنـده وان باع الثمرة

بعد بدو صلاحها حاز
عنده الشافعي ومالك
وأحمد بكل حال وقال أبو
حنيفة لا يجوز بيعها
بشرط التيقن وإنما
يقع في جواز البيع
ما كان معه قابلاً للاستان
فأما ما كان في بستان
آخر فلا يقعه عند
الشافعي وأحمد وقال مالك
يجوز بيع ما جاورها إذا
كان الصلاح معها
وعنه أيضاً أنه إذا بنا
الصلاح في نخلة حاز
بيع ثمار البستان وقال
الليث إذا بنا الصلاح
في جنس من الثمرة في
البستان جاز بيع جميع
أجناس الثمار في ذلك
البستان

فصل في إباحة
الثمرات والأغذية وما
يظهر بذلك لم يصح
البيع عن أبي حنيفة
والشافعي وأحمد وقال
مالك يصح وإذا باع صبرة
واستخرج منها أسبداً
أو أصغرها لم يصرح
ولأن يستخرج من
الثمرة غنها فبأي
حنيفة والشافعي وأحمد
وقال مالك يجوز ذلك
وإذا قال بثلث ثمره هذا
المستأن لا ريب فيها
بالإتفاق وعن الأوزاعي
أنه لا يصح ولا يجوز أن
يبيع الثمار يستخرج منها
شيئاً جديداً أو غيره لا في
سفر ولا في حضر عند

وهو الأصح كما روي في باب النسل من الحنابلة والسواك وتنظف المخز من تابع ذلك في التداخل وعدمه
وكذلك القول في نسيغ الحية وأعدمه ووجه من قال إن شعر المرأة يصفى ثلاث صفات انقسام على
النسل وثراً وأما حكمة كونها تنظف خلفها فلا بد من الشعر وجهها في بيع وصول الرحمة إلى بشرتها وجهها
إذا شعر من الأمس والسواك تزال وتفرق في الجسم في الجملة بغير شرة الجلد وكما قالوا بكرهات النسل في
الصلاة فلا يجب التام الوجه من الرحمة التي تواجه النسل ووجه من قال برفع الشعر من غير شعره
شعر أهل المصائب وهو أظهر في الحزن والندم على ما فاتت تلك البينة من الطاعات ونقصها من الصلوات
أما الخيض أو غيره لينظر الله تعالى اليه في بيعها هذا ما نطهره من حكمته ذلك والله أعلم ومن ذلك
قول أبي حنيفة والشافعي إن الما مل إذا ماتت وفي بطنها جنين حي ينشق بطنها مع قول مالك في إحدى
رواياته وأحمد أنه لا ينشق الأول مشدود من حيث حرمة الجنين والشافعي يخفف من جهة عدم الشق مشدود
من جهة حرمة ما لم يفرج جمع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن السقط إذا ولد بعد أربع
شهور وجد ما يدل على الحياة من عظام وشعر وكروم وضع غسل وصلى عليه مع قول مالك ذلك إلا في
المركبة فإنه اشترط أن تكون حركة يصحها لم يكتف بتيقن معها الحساب مع قول الشافعي في المحدثاته
لا يصلى عليه إلا أن ظهرت أمارات الحياة وقال أحمد غسل وصلى عليه وأما الغسل فقد اتفق الأربعة
على أنه يغسل ووجه هذه الأقوال ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قووله أنه لا يجب نية
الفاصل مع قول مالك وجوبها فالأول مخفف والشافعي مشدود فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن
المقصود من غسل النطفة وهي حاملة للأنية ووجه الثاني أن الفاسل نائب عن الميت في هذه الطهارة
ولو قلنا أن الغلب فيها النطفة فهي من جملة الأعمال الصالحة وقد قال صلى الله عليه وسلم اغسلوا الأعمال
بالناتخ لا يكون عمل صالح إلا بنية ومن ذلك قول أبي حنيفة وأصحاب الشافعي أنه إذا خرج من الميت حق بعد
غسله وجب إزالته فقط مع قول أحمد أنه يجب إعادته بالنسل إن كان الخارج من الفرج فالأول مخفف والشافعي
مشدود فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني المسانقة في التنظف وهو قول الشافعي أيضاً لكون ذلك
آخر عهد ما بالنسب والإفاناة الأمان نسالة معاملة إلى فيكون عليه الوضوء فقط ووجه الأول معاملة
الميت بالسبولة لعدم تكليفه وبإزالة الحساسية والالتكليف ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه يكره
تنظيف الميت وحلق عاتقه وحف شاربه بل شدد مالك فقال يرمي من فعله وقال الشافعي في الجديد وأحمد
أنه لا بأس به في غير المحرم وفي القديم المختار أنه مكر وهو نقل البيهقي أن ثمانية من الصحابة كانوا يحفرون
شوارعهم فالأول مشدود والشافعي مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهها ظاهر ومن ذلك قول
الشافعي في الأم لا وأحمد أنه يجوز زرعهم أنظار مع قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في القديم أنه لا يجوز
فالأول مخفف والثاني مشدود ووجه الأول أن ذلك من جملة النظافة المأمور بها العدد دام في الدنيا مع كونه
الأول الميت ووجه الثاني أن في ذلك تصرفاً في بدن الميت بصرح الشارع فيه بغير كفر إن تركه كمقدم على
فعله ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى رواياته أنه يصلى على الشهيد مع قول مالك والشافعي أنه
لا يصلى عليه لا يستغاث من شافع فالأول مشدود فالأول مشدود فالأول مشدود فالأول مشدود فالأول مشدود فالأول مشدود
أنه لا يستغاث من شافع فالأول مشدود فالأول مشدود فالأول مشدود فالأول مشدود فالأول مشدود فالأول مشدود
عصره صلى الله عليه وسلم بعده إلى عصرنا هذا ودليل الشافعي تشجيع الناس على الجهاد بترك الصلاة على
الشهيد وقول أحمد كفى لأحد حتى أقتل شهيداً وبقر الله تعالى ذنوبه واستغنى عن شافعي برفع
في وقت شت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى على الشهداء تارة وترك الصلاة عليهم أخرى وهو مجمل
على حالين فكان إذا رأى عنده بعض الناس قنوا وعن الجهاد أو جنتا عنه بترك الصلاة على الشهداء
تشجيعهم على الجهاد وإذا رأى عنده الناس أقداماً صلى عليهم ترك الصلاة عليهم
لأجله ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من رفضه جماعة وهو في قتال المشركين أو ردى عن فرسه أو أسابه
سلاحه قاتل في المعركة أنه يغسل ويصلى عليه مع قول الشافعي أنه لا يغسل ولا يصلى عليه فالأول مشدود

أي حنفية والشافعي وقال

أحمد بن حنبل في ذلك في الرأس

والأكرار وعن مالك جواز

ذلك في السردون الحضر

في باب بيع المصرة

والربا المعب

التصرع في الأبل والبقر

والتمتع تدبسا للبيع على

المشتري حرام بالاتفاق

واختلفوا هل ثبت الخيار

كأن الشفعة تم وقال أبو

حنيفة لا وإن ثبت المشتري

خياره لا يفتقر إلى دلي

رضاء البائع ومنه وقال

أبو حنيفة كان قبل

لقبض انتقل إلى حصونه

وإن كان به بقية افتقر

إلى رضاه بالبيع أو حكم

الترخي وعند مالك

والشافعي على الفور

وفصل في

البيع المشتري أمسك

البيع وشذرش البيع

لمحبر المشتري وإن قاله

المشتري لمحرر البائع

بالاتفاق فإن تراضيا

عليه مع المصلح عند أبي

حنيفة ومالك ورجحه

أحمد بن حنبل ومن أئمة

الشافعية والمرجح عند

جمهور أصحاب المنع

ونظروا في الشفعة

وقال أحمد للمشتري

امسك البيع ومطالبة

البائع بالأرض ويحبر

البائع على دفعه إليه

وإذا نكح البائع فسلم عليه

قبل الرد لم يسقط حقه

حصول الشهادة والثاني مخفف في حصولها فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الشهيد عرفاه
من قتله كافر بالباشرة أو بالسب بخلاف من ردت عليه متلا ووجه الثاني قيام فعل الدابة أو السلاح مقام
فعل السكين من حيث أنها أقتل بها في المعركة بعد أن يبيع الله تعالى على القتل في سبيله أي طريقه
وأنه لا يصرفه عن ذلك صارف ولا يرد عنه السوف والماث وهما أكرار يعرفها أهل الله لا تطرف في كتاب
ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يسحب أن يكون في كل غسلة شيء من السدر مع قول مالك والشافعي أن
المسحب أن يكون في واحد من التسلات سدر فقط فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه استعمال السدر ظاهر من حيث الاستعانة به على إزالة الوسخ وأما المسحكة الباطنة فلا تذكر
الاشفاق لمن يعرف معنى نهي الشارع عن قطع شعره ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن المسحب
أن يكفن في جوف ثلثة أبواب بيض وهي الخائف كلها مع قول أبي حنيفة أن المسحب أن يرداء والمالرة
فالمسحب تسكينها في خمسة أبواب قبض ومترز ولغائف ومقنعة والخامسة قد شغلها عندها المشتري والشافعي وأحمد
وقال أبو حنيفة هذا هو الأفضل وإن اقتصر على ثلثة أبواب فيكون الخنازير في القمص تحت اللقافة وقال
مالك ليس لكفن حذو غاير الواجب من الميت ووجه هذه الأقوال ظاهر من حيث العادة وأما قول جهم بأن
حيث المسحكة الباطنة فلا يذكر الاشفاق ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه تكفين المرأة في المصفر
والزعفر والخمر يجمع قول أبي حنيفة أن ذلك غير مكر ومما لا يرد على الثاني مخفف ووجه الأول أن ليس
ما ذكره لاختلافه كان غير مكر وفي الحياة لا يبيع من الزينة الداعية إلى الاستمتاع وقد زال المعنى بالمرث
ووجه الثاني إطلاق الشارع أباح ذلك للمرأة من غير نص في الكراهة فشمول سبائنها وموتها وأما حديث من
ليس الخمر يرفى الدنيا لم يبيع في الآخر فهو قول وفرج رجوع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
ومالك وأحمد أن المرأة إن كان لها مال فالكفن في ما لها وإن لم يكن لها مال فقالبه مالك هو على وجهه وقال
محمد بن الحسن هو في بيت المال كالواحد من وجوه فانه في بيت المال بالاتفاق وقال أحمد لا يجب على الزوج
كفن زوجته بماله من حيث حاله ولو لم يكن له مال فالكفن في ما له من ثمنه فانه في بيت المال بالاتفاق وقال أحمد لا يجب على الزوج
وسيد زوجته وقال المحققون من أصحابه هو على الزوج بكل حال وهو المختار ووجه هذه الأقوال ظاهر
مذكور في كتب الفقه ومن ذلك قول الأئمة الصلاة على الميت فرض كفاية مع قول أصح من أصحاب
مالك أنها سنة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولا نص في ذلك عن الشارع وبصح
دخول قول أصح في قول الأئمة لأن السنة في اصطلاح السلف ماثبت بالحدث لا بالسكاب ومنها واجب وغير
واجب بخلاف اصطلاح المتأخرين فيصع تسمية فرض الكفاية سنة ساقلا يكون بين الأئمة ما أصبح خلاف
وأقده عليه ومن ذلك قول الشافعي أنها لا تترك في شيء من الأوقات المنهي عن الصلاة فيها مع قول أبي حنيفة
وأحمد أنها تترك فيها مع قول مالك أنها تترك عند طلوع الشمس وعند غروبها فقط فالأول مخفف والثاني مشدد
والثالث فيه مخفف ووجه الأول أنها شائعة في الميت وطلب المغفرة فلا يمنع منها في وقت من الأوقات مع
كونها صلاة ذات سبب صارف عن شهود كون ذلك المصلي كالمصلي الصلاة ما بعده صلاة الشمس بل لا يكاد
ذلك يضر على قلب مسلم الآخر ووجه قول أبي حنيفة إطلاق الشارع المنهي عن الصلاة في هذه الأوقات
فشمول صلاة الجنائز وهذا هو الوجه ووجه قول مالك في طلوع الشمس وغروبها كأوجهنا في قول أبي
حنيفة ووجه عدم قوله بالكراهة في وقت الاستسقاء أن الميت قد صار في حضرة الله تعالى بالموت فله عليه
وأهل الحضرة لا يمتنعون من الوقوف بين يدي الملك في ساعة من ليل أو نهار بدليل استثناءه من كان يحرم
مكة من أوقات المنهي وإباحة ذلك في جميع الأوقات التي أذن الحق تعالى لمساكنه أن يقفوا بين يديه فيها
أوقات رجوعه ورضاه أن القلال ساجدة تحت أقدام مظلوا لها وقد قرأ السجد سجدة تعالى في تلك
الأوقات كان ظله تابعا عنه في السجود بخلاف وقت الاستسقاء الذي فيه ساجدة لله تعالى من شاخص ولا ظل
فأفهم ومنها أكرار يعرفها أهل الله تعالى لا تطرف في كتاب فرحم الله الأئمة ما كان أدق وجوه استنباطاتهم

فمن الرضا لاتفاق وقال

محمد بن الحسن يسقط

﴿فصل﴾ وأذا حدث

بالمبيع عيب بعد قبض

الثَّلاثِينَ لَمْ يَشَيْتِ الْخَلِيْفَا

المشتري به عند أي حنية

والشافعي، وقال مالك

عهدة الرقم الى ثلاث

أمام الألف الحسنة

وَالْمَرْصُ وَالْمَنْبُونُ فَإِنَّ

عاهدته الى سنة ثمان

الحمد لله واذا ابتاعنا ثمار

عناظره و مراعات

فَارَادَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَسْلُبَ

جاءه وأراد أن يخرج

مجلسه وازمانه

عند الشافعي وأبو

والله اعلم بالصواب

وما لك فإني

الواثين وقال أبو

الحسين بن علي بن أبي طالب

أن ينقذ دالود من

الآن

مفتی محمد رفیع

المعز يادف متهمه

كأنه قد مات وأما

العبادة وذا الألبان

الشأن وأحد

مالك أن كانت الشاة

ولد ادريس في الامم

شجرة أمك يا ورد الابرار

وقال أبو حنيفة رحمه الله

الزاد في اللغة

عن أبيه وأبيه

بالعيب بكل حال

KLK1

الموسم حار ينفذ

الشيعة في العراق

مساری سم غلام بالعب

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

[illegible]

وما لك واحدي الروايتين

عن أحمد وقال الوضوء
واحبها لبردها وقال ابن
أبي ليلى ردها وردها
مهر مثله و يرى ذلك
عن عمر بن الخطاب رضي
الله تعالى عنه

فصل في كون وجده
المشرب بالمسح عبادة
نقص في منه لغيره
استلام العيب عليه كونه

البر وقطع الشوب
وتزويج الامهات مع الز
لكن يرجع بالارش
عند أبي حنيفة والشافعي
وقال مالك ردها ويرد
معها ارش النكاح ودهو

المشروع عن أحمد بناء
على أصله فان العيب
الحادث فيه لا يمنع الز
وان وجد العيب وقد

نقص المسح لغيره
استلام العيب عليه أي
لا يعرف العيب القديم

الا به كالزناج والبص
الطبيخ فان كان النكاح
قد اذق على العيب

الاه المعتز الز عند أبي
حنيفة وهو قول الشافعي
والراجح من مذهبه ان له

الرد وقال مالك وأحلفي
استدعي الزايتين انيس
له رد ولا ارش

فصل في كون وجده
بالمسح عبادة وحدث عنه
عيب لم يجره الى عند أبي
حنيفة والشافعي الآن
يرضى بالبايع ويرجع
بالارش وقال مالك وأحمد
هو بالخيار بين أن يرد

والشفقة بضعة فان بالعدو وجه كون الابن أولى من الزوج ظاهر لان الزوج بمجرد موت زوجته متوجه قلبه الى تزويج غيرها فصار من شأنها القلب ولو أظهر الحزن على إيقظ الظاهر فكانت شفاعة في أخذها بخلاف الابن ومنه يعرف توجهه قول أبي حنيفة من أنه لا ولاية للزوج في ذلك ومن ذلك قول الأئمة لا ربه أن الظاهر لا يشترط في صحة الصلاة على الجنائز تم قول الشعبي ومحمد بن جرير الطبري أنها يجوز بغير طهارة فأول مشدود الثاني يخفف فرجع الامر الى مرتبة الابن ان وجهه الاول انها صلاة على كل حال وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ وفي حديث آخر لا يقبل الله صلاة بغير طهارة وشم صلاة الجنائز وما في معناها كسعيد في التلاوة والشكر وجهه قول الشعبي وابن جرير أنها شفاعة في الميت والشفاعة لا يشترط فيها الظاهر وانما تستحب فقط كما قالوا في الدعاء وتلاوة القرآن لمن رآه جنب ويحجوه ويصنع حمل من قال باشرط الطهارة على حال الاصاغر الذين ابدانهم منعت من المعاصي وقيل بهم في حجاب عن الله تعالى فكان اشترط الطهارة ما شاء او ما يقوم مقامه من غسل ابدانهم وقيل بهم حتى يدخل أحدهم حضرة الله تعالى ويشفع في غيره بخلاف الاكابر من المخلصين والعلماء العاملين الذين ابدانهم وقيل بهم حصة أعظم من حياء الاصاغر بعد استماعهم للماء مثل انهم لا يحتاجون الى طهارة من غسل ابدانهم ونقصي قلوبهم حتى يشفعوا في غيرهم وبهم تعليل حال الاكابر بحال الاصاغر فيسارع الاصاغر بعدم اشترط الطهارة لما حذا الله تعالى دون الاكابر فان قلت لهم وقع خلاف في اشترط الطهارة لصلاة الجنائز دون غيرهما من الترافل فعلى ان الفرأض (فالجواب) انما يقع الخلاف فيها لعدم الرفع واليهود فيها الذين هم يحملون القرب العادي من حضرة الله عز وجل فكانوا واقف بشفع للبت في صلاة الجنائز في محل البدن من حضرة الله تعالى الى الخاص بالرفع واليهود وما شربوا الطهارة ما شاء الا تعظيما لحضرة القرب فافهم * ومن ذلك قول الشافعي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن ان السنة ان يقف الامام عند رأس الرجل ويجزي المرأة مع قول أبي حنيفة ومالك انه يقف عند صدره رجل ويجزي المرأة وجهه ان ذلك ان الرأس أشرف ما في الرجل كما انه عند قدمي آخر من أشرف ما فيه القلب الذي في الصدر مع ما ورد في ذلك من غسل الشارع وهو معصية سيدي عليا انما روى عنه الله تعالى بقوله من خصص الوقوف بمحبة المرأة طلبا لستره ورتبوا الظاهر فقه قد فخر الناس باب كشف باطنها الباطنة فينتد كل محل وقوفه عند تكبيرتها صورة عجم يحجبها فكانه رآها بقلبه اه * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة بان تكبيرات الصلاة على الجنائز اربع مع قول محمد بن سيرين انهن ثلاث ومع قول حنيفة بن ابي ليلى انهن خمس وكان ابن مسعود يقول كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجنائز تسعا وسبعين وخمسا واربعا فذكره اما كبر اماما كان زاد على اربع لم تبطل صلاته اه * وقال الشافعي ان من صلى خلف امام فزاد على الاربعة لم يمتا به في الزيادة وقال أحمد بن حنبل ما لي سبع فالاول يخفف والشافعي أخف والثالث لله تشديد والاربعة تشديد من وجه وتخفيف من وجهه فرجع الامر الى مرتبة الميزان وجهه الاول الاتباع وحصل كل تكبيرة بمثابة ركعة من الزيادة ومن وجهه الثاني حصل كل تكبيرة بمثابة ركعة من التلاوة وخمس من قال انهن خمس اوسع القياس على تكبير صلاة العيسو وجهه من قال انهن تسع بتقديم التامة على السنين ان ذلك صدد الا فذلك العلوية كانه يقول الله اكبر من جميع ما يكبره أهل مسنة لاذلا كما هو كسعيد في ذلك شد متافاة صفة الموت لصفات البارئ جل وعلا فكان زيادة التكبير زيادة بعد صفة ذلك الميت من صفات الحق تعالى فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لا يرفع يده في التكبيرات حين ومن كسبه الا في التكبيرة الاولى فقط مع قول الشافعي انه يرفع في جميع التكبيرات فالاول تخفيف وهو خاص بالاكابر الذين يرفعون عظمة الله عز وجل ويدخلون حضرة اول تكبيرة فلا يخففون منها حتى يفرغوا من الصلاة والشافعي مشدود وهو خاص بالاصاغر الذين لا يرفعون عظمة الله تعالى تلك المعرفة ولا يكاد أحدهم يدخل حضرة الله تعالى باول تكبيرة بل يخشع روجه من حضرة الله تعالى المرفة بالمرءة ثم تدخل فهو يرفع يده عند كل دخول لانه قد قدم على حضرة الله عز وجل فافهم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الاولى فرض مع قول أبي حنيفة ومالك انه لا يقرأ فيها

فذهب أرض الميت
الحادث عنه وبن أن
عسكه وأخذ أرض القدم
فصل والميت
ما سده الناس عينا
كأنمي والصمم والغرس
والعرج والضر والبول
بالفرش والزان وشرب
الجر والقذف وتورث
الصلاة والمشي بالجمعة
وقال أبوحنيفة الغر
والبول بالفرش والزنا
هيب في الجارية دون
العبد وأذا وجد الجارية
مغنية لم يثبت لها نكاح
وعن مالك أنها اختيار
وقال أبوحنيفة السبع
باطل بناء على أصله
في تعلق الدين برقته
فصل ولو اشترى
يهدا على أنه كافر فخرج
مسلما يثبت له اختيار
بالإتفاق وإن اشتراه مسلما
فكان كافرا فلا خيار له
وعن أبي حنيفة أنه لو
اشترى ولو اشترى جارية
على أنها ثيب فخرجت
بكر فلا خيار له ولو اشترى
جارية بثيب أنها لا تخير
فلا خيار له وقال الشافعي
يثبت له اختيار وإذا علم
بالعيب بعد كل الطعام
أودأله العبد وجب
بالأرض وقال أبوحنيفة
لا يرجع

شئ من القرآن فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان هو وجه الأول إن القرآن
مشق من القرآن وهو الجمع فهو يقرأ أو لا يجمع روح ذلك الميت على حضرة من بالحق وهو راجع على وجه
الأكرام والتعظيم عما سده وجه الثاني أن الميت إذا خسر جثته وجه ثلثي ربه لحمل لوجه الجمعة
بحضرة من به فلا يحتاج إلى قراءة قرآن ليعتصم به بخلاف الدعا للميت لا يستغنى أسدنه لحياء ولا ميتا فافهم
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يسلم من صلاة الجنائز تسلمتين مع قول أحد وهو المشهور عند مالك أنه
يسلم واحدة من عينه فقط فالأول مشدد والثاني مخفف وجه الأول للتفاوت بصحولة الأمان لتسليم
الجنين وجه الثاني التفاؤل بصحولة الأمان من جهة عينه فقط وذلك إشارة إلى أنه ليس لنا معرفة
بماز تسلم الله تعالى في عبده وهو خاص بأهل الأدب فانهم لا يخجلون على الله تعالى بخلاف الأصاغر
فلكل إمام مشددة فافهم ومن ذلك قول الشافعي إن من فاتته بعض الصلاة مع الإمام يفتتح الصلاة ولا ينتظر
تكبيرة الإمام مع قول أبي حنيفة وأحداهما ينتظر تكبيرة الإمام الكبير معه وموحد غير واثي مالك فالأول
مخفف والثاني مشدد وأوجه تشدد قد رجح الأمر إلى مرتبتي الميزان وهو وجه الأول بالمبادرة إلى فعله الميت
بإقراء أو الدعا والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أذهب الواسطة بيننا وبين الله تعالى في قول
شافعي عتاق ذلك الميت وجه قول الشافعي أيضا القياس على أمر المأموم بواجبة ما سده في صلاة الجماعة
في أي جزء أدركهمه وإن لم يحسب له وجه من بقوله أنه ينتظر تكبيرة الإمام كوضا غايعة والإمام هو
الشافعي حقيقة والمأمومون كالؤمنين على عامة فكان من الأدب انتظاره لأن كل مأموم مجبوس في دائرة
إمامه لا يعرف من أمور الخلق تعالى إلا ما حاهه على مدامه كما يعرف ذلك أصحاب الكشف ومن ذلك قول
أحمد إن من فاتته الصلاة على الميت يصلي على قبره إلى شهر وهو مذهب جماعة من الشافعية مع قول بعضهم
أنه يصلي عليه ما لم يزل الميت وقيل أبدا فالأول مخفف والثاني مشدد ومخفف ولم يردنا في ذلك نص فكان
كالدعا لمن مات من أخواتنا فقد هو له مادمنا في الدنيا والأصح من مذهب الشافعي تخصيص صحة الصلاة
على القبر بمن كان من أهل فرضها وقت الموت وشروط أبوحنيفة وما لك في صحة الصلاة على القبر أن يكون قد
دفن قبل أن يصلي عليه ولكل من هذه الأقوال وجه ومن ذلك قول الشافعي وأحد يصلي الصلاة على
الغائب مع قول أبي حنيفة ومالك بعدهم فافهم فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
هو وجه الأول الاتباع في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم على النجاشي والثاني في قول ذلك خصمه النجاشي
فلا تقاس عليه على أنه مات غائب عند أهل الكشف بل جميع من فالوجود ما ضره وبه الصبر لا كابر
ورؤ به الصبر إلا أصاغر ودليل ألا كابر حديث زويت إلى الأرض فرأيت مشارعها ومغار بها وكل مقام كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يجوز أن يكون نفواص أمته مالم يرد نص بخلافه وهذا أمر امر بدونه أهل الله
تعالى لا تطرف في كتاب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة لا كابر والدفن لإمام قول الحسن الأمري بكراهته
فالأول مخفف خاص بالأصاغر والثاني مشدد خاص بالأكابر من أهل الأدب فان القبل غاية إرضاء الملك
المستتر بينه وبين الناس ودفن الميت عساه أدخله حضرة مرام الملك بخلاف التهانر فانه موضوع الحكم
بين العباد وإن كان الخلق تعالى لا يصح له محاب لكن الشرع قد تبع العرف في أماكن كثيرة كتسبه
بصحة الصلاة عاموم وجود ما يستبر بهو زينة وإن كان الخلق تعالى لا يصح أن يحسبه شئ فافهم ومن
هذه كرم بعض السلف العرفاء بألحكمة ليس إلا وإن كان النص ورد لا تتعقبا أحد لطائف وصلى أية ساعة
شأن من ليس أن يضار فليس من يسلم كن لا يسلم فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحد إذا وجد عضو
ميت غسل وصلى عليه مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يصلي عليه إلا أن وجد أكثر الميت فالأول مخفف
والثاني مشدد وجه الأول أن الصلاة حقيقة أعياها على الر وح والروح لا يقين بطلتها بالتمسك الذي
وجدناه لا وبسائر الجسد وجه الثاني أن الحكم يكون في ذلك للأغلب لأنه الذي يطلق عليه أنه إنسان كما
لو وجدنا ناسا ناقطوع الر جلن مثلا لو وجدناه كله أو ركوه بالجله فإذا كان الصلاة حقيقة أعياها
على الر وح فالصلاة تلحق جميع أجزاء البدن المتفرقة ولو لم يكن مكان ومحصل لجميعها الغفرة والرحمة

والمساحة وتكفيرا السيئات وأورقم الذرجات ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن الإمام يصلي على قاتل نفسه مع قول مالك وأحمد من قتل نفسه أو قتل في حد فأن الإمام لا يصلي عليه ومع قول أحمد لا يصلي الإمام على القاتل ولا على قاتل نفسه ومع قول الزهري لا يصلي على من قتل فرج أو خصاص وكره عمر بن عبد العزيز الصلاة على من قتل نفسه وقال الأوزاعي لا يصلي عليه وعن قتادة أنه لا يصلي على ولد الزنا وعن الحسن أنه لا يصلي على النفساء فالأول يخفف في حوزة الصلاة على من ذكر وما بعده مشدد ووجه الأول العمل بقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على من قال لا إله إلا الله أو قتل نفسه أو قتل في الزنا أو التخصص أو كان غالا في الغنمة أو نفسه أو كان ولد زنا ووجه الثاني أن الصلاة تظهر روحه لا تظهر من عليه حتى لا يذم بل الخوف بأقنه عليه إلى يوم القيام ووجه عدم الصلاة على النفساء أنها شهيدة كما ورد ومن ذلك قول مالك وهو الأصح من مذهبه والشافعي أن الجنبة إذا استشهد لا يغسل ولا يصلي عليه مع قول أبي حنيفة أنه يغسل ويصلي عليه ومع قول أحمد أنه يغسل ولا يصلي عليه فالأول يخفف وترك الغسل والصلاة والشافعي مشدد فيهما والثالث فيه تخفيف ووجه الأول تنعيم الناس للقتال وبيان أن الشهادة تظهر الشجاعة ومضى ووجه الثاني أن أحد الاستغنى عن زيادة قتل زوجه عليه بالصلاة بالمغفرة والرجوع لاعتبار جسد ما يغسل بزوجه الصاء درجات والماء انما شاور ووجه قول أحدنا الخنازرة أو آخر بخلاف حدث المبرور فيحتاج إلى غسل وإن كان الشهيد حيا عند زوجه في كساحرح به القرآن في غسل بزوجه وضاعة وحياة فاقهم ومن ذلك قول مالك والشافعي في أريح قوله أن المقتول من أهل المدن في قتال البغاة غير شهيد يغسل ويصلي عليه مع قول أبي حنيفة أنه لا يغسل ولا يصلي عليه وعن أحمد وابن فالأول مشدد والشافعي يخفف والثالث فيه تخفيف فرجيم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن البقاء من المسلمين على حال والشهادة لا تكون إلا لمن قتل الكفار الذين هم أعداء الدين حقيقة ووجه قول أبي حنيفة أنه قتال نصرته من الله تعالى على كل حال وإن نزل الأمر عن نصرته أهل الدين في القدر بجميع أن كلام من المقتولين باع نفسه لله تعالى نصرته فإنه ومن ذلك قولنا لأئمة الثلاثة أن من قتل من أهل البقي في حال الحرب يغسل ويصلي عليه مع قول أبي حنيفة لا فالأول مشدد من جهة الصلاة والغسل والثاني يخفف من جهة عدم الصلاة والغسل ووجه الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه لا يصلي على كل حال ووجه الثاني أنه لا يحارب الدين الله تعالى فلا يصلي عليه بل ولا تنفعه الصلاة عليه ولا الغسل إلا أن يتوب ومن ذلك قولنا لأئمة الثلاثة أن من قتل ظلميا في غير حرب يغسل ويصلي عليه مع قول أبي حنيفة أنه من قتل بغيره يغسل وإن قتل بمثل غسل يغسل ويصلي عليه فالأول مشدد والشافعي في تخفيفه من وجه الأول أنه غير شهيد في أحكام الدنيا وإن كان له ثواب الشهادة الآخرة ووجه أحد الشقين في قول أبي حنيفة في أن من قتل بمحبة لا يغسل أن الحد بدمه يخرج منه الدم فيخرج معه أنتم الواقع في وجهه يخرج المحاربه بالمسد بخلاف من قتل بمثل فإن الخشب باق في الدم لم يخرج فيحتاج إلى الغسل والصلاة عليه ومن ذلك قول الشافعي وغيره أن المشي أمام الجنائز أفضل مع قول الثوري أن الركب يكونون راهبا والمأثني حيث يشاءوا كرهه النجى إلى بين يدي العمودين وقلة النجى هو أفضل من التبريع ودليل ذلك ما علمنا على كل واحد من الشارع وأصحابه ومن ذلك قولنا لأئمة الثلاثة أن من مات بالهجر ولم يكن قرب مساحل جعل بينه وبين موافق في الهجران كان في الساحل مسلما وإن كان فيه كفارة قتل أو أتى في الهجر ليعمل بقراءه مع قول أحدنا ينقل ويحرق في الهجر بكل حال إذا تعذر دفنه فالأول مشدد بالتغسل والشافعي يخفف فرجيم الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاحتياط لمروءة المسلمة قربها بمحبة أخفى الساحل من المسلمين فيدفن في الأرض لا في الماء الذي الذي يتبرأه الأمة ويكون المسلمون الذين يجسدون ذلك الميت كالتائبين عن الذنوب حضرة وأمرته في الدفن بخلاف ما كان في الساحل كفارة قتل ينقل لنيزل قرار الهجر الثلاث تنكح حرمته الكفار ووجه الثاني أن المقصد الأعظم من الدفن الوفاة عن الميت وأكرام جسيمه بعد الموت بنفسه عن العيون وعدم تأذي الناس برائحته وتعرضهم لوقوعه في سبها أو ذمها ونقير رحمه ومن ذلك قولنا لأئمة الثلاثة أن رأس الميت توضع عند رجل القبر ثم يسال الميت سلالا القبر مع قول أبي حنيفة أن الجنائز توضع في حافة القبر ما يلي القسلة ثم ينزل على القبر معترضا فالأول يخفف على من

نزل الميت القبر سهل عليه في نزوله والثاني مشدد في نزوله الى الجحيم لكون الجنة المعترضة أكثر مما هي
 جعلها عند رجل القبر فخرج الامر الى مرتبة الميزان ودليل القولين ما بلغ كل واحد من الدليل • ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة ان التسليم للقبر أولى لان التسليم قد صار من شمار الافرأض مع قول مالك والثاني في
 ارجح القولين ان التسليم أولى فالاول مشدد بالتسليم من حيث انه عمل زائد على التسليم والثاني مخفف
 ووجه الاول التفاؤل بقوله الدرجات عند الله تعالى ووجه الثاني عدم الحكم على الله تعالى بشئ يفعله
 مع ذلك الميت فسقط جرمه وقوم على موقف الاسرار من غير ترجيح حتى يفعل الحق تعالى فيه ما يشاء من رفع
 درجته أو مؤاخذه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة به عدم كراهة المشي بالنساء بين القبرين وأصله في قوله
 فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان • ووجه الاول عدم ورود نص صريح بالنهي عن
 ذلك ووجه الكراهة ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم ان رآه عشي بين المقابر لم يخلع من ثيابه فانه
 يحتمل ان يكون أمره بخلافه ما احترا ما لا يؤمن من حيث ان الميت يدرك احتقار الناس له اذا مشوا على قبره
 بالنزل وان لم يلحق بحبه بذلك أو وجهه من لم يذكر ذلك مراعاة حق الحي وتقدمه على حق الميت من حيث
 ان الحي ربما تضر رتبه جلا به مرارة الارض مثلاً يحتمل ان يكون الامر بخلع الثقلين لكونهما كالنساء
 أهل الانجاب كما يشغفه سابق الحديث من انهما كاتابنتين أي عبي على ما شعر والله أعلم • ومن ذلك
 قول أبي حنيفة ان التميز يستعمل الدفن لا يندم به قال الثوري مع قول الشافعي وأحمد ان من قبله وبعده
 الى ثلاثة أيام فالاول مخفف والثاني مشدد من حيث التميز به بعد الدفن مخفف من حيث امتدادها ثلاثة أيام
 فخرج الامر الى مرتبة الميزان • ووجه الاول ان شدة الحزن انما تكون قبل الدفن فعزى وبديهي بخفيف
 الحزن ووجه الثاني استمرار الحزن غالباً بعد الدفن الى ثلاثة أيام وقد يكون شخص مشغولاً بما هم به موقع فيه فلم
 يتفرغ للتمتع به الا آخر الثلاثة أيام فالاول متساو وقت التميز به بعد الدفن لربما وقع في المعزى اسم فاعل
 والمعزى عفاؤه فاعل متساو في التميز به بعد الدفن ويصح جعل كلام أبي حنيفة على حاله الا كراهة من الحزن
 على اوقات الام والامل كل ذلك الحزن وجعل كلام الأئمة على حال غالب الناس من الحزن على الميت • ومن
 ذلك قول مالك والثاني وأحمد كراهة الجلوس للتمتع به مع قول أبي حنيفة بعدم الكراهة فالاول مشدد
 والثاني مخفف ووجه الاول انه شق على المعزى من تكليفه المشي لسهة اذا جمعا الله مجلس للتمتع به ووجه
 الثاني انه خفف على المعزى من الجلوس لهم بخلاف ما اذا لم يجلس فربما حاولوا به ونهوا عنه فاحتاج احدهم
 الى محي وآخر بعد ذلك لاسيما من وراءه شغل مهم دائم • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان القبر لا يبنى ولا يخصص
 مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول علمه التسليم لله عز وجل بالقائه في
 القبر بين يدي الله عز وجل من غير حائل فوق ما يمنع عنه شيان الا فأت وهو خاص بالاصغر ووجه الثاني
 الاحتياط لاحتياط والتماثل بتوقف الامور على مسامحة من باب العقل وتوكل فهو خاص بالا كبر وقد قال
 المصنفون ان سكني الدواب والخدمة اولين الدواب والخدمة من حيث ان السالكين في الدواب والخدمة يكون
 القائل يعلمه التوكل على الله حملاً بخلاف السالكين في الدواب والخدمة لانهما قائلان بالقائه قد يصير القائل عليه
 الاعمال على الدوام من حيث احكامها لا على الله تعالى فانهم • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة باستصحاب القرارة
 للقرآن عند القبر مع قول أبي حنيفة ذكرها فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان القرارة عند القبر
 سبب لانزال الراس على الميت ووجه الثاني ان في ذلك امتهان للقرآن نظير ما ورد من النهي عن الصلوة في
 القبر بخلاف في وصول ثواب القرآن للميت أو عدم وصوله مشهور وروى عنه ما هو وجهه من ذهب أهل السنة
 ان لا يسان ان يجعل ثواب عمله لنعمه به قال احدث من حبل واما حكمة الدعاء للميت بعد الدفن بالتمتع فهو
 غرة الصلاة عليه والدعاء في الصلاة اذا الشاقون حكمهم حكم العسكري اذا وقف سباب الملك ليشغف عن ذنب
 والوقوف على القبر بعد الدفن هو المقصود الاعظم لاسيما عند سؤال منكر ونكير حين يذهل من رؤيتها
 فلا يقال ان الصلاة تكفي عن الدعاء به بعد الدفن فافهم والله تعالى أعلى بالصواب والى المرجع والمآب

تم الجزء الاول من الميزان الكبرى وبه الجزء الثاني اوله كتاب الزكاة

فصل في ما يجب عند
 الموت فالتسليم
 أي حنيفة وأحمد والثاني
 قولان أحدهما الصلاة
 والثاني الدعاء وهو
 الاصح وإذا باع بشرط
 البراءة فمن كل عيب
 فللشافعي أقوال أحدها
 أنه يترام من كل عيب على
 الاطلاق وهو قول أبي
 حنيفة والثاني أنه لا يبرأ
 من شئ من العيوب حتى
 يعفى العيب وهو قول
 أحمد والثالث هو الرابع
 عند جمهور اصحابه أنه
 لا يبرأ الا من عيباً ما
 في الحيوان لم يلم به اذ باع
 وقاله مالك البراءة في ذلك
 جائزة في الرقبة دون غيره
 فبرأ مما لا يعلم ولا يبرأ
 مما علمه
 فصل في الاقالة عند
 مالك يبيع وقال أبو حنيفة
 فسح وهو الرابع حسن
 مذهب الشافعي وقال
 أبو يوسف في قبل التمن
 فسح وبعدهم في الأفي
 المقارن يبيع مطلقاً

﴿ فهرست الجزء الثاني من كتاب الميزان الكبرى الشرعية ﴾

صفحة	كتاب الزكاة	صفحة
٢	باب زكاة الحيوان	٧٢
٤	باب زكاة الثياب	٧٣
٥	باب زكاة الذهب والفضة	٧٥
٦	باب زكاة التجارة	٧٥
٨	باب زكاة المدن	٧٦
٨	باب زكاة الفطر	٧٨
٩	باب قسم الصدقات	٧٩
١١	كتاب الصيام	٨٠
١٥	باب الاعتكاف	٨١
٢٣	كتاب الحج	٨٤
٢٦	باب النواقيط	٨٥
٣١	باب الاحرام وعظوماته	٨٦
٣٢	باب ما يجب في تطورات الاحرام	٨٧
٣٦	باب حصة الحج والعمرة	٨٨
٣٨	باب الاحصار	٨٨
٤٣	باب الاضحية والعقيقة	٨٩
٤٤	باب النذر	٩١
٤٧	كتاب الاطعمة	٩٤
٤٩	كتاب الصدقات البائسة	٩٨
٥٢	كتاب البيوع	١٠٠
٥٤	باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز	١٠١
٥٦	باب تفریق الصفقة وما يقصد البيع	١٠٣
٥٩	باب الربا	١٠٤
٦٠	باب بيع الاصول والثمار	١٠٥
٦٠	باب بيع الحرارة والرد بالعيب	١٠٨
٦١	باب البيوع التي هي عنها	١٠٩
٦٢	باب بيع المباحة	١١٠
٦٤	باب اختلاف المتبايعين وهلاك المبيع	١١١
٦٣	باب السلم والقرض	١١٣
٦٥	كتاب الرهن	١١٩
٦٦	كتاب التقاسم والجهر	١٢١
٦٨	كتاب الصلح	١٢٢
٦٩	كتاب المولاة	١٢٣
٧٠	كتاب الضمان	١٢٤
٧١	كتاب الشركة	١٢٦
		١٣٠

مصحفة	مصحفة
١٥٦ كتاب قسم النى والفتية	١٣١ باب كفارة القتل
١٦٢ باب الجزية	١٣٣ كتاب حكم السحر والساحر
١٦٥ كتاب الاقضية	١٣٤ كتاب الحدود والسبعة المرتبة على الجنائيات
١٧١ باب القسمة	١٣٤ باب الرقة
١٧١ كتاب الدعاوى والبنات	١٣٥ باب حكم البغاة
١٧٤ كتاب الشهادات	١٣٥ باب الزنا
١٧٨ كتاب المتق	١٤٠ باب حد القذف
١٨٠ كتاب التدبير	١٤٢ باب السرقة
١٨٠ كتاب الكتابة	١٤٨ باب خطاع الطريق
١٨١ كتاب امهات الاولاد	١٥٠ باب حشر السكر
١٨٢ خاتمة الكتاب في بيان نفقة صالحة تتم على	١٥٢ باب التعزير
باصرار احكام الشرعة تناسب الميزان	١٥٣ باب الفصال وثمان الولاة والبهائم
	١٥٤ كتاب السير

﴿الجزء الثاني﴾

من كتاب الميزان للعارف الصديقي والتطبيب
الرباني سيدي عبدالوهاب الشعراني
رحمه الله تعالى ونفع به كل
المسلمين بجاه النبي
الأمين
آمين

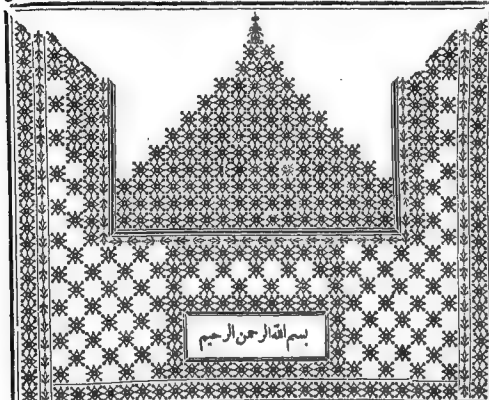
﴿وبهامته بقية كتاب رحمة الامة في اختلاف الائمة﴾
﴿تأليف العلامة الشيخ محمد بن عبدالرحمن الدمشقي﴾
﴿العمداني الشافعي رحمه الله تعالى﴾

﴿مبيحة بكتبة ملتزمه﴾
﴿حضرة الشيخ أحمد علي الميحي الكندي﴾
﴿قريباً من الجامع الأزهر بمصر﴾

.....

﴿الطبعة الثانية﴾
﴿بالمطبعة العامرة الشرفية سنة ١٣١٨ هجرية﴾
﴿على صاحبها أفضل الصلاة﴾
﴿وآزكى التحية﴾

باب المراجعة من اشترى سلعة جاز له بيعها عند الثاني رأس مالها أو أقل منه أو أكثر من المائع وغيره قبل نقد الثمن وبه و قال
أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز بيعها من ياتئها بأقل من الثمن الذي ابتاعها به قبل نقد الثمن في البيع الأول ويجوز أن يبيع



كتاب الزكاة

أجمع العلماء على أن الزكاة أحد أركان الإسلام وعلى أن وجودها في أربعة أصناف الموائع وحسن الاتقان
وعروض الصلوات والمكبل والمذخور من الثمار والزروع صفات مقصودة وأجمعوا على وجوب الزكاة على
الحر المسلم البالغ العاقل وأجمعوا على أن الحول شرط في وجوب الزكاة لا ما يحكى عن ابن مسعود وابن عباس
من قولهم ما وجوبهما من حين الملك ثم إذا حال الحول وحيت وكان ابن مسعود إذا أخذ عطاء زكاة في الحسك
وأجمعوا على أن إخراج الزكاة لا يصح إلا بنية وقال الأوزاعي لا يفتقر إخراج الزكاة نية وعلى أن من امتنع
عن إخراج الزكاة بطلا أخذت منه ماله ورزوعلى أنه ليس في المال سوى الزكاة وقال محمد والشافعي
إذا حصد الزرع وجب عليه أن يلقى شيأ من السابل الساكن وكذلك إذا حذ الفحل يجب عليه أن يلقى شيأ
للقمار من الثمار إذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي حنيفة
يجب على المالك الشرف في زرعه لا في ما سواه مع قول مالك والشافعي لا يجب عليه في ذلك قول أبي ثور
يجب عليه الزكاة مطلقا لا أول فيه تشديد الثاني فيه تخفيف والثالث مشدد في جمع الأمر إلى مرتقي المزارع
ووجه الأول أن المالك لما طلب الخرج من عبودية عبده استحق التشديد عليه في وجوب إخراج الفرض
من زرع الكعوب له وإن كان هو في الرق ما بقي عليه درهم ووجه الثاني نقص ملكه الشرقي تنصديق الحق
تعالى عليه بدم وجوب الزكاة عليه توسعة عليه ليصرف ذلك في فك الشئ من رفق السبد إلى الرق أنفائس
الذي هو رفق الله إلى العظيم فلهه والمالك الحقيقي وذلك غير على مقام الحق تعالى أن يشركه أحد من
المسد في مسمى الملك ووجه الثالث التشديد العظيم عليه لما هو عليه من الكبر ولو كان من أهل التواضع
لقد رغب أن يكون عبد الله تعالى في حاله عز وجل فلذلك أوجب الله عليه ما زاد على مال
الكعبة تنليق عليه فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يسقط عن المرتد ما وجب عليه من الزكاة

ما اشتراه مراجعة بالاتفاق
وهو أن يبين رأس المال
وقدر الزرع ويقول بملكه
رأس مالها وزرع درهم
في كل عشرة ذكره ابن
عباس وابن عمر وضع
اصحق بن راهويه جواره
وإذا اشترى بدين مؤجل
لم يصير بدين مطلق بالاتفاق
بل يبين وقال الأوزاعي
يلزم المسد إذا أطلق
وبين الثمن في ذمته
مؤجلا وعلى مذهب
الأئمة ثبت للشرعي
التأجيل إذا لم يمتأ بالتحليل
وإذا اشترى شيأ من أبيه
أو ابنه جاز له أن يبيعه
مرتين متلفا وقال أبو
حنيفة وأحمد لا يجوز
حتى يبين من اشترى منه
باب البيوع المنهى
عنها

القبض حرام وهو أن يرد
في الثمن لا رغبة بل
ليصدق غيره فإن اغترب به
إنسان فاشترى فشرأوه
صحح عند الثلاثة وإن أم
النار وقال مالك الشراء
باطل ويحرم بيع الماخر
للبادي بالاتفاق وهو أن
يقدم غير سبب متاع ثم
لتأجله إليه ببيعه بصر
يومه فتقول بلدي أو ك
عندي لا يبيعه لك قليلا
قليلا باغث ويحرم بيع
الغريون وهو أن يشتري
السلعة ويدفع المصة

درهما بكون من الثمن انرضى السلعة والأهوية وقال أحمد لا بأس بذلك ويجوز بيع المنية عند الثاني
ممن الكراهة وهو أن يبيع سلعة بدين أو بأجل ثم يشتريها من مشترها بقدر ما قبل من ذلك الثمن وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز ذلك
يختلف ما لو اشترى لغيره بدين ثم اشتراه بعد ذلك بدين فانه يجوز ونفي الخلاف **فصل** ويحرم التسعير عند أبي حنيفة

4

هالک المبيع و يكون القول قول المشتري و روى ذلك عن احمد و مالك و قال زهر و ابو ثور القولي قول المشتري
و ان من بيع ان القولي قول البائع و اختلاف و بينهما ما خلافا فها هو قال ابو حنيفة ان كان المبيع في يد او ثور
فدواو ث المشرى قال قول له مع يمينه **فصل** و ان اختلف المتبايعان في شرط الاجل او قدره او في شيء من

الرهن والضمان بالمال أو بالعهد، فحق القاعد الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة وأحمد لا تخاف في هذه الشرائط والقول قول من ينتهوا
 (فصل كل) وإذا باعها عنه بثمن ٤ في الذمة ثم اختلفا فقال البائع لا أسلم المبيع حتى أقبض الثمن وقال المشتري في الثمن مثله

إلى حنفية أنه لا بد من بيمقارة للأداء وله زل بعد الواجب فالاول مشدد وكذلك الثالث والثاني فيه تخفيف
 فرفع الامر إلى مرتبة الميزان هو وجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم أنما الاعمال بالنيات فكلف العبد
 وجوب النية في ما شر العمل فلا يكفي في رفعه وكذا ذلك الجزء وبذلك عرف وجه الاول وابعن إلى حنفية
 ووجه حواز تقدمه زمان يسيران ما قاب الشيء أعطى حكمه وايضا ذلك كما أن النية هي الاخلاص ففي
 فارق النية العمل لم يحصل الاخلاص والى يحصل الاخلاص فلا تقبل منه الزكاة ومن ذلك قول مالك
 والشافعي أن من وجبت عليه زكاة قدر على اخراجها لم يجز له تأخيرها فان أخرها عن ولا تسقط عنه بتلف
 المال مع قول إلى حنفية تسقط بثلثه وانصره مع قوله صلى الله عليه وسلم قول أحد ان كان الأداء بشرط لافي
 الوجه بول في الضمان واذن الف المالى بعد الحول استقرت الزكاة في ذمته سواء أمكنه الأداء أم لا فالاول
 مشدد والثاني تخفيف والثالث أخف من الاول فرفع الامر إلى مرتبة الميزان هو وجه هذا القول نظارة
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من وجبت عليه زكاة أو مات قبل أدائها أخذت من تركته مع قول أبي
 حنيفة أنها تسقط بالموت فالاول مشدد والثاني تخفيف فرفع الامر إلى مرتبة الميزان وجه الاول المساعدة
 إلى براهه مع ما قيلت في كمال اخراج زكاة التي ترتب في ذمته وهو وجه الثاني تقديم الزكاة في كمال المال على
 الفقراء المالكين وأخراجهم وهم من يعتبران ذلك كونهم المصنفين بالبيت وأرثهم فقري بخلاف الفقراء وبمع
 حمل الاول على حال المستلزم إذا كانوا رتبة كذلك هو حمل الثاني على ما إذا كان بالاضمن ذلك والله أعلم
 ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن من قصد المصراع من الزكاة كان هو ب من ما شاء أو باع ثم اشترى
 قبل الحول سقط عنه الزكاة وإن كان ميسرا أصابعه قول مالك وأحمد لا تسقط فالاول تخفيف والثاني مشدد
 فرفع الامر إلى مرتبة الميزان هو وجه الاول وجه في تغييره من الفاسدة بعيد للعلل إزالة العين وهو وجه
 الثاني وجه في حق صاحبها بمخرجه من جيل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من فجعل الزكاة في قرض قبل
 الحول أو أجد انصا به قولها فلا يجوز له لا يجوز له تخفيف والثاني مشدد فرفع الامر إلى مرتبة
 الميزان هو وجه الثاني حمل تقديم الزكاة كتحديد المصراع والمحل كمدخل الوقت وجه الاول أنه فعل
 خير واعتبار كمال الحول أنما يحمل توسعه لمصاحب المال فإذا اختار اخرجها قبل كمال الحول فلا يمنع بخلاف
 تقديم المصراع وقتها لا يجوز ولا شترط الوقت في بيعها كما هو مقر في كتب الفقهاء ولا يتعدى
 الفقهاء نعمها بخلاف أن كانوا تعالى أعلم

(باب زكاة الحيوان)

أجمعوا على وجوب الزكاة في النعم وهي الأبل والبقر والغنم بشرط كمال النصاب واستقرار الملك وكال
الحول وكون المالك حرا مسلما وأجمعوا على أن النصاب الأول في الأبل خمس وبقية شافع عشر شاتان وفي
خمس عشر ثلاث شافع وفي البقرين أربع شافع فإذا بلغت خمسا وعشرين فعينها بنت مخاض فإذا بلغت ستا
ولائين فعينها بنت لبون فإذا بلغت ستا وأربعين فعينها بقاة فإذا بلغت إحدى وستين إلى أربعمائة حته
الأحداث الصغرى وجبا أخرج ما وجب بالاختلاف في شيء منها بين العلماء وأجمعوا على أن النصاب في العرب
والذكور والآنث في ذلك سواء وأنفقوا على أنه لا شيء فيخادون الثلاثين من البقر وعن ابن المسيب أنه يجب
في كل سن من البقر ستة إلى الثلاثين كاف في الأبل وكذلك أنفقوا على أن النصاب الأول في البقر ثلاثون وفيها
تبيع فإذا بلغت أربعين فعينها بقاة وأجمعوا أن النصاب الثاني في الأبل بعول فيأشاة ثم لا شيء فيما زاد حتى يبلغ
مائة وأحد وعشرين فعينها بنتان وفي مائتين وواحدة بنتان ثم في أربع مائة بنتان ثم في ست مائة بنتان ثم في ثمان
مائة شافع والعن والعن والعن والعن والعن إذا كانت معدة للحجارة في قيمتها الزكاة إذا بلغت نصابا
وكذلك أنفقوا على وجوب الزكاة في الثقل والجبر إذا كانت معدة للتجارة هذا ما وجدته من مسائل الاجماع

فلشافي أقوال أصحابها
جبه البائع على تسليم
المبيع ثم يبرر المشتري
على تسليم الثمن وفي قول
يعبر المشتري وفي قول
لا يحار من سلم أجر
صاحبه وفي قول يعبران
وقال أبو حنيفة ومالك
يعبر المشتري وأذان
فصل
المبيع قبل القبض
سواء بفتح المبيع
عند أبي حنيفة والشافعي
وقال مالك وأحمد إذا لم
يكن المبيع مكيلا ولا
موزونا ولا معدودا فهو
هر ضمان المشتري
وإذا تلفه أحسن
فلشافي أقوال أصحابها
أن البيع لا ينفع بل
يخصر المشتري بين أن
يعبر بغير المبيع أو
يفسخ ويضمن البائع
الأجنبي وهذا قول أبي
حنيفة وأحمد وهو الأرجح
من منذهب مالك فإن
ألفقه البائع انفسخ
كلافة عند أبي حنيفة
ومالك والشافعي وقال
أحمد لا ينفع بل على
البائع قبضته وإن كان
مكثرا فله ولو كان المبيع
ثمرة على شجرة فتلفت
بعد القبض فقال أبو
حنيفة التالف من
ضمان المشتري وهو الأصح
من قول الشافعي وقال

ما لم يكن من شأنه إخلال من الثابت فهو من ضمان المشتري أو الثالث فيزاد في ضمان البائع وقال
أحمد بن حنبل في كتابه ما يروى من ضمان البائع أنه يضمن البائع من ضمان المشتري (كتاب السلم والقراض) اتفقوا على جواز

السلم المثلوج وهو السلق وعلى أنه يعم شمر وطشة أن تكون في جنس معلوم بمسفة معلومة ومقدار معلوم وأجل معلوم ومعرفة مقدار رأس المال وزاد أبو حنيفة شرطاً سابقاً وهو أنه يعمه مكان التسليم إذا كان له مؤنة وهذا هـ السابغ لازم عندنا في الأتمه والنس بشرط

فصل في الوقوف على

جواز السلم في المكملات

والمزونات والمزروعات

التي تضبط بالوصف

واقفوا على جوازه

في المسودات التي

لا تتفاوت أحوالها

كالخمر والسند

الافدوانة عن أحمد

واختلفوا في المدونات

التي تتفاوت أحوالها

والبطيق فقال أبو حنيفة

لا يجوز السلم في أوزانها

ولا بعدد أو قال مالك يجوز

مطلقاً وقال الشافعي يجوز

وزناً وعن أحمد وروايات

أشهرها الجواز مطلقاً

هدداً وقال أحمد ماله

الكيل لا يجوز السلم

فيه وزناً أو ماله الوزن

لا يجوز السلم فيه كيلاً

وبجواز السلم حالاً أو جزئياً

هدداً أو قال أبو حنيفة

ومالك وأحمد لا يجوز

السلم حالاً ولا بد منه

أجل ولوا ما يسيرة

فصل في بيع السلم

في الحيوان من الرقيق

والهائم والطيور وكذلك

قرضه بالخيار، التي يمل

القتراض وطؤها عند

الشافعي ومالك وأحمد

وجوزها الصحابة والتابعين

وقال أبو حنيفة لا يصح

السلم في الحيوان ولا

استقرضه وقال المزني

وابن جرير الطبري يجوز

قرض الأمه الواقي يجوز

والإتفاق وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول أبي حنيفة والشافعي إذا كان عنده خمس من الأبل فخرج واحدة منها التي يجوز بيعه قول مالك وأحمد أنها لا تجزى به وإذا بلغت أبله خمساً وعشرين ولم يكن في ماله بنت مخاض ولا ابن لبون فقال مالك تارة مع قول الشافعي وأحمد أنه يجوز بين شرهما واحدة منهما وقال أبو حنيفة تارة بنت مخاض أو بنتها أو لم يلد في هذه الأقوال ما بين مخفف ومشدد ولكن لا يخفى أن أحداً من هؤلاء الثلاثة ممن يخرج غيرهما من الحيوان والقيمة وكان الحيوان المخرج أعلى قيمة ماله الشارح نظير ما قاله العلماء فيمن زاد في التسبيح عقب الصلاة على الصدقة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنها إذا مالكتها بأول واحد أو خطاه لم تجب الزكاة على واحد منهما مع قول الشافعي إن عليه مال الزكاة حتى لو كانت أربعون شاة بين مائه وجبت الزكاة فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وقيمة مسائل الباب بقيد على الناس بما لا ينطيل الباب بذكرها والله تعالى أعلم

باب زكاة النابت

اتفقوا على أن النصاب خمسة أوسق والوسق ستون صاعاً ولو أن مقدار الواجب من ذلك العشر أن شرب به الماء أو من نهر وأن شرب بنصف أودولاب أو بماء أشرفه نصف العشر والنصاب في الثمار والزرع الأعنابي حنيفة فإنه لا يمتد بل يجب العشر عنده في القليل والكثير قال القاضي عبد الوهاب وقال إنه يخالف الإجماع في ذلك واقترعوا على أنه لا زكاة في القطن وقال أبو يوسف وجوه به فذهبوا على أنه إذا خرج العشر من الثمر أو من الحب بقي عنده بذلك سنتين لا يجب فيه شيء آخر وقال الحسن العمري كيلاً حاله الخمر والحب والعشر فيه هدماً أو جدقه من مسائل الاتفاق هـ وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول أبي حنيفة في كل ما أخرجت الأرض من الثمار والزرع العشر والعشر ما عسى بالنساء أو بالنسج أو اللطخ والحب والخش والقصبة القارسية خاصة مع قول مالك والشافعي أنه يجب في كل ما خرج وأثبت كالحنطة والشعير والزرع والخل والكرم ومع قول أحمد يجب في كل ما ياكل ويخمر من الثمار والزرع حتى أوجب في الفلز وأسقطها في الجزر وفانته اختلاف عند مالك والشافعي وأحمد عند حديث في السهم والوزن والنسج ووزن السكان والكمون والكروا بالواحد والآخر وعندهما لا يجب فائدة اختلاف عند أبي حنيفة أنه يجب في الخضراوات كلها وعند الثلاثة لا زكاة فيها فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وقد وردت الأحاديث شاهدة لكل مذهب فلا يحتاج إلى توجيه هـ ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في أشهر روايته وأحد قول الشافعي أنه يجب الزكاة في الزيتون مع قول أحمد في أشهر روايته ومالك في إحدى روايته والشافعي في أربع قوليه بعدم وجوبه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول كثرة الحاجة إلى الزيتون حيث أنه آدم فاشبه القوت ووجه الثاني كونه غير قوت فلا تشدد حاجة الناس إليه مثل التمر والبيب فاعل ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في العسل الفارغ مع قول مالك والشافعي في الجسد الرابع أنه لا زكاة فيه ثم اختلف أبو حنيفة وأحمد فقال أبو حنيفة إن كان في أرض خراجية فلا عشرين وقال أحمد في العشر مطلقاً نصه عند أحمد ثلثمائة وستون رطلاً للبقيدي وعند أبي حنيفة يجب العشر في القليل والكثير فالأول مشدد والثاني مخفف وقول أبي حنيفة فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الخل يرمي بمخترج من الأرض فكان كالخمر بالتي يخرج من الزرع أو التمر ووجه الثاني ما ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عفا عنه تسعة على الأتمه وهو بوزن الزكاة خاصة بالأكابر وعدم وجوبها خاص بالأصاغر وكذلك قول أبي حنيفة أنه لا يجب في كل قليل وكثير خاص بالأكابر لاطلاق أخبار العشر من العسل في بعض الأحاديث وقول أحمد خاص بالأصاغر هـ ومن ذلك قول الشافعي أنه لا يجب الزكاة في النصاب من كل جنس فلا يصح جنس الجنس أخرجهم قول مالك أن الشعير

للقترض وطشون هـ فصل في بيع السلم عند البيع السلم أو الجهاد والتبرؤ والمهر حان ونصح النصارى وقال أبو حنيفة والشافعي لا يجوز زوجه أو ظهره أو ابنته عن أحد ويجوز السلم في جميع عند الثلاثة ممن عتبه أبو حنيفة ولا يجوز السلم في البذر عند أبي حنيفة والشافعي وأجازها مالك وقال أحمد يجوز السلم في الخبز وفيما عتبه التاتار هـ فصل في بيع السلم في العلوم حين عتد السلم عند مالك والشافعي وأحمد

أثا غلب على الظن وجوده عند المحل وقال أبو حنيفة لا يجوز إلا أن يكون موجودا من حينه على المحل ولا يجوز السلم في الجواهر
 لنفسه لا تدار إلى جود الاعتماد ٦ ويجوز الاشتراك والتولية في السلم كما يجوز في البيع عند مالك ومنع منه أبو حنيفة

والشافعي وأحمد

فصل في القرض

منسوب إليه بالاتفاق

ويكون على ما يطلب

به متى شاء وأدخل

لأبازم التأجيل فيه وقال

مالك يلزم ويجوز قرض

الشيء عند الثلاثة وقال

أبو حنيفة لا يجوز ضمان

وهل يجوز أن يؤتمدا

في مذهب الشافعي

الوجهان أحدهما لو

وعن أحمد روايات

وقال مالك تحريم

فصل في وإذا اقترض

رجل من رجل قرضا

فهل يجوز أن يتفق

بشيء من مال المقرض

من المديونية والمارية

وأكل ما دعه اليه

من الطعام ولا يجوز

ذلك ما لم يقرضه به

قبيل القرض قال أبو

حنيفة وماك وأحمد

لا يجوز أن لم شرطه

وقال الشافعي أن كان

من غير شرط جاز وأما

محمدا على ماذا شرط

قال في الرخصة وإذا

أهدى المقرض لقرض

هدية جاز قبولها بلا

كرهه ونسب المقرض

أن يرد أحدهما أخذ

للحديث الصحيح ولا يكره

للمقرض أخذه

فصل في افتقاع

أب من كان له دين على إنسان إلى أجل فلا يجل له أن يبيع عنه بعض الدين قبل

بعض إلى الحنطة في كمال التصاوي بعضهم بعضا القطعية إلى بعض واختلف الروايات عن أحمد في ذلك قالوا
 تخفف والثاني مشدد فجمع الأمر في مرتبة الميزان وجه الأول عدم ورود نص بصريح ذلك وجه الثاني
 أن الاحتباس كله اقوت فكأنها شيء واحد ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه من حرص الثمار أن يداصلها
 على ما لكها ارتفاعه وبالقرض وتخلصا لنفسه مع قول أبي حنيفة أن الخرص لا يبيع فالأول مشدد والثاني
 تخفف فخرج الأمر في مرتبة الميزان وجه الأول ظاهر وجه الثاني أن تخفيفه قد يخطئ فلا خلاص فيه
 للخصاوص ولا يفقره والألألثو يجمع جمل الأول على الخاوص الحاد في الذي لا يخطئ غالب والثاني على
 الخاوص الذي قد يخطئ كأنه يصح جمل الأول على حال أهل الروع والثاني على عامة الناس بل منع الناس
 اليوم كالأمر والعنف مطلقا كما هو شاهد في مصر ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في الراجح من
 مذهبه أنه يجب العشر في الأرض الخارجة مع الخراج لأن الخراج في عينها والعشر في غلتها مع قول أبي حنيفة
 أنه لا يجب العشر في الأرض الخارجة ولا يجمع العشر والخراج على إنسان واحد فالأول كان الروع لو أخذ
 والأرض لا خروجه العشر في مال الروع عند الشافعي ومالك وأحمد وأبي يوسف ومحمد مع قول أبي حنيفة
 العشر على صاحب الأرض فالأول مشدد والثاني تخفف وأما وجوب مال العشر على مالك الروع إذا كان
 الروع لو أخذ الأرض لا خروجه متوسعا بين الأمرين لأن صاحب الأرض قد استفاد من الأرض كما استفادها
 صاحب الروع فخرج الأمر في مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن مال الأرض إذا أخرجها فحشر
 زرعها على الزارع مع قول أبي حنيفة أنه على صاحب الأرض في كل من القولين تشدد من وجه وتخفف
 من وجه آخر وتوجهها كتروجه ما تقدم آفاه ومن ذلك قول الشافعي وأحمد إذا كان يسلم أرض لأخراج
 عليها فباعها من ذي فلا خراج عليه ولا عشر في زرعها مع قول أبي حنيفة يجب عليه الخراج ومع قول أبي
 يوسف يجب عليه عشران ومع قول محمد عشر واحد ومع قول مالك لا يبيع شيئا منه فالأول تخفف والثاني
 مشدد وجوب الخراج والثالث مشدد وجوب عشرين والثاني تخفف والخاص مشدد فخرج الأمر
 إلى مرتبة الميزان وجه الأول استحباب حكم الأرض الذي كان لها حال مالك المسلم فلا يحدث على الذي سراج
 بقصد أضعاف شوكتهم وجه الثاني مراعاة حال الذي في أحداث الصغار عليه والذل على ملكه الأرض
 المذكورة ومنه يعرف توجيه قول أبي يوسف ومحمد وجه قول مالك في بيع الأرض المذكورة مراعاة تلك الغار
 على التقوى عليه تلك الأرض وأعزاز كتمه بخلاف من كان يزرع الخراج فله تحت حكم المسلمين وقد ورد
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بعض دوا ولا تصار رأي فيها سكة حرت فقال ما دخل هذا دار قوم
 إلا دخل عليهم الذل أي لأجل الخراج الذي على أرض الحرت ولو كانت الأرض ملكا لالإنسان ما دخل داره
 ذل لأنه يزرع في حقل نفسه فلا خراج والله سبحانه وتعالى أعلم

باب زكاة الذهب والفضة

أجمعوا على أن لا زكاة في غير الذهب والفضة من سائر الجواهر كاللؤلؤ والمرزوق المسك والعنبر عند سائر
 الفقهاء وحكى عن الحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وجوب الجنس في العنبر وعن أبي يوسف في اللؤلؤ أو
 الجواهر واليا وبيت والعنبر الجنس لأنه معدن فاشبهه بالزرع عن الثبري وجوبه بالزكاة في جميع ما يخرج
 من البحر وأجمعوا على أن أول النصاب في الذهب عشر ومثقالا وفي الفضة مائتا درهم سواء كان متصرا وبين
 أمه كسور ين أم تيرا أم نقرة فإذا بلغت ذلك وحال عليها الحول فعنها ربع العشر وعن الحسن أنه
 لا شيء في الذهب حتى يبلغ أربعين مثقالا وفي الذهب والفضة واقتنائها
 وعلى وجوب الزكاة فيها إذا وجدته من مسائل الإجماع وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة أن الزكاة يجب فيما زاد على النصاب باعتبار قول أبي حنيفة لا زكاة فيما زاد على
 مائتي درهم أو عشرين مثقالا حتى يبلغ الزكاة أربعين درهما أو مائة دينار فيكون في الأربعين

درهما
 أب من كان له دين على إنسان إلى أجل فلا يجل له أن يبيع عنه بعض الدين قبل
 الأجل لجل له الباقي وكذلك لجل له أن يجل قبل الأجل بعضه ويؤخر الباقي إلى أجل آخر وكذلك لأجل أن يأخذ قبل الأجل بعضه
 عينا أو بعضه عرضا على أنه لا بأس بأجل الأجل إلى أن يبيع عنه بعضه ويقطع البعض أو يؤخره إلى أجل آخر

﴿فصل﴾ وإذا كان اللسان من على آخر من جهة يسف أو فرض فأحله مدة فليس له عند مالك أن يرجع فيه بل منة تأخذه إلى تلك المدة تأتي أجلها وكذا كان له من مؤجل فزاده في الأجل ويهذا قال أبو حنيفة الأبي الحنيفة ٧ والقرض وقال الشافعي لا يلزمه في

الجسعه وله المطالبة بفصل ذلك الأصل الثاني إذا الحال لا يؤجل في كتاب الرهن في الرهن حاشي في الحضر والبقر عند كافة الفقهاء وقال داود هو مختص بالفسر وعقد الرهن يلزم بالتسليم وإن لم يقض عند مالك ولكنه يجبر الرهن على التسليم وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد من شرط صحة الرهن القبض فلا يلزم الرهن الاقبضه ورهن المشاع مطلقا حائز سواء كان بما يقسم كقمار أو لا كعبد وقال أبو حنيفة لا يصبر رهن المشاع واستعماله رهن عند المرتبة ليس بشرط عند الشافعي وهي شرط عند أبي حنيفة ومالك فخرج الرهن من يد المرتبة على أي وجه كان بطل الرهن إلا أن أبا حنيفة يقول إن عاد إلى الرهن بوجبة أو عارية لم يبطل

﴿فصل﴾ وإذا رهن عبدا ثم أعققه لأرجع الأقوال عند الشافعي أنه ينفذ من المورس بآزمه قيمته بوجبة ثمنا وإن كان معسرا لم ينفذ وهذا هو المشهور وعن مالك وقال مالك أيضا إن طرأ له مال أو قضى المرتبة من

درهم أو درهم ثم كذلك في كل أربعين درهم أو درهم وفي الأربعة دنانير فباطن فالأول مشهدو الثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ه ووجه الأول الابتاع وكون الزكاة لا تجب على فقير وإنما تجب على الغني فلو أن الإنسان يبيع عبدا بالشر من بمثل الأول الذهب أو بالمتن من الفضة لم كان له أن يقره ولو كان عليه وصاحب هذا القول أخذ بالاحتياط للفقراء فجعل فيمأزاد على النصاب الزكاة من غير عقرون الوقف وقول أبي حنيفة مخفف فيمأزاد على النصاب إلى الأربعين وبه قال الحسن البصري في أول نصاب الذهب كما مر ثم أنه لا فرق في وجوب الزكاة على من ملك النصاب بين أن يكون من المومنين أو من أهل الكسوف خلافا لما قاله بعض الصنفية من أنه لا تجب الزكاة إلا على من يرى له ملكه مع الله تعالى أمان لا يرى له ملكه مع الله تعالى كسفا ويقينا فلا زكاة عليه اه والحق أنها تجب على الأنبياء فضلا عن غيرهم لأن في كل إنسان جزءا من الملك من حيث أنه مستحق في الأرض ولولا ذلك لما منع له عتق ولابيع ولا شرا ولا غير ذلك فانهم فإن هذه الأمور ما يجب من العبد الأنبياء الملك الله فمالك والاطل والشافعي عن ظاهر الشريعة ه ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى النسخة في تكميل النصاب مع قولهم قاله لا يلزم فالأول مشهد في وجوب الزكاة كما يلزم المذكور والثاني مخفف فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه كامل واحد وان اختلف جنسه ووجه الثاني الوقوف على عدم ما ورد من أنه لا تجب الزكاة في هذا أرضه إلا أن كان كل منهما نصابا ثم اختلف في ما لم يلزم هل بعض الذهب إلى الوقوف أو يكمل النصاب الآخر أو القيمة فقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى النسخة وبأنه يضم بالقيمة ومثاله أن يكون له مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم فجب الزكاة فيها وقال مالك لا يكمل نصاب الأجنبي فلا يجب عليه زكاة إذا كان بغير جنسه وتوجه ذلك ظاهر فيهم مما سبق ه ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد من أنه لا يلزم على مرقطه ه باذل لا يجب عليه الإخراج إلا بعد قرض الدين من مرقطه والشافعي في القول بالبدل بداهة يلزمه إخراج زكاة كل سنة وإن لم يقضه ومع قول مالك لا زكاة عليه فيون أقام سنين حتى يقضه فزكته سنة واحدة وإن كان غن قرض أو قرض مبيع وقال جماعة لا زكاة في الدين حتى يقضه فزكته وبساقية الحول منهم عائشة وابن عمر ومكرمة والشافعي في التقدمة أبو يوسف فالأول والثالث وما وافقه ما مخفف والثاني مشهد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ه ووجه الأول أن الدين كالمال الصانع فلا بد من صاحبه هل يصل إليه أم لا فندرجه بآزمه وبنه ولو كان على مرقطه كان يقول عليه لص يأخذ جميع ماله وهذا خاص بالأصاغر الذين في قبضتهم ضعف عنه لافقوله الشافعي فانه خاص بقوى الإيمان والدين الذي رجأ في الحق تعالى أن لا يقطع به بل يجاز به على ذلك أضاعا فامنعافه وكذلك قول مالك خاص بالأصاغر وأما زكته سنة واحدة إذا قبضه فلا نه لم يكن في قبضه وتصبره مستقيمة قبل أن يقضه لعدم وصوله إلى التصرف فيه بالسبع والشراء متلافكه كان معدومًا عند موته لمخط عائشة وغيره ما في إخراج كل الماشي بعد القبض كما تقدم ه ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في أظهر روايته أنه كره للأنسان أن يشتري صدقته وأنه ان اشتراها مع مرقطه لمساك وأصحاب أحمد يبطلان البيع فالأول مخفف في شراء الصدقة وصحة شرائها والثاني مشهد فيهما وجه الكراهة في القول الأول أنه رهن من صورة الرجوع في الصدقة بعد أن أخرجها عن ملكه للفقراء أو المساكين وغيرهم من بقية الأصناف الثمانية وهذا خاص بتمام الأصاغر كان من أبطل الشراء خاص بتمام الأكار فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا كان له بطلان دين على أحد من أهل الزكاة فزكاة زكاة لم يجز له مقاصصه من الزكاة أو غنا بدفع اليه من الزكاة قدر دينه ثم بدفعه المدين اليه عن دينه تأميم قول مالك أنه يجوز له مقاصصه فالأول مشهد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فالأول خاص بالأصاغر الذين يخاف من محوهم ومرا فقههم إلى الحكم ما قطعهم أن الدين لم يدفع إليهم الدين والثاني خاص بالأكار الذين لا يخاف منهم ذلك وما انظر قول

مأعله نفذ العتق وقال أبو حنيفة يعتق في اليسار والأعبار وبيع العبد الموهون في قيمته لمرتبة في عسر سده وقال أحمد ينفذ عتقه على كل حال ﴿فصل﴾ وإذا رهن شيئا على مائة ثم أقرضه مائة أخرى أراد جعل الرهن على الدينين جميعا لم يجز على الأرجح من مذهب الشافعي إذا رهن لازم بالحق الأول وهو قول أبي حنيفة وأحمد وقال مالك لا يجوز وهل يصح الرهن على الحق قبل وجوه قال أبو حنيفة يصح وقال

مالك والشافعي وأحمد لا يصح **(فصل)** وإذا شرط الزهني في الزهني أن يبيعه عند حلول الحق وعدم دفعه جازع عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وقال الشافعي لا يجوز للزهن أن يبيع ٨ الزهون بنفسه بل يبيعه الزهني أو وكيله باذن الزهني فإن أذن الزهني لم يقض الدين أو يبيع الزهون

مالك ببيعة البيع بالمعاطفة من غير لفظ يدل على البيع كما يأتي فانه خاص بالا كابر بخلاف قول الشافعي انه لا يصح الا لفظ لاخص بالاصغار وهم كثر اناس الذين يبيعون أو يشترون بمشكرونا ويصرفون وقد قال تعالى واشهدوا انما بعتكم بالا لفظ ماصع لانه هاء بالبيع فاقوم ومن ذلك قول الشافعي في اصح القولين وأحمد انه لا يصح الا في كافة الحلي المباح المصوغ من الذهب والفضة اذا كان مما يلبس ويمازج قول الشافعي في القول الآخر انه لا يصح فيه الا كافة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامري مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي ومالك في أشهر روايته انه لو كان رجل حتى يعدل لاجارة لفساد فلاز كافي مع قول بعض اصحاب مالك بالوجوب به قال الزهري من أتمه الشافعية بناعه على قوله انه لا يجوز زانها لحي الاجارة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامري مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الاثمة انه لا يجوز تقويه السقف بالذهب او الفضة مع قول بعض اصحاب أبي حنيفة بخلاف ذلك والشافعي دار محمد بن الحسن وحمد سقوفها كلها وهذه بالذهب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامري مرتبتي الميزان ووجه الاول انما ضاعه مال الا أن يفعل ذلك باحتياط ولعل ما فعله محمد بن الحسن كان كذلك ووجه الثاني انه يزید الاجرة لاسيما اذا كان موقوعا في الارامل واليتام والمدين والله تعالى اعلم

(باب زكاة العترة)

أجموعا على أن الزكاة واحدة في عروض العترة وعن داود انه لا يصح في عروض العترة وكذلك أجمعوا على ان الواجب في عروض العترة ربع العترة ما وجدته من مسائل الاجماع واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا اشترى عبدا فجاره وحب عليه فطرته وزكاة العترة عند تمام الحول مع قول أبي حنيفة ان زكاة الفطر تسقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامري مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الزكاة وجبت في العبد من جهة من تختلف في فلامانع من وجوبها للجميع بينهما ووجه الثاني أن العبد محسوب من جملة مال العترة فلا يصح على مالك العبد أن كان لكن ان أخرجه مالك متبرعا فلا يقع ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد ان عروض العترة اذا كانت متبرعا لانه لو تبرع بها للنفق والاسواق تنفق عند كل حول أو بزكها على فقير مع قول مالك ان لا يقوما كل حول ولو تبرعوا ولو دامت سنين حتى يبيعهما يذهب بالوجهين فزكاة السنه واحدة الا أن يعرف حول ما يشترى أو يبيع فيقبل فيفسد من السنة فيقوم فيه ما عند موبر كس مع الناض ان كان له فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامري مرتبتي الميزان ووجه الامر من ظاهر لهدم وروى بكيفية الاخراج * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أحد أقواله انه اذا اشترى عرضا فجاره عاودا النصاب اعتبر النصاب في طرف الحول مع قول مالك والشافعي يعتبر كمال النصاب في جميع الحول فالاول فيه تخفيف من حيث نقص النصاب في أثناءه بعدم وجوبه بالزكاة وتندب على المستحقين من حيث عدم اخراج الزكاة والثاني مشدد على المستحقين أيضا بعدم اخراج الزكاة لعدم علم النصاب في جميع الحول وفيه تخفيف على صاحب المال بعدم وجوب الزكاة عليه اذا نقص النصاب في أثناء الحول فرجع الامري مرتبتي الميزان ووجه الاول الاعتبار بوقوع الاعتقاد والوجوب فلا تعداهما الحكم ووجه الثاني مني على قاعدة اطلاق التصرف بعدم انضباط الاراد واما راجع توسعه على الناس واسب في ذلك نص في تعيين أحد الامر من ومن ذلك قول مالك وأحمد ان زكاة العترة تنطبق بالقيمة قول الشافعي في أحد أقواله انه لا يشترط الحول في زكاة العبد الا في قول الشافعي وأحمد على انه يعتبر الحول في الزكاة وانفقوا على انه يعتبر النصاب في العبد الا بالحنفية قال لا يعتبر النصاب بل يجب فطرته وكثيره الخمس

(باب زكاة العبد)

لا يبيع له وقال القاضي عبد الوهاب المالكي لا ضمان عند ناعلي الوكيل ولا على الوصي ولا على الابن وانفقوا فيما يبيعه من ماله ولده وهذا قول الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة المهدية على العبد يفرق للمشتري ثم يرجع على موكله وكذا يقول في الابن والوصي ويوفى مالك الحاكم وممن الجناك فيقول انه عند ناعلي عترة ولكن الرجوع على من يباع عليه ان كان مفسدا أو يتيما

مالك ببيعة البيع بالمعاطفة من غير لفظ يدل على البيع كما يأتي فانه خاص بالا كابر بخلاف قول الشافعي انه لا يصح الا لفظ لاخص بالاصغار وهم كثر اناس الذين يبيعون أو يشترون بمشكرونا ويصرفون وقد قال تعالى واشهدوا انما بعتكم بالا لفظ ماصع لانه هاء بالبيع فاقوم ومن ذلك قول الشافعي في اصح القولين وأحمد انه لا يصح الا في كافة الحلي المباح المصوغ من الذهب والفضة اذا كان مما يلبس ويمازج قول الشافعي في القول الآخر انه لا يصح فيه الا كافة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامري مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي ومالك في أشهر روايته انه لو كان رجل حتى يعدل لاجارة لفساد فلاز كافي مع قول بعض اصحاب مالك بالوجوب به قال الزهري من أتمه الشافعية بناعه على قوله انه لا يجوز زانها لحي الاجارة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامري مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الاثمة انه لا يجوز تقويه السقف بالذهب او الفضة مع قول بعض اصحاب أبي حنيفة بخلاف ذلك والشافعي دار محمد بن الحسن وحمد سقوفها كلها وهذه بالذهب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامري مرتبتي الميزان ووجه الاول انما ضاعه مال الا أن يفعل ذلك باحتياط ولعل ما فعله محمد بن الحسن كان كذلك ووجه الثاني انه يزید الاجرة لاسيما اذا كان موقوعا في الارامل واليتام والمدين والله تعالى اعلم

لا يبيع له وقال القاضي عبد الوهاب المالكي لا ضمان عند ناعلي الوكيل ولا على الوصي ولا على الابن وانفقوا فيما يبيعه من ماله ولده وهذا قول الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة المهدية على العبد يفرق للمشتري ثم يرجع على موكله وكذا يقول في الابن والوصي ويوفى مالك الحاكم وممن الجناك فيقول انه عند ناعلي عترة ولكن الرجوع على من يباع عليه ان كان مفسدا أو يتيما

﴿فصل﴾ وإذا قال رهننت عدي هذا عندك على أن تقرضني ألف درهم أو تبيعني هذا الثوب اليوم أو غدا مع الرهن وإن تقدم موجب الحق فإن أقرضه الدرهم أو باعه الثوب فالرهن لازم يجب تسليمه عند أي حنيفة ومالك ٩ وقال الشافعي وأحمد القرض واجب والبيع

معتق والرهن لا يبيع
﴿فصل﴾ والمنصوب
مضمون ضمان غصب
فله ودهنه مال كره عند
القاسم بن غير قبضه
صار مضموناً ضمان رهن
وزال ضمان الغصب عند
مالك وأبي حنيفة وقال
الشافعي وأحمد يستقر
ضمان الغصب لأبائهم
الرهن مالم يضمن زمن
لمكان قبضه

واقفوعلى أن النصاب لا يشرى في الرهن إلا عند الشافعي فإنه جعله شرطاً لوجوب هذا ما وجدته من مسائل
الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي في المشهور وعنهما أن نقد الزاوجب في
المعدن بيع المشرع قول أبي حنيفة وأحمد أن الواجب الجنس فالأول بخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان هو من ذلك قول مالك والشافعي إن زكاة المعدن يخص بالذهب والفضة فلا استخراج من معدن
غيره من الجواهر لم يجب فيه شيء مع قول أبي حنيفة أن حق المعدن يتعلق بكل شيء يخرج من الأرض مما
ينطبق بالنار كما قد بدوا الرصاص لا الفبر وزنج وحموه ومع قول أحمد يتعلق بالمنطبع وغيره كالكيال فالأول
مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول صفاه جهر التقدير
وكثرة رواجه ما فكأنهما نقدان مضروبان ووجه الثاني إطلاق المعدن على كل منطبع ووجه الثالث
مطلق الانتفاع ولكل من الأول وجهه وتقدر مصرف ذلك راجع إلى الرأى الإمام فله أن يضع على أصحاب
المعدن ما يراه أحسن لميت المال خوفاً أن يثير مال أصحاب المعدن فيطيلوا السلطة وينفقوا على العساكر
فبفصل بذلك الفساد وجد الشرب المألوم والله تعالى أعلم

﴿باب زكاة الفطر﴾

﴿فصل﴾ متى مال كان
المشترى الذي استحق
المبيع من يد مبرج
بائع الرهن لأهله
الأحسن ويكون دين
المرتبة في ذمة الراهن
كما لو تلف الرهن وكذا
عند أبي حنيفة إلا أنه
يقول المعدل بعين
ورجعه على المرتبة
وقال الشافعي يرجع
المشترى على الراهن لأن
الرهن عليه يسع لأهله
المرتبة وكذا يقول مالك
وأبو حنيفة في التلف
أذا باع الحاكم أو الولي أو
الأمين شيئاً من التركة
لغيره بمالهم وأخذوا
الدين ثم استحق المبيع
فإن المشتري عندهما
يرجع على الغرماء
ويكون دين الغرماء في
فصغرهم كما كان
الباب كله عند الشافعي
واحد والرهن يكون

زكاة الفطر واجبة باتفاق الأئمة الأربعة وقال الأمام وأحمد بن حنبل في حنيفة هي مستحبة واقفوعلى أن كل من
لزمته زكاة الفطر لزمته زكاة أولاده الصغار وماله الكه المسلمين كاتفاقوا على وجوبها من الصغير والكبير
وعن علي بن أبي طالب أنها تعجب على كل من أطاق الصلاة والصوم وعن سعد بن المسيب أنها تعجب الأعمى
من صام وصلى واقفوعلى أن يجوز زكاة الفطر قبل الميضية ومن وجه اتفاق الأئمة الأربعة على وجوب
زكاة الفطر كونها طاهرة وقاسم من الرث غيره ما وقع في الصوم تعظيماً للصفة الصمدانية التي تخلف الصائم
باسمها ووجه قول الأمام وغيره أنها مستحبة كون العبد لادم له عبادته من النقص سواء الأكارب والأصغار
ماعد الانبياء عليهم الصلاة والسلام فذلك كانت مستحبة وصم تعليل الوجوب بتعميل المستحق فتكون
واجبة في حق من يقع الخلل في عبادتهم ومستحبة في حق الانبياء ومن رزقه في المقام فأنهم ووجه من قال
أنها تعجب على الكبير والصغير كون الشارع مرجح بذلك خوفاً من قول على وابن المسيب القياس على الصلاة
والصوم وذلكما التميز والقدرة على الجوع ووجه جواز تججيل الزكاة كالمعدن كونه رقبيل الميضية من فقط قرب
ذلك من يوم العيد وما قارب الثمن أعطى حكمه فكان يوم العيد كالتمكن من صفات الصلاة فلا وقت فإنهم
واقفوعلى أنها لا تسقط بالتأخير بعد الوجوب بل تصير ديناً حتى يؤدي هذا ما وجدته من مسائل الاجماع
والاتفاق بين الأئمة الأربعة وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي والمجهولان زكاة الفطر فرض
واجب بتأني على أن الفرض هو الواجب وعكسه مع قول أبي حنيفة أنها واجبة وليست بفرض لأن الفرض
أكده عنده من الواجب فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول تعظيم
السنة المحمدية كتعظيم القرآن من حيث أن ما مرتبه في مرتبة ما لم به القرآن في وجوب الفعل ووجه
الثاني الفرق بين ما لم به الحق تعالى في كتابه وبين ما لم به رسول الله صلى الله عليه وسلم وتبع ذلك الاصطلاح
من الإمام أبي حنيفة فأن نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم مدحه على ذلك من جهة رزق ربه الحق تعالى على
عبده وإن كان لا يطاق عن الهوى فهو نظائر تخصص الانبياء في الدعاء لهم بلطف الصلاة وإن كانت في التوقيف
الرحمة ففهمنا أنهم وقعوا في لفظ الترحم على الأولياء والترحم على الانبياء عليهم الصلاة والسلام فإنهم
هو من ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنها تعجب على الشر يكن في العبد المشترك وفي رواية لأحمد أن كل من
الشر يكن يؤدي عن حصته صاعاً كاملاً مع قول أبي حنيفة أنها لا تعجب على الشر يكن عنه فالأول فيه تشديد
واحد إلى اثنين عن أحمد مشددة والثالث مخفف فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الأخذ
بنوع من الاحتياط ووجه الثاني الاحتياط الكامل ووجه الثالث انصراف العبد في الحديث إلى

(٢ - ميزان - ن) عنده على الراهن والدين الذي يسع مناهه ﴿فصل﴾ وإذا شرط المشتري للبائع رهنًا أو ضمانًا
ولم يضمن الراهن ولا الضامن فالبيع جائز عند مالك وعلى المبتاع إن دفع رهنًا برهن مثله على مبلغ ذلك الدين وكذلك على المبتاع إن باقى

بعضهم ثم قال أوجنته والشافعي البيع والزمن باطلان وقال المزني هذا غلط عندی الزمن فاعلم لعل به والبيع جائز ولما نفع الخیار
أن شاء أم البيع بالزمن وإن شاء ١٠ فضحه لبطان الوثيقة فصل في اختلاف الزمان والزمن في مبلغ الدين الذي حصل به

الزمن فقال الزمان رهنه
على جسمائه درهم وقال
المرتهن على ألف وقية
الزمن تساوي الألف أو
زيدة على الجسمائه فتعد
مالك القول قول المرتهن
مع يمينه فإذا حلف وكان يمينه
الزمن ألفا فالزمن
بالجسماء أن ينطه ألفا
وأيضا الزمن أوفر من الزمان
لقرينه وإن كانت القيمة
سماهة حلف المرتهن
على يمينه وأعطاه الزمن
وسمائه وحلف أنه
لا ينقص عنه إلا ما ذكر
ونقط الزيادة وقال أبو
حنيفة والشافعي وأحمد
القول قول الزمان فيما
ذكره مع يمينه فإذا
حلف دفع إلى المرتهن
ما حلف عليه وأخذ رهنه
فصل في زيادة الزمان
وعاؤه إذا كانت منفصلة
كالولد والمهر والوصف
والوبر وغير ذلك تكون
عند مالك ملكا للزمن
ثم الولد يدخل في الزمان
دون مهره وقال أبو حنيفة
الزيادة مطلقا تدخل في
الزمن مع الأصل وقال
الشافعي يجمع ذلك خارج
عن الزمان وقال أحمد
ملك المرتهن دون الزمان
وقال بعض أصحاب الحديث
أن كان الزمان هو الذي
ينقص عن الزمان فالزيادة
له والمرتهن فالزيادة له

من ملكه واحد فقط وإن كان المعنى يشمل المشترك فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يلزم السيدز كانه
عنده الكافر مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا تجب عليه إلا في عبده مال لا زال مشدودا والثاني مخفف ووجه الأول
الاطلاق العرفي بعض الأحاديث يشمل الكافر ووجه الثاني أن الزكاة مطهرة للكافر ليس من أهل التطهير
مع تصريح الشارع بذلك في الأحاديث لحمل أصحاب هذا القول المطلق على التمهيد وهذا الوجه من حيث
الادب مع الشارع والأول أحوط من حيث براءة الذمة وعليه أهل الكمال من العارفين فيقولون بالاطلاق
في محله والمقيد في محله وهو ما من التمسك مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب على الزوج فطرته زوجته فالأول مشدد على الزوج
زوجته كما يجب عليه نفقته مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب على الزوج فطرته زوجته فالأول مشدد على الزوج
والثاني مخفف عنه مشدد على الزوج فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان هو وجه الأول أن ذلك من كمال الموازنة
للزوجة ولا يلزم بحسب الأخلاق أن يكلفه زوجته ذلك مال في تطهيرها من الرجز الظاهر أو الباطن
ووجه الثاني أن الخطأ طيبه هذه الزكاة أعياها المرأة لمصلحة ذلك علم في دينها وإن كان الأولى من الزوج
أخرجها عن كمالها على إيعازها على غض طرفه في رمضان يجاسها أو يشبع نفسه برؤيتها فافهم ومن
ذلك قول أبي حنيفة أن من بعضه حر وبعضه رقيق مثلا لا فطرة عليه ولا على مالك نصفه مع قول الشافعي وأحمد
أنه يلزم نصف الفطرة بغيره ومع قول مالك في أحدر وأيقنه أن على السيد نصف لاشئ على السيد ومع
قول أبي ثور يجب على كل واحد من ماصع فالأول مخفف والثاني غيب تشديد وهو معنى قول مالك المذكور
والثالث مشدد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان هو وجه الأول ظاهر لأن السيد ملكه كله والى كاهه موضوعها
أن تكون من جهة الإنسان لا من جهة نفسه ووجه الثالث الأخذ بالاحتياط فخرج الأمر إلى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه لا يجب في وجوب زكاة الفطر أن يكون المخرج ملكا نصيبا
من النصف وهو ما تنازع به كل من قال أن كل من فضل عن قوته وقوت من تلزمه نفقته يوم العيد لملكه شيء غير
زكاة الفطر وجبت عليه مع قول أبي حنيفة أنها لا تجب إلا على من ملك نصيبا كاملا فلا ضمان ممكنه وعنده
وفره وسلاحة فالأول مشدد والثاني مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان هو وجه الأول كون التقدير
لمخرج في زكاة الفطر أمرا يسيرا فلا يشترط أن ملك صاحبه نصيبا بخلاف بيع العشر في النصف مثلا فإن
التفوس وبما عجلت به ووجه الثاني الحاق زكاة الفطر بأحوالها من زكاة النصف وغيرها في اعتبار ملك
النصاب ولكن أن أخرجهما من ملك دون النصاب فلا بأس ومن ذلك قول أبي حنيفة أنها تجب بطوع لغير
أول يوم من شوال مع قول أحمد أنها تجب بغيره وبالنفس لبله السيد ومع قول مالك والشافعي أنها تجب
بغيره بغيره بله السيد على الأرجح من قولين معا ووجه القولين ظاهر ومن ذلك ما فافهم على أنه لا يجوز
تأخيرها عن يوم العيد مع قول ابن سيرين وأبي حنيفة أنه يجوز تأخيرها عن يوم العيد قال أحمد وأبو حنيفة لا يكون
به بأس فالأول مشدد والثاني مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان هو وجه الأول قياس يوم العيد على وقت
المساواة الجنس ووجه الثاني كونه لم يرد في النص بوجوب تخصيص اليوم عندا قائل بذلك وأما خبر
أخبرهم عن الطواف في هذا اليوم فهو محمول عنده على الاستصحاب من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز
أخراجهما من جهة أصناف من البراءة والشعر والوبر واليسب والباط إذا كان قولهم قول أبي حنيفة أنها لا تجزئ
في الأقط أصلا بغيره وتجزئ بغيره وقال الشافعي كل ما يوجب فيه العشر فهو صالح للأخراج زكاة الفطر منه
كالزاد والذرة والخبز ونحوه فالأول والثالث فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يجوز دقيق ولا سويق مع قول أبي حنيفة أنها تجزئ أصلا بأنفسهما
وهو قال لا غناط من أئمة الشافعية وجوز أبو حنيفة أخراج القيمة عن الفطرة فالأول مشدد على المخرج وعلى
الغفراء والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان هو وجه الأول الانتصار على الوارد

فصل في اختلاف العلم في الزمان هل هو معنوي أم لا فذهب مالك أن ما ظهر دلا كالموازن والعقار ونحوه في
نصفه ونقصه في المرتهن وبشكل قوله في تلفه مع يمينه وما يخفى هلاكه كالتلف والنوب فلا يقبل قوله إلا أن يصدق الزمان واختلف قوله

فما اذا كانت السنة بالمال لا تقوى ابن القاسم وغيره انه لا يعين و يأخذ به من الزهر و روى اشهب وغيره انه ضامن القير والمشهدور
من مذهبه انه مضمون بقرينة قات أو كثر فان فضل الزهر من شي من القيمة على مبلغ الحق ١١ اخذ من المرتهن وقال ابو حنيفة

الزهر على كل حال
مضمون بأقل الزهرين
من قيمته من الحق الذي
عليه فإذا كانت قيمة ألف
درهم والحق خمسة مائة
من ذلك الحق ولم يعين
الزيادة و يكون اتلافه
من ضمان الزهر وان
كان قيمة الزهر خمسة مائة
والحق الفاضل قيمة الزهر
وسقطت من دينه وأخذ
بالحق وقيل الشافعي
وأجد الزهر أمانة في يد
المرتهن كسائر الامانات
لا يضمنه الا بالتسدي
وقال شرح والحسن
والشافعي الزهر مضمون
بالحق كله حتى لو كان
قيمة الزهر درهما والحق
مئتي ألف ثم سلف
الزهر سقط الحق كله
فان فصل في اذا ادعى
المرتهن هلاك الزهر
وكان مما يضي فان اتفقا
على القيمة فلا كلام وان
اتفقا على القيمة واختلفا
في القيمة فقال مالك يسئل
أهل السيرة عن قيمة
بما ذهبت وعمل عليها
وقال ابو حنيفة القول
قول المرتهن في القيمة مع
عنه ومذهب الشافعي ان
أقول قوله لا يضمن مطلقا
ولو شرط المتابعان ان
يكون نفس المبيع رهنا
قال ابو حنيفة قال الشافعي

في ذلك وجه الثاني ان الدين والسوق اسهل على الفقراء من الحب وذلك ان يوم العيد يهرس ورفا الاغنياء
فيهم وور يوم العيد لا يستفاد لهم من تيسر ما ما يكون ذلك اليوم بمناهم فلا يهو حوزهم الى التعب
تحصيل قوتهم المنقص لهم عن كمال السرور بخلاف الفقراء فانهم اذا أخذوا الحب بحثوا الى غير بلته
وتفتت وطفت وعنته وخبره عادة وذلك ينقص عليهم السرور وفي يوم العيد والاول يقول الماعل الشارع
هذا المعنى قسم التعيين الاغنياء والفقراء فكيف يكون على الفقراء مشقة التعب وعلى الاغنياء الشطر الآخر
قياما بالعدل ولكن ان اخرج الاغنياء للفقراء الطعام المهيأ لا كل بلاتم كان اقرب الى تحصيل سرورهم
أعني الفقراء واما من جوز اخراج القيمة فوجهه ان الفقراء يصبرون بالخير بين ان يشتري احدهم حسبا
أو طعاما مهيأ لا كل من السوق فهو يخفف من هذا الوجه على الاغنياء والفقراء فانه يوم اكل وشرب
وهمال وذكره رحمه رجل فالطعام يسر احسان الناس وذكره الله يسر ارحم فيحصل بذلك السرور والكمال
للارواح والاحسان وقد ذكنا ذلك مرة في ليلة الجمعة فصرنا كل واحد كالحصول لنا سرور ولا يعادله سرور
ومن شأنه فيجرب لكن به بعد اقله من العزوات والادناس هذا ما ظهري في هذا الوقت من حكمه
اخراج الحب والدين وغيره وهمت سدي علما الخواص رحمه الله تعالى يقول المطلوب من الاغنياء يوم
العيد زيادة البر والاكرام للفقراء والمساكين ولذلك اوجب الشارع على الوالد اخراج الزكاة عن الصبي الذي
لم يبلغ الطاعة على الصوم وتوسعة على المساكين والافهاتك صوم يكون معلقا بين السماء والارض حتى يؤمر
الصبي بالاخراج اه والله اعلم ومن ذلك قول مالك وأجد ان اخرج القير افضل من الزهر في كانه لا يقطر مع
قول الشافعي ان الزهر افضل ومع قول ابن حنيفة ان افضل ذلك اكثر مما قاله الاول يخفف بمجمل على حاله من
كان القير عندهم اكثر وهما من البر والثاني مجمل على من كان البر عندهم اكثر وهما من القير ووجه
الثالث مراعاة اكثر قيمة فانه مؤذن بأنه اذا لم يذاع الاغنياء من ثلثه وكثرة النفع فخرج الامر
الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الواجب صاع صاع النبي صلى الله عليه وسلم من كل جنس
من الجنس احسان السابقة مع قوله ان حقيقته انه يجزي من البر نصف صاع فالاول كالشاهد والثاني كالخفف
ووجه كل منهما الاخراج والاعطاء عن اورد عن الشارع وعن اصحابه فان معاوية بن جعانة جعلوا نصف الصاع من الحنطة
بعد ما صاع من الشعير فلا ينهمر او في ذلك ما يباع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قالوا به انه اكثر
الناس بعد ان رأى في الدين ومن قال ان معاوية بن من اهل الاحتياط قال يحن أن يكون فعل ذلك باحتياط
فرجح الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وجهه راحته ان مصرف النطرة بكونه الى
الاصناف الثمانية كما في الزكاة مع قول الاصمعي يهو زهره الى ثلاثة من الفقراء والمساكين بشرط ان
يكون المزكى هو الخارج فان دفعه الى الامام لم يعمم الاصناف لكثرته في يده فلا تضره عليه لتعميم
قول مالك الى حنيفة وأجد يجوز مصرفها الى فقير واحد فقط قالوا ويجوز مصرف فطرة جماعة الى مسكين
واحد واختاره ابن المنذر واما حقيق الشيرازي قالوا لا يشهدوا الثاني فيه تخفف والثالث تخفف وذلك
ما ذهبت عليه الامر الى مرتبة الميزان هو وجه الاقوال نظرا لمعنى ومن ذلك قول ابن حنيفة انه يجوز تقديم
زكاة الفطر على شهر رمضان مع قول الشافعي انه لا يجوز تقديمه الا من اول شهر رمضان ومع قول مالك
واجمده لا يجوز التقديم عن وقت الوجوب فالاول تخفف والثاني فيه تخفف والثالث مشدد فخرج الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من قدم فمجل للفقراء بالفضل فلا يمنع منه وقد مكنت الشارع عن تعيين
وقت الوجوب كما سكت عن بيان وقت انتهائهم بخلاف تعجيل الزكاة قبل يوم العيد من اول شهر رمضان وقوله
وجه الثاني الاحتياط فقد يكون يوم العيد شرطا في اجماع الفقهاء كما في الصلوات الخمس اذ لا يجمع
والحمد لله رب العالمين

فان قسم الصدقات

لا يصح ويكون البيع مفسوخا وقال القاضي عبد الوهاب وتظاهر قول مالك كقولهم ولكنه عندي على طريق التكرار وانما اقول على جوازه
وأعني القول به وبعدي ان اصول مالك تدل عليه في كتاب التقليل والمجرب اتفق الثلاثة مالك والشافعي وأجد على ان الحجر على
المفلس عند طلب القراءه واطاعة الدين بما دى مستحق على الحاكم وان لم يمتعه من التصرف حتى لا يصير بالفقر ما وانما لا يبيع مأمورا

القلس اذا امتنع بهما او قسمها غير ما بهما من وقال ابو حنيفة لا يجوز على القلص بل يحبس حتى يقضي الدين فان كان له مال لم
يصرفه لهما كم فيه ولا يبيع ١٤ الا ان يكون له درهم او دينه درهم في قبضتها الاقضى بغير امره وان كان دينه درهم وماله دينار يباعه

الاقضى في دينه في فصل ١٥
واختلفوا في تصرفات
القلص في ماله بعد الحجر
عليه فقال ابو حنيفة لا
يجوز عليه في تصرفه وان
حكم به قاض لم ينفذ قضائه
مالم يحكم به قاض ثان
واذا لم يصح الحجر عليه
صحت تصرفاته كغيره سواء
احتجبت الفسخ كالنكاح
او لم تقتض فان نفذ الحجر
قاض ثان صح من تصرفاته
مالم يقتض الفسخ كالنكاح
والطلاق والتدبير والعتق
والاستدلاء وبطل
ما يقتض الفسخ كالبيع
والاجارة والهبه والصدقة
وتخصوك وقال مالك
لا ينفذ تصرفه في اعيان
ماله يبيع ولا يهب ولا يعتق
وعن الشافعي قولان
احدهما وهو الاظهر
كذهب مالك والثاني تصح
تصرفاته وتكون مرفوعة
فان قضيت الدين من
غير نقض التصرف نفذ
التصرف وان لم تقض ال
نقضه فصح منها الاضيق
فالاضعف قيد بالهبة ثم
البيع ثم العتق وقال اجد
في اظهر روايته لا ينفذ
تصرفه في شيء الا في العتق
خاصة في فصل ١٦ ولو كان
عند القلص مائة وادركها
صاحبها ولم يكن البائع
قبض من شئها شأوا والقلص
حتى قال مالك والشافعي

واحد صاحبها احق بهما من الغرماء فيوز باخذها دونهم وقال ابو حنيفة فاصحابها كاد الغرماء ما ساقته منها فلو وجدها والقرائن
صاحبها بغير عتق والقلص ولم يكن قبض من شئها شأوا والشافعي وعندهما حتى بها كالمالك كان القلص حيا وقال الثلاثة صاحبها اسوة الغرماء

فوفصل في الذين اذا كان مؤحلا لم يحل بالحرام الا كالمالك يحل وقال اجد لا يحل والشافعي قولان كالمذهبي واصحابه ما يحل وابو حنيفة لا يحل عنده مطلقا وهل يحل الذين يابوت الثلاثة على التمسك وقال اجد وحده لا يحل ١٣ في اظهره رايه اذا وفق الوردية والآخر

النفوس يدن بعد الحجر
تعلق الذين بذمتهم ولم
يشارك المقر له الزمهم
الذين يحرم عليه لاحلهم
عند الثلاثة وقال الشافعي
بشاركم فوفصل في
بيع دار النفس التي لا يفي
له عن سكاها واخاذه
الاحتاج اليه قال ابو حنيفة
واجد لا يباع ذلك وزاد ابو
حنيفة فقال لا يباع عدي شي
من العقار والروض
وقال مالك والشافعي يباع
ذلك كله

فوفصل في الزنايات
اعصاره عند المال كما فهل
يحول الحكم بينه وبين
غرماته ام لا قال ابو حنيفة
يخبر المال من الحبس
ولا يحول بينه وبين
غرماته بعد حره وجه بل
لازمونه ولاعتقوه من
انصرفوا باخذون
فضل كسبه بالحصص
وقال مالك والشافعي واجد
يخبره الحاصص من
الحبس ولا يفتقر اخراجه
الى اذن غرماته ويحول
بينه وبينهم ولا يجوز
حسبه بعد ذلك ولا ملازمته
بل ينظر الى عسره

فوفصل في واقفوا على
ان النسبة تمنع على
الاعتبار بعد الحبس
واختلوا هل تمنع قبله
فقال مالك والشافعي واجد
تمنع قبله ونظره مذهب

والقرآن فانها تعطي ان القادر على اتمام المأمر من ماله ليس يحتاج الى المساعدة وموضع كان انما انصرف
الا لاحتجاج وجهه الثاني ان الشارع اطلق الفارص في مصالح المسلمين فيعطى من ماله الزكاة تنجها له وتبخره
على ذلك المالك في مصالح المسلمين في المستقبل فان من شأن غالب البشر ان لا يقدم غرامته لصلاح ذات اليدين
مثلا اذ لم يكن بينه وبينهم قرابة ولا نسب لاسيما ان لم يشكر وعلى ذلك اذ هو مبدل ربحا قال ت قال الله تعالى
ان عدت اعمل شيئا اتي مع من لا يستحقه وفي كلام الشافعي رحمه الله اصل كل عدو واصطاع المعروف الى
الثام والله تعالى اعلم ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ابن السبل هو الاحتياز دون منشي السرفه قال
اجد اضافي اظهره وايتمه قول الشافعي انه كلام ما اى هو منشي سرفه واحتياز فالاول مشدود والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وجهه الاول ان الاحتياز هو الاحتياج حقيقة فالعرف اليه احوط بخلاف منشي
السرفه فتدبر يد السرفه تدبر كذا فائق فيحتاج الى استرجاعه ليصرف على المحتاج اليه من بقية الامتنان
المانية ويحجب عن القائل بالاول ان الغالب على من يريد السرفه ان يفتقره ومن ذلك قول ابي حنيفة
واجد يجوز لشخص ان يعطي زكاته كاهل الواحد اذ لم يخبر به الى ائتمانه بذلك مع قول الشافعي
اقل ما يعطى من كل صنف ثلاثة فالاول مخفف والثاني مشدود فرجع الامر الى مرتبة الميزان وجهه الاول
ان المراد بصنفه جمع الفقراء في اتمام الصدقات للفقراء والمساكين الجنس فكل من كان فقيرا اعطى
الزكاة ولو كان واحدا وجهه الثاني الاختيار لا احتياط لاسيما ان يكون المراد بالمالا كين والاعمال وما بعده
في الآية جامعة من كل صنف منهم دون الواحد ومن ذلك قول مالك والشافعي في اظهره قوله هو احتياز اظهر
روايته انه لا يجوز نقل الزكاة الى بلد آخر استثنى مالك ما اذا وقع باهل البلد حاجة فينقلها الى اهلهم على سبيل
النظر والاحتياط وشرط احدى فيخرج من النقل ان يكون الى بلد تقصره الصلاة مع عدم وجود المستحقين في
البلد المنقول منه وقال ابو حنيفة بكرة نقل الزكاة الا ان ينقلها الى قرية محتاجة او قوم هم اس حاجة من
اهل بلده فليذكره فالاول منه تشدد بشروط المذكور فعملوا لثانيه في مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وجهه الاول وجود كسر خاطر الفقراء والمساكين ونحوهم من اهل بلده اذا اخرج زكاته عنهم مع قطع
نفسهم الباطل عنهم وجهه الثاني عدم الالتفات الى كسر خاطر من ذكر الاعلى سبيل الفضل لا للوجوب
اذا مراد منها للاعتناء بالفقراء في الآية وقوله في احدى تصدقة تؤخذ من اغنيائهم فتدفع على فقرائهم فهذا
لا قولين لان قوله تدفع على فقرائهم يشترط فقراء بلدا اركى وقراء غيرهم اذ هم من فقراء المسلمين بلا شك ومن
ذلك قول الامام ابو حنيفة وغيرهم انه لا يجوز دفع الزكاة الى الكافر مع يجوز الزهري وابن شبرمة ذهبا في
اهل الذمة ومعهم يذهب الى حنيفة دفع زكاة الفطر والكفارات الى الذمى فالاول مشدود وقابله مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان وجهه الاول كونها طهارة وموافقا ليق ذلك الا لاهل الذي هو محل رضا الله
تعالى لا للكفر والذين هم محل خطفه في الحالة الزاهنة وان احتمل حسن التماسق وتأمين ذلك قوله صلى الله
عليه وسلم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فتدفع على فقرائهم واهل الذمة لسواهم فقرائهم حيث اختلف الذين
وجهه كلام الزهري وابن شبرمة ان الزكاة موضع المسلمين فيقره ذهبا في الكفار وانسبهم الى المجتمع ومن هنا
كرهه من ائمة رعين الاكل من اموال الجوراء وقال انها وساخ الكفار ومن كسبهم مالوا بالاعمال
الفاصة وقال لم يكن السلف الصالحا يكون منها وانما كانوا يصرفونها في علف الدواب ونفقة الخدمات ونزها
عنها على وجه التذلل والكراهة لا على الوجوب والعصر حانته على ماقر زاه في مذهب ابي حنيفة يكون
المراد بفقرائهم في احدى شقرا بنى آدم او فقراء بلدا لمركي من مسلم وكافر وقديكون من جوز دفعها الى
الكفار وانما قال ذلك باحتياط فافهم ومن ذلك قول ابي حنيفة رضي الله عنه في النقي الذي لا يجوز دفع الزكاة
اليه انه هو الذي عاكبنا من اى مال كان مع قول مالك في المشهور ان النفس من ملأ ربه من دما وقال
القاضي عبد الوهاب لم يجد مالك ذلك حدا فانه قال يعطى من له المسكن والخدم والادباء التي لا يفي عنها وقال

ابي حنيفة انها لا تسع الا اربعة اذ اقام النفس بدينه باعاده هل يحلف بذلك ام لا قال ابو حنيفة واعد لا يحلف وقال مالك والشافعي يحلف
بطلب الزمهم فوفصل في واقفوا على ان اسباب الموجهة للبحر الصفر والرق وانما وان الغلام بلغ غير شتم بسلامه
واختلوا في حد البلوغ فقال ابو حنيفة بلوغ الغلام بالاحتلام والازالة او طي فان لم يوجد ذلك فحتى يتم له ثمان عشرة سنة وقيل سبع عشرة

منه وبلغ الجار يتالحض والاحتلال للجلد أو حتى يتم ما فيه عشرة سنة وأما ما لم يحلفه حد أو قال أحياه مع عشرة سنة أو ثمان عشرة سنة فقد بقي رواه ابن وهب ١٤ خمس عشرة سنة وقال الشافعي وأحد في أظهر روايته حد في حقها خمس عشرة سنة أو خروج المني

أو الحضي أو الحمل وثابت
إلغاؤه يقتضي الحكم
بالبلوغ أم لا قال أبو حنيفة
لا وقال مالك وأحمد
والشافعي من هذا الشافعي
أنه يحكم بالبلوغ في حق
الكاذب الممسك فصل
وإذا أقر من صاحب
المال أو شدد فعليه
ماله بالانفاق واختلاف في
الزهد ما هو فقال أبو حنيفة
قوله لا أحد هو في الغلام
أصلح ماله وأهله لغيره
وعدم تدبيره ولم يرعوا عدا
ولا نساق وقال الشافعي هو
صالح للمال والدين وهل
من الغلام والجار يفرق
قال أبو حنيفة والشافعي لا
فرق بينهما وقال مالك لا
تفلكل أحدهما وإن بلغت
وشددت في تزوج وبطل
بها الزوج وتكون حافظة
للمالك كما كانت قبل التزوج
ومن أجدروا بينا المختارة
منهما لا فرق بينهما والثانية
كذلك ولما لا زوجة يحول
عليها حول عنده أو تلد ولدا
وافترق الثلاثة على أن المني
إذا بلغ وأدس منه رشد
دفع له ماله فإن بلغ غير
رشد لم يدفع له ماله ويستمر
محمد وأحمد وقال أبو حنيفة
إذا انتهى منه إلى خمس
عشر من سنة دفع إليه المار
يكل حال وأما عليه أسفه
عدا من رشد هل يحجر
عليه أم لا قال الشافعي ومالك

وأحمد يحجر عليه وقال أبو حنيفة لا يحجر عليه وإن كان مقدرا لا يجوز للاب والوصي أن يشرا بالانفسهما من مال النسي وإن بدا مال ومن
أنفسهما مال النسي إذا لم يجبا أنفسهما عند مالك في كتاب الصلح كاتفق الاثنان على أن يمر عليا عليه حقا أو صلحا على حصة لم يعمل لانه
هضم الحق أما إذا لم يعمل وأدس عليه فهل تصح المصالحاة قال مالك لا تصح وقال الشافعي لا تصح في الصلح على النسي ولا على غيره ولا على عبد الثلاث ونومه

الشافعي واذا وجد حائطا بين دارين فلهما صاحب أحد الدارين عليه جنوع وواحد من كل واحد منهما ان جميع الحائط له فعندنا في حنفية ومالك انه لصاحب الجنوع اتي عليه مع ينفه وقال الشافعي واحدا اذا كان لاحدهما عليه جنوع لم يترجح جانبه ١٥

ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة واحدا في احدى رايته انه لا يمنع من دفع زكاته الى من يرتبه من الاشوية والاعمال وبنهم معقول احد في اظهر روايته ان ذلك لا يجوز فالاول لمخفف والثاني مشدد فرجع الى المراتب في وجه الاول عدمه فاكذبا لا يوافق عليهم كالاصول والفروع فربما اقبل قريتهم الغني بالاحسان اليهم فيكونون كالايتام فيعطون من الزكاة ووجه الثاني ان ترغيب الشارع في الانفاق على القرابة لا يجوز القربى الى الاخذ من الزكاة قالوا ولا يجوز ان يكون على حاليين فن اغناهم فانه عن سؤال الناس بانفاقهم عليه فلا يجوز له اخذها كاتوم من نفسه قربة من سؤال الناس بغير انفاقهم عليه له اخذها زكاة ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز زكاة رجل دفع زكاته الى من عليه جنوع ابي حنيفة انه يجوز دفعها الى عبد غيره اذا كان سديا فغير الاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان نفقة العبد واجبة على السيد فهو مكنتها من الزكاة ووجه الثاني ان نفقة السيد لا تكتبه كما هو الناقب على الخمار وغيرهم من الخلا مع ذنابه الرقيق في القالب وعدم تنفذه عن كونه من اوصاف الناس فكانت الزكاة في حق كارهه الحما بغير ما فيها التنازع ويطعم منها السيد والاماء ومن ذلك قول ابي حنيفة في اظهر روايته انه لا يجوز زكاة وجه الغني يدفع زكاته الى وجهه ما لم يقل الشافعي يجوز ذلك وقال مالك ان كان يستعين بها اخذ من زكاةها على نفقتها لم يجوز ان كان يستعين به في غير نفقتها كالزاد والنفق من غيرها ونحوهم جاز فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الى المراتب في وجه الثاني في حنفية ومالك والشافعي وهو يرجع الى مرتبة الميزان ووجه الاول قياس بني هاشم على بني هاشم ووجه الثاني في حنفية ومالك والشافعي وهو يرجع الى مرتبة رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانوا يمارقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في جاهلية ولا اسلام ووجه ثلثها على الموالى التشرىف بالمال له بقوله صلى الله عليه وسلم مولى القوم منهم اى وان لم يلحق بهم ووجه الثاني ان المولى ليس لهم وصلة في شرف شريعتهم كوصلة ساداتهم على ان تحرم الصدقة عليهم وانما تحلقتهم بما يعطونهم من خمس الخمس فان منعوا منه جاز لم اخذها كالا فان كان هناك من يكفهم من نوع الهدايا اوصدت كالنقل على برهوس محتسبي عاليا لخواص ربه الله تعالى يقول تحريم الصدقة على بني هاشم وبني المطلب تحريم تظلم وتشرىف وتزعم بغير علم عن اخذ اوصاف الناس لانهم عليهم لواجبها اه وهذا لا ينظر فقد يكون منع رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم من اخذها تحريم تكليف فيا تخون به والله تعالى اعلم

كتاب الصيام

اجماع على ان صوم رمضان فرض واجب على المسلمين وانه احد اركان الاسلام واتفق الاثمة الاربع على انه يضم صومه على كل مسلم بالغ عاقل طاهر متيق قادر على الصوم وعلى ان الحائض والنفساء يحرم عليهما الصوم ولو اتمهما صامتا لم يصح وزعموا قضاءه وصح في ايحاح العمل والمرضى الفطر اذا خاف على نفسه ما ولو املهما ان كن لوصا متصاعا وتفقرا على ان المسافر والارض الذي يربى ويصاح لها الفطر فان صام صام وان تقصرا كرم وقال بعض اهل الظاهر لا يصح الصوم في السفر وقال الاو زاعي الفطر افضل مطلقا لان الشارع نهي البرى صوم السفر بقوله ليس من البر الصيام في السفر واتفقوا على ان الصبي الذي لا يطبق الصوم والمجنون المطلق جنبوه غير عاقلين به لكن يؤمر به الصبي ليعلم ويضرب عليه لعشر واتفقوا على ان صوم رمضان يجب برؤيه الحلال او باكمال شعبان ثلاثين يوما واتفق الاثمة على انه لا يشبه هلال شعبان واحد وقال ابو رقيق واتفقوا على انه اذا روى الحلال في بلد كاشمة له يجب الصوم على سائر اهل الدنيا الا ان اصاب الشافعي بمحوه وان يلزم حكمه بالبلد القريب دون البعيد واتفق الاثمة الاربع على انه لا اعتبار بمعرفة المسافر والمنازل الا في وجهه عن ابن شريح بالنسبة الى العارف بالمسافر واتفق الاثمة الاربع على وجوب

اوشك في ذلك لم يجبره وان علم انه غدا يحرمه قالوا ولا يجوز ان ياتي بغيره في نفقة البر والفقراء والنهر من الشركاء في فصل يومه كالا التصرف في ملكه تصرفا لا يضر بحاربه واختلوا في تصرف بغير فاحازه او حنفية والشافعي ومنعه مالك واخذ ذلك مثل ان يني جاما او مصعرا او مرحاضا او محضرا يجازيه لثمنه بكه يتبع ما هو الذي اؤثره في حائله سبا كاشترى على جاره فلا يمنع من ذلك التصرف في ملكه واتفقوا

على ان يعلم ان بلى بناءه في ملكه لكن لا يحل له ان يطلع على هورات حيران فان كان سطحه اعلى من سطح غيره قال مالك لا يجزئ له
 بناءه متقدمه من الانراف على حاره وقال ابو حنيفة لو اشافى لا يلزمه ذلك وهكذا الاختلاف فيما اذا كان بين رجلين جدار فقط فطالب
 أحدهما الآخر يناله فامتنع وكذلك اذا كان بينهما جدار ولا بؤرة أو نهر أو بؤرة فتعطل فقال ابو حنيفة لا يجزئ في النهر والدولاب
 والقناة والبر لا في الجدار بل عدم ١٦ الاجبار في الجدار متفق عليه فيقال لا لا حزن شئت فابن وامنع من الانتفاع حتى يبطئ

النية في صوم رمضان وانه لا يصح الا بنية وقال عطاء وزفر لا يقتصر صوم رمضان الى نية واجمعوا على صحة
 صومهم من اصبح حينئذ لكن يستحب له الاعتناء بالخيل طلع الفجر خلا لا في هرة وسالم بن عبد الله في قولهما
 ببطان الصوم وانه سئل وبقي وقال عروة والحسن ان آخر الليل لعذر لم يبطئ صومه أو يفسر على بطل
 وقال القتيبي ان كان في الفرض بقضي واتفقوا على ان الغيبة والكذب مكروهان للصلوات كراهة شديدة
 وان مع الصوم في الحكم وقال الا وراعي يبطئ الصوم واتفقوا على ان من أكل وهو يظن ان الشمس قد
 غابت أو ان الفجر لم يطلع ثم بان الامر بخلاف ذلك انه يجب عليه القضاء واجمعوا على ان من ذرع العاق لم يبطئ
 خلا الحسن المصري واجمعوا على ان من وطئ ووصم في رمضان فعليه القضاء واجمعوا على ان من غدير عذر كان عاصيا وبطل
 صومه ولو لم يمسك بقية النهار وعليه الكفارة الكبرى وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهر من متتابعين
 فان لم يستطع فاطعام مسكينين وقال مالك في العتق واجمعوا على ان الكفارة لا شهر في غير أداء
 رمضان وعن قتادة الوجوب في قضاءه واتفقوا على ان من تعمد أكل أو شرب بجهل اعتياف يومين شهر
 رمضان يجب عليه القضاء واما مسك بقية النهار واتفقوا على ان من أفسد صوم يومين رمضان بالآكل عامدا
 يجب عليه قضاء يوم مكانه فقط وقال ربيعة لا يحصل الا بنية عشر يوما قال ابن المسيب يصوم عن كل يوم
 شهرا وقال القتيبي لا يقضي الا بصوم ألف يوم وقال عروة وابن مسعود لا يقضيه صوم الدهر واتفقوا على عدم
 صحة صوم من اغنى عليه طول نهاره وعلى انه لو لم يجمع النهار مع صومه خلا لا لا يصطريح من الشافعية
 واتفقوا على ان من فاتته نية من رمضان فانت قبل امكان القضاء فلا تدارك له ولا ثم وقال طائوس وقاتدة
 يجب الاطعام عن كل يوم مسكنا واتفقوا على استحباب صيام الليالي البيض الثلاث وهي الثالث عشر
 والرابع عشر والخامس عشر هذا ما وجدته من مسائل الاجماع بالاتفاق وسأقي وجه اقول ان خلف
 اتفاق الائمة الا ربعة في الباب ان شاء الله تعالى • واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الشافعي في ارجح قوايه
 واحسان الحامل والمرضع اذا انظرنا نحوها في الولد زعموا القضاء والكفارة عن كل يوم مدمم قول أبي
 حنيفة انه لا كفارة عليهم ما عموما قول ابن عروبة ابن عباس استحب الكفارة دون القضاء فالاول مدد والثاني
 مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى ترتيب الميزان ووجه الاول انه فطر ارتقى به الولد مع أمه ووجه
 الثاني ان الكفارة موضوعها ترك الامم لا المأمورات الشرعية أو المباح ووجه الثالث ان الواجب
 عليهم ما حمل المشقة وعدم الفطر لا احتمال ان الصوم لا يفتر الا في ذلك كان عليهم الكفارة دون القضاء
 لاسقاط الصوم عنهم ابر جميع الفطر فانهم • ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من أصعب سائما سفر لم يجزئه
 الفطر مع قول أحدهم يجوز له الفطر واختاره الزني فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول تغليب الحضر
 ووجه الثاني تغليب السفر فرجع الامر الى ترتيب الميزان • ومن ذلك قول أبي حنيفة واحسان المسافر اذا
 قدم ففطر أو برى المريض أو بلغ الصبي أو لم يكفر أو طهرت الخاض في أثناء النهار لم يجمع امساك بقية
 النهار مع قول مالك والشافعي في الامع انه يستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى ترتيب الميزان
 ووجه الاول ان العذر لا يوجب الفطر بل يزمه الصوم وان لم يحبس به لحرمة رمضان وكذلك القول في بقية
 المسائل السابقة ووجه الثاني ان الامساك خارج عن قاعدة الصوم فان صوم بعض الفاردين بعض لا يصح
 فكان الاتفاق بالامساك الذنب لا لوجوب فانهم • ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الرثاء اذا سلم وجب عليه
 قضاء عاقبته من الصوم حال رده مع قول أبي حنيفة انه لا يجب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى

قيمة النسيء واقفة مالك
 على الاخبار في الدولاب
 والقناة والنهر والستر
 واختلف قوله في الجدار
 المشترك فعنه رواية
 بالاجار والآخر بعده
 كتاب الحوائط
 اتفق الائمة على ان اذا
 كان لسان على آخر
 حتى فاحاله على من له
 عليه حق لم يجب على
 المحال قول الحارثي وقال
 داود يلزمه القول وليس
 للحال عليه ان يمنع
 قبول المحل والعلية لا
 يعتبر رضاه عند أبي
 حنيفة والشافعي وقال
 مالك ان كان المحال هندوا
 للصلوات عليهم يلزمه
 قبولها وقال الاصطري
 من ائمة الشافعية لا يلزم
 المحال عليه القول بطلان
 عدوا كان المحال أم لا
 ويحك ذلك عن داود
 فاذا نزل صاحب الحق
 الحواشي على فقدرى
 المحلل على كل وجه
 وبه قال الشافعية اجمع
 الا في قول لا يبرأ
 فصل في اختلاف
 الائمة في رجوع المحل
 على المحلل اذا لم يصل

الى حقه من جهة المحل عليه فذهب مالك انه ان غره المحلل فليس يعلمه المحال
 عليه أو عدمه فان المحال فرجع على المحلل ولا يرجع في غير ذلك ومذهب الشافعي واحداه لا يرجع وجهه من الوجوه سواء غره فليس
 أو يحدد النفس أو ان كان المحل عليه أو يحدده لثمة به عدم البحث والتفتيش فصار كانه قضى العوض وظن الى حنيفة انه يرجع عند
 الاستنكار كتاب العتق • اتفق الائمة على جواز العتق وانه لا ينتقل الحق عن المضمون عنه بل ينعكس العتق بل الدين باقي

في ذمة المصنوع عنه لا يسقط عن ذمته الا بالاداء وقال ابن ابي ليلى وابن شعرة وأبو رواد ويسقط وهل تيرأذمة الميت من الذين
المصنوع عنه بنفس الضمان الأئمة الثلاثة لا كالميت وعن أحمد وإبتيان **فصل** ١٧ وضمان الجوهل ما عدا في حنفية

مرتقى الميزان هو وجه الاول التعليل عليه لانه اريد بعد ان ذاق طعم الاسلام ووجه الثاني انه لم يكن مخاطبا
بالصوم حال ذمته للكفر وقد تعالى قبل الذين كفروا ان يتوبوا فعرفهم ماقتساف قافهم ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة انه يصح صوم الصبي مع قول أبي حنيفة انه لا يصح فالاول شديد في الصوم من حيث خطابه به على
وجه التدب من باب من يظفر خبر الله وخبره والثاني يخفف عنه بعدم هتته عنه من حيث انه صفة صبيانية
لا تطبق التمس بها والاول القام باثنا ساعدة بخلاف البايع فان الله تعالى يحمله قوة تعينه على القيام باذاتها
وجمايز بدول أبي حنيفة از الصوم عن الاكل والشرب ما شرع الا لكسر شهوة النفس الحاصلة بتكرار
الاكل جميع السنة والصبي الذي عمره سبع سنين مثلا بعد من اثاره شهوة للصراع بالاكل فكان صومه
بالعبث اقرب بخلاف المراهق فرحمه الله امام أبي حنيفة ما كان لوق مداركه ورضي الله تعالى عن بقية
الأئمة اجمعين فرجع الامر الى مرتقى الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان المجنون اذا ذاق طعم
عليه فقتل ما فاته مع قول مالك انه يجب وهو اسدى الى واثنين من احمد فالاول يخفف والثاني شديد فرجع
الامر الى مرتقى الميزان ووجهه ما طهره ومن ذلك قول أبي حنيفة وهو الاصم من مذهب الشافعي ان
المريض الذي لا يرجى برؤه واشبع الكبر لا صوم عليه ما وانما شعب عليه ما الفدية فقط مع قول مالك انه لا صوم
عليه ما لافدته وهو قول الشافعي ثم ان الفدية عند أبي حنيفة واحد نصف صاع عن كل يوم من بر أو غير وعند
الشافعي مد عن كل يوم فالاول فيه تشديد في المستثنين والثاني يخفف فيها فرجع الامر الى مرتقى الميزان
هو وجه القولين ظاهره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وهو اسدى الى واثنين من احمد لا يجب الصوم اذا حال
دون مطلق الحال غم أو قرف في ليلة الثلاثاء من شعبان مع قول احمد في اظهاره وابان عند أصحابه لا يجب
عليه الصوم قالوا بغير عليه ان يومه من رمضان فالاول يخفف في ترك الصوم والثاني شديد في قله وهو فرجع
الامر الى مرتقى الميزان هو وجه الاول ان قاعدة الحرج لا تكون الا بدليل واضح أو شبهة فله فرجع
بوجهه ناشئ من ذلك هو وجه الثاني الاحتياط والاحتياط باهل الكشف الذين ينظرون الحلال من
تحت ذلك الغم أو القرف كما يشهد بذلك قول أصحاب احمد انه ينعن على الصائم ان سوى ذلك من رمضان اذا
الجزم بالنسبة لا يصح مع التردد وكان على هذا القدم يسدى الى الخواص وزوجته كانا يكتفان ما تحت
الاعدام والقرف وينظرون الشياطين وهم يصفون ويرمون في الآبار والبحار فيصيحان صائين وغالب اهل
مصر عظمون ويعلمون ان الشياطين لا تصفد الا ليلة رمضان وقال المتألف قد تصفد الشياطين آخر ليلة من
شعبان ليندخل رمضان وهم كاهم مصفدون كأن ابل يسوس للعباسة في شعبان بالاعاصي التي يقهون فيها
في رمضان قافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يثبت هلال رمضان اذا كانت السماء مغطاة بحصاة الاشهادة جمع
كثير يقع على حجرهم وما في الغم فيثبت بعد واحد وحلا كان أو امراة أو كان أو عدها مع قول مالك انه
لا يقبل في ذلك الاعلان ومن قول الشافعي واحد أظهر واشبه ما له يثبت بعد واحد فالاول شديد
والثاني دونه في التشديد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتقى الميزان هو وجه الاول ان السماء اذا
كانت مغطاة فلا يثبت الحلال على جمع كثير من الناس بخلاف الغم يثبت على غالب الناس فيكتفي بواحد كما
قال به الشافعي واحمد في اظهار قولهما هو وجه قول مالك زادة التثبت في الدين لان ذلك عند من باب
الشهادة لا من باب الالباء عكس قول الشافعي واحمد في الراجح من قولهما فروع أبو حنيفة ومالك ان صوم
رمضان على شأن الصلاة تعظيما الشهر رمضان فانه يكتفي في دخول وقت الصلاة عدها بأخبار عدل واحد
ومن شرف رمضان انه يسد سبعاشر الشيطان من حجب ان آدم لم يختره فبفسه ونحوها ما ورد لا يخترق
الصوم بخلاف الصلاة لم يرد لنا فيها اجابة ترى بغيرها الشيطان كالورق في الصوم فان الصائم المتيقن
لا صوم لما عصى عليه سبيل من العام الى العام قافهم ومن ذلك قول الأئمة الأربعة ان من رأى الهلال لم يحده
صام ثم ان رأى الهلال شوال افطر لم يصح قول الحسن وابن سيرين انه لا يجب عليه الصوم برؤيته وحده فالاول

وما لئلا واحده مثاله انا
ضامن لك ما عصى زيد
وهو لا يعترف بقدره
وكذلك يجوز عندهم
ضمان ما لم يجب مثاله
واحد زيدا فما حصل لك
عليه فهو على اولنا
ضامن له والمشهور ومن
مذهب الشافعي ان ذلك
لا يجوز ولا الابرار من
الجهول ولو اذما انسان
وعليه من ولم يخاف وفاء
فويل بغير ضمان الدين
عدها لم لا مذهب مالك
والشافعي واحمد وابي
يوسف ومحمد لا يجوز
وقال أبو حنيفة اذا لم يخاف
وفاء لم يجز الضمان منه

فصل ١٨ ويصح
الضمان من غير قول
الطالب عند الثلاث أو قال
أبو حنيفة لا يصح الا في
موضع واحد وهو ان يقول
المريض لبعض ورثته
اضمن عني ديني فيضمنه
والغرامة يجب فيجوز وان
لم يسم الدين فان كان في
الضمان لم يلزم الكفيل متى
فصل ١٩ وكذا التلدين
يصح فتن كل من وجب
عليه الضمان ان يجلس
الحكم بالاتفاق لا يطابق
الناس عليها وميسر
الحاجة اليها وتصح كفالة
السبد عن ادعي عليه
الا عند أبي حنيفة
وتصح بدين ميت بضمة

(٣ - ميزان - في) لاداء الشهادة ويجز الكفيل عن العهدة بتسليمه في المكان الذي شرطه ارادته المستحق أو
ابا باتفاق الا ان يكون دونه يد عادية فليكون تسليما فلو مات الكفيل بطلت الكفالة الا عند مالك وان تيب المسكة ولو هرب

قال أبو حنيفة والثالثي أنس عليه غير احضاره ولا يلزمه المال وإذا تم غرضه احضاره فليمة أهل عند أبي حنيفة مدة المسير والمسير والرجوع بكفيل إلى أن يأتي به فان لم يأتي به ١٨ حبس حتى يأتي به وقال مالك وأحدان لم يحضروه غرم المال وأما الثانی فلأبصر المال عنده

مطلقاً ولو لم يعلم مكانه لم يطالب بالاتفاق ولو قال أن لم احضره به غدا فانا ضامن لماعلم فيه يحضر أو مات المطلوب ضمن ماعليه الا عند الثانی ماله ولو أدى رجل على رجل آخر مائة درهم فقال رجل ان لم يوف بها غدا فعلى المائة فلم يوفها يلزمه المائة الا عند مالك والثالثي ومحمد بن الحسن وضمان الذرك في البيع جائز يبيع عند أبي حنيفة ومالك وأحد وهو الرابع من قول الثالثي بعد قبض الثمن لا يطالب بجميع الناس علية في جميع الاعصاؤه قول أنه لا يصح لانه ضمان مالا يجب في كتاب الشركة في شركة العنان حاضرة بالاتفاق وشركة المغاوضة حاضرة عند أبي حنيفة ومالك الا أن يا حنيفة يخالف مالك في صورتها فيقول المغاوضة أن يشترك الرجلان في جميع مائة كانه من ذهب وورق ولا يتي لواحد منهما شئ من هذين الخسعين الا مثل ماله صاحبه فاذا زاد مال أحدهما على مال الآخر لم يبع حبس لو رتب أحدهما على الآخر زاد على ماله صاحبه وكل ما ربحه أحدهما كان شركة بينهما وكل ما ضاع من أحدهما هو من غصب وغيره فله الآخر ومالك يقول يجوز أن يربح على ماله صاحبه ويكون الربح على قدر المالبين وما ضمنه أحدهما بما

من أحدهما كان شركة بينهما وكل ما ربحه أحدهما كان شركة بينهما وكل ما ضاع من أحدهما هو من غصب وغيره فله الآخر ومالك يقول يجوز أن يربح على ماله صاحبه ويكون الربح على قدر المالبين وما ضمنه أحدهما بما

تشارتها فبينهما أو أواله فصب وحقه ولا لا في عنده مالك بين أن تكون رأس المال غير وضو أو دراهم ولا بين أن يكون بشرى في كل ما عاكناه وحقه لا في التجارة أو في بعض ما لم يورثه عنده اختلط المال حتى لا يثبت أحدهما عن ١٩

من حضره الله تعالى إلى حضره الشياطين ومن هنا يعرف وجهه لا قوله الفصل * وأما وجه قولنا الخبي فهو لأن الفرض لا يجوز الخرج منه بخلاف أنفول لذلك شدقه بما اقتضاء لعدم تأديته على وجه السكال فالأول خاص بالأصاغر والثاني خاص بالأكابر وكذلك ما وقفه * ومن ذلك قول الأوزاعي بإبطال الصوم بالنسبة والكذب مع قول الأئمة بصحة الصوم مع النقص فالأول خاص بالأكابر والثاني خاص بالأصاغر ومع غالب الناس التيمم فلا يكاد أحدهم يسلم له يوم واحد من عبية أو كذب ومن هنا احتل بعض الفقهاء في جميع رمضان حفظ النفس من العبية * وأما ما عمن غيرهم من ذلك قول أبي حنيفة وأكثري المالكية والشافعية أن الصوم لا يبطل بنية الخرج منه مع قول أحمد بطلانه فالأول مخفف خاص بالأصاغر والثاني مشدد خاص بالأكابر فجميع الأمر إلى مرتبي الميزان * ومن ذلك قول الإمام مالك والشافعية أنه بطلان ما بقي * وأما ما عمن قول الإمام أبي حنيفة أنه لا يفطر إلا في الأذى كالمنع فيه ومع قول أحمد في أشهر روايته أنه لا يفطر إلا في الفاحش ومع قولنا الحسن أنه يفطر إذا ذعره في * فالأول وما قرب منه مشدد أو بنية تشدد وبطلان الحسن مشدد في جمع الأمر إلى مرتبي الميزان * وجه الأول ثبوت الدليل بالفطران فلهذا ما دلهم في بين أن يكون ذلك قليلا أو كثيرا * وجه الثاني وما وقفه أن النبي ليس مفطر إذا ذعره وإنما هو كونه يعني المدة من الطعام فبعضه الجسم فربما أدى إلى الإفطار خوف المرض الذي يبيح الفطر لذلك بشرط أحمد وأبو حنيفة في الكثير من ملء الفم فأكثر فأن مثل أمة أو نحوها لا يحصل به ضعف في المسد يؤدى إلى الإفطار وهذه هي العلة الظاهرة في الإفطار باقية * فكل ما ساقى في الإفطار للجحامة من حبش أو كاذم النبي والجحامة تضعف الجسد الذي ربما أفتاه الحكة أو أهمل الشر به فتوجب الإفطار في ما حفظه الله وحسنه من العدم أو الضرر الشديد الذي لا يطاق عادة * وجه قول الحسن ظاهر لانه لا ينفق باطنه ذلك فكان القول بالفطر أولى أخذ الشارع به والرائد عن حاجته فأنه لو أكل حاجته لم يملك يقف باطنه ذلك فكان القول بالفطر أولى أخذ الاحتياط وما بين متوسط فيه فأنهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة لو بقي بين أسنانه طعام تجرى به ريقه لم يفطران بخلاف ما بين متوسط فيه فأنهم بطل صومه مع قول أبي حنيفة أنه لا يبطل صومه وقدره بعضهم بالجصة وبعضهم بالسمة الكاملة فالأول مخفف في عدم الإفطاران بخلاف من يفسره ويحجمه مشدد في الفطر بأبلاعه * وجه الثاني أن مثل ذلك لا يورث في الجسم قوة تضاد حكمه الصوم فأن الأصل في تحرير ما أكل كونه بشرى والشهوة للعاصي أو التغلب ومثل الجصة أو السمة لا يورث في البدن شيئا من ذلك لكن لما رأى العلماء أن تناول المأثور وشهوة لا يفضي على حال سدوا الباب فأنهم أمناهم إلى الشر به بعد موتهم في كل زمان وليس لأحد من العارفين تقاضي نحو سمة في آيينه وبين الله أديام العلم كسبا في بيانه في مسئلة الإفطار بدخال الميل في حليته أو أذنه * وبشيء مثل ذلك يعجزهم المأثور عن فخر حديث كالأبي يحيى حول الخبي رسول أن يفتقه ويغمر ما فعلوا رضى الله عنهم ونظير ذلك تحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة وأن كان التحريم بالأصالة فأنهم وللجماع ما فيه من الدم المضر بالذكركا جرب فأنهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الحقنة تطهر الأفيرواية عن مالك وكذلك التطهير في باطن الأذن والأحليل والإسقاط مقرر عند الشافعية ولم أحد غيره في ذلك كالأما فالأول من أقوال الحقنة مشدد ورواية مالك مخفف في جميع الأمر إلى مرتبي الميزان * وجه الأول أن إدخال الصواع من الدبر والأحليل مثلا قد يورث في البدن قوة تضاد حكمه الصوم * وجه رواية مالك أن الحقنة تضعف البدن بأخر اجها ما في المدة فلا تطهر وأجاب صاحب هذه الرواية أن معنى أنها تطهر أي يؤهل أمرها إلى فطر المحقون لعدم وجوب شئ تشتغل فيه القوة الهاضمة فتصير تلذع في الأمعاء أن يحصل الاضطراب في إفراز الفطر * وأما قول بعضهم بالإفطار إذا لم يطلع الصائم حجر الإبطال

يجمعا أو تفسير أيدهما جماعا * وفي الشركة وأبو حنيفة قال تصح الشركة وإن كان مال كل واحد منهما في يده وإن لم يسمعهما ومنهيب الشافعي وأحمد أن هذه الشركة باطلة * وفي فصل * وفي شركة الأبدان حادثة عند مالك وأحمد في الصانع إذا اشتركا في صنعة واحدة * وفي خلاف موضع واحد وقال أبو حنيفة يجوزها وإن اختلفت صنعا عما واقترق موضعها وجوزها أحمد في كل شئ ومنهيب الشافعي أنها باطلة * وفي فصل * وفي شركة الوجه حادثة عند أبي حنيفة وأحمد وصورتها أن لا يكون لها رأس مال * ويقول أحمد لا لا شر اشتراك على أن ما اشترى كل واحد منهما في الزمة كل شركة والراجح بيننا ومنهيب مالك والشافعي أنها باطلة * وفي فصل * ولا يصح عند الشافعي الاشتراك في العنان بشرط أن يكون رأس مالهما نوعا واحدا ويخط كل حتى لا يثبت عن أحدهما عن الآخر ولا تصرف ولا بشرط تساوى قدر المالين وإذا كان رأس مالهما متساويا

وأشترط أحمد أن يكون له من الربح أكثر مما صاحبه فاشتركة فإسدة عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة وبصحة ذلك لو كان المشتري فقلت أحدث في التجارة أو كذرا * كتاب الوكالة * لو كالت من العقود الجارية في الجلبه بالاجماع وكل ما جازت النيابة من

الحقوق جائزت أو كالة فيه كالبيع والشراء والأجارة ومضاهة الدين والخصومة في المطالبة بالمحقوق والقرع والبيع والطلاق وغير ذلك واتفق
الأئمة على أن إقراره ولو كليل على ٢٠ موكله في غير مجلس المحكم لا يقبل بحال فلو أقر عليه بمجلس المحكم قال أبو حنيفة يصح إلا بشرط

منه متى أودخل المبل في أذنه أو انحط في حلقه ثم أخرجه فهو رد البات له ليس عليه ما لا نفع ولا شعرا ولا
عرف ولا يؤخذ منه وفي البدن فان قلبه لم يلمس فدل مثل ذلك فيما يتوهم من الله تعالى أنه لا يرث
الشه والعضد قاصوم قلنا ليس له فعل ذلك آدماء العلماء الذين أفتوا بالانقطاع قد تكون العلة في
الانقطاع علة أخرى غير نارة الشهوة فاقفهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن النجاسة لا تنقطع بالصائم مع قول أحد
انها تنقطع بالحاجم والمجروح فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن النجاسة منه انما هو استعمال ما يرى
الشهوة لا ما يصفى عنها وقال دليل أحمد ومؤيدان المراد تسليما في انقطاع ما منه انما هو ظهور فظاها وأما الحاجم
فترجمه عن أن ينسب في انقطاع واحد ذلك أن الجسم يصفى بغير وجع الدم لا سيما كان الصائم قليل الدم
فانقطاع ليس هو نية النجاسة وانما هو لما يؤكل اليه أخرجه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك اتفاق
الأئمة على أن لو أكل شاة كافى طلوع النجاسة ثم إن أنه طلع بطل صومه مع قول عطاء وداود وأصحى أنه لا قضاء
عليه وحكى عن مالك أنه يقضى في الفرض فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ووجه الأول تنصير ما لا يقدم على الأكل من غير علم أو نية سقاة لعل ووجه الثاني أنه لا يمنع
من الأكل إلا مع نية طلوع النجاسة ووجه الثالث الاحتياط للفرض بخلاف النفل لجواز انطواء وجع منه أو
تركها بالكلية عند بعض الأئمة فاقفهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يكره التكيل للصائم مع قول مالك
وأحمد يكرهه بل ولو جدم التكيل في الحلق أظفر عندهما وقال ابن أبي ليلى وابن سيرين يظفر بالتكيل
فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال الثلاثة ظاهرا
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن العتق والأطعام والصوم في كفارة الجناح في شهر رمضان عامدا على
الترتيب مع قول مالك أن الأكل أو العطى أو الصيام أشد من الأكل أو العطى أو الصيام في كفارة وجع الثاني أن الأكل أكثر
تفعلا للكفارة والمساكين بخلاف العتق والصوم لاسيما أيام الكفارة ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن الكفارة
على الزوج مع قول أبي حنيفة ومالك على كل منهما كفارة ولو طوع في يومين من رمضان لزمه كفارتان
عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة إذا لم يكفر عن الأول لزمه كفارة واحدة ولو طوع في اليوم الواحد لزمه كفارة واحدة
يجب بالوطء الثاني كفارة وقال أحمد يلزمه كفارة ثانية وإن كره من الأول فالأول لا يفتى بذلك في الزوج مخفف
على الزوج ووجه الثاني مشدد عليه بالاشتراكهما في الترتيب والتلذذ المتأخر للصوم ويقاس على ذلك
ما بهد من قول أبي حنيفة وأحمد في التشديد والتخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان قالوا بحكمة الكفارة
انها تمنع من وقوع العقوبة على من جنى جناحه بتعلق بالله وحده أو بتعلق بالله وبالخلق قصص الكفارة
كالطاعة عليه تمنع من وصول العقوبة إليه من باب تعليق الأسباب على مسابقتها ومن ذلك اتفاق الأئمة
الأربعة على أن الكفارة لا تجب إلا في شهر رمضان مع قول عطاء وقطادة انها تجب في قضاءه فالأول مخفف
والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ظهور ارتباطه بحرمته شهر رمضان بين الناس
بخلافه في القضاء فان التهلك لا تكاد تظهر له عين وإن كان الأداء والقضاء واحدا عند الله تعالى فاقفهم
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو طلع النجاسة وهو صائم وزرع في الحقل لم يبطل صومه مع قول مالك أنه
يبطل فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ظاهر ووجه الثاني
معاصية الله وقوله في حال الفزع فكان ذلك من شيئا لجناح كما هو الغالب على الناس فكانت في حال
الفزع عتمة في الجناح ويؤيد ذلك ما قاله أبو هاشم في نظيره من اخراج من المنعوبة بانه لا يفسخ حال
خروجهم ويصح أن يكون الأول خاصا بالأكابر الذين يكون شهرتهم والثاني خاصا بالأصغر الذين يتركهم
شهرتهم فاقفهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أحدى وأبيته أن القتل لا يحررهم
الصائم إلا أن حر كشدته مع قول مالك أنها يحررهم عليه بكل حال فالأول مخفف خاص بالأكابر والثاني

عليه أن لا يقر عليه وقال
الثلاثة أن يصح وانفقوا
على أن إقراره عليه بالحدود
والقصاص غير مقبول سواء
بمجلس المحكم أو غيره
فوق فصل في وكالة
المخاض عنه عند مالك
والشافعي وأحمد وإن لم
يرض خصمه بذلك إذا لم
تكن الوكيل عدوا لخصمه
وقال أبو حنيفة لا تنص
وكالة المخاض الأرض
الخصم إلا أن يكون الموكل
مرضا أو مسافرا على
الثلاثة أيام فهو حشيش
وإذا نزل خصم صافي استغناء
حقوقه فان وكاله بمحضرة
الحاكم جائز ذلك ولا يحتاج
فيه إلى يمينه وسواؤه
في استغناء الحق من
رجل بعينه أو جماعة
وليس حضور من يستوفى
منه الحق شرط في صحة
توكيله وإن وكله في غير
مجلس المحكم فبشئت
وكانت اليمين عند الحاكم
ثم يدهى حق من يظالمه
بمجلس المحكم هذا مذهب
مالك والشافعي وأحمد وقال
أبو حنيفة إن كان الخصم
الذي وكل عليه واحدا
كان حضوره شرط في صحة
الوكالة أو جماعة كان
حضور واحد منهم
شرطا في صحة الوكالة
فوق فصل في وكالة عزل
نفسه عن شاة بمحضرة

الموكل وبغير حضرته عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ليس له فسخ الوكيل ولا حضوره ولو كان أن يعزل
الوكيل عن الوكيل فحينئذ لو كان لم يملك ذلك على إلا مع عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة لا يستعزل إلا بعد العلم بذلك وعن أحمد وأبيان

فصل في إذا وكل في سعة فطلقا ذهب مال الشافعي وأحدواي وسف ومحمدان ذلك يقتضي البيع بمن المثل نقد ابتداء المداخن
 بأعبيال يتبعان الناس عنه أو أنساء وبغير نقد البلد بحج الرضا الموكل وقال أبو حنيفة يجوز ٢١ أن يبيع كيف شاء نقد أو نساء

مشهد خاص بالاصاغر سد الباب عليهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو قيل فأمضى لم يضرهم
 قول أحداهم فطر وكذلك لو فطر بشهوة فأنزل لم يضر عند الثلاثة وقال مالك فطر فالاول في المسئتين
 بخفف والثاني منهما مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول في الاولى عدم انزال الثاني
 ووجه الثاني فيها أن الذي فيه لذته تقارب المني ووجه الاول في المسئلة الثانية عدم المباشرة
 ووجه الثاني فيها حصول الله المصداق في حكمه الصوم ولأن تلك النظرة تنقسم لنقد المباشرة ما خرج المني
 منها فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المسافر انقطع بالاكل والشرب والجساع مع قول أحداهم لا يجوز
 له الفطر بالجساع متى ما جعل المسافر عنده فطيرة الكفارة فالاول بخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر
 إلى مرتبة الميزان ووجه الاول ما أطلق الشارع الفطر للمسافر فمثل الانقطاع بكل مقطر ووجه الثاني أن
 ما جوزه لتمامه يتقدر بقدر ما وجد احتاج المسافر إلى ما يقويه من الاكل والشرب بخوفه من انقطاعه بخلاف
 الجساع فإنه محض شهوة تضعف القوي ويمكن الاستعانة عنها في النهار بالجساع في الليل فلا حاجة اليه في النهار
 * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك الثامن أن فطر في نهار رمضان وهو مقيم يلزمه الكفارة مع القضاء مع قول
 الشافعي في أر جع قوله وأحداهم لا كفارة عليه فالاول مشدد والثاني بخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الثاني عدم ورود نص عن الشارع في وجوب الكفارة بذلك ووجه الاول التناظر بينهما كعموم
 رمضان وقد أمر الشارع العباد على شربهم من بعده وأمرهم بالعمل بما أدى إليه اجتهدهم فافهم * ومن
 ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من أكل أو شرب ناسيا لا يفسد صومه مع قول مالك أنه يفسد صومه يلزمه القضاء
 فالاول بخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من أكل
 أو شرب ناسيا فأفأ طعمه القوسا * ووجه الثاني نسبة في التماس إلى قوله التحفظ وإن كانت الشريعة
 رفعت الأثم عنه كغفلة من أكل طعام الغير ناسيا فحذو ذلك مع أن الأمر الذي يحصل بالاكل عامدا حصل
 بالاكل ناسيا وهو ظاهر الله والمصادق للصوم ويصح حمل الأمر على حال العامة والثاني على حال الخاص
 فرجع الله الإمام ما كانا كان أدق نظروا رحم الله بقية المتحدين ما كان أحجم للتوسع على الأمة * ومن
 ذلك قول الأئمة الأربعة من أن فسد صوم يوم من رمضان لا ياكل والشرب عامدا ليس عليه القضاء يوم مكتمع
 قول ربيعة أنه لا يحصل إلا بصوم الأربعة من أن فسد صوم يوم من رمضان لا ياكل والشرب عامدا ليس عليه القضاء يوم مكتمع
 الخبي أنه لا يحصل إلا بصوم ألف يوم ومع قوله على وإن سعادته لا يقضيه صوم الدهر فالاول بخفف وما بعده
 فيه تشديد والثالث مشدد والآخر أشد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول سكوت الشارع عن
 الزام المفطر شيء إذا لم يعل فضا ذلك اليوم ووجه البقية التغلظ على ذلك المفطر بغير عذر فكل من يجتهد
 على ذلك المفطر بمحسب اجتهد مقتو به ووجه قوله على وإن سعادته أن الله تعالى شرط ذلك الصوم في
 ذلك اليوم فلا بد منه فيه صوم الأربعة في غير وقت الشرع الأصلي وقد قدمنا نظير ذلك في الصلاة واستدلنا
 عليه بقوله تعالى أن الصلاة كانت على المؤمنين كيا صومنا كما استدلنا على قوله على وإن سعادته
 في ذلك فان قضاء صوم ذلك اليوم الذي أفطر فيه عنه لا ينعى فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن
 من أكل أو شرب أو جامع ناسيا لم يطل صومه مع قول مالك أنه يطل ووجه قول أحداهم يطل بالجساع عيون
 الاكل والشرب يوجب به الكفارة فالاول بخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من أكل أو شرب ناسيا هو صائم طمعا أو طمعا أو طمعا
 ومن أطمعه القوسا فلا يطل صومه لأن الشارع أذن على من أكل ثم صام في جوف المكلف من
 غير قصد المكلف فلا يدخل في حله ما نهاه عنه فكانه استثنى ذلك المكلف من الشيء فكان التمس في
 الباطن كالتمسوخ في حق هذا النامي لا تنافي قصده وعدم اتبها كعموم رمضان بالناسان ووجه قول
 مالك بالطلاق نسبة إلى قوله لا يطل كأمراضه قريبا ووجه قول أحداهم الجساع الصائم يفسد صومه من

تسمع من غير حضرة ووضعه والكافة في استيفاء القضاء عند مالك والشافعي على الأصح من قوليه وعلى أنه رآه وأبى عن أحد وقال
 أبو حنيفة لا يصح الإحضار واختلاف في شره الوكيل من نفسه فقال أبو حنيفة والشافعي لا يصح ذلك على الإطلاق وقال مالك أنه لا يتابع

من نفسه بنفسه زيادة في الثمن وعن أحد رواياتنا أظهرها أنه لا يجوز بحال واختلوا في تركه المبرأ من الرافعي فقال أبو حنيفة وأحد
يصح وقال القاضي عبد الوهاب ٢٢ لا عرف به نصاً عن مالك إلا أنه لا يصح وعند الشافعي أنه لا يصح والوكيل في الخصومة لا يكون

المكفئ لقلة الحفاظ من الجماعة على غالب الناس ولأنه لا يقع من الصائم إلا مع مقدمة تذكر به كضعف
الداعية المتولدة من الجوع فلا يكاد تنتشر منه الجارحة إلا بعدة بخلاف من أكل أو شرب ناسياً كقوله تكرر
وقوع ذلك بخلاف الجماعة فاهم هوم ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أربع قوليه عند الرافعي أنه لو
أكره الصائم حتى أكل أو شرب أو أكره المرأة حتى مكثت من الوطء لم يطل صومهما مع الأصم عند
النزوى من الطلاق وهو القول الآخر للشافعي ومع قول أحد أنه يطل بالجماع دون الأكل فالقول بخفف
بناء على قاعدة فالأكره أو الثاني فيه تشديد بناء على أن الأكره في ذلك نادر ولفظ الجماعة في الثالثة وشدة
مناقضته للصوم هو هذا الأمر في حكمة الجماعة ومرفها أهل الله لا تطرف في كتاب هوم ذلك قول أبي حنيفة ومالك
أنه لو سقي ماء المضغ أو الاستنشاق إلى جوف الصائم من غير ما بلغه يطل صومه مع قول الشافعي في أربع
قوليه وهو قول أحد أنه لا يطل فالأول مشدد والثاني مخفف فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان هو وجه الثاني
أن سقي ماء المعجمة أو الاستنشاق متولد من مأذون فيه ووجه الأول ترك الاحتياط للصوم فهو مشروط
بعدم ذلك بخفف سقي ماء المضغ أو الاستنشاق كان خافه ومغضض أو استنشق ونزل الماء حوله يطل صومه
هوم ذلك قول مالك والشافعي وأحد أن من أخر قضاءه رمضان مع إمكان القضاء حتى يدخل رمضان أخر
لزمه مع القضاء لكل يوم مع قول أبي حنيفة أنه يجوز له التأخير ولا كفارة عليه واختاره المزني وقال الأئمة
الثلاثة أنه لا يجوز تأخير القضاء الأول في المسئلة الأولى مشدد والثاني مخفف وقول الأئمة الثلاثة في عدم جواز
التأخير مشدد فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال الثلاثة ظاهره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
باعتساب صيام سنة أيام من شوال مع قول مالك أنه لا يفسخ صيامها وقال في المطامير أحدا من أشخاص
صومها وأخاف أن يظن أنها فرض اه فالأول مشدد بالاعتساب ودله ما ورد فيها أنها كصيام الدهر
والثاني مخفف بعدم الاعتساب لمسا كرهه من العلماء وإن كان قال ذلك مع اطلاعه على الحديث ففعلت أنه لم
يصح عنده ترك العمل به من باب الاحتياط فأدى اجتنبه إلى أن ترك تلك السنة أولى من فعلها لضعف
حديثها مع خوف وقوع الناس في اعتقاد فزيتها ولو على طول السن نظير ما وقع له نصارى في زيادة صومهم
وفي الصحيح مرفوعاً لثنتين سن من كل سنة شهر أبشر وذا راعيا قالوا يا رسول الله اليهود والنصارى قال بن
فانهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لا شيء بعد فرض الأعيان أفضل من طلب العلم ثم الجهد مع قول
الشافعي إن الصلاة أفضل أفعال الدين ومع قول أحد لا أعلم شيئاً بعد الفرائض أفضل من الجهاد اه ولكل
من هذه الأقوال شواهد من الكتاب والسنة فكل قول مع مقابلة لا بد أن يكون ملحقاً بالتشديد والضعف
ووجه القول الأول أن العلم هو مراتب الدين كله فلو لا العلم ما علمنا مراتب الأعمال ولأفضل شيء في شيء
ووجه كون الجهاد أفضل علم يكون بعد طلب العلم كون الجهاد بضعف كلمة لا كفره وهو مطرد في الوصول
إلى العمل بأحكام الدين وظاهر شأمره ووجه كون الصلاة أفضل أفعال الدين أن فيها ما نأخذ الله تعالى
وحياته ولأن الله تعالى جمع فيها مراتب عبادات العالم العلوي والسفلي كما يروى في ذلك الكاشف والله
تعالى أعلمه ومن ذلك قول الشافعي وأحد أن من شرع في صوم قطع أو صلا قطع فله قطعهما ولأفضلهما
عليه ولكن يصحبه إتمامهما مع قول أبي حنيفة ومالك وجوب الإتمام ومع قول محمد بن الحسن
لودخل الصائم قطعاً على أخيه خلفه عليه أفطر وعليه القضاء فالأول مخفف والثاني مشدد فجمع
الأمر إلى مرتبة الميزان هو وجه الأول ما ورد أن المتطوع أمير نفسه فأن شاء صام أو شاء أفطر فليشما
خير الشارع السد في الانقطاع وعدمه فلا يلزمه الإتمام ووجه وجوب الإتمام تعظيم حرمة الحق جل
وعلا عن نقص ما يربطه العبد لله تعالى وذكروا قوله صلى الله عليه وسلم إن قال له على غير ما رأى
غير الصدقات الخمس قال لا إلا أن تطوع أي تدخل في صلاة التطوع أي فتكون عليك بالدخول
والمثل تدخل فيها فليس هي عليك فالأول خاص بالعموم والثاني خاص بالأكثر من باب أحسنات الأبرار

وكيف لا يرضى الأعداء
أبي حنيفة وحده
في كتاب الأقرار كما انفق
الأعلى أن الحرام المباح
إذا أقر بحق غيره وأرث
لزمه إقراره ولو لم يكن له
الرجوع فيه والأقرار
بالدين في الصحة والمرض
سواء يكون للمطهر جمعا
على قدر حقوقهم أو وقت
التركيب ذلك الجماعا
وإن لم تفقد مالك
والشافعي وأحمد
بخصاصه في الموجد
على قدر دينهم وقال أبو
حنيفة غير المصلحة يقدم
على غير المرض فيسدا
بإستيفاء منه فأن فضل
شيء صرف إلى غير
المرض وإن لم يفتل شيء
فلا شيء له ولو أقر في مرض
موته لورث ففقد أبي
حنيفة وأحمد لا يقبل
أقرار المريض لو أرث
أصلا وقال مالك إن كان
لا يتم نيت والأفلا مثاله
أن يكون له بنت وابن
أو فأن أقر لابن أخيه لم
يتهم وإن أقر لابنته اتهم
والراجح من قول الشافعي
أن الأقرار لو أرث صحيح
مقبول ولو مات وحده
عن ابنين وأقر أحدهما
بشأن وأتكر الآخر
ثبت نسبه بالآخر
ولذلك ما رواه في غيرها
في هذه مناقضة عند أبي

حنيفة وقال مالك وأحمد دفع إليه ثلث مائة قد قرضها من نصيبه من الأرض وأقر به الأخ الآخر وأقامت
بذلك بينة وقال الشافعي لا يصح الأقرار أصلا ولا يأخذ شيئاً من الميراث لعدم ثبوت نسبه ولو أقر بعض الورثة بدين على الميت ولم يصدق به

الدان قال الوصيفة بالزم المقر منهم بالدين جميع الدين وقال مالك وأحمد بالزمن من الدين بقدر حصته من مرأته وهو أشهر قول الشافعي والقول الآخر كذهب إلى حقيقة فصل ومن أقر لسان عيال ولم يذكر مصلحه قال بعض أصحاب مالك قال لهم ما شئت

سبب المقرين فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يكره أفراد الجمعة بمصوم مع قول الشافعي وأحمد والي يوسف كراهة ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان وهو وجه الاول أن الصوم بقوى استبعاد العبد للفساد والوقوف بين يدي الله عز وجل وصلة الجمعة وفي جميع يومها والبناء الآية لانها كيوم عرفه عند أهل الكشف وذلك خاص بالأصغر الذين يصحون بالاكل والشرب عن شهوهم وانهم فيهم في حضرة جرم منها وجه الثاني ان يوم الجمعة يوم عباد الله لا صوم فيه انما المطلوب من العبد الاطاعة لله وهو خاص بالاكار الذين يفهمون أسرار الله فيه فان الجمعة فيها جميع القبول على الله تعالى وذلك قوت الارواح فقط فليس بغير الجسم ينال روحه ويطلب قوته الجسماني ولا يسكن الا بالاكل الطعام وشرب الماء وذلك هو كمال السر وكمال الشاربه حديث الصائم فرحان فرحة عند افطاره وفرحة عند لقاءه به فمن صام من الاكار يوم الجمعة تنصير وهو مفضل مقام رجال ومنهم من يذوقه أهل الله لا تنطري كتاب عن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يكره الصائم السواك مع قول الشافعي انه يكره الصائم بعد الزوال والمختار عند متأخر أصحابه عدم الكراهة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان وجه الاول أن ترك السواك مع الجموع غير رخصة الفهم وتولد منه الفح وهو صفة الانسان أو سوادها فتصير رخصة فيه نصير مجلسه وتقدس كراهة السواك فإزالة الضرر للناس مقدم على اكتساب الفضائل الفاصرة على صاحبها وجه الثاني أن الرخصة الكراهية قد تلبس من عادة فلا ينبغي أن يلتزم واجب الا بالان الصوم حصة صمدانية ولا ينبغي لأصحاب الا للقدس والظاهر المحسنة والمعنوية ولذلك شهدنا الشارعة في القبة والخيمة اذا وقع من الصائم زبد على الحجر أو القيع الحاصل للفطر وهو معنى قولهم ويستحب ان يصوم الصائم لسانه عن النسيه فافهم والله تعالى أعلم

باب الاعتكاف

اتفق الأئمة على أن الاعتكاف عشرة وعنه قوله تعالى والله تعالى وانه مستحب كل وقت وفي العشر الاواخر من رمضان أفضل اطلب ليله القدر واتفقوا على أنه لا يصح اعتكاف الا بالنية وأجموعوا على أن خروج المعتكف لما لا يدينه كفارة أو الحاجة وغسل الجنابة جائز وعلى أنه اذا اعتكف بغير الحنفية الجامع وحضر الجمعة وجب عليه انحر وجع لها وعلى أنه اذا باشر المعتكف في الفرج عدا بطل اعتكافه ولا كفارة عليه وقال الحسن البصري والزهري يلزمه كفارة عتق وكذلك أجموعوا على أن الصمت إلى الليل كله وهو وقال الشافعي لو نذر الصمت في اعتكافه تكلم ولا كفارة عليه وكذلك أجموعوا على استغناء الصلاة والقراءة والذكر للمعتكف وأجموعوا على أنه ليس للمعتكف أن يخرج ولا يكتب بالصفة على الإطلاق هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وامامنا لاختلافه في ذلك قول الأئمة الثلاثة انه ليله القدر في شهر رمضان خاصة مع قول أبي حنيفة انها جميع السنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر إلى مرتبة الميزان وجه الاول ما ورد في تخصصهما في الاحاديث الصحيحة بشهر رمضان ولم يلقنا في حديث واحد أنها في غيره وهو وجه الثاني ان المراد ليله القدر الجنس لكن في رمضان أكثر ظهوره والركعة حجاب الناس بالصوم ومن علامة صدق من يزعم انه ما عرفه عقار الشريعة كما تملك اليه من طريق الانعام ولا يحتاج إلى مطالعة كتب الشريعة وهو متسدى عليها لخواص رجاء الله بقول ليله القدر هي كل ليله حصل فيها القصد تقرب من الله تعالى قال وهو منزع من قال انها في كل السنة وأخبرني أخى الشيخ أفضل الدين انه رآها في شهر ربيع الاول وفي رجب وقال معنى قوله تعالى اننا أنزلناه ليله القدر أي ليله القرب في كل ليله حصل فيها اقرب فهي قدره وهو يؤيد قول من اختار من العلماء انها تدور في جميع أيام السنة ليحصل العدل بين البالي في الشرف فان تحمل الحق تعالى دائم كما يعرف ذلك أهل الكشف وروى الامام سعيد بن عبد الله الأزدي عن أقران الامام مالك رحمه الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يغزل بناتبارك وتعالى كل ليله اذا بقي من الليل الثلث

الشافعي والذي يقوى بنفى قول أبي حنيفة ولو قاله على دراهم كثيرة فقال الشافعي وأحمد بالزمن ثلاثة دراهم وهو قال محمد بن عبد الحكم المالكي اذا نسي فيها مالك وقال الوصيفة بالزمن عشرة دراهم وقال صاحباه يلزمه ثمانية دراهم واختاروا لقاضي عباد الله هاب المالكي

وفصل في قولنا لغنى الف درهم قبل تفسير الف بغير الدراهم حتى قال أردت الف جوزه قبل وكذا لو قال له الف وكحظته والف وجوزه وألف وبضعة لم يكن في جميع ٢٤ هذا اللف تفسير العطف عليه إنما هو الشافي وأحمد وسواء كان العطف من

جنس ما يكال أبو زن
أو بعد أولا كالتبات
وقال أبو حنيفة إذا كان
الخط من جنس ما يكال
أبو زن وأبعد فهو تسيير
للعطوف عليه الجمل والا
فلا يلزمه عنه في قوله
في الدرهم ألف درهم
وبدرم وفي الجوز ز
جوزة وهو زوفي الخط
ألف كرو في فصل في
والاستثناء في الإقرار
لأنه في المكاب والسنة
موجسود وفي الكلام
مفهوم منه وفيه وهو
من الجنس جازر بما في
الأنتم وأما من غير الجنس
فأختلفوا فيه فقال أبو
حنيفة إن كان استثناءه
مما ثبت في الذمة ككحل
وهو زون ومحدود كقول
هـ على ألف درهم إلا ما
خطه صححوا لأنهم
لا يثبت في الذمة إلا ما
كتب وعبد لم يصح
استثناءه وقال مالك
والشافعي يصح الاستثناء
من غير الجنس على
الاطلاق وظاهر كلام
أحمد أنه لا يصح وكذلك
بالاتفاق استثناء الأقل
من الأكثر واختلفوا في
عكسه فهذا لأنه يصح
وعبد أحمد لا يصح
في فصل وإذا كان
عند الفرد درهم في
كس أو عشرة أو طالع

[illegible]

القلب

عند مالك والشافعي وأحمد وقال أهل

الفرق يكون الجميع له (فصل) وإذا أقر العبد الذي هو غير آذن له في التجارة أقرار يتعلق بدفعه في يده كالقتل العمد والزنا والسرقة

والغذف وشرب الخمر قبل اقراره واقم عليه حدا اقر به عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وقال اجد لا قبل اقراره في قتل العمد وقال المزني ومحمد بن الحسن وداود لا قبل اقراره بذلك كما لا يقبل في المال الا في الزنا والسرة فقط فانه ٢٥ يقبل فبهما والمأذون له اذا اقر

القلب ووجهه من اودية الشنات لا يصح بدون يوم في الغالب فيكون حقيقة الاعتكاف اغاها قيل القروب واليوم كالمهل لذلك ووجه الثاني وهو خاص بالاكار ان القلب على الاكار يحسن والقلب على المحتاجين الى طول الزمن في جمع شتات قلوبهم بل يجمع ما شئوا احدثهم الاعتكاف حصل له الجمعية عقاب التفتون ذلك حقيقة الاعتكاف فان حقيقته العكوف بالقلب على شهود حضرته الى بحكم الاستعانة من غير تخطل حجاب كما هو مقام سهل من عند الله التسترى رجة الله فكان يقول اني منذ ثلاثين سنة اكلم الله والانس نظنون اني اكلمهم اه فالاول راي حال الاصغر والثاني راي حال الاكار فافهم هـ ومن ذلك قول الاثمة الاربعة الا اجد في رايه انه ان من نذر اعتكاف شهر بعينه لزمه متواليا فان اخل بيوم فغنى ما ركه وقال اجد يلزمه الاستئناف وان نذر اعتكاف شهر مطلعا حازه ان باقيه متناهما ومتفرقا عند الشافعي واجد وقال ابو حنيفة ومالك يلزمه التتابع وهو احدى الى واثنين اجد فالاول من المسئلة الاولى فيه تشدد بد قول اجد فيها تشدد والاول من المسئلة الثانية تخفف والثاني فهم اشد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الاربعة تطاير في كتب الفقه هـ ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو نوى اعتكاف يوم بعينه دون ليلة مصرع قول مالك انه لا يصح الا مع اضافة الليلة الى اليوم وانه لو نذر اعتكاف يومين متتابعين لم يلزمه اعتكاف الليلة التي يسبقها معهما مع قول أبي حنيفة والشافعي في اصح القولين انه يلزمه اعتكافه فالاول من المسئلة الاولى تخفف باعتكاف اليوم دون ليلة والثاني فيها تشدد وكذلك الحكم في المسئلة الثانية فخرج الامر الى مرتبة الميزان فالقفتف خاص بالاكار والتشدد خاص بالاصغر الذين يملو بهم مشقة في اودية الدنا ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه اذا اعتكف بغير الحليمه خرج للجمعية لا يسطل اعتكافه مع قول الشافعي في اصح القولين انه يسطل الا ان شرط الخروج فالاول تخفف والثاني تشدد ووجه الاول ظن القائل به حصول شهود استصحاب المعتكف اليه بين يدي الله عز وجل من حين خرج من معتكفه الى ان يدخل الجامع فهو خاص بالاكار ووجه الثاني الظن به انه اذا شهد بقطع جرحه لاسيما ان اخبرنا المعتكف عن نفسه بذلك فافهم هـ ومن ذلك قول الشافعي واجدان المعتكاف ان شرط جرحه لعارض في قرية كمدة مريض وتشمع جنازة حازه الخروج ولا يسطل اعتكافه مع قول أبي حنيفة ومالك انه يسطل فالاول تخفف وهو خاص بالاكار والثاني مشدود وهو خاص بالاصغر كما روي هـ هـ ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في اصح قوله واجدان المعتكف لو بشر فيما دون الفرج يسطل اعتكافه ان ائزله مع قول مالك والشافعي في القول الاخر انه يسطل اعتكافه ائزله ام لا فالاول تخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالاصغر نساجتهم بالوطء بغير انزال بخلاف الاكار ويحتل ان يكون الامر بالركس فباسم الاكار بالانزال لكونهم على كثرهم بخلاف الاصغر فيجب احدثهم عن حضرته به بغير ذلك والجامع وان لم ينزل هـ ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يكره للمعتكف الطيب والابس رفيع الثياب مع قول احمد بن حنبل انه ذلك فالاول تخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان المعتكف في حضرة الله تعالى كالصلاة لا يكره له العمل بالطيب والابس النفس من الثياب ووجه الثاني ان المعتكف في حضرة الله كالحرم لا يني له الترفه ولو لكل من المرتبة من رجاله فقام بين يديه اعمارهم بالطاعة كما امره المجلس وقوم بين يديه اذلاء ما لم يلق الحسبة على قلوبهم وما وقعهم من سفاه الزمان في مخالفة ولكن جهوا والانياء والعلاء والاول اعلى الذلبيين يدي الله كالحاضر وفي صلاة واعتكاف او غيرهما اذا نوى صفاء في تقوسهم وتياهم فافهم هـ هـ ومن ذلك قول مالك واجدانه لا يني المعتكف اقرار القرآن والحديث والقرعة لغيره مع قول أبي حنيفة والشافعي ان ذلك مستحب ووجه ما قاله مالك واجدان اقرار القرآن والحديث والعمل بما يقرب من الجسد والاشكال ورفع الصنوت غايبا في القلب عن المني المقصود من الاعتكاف وهو اشتغال القلب بالله تعالى وحده دون غيره ولذلك اجعلوا على استصحاب تلاوة القرآن والذكر والصلاة لعدم تعلق ذلك بالغير (فان قال قائل) انقرا

القلب ووجهه من اودية الشنات لا يصح بدون يوم في الغالب فيكون حقيقة الاعتكاف اغاها قيل القروب واليوم كالمهل لذلك ووجه الثاني وهو خاص بالاكار ان القلب على الاكار يحسن والقلب على المحتاجين الى طول الزمن في جمع شتات قلوبهم بل يجمع ما شئوا احدثهم الاعتكاف حصل له الجمعية عقاب التفتون ذلك حقيقة الاعتكاف فان حقيقته العكوف بالقلب على شهود حضرته الى بحكم الاستعانة من غير تخطل حجاب كما هو مقام سهل من عند الله التسترى رجة الله فكان يقول اني منذ ثلاثين سنة اكلم الله والانس نظنون اني اكلمهم اه فالاول راي حال الاصغر والثاني راي حال الاكار فافهم هـ ومن ذلك قول الاثمة الاربعة الا اجد في رايه انه ان من نذر اعتكاف شهر بعينه لزمه متواليا فان اخل بيوم فغنى ما ركه وقال اجد يلزمه الاستئناف وان نذر اعتكاف شهر مطلعا حازه ان باقيه متناهما ومتفرقا عند الشافعي واجد وقال ابو حنيفة ومالك يلزمه التتابع وهو احدى الى واثنين اجد فالاول من المسئلة الاولى فيه تشدد بد قول اجد فيها تشدد والاول من المسئلة الثانية تخفف والثاني فهم اشد فخرج الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الاربعة تطاير في كتب الفقه هـ ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو نوى اعتكاف يوم بعينه دون ليلة مصرع قول مالك انه لا يصح الا مع اضافة الليلة الى اليوم وانه لو نذر اعتكاف يومين متتابعين لم يلزمه اعتكاف الليلة التي يسبقها معهما مع قول أبي حنيفة والشافعي في اصح القولين انه يلزمه اعتكافه فالاول من المسئلة الاولى تخفف باعتكاف اليوم دون ليلة والثاني فيها تشدد وكذلك الحكم في المسئلة الثانية فخرج الامر الى مرتبة الميزان فالقفتف خاص بالاكار والتشدد خاص بالاصغر الذين يملو بهم مشقة في اودية الدنا ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه اذا اعتكف بغير الحليمه خرج للجمعية لا يسطل اعتكافه مع قول الشافعي في اصح القولين انه يسطل الا ان شرط الخروج فالاول تخفف والثاني تشدد ووجه الاول ظن القائل به حصول شهود استصحاب المعتكف اليه بين يدي الله عز وجل من حين خرج من معتكفه الى ان يدخل الجامع فهو خاص بالاكار ووجه الثاني الظن به انه اذا شهد بقطع جرحه لاسيما ان اخبرنا المعتكف عن نفسه بذلك فافهم هـ ومن ذلك قول الشافعي واجدان المعتكاف ان شرط جرحه لعارض في قرية كمدة مريض وتشمع جنازة حازه الخروج ولا يسطل اعتكافه مع قول أبي حنيفة ومالك انه يسطل فالاول تخفف وهو خاص بالاكار والثاني مشدود وهو خاص بالاصغر كما روي هـ هـ ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في اصح قوله واجدان المعتكف لو بشر فيما دون الفرج يسطل اعتكافه ان ائزله مع قول مالك والشافعي في القول الاخر انه يسطل اعتكافه ائزله ام لا فالاول تخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالاصغر نساجتهم بالوطء بغير انزال بخلاف الاكار ويحتل ان يكون الامر بالركس فباسم الاكار بالانزال لكونهم على كثرهم بخلاف الاصغر فيجب احدثهم عن حضرته به بغير ذلك والجامع وان لم ينزل هـ ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يكره للمعتكف الطيب والابس رفيع الثياب مع قول احمد بن حنبل انه ذلك فالاول تخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان المعتكف في حضرة الله تعالى كالصلاة لا يكره له العمل بالطيب والابس النفس من الثياب ووجه الثاني ان المعتكف في حضرة الله كالحرم لا يني له الترفه ولو لكل من المرتبة من رجاله فقام بين يديه اعمارهم بالطاعة كما امره المجلس وقوم بين يديه اذلاء ما لم يلق الحسبة على قلوبهم وما وقعهم من سفاه الزمان في مخالفة ولكن جهوا والانياء والعلاء والاول اعلى الذلبيين يدي الله كالحاضر وفي صلاة واعتكاف او غيرهما اذا نوى صفاء في تقوسهم وتياهم فافهم هـ هـ ومن ذلك قول مالك واجدانه لا يني المعتكف اقرار القرآن والحديث والقرعة لغيره مع قول أبي حنيفة والشافعي ان ذلك مستحب ووجه ما قاله مالك واجدان اقرار القرآن والحديث والعمل بما يقرب من الجسد والاشكال ورفع الصنوت غايبا في القلب عن المني المقصود من الاعتكاف وهو اشتغال القلب بالله تعالى وحده دون غيره ولذلك اجعلوا على استصحاب تلاوة القرآن والذكر والصلاة لعدم تعلق ذلك بالغير (فان قال قائل) انقرا

(٤ - ميزان - في) يحلف مع الشاهد الذي زاد الفا آخره اذ ذهب مالك والشافعي واجدوا وقال ابو حنيفة لا يثبت له بهما الشاهد تفتي أصلا فانه لا يقضي بالشاهد واليمين في كتاب الوديعه في اتفق الاثمة على أن الوديعه من القرب المنسوب اليها وان في حفظها

٢٦ كان فيها ستة والثلاثون على أنه تقبل قوله في الردبلايين وقال مالك لا تقبل الإيسنة (فصل) وإذا استودع دنبراً أو دراهم ثم ثابراً وأنها أمانة محضه وأن الضمان لا يجب على المودع إلا بالتعدي وأن القول بقوله في النافذ والدعوى الإطلاق مع ميمنه واختلافه وأما إذا

(کتاب الحج)

أنتفها وألقها ثم رده
منها إلى مكان الوديعة
ثم تلف المردود برفقه
فلا ضمان عليه عند مالك
فإن عنده لو خلط درهم
الوديعة أو دونها أو
الخطأ عنهما حتى لا يتجزأ
يكن عنده ضمانا لتمام
وقال أبو حنيفة إن رده
بعينه لم يضمن تلقه وإن
رد من غيره لم يسقط عنه
الضمان وقال الشافعي
وأحمد وضامن على كل
حال بنفس أخراجه لتعديه
ولا يسقط عنه الضمان
سواء رده بعينه أو غيره
أورد مثله في فصل
وإذا استوعق غنيرة
كثيرة أو دابة فبعدها
بالاستعمال ثم رده إلى
موضع مرز آخر قال
أناضلي عبد الوهاب قال
مالك في الدابة إذا تركها
ثم ردها فضاها الموضع
بالتسار بين أن يضمنه
أختار بين أن يأخذ منه
أجرها أو يبين حكمها
تأنيلا بعد ردوها إلى
موضع الوديعة ولكن
يجيء على قوله أن يأخذ
الركاء أن تكون من
ضمنان الموضع وإن أخذ
القيمة أن تكون من
ضمنان الموضع ولم يقل في
الترقب كيف يعمل إذا
لسه ولم يله ثم رده إلى
زده ثم قال وألا

يقول في نفسه ان النبي اذا كان محالاً يوزن ولا يكال كالذو لابل والشباب فاستعمله فلفظ كان الا لازم قيمته لامتله فانه
 يكون متعباً يا استعمله كلز جاعن الامانة فرددته الى موضعه لاسقط عنه العيبان بوجه وهذا قال الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة اذا تمعدي

ورده بعينه ثم ثلث بلزومه ضحان **فصل** في انفقوا على الله في طلب ما صحبوا وجب على المودع رد ما هم الامكان والا ضمن وعلى انه اذا طلبه فقال ما اودعني ثم قال بذلك ضاعت انه بضمن بخروجه عن حد الامانة بقوله ما اودعني ٢٧ عندي شيئا ثم قال ضاعت كان

انقول قوله واختلفوا فيها اذا اصل الوديعة الى عباله في ذمارة فقال ابو حنيفة ومالك واحمد اذا اودعها عنده من ثلثه نقتضه ولو من غير عذر لم يضمن وقال الشافعي اذا اودعها عنده من غير عذر ضمن غيره من غير عذر ضمن **كتاب العارية** كما اتفق الاثمة على ان العارية قريبة من تدبير الماوئيات عليهم واختلفوا في ضمانها فذهب الشافعي واحمد ان العارية مضمونة على المستر من مطلقا تعدي اول بيت من مذهبنا في حنيفة واحكامها امانة على كل وجه لا تضمن الابتداء وقبل قوليه في ثلثها وهو قول الحسن المصري والشافعي والاوزاعي والثوري ومنه مذهب مالك انه اذا ثبت هلاك العارية لا تضمنها المستر بسواها كان حيوانا او ثيابا او حليا بما يظهر او يخفى الآن يتعدى فيه هذه الظاهر الى ارباب وذهب قتادة وغيره الى انه اذا شرط المبرع على المستر الضمان صارت مضمونة عليه بالشرط وان لم يشرط لم تكن مضمونة **فصل** في اذ استعار شيئا فهل له ان يصره لغيره قال ابو حنيفة ومالك ذلك وانما يذن له المالك اذا

تسحب المبادرة بالبيع لمن وجب عليه فان اخره به ولو وجب حازه عند الشافعي لانه يجب عند علي التراضي وقال الاثمة الثلاثة يتوحد به على الفور ولا يؤخر اذا وجب فالاول تخفيف والثاني تشدد فرجح الامر لي مرتبة الميزان لكن الاول خاص بالاصغار اصحاب الضر وراثت والواقف الدنيوية والثاني خاص بالاكابر الذين لا علاقة لهم وبهم مرتبة يستحق احدهم ان يؤخر امر الله تعالى وقد رغبنا ان الله تعالى لما امر لنيل عليه الصلاة والسلام بالاختيار باذر واختفى بالافس المبرر عنه باقدم فقالوا له ما خيل الله هلا صبرت حتى تجد اوسى فقال ان تأخير امر الله تعالى شديد تنهي ومن ذلك قول الشافعي واحمد ان من مات بعد التمكن لا يسقط عنه الحج بل يجب الحج عنه من رأس ماله سواء اوصى به او لم يوص به كالدين مع قول ابي حنيفة ومالك انه يسقط عنه الحج بالموت ولا يلزم رثته ان يجهروا عنه الا ان يرصى فيجبوا عنه من ثلثه فالاول تشدد والثاني تخفيف فرجح الامر لمرتبة الميزان وهو وجه القولين ظاهرا ويصح ان يكون الاول في حق الخواص والثاني في حق الاحاد الناس ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان الميت من دونهما لا يدفع مع قولهم من حيث اوصى به ومع الراي من مذهب الشافعي انه من الميتات فالاول والثاني تشدد والثالث تخفيف والاول في مقام غالب الناس فان اصرهم من دونهما له قليل وبما سيجي السلطان فابى اكرم من قلعة الجبل عصر رحمة الله فدا ذلك من الزوائد ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة يهجم الصبي باذن وليه اذا كان بعقل وعين ومن لا عين يحرر عنه وليه مع قول ابي حنيفة انه لا يبيع احرام الصبي بالحج فالاول تخفيف في بيعه الحج من الصبي ودأبه الاحاديث يصحها والثاني تشدد فيها وجه تعظيم امر الحج وكثرة المشقة في تأديه التماسك وفي اتيانه من البلاد البعيدة خالبا تركه لا يهتدي لكمال التعظيم الا لائق بالحق تعالى ويحضره اذهوا اعظم مواكب الحق تعالى فلا يكون الا من كامل في المعرفة بالله تعالى ولذلك قال القوم اعرف صاحب البيت قبل البيت ثم حج ولذلك وجب في العمر مرة واحدة فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة تكرار الحج من محتاج الى التمسك به الناس في طهر بق الحج مع قول مالك انه ان كان له عادية اسأله وجب عليه الحج فالاول تشدد والثاني تخفيف فرجح الامر لي مرتبة الميزان وقول مالك في غاية التحقيق فان ذمهما بين القولين يحملهما على حالين ذكره الحج في حق اهل البروات كاعمالها واما ما في غيره من ارباب المراتب ولا يكره في حق ارباب الناس والمهردين عن الدين ان يفتروا فان قيل اني انا قد نفق اشتراط وجود الزاد والاحلة ونفقة الطريق مع جواز دفعه النفقة والزاد فيوقع ذلك منه اوسر في حق اموه والاحلة في جواب فائدة ذلك ان من حصل الزاد والاحلة فقد سافر بحيث نظر الشارع فاستحق ما يناسبه من الالات ولو مات جوعا او قما كان طامعا لله تعالى بخلاف من خرج للحج بلا زاد ولا احلة ثم مات جوعا او قما فله ان يكون عاصيا ومنه الشارع الكفاية والعمونة الا ان كانت امره فهو ولو ماتت دابة اوسرقت نفقته في كفالة الله عز وجل فلا بد ان يضره لمن يقوم بكنائسه في الطريق لا يضره به فاقصد يحصل الزاد والاحلة ويعتمد بعد ذلك على الله تعالى الذي هو خالق القوة في الاحلة وانهم بالنفقة والزاد على غير موهما من باب اعقل وتوكل فعمل الله لا ينبغي لتفتقر ان يصح على الغير بد اعتمد على ما يقف الله تعالى به عليه في الطريق من غير زاد ولا احلة وتقول ان الله عز وجل لا يضيع لاني في ذلك مخالفة لامر الشارع وقد قال تعالى وتر وادعوا فان خذ الزاد والتقوى واتقون يا اولي الاباب فامر بالادب المعاني الذي هو الطعام والرواحي الذي هو التقوى وان يكون ذلك سلا خالصا توجهه لكرم فان قوله تعالى واتقون اى في الزاد والعمل في الحج فان قيل ان بعض مشايخ السلف كان مملودا من الاكابر وكان يخرج للحج وغيره بلا زاد ولا نقص في الادب فكيف الحال في الجواب **فصل** في ذلك وقع من هؤلاء قبل كماله في الطريق على ان احدهم كان لا يخرج الى السفر الى الحج وغيره بلا زاد ولا ماء الا بعد راضته نفسه في كل من حضر اراقر بما صار احدهم بطريق الاربعين يوما وكثيرا يحتاج الى طعام ولا شراب فصاحب هذا الحال لا اعتراض عليه الا في تركه الكمال لا في الجواز ولو لان احدهم راض نفسه

كان لا يختلف باختلاف المستعمل وقال احمد لا يجوز الا باذن المالك وليس للشافعي فيها نص ولا يصحها وجان اجمعهم ما عدا ما للجواز **فصل** في اختلاف اهل الدين ان يرجع فيما اعاره فقال ابو حنيفة والشافعي واهل الجاهل ان يرجع في العارية متى شاء ولو بعد القبض

وان لم يستعير ما الاستعير وقال مالك ان كانت الى احد لم يكن له الرجوع فيها الى انقضاء الاصل ولا عليك المصير استعاره لعار به قبل
انتفاع المستعير بها واذا اعار أرضا ٢٨ لبناء أو غراس قال مالك ليس له ان يرجع فيها ذاتي أو غرس بل لغيره ان يعطيه قيمته ذلك

مقبوعا وبالرأيه بقلعه
ان كان يستعير عقله
فان كانت له مدة فليس
له ان يرجع قبل
انقضائها فاذا انقضت
فانما له ان يرجع
وقال ابو حنيفة ان وقت
له وقتا فله ان يرجع على
القلع والافلاس له الاجار
قبل انقضائه وقال
الشافعي واحدا بشرط
عليه القلع فله ان يجيره
عليه متى وقت اختار
وان لم يشترط فان اختار
المستعير القلع فله وان
لم يختصر فله ان يختار
بين ان يتملكه بقبضته
او يلقه ويضمن ارض
المنقص فان لم يختار المير
لم يقلع ان بذل المستعير
الا وهو كتاب القصب
الاجماع متفق على
تحريره النص وتأمين
الغناصب انه يجب رد
المقتضوب ان كانت
عنه باقية ولم يضمن
نزعها اذ تلف نفس واتفق
الائمة على ان العروض
والبحر وان وكل ما كان
غير مكيل ولا موزون
اذ غصب وتلف يضمن
بقيته وان المكسول
والوزن يضمن بمثله
اذ وجد الا في رواية
عن احمد **فصل**
ومن جنى على متاع
انسان فالتف عليه

وعرف منها عدم الحاجة الى الطعام والشراب ما كان يخرج ايدا لزيادة ولو امره الناس بذلك لسفه رأيهم
وانكره عليهم وهو قد جنى اذى افضل الدين من مصر الى مكة ناربعة ارضة فكل في كل ربع رغبة فاقال
ان تحكي على الناس بحكم واحد او تغيب باب الاعتراض على الفقهاء المبدئية ان ينقص عن احوالهم والله
اعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يصح جنى من استولى على حكمة في طريق الجمع قول احمد انه لا يصح
جنى فالاول تخفف والثاني مشدد فراجع الامري مرتقي الميزان ووجه الاول ان من سافر للخدمة للناس
قد جنى بين حق الله تعالى وبين حق عباده وذلك خاص بالاصغر الذين لا ينقصون باعمالهم الدنيوية
والاخر وبنا وجه الله تعالى ولا ينقصهم احد الحقين عن الاخر من ان الخدمة متعانا لا تكون الا في وقت تكون
فيه فارغ من عمل المناسك فلا يقع في كسبه شعبة ولا في عمله في الجمع شركة فمن ابن جابت الكراهة فتأمل واما
وجه الثاني فهو محمول على حال الاصغار الذين تكون همهم مصر ودية الى طلب الدنيا ولا حال غالب الناس
اليوم فمن الائمة من راي حال الاكابر ومنهم من راي حال الاصغار من الغلبان والجاهة فافهم ومن ذلك قول
الائمة الثلاثة لا يغصب دابة جنى عليها او ما لا يجزى به بضع حبه وان كان عاصما بذلك لم يجره احد انه
لا يصح جنى به ولا يجزى به فالاول يغيب وتخفيف والثاني مشدد فراجع الامري مرتقي الميزان ووجه الاول ان
الحرم لا يخرج عن افعال الجمع فلا يؤثر فيه المعلن وهو خاص بالاصغار ووجه الثاني انه عاص بما فصل
والعاصي يغضب الله عليه فلا يرضى عليه الا ان تاب ولا يصح تركه حتى يرد ذلك الحق الى اهلها ومن لا يصح
تركه لا يصح له دخول حاضرة الله ولودخل مكة تخمكه حكم دخول البستان المسجد فهو ملعون ولو كان في
حضرته الله تعالى فافهم وهذا خاص بالاكثر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجب الجمع على من وجبت
عليه اجرة فحارفي الطريق مع قول مالك انه يجب عليه الجمع ان كانت بيرة وقا من العدو فالاول تخفف
والثاني مفصل فراجع الامري مرتقي الميزان ووجه القولين ظاهر ويصح على الاول على حال من يقدم
دنياء على آخره والثاني على عكسه ولا يكلف الله نفسا الا وسعها ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه يجب
السفر للجمع اذ غلبت السلامة مع قول الشافعي في احسنه قوله انه لا يجب فالاول فيه تشدد والثاني
تخفف فراجع الامري مرتقي الميزان ووجه الاول انه مستطيع عادة ووجه الثاني ان العذر لا يؤمن
غائلا وقد تورد ربيع عظيمة في تلك السنة فيعرف كل من في السفينة وليس يدا أحد وثوق بما يقع في
الاستيلاء فقد تامل المركب خمس سنين متواليه وتعرف في تلك المدة بخلاف البرائة اذا جنى في الطريق يحد
من يحدله عالما من الجاهج أو غريب البوادي ويصح على الاول على من رزقه الله قوة البقين والتوكل
والثاني على من كان الضعيف من ذلك ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان العاصي عن الجمع بنفسه لمرض أو زمانة
لا يرجي ربه مما أولاهم ووجه آخر من يجب عنه لزمه الجمع فان لم يفعل استقر الفرض في ذمته مع قول
احمد انه لا يجب عليه الجمع وانما يجب الجمع على من كان عاصيا بنفسه خاصة فالاول مشدد في استقرار
الفرض في ذمته والثاني تخفف فراجع الامري مرتقي الميزان ووجه الاول ان الجمع يقبل التبايع حتى
الاصغار من باب قولهم * اعلى اراهم اوارى من رايهم * حيث كان عاجزا عن تحمل تلك المنة الا انفسه في
سفره لمصره يحموه ووجه الثاني انه لا يشي الخمين رساله بتسلا لا رسول لاسما والمقصود الا عظم من
الجمع بتقديس الشرائع الواردة على تلك الحضرات وتقديس النائب لا ينعى عن تقديس من استأجروا
يجب على الاكابر ان يذهب احدهم لتلك الحضرة ولو مات في الطريق لقوله تعالى ومن يخرج من بيته
مهاجرا الى الله ورسوله لم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله فافهم وقد انشدوا
فوالله ما شقي القليل رساله * ولا يشكي شكوى المحب رسول

ومن ذلك قول الائمة الاربعة الا في رواية واحدة لا يحنف له لو استأجر من يجب عنه وقيل الجمع من المحجوج عنه
مع قول ابن حنيفة في هذا روايه انه يقع عن الحاج والمجروح عنه ثواب النفقة فالاول تخفف عن المحجوج
غرضه المقصود منه بالمشهور عن مالك انه يلزمه قيمته لصاحبه وبأخذ الجاني ذلك الشيء المتدنى عليه
ولا فرق في ذلك بين المروك وغيره ولا بين ان يقطع ذنب جمار لقاضي او اذنه او غيره مما يعلم ان مثله لا يركب مثل ذلك انما جنى عليه وسواء

كان جارا وبنا وفرا ساء لها واشهر عند مدوعه واية اخرى ان على الجاني ما نقص وقال ابو حنيفة ان جنى على ثوب حتى اختلف
اكثر منه لم يمس فيه ثوب اليه فان اذهب نصف قيمته او دبرها فله ارض ما نقص ٢٩ وان جنى على حيوان يتبعه لبعده

وظهره كبير وغيره
فانه اذا قطع احدى
فيه لم يمس فيه
وفي العنق بين جميع
التي يوردها على الجاني
يعتبه ان كان مالكه
خاضعا او عدلا وقال
في غير هذا الجنس
ما نقص وقال الشافعي
واحد في جميع ذلك
ما نقص **فصل**
ومن جنى على شئ
قصصه بعد قصصه
جنايته لم يمس له ملكه عند
مالك اخذت مع ما نقصه
الفاصل او بدفعه الى
الفاصل يلزمه قيمته
يوم القصاص والشافعي
يقول لصاحبه ارض
ما نقص وهو قول احمد
فصل ومن جنى
على عبد غيره فقطع
يديه او رجليه فان
سكان ابطل غرض
سيده منه فليسدان
يسلمه الى الجاني
ويعتق على الجاني
ان كان عدلى ذلك
واخذ السيد قيمته
من الجاني او يمسكه
ولا شئ له هذا هو
الراجح من مسند
مالك وفي رواية منه
انه ليس له الا ما نقص
وهو قول ابو يوسف ومحمد
وقال ابو حنيفة له ان
يسلمه اليه واخذ قيمته

عنه والثاني فيه تشدد فرجع الارابي مرتبتي الميزان وتوجيه هذين القوانين قريب من التوجيهين فيما
قبلهما فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاعي اذا جحد من بقوده لزمه الحسب بنفسه ولا يجوز له الاستئانة
مع قول ابي حنيفة انه يلزمه المبيع في مال فيسبب من يحسب عنه فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه هذين
القوانين كوجههما فيما قبلهما فالاصغر يستنبطون والا كابر يحسبون بانفسهم طلبا لتقديس ذواتهم ومن
ذلك قول ابي حنيفة واحمد والشافعي في اعم القولين انه لا يجوز الاستئانة عن الميت في حج التطوع بخلاف
الفرس فانه يجوز بالاتفاق كصاحب اول الباب مع قول الشافعي في القول الاخر انه يجوز الاستئانة في حج
الانتطوع عن الميت فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الاول ان حج الفرض
لا يخصص في تركه من يجوز له مباشرة بنفسه حازت الاستئانة فيه بخلاف حج التطوع لاضرر وللميت يجوز
تركه مع القدرين ووجه القول الاخر للشافعي انه يتركه على كل حال فهو الاستئانة فيه كالفرض بجماع القربة
وان تفاوت الوجوب والتسبب * ومن ذلك قول الشافعي واحمد في شهر واية انه لا يجوز زلمان ليطعته
فرض المبيع ان يحسب عن غيره فان حج عن غيره وعلمه فرضه انصرف الى فرض نفسه مع قول احمد في رواية
الاخرى انه لا ينقذ احراره لاعتق نفسه ولا عن غيره مع قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز زعم الكراهة معسالة
فالاول مشدد وبالاول واية الثانية عن احمد مشددة والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه
الاول ان الامر بالمبيع او انصراف الى فرض العبد اضرر عما كلف به فاذا قيل ما كلف به جاز له المبيع عن
غيره ووجه رواية احمد ان احراره بالمبيع عن غيره مع بقاء الفرض عليه هو ارجح من قواعد الشرع وكل
عمل يخالف الشرع فهو مردود مطلقا اما له بدعيته ام لا واما نقصه كاصلة الخداج ووجه الثالث حل
النهي الوارد في ذلك على الكراهة دون التحريم لانه من باب الاثار بالقرب القرينة وقد منع بعضهم
الكراهة اذا كان اثارا لنقد اخطا لقرع قياما بحق الاخوان لا رغبة عن الطاعة فافهم * ومن ذلك قول
الشافعي واحمد انه لا يجوز ان يتنقل بالمسح عن عليه فرض المسح احرار بالنقل انصرف الى الفرض مع
قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز ان يتطوع بالمسح عن عليه حج الفرض وينقذ احراره باعصا موكالا القاضي
عبد الوهاب المالكي عني لا يجوز ذلك لان المسح عندنا على الفور وهو مضيى كايضيق وقت الصلاة
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين معلوم بحسب في نظائره قريبا
* ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يكره المسح احرار هذه الكيفيات الثلاث المشهورة على الاطلاق وهي
الافراد والتمتع والقران مع قول ابي حنيفة بكرهه القران والتمتع للمكي فالاول مخفف والثاني تشدد
ووجه الاول ثبت كل من الكيفيات الثلاث عن الشارع على الله عليه وسلم فلا يترامى غير ثبوت
نهي عن ذلك ووجه الثاني ان التمتع والقران للمكي يكره لاجل الحاجة اليه لما عمنه من الاحق وعدم التعبد بخلاف
الافراد والعلماء ائمنوا على الشرع فلهذا ان مضيقا او وسعوا في كل شئ لا يرد به اعدا الشرع به فافهم ومن
ذلك قول الائمة الثلاثة ان الافراد افضل من القران والتمتع مع قول احمد والشافعي في اشد قوله ان التمتع
افضل من الافراد فالاول مشدد خاص بالاكثر والثاني مخفف خاص بالاصغر وهو غالب الناس اليوم
لنصف اديانهم وعاجلهم من جعل الشقة ايام الافراد مع اشراح القلب والاعانة للتمتع على تحصيل المصالح
اللبو وراختياره جماعته من ايجاب الشافعي من حيث الدليل وقد رايت خصصا من اخواننا احرار بالمسح على
وجه الافراد فرمى برأسه ووجه صوابه في المسح ثم قدم وكان ذلك في ايام الشدة ففعل قول من قال
الافراد افضل على ما ذل من قصص له تلك المشقة الشديدة ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه يجوز زداخل
المسح على العمة قبل الطواف والوقوف مع قول احمد والشافعي في اشد قوله ان ذلك لا يجوز في مخلاذ خاله
عليه بعد الطواف فانه يجوز بالاتفاق كصاحب اول الباب لانه قد اتى بالمقصود فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان العبد يربط بيمينه مع الله تعالى على فعله العمة فلا يثبت له

او يمسكه ولا شئ له وقال الشافعي له ان يمسكه وياخذ جميع قيمته من الجاني تتركه على ان قيمة العبد كدته ومن مثل بعده فقطع انفه او يده
او قطع سمعه على عمة مالك واختلف قوله هل يعتق بنفس الجناية او يحكم الحاكم وقال ابو حنيفة والشافعي واحمد لا يعتق عليه ما يملكه

فصل ومن غصب حارة على مفعة فزاد عند زيادة كمين أو تم لم يفتش غلبت فيها تم نصبت القبة لمزال أو لئسان الصنعة كان لسيدها أخذها بالأرض ولا زيادة ٣٠ هذا قول مالك وأبي حنيفة وأصحابه وقال الشافعي وأحمد له أخذها بأرض تنص تلك الزيادة

التي كانت حدثت عند
الغاصب والزيادة المنفصلة
كانت إذا جعلت بعد
الغصب فهي غير مضمونة
عند مالك وأبي حنيفة
وقال الشافعي وأحمد هي
مضمونة على الغاصب
بكل حال **فصل** في
اختلاف ما غلب الغاصب
فقال أبو حنيفة هي غير
مضمونة عن مالك وأبي حنيفة
أحداهما وجوب الضمان
والثانية إسقاط الضمان
والثالث أن كان دار فكتبتها
الغاصب بنفسه لم يضمن
وإن أجزأه فهو ضمن وعلى
هذا فإذا كان المصوب
حيوانا فسرده لا يضمن
وإن أنكره ضمن وعنده
رواية زائدة أن الغاصب
إذا كان قد سده المنفعة
لأهل البيت لا يضمن
دواب الناس فله وجوب
ضمان المنفعة عليه رواية
واحدة وقال الشافعي
وأحمد في أظهر روايته
هي مضمونة **فصل** في
إذا غصب حارة قوطها
فعله المذلول عند
الثلاثة وقباس مذهب
أبي حنيفة أنه يحد ولا
أرض عليه للوطه فان
أولدها وجب رد الولد
وهو رقيق المصوب منه
وأرض ما تنقسم الزيادة
عند الشافعي وأحمد وقال
أبو حنيفة ومالك سحر الولد

تغييرها للعبادة أخرى ولو كانت أفضل منها كالإيجوز أن يدخل في فرض الظاهر ثم يحمله عصره ولا في صلاة
نقل ثم يحمله فرضا ووجه الثاني السامعة في مثل ذلك من المصلحة في عمل العمره فزيادة وفي الحديث
دخلت العمرة في الحج إلى الأبد وهما أسرار برهما أهل الله تعالى لا تستطرق كتاب ومن ذلك قول الأئمة
الأربعة أنه يجب على الفارن دم كدم التمتع وهو شاة مع قول طائوس ودولادة ليس عليه دم ومع قول بعض
الأئمة أن عليه دمه فالأول فيه تشديد والثاني تخفيف والثالث مشدد ورجع الأمر إلى مرتبة المنزل ووجه
المقام لصحة الأرتفاق بالقرآن كما يحصل بالتمتع من حيث قرب زمن أحواله ومن حيث أن كل فصل يقوم
مقام فصلين ووجه الثاني عدم ورود أمر في ذلك كما ورد في التمتع ووجه الثالث شدة التخلط في القارن مع
سهولة البدء عليه وهو خاص بالأكثر وقد حج شعبان الثوري ما شافنا من البصرة فقلنا ما فضل بين
عباس من مساحد عائشة فقال له هلا اتخذت لك تملا أدومه فقال يا فضيل أما يرضى العبد الأبق إذا أتى
بالصلاة سبده بعد الأية وسوا حرامه وعدم الخسف مع استصفاة خسف الأرض به الآن يأتي في كتابه متعبلا
والله وجد على الجبل كان قليلا ففضلنا عن إثنائي لمصلحة تعالى حاقا بأحوالهم في رواية وهل يبنى ما فضل
لمن جاءه صلح المسجد إن أتى إلى حضرته وكما أنه ومن ذلك قول الشافعي وأحمد في رواية أن حاضري المسجد
الحرام هم من كان على دين مسافة القصر من مكة مع قول أبي حنيفة هم من كان دون المسافة إلى الحرم ومع
قول مالك هم أهل مكة وذوي ماوى فالأول خاص أهل التظيم التام لله تعالى وشهودهم أنهم في حضرته
الخاصة ما داموا على دين مسافة القصر من الحرم والثاني خاص بالأكابر فإن بعض المواقيت أكثر من
مسافة القصر والثالث خاص بالأصغر الذين لا يقوم ذلك التظيم في كل يومهم إلا أن كانوا في مكة أو بفنائها
وقد أسقط الحق تعالى الدعوى حاضري المسجد الحرام لكونهم في حضرته كما لم يحل مجلس السلطان لا يكتفون
بما يكلف به غيره من أهل الخارجين عن حضرته وهما أسرار بوقوف أهل الله تعالى لا تستطرق كتاب ومن ذلك
قول أبي حنيفة والشافعي أن دم التمتع يجب بالأحرام المصلحة مع قول مالك أنه لا يجب حتى يرمي جرة العقبة وأما
وقت جواز الذبح فقال أبو حنيفة وما لك أنه لا يجوز الذبح لهي دليل يوم النحر وقال الشافعي إن وقته بعد الفراغ
من العمرة فالأول من المسألة الأولى مشدد والثاني منها تخفيف والأول من المسألة الثانية تخفيف والثاني
منها فيه تشديد من جهة تأخير الذبح لو كان أراد تقديمه فرجع الأمر إلى مرتبة المنزل في المسئلة الأولى ووجهها
ظاهره ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يجوز صيام الثلاثة أيام لمن فقد الهدى إلا بعد الأحرام المصلحة مع قول
أبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين أن له صومها إذا حرما للعمرة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر
إلى مرتبة المنزل وقوله تعالى ثلاثة أيام في الحج شهد للقول إن كان العمرة حج أصغر ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي في أظهر قوليه أنه لا يجوز صوم الثلاثة أيام في أيام التشريق مع قول مالك والشافعي في القديم وأحمد
في الحديث روايته أنه لا يجوز صومه في أيام التشريق فالأول مشدد في عدم الصيام من حيث أن القوم في ضيافة
الله عز وجل في أيام العمد لا يليق بالضيف أن يصوم عند من كان في بيته إلا بآفته وهو لم يصح إلا بالذلة
بالصوم وفي الحديث أيام مني أيام أكل وشرب وبما لا يملك ليقوم السرور وقيل أن الأجساد لا يحصل
لها سرور إلا بالانقطاع فأراد الحق تعالى الحجاج حصول السرور ولا رواجهم بشهود كونهم في حضرته ولا حجاجهم
بأكلهم وشربهم فيها فكذلك أنه يؤخذ بهذا المعنى الذي ذكرناه حديث الصائم فريحتان فرحة عند افطاره
وفرحة عند تقادير به فرحة الأجساد لا يفطار وفرحة الأرواح ببقاء الله تعالى أي كشف الحجاب عن
قلب العبد في حياته أو بعد مماته وأيض ذلك أنه إذا كشف حبله ربه أو أقرب إليه من حبل الوريد
بعدم قدس سرور والسرور لا يفر فرحة في تلك الحضره إلا بالانقطاع عن حبل وأما قول مالك ومن وقته أنه لا يجوز
صوم الثلاثة أيام في أيام التشريق فهو خاص بالأصغر الذين هم في حجاب عن حضرته يشهود رواجهم للحق
جل وعلا فيهم غدا لا رواج وغدا الجسم فيحصل لهم الضعف العظيم عن عمل الناس مع ما في ذلك

الخص وإذا غصب دارا أو عدا أو باو في بيده معلوم يتنفعه لا في سكنى ولا في ركوع أو لاستخدام ولا لئسان
أخدم من الغاصب فلا جرم عليه الدية التي في فنيها في يده ولم يتنفع بهذا قول مالك وأبي حنيفة وقال الشافعي وأحمد عليه أجر الدية التي كانت

في يده فيها أحرأتمثل والعتار والأشجار تضيق بالنصب في غضب شأ من ذلك فظن بسبل أو حرق أو غيره لزمنه فثبت يوم التصيب عند ذلك
مالك والشافعي ومحمد بن الحسن وقال أوجنبه وأبو يوسف أن لا ينقل كالعقار لا يكون مضمونا ٣١ بأخرجه عن يده مالك إلا أن

يحكي الناصب عليه
وبلف بسبب الخيانة
فيضمه باللائن والخيانة
ومن غضب مطرواة أو
لنمو بني عليها لم يلحها
الناصب عند مالك
والشافعي وأحمد وعند
أي حنيفة لا يحكمها
ويجب عليه في الضرر
الحاصل على الباقي بهم
الناصب بسبب أخرجها
والتفوق على من غضب
ساحة وأدخلها في سبينة
وطالبها مالها كما وهو
في لغة العرانة لا يجب
عليه قطها إلا ما حكي عن
الشافعي أنها تلتع والاصح
أن ذلك إذا مضى تلف
نفس أو مال
ومن غضب ذهاب أوفية
فصاع ذلك حليا أو ضرب
ذات بر أو درهم أو حليا
أو رصاصا أو حديد
فأخذ منه آنية أو سيفا
فعد مال عليه في ذلك
كله مثل ما غضب في
زمنه وصفته وكذلك الغضب
ساحه فحله بالآباء أو آباء
فعله لنا وكذلك الخطة
إذا طعن وتغيرها وقال
الشافعي بذلك كله على
المضروب عنه فإن كان
فيه نقص الزم الناصب
مالك الأفي والحنيفة
إذا صاعها مكلتا نقتله
عن عيون السائل وقال

من المسارعة لردة الذمة على الزمهم الحق تعالى بمن الصور في الحج فكل أمامه شهد رجلا يخطي على بعض
مقلده فاعلم ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يفتي يوم عرفة قول أي حنيفة
أنه لا يسقط صومه يستقر الهدى في ذمته وعلى الأرجح من مذهب الشافعي أنه يصوم ما بعد ذلك ولا يجب
تأخير صومه وقال أحمد أن آخر الصوم بعد زكوة كذا أن أخر الهدى من سنة إلى سنة لم يدمه وإذا وجد الهدى
وهو في صومه انعقد الثلاثة بتعبه الانتقال إلى الهدى وقال أوجنبه يلزمه ذلك فالاول تخفيف والثاني
مشدد وكذلك القول في المسئلة الثانية والثالثة فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول في المسئلة الأولى
أن يوم عرفة ليس هو آخر أركان الحج وقد قال تعالى فصيام ثلاثة أيام في الحج ووجه ما بعد ظاهر فرفع
الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في أصح قوله وأحدان وقت صوم السنة أيام إذا رجع إلى
أهله مع القول الثاني للشافعي بجواز صومه قبل الرجوع ثم في وقت جواز ذلك وجهان أحدهما أن رجع من
مكة وهو قول مالك والثاني إذا فرغ من الحج ولو كان بمكة وهو قول أي حنيفة فالاول فيه تخفيف وهو ظاهر
القرآن والثاني فيه تشديد ووجه الأول أن قوله تعالى إذا رجع أي شرع في الرجوع من سفر الحج ووجه
الثاني أن المراد إذا فرغ من أعمال الحج كما هو مقرر في كتب الفقه وهو من ذلك قول مالك والثاني أن التمتع
إذا فرغ من أعمال العمرة صار حلالا لا سيما إذا فرغ من الحج وألم يسبقه مع قول أي حنيفة وأحدان أن كان ساق
الهدى لم يجره العمل إلى يوم العرفه في حق على إجماعه فيهر ما لم يحج ويدخله على العمرة فيصير قارنا ثم يقل
منهما فالاول تخفيف والثاني تشديد يفرح الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر

باب المواقيت

اتفق الأئمة الأربعة على أنه لا يصح الإحرام بالحج قبل شوال وعلى أن المواقيت مكانية تكون أهلها ولن
مر عليها من غير أهلها كما صرح به الأحاديث الصحيحة وعلى أن من بلغ ميقاتا لم يجز له تجاوزه بتغير إحرام
وعلى أن من جاوزه بتغير إحرام يلزمه العودة إلى الميقات ليحرم منه وحكي عن الضبي والحسن المصري أنهم ما لا
الإحرام من الميقات منسحب لأوجب ثم إذا زعم العودة وكان الموضع مخوفا أو ضاق الوقت لم يدمه تجاوزه
الميقات بغير إحرام وحكي عن سعيد بن جبير أنه قال لا ينفق إحرامه هذا واحدة من مسائل الاتفاق ووجه
قول الضبي والحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المواقيت ولم يبين كون الإحرام منها واجبا أو مندوبا
فاحتل الاحتياط فسمعه على الأئمة واحتل أبو حنيفة الاحتياط ووجه قول سعيد بن جبير أنه عجل
بخالف السنة فكان مردوده وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة أن وقت إحرام الحج يستمر إلى آخر
ذي الحجة فهو قول الشافعي أنه يستمر إلى عشر ذي الحجة فمن ذى الحجة فقط فالاول تخفيف والثاني مشدد فرفع الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم تنصيص الشارع على تعيين عشر ذي الحجة في انتهاء الإحرام بالحج لحكما
حزنا خبر الإحرام إلى خبر الإحرام جاز في آخر الشهر وما قاله النبي أعطى حكمه وفيه من التوسعة على
الأئمة ما لا يفي ووجه الثاني أن أخذنا كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم والعصاة والتابعون ومن بعدهم
من الأئمة فلم يلقن أحد منهم أحرم بالحج بعد فجر يوم التراب إذا كان الوقوف على حديد كان عليه
الشارع وأوجبه أولي وان كان أهلها أمناه على الشهر بعد فجر يوم التراب إذا كان الوقوف على حديد كان عليه
الثلاثة أنه لو أحرم بالحج في غير شهر كره له ذلك واتخذ معهم قول أصحاب الشافعي أنه يعتقد عمره لا حجا ومع
قول داود أنه لا يعتقد شافعا فالاول تخفيف على الحرم المذكور بارتفاع إحرامه حجة والثاني مشدد بدلالة عليه من
حيث عدم انعقاد حجه والثالث مشدد فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاحتياط وقوله صلى
الله عليه وسلم اغا الأفعال بالنيات وما تم صريح من الشارع بلطعن منه وأغاصح ببيان الميقات فحتمل
أن ذلك منسحب لأوجبه ووجه الثاني أن أصحاب الشافعي جعلوا الميقات شرطيا في حجة انعقاد الحج فإذا لم
ينحج الحج انعقد عمره انتهى حج أصغر فكان حكمه حكم من أحرم بصلاة الفرض قبل دخول الوقت طأ داخله

القاضي ابن رشد في المسائل الطولية إذا غضب خطبة فطعنها أو شافذ بها أو توأفقطه كان كل ذلك التعميم عنه عند الشافعية
ومالكية ولم يملكه الناصب وكذلك إذا غضب بيعة فخطبها تحت وجاجة أو جافز رعه أو فؤاضرها عند الحنيفة يلزمه القيمة فصل

ومن فتح قصص طائر يتراذن ملكه فطار ضمنه الفاع عند ملك واحد وكذلك أدخل دابة من قديها فهربت أو بعدا مقدا خوف هرب به
 فهرب عليه فتهه وسوا عند ملك ٣٢ طار الطائر أو هرب الدابة في الحال عقب الفتح أو الحبل أو وقف بعده ثم طار أو هرب وقال

الشافعي أن طار الطائر أو هرب الدابة بعد ما وقع
 من أن لم يدخل فأنما تنقلب فلا تثلا تحصل صورة أنها كحرمة تلك الحضرة الشريفة ووجه الثالث
 ظاهر لا يخدأ ودعا لظاهره ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الأقنيل أن يحرم من بدو زعمه أنه لم يغيره أن
 الأفضل أن يحرم من المنقأ وهو الذي صححه النووي من قول الشافعي فالأول مشدد خاص بالأكثر والثاني
 مخفف خاص بالأصغر كما مر به في الباب قبله ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من دخل مكة بغير إحرام لم
 يلزمه القضاء مع قوله أبي حنيفة أنه يلزمه القضاء إلا أن يكون مكافئاً للأول مخفف والثاني مشدد فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم وجود نص في ذلك من الشارع عام فكان الأمر على التغيير
 فتطوع بالإحرام فلا بأس ومن لم يتطوع فلا تتم كعبه المصعد بحاج من كل الحرم والمصعد حفرة الله
 عز وجل ووجه الثاني أن دخول هذه الحضرة بغير إحرام فيه انتهاك لما كان عليه القضاء تداركاً لما فات
 لسواد ذبه وهو خاص بالأكثر المطالبين بالآداب الخاص بخلاف غالب الناس من اللطام والغلبان فلقهم

باب الإحرام وعظوماته

اتفق الأئمة الأربعة على كراهة الطيب في الثياب للغير وعلى تحريم لبس الخطط للرجل وستر رأسه فإن
 أحرامه فبالإقرار في تحريم لبس الخطط عليه في سائر بدنه من القمص والبرصاويل والفسون والقباء
 والخف وكل يخط بحيط بالبدن وكذلك تحريم المنسوج كالعمامة وكذلك تنقوا على تحريم الجماع والتقيل
 واللبس بشهوة والتزويج وقتل الصيد واستعمال الطيب وإزالة الشعر والتفكير ودهن رأسه ولبنته
 بساتر الأدهان والماء في ذلك كله كالرجل إلا أنها تناس الخطط وتستر رأسها ولا بد من كشف وجهها فإن
 أحرامها فيه وأجمعوا على أنه لا يجوز للغير أن يعقد النكاح لنفسه ولا لغيره ولأن لكل فيه واتفقوا على أنه
 أن يغسل السبب بأساً أو جاهلاً وحب عليه الفدية هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما
 ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يستحب للطيب الإحرام مع قول مالك أن ذلك لا يجوز إلا أن كان
 طيباً لا يئق له رائحة فإن تطيب عاتق رائحته بعد الإحرام وجب غسله فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني سد باب الترفه جلة لأن الحرم إذا تطيب
 للإحرام فكأنه تطيب بعد الإحرام وإن لم يبق له رائحة لا طلاق الشارع انتهى عن التطيب مع أنه لا بد من
 رائحة طيبة تكون في أطيبه بمن رائحة التراب مثلاً قال قال في غنى عن طيب غير الحرم
 مع أنه في حضرة الله الخاصة كالصلاة والطيب مسخف في الجمعة في الجواب في غنى عن ذلك ذلك الحرم
 أشعث وأغير ولأن المطلوب من الحرم اظهار الذلل والمسكنة واستشعار الخجل من الحق تعالى وطيب الصنع
 وانعوضه خوفاً من معاملة العقوبة كما ورد أن السبب مد عليه الصلاة والسلام حاج من بلاد الهند ما شاع
 ناب الله عليه في عرفات وتلقى هناك كلمات الاستغفار فقولوا ربنا طيبنا أنفسنا وإن لم تنظفنا وترجمنا
 لنكون من الخاسرين ومحمد سيدي علي الخواص يقول من كشف بحاجه في الحج لا بد له من الحجامين
 ربه والحجل منه حتى يرد السبب في تلك الحضرة أن لو أتت على الأرض وسحب عن شهو دونه بين يدي الله عز
 وجل ومن كان هذا مشهده فهو مشغول عن استعمال الطيب ونحوه مما يقبله المؤمن من عذاب الشافعي
 حضرة رضا كوفت صلاة الجمعة فأن تحلى الحق تعالى فيها تزويج بالجمال دون الحلال فإن حال من كان
 لا يعرف هل رضى الحق تعالى عنه من بعد أو نظن أنه تعالى رضى عنه فأفهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن
 يحرم عقب ترك ذي الإحرام مع قول الإمام الشافعي في أصح القولين أنه يحرم إذا انقضت بها وحلته وإن كان
 ما شاع الحرم إذا تزويج بطريقه فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول والثاني الاتباع والتغير وبرك
 الأولى أولى للأكثر والثاني أولى للأصغر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يستحب إحرامه بالنية فإن لم يكن
 بتقدم قول داود أنه يستحب عدم التلبية ومع قوله أبي حنيفة لا يشهد الأئمة والتلبية معاً أو يستفيق الهدى
 مع النية فالأول فيه تشديد والثاني مخفف والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول

من أن لم يدخل فأنما تنقلب فلا تثلا تحصل صورة أنها كحرمة تلك الحضرة الشريفة ووجه الثالث
 ظاهر لا يخدأ ودعا لظاهره ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الأقنيل أن يحرم من بدو زعمه أنه لم يغيره أن
 الأفضل أن يحرم من المنقأ وهو الذي صححه النووي من قول الشافعي فالأول مشدد خاص بالأكثر والثاني
 مخفف خاص بالأصغر كما مر به في الباب قبله ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من دخل مكة بغير إحرام لم
 يلزمه القضاء مع قوله أبي حنيفة أنه يلزمه القضاء إلا أن يكون مكافئاً للأول مخفف والثاني مشدد فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم وجود نص في ذلك من الشارع عام فكان الأمر على التغيير
 فتطوع بالإحرام فلا بأس ومن لم يتطوع فلا تتم كعبه المصعد بحاج من كل الحرم والمصعد حفرة الله
 عز وجل ووجه الثاني أن دخول هذه الحضرة بغير إحرام فيه انتهاك لما كان عليه القضاء تداركاً لما فات
 لسواد ذبه وهو خاص بالأكثر المطالبين بالآداب الخاص بخلاف غالب الناس من اللطام والغلبان فلقهم

وإدعى ملاكة فأنقضته التيمم ظهر المنصوب فلا خلاف أن المنصوب منه أخذوه في فصل في غنى عن غصب الاتباع
 عقاراً تلفت في بداهة مبدء أو قيل قال مالك والشافعي وأحمد يضمن التقير وروى عن أبي حنيفة أنه إذا لم يكن ذلك كسبه فلا

ضمنا عليه ولو غصب أرضا فنزعهما فادركها بما قبل أن يأخذ الناصب الزرع قال أبو حنيفة في الشافعي له جواره على القلع وقال مالك إن كان وقت الزرع لم يفت فللمالك الجوار وإن كان فات فزادنا أشهر عا ليس له قلمه وله أجرة ٣٣ الأرض وقال أحمد إن شاء صاحب الأرض أن يترك الزرع في الأرض إلى الحصاد وله الأجرة

وأنقص الزرع وإن شله
 وهو السه قسمة الزرع
 وكان الزرع له فله
 وإذا أراق يسلم خيرا على
 ذي فلا ضمان عليه عند
 الشافعي وأحمد وكذلك
 إذا أنف عليه خيرا
 وقال أبو حنيفة ومالك
 يضمن القيمة في ذلك
 في كتاب الشفعة ثبت
 لشر بئ في الملك باتفاق
 الأئمة ولا شفعة للجار عند
 مالك والشافعي وأحمد قال
 أبو حنيفة فيجب الشفعة
 بالجوار والشفعة عند أبي
 حنيفة فروع الزرع من
 مذهب الشافعي على
 الفور فمن أضر المالك
 بالشفعة مع إمكان السقط
 حقه اختيارا رد والشافعي
 قولنا إن يبيع حقه
 ثلاثة أيام وله قول آخر أنه
 يسقط أبدا لا يسقط إلا
 بالتبرع بالاسقاط وأما
 مذهب مالك فلا يسقط
 المشقوق والشريل
 حاضر بعل بالبيع فله
 المطالبة بالشفعة متى شاء
 ولا تنقطع شقيقته بالإبعاد
 أمر من الأول بعض مدة
 ولم أنه في مثله قد أعرض
 عن الشفعة ثم روى عن
 مالك أن تلك المدة سنة
 وروى خمس سنين الثاني
 أن يرفعه المشتري إلى

الاتفاق في تحرقه صلى الله عليه وسلم اغتبا الاعمال بالنسب وقوله ليسك اللهم ليسك معناه الإجابة أي أبارك
 قد أجبت الإجابة فالأولى حين كافي الأصلات والثانية حين يحمي الآن فهي أي الإجابة متطوعة
 في الأحرار له ما أحرم حتى أحاب ووجه الثاني أن في التلمية أنه أرها الأجابة بخلاف التلمية فإنها من أفضل
 القلوب وإن كان لها في بالنزوي مستحبا ووجه الثالث أن خروج من خلاف العبد فاذن ولي أو نوى
 وساق الهدى فقد تحقق في العقد فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وجوب التسليم قول الشافعي
 وأحمد إن ساسنة فإن أبا حنيفة قال إنها واجبة إذا لم يسق الهدى فإن ساقته ونوى الأحرار من غير ما واصل لم يلب
 وأما مالك فقال بوجوبها مطلقا أو جب دعاهي تركها فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه الأول أن التلمية شعار الحج كتكبيره الأضحية في الصلاة ووجه الثاني أن الإجابة قد نصحت
 بغير دلالة فله ما نوى الإبدان أحاب دعاه الخ تعالى ووجه قول أبي حنيفة في وجوب إذا لم يسق الهدى
 تقرب به التوبة فإن من ساق الهدى مع التوبة فقد تارك كدتها حابه فلا يحتاج إلى التلمية ووجه وجوب الهدى في
 تركها إنها صارت شعارا في الحج كالإضحية في الصلاة فكما يحسن ترك البعض ذلك ببعضها ليس هو كذلك
 يبرئ ترك التلمية بالم فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يقطع التلمية عند رمي جرة الضيق مع قول مالك
 أنه يقطعها بعد أول رمي يعرفه فالأول مشدد في التلمية والثاني مخفف فيها ووجه الأول أن الشرف في الفعل
 برمي جرة النفس والأدبار عن فعل الحج ومعلوم أن التلمية اغتبا نسب الإقبال على الفعل لا الإبدار منه
 ووجه الثاني أن معظم الحج الوقوف يعرفه كإحدى حديث الحج عرفه فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة
 والشافعي أن المحرم إذا سخط على العاس رأسه من محل وقصره مع قول مالك وأحمد أن ذلك لا يجوز وله عليه
 الفدية عند مذهب مالك مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم اسمية ذلك
 تنظيمة للرأس ووجه الثاني أنه في معنى التلمية فمع الترفه ويحب الشمس أو البعد عن الرأس والمحرمن
 شأنه أن يكون أشد غير الخلق الذي كور يرفع الغبار ويصعج الأول على حال أحد الناس والثاني على
 حال الخواص كما يصح التوجع به العكس أيضا فيكون المنع من حق من لم يسلم رضاه تعالى عنه بالقرآن
 والاباحة في حق من أحس برضا الله عنه فمن شهد كثره ما صبه وغصب الحق تعالى عليه كان الألقاب به
 التشعيب والاعتذار ومن شهد رضا الله عنه كان له التظليل المذكور فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه
 يجب عليه الفدية إذا لبس القميص في كفة ولم يدخل يديه في كفيه مع قول أبي حنيفة أنه لا فدية عليه فالأول
 مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاختصاصيات فإن كل ما تدخل فيه
 الرأس من الثياب يسمى لبسا ووجه الثاني أن لبس لم يحصل به كمال الترفه تخفف في الفدية فيه ومن ذلك
 قول الشافعي وأحمد أنه لا فدية على من لبس السراويل عند فقد الأزار مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يجب عليه
 الفدية فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ستر العورة أمر لازم أشد
 من لزوم ترك لبس الخيط فكان لبس السراويل أمر لا يترك فيه وأيضا فإن شهود عدم التركيب خاص
 الأكبر وما كل أحد يشهد كونه بيطاق تلك الحضرة فله شاهد القناء فيها على الققاء فكان الأمر
 نكحها بالصفة فصرها ووجه الثاني الاختصاصيات فإنه يصح على لبس السراويل بل أن لبس الخيط
 ووقع في شهود التركيب الذي لا يليق في تلك الحضرة فكانت الفدية كفارة لما وقع فيه من ترك الترفه في
 مقام شهود الباطل وهذا أمر مبرر بها أهل الله لا تنطرق في كتاب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من لم يجد
 نعين جائله لبس الخمين إذا قطعوا أسفل من الكمين ولا فدية عليه إلا عند أبي حنيفة فالأول مخفف ومن
 أو جب الفدية بمشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجه القولين في هذه المسئلة يعرف من توجيهه
 ما قبلها ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يحرم على الرجل ستر وجهه مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يحرم
 فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول عدم روض في النهي عن ستره ووجه الثاني أن ستر الوجه

(• • ميزان • •)

الحاكم بزمه الحيا كالأخذ والترك غير أن الماحصل من مذهب مالك أنها ليست على الفور
 وعن أحمد وروايت أحمد أنه على الفور والثانية مؤقته بنحو المجلس والثالثة على التراخي فلا تبطل أبدا حتى يصار إلى مطالبه فله في المرة

إذا كانت على الخصل وهي بين شريكين فباع أحدهما حصته فهل لغيره بركة الشفعة أم لا تختلف في ذلك قول مالك فقال في رابعه له الشفعة وقال في أخرى لا شفعة له وقال أبو ٣٤ حنفية الشفعة وقال الشافعي وأحمد لا شفعة له فحصل كما إذا كان عن الشفعة مع حوالا للشفعة

عند مالك وأحمد لا شفعة
بذلك أن في ذلك الأصل
أن كان ملكا بنفسه والألف
بنفسه في بعض النسخ
أن في ذلك الأصل وهذا
قال الشافعي في القديم وقال
أبو حنيفة والشافعي في
الجديد إن الرجح من مذهبه
للمنفعة اعتبار بين اثنين
يجوز للنسب وأخذ الشفيع
المشقة أو ألبس به إلى
حلول الأصل فبرز النسخ
وأخذ الشفعة في فصل
والشفعة مقسومة بين
الشفعة على قدر حصصهم
في المال الذي استحوذوا
من جهة الشفعة فبأنه
كل واحد من الشريكة
من المبيع بقدر ملكه
فيه عند مالك وهو الأصح
من قول الشافعي وقال أبو
حنيفة هي مقسومة على
الرؤس وهو قول الشافعي
واختاره المزني وعن
أحمد روايتان في فصل
والشفعة فبرز عند مالك
والشافعي ولا تبطل بالموت
فإذا وجبت له شفعة
فإن لم يعلم بها أو علم
ومات قبل التمكن من
الاخذ انتقل الحق إلى
الوارث وقال أبو حنيفة
تتصل بالموت ولا تورث
وقال أحمد لا تورث إلا
أن يكون الميت طالب
بها في فصل
مشترى الشفعة أو غرس

للمالك وأغيره ترفه والجرم أشعث وأغير وأضفافا إلى حمة قواحه العبد هتاك فاستأجر وجهه وقعت الرجعة على
السائر الذي يخلط دون بشر الوجه التي لا تنافق العبد كما مر بأصاحبه في الكلام على كراهة التملك في الصلاة
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بتعريم استعمال الطبيب في الثوب وأبو عبد الله مع قول أبي حنيفة أنه يجوز جعل
الطبيب على ظاهر الثوب بدون البدن وإن لم يتغير بالعدو والندوشم جميع إلى باحدين فالأول فيه تشديد
والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه لا فرق في الترفه باستعمال الطبيب بين
الثوب والبدن عرفا ووجه الثاني أن الثوب ليس ملازما للشخص كالأزمة جلده بل يخلع تارة ويبس
أخرى ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه يجوز تعريم كل الطعام المعطى وأنه لا فائدة في كآله وإن ظهر
رعيه مع قول الشافعي وأحمد أنه لا فرق في استعمال الطبيب بين البدن والثياب والطعام فالأول مخفف والثاني
مشدد ووجه ظاهره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الماء ليس بطيب مع قول أبي حنيفة أنه طيب يجب
فيه القصد فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره الخمر الحنة
ولو أنه كان طيبا لم يكره لأنه كان يجب الطبيب ووجه الثاني أنه طيب عند بعض الأعراب بخبرهم والحنيفة
فكان له الفائدة مع ما فيه أيضا من الزينة التي لا تناسب الجرم ومن ذلك قول الأئمة كلهم بتعريم الادمان
بالادمان الطبية كدهن الورد والسمسم وأنه يجب فيه القصد وما غيرا للطبية كالشريح فاختلوا فيه
وقال الشافعي لا يجرم إلا الراس والجمجمة وقال أبو حنيفة وطيب يجرم استعماله في جميع البدن وقال مالك
لا يدين بالشريح شيء من الأعضاء الظاهرة كالوجه واليد والرجل ويدنه به البياض وقال الحسن بن
صالح يجوز استعماله في جميع البدن والرأس والجمجمة فالأول فيه تخفيف والثاني تشديد والثالث مفصل
والرابع مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الدهن يظهر كثيرا في الرأس والجمجمة دون
غيرهما فحرم فم ينافى وجه الثاني أنه يظهر في الترفه في سائر البدن شرعا ونسبا والجرم أشعث وأغير والبدن
بذهب غير ترفه وشمث شره ووجه قول مالك ظاهر ووجه قول الحسن أنه غير طيب ولا يظهر به كبر ترفه وقد
ندعوا للمحاجة إليه إذا حصل تشعب الشعر كثيرا أو بسبب الطسعة جدا بحيث يحمض في ذلك ضرر فحرم
بدنه وبطنه ليزا طسعة التي يتأذى بحبسها لاسمها في حق من كان يأكل النواشف كالترقيش وفصل
الأشراج راعي ما ذكرنا من استعمال الطبيب عند الأئمة فالأول لا يجرم بمخالطة زمن الأرواح يخرج من حمة
العادة فتشوه خلقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الجرم لو عقدا لنكاح لم ينفذ مع قول أبي حنيفة أنه ينفذ
فالأول مشدد وله أصل في النكاح على العقد ولو بجواز وجه الثاني أن حقيقة النكاح أغناكم كون
بالدخول بها فاقبل الدخول من مقدمات النكاح وهي التحريم عند بعضهم وأجاب الأول بأن العقد يدل
للتزوج في الجماع فيجرم الاستمتاع بما بين المرأة والرجل كالمساكن وقد يجعل القولان على حائذين
خالفوا وقوع الكاشاب الذي به غلبة حرم عقده ومن لم يخف كالشيخ الذي يردت نار شوهته لم يجرم فاعلم ذلك
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز لمجرم مراعاة زوجته مع قول أحمد أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني
مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الزوجة في حكم زوجة تأتي في العصمة لبقاء أحكام
الزوجة في حقها ووجه الثاني أنها كالأجنبية بدليل أنه لو لم ير أجماعا للزوجة الفير من غير أحداث طلاق
أخر من أن الزوجة لها وجهان وجهها زوجها ووجهها غيره ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا فرق
الصبيح وأوجب الجزاء بقسده والقيمة ما لم يكن أن كان مملوكا مع قول مالك وأبي حنيفة أنه لا يجب الجزاء
بقتل الصبيح المملوك ومع قول داود أنه لا يجب الجزاء بقتل الصبيح مملوكا فالأول مشدد والثاني مخفف وكذلك
الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ملك الخلق في تلك الحضرة الخاصة ضعيف والحكم
الظاهر رفته تعالى فكان من الواجب عدم قتل من هو في حضرة إحلاله تعالى ووجه الثاني مراعاة الحكم
العبد في تلك الحضرة بدليل صحة تصرفه في ذلك الخبر إن بالبيع وغيره ووجه الثاني مراعاة حق

طلب الشفعة فليس له عند مالك والشافعي وأحمد مطالبة المشتري بهدم ما بينه ولا تقع ما غرس مضافا إلى النسخ وقال
أبو حنيفة للمشتري أن يجبر المشتري على القلع والهدم قال في غير النسخ والمساكن ذهب قوم إلى أن الشفيعان يعطيه عن النقص وترك البناء

الخطأ

والشراف في موضعه فصل في كل ما لا ينقسم كاللحم والنش والرجى والطريق والياب لا شفعة فيه عند الشافعي واختلف قول مالك فقال فيه الشفعة وقال لا شفعة فيه واختار القاضي عبد الوهاب الاول قال وهو قول أبي حنيفة ٢٥ وهذه الشفعة في المبيع على المشتري وهذه الشفري

على البائع عند جمهور
العلية فاذا ظهر المبيع
مستقفا أخذته مستقفا
من يد الشفيع ورجع
الشفيع بالثمن على
المشتري يرجع المشتري
على البائع وقال ابن
أبي ليلى هذه الشفعة
على البائع بكل حال
فصل في اختلاف الأئمة
هل يجوز الاحتيل
لا سقاط الشفعة مثل أن
يسع بسعة مجهولة عند
من يرى ذلك مستقطا
للشفعة وأن يقر له بعض
المالك ثم يبيع الباقي أو
يهبه له فقال أبو حنيفة
والشافعي لذلك وقال
مالك وأحمد ليس له ذلك
فأوضحه من غيرهم
فلا شفعة عند أبي
حنيفة والشافعي وكذلك
يقول أحمد بل لا بد أن
يكون قدامك بعض
واختلف قول مالك في
ذلك فقال لا شفعة فيه
وقال فيه الشفعة فاقول
واذا جبت له الشفعة
فقبل له المشتري دراهم
على ترك الأخذ بالشفعة
جازه له أخذها وغذكها
عند الثلاثة وقال الشافعي
لا يجوز له ذلك ولا يملك
الدراهم وعليه ردواهل
تسقط شفعتة بذلك

الخطا عن الامه ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا جزاء على من دلى على صيد وان حوت الاعانة على قتله
مع قول أبي حنيفة يجب على كل منهما جزاء كامل حتى لو كانا جماعة يحرم من قدام شخص على الصيد محوما
كان أحدا ولا وجب على كل واحد منهم جزاء كامل فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه الأول أن الدلالة لا تلتقي بالمشقة ووجه الثاني أن الحق به لا ينفك في الفقه كقوله صلى الله
عليه وسلم أظفر الحاجم والمحجوم فانهم ومن ذلك قول مالك والشافعي انه يحرم على المحرم كل ما صيده مع
قول أبي حنيفة لا يحرم بل إذا ضمن صيدا ثم أكله لم يجب عليه جزاء آخر وقال أحمد يجب فالاول مشدد والثاني
مخفف والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثلاثة أقوال ظاهرة ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أن الصيد إذا كان غير ما كوله ولا يتولد من ما كوله لم يحرم على المحرم قتله مع قول أبي حنيفة انه
يحرم بالأحرار قتل كل وحش ويجب بقتله الجزاء الاول وفيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن غير ما كوله لا يحرم له حتى المحرم لانه لا يصاد عادة إلا أن كوله
فانصرف الحكم ووجه الثاني أن الشافعي عن الصيد وقته في القرآن على المحرم ووجه استثناء الدب
كونه قليل النعم فلا يؤكل ولا يجهل عليه ولا يحرم من زرع ولا ماشية تفهم ومن ذلك قول الشافعي انه لا كفارة
على المحرم إذا طيب أو أدهن ناسيا أو جاهلا بالصبر مع قول أبي حنيفة وما أنه يجب عليه الفدية فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أقامة العذبة بالنسيان والجهل ووجه
الثاني عدم عذبه وذلك لانه لا يفتقه فانهم ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن من لبس قيصانا ناسيا بغيره من
قبل رأسه مع قول بعض الشافعية انه يشقة شقا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ما وجه الأول الرافق بذلك الحشر فقد يكون فقيرا لا يجد في ذلك الثوب وقد فعل ما كلف بغيره من رأسه
ووجه الثاني تقديم المسارعة إلى الخروج مانهى الله عنه ولو تلف بذلك ماله كله فاضل عن شق الثوب فان
الدنيا كلها لا تزن عند الشفيع بعبوضة وهذا محمول على حال الأكل والاول على حال الأصغر ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة أن لو سقى رأسه أو غرقه أو قلم ظفره ناسيا أو جاهلا فلا فدية عليه مع قول الشافعي في أرخ
قوليه انه عليه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن قولهم والشافعي
من توحيه من تطيب أو أدهن ناسيا أو جاهلا كما تقدم فباه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو جامع ناسيا أو
جاهلا لمته لا كفارة مع قول الشافعي في أرخ قوله انه لا كفارة عليه ولا بفدية ذلك مع فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني ظاهر أمده بالجهل والنسيان في الجملة ووجه الأول
ثبوت تساهله وقلة تخفيفه وبدون ذلك من المحرم فان الأحرام هيبة وحرمه تمنع المحرم من الاقدام على فعل
مانهية عنه لاسعيا والأحرار قليل وقوه في العبرة فكانت الهبة منه أعظم من الهبة فيعتكر وقوعه
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز للمحرم حلق شعره لحلاز وقلم ظفره ولا شيء عليه مع قول أبي حنيفة انه
لا يجوز له ذلك وان عامه صدقة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
انه ليس في ذلك ترفه له أي المحرم ووجه الثاني إطلاق الشارع النهي للمحرم أن يأخذ شعرا أو يقلم ظفرا فمثل
ذلك أخذ شعره من قلم ظفره فلهذا من قوله أظفر الحاجم والمحجوم وقد يكون للنهي عن ذلك علة أخرى غير
الترفع لم ترفعها نحن فلذلك ازعم الامام أبو حنيفة بالفدية احتياطاً له ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز
للمحرم أن يقتل بالسدر وأنطلمع مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز وتزعمه الفدية فالاول مخفف والثاني
مشدد ولكل منهما وجه ووجه الأول على حال العموم والثاني على حال الخواص الآخذين لأنفسهم
بالاحتياط والمفرار من كل شيء نفسه ترفه ما ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه إذا حصل على يده وسخ حاله
أزاله مع قول مالك انه لا يرضه بذلك صدقة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه كل منهما ظاهر ومن
ذلك قول الأئمة الأربعة انه يكره للمحرم الاكتم بالجمع مع قول سعيد بن مسيب بالنهي عن ذلك فالاول

لا يصح له وجهاً فصل وإذا اتع انثان من الشركاء فبعضهم صدقة واحدة كان للشفيع عند الثاني وأحد أخصب أحدهما
بالشفعة كما لو أخذته جميعاً وقال مالك ليس له أخذ حصه أحدهما دون الآخر بل أماناً يأخذها جميعاً ويركعهما جميعاً وبه قال أبو

حقيقة (فصل) ولو اقر احد الشريكين انه باع نصيبه من رجل وانكر الرجل الشراء ولا يثبت الشفعة فطلب الشفع المالك ان يسحب حقيقته فثبت الشفعة وهو الاصح من مذهب الشافعي لان اقراره يقتضي اثبات حق المشتري

وحق الشفع فلا يسطل
حق الشفع بانكار
المشتري وثبت الشفعة
لذمى ككتابنا في عند
مالك واى حنيفة والشافعي
وقال احمد لا شفعة لذمى

كتاب القراض

اتفق الاثمة على جواز
المضاربة وهي القراض
بلغة أهل المدينة وهو ان
يبيع انسان الى انسان
مالا بغير نفسه والراجح
مشرك فلو اعطاه سلمة
وقال له بها واجعل منها
قراضا فهذا عند مالك
والشافعي واجد قراض
فايد وقال ابو حنيفة هو
قراض صحيح واختلف في
القراض بالفلوس فحرمه
الاثمة واجازه اشهب وابو
يوسف اذا راجحت والاعمال
اذا اخذ مال القراض
بنسبة لم يبرأ منه عند
الاشكار والاسنة عند
عامة العلماء قال احمد
العراق قبل قوله مع يمينه
واذا دفع الى العامل مال
قراض فاشتري العامل
منه سلمة ثم ملك المال
قبل دفعه الى البائع
فليس له ان يرجع على
المقارض عند مالك
والشافعي واهد والسلمة
للعامل وعليه نحو ما قال
ابو حنيفة ورجع بذلك على
زب المال (فصل) ولا
يجوز اقراض الامة

باب ما يجب بحفظ وراث الاحرام

اتفق الاثمة على ان كفارة الخلق على التخيير ذبحة او اطعام ستة مساكين كل مريض نصف صاع او صيام
لثلاثة ايام وكذلك اتفقوا على ان الحرم اذا وطئ في الخلع او بالعمرة قبل الخلع الاول فسد نسكه وجب عليه
المضي في فاسده والقضاء على الفور من حيث كان احرم في الاداء وانفقوا على ان عقد الاحرام لا يرتفع الا بطه
في الحائض وقال داود يرتفع (فان قال قائل) فلا يثنى ثمره والحرم اذا فسد حجه بالجماع ان يثنى احراما
ثانيا اذا كان الوقت منسما كان وطئ في ليله عرفة في الجواب في قد انقضا الجماع على ذلك ولا يجوز خرقه
وامن ذلك نسكه التخلط عليه لا غير واتفقوا على ان الجماع المكي تعين بقبضه او قال داود لا شيء او ذلك
اتفقوا على ان من قتل صيدا قتل صيدا آخر وجب عليه جزا آن وقال داود لا شيء عليه في الثاني واتفقوا على
تصريم قطع شجر الحرم وكذلك اتفقوا على تحريم قطع حشيش الحرم ليسر الدوا او العلف وكذلك اتفقوا على
تحريم قطع شجر الحرم بالمدينة وقتل صيده هداما وجنبه من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه في ذلك يقول
الامام ابو حنيفة واحد في احدي رواية ان الفدية لا تجب الا في حق ربع الراس مع قول مالك انها لا تجب
الاصلح في الفصل به اما طه الا الذي عن الراس مع قول الشافعي انها تجب بخلق ثلاث شعرات وهو احدي
الروايتين من احمد فالاول فيه تشديد والثاني بمجمل التخفيف والتشديد والثالث في غاية الاحتياط فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول هو القياس على مصفه في الوضوء ووجه الثاني هو ازالة الاذى عن ثلث
اوربع اول ثلاثة ارباع ونحو ذلك وما زاد على ذلك حرام ووجه الثالث ظاهر ومن ذلك قول الشافعي واهد
ان الحرم اذا خلق نصف راسه بالنساع فوضعه بالشئ زعمه فغارن ما يخلو من الطيب واللباس في اعتبار
التفريق او التتابع مع قول ابو حنيفة ان جميع المخطورات غير مثل الصيدان كان في مجلس واحد فعليه
كفارة واحدة سواء كفر عن الاول او لم يكفر وان كان في مجلس واحد لكل مجلس كفارة الا ان تكون
تكراره لمضي زائد كمرض وذلك قال مالك في الصيد واما في غيره فذكره وقال الشافعي فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول الاحتياط في الخلق ووجه قول ابو حنيفة انصرف الذهن الى ان الفدية لا تجب
الا بكمال التره وهو خلق الراس كله سواء كان ذلك في مجلس او مجلسين ووجه قول مالك معلوم ومن ذلك
قول الشافعي واهد ان من وطئ في الخلع او بالعمرة قبل الخلع الاول فسد نسكه وزعمه بدنة ووجه عليه
المضي في فاسده والقضاء على الفور مع قول ابو حنيفة انه ان كان وطئ قبل الوقوف فسد نسكه وزعمه شاة وان
كان بعد الوقوف لم يفسد نسكه وزعمه بدنة وظهر مذهب مالك كقول الشافعي فالاول فيه تشديد بالسدنة وقول
ابو حنيفة في تخفيف بالشافعي فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر وقد تقدم الاشكال في ذلك
وجوابه اول الباب ومن ذلك قول ابو حنيفة ان الشافعي ليس يجب له الطوى والموطأ ان يتفرقا في
موضع او طعمه قول مالك واهد وجوب ذلك فالاول تخفيف خاص بنسفة شاة والثاني تشديد خاص
عن وقت وشاة ووجه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابو حنيفة ان من وطئ في الخلع ولم يكفر عن
الاول لم يفسد نسكه الا ان ينكر ذلك في مجلس واحد مع قول مالك انه لا يجب الا طه الثاني شيء ومع قول الشافعي
انه يجب كفارة واحدة مع قول احمد انه ان كفر عن الاول لم يفسد نسكه الا ان ينكر ذلك في مجلس واحد مع قول مالك

معلومة لا ينسخه قبلها وعلى انه اذا انتفى المنة بكونه ممنوعا من البيع والشراء عند مالك والشافعي واهد
وقال ابو حنيفة فيمنع ذلك واذا شرط رب المال على العامل ان لا يشتري الا من فلان ولا يبيع الا من فلان كان القراض فاسدا عند مالك

مخفف

والشافعي قال أوجبته وأجديع **فصل** وإذا عمل المتفاضر بعد فساد القراض لحفل في المال ربح كان للعامل أجره مثل أجره عند
أي حنيفة والشافعي والرجح المال والنقصان عليه واختلف قول مالك قال يرزالي ٣٧ قراض مثله وإن كان نفسه حثما لم يكن

مخفف والثالث مشددا لم يفرج جميع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الوطء الثاني كالتمتة للأول
ولذلك خفف فيه بشاة ووجه الثاني أن الحكم دائر مع الوطء الأول فقط ولذلك أوجب الشافعي فيه ما تقار
واحدة ووجه قول أحدنا مفرج فمصلح ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا قبل بشهوة أو وطئ فيمضون
الفرج فأنزل لم يفسد به ولكن يلزم بدنة في قول الشافعي مع قول مالك أنه يفسد به ويلزم بدنة فالأول فيه
مخفف والثاني مشدد فرج جميع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن التقييل أو الوطء فيمضون والفرج
لم يصح الشارع بأن حكمه حكم الوطء في الفرج فلذلك لم يفسد به المحرم وأما وجوب البدنة فليتلذذ بخروج
المني وقد حصل ووجه الثاني الحاق ذلك بالوطء في الفرج مرد الباب وحصوله معنى الوطء بالانزال فافهم
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن شراء الهدى من مكة أو الحرم جائز مع قول مالك أنه لا بد من سوق الهدى من
الحل أو الحرم فالأول فيه مخفف والثاني فيه تشدد فرج جميع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنظر إلى
أن شراء الهدى وقرفته على مساكن الحرم من غير سوق يقتضي السبي يحيى هديا لكونه محملا للقصد ووجه
الثاني أن الاختلاف امرئ القرائن في قوله هديا مالك أنه يفسد به يفسد به يفسد به يفسد به يفسد به ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا اشترك جماعة في قتل الصيد لم يوجب عليهم جميعه من موضع بعد خارج الحرم ووجه
خراجه كامل فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن القياس على ما إذا قتل جماعة أناسا أو سوط على الدية
فأنه لا يلزمهم الأدب واحدة ووجه الثاني التماس على أنهم يقتلون به جميعا مع قتل لم ياذن به الله فافهم ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الجاهل ومباري جراحه يضمن بشاة مع قوله مالك أن الجاهل ملكية تضمن بقيتها
ومع قوله ما لا بد من الجاهل في الجاهل كإسراة أوائل الباب فالأول فيه تشدد والثاني فيه تخفيف فرج جميع الأمر إلى
مرتبتي الميزان ووجه ههما ظاهر ما أقول وأند فليدع بلوغه عن الشارع في ذلك ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أنه يجب على القارن ما يجب على المفرد فمباري تركه وهو كفارة واحدة مع قوله أي حنيفة أنه يلزمه
كفارتان وذلك في قتل الصيد أو الإحد حزان فان أسدا حرامه لم يفسد القضاء وإن كان الكفار قد ورد القرآن ودم
في القضاء به قال أحمد فالأول في مسئلة القارن مخفف والثاني فيه مشدد فالأول في مسئلة قتل الصيد
كذلك مشدد وكذلك القول فحين أسدا حرامه وهو مشدد فرج جميع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القولين
ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن قول ربح للشافعي أن الحلال إذا وجد صيدا دخل الحرم كان له فيه
والتصرف فيه مع قوله أي حنيفة أنه لا يجوز له ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد إذا لافرق في الحقيقة عند
أي حنيفة في احترام الصيد في الحرم بين أن يكون من نفس الحرم أو دخله من خارج وهذا الثاني خاص
بالأكثر من أهل الأدب والأول خاص بالأصاغر فرج جميع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي أنه
يلزم في قطع الشجرة الكبيرة من الحرم بقرة وفي الصغرى شاة مع قوله مالك أنه ليس عليه في قطعها شيء لكنه
معي وفيما أنه مع قوله أي حنيفة أن قطع ما ينه الأدي لا جرحه عليه وأن قطع ما ينه الله تعالى بلا واسطة
الأدب عليه الجرح الأول فيه تشدد وعمل بالأحط والثاني فيه تخفيف فأنه لا ينبغي لأحد أن يغتر بالم
تدخله بدعا أو حادث لكونه مضافا إلى الله تعالى سادى إلى أى فلا شك في مشددا للأئمة في احترامه بخلاف ما دخلته
بدعا أو حادث فأنه يصير مضافا إليهم سادى إلى أى فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز قطع الحشيش
لغالب الغراب ولقد اعمق قول أي حنيفة أنه لا يجوز زوال الأول مخفف والثاني مشدد فرج جميع الأمر إلى مرتبتي
الميزان ووجه الأول استئذاء الشارع بالأدب قال الله في الأذى ما رسل الله فقال الأذى
فيقاس عليه الحشيش من حيث أنه مستعمل في قطع وليس لمربي الشجر أن يقطع فافهم ومن ذلك قول أي
حنيف والشافعي في الحد أن مخرج الدية يصرم قطعه ولكن لا يضمن وكذلك يصرم قتل صيد الحرم المبدية
أيضا مع قوله مالك وأحمد والشافعي في القديح أنه يضمن بأن يؤخذ سلب القاتل والقاطع فالأول مخفف
والثاني فيه تشدد تبعا لما ورد في كل منهما والله تعالى أعلم

مع عبته وقال الشافعي القول له لرب المال معبته والمصاب لرجل إذا ضارب آخر فرج قال أحمد وحده لا يجوز له المضاربة فان فصل
فرج رد الرجح إلى الأول **كتاب المساقاة** اتفق فقهاء الأصاغر من الصحابة والتابعين وأئمة الكلدان على جواز المساقاة وذهب أبو

نقطة على بطلانها لم يذهب الي ذلك أحد غيره ويجوز المساقاة على سائر الأشهر الأربعة كالتخل والعنب والتين والجوز وغير ذلك عند مالك
وأجلوهوا القديم من مذهب ٣٨ الشافعي واختاره المتأخر ومن أصحابه هو قول أبي يوسف ومحمد والجديد الصحيح من

باب صفة الحج والعمره

اتفق الأئمة الأربعة على أن من دخل مكة فهو بالتأخير إن شاء دخلها وإن شاء دخل بلال وقال النخعي وأصحابي
دخوله لا لأفضل وهي أن الذهاب من الصفا إلى المزدحم والعودة إليها بحسب مرة ثانية وقال ابن جرير الطبري
الذهب والعود بحسب مرة واحدة واقفه على ذلك أبو بكر الصفي من أئمة الشافعية ووافق الأئمة الأربعة
جماهير الفقهاء وهي أنه إذا وافق يوم حرفة يوم جمعة لم يصلوا الجمعة وكذلك الحكم في متى وأما يصلون الظهر
ركعتين واتفقهم على ذلك كافة الفقهاء وقال أبو يوسف يصلون الجمعة بمرة فقال القاضي عبد الوهاب وقد سأل
أبو يوسف ما كان هذه المسئلة بمحضرة الرشد قال مالك شيئا بنا بالمدينة يعلمون أن لا جمعة بمرة وعلى هذا
عمل أهل الحرم ومنهم من يعرفهم من غيرهم بذلك واتفقوا على أن الميت يزاد في دفعة تسليس بركن وحكي عن
الشيبي والنخعي أنه ركن وأجموا على أن أصحاب الجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء دفعة واتفقوا على
وجوب الرمي بحوي أنه يصيب بطلوع الشمس وعلى أنه إذا كان المزدحم طويلا بقي على ملكه بمصرف
فيه كيف يشاء على أن يعمره على أن طواف الأضحية ركن وعلى أن رمي الجمرات الثلاث في أيام التشريق بعد
الزوال كل جمعة يسبح حصصا واجب وقال ابن المسحون رمي جمرة العقبة من أركان الحج لا يتخلل أحد
من الحجج إلا بالاتباع بهذا ما وجدته من مسائل الإجماع ووافق الأئمة الأربعة ووجه قول النخعي وأصحابي أن
دخول مكة لا لأفضل كون الداخل يرى نفسه بالحرم الذي غضب عليه السلطان وأما من غلبه ليعرضه
عليه والناس كاهم واقفون بنظره في ما يصيبه السلطان ولا شئ أن دخول هذا البلائزله وأما وجه قول
ابن جرير فهو الأخذ بالاحتياط إذا غلب على الظن بالبداية بالصفا قبل المروة في السبي فالعالم بذلك مطلوب باقي
أول مرة من السبع وأبى جرير على ذلك مطلوب باقي كل مرة من السبع فينبغي لتتورع العمل بذلك خوفا
من الخلاف ووجه قول أبي يوسف أنهم يصلون الجمعة بمرة وعلى أن ذلك يوم عيد تقدر فيه الذنوب فكان من
المناسبات صلاة الناس الجمعة فيه ما هم عليه من الطهارة من الذنوب فيجئهم لهم بذلك عيدان فأصلوا الجمعة
فلا تمنع لصدم وروني عن الشارع في ذلك وجه كلام الجمهور وعدم ورود ذلك كذلك فكان عدم
فعل الجمعة أشرف على الناس وقد قال أهل الكشف أن الأصل عدم الصبر خلافة الأمر الذي ينتهي إليه الأمر
الناس في الجنة فذلك كان رفع الحجج دائر مع الأصل والذات مع الحجج دائر مع خلاف الأصل أه ووجه
كون الميت بمرة دفعة ركائس الشارع عليه وظهر شعار الحج وكذلك القول في رمي جمرة العقبة فان ظهر
الشعار به أكثر من رمي بقية الجمرات فافهم هو أمانا اختلاف الأئمة فيمن الأحكام في ذلك قول الشافعي أن
من قصد دخول مكة لا لتسليح يذهب له أن يحرم جميع أو عمره مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز أن هو راء المغات
أن يجوز له الأعمار وأما من هو دونه فهو زلة دخوله بغير إحرام وقال ابن عباس لا يدخل أحدا الحرم إلا بحرام
ومع قول مالك والشافعي في القديم أنه لا يجوز تجاوز المغات بغير إحرام لا لدخول مكة بغير إحرام إلا أن يتكرر
دخوله كخطاب ومصاد فالقول تخفف خاص بالأصغر والثاني مشدد خاص بالكابر والثالث فيه تخفيف
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان هو يصح حمل الاستصحاب في حق الكابر والوجوب في حق الأصغر وذلك
أن الكابر قلوبهم تزل عاكفة في حضرة الله تعالى وعياه أرواحهم جميع أو عمره أن يزدهم بعض حضور
زاد على ما هم عليه بخلاف الأصغر قلوبهم محجوبة عن حضرة الله تعالى فأزادوا عليهم وجب عليهم
دخوله الصبر جوارحهم في التواضع والإصغار قلوبهم محجوبة عن حضرة الله تعالى فافهم ومن ذلك قول الأئمة بسبب الدعاء
عند ربك يا ليتني أن طواف القدوم سنة لا يجبر به مع قول مالك أنه لا يستحب رمي الدين بالدعاء عند ربك
الميت ولا رمي الدين فيه وإن طواف القدوم واجب يجبر به فالاول فيه تشدد بأصحاب الدعاء ورفع الدين
والثاني فيه تخفيف بترك ذلك وتشدد في طواف القدوم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان هو وجه الاول الأتباع
أوجه الثاني عدم بلوغه في ذلك تلك رحمة الله ووجه الثالث وجوب الدم بترك طواف القدوم قاله الجاهلون ووجه

عذبه إلى بطلانها لم يذهب الي ذلك أحد غيره ويجوز المساقاة على سائر الأشهر الأربعة كالتخل والعنب والتين والجوز وغير ذلك عند مالك
وأجلوهوا القديم من مذهب الشافعي واختاره المتأخر ومن أصحابه هو قول أبي يوسف ومحمد والجديد الصحيح من
لأحوز الأفضل
والعنب وقال داود
لأحوز الأفضل
خاصة فصل وإذا
كان بين الفضل ياض وإن
كثر تحت المزارعة عليه
مع المساقاة على الفضل
عند الشافعي وأحمد
بشرط اتحاد المالك
وعبر أفراد الفضل بالسبي
والساض بالعمارة بشرط
أن لا يغفل بينهما
لا تقسم المزارعة بل
تكون تعا ساقاة وأما
مالك فدخل الساض
السبي من الضرع غير
المساقاة من غير اشتراط
وجوده أبو يوسف ومحمد
على أصلهما في سوا
الخيار في كل أرض وقال
أبو حنيفة ما بين هنا كما
قال بعدد الجوز في الأرض
المنفردة فصل ولا
يجوز الخيار وهي عمل
الأرض بعض ما يخرج
منها والبذر من العامل
بالاشتاق ولا المزارعة وهي
أن يكون البذر من مالك
الأرض عند أبي حنيفة
ومالك والجديد الصحيح
من قولنا الشافعي وأحمد
من قوله واختاره أعلام
المذهب وهو المرح قال
النزوي وهو المختار الرابع
في الدائم معتبر وهو
مذهب أحمد وأبي يوسف
ومحمد النزوي بشرط

جعل القلة لما لا جرة أن سناجده نصف البذر ليرجع له النصف الآخر ويبره نصف الأرض فصل وإذا ساقاه على غرة
هو جوده ولم يبدلها جازع عند مالك والشافعي وأحمد وإن بدلا له الجوز عندهم وإما أبو يوسف ومحمد فحقوق على كل شيء جوده

من غير تفصيل واذا اختلفا في الجزاء المشروط بما اذا عند الشافعي وينتفع العقود بكون العامل اجرة مثله فيما قبل بناء على اصله في اختلاف المتأخرين ومنه الجامة ان القول قول العامل مع عبته ﴿كتاب الاجارة﴾ ٣٩

اهل العمل وانكر ابن عليه جواز ما عقدها لازم من الطرفين جمعا للس لاحد ما عقدها لا يصح فنهضوا ولو ابدرا لا بما يقسمه به العقد لازم من وجود عيب الصن المستجرة كالواستاجر دارا ولو جدها منهمة او سخدم بها العقار عرض العيب المستاجر ولو بمقدار الاجرة المقيمة عما يكون له المستاجر انفسار لاجل العيب عند مالك والشافعي واجحد وقالوا يستغنى عن اصابه بجواز نفع الاجارة لفسد يحصل ولو من جهة مثل ان يكرى حوتا ليصير فيه فخرق فماله او يفسد او يغيب او يفسد فيكون له فسخ الاجارة وقال قوم عقدها لازم من جهة الاجر غير لازم من جهة المستاجر كما لحاقه ﴿فصل﴾ واذا استاجر دابة او دارا او حرفة فمادة معلومة بامارة معلومة ولم يشترط انقبض الاجرة ولا تصاعدا لتسليمه ابل اطلقا فذهب الشافعي واجلها ان استحق بنفس العقد فاذا سلم المؤجر للعين المستاجر الى المستاجر استحق عليه جميع الاجرة لانه فتملك المنفعة بنفسه الاجارو وجب تسليم الاجرة لزوم تسليم

ظاهر فانه من شعائر البت ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان اظهاره وسر الامور شرط في صحة الطواف وان من احدث فيه فوضا وبنى مع قول ابي حنيفة ان الطواف رقة ليست بشرط فالاول مشدد ودله الاتباع والثاني مخفف ودله الاجتهاد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم الطواف عزلة الصلاة الا ان الله قد احل فيما نطق فلم يستثن الا الكلام واما قول الحركات فيه فلا يصح استثنائه لان المني هو حقة الطواف فلا يستثنى ذهبت صورة الطواف حله وهو عمت سدي عبد الخراسم رحمه الله تعالى يقول لا بد للواف في حصة الله من السير في المقامات طوافا كان او صلاة لكن سر الصلاة بالقلب فقط لا بوجوب استقبال القبلة والامام فيها من اولها الى آخرها بخلاف الطواف سيره فيه بالروح زيادة على القلب عبادة الابن الفاروق ذوه البنا من يحميه من العقوبة فانهم ووجه الثاني ان غاية الامر من الطواف يستأن الله ان يكون كالخلاص في العهد مع المحدث لا كغيره فذلك حاشا فلذلك قال ابو حنيفة بعدم اشتراط اظهاره وان كان الاذ الطاهرة فانهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان السجود على الحجر الاسود سنة كالتقبل بل هو تقبل وزيادة مع قول مالك ان السجود عليه بدعة فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاستقبال ووجه الثاني عدم بلوغ المائل به ما ورد في السجود عليه فوقف عندما يلمسه من التقبل فقط ومن ذلك قول الشافعي انه يستلزم الركن البني ولا يقبله مع قول ابي حنيفة انه لا يستلزم مع قول مالك انه يستلزم ولكن لا يقبل بدله بوضعه على فيه ومع قول ابي حنيفة فلا يمتنع ما بين مخفف ومشدد في الاستسلام والتقبل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وحكمه معاذ كرا لا ذكر الامشاقه لانها من علوم الاسرار ومن ذلك قول الاثمة ان الركنين الثامين الذين يلبان الحجر لا يستلزمان مع قول ابن عباس وابن الزبير وما ينسأ منهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول خاص بالصاغر الذين لا يشهدون السير الا في ركن الحجر الاسود والياني فقط والثاني خاص بالا كرا الذين يشهدون السير والاملا لا يمتنع بهما من البت بل كله مددوا سر اركان منها ما ظهر للخاص والعام ومنها ما ظهر للخاص فقط وقد اخبرني من ان في من الفقهاء ان الكعبة كانت محتجبة من صالحيها وكذا وكها وان شاهده اشعارا واشتدوا شكرت فضله وشكر فضلها فانما يجاء اهل الكعبة ومن شهد ما جاد الروح فيه من حجب عن سرها الى جانب ان نطق المعاني المحجب من نطق الاحسام وقد ورد في صحيح ابن خزيمة ان الصيام والقرآن يشقان في الامساك بالقيام فيقول الصيام يارب قدمته شهوة وقول القرآن يارب قدمته النوم في الليل فيشغفهم الله تعالى فيه وذكر الشيخ يحيى الدين بن العربي انه لما حج تلازت له الكعبة ورعاها الى مقامات لم تكن عندها قبل ذلك وخدمته انتهى ومن هنا وجب اهل الله تعالى على من يريد الحج السلوك على بدع عارف بالطريق حتى يصير حجة كل شيء ثم بعد ذلك يصح واخبرني سدي على الخواص ان سدي ابراهيم المنبج لسا طاف بالكعبة كافا على ذلك بطوافها انتهى ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الرمل والاضطباع سنة مع قول مالك ان الاضطباع لا يعرف وما رأت احد فعله فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني كون مالك بمن فعله فظن انه لو كان سنة لفعله بعض الناس وراى الامام مالك يتقدم بلوغ الامام ما ورد في الاضطباع فقد يكون منه زوال المسحوق وال الهة فان تلك الهة التي امر النبي صلى الله عليه وسلم بحملها الاضطباع والرمل لا يجلها فزال في حياء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محتالفة ما لم يقرب من الزهر والاضطباع في اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمنين باحترامهم في الصون فلما اضطجعوا ورموا رجوع قريش عما كانت ظننت فيهم وقالوا كانوا النزل ولكن القول الاول اظهاروا اكثر اذ باع الله تعالى فقد يكون الشارع اراد دوام ذلك الفعل بعد زوال علته المذكورة له اخرى فان قيل قد قال المارقون ان اظهار الاضطباع والسكنة اعلى في المقام عند الله تعالى من اظهار القوة فاجواب صحيح ذلك فظهرت لقوة ادومهم الثلاثة يستلزم بهم في غاية العتق في نفوسهم وينقسمو بين الله تعالى وقد نهى الشارع عن التخصير

له ومنه ما ابي حنيفة وما لسان الاجرة تستحق جزاء كمالا استوفى بنفسه يوم استحق اجارته ولو استاجر دارا كل شهر بشئ معلوم قاله الثلاثة تصح الاجارة في الشهر الاول وتزوم وما بعد من الشهر وتزوم بال دخول فيه وقال الشافعي في المشهور عنه تبطل الاجارة في الجميع واذا استاجر

بعد اعادة معلومة اودار اتم خفض ذلك ثم مات العبد قبل ان يفعل شيئا وانهم تمت الذارقيل ان يسكنوا ولم يحضر من المدفني فانه لا يستحق عليه شيء من الاجر وقبول الاجازة عند ٤٠ أي حصة ومالك والشافعي وأجلوا قال ابو ثور النافق في هذه المواضع من ضمان المكسري في فصل ١٦

في الثاني الاقدار الحرب ووجوه صبح الجبهة البيضاء السواد في الحرب سبع انتهى عه في غير الحرب
فانهم ومن ذلك قول الامير الثاني بعد ان اترك الرمل والاضطاع فلانني عليه مع قول الحسن البصري
ابن اشعث بان عليه دعا الاول وخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتضى الميزان ووجه الاول انه سب
ووجه الثاني انه واجب الاجتهاد ولكل منهما رجاله ومن ذلك قول جابر العلماء ان قراءة القرآن
في الطواف مستحب مع قولنا انكر اجتهاد الاول وخفف والثاني مشدد في عدم تلاوة القرآن فيه ووجه الاول
ان القرآن افضل الاذكار فقرأه في حضرة الله تعالى اولى بكافي الصلاة بجميع ان الطواف بمنزلة الصلاة كما
ورد فينا حالنا في تعالى في الصلاة القديمة اعظم ووجه الثاني ان الذكر انقصه من اجل ربحه على
الذكر الذي لم يخص وان كان افضل قياسا على ما توفى في ذكر الصلاة وادلتني عن قراءة القرآن
في الركوع فانه ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاني في القول بالوجوب ان ركعتي الطواف واجبة في مع
قول مالك واحمد والثاني في القول بالاربع اجناسه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتضى
الميزان ولكل منهما وجوه لان الشارع اذ جعل صلاة اهل بيت كونه واجبا ولما ندو بالفقه متبدا في جعله مستحبا
خففه على الامور له وجعلها احتياطا لم ينفقهم ومن ذلك قول مالك والثاني ان السبي ركعتي الحج
مع قول أبي حنيفة واخذ في استدراج ربه كدوم مع ذلك حتى ادخل في الصلاة الاخرى في
مستحب فالاول مشدد والثاني فيه تشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتضى الميزان ووجه الاول ما مع
فيه من الاحاديث ووجه الثاني انه صار من شائع المراجع الظاهرة كالرواية المستندة لوجه الثالث
العمل فظاهر قوله تعالى في حج البست او احتج بالاحتجاج عليه ان يطوف بها ومن تطوع خيرا فان الله شاكر
عالم بقوله والاحتجاج عليه ان يطوف بها فمما يقع الحرج الذي كان قبل ان يؤمر الناس بالسبي لا غير لا بما يوقد
عقبه تعالى بقوله ومن تطوع خيرا لله لمعلم من جهة ما تطوع به وواجب الاول والثاني بان القاعدة ان كل ما حاز
بعدمه وجب وان الواجب يطلق عليه طاعة الله تعالى كما يطلق عليه غير لان من فعله فقد اطاع الله تعالى
ومن ذلك قول الامعة الثلاثة انه لا بد من البسداء ما اصفا في جهة السبي مع قول أبي حنيفة انه لا حرج عليه
في البكس فبذلك امر وتوهمتم واصفا بالمشدد وشبهه بظاهر الكتاب والسنة والثاني مخفف وشبهه
بما في الشرع من شهود ان المراد بالانطواف بهما هو ما بدا بالاصفا بالامر وتوهمتم بالانطواف في ترتيب الوضوء
ان ليس بشرط وان المراد ان يغسل جميع اعضائه وضوء قبل ان يدخل في الصلاة لا ما اعتقد من جلان
على الوجه مثلا واخرجته ولكن البسداء الصفا مستحب عند من لا يقول بوجوبها بل لا يشترطه الشارع عند
العكس وقد قال ابن عباس ما لثاني من الله عليه وسلم عن البسداء الصفا قبل البسداء عباد الله تعالى
بما يبد كره فانه فرجع الامر الى مرتضى الميزان ومن ذلك قول الامعة الثلاثة ان الجمع في الوقوف يعرفه
بين القليل والكثير مستحب مع قول مالك بوجوبه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتضى الميزان
ووجه الاول والثاني الاستباح وهو محتمل الوجوب والتشدد ولكن القول بالوجوب هو الاحوط فان لبسة
عرفه قد جعلها الشارع متاخرتها فهي معدومة من جملة وقت الوقوف مرة قال ان يطلع الغير فليكن عرفة
تصبح من الدعاء بحضرة النهار عن وقت ذكر الانسان جميع ذو به التي فعلها طول عمره فذلك السنة اثار
تؤيد من يشهد لمن احبهم او غيرهم من المسلمين فكان الوقوف في تلك الليلة متعينا على ان يرفع من ذكر
تؤيد بولوا في الخبر ان الشارع قال الحج عرفة فارق عرفه فويله ذنب لم يشبهه احتياج الى شفاعته الناس
به عند الله تعالى ذلك يشق على ذوي المرام وان كان خلاف الامر فالصالح الانصراف من عرفه قبل
ان يروا بانهم يعتقدون على شفاعته غيرهم فبه وفي احكامهم وذلك لان اهل الموقف في قبين الكاروا ومنهم
الكاروا لاحتاجون الى شفاعته مثل الكاروا ما عرجتاجون وقد اجتمعت بالشافعية في اهل عرفه وقد عرفت ان
قول الامعة الثلاثة ان الركوب والاشي في الوقوف يعرفه على حسوسهم مع قول احمد والثاني في التقديم

ويعمل عليه ضمان ما يستطيع الامتناع منه دون ما لا يستطيع الامتناع عنه كالخرق والامراة الغالب الركوب
وتليف الحيوان فانه لا ضمان فيه واما الاجراء فلا ضمانون عندنا في الشوهم على اعانة الاصل الامتناع خاصة فانهم ضمانون اذا اقر دوا العمل سواء

معلومه الاجرة او يضره الا ان تقدم بینه بفراغه وهذا كغيره من ولو اختلف الخياط وما صاحب الثوب بفائده على ان القول قول الخياط وقال ابو حنيفة القول قول صاحب الثوب **فصل** في اختلافوا في اجارة الاقطاع والمشهور المعروف ٤١ من مذهب الشافعي والجمهور

مجتهد قال النووي لان المجتهد مسبق المنفعة قال شيخنا الامام تقي الدين السبكي ما زادنا مع علماء الاسلام فاطمة بن المار المصرية والبلاد الشامية يقولون بصحة اجارة الاقطاع حتى يرضع الشئ تاج الدين الفزاري ورواه الشئ تاج الدين فمالا فيها ما قالوا وهو امر عرف من مذهب مالك واجد ولكن مذهب أبي حنيفة بطلانها ولا يصح الاستبعاد على القربى كاشيع وتعلم القران والامامة والاذان عندي هي حنيفة واجد وجوز ذلك مالك الا في الامامة عندها وكذلك قال الشافعي واختلف اصحابه ولو استأجر دارا لم يضمن فيها مالها والشافعي واجد يجوز للرجل ان يؤجر داره مدة معلومة بمن يقبضها مولى ثم بعد ذلك ملكا وله الاجرة وقال ابو حنيفة لا يجوز ذلك ولا اجرة له قال ابن هبيرة في الانصاف هذا من محاسن ابي حنيفة لا مما عاب به له ممي على ان القربى عنده لا يؤخذ علم الاجرة **فصل** في اذا اجر عينا مدة معلومة ثم باعها فذهب الشافعي ان في بيعها لغير المستأجر ولين

الركوب افضل فالقول بخفف خاص بالصاغر والثاني مشدد خاص بالا كابر ووجه الاول عدم ورود نص في ترجيح احدا من الطرفين على الآخر ووجه الثاني الاشارة الى ان الفضل لله تعالى الذي جعله الى حضرته وذلك اكل في الشكر من اتى الى حضرته ماشيا فانه بما حصل له ذلك دليل على ان الله تعالى وقدرت سدى على الخواص عن حكمه طوافه صلى الله عليه وسلم واكتفالا حكمته ان يراد ان مؤتمرا فينا سوا به وراه العارفون فيعتبر واهو سالت شيئا من الاصل في الله علمهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو لم يجمع بين المغرب والاشعر من دقة فصول كل واحدة منهما في وقتها جازم قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز فالقول بخفف والاتباع منه قد رجح الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الجمع المذكور مذهب ووجه الثاني ان صاحب العمل صلى الله عليه وسلم ذلك فيحصل الجواب والندب فيما لفته المندوب حارر ونحوه الفة الواجب لا يجوز ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز رعي الجرات بغير اجارة مع قول أبي حنيفة انه يجوز بكل ما كان من جنس الارض مع قولنا ولا يجوز بكل شيء فالقول مشدد ودله الاتباع والثاني في تخفيف والثالث بخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني والثالث ان المقصود نكابة الشيطان حين ما الى ابي عند كل حصة شعبة يدخلها عليه في دينه على عدد الخواطر السبعة التي تخطر له عند كل حصة فاذا انا بخطر الامكان لذلك وجب رعيه بحصة الاقتدار الى المخرج وهو انه تعالى واجب ان يوجد له حصة واذا انا بخطر ما على جوهر وجب رعيه بحصة اقتداره على التعيز والوجود بالغير واذا انا بخطر الجسد متوجب رعيه بحصة الاقتدار الى الاداة والتركيب والاباد واذا انا بخطر رعيه بحصة الاقتدار الى المحمل والحدوث واذا انا بخطر رعيه بحصة دليل مساواة له في الوجود وقد كان تعالى ولا شيء معه واذا انا بخطر الطبيعة وجب رعيه بالحصة الدسوة في دليل نسبة الكثرة اليه واذا غفل كل واحد من احد الطبيعة الى الاخر في الاجتماع الى إيجاد الاحسام الطبيعية فان الطبيعة مجموع فاعين ومقتضى في حرارة وبرودة وطوبى ويوسى قولنا يصح اجتماعه في الاداة لا في الوجود الا في عين الحمار والبارد واليابس واذا انا بالعدم وقال له فاذا لم يكن هذا ولا هذا بمدله ما تقدم فاشئ في وجب رعيه بالحصة السابعة وبه دليل ان غار في المكن اذا عدم الاثر له ومعنى التكبير عند كل حصة اى الله اكبر من هذه الشبهة التي انا بها الشيطان كما وقعنا في كتاب اسرار العبادات فاذا رعى ابليس بحسبته وانحس او رصاص او خشب او عظام حصلت نكابة الشيطان به اذا مسمه فانهم ومن ذلك قول الشافعي واحدا وقت الرعي يدخل من نصف الليل فاذا رعى به نصف الليل جازم قول أبي حنيفة ومالك ان الرعي لا يجوز الا بعد طلوع الفجر الثاني ومن قول مجاهد والفتي والنوري انه لا يجوز الا بعد طلوع الشمس فالقول بخفف والثاني فيه تشديد والثالث كذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاول لا بد كراهة لاهله لانه من الاسرار ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يقسم التلبية مع اول حصة من رعي حرة العفة مع قول مالك انه يقسمه من رعي البوم عرفة فالقول بخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الاجابة قد حصلت بالتلبية والمباي الا شروع في الضل من القلب فلا تناسب التلبية ووجه الثاني ان الاجابة تحصل بالوقوف خلفه بعد الزوال ومن يومه لان الوقوف هو مقام الخشع فانسب ترك التلبية وعدم حصول المقطع فانهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يسحب الترتيب في افعال يوم العزى رعي حرة العفة ثم ينصرف ثم يطوف مع قول احمد ان هذا القربى واجب فالقول بخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجهه يدل له الاتباع فانه صلى الله عليه وسلم فعل هذا الامر على هذا القربى فيحصل ان يكون ذلك واجبا ويحتمل ان يكون مستحبيا ولكن الاستصحاب اقرب في حق الضعفاء

(٦ - ميزان - في) أظهرهم المأزور وقال ابو حنيفة ولا يجوز بيعه والمستأجر به اجره في اجارة الدرع وبطلان الاجارة اورد البائع ونبوت الاجارة قال صاحب الانصاف وقال ابو حنيفة لا يتابع الا براضا المستأجر او يكون عليه دين فيجعله الحاكم عليه فيبيعها في

دبته وقال مالك وأحمد يجوز بيع العين المؤجرة هذا إذا كان البيع من غير المستأجر وأما من المستأجر فلا خلاف في جواز أن يسلم المئنة
غير معتد **فصل في** ومن استأجر ٤٢ دابة ليركبها فاشبهها بالجماع كما جرت به العادة فانت فلا ضمان عليه عند مالك والشافعي

وأحمد وأبي يوسف ومحمد
ورده صلى الله عليه وسلم ماسئلاً عن شيء تقدم ولا تخلف قول الأقال أفضل والراجح ومن ذلك قول أبي
حنيفة أن الواجب في حلق الرأس الزرع مع قول مالك أن الواجب حلق السكك أو الأكل أكثر ومع قول الشافعي
أن الواجب ثلاث شمرات والأفضل حلق السكك فالقول فيه تخفيف أو الثاني بقصد تشديد هو الثالث تخفيف
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والأول خاص بالمتوسطين في مقام العبودية والثاني خاص بالعوام والثالث
خاص بالكبار والعرفين وذلك لأن الحق تابع للمصلحة الموجودة في حق من ذكر فكما خفت المصلحة
حلق الشعر فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الخالق يبدأ بحلق الشق الأيمن من قول أبي حنيفة الله بدأ
باليسر فاعتبر عن الخالق لا المحسوق له ودليل الأول الاتباع من حيث أنه تكريم ووجه الثاني أنه إذا خفف
فناصب البداية فهو هذا القولان كالتقنين في السواك فن حمله ترك عما قال ينسوك يمينه ومن حمله إزالة
قد ترك ينسوك يساره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من لا شعر رأسه يستحب أن يهرأ الموصى عليه مع قول
أبي حنيفة فلا يقل لا يستحب فالأول مشدد الثاني تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن
المصلحة قائمة بكل ذات وحلق الشعر كما يحسن عزالته لما فقد الشعر نأب مع الجلباء الموصى في زال الرأس
مقام حلق الشعر وإن كانت المصلحة حقيقة عملها القلب لا الرأس فافهم ووجه الثاني أن الشارع لم يامر
بالحلق إلا من كان له شعر بزل وأمر الموصى على الجلباء بزل شيئاً فرأى العين فلا فائدة إلا من الموصى فافهم
ومن ذلك قول الأئمة بأصحاب سوق الهدى وهو أن يسوقه شعياً من لحيته وكذلك أشعار الهدى
إذا كان من بابل أو برفق في صفته سنامه إلا عن عند الشافعي وأحمد وقال مالك في الجانب الأيسر وقال أبو
حنيفة الأشعار محرم فالأول والثاني دليله الاتباع والثالث وجهه أنه يعيب الهدى في الظاهر ويقبه الصورة
وأجاب الأول أن الأشعار كما يحسن كمال الأفعان لا يمثل أمراً بلق الحنجرة وإشارة إلى أن الإنسان لا يزوج نفسه في
زنا به كان ذلك قليلاً فضلاً عن حيوان خلق الذبح والمأكله فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة أنه يستحب أن يهدى الغنم فليمن مع قول مالك أنه يستحب تقليد الغنم أغلاً لتقليد لابل فقط فالأول
مخفف في ترك أصحاب تقليد الغنم والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع
ووجه قول مالك أن الغنم لا تقاطعها الشياطين بخلاف الابل فكان النمل في الابل كما يحسن صفع الشياطين
بأنه لا يخلف الغنم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الهدى إذا كان منثوراً وبزول ملكه غنماً لا يذبح ويصير
للساكن فلا يباع ولا يهدى مع قول أبي حنيفة أنه يجوز بيعه وأبدله بغيره فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الزام الناذر بالوفاء ليس هو تركه ماله وإن غدا ذلك عقوبة له حيث أنه
أوجب على نفسه ما لم يوجه الله تعالى عليه وزاحم الشارع في مرتبة التشرع فكان بيعه تركه عن ماله
بالنذر وما رد إلى استيفاءه لم يوفى عليه تركه به حيث ارتكب جنياً عنه ووجه الثاني أن المراد إخراج ذلك
المنثور أو منه في القية فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز ضرب ما فضل عن ولد الهدى مع قول
أحمد أنه لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن النذر حقيقة
انما وقع على ما كان ثانياً في جسمه لا يستخف وأما ما يستخف ويحدث نظيره فلا يخرج في الاتباع به ووجه
الثاني دخول العين في النذر كما يدل بين الجملة الذي في ضرب عياف المبيع فافهم ومن ذلك قول الشافعي
أن ما وجب في الذم أعز من الأثر كل منه مع قول أبي حنيفة أنه ذو كل من دم القران والجمع ومع قول مالك أنه
يؤكل من جميع الدماء الواجبة لإبراء السيد وفيه الذي فالأول مشدد خاص بالكبار والثاني فيه تخفيف
خاص بالمتوسطين والثالث مخفف خاص بالعوام ووجه استئثار السيد وفيه الذي أنه في الأول تكرار
الجنابة على السيد في الثاني لأجل ما حصل له من الرقة نقص هذه الأجرام المتكورة مدة الأفراد فافهم
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يكره الذبح ليلامع قول مالك أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن مقتضى الفقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن أفضل بقعة

وقال أبو يوسف ومحمد
والأول لا يستحب بضع
قيتها وأجارتها لا جنازة
عند مالك وأحمد والشافعي
وأبي يوسف ومحمد وقال
أبو حنيفة لا يجوز إلا أن
يؤجر نصيبه مشاعاً من
شركه ولا يجوز عند رده
عنده ولا يهتبه حال
وتحوز أجرة الدناير
والدرهم للزمن أو للفتح
بها كالأجر فافهم
عنده أبي حنيفة
ومالك وقال الشافعي
وأحمد لا يجوز وأجازها
بعض أصحاب الشافعي
فصل في ولا يجوز عند
مالك إجارة الأرض عما
ينبت فيها ويخرج منها
ولا يطعم كالسكك
والسبل والسكر وغير
ذلك من الأطعمة
والماكولات وقال أبو
حنيفة والشافعي وأحمد
يجوز بكل ما ينبت
الأرض ويشير ذلك من
الأطعمة والماكولات
كما يجوز بالذهب والفضة
والنروض وذهب
الحسن وطاوس إلى عدم
جواز كراه الأرض مطلقاً
بكل حال وإذا استأجر
أرضاً ليزرعها حفظه
أن يزرعها شعيراً وما
شربه كضرر الخططة
عند مالك والشافعي
والشافعي وأحمد وكان داود

وغيره ليس أن يزرعها غير الخططة **فصل في** وإذا استأجر أرضاً فاستأجر ليزرع فيها نوعاً من الفراس
كما يتأخر ما تمت السنة فله جواز ليزرعها غيره كالفراش بين أن يعطي المستأجر فية الفراس وكذلك أن يبي وأن يعطيه فية ذلك على الله مخلوق

أو بأمره يقوله وقول أي حنيفة كقول مالك لأنه قال إذا كان القام وضرب بالارض أعطاه المثرج التهمة وليس للغارس قلعها ولم يضرب لم يكن له إلا المطالبة بالقام وقال الشافعي ليس ذلك المثرج ولا يلزم المستاجر قلع ذلك ويبقى مؤبدا ٤٣ وروى المثرجة الغراس المستاجر

لذبح المعقر الممر وتوالمحاج مع قول مالك أنه لا يجوز للمعقر الذبح إلا عند المرونة ولا الحاج إلا بيني قال الأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ودليل أن قولنا لا يتباع ونهض بهما أو جوب احتداد الإمام مالك ولا يخفى أنه أحوط من القول الأول تأمل هـ ومن ذلك القول الأئمة الثلاثة أن وقت طواف الركن من نصف ليلة النحر وأفضله بحج يوم النحر ولا آخره له أي حنيفة أول وقت طلع الفجر الثاني وآخره ثاني أيام التشريق فإن أخره إلى الثالث لم يدمه فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان هـ ومن ذلك القول الأئمة الثلاثة أنه يجب أن يبدأ في رمي الجمرات بالتي على مسجد الخيف ثم بالوسطى ثم بحضرة العقبه مع قول أي حنيفة أنه لا يرى منسكسا أحاد فان لم يقبل فلا شيء عليه فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن البداء بالجمرات التي على مسجد الخيف هو الأمر الوارد وكل عمل على أمر الشارع فهو مردود ووجه الثاني أنه مردود ومن حيث كمال الإلزام فهو قوة ولا يمكن ناقص في العمل عن الأول فافهم هـ ومن ذلك القول الأئمة الثلاثة أن تزول المحصب مع صبح مع قول أي حنيفة أنه نسلت به قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه فالأول تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وزول النبي صلى الله عليه وسلم فيه يحتمل الأمرين معا هـ ومن ذلك القول الأئمة الثلاثة أن من يفرق في اليوم الثاني حتى غربت الشمس وجب عليه رمي الجمرتين مع قول أي حنيفة أن له أن ينقذ ما لم يعظم عليه الفجر فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان هـ ومن ذلك قول الشافعي وأجدنا امرأة إذا حاضت قبل طواف الأضحية لم تنفرد حتى تظهر وتطوف ولا يلزم الجبل حبس الجبل طاهر بل ينفرع الناس وركب غيرها مع قول مالك أنه يلزم محبس الجبل أكثر من مذبح كعبين وزيادة ثلاثا بأمرهم قول أي حنيفة أن الطواف لا ينقطع فيه طهارة فتنطوف وتدخل مع الحاج فالأول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان هـ وقد أتى البارزى النساء الأتي حصن في الحج بذلك وتله عن جماعة من أئمة الشافعية ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن طواف الدواع واجب ومن أوجب الحج الأفي حتى من أقام مكة فإنه لا دواع عليه مع قول أي حنيفة أنه لا يسقط بالأقامة فالأول تخفيف والثاني مشدد هـ والأحوط ويكرن الدواع لأفعال الحج لا يثبت والله سبحانه وتعالى أعلم

باب الأحصاء

اتفق الأئمة الأربعة على أن من أحصره عدو عن الوقوف أو الطواف أو السعي وكان له طريق آخر يمكنه الوصول منه لم يمسقه قربة أو تعد ولم يضال فإنه سلكه نفاة الحج أو لم يكن له طريق آخر يتحلل من إحرامه بعمل عمره عند الثلاثة مع قول أي حنيفة أن شرط التحلل أن يحصره عدو عن الوقوف والبيت جميعا فان أحصره عن واحد منهما فلازم قول ابن عباس أنه لا يتحلل إذا كان العدو كافرا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث كذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان هـ فإن قيل في شرع الهدى للمحصر من أن المحصر لم يقع باختياره وإنما ذلك على رغبته أنف العبد وموضوع الكفارات أنما هو عن الوقوف أو السعي به بالعبد و به فالجواب في الأمر كذلك وأيضاحه أن العبد ماضع عن دخول حفرة الفجر عن الالتماع منه من الزاوية الكبرية لم يصح له دخول حفرة الفجر فأنه المكي فكان الهدى كالحجبة بين يدي الحاجة فإنه سهل قضاءها والى ذلك الإشارة وقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى حجله فإن أخلق الرأس إشارة إلى وال ماسة والكبر والذين كانوا من بين من دخلوا للحفزة هـ فإن قال قائل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان معه من الكبر وحبال ماسة وقد كان مع أصحابه حين صدمه المشركون هـ فالجواب في أن ذلك كان من باب التترى مع لامة فدخل نفسه في حكمهم وأصابهم وموجوه أخر لا تذكر الأئمة من الأئمة من مسائل الحجاج التي كان يفتي بها الخواص من الفقهاء والله تعالى أعلم هـ ومن ذلك قول

لا يجوز
في كتاب أحياء الموات
اتفق الأئمة على أن
الارض المنبثة يجوز
أحيائها ويجوز أحياء
موات الأصنام للسلم
بالافتقار وهـ يجوز
الذي قال الثلاثة لا يجوز
وقال أبو حنيفة وأصحابه
يجوز وأخفقوا هـ
يشترط في ذلك إذن
الإمام أم لا فقال أبو حنيفة
باحتجاجه إلى أنه وقال مالك
ما كان في القلعة أو حيث
لا يحتاج الناس فيه
لا يحتاج إلى إذن وما كان
قربا من العمران وحيث

يتشاج الناس فيه افتقر إلى إذن وقال الشافعي وأحمد لا يحتاج إلى إذن واستلته وأقيم ما كان من الارض علو كما تهادأه وخرب وطاعه
على علبها الأحياء كالأبواب وحيث مالك ذلك وقال الشافعي لا عليك وعن أحمد وأبيان كالأهين أظهرهما أنه عليك فصل وبأي

شيء تلك الأرض ويكون أحياؤها قال أبو حنيفة فيجوزها وإن أخذ لها ماء في الدار فهو يطها وإن لم يسقها وقال مالك يعمل بالماء أنه
 أحياها لها من بناء وغراس ٤٤ وحفر بئر وغير ذلك وقال الشافعي إن كانت البئر رعي فبزرعها واستخرج ما بها وإن كانت للسكنى
 فتمتطعها بغير تولد تسقيها

«فصل في واختلاف آفة حرم البئر العادية فقال أبو حنيفة إن كانت لسكنى الأبل فحرمها أربعون ذراعا وإن كانت للماشع فستون وإن كانت عينا فثلاثمائة ذراع وفي رواية خمسمائة فمن أراد أن يصفى في حرمها منع منه وقال مالك والشافعي ليس لذلك حد مقرر والمراجع فيه إلى العرف وقال أحمد إن كانت في أرض موات خمسة وعشرون ذراعا وإن كانت في أرض عادية فخمسون ذراعا وإن كانت ههنا فخمسمائة ذراع والشمس إذا نبتت في أرض مملوكة فهل عليك صاحبها عليكها قال أبو حنيفة لا عليكها وكل من أخذها صار له وقال الشافعي عليكها مالك الأرض وعن أحمد وروايات أظهرها كذهب أبي حنيفة وقال مالك إن كانت الأرض محبوسة ملكه صاحبها وإن كانت غير محبوسة لم عليكها «فصل في اختلاف آفيا بفضل عن حاجة الإنسان وبهائمه وزرع من الماء فخير أو بئر فقال مالك إن كان البئر أو التهرق البرية فما لكها الحق بمقدار حاجته منه أو يجب عليه بذل ما فضل عن ذلك وإن كانت في حائط فلا يلزمه بذل الفضل إلا أن يكون جازم زرع على بئر قائم دمت مسكان أو عين فارت فانه يجب عليه بذل الفضل له وإن كان يعمل جازم بئر نفسه أو عينه فان تروا بأمر لأهلها يلزمه أن يبذل له بعد البئر شيئا

«باب الأضحية والعقيقة»

أجم الأئمة على أن الأضحية مشروعة فأصل الشروع وأما اختلاف في وجوبها وانفقوا على أن المرض السبيل في الأضحية لا يمنع الإجزاء وعلى أن الكثير يمنع لأنه يقصد العمود على أن الجرب ليس بمنع الإجزاء وكذلك العور وأجموا على أن مقطوعة الأذن لا تحزى وكذلك مقطوعة الذنب لقوات يؤمن اللحم وانفقوا على أنه لا يجوز أن يأكل شيئا من لحم الأضحية المنذرة وذلك اتفقوا على أنه لا يجوز بيع شيء من لحم الأضحية والهدى يذرا

عليه بذل ما فضل عن ذلك وإن كانت في حائط فلا يلزمه بذل الفضل إلا أن يكون جازم زرع على بئر قائم دمت مسكان أو عين فارت فانه يجب عليه بذل الفضل له وإن كان يعمل جازم بئر نفسه أو عينه فان تروا بأمر لأهلها يلزمه أن يبذل له بعد البئر شيئا

وهل يستحق غوثه فيه وبانان وقال ابو حنيفة تواصحاب الشافعي يلزمه بذله لشره بالناس والادواب من غير عوض ولا يلزمه ان يزارع
وله اخذوا الموضع واستحب تركه وعن اجدر وايتان انهم ربما يلزمه بذله من غير عوض ٤٥ فباشية السقام ما لا يحل له البيع

كان او تظنوا وكذلك كسيع الجلد خلافا للخصي والاوزاي كما سياتي في الباب واتفقوا على ان البدن والبقرة تحبى
عن سبعة والثاني عن واحد وكان ابي حنيفة يراهو به تحبى البقرة عن عشرة واتفقوا على ان وقت ذبح العقبة
يوم السابع من ولادته وكذلك اتفقوا على انه لا يسر رأس المولود يوم العقبة وقال الحسن بطي رأس المولود
بدمها هذا واحد من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الائمة الثلاثة وصاحبي
الامام ابي حنيفة ان الاضحية سنة مؤكدة مع قول ابي حنيفة انها واجبة على التقيين من اهل الامصار
واعترفوا بوجوبها النصاب فالاول مخفف والثاني مشدد من جهة الوجوب مخفف في اعتبار النصاب
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان البلاء الذي شرعت الاضحية له فيه غير محقق في لاسيما في حق
الاكابر الذين طهرهم الله تعالى من الخالفات وزكهم حسن الظن به ووجه الثاني شهودا مستحقا في البعد
نزول البلاء عليه في كل يوم طول السنة لسوء ما يتطامن من الوقوع في الخالفات المحضة او لما يقرب من
النقص في المأمرات فكان الاتفاق باهل هذا المشهد وجوب الاضحية والاتفاق باهل المشهد الاول
استصحابا وجاهه الثاني كيد قديم من حيث اتهمهم بقومهم فاتهم ومن ذلك قول الشافعي انه يدخل
وقت الذبح بطول الشمس من يوم النحر ومضى قدر صلاة العبدوا لخطيئته صلى الامام العبدوا لم يصل مع
قول الائمة الثلاثة ان شرط الذبح ان يصل الامام العبدوا بخطيئته لان ابا حنيفة قال يجوز زلاهل السواد
ان يضخروا اذ لم يلحقوا القبر الثاني وقال عطاء يدخل وقت الاضحية بطول الشمس فقط فالاول مشدد في
دخول الوقت ودليله الاتباع والثاني فيه تشديد الا في حق اهل السواد وذلك لتسعين لهم ابتداء الوقت وعلى
الطعام بين ذهابهم الى حضرة الصلاة وخطيئتين وجوعهم الى سيوتهم فعدوا الطعام فداستوى قولهم بقل
ابو حنيفة يدخل وقت الذبح بالخير الثاني لكانوا اذ ارادوا ان يصلوا مع الخطيئتين لا يتوى طعامهم
الابتداء والتمتلاص بصر اهل مصر يا كونهم يفرحون واهل السواد في غمهم حتى يتسوى طعامهم ومعلوم
ان يوم العيد يوم وليعبر ووجه الثاني في عداة ذلك كان دخول الوقت بالخير الثاني في عداة ذلك لهم لخطيئتين
والصلوات وجوعهم من ذلك فرحم الله الامام ابا حنيفة ما كان اطول باعهم في معرفة ارباب الشرعية ومن
ذلك قول الشافعي ان آخر وقت التضحية هو آخر ايام التبرق الثلاثة مع قول ابي حنيفة وما كانت آخر
وقت التضحية هو آخر ايام التبرق مع قول سعيد بن جبير انه يجوز زلاهل الامصار التضحية
في يوم النحر خاصة ومع قول الشافعي انه يجوز تاخيرها الى آخر شهر ذي الحجة فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف
والثالث مشدد والاربع مخفف جدا فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان البلاء الذي شرعت الاضحية
وردى في الاحاديث والآثار ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاضحية اذا كانت واجبة لم يقف ذبحها بقوات
ايام التبرق بل بذبحها وتكون تضاعف قول ابي حنيفة ان الذبح يسقط وتقدم الى الفقراء خاصة فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول والثاني ان الواجب بشدقيه وتخفيف
بالنظر لتسعة الذبح بايام التبرق وعدم تقييدها ومن ذلك قول الشافعي واجدته يسقط لمن اراد
التضحية ان لا يلحق بشره ولو بلغ في عشر ذلة حتى يعفى فان ضله كان مكر وهو قال ابو حنيفة
يباح ولا يكره ولا يصح مع قول ابي حنيفة يجوز فالاول مخفف بعد ما كان مكر وهو قال ابو حنيفة
حنيفة أخف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع وهو شبهه بالاستصحاب والتحريم
والكرهية فان أقل مراتب الامروا بالاستصحاب واهل مخالفة الامر التحريم ووجه قول ابي حنيفة كون
الكرهية والتحريم لا يكونان الا بدليل خاص كما هو مقرر في كتب الأصول ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا
الزمن اضحية معينة وكانت سنة لم يثبت بها عيب لم يمنع اجزاء مع قول ابي حنيفة انه يمنع فالاول مخفف
والثاني مشدد فتصل الاول على حاله لا يمتنع والثاني على حاله لا يمتنع من اهل الورع المقتفين في الادب
مع الله تعالى وقد فرجع الامر في ذلك الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان البلاء الذي شرعت الاضحية

في كتاب الوقت في مقررته
حائزة بالاتفاق وحل يلزم
أم لا قال مالك والشافعي
واحمد يلزم باللفظ وان
لم يحكم به حاكم وان
لم يحرمه مخرج الوصية
بعد موته وهو قول ابي
يوسف فيمنع عنده نزول
ملك الوقت عشرة ان
لم يخرجه الوقت عن
يده وقال محمد بن ابي
أحمد عن يده بان يحمل
الوقت وليا وبه ابي
وهي رواية عن ثابت
وقال ابو حنيفة الوقت
عطية متعينة ولكنه غير
لازم ولا نزول ملك الوقت
عن الوقت حتى يحكم به
حاكم او يعلقه بغير قول
ادامته فقد وقتت داري
علا يصح الانتفاع به
الا بانه كالذهب والفضة
والما كولا يصح وقفه
وقف الحيوان يصح
عند الشافعي واحمدوهي
رواية عن مالك وقال ابو
حنيفة وابو يوسف لا يصح
وهي رواية الاخرى عن
مالك فيقول في الراجح
من مذهب الشافعي ان
الملك في رقة الموتوف
ينقل الى الله عز وجل
فلا يكون ملكا وان
ولا يتوقف عليه وقال
مالك وابو احمد ينقل الى
الموتوف عليه وقال ابو

حنيفة واصحابه مع اختلافهم اذ امر الوقت خرج عن ملك الوقت ولم يدخل في ملك الموتوف عليه ووقف المشاع جائز كونه واجازته
بالاتفاق وقال محمد بن الحسن بدم البوازي بناء على أصلهم في امتناع اجازة المشاع فيقول في ولو وقف شيئا على نفسه مع هذا في حنيفة

وأحد وقال مالك والشافعي لأبضع وإذا لم تعين للوقف مصر فإن قال هذه الدار وقف فان ذلك يصح عند مالك وكذلك إذا كان الوقف منقطع الآخر كوقف على أولادى ٤٦ وأولادهم ولم يذكر بعدهم انقضاء فانه يصح عندهم ويرجع ذلك بعد انقراض من مبي الى

فقراء عسمة فان لم يكرهوا
قال فقراء السكين وبه
قال أبو يوسف وعبد الوارث
من مذهب الشافعي أنه
لا يصح مع عدم بيان
المصرف والراجح صحة
منقطع الآخر **فصل**
وانفقوا على أنه اذا خرب
الوقف بعد ان ملك الوقف
فما خلفه وفى جواز بيعه
وصرف ثمنه فى مثله وإن
كان مبيعاً فقال مالك
والشافعي يبق على حاله
ولا يباع وقال أحد يجوز
بيعه وصرف ثمنه فى مثله
وهكذا فى السجدة إذا
كان لا يرجع عوده وليس
عنده أى حنفية نص فيها
واختلف أصحابنا فقال
أبو يوسف لا يباع وقال
محمد يرد الى مالك أنه الأول
كتاب الهبة اتفق
الأئمة على أن الهبة تصح
بالإيجاب والقول والقبض
فلا بد من اجتماع الثلاثة
عندنا الثلاثة وقال مالك
لا يقتر صحته لزوماً وهما
قبض بل تقع وإن لم يجرد
الإيجاب والقول ولكن
القبض شرط فى نفوذها
وقامها واختار مالك بذلك
عما إذا أخر الواسع
القباض مع مطالبة
الموهوب به حتى مات
وتعوضه على المطالبة
لجبتل والله مطالبة الورثة
فإن ترك المطالبة أو أمته

عنه الآخر اقول بعض أهل الظاهر انه لا يمنع فالاول مشدد خاص بالاكار الذين يتسبون من الله تعالى
أن يتقربوا اليه من شئ ناقص بعدة من الصفات والثاني مخفف خاص بالأصاغر الذين لا يراون إلا ما
ينقص المصفر جمع الامرى مرتبى الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تركه مكرهه مكرهه الأقرن مع قول
أحدنا التجزئ فالاول مخفف والثاني مشدد ويجعل الامران على حالين بالنظر فى الاكار والأصاغر ومن
ذلك قول مالك والشافعي ان المرحله التجزئ مع قول أى حنفية انها تجزئ فالاول مشدد خاص بالاكار ومن
أهل الورع والثر والذين يسبل عليهم يحصل السليمة من العرج والثاني مخفف خاص بالأصاغر ومن
ذلك قول الشافعي أنه لا تجزئ مقطوعه شئ من الذنب ولو يسير اجماع جماعة من متأخرى أصحابه الاجزاء
أومع قول أى حنفية وما لا اله الا الله الاكثر فلا واحد فيها زاد على التثنية واثبات فالاول
مشدد خاص بالاكار وما بعده مخفف خاص بالأصاغر فجمع الامرى مرتبى الميزان ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة انه هو فليس ان يستنبط فى ذم الاضحية مع الكراهة فى الذم مع قول مالك أنه لا يجوز واستتابة الذم
ولا تكون الاضحية فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول كون الذم فى أهل الذبح وفى الجملة ووجه
قول مالك ان الاضحية قربان الى الله تعالى فلا بد ان يكون الكافر واسطة فى بينهما وهذا سارق أحكام
الكافر والمشرى والفرق بينهما لا تدرى كتاب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو اشترى شاة بنية الاضحية
لا تصير اضحية بمجرد ذلك مع قول أى حنفية انها تصير فالاول مخفف خاص بالأصاغر والثاني مشدد خاص
بالاكار فجمع الامرى مرتبى الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان ترك التسمية على الذبيحة عداً وسبوا
لا يضر مع قول أحد انه ان ترك التسمية عداً مجزأ كلها وان تركها ساقاً لا يضر واثبات ذلك قال مالك
وعنده رواية ثالثة انها تحمل مطلقاً سواء تركها عداً أو سبوا أو لم يصب أصحابه كما قاله القاضي عبد الوهاب ان
نارك التسمية عداً غير متاؤل لا تؤكل ذبيحته ومع قول أى حنفية ان النجاس اذا ترك التسمية عداً تؤكل
ذبيحته وان تركها ناسياً كانت فالاول مخفف والثاني وما بعده مفصل الا ان رواية الثالثة من مالك فانها حنفية
فراجع الامرى مرتبى الميزان ووجه منع الاكل عما لم يذكر كرام الله عليه ولو نسباً الا ان هذا قوله
تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وان كانت الاية عند المصورين اغناها فى حق من ذبح على اسم
الاصنام والوثان ووجه من اباح الاكل مما لم يذكر اسم الله عليه ولو عداً العمل بقرائن الاحوال فان
المسلم لا يذبح الا على اسم الله لا تكاد الاصنام والوثان تختار على ياله وقد اجمع الأئمة لا يذبح على اصحاب
التسمية فى جميع ما عدا الشارع فيه بالتسمية وما خالف فى ذلك الا بعض أهل الظاهر فراجع الامرى مرتبى
الميزان مخفف ومشدد فى بالفرط حال الاكار والأصاغر فافهم ومن ذلك قول الامام الشافعي تسبب الصلاة
على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح مع قول أحد ان ذلك ليس مشروع ومع قول أى حنفية وما لك
انه تركه الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح قال الثلاثة وتسبب ان يقول هذا ما حمل
ولا تقبل منى وقال أبو حنيفة يكره قول ذلك فالاول من المسئلة الا لو مشدد ودله الاتباع والثاني مخفف
ودليله قول بعض الصحابة والثالث مشدد فى الترك ووجه التسبب عن شركه فخر الله تعالى عن الله عند
الذبح والى ما نفى التفرع عن صفه من كان يذبح على اسم الاصنام فافهم وما اوجه استحباب قول الذاب اللهم
هذا ما حمل ذلك فافهم والفضل فى ذلك لله تعالى أى هذه الذبيحة من فضلك وعلى لك حال فذلك على ما لم يفرج
عن ملكك فذبحتها معادك ووجه كراهة قول ذلك لاسم امر لا يذبحه فى كتاب فخرج الله الامام بأى
حنفية ما كان أدق علمه ومن ذلك اتفاق الأئمة لا يذبحه على اصحاب الاكل من الاضحية المتطوع بها مع
قول بعض العلماء وجوب الاكل فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامرى مرتبى الميزان ووجه الاول
ان اسمه مشروعاً للتضحية دفع السلام عن المضحى وأهل وجميع أهل الدار من المسلمين ومن المروءة وان
صاحب الاضحية يشارك الناس فى ذلك البلاء وهذا خاص بالأصاغر وأما لو خبثه وخافى بالاكار فحين

قبض الهبة فقبضها حتى مات الوهاب أو مرض بطلت الهبة وقال ابن أبى زيدا مالكى
فى الرسالة لا يتم هبة ولا صدقة ولا حبس إلا بالبيان فان مات قبل أن يحاز عسمة فهو ميراث ومن أحد روايته ان الهبة تنك من غير قبض ولا بد

في القصة ان يكون ناذن الوهاب خلاف في حنفية وهو المشاع حائز عند مالك والشافعي كالسبع ويصح قبضته بان يسلم الوهاب المبيع
الى الموهوب له فيسقط منه حقه ويكون نصيب شريك في يده ويصح وقال ابو حنيفة ان ٤٧ كان بما يتسم كالقيد والجوارح حازت

لا يقدر على تحمل ثقل متعة خلادق عليهم وللشافعي في الافضل من ذلك ولان احدهما باكل الثلث
ويهدى الثلث وتصدق بالثلث والثاني وهو المالك يبيع عند اعيانه انه يصدق بها كلها لا يعاقب بتركها كلها
ومن ذلك اتفاق الاثمة الاربع على انه لا يجوز بيع جلد الاضيعة المنقورة او المتخورة بجامع قول الشافعي
والا زنا في يجوز بيعها - لانه اذا باع ثوبه كان كالبشرى والنفقة والمخل والبر والاسنان فالاول بعدد
خاص بالاكثر واهل الرقابة والثاني يخفف خاص بالاصغر واهل الحاجات وسكن ذلك عن ابي حنيفة
أما وقال عطاء لاباس ببيع اصب الاضحية بالدرهم وغيرها اه ووجهه عدم بلوغ عطاء النبي عن
ذلك فانهم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الاصل افضل ثم الدرهم ثم القتم مع قول مالك ان افضل القتم ثم
الابل ثم البقر ووجه القول من عرف فان الاصل اكثر لجا والقتم اطيب فيحصل الاول على حال الفقراء
والساكنين والثاني على حال الاكابر الدنيا والمترفين فيعطي كل انسان بما هو مستحقه من عباده وسبب ان
باكل منه فرجع الامري مرتين الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز ان يشترك سبعة في بنة سواء
كانوا مفردين او من اهل بيت واحد مع قول مالك انها لا تجزئ الا اذا كانت تطوعا وكانوا اهل بيت واحد
فالاول يخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامري مرتين الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان العقيقة
مستحبة مع قول ابي حنيفة انها مباحة ولا اولانها مستحبة ومع قول احمد في أشهر وابيها مباحة
والثانية انها واجبة واختارها بعض أصحابنا وهو مقتب الحسنة وداود قال ولول والثالث يخفف والثاني اخف
والرابع يشدد فرجع الامري مرتين الميزان ونظاها لادلة تشهد بلوجوب والتسديد معا لكل منهما
رحل فالاشعاب خاص بالنسطين الذين يسامحون نفوسهم بترك بعض السنن والوجوب خاص بالاكثر
الذين يؤاخذون نفوسهم بذلك والاشعاب خاصة بالاصاغر * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان السنة في العقيقة
ان يدبغ عن الفلام شاتان ووجه الجلب بشارع قول مالك انه يدبغ عن الفلام شاة واحدة كافي الجازمة
فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامري مرتين الميزان ووجه الاول ان العقيقة على حد الذكر
عناية الامين في الارث وفي الشاهد غير ذلك ووجه الثاني النظر الى راس المدة للسيد فاني واحدة
لاؤص في ذكره ولا بائنة فان ذبغ صاحب هذا المشهد عن الفلام شاتين فهو احتياط مع مراقتة الموارد
* ومن ذلك قول الشافعي واحدا بجماعهم كسر عظام العقيقة وانها تطبخ اجزاء كما اتفقوا على سلامة الولود
مع قول غيرها انه يسحب كسر عظامها فقالوا بالذبول وكثرة التواضع وخود نار البشرى ووافقه تعالى اعم

باب النذر

اتفق الاثمة على ان النذر يجب الوفاء به ان كان طاعة وان كان معصية لم يجز الوفاء به وعلى انه لا يصح نذر
بموم يوم العيد وبالم الحيف فان نذر صوم العدين وصام مع صومهم التحريم عند ابي حنيفة وعلى انه
لنذر صوم عشرة ايام جازمه مما امتنعوا مكرها وقال داود يلزمه صومه مما امتنعوا به فالاول خاص بالاصاغر
والثاني خاص بالاكثر من اهل الاحتياط ههنا واحدة من مسائل الاتفاق هو اما ما اختلفوا فيه فمن ذلك
قول الاثمة الثلاثة انه لا يلزم نذر المعصية كفارة مع قول احمد في احدي وابيها بنة يتقوله ليجل نفسه
ويجب كفارة فالاول يخفف والثاني يشدد فرجع الامري مرتين الميزان ووجه الاول عدم روضه
في ذلك بالسفارة ووجه الثاني انه نذر معصية فهو ومعصية ذاته وان لم يفعلها فاني اعم على ذلك فكان وجوب
الكفارة لا لقائه فادعا عنه اخبره بنة قتل الكافرة * ومن ذلك قول الشافعي انه لو نذر ذبغ ولده او نفسه
لم يلزمه شيء مع قول ابي حنيفة واحمد في احدي وابيها بنة يلزمه ذبغ شاة * وقال مالك ومع قول احمد
في الرابة الاخرى انه يلزمه كفارة مع قول الاول يخفف والثاني والثالث فيه تشديد فرجع الامري مرتين
الميزان ووجه الاول عدم روضه في ذلك ووجه الثاني وما بعده انه معصية في كان نفسه شاة
قياسا على الدماء الواجبة في الحج بقبل حرام او كفارة عين قياسا على العين اذا حنث فيها * ومن

وتخصيص بعض الاولاد بالمعصية وبالاتفاق وكذا تفصيل بعضهم على بعض واذا فضل قول يلزمه الرجوع الثلاثة على انه لا يلزمه وقال
احمد يلزمه الرجوع * وفي فصل * وانذوه بالوالد لا بنبهة قال ابو حنيفة ليس له الرجوع فيها بحال وقال الشافعي له الرجوع بكل حال

وقال مالك إنه أخرجوه ولو بعد القبض فيما هو بآلهم على جهة الصلة والمجدة والأجمع فيما هو عليه على جهة الصدقة وإنما سوغ الخروج مما لم يتغير المصلحة في الولد وأبوهم سقط ٤٨ دينا بعد المدة أوتروا وج البنت أو يخطأ الموهوب بآلهم من جنسه بحيث لا يتغير منه ولا

ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من نذر نذرا مطاعا صح وهو الأصح من مذهب الشافعي والقول الثاني له عدم الصلة
 حتى يلقه بمعنى النذر المذكور بشرط أوصفه فالقول بختف والقول الثاني للشافعي فيه تشديد بفرج الأمر إلى
 مرتبة الميزان وهو الوجه الأول سلوك الأدب مع الله تعالى أن لا يفرق حضرته بلا حصول شيء أو جوعه لأن
 ذلك كالتلاعب فهو كمن يرى نفلان الصلاة علقا من غير تعيين فانه نعم صلاته ووجه الثاني أن تعليقه
 بشرط أوصفه هو موضوع النذر فله من ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من نذر بجمع عدمه يارمه شيء مع قول
 أحد في إحدى روايته أنه يارمه دفع شاة أو إبل الأخرى يارمه كفارة عين فالقول بختف والثاني فيه تشديد
 بفرج الأمر إلى مرتبة الميزان وقت تقدم أو تحسنه مثل ذلك غير بعيد ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والثالث
 نذر الحج يارمه الوفاء به لا غير قول الشافعي في أحد القولين أنه لزمه كفارة لأغيره والقول الآخر بتغير بين
 الوفاء وبين كفارة عين فالقول مشدد والثاني وما بعده تشديد بفرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول الشافعي أن من نذر بجمع ما لم يكن كالإتيان كلف فلا يفتقه على صوم أو صدقة فهو ضمير بين الوفاء والتمتع
 بين كفارة عين مع قول أبي حنيفة أنه يارمه ما لم يكن كالحوال على بركة أو إتيان وقع قول مالك وأحمد أنه يحقر
 التكفاره بقالات الله عليه فالقول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مبني منه بفرج الأمر إلى
 مرتبة الميزان ووجه الثلاثة ظاهر في كتب الفقه وهو وجه الاحتياط ومن ذلك قول الشافعي في نذر أن
 يتصدق بعهده الله يارمه أن يتصدق بجميعه مع قول أصحاب أبي حنيفة أنه يتصدق بثلاث جميع أمواله المذكورة
 أصنافا وقول آخر أنه يتصدق بجميع ما يملكه ومع قول مالك أنه يتصدق بثلاث جميع أمواله المذكورة
 وغيرها ومع قول أحد في إحدى روايته أنه يتصدق بجميع الثلثين أمواله أو إلى رواية الأخرى إلى جوع
 إليه فيما أوامر مال دون مال فالقول مشدد والثاني فيه تخفيف وما بعده محقر مبني بفرج الأمر إلى مرتبة
 الميزان وهو وجه هذه الأقوال المعروف ومرجه الاحتياط ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في جمع قوله
 أن من نذر الصلاة في المسجد الحرام تبين فاعلم أنه وكذا القول في مسجد المدينة والآن مع قول أبي حنيفة
 أن الصلاة لا تبين في مسجد يخال فالقول مشدد وهو خاص بالأصغار الذين يشهدون نقابا والمساجد
 من الفضيلة من حيث ما ورد في بعضها من الفضل والثاني مخفف وهو خاص بالكبار الذين يشهدون تساوي
 المساجد من الفضل من حيث يستنبط إلى الله تعالى بقوله والآن المساجد لا تبين حيث ما جعله الله تعالى
 للكبار من الفضل المساجد الثلاثة ويصح أن يكون الثاقلون الذين يشهدون ذلك ذلك ما جعله الله تعالى
 لأولو عليه من حيث ما ورد من التفضل فيكون أن كل من الثاقلين بالتساري فقط ونظر ذلك الأسماء الألهية
 يقال أن الأسماء الألهية أفضل من الأسماء المنتهية لاجتماع الأسماء كلها فلهذا واحدة فنذكر ذلك القول
 في نفسه المساجد إلى الله وما ردت في التفاضل بينها راجع إلى العبد محسب ما يقوم في قلبه من انتقام ذلك الأسماء
 أو بالنظر إلى ما جعله الله له في نفسه من الثواب لأغيره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو نذر صوم يومه
 ثم أظفر لعنه فقام مع قول مالك أنه إذا أظفر بالمرض يارمعه القضاء فالقول فيه تشديد وهو خاص بالكبار
 والثاني فيه تخفيف من حيث الفضل وهو خاص بالأصغار وهو وجه الأول قياس النذر على الفرض في نحو
 ذلك تعالى فإن كان منك رمضا أو على سفر فعذ عن أيام آخر بجماع الوجوب في كل منها ووجه الثاني
 تخفيف النذر عن درجة الفرض لأنه مما جوعه العبد على نفسه من الحق تعالى والاشك أن الحق مأمرة
 الوفاء العقول لا على وجهه أو عليه من جهة الشارع في التشرع بذلك وهو الذي عهده بعض المحدثين
 من جهة العقول المبني عنه وما بعده ذلك تعالى في قولنا نذرنا أن نكسر رأسك أو نكسر رأسك أو نكسر رأسك
 متداوفاً فهو ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه لو نذر قصد الميت الحرام لم يكن له نية في الحرام ولا يذلل
 في نيت القتل الحرام لزمه القصد بجمع أو عزمه الماشي من دورته أهله مع قول أبي حنيفة أنه لا يلزمه شيء إلا إذا
 رآه الماشي إلى بيت الله الحرام أو ما أذن الله القصد والذهاب إليه فلا فالقول مشدد والثاني فيه تخفيف بفرج

فليس له الرجوع وعن
أحمد ثلاث روايات
أنه رماه الرجوع بكل
حال كذهب الشافعي
والثاني ليس له الرجوع
بحال كذهب أبي حنيفة
والثالث كذهب مالك
وفصل **في غيبة**
الرجوع في غيبة
الابن قال الشافعي له
الرجوع فيه من كل من
يقع عليه اسم وله حقيقة
أو حازا تركه له
وفلواته ولولاد البنين
والبنات ولا رجوع
في غيبة الابن ولا يعتبر
الشافعي طرد ودين
وتزوج البنت كما اعتبره
مالك لكن شرط بقائه
في سلطنة المتبفتح
عنده الرجوع وقوله
وبه لا جازية ورفضه
وقال أبو حنيفة إذا
وعد الذي رجم محرما
بالنفس لم يمكن له
الرجوع وإن وسب
الجنسي ولم يرض عن
المسعة كان له الرجوع
الآن يزيد بن زاذمة متصلة
أو غير متصل بالعدو
أو يخرج عن ملك
الموهاب وليس عند
أبي حنيفة الرجوع فيها
وبه ولولدها خيرة وأخته
وعه وعنته ولا كل من
أمره أن لا يمكن له أن
يتزوج بها لاجل النسب
فأما إذا مات عنه

وللا جانب كان له أن يرجع في هيبته فرفض طلب ثوابها وقال اغادرت الواجب فطر فان كان منه مني طلب الامر
 الشاوب من الموهوب له فله ذلك عندنا لكى كنه القدر للشيء وهذه الرجل الامر ومن هو فوقه وهو علة للشافيع وقال او نجدة لا يكون

له ثواب الإشتراطه وهو القول الثاني للشافعي وهو الرابع من مذهبه الفصل ٤٨ وأجمعوا على أن الوفاء بالعقد الخبر مطلوب وهل هو واجب أم مستحب فيه خلاف ذهب أبو حنيفة والشافعي وأحمد إلى أن المستحب ٤٩ فلو تركه فإنه الفضل وارتكب

الامر الى مرتبة الميزان ولكل منهما وجه بالنظر الا كابر والاصاغر * ومن ذلك قول الشافعي في احدى
اقرابين والى حنيفة ان من نذر الشيء الى معبد الله او الى احد اوصيائه لا ينفذ نذره مع قول مالك واجلوا الشافعي
في ربح قوله انه ينفذ ولا يلزمه فالقول مخفف والى شافعي رجوع الامر الى مرتبة الميزان وقد تقدم توجه
نفوت المساجد ونسوا بهاقير فارجعه * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو نذر قبل مباح كان قال الله
على ان امشي الى بيتي او اركب فرسي او ائس ثوبي ثلاثين غلبه مع قول الشافعي انه يلزمه كفارة عين اذا
خالف وان كان لا يلزمه فعل ذلك مع قول اجمداته بنفذه نذره وذلك وهو مخير بين الوفا به وبين التكفارة
فالاول مخفف والثاني فيه تشدد بدو الثالث فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه كل من هذه
الاقوال راجع الى اتحاد القائل به والله تعالى اعلم

﴿ کتاب الاطعمه ﴾

أجوعوا على أن تقوم النعم خلال واقفوا على كل أمر لا يحل له فهو حلال وكذلك اتفقوا على أن الأرنب حلال وكذلك اتفقوا على أن الحلال من حيوان البحر هو السمك واتفقوا على أن الحلال إذا حبس وعلفت طهر حتى زالت رائحة الفصاة حلت عندئذ وجوزت الكراهة عندهم لا يقول بعضهم كما لائمة الثلاثة قالوا ويحس البحر والبقرة أربعين يوما والاشاة سبعة أيام والدجاجة ثلاثة أيام وأجوعوا على جواز الأكل من الميتة عند الاضطرار وكذلك اتفقوا على أن السم أوالزيت وأغبرهما من الأدهان إذا وقعت فيه فأرقت لم يبق حوله أكل الباقي وكان طاهر وكذلك أجوعوا على أن كل من البستان إذا كان عليه حائط الأذن مالكة هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأمام الشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد يحد كل لحم الخيل من قول مالك بكراته وقول أصحابه بصرمته وهو قول أبي حنيفة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فجميع الأمر في مرتبة الميزان وهو وجه الأول مستطاب عند الأكرام من الأئمة وأما وجه الكراهة كما ذكرنا في الاستطاب في علوم الترمذ وجه الصبر خوف انقطاع نسلكها إذا قبل باحتراقه فيصف الاستطاب كالحياة كإشارة العقول تعالى وأعدوا لها ما استطعت من قوة ومن رباط الخيل فان الأمر برابطها يقتضي إبقاءها وعدم تصحيحها ولو سل أكل لحومها الجيلة فانهم ممن وذلك قول الأئمة الثلاثة بصرم كل لحم أكلوا من الجوارح الألهية مع قول مالك بكراته كراهة مطلقة وقال محققو أصحابه حرام ومع قول الحسن يحد كل لحم البغال وقال ابن عباس يحد أكل لحوم الجوارح الألهية فالأول والثالث مشدد والثاني مخفف والربع مخفف فجميع الأمر في مرتبة الميزان وهو الوجه الأول كلها ظاهر محمول على اختلاف طبائع الناس فمن طاب له أكل شيء من ذلك فلا حرج ومن لم يطق نفسه ما كله فلا يثبت لذلك ما فيه من حصول الضرر في الجسم غالبا ومن ذلك اتفاق الأئمة الشاشة على تحريم كل ذي ناب من السباع ومخالف من الطير يدعو على غيره كالعقاب والصقر والبازي والشاهين وكذا ما أحسب أنه إذا كان بلا كل الحيف كالنسر والذئب والذئب الأسود وغيره من الراب إلى رفع مع قول مالك وأصحابه ذلك كله على الإطلاق فالأطعم المشدد وقول مالك فيه تخفيف فجميع الأمر في مرتبة الميزان وهو الوجه الأول أنه غير مستطاب لأهل الطول والعمارة لأنهم يشرون فيه من بخره غيره ويقترون به فخرجوا بذلك الحيوان المستور فيسر فيغير تلك العقوبة في قلبه أكله وإذا أقبلت إليه لم يحارل من قلبه إلى مرقطة وصار كالجار ومن هنا ورد النهي عن الجلوس على جلود النمار والسباع لأنه روث السقوة في القلب كجار بوجه تحريم ما يكل الحيف أنه مستغث وجه قول مالك أن بعض الناس يذهب فيباح له أكله فإن العلة في تحريم غير السطاب أغشاه من جهة الطب وذلك لأن كل ما لا تقتنيه النفس يكون بطي أو الحضم فيورث الأمراض عكس أكل الإنسان ما تشربه بنفسه فإنه يكون ربيع الحضم وكلما اشتد الشهوة إليه

(۷ - میزان - فی)

(٧ - میزان - فی) لبردها الى صاحبها فلا ضمان والا ضمن وقال الشافعي واجد يضمن على كل حال وقال مالك ان اخذها منه لم يضمن وان اخذها من غيره لم يضمن وان اخذها من غيره لم يضمن وان اخذها من غيره لم يضمن

لا يوجد من يضمنه اليه ولم يكن يقر بهاشي من العيران وخاف عليها له انما عند مالك في تركها واكلها والاضمان عليه والبقرة اذا خاف عليها السباع كانا شوا قال ابو حنيفة . والشافعي واجمعتي اكلها اثم الضمان اذا حضر صاحبها **فصل في حكم الاطعمة في الحرم**

وعبره سواء عند مالك كان امرع فاقهم . ومن ذلك قول الائمة الثلاثة في المشهور عنهم انه لا كراهة فيما ينهي عن قتله كالحطاف والمهدد والخفاش والبرص والسباع والطاووس مع قول الشافعي في اربح القبول ان حرام الاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامرائي مرتبتي الميزان ووجه الاول انه لو كان اكله يؤذي لما كان ينهي عن قتله ووجه الثاني انه لا يلزم من النهي عن قتله حل اكله فقد يصرح بذلك كعلم كلب الصيد والمشيقة فاقهم . ومن ذلك قول الائمة بخبرهم اكل كل ذي ناب من السباع يمدو به على غيره كالاسد والتمر والذئب والغيل والذئب والهرء الاما لكافاته اباح اكل ذلك مع الكراهة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامرائي مرتبتي الميزان ويصع جمل الثاني على حال اصحاب الضرورات والاول على حال اصحاب الرفاهية فاقهم . ومن ذلك قول صاحب التمهيز بخبرهم اكل الزرافة مع قول السبكي في الفتاوى الحليبة ان المختار حل اكلها فرجع الامرائي مرتبتي الميزان ويصع جمل ذلك على حال اهل الضرورات وحال اصحاب الرفاهية . ومن ذلك قول الشافعي وجمد جمل الثعلب والضب مع قول مالك بكرهه اكل لجهلهم مع قول ابي حنيفة بخبرهم ما قالوا لا تخفف والثاني فيه تشديد والتائب مشدد فرجع الامرائي مرتبتي الميزان ووجه ذلك كلفظهم فرجع الى احتياط المجتهدين . ومن ذلك قول مالك والشافعي باباحة جمل الضب والبرص مع قول ابي حنيفة بكرهه اكلها ومع قول احمد باباحة جمل الضب وفي البرص وانما قالوا لا تخفف والثاني فيه تشديد وكذلك ما يمدد به فرجع الامرائي مرتبتي الميزان . ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بخبرهم اكل جميع مشرات الارض كالغار والذئب والذود المنفرد عن معدته او الذي يسلم يتميزه مع قول مالك بكرهه دون نحره وعبره جمل ذلك على حالي . ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الجراد يؤكل ميتا على كل حال مع قول مالك لا يؤكل كل منه مما مات خنثا انهم من غير سبب يصعبه فالاول مخفف والثاني فيه تفصيل فرجع الامرائي مرتبتي الميزان . ومن ذلك قول مالك والشافعي يحل اكل الصنفذ مع قول ابي حنيفة واحمد بخبرهم مع قول مالك لا يابس الا باليد والخلد والحيات اذا ذكيت والخلد لا يذبحه عيبا تشبها لثاقل الاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامرائي مرتبتي الميزان ووجه القبولين ظاهر . ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد والشافعي في اصمغ قوله انه يحرم اكل ابن اوى مع قول مالك انه مكروه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف . ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في اصمغ قوله انه احرء الوحشية حرام مع قول مالك انها مكروهة فقط ومع قول احمد في احدى روايتها انها مباحة وفي الاخرى انها حرام فالاول والاربعة مشددة والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامرائي مرتبتي الميزان ووجه هذه الاقوال يرجع الى اجتihad المجتهدين . ومن ذلك قول ابي حنيفة لا يؤكل من حيوان البحر الا اسلم وما كان من جنسه خاصة مع قول مالك انه يجوز اكل غير السمك من السرطان وكتب الماء والصنفذ وخنزير برون لكن انخزير يرمكز وعنده وروى انه توقف فيه مع قول احمد يؤكل جميع ما في البحر الا الاتساح والصنفذ والكوسج وبخبر غير السمك عنده الى الذكاة كخنزير البحر وكلبه واسنانه ومع قول بعض اصحاب الشافعي وهو الاصمغ عندهم يؤكل جميع ما في البحر وقال بعضهم لا يؤكل الا السمك وقال بعضهم لا يؤكل كل كلب الماء ولا خنزير ولا فارة ولا عقرب ولا حوت وكل ما له شفة في البر لا يؤكل وروى بعض الشافعية ان كل ما في البحر حل الا الاتساح والصنفذ وحل السمك والسرطان والشفة فالاول مشدد والثاني مباح فاقهم فاقهم فرجع الامرائي مرتبتي الميزان ووجه الاول ان طائر الاموات والاشجار يعطى اختصاص حل السمك فقط لانه هو المستطاب الذي امن الله تعالى عليه تايه ووجه قول مالك الاخذ به قوله تعالى احل لكم صيد البحر فتحل كل ما فيه الا الخنزير براوحي الخنزير وهو ممتني على الاحكام تدور على الاسماء والادوات وقد سئل مالك عن الخنزير هل يحل فقال هو حرام فقبل له انهم حيوان الصنفذ قال الله تعالى حل لهم الخنزير روايتهم ممتنونه خنزير براوحي وهو الاقوال ظاهرة مذكورة في كتابنا فقط . ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بكرهه اكل لحم الجلالة من بقر وشاة وغيرهما مع قول احمد بخبرهم اكل لحمها ولينها ويحبها فالاول فيه تخفيف وهو خاص

واحمد عليه الضمان **فصل في اذا مضى على القطعة حول وتصرف ثم الملتقط بشفة او سبع** او صدفة فلصاحبها اذا جاء ان ياحذ فيمتاها ويملكها عند ابي حنيفة ومالك والشافعي واحمد وقال داود ليس له شيء واذا جاء صاحب القطعة

فأعطى علامتها وصفها وجب على المنتقط عندئذ أن يصدقها الله ولا يكفه بصدقها قال أبو حنيفة والثاني لا يرضى بذلك إلا بدنية
 كتاب اللطيف في أذواج المنتقط في دار الإسلام فهو مسلم عند الثلاثة وقال أبو حنيفة كان وحدي ٥١ كندسه أو بغيره أو بغيره فمن

بأصحاب الحاجات الثاني في شدة وهو خاص بالمال الزاخرة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
 الشافعي أنه يجوز للمنتقط أن يبيع مع قول غيره أنه يجب فالأول مخفف والثاني مشدد على قاعدة
 ما كان مجموعاً عنه مخازر * وجب ووجه الأول مراعاة جميع جانب تحريم المنة ووجه الثاني مراعاة جميع
 ما يدفع الهلاك عن العبد فالأول خاص بالأكابر والآخرين المشددون والثاني خاص بالأصاغر فكان لسان
 حال الأكابر بقولنا نترك أكل المنة من غير ما يظنوننا عن أكل الحياصة من حيث أنها علم نظر الله البناكا
 ورد وكان لسان حال الأصاغر بقولنا مراعاة ما يقع نفسه من حيث أنها علم بقوله عندى أولى من مراعاة أكل
 الحياصة فإن الله تعالى يحب بقاء العالم أكثر من ذهابه قال تعالى ولا تعلقوا بالدينكم إلى التهلكة قال تعالى وإن
 حضروا السلم فاتحهم لها وقد تقدم أن داود عليه الصلاة والسلام لما بنى بيت المقدس قال كل شيء بناه هدم
 فذلك قال الله تعالى فاقبض الله تعالى إليه أن يتولى باليقوم بناؤه على يدى من سفل الدماء فقال ما رب أنس
 ذلك في سبيلك بنى الجهاد فقال الله تعالى إلى بني لسانك السوا يصادى انتهى * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 والثاني في أحد قوله أنه لا يجوز له أى فليست له السبع وأغاب كل سدا الرق مع قول مالك وأحمد في إحدى
 روايته أنه يسبع * ومع قول الشافعي في راجح قوله أنه ان وقع جلالاً ريقاً لم يجز عسر الرق ومع قوله أن
 المنتقط في طرف يسبع ويتزود فالأول فيه تشديد وهو خاص بالأكابر والثاني فيه تخفيف وهو خاص
 بالأصاغر الذين لا يقدرون على شدة الجوع ووجه راجح من قول الشافعي العمل بقاعدة ما جاز لبعض روة
 بتقدير بقدرها ووجه جواز التزود منها الأخذ بقاعدة الاحتياط فتدليها بعد ذلك بالكله حتى يشرف
 على الهلاك * ومن ذلك قول مالك وأحمد في أصح المذهبين أن المنة مع قول جماعة من أصحاب أبي
 حنيفة ومعظم الغرابة كل طعام الغرابة كان غائباً بشرط الضمان وترك المنة مع قول جماعة من أصحاب أبي
 حنيفة وبعض أصحاب الشافعي أنه باكل المنة فالأول مشدد في احتساب المنة والثاني مشدد في احتساب
 مال الغرابة رجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * وجه الأول أن الغالب سهولة ذلك لاعتداله بالضعف والاحتياط وعدم
 توقفه في ذلك فقدم على المنة * وجه الثاني أن المنة لا تنفع فيها لأحد من الخلق في الدنيا ولا في الآخرة
 فكان أكلها أضعف من المنة * وقد مر على طعام الغير ولو حصل ما كراهي من مرض في الجسد فبرحى الشفاء منه بالمداواة
 أن شاء الله * وقد مر على شخص من أرباب الأحوال في التخليج أيام عدم الماء وهو ينش في دجاجة فميتة
 فنظرت إليه شراً فقال لي استعذ بالله تعالى من زمان صار اللفة بقره بقدم المنة على ما قايلى الناس انتهى
 * ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على تعذر تطهير الدهن المأثوم إذا خيس وإن غلبه حرام مع قول بعضهم أن
 الدهن يطهر بفسله فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وكذلك اتفقوا على جواز
 الاستصباح * ومع قول الشافعي أنه لا يجوز الاستصباح به فيحمل كلام المنافع في المسئتين على حال أهل
 الزاخرة من الأغنياء فيحمل كلام المنجور على حال أهل الضر ورات * ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاني
 بإباحة الشجر المأثوم قال الله تعالى على اليد أذا قتل ذبح ما فيه فيه يهودى مع قول مالك في إحدى روايته
 أنها تقرب من الرابة الأخرى أنها مكروهة وما كالأرباب من أجدوا اختيار جامع من أصحابه القهرم
 وجماعة الكرامة منهم من خرف فالأول مخفف ومقاله من القهرم مشدد ومن الكرامة مخفف فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان * وجه الأول أن قولنا ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من اضطر إلى شرب الجمر
 لعطش أو دواء شربه وهو أحد أقوال الشافعي مع قول الشافعي في أصح قوله المنع مطلقاً وقوله في القول
 الآخر أنه يجوز شربه ولا يجوز للتعاوى واختاره جماعة فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * وجه الأول أن الضرورات تنبع المحظورات ووجه الثاني أن
 الله تعالى حرم شرب الجمر ولم يصرح بالإنجواز شربه لعطش أو دواء فتقف عن الشراب وتشرط بقطع
 النظر عن كون ذلك ما حلتوب منه ونفسق الله تعالى ويصح على الإباحة على حال الأصاغر والمنع على

أصحاب الحاجات الثاني في شدة وهو خاص بالمال الزاخرة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
 الشافعي أنه يجوز للمنتقط أن يبيع مع قول غيره أنه يجب فالأول مخفف والثاني مشدد على قاعدة
 ما كان مجموعاً عنه مخازر * وجب ووجه الأول مراعاة جميع جانب تحريم المنة ووجه الثاني مراعاة جميع
 ما يدفع الهلاك عن العبد فالأول خاص بالأكابر والآخرين المشددون والثاني خاص بالأصاغر فكان لسان
 حال الأكابر بقولنا نترك أكل المنة من غير ما يظنوننا عن أكل الحياصة من حيث أنها علم نظر الله البناكا
 ورد وكان لسان حال الأصاغر بقولنا مراعاة ما يقع نفسه من حيث أنها علم بقوله عندى أولى من مراعاة أكل
 الحياصة فإن الله تعالى يحب بقاء العالم أكثر من ذهابه قال تعالى ولا تعلقوا بالدينكم إلى التهلكة قال تعالى وإن
 حضروا السلم فاتحهم لها وقد تقدم أن داود عليه الصلاة والسلام لما بنى بيت المقدس قال كل شيء بناه هدم
 فذلك قال الله تعالى فاقبض الله تعالى إليه أن يتولى باليقوم بناؤه على يدى من سفل الدماء فقال ما رب أنس
 ذلك في سبيلك بنى الجهاد فقال الله تعالى إلى بني لسانك السوا يصادى انتهى * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 والثاني في أحد قوله أنه لا يجوز له أى فليست له السبع وأغاب كل سدا الرق مع قول مالك وأحمد في إحدى
 روايته أنه يسبع * ومع قول الشافعي في راجح قوله أنه ان وقع جلالاً ريقاً لم يجز عسر الرق ومع قوله أن
 المنتقط في طرف يسبع ويتزود فالأول فيه تشديد وهو خاص بالأكابر والثاني فيه تخفيف وهو خاص
 بالأصاغر الذين لا يقدرون على شدة الجوع ووجه راجح من قول الشافعي العمل بقاعدة ما جاز لبعض روة
 بتقدير بقدرها ووجه جواز التزود منها الأخذ بقاعدة الاحتياط فتدليها بعد ذلك بالكله حتى يشرف
 على الهلاك * ومن ذلك قول مالك وأحمد في أصح المذهبين أن المنة مع قول جماعة من أصحاب أبي
 حنيفة ومعظم الغرابة كل طعام الغرابة كان غائباً بشرط الضمان وترك المنة مع قول جماعة من أصحاب أبي
 حنيفة وبعض أصحاب الشافعي أنه باكل المنة فالأول مشدد في احتساب المنة والثاني مشدد في احتساب
 مال الغرابة رجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * وجه الأول أن الغالب سهولة ذلك لاعتداله بالضعف والاحتياط وعدم
 توقفه في ذلك فقدم على المنة * وجه الثاني أن المنة لا تنفع فيها لأحد من الخلق في الدنيا ولا في الآخرة
 فكان أكلها أضعف من المنة * وقد مر على طعام الغير ولو حصل ما كراهي من مرض في الجسد فبرحى الشفاء منه بالمداواة
 أن شاء الله * وقد مر على شخص من أرباب الأحوال في التخليج أيام عدم الماء وهو ينش في دجاجة فميتة
 فنظرت إليه شراً فقال لي استعذ بالله تعالى من زمان صار اللفة بقره بقدم المنة على ما قايلى الناس انتهى
 * ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على تعذر تطهير الدهن المأثوم إذا خيس وإن غلبه حرام مع قول بعضهم أن
 الدهن يطهر بفسله فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وكذلك اتفقوا على جواز
 الاستصباح * ومع قول الشافعي أنه لا يجوز الاستصباح به فيحمل كلام المنافع في المسئتين على حال أهل
 الزاخرة من الأغنياء فيحمل كلام المنجور على حال أهل الضر ورات * ومن ذلك قول أبي حنيفة والثاني
 بإباحة الشجر المأثوم قال الله تعالى على اليد أذا قتل ذبح ما فيه فيه يهودى مع قول مالك في إحدى روايته
 أنها تقرب من الرابة الأخرى أنها مكروهة وما كالأرباب من أجدوا اختيار جامع من أصحابه القهرم
 وجماعة الكرامة منهم من خرف فالأول مخفف ومقاله من القهرم مشدد ومن الكرامة مخفف فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان * وجه الأول أن قولنا ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من اضطر إلى شرب الجمر
 لعطش أو دواء شربه وهو أحد أقوال الشافعي مع قول الشافعي في أصح قوله المنع مطلقاً وقوله في القول
 الآخر أنه يجوز شربه ولا يجوز للتعاوى واختاره جماعة فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل
 فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * وجه الأول أن الضرورات تنبع المحظورات ووجه الثاني أن
 الله تعالى حرم شرب الجمر ولم يصرح بالإنجواز شربه لعطش أو دواء فتقف عن الشراب وتشرط بقطع
 النظر عن كون ذلك ما حلتوب منه ونفسق الله تعالى ويصح على الإباحة على حال الأصاغر والمنع على

جده له ويطى ما أتفق عليه وقال أبو حنيفة وأحمد يستحق الجعل على الإطلاق ولم يعتبروا بجود الشرط ولا عدمه ولأن يكون مع وفاء
 الأباقي أم وقال الشافعي لا يستحق الجعل إلا بالشرط واختلفوا هل هو معتد فقال أبو حنيفة إن رده من ميرة ثلاثة أيام استحق أن يعين ردهما

وان رجع من دون ذلك بمنحه له الحاكم وقال مالك له ابراهيم بن احمد وايتان احدهما دينارا وايتان عشرة درهما ولاقرين بمسيرة اساقفة وطولها لابن المصير خارج المصير والثانية ابناء من المصير عشرة دراهم ومن خارج المصير ثمانية دراهم وعند الاساقفة لا يستقي شي الا بالاسطر والتقدير واختلفوا ٥٢ فيما انفق على الابن في طرفة فقال الرضا في نسخة واساقفة لا يجب على سيد اذا انفق متبرعا ولم يلق

﴿ كتاب الصيد والذبايح ﴾

[illegible]

بالإجماع ومن سبعة عشر المصنفين أن المال يرفع الثلث ففي ما كان المثلثوا الشافعي إذا مات عن أمه كان لها الثلث والباقي لبيت المال أو
عن بنته فلهما النصف والباقي لبيت المال وعلى ما قال الأحنيفه وهما المال كله لأم الثلث ٥٣ بالفرض والباقي بالزوج وكذلك الثلث لبيت

ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو خرج من أودع ما يخرج من الكراهة مع قول المالكية أنه لو ذبح بعير أو غرسة
من غير ضرر ودم أو ثقل وحله بعض الأصحاب على الكراهة فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد إن لم يهمل
على الكراهة فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الصريح أن ذبح غير ضرر ودم وكل عمل لا يوافق
الشريعة فهو غير صحيح فلهيحل . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو ذبح حيدوا ما كولا فخرج في جوفه
حيدنا متاحل أكلمه مع قول أبي حنيفة أنه لا يباح للآل ولا يخفف بحول على حال من طابت نفسه بأكله
مع العمل بحديث كافل بن زيد أنه أمة والثاني فيه تشديد بحول على حال من لم تطب نفسه بأكله ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز لأصطياد الكلب الماء سواء كان أسودا أو غيره وبغير من الخواص المأخوذة
مع قول إجماله أنه يباح صيد الكلب الأسود مع قول أبي عمر وعجمانه أنه يجوز لأصطياد الأبال كلب فقط
فالآل يخفف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث ووجه استثناء الكلب الأسود ودم من أنه سلطان وصيد
الشيطان وحسن لأنه لا كلب له ولو كان له كلب لم يسل صيده كذبحه فاهم . ووجه قول أبي عمر وبجاءه من
الأصطياد الكلب وهو الأودي في الأحاديث أن كان المالك يملك كل ماله تكفل فيه السبع وغيره
أنه ورعا بهد تشبه السبع كلما في حديثنا اللهم سلط عليه كلما . كذا في فسطاط الله تعالى عليه السبع
فأله ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه بشرط مع كون الكلب الممل إذا أرسل على الصيد يطلبه وإذا أجزه
عنه أجزه وإذا أشلاه استولى كونه إذا أخذ الصيد أسكه على أصا تودخل في بيئته ومنه مع قول مالك أن ذلك
لا بشرط فالآل فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الثاني حصول الانتقاد
لصانديا الثلاثة بشرط الأول فكأن قول الجراح إذا اجتمعت الثلاثة فعل الصائد ووجه الأول أنه لا يهمل
كمال الانتقاد الأكونية على الصيد الصائد ويحل بيئته وبغير ولا كل من غير فرع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجماله بشرط في الجراح أن يتكرر منه الشرط مرات حتى يسمى مطبوا أو قل
ذلك من زمان مع قول مالك والثاني أن ذلك يحصل بمرور واحدة فالآل فيه تشديد والثاني يخفف فخرج الأمر
إلى مرتبتي الميزان . ويصح حمل الأول على حال أهل الودع والثاني على غيرهم . ومن ذلك قول الشافعي
بأصحابه أن التهمة عند إرسال الجارحة في الصيد أنه لو تركها أو عمدا لم يخرج من قول أبي حنيفة أنها بشرط
حال كونه إذا أقرت كمال صاحبها أو أوعدها مع قول مالك أن التهمة من الكلب الممل أو الكلب الممل ونسبته في نفسه
ورائيه ومع قول أبي جعفر أنه لو رباته أنه ان تركها عند إرسال الكلب أو أزاله لم يحمّل الأكل من ذلك
الصعيد إلا الإطلاق عمدا كانا ترك أسوأ ومع قول داود والشعبي وأبو رزان التهمة بشرط في الإباحة بكل
حال فإذا ترك التهمة عمدا أو ناسيا لم يؤكل تلك الذبيحة فالآل يخفف والثاني وأربع مشدد والثالث
مفصل فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان والأحدث تشديد لجميع الأقوال فإن الأمر التسمية بشعيل الوجوب
وأنذب فاهم . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الكلب لو قتر الصيد لم يقتله ثم أدرك وفيه حصة مستقرة
فإن قبل أن يسع الزمان الذكاة حصل مع قول أبي حنيفة أنه لا يباح للآل ولا يخفف والثاني وأربع مشدد
والثالث يباح الودع الثاني والأقرب بغیرهم الأول . ومن ذلك قول أبي حنيفة وما أشبهه في شهر ورايتهما وأما الشافعي
في أصح قوليه أن الجراح لو قتل الصيد يقتله مع قول جلدوي أبي وصف وجمد وغيرهم أنه لا يباح للآل ولا يخفف
والثاني مشدد فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان والأقرب في أهل الخصاصة الأول والآخر في أهل الغنم الثاني . ومن
ذلك قول مالك من كلفه صيد الكلب أو أخرج في القول الآخر أنه يباح للآل مشدد خاص بأهل الودع والثاني
مخفف خاص بأحد الناس فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن جراحة الطير في
الأكل كالكلب مع قول أبي حنيفة أنه لا يخرج مما كتبت من جراحة الطير فالآل مشدد والثاني مخفف فخرج
الأمر إلى مرتبتي الميزان . ومن ذلك قول الشافعي في أصح قوليه وأجماله أنه لو رمى صيدا وأرسل عليه كلبا فغره

النصف بالقرص وبالق
بالروفل القاضي عبد
الأزهر المالكي عن
الشيخ أبي الحسن عن
الصحیح عن عثمان وعلى
وإن عباس وابن سعود
أنهم كانوا لا يرون ذوى
الأرام ولا يرون على
أحد وهذا الذى يهكى
عنه فى الروفل بشذوى
الإصاحم كما فعل لاقول
وإن غيره من غيره من
الخطاة بدعون الأجماع
على هذا **فنفصل**
والسلب لا يثبت من الكافر
ولا عكسه باتفاق الأئمة
وحكى عن هذا وابن
الحبيب والقضى أنه لو
ثبت السلب لا يثبت
كأن يزوج الكافر بالسلب
ولا يزوج الكافر بالسلب
فنفصل واختلفوا فى حال
المرتد إذا قتل أروام
على الرقة على ثلاثة
أقوال الأول أن جميع
ماله الذى يملكه فى
إسلامه يكتسبه فى
السل محقق لو ملك
والشافعى وأحمد والثانى
يكون لورثته من الملبس
سواء اكتسبه فى إسلامه
أو فى رده وهذا قول أبى
يوسف ومحمد بن الحسن
والثالث أن ما اكتسبه
فى حال إسلامه لا يورثه
من الملبس وما اكتسبه
فى حال رده فهو لبيت
المال وهذا قول أبى حنيفة

(فصل) وانفقوا على ان القاتل عبد الجبار لا يرت من المقتول ثم اختطفوا ابن قتل خطا فقال ابو حنيفة والشافعي واجد لا يرت وقال مالك يرت من المالك دون الدية (فصل) واختطفوا فوريث اهل المثل من الكفار فذهب مالك واجد لا يرت بعضهم بعضا اذا كانوا اهل

ملتين كاليهودي والنصراني وكذا آمن هذا ما من الكفار ان اختلفت ملتهم وقال ابو حنيفة والشافعي انهم اهل ملة واحدة فكلمهم كفازيرت بعضهم بعضا **فصل في الفرق** ٤ • والقنلى والمهدى والموقى بحرقى اوطاعون اذ الم يعلم ايتهم مات مقبيل صاحبه لرب لم بعضهم

يحييان الامن الثالث الى السدس والاجماع وحكى عن ابن عباس انهما هما الثالث حتى يسير واياته فيكون لها
 للسدس (فصل) والامم عشرة ورجوا من اوتوا حقا واولوا بظلمة ما تروى في فضل الخصال وحسنه جميع الفقهاء الا ان

عباس فانه قال بكون ثلاث المال كله في المستلثن وبه قال شريح واقفة ابن سيرين في روجه واوبن وخالفه في روجه واوبن **فصل في**
والثنتين فصاعدا الثلاث عند جميع الفقهاء الا ما شذبه عن ابن عباس ان للثنتين النصف كالأحادية ٥٥ وان للثلاثة النصف اربعة

وروى عنه كقول الجماعة
واذا استكمل البنات
الثلثين ثلاث بنات
الان الا ان يكون معهن
ذكر في درجتين أو اسفل
منهن فيه صبر فيكون
ما بين يتسعو بين من هو
فوقه ومن هو في درجته
لذلك كمثل خط الاثني
عند جميع الفقهاء وحكي
عن ابن مسعود انه جعل
ما بين الذكر من ولد الام
دون الاب **فصل في**
والاخوات مع البنات
عنده عند جميع الفقهاء
وحكي عن ابن عباس
انهن لسن به صبرة ولا يرثن
شأن البنات **فصل في**
المسئلة المشهورة ما اشتركت
وهي زوج وأم وأخوات
لام وأخ لا يرثن اختلفا
فيما انفك مالك والشافعي
لزوج النصف والام
السفلس وللأخوة من
الام الثلث فيشارك الاخ
للايرن الاخوين للام في
الثلث الذي فرض لهما
وهذا قول عمر وعثمان
وابن عباس وابن مسعود
وزيد بن ثابت والامري
وابن المسيب وجعلت
ومذهب أبي حنيفة
واصباه وأحمد وابود
الثلث للاخوة للام وبسط
الاخ لا يرثن وهو مذهب
على وحكي عن ابن عباس
وابن مسعود **فصل في**

وقول أبي حنيفة وأحمد في رواية الأخرى عنهما قالوا لو مشدود الثاني تخفف فرجع الامر الى تبي الميزان
وجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم ان غلب السبع عن راض والخاصني فاعتبر ما يدل على ذلك من اللفظ لاسيما
ان وقع تنازع بعد ذلك بين البايع والمشتري وتراجع الى الحاكم فانه لا بد من دفع الحكم بهذا الشأن وهو الا ان
شده واما جمهورهم من الفقهاء لا يثبتون ان يقولوا راضه يدفع الميزان من ثلثه دفع الاخرية جازما مثلا وجه
قول مالك ومن وافقه ان انتر ينه تكتفي في مثل ذلك وهو قول البايع والتمن واعطاء المبيع للمشتري ولو ان لم
رض به لم يملكه منه وهذا خاص بالاكابر من أهل الدين الذين لا بدعوى باطل او روثا لخط الاوفر لوانهم كما
كان عليه السلف الصالح وأهل الصدقة في كل زمان واما الأول فهو خاص بانشاء الدنما المؤثر بن انفسهم على
اخواتهم بل في جدار أحدهم شدة من شدة عليه بحق وطعن في شدة ودفعه ومن ذلك قول بعضهم انه
لا يشترط اللفظ في الاشياء المقترة كغيب وخزعة نقل مع قول بعضهم انه يشترط فالاول تخفف والثاني
مشدد على وزان ما تقدم في الامور الخطيرة وضابط الخطيرة والمقتران كما يحتاج الناس فيه الى الترفع الى
الحاكم فهو خطير وكل ما لا يحتاجون فيه الى ذلك فهو حقير ومن ذلك قول الاثمة الثلاثان البيع يتعقد بلفظ
الاستدعاء كعبه أو اشترى فقول يثبت أو اشترى مع قول أبي حنيفة انه لا يتعقد اصلا فالاول تخفف والثاني
مشدد ووجه الأول حصول الغرض بكون الاستدعاء بالثمن او اشترا بالذلة من الجواب في المستلثن ووجه
الثاني نسبة الاستدعاء الى الغش وقد ليس في العادة فراقهم الناس منه أنه لو لم يكن في ذلك المبيع عيبا لما كان
يسأل غيره في أخذه بل كان يصبر الى ان يطلعه غيره منه كما هو مشهور في الأسواق ويصح حل الأمر على الاكابر
من أهل العلم والذين الذين يرثون الخط الاوفر لوانهم من أهل الدين الذين لا بدعوى باطل او روثا لخط الاوفر لوانهم
الناس ذلك من بعضهم به بنينا بالحقير أو اقرائهم في جمع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي
واحد انه اذا انعقد البيع ثبت لكل من المتبايعين خيار المجلس ما لم يتفرقا أو يختارا لزوم البيع فان اختار
أحد الميزان في الخيار الآخر حتى يفرقا المجلس أو يختارا للزوم ومع قول أبي حنيفة وما لك انه لا يثبت
لثانيه من خيار المجلس فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول احدث
البيعان الخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما اشترت بعني للزوم ووجه الثاني لزوم البيع بغير دفع ثمنه
السبع والشراء ولا يحتاج الى خيار المجلس ويصح حل الأمر على حال الاصابه الذين يردون كل واحد منهم الخط
الاوفر لنفسه فرجعهما الشارع يجعل خيار المجلس لهما القصور نظرهما وترددهما في لزوم البيع كما يصح حل
الثاني على حال الاكابر الذين يردون كل واحد منهم الخط الاوفر لانيه ومثل هذين الاحتجاجان في خيار المجلس
لعدم وقوع حصول لدم لاحدهما اذا ظهر الخط الاوفر لانيه بل يرجع أحدهما بذلك فافهم ومن ذلك قول
أبي حنيفة والشافعي انه يجوز شرط الخيار ثلاثة أيام ولا يجوز زفوق ذلك مع قول الامام مالك يجوز زفوقه ما شاء
اليه الماحو ويختلف ذلك باختلاف الأول والآخر فالكفة التي لا يمتقي أكثر من يوم لا يجوز شرط اختيار فيها أكثر
من يوم واقررت التي لا تكون الزفوق عليها في ثلاثة أيام يجوز شرط اختيار فيها أكثر من ثلاثة أيام ومع قول
أحمدواي يوسف ومحمد ثبت من الخصام ما يتفقان على شرطه كالاجل فالاول فيه تشدد يستلزم في الخصصة في
ذلك والآخر فيه تخفف وانما الثالث تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني والثالث راجع الى اجتماع
المختص به حسب الاختلاف مراتب الناس في تفضيلهم والفقراء وانما عليهم ورؤيتهم الخط الاوفر لانيهم أو
لانيهم كما تقدم الكلام عليه في الكلام على خيار المجلس ومن ذلك قول الاثمة الثلاث ان اختيارا اشترطوا في
الليل ما يدخل الليل في الخيار مع قول أبي حنيفة ان الليل يدخل في ذلك فالاول فيه تشدد والثاني فيه تخفف
وتسعة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بلزوم البيع اذا مضت مدة اختيار من غير
اختيار فرجع الاجازة مع قول مالك ان البيع لا يلزم بمجرد دفع المثل بل يضمن الاختيار واجازة فالاول تخفف
والثاني فيه تشدد واحتياط للذين فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة بغدا البيع

فرض الجد والجدات السدس عند جميع العلماء وروى عن ابن عباس انه أعطى الجدة أم الاب اذا اقتربت الثلث وأقام مقام الام
وروى عنه كقول الجماعة ومذهب مالك لا يرث من الجدات الا اثنتان أم الام وأمهات وام الاب وأمهاتها ومذهب أبي حنيفة ان أم أبي

الابن أيضا واختلف قول الشافعي فقال غسل قول مالك ومالك مثل قول أبي حنيفة وهو انه يمشى وروى عن ابن عمر من مذهبه ما وجدته من جهة
 الابن اذا كانت اقرب من الجدة ٥٦ من قبل الامام اشارتها الجدة من قبل الام في السدس ولا تعجبها من مذنب مالك والشافعي وروى

ابن مسعود وقال ابو حنيفة
 السدس للجدة من قبل
 الابن اذا كانت اقرب
 من ابني من جهة الام
 فصل في الجديتاس
 الاخرة فبرئ من معه ولا
 يحرمون عند أبي حنيفة
 ومالك والشافعي وأحمد
 وروى عن أبي بكر وابن
 عباس وعائشة وابن الزبير
 وروان ومعاذوا بن موري
 وأبي الدرداء ان الجسد
 يسقط الاخرة والاخرة
 من الابوين بما دون الجسد
 بالاختصاص من الاب ما لم
 ينقصه من الثلث عند
 كافة العلماء وروى عن
 علي بن اسمعيل انما ياتونه
 واختلفت الأئمة في
 الاكسرية وهي زوج
 وام وجدوا تحت لابن ام
 أولاد فقال مالك والشافعي
 وأحمد لا تزوج النصف
 واللام الثلث واللام
 النصف والجد السدس
 ثم ينقسم الجسد والاخت
 نصيبه الاثلاثة الثلثان
 ولما اختلف وقال ابو حنيفة
 للام الثلث والزوج
 النصف والجد السدس
 وتسقط الاخت فصل في
 ومن اجتمع فيه جوتا
 فرض ورت عند مالك
 والشافعي باقواها فقط
 وعند أبي حنيفة وأحمد
 يرت بالسدين جميعا ولو
 اجتمع ابتاعهم أحدهما

باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز

أجمعوا على صحة بيع العين الطاهرة وانفقوا على أنه لا يجوز بيع أم الولد خلافا لداود به قال علي بن عباس
 وكذلك انفقوا على عدم جواز بيع مالا يقدر على تسليمه كالطريق والمواعيل في الجهر والعبد الباقي خلافا
 لابن عمر رضي الله عنهما في قوله يجوز بيع الابن وعن عمر بن عبد العزيز بن زوا بن أبي ليلى انه ما أجاز بيع
 الطريق والمواعيل والسمك في بركة عظمى وان استحق في أخذه إلى مؤنة كبير وأجمعوا على صحة بيع المسك وكذلك
 فأرته ان انفصلت من حي عند الشافعي وانقصوا على أن لبن المرأة طاهر وعلى جواز شراء المصنف وأما
 اختلافنا في بيعه ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفنا فيه من ذلك قول الشافعي وأحمد
 أنه لا يجوز بيع العين النقص في نفسها كالكلب والخنزير والجرن فإن تلف الكلب أو تلف فلا
 فيه له وكذلك لا يبيع عند الثلاثة بيع النمس ولو غسل بالماء مع قول أبي يوسف أنه يجوز بيع الذن النمس
 ولو لم يغسل ومع قوله أيضا أنه يبيع الكلب والسمك والجرن وان يؤكل المسلم فمما يبيع الجمر والنيبذ وفي
 ابتاعهم ومع قول بعض أصحاب مالك يجوز بيع الكلب مطلقا وقول بعضهم أنه مكر ومع قول بعضهم

لا يمكن لأحد منهما السدس والباقي بينهما بالتصوية بالاتفاق ويمكن عن ابن مسعود والحسن وأبي ثور وابن النعمان
 أن لا يخرج أحدهما من السدس **فصل** في كفاية العلم في بيعه بان لا يرث لا يشترط بالولادة ذهب القاضي إلى أنه يشترطها وقال ابو حنيفة أن الولد

وعاقده كان له نعمته المثل بعقل عنه وابن الملازمة قال الوحيه تصحق أمه جميع ماله بالفرض والعصوه وقال مالك والشافعي تأخير الام
الثالث بالفرض والباقي لبيت المال وعن أحمد وابان أحداهما عصية عصبه أمه فإذا خلف ٥٧ أمواخلاف الام الثالث والباقي للخال

والثاني تأخيرها عصبه فيكون
المال جميعه ماله نصيبا
فوقصلي في العول عند
كافة القهله بجميع ثابت
معمول به فإذا زادت
الفرائض على سهام الزكاة
دخل النقص على كل
واحد منهم على قدر حقه
وأعلنت المسئلة ثم تقسم
بعونها على كل ذي سهم
على قدر سهمه غائلا
كالديون إذا زادت على
التركة تقسم على
الحصص وينقص كل
واحد منهم على قدر دينه
وقد انعقد الاجماع في
خلافه جرح رضى الله عنه
على ذلك ثم خالف فيه
ابن عباس بعد موت عمر
وأبكره وقال بسط لاه
فقتيل له هلاقت ذلك
بعضه عمر فقال هه
وكان عصبيا فقبل له رأيك
مع الجماعة أحب اليها
من رأيك مفردا وافترق
الائمة على أن العول
لا يكون الا في الأصول
الثلاثة والستة والنشعر
والاربعة والنشرون
فوقصلي في السقط وان
استعمل ماصرا قال مالك
وأحمد لا يرث ولا يورث
وان تحرك وتفس الان
يظول به ذلك أو يرضع
فان عطش فسن مالك
روايتان قال الوحيه
والشافعي أن غرسه أو

يجوز بيع الكلب المأذون في امساكه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف والرابع فيه تشديد
والخامس مفصل ولكل من هذه الأقوال وجه محاسب اجتهاد صاحبها مع أنه لم يرد لنا دليل صريح على منع
بيع السر حين يختلف الجنو ويصح حمل قول أبي يوسف يجوز لاسلم إن وكل ذميا في بيع الجنو على كونه كان
يرى أن الكل غير سفيح بعض والحديث الثامن في بيعه أو هو الذي لا يسلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
يجوز بيع المذب مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز إذا كان لتدبير مطلقا فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان والاول خاص بالأصاغر الذين قد يحتاجون إلى ثمن المذبر بعد التدبير فيكون توسعة
الائمة عليه يجوز بيع المذب ومصرف عنه في ضرر ورائه رحمه وذلك أحق من عقق المذب ووجه الثاني أن
ربط النسيئة مع الله تعالى بالتدبير لا يجوز زال جوع فيها وهو خاص بالاولياء والأولاد فانهم هم
ذلك قول الائمة الثلاثة أنه لا يجوز بيع الوقف مع قول أبي حنيفة أنه يجوز بيعة ماله من قبله بحكم الحاكم إذا
مخرج الوقف مخرج الوصايا فالاول مشدد والثاني فيه تخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والاول خاص
بالأكابر كما في المسئلة قبلها والثاني خاص بالأصاغر فكما يجوز له أن جوع عن وصيته كذلك يجوز له أن جوع
عن وقفه لاسيما إن احتاج إليه لم يحكم فيه حاكم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد يجوز بيع لبن المرأة مع قول
أبي حنيفة وما لا يجر بيعه فالاول تخفف والثاني مشدد ووجه الاول دخول بيعه في ضمن قوله تعالى
فان أرضعنكم اليكم فان أجورهن أن عمن لبنهن وأجره ضمانتهن للطفل لقوله تعالى فان أجورهن
مؤذن بصحة بيعه ووجه الثاني أنه لا يحتاج إلى لبن الأدمية في إمداد الأولاد فمؤذن من المعروف أن نسي
المرأة لبنها الولد أحرم المذبر بل لأن شرف النوع الانساني ومن ذلك قول الشافعي وأحمد في أحداهما وأبكره
أنه يجوز بيع ذب وركه ليكونا فحسب صلحهم قول أبي حنيفة وأحمد في أصح وأبكره أنه لا يصح بيعه ولا
أجارتها وان فصل صلحا فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول تقر رأيي
على الله عليه وسلم عقلا في بيعه ورواها عن النبي صلى الله عليه وسلم وعلى والعباس إلى المدينة ووجه
الثاني أن مكة حرمه الله تعالى خاصة فلا يبيع بها ولا يجوز بيع المسجد ولا اجازة لأبباع الله
تعالى أن يري العبد له ملك الله تعالى في حضرته على الكشف والشهود فان البيع انما يشرع بالأبباع
هو في محاب عن ربه وجز وجل ولأن ذلك الجلب رفع لم يشهد الله فلا يبيع وذلك قاله من الصوفية أن
الانبياء والاولياء لا زكاة عليهم لرفع محابهم فلا يشهدون لهم مع الله ملكا اه وان كان الجهو رعى
خلافه فلا ذم من اجراء الاحكام على النسي من حيث الجزاء بشرى فانهم ومن ذلك قول الشافعي في أريح
قوله أنه لا يصح بيع ما ملكه بغير إذنه مالكه مع قول أبي حنيفة وأحمد في أحداهما وأبكره أنه يصح ووقف
على اجازة مالكه وهو أقدم من قول الشافعي بخلاف الشراء فانه لا يوفى على الاجازة عند أبي حنيفة ومع
قول مالك أنه لا يوفى البيع والشراء على الاجازة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجه الأقوال ظاهر فان الاجازة تلحق ذلك ببيع ما ملك حال لمقدنا ذلك تقديم
وتأخير ومن ذلك قول الشافعي وعبد بن الحسن أنه لا يجوز بيع ماله بستره ملكه عليه مطلقا قبل قبضه
عقارا كان أو متقولا مع قول أبي حنيفة يجوز بيع العقار قبل القبض ومع قول مالك لا يجوز بيع الطعام قبل
القبض وأما ما سواه فجوز ومع قول أحمد أن كانا ببيع مكمل أو موزن أو معدود المجرم قبل قبضه
وان كان غير ذلك جاز فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
وجه الاول ينهي الشارع عن بيع ماله قبض ووجه الثاني أن العقار لا يخاف تغيره ما لم يبد وقوع البيع
وقبل القبض ووجه قول مالك غلبة التغير على الطعام بخلاف ما سواه ووجه قول أحمد هو لا قبض المكمل
والموزن والمعدود عاده فلا يتغير عليه القبض ومن ذلك قول الائمة الثلاثة أن القبض في المتقولا يكون
بالقبض وفي المتقولا لا يتغير بالعقار والشارع على اختيار بالغلبة مع قول أبي حنيفة أن القبض يكون في الجميع بالغلبة

(٨ - ميزان - في) تنفس وأعطس ورث وورث عنه وفصل في الخنثى المشكل وهو من له فرج وذك كالأبو
حنيفة في المشهور رضعته بالن من الذك كرفه وغلام أو من الفرج فهو أنثى أو منهم ما اعتبر بسبقه ما كان استويا يني على اشكاله إلى أن يخرج

له سوية أو باقي النساء هو رجل أو مدبرة لمن أو نبطا أو فرجة أو يحمض فهو امرأة فان لم يظهر شيء من ذلك فهو مشكل ومبراهه مبراه اثني
وكذلك قال الشافعي ولكن يحالنه ٥٨ في مبراهه فقال يعطى الابن النصف والخنثى الثلث وبقية السدس حتى يتبين أمره أو يحطما
وقال مالك وأجد يورث

ووجه القولين ظاهر أما الأول فلأن المتقول سهل دخوله في اليد فكان يقضه لا يحصل إلا بالنقل بخلاف
المعار ووجه الثاني أن البائع اذا خلى بين المشتري وبين المبيع قطعته عنه فحصل الرض من النقل
بذلك فهو من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز بيع عين مجهولة بمعدن عبيد أو ثوب من أو ثوب مبيع قول أبي
حنيفة أنه لا يجوز بيع معدن ثلاثة أعدا أو ثوب من ثلاثة أو ثوب بشرط انصار بدون ما زاد على الثلاثة فالأول
فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر لأن شرط النصار مرد
الأمر إلى الزنا فكان المشتري رضى بالعيبان كان هناك عيب ومن ذلك قول مالك والشافعي في أر ج
القولين أنه لا يصح بيع العين الغائبة عن القدين ولم توصف لمعهم قول أبي حنيفة أنها تصح ويشت للمشتري
الخير عند الر و هو به قال أحمد في أصح الوتين عنه واختلف أصحاب أبي حنيفة فيما إذا لم يذكر الجنس
والنوع كقولهم بعتك ماني كفي فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان أو يصح جعل
الأول على بيع ما يقبل فيه التغير بين مدة العقد والآخر على ما لا يقبل فيه التغير وهو به قال بعض الشافعية
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح بيع الأعي وشراؤه وأجارته ورهته ونبت له الخيار إذا لم يسم
قول الشافعي في أر ج قوله أنه لا يصح بيعه ولا شراؤه إلا إذا كان رأى شيئا قبل العي مما لا يتغير كالخشب
فالأول مخفف والثاني مشدد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول حديث ابن عباس عن نض بن وهز
رضي الأعي بذلك ووجه الثاني فهو والأعي عن إدراك الجيد والذى عن غير ما جدم إذا أخبره الغير برداء
لونه مثلا ويحتاج إلى رد مع الحياة وانجل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح بيع الباقلة في قشره
الأعي مع قول أبي حنيفة يجوز له فالأول مشدد خاص بأهل الورع والثاني مشدد مخفف خاص بعوام الناس
فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعه بيع المخطئة في سنبلها مع قول الشافعي في
أر ج قوله أنه لا يصح فالأول مخفف خاص بالعوام والثاني مخفف مشدد خاص بالكابر فخرج الأمر إلى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح بيع الخسل في كوارته ان شرهه مع قول أبي حنيفة أنه
لا يجوز بيع الخسل فالأول مخفف خاص بالعام والثاني مشدد خاص بالكابر فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان
وطريق الإنسان في الانتفاع به ان يهبه من صاحبه وذلك لا ينقطع بالبيع ولو زول ما قبل فخرج عن
موضوع المباحات ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز بيع اللبن في البعير مع قول مالك يجوز بيعه
أما مع لومة أذنه فقد حرام فالأول فيه مشدد ودليله الحديث الصحيح في ذلك والثاني مخفف لتساعف
الناس به أما مع لومة أذنه فالحال وانما من يباع بغيره الشهرة وكثير طريق الإباحة وأولاهة والأول خاص
بالكابر من أهل الورع والثاني خاص بالعام حيث طاب له نفس البائع ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
بأباجيع المحض من غير كرامة مع قول أحمد والشافعي في أحس قوله بكرامته وصرح ابن قيم الجوزية
بأنه يرم فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن المبيع حقيقة انما هو الجلد والورق وما الفرقان فليس
هو حال في الورق ووجه الثاني أنه لا يقبل انفصال الألة ظ عن المعاني فكذا البيع لم يخلو معاني القرآن في
ضمن ذلك فبذلك لا سيما وقد جعله أهل السنة والجماعة حقيقة كلام الله وان كان النطق به واقعا متافقا
وأكثر من ذلك لا يقال ولا سطر في كتاب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح بيع العنب لعاصر الجرمع
الكرامة مع قول أحمد بعدم العفة فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد ووجه الأول أن المقاصد هي التي تؤخذ
بها العبد أو المورث فقد يحال بين العبد وبينها فلذلك كان بيع العنب بلز بد أن يصير خمر أو غير حرام
أعدم حقيقة فانه يتمكن من عصره وكان الحسن البصري يقول لا بأس ببيع العنب لعاصر الجرمع ولا تفريق
الثوري ولا يوجب الحلال لمن شئت ووجه الثاني سد الباب لأن ما يتوصل به إلى الحرام فهو حرام ولو بالتفصيل
لنظر الإنسان إلى ثوب موضوع في طاق على ظن أنه امرأة خبيثة فانه يجرم عليه ذلك فيهم ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة بجرم أجرة ضرب النخل مع قول مالك يجوز أخذ العوض على ضرب النخل فالأول مشدد

من حيث يقول فان كان
بول منها ما اعتبر أسبقها
فان كانا في السبق سواء
اعتبرا كثرهما فورث
منه فان بقي على اشكاله
وخالف رجل أو خنثى
مشكلا قسم الخنثى نصف
ميراث ذكر ونصف
ميراث أنثى فيكون للابن
ثلث المال ووجه لقننى
ربع المال وسدس
كتاب الوصايا
الوصية ثلث ما مضى إلى
ما بعد الموت وهي جائزة
مستحبة غير واجبة
بالإجماع لمن لم يستهده
أما يجب عليه الخروج
منها ولا عليه دين لا يدر به
من هوله أولست يستهده
ودبسه بغير إسهاده فان
كانت ذمته متعلقة بشئ
من ذلك كانت الوصية
واجبة عليه فراضا وهي
مستحبة لغیر وارث
بالإجماع وقال الزهري
وأهل الظاهر ان الوصية
واجبة للأقارب الذين
لا يرثون الميت سواء كانوا
هبة أو ذوي رحم إذا
كان هناك وارث غيرهم
فصل في الوصية بغير
وارث بالثلاث جازة بالإجماع
ولا تقتصر إلى أحقره
والوارث جازة مرفوعة
جلى أحقره الورثة وإذا
أوصى بأكثر من ثلثه

وأجاز الورثة ذلك فذهب مالك أنهم اذا جازوا في مرضه لم يكن لهم أن يرجعوا بعده أو في صحته فلهم الرجوع بغيره . والثاني
وقال أبو حنيفة والشافعي لهم الرجوع سواء كان في صحته أو في مرضه . فصل في ومن أوصى له ليجعل أو يسير جاز عنه الثلاثة أن يعطى اثني

وكذلك ان اوصى له بدينه او بقرع حاز ان يعطى ذكرنا لذكر والاني عندهم سواء وقال الشافعي لا يجوز في الميراث الاذكر ولا في البنية والبقرة الا الانثى واذا اوصى باخر جاز ثلث ماله في الرقاب اي تدعى عند مالك بن نفع مما يليه كان كاه ٥٩ وقال ابو حنيفة والشافعي

بصرف االى المكاتنين
فصل في اجازة الورقة
هل هي تنفذ لما كان
امر به الموصي ام عطية
مستدانة الثلاثة تنفذ
والشافعي قولان اصحهما
كاجلعة وهل علك الموصي
لمعوت الموصي ام بقوله
ام وقوف الثلاثة اذ قال

والثاني خفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة يجوز ان التفريق بين الاخوين في البيع مع قول ابي حنيفة . ذلك لا يجوز فلا قول بخلافه الثاني مشدد وجهه حصوله لتأذي لكل منهما فهو شبه التفريق بين الام والولد فاقبل البلوغ فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا باع عبد اشترط العتق صح البيع مع قول ابي حنيفة في الشهادة لاصح ووجه الاول ان الشارع ناظر الى حصول العتق ووجه الثاني الاحتياط لمعونه صلى الله عليه وسلم مع بيع بشرط لم يستثن العتق في ما ظفر به قائل هذا القول من الحديث والاشهاد متبع ما هو مشرع فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة يجوز التفريق في البيع بين الام والولد قبل البلوغ مع قول ابي حنيفة بصحة البيع مع تحريم التفريق قبل البلوغ فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان

باب تفریق الصفقة وما يفسد البيع

اتفقوا على انه لو باع عبد اشترط الولاء لم يصح ومن الاصطري من اصحاب الشافعي انه يصح البيع ويطل الشرط نظير ما قاله الحسن وابن ابي ليلى والشافعي انه لو باع دار واشترط ان يسكنها المالك من انه يجوز البيع ويفسد الشرط فالاول مشدد والثاني خفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

باب ابدال باله

اجمعوا على ان الاعيان المنصوص على تحريم ال با فيها سعة الذهب والفضة والبر والشمع والقر والازبيب والمخ اذا عطل ذلك فقد اجمع السكون كلهم على انه لا يجوز بيع الذهب بالفضة منفردا والورق بالورق منفردا ثم هارومضر وما هو عليه الامتلاخل وزياوون بداسيدو بحجر نسيمة واتفقوا على انه لا يجوز بيع الخطبة بالخطبة والشمع بالشمع والبر بالبر والمخ بالمخ اذا كان بيعا والامتلاخل وبداسيدو بحجر نسيمة التبر بالمخ والمخ بالبر متفاضلين بطله هذا ما جدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الشافعي العلة في تحريم ال با في الذهب والفضة كونها من جنس الاثمان او من جنس الاثمان مع قول ابي حنيفة ان علة ال با فيها ما كونها موزون في جنس فيصر ال با في سائر الموزونات واما العلة في تحريم ال با في البر والشمع والقر والازبيب في القول الجدل بالشافعي فهي كونها مطعومة فيجوز ال با في الماء العذب والادهان على الاصح وقال في التقديم انها مطعومة ام مكسولة ام وزونة وقال اهل الظاهر ال با غير مطمل وهو مخصص بالمتنوع عليه فقط وقال ابو حنيفة العلة فيها كونها مكسولة في جنس وقال مالك العلة القوت وما يصلح للقوت من جنس وعن احمد وابان احدهما كقول الشافعي والثانية كقول ابي حنيفة وقال ربيعة كل ما تحب فيه الزكاف فهو رزق ولا يجوز بيع بغير بغير ين وقال جماعة من الصحابة ان ال با خاص بالنسيئة فلا يجوز المتفاضل اه وتوجه هذه الاقوال ظاهر عندنا باها قال في ذلك ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز بيع بعض الدراهم بالفضة بعض ويجوز ان يشتري بجملة مع قول ابي حنيفة انه ان كان النقص قليلا جاز فالاول مشدد وخاص ال الورع من قاعدته ويجوز قدره والثاني خفيف خاص بعوام الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا ربا في الحسد بدوا لخاص وما اشبههما لان العلة في الذهب والفضة النية فكما مر مع قول ابي حنيفة واجد في الظاهر والاشتباه ان ال با يتدعى الى النحاس والرماس والاشبهها فالاول خفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تخصيص الشارع بالذهب والفضة لا ذكر في اداون غيرها ووجه الثاني الحاق الحديد والنحاس بهما في الجنسية والصيغة تورعنا بشرط فيها الحصول للمانة والتفاضل قبل التفريق في اذبا ع جنسا جنس ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يجوز بيع حيوان يؤكل بلحم من جنس مع قول ابي حنيفة ان ذلك جائز فلا قول مشدد

للشافعي ارجحهما او موقوف
وعند الثلاثة بقوله وانما
اوصى بشئ لم يزل ثم اوصى
به لا تخولم بصرح برجوع
عن الاول فهو بينهما
نصفين بالاتفاق وقال
الحسن وعطاء وطاس
هو رجوع وبكرن الثاني
وقال داود هو الاول
فصل في العتق والدية
والوصف وسائر اعطائها
المختصة في مرض الموت
معتبر من الثلث بالاتفاق
وقال مجاهد وداود هي
مختصة من رأس المال
واختلف فيما اذا تقدم
لنقص منه اركان في
الصفين اذ العدا ووجه
للماصل الطلق اوصاج
الموج بالبر وهو رابك
سنة فاعطى فقال ابو
حنيفة ومالك واجد في
المشهور عنه ان اعطيا
هؤلاء من الثلث وعن
الشافعي قولان اصحهما
من الثلث والثاني من
جميع المال ويحكى عن
مالك ان الحامل اذا طفت

تسمه اشهر لم تصرف في اكثر من ثلث ماله فصل واختلاف في الوصية الى العبد فقال مالك واجد تنصع مطلقا سواء كان عبدا او عبدا غير مطلقا والشافعي لا تنصع مطلقا وقال ابو حنيفة تنصع الى عبده بنفسه بشرط ان لا يكون في الورثة كبير ولا تنصع الى عبده غيره ومن له اب

وجدنا هو زله عند الشافعي وأحد أن يوصى إلى أجنبي بالذخر في أمر أو لاد مع وجود أبيه أو جده إذا كان من أهل العدا وقال أبو حنيفة ومالك تضع الوصية إلى الأجنبي ٦٠ في أمر الأولاد وقضاء الدين وتنفيد الثلث مع وجود الأب والجسد وإذا أوصى إلى عبد لم

والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول النظر لعل الوصية ووجه الثاني عدم النظر إليها فلا يصح كون عنده الحيوان من جنس النعم إذا ذبح ومال يذبح فهو جنس آخر ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يجوز بيع دقيق الخنطة بثمنه مع قول أحد يجوز ومنه قول أبي حنيفة أنه يجوز بيع أحدهما بالأخر إذا استوفى النعمه والخشونة فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القول في ذلك كالوجهين في المسئلة قبلها في الثلث وعندهما والله تعالى أعلم بالصواب

باب بيع الأصول والثمار

اتفقوا على أنه يدخل في بيع الدار الأرض وكل بناء حتى حمامها إلا المنقول كالنمل والبكرة والعمرى وتدخل الأبواب المنصوبة وحقوقها والأحباب والف والسم السموات وكذلك اتفقوا على أنه إذا باع غلاما أو حارة وعليه ما شاب لم يدخل في البيع وكذلك اتفقوا على أنه لا يدخل في بيع الدابة الحبل والمقود والحيام وكذلك اتفقوا على أنه إذا قال بعتك هذا البستان الأربعة ما معي وعن الأوزاعي أنه لا يصح هذا ما وجدته من مسائل الإجماع وال اتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا باع ثوبا لم يعط طالع مؤثر يدخل في البيع أو غير مؤثر لم يدخل مع قول أبي حنيفة أنه يكون البائع بكل حال مع قول ابن أبي ليلى إن الثمرة المشتري بكل حال فالأول مفصل والثاني والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الشئ الأول من قول الأئمة الثلاثة أن الطالع قد صار ظاهرا ثم ثبته في البيع كبقية الثمنه عكس الشئ الثاني ووجه قول أبي ليلى والثقة تعالى أعلم هو من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا باع الثمرة الظاهرة مع ما يظهر بعد ذلك لم يصح البيع مع قول مالك أنه يصح فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن العقد اشتمل على معلوم ومجهول قد لا يضر جهالة تعالى من الثمرة ووجه الثاني العمل بحسن الظن بالله تعالى وبما صححه العبد لأخيه بالجزء من الثمن المقابل للذي يخرجه الله من الثمرة ونظر ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا باع شجرة واستثنى غصنها لم يصح مع قول مالك أنه يجوز ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عدم تحصيل ذلك الغصن من الشجرة من غير زيادة ولا نقص من محاراة الأغصان وهو خاص بالأكثر من أهل الريع ووجه الثاني المسألة في مثل ذلك عادة فصح استثناء الغصن والله تعالى أعلم

باب بيع المصرة والديالبيع

اتفق الأئمة على أن التصريفة في الأبل والشر والقسمة في وجه التديليس على المشتري حرام وكذلك اتفقوا على أن البائع إذا قال للمشتري أسلمتك المصرة وخدائش السبع لم يصح المصرة على ذلك وإن قاله للمشتري لم يصح البائع وكذلك اتفقوا على أن المشتري إذا باع البائع قبل عليه قبل الرد لم يسطر حقه من الرخلط لجد بين الحسن واتفقوا على أنه إذا اشتري عبدا له أن يخرجه أسلم قبله له الخيار واتفقوا على أنه إذا ملك عبده ما يباعه وقبضه قاله أبو العديله لم يدخل ماله في البيع إلا أن يشترطه المشتري وقال الحسن المصري يدخل ماله في عطاي البيع بعباله وكذلك أئمة حقه وسكن ذلك مع مالك هذا ما وجدته من مسائل اتفقوا على الأئمة الأربعة وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة ثبت الديال في بيع المصرة مع قول أبي حنيفة بعدم ثبوته فيه فالأول مخفف على المشتري مشدد على البائع والشافعي عكسه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول وقوع التديليس من البائع مخفف عن المشتري ودونه ووجه الثاني ظاهر وهذا القول في ما تراشدد فيه العامة لأن قصدهم التيقن من الوقوع في الخوف على بعضهم بمضامون رؤية الخلف الأول وانفسهم دون اخوانهم هـ ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد إلى الديالبيع على الترخي مع قول مالك والشافعي أنه على الغرر فالأول مخفف خاص بالأكثر الذين لا يخوف عندهم على أحد من يعاملهم ولا يرحلون أنفسهم على

فمن نزع الوصية منه كما إذا أسند الوصية إليه فانها لا تصح فانه لا يؤمن عليها وهذا قول مالك والشافعي وعن أحمد روايات وقال أبو حنيفة إذا فسق بضم إليه عدل آخر فإذا أوصى إلى فاسق يخرجه عنه القاضي من الوصية فان لم يخرجه بعد تصرفه صح وصيته واختلفوا في الوصية للكفار فقال مالك والشافعي وأحمد تضع سواء كانوا أهل حرب أو ذمة وقال أبو حنيفة لا تصح لأهل الحرب وتصح لأهل الذمة خاصة فمصلح في الوصية أن يوصى بما أوصى به إليه غيره وإن لم يكن الموصى حصل ذلك إليه هذا مذهب أبي حنيفة وأصحابه ومالك ومنع من ذلك الشافعي وأحمد في أظهر الراشدين وإذا كان الوصي عدلا لم يمتنع على حكم الحاكم وتنفيذ الوصية إليه بوضع جميع تصرفه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة أن لم يحكم له حاكم لجميع ما يشتر به ويبيعه للمسي مريد وما ساق عليه فقله فيه مقبول فصل في بشرط بيان ما يوصى به وتعيينه فان أطلق الوصي فقال أوصيت إليك لم يصح عند أبي

حنيفة والشافعي وأحمد وكان ذلك لوقال مالك يصح وتكون وصية في كل شئ وعن مالك رواية أخرى أنه لا يكون وصيا فيما بينه وإذا أوصى لأكابر أو عقبه لم يدخل الأولاد البنات فيهم عند مالك فإن أولاد البنات عنه ليسوا بسبب ويعطى الأقرب الأقرب

وقال أبو حنيفة آثاره بنور وجهه ولا يعطى ابن العم ولا ابن الخمال وقال الشافعي إذا قال لا كاري يدخل كل ثراؤه وان بعد لا أصلا وفرعوا وقال
لنزي وعفي دخل أولاد البنات وقال أحدى روايتهم كان يسهل في حياته فيصرف ٦١ اليد والافلوصة لا قال به من جهة

أخبرهم والى أي مدد خاص بالأصغر الذين يرون الخط الأوفر لأنفسهم ولا يكاد أحد منهم يرى الخط الأوفر
لأخيه ورعاً رأى الخط الأوفر لأخيه ثم يتنبرأ الحال عليه بعد ذلك فكان اشتراط القور به أحوط لديهم فاتهم
ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه إذا وجدنا المبيع عيب بعقد قبض المبيع والتمن لم يثبت الخيار للمشتري مع
قولنا لا ما مالك أن يهتد القري في ثلاثة أيام الألف الحذام والبرص والخنثون فإن عهده إلى سنة ثبتت
له الخيار إذا مضت السنة فالأول مخفف على البائع مشدد على المشتري وبه جاءت الأحاديث والثاني مفصل
وجه التفصيل في المشتق الأول من كلام مالك الجري على قاعدة الخيار في البيع ووجهه في المشتق الثاني من
كلامه القياس على ما قاله في باب خيار النكاح في أنه قلتم من يروى الجاهل المشتري أيضاً فإن أقل مدته يزول
فم الجسد أو البرص والخنثون إذا طهر مدته سنة وهناك شين أنه معصم فثبت به الخيار والله سبحانه وتعالى
أعلم بالصواب

باب البيع المنهي عنها

اتفق الثلاثة على تحريم بيع الحاضر للبادي على الصورة المشهورة في كتب الفقه وكذلك اتفقوا على تحريم
استحكار الأقوات وهو أن يتطاع ما عاين من الغلة ثم يسكه ليزاد منه وكذلك اتفقوا على تحريم الخيش وعلى
تحريم بيع الكالي والكالي وهو بيع الدين بالدين هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وهو ما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من اغتر بالخيش واشترى فشرأوه بهج وإن أتم الشراء مع قول مالك سلطان
الشراء فالأول مشدد في تحريم الخيش فقط دون الشراء والثاني مشدد فيها فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الأول أن الترخيم لا يخرج عن عين المبيع ووجه الثاني شدة التغير من الأول أو فرع مثل ذلك سدا
لباب الخيش المنهي عنه كما أشار إليه حديث أنما البيع من تراض اه إذا طوالم المشتري على أن المبيع
لا يورى الممنوع ثالثاً في زيادة التي خدته به المباحش بالمشراء ومن ذلك قول الشافعي يجوز بيع الفسنة
مع الكراهة ولثلاثين بيع مائة بشئ إلى أجل ثم يشرى بها من مشتر بها تقبلاً بل من ذلك ما كرم من أهل
حنيفة ومالك وأحمد بعد مجواز ذلك فالأول مخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص بالعلماء والمشتري باع واشترى مختاراً وظاهر
التورع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن كلام البائع والمشتري باع واشترى مختاراً وظاهر
الشرع يعينه ذلك المصنف ووجه الثاني مراعاة الماطن في غش المشتري الثاني ومواقفته على فعل السفهاء
والله تعالى أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي بتحريم التسعير مع قول مالك أنه إذا خالف واحد من
أهل السوق بزيادة أو نقصان يقال له أما إن تبسع بسعر السوق وإما أن تنزل عنك فالأول مشدد والثاني
فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول سد باب التحكم على الناس في أموالهم التي أباح
الحق تعالى لهم التصرف فيها كفساؤاً ولو كثرت لغائده وهو خاص بالأصغر الذين غلب على قلوبهم حب
الدنيا وهم أكثر الناس في كل زمان ووجه الثاني سد باب الخلف والجور على الناس الوارد منه في الشرية
في نحو حديث لا يكمل إيمان أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه وهو خاص بالأصغر الذين لم يغلب عليهم
حب الدنيا وطهرهم الله من عتمة المذمة بالكفاة والله تعالى أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن بيع
المكر لا يجمع مع قول أبي حنيفة أن كان المكر له هو السلطان لم يصح البيع أو غير السلطان مع البيع ثم أن
سعر السلطان على الناس فإما حرل متاهو ولا يرده فهو مكره فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول إطلاق الأكره في الأحاديث فلم تفرق بين الأكره السلطان وغيره
ووجه الثاني ضعف جانب غير السلطان من فعل ما يصح به الأكره وسهولة رد من أكرهه بالشرع
والسياسة بخلاف السلطان الأعظم فإن القاضى وغيره يجرى عن عهده إذا أكره أحد من رعيته لاسيما
أن نظراً لكونه أتم نظراً من رعيته وأكثر شفقة بغير رأى المصلحة في أكره شخص على بيع ماله والله
تعالى أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك يجوز بيع الكلب مع الكراهة فإن بيع كلب لم ينع من البيع
إن أمكن الانتفاع به عنده وقال الشافعي وأحمد لا يجمع بيع الكلب بوجه من الوجوه ولا يهية له أن يقتل

أبيه رداً وصى لجبراته
فقال أبو حنيفة هم
الملاصقون وقال الشافعي
حد الجوار أو بعون دارا
من كل جانب وعن أحمد
روايتان أو بعون وتلاون
ولاحد ذلك عند مالك
فصل في الوصية
لثبت عند أبي حنيفة
والشافعي وأحمد المطلقة
وقال مالك يصحها فإن كان
عليه دين أو كفارة صرفت
فيما ولا كانت ورثته ولو
أوصى لرجل يالف ولم
يكن حاضراً إلا أنفاً وباقى
ماله غالب أو باقى ماله
عقار أو دين أو شئ الورثة
وقال الأذعن أبو الموصى
له الثلث الألف ففسد
مالك لدس لهم ذلك وكان
أبو حنيفة والشافعي وأحمد
له ثلث الألف ويكون
يساق حقه شرى بكاف
جميع ما خلفه الموصى
يستوفى حقه ففصل
إذا أوصى غلام لم يبلغ
الحلم كان يعقل ما وصى
به فوصيته جائزة عند
مالك وقال أبو حنيفة
يهدم الجوار أو اختلف قول
الشافعي والأصح من
مذهبه أنه لا تصح وهو
مذهب أحمد ففصل
ولو اعتقل لسان المرنض
فهل تصح وصيته بالاشارة
أم لا قال أبو حنيفة وأحمد لا تصح وقال الشافعي ذلك
الموصى لم يكن له عند أبي حنيفة ومالك أن يرجع بصدقه قال أبو حنيفة ولا في حيا الموصى إلا أن يكون الموصى حاضر أو قال الشافعي وأحمد

له الرجوع على كل حال وعزل نفسه في شاه قال القوي إلا أن تعين عليه أو يطلب على ذلك تلف المالك ابتداءً لم عليه وإذا أوصى بغير
بابه الرقي قبل الوصية وهو مريض ٦٢ فتنق عليه أو ثمات الابن فتنق المالك والجمهور أنه برئ عنه الشافي وأحمد لأثره وإذا

قال أعطوه رأساً من رقي أو جملنا من أبي وكان رقبته عشرة أو أنه فقال مالك يعطى عشرةم بالقبضة وقال الشافعي بعطيه الورثة ما عطف عليه وأسم رأس صغيراً كان أو كبيراً ﴿فصل﴾ وإذا كتب وصية خطه وبعلم أنه خطه ولم يشهد فيها فقول يحكم بها كما يحكم لو أشهد على نفسه بها التلا على أنه لا يحكم بها وقال أحمد يحكم بها ما لم يعلم رجوعه عنها ولو أوصى إلى رجلين وأطلق فهل لأحدهما التصرف دون الآخر قال الثلاثة لا يجوز مطلقاً وقال أبو حنيفة يجوز في غيبة أشبهه بخصومة شراء الكفن وتجهيز الميت وإطعام الصغار وكسوتهم ورد وديعة وعينها وقضاء دين وإنفاذ وصية بينهما وعقود عهد بيمينه والخصومة في حقوق الميت ﴿فصل﴾ واختلافوا هل يصح التزويج في مرض الموت فقال الثلاثة يصح وقال مالك لا يصح للمرض الخوف عليه فإن تزوج وقع فأسدأ وفسخ سواء دخل بها أو لم يدخل ويكون الفسخ بالطلاق فإن برئ من المرض فهل يصح ذلك النكاح أم لا

أولاً قال الأول تخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن النبي عن غنمه لا يلزم منه عدم محبة غنمه فغير ما ورد في كسب النجاشي فإن النجاشي جازم وكسب ما ذكر وهو وجه الثاني أن النبي عن كل من أكل من الكلب يقتضى عدم محبة غنمه فلهذا جازم في كسب الكلاب في كل زمان ومكان مع قول جمهور الثلاثة بخلافه وخبرها وأمر الشارع بالنسب من فضلائهم أصح مرات أحدها بن التراب الطهور ويصح حمل القولين على ما بين فن احتاج إلى كسب ما شئت وأحراس قد رافقه شراؤه ومن لا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم ﴿باب بيع المراجعة﴾ اتفقوا على جواز بيع المراجعة بصورتها المشهورة ولكن كره ذلك ابن عباس وابن عمر ولم يجوزوه أصح بين راهم وجه ذلك اتفقوا على أنه إذا اشترى بن مؤجل لم يجز علق بل يجب البيان وقال الأوزاعي في العقد إذا أطلق وبشت الثمن في ذمته مؤجلاً وقال الأئمة الأربعة يثبت المشتري الخيار إذا لم يعلم بالتأجيل ووجه هذه المسائل ظاهر فهم بين تخفف ومشدد على البائع أو على المشتري بحسب مداركهم والله تعالى أعلم بالصواب ﴿باب اختلاف المتابعين ومالك المبيع﴾ اتفق الأئمة إلا بفرع عطف الله تعالى عنهم على أنه إذا حصل بين المتابعين اختلاف في قدر الثمن ولا يمتنع تخالفاهما ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الإمام الشافعي أنه يسد أئمة المتابع مع قول أبي حنيفة أنه يسد أئمة المشتري فالأول مشدد على البائع والثاني تخفف على البائع ووجه كل من القولين أن أحدهما قصد الخطأ أو فرغ منه دون أخيه فلهذا غلظ الأئمة عليه بالسدءة فأئمة فافهم ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد في إحدى روايته ما لم يبيع إذا كان هالكا واختلف في قدر غنمه بها فما وقع البيع ورجع بقية المبيع إن كان متقوماً وإن كان مثلاً واجب على المشتري مثله مع قول أبي حنيفة أنه لا تخالف على هلاك المبيع والقول قول المشتري وقال زفر وأبو ثور قال قول المشتري بكل حال وقال الشعبي وابن مرجان القول قول البائع الأول مشدد وقول أبي حنيفة تخفف لم يمد وجود العين التي تخالف لأجلها ووجه قول أبي ثور وقرآن المشتري معه الظاهر ووجه قول الشعبي وابن مرجان البائع هو مالك الأئمة في اختلافها فقال البائع لا يسلم المبيع حتى أقض الشافي في أحد القولين أنه إذا باع غنماً في الأئمة ثم اختلفا فقال البائع لا يسلم المبيع حتى أقض الثمن وقال المشتري في الثمن مثله إن البائع يجبر على تسليم المبيع في أحد القولين تخفيفاً ومالك إن المشتري يجبر المبيع على تسليم الثمن مع قول أبي حنيفة ومالك إن المشتري يجبره أولاً فالأول مشدد على البائع ليكون أصل المبيع له والثاني مشدد على المشتري مع كونه فرعاً عن البائع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي إن المبيع إذا تلف باق فتمعاؤه قبل القبض تنفسع البيع مع قول مالك وأحمد إن المبيع إذا لم يكن مكبلاً ولا موزوناً ولا معدوداً فهو من ضمان المشتري فالأول مشدد على البائع والثاني مشدد على المشتري فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن المبيع لم يدخل في يد المشتري فلا يسق المشتري الثمن لعدم الثمن ووجه الثاني أن البائع أذن له في خصه فكانه من جزياع باللفظ أو بالباطل ما صرف في يد المشتري وجازته ولم يضمنه ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي إن المبيع إذا تلفه البائع تنفسع البيع كالتلف بالألف مع قول أحمد إن المبيع لا يتنفسع بل على البائع قيمته إن كان مثقلاً ومأمونته إن كان مثلاً فالأول مشدد في الغنم والثاني مشدد في الثمر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن المتلف والله تعالى حقيقة فكانه تلف باق فتمعاؤه فلا غرم عليه من قيمة أو مثل وأحمد نظار إلى أن البائع برز منه الفعل فليطه القيمة أو المثل وإن كان فعل البائع من جهة أو قال الله تعالى فإن تعاقب الفعل بلا واسطة والفعل بلا واسطة فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوليه أن المبيع إذا كان غرقاً فتنفذ فيه دفع القيمة إنهما من ضمان المشتري مع قول مالك أن كان التالف أقل من الثلث فهو من ضمان المشتري أو الثلث

عنه في ذلك روايات ولو كان له ثلاثة أو لأدفاً في آخره لم يصب أحدهم قاله الثلاثة له لا يبيع وقال مالك له الثلث ولو أوصى بجميع ماله ولو أرب قال أبو حنيفة الوصية صحيحة في رواية عن أحمد وقال الشافعي ومالك في رواية عن أحمد في الرواية

الانري لايصح الا في النشور وهو ما عتق ثم اعتق في مرضه وبحجز الثالث فقال الثلاثة نعمان وقال الشافعي بسد الاول وهي رواية
عن احمد في فصل كل يجوز زلوصي ان يشتري لنفسه شيئا من مال البيت قال ابو حنيفة ٦٣ يجوز زيادة على القيمة استحسانا فان

اشترى بعث قيمته لم يجز
وقال مالك انه ان يشتريه
بالقيمة وقال الشافعي
لا يجوز على الاطلاق
وعن احمد روايتان
اشهرهما عدم الجواز
والاخرى اذا وكل غيره
حاز في فصل كل واذا ادعى
الوصي دفع المال الى النبي
بعد بلوغه قال ابو حنيفة

ان زاد فهو من ضمان البائع ومع قول احمد انها تلفت باقية ما به كانت من ضمان البائع او نهب
او سرقة فهو من ضمان المشتري فالاول مشددا لضمان على المشتري لانه المصرف في القبض بعد الخلصة
والثاني مفصل وكذلك الثالث فجميع الامار مرتبتي الميزان ووجه الشق الاول من كلامه ان النقص
اذا كان اقرب من الثالث يحتمله المشتري عاده بخلاف الثالث فاكثر فانه لا يحتمل ووجه الشق الاول من
كلام احمد ان التلف بالامر بالسماوي بعد الخلصة ليس كالتلف به بعد القبض فكان من ضمان البائع
ووجه الشق الثاني في كلامه ان التلف بعد الخلصة كالتلف بعد القبض فكان من ضمان المشتري
فان البيع قد مضى قبل التلف وانما القبض من تمام البيع وكاله لا غير فامل

باب السلم والقرض

اتفق الاثمة على ان السلم يصح بستم شرط ان يكون في جنس معلوم بصفة معلومة ومقدار معلوم واحل
معلوم ومعرفة مقدار رأس المال وتسمية مكان التسليم اذا كان له مؤنة لكن ابو حنيفة يعني هذا التابع
شرطا وباقي الاثمة يسمونه لازما وكذلك اتفقوا على جواز السلم في المكسرات والموز ونات والمزروعات التي
تفسد بالوصف وكذلك اتفقوا على جوازها في المعدنات التي لا تتفاوت اعدادها كالجوز واللوز والبيض
الافى رابته عن احمد وكذلك اتفقوا على ان القرض مندوب اليه وعلى ان من كان له دين على انسان الى
اجل فلا يجز له ان يبيع عنه بعض الدين قبل الاجل ليجهل له الباقي وعلى انه لا يجوز له ان يئان اجهل قبل
الاجل بعينه ويؤخر الباقي الى اجل آخر وعلى انه لا يجز له ان يأخذ قبل الاجل بعضه عنيا وبعضه عرضا
وعلى انه لا بأس اذا حل الاجل ان يبايعه من بعضه ويبسط البعض او يؤخره الى اجل آخر عدا ما وجدته
من مسائل الاتفاق واماما اختلف فيه الاثمة فمن ذلك قول ابو حنيفة لا يجوز السلم فيما تفاوت كالزمان
والبيع لاو زنا لا عددا مع قول مالك فيه ان ذلك قول ابو حنيفة لا يجوز السلم فيما تفاوت كالزمان
رأيت به ان يجوز مطلقا عددا قال احمد واصل الكحل لا يجوز السلم فيه وزنا مطلقا والوزن لا يجوز زنا السلم
فيه كمالا فلا يزداد مائل الى الوارع والثاني يخفف مائل الى الترخيص ولكن منهما حال والثالث مفصل
فيه نوع يخفف فجميع الامار الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي انه يجوز السلم حالا ومو جلا مع
قول ابو حنيفة ومالك واحمد انه لا يجوز زنا السلم حال لا بدق من اجل ولومدة بيرة فالاول يخفف بترك
الاجل والثاني مشدد فجميع الامار الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان السلم في اصله بيع والبيع ويجوز
حالا ومو جلا فكذلك السلم ووجه الثاني انه يبيع عين في الذمة فالقالب فيه التاجيل فانصرف الحكم اليه
ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد وجوه الرضاينة والتابعين انه يجوز زنا السلم والقرض في الحيوان من
الريقن والبهائم والطير وما عدا الجارية التي يحل وطؤها للغير من قول ابو حنيفة انه لا يصح السلم في
الحيوان ولا القرض فيه ومع قول المزني وابن جرير وطائفة من القرض في الاماء الواقي يجوز القرض وطونها
فالاول يخفف على الناس وقول ابو حنيفة مشدد وقول المزني وابن جرير يخفف فجميع الامار الى مرتبتي
الميزان ووجه الاول صحة الاحاديث فيه ووجه الثاني امره بصحة الحيوان او ابائة او اضلا وهو مقدر
وجوده مثله ليرد اليه فان المثلثة في مثل ذلك عزة والاجود المأمور به شرعا لا تصح غالب النقرس به
ووجه الثاني انه استمدد وقوع القرض في وطء الجارية بمن غير ماله المبيع على القول بعدم الملك المقتض
فيجوز على حال الاكابر من اهل الدين كان مقابله يجوز على حال رعا الناس فافهم ومن ذلك قول
مالك يجوز زنا السلم الى الحيوان والثير وقولهما رجا ن وهذا التصاري والمجدد مع قول ابو حنيفة والشافعي
واحمد في اظهر روايتيه ان ذلك لا يجوز فالاول يخفف خاص بالاصاغر اولي الحاجات والضرورات

واحد اقول قول الوصي
مع يمينه فيقول قوله كما
يقبل في ائلاف المال
ويأبده من الاثاف
يكون آمينا وكذا الحكم
في الاب والمحاكم
والشرى والمضارب وقال
ما والشافعي لا يقبل
قول الوصي الا بيمينته
في فصل كل والوصية
لقاتل محبة عنداني
حنيفة ومالك واحمد
والشافعي قولان احدهما
الصحة والواصي لم يهد
قال مالك والشافعي واحمد
تصح الوصية وقال ابو
حنيفة لا تصح الا ان
يقول بنفق عليه مو
أوصي لبي فلان بدخل
الا لذكور بالاتفاق
ويكون بينهم بالسوية
ولو اوصي لفلان بدخل
الذكور والاتفاق
بينهم بالسوية في فصل كل
والوصي مع القتي هل
يجوز له ان يأكل من مال
اليتيم عند الحاجة ام لا

مذهب ابو حنيفة لا يباح الاقرضا ولا غيره وقال الشافعي واحمد يجوز له ان يأكل من مال الاقرض من امره وكفايته وهل يلزم عند
الوجود رد الوصى للشافعي قولان واحمد روايتان قال مالك ان كان غنيا فاستغنى عن ما كان يملك من مال يورث بقدر ما يورث
منه في كتاب النكاح في الجاعع ما يعتد به انما كان من القودا القرعية المستوفى باصل الشرع واتفق الاثمة على ان من فاقت نفسه

المه وخاف العنت وهو الزنا فانه يتأكد في حقه ويكون أفضل له من الحج والجهاد والصلاة وصوم التطوع غفران النكاح مستحب لاحتياج اليه
يحداه منه عند الشافعي ومالك ٦٤ وقال احمد بن حنبل نفسه البه وخشي العنت وجب وقال ابو حنيفة ما استحبه مطلقا بكل حال

وعنده افضل من
الانقطاع للمادة وقال
داود وجوب النكاح
على الرجل والمرأة في
العمر مطلقا **فصل**
واذا قصد نكاح امرأة
بسن نظره الى وجهها
وكفاها بالاتفاق وقال داود
يجوز له ان يستر جسدها
سوى الوجهين والاصبع
من مذهب الشافعي
حوارنا انظر الى فرج
الزوجة والامة وعكسه
وبذلك قال ابو حنيفة
ومالك واهم وحسبك
المراة من الشافعي على
انه يحرم لها ان يستر نظره
البراهمة هو الاصم عند
جمهور اصحابه وقال الشيخ
احمد بن احمد
انما بان العبد
لا يكون محرما سديقه
قال داود في هذا هو
الاصواب بل ينبغي ان
لا يهرى فيه خلاف بل
يقطع بغيره والقول
بانه يحرم له ليس له دليل
ظاهر فان النكاح في الآية
انها في الامه **فصل**
ولا يصح النكاح الا من
حائرا التصرف عند عامة
الفقهاء وقال ابو حنيفة
يصح نكاح الصبي المميز
واسنقه موقفا على
اجازة الولي ويجوز للولي
غيبه والاب أن يزوج
اليتيم قبل بلوغه اذا كان
ناظرا له كالب عند الثلاثة ومنع الشافعي من هذا ولا يصح نكاح المبلوغ اذا نزل عدا عند الشافعي
واحد وقال مالك يصح والولي فمصلحة عليه وقال ابو حنيفة يصح موقفا على اجازة الولي **فصل** ولا يصح النكاح عند الشافعي واجد الا
وليذ كان عقدت المرأة النكاح لم يصح وقال ابو حنيفة لم أره ان تزوج بنفسها وان توكل في نكاحها اذا كانت من اهل التصرف

فالاول

والثاني مشدد خاص باهل الاحتياط والورع ورؤية الحلق والوفرن عاماهم فلا يحتاج مثل

هؤلاء الى تعيين اجل على التعديل معهم اخوانهم المسلمين على الاحتياط بخلاف الاصغار الذين
يرون الحلق الا فرأيتهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان فاعل ذلك ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه

يجوز زالم في السلم في الجسم مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز زالم لا يحق لشدة مفاجأة غالب الناس الب
وطول امهله وان احدهم بعض الى وقت ذلك الاجل مثلا والثاني مشدد خاص بالاكار الذين يزهدون
في اكل اللحم ويقصر امهلهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي بانه

في الحال ولا اعتراض عليها إلا أن تضمنت نفسها في غير كنفه تعرض الولي عليها وقال مالك إن كانت ذات شرف ورجال يرغب في مثلها لم يصح نكاحها الأولى وإن كانت بخلاف ذلك جاز أن يتولى نكاحها أجنبي برضاها وقال داود إن كانت بكرا ٦٥ لم يصح نكاحها بغير ولي وإن

كانت نياصم وقال أبو ثور وأبو يوسف يصح أن تنزوج بائن ولها فأن تزوجت بنفسها وتزافها إلى حاكم حتى يحكم بعصته نفذ وليس الشافعي نقضه إلا عند أبي سعيد الاصطخري فان وطئها قبل الحكم فلا حد عليه إلا عند أبي بكر الصريفي أن اعتقد بفسده وإن طلقها قبل الحكم لم يقع اعتدائي أصح المزوزي احتياطاً فإن كانت المرأة في موضع ليس فيه حاكم ولا ولي فزوجها إن أحدها تزوج نفسها والثاني أنها ترد أمهال إلى رجل من المسلمين يزوجه قال المستظوري وهذا الأصح على أصلنا وكان الشيخ أبو أصحق يفتي في مثل هذا أن يحكم فيها من أهل الاحتياط في ذلك بناء على أن التحكيم في النكاح جائز «فصل في وتمتع الوصية بالنكاح عند مالك وهو أن الوصي أولى من الولي ذلك وقال أبو حنيفة إن القاضي يزوج وقال الشافعي لا يزوج مع ولاي عارها لا يلحقه قال القاضي عبد الوهاب المالكي هذا الإطلاق في تعطيل فاسد فان الحاكم إذا زوج المرأة لا يلحقه ما قاله «فصل في

قالوا لم يشدد خاص إلا ما ركن من أهل الواقع الموعود والثاني تخفف خاص بعوام الناس الذين يرجعون في أقوالهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وثالثه سرحانه وما إلى أعلم والحد لله رب العالمين

﴿كتاب الرهن﴾

اتفق الفقهاء على أن الرهن جائز في السفر والحضر وقال داود هو مختص بالسفر ووجه قول داود أن المسافر لا يقدر فيحتاج صاحب الدين إلى وثيقة بخلاف الحاضر فان القلب مطمئن من جهة غالباً هذا ما وجدته من مسائل الأتفاق وأما ما خالفوا فيه فمن ذلك قول الإمام مالك أن رهن الرهن يلزم بالقبول وإن لم يقبض ولكن يجبر الرهن على التسليم مع قول أبي حنيفة والثاني وأجد أنه لا يلزم الرهن إلا بقضه فالأول مشدد على الرهن تخفف على الرهن والثاني عكسه فعمل الأول على حال أهل الصدق الذين لا يفترون فيما يقولونه كالولاء والعلماء ويعمل الثاني على من كان بالغند من ذلك من يربدا لحظ الأوفى لثقتهم من أنفسهم ولا يحتاط لأخذه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فقام له ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح رهن المشاع مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح وسواء رهن الثلاثة كان بما يقسم كما تقارولاً كما عدهو جائز ووجه الأول كونه مما يصح جمعه وكل ما يصح به جاز رهنه ووجه الثاني عبر التصرف فيه على الرهن غالباً القلة من يرغب في شراء المشاع إذا احتج إلى البيع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فمن الأئمة من رأى الاحتياط للرهن ومنهم من رأى الاحتياط للرهن ومن ذلك قول الشافعي أن أسندناه الرهن في يد المرتهن ليست بشرط مع قول أبي حنيفة ومالك أنها شرط في خروج الرهن من يد المرتهن على أي وجه كان بطل الرهن إلا أن أبي حنيفة يقول أن الرهن إذا عاود ببيعة وعارية لم يطل فالأول تخفف على الرهن مشدد على المرتهن والثاني عكسه بالشرط الذي كورق قول أبي حنيفة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكن الأول خاص بالعوام الذين لا يحتاطون لذنبهم كل ذلك الاحتياط والثاني خاص بالأكرام الذين يحتاطون لذنبهم فان المرتهن مشدد على الرهن لا الوسيلة إلى تحصيل حقه فإذا خرج من يده فكان له برهن شافكاً من المرتهن بشرط في رضاه من ضمانه من سلامة العاقبة وذلك لبعده فبسيه عند الحاجة ومن ذلك قول مالك في المشهور والشافعي في أرحم الأقوال أنه إذا رهن عندهم أعتقه فان كان مؤسراً نفذ العتق ولم يفته يوم عتقه ويكون رهنه وان كان معسراً لم ينقذ في قول آخر لمالك أنه إن طرأ له مال أوقض المرتهن ماعليه نفذ العتق وما وافقه من قول مالك الآخر والأقل وقال أبو حنيفة وأجد أن نفذ العتق على كل حال لكن قال أبو حنيفة أن العبد المرهون يسي في قيمته المرتهن حال أعاصريه فالأول والثاني نعم ما تخفف على الملتقى بما فيه مامن التقصير والتألف مشدد عليه وعلى العبد وهو قول أبي حنيفة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول موافقة القواعد الشرعية في التقرب إلى الله تعالى من إشراح العبد بالتقرب بخلاف المعسر فان من ملازمه غالباً صعوبة التقرب بهنق عبده لاسماعه الحاجة إليه وما لا ينشر الصدراة فهو إلى الأقر من القول ووجه الثاني كون السيد هو الذي تلقى بالعتق اختياراً منه والشرع مشدود إلى الشفقة والقربة بالأطراف بدليل قوله صلى الله عليه وسلم وهو محض الصلة وما ملكك أعباءكم أي حافظوا على الصلة واستمروا بها ملكك أعباءكم خيرا مع أن أئمة مالك لم يحكم على السيد بالعتق قائل بوجوب القيمة عليه ان كان مؤسراً وعلى العبد ان كان سيده معسراً كما مر في كتاب من حق المرتهن شيء والله تعالى أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأجد أنه إذا رهن شيئاً من ماله ثم أتى بغيره مع ما لا يملك من ماله لم يجرى بيعه من قول مالك بالجواز ووجه الأول أن الرهن لازم بالدين الأول والعين المرهونة وثمن قيمته أمانة الأولى فلا تكون وثيقة للدين آخر ووجه الثاني أن المرتهن قد رضي بعمل ذلك الرهن وثمنه من الدين بل ترك الرهن أصلاً لاسمائه ان كان الرهن والمرتهن من الصلحاء والأصل ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأجد أنه لا يصح الرهن على الحق

وتجوز إلى كالة في النكاح وقال أبو ثور لا تدخل الوكالة فيه والحدان ولي من آخ وقال مالك الأخ لأولى والآخ من الأب والأم أولى من الآخ لأب عبد أبي حنيفة والشافعي في أصح قوليهم وقال مالك هو له ولاية لابن على أمه ابنة

عند الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد ثبت له الأول بة وقدمه مالك أبو يوسف على الأب وقال أحمد الأب أولى وفي الحديث ومن ابنتان وهو قول أبي حنيفة ﴿فصل﴾ ٦٦ ولأول بة للفاسق عند الشافعي وأحمد ومن أصحابه من قال إن كان الولي أباً أو جداً فلا بة له مع

المنفق وإن كان غيره
من المصنفات ثبت له
الولاية مع المنفق وقال
أبو حنيفة ومالك وأحمد
لا بة في الولية
وإذا غاب الولي الأقرب إلى
مسافة تقصر فيه الصلاة
زوجها الناقض لا لأبعد
من المصينة عند الشافعي
وقال أبو حنيفة ومالك
وأحمد إن كانت الغيبة
منقطعة انتقلت الولاية
إلى الأبعد وإن كانت غير
منقطعة لم تنتقل الولاية
والمقطعة عند أبي حنيفة
وأحمد هي الغيبة فكان
لا تفصل إليه القافلة في
السنة إلا مرة واحدة وإذا
غاب الولي عن الذكر حتى
غيره ولم يعلم له مكان فقل
مالك زوجها أحوها
بأخسها وبه قال أبو حنيفة
وأصحابه خلافاً للشافعي
﴿فصل﴾ في الأب والجد
عند الشافعي تزويج البكر
بغير رضا صغيره كانت
أو تكبره وبه قال مالك في
الأب وهو أشهر الروايتين
عن أحمد في الجد أو الأب
حنيفة تزويج البكر بالغة
العاقلة بغير رضا الأب يجوز
لاحدس حالاً وقال مالك
وأحمد في إحدى الروايتين
لا ثبت للجد ولاية الأحبار
ولا يجوز لغير الأب تزويج
الصغيرة حتى تبلغ وتاذن
وقال أبو حنيفة يجوز لسائر

قبل وجوبه مع قول أبي حنيفة أنه يصح فالأول مخفف خاص ٥٠ قلب عليه عدم الرشد فحجج عليه أن
ينصرف في أحوال ما له أن ليس له عنده حق والثاني خاص بالأكثر الذين ينصرفون في ما لهم بحسب ما يرونه
أحوط لديهم لأن الدنيا لا تساوي عندهم جناح بوضعية بل لو قدر أن يرون عند أخيه شاة بل تربط الحق عليه
ثم كله المرتن مثلاً أو أن تلفه لم تتذكر منه شرة ٥١ ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد إن الرهن إذا شرط
في الرهن أن المرتن يبيعه عند حلول الدين وعدم دفعه المرتن جازع مع قول الشافعي أنه لا يجوز للمرتن أن
يبيع المهرن بنفسه بل يبيعه الرهن أو وصيه له بأذن المرتن فإن أني الرهن لما لم يقضاه الدين أو يبيع
المهرن فالأول مخفف على المرتن خاص بكمل المؤن من الذين يرون الخط الأوفر لا خيسم ولا ينمون بل
ما ينصرف أحوهم فيه عاقبة مراعاة ذمة لهم بل يرون تصرفه في أموالهم كصغرهم في أموال نفوسهم بالخط
الأوفر في الدنيا والآخرة والثاني مشدد خاص بمن كان بالعد بما ذكرنا في باب المرتن إلى عدم بيعه
بالخط الأوفر أو يبيعه بأخص ممن يقع بيعه فيه من الرهن فخرج الأمر إلى مرتن الميزان ومن ذلك قول مالك رحمه
الله إذا اختلف الرهن والمرتن في قدر الدين الذي حصل به الرهن فالقول قول المرتن بمنزلة كأن قال
الرهن رهنه على خمسمائة درهم وقال المرتن بل رهنه على ألف وقية الرهن تساوي الألف أو أزيد على
خمسمائة مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد أن القول قول الرهن فيما ذكره مع بيعه من ألف أو خمسمائة
درهم وإذا قدم إلى المرتن ما لم يلف عليه أخسره فالأول مشدد على الرهن مخفف على المرتن والثاني
عكسه فخرج الأمر إلى مرتن الميزان فخرج من احتياط المال الرهن ومنهم من احتياط لمال المرتن دون
عكسه بالنظر إلى كبره والأصغر إذا كان كبيراً يرون الخط الأوفر لغيره والأصغر بالملك ٥٢ ومن ذلك قول
أبي حنيفة أن الرهن مضمون على كل حال بأقل الأمرين من قيمته ومن الحق الذي هو وثيقة عليه مع قول
مالك أن ما يظهر هلاكه كالحيوان والعقار غير مضمون على المرتن وما يضيئ هلاكه كالنقد والذهب لا يقبل
قوله فيما لا أن يصدقه الرهن ومع قول الشافعي وأحمد أن الرهن أمانة في يد المرتن كبراً للمانات لا يضمن
إلا بالتسدي ومع قول شرح والحسن والشعبي أن الرهن مضمون بقتلته حتى لو كان قيمة الرهن درهماً
والحق شرة الألف ثم تلف الرهن سقط الحق كله فقول أبي حنيفة مشدد وقول مالك معضل وقول الشافعي
وأحمد مخفف وقول القاضي شرح والحسن والشعبي أشد من السكل فخرج الأمر إلى مرتن الميزان ولكل
من هذه الأقوال وجه لا يخفى على من له فهم ٥٣ من ذلك قول مالك أن المرتن إذا أدى هلاك الرهن وكان بما
يضيئ فإن اتفقا على القيمة فلا كلام وإن اتفقا على الصفة واختلفا في القيمة سئل أهل الخيرة عن قيمة ما هلكه
مقتنه وعمل علماء قول أبي حنيفة أن القول قول المرتن في القيمة مع بيعه ومع قول الشافعي أن القول قول
الغارم مطلقاً فالأول معضل والثاني مشدد على المرتن باليمين والثالث مخفف على الغارم فخرج الأمر إلى
مرتني الميزان والله تعالى أعلم ﴿كتاب التمسك والحجر﴾

اتفق الأئمة الأربعة على أن سنة الإحصار تسع بعد الحبس وعلى أن الأسباب الموجبة للبعث ثلاثة أشهر والرق
والخون وعلى أن الغلام إذا بلغ غير رشيد لم يسلم إليه ماله وعلى أنه إذا أنس من صاحب المال الرشد سلم إليه
هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق ٥٤ وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد أن الجحر على الغلس
عند طلب الغرماه ولطافة الديون بالدين مسق على الجحر كما وإن له منه من التصرف حتى لا يضرب بالغرماه
وإن الجحر كما يبيع أموال الغلس إذا امتنع من بيعها ويقضيها بمخبر ما لم يخلص من قول أبي حنيفة أن حنيفة
لا يجزى على الغلس بل يجس حتى يقضي الديون فإن كان له مال لم يتصرف بما كفه ولم يبيع إلا أن يكون ماله
درهم أو درهمين فحقه في الغلس في دينه فالأول مشدد على الغلس من حيث منه من التصرف في ماله
لصلحة الغرماه مطلقاً لزمته وهو خاص بما كفه الذي هو ما ينظر من الغلس والثاني مشدد عليه بالحبس
مخفف عليه بعدم المبادرة إلى بيع ماله قبل الحبس وهو خاص بمن كان عنه غدر وامتناع من أداء الحق
فخرج

العصاة تزويجها غيره لا يلزم العقد في حقها ولا يلزم النكاح إذا طلق وقال أبو يوسف يزوجها عقدهم ﴿فصل﴾ في الرجوع
والمكر إذا ثبت بكارها أو بغيرها ما لم يجرى تزويجها إلا بالذنن إن كانت بالغة فإن كانت صغيرة تخفى تبلغ وتاذن على هذا إذا ثبت البكارة

قبل بلوغها تزوج عند الشافعي حتى تملأ سواء كان الزوج اباً أو غيره وقال أحمد اذا بلغت تسع سنين مع اذنها في النكاح وغيرها
 فصل في الرجل اذا كان هو الولي للمرأة ما ينسب أو ولاء أو حكم كان له ان تزوج ٦٧ نفسه عنها عند أبي حنيفة ومالك

على الاطلاق وقال أحمد
 بول غيري فلا يكون
 موجبا للاقا وقال الشافعي
 لا يجوز له القبول بنفسه
 ولا بول غيره بل تزوجه
 حاكم غير مولو خليفته
 وقال بعض أصحابه بالحواز
 وبه عمل أبو يحيى البجلي
 قاضي دمشق فانه تزوج
 امرأة ولي أمرها من نفسه
 وكذلك ما اعتق أمته ثم
 أذن له في نكاحها من
 نفسه حاله عند أبي حنيفة
 ومالك أن يبلى نكاحها
 من نفسه وكذلك من له
 بنت صغيرة يجوز له أن
 يول من خطبها منه في
 تزويجها من نفسه عند
 مالك وأبي حنيفة ومالبيه
 فصل في اذا اتفق
 الأولياء والمرأة على نكاح
 غيرها الكف وصح العقد
 عند الثلاثة وقال أحمد
 لا يصح واذا زوجها أحد
 الأولياء برضاها من غير
 كف لم يصح عند الشافعي
 وقال مالك اتفاق الأولياء
 واختلافهم سواء أأذنت
 في تزويجها بمسلم فليس
 راجحاً من الأولياء
 اعتراض في ذلك وقال
 أبو حنيفة يلزم النكاح
 فصل في الكفافة
 عند الشافعي في خمسة

فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي في أظهر قوليه أنه لا تنفذ تصرفات المغلس
 في ماله بعد الحجر عليه يسيم ولا هبة ولا عتق مع قول أحمد في إحدى روايته أنه لا تنفذ تصرفه إلا في العتق
 خاصة ومع قول أبي حنيفة بأنه لا يصح عليه في تصرفه وإن حكم به فأن لم ينفذ قضاء ما لم يحكم به فأن
 واذا لم يصح الحجر عليه بحيث تصرفاته كلها صالحة كانت تصرفاته في العتق ولو لم ينفذ آخرها فأن كان مع
 من تصرفاته ما لم يحتمل القسح كان نكاح والطلاق والتدبير والعتق وبطل ما يحتمل القسح كالبيع
 والأجارة والهبة والصدقة ونحو ذلك فالأول مستد على المغلس بعدم صحة تصرفه تقدم الصحة رافضة منه من
 الدين والشافعي فيه يخفف بجهة العتق والثالث يخفف من حيث تصرفه في ماله وأما الذين فهو المطالب
 به دون باقي الدنيا والآخرة فما لا يؤثر عليه مما يشغل ذمته في ما ليس هو بما لائق تصرفه فيه فأن
 خلت ذمتان من جهة الغرماء فلا يختص من جهة المغلس فندعه وما له للقاضي الذي هو نائب الشارع
 الشرف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان مستند وخفف فيه كآثرى * ومن ذلك قول مالك والشافعي
 وأحمد أنه لو كان عند المغلس سبعة أو أدركها صاحبها ولم يكن البائع قبض من ثمنها شيئا والمغلس حي
 فصاحبها أحق به من الغرماء فيقضى بأخذها ومنهم مع قول أبي حنيفة أن صاحبها كاحد الغرماء فيقبضونه
 فيم افلج وجهها صاحبها بعد موت المغلس ولم يكن قبض من ثمنها شيئا قال الثلاثة صاحبها أسود الغرماء وقال
 الشافعي وحده أنه أسبق به قال أول يخفف على صاحب السبعة مستد على الغرماء والثاني عكسه كالاول في
 المسئلة الثانية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى الحديث الصحيح في ذلك ووجه
 الثاني فيها أن السبعة صارت ملكا للمغلس لا فرق بينه وبين غيره ما من سائر أمواله فصار صاحبها كاحد
 الناس وأما صاحب لم يبلغه الحديث * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المغلس إذا قرب دين بعد الحجر تعلق
 ذلك الدين بضموم لم يشارك المقر له الغرماء الذين جرح عليه لأجلهم مع قول الشافعي أنه يشاركهم بشرطه فعلق
 مستد على المقر والثاني يخفف عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول تقصير المقر في القس
 هل على المغلس دين لم يره أم لا ووجه الثاني أن حكم الحجر يشمل الدين الذي قبله والذي بعده على حد سواء مع
 أنه ما يكون متما في الأقرار المذكور * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه اذا ثبت أضرار المغلس عند
 الحاكم آخر جهل الحاكم من الحبس ولو بغرذان الغرماء وحال به هو بينهم فلا يجوز حبسه بعد ذلك ولا ملازمته
 بل يعمل حتى يورم مع قول أبي حنيفة أن الحاكم يخرج جه من الحبس ولا يجوز بینه وبين غرماء به بعد روجه
 فلازمه وعنفوه من التصرف وأنشدون فضل كسبه بالخصص فالاول يخفف على المغلس مستد على
 الغرماء والثاني عكسه مع الأخذ بالاحتياط والمسايرة لمرأة ذمته المغلس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن السنة بالأضرار تسع قبل الحبس مع الظاهر من مذهب أبي حنيفة
 أنه لا تسع إلا بعد الحبس فالاول يخفف على المغلس والشافعي عكسه ولكن يعمل الاول على حال أهل الدين
 والورع الخائفين من حقوق الخلائق ويعمل الثاني على من كان بائنا فمن ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن المغلس إذا أكرم بدينه بآبائه لا يخلط بدينه مع قول مالك
 والشافعي أنه يخلط بطلب الغرماء فالاول يخفف على المغلس بمجمل على ما إذا كان من أهل الدين والورع
 والثاني مشد عليه محمول على ما إذا كان بائنا فمن ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
 أبي حنيفة أن بلوغ الغلام يكون بالاحتلام أو الأزال فان لم يجد حتى يتم له ثمان عشرة سنة وقبل سبع عشرة
 سنة وأما بلوغ المرأة فبالحيض والاحتلام والحبل والاختى يتم ثمان عشرة سنة أو سبع عشرة سنة مع
 قول مالك والشافعي وأحمد أن البلوغ خمس عشرة سنة أو خروج المني أو الحيض والحبل فالاول مفصل فيه
 يخفف بعد ما أقول بتكسفه والثاني حازم فيه الاحتياط فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه كل
 منهما الاستدعاء من الأئمة المجتهدين * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن نبات العانة لا يقتضي الحكم بالبلوغ مع

الدين والنسب والصنعة والحربة والخلع من العيوب وشرط بعض أصحابه اليسار وقول أبي حنيفة كقول الشافعي لكنه لم يمتدح لتسلو
 من العيوب ولم يمتدح من الحبس الدينية في الكفافة الآن يكون بحيث يسكر ويخرج فيمض منه الصبيان وعن مالك أنه قال

المكفأة في الدين لا غير وقال ابن أبي ليلى الكفأة في الدين والنسب والمال وهي رواية عن أبي حنيفة في غير موضع أحمد رواه كذهب ٦٨ الشافعي وأخرى إلى أنه يعتبر الدين والصناعة ولأصحاب الشافعي في السن وجهان كالشافعي

عن الشافعي وأصحابه ما نه لا يعتبر في فصل في وهل فقه الكفأة في غير في بطلان النكاح أم لا قال أبو حنيفة وجوب الأولياء حتى الاعتراض وقال مالك يبطل النكاح والشافعي قولان أحدهما البطلان إذا حصل معه رضا الزوج والأولياء وعن أحمد روايتان أظهرهما البطلان وإذا طلبت المرأة التزوج من كفت بدون مهر مثلها لم الولي حاجتها عند مالك والشافعي وأحمد وإبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة لا يلزمه ذلك ونكاح من ليس بكفء في النسب غير محرم بالاتفاق **فصل في** وإذا زوج الأب أو الجد الصغيرة بدون مهر مثلها يلزمه مهر المثل وكذا الزوج ابنه الصغير ما كثر من مهر المثل رد إلى مهر المثل عند الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد بإزم ما جاء وإذا كان الأقرب من أهل الولية تزوجها الأب لم يصح هذا الثلاثة وقال مالك يصح إلا الأب في حق السكر والوصي فإنه لا يجوز للأبعد التزوج **فصل في** وإذا زوج المرأة وليها فأنه من رجلان فصل في الثاني

قول مالك وأحمد لا يقتضيه ومع الأصم من مذهب الشافعي أن سائر العانة تقتضي الحكم بلوغ ولها الكافر دون المسلم قالوا لا تخفف على المكلفين والثاني مشدد عليهم والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن التكليف الواحدة أمرها شديد فلا يجب على المكلف إلا بعد بلوغه بقينا لأن سائر العانة لا يجوز أن يكون من شدة حرارة البدن وقول الحديث في ذلك مؤول ووجه الثاني الاختصاص بالاحتساب للمكلف ليغوز بنواب التكليف وتوجب عليه إذا اعتقد وجوبها عليه وإن لم تكن واجبة عليه في نفس الأمر ووجه الثاني ظاهر فحسبنا لا خفاء في حصول الصغار والجدد للكافر ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد إن الشافعي الغلام أصلا حاله ولم ير أعوانا قولا لا بعد التمتع قول الشافعي إن الرشد صلاح الدين والمال ولا فرق بين الجارية والغلام في ذلك وقال مالك لا ينفك الجارية ولو بلغت رشده حتى تنزع ويح ويمنل بها الزوج وتكون حافظة لها كما كانت قبل التزوج وقال أحمد في المختار من روايته أنه لا فرق في حد الرشد بين الغلام والجارية وبالرابة الثانية كقول مالك وزاد حتى يحول علي أحول عنده وأندل ولها الأول تخفف بعدم اشتراط صلاح الدين ووجه أن الباب معقود في الرشد في الأمور دون غيرها من الصلاة والزكاة والصوم ونحو ذلك فإذا أصح حاله جاز نسبه إليه شرعا ولو كان غير مصلح ليرد ذلك من أمور دينه وهذا يظهر قول عبد الله بن عباس أنه قبل شهادة من عهدته صدق الحديث ولو فسق من جهة أخرى والقول الثاني مشدد ووجه أن من تساهل بترك الصلاة أو شرب الخمر فلا يضمنه أن يصنع حاله في غير طاعة الله رجوع الأمر إلى مرتبة الميزان وكذلك الحكم في وجه بلوغ الجارية فقههم من احتياط وبالثاني صفات الرشد منهم من تخفف في ذلك ويصح حل ذلك في حال من الجوارى من يظهر رشدها بمجرد بلوغها ومن من لا يظهر رشدها إلا بعد التزوج ويصح معرفته تدبرها في حال الزوج في غيبته وحضوره ولم تلدو من من لا يظهر رشدها إلا بعد الولادة لأنها آخر مراتب الامتحان طاف في الرشد ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة الصبي إذا بلغ وأمس منه الرشد يدفع إليه ما كان يبلغ غير رشده يدفع إليه ما يل بستره بحجوا عليه مع قول أبي حنيفة رجوعها إليه إذا انتهى سنه إلى خمس وعشرين سنة يدفع إليه المال بكل حال قالوا لا يصدق في دوام الحجر عليه حتى يحصل الرشد ولو بلغه خمس سنه أو أكثر والثاني تخفف عليه بعد خمس وعشرين سنة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ظاهر القرآن في قوله تعالى فإن أستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم فلم يأذن في الدفع إلا بعد حصول الرشد وطول الزمان ووجه الثاني أن العقل يكمل بعد خمس وعشرين سنة فلا حجر عليه بعدها لكن في كلام الإمام على رضي الله عنه ينتهي بلوغ الصبي بخمس عشرة سنة وينتهي طوله باتباعه اثنتين وعشرين سنة ويكمل عقله باتباعه ثمان وعشرين سنة وما بعده يتحارب إلى أن يموت أه وهو من يسمي كلام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه

أنه في الأئمة على أن كل من علم عليه حقا فالحمل بعضه لم يحمل لانه بعض الحق وعلى أن المال أن يصرف في ملكه بما لا يضرب حاره وعلى أن المسلم أن يمل سواه في بناء حاره لكن لا يحمل له أن يظلم على عورات جبره هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما انتلغوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا لم يعلم أن عليه حقا وأدعى عليه تصم المصلحة مع قول الشافعي أنها لا تصح قالوا لم يصدق ما في الاحتياط فبراهة ذمته وهو خاص بأهل أسماح من كل المؤمنين والثاني تخفف ووجه أن من تمكن أحدا من الأئمة أن يصالحه بغير ربي شرعه ومساعدته على إكراهه الناس بغير حق وزيما شرع من الرشد قالوا لهم أن يصالحه بغير ربي ذمته فلا يمنع فرجه الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الصلح على الجهول جائز في قول الشافعي بالمنع فالأول تخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه من جملة استبراء المؤمن لدينه ووجه الثاني أن الذمة لا تلبس إلا بالدين المعلوم بذمة المبرأ منهم فعقول (٤) لا تبرا ولكل منهما وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنها إذا عاها سقافا من بيت ونقرة فوقه أن الشفيع

باطل عند الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وقال مالك أن دخل مع الجهل بحال الأول بطل الأول وضع الثاني وإن لأصحاب لم يعلم السابق بطلا وإذا قل رجل فلان تزوجني وصدقت ثبوت النكاح باثباتهم عند الثلاثة وقال مالك لا يثبت النكاح حتى يرى داخل

وشارخاهم عندها الآن يكون في سفر ﴿فصل﴾ ولا يصح النكاح الا بشهادة عندا ثلاثة وقال مالك يصح من غير شهادة الا انه اعتبر الاشاعرة تركوا الرافعي بالثبوت حتى لو عقد في السر واشترط ثبوت النكاح فصح عند مالك ٦٩ وعند أبي حنيفة والشافعي وأحمد

لا يضر ثبوتها مع حضور شاهدين ولا يثبت النكاح عند الشافعي وأحمد الا بشاهد من دليل ذكرين وقال أبو حنيفة لا ينعقد برجل وامرأتين وبشهادة فارقتين واذ تزوج مسلم ذمته لم ينعقد النكاح الا بشهادة مسلمين عند الثلاثة وقال أبو حنيفة في شقة بدين والخطبة في النكاح ليست بشرط عند جميع الفقهاء لا داود فإنه قال بشرط الخطبة عند المتقدمين لا بفعل النبي صلى الله عليه وسلم ﴿فصل﴾ ولا يصح النكاح عند الشافعي وأحمد الا بلقاء الزوج والإنكاح قال أبو حنيفة لا ينعقد بكل لفظ يقتضي التخليك على التائب في حال الحياة حتى روى عنه في لفظ الا حرة رويان وقال مالك بن عبد الله بن داود مع ذكر المهر واذ قال زوجتي من فلان فإنه قال قبلت النكاح لم يصح عندهما الفقهاء وقال أبو يوسف يصح ويكون قوله زوجت فلانا جميع المسند ولو قال زوجت فلانتي قال قبلت فلا يصح حتى يقول قبلت نكاحها أو تزويجها وإثنائي انه يصح وقول

لصاحب السلف مع قول الشافعي وأحمد انه بينهما نصفان فالاول مشدد على أحدهما والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن الظاهر معه نقل من بني بنتا لا ويجعل له سقفا ووجه الثاني العدل بينهما كما كان صلى الله عليه وسلم بقضي في العن الواحد اذا دعاها شخصان ولا يرجع لاحدهما على الآخر فكان يشبهها بينهما ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو نكح العلو والسفل وأراد صاحب العلو أن ينسفه لم يجز صاحب السفل على البناء واستقفى لبيش صاحب العلو علوه بل ان اختار صاحب العلو أن ينسفه السفل من ماله ومنع صاحب السفل من الانتفاع به فله ذلك حتى يعطيه ما أنفق عليه مع قول أصحاب الشافعي انه لا يجز صاحب السفل ولا يمنع من الانتفاع اذا نكح صاحب العلو بغير انفه بناء على أصله في قوله الحمد بعدان الشر بل لا يجز على العمارة والقديم المختار عند جماعة من متأخري أصحابه انه يجز الشر بل على ذلك فصار الضرر وصيانة للملاك عن التعطل فالاول مخفف على صاحب السفل وتقبل أيضا عن الشافعي والثاني مشدد عليه بالأخبار دفعا للضرر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأمام أبي حنيفة والشافعي انه ان تصرف في ملكه بما يجاوز المراجع قول مالك وأبو حنيفة ذلك فالاول مخفف على المتصرف مشدد على المزار والثاني بالنكس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قوله مالك وضع حق المزار ومثله رويان يعني جماما أو مراحضا أو بحق بغير ما يجاوز له بشرط تركه فينقص ماؤها ذلك أو يقتع بمخالطه شيئا كما يشرف على حاره ومن ذلك قول مالك وأحمد انه اذا كان سطحه أعلى من سطح غيره لم يزمه بناءه سترقة منه عن الأشراف في جاز مع قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يزمه ذلك فالاول مشدد على صاحب السطح خاص بأهل الدين والزوج والثاني مخفف خاص بأحد الناس ويصح التوجيه بالعكس فيكون جعل الأشراف خلف وقوع بصره على عورة المزار وتركه على من لم يصف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه اذا كان بين رجلين دولا أو أثر أو يترتبطل أو حذار فسطحاً قطب أحدهما الآخر بالنسبة فامتنع أو بنسبة الدولا أو الأثر مثلا فامتنع أن يجير مع قول غيره ما انه لا يجز على غير رقب في ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه معروف واجب ووجه الثاني انه أصح مستحب فإن شاهده له وإن شاعركه ويؤيد بالاول حديث لا ضرر ولا ضرار والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿كتاب الخوالة﴾

اتفق الأئمة على انه اذا كان لانسان حق على آخر فاحاله على من له عليه حق لم يجز على المحال قبول الخوالة وقال داود يلزمه القول وليس لجال عليه أن يمنع من قبول الخوالة عليه هذا ما وجته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يعتبر رضا المحال عليه وفي رواية عن أبي حنيفة انه اذا كان المحال عليه عدوا له لم يلزمه قبوله وقال الاصطعري من أئمة الشافعية لا يلزم المحال عليه الشدول مطلقا هذا ما كان المحال عليه لا لا يحكي ذلك عن داود فالاول مشدد على المحال عليه والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما قدمه من السرعة الى براءة الذمة وطوعا أو كرها ووجه رواية أبي حنيفة وقوع الضرر بتسلط العدو عليه بالمطالبة الشدة وعدم الرحمة ووجه قول داود والاصطعري أن صاحب الدين إنما أحال الدين على غيره على سبيل القرض فان شاع له وان شاع لم يقبل ومن ذلك قول العلماء أجمعين ان صاحب الحق اذا قبل الخوالة على من اذن التحيل يبرأ على كل حال مع قول زفره لا يبرأ فالاول مخفف على التحيل والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح أن يكون الاول مجولا على حال أهل الدين والتوقف من الله عز وجل فيقارن العو الى وزن الحق لمن أحل عليهم والثاني مجول على حاله لرواه الذين لا يسادرون الى وقاما عليهم من الحقوق فلا ينعين براءة ذمتهم الا بالوزن لا بمجرد الخوالة ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان المحال لا يرجع على التحيل اذ لم يصل اليه حقه بوجه من الوجوه

أبي حنيفة وأحمد لا يجوز لغيرهم أن يزوج كنية بولادة كنى عند أحمد وأحازه الثلاثة ﴿فصل﴾ ومالك السداد جارية عبد الكبير على النكاح عند أبي حنيفة ومالك على القديم من قول الشافعي ولا يملك ذلك عند أحمد وعلى الجديد من قول الشافعي ويجوز السيد على بيع

السيد وانكاحه اذ لم يلحقه النكاح فاعتنع عند احد وقال ابو حنيفة ومالك والاشعري والشافعي قولان كما لم يهن من اصحابنا ولا يهن من الامان اعقابنا به وانكاحه اذا طالب ٧٠ النكاح عند أبي حنيفة ومالك والاشعري والشافعي عن احمد انه يؤمر به وهون للشافعي قال محققو

اصحابه بشرط حره الطالب وكذلك عند غيره بلزم اعفاف الاجساد من جهة الاب وكذلك من جهة الأم **فصل في** ويجوز زلوا ان يزوج أم ولده بغير رضاها عند أبي حنيفة واحمد والشافعي في ذلك اقوال اصحابنا كذهب أبي حنيفة والاحمد والشافعي ولو قال اعتقت أمي وجبت عقوباتها بمحضرة شاهدين فمن أبي حنيفة ومالك والشافعي النكاح غير معتقد وعن احمد روايتان احدهما كذهب الجميع والثانية الاعتقاد وموت العتق صدقا وأما العتق فيجب بالاجماع ولو قالت الامة لسيدها اعتقتي على ان تزوجك ويكون عتقي صدقي فاعتقها فاقبال الامة بصح العتق وأما النكاح فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي هي بالخيار ان شأته تزوجته وان شأته لم تزوجه يكون هذا ان اختارت تزوجه صدق مستأنف فان كرمته فلا شيء عليها عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي لم عليها قيمتها وقال احمد تصير حرة بلزومها قيمة نفسها وان راضيا بالقد كان العتق مهورا ولا شيء لها ماله

سوا غيره بفلس او جحد او لم يهره مع قول غيرهما يرجع على المحيل اذ لم يصل الى حقه فالاول مشدد على المحيل والثاني مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قصر المحيل بعدم التفتش في حال المحيل عليه ووجه الثاني ان ذلك مما يختص على غالب الناس وما احتال عليه الاقله الوصول منه الى حقوقه غير ما يظن الدين خطو فرجع على المحيل وكان الحق لم ينتقل عنه وهذا موافق لقواعد الشرع فبني لكل من حال شخص على آخر ان ساد الى وزن الحق اذا جحد المحيل عليه مثلا ولا يشارعه عند الحكم فان خلاص ذمته في ذلك به قال ابو حنيفة وله نقله اذا حال شخص بعتي هو عليه فانكر المحال عليه رجع على المحيل والله تعالى اعلم

كتاب الضمان

اتفق الاثمة على جواز الضمان وعلى ان كفاؤه الدين بمحضه على كل من وجب عليه المضمون راي مجلس الحكم لاطلاق الناس عليه ومسيس الحاجة اليه او على ان لا يكفل يخرج من العهدة فيسلمه في المكان الذي شرطه او اراد المضمون الا ان يكون دونه بدعامة مائة فلا يكون تسليما وعلى ان الضمان اذ لم يعلم مكان المكفول لا يطالب به وعلى ان ضمان الدرك جائز صحيح لكن بشرط عتق الشافعي ان يكون بمقتضى الثمن لاطلاق جميع الناس عليه في جميع الاعصار والشافعي قوله لا يصح لانه من ضمان ما لم يجب ماله ما وجدته من مسائل الاتفاق وهو اما الخلفه وفيه في ذلك قول الامة الاربع بان الحق لا ينتقل عن المضمون عند الحل ينسب الضمان بل الحق باق في ذمة المضمون عنه لا يسقط عن ذمته الا بالاداء مع قول ابن ابي ليلى وابن شبرمة وأبي ثور وداد انه يسقط فالاول مشدد في تخلف ضمان والثاني مخفف عنه فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول مجمل على حال اهل الدين والورع والثاني مجمل على حال غيرهم يصح ان يكون الامر بالعكس لان الضمان اذا كان بخلاف الله فكان صاحب الحق وصل الى حقه بخلاف العكس ومن ذلك قول الامة الثلاثة ان الميت لا يراد ذمته من الذين المضمون عنه بنفس الضمان كالمبيع قول احمد في احد رايته انه يراى الاول مشدد على الميت مجمل على حال الا صاغ من الهوام والثاني مخفف عليه مجمل على حال اهل الدين والخوف من الله تعالى فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك واهل اعدان ضمان المجهول جائز وكذلك ضمان الملم بمصعب قول الشافعي في المشهور ان ذلك لا يجوز كالارضاء من المجهول فالاول مخفف مجمل على اهل الدين والورع في المستثنى والشافعي مشدد مجمل على من كان اياهم من ذلك من اذا وجد اخاف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد وابي يوسف وحمد انه اذا مات انسان ولم يخلف وفاء لادى الفى عليه حاز وفاء الدين مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز للضمان عنه فالاول مخفف ووجه انه من افعال الخير وفي السنة ما يؤد به هو انه صلى الله عليه وسلم كان لا يصل على من مات وعليه دين لم يخلف له وفاء حتى يقول احد من الصحابة صلى الله عليه وسلم وقالوا والثاني مشدد ووجهه تنقيح شأن الدين في عين الناس مع احتمال عدم بلوغ الحد بطلب الغالب به وذلك لثلاث مسائل الناس في الوفاء اعتمادا على اخوانهم واصدقائهم فبالبين اصدقائهم واخوانهم وبين الوفاء براض فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامة الثلاثة ببيعة الضمان من غير قبول الطالب ببيع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يصح الا في موضع واحد وهو ان يقول المبيع لو رضيت او بعستمهم ضمن هي ديني والغير مغيب فيجوز وان لم يسم الدين وان كان في الصلة لم يلزم الكفيل حتى فالاول مخفف بعدم اشتراط قبول طالب الضمان والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه من باب الوفاء حتى أخيه المسلم ثمن شاء الطالب الجبل ذلك وان شاء قبل وهو خاص باهل الدين والورع الطالعين ثواب الآخرة ووجه الثاني ان ما كدتموه وبيعة الوفاء حتى أخيه المسلم لا يكون الا اذ اطلب ذلك فذهب من المنة عليه أو على المضمون ثم يساع المذون في الدنيا والآخرة ومن ذلك قول الامة الثلاثة ببيعة كفالة السبد من ادى عليه مع قول أبي حنيفة بعدم جعته فالاول مخفف على المكفول والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان

باب ما يصر من النكاح في المأثرة فصر على التأنيد بمجرد العقد قبل النكاح بالاتفاق وحكى عن علي وزيد ابن ثابت انهما قالوا لا يهرم الا بال دخول بال بنت وبه قال جماعة كالزبيدي بن ثابت بن طلقها قبل الدخول جاز اذ ان يتزوج بها وانما قبل

الاختين في النكاح حرام وكذا بين المرأة وعمتها وأختها وكذا يحرم الجس في الوطء بذلك الميمون وقال داود لا يحرم الجمع بين الاختين في الوطء بذلك الميمون ورواية عن أحمد وقال أبو حنيفة يصح نكاح الاختين لأنه لا يحل له وطء المنكحة حتى يحرم الموطوءة على نفسه (فصل في

[illegible]

رم الجمع بين الاختين في الوطء
لموطوءة على نفسه (فصل)

ومن أسير ويحتمل أكثر من أربع نسوة كالمالك والشافعي وأحمد يختار منهن أربعاً ومن الاختين واحد وقال أبو حنيفة إن كان العقد وقع عليهن في حالة واحدة فهو باطل وإن كان ٧٢ في عقود ومع النكاح في الأربع الأوائل وكذلك الاختان ولو ارتد أحد الزوجين فقال

والثاني مشدد وهو خاص بأحد الناس الذين يتفقون مع بعضهم بعضاً ولا يوفون فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه إذا كان رأس المال متساوياً في شركة العنان بشرط أحدهما أن يكون له من الربح أكثر مما صاحبه فالشركة فاسدة مع قول أبي حنيفة نعم إذا كان المتشرط لذلك أصدق في القارة وأكثر غللاً فالول مشدد والثاني مخفف بشرطه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وبشرط الشافعي في صحة شركة العنان أن يكون رأس المال نوعاً واحداً ومخطأه بحيث لا يتميز بين ماله أحدهما عن الآخر ولا يعرف ولا يشترط عنده تساوي قدر المالبين فاعلم ذلك والله تعالى أعلم

كتاب الوكالة

أجمع الأئمة على أن الوكالة من العقود الجارية في الجملة لأن ما حاز فيه المأشوق من الحق حاز فيه الوكالة كالبيع والشراء والإجارة وقضاء الدين والخسومة وفي المطالب بالحق والزوج والطلاق ونحو ذلك وانفق الأئمة على أن أقرار الوكيل على موكله في غير مجلس الحكم لا يثبت له ولا يثبت له في المحل والحدود والقصاص غير مقبول سواء كان بمجلس الحكم أو غيره وكذلك اتفقوا على أنه لا يجوز للوكيل أن يشترط ما أكثر من ثمن المثل ولا أن يسل وعي أن قول الوكيل مقبول في ثلث المال بعينه هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح أقرار الوكيل على موكله بمجلس الحكم مع قول أبي حنيفة أنه يصح الآن بشرط عليه أن لا يشرع فالاول مشدد خاص بأحد الناس والثاني فيه تشديد خاص بكمل المؤمنين الذين هم أولى بالموكل من نفسه من باب الاحتياط لديه بحكم الأرض في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثل هذا لا يقر على موكله إلا بما أراه أفضل له أو أكل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ومالك وأحمد إن وكالة الخاضر مبيحة وإن لم يرض خضعه بشرط أن لا يكون الوكيل عدواً للخصم مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح وكالة الخاضر الأرض للخصم إلا أن يكون الموكل مريضاً أو مسافراً على ثلاثة أيام فهو زبنيته فالاول مخفف على الموكل مشدد على الخصم والثاني بعكسه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد أنه إذا وُكل شخصاً في استيفاء مقبوضة فإن كان محضراً فالما كحاضرته ولا يحتاج فيه إلى بيعة سواء وكله في استيفاء الحق من رجل بعينه أو جماعة وليس حضوره يستوفي عنه الحق شرطاً في بيعته أو وكيله وإن وكله في غير مجلس الحكم ثبتت وكالته بالبيعة على الحاكم ثم يدعي على من يطالبه بمجلس الحكم مع قول أبي حنيفة أنه إن كان الخصم الذي وكل عليه واحداً كان حضوره شرطاً في صحة الوكالة أو جماعة كان حضور واحد منهم شرطاً في صحتها فالاول فيه تخفيف خاص بأهل الدين والويع والثاني فيه تشديد خاص بمن لا يؤمن وجوبه عن قوله الأول فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن الوكيل عزل نفسه عنه والموكل وبغير حضوره مع قوله أبي حنيفة ليس للوكيل فسخ الوكالة إلا بحضور الموكل فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وجوه الأول أن ذلك من باب من تطوع خيراً فهو خير له فلا الزام فيه وجه الثاني مراعاة ظاهر الموكل والواقع فمعه حيث دخل معه في عقد التوكيل أذهب من باب صدق الوعد الذي خلفه من صفات التاقيين فيكون العزل بحضوره ليعتزل به لا يشترط ذلك أو مرضاً ومن ذلك قول مالك والشافعي بأن الوكيل لا يعزل الوكيل وأن الوكيل يعزل وإن لم يعزل بالبيع مع قوله أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته أنه لا يعزل إلا بعد العلم بذلك فالاول مخفف على الموكل فيكسائر ع التوكيل للوكيل كذلك في الرجوع عنه متى شاع والثاني فيه تشديد عليه لأنه عليه أحوط لدين الموكل في تصرفات الوكيل قبل العلم بالمرض لو غرأ حوط للوكيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد أنه لو وكل في البيع مطلقاً أنفضى البيع من المثل وينقد المبلد وأنه لو باعه بالاختيار الناس بثله أو نسيته أو شتره فقد البلد لم يجر إلا برضا

أبو حنيفة ومالك تتعجل الفرقة مطلقاً سواء كان الارتداد قبل الدخول أو بعده وقال الشافعي وأحمد أن كان الارتداد قبل الدخول تبطل الفرقة وإن كان بعده وقفت على انقضاء العقد ولو ارتد الزوجان المسلمان معاً فهو بمنزلة ارتداد أحدهما وقال أبو حنيفة لا تنفع فرقة وأنكحة الكفار بمحضة تتعلق بها الأحكام المتعلقة بأحكام المسلمين عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك هي فاسدة فصل في أفعال يجوز للزناكح الأئمة بشرطين خوف الفتنة وعدم الطول لنكاح حرة وقال أبو حنيفة يجوز ذلك مع عدم الشرطين وأما المانع عند من ذلك أن يكون مختصاً وجعراً أو معتدة منه ولا يهل للمسلم نكاح الأمة السكينة عند الشافعي ومالك وأحمد وقال أبو حنيفة يبطل ولا يجوز أن لا يهل لنكاح الكفار وطع ما هم عليه كالبين بالاتفاق وعن أبي ثور أنه يهل وطع جميع الأماهات البين على أي دين كن ولا يجوز للزناكح أن يزدني نكاح الأماهات على أمة واحدة عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك

يجوز له أن يتزوج من الأماء بما كاتبت ومن الخائرات فصل في البديع يجوز له أن يبيع من الموكل زوجين فقط عند الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وقال مالك هو كالحرة في جواز بيع الأربع ويجوز زياره عند الشافعي أن يتزوج بأمة

زفيها ويجوز لموطأ من غير استبرأه أو كذا عند أبي حنيفة لكن لا يجوز وطؤها حتى يمشي بها بحضة أو يوضع الحمل إن كانت حاملا
وكره مالك التبرجيج بالزانية مطلقا قال أحمد لا يجوز أن يبرز وجه الأنثى لشرطه ٧٣ وجود النوبة منها واستبرأها يوضع الحمل

أو كقول مقل أبي حنيفة أنه يجوز أن يبيع كيف شاء نقلاً واستيفاءً بدون غش المثل وبما لا يتنافى بالناس
فيهم وبما يتقيد بالبلد بغير نقده قالوا لم يشد خاص بالوكيل القاصر في النظر إلى الحال التي تخرج له من ماله
والثاني مخفف خاص عن كان كامل النظر في مصالح الموكل فإن عثرت هذا لا تصرف لموكله إلا بإمراره
أنفق له في دينه وأضاف أن الموكل قد أطلق له الوكالة ولم يقصد لها أن تصرف إلا بما يفهمه منه فخرج
الامر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول مالك والثاني وأحمد أن من كان عليه حق لشخص في ذمته
أوله منه عن غيره أو ودعه لحاكم إنسان وقالوا كان صاحب الحق في قيمته من ماله وسدقه أنه وكيله ولم يكن
للكيل بينة أنه لا يصير على تسليم ذلك إلى الوكيل مقل أبي حنيفة وصاحبه أنه بمجرد تسليم ماله في ذمته
وأما مالك فقال بمجرد بيعه على تسليمها عنده كافي للذمة فالأول مخفف على المدون والثاني مفصل
فرجع الامر إلى مرتبة الميزان • ويمكن جعل الأمر على حال الدين والتقوى وجعل الأمر على من
كان يصعب عليه من ترتيب الميزان • ويصح أن يكون الحق بالوكيل وذلك أن الحاكم يتصرف في الشيء بغير
أخلاقه والدينهم وأمر الله بهم لأنه أمرهم على أديانهم • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن البيعة تسع بالوكالة فمن
غيره فهو والنقص مقل أبي حنيفة أنه لا تنفع إلا بالخص ورفه الأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر إلى
مرتبة الميزان • وجه الأول إجماع أحكام الناس على أنه أحر من أن البيعة لا تكذب والنقص لا يترقب
في وزن الحق وجه الثاني الاختصاص لا يتصور فوات الواقعة من الوكيل ويلازم رضا النقص بماله لذلك
لو كدل له فقد يكون عدو للنقص فيطالب بنفسه رده ومن ذلك قولهما • والثاني في الظاهر قوله وأحمد
في أصح روايته أن الوكالة تعص في استيفاء المضي عليه وفيه النقص مقل أبي حنيفة أنها لا تنفع إلا في
حضره أو باله مخفف على أن المدعي قد عذر على نفسه عليه وإن عاكس فرجع الامر إلى مرتبة الميزان •
وجه الأول أن القصاص حكمه محض غرره وجه الثاني الاحتياط لماله من أن أعظم الأموال فإن كان
المدعي عليه حاضر قريباً أحب أن نفسه يحصل بشيء فيسقط عنه القصاص • ومن ذلك قول أبي
حنيفة والثاني أنه لا يصح شراء الوكيل من نفسه مقل مالك أنه أن يتعاضد نفسه لمنه بزيادة في الثمن
ومع قول أحمد في الظاهر وأبى أنه لا يجوز له في الأول لم يشدد مجموع على من يؤمن منه الحياة ويرى الحظ
الأوفر لنفسه دون الموكل والثاني فيه تخفيف مجموع على حال الدين والورع وإن شئت أشد مجموع على من
أشهر عنه هم التورع روى لنفسه الحظ • والثاني في قوساها مقبوه ويصح رجوعه إلى القول الأول
فرجع الامر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول أحمد وأبي حنيفة أنه يصح توكل المدعي بالامر المراهق مع
قول مالك والثاني أنه لا يصح فالأول مخفف على المدعي والثاني مشدد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان وجه
الأول المراهق كالبائع من حيث الإطاعة بأمر والدنيا وجه الثاني نقصه في ذلك عن البالغ عاذة والله
أعلى أعلم

(١٠ - ميزان - في) وللشافعي في المسئلة قولان اجمعهما انه لا يصح النكاح وقال احمد لا يصح مطلقا فان تزوجها بشرط ذلها لا اثم له كان في غيره مع النكاح عند ابن حنيفة وعند الشافعي مع السرار والعتق قالوا احمد لا يصح وتزوج امرأة بشرط

ان لا يزوج عليها ولا يشرى عليها ولا يقتلها من يلحقها او ادراكها ولا يسافر بها فتعد أي حنفية ومالك والشافعي العقد صحيح ولا يلزم هذا الشرط ولها ما مر من ان لا ينفذ شرط يجرم ٧٤ الحلال فكان كما لو شرطت ان لا تسلم نفسها عندنا جدها وصحيح بازمه او لا يوجب

خالق شأ من ذلك فلها اختيار في الفسخ في باب اختيار في النكاح والرد بالمكعب العيوب المثبتة لغيره تسعة ثلاثة من أجله يشترط فيها الرضا والنساء وهي الجنون والجذام والبرص واثنان مختصان بالرجال وهما الحب والعمى وأربعة مختصان بالنساء هي القرن والرق والفتق والمغل فاجبت قطع الذكر والعنة العجز عن الجماع لعدم الانتشار والقرن عظم يكون في الفرج فيمنع الوطء والرق انسداد الفرج والفتق انحراف ثاين محل الوطء يخرج البول والمغل لحم يكون في الفرج وقيل رطوبة تنبع من الفرج خارجة فيمنع من الجماع والفتق انحراف في شئ من ذلك ويثبت اختيار الراي في الحب والعنة فقط ومالك والشافعي يثبتانه في ذلك كله الا في الفتق واحد يشبه في الكل فان حدث ذلك في الفرج بعد العقد وقبل النحول تخيرت للمرأة عند مالك والشافعي وأجود كما بعد الدخول الا لعنة عند الشافعي وان حدثت بالوجه فله الفسخ على الرابع من مذهب الشافعي وهو مذهب أحمد وقال مالك والشافعي في أحد

قوله لا يشبهه في فسخ وإذا عقت المرأة وزوجها رقيق ثبت اختيار عندنا في حنفية عما دامت في المجلس الذي علمت بالعتق وارثان فيقولن غلبت مكنة من الوطء فهو رضا والشافعي أقوال أصحابنا ان لها اختيار على الفور والثاني في ثلاث أيام والثالث ما لم يغيب عن الوطء

ووجه الأول ان حق غريم الحصة تعاق بين مال المدون قبل المرض فلما أقر شخص آخر في المرض تعاق الحق بين ماله كذلك فاشتغلت ذمته بدفع كل منهما فليس أحدهما أولى من الآخر ووجه الثاني ان الحق لا تعاق بين مال المدون حال الحصة صار لا يقبل دخول حق آخر عليه لا بعد استيفاء حصة كمالك فاعلم ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه لا يقبل إقرار المريض وإقرار أصلا مع قول الشافعي في إخراج قوله انه يقبل ومع قول مالك انه ان كان غير متمم ثبت والا فلا مثاله ان يكون يشترط ان كان إقراره لا ينال ما يقبله وان أقر لا ينالته انهم فالاول مشدد والثاني تخفيف والثالث مقصود فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه قد بشر بعض الورقة بحال الحر غير من ذلك المال لعداوة تكون بينهما ووجه الثاني انه قد يكون لذلك الوارث عليم حق فأنزل لخص ذمته ووجه الثالث ينزل على الحالين في القولين قبله والله أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة ان المقر يشارك مناصفة من لم يثبت نسبه وذلك فيما اذا مات رجل من ابين وأقر أحدهما شأنا وإنكر الآخر فان نسبه لم يثبت فشارك المقر في يده مناصفة مع قول مالك وأحمد انه يدفع إليه ثلث ما في يده ولا يأخذ شيئا من الأثر لعدم ثبوت نسبه فالاول مشدد على المقر والثاني فيه تخفيف عليه والثالث تخفيف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد بعض الرثة يدين على الميت ولم يصدقه بالاقول بانه يلزم المقر منهم بالدين جميع الدين مع قول مالك وأحمد والشافعي في أشهر قوله بانه يلزمه من الدين بقدر حصته من ميراثه فالاول مشدد على المقر والثاني تخفيف عنه فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول انه هو الذي سلب المقر ماله ببقية الرثة بأقراره فموجب وزن الدين كله عقوبته في طلب الزمهم يدين لم يستر فيه ووجه الثاني انه لا ينفذ أقراره على غيره وإنما ينفذ عليه ووجه بقدر حصته من ذلك الدين فقط ومن ذلك قول أبي حنيفة يصح الاستثناء من غير الجنس بشرط أن يكون ذلك مما ثبت في الذمة ككسب ومو زون ومعدود كقوله ألف درهم الأكر حنطه وان كان مما لا يثبت في الذمة ككسب وعبد لم يصح استثناءه مع قول مالك والشافعي انه يصح الاستثناء من غير الجنس على الإطلاق ومع ظاهر كلام أحمد انه لا يصح فالاول فيه تخفيف لم ينفذ من التفصيل والثاني تخفيف والثالث مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذا الأقوال من ذلك قول مالك والأئمة الثلاثة انه يصح استثناءه الاكثر من الأقل مع قول أحمد انه لا يصح فالاول تخفيف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو قال له عندي ألف درهم في كس أو عشرة أرطال تعري جواب أو ثوب منسديل فهو امر بالدرهم والثوب والتمردون الاو مع قول أهل العرفان ان الجميع يكون له فالاول تخفيف على المقر والثاني مشدد عليه ويصح حل الأول على أهل الجود والحكم الذين لا يطالبون بالادعاء وحل الثاني على أهل العدل والسمع الذين لا يسمع نفوسهم بالنظر ووجه من ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو أقر السيد الذي لم يؤذنه في القارة عما يتعلق به عقوبته كقتل العبد والناو المصرة والتدفع وشرب الخمر انه يقبل إقراره ويقام عليه حدم فأقر به مع قول أحمد انه لا يقبل إقراره في قتل العبد به قال المزني ومحمد بن الحسن ودود كالا يقبل في المال الا في الزنا والمصرة فقط فانه يقبل فيه فالاول موافقة هذا الأقوال لبرؤا عند الشرع ووجه الثاني ان السيد قد يبيع العبد كذا السيد لا يبيع من ثقل الخدمه اذا كان سيده لا يصرح ولا يشق عليه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو شهد شاهدان بقتل ألف شهدا هما في خلاف مع الشاهد الذي زاد الفأخرى مع قول أبي حنيفة انه لا يثبت له بهذا الشهادة شيئ أصلا لا لا يقضي بالشاهد واليمين عنده فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول ان لفظا من وجه الثاني عدمه رود من الشارع بذلك تعالى واستشهدوا فيه من رجالكم فان لم يكونا رجلين فخر رجل

ما يقطع به السارق مع
اختلافهما في قدر ذلك
فعدى إحدى حنيفة عشرة
دراهم وأبو ذر وعنه مال
رب دينار وأبو الزناد درهم
وقال الشافعي وأبو جلد أحد
أقوال المهر وكل ما جاز أن
يكون شقاق البيع كل
أن يكون عند اتفاق الزوجان
وتعلم القسرين بحوز
يكون مهرًا عند مالك
والشافعي وأحمد في إحدى
الروايتين وقال أبو حنيفة
وأحمد في أظهر روايته
لا يكون مهرًا **فصل في**
وعلق المرأة الصداق
بالمقد عند أي حنيفة
والشافعي وأبو ذر والمالك
لأنه كالنكاح المصروف
بعت الزوج بل هو مدي
لأنه كغيره من المدي
وأما تصدق نصفه وإذا
أوفاهما - أو أحدهما -
حيث شاء عند أي حنيفة
وقيل لأحمد جهنم فيها
أي بل يفسد بها لأن
الغربة تؤذي هذا النوع
الهدامة وقال في الاختيار
للحنيفة وإذا أوفاهما مهرها
تلقاها إلى حيث شاء وقيل
يأخف بها وعليه الفتوى
تفقد أهل الزمان وقيل
سافر بها إلى غري المصر
توبة لأهل المستغربة
بمهرها مال والشافعي
أحمد والنزوح أن
أقرن بزوجته حيث شاء

اتفق الأئمة كلهم على أن الودعة من القرب المتدبر بالمرء في حفظها أو أياها ما منه حصنة وأن الضمان
لا يجب على الودع إلا بالتدبير وأن القول قولك في التلف والرد على الإلحاق مع غيره وعلى أنه حتى طلبها باصحابها
وجميع الودع درهما مع الأمانة والأمن وعلى أنه إذا لم يقل ما لودعني شيئا ثم قال به ذلك ضاعت
أنه بمن نحر وجهه حدا لأمانة فلو قال ما نسخني عندي شيئا ثم قال ضاعت كان القول قوله بمنته هاما
خفيفه من مسائل الاتفاق هو أمانة اختلقتوا فيه بذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا ضاع الودعة بمنته أنه يقل
قوله في رد الودعة مع قول مالك أنه لا قبل الأئمة قالوا وحفظوا والاصل في شدد دفعه من أجل مرتبة الميزان
وجه الأول أن الودعة لا تفسد وتقتضي ذلك قوله لا يقل وهو أنه الثاني أنه لا يقل فلو علمه الخيانة فانه
أن استأمنه فبقي رد كذا بقوله دين - ومن ذلك قول مالك أنه لا يرد عليه الودعة عند نذر أو رد أو ثم أقامها
وأغلقها ثم ردناها في مكانه من الودعة ثم تلف المردود بقوله فلا ضمان عليه فإن عنده لو تلف درهم
الودعة أو زادنا أو لم يخططه على احتيا لا نتمتع لم يكن عنده ضامن التلف مع قول أبي حنيفة أنه إن الودعة بمنته
لضمن التلف وأن ردته لم يمسقطه الضمان مع قول الشافعي وأجمده ضامن على كل حال بنفس
آخر أراحه لتعديه ولا يسقط عنه الضمان سواء رد به منته أو لم يرد به قالوا وحفظوا والثاني مفصل
والثالث شدد دفع جمع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الثلاثة أقوال ظاهر - ومن ذلك قول الشافعي
وما كان أجمده أن الودعة مع قول مالك أن الودعة بمنته أو رد أو ثم أقامها
ركبها ثم ردناها فاصحابنا يفترون بين أن يضمن الودع فيهما أو بين أن لا يضمنه غير حال الغنى عند
الوهاب ولم يبين مالك حكمه أن تلفت درهمها أو تلف الودعة لم يقل في التوب كعدم فعله إذا نساه
بيله ثم ردها أو لم يضمنه ثم قال والذي تقوى في نفس الإنسان أن لا يرد الودعة لم يقل في التوب كعدم فعله إذا نساه
والثاب واستعمله كان لازم قيمة لا لشه فانه يكون معتدلا باستعماله خارجا عن الأمانة فورد على موضوعه
لا يسقط عنه الضمان وجه مع قول أبي حنيفة أنه إذا نساه أو رد به منه ثم تلف يضمنه قال لا يسقط فيه
تخفيف من وجهه وتشد بمن وجهه والثالث شدد على الودع دفع جمع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول مالك وأبي حنيفة وأجمده أنه إذا سلم الودعة إلى عيال بالودع في داره - ولم يرد غير عذله
ضمنه قالوا رد إلى الودع مع قول الشافعي أنه إذا نساه أو رد به منه ثم تلف يضمنه قال لا يسقط فيه
فان كان العيال من أهل الدين والأمانة والثاني شدد دفعه إذا كان من أهل الخيانة فجمع الأمر
لمرتبة الميزان

لی مرتبہ المیزان

يقول الأئمة عن أن العار به مذنب البهاو ثبات عليها هذا وجده من مسائل الإجماع واما اختلافنا
فيه من ذلك فنقول الشافعي وأصحاب العار به مضمون على المستعير ما قلنا تعدى أوله بتدعيم قول أبي حنيفة
بإجماعهم أنها مائة على كل حال لأنهم الاستدلال الأول مشدد وهم أحوط ولدين خاص بالأكرام من المؤمنين
الذين كانوا من إمامهم ولا يحملون لهم متوقفاً في هذه تنقضي خاص بأصحاب الناس ويؤيد بالدال ما ورد
الأخبار الصريحة فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الحسن البصري والنوري والأوزاعي
أنه بقدر قول أبي التوفيق معقول أن العار به مائة لأن العار به لا يقتضي المستعير مائة كانت شيئا
حيوانا أو خلقا بظهوره ويحتمل إلا أن تصدى فيها في أظهرها وأما عن مالك ومع قول تنقضي وعشر مائة
فتنفي إلا أنظر المبرعي المستعير الضمان فانه ضمن الشرط فان لم يشترط فلازمه ضمنها فالأول
ففسح على المستعير والثاني فيه تنقضي والثالث مفصل فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وبوجه التشابه
أما هذه فوم ذلك قول أبي حنيفة ومالك إذا استعار سائلا لم يعير وان لم يأذن له المالك إذا كان لا يختلف
مختلفا المستعمل معقول أجود أصحاب الشافعي في أصح الوجهين أنه لا يجوز لاستعير ان يعير العار به لقدره

فصل ١٠ والمفوضة اذ لم تقبل السيس والغرض فليس لها الامتعة عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أصح روايته قال في السكاف انه المذهب وقال أحمد في رواية أخرى لها نصف مهر النثل وقال مالك لا تجب لها المنة بغير دل يستحب ولا معة لغیر المفوضة في ظاهر مذهب أحمد

وعنه رواية أنها حبس لكل مملكة وهو مذهب أبي حنيفة وقال الشافعي أنها واجبة على كل حي يملكته فبذل الوطع يجب لها شطر مهر وكذا
الموطأ أنه بكل فرق ليست سبعا ٧٦ وأختلف في حبسها المتعة على تقديرها فقال أبو حنيفة المتعة ثلاثة أقواب درع وخمار وملحمة بشرط

أن لا يزيد في ذلك على نصف مهر النسل وقال الشافعي في أصح قولييه وأحمد في إحدى روايته أنه مقروض إلى اجتهاد الحاكم بقدرها ينظره وعن الشافعي قول آخر أنها مقطرة بما يقع عليه الاسم كالصدق يصح بها قل ورجل والمصنف عنده أن لا تنقص عن ثلاثين درهما وعن أحمد رواية أخرى أنها مقطرة بكسوة تجزى فيها الصلاة وذلك ثوبان درع وخمار لا ينقص من ذلك ﴿فصل﴾
في اختلاف الأئمة في اعتبار مهر المثل فقال أبو حنيفة هو معتبر بقراباتها من المصنات خاصة فلا مدخل في ذلك لأمه ولا نكاتها إلا أن يكونا من غير عشرين بها وقال مالك هو معتبر بأحوال المرأة في جهار ورثتها وما لها دون أنسائها إلا أن تكون من قبله لا يزدن في صدقاتهن ولا ينقص وقال الشافعي هو معتبر بصيانتها إرأى أقرب من تنسب إليه فأقربهن اختلاوين ثم لأب ثم بنات أخ ثم بنات عمتك ذلك فان قد نساء المصنات أو جهل مهرهن فأرحم جهلات وخالات ويستعرس وعقل ويسارو بكارة وما اختلف

﴿كتاب النصب﴾

أجمع الأمة على تحريم النصب وتأنيب الناصب وأنه يجب له رد المصوب وإن كانت عينه باقية ولم يخط من زعمه أنلاف نفس وعلى أنه إذا كتم المصوب وادعى ذلك فاحذ منه لما لك التهمة فظهر المصوب فله أخذه ورد التهمة واتفق الأئمة إلا في رواية لأحمد في إن العروض والحيوان وكل ما كان غير مكيل ولا موزون إذا نصب وتلف بضم من يعينه وإن المكيل والموزون بضم من عذله أو وجد وانفق وأعلى أنه إذا نصب خشية وأدخلها في مغيته وطالبها مالها وهي في لغة العرب أنه لا يجب عليه طهره أو ما حكي عن الشافعي من أنه يجب قطعها بمجرد على ما إذا لم يخف تلف نفس أو مال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وهو ما اختلفوا فيه في ذلك قول مالك في المشهور أن من جنى على متاع إنسان فالتلف عليه غرضه المقصود منه لم يمتعه لصاحبه وأخذ الجاني ذلك الشيء المتدنى عليه قال ولا يرد في ذلك بين المكره وغيره ولا ين أن يعظم ذنب جارا للقاضي أو ذنه وأغيرهما بما يعلم أن مثله لا يركبه كذلك أي على هذا الحال لو كان بغير أوجار أو فرس مع قول أبي حنيفة أنه لو سعى على ثوب حتى أنلف أكثر من ثاقفه لم يمتعه وبسمل الثوب إليه فإن أذهب نصف ثوبه أو دونها لارث ما نقص وإن جنى على حيوان يتنفع بلبمه وظهره كبير ونحوه فقلع إحدى عينيه لم يدفع نصف قيمته وفي العينين جميعا القيمة ويرد على الجاني بعينه إن كان مالكة قاضيا أو عدلا وما غير هذا الجنس فبصيفه إرث ما نقص ومع قول الشافعي وأحمد في جميع ذلك ما نقص فالول يخفف على الجاني من حيث أخذ ذلك الشيء المتدنى عليه أو الثاني مشدده على من خفى وتخفف عليه في شيء والثالث تخفف على الجاني بأثره إرث ما نقص فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أن من جنى على شيء غصبه بعد غصبه لم يستأجر له مالكة أخذه مع ما نقصه الناصب أو يدفعه إلى الناصب ويلزم قيمته يوم انقص ومع قول الشافعي وأحمد أنه يلزم لصاحبه إرث ما نقص فالولي عليه تشدد على المال من حيث إنزله وأخذ المصوب منه مع ما نقص إلى آخره والثاني فيه تخفيف على الناصب فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أن من مثل بعبده كقطع يده أو رجله أو أنفه أو قطع سنه عتق عليه مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يعتق عليه بالمثل فالول مشدده على السيد يخفف على العبد والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أن من غصب حمارا بغير صفة زادت عتقه بأدنه ومن أنفك صنعة حتى غلب قيمتها بثم ثم نقصت القيمة بالهزال أو إسنان أو صنعة كان لسيدها بالآرض ولا يرد مع قول الشافعي وأحمد أنه أخذها وأورث بقص تلك الأداة التي كانت حدثت عند الناصب فالول يخفف والثاني فيه تشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أبي حنيفة أن الزاد المتفصلة

أن لا يزيد في ذلك على نصف مهر النسل وقال الشافعي في أصح قولييه وأحمد في إحدى روايته أنه مقروض إلى اجتهاد الحاكم بقدرها ينظره وعن الشافعي قول آخر أنها مقطرة بما يقع عليه الاسم كالصدق يصح بها قل ورجل والمصنف عنده أن لا تنقص عن ثلاثين درهما وعن أحمد رواية أخرى أنها مقطرة بكسوة تجزى فيها الصلاة وذلك ثوبان درع وخمار لا ينقص من ذلك ﴿فصل﴾
في اختلاف الأئمة في اعتبار مهر المثل فقال أبو حنيفة هو معتبر بقراباتها من المصنات خاصة فلا مدخل في ذلك لأمه ولا نكاتها إلا أن يكونا من غير عشرين بها وقال مالك هو معتبر بأحوال المرأة في جهار ورثتها وما لها دون أنسائها إلا أن تكون من قبله لا يزدن في صدقاتهن ولا ينقص وقال الشافعي هو معتبر بصيانتها إرأى أقرب من تنسب إليه فأقربهن اختلاوين ثم لأب ثم بنات أخ ثم بنات عمتك ذلك فان قد نساء المصنات أو جهل مهرهن فأرحم جهلات وخالات ويستعرس وعقل ويسارو بكارة وما اختلف

بغير ضمان فإن اخسبت فمطل أولئك زيد أو نقص لا يفي بالحل وقال أحمد ومعتبر بقراباتها النسا من العصات وكذلك الولد وغيره من ذوى الأرحام فمطل كما اختلف إرث من في قبض الصدق قال أبو حنيفة وإن الشافعي وأحمد القول قول الزعم مطلقا وقال مالك

ان كان سلبه اعرافه حار يدفع المعنى قبل الدخول كما كان بالذمة فالقول بعد الدخول قول الزوج وقبل الدخول قولها فصل في اختلاف
الاعنة في الذي يبدع عقدة النكاح من هو فقال ابو حنيفة هو الزوج وهو الجسد الرابع من ٧٧ مذهب الشافعي وقال مالك هو الولي

وهو القديم من قول
الشافعي وعن احمد رواه ابن
فصل في الزيادة على
الاصدق بعد الدخول
تعلق به قال ابو حنيفة هي
ثابتة ان دخل بها او مات
عنها فان طلقها قبل الدخول
لم تثبت وكان لها نصف
المسمى فقط وقال مالك
الزيادة ثابتة ان دخل بها
فان طلقها قبل الدخول
فها نصف الزيادة مع
نصف المسمى وان مات
قبل الدخول وقبل القبض
طلبت وكان لها المسمى
باعتد على الشهور عنده
وقال الشافعي هي حصة
مستأنفة ان قبضتها مضت
وان تم قبضتها بطلت
وقال احمد حكم الزيادة
حكم الاصل فصل في العبد
اذ تزوج بغير اذن سيده
ودخل بالزوجة وقد مهي
لها مهر قال ابو حنيفة
لا يزعم شي في الحال فان
عثر زعمه مهرها وقاله
مالك لها المسمى كاملا
وقال الشافعي لها مهر
المثل والجسد الرابع من
مذهبه انه يتعلق بدمه
انيدوعن احمد رواه ابن
احدهما كذب الشافعي
والاخرى بلزمت حسنا
المسي مالم يزعم في قيمته
فان زاد لم يلزم سيده الا
قيمه وتسليمه لانه مذهبه
ان المسمى يتعلق برقعة

كالولد اذا حدث بعد النصب فهي غير معصومة مع قول الشافعي واجدان انما معصومة على الناصب لكل حال
فالاول تخفف والثاني مشدد فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابو حنيفة ان مانع المصوب
غير معصومة مع قول مالك والشافعي واجد احدى واباته انما معصومة فالاول تخفف على الناصب والثاني
مشدد عليه فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاعنة الثلاثة من غصب حار به فوطئها فاعلمه
الحمد والزمع الارض مع ظاهر مذهب ابو حنيفة ان عليه الحد ولا ارش عليه لوطه فالاول مشدد والثاني فيه
تخفيف فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي واجدان انما الناصب اذا وطئ الحاربة المصوبة
واولدها وحسد الولد وهو رقيق للمصوب معن عوارش مانعته الولاد مع قول ابو حنيفة ومالك ان الولد جبر
النقص فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابو حنيفة
لا فمالة لو غصب ثوبا او دارا او عبدا بقي في يده معقول ينتفع به انه لا شيء له لا يسكن ولا يتخدم ولا
كر اعر لا يس الى حين اخذ من الناصب وكذلك الاجرة عليه لانه بقي في ذلك المصوب بعد قبضه ولم ينتفع به
مع قول الشافعي واجدان عليه اجرة المائدة التي كانت في يده فالاول تخفف والثاني مشدد فجمع الامر الى
مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي ومحمد بن الحسن ان اجرة المثل في العساق والاشجار تضمن
بالغصب حتى غصب شاة من ذلك تخلف بصل او حر بق او غيرها لانه قيمته يوم الغصب مع قول ابو حنيفة وابي
يوسف ان مال لا ينقل كالعقار لا يكون مضمونا باخره من يد مالكه الا ان يجني الناصب عليه فتنقل بسبب
الحاجة ويضمنه بالاتلاف والجنابة فالاول فيه تشديد ومن حيث وجوب الاجرة في غصب العقار والثاني فيه
تخفيف من حيث عدم وجوبه فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واجد
ان من غصب اسطوانة او لبنه عثر في علمه على ملكها مع قول ابو حنيفة انه على كفاها ويجب عليه قيمته الا لضرر
الحاصل على الباني بهدم البنا بسبب اخراجها فالاول مشدد حار على ظاهر قواعد الشرع تقللها على
الغالب للابود في غصب شي آخر من اخرى فوطئها بالمالكة الاسطوانة او اللبنه وجب عليه اخراجها
ولهم بناؤه لانه حرمت فالاول تخفف والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط المذكور فجمع الامر الى مرتبتي
الميزان ومن ذلك قول ابو حنيفة ومالك ان من غصب نخاسا او رصاصا او وحدا مثلا فاعلمه ما كان في يده او سيفا
يكون عليه في ذلك مثل ما غصب في وزنه وصفتوه وكذلك الوغص خشبة فجعلها اربوا او رابا بالجملة لئلا وحيلة
فطمع او خبز عام قول الشافعي انه رد ذلك كله الى المصوب منه فان كان فيه نقص الزم الناصب ما نقص
وكذلك القول في غصب ذهبا او فضة ثم صاغه حليا او ضرب به دينار او دراهم انه رد مثله الى المصوب منه
عند مالك وحده فالاول تخفف والثاني مشدد فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك واجدانه
لو فتح نقص طائر بغير اذن مالكه فطار ضمنه وكذلك لو سل دابة من قيدها او عبدا من قيده فهرب فطه القية
وسواه عند مالك اطار الطائر ثم هرب الدابة او العبد عقب الفتح او الحل او وقف بدمه عتة ثم طار او هرب
مع قول الشافعي انه ان طار الطائر او هرب الدابة بعد الفتح او الحل بساعة فلا ضمان عليه ومع قول ابو
حنيفة انه لا ضمان على من فعل ذلك على كل حال فالاول مشدد في الزام الفتح والحال لقد الدابة او العبد
بالقيمة والثاني مخفف والثالث تخفف فجمع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك انه اذا غصب
عسدا فاقى اوداه فهربت او عتقت فميرقت او اضعته ان يضمن قيمته ذلك وتصير القيمة للمصوب منه
والمصوب ملك الناصب حتى لو وجد المصوب لم يكن للمصوب منه الرجوع فيه ولا للناصب الرجوع
في القيمة لا يتراض به او ذلك قال ابو حنيفة ايضا في صورة واحدة وهي ما لو فقه المصوب فقال المصوب
منه قيمته ما وقال الناصب خسون وخلف وغرم الخس من ثم وجد المصوب وقيمه مائة فان للمصوب منه
الرجوع فيه ودا القيمة وعند مالك ترجع المالك بفعل القيمة مع قول الشافعي ان المصوب فيما ذكر باقي
على ملك المصوب منه فاذا وجد المصوب منه القيمة التي كان اخذها او اخذ المصوب فالاول تخفف على

العبد **فصل في** اذا سلمت المرأة نفسها قبل قبض صداقها قبل الجاهل الى زوج او خلاها ثم امتعت بعد ذلك قال ابو حنيفة واجدانه لا حتى
تقبض صداقها وقال مالك والشافعي ليس لها ذلك بعد الدخول ولها الامتناع بعد الخلوة **فصل في** والمهر هل يستقر بالخلوة التي لا مانع فيها

ولا يستقر إلا بالدخول قال الشافعي في أظهر قولي لا يستقر إلا بالوطء قال مالك إذا خلا بها وطأت مدها خلوة استقر لها وإن لم يطأ وحدها
 القاسم طول الخلوة العام وقال أبو حنيفة ٧٨ وأجده يستقران بالخلوة التي لا مانع فيها وإن لم يحصل وطء وموت أحدها وحسن يستقر

المهر بالأنف قال فوصل
 وليلة العرس سنة على
 الرجوع من مذهب الشافعي
 ومصحبه عند الثلاثة
 والأجوبة إليها مشبهة على
 الأصح عند أبي حنيفة
 وواجبة على المشهور عن
 مالك وهو الأظهر من
 قولي الشافعي وأجده
 الزواجر عن أحد والتنازع
 في العرس والتقاطه قال
 أبو حنيفة لا بأس به ولا
 بذكره أخذ وقال مالك
 والشافعي بكرامته وعن
 أحمد وإبنا كالمذهبين
 وأما ليلة غير العرس
 كالنكاح ونحوه قال أبو
 حنيفة ومالك والشافعي
 تسحب وقال أحمد
 لا تسحب جواب القسم
 والنشور وعشرة النساء
 ثبت في الصحيح أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 كان يقسم بين نسائه
 القسم عما يجب للزوجات
 بالاتفاق فلا قسم لزوجته
 ولأولاده من بيات عند
 واحدة لزمه البتة عند
 من بقي ولحق التسوية
 في الجميع بالإجماع وتسحب
 ذلك ولو أعرس عنهن أو
 عن الواحدة لم يأنم
 ويصح أن لا يطأهن
 ونشور المرأة حرام بالإجماع
 مستقلة عنه فتوجب على
 كل واحد من الزوجين
 مباشرة صلبه المعروف

الفاصل بادخاله المصوب في ملكه والثاني مشدد عليه بيا على ظاهره وقد اختلفت ربيعة من أنه لا ملك مال
 غيره إلا بطريق شرعي ولو بطل نفس بذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أدة الثلاثة أنه
 لو غصب عقارا فاختلف في مدهم أوسيل أو حرق ضمن القيمة قول أبي حنيفة أنه إذا لم يكن ذلك بسببه فلا
 ضمان عليه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي
 أن من غصب أرضا فزعمها بها فقل أن يأخذ الفاضل زرع له أحبارا على القطع مع قول مالك أنه إن كان
 وقت الزرع لم يفت فلما ملك الأحبار وإن كان فالت فاشهر الزرع وأبنت عنه أنه ليس له قطعه له أجرة الأرض ومع
 قول أحمد أنه إن شاء صاحب الأرض أن يزرع في أرضه على الحصاد له الأجر وما ينقص الزرع فله ذلك
 وإن شاء دفع له قيمته زرعها وكان الزرع له فالأول مشدد والثاني مفصل وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأجده أنه إذا زرع على مسلم خراعى فلا ضمان عليه وكذلك إذا انتفح عليه
 خنزير يباع قول مالك وأبي حنيفة أنه يبرمه له القيمة في ذلك فالأول مخفف على المسلم في ذلك والثاني مشدد عليه
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الخنزير ليس بمال عندنا ووجه الثاني أنه مال عند الذمى
 فمرأته له القيمة أحوط لأن من جهة الحساب يوم القيامة والله تعالى أعلم بالصواب

كتاب الشفعة

اتفق الأئمة الأربعة على شوتها بشرط في الملك واختلفوا في ما سوى ذلك من مسائل الباب فمن ذلك قول
 مالك والشافعي أنه لا شفعة للجار وإنما لا تطع بالموت وإذا وجبت الشفعة فبأن لم يعلم بها أو علم بها ومات
 قبل أن يتمكن من الأخذ انتقل الحق إلى الوارث مع قول أبي حنيفة تسحب الشفعة بالجار فالأول مخفف على
 الشرط في حق الجار والثاني مشدد عليه فيعمل الأول على حال العوام الذين لا يعرفون حق الجار ويحصل
 الثاني على حال كل المؤمنين الذين يعرفون حق الجار إلى أن يبرم دارا من كل جانب فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح أقواله وأجده أحاديثه وبأنه إن اشترى على القوم ومع
 قول مالك وأحمد والشافعي في أحد قوليهما أنها تسحب على القوم وإن لم تكن على الفور عند مالك في القوم ومع
 أنها لا تسقط إلا على سنة وفرواية أخرى عنه إلى خمس سنين وقال أن هذه المدة يعلم بها أنه معرض عن
 الانحياز للشفعة وفرواية أخرى عنه أن حق الشفعة باق إلى أن يرفع المشتري إلى الحاكم فبأنه لا يأخذ أو
 الترك فلا يسبغ المشفوع والشرط حاضر يعلم بالبيع فله المطالبة بالشفعة متى شاء ولا تقطع الشفعة
 بأحد الأمرين السابقين فالأول مشدد خاص بالأكثر الذين يرون الخطأ أو قولا عينهم المسلم فلا يحصل
 عندهم بدم إذا سبقهم أحد الشراء والثاني مخفف خاص بمن يحصل عندهم بدم بدم من أحد العوام
 فلذلك حصل قسم مالك مدين في أبي حنيفة سنة أو خمس سنين وحملها طاعة الاعتداء فرجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة قول مالك أن الشراء إذا كانت على الفصل وهي بين شر بكن قباع
 أحدها حصته أن لشر بكن الشفعة مع قول الشافعي وأجده أنه لا شفعة في ذلك فالأول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول عمر الشفعة في المدة على وجه التبرير بالبرئ
 للزعة فكان كالبناء الصبرة لا ينقسم والثاني ظاهر ومن ذلك قول الشافعي ومالك أن الشفعة تورث لو
 تطبل بالموت مع قول أبي حنيفة أنها تطبل بالموت ولا تورث ومع قول أحمد أنها تورث إلا أن كان الميت
 طالبها فالأول مخفف على الشفيع والثاني مشدد الثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول مالك والشافعي وأجده أن المشتري إذا اشترى فباعا اشتراه ثم طلب الشفيع الشفعة فليس
 له مطالبة المشتري بهند ما يفي ولا طلم ما عرس مضافا إلى الثمن مع قول أبي حنيفة أن الشفيع أجاره
 على القطع والمدموم مع ذهاب قوم إلى أن الشفيع أن يعطيه عن الشفيع ويترك البناء والعرس في موضعه

وبذل ما يجب عليه من غير مطال ولا ظاهر أكرهه فيجب على الزوج طاعة زوجته ولازمة المسكن وله منعها من
 الخبز ووجبالاجماع فيجب على الزوج والمهر والنفقة فصل في المهر والنفقة والمهر من الحر ولو بغير زفافها جائز على الرجوع منه هبة الشافعي
 فالأول

لكن نسي عنه الاول ثم ذكر عند الثلاثة لا يجوز الا بالنسب والارواح الامتصت الحر قال ابو حنيفة ومالك اجد لا يجوز الزل عنها الا باذن سيدها وحر زها الشافعي يفرده **فصل** ان كانت الجديده تكرر اقامه هنداسه بآياتهم دأر ٧٩ بالنسبه على نسائه وان كانت ثمة اقام ثلاثا عند الثلاثة

وقال ابو حنيفة لا يفضل الجديده في القوم بل يسوي بينها وبين الاقربى معتد وهل للرجل ان يسافر بواحدة حين من غمره وعوان لم يرضن قال ابو حنيفة له ذلك وعن مالك روايتان احدهما كقول أبي حنيفة ولا اخرى عدم الجواز الا رضان أو برقة وهذا مذهب الشافعي وأحمد فان سافر من غير قرعة ولا رضان وجب عليه القضاء عند الشافعي وأحمد وقال ابو حنيفة ومالك لا يبيع كتاب الخلع في ستر المحرك بالاجاع ويحك عن بكر بن عبد الله المزني انه قال يخلع منسوخ وهذا ليس بشي وانفق الاثمه على ان المرأة اذا كرهت زوجها القبح منظر او سبعة غيره جازا ان تخالعه على عرض وان لم يكن من ذلك شي وراضيا على الخلع من غير سب جاز ولم يكره وحكى عن الزهري وعطاء وداود ان الخلع لا يبيع في هذا الحالة **فصل** في الخلع والطلاق يثنى بسند أبي حنيفة ومالك وفي احدى الروايتين عن أحمد والصحاح الجديدين أقوال الشافعي الثلاثة

فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مقف فخرج الامر الى مرتبتي الميزان **فصل** ومن ذلك قول مالك في احدى روايته والشافعي ان كل ما لا ينقسم كالشر والنجاس والطريق والحوالاب لا يشفع فيه مع قول أبي حنيفة ومالك في روايته الاخرى ان في ذلك الشفعة فالاول مخفف على المشتري والثاني مشدد على مخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان كمال انتفاع الم شروع لاجله الشفعة لا يحصل بالشفص الذي لا ينقسم من البئر والنجاس مثلا ووجه الثاني حصول الانتفاع الم شروع لاجله الشفعة ولو وجه من الوجهين ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه يجوز الاحتياط لاسقاط الشفعة من ان يبيع سلعة بمحولة عنده من يرى ذلك مسقطا للشفعة وان يقره بعض المالك ثم يبيع الباقي او يهبه له مع قول مالك وأحمد انه ليس له الاحتياط على اسقاط الشفعة فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ور ودالية في النكاح والسببة ووجه الثاني الاحتياط للدين من جهة الشرط وطلب الحفظ الاور اخذها المسلم اذ لم يملكها انما هي خصصة لضعفاء المؤمنين ومن ذلك قول الثلاثة ان الشفعة اذا وحت للشر لم ينفذ له المشتري دراهم على ترك الاحتياط لضعفاء اخذها وتلكها مع قول الشافعي ان ذلك لا يجوز وله ولا على الدراهم عليه ودها ولا يصحها في اسقاطها بذلك وجهان فالاول مخفف لخاصة العلوم والثاني مشدد خاص باهل الورع من كل المؤمنين لان الشفعة متى قهرى الى الاحتياط فيه الى بدل مال فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان اثناس من الشر كانه قسم مضافة واحدة كان لا يفسخ اخذها بسبب احدها بالشفعة كالواخذ فصبها جميعا مع قول مالك والى حنيفة انه ليس له اخذ حصة احدهما دون الاخر بل باخذ جميعا او بتركهما جميعا فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهره ومن ذلك قول الثلاثة ان الشفعة تثبت للذي مع قول احمد انه لا شفعة للذي فالاول مخفف على الذي والثاني مشدد على مخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اطلاق الاحاديث بان الشفعة للشر على من غير تقييد ذلك بالمسلم وتقدر بتقييد ذلك بالناسم فهو جري على التاب كما قالوا في حديث لاسم احدكم على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه ووجه الثاني التقييد على الذي من حيث ان في اثبات الشفعة تسليط على المسلم باخذ حصة ينوع من القهر والتقية لا سيما مع عدم طلب نفس المسلم بذلك والله اعلم

كتاب القراض اتفق الاثمه على جواز القرض بغير القرض بلفظ أهل المدينة وهو ان يدفع انسان الى شخص مالا يقرضه والرجع مشترك ههنا ما وجدته من مسائل الاتفاق واماما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد ان لو اعطاه سلعة وقال له بها او اجعل غنما قراضا فهو قراض فسد مع قول أبي حنيفة انه قراض صحيح فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه خلاف ما عليه على الناس ووجه الثاني النظر الى ان الاذن له في جعل ذلك غنما قراضا كما عاينه النقد قراضا على حدس وانظر القمي ومن ذلك قول الاثمه يفتن القراض بالفسوس مع قول ائمة ما والى يوسف بجواز القراض بها اذا ربح وراج القعود فالاول مشدد والثاني مخفف فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول عامة العلماء ان العامل لا يبرأ اذا اخذ مال القراض بينه الا برده بيمينه مع قول أهل المراق انه يقبل قره مع يمينه فالاول مشدد خاص بن غلب على قلبه محبة الدنيا فلا يبرأ من غلبه مالا يورده والثاني مخفف خاص بن غلب على الزهد في الدنيا وصدق المسلم في تادية الامانات فسد قرضه فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمه الثلاثة انه اذا دفع الى العامل مال قراض فاشترى العامل منه سلعة ثم هلك المال قبل دفعه الى البائع انه ليس على المخاض شي والسلعة للعامل وعليه بيمينه مع قول أبي حنيفة انه يرجع بذلك على رب المال فالاول مخفف على رب المال والثاني مشدد على اصل ذلك نسبة رب المال الى التخصيص في اعطائه ماله لمن لا يخطره بالصلحة ولا يضره العيوب فخرج الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد ان لا يجوز القراض مدة

وقال احمد في اظهره رايته ربيع لا ينقص ههنا وليس بطلاق وهو اتفق من قول الشافعي واختاره جماعة من متأخري أصحابه بشرط ان يكون ذلك مع الزوجه بلفظ الخلع ولا ينوب به الطلاق والشافعي قول ثالث انه ليس بشي **فصل** وهل يكره الخلع باكثر من نسبي

قال مالك والشافعي لا يذكر ذلك وقال أبو حنيفة إن كان النشور من قبلها كره أخذ أكثر من المسمي وإن كان من قبله كره أخذ حتى مطلقاً ومنعهم من الكراهة وقال أحمد بن حنبل على ٨٠ أكثر من المسمي مطلقاً فصل في إبطال الختمات منه قال أبو حنيفة لم يلقها طلاقه في مدة العدة

وقال مالك إن طلقها فمقت
خلعه عنها فلا يخلع طلاقاً
وإن انفصل الطلاق عن
الخلع لم يطلق وقال
الشافعي وأحمد لا يخلعها
الطلاق بماله فصل في
الزواج والرجوع وسهوه رجوع
ولدها من غير أن قال مالك
والرجوع في الحولين أو أبو
حنيفة وأحمد رجوع
عليها بقية الزمان لقلة
المسرة وطرفه عن مالك
روايتان أحدهما لا يرجع
بشيء والأخرى كذهب أبي
حنيفة وأحمد والشافعي
قولان أحدهما بسقط
الزواج ولا يرجع غير الأول
معهما والثاني لا يسقط
الزواج بل بإتباعه ولو لمذهله
ترضعه وإذا قلنا لا تقول
الأول فالأول يرجع قولان
الحمد بن أبي ليلى والشافعي
والأقدم إن أجزء الزمان
فصل في إيسر لأب
إن غنمته وأيسر الصغرة
يضمن مالهما عند أبي
حنيفة والشافعي وأحمد
وقال مالك إن ذلك وبه قال
بعض أصحاب الشافعي
وأيسر إن اشتغل زوجة
أنتها الصغر عند أبي حنيفة
والشافعي وأحمد وقال
مالك إن ذلك فصل في
الطلاق طلاقاً أو نكاحاً
أو فطلة واحدة قال
ويضمنه بضمي ثالث
ثالث وقال مالك سبق

معلومة لا يسعها قبلها أو على أنه إذا انتهت المدة لم يكون ممنوعاً من البيع والشراء مع قول أبي حنيفة أنه يجوز ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن القراض أغشع من البيع والبيع غير مبطل له وقت معلوم وتقييد المدة نافي بالاطلاق في التصرف ووجه الثاني أن رب المال لا يجوز من القراض وهذا في الرجاء الذي متى شاء ومن ذلك قول مالك والشافعي أن الأضرار بما يقع في مال العامل أنه لا يبيع ولا يشتري إلا من قبله فلا كان القراض فاسداً مع قول أبي حنيفة وأحمد أن ذلك يقع في مال العامل والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن رب المال قد يكون أعم نظراً للعامل في وجه الثاني عكسه ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن الماقرض إذا عطل بعدياً القراض فحصل في الماقرض كان للعامل مثل أجره والرجاء في مال والمقتضيان عليه مع قول مالك في أحدى روايته أنه يرد إلى قراض مثله وقال القاضي عبد الوهاب فالأول مشدد على العامل والثاني مخفف عليه فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما أن العامل إذا سافر بمال القراض تكون نفقته من مال القراض مع قول أحمد والشافعي أن نفقته من نفقة للعامل إذا سافر لقضاء أو قال على نفقته حتى أجزمه به فالأول مخفف على العامل والثاني مشدد عليه فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أن من أخذه راغضاً على أن يجمع له أجره وأنه لا ضمان عليه حارم قول أهل العراق أن ذلك المالك يبيع مقرضه ويعمل للشافعي أن العامل إذا غلبه أجره وعمله له أجر بما لا يخلو من مخفف بحكم الشرط المذكور والثاني مشدد على العامل والشافعي مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال الثلاثة ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المضارب إذا مضى برب المال في البيع والشراء فمضى وبشئ فقال رب المال ما أدت ذلك الانتداع القول قول المضارب مع عينة مع قول الشافعي أن القول قول رب المال مع عينة فالأول مخفف على المضارب والثاني عكسه فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن رب المال استأنه أو لا يفتني له تكديف فيما ادعاه فانياً ووجه الثاني أن رب المال هو الأصل في الأحسان أن المضارب فكان له البعده من حيث أصل والمضارب فروع والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ کتاب المساقاة ﴾

اتفق فيها على المصاهر والتابعين وأتموا المذهب على جواز المساقاة وألهم أبو يوسف وحده فقال
بطلانها فالأول تخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان - ووجه الأول أنه عند تنعيع كل من
ألفادين يحكم الاتفاق والرضا ووجه الثاني ما فيه من الغرر ممن ذلك قول مالك وأحد الشافعي في القديم
أنه يجوز المساقاة على سائر الأضلاع الممتدة كالغسل والغلب والتين والجوز وغير ذلك قال أبو يوسف ومحمد
والتابعون ومن أصحاب الشافعي مع قول الشافعي في الجسد بأنها لا يجوز إلا في الغل والغلب خاصة ومع قول
داود أنها لا يجوز إلا في الغل خاصة فالأول تخفف والثاني فيه تشدد والله أعلم مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان ووجه الأول عدمه على الشارع عن المساقاة في غير الغل والغلب ووجه الثاني الوقوف على حد
ما ورد من جواز الغل والغلب فقط من حيث كونهما ذكرين ووجه الثالث الوقوف على عدم مساقاة
أهل خبرتها كانت في الغل فقط ممن ذلك قول الشافعي وأحدنا كان بين الغل بياض وإن كثرت بحيث
الزراعة عليه لم المساقاة على الغل بشرط اتحاد المالكين وأبو يوسف قال لا وأيضاً بالعازة وبشرط
أن لا تفصل بينهما أو لا تدمم الزراعة بل تكون بينهما المساقاة مع جواز المساقاة على البياض والشيخين
لشعري غير المساقاة غير اشتراط ومع قول أبي يوسف ومحمد في ذلك على أصلهما في جوازها وفي
كل الأرض ببعض ما يصرح منها بالدرمن العامل بالاتفاق فالأول تخفف بالشرط المذكور والثاني فيه
مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ممن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في الجسد بأن الزراعة

في الحالين وقال أحمد لا يسحق شي في الحالين ولو قالت طاهي واحد من ألب فطلقها فلا يقال بالثالث الساقط وأحمد يطلق ثلاثا ويسحق

الالف وقال أبو حنيفة لا يستحق شيئا وتعلق ثلاثا **﴿فصل﴾** يصح المصنع مع غيره زوجة الاتفاق بان يقول اجنبي الزوج طلق امرأتك بالفسوق أو بغيره لا يصح **﴿كتاب الطلاق﴾** هو مع استقامته حال الزوجين مكر وما لا ينفق بل قال أبو حنيفة بغيره مع موهل يصح تطلق الطلاق والتفسيق بالملك أم لا وصورة أن يقول لأحبيسة أن تزوجتك فانت طالق أو كمل امرأة تزوجها فهي طالق أو يقول لعبدان ملكتك فانت حراً وكل عبدا بشرته فهو حر قال أبو حنيفة يصح التعليق ويلزم ٨١ الطلاق والتفسيق سواء أطلاق أو

عم أو شخص وقال مالك يلزم إذا خص أو عين من قبله أو بلدة أو امرأة بعينها لأن أطلق أو عم وقال الشافعي وأحمد لا يلزم مطلقا **﴿فصل﴾** والطلاق هل يعتبر بالرجال أم بالنساء قال مالك والشافعي وأحمد يعتبر بذلك بالرجال وقال أبو حنيفة يعتبر بالنساء وصورة عند الجماعة أن الحسر ملك ثلاث

تطلقها أو العبد تطلقه قتين وعند أبي حنيفة الحرة تطلق ثلاثا والأمة اثنتين حراً كان زوجها أو عبدا **﴿فصل﴾** في إذا طلق طلاقا بصفة كقولها إن دخلت الدار فانت طالق ثم أبانها لم تفعل المحلوف عليه في حال البينونة ثم تزوجها ثم دخلت فقتل أبو حنيفة وما كان كان الطلاق الذي أبانها به دون الثلاث فالجني باقية في النكاح الثاني لم تفعل فخصيت بوجود الصفة مرة أخرى وإن كانت ثلاثا المحدث البين والشافعي ثلاثة أقوال أحدها كذهب أبي حنيفة والثاني لاحتلال البين وإن مات

بالطه وهي أن يكون البذر من مالك الأرض مع قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد والمتأخرين من أصحاب الشافعي واختاره النووي من حيث الدليل بصفة المزارعة قال النووي ومطريق جعل الخلفه أولا أحرز أن يستأجر نصف البئر ليزرع له النصف الآخر ويصير نصف الأرض فالأول مبدد والشافعي يخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول خروج المزارعة عن قواعد البيع وعن قواعد الرضا ووجه الثاني أن التزامي يمين اثنتين حكم ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه لو ساقه على ثمة معلومة موجد ولم يبدد صلاح الثمرة حاز وإن بدد صلاحها لم يرجع قول أبي يوسف ومحمد ويحتجون بمواز ذلك على كل ثمة موجد من غير تفصيل فالأول فيه تشديد والثاني يخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول في الشق الثاني أنه إذا بدد صلاح الثمرة ماقى محتاج إلى المساقاة فهو كالغنيو ووجه الثاني أن الثمة ولو بدد صلاحها محتاج إلى كمال التفتيش حتى تبلغ إلى حالة الكسك ولا عبث في ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنها ما واختلفا في الجزاء المشروط فالقول قول العامل مع غيره مع قول الشافعي لهما أيضا لقان وينفع المفقود يكون للعامل أجره مثله فيما عمل به على أصله في اختلاف المتابعين فالأول فيه تخفيف على العامل والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم **﴿كتاب الأجرة﴾**

اتفق كافة أهل العلم على أن الأجرة جائزة خلافا لمعيل بن علقمة لأنه أنكر جوازها ووجه الثاني عدم وصول دليل إليه في ذلك فرأى أن من شرط بيع المتاع فضاء واحدة كقضى العين البسعة ولا يكف بشرعه في قبض المنفعة شيئا فشرها يقال عدم جوازها لشبهها بكل أموال الناس بالباطل لأصحابنا كانت الأجرة في ذلك مثلا هو أعطى الأجرة مهيئ ولا واستوفى المنفعة ولا رد عليه المثل لأنه خرج بدليل ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن عقد الأجرة لازم من الطرفين فيما قبض لأحدهما بعد دفعه الصالح فسخها ولو بعد الأجل يفسخه العقد لازم من وجوده بيمين المستأجر مثلا كالواستأجر دارا فوجدها متهمة مثلا لا تصح السكنى أو أنه دعت بعد العقد أو مرض العبد المستأجر أو وجد الأجير الأجرة المستعينا فيكون للمستأجر الخيار لأجل العيب مع قول أبي حنيفة وأصحابه أنه يجوز فسخ الأجرة بعد حصول وقوم وجهته مثل أن يكره خافوا على جوارحه ففسخ ماله أو سرق أو غصب أو فاسد فيكون له فسخ الأجرة ومع قول قوم أن عقدها لازم من جهة المستأجر فقط كالجالة فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف من حيث كونه له الفسخ بالعذر والثالث فيه تخفيف كذلك من حيث جواز فسخه المؤخر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الحرب من صفات المتناقضين بان يرجع أحدهما في قوله الذي وافق صاحبه عليه ووجه الثاني أن لزوم الاعتدال مع شرط سلامة العاقبة ووجه الثالث ظاهره ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه إذا استأجره أو دارا أو حائطا فمده معلومة مبادعة فمسلوم لم يشترط تفصيل الأجرة ولا تصاعلي تأجيلها بل أطلقها استحق بنفس العقد فاذن المؤخر جازع العين المستأجرة إلى المستأجر استحق جميع الأجرة لأنه قد ملكه جميع المنفعة بعد الأجرة فوجب تسليم الأجرة ليزرع تسليم العين إليه مع قول أبي حنيفة وما لك الأجرة تستحق جزأها كما استوفى منقطع يوم استحق أجرة فالأول مبدد خاص بالهال الخصام والكرم والثاني فيه تخفيف خاص بالهال المشايخ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو استأجر دارا كل شهر شيئا معلوما نفع الأجرة في الشهر الأول وتزعم وأما ما عدل من الشهو رفا يلزم الأجل دخول الجميع قول الشافعي أنها باطل الطلاق في الجميع فالأول تخفيف والثاني تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن تفصيل

(١١ - ميزان - في) الثلاث والثالث وهو الأصح معني طلقها مطلقا ثم تزوجها وإن لم يحصل فدل المحلوف عليه باليمين على كل حال وقال أحمد تعود اليمين سواء ماتت الثلاث أو عاودها أما إذا حصل فدل المحلوف عليه في حال البينونة فقال أبو حنيفة والشافعي ومالك في أشهر رعيه لا تعود اليمين وقال أحمد تعود اليمين بعد النكاح **﴿فصل﴾** اتفق الأئمة الأربعة على أن الطلاق في الحيض بالمحلوف بها أو طهر جامع فيه يحرم إلا أنه يتبع وكذلك جمع الطلاق الثلاث يحرم ويتبع وأخطف واحد وقوعه هل هو طلاق سنة

أوبعد فقال أبو حنيفة وما لك هو طلاق يدعو قال الشافعي هو طلاق سنة وعن أحد رواياتنا كالمذهبين اختار الخرق أنه مطلق سنة واختلفوا فيما إذا قال أنت طالق عدل أو مل والتراب فقال أبو حنيفة يقتضي طلقة المراءت بها وقال مالك والشافعي وأحمد بقية الثلاث ففصل في اتفق أصحاب أبي حنيفة ورواها جمع على أن من قال زوجته إن طلقك فانت طالق قبله ثلاثا مطلقا بعد ذلك وقع طلاقه مخير فوقع بالشرع طلاق الثلاث في الحال واختلف ٨٢ أصحاب الشافعي في ذلك فالاصح في رأيي قال في الرضة والفتوى أبو الوفاء المجهز فقط ردها للردور وقال

الاجرة وتوزر به ما على الشهر ثمانية المقدار واحدة مدة معينة ووجه الثاني الجهل بعدة الأجره وتولان كل شهر يحتاج إلى عقد جديد لا فرد باجره معينة ولم يوجده فقد وذلك يقتضي الطلاق ومن ذلك قول أبي حنيفة رما لك والشافعي وأحمد له واستاجر عدا مة معلومة أو دارا تم قبض ذلك العبد أو الدار ثم مات العبد قبل أن يعمل شيئا أو انه ممتد إلى أن يسكنها ولم يحضر من المدعى أنه لا يستحق عليه شيء من الأجره وتبطل الأجره مع قول أبي ثور إن المنافع في هذه المواضع من ضمان المالك في الأول بخفف والثاني مشدد فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الأجره لا يجب إلا بالعمل مثلا ووجه الثاني أن الموت أو الانهزام ليس هو في يد المأجره فمقتضى الاستأجار الأجره وأباح لفانها التصرف فيها فكأنه ملكها فلا ينبغي رجوعه فيها وهذا خاص بالأكثر والأول خاص به وأم الناس المشاهدين على النساء ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة في عدة الأجره على الدابة والدار والعبد لازم لا ينقص مع موت الماعدين جميعا أو أحدهما ٧ فالأول بخفف والثاني مشدد فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أحسان الظن بالورثة وانهم برضون عاقله مورثهم ووجه الثاني الاحتياط وانهم قد لا يرضون عاقله مورثهم انقص في قوله أولئك عقولهم ورجعنا على عقل مورثهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة والشافعي في أربع أقواله أنه يجوز زهقه الأجره مدة تبقى فيها له من مالها مع قوله أي الشافعي في القول الآخرة لا يجوز أن أكثر من سنة وفي القول الآخرة لا يجوز أن أكثر من ثلاثين سنة فالأول بخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشدد يفرج جمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول العمل بالتألف في بقاة تلك العين ولو مائة سنة وأكثر ولا فرق بين طول المدوق قصرها في ذلك ووجه الثاني أن العين قد تتغير بعد مضي سنة ووجه الثالث أن الثلاثين سنة هي التي ينتهي إليها أمال الناس في العيشة الباقية طول الأمل وقصره غالبا فاختلاف مسبق على مراعاة أحوال المثل في غائله ومن ذلك قول مالك والشافعي في أحق قوليه أن الصانع إذا أخذ الشيء إلى يده لبعده له فهو ضمان لذلك ولما أصيب عنده من جهته مع قول أبي حنيفة والشافعي في أربع أقواله لا ضمان عليه إلا فيما جرت به أو قصر فيه وجمع قول أبي يوسف ومحمدان عليه ضمان فيما يستطيع الامتناع عنه لا فيما لا يستطيع الامتناع عنه كالحرق بغير قرض والأمر الثالث وتلف الحيوان فإنه لا ضمان عليه مع قول مالك أن الأجره لا يضمنون بل هم على الأمانة إلا الاصلاب خاعة فانهم ضامنون إذا انفردوا بالعمل سواء عملوه بالاجرة أو بغيرها إلا تقوم بينة فلو غصب قبل هلاكه فبرأ فالأول مشدد والثاني بخفف والثالث وما بعده مفصل ففرج جمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه هذه الأقوال كاهلها طهره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اختلفت لخطاب وصاحب الثوب في كيفية تفصيله بقاءة مما مثلا فالقول الأول الخطأ مع قول أبي حنيفة أن القول قول صاحب الثوب فالأول مشدد على صاحب الثوب بخفف على الخطأ والذي عكسه فربح الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لا يصح الاستئجار على القرب بالثوب عريضة كالجص وتقليم القرا ولا الأمانة والأذان مع قول مالك والشافعي أنه يجوز ذلك في الأمانة بغير دهرها واختلف أصحابه في ذلك فالأول مشدد خاص بأهل الورع والدين والثاني بخفف خاص باستعداد الناس فربح الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه يجوز له أن يستأجر دار البصل فيمادق حرمه مالك الدار مدة معلومة يرضى فيها ثم يودعها عليه ملكا وله الأجره مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز ولا أجره قال ابن هبيرة وهذا من محاسن أبي حنيفة لا يمانع باب عليه لأنه متى على القربايات عنده ولا يؤخذ عليها أجره فالأول بخفف والثاني مشدد خاص بأهل الورع فربح الأمر إلى

الاجرة وتوزر به ما على الشهر ثمانية المقدار واحدة مدة معينة ووجه الثاني الجهل بعدة الأجره وتولان كل شهر يحتاج إلى عقد جديد لا فرد باجره معينة ولم يوجده فقد وذلك يقتضي الطلاق ومن ذلك قول أبي حنيفة رما لك والشافعي وأحمد له واستاجر عدا مة معلومة أو دارا تم قبض ذلك العبد أو الدار ثم مات العبد قبل أن يعمل شيئا أو انه ممتد إلى أن يسكنها ولم يحضر من المدعى أنه لا يستحق عليه شيء من الأجره وتبطل الأجره مع قول أبي ثور إن المنافع في هذه المواضع من ضمان المالك في الأول بخفف والثاني مشدد فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الأجره لا يجب إلا بالعمل مثلا ووجه الثاني أن الموت أو الانهزام ليس هو في يد المأجره فمقتضى الاستأجار الأجره وأباح لفانها التصرف فيها فكأنه ملكها فلا ينبغي رجوعه فيها وهذا خاص بالأكثر والأول خاص به وأم الناس المشاهدين على النساء ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة في عدة الأجره على الدابة والدار والعبد لازم لا ينقص مع موت الماعدين جميعا أو أحدهما ٧ فالأول بخفف والثاني مشدد فجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أحسان الظن بالورثة وانهم برضون عاقله مورثهم ووجه الثاني الاحتياط وانهم قد لا يرضون عاقله مورثهم انقص في قوله أولئك عقولهم ورجعنا على عقل مورثهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة والشافعي في أربع أقواله أنه يجوز زهقه الأجره مدة تبقى فيها له من مالها مع قوله أي الشافعي في القول الآخرة لا يجوز أن أكثر من سنة وفي القول الآخرة لا يجوز أن أكثر من ثلاثين سنة فالأول بخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشدد يفرج جمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول العمل بالتألف في بقاة تلك العين ولو مائة سنة وأكثر ولا فرق بين طول المدوق قصرها في ذلك ووجه الثاني أن العين قد تتغير بعد مضي سنة ووجه الثالث أن الثلاثين سنة هي التي ينتهي إليها أمال الناس في العيشة الباقية طول الأمل وقصره غالبا فاختلاف مسبق على مراعاة أحوال المثل في غائله ومن ذلك قول مالك والشافعي في أحق قوليه أن الصانع إذا أخذ الشيء إلى يده لبعده له فهو ضمان لذلك ولما أصيب عنده من جهته مع قول أبي حنيفة والشافعي في أربع أقواله لا ضمان عليه إلا فيما جرت به أو قصر فيه وجمع قول أبي يوسف ومحمدان عليه ضمان فيما يستطيع الامتناع عنه لا فيما لا يستطيع الامتناع عنه كالحرق بغير قرض والأمر الثالث وتلف الحيوان فإنه لا ضمان عليه مع قول مالك أن الأجره لا يضمنون بل هم على الأمانة إلا الاصلاب خاعة فانهم ضامنون إذا انفردوا بالعمل سواء عملوه بالاجرة أو بغيرها إلا تقوم بينة فلو غصب قبل هلاكه فبرأ فالأول مشدد والثاني بخفف والثالث وما بعده مفصل ففرج جمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه هذه الأقوال كاهلها طهره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اختلفت لخطاب وصاحب الثوب في كيفية تفصيله بقاءة مما مثلا فالقول الأول الخطأ مع قول أبي حنيفة أن القول قول صاحب الثوب فالأول مشدد على صاحب الثوب بخفف على الخطأ والذي عكسه فربح الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لا يصح الاستئجار على القرب بالثوب عريضة كالجص وتقليم القرا ولا الأمانة والأذان مع قول مالك والشافعي أنه يجوز ذلك في الأمانة بغير دهرها واختلف أصحابه في ذلك فالأول مشدد خاص بأهل الورع والدين والثاني بخفف خاص باستعداد الناس فربح الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه يجوز له أن يستأجر دار البصل فيمادق حرمه مالك الدار مدة معلومة يرضى فيها ثم يودعها عليه ملكا وله الأجره مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز ولا أجره قال ابن هبيرة وهذا من محاسن أبي حنيفة لا يمانع باب عليه لأنه متى على القربايات عنده ولا يؤخذ عليها أجره فالأول بخفف والثاني مشدد خاص بأهل الورع فربح الأمر إلى

الظاهر متى قالها مبدئيا أو مجيبا لها عن سؤالها الطلاق كان مطلقا لم يقل قوله لم ارده وقال الشافعي جميع ذلك ينقصر مرتبتي إلى التيمم مطلقا وعن أحد رواياتنا كذهب الشافعي والآخرى لا ينقصر إلى شيء وتكون دلالة الحال في فصل في اتفاقوا على أن الطلاق والفرق والسرار مرجع لا ينقصر إلى نية إلا حينه فان اصرح عنده لفظ واحد هو الطلاق والمالقة السراح والفرق لا يقع به طلاق عليه ففصل في اختلافه وفي النكاحيات الظاهر فإذا نهيها الطلاق ولم ينوعدها وكان جوابا عن سؤالها الطلاق لا يغير ما بين المذهبين

أبوحنيفة تقع واحدة مع غيره وقال مالك إن كانت الزوجة قد دخلوا بها لم يقبل منه إلا أن يكون في خلع وإن كانت غير مدخولة لم يقبل ما بدعه مع غيره ويقع ما يزوج بالاقامة فتان قوله اختلف فيما روي عنه أنه لا تصدق في أقل من الثلاث وروي عنه أنه يقبل قوله مع غيره وقال الشافعي يقبل منه كل ما بدعه في ذلك من أصل الطلاق وأعداده وقال أحمد بن حنبل كان معه لالة سال أبا نؤى الطلاق يقع الثلاث نوى ذلك أو دونه مدخولا بها كانت أو غير مدخولة بها فصل في ما اختلفوا في الكتابات الخفية ٨٣ كما شرحنا في ما وانت محلا ونحو ذلك فقال أبوحنيفة هي

كالكتاب الظاهرة
إن لم يزوج بها عددا وقت
واحدة وإن نوى الثلاث
وقعت وإن نوى اثنتين لم
يقع الا واحدة وقال
الشافعي وأحمد بن نوى بها
طائفتين كانت طائفتين
واختلفا في لفظ اعتدى
واسترى زحما إذا نوى
بها ثلاثا فقال أبوحنيفة
تقع واحدة درجة وقال
مالك لا يقع بها الطلاق
الا إذا وقعت ابتداء
وكانت في ذكر طلاق
أو في غضب يقدم ما نواه
وقال الشافعي لا يقع الطلاق
بها إلا أن نوى بها الطلاق
ويقع ما نواه من العدد
في المدخول بها والا
فطلقة واحدة وعن أحمد
رويان أحدهما تقس
الثلاث والأخرى أنه يقع
ما نواه فصل في ما اختلفوا
فمن قال نوى وحته أنا
مثل طائفتين أو رد الأمر
بها فقلت أنت مفسى
طائفتين فقال أبوحنيفة
واحدة لا يقع وقال مالك
والشافعي يقع ولو قال زوجته
أنت طائفتين ونوى ثلاثا
فقال أبوحنيفة وأحمد في
زواجه اختارها الخرق

مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي والجمهور بوجه أحارة الجندي لاقطاع السلطان الذي قطعه له لأن
الجندي مستحق لمنفته قال الشافعي في الدين السبكي وما زالنا نسمع علماء الاسلام قاطبة بالدار المنصر به
والشامية يقولون بوجه أحارة لاقطاع حتى جاء الشيخ تاج الدين الفزاري وولده الشيخ تاج الدين فقالا ما بالاقطاع
يعني من المنع وهو المعروف من مذهب أحمد وهو قول أبي حنيفة قال لا يلحق بخلف والثاني مشدد فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في أظهر قوله أنه يجوز بيع الدين المأخوذ مع قول أبي حنيفة أنه
لا يجوز بيعها الأرض المستأخر فهو بالخيار بين أحارة البيع بطلانه ومع قول مالك وأحمد يجوز بيع الدين
المأخوذ لاستأخذه غيره لعدم تعذر وصوله إلى استيفاء المنفعة بخلاف بيع الغير المستأخر فالأول تخفف
والثاني مفصل والثالث شبهة تشدد في المؤخر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وجوه الأفعال ظاهرة هي ومن
ذلك قول مالك والشافعي وأحمد بن يوسف ومحمد أنه لو استأجر دابة لركبها فليجها ليلها كما جرت به العادة
فلا ضمان مع قول أبي حنيفة أنه يعين قيمتها قال لا يلحق بخلف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
والأول خاص بأحد الناس والثاني خاص بأهل الدين والورع ويصح أن يكون الأمر ما كسبه ومن ذلك
قول أبي حنيفة ومالك أنه يجوز زجارة الناذر والذراهم للذين والعامل كما لو كان صيريا فمع قول الشافعي
وأحمد أن ذلك لا يجوز فالأول تخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل الورع والنزوى فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أنه لا يجوز زجارة الأرض بعين فها أو يخرج منها ليعطى
كالعامل والعسل والسكر وغير ذلك من الأطعمة وإنما كولات مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد يجوز بكل
ما أنتهت الأرض وبغير ذلك من الأطعمة وإنما كولات كما يجوز بالذهب والفضة والعرش ومع قول الحسن
وطاوس به دم جواز كراهة الأرض مطلقا بكل حال فالأول مشدد خاص بأهل الورع والخوف من الوقوع في
الربا من حيث أن ذلك الماطوم يخرج من الأرض كان مستقرا فها فكانت قاعة مدمجوبة ووجه الثالث أشد
الثاني التخفف أن الخارج من الأرض نوع آخر غير النوع كالذهب والفضة ووجه الثالث أشد
إلى الثالثة العمل بالوفاء بصحة أخوة الاسلام من احتياجه إلى أرضه زرعها ومن استغنى عنها أعطاها لآخره المسلم
ليرزعهما بالأحرى على الأصل في الانتفاع بالأرض إذا الانتفاع بكرائمها فها فخرج من ذلك رخصة من الشارع
والأفلا الأرض محلوقة بالاصالة لئلا تنفع عباده من غير تحجير فكل من احتاج إليها كان أولى بها فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن من استأجر أرضا ليرزعهما فها فخرج من ذلك رخصة من الشارع
ما شره كضرر الحنطة مع قول داود وغيره أنه ليس له أن يزرعهما غير الحنطة قال لا يلحق بخلف خاص بأحد
الناس والثاني مشدد خاص بأهل الورع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد
بن يوسف ومحمد أنه يجوز زجارة الشاع مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز أن يزرعهما مشاعا إلا من شريكه
وأما ربه وبعته فلا يجوز ذلك عندهم قال لا يلحق بخلف خاص بأهل الورع الذين لا يشاؤون من معاملهم
والثاني مشدد خاص بأحد الناس الذين لا يشاؤون معاملهم ويرون الحظ الأوفر لأنفسهم ويحتاجون إلى المرافعة
لحكمهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز زرعها لغيره ثلاثا في الأحارة
كالبيع مع قول الشافعي أنه لا يجوز زفال لا يلحق بخلف خاص بأحد الناس الذين يقع لهم تردد ومن إذا كان الحظ
الأوفر لأحدهم والثاني مشدد خاص بأهل الدين والورع الذين لا يندمون إذا كان الحظ الأوفر لأحدهم بجماع
أن الأحارة فيما يبيع المتافع فلا فرق بينهما وبين الأعيان لمن تأمل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك

تقع واحدة وقال مالك والشافعي وأحمد في رواية تقع الثلاث ولو قال زوجته أنت طائفتين فقال أبوحنيفة
أن نوى الزوج ثلاثا وقعت أو واحدة لم يقع شيء وقال مالك يقع ما وقعت من عدد الطلاق إذا أقرها عدل فان نكرها حلف وحسب من عدد
الطلاق ما قاله وقال الشافعي لا يقع الثلاث إلا أن يزوج بها الزوج فان نوى ثلاثا وقع ما نواه وقال أحمد بن حنبل سواء نوى الزوج ثلاثا
أو واحدا نوى قال الزوج طائفتين فصل في ما اختلفوا في الكتابات الظاهرة وأحمد بن حنبل وأبوحنيفة
أبوحنيفة

على ان الزوج اذ قال لعن المدخول بها أنت طالق ثلاثا لم يملكها الا في رواية لا يقال لعن بقوله أنت طالق ولا يقع الثلاث واختلفوا فيها اذا قال لعن المدخول بها أنت طالق أنت طالق بالفاظ متناهة فقال ابو حنيفة والشافعي واجدلا بقا الواحد وقال مالك يقع الثلاث فان ذلك قال المدخول بها وقال ردت افهامها والثانية فقال ابو حنيفة ومالك يقع الثلاث وقال الشافعي واجدلا يقع الواحد ولو قال لعن المدخول بها أنت طالق ٨٤ وطالق وطالق فقال ابو حنيفة والشافعي يقع واحدة وقال مالك واحد يقع الثلاث **فصل**

واختلفوا في طلاق النسي الذي يصدق الطلاق فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي لا يقع ومن اجدر وايتان أظهرهما انه يقع واختلفوا في طلاق السكران فقال ابو حنيفة ومالك يقع وعن الشافعي قولان أحدهما يقع ومن اجدر وايتان أظهرهما يشع وقال البخاري والكرخي من الحنفية والمزني وابو ثور ومن الشافعية انه لا يقع **فصل** واختلفوا في طلاق المكره واعتاقه فقال ابو حنيفة يقع الطلاق ويحصل الاعتاق وقال مالك والشافعي واجدلا يقع اذا طلق به فانها من نفسه واختلفوا في الوعد الذي يلقب على الفلن حصول ما وعده هل يكون اكراه فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي نعم وعن احمد ثلاث روايات احدها من كذب الجماعة والثانية واخترها انعرف لاولئانه ان كان بالقتل أو بقطع طرف فاكراه والا فلا واختلفوا في ان الاكراه هل يختص بالسلطان أم لا

فقال مالك والشافعي لا فرق بين السلطان وغيره كما هي مؤتملة وعن احمد روايتان احدها لا يكون الا كراهيا من السلطان والثانية كذهب مالك والشافعي وعن أبي حنيفة روايتان كما ذهبن **فصل** واختلفوا فيمن قال زوجته أنت طالق ان شاعته فقال مالك واجدلا يقع الطلاق وقال ابو حنيفة والشافعي لا يقع واختلفوا فيمن قال لعن المدخول بها أنت طالق في البقيت وقال مالك في المشهور عنه بغير ايقاع **فصل** واختلفوا في المريض اذا طلق امرأته طلاقا ثم مات من مرضه الذي طلق

فقال مالك والشافعي لا يقع من مرضه الذي طلق

فقال مالك والشافعي لا يقع من مرضه الذي طلق

فقال مالك والشافعي لا يقع من مرضه الذي طلق

فيه فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي ان لا يكون الطلاق عن طلب من اطلقه في قولنا اطلقها لاثرت
 والى من يثرب في قول من يورثها فقال ابو حنيفة ثرب مادامت في العدة فان مات بعد انقضاء عدتها لم يثرب وقال احمد بن حنبل في قولنا اطلقها لاثرت
 مالك ثرب وان تزوجت والشافعي اقول احدثها ثرب مادامت في العدة والثاني ما لم تزوج والثالث ثرب وان تزوجت **فصل في** واختلفوا
 في قولنا روجته انت طالق الى سنة فقال ابو حنيفة ومالك تطلق في الحال وقال الشافعي واحد ٨٥ لا تطلق حتى تغسل السنة **فصل في**

واختلفوا في من طلق
 واحد من زوجاته لا يبيها
 او بينهما ثم تنسب باطلا
 رجعا فقال ابو حنيفة
 وابن ابي هريرة من
 الشافعية لا يحال بينه وبين
 وطئهن وله وطء ابنت
 شاه فاذا وطئ واحدة
 انصرف الطلاق الى غير

بمختلف ما لا يمكن محوط عليه فانه يدل على مساحاة الناس به ومن ذلك قول مالك انه اذا فصل عن حاجة
 الانسان وبها غرة وزرعته من المال الذي خيره او غيره فان كان النهر او البرق البرية فمالك احدث
 عقد ارجاعه منه ومن غيره ويجب عليه بذلك ما فصل من ذلك وان كانت في حائط فليزيمه بذلك الفاضل لجاره
 الى ان يصلح بقر نفسه او عينه فان نهان باصلاحه لم يستحق شأوهل يستحق عرضة زواجته من قول
 ابي حنيفة واصحاب الشافعي انه يلزمه بذلك بشر بالناس والدواب من غير عوض ولا يلزمه ذلك لزرع وله
 اخذ العرض ويستحب تركه من قول احمد في احدى روايته انه يلزمه بذلك من غير عوض لاشبهه والسقي
 مما ولا يلزم له النسيم فالاول يخفف على مالك والثاني مشدد على المال ترجمه بالناس والدواب والثالث
 مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

كتاب الوقف

اتفق الاثمة على ان الوقف قربة شاعت على ان لا يصح الانتفاع به الا بالتفاد عنه كالذهب والفضة وما لا ياكل
 لا يصح وقفه وعلى ان وقف المشاع جائز كسنة واجارية خلافا لمحمد بن الحسن فقط في قوله ما متاع اجارة المشاع
 ووقفه وعلى ان ما خرب بالوقف لم يعد الى ملك الاوقف هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا
 فيه فن ذلك قول مالك والشافعي انه يلزم باللفظ وان لم يحكم به حكمه وان لم يخرج به حكمه عن
 يد مع قول محمد بن الحسن لا يصح الا اذا خرج عن مذهب من يجعل الوقف ليا وبهله او هو احدى روايتين
 عن مالك ومع قول ابي حنيفة الاوقف عطية يصحها ولكنه غير لازم ولا يزول ملك الاوقف عنه الا بعد ان يحكم
 حاكم او بعلقة موقوفه كان يقول اذا مات موقوفه وقفت داري على كذا فالاول مشدد على الواقف والثاني مفصل
 والثالث مخفف على الواقف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثلاثة اقول ظاهره ومن ذلك قول مالك والشافعي
 واحد ومالك في احدى روايته انه يصح وقف الجوارح من قول ابي حنيفة ومالك في الر واية اخرى عنه انه
 لا يصح بناء على قاعدته انه لا يصح وقف المنقول فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول انه فعل معروف وان غلب عليه التلف بعد موقوفه لثاني ان الوقف انما ينفذ بقيد
 ودوام الانتفاع والحيوان يظلمه لانه لا يصح ولا يصح وقف الجوارح من قول ابي حنيفة ومالك في الر واية اخرى عنه انه
 ينقل الى الموقوف عليه من قول ابي حنيفة ومالك في الر واية اخرى عنه انه لا يصح وقف الجوارح من قول ابي حنيفة ومالك في الر واية اخرى عنه انه
 يخرج عن ملك الواقف ولم يدخل في ملك الموقوف عابه فالاول مشدد على الواقف والثاني مخفف على
 الموقوف عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان سبع عشرة رعية الوقف لداه العبد الملك مع
 سيده كما قالوا في الزكاة الواجبة فكانه الوقف شيئا الى الله تعالى من ملك ذلك الموقوف ولو لم يخرج جمعه
 ملكه فكانه لم يخرج شيئا الى الله تعالى من ملك ذلك الموقوف ولو لم يخرج جمعه
 الى قبله لم يجد من الله تعالى ولم يحصل وانما كان الانتفاع لا يخص به احد من الموقوفين فالاول مشدد على الواقف
 انتقل الى ما بعده من جهات القربايات ولو ان الموقوف عليهم كانوا عليكون الموقوف لا يحتاج الى اذن منهن
 ينفع به بعدهن فانه ومن ذلك قول ابي حنيفة واحد يصح وقف الانسان على نفسه من قول مالك والشافعي ان
 ذلك لا يصح فالاول مخفف على الواقف خاص باهل الشريعة والذين لا تخلص نفوسهم من وطئهم لثاني
 فكان ذلك لا يصح عند حصو والاحل وقدر في الحديث افضل الصدقة ان تصدق وانت جميع مخرج ثمن
 البتة ونحشى الفقر وليس الصدقة ان تقول اذا حضر تلك الوفاة فلان كذا اوله كذا الحديث ووجه الثاني

الموطوعة ومذهب الشافعي
 انه اذا لم يملك طلبة بانه
 تطلق واحدة منهن
 ميبها ويلزمه التصيين
 ويعتبر من قرباين الى ان
 يبين ويلزمه ذلك على
 الفور لاولهم لطفة رجعية
 فالاصح لا يلزمه التصيين
 في الحال لان في الرجعية
 وقبيل بعدة من غيرها
 من حسن انظر لامن
 وقت التصيين وقال مالك
 بطلن كلون وقال احمد
 يحال بينه وبينهن ولا
 يحل له وطؤهن حتى
 يقرب منهن فانيهن
 خرجت عليها القرعة كانت
 هي الطلقة **فصل في**
 وانفقه او على ان اذ قال
 لزوجته انت طالق نصف
 طلقته له مطلقا قال
 القاضي عبد الوهاب
 وحكي عن داود ان
 الرجل اذ قال لزوجته

فمفك طالق وانما طلق نصف مطلقا انه لا يقع عليه الطلاق والفقهاء على خلافه واختلفوا فيه من اربعة وجات فقال الزوج حتى طالق
 وليس فقال ابو حنيفة والشافعي تطلق واحدة منهن وله مرضا الطلاق الى من شاء منهن وقال مالك واحد بطلاق كلهن **فصل في**
 واختلفوا فيما اذا شك في عدد الطلاق فقال ابو حنيفة والشافعي واحد يعني على الأقل وقال مالك في المشهور من مذهبه تغلب الانتفاع
فصل في واختلفوا فيما اذا شك في عدد الطلاق فقال ابو حنيفة والشافعي واحد يعني على الأقل وقال مالك في المشهور من مذهبه تغلب الانتفاع

الوجه والراس والرقبة والظهر والفرج وشعره معنى ذلك عنده الجزء الثاني كالتصنيف والجمع قال وان أضأفه إلى ما ينصل في حال السلامة
كالمس والغفر والشعر لم يتم وقال مالك والشافعي وأجيد في الطلاق بجميع الاعضاء المتصلة كالاصبع وأما المتصلة كالشعر فمقتضى ما عدا
مالك والشافعي ولا يقع عند أحد **باب الرجعة** اتفقوا على جواز رجعة المطلقة واختلافوا في وطء الرجعية هل يحرم أم لا فقال أبو حنيفة
وأجيد في أظهر رأييه لا يحرم وقال ٨٦ مالك والشافعي وأجيد في رأييه لا يحرم واختلافوا هل يصير الوطء مراحا أم لا فقال

المشدد على الواقف أنه على قاعدة القربات الشرعية من طلب المبادرة قبل إحقاق المنية فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أنه يصح الزفاف إذا لم يعين الوقت فصرنا كأن قال وقت داري هذه وكذا
يصح الوقت عنده وعند الشافعي إذا كان منقطع الآخر كوقت كذا أي أولادى وأولادهم ولم يذكر بعدهم
الانقضاء ولا ويرجع ذلك بعد انقراض من سعى إلى فراقه عصيته فإن لم يكن فراقه ففراقه المسلمين وبذلك قال
أبو يوسف ومحمد وقول الشافعي أن الوقت بطل إذا لم يعين له مصر فافا الأول فيه تخفف على الواقف والثاني
مشدد في بطلان الوقت إذا لم يعين له مصر فافا جميع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي يوسف أن
الوقت إذا خرب لا يجوز فيه مصرف عنه إلا أنه لا يوجب الرجعة ولو خرب السعيد ولو رجع عود مع قول محمد أنه يعود إلى
ملكه الأول وليس لأبي حنيفة نص في هذه المسئلة قالوا ومشدد والثاني تخفف من حيث بطلان الوقت
بعد بثوته فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

كتاب المنيّة

اتفق الأئمة على أن المنيّة تقع بالإيجاب والقبول والقبض وأجمعوا على أن الوفاة الوعد في الخبر المطلوب
وعلى أن تخصيص بعض الأولاد بالمنيّة مكر وهو كذا تنفصل بعضهم على بعض هذا ما وجدته في الباب من
مسائل الإجماع والاختلاف * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يقتضي رجعة المنيّة إلى القبض
مع قول مالك أنه لا تنقضي صحته أول وهه إلى قبض بل تصح وتزجر باليجاب والقبول ولكن القبض شرط
في نفوذها عما هما واحد زمانا بذلك عدا آخر الوهاب الأقاض مع مطالبة الموهوب له حتى ما توهو
مستمر على المطالبة فاعاها لا تطل له مطالبة الوهاب في زمان ترك المطالبة أو مضي المنيّة قبل ما توات
الوهاب أو مرض بطلت المنيّة وعبارتان أي في زمانه أو في زمانه ولا تمتد مدة ولا صدقة ولا حسن
الإبلاغة فإن مات قبل الإبلاغة فهو راث مع قول أحد في إحدى راييه وإن المنيّة تلتزم من غير قبض
قالوا مشدد جار على قواعد الشرع كالسليم وغيره من سائر التامكات والثاني تخفف على الموهوب له
مشدد على الوهاب فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا بد في صحة القبض
أن يكون بأذن الوهاب مع قول أبي حنيفة أنه يصح القبض بغير إذن منه قالوا تخفف على الوهاب
عكس الثاني فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه إذا اشاع حائره كالسليم
وصفة قبضه أن يسلم الوهاب الجميع إلى الموهوب له فستوفى عنه محقه ويكون نصيبه بركة في يده
كالوديع مع قول أبي حنيفة أن كان مما لا ينقسم كالعبد والجواهر حازت منه وإن كان مما ينقسم لم تخبر
هسته من منه شاعا الأول تخفف والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أنه يجب لأب وإن أعلن يسوي بين أولاده في المجمع قول أحد ومحمد أن له مفصل الأول
على الأنث كسنة الأرض فالأول فيه تشديد على الأب والثاني فيه تخفف فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ثم إذا فصل الأب بينهما لم يلزمه الرجوع في ما مضى قال الثلاثة لا يلزم ذلك وقال أحد لم يلزمه
الرجوع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه ليس لأب الرجوع في هته لو له
يحل مع قول الشافعي أنه لا رجوع فيها بكل حال ومع قول مالك أنه لا رجوع ولو بعد القبض في كل
ما وده لأبيه على جهة الصلة والنجدة ولا رجوع فيما وده على جهة الصدقة قالوا وأما يسوغ الرجوع إذا
لم يتبين المنيّة بذا الوالد أو سخطت دناءة المنيّة أو تزوج البنت أو مختلط الموهوب باليمن جنسه بحيث

أبو حنيفة وأجيد في أظهر رأييه نعم ولا يحتاج منه إلى لفظ نوى به الرجعة أو لم ينسوها وقال مالك في المشهور عنه أن نوى حصلت الرجعة وقال الشافعي لا تحصل الرجعة إلا باللفظ وهل من شرط الرجعة الأشهاد أم لا قال أبو حنيفة ومالك وأجيد في رأييه نعم ليس من شرطها الأشهاد بل هو مشتبك والشافعي قولان أحدهما الإيجاب والثاني أن شرطه وهو رايه عن أحد وما حكاهما رأيي تخشأن الأشهاد شرط عند مالك في رايه مشاهير كتب المالكية بل صرح الشافعي بحسد الوهاب والفرق في تفسيره بأن مذهب مالك الاستصحاب ولم يحكم فيه خلافا عنه وكذلك ابن مسرة من الشافعية في الإفصاح فوفل * واتفقوا على أن من طأ زوجته ثلاثا لا تحصل له حتى تنسك زوجا غيره وبطاعه نكاح صحيح وإن المراء بالنكاح هنا الوطء وأنه شرط في جواز تحلل الأول وإن الوطء في النكاح

الغاسد لا يحل إلا في قول الشافعي واختلافوا هل يحصل حله بالوطء في حال الحيض أو الإحرام أم لا فقال مالك لا وقال الثلاثة لا
ثم واختلفوا في العسي الذي يمكن جماعه هل يحصل بوطئه في نكاح صحيح الحبل أم لا فقال مالك لا وقال الثلاثة نعم **باب الإبل** اتفقوا
على أن من حلف بالله عز وجل أن لا يصامع زوجته حنثا مع ما ذكر من أنه لا يمكن مولايا واختلافوا في الرابة الأشهر
هل يحصل الوطء بالخلف على ترك الوطء فيها بإلا أم لا قال أبو حنيفة ومحمد وأجيد في رأييه لا ذلك عن أحدية قال مالك الشافعي وأجيد في رأييه لا

هذه لا **فصل** في فادامت الاربعه أشهر هل يقع الطلاق عنها أم يقع قال مالك والشافعي وأحمد لا يقع بعض المدة طلاق بل يقع
 الأمرين أو يطلق وقال أبو حنيفة متى مضت المدة وقع الطلاق واختلف من قال بالانقاف فيما إذا امتنع المولى من الطلاق هل يطلق
 عليه ما لحكم أم لا فقال مالك وأحمد يطلق عليه الحاكم من أجد رواه أخرى أنه يصنع عليه متى يطلق وعن الشافعي قولنا أظهرهما أن
 الحاكم يطلق عليه والثاني أنه يصنع عليه **فصل** في واختلفوا فيما إذا ألى ٨٧ بغير إيمان بالله عز وجل كالطلاق

لا يثبت منه والافضل هو الرجوع مع قول أحد في جدي روايته وأظهره مالك أنه الرجوع بكل حال كذهب إلى
 حنفية فالاول ما شهد خاص بالأكبر في الدين والثاني يخفف لخاص بأحد الناس والثالث مفصل فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن بعض الأولاد قد يكون مع أبيه كالأولاد ووجه الثاني
 قوله صلى الله عليه وسلم ولله ولي في الدين أنت وما لك لا يملك من ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمدوا أكثر العلماء أن
 الوفا بالوعد في الغير مستحب لأوجب ولو تركه فإنه الفضل وأزنيك كراهة شديدة ولكن لا ينافي مع قول
 جماعة منهم غير من بعد الميزان الوفا بالوعد وأوجب مع قول بعض أصحاب مالك أن الوعد كان مشترطا
 بسبب كونه تزوج ولك كذا ونحو ذلك وسحب الوفاء وإن كان وعدا مطلقا لم يجب فالاول يخفف والثاني
 مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنه من باب فن تقوع خبرها وخبره
 وهو خاص بمن كان عنده بقية عجل من الناس ووجه الثاني لتبايع من صفات المتأقين فإن من أخلف
 الوعد ومنافق خالص وإن صام وصلى وقال في سلم كآورد في الصحيح ووجه الثالث ظاهر

لا يثبت منه والافضل هو الرجوع مع قول أحد في جدي روايته وأظهره مالك أنه الرجوع بكل حال كذهب إلى
 حنفية فالاول ما شهد خاص بالأكبر في الدين والثاني يخفف لخاص بأحد الناس والثالث مفصل فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن بعض الأولاد قد يكون مع أبيه كالأولاد ووجه الثاني
 قوله صلى الله عليه وسلم ولله ولي في الدين أنت وما لك لا يملك من ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمدوا أكثر العلماء أن
 الوفا بالوعد في الغير مستحب لأوجب ولو تركه فإنه الفضل وأزنيك كراهة شديدة ولكن لا ينافي مع قول
 جماعة منهم غير من بعد الميزان الوفا بالوعد وأوجب مع قول بعض أصحاب مالك أن الوعد كان مشترطا
 بسبب كونه تزوج ولك كذا ونحو ذلك وسحب الوفاء وإن كان وعدا مطلقا لم يجب فالاول يخفف والثاني
 مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنه من باب فن تقوع خبرها وخبره
 وهو خاص بمن كان عنده بقية عجل من الناس ووجه الثاني لتبايع من صفات المتأقين فإن من أخلف
 الوعد ومنافق خالص وإن صام وصلى وقال في سلم كآورد في الصحيح ووجه الثالث ظاهر

كتاب القطة

أجمع الأئمة على أن القطة تصرف حولاً كاملاً إذ لم تكن شيئاً فاعمر أو شيئاً لبقائه وعلى أن صاحبها إذا فاعها
 فهو أحق به من منقطعها وعلى أنه إذا كانها بالحوال فصاحبها غير من التضمنين وبين الرضا بالبدل وأجمعوا
 على جواز الانقاط في الجلة وإنما اختلفوا في أن الأفضل أخذها أو تركها هذا هو وجهه من مسائل الإجماع
 في الباب وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة أن أخفا للقطة في الجلة الأولى من تركها مع قول أحد أن
 تركها أفضل من أخذها ومع قول الشافعي في أحد قوليه بوجوب الأخذ ومع الأصح عند أصحابه أن أخذها
 مستحب إن وثق بإتمامه فالاول نفسه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد وأبع مفصل فرجع
 الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنه حفظ المال أخيه ووجه الثاني أن فيه إحصاء من تبعات
 الناس ووجه الثالث هو وجه الأول ولكن هذا على سبيل الوجوب والاول على سبيل الاختصاص والاول أبع
 وجهه ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو أخذها قطة ثم ردّها إلى مكانها كان أخذها لردّها على
 صاحبها فلا ضمان والآخر مع قول الشافعي وأجدها بعض بكل حال ومع قول مالك أن أخذها شيئاً لحفظ
 ثم ردّها ضمن وإن كان متردداً بين أخذها وتركها ثم ردّها فلا ضمان فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث
 مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الثلاثة ظاهرة ومن ذلك قول مالك أن من وجد
 شاة بقالة من الأرض وخاف عليها فهو بالخيار في تركها أو أكلها ولا ضمان عليه وكذلك البقرة إذا خاف عليها
 السباع مع قول الأئمة الثلاثة أن من أكلها عليه الضمان إذا جاء صاحبها فالاول يخفف على المنتقط في عدم
 الضمان إذا أكلها والثاني عكسه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك أن القطة في الحرم
 وغيره سواء قللتها أو أخذها على حكم القطة وتبطل بها بعد ذلك وله أن أخذها يحفظها فقطوبه قال أبو
 حنيفة مع قول الشافعي وأحمد أنه أخذها يحفظها على صاحبها ويرفعها إذا لم يبقها بالحرم فإذا خرج سلمها
 لها لم يكره أن يأخذها لتبطل فالاول يخفف على المنتقط والثاني فيه تشديد على رجوع الأمر إلى مرتبتي
 الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي أن المنتقط إذا عرف القطة سنة وله أن يبيعهها إذا وله أن يبيعهها فيها
 وله أن يأكلها غنياً كان أو فقيراً مع قول أبي حنيفة أن المنتقط إذا كان فقيراً حازه أن يتبطلها وإن كان غنياً

في المدة للناس من غنمه أمة فشهراً حراً كان أو عبداً ومن غنمه حرة فأمة أشهر حراً كان أو عبداً وعن أحمد روايات أخذها كذهب مالك
 والثالثة كذهب الشافعي واختلفوا في الإبل الأربعة الكفار هل يصح أم لا فقال الثلاثة يصح فأنه مطالبته بعد سلامه في باب
 الظهار في اتفقوا على أن الإبل إذا قاتل زوجته أنت على كتمان أي فاته مظاهرها لا يجل له وطؤها حتى يقدم الكفارة وهي عتي ربة فإن
 وجدها فإن لم يجد فصام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فاعطى مائة مسكينة واختلفوا في ظهار الذئ فيقال أبو حنيفة ومالك لا يصح وقال الشافعي
 وأحمد يصح ولا يصح ظهار السبعين أمته لا عهد مالك ولا يتفقوا على صحة ظهار العبد وأنه يكره بالصوم والأطعام عند مالك أن ملكه السيد

فصل في اختلافه في نفي الوجود. وحته أنه كانت أوجه أنت على حرام فقال أبو حنيفة إن نفي الطلاق كان طلاقاً ونفي ثلاثه وثلاثين
 وأن نفي واحدة أو اثنتين فواحدة ثابتة وأن نفي القرم هو نفي الطلاق وأولمكن له نفي قهوبين وهو مولد أن تركها أربعة أشهر وقبض طائفة
 بآئته وأن نفي الظهار كان مظاهراً وأن نفي اليمين كان عبثاً ورجع إلى نفيه كالأول منها واحدة أو أكثر سواء المدخول بها وغرمها قال مالك
 هو طلاق ثلاث في المدخول بها واحدة ٨٨ في غير المدخول بها وقال الشافعي إن نفي الطلاق أو الظهار كان مانئاً وأن نفي اليمين

لم يكن بمنزلة ما ولكن عليه
 كفارة عين وإن لم ينشأ
 فقولان أحدهما وهو
 الرابع لا شيء عليه والثاني
 عليه كفارة عين وعن أحد
 روايات أظهرهما أنه صريح
 في الظهار نفيه أو لم ينشأ
 وفيه كفارة الظهار
 والثانية أنه عين وعليه
 كفارتها والثالثة أنه
 طلاق **فصل** في
 واختلاف في الرجل يجرم
 طعمه وشربه أو أمتنه
 فقال أبو حنيفة وأحمد
 حالفو عليه كفارة عين
 بالجنس ويحصل الحنف
 عندهما بفعل جرمه
 ولا يحتاج إلى أكل جبهه
 وقال الشافعي إن من
 الطعام أو الشراب أو
 المذموم فليس بشئ ولا
 كفارة عليه وأن حرم الأمتنه
 فقولان أحدهما لا شيء
 عليه والثاني لا يضر
 ولكن عليه كفارة عين
 وهو الرابع وقال مالك
 يجرم عليه شيء من ذلك
 على الإطلاق ولا كفارة
 عليه **فصل** في
 واختلاف في هل يجرم على
 المظاهر القسوة والنس
 بشهوة أم لا فقال أبو حنيفة
 ومالك يجرم ذلك والشافعي

لم يجرم ويجوز له عند أبي حنيفة ومالك أن يتصدق به قبل أن يملكها على شرط أن صاحبها إذا جاءه أمضى
 ذلك مضي وإن لم يجر ذلك ضمن له الملتقط مع قول الشافعي وأحمد أنه لا يجوز له ذلك لانه صفة وقوة فالأول
 مخفف على الملتقط والثاني مفصل والأول من المسئلة الثانية مفصل والثاني منها مشدد فرفع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه إذا وجد بعير بأبيه وحده لم يجرم له أن يأخذه فلو أخذه ثم
 أرسله فلا شيء عليه عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي وأحمد عليه الضمان فالأول مخفف والثاني مشدد
 خاص بأهل الدين والاحتياط فرفع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أنه إذا مضى على
 الملتقط بحلول وتصرف فيها الملتقط بشفقة أو بيع أو صدقة فطس صاحبها إذا جاء أن يأخذه فتم يومئذ كمالهم قول
 داود أنه ليس له شيء من ذلك فالأول مخفف خاص بأكثر الناس والثاني فيه تشدد بخاص بأهل الورع
 والخوف من تعات الناس فرفع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد أن صاحب الملقطة إذا
 جاور وصفها بصفتها وجب على الملتقط أن يدفعه له ولا يكفاه مع ذلك سنة مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه
 لا يلزم ذلك إلا سنة فالأول مخفف خاص بما إذا كان صاحبها غير مهتم في دعواه والثاني فيه تشدد بخاص بما
 إذا كان صاحبها مهتماً في دفعه فرفع الأمر إلى مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم **كتاب القبط**
 اتفق الأئمة على أنه يحكم بإسلام الطفل بإسلام أبيه وأمه إلا في رواية عن أبي حنيفة هذا ما وجدته من مسائل
 الاتفاق هو وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأما جدينا قبط في دار الإسلام فهو مسلم مع قول أبي
 حنيفة فإنه أن جدي قنيسة أو يمه أو قري يقيم قري أهل القنيسة فهو ذمي فالأول مشدد في الحكم بإسلامه
 بالآدم والثاني مفصل فرفع الأمر إلى مرتبتي الميزان ولكل من القلوب وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة
 وأحمد وأصحاب مالك أن إسلام الصبي غير البالغ الماقل صحيح مع قول الشافعي في أربع أقواله وأقول إنه
 لا يصح إسلام صبي غير استقلاً والشافعي قول أنه هو قوف إلى اللوغ فالأول مشدد في حصول الإسلام احتياطاً
 للصبي ولما كان إسلامه والثاني مفصل فرفع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد أن القبط
 في دار الإسلام إذا اعتنق بعد البلوغ من الإسلام قل مع قول أبي حنيفة أنه يحد ولا يقتل ومع قول الشافعي أنه
 يزرع عن الكفر فإن أقام عليه أقر عليه فالأول مشدد في تحصيل الإسلام والثاني فيه تشفيف والثالث مخفف
 فرفع الأمر إلى مرتبتي الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم **كتاب الجعالة**
 اتفق الأئمة على أن راد الأبق يستحق الجعل إذا رده أن شرط ذلك هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق
 هو وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك أن راد الأبق إذا كان معر فبذلك استحق الجعل ولو لم يكن شرط
 وذلك على حسب قرب الموضوع بعده وأما إذا لم يكن راد الأبق معر فبالجعل له وبطل ما أتفق عليه مع قول
 أبي حنيفة وأحمد أنه يستحق الجعل على الإطلاق ولم يعتبر وجود الشرط ولا عدمه ولأن يكون معر وفارداً
 الأبق أم لا ومع قول الشافعي أنه لا يستحق الجعل إلا بالشرط فالأول مفصل والثاني مشدد على مالك الأبق
 والثالث مفصل كالأول فرفع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول من تفصيل الإمام مالك العمل بالقرينة
 وهي إحدى الأدلة وفيها خلاص لزمة صاحب الأبق وتشجيع الراد على المداومة على رد الأبق لأخواته
 المسكين وإن أزاله كرههم لا سيما كان عاجزاً وليس له قدرة على شراء عبد يخدمه أو ربه تركها أو نفيته فحصلها
 وتوجيه الثاني كتره الأول وأشد حثاً على إعطائه الراد حالته لمخالفتها من خلاص لزمة وتشجيع الراد
 على أن يرد على رد الأبق فإن منع إعطائه الجعل بعد نفيه بكسر قلبه وبك له عن التعب بذلك في رد الأبق آخر

قولان الجلبد الإباحة وعن أحمد وأبيان أظهرهما القرم واختلفوا فيما إذا وطئ المظاهرة في صوم المظاهرة
 في خلال الشهر من قبل كان أو نهراً أعمد كان أو سهماً فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في الظهور وأبيه يستأنف الصيام وقال الشافعي إن
 وطئ الليل مطلقاً لم يزمه الاستئذان وإن وطئ النهار أعمد أنه سد مسوره وانقطع التتابع وزعمه الاستئذان لنص القرآن **فصل** في
 واختلفوا في اشتراط الإيمان في الرقية التي يقر بها المظاهر فقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى رايته لا يشترط وقال مالك والثاني في واحدة

في الزاوية الأخرى بشرط واختلافها الآخر في الصيام ثم جدار ثمة فقال الشافعي وأجدان شاء على صومه وإن شاء اعتق وقال مالك إن كان صام يوماً أو يومين أو ثلاثاً عاد إلى العتق وإن كان قد مضى في صومه أتم وقال أبو حنيفة بئز ما أعتق مطلقاً ففصل بين ما اعتق وأعتق وأعلى أنه لا يجوز له الوطء حتى يكثر وإنه لا يجوز دفع شيء من التكفارات إلى الكفار الخري وأنشغلوا في الدفع إلى الذي فقال أبو حنيفة يجوز وقال مالك والشافعي وأحمد لا يجوز ولو كانت المرأة من زوجاتها نعت على كظها رأي فلا كفارة عليها بالاتفاق ٨٩ الأخرى وأما عن أجدانها بالشرق

بأبوابها إن كان أجمعوا
على أن من قذف امرأة
أو مرداً بالزنا أو نسى
جملها أو كذبت ولا يثبت
لها أن يجب عليه العتد
وله أن يلاعن وهو أن
يكرار بين أربع مرات
بأنفائه لمن الصادق ثم
يقول في الخامسة إن لعنة
الله عليه أن كان من
الكاذبين فإذا لعن
أزواجه حشده الحدود
دروها العان وهو أن تشهد
أربع شهادات بأنفائه
للمن الكاذبين ثم يقول
في الخامسة أن غيب
الله عليها أن كان من
الصادقين فإن نكل
الزوج عن العان لعنه
المعتد مالك والشافعي
وأحمد الآن الشافعي
يقول إذا نكل فسق
ومالك يقول لا يفسق
حتى يحد وقال أبو حنيفة
لا حد عليه بل يجلس
حتى يلاعن أو يقر أو
نكلت الزوجة حشمت
حتى تلاعن أو تفر عند
أي حنيفة وفي أظهر
الروايتين عن أحمد قال
مالك والشافعي يجب عليها
المسد فصل
واختلفوا هل العان يمين

لا سيما من ليس له حرفة ينفق منها على عياله ونفسه غير تلك الحرفة ووجه الثالث أن الزوج في المجل أنما يكون بالشرط والطالب على كاهنه الأجر له فإن لم يكن شرط فأنما يكون أعطاه المجل من باب البر والاحسان وذلك معروف لأوجب ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من رد الأبق من مسيرة ثلاثة أيام يستحق أو يمين درهم أو أن يدين ذلك رخصه المالك مع قول مالك أن له أجره المثل ومع قول أحمد أنه لا يدين له إلا ما أتى عشر درهما ولا فرق بين قصر المسافة وطولها ولا بين المصر وخارج المصر فله أن يعرض درهما ومع قول الشافعي أنه أخرى أنه إن جاءه من المصر فله عشرة دراهم أو من خارج المصر فله أربعين درهما ومع قول الشافعي أنه لا يستحق شيئاً إلا بالشرط والتقدير فالقول مفصل والثاني فيه تخفيف بآية المثل والثالث فيه تشديد بما لا يجتهد على مالك الأبق والراجح فيه تشديد على راد الأبق فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه إذا أنفق نفقته على الأبق بغير أن يسد فلتأني على السيد لانه أنفق متبرعاً وهو كاذب ينفق بغير إذن الحاكم وإن أنفق ما بذنه كان على السيد ديناً عليه وللمراد أن يجس الصدقة حتى ياخذها أنفق على السيد فطره بيقه ومع قول أحمد هو على سيده بكل حال ومع قول مالك أنه له أجره المثل فالقول مفصل والثاني مشدد على السيد والثالث مخفف على السيد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة تطاهر والله تعالى أعلم

أجمع المسلمون على أن الأسباب المتوارث فيها ثلاثة زحم ونكاح ولا واد أن الأسباب المتأتم من الميراث ثلاثة دفوقل واختلف دين وعلى أن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين لا يورثون وأن كل ما يترك كونه يكون صدقة تصرف في مصالح المسلمين ثم يختلف في ذلك إلا الشبهة في ذلك أنكر وأعلى أي بكر الصديق رضي الله عنه حين قال فاطمة ما قال ولم يورثها من أبيها صلى الله عليه وسلم شيئا وكذلك أجمعوا على أن الورثة من الرجال عشرة الابن وابنه وابن سفل والأب وأبوه وابن عمه والأخ وابنه والأمن الأم والعمو وابنه والأخت والأولاد زوج والعتق وعلى أن الوراثات من النساء مع الفتى بنت الابن وابن سفل والأم والأخت والأخت والأخت والأخت والأخت وعلى أن الفرض في المقدرة في كتاب الفروع والكتب وغيرها من سبعة النصف والربع والثلثان والثلث والسدس والاعتراف من مسائل الفرائض المجمع عليها وأتفقوا على أن المسلم لا يرث الكافر ولا عكسه وحكى عن معاذ وابن المسيد والغضبي أنه يرث المسلم من الكافر ولا عكس كما يترجح المسلم الكافر ولا يترجح الكافر المسلم واتفقوا على أن الفاضل لا يرث من المقتول شيئاً وكذلك اتفقوا على أن الأول لا يكون إلا في الأصول الثلاثة الستة والاثني عشر والأربع والعشرين وإن الأول يجمع معصوم به عند كافة العلماء واعتقد أجمع النصارى عليه في خلافه غير من انطباع خلافاً لابن عباس وعلى أنه لو أجمع إنعام أحدهما أخ لا يرث الآخر منهما السدس والباقي بينهما بالتصوير بخلاف ابن مسعود والحسن هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول مالك والشافعي أن ذوى الارحام لا يرثون بل يكون المال الفاضل بعد أصحاب الفروض والعصبات لبنت المال وهو قول أبي بكر وروى وهما أن ذوى الارحام لا يرثون بل يكون المال للأولاد وأما ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول مالك والشافعي أن ذوى الارحام لا يرثون بل يكون المال الفاضل بعد أصحاب الفروض والعصبات لبنت المال وهو قول أبي بكر وروى وهما أن ذوى الارحام لا يرثون بل يكون المال للأولاد وأما ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول مالك والشافعي أن ذوى الارحام لا يرثون بل يكون المال الفاضل بعد أصحاب الفروض والعصبات لبنت المال وهو قول أبي بكر وروى وهما أن ذوى الارحام لا يرثون بل يكون المال للأولاد

كل مسلم مع طلاقه مع لسانه كان أو بعد اعدلا كان أو طلاقاً وبه قال الشافعي وأحمد غير أن الكافر يجوز طلاقه ولعنه عند الشافعي وأحمد والكافر عند مالك لا يقع طلاقه لأن أنكحه الكافر عنده فاسدة فلا يصح لعنه وقال أبو حنيفة العان شهادة في قذف وليس هو من أهل الشهادة جدد واختلافوا هل يصح العان لثني الجن قبل وضعه قال أبو حنيفة وأحمد أن في حمل امرأته فلا لعن بينهما ولا يثبت عنه فان

قذفها بصريح الزنا ليعنف ولم ينسب الولد له ولدت له ستة أشهر وأول وقال مالك والشافعي بلا عن لثني الجمل إلا أن مالكاً اشترط أن يكون استبرأها ثلاث حشرات أو يحضنه على خلاف بين أصحابه **فصل** في رفقة التلاعن واقعة بين الزوجين بالاتفاق واختلافه وأما إذا اتفق فقال مالك تنفع ببعائها خاصة من غير رفقة الحاكم وهي رواية عن أحمد قال أبو حنيفة وأحمد في أظهر رواية لاتعم إلا ببعائها أو حكم الحاكم في قول رفقة ٩٠ بينهما وقال الشافعي تنفع بملان الزوج خاصة كما ينبغي التسبيل ببعائه وأما العائنه ما سقط

الحديثين واختلافهما
ترفع الرفقة بشكك
نفسه أم لا فقال أبو حنيفة
ترفع فإذا كذب نفسه
جاء الحد وكان له أن
يتزوجها وهي رواية عن
أحمد قال مالك والشافعي
وأحمد في أظهر رواية
هي رفقة مؤبدة ترفع
بالحال **فصل** في اختلاف
هل رفقة العائنه تنفع أو
تطلق فقال أبو حنيفة
تطلق بآئن وقال مالك
والشافعي وأحمد فيمنع
وقائده أنه إذا كان طلاقاً
لم يتبادر التحريم وإن
أكذب نفسه جازله أن
يتزوجها وعند الشافعي
ومالك ويحصر مريم مؤبد
كالزناح فلا تلحق له أبداً
وبه قال عمر وعيسى وابن
مسعود وابن جرير وطائفة
والزهري والأوزاعي
والثوري وقال سعيد بن
جبيرة إنما يقع بالعان
تخصيم لا استمتاع فإذا
أكذب نفسه ارتفع
التخصيم وعاد تزوجه
إن كانت في العدة
فصل في ولو ذف
زوجته برجل يمينه
فقال زني بك فلان فقال
أبو حنيفة ومالك بلا عن

بافرض والباقي روي عن القاضى عبد الوهاب المالكي عن الشيخ أبي الحسن أن الصريح عن عثمان وعلى
وابن عباس وابن مسعود أنهم كانوا يؤثرون ذوي الأرحام ولا يرون على أحد منهم أن يبيع نفسه في الزنا
ويؤثر ذوي الأرحام إنما هو حكاية فعل لا قول كما ترى وابن خزيمة وغيره من الحفاظ يذهبون إلى إجماع على
هذا فالأول مشدد على ذوي الأرحام والثاني مخفف عليهم فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وهو وجه الأول بعد
ذوي الأرحام عن المحبة والعصبة التي تكون في أصحاب القروض والعصبات ووجه الثاني أنهم لا يخلون
من محبة ولا عصبة ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن المال إذا اقتسل أومات على الزدة يكون فيها
لبت المال حتى المال الذي كان كسبه في إسلامه مع قول أبي حنيفة أن مال المرتد يكون ورثته من المسلمين
سواء أكتسبه أم في ردة فالأول مشدد على ورثة المرتد والثاني مخفف عليه ووجه الأول انقطاع
الأولاد عن المرتد ورثته حين الردة أو ضعف الموالاة كما كان من الورع رجوع ماله لبيت المال به صرف في
مصلحة المسلمين العامة ووجه الثاني الاحتياط لأخوان المسلمين الذين لهم حق في بيت المال فلا تظلمهم
مائه من جهة شتمه فكانت ورثته أولى بذلك المال كما يرون قال مؤرثهم بالقتول ولو كان كسبه حراماً لما عكن
رده إلى أربابه فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد من قتل خطأ
لا يرتفع قول مالك أنه يرت من المال الذي ملكه المقتول دون الدية فالأول مشدد على القاتل والثاني فيه
تخفيف عنه من حيث التفصيل فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول إطلاق الحديث في أنه لا يرت
القاتل من مقتوله شيئاً ووجه الثاني تنفع القاتل من القتل بحرمته من مال الدية المحاصل بالقتل فقط جاز
له أن يعمر على قتل مؤرثه وأما المال الذي لم يحصل من جهة القتل فهو باق على الأصل في التركات
لأنها كمن لم يرثه منه والله أعلم ومن ذلك قول مالك وأحمد أن أهل الملل من الكفار كاليهود مع النصراني
شددوا عليه ظاهر حديث لا تورث أهل ملتين والثاني مخفف ولله أن ماعداملة الإسلام كملته واحدة
لا يرت لأب أو رثهم قول أحمد وأبي يوسف ومحمد أنه يرت ويرث بقدر فانيه من الحرية فالأول مشدد ووجه
ضعف ملكه والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن الكافر
والمرتد والقاتل محذور من فيه رقيق من خفي موته لا يبيعون كالأب يرون مع قول ابن مسعود وحده أن المكاتب
والعبد والقاتل محذورون ولا يرون فالأول مشدد على من تقدم ذكره هو الثاني فيه تخفيف فراجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه التولين ظاهره ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن الأخوة إذا حجوا إلا بهم الثلث
إلى السادسة لم يأخذوه مع ما روى عن ابن عباس أن الأخوة يرون مع الابن إذا حجوا إلا بهم الثلث
ما معهم وعائنه وأشبهه ورعى عن ابن عباس موافقة الشكافة فالأول وما وافقه من قول ابن عباس مشدد على
الأخوة والثاني مخفف عليهم فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على أن العرق
والقنطري والهدى والموت يبرق أو طاعون إذا لم يبرأ منهم مات قبل صاحبه يرت بعضهم بعضاً وترك كل واحد
منهم لباقي ورثته مع قول أحمد في رواية أنه يرت كل واحد منهم تلاذموا له دون رقة فوسعت في ذلك على ابن عمر
الصحفي والشمسي فالأول مشدد على من ذكر بعدهم أنهم من بعضهم بعضاً والثاني فيه تفصيل فراجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الأب الجدة أم الأب لا يرت مع وجود الأب الذي هو أبها شيئاً

لأن وجهه يعد للرجل الذي قذفه أن طلب الحد ولا يسقط بالعان وعن الشافعي قولان أحدهما يجب
حد واحد لهما وهو الزناح والثاني يجب لكل منهما حدان ذكر المقدوف في منه سقط الحد وقال أحمد عليه سطو واحد فما سقط ببعائها
ولو قال زوجه حبس عليه الحدان لم يثبت وليس عند مالك في المشهور عنه أن بلا عن حتى يدعي ربه يمينه وقال الشافعي وأبو
حنيفة أنه إن بلاءه وإن لم يذكر ربه **فصل** في لوشده على المرأة أو بعضهم الزوج فثبت على الشافعي وأحمد لا يبيع ولا يبيع ولا يبيع فثبت

يخبرون الأهل، وحينئذ يقطع جميعا الأمان وعندئذ يخفيه قبل شهادتهم ويخفيها ووجهه وللأعقاب المرافقة الزوج اعتمدته عندئذ خيفة وقال مالك وإسحاق وإجماعنا لا يمتد به **فصل** في الآخر إذا كان ثقیلاً الإشارة وبهذه المسألة وعليها بقوله فإنه يصح إعانة وقلته عند مالك وإسحاق وأبو ذر وكذلك أنصر أعوالاً أو حصة فلا يصح **فصل** في إذا بان زوجه من غير أن يرضى في العدة قبل عند مالك أن يبايع زوجها أن يزوجها قبل بطلانها وقال كنت استمرأها بجمعة ثم قال الشافعي أن كان هناك رجل أو ولد له ٩١ أن يبايعها قبل بطلانها وقال

مع قول أحدنا هاتر معه السند إن كانت وحدها وتشارك الأم فبات فانس موجودة فالقول مشدد على
الجداء المذكورة والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك إجماع الأئمة على أن الأخوين
يحببان إلى الأيمن الثلث إلى اليسار مع قول ابن عباس أن لهما معهما الثلث حتى يصير والثلث فيكون لهما
السند فالأول مشدد على الأول والثاني فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول جميع
الفقهاء أن الأخوات مع النكاح عصمة مع قول ابن عباس أنهن لسن نصبة ولا يرثن شيعة البنات فالأول
مخفف على الأخوات والثاني مشدد عليهن فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول كافة العلماء أن
الأرث لا يثبت بالموالعة مع قول القاضي أنه يثبت بالموالعة مع قول أبي حنيفة أنه إن والأدوية كان له نصبه
مالم يقل عنه فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول أبي حنيفة إن الملاءعة تسحق ما لا يفرض ماله بالفرض والعصبة ومع قول مالك والثاني إن الأم
تأخذ الثلث بالفرض والابن لا يثبت ما لا يفرض من أمه فجمع ما لا يفرض من أمه فأنزل
أولاً على الأولام الثلث والابن والفرض والابن لا يثبت ما لا يفرض من أمه فجمع ما لا يفرض من أمه فأنزل
مخفف على الأول والثاني فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
مالك وأحمد إن المقل إذا استعمل ماله الأرث والورث وإن تحرك أو تنفس أو ترضع فإنها ترضع من طين
مالك وأحمد وإنه مع قول أبي حنيفة والثاني أنه إن تحرك أو تنفس أو ترضع من طين
فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

﴿ کتاب الوصایا ﴾

أجمعوا على أن الوصية صحيحة غير واجبة وإنما قبلت بضاف إليها بدلت وثبات كان الإنسان عنده ما منتهى له
وجب عليه الوصية وكذلك إذا كان غلب دين لا يميز بين هؤلاء أو بعدهم وبعده غير اثم وأدوا جموعاً على أنها
لا تغيب الوارث خلافاً لزمري وأهل الظاهر في قولهم بنحوب الوصية للأقارب الذين لا يرثون سواء كانوا
مسلمين أو من غيرهم إذا كان هناك وارث غيرهم وعلى أن الوصية لغير وارثها الثلث حارة ولو لا تفرق الحاجة
الورثة وعلى أن الوصية للوارث جازة متوقفة على إجازة قبيلة الورثة وانفق الأنعم على أنه لو أوصى لشيء قلان
لم يدخل المال كور ويكون بينهم بالسو يعزى أنه لو أوصى لولي فلا يدخل الذكر والآناب ويكون بينهم
بالسوية وانفق الأنعم على أن الفري واليه والوقف وسائر المطبات المحترمة في مرض الموت معتبر من الثلث
خلاف ما هو دوافعها قالوا أنها غير من رأس المال هذا ما وجدته من مسائل الاجاع والافتاق وأما
ما احتلفوا فيه من ذلك يقول ما كان لأوصى أكثر من ثلث ماله وأجاز ورثة ذلك ينظر فإن أجاز وفي مرضه
لم يكن لهم من جوارحه غير ما أجاز وأوصى فله من جوارحه ما أوصى به من ثلث ماله وأوصى في مرضه
لم يكن لهم من جوارحه ما أوصى به من ثلث ماله وأوصى في مرضه لم يكن لهم من جوارحه ما أوصى به من ثلث ماله
الذين ومن ذلك قول الأنعم الأشلة أنه لو أوصى بمثل أو بهر حاراً يعطى أنثى وكذلك أن أوصى ببدنة
أو بقرة حاراً يعطى ذكر فأذكر والآنبي هدهم وأجدهم قبل الشافعي أحد يقول أنه لا يجوز أن يعطى
في البسر إلا الذكر ولا بدنة ولا بقرة إلا الأنثى فالأول مخفف والثاني مشدد فجمع الأمر إلى مرتبتي
الذين ولكن الأول مجمل على حاله غير الناس والثاني مجمل على حال المتنوع من مسقطون الأفضل احتكاماً
ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على أن ما أوصى بشئ يخص ثم أوصى به لآخر ولم يصرح بجمع

وما يحتملها **فصل** في واقفة واعلى ان العين بالله متنفذة بجميع اسماء الحسنى كالرحمن والرحيم والحي وبجميع صفات ذاته كونه ذاتا
وجلاله الا ان احيثما استثنى علم الله في ربه عينا **فصل** في اختلاف في العين المتوس وهي الخلف بالله في امر اراض متعبد الكذب
به هل كفاة ادم الا قال ابو حنيفة ومالك واحمد في رواية لا كفاة لها لانها اعظم من ان تكفر وقال الشافعي واصل في الرواية
الآخرى تكفر وما اذا خالف ٩٢ على امر في المستقبل ان يفعله او لا يفعله فاذا حشو وجبت عليه الكفاة بالاجماع **فصل** في

الاول فهو بيمينه ماضية مع قول الحسن وعطاء وطاوس انه رجوع فيكون الثاني ومع قول داود انه لا رول
فالاول فيه تخفيف بالعدل بيمينه والاول في فيه تشدد على الاول والثاني فيه تشدد على الثاني فرجع الامراء
مرتبة الميزان ووجه الثالث انه لما اوصى به الاول خرج عن ملكه بذلك فاقبى فيه نصرف آخره وخص
باهل الورع كان الثاني ايضا يصح حمله على حال اهل الورع لان الوصية ثانيا كانا في الحكم الاول ومن
ذلك قول ابي حنيفة ومالك واصل والشافعي في اظهره القولين ان من قدم ليقص منه اومن كان في الصنفين
العدو او كانت حاملا لهما اطلق او كان في سفينته وهاج العرف فطابا من الثلث مع قول الشافعي الآخرة
من جميع المال ومع قول مالك ان الحامل اذا بلغت ستة اشهر لم يتصرف في اكثر من ثلث مالها فالاول مشدد
على الموصي والثاني يخفف عنه والثالث فيه تشدد بفرجع الامراء مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك
واجمدها تصح الوصية للبعد مطلقا سواء كان عبدا او حرة مع قول الشافعي لا تصح مطلقا ومع قول ابي
حنيفة انها تصح لبعدها بنفسه بشرط ان يكون في الورثة كبر ولا تصح الى مبدغره فالاول يخفف ووجه ان
الوصية احسان زائد على الواجب وقد اباح الشرع ذلك والثاني مشدد ووجه عدم ملك البعد لملك الوصية
ومعلوم ان الوصية تملك والثالث مفصل فرجع الامراء مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي واجداته
لا يجوز ان له اب او جد او نسي الى احبها بالنظر في امر اولاده اذا كان ابيه او جد من اهل العدالة مع
قول ابي حنيفة ومالك انه تصح الوصية الى الاجنبي في امر اولاده وفي قضاء دونه وتنفذ الثلث مع وجود الاب
او الجدة فالاول مشدد بمحمله على ما اذا عرفت الموصي ان الاب او الجدة اشفق على اولاده من الاجنبي والثاني
خفيف بمحمله على عكسه فرجع الامراء مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واصل في احدي
الروايتين انه لو اوصى الى عدل ثم نسق نزعته عنه الوصية كما اذا اسند الوصية اليه ابتداء فلا تصح لانه لا يوثق
عليها مع قول ابي حنيفة واصل في الرواية الاخرى انه اذا نسق بغير العدل اشقذا اوصى الى فاسق وجب
على القاضي اخراجه من الوصية فان لم يخرجها القاضي وقصر فقد تصح وتنفذ فالاول فيه تشدد
والثاني فيه تخفيف فرجع الامراء مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان الوصية تصح كسواء كان
حريرا او ذميا مع قول ابي حنيفة بعدم محبتها لاهل الحرب ومحبتها لاهل الذمة خاصة فالاول يخفف والثاني
مفصل فرجع الامراء مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة وابي حنيفة ومالك ان له ان يوصي بما
وصى به اليه غيره ولو لم يكن الموصي جعل ذلك اليه مع قول الشافعي واصل في رواية بالمتهم فالاول
خفيف والثاني مشدد فرجع الامراء مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان الوصية اذا كان عدلا
لم يجمع الى حكم الحاكم ثم تنفذ الوصية اليه وان لم يجمع تصح مع قول ابي حنيفة انه ان لم يجمع لمحاكم
بجميع ما ينشر به وبسببه فليس في ومرتد وما ينشئ عليه قوله انه مقبول فالاول يخفف والثاني مشدد
فرجع الامراء مرتبة الميزان ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه يشترط بيان ما يوصي فيه فان اطلق الوصية قتال او صبت
بالنصف من ذلك ومن ذلك قول الامامة الثلاثة انه يشترط بيان ما يوصي فيه فان اطلق الوصية قتال او صبت
البلد قطع لم يصح وهو قول مالك انها تصح وتكون وصية في كل شيء فالاول مشدد بمحمله على اهل
الصدق الذين لا يرجعون فيما عزموا عليه والثاني فيه تخفيف فرجع الامراء مرتبة الميزان ومن
ذلك قول ابي حنيفة انه لو اوصى بغيره لم يفسد في ذلك الا للامام مقول مع قول الشافعي انه يدخل
في ذلك اربعون دارا من كل جانب ومع قول احمد في رواية ثلاثون دارا مع قول مالك انه لا جلد ذلك

ولو حلف بالوصف قال مالك والشافعي واصل في احديهما متعبد به وان حنث لزمه الكفاة وقال ابن هبيرة ونقل في المسئلة خلاف فالاول
من لا يعتد بقوله وحكى ابن عبد البر في التمهيد في امثلة اقوال اصحابه والتابعين واقفاهم على ايجاب الكفاة فبطلان في بعض اقسام الامن
لا يعتد بقوله واختلف في اقدار الكفاة في اخلف مالك والشافعي تارة كفاة واحدة وعن احمد روايتان احداهما كفاة واحدة والاخرى يلزم
بكل اية كفاة وان خلف بالنبي صلى الله عليه وسلم فقال احمد في اظهره رواية قد تقدمت فان حنث لزمه الكفاة وقال ابي حنيفة ومالك

والشافعي لا تمتدعنه ولا كفارة عليه **فصل** في من الكافر هل تمتد كالابوسخية لا تمتدعنه قال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل تمتدعنه وتزومه الكفارة بالحنث **فصل** في واقعه وهل أن الكفارة تجب بالحنث في الذين سواه كانت في طاعة أو معصية أو مباح واختلاف في الكفارة هل تمتدعنه الحنث أم تكون بعده فقال أبو حنيفة لا تمتدعنه الحنث مطلقا وقال الشافعي يجوز تمتدعنها على الحنث المباح وعن مالك روايتان أحدهما يجوز تمتدعنها وهو مذهب أحمد والأخرى لا يجوز وإذا كفر قبل الحنث ٩٣ فهل بين الصام والعتق والأطعام فرق قال مالك لا فرق وقال

الشافعي لا يجوز تمتدعنه التكفير بالصام ويجوز غيره **فصل** في اختلافوا في قول أبي حنيفة فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية هوان يعلق بالله على أمر نكته على ما حلف عليه ثم يبين أنه بخلافه سواء قصده أو لم يقصده فسق على أسانه إلا أن أبا حنيفة ومالك قال لا يجوز أن يكون في الماضي وفي الحال وقال أحمد وفي الماضي فقط ثم اتفقوا أن يثبت على الله لا أن يثابوا لكفارة وعن مالك أن قول أبي حنيفة لا يقرن لولا الله ورسوله والله على وجه الخصوص مرة من غير قصد إلى عقدها وقال الشافعي أخو أبي حنيفة ما لم يقصدوا غاها يصور ذلك عنده في قوله لا والله وبلى والله ففسد المحاورون لفتن بالاج على غير قصد سواء كانت على ماض أو مستقبل وهو رواية عن أحمد ولو قال والله لأفعلن كذا فبين مع الإطلاق نوى أو لم تنو خلافا لبعض أصحاب الشافعي **فصل** في لو حلف ليتزوج من علي

فقال أبو حنيفة لا تمتدعنه ولا كفارة عليه **فصل** في من الكافر هل تمتد كالابوسخية لا تمتدعنه قال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل تمتدعنه وتزومه الكفارة بالحنث **فصل** في واقعه وهل أن الكفارة تجب بالحنث في الذين سواه كانت في طاعة أو معصية أو مباح واختلاف في الكفارة هل تمتدعنه الحنث أم تكون بعده فقال أبو حنيفة لا تمتدعنه الحنث مطلقا وقال الشافعي يجوز تمتدعنها على الحنث المباح وعن مالك روايتان أحدهما يجوز تمتدعنها وهو مذهب أحمد والأخرى لا يجوز وإذا كفر قبل الحنث ٩٣ فهل بين الصام والعتق والأطعام فرق قال مالك لا فرق وقال الشافعي لا يجوز تمتدعنه التكفير بالصام ويجوز غيره **فصل** في اختلافوا في قول أبي حنيفة فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية هوان يعلق بالله على أمر نكته على ما حلف عليه ثم يبين أنه بخلافه سواء قصده أو لم يقصده فسق على أسانه إلا أن أبا حنيفة ومالك قال لا يجوز أن يكون في الماضي وفي الحال وقال أحمد وفي الماضي فقط ثم اتفقوا أن يثبت على الله لا أن يثابوا لكفارة وعن مالك أن قول أبي حنيفة لا يقرن لولا الله ورسوله والله على وجه الخصوص مرة من غير قصد إلى عقدها وقال الشافعي أخو أبي حنيفة ما لم يقصدوا غاها يصور ذلك عنده في قوله لا والله وبلى والله ففسد المحاورون لفتن بالاج على غير قصد سواء كانت على ماض أو مستقبل وهو رواية عن أحمد ولو قال والله لأفعلن كذا فبين مع الإطلاق نوى أو لم تنو خلافا لبعض أصحاب الشافعي **فصل** في لو حلف ليتزوج من علي

أمراته فقال أبو حنيفة لا تمتدعنه ولا كفارة عليه **فصل** في من الكافر هل تمتد كالابوسخية لا تمتدعنه قال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل تمتدعنه وتزومه الكفارة بالحنث **فصل** في واقعه وهل أن الكفارة تجب بالحنث في الذين سواه كانت في طاعة أو معصية أو مباح واختلاف في الكفارة هل تمتدعنه الحنث أم تكون بعده فقال أبو حنيفة لا تمتدعنه الحنث مطلقا وقال الشافعي يجوز تمتدعنها على الحنث المباح وعن مالك روايتان أحدهما يجوز تمتدعنها وهو مذهب أحمد والأخرى لا يجوز وإذا كفر قبل الحنث ٩٣ فهل بين الصام والعتق والأطعام فرق قال مالك لا فرق وقال الشافعي لا يجوز تمتدعنه التكفير بالصام ويجوز غيره **فصل** في اختلافوا في قول أبي حنيفة فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية هوان يعلق بالله على أمر نكته على ما حلف عليه ثم يبين أنه بخلافه سواء قصده أو لم يقصده فسق على أسانه إلا أن أبا حنيفة ومالك قال لا يجوز أن يكون في الماضي وفي الحال وقال أحمد وفي الماضي فقط ثم اتفقوا أن يثبت على الله لا أن يثابوا لكفارة وعن مالك أن قول أبي حنيفة لا يقرن لولا الله ورسوله والله على وجه الخصوص مرة من غير قصد إلى عقدها وقال الشافعي أخو أبي حنيفة ما لم يقصدوا غاها يصور ذلك عنده في قوله لا والله وبلى والله ففسد المحاورون لفتن بالاج على غير قصد سواء كانت على ماض أو مستقبل وهو رواية عن أحمد ولو قال والله لأفعلن كذا فبين مع الإطلاق نوى أو لم تنو خلافا لبعض أصحاب الشافعي **فصل** في لو حلف ليتزوج من علي

ولوليت لا تدخل دارا فقام على شططها وحاطها ودخل بيتا منها فباعه شارغ الى العاشر حتى حثت عند الى حنفية ومالك واحمد وقال الشافعي لا يحنث الابان بدخل شدة من عرسها فان رعى على سطحها من غير هاول نزل اليها لم يحنث ولا يصح في السطح الحجر وجهان ولوحلف لا يدخل دار زهده فباعها زهده دخلها الخالف قال مالك والشافعي واحمد يحنث وقال ابو حنيفة لا يحنث فصل في ولوحلف لا يكلم ذا الهوى فصار شيئا ولا يكمل ذا الخروف ٩٤ فصار كيشا واليسر فصار ريبا والاعاب فصار قرا والترف قد حلوا الاول لا يدخل هله

الدار فصار ت ساحة قال ابو حنيفة لا يحنث في البسر والربط والتمر ويحنث في الدافق والشافعي وجهان وقال مالك واحمد يحنث في الجميع فصل في ولو حلف لا يدخل بيتا فدخل المسجد او الحرام قال الثلاثة لا يحنث وقال احمد يحنث ولو حلف لا يسكن بيتا فسكن بيتا من شعر او حلا او خيمة وكان من أهل الامصار قال ابو حنيفة لا يحنث فان كان من أهل البلدة يحنث ولا يضر من مالك في ذلك الا ان أصوله يقتضي الحنث وقال الشافعي واحمد يحنث اذا لم يكن له نية قرويا كان اوبديا ومن أحبب الشافعي من فرق بينهما فصل في ولوحلف ان لا يفعل شيئا فمعه غيره ففعله قال ابو حنيفة يحنث في النكاح والطلاق لاني البيع والاجارة الا ان يكون عن غير عادة ان يتولى ذلك بنفسه يحنث مطلقا قال مالك ان لم يتولى ذلك بنفسه فله يحنث وقال الشافعي ان كان سلطانا او من لا يتولى

كان بالضمن ذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة نعم الوصية المسجد مع قول ابو حنيفة انها لا تصح الا ان يقول بنفق منها عليه فالاول مخفف لانه من جهة القربا بان الشرية كيناه والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابو حنيفة ان الوصي اذا كان غنيا لا يجوز له ان يأكل من مال اليتيم عند الحاجة لا يرض ولا يضر مع قول الشافعي واحمد انه لا يأكل من مال اليتيم من اجرة عمله وكفائه فالاول مشدد خاص عن لا يرى الخط الا في اليتيم والثاني فيه تخفيف خاص باهل الدين والمهر وفرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي واحمد في أحد قوليه ما ان الوصي اذا اكل من مال اليتيم عند الحاجة ثم استقر بآثره رد العوض مع قول مالك انه ان كان غنيا لم يستغفر وان كان فقرا فلياكل بالمهر وفقد ارتظره واجرة شمله فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم

كتاب النكاح

اجمع الائمة على ان النكاح من العقود الشرعية ما أصل الشرع واتفق الائمة على استحبابه ان نأقت نفسه اليه وخاف الزنا يكون في حقه أفضل له من الحرج والحد والصلوة والصوم والنكاح واتفقوا على انه اذا قصد نكاح امرأة من له نظره الى وجهها وكفها خيلا فالاد فانه قال يجوز الاظر الى سائر جسدتها خيلا السوا تين وكذلك اتفق الائمة على ان نكاح من ليس بكف في النسب غير محرّم هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي ان النكاح مقبض يحتاج اليه يجد اهتيمه قول احمد انه متى تأقت نفسه اليه وخشي العنت وجب مع قول ابو حنيفة انه يفسخ مطلقا بكل حال ومع قول ادود وجوه مطلقا على الرجل والمرأة لكن مرفوعة في الصبر فالاول مفصل في الاستحباب وعلمه والثاني مفصل في الوجوب وعلمه والثالث مخفف والاربع مشدد من وجهه مخفف من وجهه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قوله تعالى ولا يستغف الذين لا يهدون نكاحا على عواظها حتى يغتفر الله من فضله ووجه الثاني انه طريق الى السلامة من الزنا ووجه الثالث ان الاستحباب كاف في طلب النكاح ليكون ذلك مستحبا للاربع الطبعي من جهة النكاح الطبعي فلا يحتاج الى التشديد بالاحسان ووجه الرابع ان امتثال امر الشارع محمد بالمرأة الواحدة مبدل دليل على التكرير ومن ذلك قول الائمة الاربع يحرّمون زنا الرجل الى فرج زوجته وامتنعه عن بعض اصحاب الشافعي ان ذلك يحرّم فالاول مخفف محمول على احاد الناس من الامة والثاني مشدد خاص بكابر العلماء واصحاب المروعة والحياء فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان هذا من غير الحافض زنا زنا اليه وعليه جمهور اصحابه مع قول جماعة منهم الشيخ ابو حامد والنووي انه ليس يحرّم لبيدته وقال الذي يفسق القطع به والقول بان يحرّم لبيدته له دليل ظاهر والاية اعفا وردت في الاما فالاول مخفف خاص باهل العقول والدين والثاني مشدد خاص عن كان بالضمن ذلك ووجه الاول ان مقام السادة كتمام الامومة في نفع الطبع من التلذذ بالاستمتاع به لما يشاهده العبد من سببه من الهبة والتعظيم ووجه الثاني ان السيادة تنقص عن مقام الام في ذلك فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة وعامة الفقهاء انه لا يصح النكاح الا من جازا التصرف مع قول ابو حنيفة انه يصح نكاح الصبي المهر والسبق له لكنه مرفوع على اجازة اولي فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز زلوى غير الابان زوج اليتيم قبل بلوغه كان له مصلحة في ذلك كالصبي مع قول

ذلك بنفسه او كاتبه انه في ذلك يحنث والاقوال قال احمد يحنث مطلقا فصل في ولوحلف لم يقنعته دنه في عقد فقضا قبله قال ابو حنيفة ومالك واحمد لا يحنث وقال الشافعي يحنث ولو مات صاحب الحق قبل الفتح يحنث عند ابو حنيفة واحمد وقال الشافعي لا يحنث وقال مالك ان قضاه الورثة او القاضي في القتل يحنث وان اخرجته ولوحلف بشر من ماله ما ذكر في عقد فمرفوع قبل العقد قال ابو حنيفة واحمد لا يحنث قال مالك والشافعي ان تأقت قبل الفتح غير اختيار لم يحنث ولوحلف لبشر من ماله ما ذكر في عقد فمرفوع قبل العقد

بالإتفاق وقال أبو يوسف بحث **فصل** في قول الخلق عليه ناسا قال أبو حنيفة والمات بحث عطاء وسأه أن الحلف بالله أو بالطلاق أو بالعاق أو بالظهار وللشافعي قول أن الطهر ما لا بحث عطاء وعن أحمد وبنات أحدها ما كانت العين بالله أو بالظهار لم يثبت وإن كانت بالطلاق أو بالعاق بحث والثانية بحث في الجميع واختلاف في عين المسكر فقال مالك والشافعي لا يثبت وقال أبو حنيفة تعتقد **في فصل** في أنفة واعني إذا قال والله لا تكلم فلما نجاها فوفى به شيئا معناه على ما قاله فإن لم يوفى قال أبو ٩٥ حنيفة واجد لا يكلمه ستة أشهر

[illegible]

وان كان يعلم حش هذا الثلاث وقال مالك لا يحث مطلقا علم اوله ولم يولحف لانه لا مال له وله ديون قال ابو حنيفة لا يحث وقال مالك والشافعي
 واجد يحث **فصل** في حلف لا يأكل لا كفة تاكل رطبا او رما او عينا قال ابو حنيفة فوجد لا يحث وقال الثلاثة لا يحث ولو حلف لا يأكل
 اذ ما قال كل اللحم اوله والبيض قال ابو حنيفة لا يحث الا بالاكل ما طبخ به وقال مالك والشافعي واجد يحث في اكل النكل ولو حلف لا
 يأكل لجانا فكل يحث قال ابو حنيفة ٩٦ و الشافعي لا يحث ولو حلف لا يأكل لجانا فكل يحث عند الثلاثة وقال مالك يحث ولو حلف لا

أكل لجانا فكل من حشم
 الظهر حش عند الثلاثة
 وقال ابو حنيفة لا يحث
 ولو حلف لا يشم المنسج
 فشم وحشه قال ابو حنيفة
 ومالك واجد يحث وقال
 الشافعي لا يحث **فصل**
 ولو حلف لا استخدم هذا
 العبد فخدمه من
 غير ان يخدمه وهو
 ساجد يحث لانه من
 خدمته قال ابو حنيفة ان
 لم يسبق منه خدمة قبل
 ألين فخدمه بشعر امره
 لم يحث وان كان قد
 استخدم قبل ألين وبقي
 على الخدمة لم يحث وقال
 الشافعي لا يحث في عبد
 غيره وفيه نفسه
 لا يحث به وجهان وقال
 مالك واجد يحث مطلقا
فصل ولو حلف
 لا يتكلم فقرأ القرآن قال
 مالك والشافعي واجد
 لا يحث مطلقا وقال
 ابو حنيفة ان قرأ في الصلاة
 لم يحث اوفي غيرها
 حش **فصل** في حلف
 لا تدخل على فلان بيتا
 فادخل فلان عليه فاستخدم
 المقام معه قال ابو حنيفة
 والشافعي في احد توليه
 لا يحث وقال مالك واجد

اذ غاب عن الكر وضي خبره ولم يعلم له مكان ان اخاه يزوجهما تمامه قول الشافعي بخلاف ذلك فالاول
 تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان العبد والاب تزوج البكر بغير
 رضا صغيرة كانت او كبرى فذلك قال مالك في الحد وهو اشهر الروايتين عن احمد في المذموم قول ابى حنيفة
 ان تزوج الذكر الالة الما قلة تغير رضاه لا يصح لاحد يصل ومم قول مالك ابو احمد في احدى الروايتين انه
 لا تثبت الحد لالة الاحياء بخلاف الاب فالاول تخفف على الاب والجد والابن وموافقه مفصل والثالث
 مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة لا يخفى على القطن ومن ذلك قول الائمة
 الثلاثة انه لا يجوز زلة الاب تزوج الصغيرة حتى تبلغ واذن من قول ابى حنيفة ان ذلك يجوز زلسا للعصاة
 غير ان لا يزوم العبد في حقها فثبت لها اختيار اذا بلغت ومع قول ابى يوسف ان العبد بانه ما عندهم فالاول
 مشدد على غير الاب والثاني فيه تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك
 قول الشافعي وغيره ان الصغيرة اذا زلت بكارها طه سلال او حرام لا تزوجهما الاب ولا غيره حتى تبلغ
 واذن من قول احمد انها تزوج اذا بلغت تسع سنين واذن في النكاح فالاول مشدد والثاني فيه تخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى حنيفة ومالك ان اول المرأة ينسب او ولا واسم له ان
 يزوج نفسه منها على الاطلاق مع قول احمد انه لا يزوج نفسه منها الا بطريق تركه غيره في ذلك الثلاث
 يكون مو جافا لا يمنع قول الشافعي انه لا يجوز زله القبول بنفسه ولا يكره بل يزوجه الحائض ولو خلفه
 او انسا وقال ابو يحيى البجلي من ابهاه يجوز له القبول بنفسه وثبت عنه انه تزوج امرأته من امرها من نفسها
 فالاول وما بعد الثالث تخفف والثاني والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابى
 حنيفة ومالك انه لو اهتمت اذنت له في نكاحها من نفسه جاز له ان ينكحها من نفسه وكذلك من له
 بنت صغيرة يجوز له ان يوكل من خطبها منه في تزويجها من نفسه مع قول غيره في المسئلتين ان ذلك لا يجوز
 فالاول مشدد والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا اتفق الاولياء
 والمرأة على نكاح غير الكف مع قول احمد انه لا يصح فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان وجه الاول حصول الرضا وجه الثاني انه تصرف بغير الحفظ والمصلحة ومن ذلك قول
 الشافعي انه اذا تزوجهما احد الاولياء رضاهما بغير كف لم يصح مع قول مالك ان اتفاق الاولياء واختلافهم سواء
 فاذا اذنت في تزويجها لم يفسد ولو احدهم الاولياء اعراض في ذلك ومع قول ابى حنيفة لزوم النكاح
 فالاول مشدد والثاني فيه تخفف والثالث تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي
 تعتبر الكفاءة في خمسة اشياء الدين والنسب والصناعة والحريه والخلوص من الدين ومع قول محمد بن الحسن
 ان الدين لا تعتبر في الكفاءة لان يكون يحث سكر ويخرج فيضخر منه الصبيان ومع قول مالك ان الكفاءة
 تعتبر بالدين لا غير ومع قول ابى بن ابي ليلى ان الكفاءة في الدين والنسب والمال والزهى وراية عن ابى حنيفة ومع
 قول احمد في يحدى واثباته ان الكفاءة تعتبر في الدين والصناعة وفي الزوال والاشرى عن ابى حنيفة ان تعتبر
 في الدين والنسب والمال فالاول مشدد في شرط الكفاءة والثاني فيه تخفف في شرط وطها والثالث تخفف
 وكذلك ما بعد هو اربع مخوف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعلكن الأقوال كلها مجملة على اختلاف
 الاغراض ومن ذلك قول بعض اصحاب الشافعي ان السن يعتبر مع قول البعض الاخر انه لا يعتبر فليحتم ان
 يترجح اشارة الاول مشدد مجملة على حامل من غلب عليه الطباع التفاسير وتفسيره او طرازه في زينة الدنيا

يحث وهو القول الثاني للشافعي ولو حلف لا يسكن مع فلان دارا منها فانتقم ما هو جعله فنتما حاشا
 ولكل واحد بابا وظلما وسكن كل واحد منهما في حث قال مالك يحث وقال الشافعي واجد لا يحث **فصل**
 ولو قال مالك ابى عبيد احرار قال ابو حنيفة يدخل فيه المدبر رأم اوله واما الكاتب فلا يدخل فيه الا بيمينه واشتص لا يدخل اصلا وقال
 الطحاوي يدخل النكل وهو مذموم مالك وقال الشافعي يدخل المدبر والاولى والاولى واما الكاتب فلا يدخل فيه الا بيمينه واشتص لا يدخل اصلا وقال
 احمد

والثاني

يحث وهو القول الثاني للشافعي ولو حلف لا يسكن مع فلان دارا منها فانتقم ما هو جعله فنتما حاشا
 ولكل واحد بابا وظلما وسكن كل واحد منهما في حث قال مالك يحث وقال الشافعي واجد لا يحث **فصل**
 ولو قال مالك ابى عبيد احرار قال ابو حنيفة يدخل فيه المدبر رأم اوله واما الكاتب فلا يدخل فيه الا بيمينه واشتص لا يدخل اصلا وقال
 الطحاوي يدخل النكل وهو مذموم مالك وقال الشافعي يدخل المدبر والاولى والاولى واما الكاتب فلا يدخل فيه الا بيمينه واشتص لا يدخل اصلا وقال
 احمد

يدخل الكل وعنه رواه في المشقة أنه لا يدخل إلا في نفسه **فصل** في افتقار أهل الكفاة لأطعم عشرة فما كثر أو كسوتهم أو غير رزقة والمخالف خبر في ذلك شافعي لم يجدنا في الصيام ثلاثة أيام وهل يجب التتابع أو صومها قال أبو حنيفة وأحمد بن حنبل وقال مالك لا يجب ومن الشافعي قولان الجديل أحدهما لا يجب وأجمعنا أنه لا يحرى في الاعتقاد الأربعة مؤمنة سليمان بن الربيع بن خثيم من شركه إلا بأحقة يعتبر فيها الإيمان وهو مشكل لأن المتق شره تخلص رقة لعبادة الله عز وجل ٩٧ فإذا اعتق رقة كافر فقلنا فرغها الله مادة

والثاني تخفف مجمل على من غلب عليه الإله في الدنيا وعلق قلبه بأشغال الآخرة فاعب عن حفظ نفسه ومن ذلك قول أبي حنيفة أن فقد الكفاة بوجه فلا وليا حتى الاعتراض مع قول مالك أنه بطل النكاح وهو الأمر من قول الشافعي وأحد إلا أن حصل منه رضا الزوج والأولياء فالأول فيه تخفف على الزوجين والثاني فيه تشدد بعلم ما بالشرط المذكور فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر القلن هومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد وإبي يوسف ومحمد بن المرازنا طلبت التزويج من كف يدين مهر مثلها ثم الولي أباها فباع قول أبي حنيفة أنه لا يلزم الولي أباها فالأول مشدد خاص بقاصر النظر من الأولياء والثاني تخفف خاص بمتناظرهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الاهدان في زوج حنوزا الولي القريب لم يصح مع قول مالك يصح الأبي الأب حتى الكبر الوصي فانه يجوز فلا بعد التزويج فالأول مشدد والثاني تخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا قل رجل فلانة تزويج وصدقتي عليه ذلك ثبت النكاح باتفاقهم قول مالك أنه لا يثبت حتى يرى داخلها خارجا من عنقه إلا أن يكون في سفر فالأول تخفف والثاني فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حمل الأول على أكابر أهل الدين ولو نزلوا على الثاني في غيرهم هومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح النكاح إلا بشهادة مع قول مالك أنه يصح من غير شهادة إلا أنه يعتبر فيه الإشاعة وتزول الرأى بالكتان حتى لو عتق في الأمر واشترط كتمان النكاح فصحت عندنا وما عدا الثلاثة فلا يصح كتمانهم مع حضور الشاهدين فالأول مشدد مجمل على من لا يؤمن بجوده بعد القول الثاني تخفف مجمل على حال أهل الصدق والورع فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان هومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يثبت النكاح إلا بشهادة من عينين ذكر نكح قول أبي حنيفة أنه يتعذر رجل وامرأتين بشهادة فاسق فالأول مشدد والثاني فيه تخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القول في حنيفة القياس في الأحوال في ثوبها بالرجل والمأثرتين وأما الفاسقة فانه يحصل بها الإشاعة بالنكاح وذلك كاف في الخروج من سورة نكاح النكاح ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا تزوج مسلم ذميمة لم ينقض النكاح إلا بشاهدين مسلمين مع قول أبي حنيفة أنه ينقض ذممين فالأول مشدد والثاني تخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول تنقيب حكم الإسلام ووجه الثاني تنقيب حكم أهل الكفر وذلك لانهم يقبلون شهادة أهل ملتهم إذا وقع بجوده مثلا ومن ذلك قول عامة العلماء أن الخطبة سنة ولو ثبتت واجبة مع قول داود أنها واجبة عندا لعقد فالأول تخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنها كالتمهية على الطعام أو عند الوضوء أو الخروج للسفر وغير ذلك ووجه الثاني أنها تحطية للجمعة فلم يلغها عنه صلى الله عليه وسلم تركها تزويج أحسن مناته وأوفرهم هومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يصح التزويج إلا بلفظ التزويج أو النكاح مع قول أبي حنيفة ربه الله أنه ينقض بكل لفظ يقضي التام على التام في حاله لا حتى ينزل عنه في لفظ الإلزام وأثبتنا ومع قول مالك أنه ينقض بذلك مذكر المهر فالأول مشدد والثاني وما بعد تخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الثاني أنه لم يثبت عن الشارع أنه تنفذ باللفظ مخصوص لا يرى خلافه كلفظ التكبير في الصلاة بل يجوز لنا كل لفظ يشعر بالرضا كاليسع ووجه الأول أن القرآن نطق بالزوج والابتكاح دون غيرها هومن ذلك قول عامة العلماء أنه لا يلزم تزويج بنتي من فلان قبله فقال قبلت النكاح لم يصح مع قول أبي يوسف أنه يصح بكون قوله تزويج فلا نكح قوله في الصدق وجعل فلانة قول قبلت فالأول مشدد مجمل على حال من لا يؤمن بجوده ولا كذب والثاني تخفف مجمل على حال أهل الصدق

والثاني تخفف مجمل على من غلب عليه الإله في الدنيا وعلق قلبه بأشغال الآخرة فاعب عن حفظ نفسه هومن ذلك قول أبي حنيفة أن فقد الكفاة بوجه فلا وليا حتى الاعتراض مع قول مالك أنه بطل النكاح وهو الأمر من قول الشافعي وأحد إلا أن حصل منه رضا الزوج والأولياء فالأول فيه تخفف على الزوجين والثاني فيه تشدد بعلم ما بالشرط المذكور فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر القلن هومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد وإبي يوسف ومحمد بن المرازنا طلبت التزويج من كف يدين مهر مثلها ثم الولي أباها فباع قول أبي حنيفة أنه لا يلزم الولي أباها فالأول مشدد خاص بقاصر النظر من الأولياء والثاني تخفف خاص بمتناظرهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الاهدان في زوج حنوزا الولي القريب لم يصح مع قول مالك يصح الأبي الأب حتى الكبر الوصي فانه يجوز فلا بعد التزويج فالأول مشدد والثاني تخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا قل رجل فلانة تزويج وصدقتي عليه ذلك ثبت النكاح باتفاقهم قول مالك أنه لا يثبت حتى يرى داخلها خارجا من عنقه إلا أن يكون في سفر فالأول تخفف والثاني فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حمل الأول على أكابر أهل الدين ولو نزلوا على الثاني في غيرهم هومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح النكاح إلا بشهادة مع قول مالك أنه يصح من غير شهادة إلا أنه يعتبر فيه الإشاعة وتزول الرأى بالكتان حتى لو عتق في الأمر واشترط كتمان النكاح فصحت عندنا وما عدا الثلاثة فلا يصح كتمانهم مع حضور الشاهدين فالأول مشدد مجمل على من لا يؤمن بجوده بعد القول الثاني تخفف مجمل على حال أهل الصدق والورع فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان هومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يثبت النكاح إلا بشهادة من عينين ذكر نكح قول أبي حنيفة أنه يتعذر رجل وامرأتين بشهادة فاسق فالأول مشدد والثاني فيه تخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه القول في حنيفة القياس في الأحوال في ثوبها بالرجل والمأثرتين وأما الفاسقة فانه يحصل بها الإشاعة بالنكاح وذلك كاف في الخروج من سورة نكاح النكاح ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا تزوج مسلم ذميمة لم ينقض النكاح إلا بشاهدين مسلمين مع قول أبي حنيفة أنه ينقض ذممين فالأول مشدد والثاني تخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول تنقيب حكم الإسلام ووجه الثاني تنقيب حكم أهل الكفر وذلك لانهم يقبلون شهادة أهل ملتهم إذا وقع بجوده مثلا ومن ذلك قول عامة العلماء أن الخطبة سنة ولو ثبتت واجبة مع قول داود أنها واجبة عندا لعقد فالأول تخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أنها كالتمهية على الطعام أو عند الوضوء أو الخروج للسفر وغير ذلك ووجه الثاني أنها تحطية للجمعة فلم يلغها عنه صلى الله عليه وسلم تركها تزويج أحسن مناته وأوفرهم هومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يصح التزويج إلا بلفظ التزويج أو النكاح مع قول أبي حنيفة ربه الله أنه ينقض بكل لفظ يقضي التام على التام في حاله لا حتى ينزل عنه في لفظ الإلزام وأثبتنا ومع قول مالك أنه ينقض بذلك مذكر المهر فالأول مشدد والثاني وما بعد تخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الثاني أنه لم يثبت عن الشارع أنه تنفذ باللفظ مخصوص لا يرى خلافه كلفظ التكبير في الصلاة بل يجوز لنا كل لفظ يشعر بالرضا كاليسع ووجه الأول أن القرآن نطق بالزوج والابتكاح دون غيرها هومن ذلك قول عامة العلماء أنه لا يلزم تزويج بنتي من فلان قبله فقال قبلت النكاح لم يصح مع قول أبي يوسف أنه يصح بكون قوله تزويج فلا نكح قوله في الصدق وجعل فلانة قول قبلت فالأول مشدد مجمل على حال من لا يؤمن بجوده ولا كذب والثاني تخفف مجمل على حال أهل الصدق

(١٣ - ميزان - في) انما يجوز دفعها إلى الفقراء المسلمين الأحرار وإلى صغرى يتدلى بالطعام بقية ما ربه وهل يحزى أن تغرم لبطم الطعام قال الأئمة ثلثه نفر وقال أحمد لا يطعم خمسة وكساحته قال أبو حنيفة وأحمد بن حنبل وقال مالك والشافعي لا يحزى أن تغرم لبطم الطعام واحدا وعلى أشباهه وثبت قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عليه لكل عين كفارة إلا أن مالكا اعتبر ربه أننا كيد فقال إن أراد النكاح كيد فكيف ربه واجبة إلا أن شافعي طلب كل عين كفارة وعن أحمد رواية أخرى عليه كفارة واحدة للجميع وقال الشافعي أن كانت على شخص

واحد ونوى عازا دعي الاول لنا كيد في وعلى ونوى بانه كفارة واحدة وان اراد انكر بالاشتقاق فهم عيانا في الكفارة قولان احدهما كفارة والثاني كفارتان وان كانت على اشياء مختلفة فلكل شي منها كفارة فصل في قول اراد العبد التكفير بالصيام فهل علك سيد منته قال الشافعي كان اذن في الجنب لم يمتعه والا فله منه وقال احمد ليس له منه على الاطلاق وقال أصحاب أبي حنيفة له منه مطلقا الا في كفارة الظهار وقال المالكان اشتربه الصوم ٩٨ فله منه والا فلا وله الصوم من غير اذنه الا في كفارة الظهار فليس له منه مطلقا فصل في

لوقال ان فصل كذا فهو
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في اصح القولين انه لو قال زوجي حنتي فقلت فقط ولم يقل نكاحا او تزويجه لم يصح مع قول أبي حنيفة واحمد والشافعي في القول الآخر انه يصح قال اول مشدد محمول على حال من يخاف بحدود وزاعة في النكاح والثاني مخفف خاص باهل الدين والصدق فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز لسلطان يزوج كاتبة من ولهم النكاحي مع قول احمد ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف نقله المراهة حكم النكاح والثاني مشدد محمول على اهل الاسلام فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في القديم ان السيد علك احبار عسدا لكبيره على النكاح مع قول احمد والشافعي في الجديد انه لا ملك ذلك فالاول مخفف على السيد والثاني مشدد على فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجه كل من القولين لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في اصح قوليه ان السيد لا يجبر على بيع عبده اذا طلب ذلك منه فانتقم مع قول احمد انه يجبر على ذلك فالاول مخفف على السيد محمول على اتحاد الناس والثاني مشدد محمول على حال اهل الورع والدين الذين لا يرون لهم حقا على عبدهما مالك اغتصامه اذنا في الاسلام كان العبد مسلما وبث بدنه فله على الله عليه وسلم في حق الارقاء ومن لا يملكه كسبي فله ولا ينعقد باخلق الله اه ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لا يلزم الابن اعفاف أبه بالنكاح اذا طلب الاب ذلك مع قول الشافعي واحمد في ظاهر روايته انه يلزم الابن اعفافه بالنكاح بشرط حرمة الاب عنده حتى يغيب الشافعي فالاول مخفف على الابن والثاني مشدد عليه بالشرط المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة واحمد والشافعي في اصح القولين انه يجوز لولي أن يزوج أمه لولد بتبعية رضاعه قول احمد في أحدي روايته انه لا يجوز له ذلك فالاول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي انه لو قال اعنتني أمي وجعلت عتقها مسدا لها عتقها فاشهد في النكاح غير منعقد مع قول احمد في أحدي روايته انه ينعقد وما لا ينعقد فهو صحيح اجابا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهره ومن ذلك قول الائمة الاربعة بان الامة لو قالت اسديها اعنتني على ان تزوجها لم يكون عتقي صدق فاعتقها صام العتق واما النكاح فقال ابو حنيفة والشافعي هي بالخيار ان شاءت تزوجه وان شئت لم تزوجه ويكون لها ان اختارت تزوجه صدق مستأنف وان كرهت فلا شيء عليها عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي له عليها اقية نفسها وقال احمد تصبر حتى تترجمها اقية نفسها فان رضيا باعقدا كان العتق مورا ولا شيء لها سواء فالاول مشدد في امر العتق مخفف في امر النكاح يجعل الخيار لمرأى الثاني من الشقين في اختيار مشدد والارهاقية نفسه اذا لم يرضها جعل نفس العتق مورا فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم باب ما يجبر من النكاح في اتفق الائمة على ان اهل امة زوجة تحرم على التأييد بمجرد العقد على البنت خلافا لابي وزيد بن ثابت ومجاهد فانهم قالوا تحرم الا بالذخول بالنسب والابن ثابت ان طلقها قبل الدخول جازله ان تزوج امها وان مات قبل الدخول لم يجز له تزويج امها بجل الموت كالدخول فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجه القولين ظاهره واتفق الائمة الاربعة على ان سعة تحرم بالذخول بالام وان لم تكن في حجر زوج امها او والد او بنت او شقيقة او كنانة وكذلك انتقوا على ان المراء اذا مات لم ينقض نكاحها خلافا لعلي والحسن البصري وانتقوا ايضا على انه لا يجوز لمن يملكه نكاح الكفارة وله

لوقال ان فصل كذا فهو
 يسودى او كافرو برى
 من الاسلام او الرسول ثم
 فعله حنت ووجبت
 الكفارة عند أبي حنيفة
 واحمد وقال مالك والشافعي
 لا كفارة عليه وقالوا
 وعهد الله وميثاقه فهو
 عين الاعداء في حنيفة الا
 أن يقول على عهد الله
 وميثاقه فحين بالانفاق ولو
 قال واما الله فيمن الا
 عند مالك والشافعي
 فصل في ولوحلف
 بلبس حليا فليس حاتما
 حنت وقال ابو حنيفة لا
 يحث ولو حلفت المرأة
 ان لا تلبس حليا فليست
 الاثا ولو مهر حنت
 وقال ابو حنيفة لا يحث
 الا ان يكون معه ذهب
 او فضة ولو قال والله لا
 اكن هذا الا رغب فاكل
 بعضه او اشر به ماله
 هذا الكفر زفير
 بهته او البست من غزل
 قفلة فليس ثوابا فيه من
 غزله او ادخلت هذه
 الدار فادخل بدنه او رطله
 لم يحنث عند أبي حنيفة
 والشافعي وقال مالك
 واحمد يحث ولو حلف
 لا انا كل طعاما اشتراه

فلان فاكل مما اشتراه وغيره حنت عند مالك او جد وكذا الحلف لا يلدس ثوبا اشتراه فلان او لا سكن دارا اشتراه او في معنى ذلك فقال ابو حنيفة يحنث على كل الطعام وحده وقال الشافعي لا يحث في الجميع فصل في ولوحلف لا انا كل هذا الذي فاستفت منه ابو حنيفة واكاه حنت عند مالك واحمد وقال ابو حنيفة ان استغنى لم يحنث وان شتر او كل حنت وقال الشافعي ان استغنى لم يحنث وان شتر ولو حلف لا يسكن دار فلان حنت على يسكنه بكرة لعنه الله الثلاثة وكذا الحلف لا يركب دابة فلان فركب دابة

عنده حدث عنه هو قال الشافعي لا يحنث إن لم يكن له فيه ولو حلف لا يضر به من الفحلة أو الفرات أو النيل فرف من ما شاء بعد أو بانه
وشر بحدث عنه الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يحنث حتى يكره عقبيه مكرها أو عا ولو حلف لا يضر به ما فعله الشر بشر بمثله فلا حنث عند
أبي حنيفة وما لا أحد إلا أن يرى أن لا يضر به جميعه وقال الشافعي لا يحنث ففصل في لو حلف لا يضر بوجهه تخفيها أو بعضها
أو نبت شعرها حث عنه الثلاثة وقال الشافعي لا يحنث ولو حلف لا يستبرئ وجامعه حث ٩٩ وإن خصص أو تطلب ولها عند

حُفْنَةُ الْأَقْرَاءِ الْحَيِّينَ وَعَنْ أَحْمَدَ وَإِسْنَانَ وَآخِثَةَ فِي الْمَرَاتِمِ وَمُتَذَوِّجَهَا وَفِي طَرِيقِ الْحَيْضِ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يُلْزِمُهُ الْأَقْلَامَةُ عَلَى كُلِّ مَالٍ أَنْ كَانَتْ فِي بِلْدٍ أَوْ بِقَارَةٍ وَكَأَنَّكَ الْمَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدَانِ خَلَّفَتْ فَوَاتِ الْحَيْضِ بِالْأَقْلَامَةِ أَقْبَتَا الْعِدَّةَ مَا جَاءَهَا الْبُغْرُ ﴿فَصَلِّ﴾ وَآخِثَةَ وَفِي زَوْجَةٍ الْمَقْدُودَةِ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْحَدِيدِ الرَّاحِ وَأَحْمَدُ فِي أَحَدِهِمْ وَأَيْضَهُ لَيَحْمِلُ لِأَزْوَاجٍ حَتَّى تَمُوتَ مَدَّةَ لَا يَمِشُ فِي مَثَلِهَا أَوْ عِدَّتُهَا أَبُو حَنِيفَةَ ثَمَانُ عَشْرَ نِسْتَةٍ وَحَدَّثَهَا الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ ثَمَانِ نِسْتَةٍ عَلَى الْحَدِيدِ طَرِيقَ وَحَةَ طَلَسَ الْبَغْفَةَ مِنْ مَالِ الزَّوْجِ

أما إذا تعذر كان لها الفسخ لتلفها بنفسه على أصله في الشافعي وقال مالك والشافعي في القديم واختاره جماعة من متأري أصحابه وهو قوي فله عزم منكم الصالحة رضي الله عنهم وأحمد في الرواية الأخرى تترى من أربع سنين وهي أكثر مدة الحمل وأربعة أشهر وعشراً عدة الوفاة ثم يحل للأزواج فحصل في واختلافوا في صحة الفقد فقال الشافعي في الجديده والذين درسوا ثم وافق قطع خبره وعلم على الظن مائة وقال مالك والشافعي في القديم ١٠٠ لأن من أن سقط خبره بسبب الهلاك أم لا أولاً جده والذي ينقطع خبره بسبب غايه

المانع عندهم ذلك أن يكون تحت زوجة حرة أو معدومة منه فالأول فيه تشدد مجمل على أهل الشرف
والحسب الذين يرون نكاح الاماء عندهم جوازاً وباتفاق السبب الثاني تخفف مجمل على أحاد الناس فرجع
الامر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصل للسلم نكاح الامه الكسبية مع قول أبي حنيفة
يجوز ذلك مع عدم الشرفين فالأول فيه تشدد والثاني فيه تخفف مجمل على حالين كافي المسئلة قوله فرجع
الامر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز للامه أن يزوجها من غير ما يزوج
زوجين فقط مع قول مالك أنه لا حرج في جواز الجمع بين أربع فالأول مشدد والثاني تخفف فرجع الامر إلى
مرتبة الميزان • ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يجوز للامه أن يزوجها من غير ما يزوج امه وأحمد مع
قول أبي حنيفة وما لا يجوز أنه أن تزوج من الاماء بها كائناً وزوج من الحرث فالأول فيه تشدد والثاني
تخفف فرجع الامر إلى مرتبة الميزان • وجه القولين ظاهر • ومن ذلك قول الشافعي أنه يجوز للمرأة أن
تزوج بامر آخر بغير ما يجوز له وطؤها من غير استبراء أو بغيره قال أبو حنيفة لكن لا يجوز عنده وطؤها من غير
استبراء بعضها أو وضع الحمل ان كانت حاملاً فالأول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان
• ومن ذلك قول مالك بكرة التزوج بالانثى مطلقاً مع قول أحمد لا يجوز أن تزوجها بالشرطين وجواز التوبة
مخاواستبراء أو ما يوضع الحمل أو بالأقراء أو بالشرطين فالأول تخفف والثاني فيه تشدد فرجع الامر إلى
مرتبة الميزان • ويصع حمل الثاني على حال الورع بدونهما وحمل الأول على أحاد الناس وذلك ان
الناس لا يؤمنوا بهال الورع أذات وزواجاً لا قبل ظهور تبهال الحسب فليس وجعلها باطل مع الصدق في التوبة
مختلفاً لحد أحاد الناس الذين يشعرون في ذلك • ومن ذلك قول الأئمة كلهم أنه نكاح الجماع باطل مع قول زفر
من الخنفية أن الشرط يسقط وبمع النكاح على التأسيس إذا كان بلفظ التزويج وان كان بلفظ الجماع
مراقق للجماع في الطلاق فالأول مشدد لتسقط نكاح المتعة جاعاً للأئمة والثاني تخفف بالشرط الذي ذكره
فرجع الامر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن نكاح الشغار باطل مع قول أبي حنيفة أن
العقد صحيح والمهر فاسد فالأول مشدد والثاني فيه تخفف فرجع الامر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول
أبي حنيفة أنه أذات وزوجها على أن يعطيا المطلقة ثلاثاً بشرط أنه إذا وطئها فهي طائقة أو لا نكاح أنه يصح
النكاح دون الشرط في طهال الأول مشدد وان كان مع قول مالك أنها لا تصل إلى الولاء لا بعد حصول نكاح صحيح
بصدور عن رغبة ومصدق من غير قصد تقبيل وبطرها لا لا وهي طاهرة غير حائض فان شرط التحليل أو نؤها
فند العقد لا يصل لثاني ومع قول الشافعي في أمم القولين أنه لا يصح النكاح ومع قول أحمد لا يصح النكاح
مطلقاً فالأول فيه تخفف والثاني فيه تشدد بكون ذلك الثالث والاربع مشدد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان
• وجوه هذه الأقوال لا تنفي على النكاح • ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه أذات وزوجها بشرط تحليها
ولكن كان في عزمه التحليل مع النكاح لكن مع عدم الشافعي مع قول مالك وأحمد أنه لا يصح
فالأول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا تزوج بامرأة
وشرط أن لا تزوج ولا ينسرى عليها ولا ينتقل من بلد إلى بلد أو داراً ولا يسافر فيها بالصدق مجمل ولا يزعمها
الشرط ولها مهر المثل لا هذا بشرط مجرم الحلال فكان كالشرط أن لا تسلم نفسها مع قول أبي حنيفة أن العقد
صحيح ولكن يلزمه الوطء متى خالف فسد من ذلك فلها التحليل في الغنى فالأول تخفف والثاني فيه تشدد
فرجع الامر إلى مرتبة الميزان • والله سبحانه وتعالى أعلم • باب اختيار في النكاح والرد والعيب •

الهلك كما سقوط بين
الصفيان ويكون يترك
فيترك المركب فيسلم قوم
ويترك قوم اماذا سافر
للقضاء وانقطع خبره ولم
سلم احي هو اميت خلا
تزوج زوجته حتى
تدمن موته وانما عليه
زمان لا يفسد مثله فيه
وكما لو اوصيت فيقولونه
من غاب ولم يفسد خبره
في فصل في اختلافنا
لوقدم زوجها الاول وقد
تزوجت منها اربع فقال
ابن حنيفة يهلك المقتد
وهي الاول فان كان الثاني
وطئها فليس مهر المثل
وتعتمد الثاني وتزول
الاول وقال مالك ان يدخل
بها الثاني حاربت زوجته
وزوج عليه دفع
الصادق الذي اصدقها
الى الاول وان لم يدخل
بها الاولى وعنده
مالك رواية اخرى انها
بشكل حال
وعن الشافعي قولان
أصحهما بطلان نكاح
الثاني والاخر بطلان
نكاح الاول بكل حال وقال
أحمد ان لم يدخل بها
الثاني فهي الاول وان

بين أمها كما دفع أمها في البعير وتركها على نكاح الثاني وأخذ الصداق الذي أصدقهما منه
 (فصل ١٠) وأخذه في عدة أم الولد إذا مات نسبه أو أعتقه فقال أبو حنيفة عدد ثلث حضانة سواء أعتقها أم مات عنها وقال مالك
 والشافعي عدد ثمانية وأربعة في الحائض من أحقر وأبنا حصة وأختها ما خرقوا للثانية من العتق حضانة من الوفاة عدد الوفاة
 (فصل ١١) ما يقع على أمه إذا لم يستأجرها في أكثرها فقال أبو حنيفة ستين وعن مالك وأبو حنيفة ستين وستين

وسمع من قول الشافعي أو يرخ من عن أحمد وأبنا المشهورة كذب الشافعي والأثرى كذب أبي حنيفة (فصل) في اختلاف
 المصنف إذا رُضعت علقاً ومضغ فقال أو حنيفة وأحمد وأطره رأيه لا تنقض عداه بذلك ولا يصح به أو رد وقال مالك والشافعي في
 أحذونه تنقض عداه بذلك وتصبر أو ردو بذلك قال أحمد في رواية الأثرى (فصل) في الأحاديث الواجب في عدل الروايات الشافعي وهو ترك
 الزعم بما دعوا إلى النكاح وحكى عن الحسن والشبي أنه لا يجب في المعتمد المصنف للشافعي ١٠١ قولنا قال في القديم يجب عليها

ألمه إلى نفس في هذا الباب بمشكلة تجمع عليها ، وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يفسخ نكاح من
المهر وإنما المأثر اختيار الجلب والتمتع فمقتضى قول مالك والشافعي أنه ثبت في ذلك كله اختياراً إلا في الفتى
ومع قول أحمد بثبوته في السكك ، وأعل ما يخفى أن العيب بالتمتع للتمتع بأشياء ثلاثة تشترك فيها حال
والنساء وهي الجنون والذهام والبرص وأنما يختصان بالرجال هو الحب والعلة وأما يقتضيان النساء وهي
القرن والرتق والغلق والعقل فالحجب قطع الذكر والعلة الخلع من الجماع بعد الانقضاء والقرن عظم يكون
في الفرج يمنع من الوطء أو تقيئ أسناده الفرج والفتق الخرقا ما بين محل الوطء وخارج البول والعقل لحم
يكون في الفرج وقيل رطو ، فمنع من لذات الجماع فالأوليس الأقوال المستدعي للزوج والثاني في تخفيف عليه
والثالث مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ، ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه إذا خدعت عيب
الزوج بعد العقد وقبل الدخول تغير المأثر وكذلك بعد الدخول إلا العتة عند الشافعي وأما إذا خدعت عيب
باز ، وجهه أنه السمع على المخرج من مذهب الشافعي وأجمع قول مالك والشافعي في القول الآخر أنه لا يحاربه
فالزوج مخفف في المرأة المستدعي في الزوج إلا العتة عند الشافعي والثاني عكسه فراجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ، ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المرأة إذا اعتقت وزوجها رقيقاً ، ثبت لها الخيار ما دامت في المحبس
الذي علمت بالعتق فيه ومتى علمت ومكثته من الوطء فهو رضاه ومع قول الشافعي في أصح أقواله أن لها الخيار
على الفور والثاني في ثلاث أيام أو ثلاثاً ما حكمته من الوطء فالقول فيه تشديده المرأة الثاني فيه زيادة
تسدد بقول الثاني من أقوالها الشافعي فيه تخفيف على الزوجه وكذلك الثالث فراجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ، ومعه قول أبي حنيفة والقول الثاني من أقوال الشافعي إلحاق خيار المحبس والشرط بالبيع
ووجه كون الخيار هنا على الفور إلحاقه بالأطاع على عيب المبيع ، ومن ذلك قول مالك أنه لا تنكح المرأة إذا خدعت
المعتق وزوجها فلا خيار له قول أبي حنيفة أنه لا يفسخ نكاحه من حيث هو ، فالقول المستدعي للمرأة والثاني
مخفف عليها وجهه الأول تصاد بهما في الرضا فتعق وتثبت والثاني أنه كاشاً عقد النكاح فلا يثبت تزويجها
إلا بمن رضاه فقد نكحها لا رآه ، وفيه أمر العيب بالتي في هذا الباب والله تعالى أعلم

﴿ كَاب الصداق ﴾

أهل العلم أقره شسناً مسائل الإجماع والاتفاق الاتفاق على استقرار المهر عوت أحد الزوجين • وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قولنا الشافعي وأبي حنيفة ومالك وأحمد وحديثه وابنه ان النكاح لا يفسد بفساد الصداق مع الزوجين الآخرين ما لا يفسد بفساد الصداق فالأول ضعف والثاني مشدق جمع الأمر إلى مرتبة الميزان • ووجه الأول أن فساد المهر لا يقع له بذات النكاح ففساد النكاح يبرأ الزوج بذلك المهر وأما المثل ووجه الثاني أن المهر طريق إلى إباحة النكاح والاستمتاع فهو كالطهر إلى الملامدة وبذلك يدم حديث فساد الصداق فلم يرد وجوه بكلمة القوم حديث من تزوج امرأته أن لا يفسد صداقها في اليوم الأيلة • وهذان • ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن أهل الصداق يقدح مع قول الشافعي وأحمد لا يفسد الصداق وعلى التقديرين لا يفسد • وأما ما قطع به بالسارق وهو عسر قدره أم أو دنار عند أبي حنيفة أو ربع دينار أو ثلاثة دراهم عند مالك فالأول من أصل المسئلة مشدق خاص بأحد المؤمنين الذين يقع منهم الزنا فكيف يكون التقدير أن يقع عليه بسوء البهوان الثاني مخفف لأن غير الحاكم ما مرضيه بالزوجة أو إياها من قليل أو كثير فله زوج جعل الصداق من قبلها ولو ذهبا فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان • ومن

محب يغفل المشتري وقال عثمان بن مريض الله عنه الاستبراء يجب بغل البائع دون المشتري «فصل» ولو كان رجل أمه فادان أن يزوجه أو قد وطئها أجزمتي بسترته وكذا إذا اشترى أمه وقد وطئها بالبائع لم يجر له أن يزوجه حتى يستبرأ وكذلك إذا اعتقه ما قبل أن تستبرأ ثم أجزمتي لزوج أمه التي تزوج بها حتى تستبرأ عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ويجوز أن يزوجه قبل أن تستبرأ زوجها ويحور عنده أن يتزوج أمه التي اشتراها واعتقها قبل أن تستبرأ ١٠٤ قال الشافعي في الخلع وهذه مسألة القاضي أبي يوسف ومعه الرشيد فإنه اشترى أمه وتوافق

ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أصح روايته أنه يجوز جعل قلع الفرائد مهرام قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته أنه لا يكون مهر الأول مخفف والثاني مشدد فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تصريح السنة بجواز أخذ الأجر عليه ووجه الثاني أن المال هو اللاتقي بجهله صدقاً قاله أبو عيسى القلوب إليه فحصل به التأليف بفراغ الزوج ووجه أهلها أكثر كما هو مشاهد في الناس فتعطل مدبراً فبعد له أنه أكثر من أن تعلم أنه أوحدينا وبصر بجهل ذلك أكثر ويحتمل أن الإمام بأحقيق مقصد حلل كلامه فخرج أن يكون عرضاً عن الاستماع بصدقت بدم البغي والنفس ولا تدأوى قلباً في السوق ولقطعت وسعت . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المرأة تلك المصدق بالقديم قول مالك أنها لاتملك بالادخول أو عرج أو زوج فلا تستحق بمهر العقد وأما الملك بمقبه فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا وفاهها مهر فاهله أن يسافر بزوجه حديثاً مع قول أبي حنيفة في إحدى روايته أنه لا يخرج جهام بلدها إلى بلد أخرى وعليه الفتوى كما قاله صاحب كتاب الاختيار لفساد أهل الزمان فالأول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان . ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أصح روايته أن الفموشة إذا تزوجت ثم طلقت قبل النسيب والفرض فليس لها إلا الماتعة مع قول أحمد في رواية الأخرى أن لها نصف مهر المثل ومع قول مالك أن الماتعة لا تجب لمحال بل هي مستحقة فقط فالأول والثاني مشدد والثالث مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه إيجاب الماتعة على القول الأول أنها من المعروف وحسن المعاملة والمعاشرة ووجه الثاني أن القاس على إطلاقه المقروض لها مهر ووجه الثالث أن الفموشة لم تعلق أملاً بها مكر ذلك التعلق فكانت الماتعة لها مستحقة ومع على الوجوب على حال الأكار من أهل الورع والثاني على حال أحاد الناس . ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الماتعة إذا وجدت فهي مقدرة بثلاثة أقواب بدع وخار ومهقر بشرط أن لا يزيد ذلك على نصف مهر المثل مع قول الشافعي في أصح روايته أنه لا تستنق عن ثلاثين درهماً وله قول آخر أنها تضع ما استطاعت عليه والاسم كأصدق فتمنع ما عاقل وأكثر وفي رواية لأحمد أنها تقدر بكسوة تجزها في أملاكها ذلك قول أبي عبد الله وخار لا ينقص عن الميزان فالأول فيه تشديد لما لا يذكره إلا في موضعين فخصف وكذا قاله غيره فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولعل ذلك يجوز على اختلاف أحوال الناس في فساد وعدمه . ومن ذلك قول أبي حنيفة أن مهر المثل معتبر بقرباها من المصبات خاصة ولا منسحل في ذلك لها ولا لغيرها إلا أن تكون من نفس عشر ثم مع قول مالك أنه معتبر بأحوال المرأة في جهالها وشرها ومهرها والمحدثون أنسابها إلا أن يكون من قبيلة لا زوف في صدقهن ولا يستعين . ومع قول الشافعي أنه معتبر بقرباها المصبات فقط فدعى إلى حال أقرب من نسب إليه وأقربهن اختلاو بن في ثلاث ثم بنات أخ ثم بنات كذا قال فقد نساء المصبات أو مهر من فارجح كجداً وخالاته ومترسن وعقل وسارو وكانوا مختلفين بعرض فإن اختصت بفضل أو غير ذلك أو تنقص لائق بالمحل ومع قول أحمد ومقتر بقرباها النساء من المصبات وقبرها من ذوي الأرحام فالأول فيه تشديد والثاني في فصل والثالث مشدد أو أبغ فيه تشديد كما تقول الأول فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولعل هذه الأقوال تختلف باختلاف أحوال الناس . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الزوجين إذا اختلفا في قبض المصدق أو قالوا قولاً من . ومعهم طلقاً مع قول مالك أن كان العرف جارياً في تلك

نفسه إلى جماعة قبل أن
يسير بها نحو زلة أن
يقفها ويتر وجها وبطامها
وإذا اعتسق أم ولده أو
عنتت عرقه وجب عليها
الاستبراء عند مالك
والشافعي وأحمد بقرويه
حجته وقال أبو حنيفة
تعد ثلاثة أتر أو قال
عبد الله بن عروبن
الناس إذا مات عنها
المولا اعتد بباربعة
أشهر وعشر ويروى
ذلك عن أحمد وإدرك
كتاب الرضاع فاتفقوا
على أنه يحرم من الرضاع
ما يحرم من النسب
واختلفوا في العدد المحرم
فقال أبو حنيفة ومالك
ورضيه واحد وقال
الشافعي خمس رضعات
وعن أحمد ثلاث وأيات
خمس وثلاث ورضعة
واحدة على أن القريم
بالرضاع ثبت إذا حصل
للطفل في سنتين واختلفوا
فيما زاد على المولدين
فقال أبو حنيفة ثبت إلى
حوالين ونصف وقال زفر
إلى ثلاث سنين وقال
مالك والشافعي وأحمد إذا
سدتان فقط واستحسن
مالك أن يحرم ما بعدهما

الجيشير وقال داود مضاع الكبريم ومخالف لكافة الفقهاء ومضى عن عائشة واتفقوا على أن الرضاع أفا
يصرم إذا كان من لبن أنثى سواء كانت بكر أو ثيباً وموطأه أو غير موطأه إلا أن الأحناف قالوا أفا يحصل التحريم بلبن امرأة أو ثيباً بل من الحمل
واتفقوا على أن الرجول ولد له لبن فراضعه منه فظالم ثبت التحريم واتفقوا على أن السعوط والرجوز يحرم الأثري وادعى أن أحداً فشرط
الارتضاع من الثدي واتفقوا على أن الحنثنة المالن لا يحرم إلا في قولهم الشافعي وم. وزاد في حالات اختلاف الفقهاء إذا خلط لبنه

أوستاك بطعام فقال: بوجيفة أن كان اللبن غالبرم أوملوا بأفلا واما الخلوط بالطعام فلا يحرم عند محاله سواء كان غاليا أو خلويا وقال مالك يحرم اللبن الخلوط بالشاء ما لم يستهلك فان خلط اللبن بماء استهلك اللبن فيه من طبعه أو دواء أو غيره لم يحرم عند جبر وإباحته ولم يوجب حله اللبن الشافي وأجدت يعلق الصريم بالبن المشوي بالطعام والشراب اذا سبقه المولود خمس مرات وأما اللبن مستهلكا أو غاليا **﴿كتاب النفقات﴾** اتفق الاثمة على وجوب النفقة لمن تلمه نفقته ١٥٣ كالأزواج والأولاد المصغر

واختلافوا في نفقة الزوجات

البلد يدفع المهر قبل الدخول كما كان بالمدينة قالوا قبل الدخول قول الزوج وقبل الدخول قولها فالأول يخفف على الزوج وجهه شديد على الزوج والثاني مفصل فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في إرجاع الزوج مع قول أحد في الإقوال وجهان عقول إلى نفسه مصلمة للزوج وعقوال زوج فيه مصلمة للزوج في القديم ثم لا يفتي أن لكل من الإقوال وجهان عقول إلى نفسه مصلمة للزوج وعقوال زوج فيه مصلمة للزوج فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن العبد اذا تزوج بغير إذن سيده ودخل بالزوجة وقد سدى لها مهره لا يلزمه شيء في الحال فان عتق الزم مهر مثلها مع قول مالك أن لها المسمى كله ومع قول الشافعي أن لها مهر المثل وأنه يتعلق بذمة العبد وعن أحمد روايتان فالأول يخفف على العبد والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف والاربع كالذي بين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الزيادة على الصداق بعد العقد تلحق بالصداق في البتة سواء دخل بها أو مات عنها فان طلقها قبل الدخول لم تثبت عليها نصف الزيادة مع نصف المسمى فقط مع قول مالك أن الزيادة تامة أن دخل بها أو مات عنها فان طلقها قبل الدخول لم تثبت عليها نصف الزيادة مع نصف المسمى وإن مات قبل الدخول وقبل القبض بطلت وكان لها المسمى بالمقدور المشهور عنده ومع قول الشافعي هي هبة مستأنفة إن قبضها مضت وإن لم يقبضها بطلت ومع قول أحد حكم الزيادة حكم الأصل فالأول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث كذلك والاربع مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجدان المهر اذا أسلمت نفسها قبل قبض صداقها فدخل بها الزوج وخلاها ثم امتنعت عنه بعد ذلك جاز لها مع قول مالك والشافعي ليس لها مهر بعد الدخول ولها الامتناع منه بعد الدخول فالأول يخفف على الزوج وجهه والثاني فيه تشديد على الزوج فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وجه القبولين لا يفتي في الفطن ومن ذلك قول الشافعي في أظهر قوليه أن المهر لا يستقر إلا بالأولياء مع قول مالك أنه يستقر إذا طالت الدخول وإن لم يطأ ومع قول أبي حنيفة وأجدان المهر يستقر بالخلوة التي لا مانع فيها وإن لم يصدر وطأ فالأول يخفف على الزوج وجهه والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في أصح قوليه مالاثة الثلاث أن ولاية العرس سنة مع قول الشافعي في القول الآخر أنها واجبة فالأول يخفف والثاني مشدد ولعل الأمر يختلف باختلاف أخلاق الناس في الحدود والسنة فكتب على أهل الرومة وتصح لهم به ومن ذلك قول مالك في المشهور والشافعي في أظهر القوانين وأبي حنيفة وأجدان في إحدى روايتيها أن الولاية للولي والعرس واجبة مع قول الأئمة المذكورين في القول الآخر لم أنها مصحبة بالأول مشدد والثاني يخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل الأول على ما اذا ترتب على هدم أحاسنه فتنه والثاني على ضد ذلك والحمد لله رب العالمين ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجدان في إحدى روايتيها أنه لا بأس بالنثار في العرس ولا يكره التقاطع مع قول مالك والشافعي يكرهه فالأول يخفف خاص عما إذا لم يكن فيه نسبة إلى ذماته أو لمعول والمهر وقول الثاني فيه تشديد وله محمول على ما اذا ترتب على ذلك ذماته أو لمعول ومهره كما هو حال طالب الناس فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تصحب ولمعول العرس كالنثارات ونحوه مع قول أجدانها لا تصحب فالأول مشدد والثاني يخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم **﴿باب القسم والنشوز وعشرة النساء﴾** اتفق الاثمة على أن القسم اغايب الزوجات فلا قسم لزوجته مع أمه وعلى أنه لا تصب التسوية في الجميع إلا لاجماع

هل هي مقدرة بالشروع أو معتبرة بحال الزوجين فقال أبو حنيفة ومالك وأجدان يبرح حال الزوجين فحبس على المهر والموسرة نفقة المهرين وعلى المهرين نفقة المهرين قبل الكفالات وعلى المهرين نفقة متوسطة بين النفقتين وعلى الفقير لموسرة أهل الكفاية والباقي في ذمتهم وقال الشافعي هي مقدرة بالشروع لاجتهادها معتبرة بحال الزوج وحده فقل المهر ممدان وعلى المتوسط مدان ونصف وعلى العسر مدوا وتقوا على أن الزوج إذا احتاجت إلى خادم وجب أخذها ثم اختلفوا فيما لو احتاجت إلى أكثر من خادم فقال أبو حنيفة والشافعي وأجدان لا يلزمه إلا خادم واحد وإن احتاجت إلى أكثر وقال مالك في المشهور عنه إذا احتاجت إلى خادمين أو ثلاثة لم يلزمه ذلك واختلافوا في نفقة المصغرة التي لا يجمع مثلها إذا تزوجها كبر فقال أبو حنيفة ومالك وأجدان نفقة لها

والشافعي قولنا إجماعه لأنه لا نفقة لخالق كانت الزوجة كبر أو تزوج صغيرا لاجتماعه معه وجب عليه النفقة عند أبي حنيفة وأجدان ومالك لا نفقة عليه وللشافعي قولنا إجماعه المألوج **﴿فصل في العسار بالنفقة والكسوة﴾** هل يثبت للزوج النفقة مع أم لا قال أبو حنيفة لا يثبت لها النفقة ولكن يرفع يده عنها اكتسبت وقال مالك والشافعي وأجدان نعم يثبت لها النفقة والصغى والعسار من النفقة والكسوة والمسكن فالمدعى زمان ولا ينفق على زوجته قبله نسبته نفقة عليه أم تسقط بمعنى الزمان فقال أبو حنيفة تسقط ما لم يحكم بها حكم أو يتفقان على قدر معلوم

فصبر ذلك دنيا باسلا لهما وقال مالك والشافعي وأحمد في أظهر روايته لا تسقط نفقة الزوجة حتى الإيمان بل تصبر عليه دين الأتفاق
مقالة التمكن والاستمتاع **فصل** في اتفاقوا على أن الناشئ لا نفقة لها واختلفوا في المرأة إذا سافرت بآذن زوجها في غير واجب عليها انقال
أبو حنيفة تسقط نفقة قال مالك والشافعي لا تسقط **فصل** في المبتوتة إذا طلقت أجرة مثلها في الرضاع فولد لها فهل هي أحق من غيرها
قال أبو حنيفة أن كان حتمتة ١٠٤ أو من ترضع بدون أجرة المثل كان للاب أن يرضع غيرها بشرط أن يكون الرضاع عند الام

لأن الحضانة لها وعن مالك
روايتان أحدهما أن الام
أولى والثانية كذهب أبي
حنيفة والشافعي قولان
أحدهما وهو قول أحمد
أن الام أحق بكل حال
وإن وجد من يتبرع
بالرضاع فإنه يجبر على
إعطائه الولد لأمه بآرة
مثلها والشافعي كقول أبي
حنيفة واتفقوا على أنه
يجب على المرأة أن ترضع
ولدها بالما ومل غير الام
على الرضاع ولدها بسد
شرب الماء قال أبو حنيفة
والشافعي وأحمد لا يجبر
إذا وجد غيرها وقال مالك
تجبر مادامت في زوجة
أسبه إلا أن يكون مثلها
لأرضع أشرف وعزوا
إساروا وتسقط بها لفساد
اللبن فلا تجبر **فصل** في
واختلفوا هل يجبر الوارث
على نفقة من يرضع
أو تصيب فقال أبو حنيفة
يجبر على نفقة كل ذي
رحم محرم فتدخل فيه
الإنسان عنده والعمة
ويخرج منه ابن العم ومن
ينسب إليه بالرضاع وقال
مالك لا تجب النفقة إلا
للوالدين والأبن وأولاد
العسل وقال الشافعي

وعلى أن الشوز حرام تسقط به النفقة بالإجماع وعلى أنه يجب على كل واحد من الزوجين معايشة صاحبه
بالمهر وقول على أنه يجب على كل منهما بذل ما وجب عليه من غير كراهة ولا مل بالإجماع وعلى أنه يجب
على الزوجة طاعة زوجها ولازمة المسكن وعلى أن له منعها من الخروج وعلى أنه يجب على الزوج المهر
والنفقة فهذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق في هذا الباب وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الشافعي
أن العزل عن الحز ولو بغير إذنها حارم مع الكراهة مع قول الأئمة الثلاثة أن ذلك لا يجرؤا إلا بالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وهو الأول عدم تحققنا أن الله تعالى خلق من ذلك
المباشر افتقد يخلق المني الفساد فلا تنفقه منه ولد ووجه الثاني أن الأصل الإنعقاد والفساد عارض والأصل
عدمه ويقاس على ذلك عزل المرأة إذا كانت حرة أمهات الشافعي يجوز والعزل عنها بغير إذن سيدها والأئمة
الثلاثة يحرمون ذلك إلا بالذن سيدها والله تعالى أعلم ومن ذلك القول بالأئمة الثلاثة أنه إذا تزوج بكراً أقام معها
سبعة أيام أو ثوبيا أقام عندها ثلاثة أيام ثم دار بالقسبة على نساء في الصورتين مع قول أبي حنيفة أن الجديدة
لا تنفصل في القسم بل يسوي بينها وبين الأدي هندة فالاول مشدد على الزوج بوجاهة الأحاديث والثاني
مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الرجل إن سافر بعضه من غير قرعة
وأن لم يرضع من قول مالك في أحدي روايته وأحمد والشافعي أنه لا يجرؤا إلا بالرضاع وأن سافر بغير قرعة ولا
راض وجب عليه القضاء عن عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة وما في الرواية الأخرى لا يجب عليه القضاء
فالاول مخفف والثاني مشدد والاول في المسئلة الثانية مشدد في وجوب القضاء والثاني مخفف فبسطه فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الخلع

اتفق الأئمة على أن الخلع مستتر الحكم خلافاً لما ذكره ابن عبد الله المزني النابهي الجليل في قوله أن الخلع منسوخ
قال العلق فليس بشئ واتفق الأئمة على أن المرأة إذا كرهت زوجها الفصح منظر أسوء عشرة حاز لها أن تخلعه
على عوض وأن لم يكن من ذلك شئ وتراضيا على الخلع من غير عيب حارم وكره خلافاً للزمرى وعطاء وداود
في قولهم أن الخلع لا يصح في هذه الحالة أي لأنه عيب والعت غير مشروع وغير الشرع مردود واتفقوا على
أن الخلع يصح مع غرر وجته بأن يقول أجنبي تزوج طلق أمثل أن ينف مشلا وقال أبو ثور لا يصح هذا
ما وجدته في الباب من مسائل الإجماع واتفاق الأئمة الأربعة في الباب وأما ما اختلف فيه الأئمة فمن ذلك
قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أظهر قوليه وأحمد في أحدي روايته أن الخلع طلاق مع قول أحمد في أصح
روايته أنه قبيح لا ينقص عدداً وليس بطلاق وهو القديم من مذهب الشافعي واختاره جماعة من متأخري
أصحابه بشرط أن يكون ذلك مع الزوج بقول لفظ الخلع وأن لا ينوي به الطلاق فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر لا يفتي على القطن ومن ذلك قول مالك والشافعي أن
الخلع لا يكره أكثر من المستي مع قول أبي حنيفة أن كان الشوز من قبلها أكثر أخذ أكثر من المسمى وإن كان
من قبله كره أخذ شئ مطلقاً وصح مع الكراهة مع قول أحمد بكره الخلع على أكثر من المسمى مطلقاً فالاول
مخفف والثاني مفصل والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن حكم الخلع في العقد
حكم العقد كإلزامه أن يرضى المهر مناشئة كذلك في عوض الخلع ووجه الأول من شئ التفصيل أن الضرر
منها أكثر من الخلع وإن شدد عليها بأخذها زاد على المسمى ووجه الشئ الثاني أنه من جهة أخذ أموال
الناس بالباطل وهو خاص بأهل الدين والورع وأما غيرهم فربما أخذ ذلك مع كونه ظالم عليه بأسوء عشرته

وكثيرة

المهرات بفرض أو تصيب من الطرفين لزمه نفقة الآخر كالابن وأولاد الأخوة والأخوات والموصوفين بهم وبنوه واحدة فإن كان الإرث
جائزاً بينهم من أحد الطرفين وهم ذوو الأرحام كان الأخ مع مته وابن العم مع بنته فمن أحد روايتان **فصل** في اختطاف أهل الحرم السيد
نفقة حنيفة فقال أبو حنيفة وأحمد لا يلزمه وقال أحمد لا يلزمه من مالك وروايتان أحدهما كذهب أبي حنيفة والشافعي والأخري أن أعتبه

هذه الاستطیع السی (مه نفقة ان یسی) فصل (واختلفوا فی الذانیع الولد معصرا ولا حرة فقل اوجبه نفقة تسقط نفقة الغلام اذا بلغ هجما ولا تسقط نفقة الجارية الا اذا تزوجت وقال مالك كذلك الا انه اوجب نفقة الجارية حتى يدخل بها الزوج وقال الشافعی تسقط نفقة ما جبا واصل اجد لا تسقط نفقة الولد ان یسیه وان باع انا لم یکن له مال ولا کسب ١٠٥ واذ بلغ الابن رضاعا تسقط نفقته على

كثرة محله وشي نفسه وعشارتها بالزوج والتسرى عليها ويرى انه بهذا كماله من تسقطها حال انه تحت حكمها في اخره فلو لا كثره اذها لما عادت نفسها منه على حتى تسترح منه ومن رثته ووجع قول اجد ان الزنا على المعسر خارج عن حكم العدل فالحق بتصرفه فيه نفسه ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يلحق المختلعة بالطلاق في مدة الصدة مع قول مالك انه ان طلقها عتقت بطلعه متصلا بالعلم طلقته وان انفصل الطلاق عن العلم لم يطلاق ومنع قول الشافعی واجدانه لا يلحقها بالطلاق في الاول فمالا ومشد على الزوج والثاني مفصل وانما الثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه كل من الاقوال ظهوره من ذلك قول الامام الثلاثة انه ليس الاب ان يختلعه ابنة الصغرة بشي من العلم مع قول مالك وبعض اصحاب الشافعی ان له ذلك وكذلك ليس له ان يختلعه ووجهنا انه الصغرة عند الامام الثلاثة مع قول مالك ان له ذلك فالاول في المستلزم مشد على الاب والثاني فيه ما مخفف عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة انها لو طالت طلق في ثلاث الف فطلقها واحدة استحق ثلث الالف مع قول مالك انه يستحق الالف كسواء طلقها ثلاثا ام واحدة لانها في نفسها واحدة كما تحل بالثلاث ومع قول الشافعی انه يستحق ثلث الالف في الحالين ومع قول اجدانه لا يستحق شي في الحالين فالاول مخفف والثاني مشد والثالث فيه تخفيف من وجهه وتشديد من وجهه والرابع مخفف جدا لعدم مطابقة له للسؤال في العلم والطلاق فمالا ومن ذلك قول الامام الثلاثة انها لو طالت طلق في واحدة فان طلقها ثلاثا فطلق واستحق الالف مع قول أبي حنيفة انه لا يستحق شي وتطلق ثلاثا فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان

كتاب الطلاق

اتفقوا على ان الطلاق مكر وه في حالة استقامة الزوجين بل قال اوجبه نفقة بغيره واتفقوا على تحريم الطلاق في الحضي المدخول بها اوف طهر جامع فيه الا انه يقع وكذلك جمع الطلاق في الثلاث بغيره انتهى عن ذلك نهى غيرهم عند بعضهم ونهى كراهه عند بعضهم وكذلك اتفقوا على انه اذا قال زوجته انت طالق تصف طلقه لزمه طلقا واحدة خلافا لادود في قوله انه لا يقع شي والفتاها ما حكمهم على خلافه على ان الزوج اذا قال لغير المدخول بها انت طالق بانته منه كالطلاق الثلاث فما هو جديده في الباب من مسائل الاتفاق هو اما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة رحمه الله انه يصح قلمي الطلاق بالثلاث فيلزم الطلاق والعنى سواء اطلق او عم او حصن وصورة ان يقول لا جنية ان تزوجت فانت طالق او كل امرأة اتزوجها فانت طالق او يقول لبيد ان ملكتك فانت حرا وكل عبيد اشتريه فهو رجم مع قول مالك انه لمز الطلاق او اطلق اذا خصص او عين قبله او قرره او امره او عينها لان اطلق او عم او حصن مع قول الشافعی واجدانه لا لزمه الطلاق والعنى مطلقا فالاول مشد والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان واذله هذه الاقوال مسطورة في كتب العلماء من كل مذهب ومن ذلك قول الامام الثلاثة ان الطلاق يستبرأ بالجماع قول أبي حنيفة انه يعتبر بانساها وصورته عند الجاسة ان الحرة ثلاث تطلقات والصد تطلقين مع قول أبي حنيفة ان الحرة تطلق ثلاثا والامة اثنتين حرا كان زوجها او عبيدا فالاول مخفف على الزوج والثاني مشد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه اذا طلق طلاقا زوجته بصفة كقولها ان دخلت الدار فانت طالق ثم ابناهما لم تغفل المحلوف عليه في حال البينة تزوجها لم يدخلت فان كان الطلاق الذي ابناهما دون الثلاث فالين باقية في النكاح الثاني لم تغفل فيكون الصفة مرة اخرى وان كانت ثلاثا لم تغفل اليين مع قول الشافعی في أهم الاقوال انه متى طلقها طلاقا باثنتين تزوجها لم يحصل قبل المحلوف عليه لمغفل اليين على كل حال ومنع قول اجد وعبد الله بن سواء بانته بالثلاث ادعوا انها اذا

(١٤ - ميزان - في) المحدثان كان احدهما واحدا والآخر فقرا فان نفقة على الواحد (فصل) من له حوان لا قوم بهل لما كان جبارا عليها لم اكل اوجبه نفقا ما رواه لما على طريق الابن بالعرف والنهي عن المنكر من غير اجار وقال مالك والشافعی وأجدانها ان يجبر مال كماله نفقته او يسهروا مدانها في دفعها ويمنع من تخفيفها لم يطبق (فصل) في النفقة والنفقة على ان

الحصانة تمت للام ما لم تنزج واذا نزجت وحدها لم ينزل والام ما لم تنزج واذا نزجت وحدها لم ينزل والام ما لم تنزج واذا نزجت وحدها لم ينزل
 اوجنفة والاشافي واحد تعود وقال مالك في المشهور عنه لا تورد بالاطلاق واختلفوا في الاكثر قال الزحاني ومنهم من قال لا اوجنفة في إحدى
 روايته للام أحق بالاعلام حتى ١٠٦ يستقل بنفسه في مطعمه ومشر به ومسلمه وضوئه واستيعابه ثم الاب أحق به والام أحق بالابن

الحاصل قبل الخلاف عليه في حال السفر فالاغمة الثلاثة على ان الجين لا تورد مع قول احمد انه تعود اليه من
 النكاح فالاول في السئلة مفصل والثاني في حنفية والثالث في حنفية والاول في السئلة الثانية تحذف والثاني
 مشدد فرجع الامر لمرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك اذا جاع الطلقات الثلاث فله
 واحد فهو وطلاق بدفع مع قول الشافعي انه يطلق سنة واحدة والرايين عن اجدوا اختاروا في الاول
 مشددا والثاني مخفف فرجع الامر لمرتبتي الميزان وهو يصح حمل الاول على حال أهل العلم والحلم والاعلى
 على أهل الجهل والزهوات ومن ذلك قول أبي حنيفة انه اذا قال لزوجته أنت طالق عدد ازل والارباب
 ان يقع طلقة واحدة تبين بها مع قول الاغمة الثلاثة أنها تطلق ثلاثا فالاول مخفف من حيث حكمه بالسفر
 الصغرى والثاني مشدد ومن ذلك قول أصحاب أبي حنيفة ومالك واحد ان من قال لزوجته أنت طالق
 فانت طالق تسله ثلاثا ثم طلقة واحدة ذلك وقع عليه طلقة واحدة ويقع بالشرط تمام الثلاث في الحال مع قول
 الرافعي والنووي انه يقع المخز فقط دفعا للرد ومعه قول الزهري وابن سريج وان الحداد والبقاع والى حامد
 صاحب المذهب وغيرهم انه لا يقع طلاق أصلا وسكن ذلك عن نص الشافعي ومن أصحاب الشافعي من قال
 بوقوع الثلاث كذهب الجماعة قال النووي والقوي على وقوع المخز فقط فالاول في حنفية تحذف من وجه
 وتشد بد من وجه والثاني مخفف فرجع الامر لمرتبتي الميزان وبشكل من الاقوال وجه لا يخفى على الفطن
 ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد ان كتابات الطلاق في فقرته في نية اود لا حال مع قول مالك انه يقع
 الطلاق بمجرد اللفظ فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر لمرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
 انه لو انضم الى هذه الكتابات دلالة حال من الغضب أو ذكر الطلاق فان كان في ذكر الطلاق وكان لم يرد
 يصدق في جميع الكتابات وان كان في حال الغضب لم يصدق كمر الطلاق صدق في ثلاثة اقسام الكتابات
 وهي اعتدى واستأجر وأمر بك يدك ولا صدق في غيرها مع قول مالك جميع الكتابات الظاهرة في قالها
 مبتدئا ومحبا لها عن سؤالها الطلاق كان طلاقا لم يقبل قوله لم يردده ومن قول الشافعي ان جميع الكتابات
 تنقضي النية مطلقا كما روى مع قول احمد في إحدى روايته يقتصر وفي الأخرى لا يقتصر الا ان اوجنفة
 الصريح عنده لفظ واحد وهو الطلاق وأما لفظ السراح والفرق فلا يقع به طلاق عنده فالاول مفصل
 والثاني فيه تشديد فرجع الامر لمرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة انه اذا نوى بالكتابات الظاهرة
 الطلاق ولم ينو عدا وكان جوابا عن سؤالها الطلاق يقع طلقة واحدة مع منعه من قول مالك ان كانت الزوجة
 مدخولا لم يقبل فيه الا ان يكون في خلق وان كانت غير مدخول لم يقبل ما يدعيه مع منعه ويقع ما يشوبه من
 دون الثلاث وفي رواية أخرى له انه لا يصدق في أقل من الثلاث ومع قول الشافعي انه يقبل في كل ما يدعيه في
 ذلك من أصل الطلاق وأعداده ومع قول احمد في كتابه ما لا حال ان نوى الطلاق في الثلاث نوى ذلك
 لم ينو كان مدخولا او غير مدخول بها فالاول في حنفية والثاني مفصل والثالث كذلك مخفف
 والرابع مشدد فرجع الامر لمرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الكتابات الخفية كالخبري
 وانهم وان تخلوا نحو ذلك كالكلمات الظاهرة على حسو ومن قوله أنت خليفة رب شيان بنتمت اعزني
 اعزني حركت في غار بل أنت حر أمرك يسيدك اعتدى لخصي بأنه لثقلان في شهوده وقوت واحدة وان نوى
 الثلاث وقتت وان نوى اثنتين لم يقع الا واحدة مع قول احمد والشافعي ان ان نوى به طلاقين كان طلاقين
 فالاول فيه تشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر لمرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة انه اذا
 اعتدى أو استأجر رجل نوى بها ثلاثا وقتت واحدة فرجعه من قول مالك انه لا يقع بذلك الطلاق الا اذا وقتت
 ابتداء كانت مع ذكر الطلاق اوفى غضب لم يصدق مع ما روى مع قول الشافعي انه لا يقع الطلاق بها الا ان نوى

الى ان تبلغ ولا يخبر واحد
 منها وقال مالك للام أحق
 الى ان تنزج وتزوج ويختل
 به الزوج بالاعلام ايضا
 في المشهور عنه الى البلوغ
 وقال الشافعي الام أحق
 به ما لم يسمع سنتين ثم
 يختار ان يختارها كانا
 عنده وعن احمد واثبات
 احكامها الام أحق بالاعلام
 الى سماع سنتين ثم يخبر
 والحار به بعد السبع فصل
 مع الام بالتخيير والارواية
 الأخرى كذهب إلى
 حنفية واختلفوا في الاخت
 من الاب والام هل هي
 أولى من الاخت للاب
 أم لا قال اوجنفة الاخت
 من الاب والام أولى من
 الاخت للاب ومن الخال
 والخاله أولى من الاخت
 للاب في إحدى الروايتين
 وفي الثانية الاخت للاب
 أولى من الخالة وقال مالك
 ان الخالة أولى من الاخت
 للام أولى من الاخت
 للاب وقال الشافعي واحد
 الاخت للاب أولى من
 الاخت للام ومن الخالة
 فصل ١٠ واذا اخذت
 الام الطفلس بالحصانة
 فراد الأب السفر بولده
 نية الاستطاف في بلد
 أخرى فهل له أخذ الولد
 منها أم لا قال اوجنفة

ليس لكذا وقال مالك والشافعي واحد في المشهور عنه لكذا فاذا كانت الزوجة في المعتقة بولدها قال اوجنفة
 لها ان تنتقل بشرط ان تنتقل الى بلادها وان يكون المقتوقع ببلدها الذي تنتقل اليه فان فات أحد الشرطين منعته الا الى موضع قريب
 يمكن المضى اليه والعود قبل الجلي فان كان انتقلا الى دار حرب أو من مصر الى بلاد أو من قريب من بيت عنده أو من بلاد إلى بلاد الشافعي واحد

في إحدى رواياته الأب أحق ولطعمه سواء كان هو المنتقل أو هي وعن أحمد وأبو حنيفة إن الأم أحق بهام نزوج ﴿كتاب الجنائز﴾
اتفق الإجماع إلا أنه على أن القاتل لا يخلد في النار وتصح به ثمة القتل وحكي عن ابن عباس وزيد بن ثابت والضحك أنه لا يثقل له بونه
وتتقوا على أن من قتل نفسا مسلمة مكاتبه في الحرية بل من القتل بالقتول وكان ١٠٧ فقتله لم يستعملوا حجب عليه القودوان

الطلاق ويقع ماؤه من العدد في المدخول بها والأطلاق مع قول أحدي فاحدى وابنه أنه يقع الثلاث في
الأخرى نه يقع ماؤه فالقول فيه تخفيف والثاني والثالث مفصل والرابع رجوع إلى المفسين فرفع الأمر
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو قال زوجه أنت طالق أو رد الأمر بالثلاث
أنتم طالق لم يقع شيء مع قول مالك والثاني أنه يقع فالول تخفيف والثاني مشدد فجمع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه الأول أنه لا يصح إلا أن يطلق في حنيفة أو في حنيفة أو في حنيفة أو في حنيفة أو في حنيفة
التكس ووجه الثاني أنه كالوكل الأجنبي في طلاق نفسها ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو قال زوجه
أنت طالق ونوى الثلاث وقع واحدة مع قول مالك والثاني وأحمد في إحدى روايته أنه يقع الثلاث فالول
مخفف والثاني مشدد فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو قال زوجه أمرك
بذلك ونوى الطلاق فطلقت نفسها ثلاثا فإن نوى الزوج الثلاث وقعت واحدة أو واحدة لم يقع شيء مع قول
مالك أنه يقع ما وقع من عدد الطلاق إذا أقرها عليه فإن نكحها حلف وبث عليه من عدد الطلاق بمالك
ومع قول أشعري لا يقع الثلاث إلا أن نكح الزوج وأنه أن نوى دون الثلاث لا يقع إلا ماؤه مع قول أحمد يقع
الثلاث سواء نوى الزوج الثلاث أو واحدة فالحال مفصل وكذلك الثالث مع اختلاف لفظ التفصيل
والرابع مشدد فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو قال زوجه طالق نفسك
فطلقت نفسها ثلاثا لم يقع شيء مع قول مالك والثاني وأحمد أنه يقع واحدة فالول تخفيف على الزوج والثاني فيه
تخفيف فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أحمد الثلاثة أنه لو قال فاحدى فاحدى وابنه أنه يقع الثلاث
أنتم طالق أنت طالق وقت واحدة مع قول مالك رحمه الله أنه يقع ثلاث فالول تخفيف والثاني مشدد
ووجه الأول أن طلاق غير المدخول بها يكفي فيه واحدة لكون المراد المنة العصرية القائمة مقام البنوة
السكري في العدد عنها عدم وقوع الاختلاف بينهما بخلاف المدخول بها فإن العادة لا تنتفع بالطلاق إلا
عقب الحاضمة والغضب فأرخبها بالطلاق الثالثة وسويع بالول والثانية ووجه الثاني فاس غير المدخول
بها على المدخول بها ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو قال المدخول بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق
وقد أردت أفهاهها بالثانية والثالث وقع الثلاث مع قول أشعري وأحمد أنه لا يقع إلا واحدة فالول مشدد
والثاني مخفف فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثاني ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن طلاق
الصبي الطالق لا يقع وإن رده من يقول أمر الطلاق مع قول أحمد فاحدى فاحدى وابنه أنه يقع به وقال الصحابي
وأنكره من الحنفية والمزني وأبو ثور من الشافعية فالأول فيه تخفيف على الزوج والثاني فيه تشديد عليه
فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو طلق أو أعتق مكره ما وقع الطلاق وحصل
الاعتاق مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يقع إلا ما يقع به فادعاه نفسه أو قال المدخول بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن المكرم كالمسلم كالمسلم في احتمال ذلك الضرر وبن وقوعه ما كرهه
عليه كما أنه اختار وقوع الطلاق أو الفسخ أو التمسك بالشرع مشتق إلى العتق ووجه الثاني أن لا يخبرهم
وحصة الله تعالى فانه إذا كان الحكر بالكر لا يصح مع الإكراه مع كونه أعظم الذنوب فكيف ما أحذر وع
الدين ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأحمد فاحدى فاحدى وابنه أنه يقع الطلق فوقع ما عهده كافي في حصول
الإكراه مع قول أحمد في رواية الأخرى واختارها الشافعية أنه لا يكون كراههم مع قول أحمد في رواية الثالثة
بغناه أن الإكراه أن كان بالقتل أو بالقطع للطرف فهو كراههم أن كان بتقدير ذلك خلافاً للقول فيه تخفيف على
المكره أسم مقبول والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل فجمع الأمر إلى مرتبة الميزان ويحتمل أن يكون
الأول في حق أحاد الناس الذين لا يصبر عندهم من الترفه في الدنيا والثاني في حق أهل العتق والاعتقال

تقتل بالمرأة واختلاف أهل حمير في القصاص بين الرجل والمرأة فمادون النفس وبين العبد منهم على بعض فقال مالك والشافعي وأحمد
 يجرى وقال أبو حنيفة لا يجرى (القول في) والمجاعة إذا اشتكر كذا قال قتل الواحد لم يقتلوه فقال أبو حنيفة فوالا والثاني يقتل المجاعة
 كلها بالواحد إلا أن الكاسية من ذلك القصاص فقال لا يقتل بالقصاص إلا واحد من أحمدة وإثنان أحدهما كذب المجاعة واختارها

لنقرأ في الأثر الآخر لانتقل الجامعة الواحد فذهب إليه من القوادس شطع الأديب باليد المالك والشافي واحد قطع وقال البيهقي لا قطع وتؤخذ من البطن القاطعين بالسواء (فصل ١٨) واقفوعا على أن إذا خرج رجل لا عصاره أفراس حتى مات له بقصر منه واختلفوا فيها كان القتل بمثل ١٨ كالخشة الكبيرة والحرر الكبير الذي الخالف في مثله أن قبل به فقال المالك والشافي واحد

يجب القصاص بذلك ولا
 فرق بين أن يحد بحجر
 أو عصا أو غيره في الماء
 أو بحرقه بالنار أو يحدقه
 أو يطين عليه بيتا أو يعمه
 الطعام والشراب حتى
 يموت جوعا أو عطشا أو
 يصفطه أو يهدم عليه بيتا
 أو يصير به جحر عميق أو
 خشية عظيمة عليه أو
 غير محمد وبذلك قال أبو
 يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة
 أغلغ القصاص عن
 القتل بالنار أو بالحد
 من الحديد أو أنقشة
 الحديد أو ألجحر المحدث
 فأما أن غرقه بالماء أو قتله
 بحجر أو خشية غير محمد
 فإنه لا تؤد وقال الشافعي
 والحق والمحسن المصري
 لا تؤد إلا بالحد وبشره
 فاسد والموضع أو كسر
 عظامه في داخل الجدار
 فمن أبي حنيفة في ذلك
 روايتان وأختلفوا في عدم
 الخطأ وهوان يتعمد الفعل
 ويغضى في القصاص أو
 يضرب بسوط لا يقتل
 مثله غالبا أو يذكره أو
 يلطمه لطمة بائنا خافق
 ذلك إلا بدون القود وعند
 أبي حنيفة والشافعي وأحمد
 إلا أن الشافعي قال إن
 كسر الضرب حتى مات
 فليس له القود وقال مالك

بوجوب القود في ذلك (فصل) واختلغو فيها أكره رجل وجل جلا قتل آخر فقال أبو حنيفة يقتل المكره دون الماشر وقال مالك وأحمد يقتل الماشر وقال الشافعي يقتل المكره بكسر الهمزة وإسكانه وقيل يقتل المكره بغض الهمزة وإسكانه من مذهبنا على ما جاء في النقصان فإن تأخراً أحدهما قطع النقصان عليه ثم اختلغو وفي نسخة المكره فقال مالك إن كان كان المكره مسلماً أو مملوكاً

أوسد مع عبده أفدتهم جميعا إلا أن يكون العبد أعمى ما جاهد الأشرع ثم نكث ولا يجب عليه التقود وقال الباقون بصح الأكرام من كل ذي يدعاه وبخلافه فيما إذا أسير رجل من رجاله فقتله آخر فقال أبو حنيفة والشافعي القود على القاتل دون المسلم ولو جاعلي المسلم شيئا إلا التفرع وروى مالك المسلم والقاتل ثم يكافى القتل فيجب عليهما القود إذا كان القاتل ١٠٩ لا كقتله إلا لا المسلم وكان

حقيقة واحدة ان جمعة تحصل بوطئه لها ولا يحتاج معه الى لفظ سواء نوى الى حجة به لامع قول مالك في المشهور انه لا تحصل به الى حجة الا ان اواجهه ومع قول الشافعي لا يصح الى حجة الا باللفظ قالوا لا يخفى والثاني فيه تشديد في احسن التفصيل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول حمله على انه مأطوب الا وقد نوى رجعة اليه بدوقع المؤمن في طوعه من طلقها وهو لم ينزل اجتماعه ووجه الثاني انه قد يقع في طوعها شر امان من غير ان يحتاجها فلا بد من تيقن ذلك ووجه الثالث قياس الى حجة على انشاء عقد النكاح فلا بد فيه من لفظ قالوا بل حمله على احواله ومن ذلك قول مالك واذا نوى حنيفة انه لا يشترط الاشارة في اجمعه من قول الشافعي في احنوبليه واحمد في احدى روايه وايضا انه شرط ولا يصح عند اصحاب الشافعي في اظهر قوله وكذلك احمد في اظهر قوله ان الاشهاد محض قال شيخ الاسلام المصنف في كتابه رجعة الامة في اختلاف الائمة وما حكاه في افي من ان الاشهاد شرط عند مالك في اجمعه من كتب المالكية بل مرجح القاضي عبدالوهاب والقريب الى تفسيره ان مذهب مالك الاشهاد في اجمعه من كتب المالكية فلا بد في اجمعه من الشافعية في كتاب الاقرار بالطلاق والاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وتوجيههما كوجه المسئلة فلهذا قلنا قال لا بد من اللفظ في اجمعه قال لا بد من الشهود ولشهود واعى اللفظ فان الائمة لا يصح فيها اشهاد الا بالشافعي فانه وان اشترط اللفظ في اجمعه فقد اغتفر عدم الاشهاد لكونها امساكاً للنساء ومن قال لا يشترط فيها لفظ يقول لا يحتاج الى الاشهاد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك في اجمعه من حال الحيض والارحام لا يصح اجمعه قول الائمة لا نعم فالاول مشدد والثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول بان الوطء عمل الحيض والارحام ممنوع عنه شرعا فكانه وطف في نكاح فاسد ووجه الثاني ان الحائض والمهترمة تحريم بوطئهما عارض ومن ذلك قول مالك في افي الذي يمكن من جمعه انه اذا وطئ في نكاح صحيح لا يحصل به الحبل ومن قول الشافعية لا يحصل به الحبل الا في المشهود والثاني يخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قول الشافعي في حديث ابي حنيفة في نفوذ عسلته بدوق عسلته والمصلحة في الائمة بالجماع ولا يكون الا بغيره ووجه الثاني قالها ووجه الثاني ان نفس الجماع فيه لذو ان لم ينزل واغترج من كمال الله بدليل وجوب النسل على من جامع ولم ينزل عند الائمة الائمة خلافا لادود جماعة من الصحابة كابر اول باب النسل والله تعالى اعلم

کتاب الاملاء

اتفق الأئمة على أنه إذا خلف بالله عز وجل أن لا يصاحبه زوجته مدة تزيد على أربعة أشهر كان مولوداً حلالاً على أقل من ذلك لم يكن مولوداً على أن الولي أنذاه فلو أنه كفارتين بالله عز وجل الأفق قول قدّم الشافعي هذا ما وجدته من مسائل الأئمة في الباب وما أضافوا له من ذلك قول أبي حنيفة أن الحلف أن لا يطأ زوجته أربعة أشهر لا يورث ويصير مثل ذلك من أجدد قول مالك والشافعي في المشهور عنه أنه ليس بالأب فالأول ومشدد والثاني يخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا مضت الأربعة أشهر لا يقع حضنه بأطلاق بل بوقف الأمر لبي وأطلق من قول أبي حنيفة أنه متى مضت المدة وقع الطلاق فالأول مشدد والآخر والثاني يخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث ومن ذلك قول مالك والشافعي أن المولى إذا مات معجب وأطلق على قول الوقت يطلق عليه ما له كرهه ولا يظهر من قول مالك والشافعي من قول أبي حنيفة وأبى الطلاق والشافعي في القول الآخر عنه أنه لا يحق منعه من قولنا عليه حتى يطلق فالأول ومشدد والثاني يخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميراث * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أجمع قولهما من أن بي باليمين بالله عز وجل كالأطلاق والعتاق

من مالك في ذلك فقل عنه انه لا مدخل للنساء في الدم وتصل عنه ان من في الدم مشحلا كال حال اذ لم يكن في دهره من غصبة فعل هذا في
 أي شيء من مدخل عنه واثان احداها في القود دون العفر والاثانية في القودون القود **فصل** في انفقوا على الاولياء المستحقين
 بالثاني اذا حضر او اوطدوا القصاص ١١٠ لم يورث الا ان يكون الحيا في امرأة حامل فتخرج حتى تنسج وعلى انه اذا كان المستحقون

مغارا او غائبين فان
 القصاص يورث الا ابا
 حنيفة قال في الصغار
 اذا كان منهم ابا مستوفى
 القصاص ولم يورث ولو كان
 في المستحقين مغيرا غائبا
 او مجنون فقد اتفق الاثمة
 على ان القصاص يورث
 مفسدة في الغائبين
 اختلصوا في الصغبر
 والمجنون فقال ابو حنيفة
 ومالك لا يورث القصاص

وايجاب العبادات وصدة المال لا يكون موليا او مقصدا لاضرارها ورفعها كالمرضع والمرضة
 او من نفسه مع قول مالك انه لا يكون موليا الا بحلف حال الغيب او بقصد الاضرار بها قال اول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابو حنيفة والثاني انه لو ترك وطء زوجته
 لاضرارها بغير غير عين اكثر من اربعة اشهر لا يكون موليا مع قول مالك واخذ في احدى ورايته انه يكون
 موليا قال اول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القول ظاهر لا يخفى على الفطن
 ومن ذلك قول مالك ان بعد ابلاء العبد شهران حرة كانت زوجته او امه مع قول الشافعي انباء اربعة اشهر
 معطاة ومع قول ابو حنيفة ان الاعتبار في المدية للنساء فان كان تحتها امه شهران حر كان او عبدا ومع قول
 احمد في احدى ورايته كعبه مالك والثانية كعبه الشافعي قال اوله تشديد والثاني في مخفف
 والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك ان ابلاء الكافر لا يصح مع قول الثلاثة
 انه يصح ومن فرائده معطاة بعد اسلامه باقية اهل العلق قال اول مخفف على الكافر والثاني مشدد عليه
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم بالصواب

كتاب الطهارة

اتفق الاثمة على ان المسلم متى قال زوجته انت على كظفر او على كمان مقلاد امهنا لا يجل له وطؤها حتى يقدم
 الكفارة وهي عتيق ودية ان وجدها قال في مجدها نصيام شهر من عتقها من فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا
 وعلى انه لا يجوز دفع شيء من الكفارات الى الكافر والخمر في ذلك اتفقوا على صحة طهار العبد والله بكفر
 بالوصوم وبالاطعام عند مالك اذا ملكه السيد وكذلك اتفقوا على ان المراء اذا قال قلت زوجها انت على كظفر
 في لاء كفارة عليها الا في رواية اختارها انظر في هذا ما وجدته من مسائل الاتفاقية وامام الاختلاف فيه
 ذلك قول ابو حنيفة في حنيفة انه لا يصح طهار الذي مع قول الشافعي اجماعه يصح قال اول مشدد والثاني مخفف
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الذي غير ملتزم احكامه في نفسه ووجه الثاني ان كفتاها
 منه بالترامه للاحكام طهاره ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يصح طهار السيد من امته مع قول مالك انه
 يصح قال اول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان الوارد في السر بعد اغما في حتى الزوجة ووجه الثاني
 ان السيد مع مالك للاحتجاج بامته كازوج فصع طهاره ومن ذلك قول ابو حنيفة انه لو قال زوجته حرة كانت او
 امه انت على حرام فان نوى الطلاق بذلك كان طلاقا وان نوى العلق لا نكاحا كان ثلاثا وان نوى ثنتين او واحدة
 فواحدة فان نوى الصبر لم ينو الطلاق اول يمكن له في نفسه ومن هو مولد نكاحا اربعة اشهر وقعت عليه
 طلقا بغير ان نوى الطهار كان مظاهرا وان نوى البين كانت عينا فرجع الى نية نكاحا او ابداه واحدة او اكثر
 سواء المدخل عليها او غيرها مع قول مالك ان ذلك طلاق ثلاثا ان كانت مدعوا لها واحدة ان كانت غير
 مدعوى بها ومع قول الشافعي ان نوى ذلك الطلاق او اظهار كان ما نواه وان نوى البين لم يكن عينا ولكن عليه
 كفارة عين وان لم ينسأ قال ارجح من قوله انه لا شيء عليه والثاني ان عليه كفارة عين ومع قول احمد في اظهار
 روايته ان ذلك صحيح في الظاهر ان نواه اول ينسأ وفيه كفارة الظاهر والثانية انه طلاق فالاول مفصل وكذلك
 الثاني والثالث والاربعة مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال لا يخفى على الفطن
 ومن ذلك قول ابو حنيفة واجدان من حرم طعامه او شرابه او امته كان حلالا عليه كفارة عين بالحنث من غير
 ان يحرم ذلك ويحصل الحنث عندهما باكل جرمه ولا يحتاج الى كل جمعه مع قول الشافعي ان من حرم
 طعامه او شرابه او لباسه فلا كفارة عليه وليس بشيء وان حرم امته قال ارجح انها لا تحرم ولكن عليه كفارة عين

لاجلها وقال الشافعي
 يورث القصاص حتى يفرق
 الجنون ويبلغ الصغبر
 وعن احمد روايتان
 أظهرهما التخيرو والثانية
 لا يورث **فصل** في وليس
 لارب ان يستوفى القصاص
 لو لمه الكسبر بالاشفاق
 وهل له ان يستوفيه لو لمه
 الصغبر قال ابو حنيفة
 ومالك لا ذلك سواء كان
 شربا له ام لا وسواء كان
 في النفس او في الطرف
 وقال الشافعي واحمد
 أظهر روايته له ليس له
 ان يستوفيه **فصل** في
 واختلصوا في الواحد يقتل
 الجساعة فقال ابو حنيفة
 ومالك ليس عليه الا القود
 لجساعتهم ولا يجب عليه
 حتى آخر وقال الشافعي
 ان قتل واحدا ومد واحد
 قتل بالاول والثاني العبادات

وان قتلهم في حالة واحدة افر عين اولياء القاتلين فينخرج جرحه عن عقله والباقيين الدييات وقال احمد اذا قتل واحد
 جماعة فقتل الاولياء وطولوا القصاص قتل لجساعتهم ولاديه طاهيه وان طلب منهم القصاص ويعتبر بالدين قتل بالطلب القصاص
 وجبست الدينان طلبها وان طلبوا الدين كان لكل واحد دية كاملة **فصل** لو جرح رجل عن رجل فقطع يده اليمنى ثم على آخر فقطع

به الغني فطلب منه القصاص فقال اوجسبه فقطع عنه بهما وخذ منه مده اخرى لها وقال اياك تقطع عنه بهما ولا بد عليه وقال الشافعي
 تقطع عنه الاول ويغرم الدية لثاني فان كان قطع بهما معا افرع بينهما كما قال في النفس وكذا ان اشبه الامر وقال ارجان طلب القصاص
 قطع غموا لدية وان طلب احداهما القصاص واحدهما لدية قطع عن طلب القصاص واخذت ١١١ الذم لاخر ولولا مقتداه

ومع قول مالك أنه لا يهرع عليه شيء من ذلك على الإطلاق ولا كفارة عليه فالأول فيه تشديد والثاني مفصل
والثالث تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في أظهر ما رواه أنه
يهرع على المظالم قبله واليس بشهوة مع قول الشافعي في أظهر قوليه أن ذلك لا يهرع فالأول مشدد خاص
بأهل الدين والورع والثاني تخفيف خاص بأحد الناس من العوام وجمع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك
قول أبي حنيفة ومالك أن المظالم لا يطوع ووجب عليه أن يستألف الصيام ولو في خلال الشهر من ليل لا كان أو
نهارا عامه إذا كان أو ناسيا مع قول الشافعي أنه لا يطوع في الليل لم يلزمه استئصاله وطوعه بالنهار عامه فاسد
صومه وانقطع اتباعه وزعم الاستئصال بنص القرآن فالأول مشدد والثاني مفصل فراجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان ووجه الأول أن عدم اتباعه بخصة والخص لا يتناول بالعمامة عن حنفي واستحق العقوبة ووجه
الثاني ظاهره ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته أنه لا يشترط الإيمان في الرقعة التي يكفر بها
المظالم مع قول مالك والشافعي وأحمد في رواية الأخرى أنه يشترط فالأول تخفيف والثاني مشدد فراجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الكفارة لا تلغيبها كونه عاقبة من وقع فقهه وإن كان حاصل بوزن فتمت وأولو
كانت كافرة ووجه الثاني أن الكفارة لا يمتنع بغير العلم بالكفاية في الأول بالتقرب إلى عيبه بالكفر
كما ورد في الأحكام والهدى وجمع القول على أنه إذا أحاد الناس والثاني في أهل الدين والورع والأول
مع الله تعالى ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يجوز دفع الكفارة إلى ذي مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز دفع الأول
تخفيف والثاني مشدد ووجه القولين ظاهرهما على ما علمنا على ما علمنا فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والله تعالى
اعلم

﴿کتاب المعانی﴾

اتفق الاثني على ان من قذف امرأته أو رماها بالزنا أو نفي جملها أو كذب ولا ينسب به الزم بالفساد له أو ببلع
وهو ان تكبر واليمين أو بجمع مرات بالله أن من الصادق في قول قائل الخامسة وان لقصة الله عليه ان كان من
الكاذب في ما ذاع الا عن زعمه حادثة الحدود أو روباها ان وهو ان تشهد أو بجمع مولات بالله أن من الكاذب
ليامراتي به من الزنا ثم تقول في الخامسة وان غضب الله علي ان كان من الصادق وانقرقة لا تدرع وقصة
بين الزوجين هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب واما ما اختلفوا فيه في ذلك قول الاثني الثلاثة ان
الزوج اذا نكل عن اللعان بالزم بالحد مع قول أبي حنيفة لا لاحد عليه بل يحبس حتى يبلع أو يقر ويحذر
النكول بصر به الزوج فاسقا وقال مالك لا يفسق حتى لا يحسد فالاول مشدد والثاني تخفيف فراجع الامر
الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة اوجب على المذموم النكول فالاول تخفيف والثاني مشدد فراجع الامر
الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي واخذ ان كل مسلم مع طلاقه مع امرأته من كانا أو بعدين
أو واحد على واحد أو فاقتم أو واحد منهما على الآخر فالاقا الكفر يكون أن كلفوا فسد
عند مواعيد على ما اتفق عليه من قول أبي حنيفة ان كان الاثني شاهد في قذف وفسق هرون من ذلك الشاهد فسد
فالاول تخفيف والثاني مشدد والاثني في تشهد بغير حق الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي
حنيفة واخذ الاثني زوجه من الرجل قبل وضعه لم يعص ولا ينفي عنه الولد فان قذفه بصرح الزنا لاعت
بالقذف ولم ينسب الولد له أو ولده له ستة أشهر أو لولم يعص قبل ماك والشافعي أنه ان بلاء نفي الرجل
الان مال الكاشرط ان يكون استبرأ أو ما بثلاث حضرات أو بوجهة واحدة على خلاف بين أصحابه فالاول
مشدد والثاني تخفيف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول وسد الثاني الستة كالأشياء الحديث
انظر والله الى الجل فان جاءت به امر خلع السابق ووجه الثاني حصول الزنا بغير داخل فيصع

مات قال أبو حنيفة ومالك
يسقط حق الولي الدم من
القصاص والدية جميعا وقال
الشافعي وأحمد بن حنبل
في تركه لأولاده المقتول
فوفصل في اتفاقه وعلى
أن الألام إذا قُتل لم يَدْ
السارق تسرى ذلك إلى
نفسه فلو أُلصق عليه
واختلِف في ما إذا قطع
مستحق من دمها في نفسه
فقال مالك والشافعي وأحمد
والمرأة غير مضمونة
وقال أبو حنيفة في مضمونة
يعملها عاذة القاص ولو
قُتل من ولها المقتول يَدْ
القائل على أبو حنيفة أن
عقابه إلى غريمه
يَدْ وإن لم يَدْ لم يَمْ
شئ وقال مالك يقطع يَدْ
بكل سواء عقابه
أولى أولى يَدْ وقال
الشافعي لأهمان على
القصاص والأصاص على
حاله سواء قال أولى
يَدْ وقال أحمد بن حنبل
السدي ماله بكل حال
فوفصل في اتفاقه وعلى
أنه لا يقطع اليد البصيرة
بأشلاء ولا يبين بيسار ولا
يسار يمين واختلِف واهل
يسقطون القصاص فيما
دون النفس قبل الأندمال
أو بعده قال أبو حنيفة

الأسد الاندلسي وقال الشافعي يستوفى الحال واختلغا فحما استوفى به القصاص من الآفة فقال أو حذيفة لآسفة في الأباليسف سواء قتل
به أو بغبره وقل ما مات والشافعي يقتل بقتل ما قتل به وعن أحمد وإبناث كالنهيبن وانفقوا على أن من قتل في الحرم جازا فله فيه ثم اختلغا و
فمن قتل خارج الحرم ثم حاله أو دوجب عليه القتل أكثر أو زنا أو دهمته نجأ إلى الحرم فقال أو حذيفة وأحمد لا يقتل فيه ولكن يضيق

عليه فلا مباح ولا مباح حتى يخرج منه فيقتل وقال مالك والشافعي يقتل في الحرم ﴿كتاب الديارات﴾ اتفق الاثني عشر ائمة على ان ذمة المسلم الحرة لا تترك ما منه من الابل فيقال لقاتل العمد ان اذعل الى الديرة ثم اختطفوا هل في حاة أو مؤخره فقال مالك والشافعي وأحمدى حاة وقال أبو حنيفة في مؤخره في ثلاث سنين ١١٢ واختلفوا في ذية الصمد فقال أبو حنيفة وأحمدى في احدى وأبيته هي ارباع لكل سن من

أسنان الأبل منها خمس
وعشر ون بنت خاص
ومثلا بنت لبون ومثلا
حقاق ومثلا جناح وقال
الشافعي تؤخذ مثلية
ثلاثون سنة وثلاثون جذعة
وأربعون خلفة أى حوامل
وبه قال أحمد فى روايه
الأخرى وأما ديه شبهه
الدهلي مثل ديه
السيد المصطفى عندنا
حقيقه والشافعي وأحمد
واختلفت الروايه عن
مالك فى ذلك وأما ديه الحنا
فقال أبو حنيفه وأحمد
خمسة عشر ون جذعة
وعشر ون حقه وعشرون
بنت لبون وعشرون ابن
خاص وعشرون بنت
مخاص و ذلك لما قال
والشافعي أنها جملا
مكان ابن مخاص ابن لبون
وهو كمال واختلفوا فى
الذنانير والذوام هل
تؤخذ فى الميتات أم لا فقال
أبو حنيفه وأحمد يجوز
أخذها فى الميتات مع وجود
الأبل عنهما وأبو بکر
هل هى أصل نفسها أم
الأصل الأبل والأذهب
والفضة يبدل بها قال
مالك هى أصل نفسها
مقدرة بالنسب ولو يمتزها
بالأبل وقال الشافعي
لا يبدل عن الأبل إذا

وحدث الإلتراضى فان أهو زت فتمه قولان الجديد الرابع أنه يعدل إلى فتمته حين القبض زائدة أو ناقصة والقديم
المعول به ضروره أنه يعدل إلى القديم بأرأى عشر الف درهم واختلفوا في مبلغ الدين من الدراهم فقالوا بخمسة عشر ألف درهم
وقال بالتواضع وأحدنا عشر الف درهم واختلفوا في البقر والغنم والحب هل لها أصل في الدين أم لا فخذوا من نعمة الله فقالوا لا فتمه

ومالك والشافعي ليس لها أصل في الآية وإنما تؤخذ لتراخي على وجه التقية وقال أحمد البقر وأنتم أصل مقدرين إقرار المقر ما به بقره ومن أنتم القاسموا خلفت الر وانه عنه في الخلل قليل مقدر بما يتقاه حل كل خلاف زور وداه وروى عنه أنه ألست بدل وقيل كاختلفوا فيما أذاقت في الحرم أو قيل وهو محرم أو في شحرار أم قبل ذلك رسم حرمل نطق البدنة ١١٣ وذلك غلط لأن حشيشة لا تلتقط

لست أشعر من العقدان الولد لمحقا وإن كان بينهما مامقة لا عين اجتماعهما ماني الوجود المقدن لا قول
مشدد على الزوج الأول والثاني متفق على الثاني فرجع الأمر إلى مرتبة الزمان ووجه الأول قول
الشارع صلى الله عليه وسلم الولد للفراس وقد صارت فراسان وجهها بالقدن الأوله بنص الشارع إذ الأحكام
يرجع وضعها إليه ولو لم يتماها من العقول ووجه الثاني ظاهر لا يحتاج إلى دليل والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿کتاب الاعمان﴾

اتفق الأئمة على أن من حلف على أن لا يجوز للكفار أن يصل أمهم الله عزة
 للأيمان عتبه بمن يرويه ترسم على أن الأولى له أن يحنث ويكفر إذا حلف على ترك ربه أو ترك
 إلى الله وعلى أن أن يان الله تعالى تنقدهم جميعاً أمهاته الحسنى ورائهم الأما هو من كالأمر من راسم وألحق
 ويجمع صفاته كونه تالله جلالة لأن أاحسنة استعني على القتل فروعنا أو جعلوا على إذا حلف على
 أمر مستقبل أن يفعله أو لا يفعله وحسب عليه الكفار وعلى أن من قال وعهد الله وميثاقه فهو عي
 وعلى أنه لو حلف بالضعف أو التقديس فهو وحسب عليه الكفار إذا حنث وكذلك اتفق الأئمة على
 البراتفاق الصالحة والتابعين على انتقاد الذين يخالفون عليه وحب الكفر إذا حنث وكذلك اتفق الأئمة على
 أن الكفر الكفر يجب ما حلف في الجين سواء كلف في طاعة أو في معصية أو مباح وعلى أنه لو حلف بشر من ماعدا
 الكون زلف يكن فيه ما لم يحنث خلافاً لابي يوسف في قوله أنه يحنث وعلى أنه إذا قال والله لا تكلت لأختنا نونى
 بشيء أمهاته على ما رواه مالك في قوله لا تأكلوا من ثمره حتى يخرج من ذلك الثمرة فأنطق على وثى شاع أمهاته في نوازه
 وعلى أنه لو حلف بقتل فلان أو نكاح فلانة لم يحنث وكذلك اتفقوا على أن كفره في الإطعام عشرة
 مساكين أو كسوتهم أو غير برقية والمال في حجر في فعل أيها مساكين لم يجد أن تنقل إلى صيام ثلاثاً أيام أو أجوا
 على أنه لا يجوز في الاعتاق إلا رقصة مؤمنة سلمه من الأيوب خالصة من الشر كله خلافاً لابي حنيفة فإنه لم يعتبر
 الأيمان في الرقة قال العلماء هو مشكل لأن التتق عشرة تخلص رقبة لعبادة الله عز وجل فإذا اعتق رقبة
 كافر أو غاسلها لم يدا على يس وأيضاً فإن التتق قرينة ولا يحسن التتق رب الله تعالى بكفره قلت في
 وفي دعوى الإجماع على مخالفة الإمام أبي حنيفة نظر فليأمل وكذلك اتفقوا على أنه لو أطعم مسكيناً أو سدا
 عشرة أيام لم يحسب الإطعام أو حبس خلافاً لابي حنيفة في قوله أنه يجوز في عشرة مساكين وأجوا وعلى أنه
 يجوز دفعه إلى فقر أو السبلين أو الحرار على منعه بقضيه له وله هذا ما حده من مسائل الإجماع والاتفاق
 وأما ما اختاروه فيه من ذلك قول أبي حنيفة وأجده أنه ليس له أن يعبد عن الوطء الكفره من قدرته عليه
 في قول الشافعي أن الأولى له ذلك ويجوز له العود وتزوجه الكفره عن مالك وإتباع كالمذهب في الأول
 فيه ثمة بعد الثاني فيه تحقير فرجح الأمر إلى مرتبة البرز أو وجهه أن يلقى ظاهره ومن ذلك ما يرى
 حنيفة ومالك وأحد في أحد يرى وأتباع الذين الغوسم وهي الخلف تعالى على أن مرض متعباً للكذب
 فلا يكفره ما لها أعظم من أن تفرغ من قول الشافعي وأحد في أثر رواية الأخرى لها كفرة في الأول مشد
 الثاني فيه تخفيف وإل الأول يجوز على حال الأكر من العلم بالعاقبة بالله تعالى والثاني على الجاهلين به
 على فرجح الأمر إلى مرتبة البرز وإيضاح ذلك أنه ظهروا وأخذوا الاستهانة بجناب الحق جل وعلم
 ما عارف إذا حلف به أو لا يخالف الجاهل بشدة عقوبة الله تعالى فإنه يكون معذوراً من العذر فذلك شفت
 حلفه بإجراء الكفره في عينه المذكورة ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو قال أقسم بالله وأشهد بالله
 سي عي وأن لم يكن له نية مع قول مالك أنه في قال أقسم بالله أو أقسم بالله لفظاً أو نية كان عينا وأن لم يتلفه

(١٥ - میزان فی) و يكون التلطف في الواحد أو قال أحد لا يتدخل به الكل واحدهم ذلك ثلث الآية ﴿فصل﴾ اتفق
الأئمة على أن الجرح قصاص في كل ما ينافي فيه القصاص وأما ما لا ينافي فيه القصاص وهو عشرة الحارصة وهي تنشق الجلود والامامة
وهي التي تغرب الدم والامانة وهي التي تنشق اللحم والمتاح وهي التي تنقص من اللحم والسمحاق وهي التي تبقى ينهوا بين العظم خلعة

رقيقة هذه الجروح الخمسة ليس فيها مقدس شرعي اتفاق الاربعه الاماوى اجدان زبادرضى الله عنكم في الدائمة نبعرو في الدائمة
يعبرون في المتلاحة ثلاثة أشهر وفي السحق أربعة أشهر قال أصحابنا ان افضل ذلك فهدر وانه عنه والظاهر من مذهبه كالجماعة
وأما ما عاين ان في كل واحد من هذه ١١٤ الخمسة حكومة بعد الاندخال والشمكة ان يقوم الجفنى عليه قبل الجناية كأنه كان عبدا

فقال كفته قبل الحانة
وكفته بعدها فيكون له
بقدر التناوب من دية
فوصل وأما النسبة
التي فيها تدرسه في حق
الموصحة التي تضع من
العين كان في الوجه
ففيها خمس من الأبل عند
أبي حنيفة والشافعي وأحمد
في أحد روايتيه وفي الأبل
الأخرى فيها خمس من الأبل
وقال مالك في وجهه الأنت
والتي أسفل حكمه مفاص
وبألف موضع من الوجه
فيها خمس من الأبل وإن
كانت في الراس فهي في
عينه وألف موضع من الوجه
لا أقل من خمسة ومالك
والشافعي في تناوبه
أحد روايتيه أحدهما
كل مفاص والشافعي أن
كانت في الوجه ففيها عشر
وإن كانت في الراس ففيها
خمس من الوجه وأجموا
على أن في الوجه كل مفاص
إن كان بعد الثانية
الهاشية وهي التي تسمى
الظفر وتسمى فيها عند
أبي حنيفة والشافعي وأحمد
عشر من الأبل واختلف
الرواية عن مالك في ذلك
فقال خمس وحكمه وقبل
خمس عشر وقال أصحاب
أبي حنيفة كل مفاص
الثالثة المتصلة وهي التي

وتضع ونهشم وتقل العظام ونها خمسة عشر من الابل بالاجاع الراحه المأمومه وهي التي تصل الى جلدته الدماغ وفيها ثلاث العين
الديه بالاجاع الخامسة الجائعه وهي التي تصل الى خوف كبطن وصدره وتفرغ من حنجره ونها ثلث الدية بالاجاع وهو فصل كواثف وقا
على ان العن والعين والاذن بالاذن والسن بالن وعلي ان في العينين ديه كامله وفي الانف اذاجع الدهر وفي اللسان الدية
وفي الشفتين الدهر وفي مجموع الاسنان وهي اثنتان وثلاثون من الدية وفي كل من خيمه اذاجع وفي اللسان الدهر وفي كل اذن اذاجع وفي

كاملة ولو قلع عن أعور فقال مالك وأحمد بن ميمونة: كاملة. وقال أبو حنيفة والشافعي: نصف دية ولو قلع الأعور أحادي عيني الصحيح. غدا قال أبو حنيفة والشافعي: يجب القصاص فإن عفا عن نصف دية وقال مالك ليس له القصاص وهل له دية كاملة أو: - عفا عنه في ذلك أو يأتينا وقال أحمد: لقصاص بل دية كاملة وفي أبيهين ١١٦ الدية وفي كل واحدة نصفها بالاجماع وكذا الأمر في الرجلين وأجمعوا على أن في اللسان الدية وإن

في ذلك الزمان الذي كان فيه وان في ذهاب العقل دية وان في ذهاب السمع دية واذا ضرب رجل رجلا فذهب شعره لحته فلم يثبت اذ ذهب شعر رأسه او شعر حاجته او اهاب عينه فلم يبق العقل او حنيفة في الجراح اهل تساو به في الجراح أم لا فقال أبو حنيفة والشافعي في الجندب لئلا سواه في شوقه في الجراح بل بوجاهه على النصف من جراحه في القليل والكثير في القديم مالك والشافعي في القديم وأحمد في الحديث وأبو حنيفة تساو به في الجراح فيما دون ثلث الدية فإذا بلغت الثلث كانت ذرية جراحه على النصف من دية الرجل وقال أحمد في رواية الأخرى وهي أظهر وأثبت وأصح وأقرب الخريف تساو به في الثلث الذين إذا زاد على الثلث فمضى على النصف ولو لم يزد زوجته وليس منها لو طأ فاضها قال أبو حنيفة

وأجد لأضمان عليه وقال الشافعي عليه الدية وعن مالك وأربابنا أشهرهم حرمته الأخيرة دية فمسل في واختلقوا فيه لا
المكافئ اليهودي أو النصراني فقال أبوحنيفة دية كدية المسلم في العمد والخطأ سواء من غررق وقال مالك نصف دية المسلم في العمد والخطأ
من غررق وقال الشافعي ثلث دية المسلم في العمد والخطأ من غررق وقال أحمدان كان النصراني أو الممري عليه وقتله مسل عند أبيه

محمد بن المسلم وان قتله خطا فراءا وان احدا منكم دينه مسلم واختارها الشرقي والثانية ثلاث دينه مسلم والمجوسى دينه عند ابي حنيفة مسلمية
المسلم في العدو الخطا من غير فرق وقال مالك والشافعي دينه المجوسى ثمانمائة درهم في العدو الخطا وقال احمد الخطا ثمانمائة درهم في العدو
الفوسقاة واختلاف في ديانات الكليات والخصيات فقال ابو حنيفة ومالك والشافعي 117 دياتهن على النصف من ديات رحلمن

لا يجر فلانها مقتصد على حنيفة انه لا يبحث فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف يقتل فلانا وكان مسلما لم يمتحن
مع قول مالك انه لا يبحث مطلقا على ما لم تعلم * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو حلف انه لا مال له وله دين
لم يبحث مع قول الائمة انه يبحث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
ان الدين في حكم المفقود ووجه الثاني انه في حكم الموجود بدليل صحة الحوالة به ووجه الاول
قول ابي حنيفة انه لو حلف ان لا ياكل ما كنهنا كل رطب او عنب او رمانا لم يبحث مع قول الائمة انه يبحث
ووجه الاول ان العلف يقتضى المنابر وقد قال تعالى فيها ما كنهن وقل رمانا فلان القتل والمان يدخل
في معنى الفا كنه لا كنى الحق تعالى بذكر الفا كنه عنهما ووجه الثاني ان المراد الفا كنه لا ياتيك به
عما ليس هو بثبت ولا ادم فدخل القتل والمان فقد رجع الامر بذلك الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
ابي حنيفة انه لو حلف لا ياكل ما كنهنا كل رطب او عنب او رمانا لم يبحث الا بالكل ما يطعم منها مع قول
الائمة الثلاثة انه يبحث بالكل الكل فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
القولين ظاهر عند العطن * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه لو حلف لا ياكل لحافا كل حكم لم يبحث
مع قول بعض الائمة انه يبحث فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الثاني ان الله تعالى سمى السهل لحافا
القرآن * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا ياكل لحافا كل حكم لم يبحث مع قول مالك انه يبحث
فالاول فيه تخفيف لان النعم لم يخلص الى الصبي بل هو مخلوط بالذم والثاني مشدد لان اصل النعم علم
ولكن لما حصل في المهمة السمن زاد دما فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه
لو حلف لا ياكل لحافا كل حكم لم يبحث مع قول ابي حنيفة انه لا يبحث فالاول فيه تشدد بخصوص
بما هل الذم والورع والاحتياط والثاني مخفف خاص باحد الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول تشدد بالنعم لحافا الظاهر ووجه الثاني عدم ثبوته * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يمشي
بالتفسيخ فشم يبحث مع قول الشافعي انه لا يبحث فالاول فيه تشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة لو حلف انه لا يستخدم هذا الصنف فشم يبحث عن استخدامه وهو
ساکت لا ينهيه عن خدمته فان لم يسمي منه خدمة لم قبل اليين فخدمه بغير امر لم يبحث وان كان قد استخدمه
قبل اليين وبقى على الخدمة لم يبحث مع قول الشافعي انه لا يبحث في بدغيره وفي عبده نفسه وحيوان لا يحياه
ومع قول مالك واجده لم يبحث مطلقا فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يتكلم فقرأ القرآن لم يبحث مطلقا مع قول ابي حنيفة
قرأ القرآن في الصلاة لم يبحث او في غير حاجته فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان قراءة القرآن نية الى الله وحل فلا ينبغي شمول نية طاهره ووجه الاول من حق التفصيل
في الثاني لتأكيد الامر بالقرعة الصلاة بخلاف قرعته في غير الصلاة * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي
واحمد في سجد قولها انه لو حلف انه لا يدخل على فلان سقا فدخل عليه فاستدام المقام معه لم يبحث مع قول
مالك واجدوا والشافعي في القول الآخر لم يبحث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
ذلك قول مالك انه لو حلف لا يسكن مع فلان دارا بعينها او قسمها وحال بينهما حافظا لكل واحد منهما باب
ولحق وسكن كل واحد منهما في جانب بحث مع قول الشافعي واحمد لم يبحث عن ابي حنيفة روايتان فالاول
فيه تشدد خاص بما هل الورع والثاني فيه تخفيف خاص باحد الناس والثالث ووجه الى كل من القولين فخر
يجوز الامام ابو حنيفة في المسئلة ثبوت زعفران فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة لو قال

لا يجر فلانها مقتصد على حنيفة انه لا يبحث فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف يقتل فلانا وكان مسلما لم يمتحن
مع قول مالك انه لا يبحث مطلقا على ما لم تعلم * ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو حلف انه لا مال له وله دين
لم يبحث مع قول الائمة انه يبحث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
ان الدين في حكم المفقود ووجه الثاني انه في حكم الموجود بدليل صحة الحوالة به ووجه الاول
قول ابي حنيفة انه لو حلف ان لا ياكل ما كنهنا كل رطب او عنب او رمانا لم يبحث مع قول الائمة انه يبحث
ووجه الاول ان العلف يقتضى المنابر وقد قال تعالى فيها ما كنهن وقل رمانا فلان القتل والمان يدخل
في معنى الفا كنه لا كنى الحق تعالى بذكر الفا كنه عنهما ووجه الثاني ان المراد الفا كنه لا ياتيك به
عما ليس هو بثبت ولا ادم فدخل القتل والمان فقد رجع الامر بذلك الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
ابي حنيفة انه لو حلف لا ياكل ما كنهنا كل رطب او عنب او رمانا لم يبحث الا بالكل ما يطعم منها مع قول
الائمة الثلاثة انه يبحث بالكل الكل فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
القولين ظاهر عند العطن * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي انه لو حلف لا ياكل لحافا كل حكم لم يبحث
مع قول بعض الائمة انه يبحث فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الثاني ان الله تعالى سمى السهل لحافا
القرآن * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا ياكل لحافا كل حكم لم يبحث مع قول مالك انه يبحث
فالاول فيه تخفيف لان النعم لم يخلص الى الصبي بل هو مخلوط بالذم والثاني مشدد لان اصل النعم علم
ولكن لما حصل في المهمة السمن زاد دما فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه
لو حلف لا ياكل لحافا كل حكم لم يبحث مع قول ابي حنيفة انه لا يبحث فالاول فيه تشدد بخصوص
بما هل الذم والورع والاحتياط والثاني مخفف خاص باحد الناس فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول تشدد بالنعم لحافا الظاهر ووجه الثاني عدم ثبوته * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يمشي
بالتفسيخ فشم يبحث مع قول الشافعي انه لا يبحث فالاول فيه تشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة لو حلف انه لا يستخدم هذا الصنف فشم يبحث عن استخدامه وهو
ساکت لا ينهيه عن خدمته فان لم يسمي منه خدمة لم قبل اليين فخدمه بغير امر لم يبحث وان كان قد استخدمه
قبل اليين وبقى على الخدمة لم يبحث مع قول الشافعي انه لا يبحث في بدغيره وفي عبده نفسه وحيوان لا يحياه
ومع قول مالك واجده لم يبحث مطلقا فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلف لا يتكلم فقرأ القرآن لم يبحث مطلقا مع قول ابي حنيفة
قرأ القرآن في الصلاة لم يبحث او في غير حاجته فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان قراءة القرآن نية الى الله وحل فلا ينبغي شمول نية طاهره ووجه الاول من حق التفصيل
في الثاني لتأكيد الامر بالقرعة الصلاة بخلاف قرعته في غير الصلاة * ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي
واحمد في سجد قولها انه لو حلف انه لا يدخل على فلان سقا فدخل عليه فاستدام المقام معه لم يبحث مع قول
مالك واجدوا والشافعي في القول الآخر لم يبحث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
ذلك قول مالك انه لو حلف لا يسكن مع فلان دارا بعينها او قسمها وحال بينهما حافظا لكل واحد منهما باب
ولحق وسكن كل واحد منهما في جانب بحث مع قول الشافعي واحمد لم يبحث عن ابي حنيفة روايتان فالاول
فيه تشدد خاص بما هل الورع والثاني فيه تخفيف خاص باحد الناس والثالث ووجه الى كل من القولين فخر
يجوز الامام ابو حنيفة في المسئلة ثبوت زعفران فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة لو قال

مالك واحمد في رواية اخرى عليك الهجى عليه بالجنة فان شاء قتله وان شاء استرقه وان شاء اعنته ويكون ذلك متصرفا في ملكه
الان ما لا يشترط ان تكون الجنة قد ثبتت بالجنة لا بالاعتراف وهل يضمن الصديق بقتله ما لم يملكه وان زادت على دية الحر لا وقال
ابو حنيفة لا يبلغ دية الحر بل سبعة عشرة آلاف درهم وقال مالك والشافعي واحمد في الظاهر وروايته بعض بقتله بالجنة ما لم يملكه

اذ قتل عبد اخطأ قال ابو حنيفة فقتله على عاقلة الجاني وقال مالك واخذت منه على الجاني دون عاقلته وعن الشافعي قولان احدهما كذهب
مالك واخذوا الثاني على عاقلة الجاني واختلافوا في الجاني على اطراف العبد فقال ابو حنيفة وما لك واخذ كل ذلك في مال الجاني لا على عاقلته
والشافعي قولان والجنايات التي لها اروش ١١٨ مقدر في حق الحر كيف الحكم في مثلها في العبد قال ابو حنيفة والشافعي واحد

في رواية في ذلك جنابة
ما رشح مقدر في الحر
من الدنيا فانها مقدر من
العبد ذلك الارش من
قتمه وقال مالك واحد
في رواية الاخرى يضمن
من قتمه وزاد مالك فقال
الاقياما مومة والجنابة
والمنقلة والموضحة فان
مذهبها فيها كذهب
الجماعة ففصل في
اصطدم الفارسان الحران
فقال قال مالك واحد
على عاقلة كل واحد منهما
دنية الاخر كاملة واختلفت
الرواية عن أبي حنيفة
فقال القاضي اني فيها
روايتان احدهما
كذهب مالك واحد
والاخرى على عاقلة كل
واحد منهما نصف دية
الاخر وهذا مذهب
الشافعي قال وفي تركه
كل واحد نصف قتمه دية
الاخر وله قول آخر ان
هلاهما وهلاك الاثنين
هنا ولا يمتنع لما كالاته
السماوية ففصل في
اتمة الاثمة على ان الذمة
في قتل الخطأ على عاقلة
الجاني وانها يجب عليهم
مؤجله ثلاث سنين
واختلفوا هل يدخل
الجاني مع العاقلة في دية

٥٠ اليك اوعى احرار دخل في ذلك المدر وام الولد المكتوب في احدى الروايتين عنه وبالله الشافعي
مع قول مالك انه يدخل في ذلك المكتوب والمشتق ومع قول أبي حنيفة انما يدخل في ذلك المكتوب لا يدخل
الا بالذمة واما المشتق فلا يدخل اصلا ومع قول احمد ان كل يدخلون وفي رواية عن ابن القيس لا يدخل
الا بالذمة فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مفصل والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول أبي حنيفة واحد انه يجب التسامح في صور الثلاثة اياها في الكفارة مع قول مالك ان التسامح
فيم لا يجب وهو الرأى من مذهب الشافعي فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك ان مقدار
ما يطعم لكل مسكين مدهور وطلان لا يبدى وشئ من الادم فان اقتصر على مد واحد مع قول أبي حنيفة
ان اخرج براف نصف صاع او شعير او رافضاع ومع قول احمد انه يجب مد من حنطة او دقيق او مد من
شعير او غر أو طرولان من خبز ومع قول الشافعي يجب لكل مسكين مدهم مطلقا فالاول فيه تشديد بالادم والثاني
مفصل والثالث مخفف وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك واحد انه يجب
في الكسوة اقل ما يحزي به الصلابة حتى اقل من ثوب قص او ازروقي في الرأى اقص وخمار ومع قول
أبي حنيفة قال الشافعي انه يحزى اقل ما يقع عليه الاسم وفي رواية لا في حنطة اقله قاء او قميص او كساء او داء
وله في العمامة والمندبل والسر او بل والمترز وروايتان ومع قول الشافعي يحزى جميع ذلك حتى القنطرة عند
جاءه من اصحابه فالاول مفصل والثاني مخفف وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
قول الاثمة الثلاثة انه يجوز دفع الكفارة الى صغير بما كل الطعام مع قول احمد انه لا يجوز فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر لا يفتي على الفطن ومن ذلك قول
أبي حنيفة واحد انه يجوز ان يطعم خمسة يتكسوا خمسة مع قول مالك والشافعي ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول حمل قوله تعالى اطعم عشرة مما كن او كسوتهم
على الاستيعاب ووجه الثاني حمل ذلك على الوجوب ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لك واحد في احدى
روايتيه لو فكر العين على شئ واحد او على اشياء وحشرا لم يكلل عين كفارة الا ان مالها كاهن برأه
انما كيف قال ان اراد الناس كيف كفارة واحدة وان ارادوا ان يكلل عين كفارة واحدة مع قول الشافعي
واحد في الرواية الاخرى ان عليه كفارة واحدة فالاول مشدد والثاني مخفف في احدى روايتي الشافعي فرجع
الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان العبد اذا اراد التكفير بالصيام فان سببه اذن له في
العين والحنت لم عنه والاول منه مع قول احمد انه ليس لسببه منه مع على الاطلاق ومع قول أبي حنيفة ان
ليسببه منه مطلقا الا في كفارة الظهار ومع قول مالك ان اخره الصوم فله منعه والا فلا له الصوم بغير ذنبة
الا في كفارة الظهار وليس له منه مطلقا فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث مفصل وكذلك الرأى
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القول الثلاثة لا يفتي على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة
واحد انه لو قال ان فلتت كفارة كافر او بري عن الاسلام او ارسل صلى الله عليه وسلم فقتل ذلك الامر
حنث وحبس الكفارة مع قول مالك والشافعي انه لا كفارة عليه فالاول مشدد والشافعي مخفف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وقال واما ان الله ان يمين من قول غير حاله ليس بين قال اول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف لا يلبس حليا
حنث ليس الحنث مع قول أبي حنيفة انه لا يحنث الا ان يكون من ذهاب او فتنه فالاول مشدد والثاني مفصل
فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو قال والله لا آكل هذا الخبز او
لا شرب ماء هذا الكوز فشر ببعضه أو آكل بعض الخبز أو لم يلبس من غير ثلاثة فليس بوقايه من

فهم قال ابو حنيفة هو كسبه العاقلة بلزما بلزما احدهم واختلف اصحاب مالك فقال ابن القاسم كقول أبي حنيفة وقال غزاليا
غيره لا يفتي الجاني مع العاقلة وقال الشافعي ان اتسعت العاقلة للدية لم يلزم الجاني شئ وان لم يتسع لدية لم يلزمه وقال احمد ان يلزمه شئ سواء اتسعت
العاقلة او لم يتسع وعلى هذا فليكن تسع العاقلة تحمل جميع الدية اتسعت في ذلك التالى يستال وان كانت ثلثين شئ التحل التواني فهل يفتي

أهل دوانه بالعصبة في الدنيا أم لا قال أبو حنيفة قد والله عاقلته ويقدمون على العصبة في القمل فإن عدموا لم يجزئهم العمل بالصورة وكذا عاقلته
 السوق أهل مرقية فخرأته فان عجز وأما هل محله فان لم يتبع فاهل بلدته وإن كان الحامي من أهل القرى ولم يتبع فاهل مرقية بل تلك
 القرى من سواده وقال مالك والشافعي وأحمد لا مدخل لهم في تحمل الدية إذا لم يكونوا أكابر ١١٩ الجاني في قتلهم واختلافها

نحوها وأدخلت هذه الدار فدخل رجله أو يده لم يحنث مع قول مالك وأحمد أنه يحنث فالأول يخفف والثاني
 مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه لو حلف لأبى كل هذا الدقيق دفعه
 أو شربوا كله حنث مع قول أبي حنيفة أنه إن سقلم يحنث وإن خبزوا كله حنث مع قول الشافعي أنه إن
 سقلم يحنث وإن خبزوا كله لم يحنث فالأول مشدد والثاني والثالث فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يسكن دار فلان حنث بما يسكنه بكرة وذا الحلف لا يربك دابة
 فلان فربك دابة عدمه حنث مع قول الشافعي لا يحنث إلا بنية فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر
 إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يشرب من الدجاء أو الفرات أو النيل فحلف
 يده أو يأنه من ماء أو شرب حنث مع قول أبي حنيفة أنه لا يحنث حتى يكرع بفيه منها كرا عاقله لو فيه تشدد
 والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يشرب ماء هذا
 البئر فحلف به فحلف لا يشرب من الماء الذي في البئر فحنث مع قول الشافعي أنه لا يحنث فالأول مشدد والثاني
 يخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف أنه لا يضرب زوجته فحنثها
 أو عضها أو تنفث شعرها حنث مع قول الشافعي أنه لا يحنث فالأول مشدد والثاني يخفف ووجه الأول أن
 الضرب يطلق على العض والخنق وتنفث الشعر مجامع الضرر ووجه الثاني اتباع العرف في عدم تسمية
 ذلك ضرباً ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لأبى فلان شياً ثم وهبه أو قبله حنث مع قول الشافعي
 أنه لا يحنث إلا إن قبل ذلك منه وقضيه فالأول مشدد والثاني يخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن
 ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يسبح فاحشاً بشرط اختيار نفسه حنث مع قول مالك أنه لا يحنث فالأول
 مشدد والثاني يخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه هذه المسائل ظاهر لا يخفى على الفطن
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا كان له مال غائب أو زين لم يحنث بما يتق به أو يطمح أو يكره لم يجزئ
 المصداق عليه الضمان حتى يصل إليه ماله فكفر بالمال مع قول أبي حنيفة أنه يجزئه المصداق عليه المسال
 فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

فكتاب العدد والاستبراء

اتفق الأئمة على أن عدة الحامل مطلقاً بالوضع سواء أتوفي عنها زوجها أو المطلقة وعلى أن عدة من لم يخص أو
 رثت بثلاثة أشهر وعلى أن عدة من تحيض بثلاثة أشهر إذا كانت حرة فإذا كانت أمة فقرآن وقال داود ثلثه
 وعلى أن أقل مدتها أجل ستة أشهر وعلى أن الأحد أو واجب في عدة الوفاة وهو ترك الزينة وما يدعوها إلى النكاح
 نكاحاً الحسن والشهي فقولها بعدم وجوبه وكذلك انفقوا على أن من ملك أمة تبسب أو هبة أو سبي لزمه
 استبرأها بمحض أو قرآن كانت حائضاً أو كانت من لا تحيض لمعزاً أو كره فبشر هذا ما وجدته في الباب من
 مسائل الأجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أحد عشر وأربعة
 الأقراء في الأئمة الثلاثة أنه لو حلف أو جحد في رواية الأخرى أنه لا يحنث فالأول مشدد والثاني
 ظاهر غائب والثاني يخفف لتقصير مدة الحيض عادة ويضع أن يكون الأمر بالحيض فرجع الأمر إلى مرتبتي
 الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة في المرأة التي مات زوجها وهي في طريق الحيض أنه يلزمها الإقامة على كل
 حال إن كانت في بلد أو بقار ومعه قول الأئمة الثلاثة أنها إن خافت فوات الحيض أقامته قضاءه بعد مجازيلها
 السفر فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي
 حنيفة والشافعي في القربى الجديد الرأح وأحمد في إحدى روايته أن زوجة المفقود لا تحل للأزواج حتى

سواء وقال مالك لا يحل
 الفبا مع المحاضر ما إذا
 كان الغائب من العاقلة
 في قسـم آخر سوى الأقليم
 الذي فيه بقية العاقلة
 ويضم اليوم أقرب القبائل
 من موطنها ومعه ومن
 الشافعي كالمذهبين
 واختلاف في ترتيب الفصل
 فقال أبو حنيفة القربى
 والبعد فيه سواء وقال
 الشافعي وأحمد ترتيب
 الفصل على ترتيب الأقرب

فالأقرب من العصبات فإن استغرقه لم يقسم على غيرهم فإن لم يقسم على غيرهم فدخل الأبعد وكلما خشي
 حسب الميراث وأبداً موصولاً لعقل هل يعتبر بالميراث أو حكم المال كما قال أبو حنيفة اعتبارهم من حين حكم المال وقال مالك والشافعي وأحمد من
 حين الموت ومن مات من العاقلة بعد الجبل لم يسل بسقط ما كان يلزمه أم لا قال أبو حنيفة يسقط ولا يلزم من تركه وأما مذهب مالك فقال

ابن التمام بحسب ما هو ووثق من تركته وقال الشافعي وأحد في إحدى روايته ينتقل ما عليه إلى تركته **(فصل)** إذا مال حائط انسان إلى طريق أو ملك غيره ثم وقع على شخص فقتله قال أبو حنيفة إن طوبى لمن انتفض فلم يفعل مع المتكبر ممن ماتت بسببه والأقارب من وقال مالك وأحد في إحدى روايته ما ١٢٠ أن تقدم إليه طلب يقضه فلم يقضه عليه العثمان زاد مالك أثره عليه وعن مالك رواية

أخرى أنه إذا بلغ من شدة انحراف النمل إلى الأرض من معدلاته من ماتت به سواء تقدم أم لا وسواء أشهد أم لا وعن أحمد رواية أخرى وهي المشهورة أنه لا يضمن مطلقا ولا أصحاب الشافعي في الضمان وجهان أحدهما أنه لا يضمن **(فصل)** ولو صاح على صبي وامتنعه وهو على سطح أو حائط فوقع فمات أو ذهب عقل الصبي أو عقل البائع فسقط أوجب الأمام أن امرأة تستدعي إلى مجلس الحاكم فأحسنت حديثها فزاد أولاد عقلها قال أبو حنيفة لا ضمان في شيء من ذلك على أحد جلية وقال الشافعي الذنبي في ذلك كله على المعلقة إلا في حق البائنة فإنه لا ضمان على المعلقة فيه وقال ابن أبي هريرة من أجهل بوجوب الضمان فيه وقال أحمد الذنبي في ذلك كله على المعلقة وعلى الإمام في حق المستدعة وقال مالك الذنبي في ذلك كله على المعلقة ما عدا المرأة فإنه لا ذنبي فيها على أحد **(فصل)** في ضرب بطن امرأة فأنتحت حنثا متساويا ماتت قال أبو حنيفة

تخصي مدة لا يعيش في مثلهما غالب مع قول مالك والشافعي في القديم وأحد في رواية الأخرى أنها تترى بصر أربع سنين وهي أكثر مدة الحمل وأربعة أشهر وعشرون مدة الوفاة ثم يحل للزوج وأوجه جاعلة من متاعه وأصحاب الشافعي وهو أقوى فله عمر رضى الله عنه ولم ينكر ما أصحاه وهو الأول فالعمر الغالب بسده أبو حنيفة عاثة سنة وحده الشافعي وأحد بسنتين سنة ولها طلب النفقة من مال الزوج مدة الترتي بصر والعمر الغالب فالأول مشدد على الزوج والشافعي مخفف عنها فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان «ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المفقود إذا أقدم بهدائن تزوجت زوجته بعد الترتي بصر بطل المفقود الأول وإن كان الشافعي وطها فله مهر المثل ونعتد من الثاني ثم رد إلى الأول مع قول مالك أن الثاني إذا دخل بها صار تزوجته وهو وجب عليه دفع الصداق إلى أمه صدها فالأول وإن لم يفسخ بها فهي الأول ولهم رواية أخرى أنها لا تكل الأول بكل حال ومع قول الشافعي في أر جع القول بأن الثاني باطل وفي القول بالخط لأن نكاح الأول بكل حال ومع قول أحد أن الثاني إن لم يدخل بها فهي الأول وإن دخل بها فلا تكل الأول لاختيار بين أن عسكها وبذبح الصداق إليه وبين أن تركها على النكاح الثاني وأخذ الصداق الذي أمدها فانه فالأول مشدد على الزوج الثاني والشافعي مشدد على الزوج الثاني مخفف عليه مع ما أوقفه من أحد شق التفصيل وكذلك القول بالظاهر والشافعي مشدد على الزوج الثاني عكس القول الثاني والقول الرابع مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان «ومن ذلك قول أبي حنيفة أن عدة أم الولد أيامات بسببها وأعتقها ثلاث يصفات سواء أعتقها أو ماتت عنها مع قول مالك والشافعي أن عدتها خمسة في الحائض وهي إحدى روايتين عن أحدوا اختارها المخرق ومع قول أحد في رواية الأخرى أنهما من المتفق جميعه من الوفاة عدة فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول بالمباينة في استبراء الرحم ووجه الثاني القياس على استبراء المسدة التي بها يتكرر ولو يقع حمل الأول على حال أهل الدين والزوج والثاني على أحاد الناس ووجه الشق الثاني من رواية الأخرى لأحمد لا الاحتياط ولأن عدة الوفاة الواردة في القرآن تشمل ذلك «ومن ذلك قول أبي حنيفة أن أكثر مدة الحمل سنان مع قول مالك في رواية أنها أربع سنين أو خمس سنين أو سبع سنين ومع قول الشافعي أنها أربع سنين وهو إحدى روايتين عن أحدوا الثانية كذب أبي حنيفة فالأول فيه مخفف على الزوج والشافعي وما بعده فيه تشدد عليه بالحق فالأول بصر جمع الأمر إلى مرتبة الميزان «ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحد في أظهر روايته أنه أعتد إذا وضعت علقه أو مضغته لا تنتقض عدتها بذلك ولا تنصر بذلك أم ولد مع قول مالك والشافعي في أحد قوليه أن عدتها تنتقض بذلك وتصبر بها أم ولد وهو قول أحد في رواية الأخرى عنه فالأول مخفف بالنظر إلى الزوج مشدد بالنظر إلى المرأة والثاني بالعكس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان «ومن ذلك قول الشافعي في الجسد ومالك وأحد في إحدى روايتين أن المعلقة المتزوجة لأحد أو لغيره مع قول أبي حنيفة والشافعي في القديم وأحد في رواية الأخرى ما يجب عليها إلا الحداد فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان «ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أظهر قوليه أن الباش لا يخرج من بيتها ما زاد الاضرار مع قول مالك وأحد أن لها خروج مطلقا ولا جدر رواية أخرى كذب أبي حنيفة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان «ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة في الصغيرة والكبيرة سواء في الحداد مع قول أبي حنيفة أنه لا حداد على الصغيرة فالأول مشدد والثاني فيه مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان «ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة في الذمية إذا كانت تحت مسلم وجب عليها الحداد والأحد وان كانت تحت ذمي وجب عليها الحداد للأحداد ومع قول أبي حنيفة أنه لا يجب عليها الحداد ولعدة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر أما الأول

ومالك لا ضمان لأجل الجنين وعلى من ضرب بهادة كاملة وقال الشافعي وأحد في ذلك بده كاملة وغيره للجنين واشتدوا في قيمة الجنين من الأمه إذا كان جملوا كقفل مالك والشافعي وأحد في عشرة قيمة أمه يوم الجنابة سواء كان ذكرا أو أنثى وتزعم قيمة الأم يوم جنين عليها وحبش يوم الولد من مولاه في عشرة تكون قيمتها نصف عشر مربية الأب وتلك في جنين الذمية إذا كان أبوه مسلما وقال أبو حنيفة في الذكر

نصف عشره وفي الاثني عشر فصل (و) وحشر ثرا في فناء داره قال ابو حنيفة والشافعي وأحمد يضمن ما ملكها وقال مالك لا ضمان عليه ولو سطا باربه في المسجد أو حفر بئر المصحة أو هلك فيه قتل بلا تعطل بذلك إنسان قتله أبو حنيفة إذا لم يأت بالخير إن في ذلك ضمن والشافعي قولان في ضمانه وساطقه وعن أحمد وإسحاق أنه لا ضمان ولا خلاف أنه لو سقط عليه ١٢١ الحصى فزلق به إنسان أنه لا ضمان

فهي أن الأحاديث ورد في السنة في حق الزوج المسلم بدل الثاني حديث لا يجل لأمر أن تزمن بالله واليوم الآخر أن تشهد على غير زوج يخرج الذي لأن الميزان لا يكون إلا على الزوج المسلم أما الذي لا ينبغي الجزم عليه إلا بقدر الوفاء بعهده ومذمة وأما كونه لا بد له من وجهه فينبغي على أن نسكه الكفار باطله ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو باع أمته من امرأة أو خصي ثم تقابل لم يكن له وطأها حتى يستبرأ ثم قال أبو حنيفة إنهما إذا تقابل قبل القبض فلا استبراء أو بعده ثم الاستبراء فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا فرق في وجوب الاستبراء بين الصغيرة والكبيرة والذكر والأنثى مع قول مالك أنها إن كانت من بوطأ مثلها لم يجر وطؤها قبل الاستبراء وإن كانت من لا بوطأ مثلها اجتاز وطؤها من غير استبراء وقال داود لا يجب استبراء الكبر فالأول مشدد والثاني مفصل وكذلك قول داود فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الطالب في باب الاستبراء لا يمسد ولم يعقل معناه فقد تكون الاستبراء أمرا غير براءة الرحم ووجه أول الثنين من قول مالك إن الاستبراء لبراءة الرحم وأما لو بوطأ مثلها بعدة لا تحبل وأما الكبر فامرطأ ما مره ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن من ملك امرأة جاز له بيعها قبل الاستبراء وإن كان قد وطئها مع قول الحسن والشافعي والثوري وابن سيرين أنه يجب الاستبراء على البائع كما يجب على المشتري ومع قول عثمان بن عفان رضي الله عنه أن الاستبراء يجب على البائع دون المشتري فالأول مخفف على البائع والثاني مشدد والثالث فيه تشديد على البائع وتخفيف على المشتري فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القول الثالث ظاهر ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه إذا اعتنى أم ولد أو عتقت أو تبه وجب عليها الاستبراء محضه مع قول أحمد وداود وعبد الله بن عمرو ابن العاصي أنه إذا ماتت عنها سيدها تعتد بها شهر وعشر فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

في ستمين فاقبل خلاف داود في قوله أن رضاع الكبري محرم ومخالف لكافة الفقهاء ويحكى ذلك عن عائشة رضي الله عنها وكذلك اتفقوا على أن الرضاع إنما يحصل التحريم بلبس امرأة ثارب لمن من الجمل وكذلك اتفقوا على أن الرجل لودله ابن فارع منه طفلا لم يثبت به تحريم وكذلك اتفقوا على أن السوط والوجود يجرم الأقر وابنه من أجد فانه شرط الرضاع من الثدي وكذلك اتفقوا على أن الحقة بالثلب لا تحرم إلا في قولهم للشافعي وهو رواية عن مالك هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق في الباب وأما ما اختلوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة ومالك والثاني العذر لا يشترط في الرضاع فيكفي فيه رضعة واحدة مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايته أنه لا يثبت إلا بخص رضعات ومع قول أحمد في رواية الثانية أنه يثبت ثلاث رضعات فالأول مشدد والثاني مخفف كما ثبت في الأحاديث والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن اللبن إذا خلط بالماء كان اللبن غالب لم يؤخره طالب التحريم كما نص صفاؤه وأما الخلط بالماء فالحال لا يجرم عند مالك سواء كان غالبا أو متساويا مع قول أصحاب مالك أنه يجرم اللبن المخلوط بالماء ما لم يثبت فيه فأن خلط اللبن عاستهلك اللبن فيه من طيب أو دواء وغيره يجرم عند جمهور أصحابه ومع قول الشافعي وأحمد أن التحريم يقتضي بالثلب المخلوط بالثراب والطعام أناسه المولد خمس مرات سواء كان اللبن مستهلكا أو غالبا فالأول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولعل التشديد مجرى على حال أهل الزرع والتفريق مجرى على أحاديث الناس والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٦ - ميزان - في) أو يقول لا وليا للمقتول شاهد واحد واختلف أصحابه في اشتراط عدالة الشاهد وكوره بقدرها ابن القاسم وأكتفى أشبه بالناسي والمرأون الأسباب الموجبة لقسمات من غير خلافه عن أن يوجد للمقتول في مكان خال من الناس وعلى أن يصرح رجل منه صلاح مخفي بالدماء وقال الشافعي السبب الموجب لقسمات الموت وهو عذوبة المدعى بأن يرى مقتيل

في محله أقر بتمتعهم وبينه عدوا وظاهرة أو تفرق جمع عن قتل وإن لم يكن بينهم وبينه عدوا وشهدا للعدل عنده لو ثبت وكذا
عبد أو نساء أو صبيان وكذا نسفة وتفرق على الأرجح من مذهبه لأمره واحد ومن أقسام الموت عنده طبع السنة العام والخاص بأن فلا ياتل
فلا تأمن الموت وحده ملطخ ١٥٢ بالدم يده سلاح القتل ومته أن يزحم الناس بوضع أوفى باب فيه حديقهم قتل وقال أحمد

﴿ كتاب النفقات ﴾

اتفق الأئمة إلا بعن علي وجوب النفقة لمن تلمز نفقته كالأب والزوج والولد الصغير وعلى أن الناشز لا نفقة
لها وهي المصيبة على المرأة أن ترضع ولها الباق وعلى أن الولد إذا بلغ من رضا استمرت نفقته على أبيه هذا
ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفت فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن نفقة الزوجة واجب بتعسر الحال
الزوجين فيجب على الموصر والموصرة نفقة الموصرين وعلى الفقير للفقيرة أقل الكفايات وعلى الموصر للفقيرة نفقة
متوسطة بين النفقتين وعلى المفقير للموصرة أقل الكفايات والباقي في ذمته مع قول الشافعي أنها مقدرية الشرع
لا احتياطية معتبرة بحال الزوجة فإذا احتاجت إلى خادم وجبا خدامها فالأول مخفف على الزوج والثاني
مشدد عليه فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنها إذا احتاجت إلى أكثر من
خادم لا يلزم ذلك الزوج مع قول مالك في الشهر وعنه أنها إذا احتاجت إلى خادمين أو ثلاثة فأكثر وجب
على الزوج ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
ومالك وأحمد والشافعي في أظهر الأقوالين أنه لا نفقة للمفسرة التي لا يجتمع مثلها إلا ذنر وجبا كبير مع قول
أحمد في الزوجة الأخرى والشافعي في القول الآخر لها بالنفقة فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنها لو كانت الزوجة كبيرة والزوج صغير لا يجتمع مثلها
وجب عليه النفقة وهو أصح الأقوالين للشافعي مع قول مالك أنه لا نفقة عليه فالأول مشدد والثاني مخفف
فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن العسار بالنفقة والكسوة لا يثبت للزوجة
الفتخ ولكن يرفع يده عنها لتكسب مع قول مالك والشافعي أنه يثبت لها الفتخ بالعسار عن النفقة والكسوة
والسكنى فإذا مضى زمان ولم ينفق على زوجته سقطت عنه النفقة عند أبي حنيفة ما لم يحكم بها حاكم أو يشق
على قدر معلوم فبصرف ذلك ديناً باصطلاحهما وقال مالك والشافعي وأحمد في أظهر رأييه أن نفقة الزوجة
لا تسقط بمضي الزمان بل تصير ديناً عليه لأنها في مقابلة التمكن والاستمتاع فالأول من المسئلة الأولى مخفف
على الزوج والثاني منها مشدد عليه والأول من المسئلة الثانية مخفف على الزوج باسقاط النفقة إذا حكم بها
حاكم والثاني منها مشدد على الزوج بعدم سقوطها عنه حتى الزمان فراجع المسئلة في الحكم إلى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المرأة إذا سافرت بأذن زوجها سافر غير واجب عليها سقطت عنه نفقتها
مع قول مالك والشافعي أنه لا تسقط لخروجها عن النشوز بانه لها فالأول مشدد على الزوج وحنيفة على
الزوج والثاني عكسه فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المستنقة إذا طلمت أحرمة
مثلها في الرضاع ولها ما كان ثم يتطوع بالرضاع أو بدون أحرمة المثل كان للاب أن تسترضع غيرها بشرط
أن يكون الرضاع هذا المأمور مع قول مالك في أحدي رأييه أن الأم أولى وقول الشافعي وأحمد أن الأم أحق
بكل حال وإن وجعته رعا بالرضاع أو بأحرمة المثل أجبر على إعطاء الولد لأمه بأحرمة مثلها فالأول مقفل والثاني
مخفف على الأم وذلك ما بعده مشدد على الزوج فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أن الأم لا تجبر على أرضاع ولها بعد نفقة البنت إذا وجد غيرها مع قول مالك أنها تجبر مادامت في زوجة
أسها لأن يكون مثلها الأرض شرف أو عفر أو سار أو كان يسقم به لها الفساد للين ويجوز ذلك فالأول مخفف
على الأم والثاني فيه تشديد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الوارث يجرى على
نفقة كل ذي محرم مدخل فيه أنثال عندهم للعمه ويخرج ابن العن ومن نسب إليه بالرضاع مع قول مالك أن
النفقة لا تجرى على الوارث إلا للولده الأقرب سواء كان أباً أو أمّاً ومن ولده الصلب ومع قول الشافعي وجوب
النفقة للأم والولدان علا والولدان سفلى ولو تعدى عمودى النسب ومع قول أحمد أنها تارم كل شخصين جرى بينهما

لا يحكم بالقسامة إلا أن يكون بين المقتول وبين
للمدعي عليه لو توافقت
الرواية عنه في الموت
فروى عنه العداوة
الظاهرة والعصاة خاصة
كأب القاتل من المطالبة
بالدماء وكأب أهل البني
وأهل العدل وهذا قول
عامة أصحابه وأما دعوى
القاتل أن فلا تأمن فلا
يكون لو أن اعتدناك
﴿فصل﴾ فإذا وجد
المقتضى للقسامة عند
كل واحد من الأئمة خلف
المدعون على قاتله تخمين
مينا واستحقاقه إذا
كان القتل عد اعتدناك
وأحمد وعلى القديس من
قول الشافعي وقال الشافعي
في الجديد يستحقون به
مغلظة ﴿فصل﴾
واختلغل أهل بلاد أعان
المدعين في القسامة أم
بأيمان المدعي عليهم قال
الشافعي وأحمد بأيمان
المدعين فإن فصل
المدعون ولا يثبت خلاف
المدعي عليه تخمين مينا
وبرى وقال مالك يبدأ
بأيمان المدعين واختلفت
الرواية عنه بالحكم أن
نكحوا في رواية يطل
الدم ولا صلعة وفي رواية
يصل المدعي عليه أن

كانت حلاصته خلف وبرى وإن نكل لزمه الله به ماله ولم يلزم الماتلة من أثان لأن التكسر عنده لا اعتراف
والماتلة لا تحلل الاعتراف وفي رواية تحلل الماتلة قلت أو كثرت فجن خلف منهم برى ومن لم يخلف فعليه بقسطه من الدية وقال أبو حنيفة
لا تشترع العين في القسامة إلا على المدعي عليهم والمدعون أن المدينين والخصم يدينون عليه يخلف من المدعي عليهم تحسين برى لا تحسين

الميراث

بما يختارهم المدعون فيصنفون بالله ما خلقوا ولا علمنا قائلان بل يكونوا حسن كرت اليقين فاذا انكسرت الايمان وحبت الدنيا على اقلية
أهل الجنة وان عين المدعون كانت لا تقسمه يكون تمثيلهم القائل ثمة لنا في أهل الجنة ولازم المدعى عليه الجين بالله عز وجل انه ما قتل
ويترك **فصل** واختلوا فيها اذا كان الأولياء جماعة فقال مالك وأحمد وقسم الايمان ١٢٣ بينهم الحساب وهذا هو المشهور

من مذهب الشافعي وقال
أبو حنيفة تكرر عليهم
الاعيان بالادارة بعد ان
يبدأ الحسد بهم بالقرعة
واختلوا وهل ثبت
القسامة في العبد فقال
أبو حنيفة نواحد ثبتت
وقال مالك لا تثبت والشافعي
قولان أحدهما ثبت
وهل تسمع إيمان النساء
في القسامة قال أبو حنيفة
وأجدلا تسمع مطلقا في
عبد لا خطأ وقال الشافعي
تسمع من ما توافى العمد
والخطأ ومن في القسامة
كل حال وقال مالك تسمع
أعانهن في الخطأ دون
العمد **كتاب كفارة**
القتل **كتاب الأثمة** على
وשוב الكفارة في القتل
الخطأ اذا لم يكن القاتل
ذميا ولا عبدا واختلوا
فيها اذا كان ذميا أو عبدا
فقال أبو حنيفة والشافعي
وأجد نجس الكفارة في
قتل الذمي على الإطلاق
وفي قتل العبد المسلم على
المشهور وقال مالك لا نجس
كفارة في قتل الذمي وهل
نجس في قتل العبد قال
أبو حنيفة وما لا نجس
وقال الشافعي نجس وضن
أحمد واثان كالمذمومين
وقول الكافر مسلما خطأ
قال الشافعي وأجد نجس

الاثبات فقرر أو تصيب من الطرفين كالوا من راولا ولا الأخوة والأخوات والعمة وبنيهم وابية واحدة
وإن كان الارتداد جازيا بينهم من أحد الطرفين وهم ذوو الارحام كابن الاخ مع عته والاب مع عته بنت عته فمن
أحمد واثان فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد والاربع مشددة الكليلة فرجع الامري
مرتبي الميزان وتوجه الاقوال لظاهر لا يفتي على القطع ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يلزم السيد
نفقة عتيقة مع قول أحمد انها لزمه وهو إحدى الروايتين عن مالك والاربع مشددة والثاني مشدد والثالث مفصل
لا يسطع السبي على نفسه لزمه نفقته ان يسي فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل
فرجع الامري مرتبي الميزان ولعل الاول محمول على اتحاد الناس من العلوم والثاني خاص بأهل المروآت
والكرم ومن ذلك قول أبي حنيفة ان نفقة الغلام تسقط اذا بلغ صحوا ولا تسقط اذا بلغ مصر الحرة له ولا
تسقط نفقة الجارية ان لا تزوجت مع قول مالك انها لا تسقط بالعقد وانما تسقط بالدخول ومع قول الشافعي
تسقط نفقته ما دام الغلام والجارية بالبرع صحوا ومع قول أحمد لا تسقط نفقة الولد عن أبيه ولو بلغ اذا لم يكن
له مال ولا كسب فالاول مفصل والثاني فيه تشديد والثالث تخفيف والاربع مشددة على الأب فرجع الامري
مرتبي الميزان وتوجه الاقوال لا يفتي على القطع ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يلزم الولد من ابنته
من مرضه ثم عاوده المرض عادت نفقته مع قول مالك ان نفقته لا تمود فالاول فيه تشديد على الولد والثاني
مخفف فرجع الامري مرتبي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا تزوجت الجارية ودخل بها
الزوج ثم طلقها ان نفقته تدعى على الأب مع قول مالك انها لا تعود فالاول فيه تشديد على الأب والثاني فيه
تخفيف فرجع الامري مرتبي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان من له حيوان لا يقوم بفلس للعاك
اجباره على القيام به بل يأمره على طريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع قول الأئمة الثلاثة ان للعاك
اجباره على القيام به بل يأمره على طريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع قول الأئمة الثلاثة ان للعاك
اجباره ومنهم من يوجبها على الزوجين فالاول فيه تخفيف على المالك والثاني فيه تشديد على المالك فرجع الامري
مرتبي الميزان والله سبحانه وتعالى اعلم **كتاب الحضانة**

اتفق الاثمة على ان الحضانة تثبت للام الماتر زوج واذا تزوجت ودخل بها الزوج سقطت حضانتها هذا
ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق **واما ما اختلفوا فيه** فن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان الام اذا
تزوجت ثم طلقت طلاقا ثائعا عادت حضانتها مع قول مالك في المشهور عنه انها لا تعود بالطلاق فالاول مخفف
على الام اذا طلقت رجوع حضانتها لولدها والثاني فيه تشديد على فرجع الامري مرتبي الميزان ومن
ذلك قول أبي حنيفة في إحدى روايته ان الزوجين اذا اقرقا أو بنهما ولد فالام أحق بالغلام حتى يستقل
بنفسه في مطعمه ومشربه وماله ووضوئه واستحبابه ثم الأب أحق به والام أحق بالانثى الى ان يتابع ولا
يغير واحد منهما مع قول مالك ان الام أحق ماتر زوج ويحصل بها الزوج وكذلك الغلام عنده في القول
المشهور وهي أحق به ما لم يبلغ ومع قول الشافعي ان الام أحق به الى سبع سنين ثم يغير عن ابن في اختياره انا
عنده ومع قول أحمد في أحد مدعي روايته ان الام أحق بالغلام الى سبع سنين ثم يغير والجارية بعد البيع
تجعل مع امها بلا تخيير والاربع الاخرى كذهب الى حنيفة فالاول مخفف على الام وكذا الثاني مع اختلاف
السبب والثالث مشدد عليها مخفف على ابوالاربع كذلك مخفف عليها من جهة الانثى فرجع الامري
مرتبي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الولد اذا اختار الام وكان عندها ثم أراد الأب السفر الى بلد
أخرى بنيت الاستيطان فأسد له أحد الولد مع قول الأئمة الثلاثة ان ذلك فاذا كانت الزوجة هي المنتقلة
ولدها قال أبو حنيفة فلها ان تنتقل بشرطين أحدهما ان تنتقل الى بلد هو والثاني ان يكون العقد وقع ببلدها

عليه الكفارة وقال أبو حنيفة وما لا كفارة عليه وهو نجس الكفارة على العبي والمجنون اذا قتل قال مالك والشافعي وأجد نجس وقال
أبو حنيفة لا نجس **فصل** وانفقوا على كفارة الخطأ عتق رقيق مؤمنة فان لم يجزها في شهر من مئتين ثم اختلوا في الاطعام فقال
أبو حنيفة وما لا نجس **فصل** في كفارة الجوزي الاطعام في خلات والاربع الاخرى عن أحمد والشافعي في ذلك قولان أحدهما انه

الاطعام وهل يجب الكفارة على القاتل بسبب تعدد حكمه المبرر ونسب السكين ووضع الحرف في الطريق قال المالكا الشافعي وأحمد حنبل وقال أبو حنيفة لا يجب عطاؤه قالوا فاجمعوا في وجوب الآية في ذلك باب حكم المعمر والماسح في المعمر عزم ورقي وعبد بنور في الأبدان والقلوب في مرض وبخل وبقرق ١٤٤ بين المروزي وجهه حقيقة عند الأئمة الثلاثة وكل أبو حنيفة لا حقيقة له ولا تأثير في الجسم وبه

الذي تنتقل اليه فان فقد احد الشريطين نعت الان تنتقل الى المقرب يمكن انضي اليه والعود قبل
ايل فاذا كان انتقالها الى خارج بومن معمر الى سوادان قرب منعت من ذلك مع قول ماك والشافي
واحد فاحدى رايته ان الابداسي بولسوا وكان هو المنتقل اليه ومع قول احمد في الزاوية الاخرى
الام اوله بام تزوج فالاول مشد على الاب والثاني مخفف علمه في جميع الامور الى مرتبة الميزان والتمت
اعلم بالصواب

[illegible]

وقال الشافعي يقتل قصاصا أو فصل ^{من} ويومل تقبل فدية الساحر أو لا قال أبو حنيفة في المشهور عنه وما لا تقبل فتيته ولا تسع بل يقتل كالزندق قال الشافعي تقبل فتيته وعن أحمد روايتان أنه يقتل واختلاف في ساحر أهل الكتاب فقال مالك في الشافعي واحد لا يقتل وأبو حنيفة يقتل كما يقتل الساحر المسلم وهل حكم الناجرة المسلمة حكم الربيعي الساحر المسلم قال مالك والثاقبي

وأما حكمه ما حكم الرجل وقال أبو حنيفة فخمسة نفوس ولا تقتل **﴿فصل﴾** قال أمام الحرمين لا تظهر العورة الأعلى فاسق كما لا تظهر الركبة على فاسق وذلك مستفاد من إجماع الأمة وقال مالك العورة زينة وإذا قال الرجل أحسنه قتل ولم تقبل ثوبه **﴿فصل﴾** قال النووي في الرضا إن كان الكاهن وزعم الحكماء والتعجيل والضرب بالرمل والشهير والشبهة وتعليمها حرام ١٤٥ بالنص الصحيح وقال أبو حنيفة

[illegible]

والذي له رأى من الجبن
والعزاف نقل عن أحمد
أن حكمه مما التفتل أو
الحبس حتى يموت أو أما
المعزم الذي به مزم على
المصروع وزعم بأنه
يجمع الجبن وانها فاعيه
فذكر ما فيها ثاني الشعر
وروي عن أحمد أنه
توقف فيه قال وسئل ابن
المسيب عن الرجل
يوجد دهنه ؟ أمراته
يلتص من بداهه فقال
أعانهى الله عز وجل
عما يضر ولم ينعنه ما ينفع
إن شاء فطعت إن
أخاك فاعل وهذا يدل
على أن مثل هذا لا يكفر
صاحبه ولا يقتل
في كتاب الحدود المرتبة
على الحسانات السبعة
وهي الردة والبسق والزنا
والنذف والسرقة وقطع
الطرف وشرب الخمر
باب الردة
هي قطع الإسلام بقول
أوقل أو نية اتفق للأئمة
على أن من ارتد عن
الإسلام وجب عليه القتل
ثم اختلفوا هل نعمت قتل
في الحال أم يجب على
استتابته وهل استتابته
واجبة أو مسهية وإذا
استتب فلم يستب هل عمل

أم لا فقال أبو حنيفة لا فحسبنا استنائه وقبضه في الحال إلا أن يطلب الأمهال فيقبل ثلاثاً ومن أجهجه من قال مهل وإن لم يطلب الأمهال استحبنا وأول ما لك تحسبنا استنباه فان تاب في الحال قبلت فوشه وإن لم يقب مهل ثلاثاً لا تقبل فأن تاب الأتصل والمشافعي في وجوب الاستنائه قولنا أظهر ما هو الوجوب وعنف الأمهال قولنا أظهر ما له الأمل وإن طلب قبل قبضه في الحال إذا أمر على رده وعن أحمد

و رأيتان أحدهما كذبه مالك والثانية لا تحب الاستقامة وأما الأمهال فإنه مختلف عليه في وجوبه ثلاثا وحكى عن الحسن البصري أن المرتد لا يستتاب ويجب قتله في الحال وقال عطاء بن كان هو لوداعى الإسلام ثم ارتد فإنه لا يستتاب وإن كان كافرا فإسبا لم يرتد فإنه يستتاب وحكى عن الثوري أنه يستتاب ١٢٦ أبدا وهل المرتد كالمترد أم لا قال مالك والشافعي وأحمد والراية في حكم الرد سواء وقال

أبو حنيفة فيجب المأثم
ولا يقتل وهل تصدرة
الصبي الميزان لا قال أبو
حنيفة نعم ذلك هو الظاهر
من مذهب مالك وهو
المشهور عن أحمد وقال
الشافعي لا تصدرة الصبي
ويروى مثل ذلك عن
أحمد وانفقوا على أن
الزنيق وهو الذي يمر
الكفر ونظره الإسلام
يقتل ثم اختلفوا في قبول
قوته إذا تاب قال أبو حنيفة
في الظاهر روايته وهو
الأصح من جهة أوجه
لأصحاب الشافعي يقتل
قوته وقال مالك وأحمد
يقتل ولا يستتاب ويروى
عن أبي حنيفة مثل ذلك
فصل في أولاد أهل
بليد يحرر في نفسه حكمهم
هل تصير تلك الولد دار
حرب أم لا قال أبو حنيفة
لا تصير دار الإسلام دار
حرب حتى ينجح فيها ثلاثة
شروط ظهور وأحكام
للكفر والله لا يبيح فيها
مسلم ولا ذمي بالأمان
الأصل وإن تكون متاخمة
لدار الحرب والظاهر من
مذهب مالك أن ظهور
أحكام الكفر في بلدة
تصير دار حرب وهو مذهب
الشافعي وأحمد وانفقوا
على أنه تنتم وألهم فلما

كتاب الديار

اتفق الأئمة على أن دية المسلم الحر الذكـر مائة من الإبل في مال القاتل العمد إذا أهدل إلى الدية وعلى أن
الجروح نقصان في كل ما أتى في نفسه القصاص واتفق الأئمة على أنه ليس في هذه الجروح الخمسة مقدار
شرعي وهي الحارصة والذمية والباضية والمتلاعبة والسمحاق وتفسير هذه الخمسة مروي في كتب الفقه
وأجمعوا على أن في كل واحدة من هذه الخمس حكومة بعد الإندمال والخبر كونه أن تقوم الجاني عليه قتل
الغناية كأنه كان عدياً ثم بقدره لقيمة بعدها فيكون له بقدر التفاوت من دية بخلاف بقية الجروح الأربعة
في مسائل الخلاف كالوجه التي توضع العظام والمائة التي تشتم العظم وتكسر إلى آخرها وأجمعوا على أن في
الوجهة القصاص إن كان عدياً وعلى أن في المنقلة وهي التي وضعت تشتم وتنزل العظام خمسة عشر من الإبل

فزارهم فقال أبو حنيفة وما لك الذي حدث منهم بعد الرد لاسترقون بل يبيعون وعلى الإسلام إذا بلغوا فان لم يسبقوا قال أبو حنيفة وعلى
وما لك يحسدون ويتعادون بالغرب جنبا إلى الإسلام وأما ذراريهم فيسترقون وقال أحمد تسترق ذراريهم وذراريهم والشافعي في
استرقاقهم قولان أحدهما لا يسترقون في باب البقي فاتفق الأئمة على أن الأمامة فرض وأنه لا بد للمسلمين من إمام يقيم شعار الدين ويتصنف

الظالمين من الظالمين وأنه لا يجوز أن يكون على المسلمين في وقت واحد في الدنيا إمامان لا متفقان ولا مفرقان وعلى أن لا يؤمنهم قريش
وإنما أثر في جميع أنحاء قريش وإن الإمامان يختلفان وأنه لا خلاف في جواز ذلك لابي بكر وإن الامامة لا يجوز لأمرأة ولا كافراً ولا نصي
ليبلغ ولا يجوزون وإن الإمام الكامل يجب طاعته في كل ما أمر به ما لم يكن معصية ١٢٧ وإن الفتنة لا تفرض وأحكام من ولاه

وعلى أن في الامومة ثلث الدية وهي التي تصل إلى جلدته الدماغ وكذلك انعقاد الاجماع على أن في الحائثة ثلث
الدية وهي التي تصل إلى جوف البطن والصدر ونقرة الظهر والجنب والخامسة وأتفقوا على أن الذين باعوا
والأنف لا نف والأذنين لا ذن والسنان بالنسبة وعلى أن في العينين الدية كاملة وفي الأنف واحد الدية وفي
الاسنان الدية وفي الشفتين الدية وفي مجموع الاسنان الدية وفي اللسان ثلثون سنوا على أن في كل سن خمسة
أبيرة وفي العينين الدية وفي اللسان الواحدة ان بقيت الأخرى نصف الدية واستشكل المتن من الشافعية
وجوب الدية في العينين وقال لم يرد في ذلك خبر صحيح والقياس لا يقتضيه لانه من العظام الداخلة كالنقرة
والضلع وعلى أن في الأضفار الأربعة الدية في كل واحد ربع الدية الامتناع عن مالك بأن فيها حكومة
وأجمعوا على أن في كل نصف الدية وكذلك الأرمق والرجلين وكذلك أجما على أن في اللسان الدية وفي الذكر
الدية وفي ذهاب العقل الدية وفي ذهاب السمع الدية وأجمعوا على أن دية المرأة الحرة المسلمة في نفسها على
النصف من دية الرجل الحر المسلم وأتفقوا على أن الدية في قتل الخطأ على عاقلة الجاني وعلى أنها تجب
عليه مؤجلة في ثلاث سنين هذا ما وجدته في هذا الباب من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه
فن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن دية مسلم المراهق كخالة مع قول أبي حنيفة أنها مؤجلة ثلاث سنين فأول
مشددو الثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول تعظيم حرمة المراهق المحي عليه ووجه
الثاني تعظيم حرمة الجاني فإن الجاني عليه قد نفذت فيه الأقدار عند انتهاء أجله والجاني ترحم به والله
عنه إذا أجلت الدية ثلاث سنين ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن دية شبهة المسلم دية العمد المحض في
كونها شائعة مع قول مالك في أحد عشر وأبيرة أنها خمسة فالأول فيه تشديد بالتبليغ والثاني فيه تخفيف
بالتخصيص فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن دية الخطأ خمسة عشر
جدة وعشرون حقة وعشرون شيلون وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت مخاض وبذلك قال مالك
والشافعي والأجما بجملة ما كان ابن مخاض ابن لمين فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه يجوز أخذ الدنانير والدراهم في الديات مع وجوب الأبل
مع قول الشافعي أنه لا يجوز والدليل على الأبل إذا وجد بالاتراض فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجهه القربان ظاهر لا يخفى على الفطن لأن المقصود بالدية تعظيم حرمة ذلك الجاني
عليه فإذا وجدنا الأبل كانت هي المقدمة والأقمتها يحصل بها الرد وتعظيم حرمة ذلك الجاني عليه وأما
قدرها الشارح بالأبل لكونها كانت أكثر أموالهم كما هو مشهور في كتب الفقه وكان مالك يقول الأبل أصل
في الديات فإن فقدت أو وضع أولياء الجاني عدل إلى ألف دينار أو ثلثي عشر ألف درهم وبلغت الدية عند أبي
حنيفة عشرة آلاف درهم وعند الثلاثة اثنا عشر ألف درهم ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الدية لا تقبل القتل
في الحرم ولا القتل وهو محرم بالحج والعمرة والوهو في شهر حرام ولا يقتل ذير حرم مع قول مالك أن الدية
تغلظ في الحرم وفي الحرم وفي الأشهر الحرم فالأول لمعظم حرمة المسلم على الحرم فانه أعظم عند الله من الكعبة
كما وردوا في صفات طهراً بأمر الله تعالى حتى نهي عنه بقوله ولا تقتلوا أولادكم وقوله ولا تقتلوا أولادكم
والثالث كالأول فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن دية الذنبيع مع قول
مالك في رواية أنه إن فيه ما حكومت فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول
الأئمة الأربعة أن في العين القائمة التي لا يصير بها والبدن السلاء ذكر الأثلاث وذكر النحوي لسان الأخرين
والأصابع الزائدة والنس الزائدة أو السرداء حكومة مع قول الشافعي وأحمد في أظهر قوله أن في الذنوبرات

نافذة وأنه لو خرج على
إمام المسلمين أو عين طاعته
طائفة ذات شوكة وكان
لم تأمل مشبهه ومطاع
فيهم فانه يباح قتالهم حتى
يقربوا إلى أمر الله تعالى
فأذا قاموا كشف عنهم
واختلفوا هل يتبع
مدبرهم في القتال أو
يلتصق على مروجهم فقال
أبو حنيفة إذا كان طائفة
مروجون إليها جاز ذلك
وقال مالك والشافعي وأحمد
لا يجوزوا وتتفقوا على أن
أموال الخادم وهل
يستعان بسلحهم
وكرهم على جرحهم
قال مالك والشافعي وأحمد
لا يجوز ذلك وقال أبو حنيفة
يجوز ذلك مع قيام الحرب
فإذا انقضت الحرب رد
الجسم وأتفقوا على أن
ماله البعثة من خارج
أرض أو جريح يذبح بلزم
أهل العدل أن يقتلوا
به وإن ما نفع أهل العدل
على أهل البقي لاضمان
فيه واختلفوا فيما نفعه
أهل البقي على أهل
العدل في حال القتال من
نفس أو مال فقال أبو
حنيفة ومالك والشافعي
في الجدي لا ربح وأحمد
في أحدي روايته لا يضمن
وقال الشافعي في القديم

وأحمد في روايته الأخرى يضمن في باب النكاح اتفق الأئمة على أن الزنا حائشة عظيمة توجب الحد وأنه يختلف باختلاف الزنا فالزنا الزاني
نارة يكون بكراً أو ثارة نيباً وهو المحصن وأتفقوا على أن من شرب الخمر أو أكلها أو لم يفرق بين زنا وبين زنا أو لم يفرق بين زنا وبين زنا أو لم يفرق بين زنا وبين زنا
بالزوجة فهذا التبرؤ انهمه مع جميع علماء واختلافوا في الإسلام هل هو من شرائط الإحصان أم لا فقال أبو حنيفة ومالك نعم وقال الشافعي

واحد لا يجد الذي عند هافن كلفه شرائط الاحسان فزني امرأته قد كلفه شرائط الاحسان بان كانت حرة نائمة عاقله مدس ولاها
 في نكاح صحيح وفي مسئلة هما زنا بين محصنان بالاجماع عليهم اجمعت حتى يؤتاوهل يجمع عليهم اجمعت للخليل لرجم ام لا قال ابو حنيفة وما لك
 والشافعي والجميع وانما الواجب الرجم ١٢٨ خاصة وعن احمد وابان اظهرهما يجمع وكان الزاني لو تاركه تزوج ودخل في نكاح

كاهل الله بالاحد في كل صلح يعبر وفي الترتيب يعبر وفي كل من الدراع والساعد والقدم يدعيان وقال الاثمة
 الثلاثة في ذلك حكمه فالاول من المسئلة الاولى تخفف والثاني مشدد وكان الاول من المسئلة الثانية مشدد
 والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة والشافعي في احدى قوله انه لو ضرب
 فاصغه ذهب عقله فله عليه العقل ويدخل فيه ارض الموصغة مع قول مالك والشافعي في ارضه قوله
 ان عليه لذهاب العقل دية كاملة وعليه ارض الموصغة فالاول فيه تخفيف بدخول ارض الموصغة في الدية والثاني
 فيه تشدد ببعدهم اذ حال الارش المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد
 انه لو قطع من من قدر اقل ليحجب عليه ضمان مع قول مالك والشافعي في اصرح قوله انه يجب الضمان فالاول
 تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة لو قطع لسان مبي لم يبلغ حد
 النطق فقه حكمه مع قول الاثمة الثلاثة ان يدهه كاملة فالاول فيه تخفف والثاني مشدد فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك واحمد انه لو قطع عين او عرو ليه دية كاملة مع قول ابي حنيفة والشافعي
 انه يلزم نصف دية فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة
 واحمد لو ضرب رجل رجلا فذهب شعر لحيته فلم يثبت اذ ذهب شعر رأسه او شعر حاجبه او اهداب عينيه فلم
 يمد في ذلك الجميع قول مالك والشافعي ان فيه حكمه فالاول مشدد والثاني تخفف فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة لو وطئ زوجته فلفظها ولو ايس مثله او طأ فلفظها عليه مع قول الشافعي
 ومالك في احدى رايته ان عليه دية ومع قول مالك في أشهر رايته ان في ذلك حكمه فالاول تخفف لتولد
 ذلك من مأذون فيه في الجلبة والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول ابي حنيفة ان دية المودى والنصراني كدية المسلم سواء في العمد والخطأ من غير فرق مع قول مالك
 انه على النصف من دية المسلم في العمد والخطأ من غير فرق ومع قول احمد ان كان النصراني او المودى هدم وقته مسلم عذابه به كدية المسلم بان
 قتله خطأ نصف دية المسلم واشتارته الترقى في رواية له ان النصف دية المسلم فالاول مشدد لظهور قوله تعالى
 وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين الى آخر النسخ فان الله تعالى لم ينسها بما في آخره في
 شريعتنا لاسيما وصاحبه لا يقول يجوز ذبح القرآن بالسنة والثاني فيه تشدد والثالث فيه تخفف على الحنفى
 والرابع ومفضل في احدى شقيه تشدد بدخول المتقدم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك
 اذا اصطدم الفارسان الحمران فقتل أحدهما قل واحد منهما دية الا حقه كل واحد منهما دية الا حقه كل واحد منهما دية الا حقه
 رايته ان على حقه كل واحد منهما نصف دية الآخر وبه كان الشافعي ولم يجد الامام ابي حنيفة في ذلك قولاً
 قالوا الثلاثة في تركه كل واحد منهما من دية الا حقه فالاول مشدد والثاني فيه تشدد فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الجاني يدخل مع العاقلة فيؤذي معهم ويلزم ما يلزم ائدهم وبه
 قال ابن القاسم من أصحاب مالك مع قول غيرهم ان الجاني لا يدخل مع العاقلة ومع قول الشافعي ان انعت
 العاقلة الى الله لم يلزم الجاني شيء وان لم يسمع لزمه ومع قول احمد لانه متى سواه نعت العاقلة لم يسمع
 وعلى هذا ان تتبع العاقلة لتعمل جميع الله انتقل ذلك الى بيت المال فالاول فيه تشدد على الجاني والثاني
 تخفف والثالث معassel فاحدش في التمهيل فيه تخفيف والاربع تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول ان الجاني في الاصل اولى بالترفع من عاقلة لكونه هو الجاني ووجه الثاني ان العاقلة هي
 سبب تجريمه على الجناية ولو لا اعتقاده فيهم انهم لا يسون لاهل الجني عليه ان يجزأ على الجناية ووجه الثالث
 رجوع ذلك الى نظرا الاما في ردع العاقلة وزجرها فان رأى شدة عتوها وشدة فقرها حالها دية كاملة لتصرف

سواء أعتدنا أو لم نعتدنا أقول ان الاثمة الاربعة والعشرون اهل الله امر رجلا اذا احصنا وذهب ابن عباس ومجاهد
 وسعيد بن جابر انهم اذا لم يحصوا فلا يحسدان أصلاً وان أحصنا لم يحسدوا بخلاف قوله ذهب بعض الناس كما قال القاضي عبد الوهاب
 المالكي في النيون انهم اذا كالا حراموا ان احصنا لم يحسدوا لرجلهم وان لم يحصنا لم يحسدوا بخلاف قوله ذهب داود الى ان جلد العمدامة

والامة حسون وذهب ابو ثور والى ان حد الرقن كحد الحرف فيعلم انهما مختلفا في وجوب النحر برب حقهما فقال ابو حنيفة ومالك واحمد
 لا ينحران وهو قول الشافعي والاصح من مذهبه انه يغرب نصف عام **فصل** في واختلافوا فيما اذا وجدت شرائط الاحصان في احد الزوجين
 دون الاخر وهو ان يطأ المسلم زوجته السكابة او يطأ الماقل زوجته المجنونة او يطأ ١٢٩ البائز زوجته الصغرى العذراء الموطه

أو يطأ المرأة مزوجة
 ففقد أي حنيفة وأحمد
 لا يشترط الاحصان لواحدهما
 منهما وعند مالك والشافعي
 يشترطان وحديث شراعه
 فيه فان زنا كان الحلال
 في حقه من لم يشترطه
 الاصحان والراجح على
 من يشترطه **فصل** في
 واختلافوا في الذي هرب
 ويقام عليه حال انقال ابو
 حنيفة والشافعي وأحمد
 يقام عليه الحد وكالمالك
 لا يقام عليه واختلفوا فيه
 اليهودي اذا زنى وهو محرم
 فقال ابو حنيفة ومالك
 لا يرجم لان عندهما
 لا يشترط الاحصان في
 حقه لان شرائط
 الاحصان عندهما الاسلام
 والحكم بحد عند أبي
 حنيفة وعند مالك بواقعه
 الامام اجتهاد وقال الشافعي
 واحمد ومحمد فيرجم
 لان الاسلام عندهما
 ليس بشرط في الاحصان
فصل في والمرأة العاقلة
 اذا مكنت من نفسها
 بمخبر او بطمأنها او زنى عاقل
 بمخبره قال مالك والشافعي
 وأحمد يجب الحد على
 الماقل منهما وقال ابو
 حنيفة يجب الحد على
 الناقل منهما دون العاقلة
 ولورأى على فراشه امرأة

تجلس على يمين تعلقه من الخمار ان يعرفها الامام الدية كاملة وان رأى ضمة هاعن تحمل الدية
 وعدم عتوها وتجبرها اشرك الخاني معهم في الدية ووجه الرابع ان العاقلة في سبب تجبر به على الخيانة كما
 قلنا في وجه قول أبي حنيفة وايضا ذلك ان الخاني من قسم النساء عاقدون غيرهم المبالغة لادعاه
 لموانه عليه فكانت الدية كاملة على العاقلة لتجسك على بدوله ولا ما ورد من كون الدية على العاقلة فكانت
 الدية لا تتعدى الخاني قياسا على بقية قواعدهما الشريعة ومن ذلك قول أبي حنيفة اذا كان الخاني من أهل
 الديوان فهو والله عاقلة وتقدمون على الصبي في العمل فان عدموا لم يتخذوا العمل وكذا عاقلة السوق
 أهل سوقهم فتراته فان تجوز وانها هل يحلته فان لم تتسع فاهل بلدته وان كان الخاني من أهل القرى ولم يتسع
 فالمرأة التي في تلك القرى من سوادهم قول مالك والشافعي وأحمد لا يدخل لهم في الدية الا اذا كانوا اقارب
 الخاني فالأول شهد على أهل ديوانه وأهل سوقه وأهل محله وأهل بلده وعلى أهل المصر التي في تلك القرية
 التي فيها سكن الخاني والثاني منه تخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول ان أهل الديوان ومن
 عطف عليهم يسوقهم ماسوا على في غالب ما ودرهم ما يسرف فكانوا كالمصنف في الحية ووجه الثاني ضعف
 أهل ديوانه ومن بعدهم من جهة العصبية والالتصاف بالمعقون بهم وسيأتي في باب قسم التي وعاقلة ان المراد
 بأهل الديوان هم كل من أثبت اسمه في ديوان الخند من المقاتلة ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يدعى بين
 العاقلة فيؤخذ من ثلاثة دراهم إلى أربعة والله ليس فيما تحمله العاقلة من الدية التقدير والمواعاة قد رطلت
 والاحتياط مع قول مالك وأحمد ليس هو يقتدر واشتد لك عصب ما يسبل ولا يعتبر ومع قول الشافعي انه يقتدر
 فربضع على التي نصف دينار وعلى المتوسط الحال ربع دينار ولا ينقص عن ذلك فالأول شديد والثاني فيه
 تخفيف والثالث له تشدد من حيث التقدير فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
 وأحمد والشافعي في أحد قوليه ان العايب والمخاض من العاقلة سواء في تحمل الدية مع قول مالك ان العايب
 لا يعمل مع المخاض اذا كان العايب من العاقلة في قلن آخر سوى القلم الذي يمس به العاقلة وبضم
 اليهم اقرب القائل عن هرير مجاهد ومعهما قالوا لا يشترط والثاني يخفف بالشرط المذكور في رجع الأمر إلى
 مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة انه اذا مال حائط الانسان إلى طريق أو ملك غيره وقع في شخص
 فقتله فان كان طوبى بالنقص لم يقع مع الحكم ضمن ما تلف بسببه والافلام مع قول مالك وأحمد في شخص
 روايتهم ان عليه الضمان ان لم ينقصه زاد مالك بشرط ان يشهد له بالامتناع من النقص مع القدرة عليه
 ومع قول مالك في الرواية الاخرى انه ان بلغ الخوف إلى حد لا يؤمن معه الا تلاف ضمن ما تلفه سواء تقدم طلب
 أم لا سواء شهد أم لا ومع قول أحمد في الرواية الاخرى واجحاب الشافعي في أصح الوجهين انه لا يعين فالأول
 مفصل والثاني فيه تشديد والثالث تخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وتوجيه الأول الظاهر ومنه
 ذلك قول أبي حنيفة لو صاح انسان على صبي أو مملوته وهما على سطح أو حائط فوقع فأتى أو ذهب عقل الصبي أو
 عقل البائع فسقط أو ثبت الامام أبي حنيفة على مجلس الحكم فاجهضت حنيفة فزعا أو زلزل عقله فلا
 ضمان في شيء من ذلك حلة واحدة مع قول الشافعي ان على العاقلة الدية في ذلك كله الا في حق البائع الساقط
 فانه لا ضمان على العاقلة فيه ومع قول احمد ان الدية في ذلك كله على العاقلة وعلى الامام في حق المستدعاة ومع
 قول مالك الدية في ذلك كله على العاقلة ما عدا المرأة فانه لا دية فيها على أحد فالأول تخفف والثاني والراجح
 فيه ما تشددوا الثالث شديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول عدم المباشرة ووجه الثاني ما بعده
 التضرر بسبب ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو ضرب بطن امرأة فأتت حنثنا نعتنا ثم ماتت فلا
 ضمان عليه لاجل الجنين وعلى الذي ضرب عادية كاملة مع قول الشافعي وأحمد ان في ذلك دية كاملة للجنين

فقطماز زوجته قوطمها أو نادى أعمى زوجته فاجابته امرأة أجنبية قوطمها وهو بظنناز زوجته ثم
 رأتها موطاة أجنبية قال مالك والشافعي وأحمد لا دية على الظان والاعى وقال ابو حنيفة وعليها الحد **فصل** في وانفق الائمة على ان الائمة
 التي شتمها الزنا ان يشهد اربعة رجال عتول يصقون حنيفة الزنا واختلافوا هل يشترط ان يقر في الاقرار بقوله ابو حنيفة أو لا لا يشترط

الزنا بالقرار إلا أن يقر الماقل البالغ على نفسه ذلك أربع مرات وكالمالك والشافعي ثبت باقراره مرة واحدة ولو شهدا الشهود الأربعة
مجلس منفرد فقال أبو حنيفة والشافعي والحنابلة لا بأس بتفريقهم وتقبل
أقوالهم في الفصل في حصة المجلس فقال أبو حنيفة ومالك المجلس الواحد شرط في حجي الشهود مجتمعين فان جازا

متفرقين واجتمعوا في
مجلس واحد فانهم قد قد
يسدون وقال الشافعي
المجلس ليس بشرط في
اجتماعهم ولا يجتمع بل
متفرقا وأما ما في متفرقين
ولو واحداهما وجوب
المجلس فقال أبو حنيفة
الواحد شرط في اجتماع
الشهود وأما الشهادة
فإذا جمعهم مجلس واحد
وشهدوا به معتمدين فثبت
وإن جازا متفرقين
فصل في ولو أقر الزنا
بمجرع عنه قبل رجوعه
وسقط المصدق عند الثلاثة
واختلف قول مالك في
ذلك فقال بغير رجوعه
وكذا في العيرة والشرب
وقال لا يقبل رجوعه إلا
إن رجوع شبهة بقدرها
فصل في وانفقوا على
تحرير الرواط وأنه من
القواض المعظام وهل
يوجب المصدق قال مالك
والشافعي وأحمد يوجب
المصدق أبو حنيفة لا يصدق
في أول مرة فإن تكررت
قتل واختلف وجوب المصدق
في مسقته فقال مالك
والشافعي في أحد قوله
وأحمد في أظهر روايته
جعله أجم بكل حال فيما
كان أبو بكر أو قال الشافعي
في قوله الآخر وهو المرح

فالزنا يخفى في ضمان الحنين مشدد في دمه وأما الثاني مشدد في ضمان الحنين فخرج الأمر إلى مرتبة
البرهان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حفر بئر في فناء داره ضمن ما هلك فيها مع قول مالك أنه لا ضمان عليه
فالزنا مشدد والثاني مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة البرهان ووجه الأول والثاني ظاهر ومن ذلك قول أبي
حنيفة أنه لو سبط بارة في المسجد أو سطر بئر المصلحة أو علوق فسهقته لا يعطى بذلك إنسان فان لم يأن له
البرهان في ذلك ضمن قول أحمد في أظهر روايته والشافعي في أحد قوله أنه لا ضمان بخلاف مالك وسقط فيه
الخصم زاني بذلك إنسان فانه لا ضمان عليه بخلاف مالك في حقه تشديد بالشرط المذكور وفيه الثاني مع
الاحتياط في التفتيش مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة البرهان ووجه الأول أنه إذا لم يأن له البرهان في أحد قوله
له الحفر ولا يسقط فقد غلخ الحيران الحنينين على حقوق غير الحيران الحنينين ووجه الثاني أنه لو قصد
بمعاذ الحفر بالأصالة فليس عليه ضمان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لو ترك في داره كسوة قد رآ
فدخل في داره إنسان وقد علم أن كسبه عاقر أو فقرة فلا ضمان عليه مطلقا مع قول مالك أن عليه ضمان
لكن بشرط أن يكون صاحب الدار يعلم أنه عاقر ومع قول أحمد في أظهر روايته أنه لا ضمان عليه فالاول
والثاني مخفف والثاني فيه تشديد بالشرط المذكور وفيه فخرج الأمر إلى مرتبة البرهان ووجه الأول
الثاني ظاهر ويصح حمل الضمان على حال أهل الورع وكما أهل الشقة على المسكين والثاني على من كان
دون ذلك في الورع والشقة والمصدق العالمين

باب انقسامه

اتفق الأئمة على أن انقسامه مشروعة وأذا حقت ولم يعلم قاتله هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق
وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة أن السبب الواجب للقسامة هو وجود قاتل في موضع هو في حفظ
قوم وجماعتهم كالمهلة والدار ومعه الملهة والقرى والقتيل الذي تشرع فيه القسامة اسم لمسته أثر جراحة
أو ضرب أو شق فان كان الدم مخرج من أنفه أو دمه فليس يقتل بخلاف ما خرج الدم من أذنه أو عينه
فهو يقتل تشرع فيه القسامة مع قول مالك أن السبب المعتبر في القسامة أن يقول المقتول مدعي عند فلان هذا
وكون المقتول بالفاصل أو سواه كان فاسقا أو عدلا ذكرنا أو أنى ويقوم لأولي المقتول شاهد واحد
واختلف أصحابه في اشتراط عدالة الشاهد وكو ربه فشرطها ابن القاسم وأبني أشبه بالفاصل والمرأة
ومن الأسباب الموجبة للقسامة عند مالك من غير خلاف عنه أن يوجد المقتول في مكان واحد من الناس
وعلى رأسه رجل معه سلاح مخضب بالدماء ومع قول الشافعي السبب المسمى السبب الواجب للقسامة واللوث وهو عند قريبة
تصدق للمدعي أن يرى قاتل في محلة أو قرية صغيرة بينهم وبينه عداوة ظاهرة أو تفرق جميع عن قاتل وإن لم
يكن بينهم وبينه عداوة وشهادة المصدق لوث كذا تصدق أو سواه أو سببان أو قسمة أو كفارة إلى الزايج من
مذهبه لا مرة واحدة ومن أقسام اللوث عند طبع السنة الخاص والعامة بالانقلاب فلا تأن لوثا ومن اللوث وجود
تلقينه بالدم أو سلاح عند القاتل ومن اللوث أيضا أن يزدحم الناس موضع أو في موضع يزدحم بينهم قاتل وكذا
لو تقاتل من دناهم الحرب بينهم وانكشفوا عن قاتل فهو لوث في حق الصف الأول أو مع قول أحمد لا يحكم
بالقسامة إلا أن يكون بين المقتول وبين المدعي عليه لوث واختلفت الرواية عنه في اللوث فروي عنه العداوة
الظاهرة في حق الصف الآخر والنسبة حاصلة كما بين القاتل من المطالبة بالدماء وكما بين أهل البني وأهل
اللدنوه فأول عامه أو جماعة أو أمة أو ولدان فلا تقاتل فيكون لوثا لا عند مالك فأذا وجد حبل للقتلى
المدعون على قاتله تخبر عنه واستحقوا دمه إذا كان القاتل هذا
عند مالك وأحمد وأما عند الشافعي فالمدعى من مذهبهم يقتصون به معطلة أه كلام الأئمة في بيان
السبب الواجب للقسامة فتأمل فيه تجديدهم في اللوث الأخذ بالمقتول وبعضهم يخفف في الأخذ به

حدهما الزنا ففرق بين الذكر والأنثى في الحصن الزنا مع الذكر والشافعي في الحصن الزنا مع الذكر والشافعي في الحصن الزنا مع الذكر والشافعي في الحصن الزنا مع الذكر
الراي لا يشيأ لأبى عنه كالأبى حنيفة فأنها بالشافعيين فصل في من اتقى بهيمة كالأبى حنيفة ومالك يزرعون والمالكية يزرعون والمالكية يزرعون
والشافعي ثلاثة أقوال أحدها يجب عليه الملبس بخلاف الباكية والنسوة والثاني أنه يقتل بكرا كان أو قديما والثالث يزرع وهو المرح المغني

هو عن أحمد رواتب التي اختارها من أصحابه أنه يصر * واختلفوا في البيعة المطروحة لاختلاف الملة لا لانحسار الحال وقال أبو حنيفة
كانت الطائفة تذهب والافلااحباب الشافعي ثلاثة أوجه أحدها هو والامير كان هائل كل يذهب والا فلا والشافعي تخرج مطلقاً وانا اناب
لانحسار مطلقاً وقال أحمد تخرج سواء كانت له أو لم تكن وسواء كانت مما نزل كجها أو لم ينزل ١٣١ وعلى الطوائف فيها صاحبون

ويكتفي بالله أخذها احتياطاً لدم التهم بالقتل لا يخرجون من ذلك فإن الذي مات قد انتهى أجله وقضى ما كتب عليه وألحق برحمته لتبر والمساعدة على قيامه بأمر الدين فاشترط العدة القولية كقوله في الشاهد فقدر الله حق الحق وحرمته ومن لم يشترط ذلك فقد راحى حق المبرحوت والله أعلم ومن ذلك قول الشافعي وما لك وأجاده سيداً بأعنان الذين القصة ما لعان الذي عليهم فإن نكل الدعوى ولا يستحق المدي عليه تخسينه بميتاً برئى مع قول أبي حنيفة أنه لا يشرع للميت في القصة الأعلى الذي عليهم فإذا لم يمتوا فخصما به يدعون عليه حلف من الذي عليهم بخسور جلا تخسين عن عينا من يختارهم للدعوى فطغون بالله ما فعلوا وأعلمناه قالنا فلم يكونوا أحد من كروا الجين فإن نكلت الأيمان وجبت الأدب على عاقلة أهل الجملة ولزم الذي عليه بالقبض وجل أنه ماثل وبأولائه تخفيف في حيث قد خصص القصة بأولادهم والثاني حكمه فربح امرئتي الميزان ووجه الدعا في أن القصة لا تنقض القصة ظاهر لأنهم لم يظلموا أخذ الثار ووجه كونها لا يشرع على الذي عليه مع كونهم هم المتهمة بالقتل فلهذا تبرأ صاحبهم ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في أشهر القولين أن الأولياء إذا كانوا جماعة فصلت الأيمان بينهم بالحساب على حسب الأثر مع قول أبي حنيفة أن الأيمان تنكر رهطهم بالإدارة بعد أن يبدأ أحدهم بالقرعة قالوا لا تخفف على الأولياء والثاني فيه تشدد بدعيلهم فربح الأمر لي مرتيتي الميزان ووجه القولين لا يفتي على القطع ومن ذلك قول الأئمة لا تنقض القصة تشدد فبعد مع قول مالك في إحدى روايتيه أنها لا تنقض عليهم فالأول متشدد والثاني تخفف فربح الأمر لمرتيتي الميزان ووجه الأول حمة الدعي المسلم من حيث هي ووجه الثاني أن حمة العبد تنقض عن مثل ذلك الحاقهم بالأموال في كون السبيلة بهيهم وشروطهم كشاف اختلاف الأحرار فإن الشارح نص عن بيع الحمر أو كل غنمه بالانطباع ثم بعد ذلك يبيعهم ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن أعنان التسليم لا تنقض في القصة مطلقاً في خلاف قول الشافعي فيسقط مطلقاً العمد والعتق وأثنى في القصة حال جالومع قول مالك أن أعنانهم تنقض في الخطأ دون العمد فالأول تخفف في النقص الشديد في المتروك والثاني عكسه والثالث معتدل فربح الأمر لمرتيتي الميزان وتوجه الأقوال ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم

بما هم كفلاح على واحد منهم ولشهادتنا على الشرف بما في هذه الزاوية واثبات أن زني بها فإذ وأخرى فقال أبوحنيفة وأحمد قيل هذه الشهادة وما الشافي لا تقبل ولا يحسدوا الشهادة في التقف والإنا وشرب الخمر تسع في الغالب إلا أنفاقوا مضى على الوثيقة عشرين قال أبوحنيفة لا يصح ذلك بعد فعلوا ولا المخاذير إنكم نزعوا بعد من الإمام وأقالا ثلاثة نزعوا وأقر على

نفسه بذلك فله مدة قال أبو حنيفة سمع أقراره بذلك الأفي شرب الخمر حاصه وقال الثلاثة نسيم أقراره في الكل (فصل) في الحاكم إذا حكم بشم آدمه ثم إن له أن السوء دفعه أو عيبد أو كفر قال أبو حنيفة لا ضمان عليه وقال مالك أن قامت المينة على نفسه فم لم يضمن الحاكم وإن قامت المينة على الشرب والكفر ١٣٢ ضمن أنقرطه وقال الشافعي عليه ضمان ما حصل من أثر الضرب (فصل) في ما يستوفيه

فان كانت الامم موزعة قال ابو حنيفة وأحمد بن حنبل ليس السبب جدا محال بل هو الى الامام وانابوه قال الشافعي ومالك والشافعي
 بالسبب ذلك بكل حال (فصل في المرافعة اذا ظهر بها محال ولا زوج لها وذلك الامم التي لا يعرف لها زوج ولا مولود وقوله اكرهت
 ولو لم يكن زوجة قال ابو حنيفة والشافعي واحمد بن حنبل لا يجب عليها احد قال مالك اذا كانت معها لمست بفرسه فاعطاها ولا قبل

فولما قال الشبه وانفسه الآن يظهر ان ذلك كجسمه منسحق وشبهه ذلك مما يظهر مرة مصلحه في باب القنف في انفي الائمة على ان اخر
 المائل البالغ المسلم المختار اذا نطق حرا قال بالانفسا لعق فقام جد في زنا اوجة بالامة عاقبة مسلمة عفيفة غير ملاعنة لم تحذف زنا بصريح الزنا
 وكانافي غير دار الحرب وطلب القنف بنفسه اقامة لحداته يلزمه ثمانون جلدة وانه لا يزيد على ثمانين ١٣٣ وحدا العبد في القنف نصف حد
 الحر عند كافة الفقهاء وقال

الارزاقى حدا العبد مثل
 حدا الحر ولا يحذف الحرق
 قذف عبده عند كائنة
 الفقهاء وسكنى عن داود
 ان قذف الامة والعبد
 يحسد وانفقوا على ان
 القذف اذا في يمينه على
 ما ذكر ان الحد ستة طعنه
 وان القذف اذا لم يثبت
 لم يقبل له شهادة
 في فصل في اختلافهما
 في قذف جماعة فقال ابو
 حنيفة ومالك في المشهور
 انه بعد لجماعهم حدا
 واحد اسروا قذفهم بكلمة
 واحدة او بركب كلمات
 وللشافعي قولان اظهرهما
 يجب لكل واحد حد
 وعن احمد روايتان
 للمسورة عند اصحابه وهي
 قول قديم للشافعي انه
 قذفهم بكلمة واحدة اقيم
 عليه حد واحد او بكلمات
 فكل واحد حدوا الثانية
 ان طالبوه متفرقين حد
 لكل واحد منهم حدا
 في فصل في التعريض
 لاوجب الحد عند أبي
 حنيفة وان توى به
 القذف وقال مالك وجوب
 الحد على الاطلاق وقال
 الشافعي ان توى به القذف
 وقصره وجوب الحد
 وعن احمد روايتان

والثاني يخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الحاق السبب بالباشر وتوجه الثاني عدم الحاقه
 به والله تعالى اعلم
 في كتاب حكم السحر والساحر
 اجمع الائمة على تحريم السحر وهو زام ورقي وقد توارى في الايدان والتغوس والتلو بغير ضم وبقتل
 وبترق بين المرء وزوجه قال امام الحرمين ولا يظهر السحر الا على يده فاسق كما لا يظهر الكرمة الا على يدول
 وذلك مستند من اجماع الامة وقال مالك السحر زندقا اذا قال رجل انا احسن السحر قتل ولم يقتل قوته وقال
 الثوري اثبات السحابة وتعلم السحابة والتخيم والضرب بالامل والشعر وتعليقها حرام لمن انص الصريح وقال
 ابن قدامة لم يثبت حكم السحابة والضرب بالامل عند احمدان يحسب حتى يوثق او يقتل بالاول الذي يعزم على
 المصروع ويترجم انه يجمع الجن وانهم يعطونه فذكره اصبهان في السحر وروى ان احمد توفى فيما قال
 وسئل سمع من السبع عن الرجل يوحى عنه من يداه فقال انما ينسب الله عما ينسب ولم يمسح ما ينسب
 استطعت ان تنعم اشد فاقبل وهذا يدل على ان فاعل ذلك لا يكفر ولا يقتل انتهى واختلف الائمة فمن يتعلم
 السحر ويعلمه هل يكفر بذلك فقال ابو حنيفة ومالك واحد يكفر بذلك ومن اصحاب ابي حنيفة من قال ان
 تعلمه لعنته لم يكفر وان تعلمه معتقدا حواره او معتقدا انه ينفعه كفر وان اعتقد ان السحابين يفعل السحر
 ما شاء فهو كفار وقال الشافعي من تعلم السحر قلناه له صف لنا سحر لثان وصف ما وجب الكفر من مثل ما اعتقده
 اهل بابل من القرب الى السكواكب السبعة وانما يفعل ما يلقى منها فهو كافر وان وصف ما لا يوجب الكفر
 فلا يكفر الا ان اعتقدا باسح السحر وهل السحر حقيقة قال الائمة الثلاثة نعم وقال ابو حنيفة لا حقيقة له ولا تأثيره
 في الجسم به قال ابو حنيفة الاستبراء ياذي من الشافية هذا ما وجدته عن الائمة في هذا الباب من مسائل
 الاجماع كالمهم في حد السحر وحقيقته واما حكم الساحر فقال مالك واحمد يقتل بمجرد تعلمه واستعماله
 فاذا قتل مسرورا قتل عند الائمة الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يقتل بمجرد قتله بسحره وانما يقتل اذا تكرر ذلك منه
 وروى عنه انه قال لا يقتل حتى يقر ان يقتل انسانا بعينه فالاول الذي هو قول مالك واحمد مشدد وكذلك قول
 الثلاثة ان يقتل اذا قتل بسحره والثاني الذي هو قول ابي حنيفة فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه القولين راجع لاحتمال المحذور فان احدا احتج به الى قتل الساحر بمجرد تعلمه واستعماله لهقتله والا
 تركه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الساحر يقتل حد امع قول الشافعي انه يقتل قصاصا فالاول حشد والثاني
 تخفيف ووجه الاول قول الائمة ان الغلب في السحر حق اللهو ووجه الثاني ان الغلب فيه حق الخلق فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة في المشهور وعنه ومالك واحمد في اظهر روايته لا تقتل
 توبة الساحر ولا تسع لم يقتل كالزندق مع قوله للشافعي واحمد في رواية الاخرى انه يقتل قوته فالاول مشدد
 والثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول قول بعض الائمة ان السحر لا يصح الا من كافر
 لان الارواح احيى تصنع على القتل قدا خدعا كاره اعلم اليهوديات التي تنساحرا الان خرج من دين الاسلام
 ويؤيد ذلك ما قصه الله تعالى من هاروت وماروت انهما لا يعلمان احدا السحر حتى يقولوا فافاضلن فتنه فلا
 تكفر ووجه الله ولان الثاني انه ليس الساحر اعظم في الانجم من الكافر وقد قل الله تعالى قوته يوسع ان يكون
 المحكم في التوابع ارجاعا الى اجتماع الجته فان رأى بقاءه اشد ضررا على المسلمين من قتله قتلته ولم يقتل قوته
 والاقتل قوته بتوكره ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الساحر من اهل الكتاب لا يقتل مع قول ابي حنيفة
 انه يقتل كما يقتل الساحر المسلم فالاول تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وحكم ذلك راجع
 الى ما اعظم اوثاقه ومن ذلك قول مالك والثوري والشافعي ان حكم الساحر من النصارى حكم الساحر من اهل الجاهلية
 مع قول ابي حنيفة ان المرأة الساحرة تحبس ولا تقتل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة

اظهرها وجوب الحد على الاطلاق والاخرى كذهب الشافعي ولوقا لم يربى بانطى او بارى او ياربى او قارسى ياربى او ياربى
 ولم يكن في امانه من هذه منته فقبله الحد عند مالك وقال ابو حنيفة وللشافعي واحمد لا حد عليه في فصل في حد القذف عند ابي حنيفة قذفه
 من رجل فليس للقذف ان يسقط ولا ان يمتنع وان مات لم يورث عنه وقال الشافعي هو حق للقذف فلا يسقط في الجاهلية ولا اسقطه

وان يرى منه وورثته وهذا قول مالك في المشهور زعمه الا انه قال متى رفع الى السلطان لم يكلف المتقوف الاسقاط وعن احمد روايان
 أظهرهما ان الحق لا يدرى في فصل ولو قال لا تقف أنت عند قبال المتقوف بل أنظره فان كان المتقوف ظاهرا لم يجره فلا كلام ان التقا
 محتاج الى سنة على قوله وان كان المتقوف ١٣٤ معروفا بالرقم ذكره انه عتيق فانه يحتاج الى الدينة وان كان أمره مجهولا فله
 القاذف السنة عند مالك

الميزان • ووجه التوازي واجع الى اجتihad المجتهد اوردى الامام الاعظام اوثاب والله سبحانه وتعالى اعلم

كتاب الحدود السبعة المرتبة على الجنابات

وهي الردة والربا والزنا والقتل والسرقة وقطع الطريق وشرب الخمر اذا علمت ذلك فاقول وبالله التوفيق

باب الردة

وهي قطع الاسلام بنية او قول كفر او فعل وقفا تفق الاثمة على ان من ارتد عن الاسلام وجب قتله وعلى ان قتل
 الزنديق واجب وهو الذي يسر الكفر ويظهره بالاسلام وعلى انه اذا ارتد اهل بلد قتلوا وصارت اموالهم
 غنمه فاما واحدة من مسائل الاتفاق • واما الاختلاف ففي ذلك قول الامام ابي حنيفة ان المرتد يضمن
 قتله في الحال ولا يتوقف على استنائه واذا استناب فلم يتب لم يعمل الا ان طلب الامهال فهو مل ثلاثا ومن اعجابه
 من قال انه يعمل وان لم يطلب هو الامهال وقال مالك يجب استنائه فان تاب في الحال قبلت وتب وان لم يتب
 امهل ثلاثا له يتوب فان تاب والاقتل وقال الشافعي في أظهر قوله يجب استنائه ولا يعمل بل يقتل في الحال
 اذا امر على ردته وعن احمد روايان احدهما كذب مالك والثانية لا يجب الاستنائه واختلفت الارباء عنه
 في وجوب الامهال وبكى هن الحسن البصري ان المرتد لا يستتاب ولا يجب قتله في الحال قال عطاء فان كان
 على الاسلام وارتد فانه لا يستتاب وان كان كافرا ثم اسلم ثم ارتد فانه يستتاب وبكى عن الثوري انه يستتاب ابد
 فقول ابي حنيفة والشافعي مشددا في الامهال عند ابي حنيفة وقول اصحاب ابي حنيفة فيه تخفيف وقول
 مالك كذلك من حيث الامهال ووجوب الاستنائه وكذلك احمد في الاربعة عن احمد وقول الحسن مخفف
 وقول عطاء فيه تفصيل وقول الثوري فيه تخفيف من حيث انه يستتاب ابد لا يقتل فراجع الامر الى مرتبة
 الميزان وتوجه هذا الاول كها ظاهر • ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان حكم المرتد حكم المرتد من اجل
 مع قول الامام ابي حنيفة ان المرأة لا تحبس قالوا لا تشددوا في حقها فتعذب فراجع الامر الى مرتبة
 الميزان • ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فقوله لم يجعل من شاملة لذكر والاثنى ووجه
 الثاني جعل من خاصة بال رجل وايضا فان المرأة لا تظهر في دين الاسلام كبريت بل مردتها ولا تحارب بعن دين
 الكفر اذا ارتدت بخلاف الرجل • ومن ذلك قول ابي حنيفة وادق اشهر روايته وهو الظاهر من مذهب
 مالك انه تعذر رد الصبي المميز قول الشافعي انه لا تعذر رد الصبي المميز وهي الاربعة الاخرى عن احمد فالاول
 مشدد على الصبي في حجة ردته والثاني مخفف عنه بعدم معارفه جمع الامر الى مرتبة الميزان • ووجه الاول
 مراعاة حكم الارواح كراعا ما لم يلق تعالى يوم السبت بكم وجه الثاني مراعاة حكم الارواح مع الاجسام معا
 لان ذلك هو مناط التكليف فلكل منهما وجه • ومن ذلك قول ابي حنيفة في ظهور روايته واصحاب
 الشافعي في الاصع من خمسة او جهان توبة الزنديق يقل مع قول مالك واحمد ابي حنيفة في اربعة الاخرى
 انه يقتل ولا يستتاب فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول لما حقه
 بالحق الاصلى ووجه الثاني عدم لما حقه له لكونه ذاق طعم الاسلام في الجلالة فظاهر اختلف الكافر المطلق
 والله تعالى اعلم • ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة في ظهور روايته واصحاب الشافعي في اربعة الاخرى
 شروط ظهور احكام الكفر وان لا يلق فيها مسلم ولا • فالاولى وان لا يكون متاخذا لدار الحرب
 مع قول مالك ان ظهور احكام الكفر في بلد تصير دار حرب وهو من غير الشافعي ووجه الثاني في حجة ردته
 بالشرط الذي ذكره هو الثاني فيه تشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول ابي حنيفة وما كان
 انه اذا ارتد اهل بلد لا يجوز ان تنتم ذراهم الى حديث منهم بعد ردته ولا يسترقون بل يخرجون على الاسلام

ولشافعي قولان اصحهما
 انه عليه الدينة • فقول
 وحده القنف مردوث
 عند مالك والشافعي غير
 ان مذهب الشافعي في
 بره ثلاثة او جه احدها
 جميع الورثة من الرجال
 والنساء والثاني ذوا الانساب
 فخير منسب الزوجان
 والثالث العصباء دون
 النساء وقال ابو حنيفة
 لا يرث رجل سقط موت
 المتقوف في كتاب المرقفة
 اختلاف الاثمة في نصاب
 المرقفة فقال ابو حنيفة
 دينار وعشرة دراهم
 اربعة احدهما وقال مالك
 واحد في اظهر الارباء
 عنه ربع دينار وثلاثة
 دراهم اربعة ثلاثة دراهم
 وقال الشافعي هو ربع
 دينار من الدراهم
 وغيره او اجمعوا ان
 الحر ربع مرقفة وجوب
 القطع مما اختلفوا في صفته
 فقال ابو حنيفة في كل
 ما كان من زائق من
 الاموال كان حرزا لجنبها
 وقال مالك والشافعي واحدا
 هو مختلف باختلاف
 الاموال والعرف معتبر
 في ذلك واختلفوا في القطع
 سرقة يامرع اليه
 انفساد فقال ومالك

والشافعي واحدا يجب القطع فيه اذ لم يلحق الحد الذي يقطع فيه مثله بالتميم وقال ابو حنيفة لا يقطع فيه وان بلغت قيمة ما يسرق منه تساما ومن الى
 معرف تمرا معلنا بالشجر ولكن حرزا لا يقطع فيه مال الشافعي يجب عليه قيمته وقال احمد يجب قيمته دفعتين وتقوا على انه يسقط
 القطع عن سارق وهل يقطع سارقا لجنب قال ابو حنيفة لا يقطع وان بلغت قيمة ما يسرقه تساما وقال مالك والشافعي واحدا يقطع اذ بلغت

ففيه نصيبا ومن يقطع حبل العار بكال الوضيفة وما لا الشافعي لا يقطع وقال أحسب قطع (فصل) كاتبة في الأئمة لما إذا اشترك جماعة في سرقة فحصل لكل واحد منهم نصيب إن على كل واحد منهم القمط إن اشتركوا في سرقة نصيب فقال أبو حنيفة والشافعي لا يقطع عليهم وقال مالك إن كان صاحب يحتاج إلى تعاون عليه فقطعوا وإن كان صاحبكم الواحد لا انفرد ١٣٥ بحمله فقولان لا يصححوا ولا انفرد كل

الذي ان يلقوا فان لم يسلموا وحسبوا وهددهم الحاكم بالضرر بحد بالي الاسلام واما زرايهم فمسترون
وقال احدثت قري ذرايهم وذرراي ذرايهم وقال الشافعي في اصح القولين انهم لا يسترون فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان والله تعالى اعلم
فتقى الآية على ان لا يملكون وانه لا يد لعلمين من امام يقيم شعائر الدين ونصف المظلومين من الظالمين
وعلى انه لا يجوز ان يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا امامان لا يفتقنان ولا يفتقران وعلى ان
الآية من قر بش وانها حاضرة في جميع احادقر وفي ان الامام ان يستخلف وانه لا خلاف في جواز ذلك لا امام
اي بكر الصديق وعلى ان الامامة لا يجوز لامراة ولا كافرا ولا ملاحيا ولا مجنون وعلى ان الامام الكامل يجب
طاعته في كل ما يامر به ما يكن مستوعوا في اسكان الامام او احكامهم ولا مانع من دعوى اهل الخارج على
امام المسلمين اوص طاعته طاعة فقهائهم وشيوخه وان كان لهم ما يؤيد من مقتضى وطاعته فانه يجب اهل الامامة طاعته حتى
يفيروا الى امر الله تعالى فانها واو كلف عنهم وعلى ان ما اخذ من العتاة من خراج ارض او خير ينفذ بامر اهل
العدل ان يحسبوا به وان ما يتلقه اهل العدل على اهل البني لا ضمان فيه هذا ما وجدته في الباب من مسائل
الائتاق واما ما اختلفوا فيه من ذلك فقول مالك والشافعي واحده لا يجوز ان يتبع مذهبهم والان يذهب
على جريهم من قول ابي حنيفة يجوز ذلك ما دامت الحرب قائمة فاذا انتهت الحرب برد اليهم الاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول
مالك وابي حنيفة والشافعي في الجدة الرجوع واخذ في احدي رايه وان ما يتلقه اهل البني على اهل العدل
في حال القتال من نفس او مال لا تضمن من قول الشافعي في التسليم واخذ في رايه الاخرى انه ومنه
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول مطلب ثانيا على اهل البني
لظلمة الامام العادل بالاحسان اليهم وعدم تعظيمهم ما تلتفوه ووجه الثاني طلب اهل العدل انظار
كلتهم على اهل البني لتقوى هيبتهم في قلوبهم ولا يجبروا بعد ذلك على البني فكل من القولين وجه صحيح
والله تعالى اعلم
باب الزنا

منه فأخرج من الحزب قال أبو حنيفة لا تقطع عليه ما قال مالك تقطع الذي أخرجه قولا واحدا في الدخول الذي قرره بإجماعه قولان وللشافعي قولان الأصح يقطع الخارج خاصة وقال أحمد عليهما لا تقطع جمعا وإن تقب أحدهما الحزب ودخل الآخر فخرج من المال قال الشافعي قولان الأصحهما لا يقطع **الأفضل** ولو لم يفرح أصغر الأعمى قال أبو حنيفة والشافعي لا يقطع وقال مالك يقطع واختار بعض أصحابه أنه لا يقطع وعن أحمد روايتان أظهرهما لا تقطع ولو سرق مضافا قال أبو حنيفة وأحمد لا تقطع وقال مالك والشافعي يقطعها والناس قال مالك والشافعي وأحمد يقطع

وقال أبو حنيفة وحده لا يقطع من سرق من شاة الكعبة ما يبلغ ثمنه نصا بأكل الشافعي وأحمد يقطع وقال أبو حنيفة ومالك لا يقطع من فصل (ج) ومن سرق وقطعت يده التي ثم سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى بالائتاق فيلوسرق ثالثاً أكل أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايته لا يقطع أكثر من بدور رجل بل يحبس ومذهب مالك ١٣٦ والشافعي أنه يقطع في الثالثة تسرى يده وفي الرابعة غني رجله وهي الزائدة الأخرى عن أحد

فصل في هل يمتنع
السرق ما قرأ السارق
مرة قال أبو حنيفة ومالك
والشافعي يمتنع بإقراره
مرة وقال أحمد لا يمتنع
الإقرار مرة ومن به قال
أبو يوسف (فصل في)
انتفاعي على العين
المسروقة إذا كانت باقية
فإنه يجب ردّها وإن لم
يحتصم على السارق وجوب
التمتع والقطع إذا تاب
المسروق قال أبو حنيفة
لا يمتنعان فإن اختار
المسروق منه العزم لم
يقطع وإن اختار القطع
وأسبق لم يغر السارق
وقال مالك أن كان السارق
موسرا وجب الفع
والتمتع وإن كان معسرا
لم يمتنع بمسألة قيل يقطع
وقال الشافعي وأحمد
يحتنعان فقطع ويغرم
القيمة (فصل في) هل
يقطع أجد الزوجين
بسرقة مال الآخر قال أبو
حنيفة لا يقطع أحدهما
بسرقة مال الآخر سواء
معرفة من يستأص
لاحدهما أو من اليد
التي هما فيه وأما مالك
فيقطع من سرق منهما إذا
معرفة من سرقهما للمسروق
منه فإن سرق من بيت
سكان فيه فلا يقطع

يقول المار يعظم شرف النسب ويخفف بدناء النسب اه ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه اذا
وجدت شراطة الاصحان في احد الزوجين دون الآخر لا يثبت الاصحان لاحدهما مع قول مالك والشافعي
انه يثبت له وجبت شراطة الاصحان فيه فان زنيا كان المخلد حق من لم يثبت له الاصحان والارحى
من يثبت له كالأرصوصة وجود الاصحان في احد الزوجين ويحدون الآخران بغير وجه المخلوثة أو بطلان الامر
زوجها الصبر والمطعة لوط أو بطلان الحرامه متر وجهه الأول في تخفيفه والثاني فيه تشديد فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لا يثبت الاصحان ليهودي اذاني وهو محسن ولا يرجع
لان عندهما لا يتصور الاصحان في حقهما لا اشتراطهما الاسلام في الاصحان ولكن يجلدهما في حنيفة
وبماقوله الامام عند مالك بحسب اجتماعهم مع قول الشافعي واجده ومحسن يرجع لان الاسلام عندهما ليس
بشرط في الاصحان كما هو الأول في تخفيفه على اليهودي والشافعي مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول مالك واحمد والشافعي ان المرأة العاقلة اذا مكنت جنتها من نفسها طيبها أو زنى عاقل
بجنته أو حبس المخلد على العاقل منها مع قول ابي حنيفة يجب المخلد على العاقل دون العاقلة فالاول مشدد
على المرأة والثاني تخفيف عليها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الحكم دافع العقل مطلقا
وجه الثاني لا يعرفه الا ترى في مقام ابي حنيفة رضي الله عنه في مقام الاستنباط ومن ذلك قول
مالك والشافعي واجده لو زنى امرأة امرأته فطهرها وزوجته فوطئها وبغى ابي حنيفة فوطئها وبغى
امرأته فوطئها وبغى فوطئها وزوجته مشددة فوطئها فاحتمل فلا يحد على الفئات والاعلى مع قول ابي
حنيفة فان عجل المخلد فالاول تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه يحد
بالظن بصورة الاقدام على الوطء في الجملته ووجه الثاني ان الظن لا يوجب الاقدام على الوطء فكان الواجب
عليه الا ترى حتى يعلم اغتاز وجته وقد يكون الظان والاعلى حاذقاً فطناً لا يخفى عليه حال زوجته من غيرها
فأراد الامام ابو حنيفة سد الباب شفعه على دين الامة لئلا يضر احد على مثل ذلك الفعل بعد ما وزعمه لاحد
عليه بدعواه الظن بانها زوجه والحال انه لا يثبت بل يلغى وقوع مثل ذلك من بعض النساء مع امرأته
زائراً متافقاً بينهما في ذلك فنص الله العاقبة ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمدته يشترط البدق في الاقرار
بازناؤه لا يثبت الاقرار به بذلك أربع مرات على نفسه كونه بالاعاقلة مع قول الشافعي انه يثبت باقراره
مرة واحدة فالاول في تخفيفه على الزاني بعدم اقامة المخلد اذ لم يشر بذلك أربع مرات على نفسه كونه
بالاعاقلة والثاني مشدد على فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول طلب التثبت في اقامة المخلد
فان الله تعالى يحب بقاء المالم أكثر من ذهابه كما اراد به قوله تعالى وان رجوهوا السلم فاضعها الى وترك
القتل ووجه الثاني بعدم كذب الانسان على نفسه واعترافه بما عاين وجب المخلد او جسم فان ذلك لا يثبت الا لمن
أهل اليقين والامان الكامل وقيل ما دام لم يمارأه فاعترف به على نفسه انما جازعناه على كاد الايمان بالاعاقلة
يوم القيا وما دام طلب الشرف بامانة المخلد على الاقعة في نفسه انما وقع في الزنا والله اعلم ومن ذلك
قول الاثمة الثلاثة ان الشهود الأربعة اذا لم يشهدوا في الزاني فجلس واحد منهم فذقه وعابهم المدا انهم
في مجالس متفرقة مع قول الشافعي انه لا بأس بتفرقه وقبول أقوالهم فالاول فيه تخفيف على الزاني بعدم
ثبوت الزاني في حقه اذ لم يجمعوا حال شهادتهم في مجلس واحد والثاني مشدد عليه ووجه الاول طلب التثبت
في اقامة المخلد ووجه الثاني المبادرة الى التعهد اذ لكل التصاب ولو في مجالس بحسب اجتماعها كما هو مبرار
من الحلف الاوفر والمصلحة للمسلمين ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك في صفعة المجلس الواحد هو ان يجيء
الشهود بمجتمعين فان جاوا متفرقين واجتمعوا في مجلس واحد فاتهم فذقه بعدون لفقد الشرط من مجيئهم

(١٨ - میزان فی) السارق الظریف وعن أحد روايات احداها لا يقطع والاخرى يقطع والثالثه يعقل قوله اذا لم يكن معرونا السرقه وينقطع عنه القناع وان كان معرونا بالسرقه يقطع فحصل كل شوق القطع على مطالعته من مرق منه الى مال قال الحسن بن واوحيق ان ظهور روايته واجباته للسارق يقتصر وقال المال لا يقتصر وهي رواية عن احمد وقول رجل زحلاني دارو قال دخل على ثياخذ

مالي ولم يشفق على الا يقتل قال أوجنفة لا قود عليه اذا كان داخل معروفاً بالقصد والافضل القود وقال مالك والشافعي وأحمد جعله انقصاص
 الا ان باقى سنة ولو سرق من الغنم وهو من أهله فهل يقطع قال أوجنفة وأحمد لا يقطع وقال مالك في المشهور وعنه يقطع وعن الشافعي
 قولان كالمذموم والاصح انه لا يقطع ١٣٨ واتفقوا على انه اذا سرق من الغنم وهو من غير أهله أنه يقطع والصيودا لم يملك السرقة

من حوزها لم ينجب فيها
 انقطع قال مالك والشافعي
 وأحمد يقطع فهو في جميع
 ما يؤول في العادة ويجوز
 أخذ الاغراض عنها
 سواء كان أصلها مباحاً
 كالصعد والماء والحجارة
 أو غير مباح وقال أوجنفة
 كل ما أصله مباح فلا يقطع
 فيه وهو محل يجب القطع
 بسرقة النشأ في العلم
 ونحوه نصاً قال مالك
 والشافعي وأحمد يجب
 القطع وقال أوجنفة
 لا يجب القطع في النشأ
 الا في الساج والابنوس
 والصندل والقنا (فصل في)
 وأجمعوا على أن السارق
 اذا وجب عليه القطع
 وكان ذلك أول سرقة
 وهو جميع الاطراف فانه
 يبدأ بيده التي من
 مفصل الكف ثم يمس
 وانه اذا عاد فسرق ثانياً
 فوجب عليه القطع انه
 يقطع رجوعه للسرى من
 مفصل الاقدم ثم يمس
 وانه اذا لم يكن له الطرف
 المستحق قطعه قطع ما بعده
 وكذلك ان كان أشمل
 لا يقطع فيه قطع ما بعده
 الا بأخشفة فانه قال يقطع
 الطرف المستحق وان كان
 أشمل وقال الشافعي من
 سرق بعينه مثله وقال

بمجموعين مع قول الشافعي ليس ذلك شرط في مجرمهم ولا اجتماعهم بل متى شهدوا بالانتماء فزادوا واحداً
 بعد واحد وجب الحد ومع قول أحمد المجلس الواحد شرط في اجتماع الشهود وأما الشهادة فزادوا جميعهم مجلس
 واحد وشهدوا به سمعت شهادتهم وان جاؤا منفردين فالأول مشدد في الشهادة تخفف على من اتهم بالزنا
 والثاني عكسه والثالث قرين بينهما فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه ذلك كظاهر وهو أنه يعلم من
 المسئلة قبله • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو أقر بالزنا ثم رجع عنه قبل رجوعه وسقط الحد مع قول مالك
 انه لا يقبل رجوعه في الزنا ولا في السرقة ولا في الشرب الا أن يرجع فتنشد سنة بعد ثبوتها في صورة الزنا فالأول
 فيه تخفف وقول الثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول الفعل بمحدث أدرك الحد
 بالثبوت ووجه الثاني على قائله يحدث لا عندل ان قرأت نيت كونه حدثاً ووجه الاستثناء في قول مالك
 أن الشهادة بغير ثبوتها تورث شبهة عند الحاكم • ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد ان الواط واجب الحد
 مع قول أبي حنيفة انه يميز في أول مرة فان تكرر منه قتل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف من حيث
 اشتراط التكرار يرحق يقتل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول ما ورد في الكتاب والسنة من قوله
 عقوبه الله لفاعله ووجه الثاني أن وطء الذكر ليس فيه اختلاط انساب ولا نيل للناس على الذكر وبغيره
 على قتل اللواط • كما يشارون على المرائة ان أجازنا أحد منهم وشدة العقوبة تابعة في الغالب لعظم الفساد
 في الوجود حوز بعض الخنفسة أن يميز بالقائه من شأه وان أدى الى مخرته • ومن ذلك قول مالك
 والشافعي في أحد قوليه وأحمد في أظهر روايته ان حد الواط الرجيم كل حال ثباً كان أو بكراً مع قول
 الشافعي في أربع قوليه وأحمد في إحدى روايته ان حد كذا زنا بغيره في بنة النكر والتميم ففي المصن
 الرجيم وعلى النكر الحد فالأول مشدد والثاني فيه نوع تخفيف على النكر فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الأول كظاهر لا يخفى على الفطن • ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في الرجيم من
 أدوم الامن من أبي حنيفة يميز رجوعه الى الواط التي اختارها للفرق من أقوال أحمد مع قول مالك في الواط الاخرى
 عنه والشافعي في أحد أقواله انه يحدو بخلف بالكره والنية • والقول الثالث للشافعي انه يقتل بكراً
 أو بما لا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشدد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل هذه
 الاحكام تختلف باختلاف احوال الناس في الدين والورع كالأول نقصاً ما به أو كونه تنقصاً على الاراذل
 والثاني ثابت بالترفع فقط ويشدد على أشرف الناس والكهول بالحد أو القتل على قاعدة كل من عظمت
 مرتبته عظمت مصيره • ومن ذلك قول أبي حنيفة ان كانت البهيمة الموطوءة نكراً ذبح والافلا هو
 الرجيم عند اصحاب الشافعي من عدة أو جمعه قول مالك انها لا تذبح بحال ومع قول أحمد انها ذبح سواء كانت
 لها ولغيره وسواء كان مما يؤكل لحمها أم لا يؤكل وعلى الواط في قيمتها صاحبها فالأول فيه تشدد يذبحها
 والثاني تخفف عنه والثالث مشدد فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه من قال يذبح خيفة أن يمارى
 صاحب البهيمة وعلى الفاعل فيما فان الذم كذا رواه ذكر واذك الاسر ووجه من قال لا يذبح علم
 وردود في جميع في الارمذ يحياه ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يجوز الواط الا كل ميثان كانت مما يؤكل
 مع قول مالك انه يجوز له ونسبه الا كل ميثان مع قول أحمد لا يكل ميثانها ولا غيره ومع قول اصحاب الشافعي
 في أصح الوجهين انها تؤكل كل مطلقا فقدما يقتضى الحرص فالأول مشدد والثاني والاربع تخففان على الفاعل
 وغيره والثالث مشدد على مافرجع الامر الى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد لو عقد
 على محرمة نسب أو رضاع أو على معدة من غيره وطئ في هذا العقد علناً بالصرح وجب عليه الحد مع
 قول أبي حنيفة انه يميز فقط فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح كل

أهل الخمر انما اذا قطع وصحت فادها فانها تقطع وان قال لم يرد أو يؤدى الى التلف قطع ما بعده واختلفوا فيما اذا
 غلط القطع فقطع اليسرى عن اليمنى فقال أوجنفة ومالك والشافعي وأحمد جعله القاطع اليمينى وجوب إعادة القطع
 قولان في الشافعي أصحهما القطع ورواين عن أحمد في تفصيله واختلافهما اذا سرق نصاباً ملكه بشراً أو بهيمة أو أرب أو غيره هل

بسط القطع أم لا قال أبو حنيفة يسقط مالك والشافعي وأحمد لا يسقط سواء كان قبل الزنا أو بعده **وقول** لم يورق قسما من مستامن
نصابا من حرز قال أبو حنيفة لا يقطع وقال مالك والشافعي وأحمد يقطع والمستامن والمأهله إذا مر قوا جاب القطع عليهم عند مالك وأحمد
وقال أبو حنيفة لا يقطع عليهم ما ورن الشافعي ولأن مالكه بن أبي حنيفة يقطع واتفقوا على أن ١٣٩ المختلس والتهيب والغاصب على

عظم جناباتهم وأنعمهم

لا يقطع عليهم

قوا بقطع الطريق

اختلاف الأئمة في حد قاطع

الطريق فقال أبو حنيفة

والشافعي وأحمد مولى

الساكنين المد كوزف

الأبنة كزجة وقال مالك

ليس هو على الترتيب

لإمام الاجتهاد من القتل

والصلب وقطع اليد

والرجل من خلاف والنفق

والجسد واختلف القائلون

بأنه على الترتيب كعبته

فقال أبو حنيفة أن أخذوا

المال وقتلوا فالإمام

بأخبارنا شاء قطع أيديهم

وأرسلهم من خلاف وأن

شاه قتلهم وصلبهم وأن

شاه قتلهم لم يصلبهم

وصفة الصلب عند علي

الحسين وعنه أن الصلب

أشهر من غيره ثم روي

أن عذوت وأصلب

أكثر من ثلاثة أيام فإن

قتلوا ولم يأخذوا المال

قتلهم الإمام أحدا ولا

بانتت الإمام إلى مقصو

أول أو بيان أخذوا مالا

لمسلم أو زنى والمأذون

قسم على جماعة أمصاب

كل واحد عشرة دراهم

أو أقتله عشرة قطع

الإمام أيدهم أو رجلهم

من خلاف فإن أخذوا

الأول على أهل الدين والمروءة والورع والثاني على أراذل الناس كما ينظره * ومن ذلك قول أبي حنيفة
ومالك والشافعي وأحمد في حد السرقة وأبنته لا يحد يوط أمته المزوجة مع قول أحمد في مال وأبنة الأخرى أنه
يحد فالأول منه يخفف لشبهة المال والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصع حمل الأول
على من خاف الزنا منه أو الغلبة والثاني على من لم يخف ذلك فشد عليه لتكفنه في الوطء الحرام بعد أن
نقل حقه إلى الشخص الذي زوجها له من غير قوة علمية ولا دأعية ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو شهد
اثنان أنه زنى بها في هذا الزاوية واثنان أن الله زنى بها في زاوية أخرى قبلت هذه الشهادتان وجب الحد مع قول
مالك والشافعي لا تقبل ولا يجب الحد فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصع حمل
الأول على من خاف الفراق على عدم خوضه من الله ثم يدرأ عنه الحد شبهة اختلاف الشهود في محل وقوع
الزنا بخلاف من يخاف الله تعالى الذي قلنا القول الثاني عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومهتت
الاسلام كما راجعه الله تعالى بقول ليس الاقوام على من يحد منهم وإنما اللوم على المتم الذي غرط في حفظ
ظاهرة من الوقوع في ذل حتى صار الناس يقبلون اضافته اليه ولو أنه كان حفظ ظاهره عن ذلك لما
قبل الناس اضافته من التقاض بل كانوا يرونه من ذلك ويحيون عنه * ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أن الشهادة في الزنا لا تقبل وشرب الخمر تسعير يحد منه متى طو بل من الواقعة مع قول أبي حنيفة
أنها لا تسعير بعد تطاول المدة إلا إذا كان له شاهد وعذر كعبه عن الإمام فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ذلك حتى لم يثبت لنا ما يوطء وقد تكون الفتنة لم تخمد على
ذلك الوقت الذي يقام الحدية ووجه الثاني أن الفتنة قد تكون خمدت فتتحرك الجسد لمخالفة والنفس
فيتم ولمن ذلك الفتنة الشديدة كما أن الشارب كذلك قد يكون وقع له في صلابة * ومن ذلك قول أبي حنيفة
أنه لو أقر بالزنا على نفسه بعد مدة مع إقراره ولا يصح في إقراره بشرب الخمر بعد مدة مع قول الأئمة الثلاثة أن
قراره يصح في الكل فالأول فيه تفصيل والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القول الأول
أنه لا يحد في التفصيل أنه لم يرض لنا ما يوطء ووجه الشك الثاني منه في عدمه قول إقراره بالخمر أنه حتى
يتعلق بالله وحده بخلاف الزنا لا يحد في ذلك قال الإمام أبو حنيفة في شرب الخمر أنه لا يصح * ومن ذلك قول
أبي حنيفة أنه إذا حاكم الحاكم كمن شهد أنه فاسق الشهود أو يأنوا به أو كفارا فلا ضمان عليه مع قول مالك
نه أن قامت البينة على فسقهم ضمن إقراره بوطء مع قول الشافعي أنه يضمن ما حصل من أثر الشرب فالأول
مخفف والثاني مفصل وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة ظاهرا * ومن
ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في حد قولهم ما استبقوه الإمام من الحدود والتعصا وبخطه فيه
فأرسته على بيت المال مع قول مالك أنه يحد ومع قول الشافعي وأحمد في القول الآخر لما نهى على عاقلة الإمام
فالأول فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث مشدد على العاقلة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه
الأقوال الثلاثة ظاهرا * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو وطئ جارية من وجهه وانذر وجهه في ذلك كان قال
فلنتناها ما حلت لي إلاذن فلا حد عليه وإن قال علبت الخمر حرم مع قول مالك والشافعي أنه يحد من وجهه
نثار جرم مع قول أحمد يحد مائه حادثة فالأول فيه تخفيف من جهة وتشديد من جهة والثاني مشدد
والثالث متوسط فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول العذر بالجمل بالخمر في الشك الأول منه
ووجه الثاني عدم عذره مثل ذلك لتدريجها فخر به على كل من خالف أهل الإسلام إذ الوطء لا يباح إلا
بذلك أو يعتقد وجه الثالث أنه أمر مشتبك بين العلم والجمل فكان فيه الجمل * ومن ذلك قول مالك في المشروعة
والشافعي وأحمد أن يقيم الحق على عدمه أمته إذا قامت البينة عنده أو أقر بين يديه لا فرق في ذلك بين

قبل أن يأخذوا مالا ولا قتلوا أنفسهم الإمام حتى يحدوا أو يوطئوا فنه صفة التي عنده وقال مالك إذا أخذ المهاربون فحل الإمام
فيهم ما رآه أو يحد فيهم من كان منهم ذراعي وقتلته ومن كان ذاقه فقط فناما فحاصلة أنه يجوز عنده للإمام قتلهم وقطعهم وإن لم
يقولوا ولم يأخذوا مالا على ما رآه أو يحد ولما شأهم وصفة التي عنده أن يخرج جرحا من البينة الذي كانوا فيه إلى غيره ويحبسونه وصفة الصلب

هذه كسفة مذهب أبي حنيفة وقال الشافعي وأحمد إذا أخطأ قبل أن يقتلوا نسبا أو بائنا أو بالانفوا أو اختلعا في صفة انثى فقال الشافعي نفهم
أن يهدوا أذانهم ويلبوا عليهم الخدات أو واحد أو عن أو مبتان أحدهما هكذا الأخرى أن يشردوا فلا يتركون بأن في بلدوا أو أخذوا
بالمال أو يقتلوا أو يقطع أيديهم وأرجلهم ١٤٠ من خلاف ثم يخونون وأن يقتلوا وأخذوا المال فلا يجب قتلهم وصلبهم حتى وإن قتلوا

وإن أخطأوا المال فلا يجب قتلهم حتى وإن وصلب
عندهما سبيل القتل وقال
بعض الشافعية بصلب
حياتهم بقتل ومدة الصلب
عند أبي حنيفة ومالك
والشافعي ثلاثة أيام وقال
أحمد ما يقع عليه الاسم
واختلصوا في اعتبار
النصاب في قتل المحارب
فأعتبه أبو حنيفة والشافعي
وأحمد ولم يعتبره مالك ولو
اجتمع محاربون في فائز
بعضهم القتل والأخذ
وكان بعضهم عنوا وردا
فهل يجري عليه أحكام
المحاربين أم لا قال أبو
حنيفة ومالك وأحمد لا يرد
حكمهم في جميع الأحوال
وقال الشافعي لا يجب على
الزوجه أن تنزع برئها من
والنزع ريب وشعوك ذلك
فصل في اتقي الأئمة
على أن من برز وشهر
السلاح بخيافا للسبل
خارج الأمر بحيث لا
يتركه الموت فانه محارب
فأوجب لطريق جارية
عليه أحكام المحاربين ثم
اختلفوا فيمن فصل ذلك
في مصر فقال مالك
والشافعي وأحمد هما سواء
وقال أبو حنيفة لا يثبت
حكم قطاع الطريق إلا
لمن يكون خارج مصر
ولو كان مع القطاع امرأة
فواقتحم فيه فقتل وأخذ المال قال مالك والشافعي وأحمد تقتل حدا وقال أبو حنيفة تقتل قصاصا وتضمن (فصل في اتفقوا الزمان
على أن من قتل وأخذ المال وجب إقامة الحد عليه فان عفوا أو المقتول أو المأخوذ منه فانه غير مؤثر في إسقاط الحد عنه وإن مات منهم قبل
إلتقائه عليه سقط ما أخذوا لحدود حتى الله عز وجل وطولب بالحقوق فلا تعين من النفس والأموال والبرج إلا يعني هم قتلوا

الزنا والقتل وشرب الخمر وغير ذلك أو بالسرقة فقال مالك وأحمد ليس للسيد القطع وقال أصحاب الشافعي
للسيد ذلك في أصح الوجهين لأطلاق الخبر ومنهم من قطع به وقال أبو حنيفة ليس للسيد إقامة الحد في الكل
بل رده إلى الأمام فان كانت الأمة مزوجة فقال أبو حنيفة وأحمد ليس للسيد حدا محال بل هو للأمام وأما به
وقال مالك والشافعي للسيد فعل ذلك بكل حال فالأول فيه تخفف على السيد في إقامة الحد على رقيقه والثاني
فيه تشديد من حيث جمع السيدن إقامة الحد في رقيقه في الفعاح وفيه تخفف من حيث إباحة ذلك والثالث
مشدد على السيد والأول من المسئلة الثانية في الأمة المرحومة مشدد على السيد والثاني منها يخفف عليه فرجع
الامر إلى المسائلتين إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول من المسئلة الأولى كون السيد معدودا من مال السيد فله
تقوى المتبعة فله على نفسه إثبات الحق والله عز وجل روجه الثاني كون إقامة الحد بدو الإصالة من منصب
الأمام الأعظم فكان سقم ما في ذلك على السيد لكونه أتم مرتبته غالبا وإن عاجل الشارع إقامة الحد بدو إلى
الأمام الأعظم دون كل من نزع إلى إقامته من المتابعة ونحوهم دفعا للفساد في الأرض فله عدم قدرة الزوجة
على رد نفوسهم من تنقيص غضبهم في هضم بعض أجهلة لا تصبر ولا مسلام والشرع به مختلف الأمام
الأعظم وأما به ليس له غرض عند أحد دون أحد عابوا بقدر على أن ينفذ غضبه في غيره ولا عكس فاقتل
الأمام شخص أو فلما لا يقد رصمته أن يقتلوا الأمام لأجله عاقد قدر أيت شخصه قتل أخوه قتل قاتله فرجع
أهل القتل الثاني فقتلوا الأخ وأولاده فبلغ القتل ثلاثين رجلا ولو أن القتل كان على يد الأمام ما قتل أحد
زائد على القاتل الأول فدل أن السيد لا يخاف من إقامته الحد على رقيقه فتنة وكلام لا يدم قدرة عصبية
المعد على قتل سيده عادة أو قطع يده أو ضرب به فاقوم • ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أنظر
روايتهم أنه إذا ظهر المرء أفاخره جرحا ولا زوج طاروك ذلك الأمة التي لا يعرف طاروك وتقول أكرهت أو وطئت
لشبهة لا يجب عليها أحد أو قول مالك أنها لو كانت قد كانت مقهية ليست شر به ولا يقبل قولها في الشهة والغصب
الآن يظهر أن ذلك كسبيها مستغنى وشبه ذلك ما يظهر به صدقها لا الأولية في تخففها والثاني في تشديد فرجع
الامر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول عدم تحقق تملكها بما هو سيد لا سيلا عنها وطئت شعوى نائمة أو مدعى
عليها لم تحلت من ذلك الوطع وقد روى البيهقي أن امرأة تزوج لها قتيلا إلى عمر بن الخطاب حين وجدوا
حاملها قاتل عمر العاصم بن الذي عندي أن هذه ما هي من أهل التهمة ثم استغفها عما شانهن انقالت ما أمر
المؤمنين في أمر أو هي أتهم وإذا دخلت في صلاتي فاعل على المشوع فاعجب عن أحاسمي فربما أتاني
أحد من المعتاضفين من غير علي فقال لها عمر رضي الله عنه وذلك نظري بل وقد راعها عبد الله • وقد
حكيت ذلك لزوجي الأمه الصالحة أم عبد الرحمن فقالت إن الولد لا يخلق إلا من ماء الرجل والمرأة فعاوانا
كانت غائبة الفعل فلا شعور لها بل ذاك جماع ذلك الرجل حتى يخرج ماؤها وتخلق الولد من ماء واحد من
خصائص عيسى عليه الصلاة والسلام كانت الذي عندي أنها شاعت بوطء رجل لها فخرج ماؤها ولكن
استحييت من الناس أو رث ذلك شعبة عندهم ففرا الحد منها إلى الله سلم لها قتيلا فقتلت لها وقد تكون
هذه المرأة حلت بعد تزوج رجل منها فاختلط منها بعنه الباقي في رجها فقتل من ذلك الولد وأما كانت
من ورثة أم عيسى في هذا المقام فكأنه قاصص من مقام ما ذكره كذا قاصص مقام نفخ
ملكاً وشيطان في ذيل هذه المرأة ما لا زوج أو بالسبب عادة فقالت هذا عبد الله أو ما وجه قول مالك الذي
هو مقابل وجه الأئمة الثلاثة أنها شعبة فهو لم يد أنها شعبة بذكرها الحد عنده فاعلم ذلك والحد لله رب
المالين

باب حد القذف

اتفق الأئمة على أن الحر البالغ العاقل المسلم المختار إذا قذف امرأة فلا بائنا نسبا لمعناه فيمهد في زنا قال مالك

فواقتحم فيه فقتل وأخذ المال قال مالك والشافعي وأحمد تقتل حدا وقال أبو حنيفة تقتل قصاصا وتضمن (فصل في اتفقوا الزمان
على أن من قتل وأخذ المال وجب إقامة الحد عليه فان عفوا أو المقتول أو المأخوذ منه فانه غير مؤثر في إسقاط الحد عنه وإن مات منهم قبل
إلتقائه عليه سقط ما أخذوا لحدود حتى الله عز وجل وطولب بالحقوق فلا تعين من النفس والأموال والبرج إلا يعني هم قتلوا

شرب رجل الخمر وزنى سورق وجبت له في الحمار به أو غيره أكل أو حنيفة أو أحد يقتل ولا يقطع ولا يجلد لأشبهان حرقوا الله عز وجل
وهي منية على المسحوق أن يقتل عليها فخره بالله الشاة ولو قذف وقطع يداؤه قتل جلد وقطع وقيل لأشبهان حرقوا الله عز وجل
على الشاة وقال الشافعي تستوفى جية من غير تدخل على الإطلاق ولو شرب الخمر وقذف ١٤١ الحصان كالأو حنيفة والشاة
وأجد لأشبهان حرقوا الله عز وجل.

الزمان أو قذف حيا فإنه عاقلة مسلحة عفيفة غير متلعة لم تخدق زنا بصر الزمان أو كان في غير الحرب والرجاء
وطالب المذنب وبه قال كافة العلماء خلافا للزواهي قال جلال الجدي خذوا من ذلك التفتوا على أن الجرح
لا يحدق قذف عبده وبه قال كافة الفقهاء خلافا للداود فيسأخي عنه أنه قال قاذف العبد أو الأمة جحد وانفقوا
على أن القاذف إذا أيقن بتهمة ما ذكره سقط عنه به الجحد وكذلك التفتوا على أن القاذف إذا لم يثبت لأصل
في شهادة هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاقية و أما ما اختلفوا فيه في ذلك قول أبي حنيفة وما لا يفتي
المشهور رتبته أنه لو قذف جامع حد واحد وأساسوا قذفه معا أو مرتبائهما أو بكلمته أو بكلمات مع قول
النسائي في أحاديثه أنه لا يحد لكل واحد حد واحد مع قول أحد في أشهر الروايتين عنه أنه أنقذه فمهما بكلمة واحدة
أقيم عليه حد واحد أو بكلمات لكل واحد حد واحد والثاني من روايتي أحمد أنهم أنطوا به ومتفرق في حد لكل واحد
منهم جدا فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل وكذلك ما بعد فقر جمع الأمري لمرتبة الميزان
ولكن كل من هذه الأقوال الوجه لا يفتي على النطق ومن ذلك قول أبي حنيفة أن التبريع لا يوجب الحد
أو نوى به القذف مع قول مالك أنه يوجب الحد على الإطلاق ومع قول النسائي أنه لا نوى به القذف ونفسه
به وجب الحد مع قول أحد في الثاني وأما به وجب الحد على الإطلاق أو لا إلا في الأخرى كقذف النسائي
فالأول يخفف على القاذف والآخر مشدد عليه والثالث مفصل وكذلك أحادي روايتي أحمد جرح جمع الأمري
مرتبة الميزان ووجه الأول نسخة الأمر تبريع في الذي عدوه خاص بنسب أو عورات النسبانية أو
الأكابر الذين لا يرعون الناحي من الأولياء رضي الله تعالى عنهم ووجه الثاني تشبهه على غالب الناس وهو خاص
بالأكابر من أهل الدنيا الذين يرعون ناموسهم عند الناحي وهو بغير توجيه قول النسائي وأحمد يوم أن قال
وجه الأول أن قائل ذلك لا يخلو من قصد أحد ذلك في نفسه فاحذله حقه فهو أن كالأصل عنه تطهير ذلك
القاذف وقيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه بضرب المذنب في التبريع وضرب وإذا قال له القاذف لم أرد أحدا
معني بذلك يقول له عمر وركه على من شئت ووجه الثاني أن قذف غير المعين لا يحصل به كبر في الناس لأن
كل واحد يقول المراد بذلك غيري ومن ذلك قوله مالك أنه لو قال لأمر في ناسي أو ياربي أو ياربي أو
فانسي يار ويأول وي يافاري ولم يكن في يده من هذه مقصده كان عليه المذنب قول الأئمة الثلاثة أنه لا حد
عليه فالأول مشدد والثاني تخفف فقر جمع الأمري لمرتبة الميزان ووجه الأول سبب الذي جعله لها
فيه من الجمحة الطعن في نفسه وزي وأدله بالزنا ووجه الثاني ندرة فهم القذف من مثل ذلك اللفظ
والنادر لا حد له غالبا ومن ذلك قول أبي حنيفة أن حد القذف حتى الله تعالى فاس بالقذف أن سقطه
ولأن يبرئ نفسه وأن مات لم يورث عنه مع قول النسائي وأحد في أظهر رواياته حتى بالقذف فلا يستوفي
الإعتاب عنه وإن لم يمتهاطه وأن يبرئ منه وأنه يورث عنه به كالمالك في القذف ووجه الثاني أنه قال من رفع إلى
السلطان يرفع المذنبون الأساقطا فالأول فيه تشديد على القاذف ووجه الثاني في تخفيف عليه وجهه وقول مالك
في صورة رفع إلى السلطان ما ورد في الصحيح من جواب الحكم والجماعة للحد أن رفع إليه وتحريم قبل الشفاعة
في أساقط فقر جمع الأمري لمرتبة الميزان ومن حيث تنجيز الإسلام كبر راجعه الله تعالى يقول كل من وقع فيه
العبد من الخاص فهو جحان ووجه الثاني حتى الله تعالى من حيث تعدى ذلك العاصي حدود الله وقوله
العبد فإذا أمر العبد من حقه يورث حتى الله تعالى والمبدع تحت مشيئة الله تعالى أن شاء عبده
وأن شاء عنه كالمولى الناحي في الحدود الأوهم كمن فعل العبد أو أذاع في وليس للناس في

حد فقهاته قال تنقسم التمراز إلى اثنتان كل غرافة وكثيره يسمى بقعة الاختراقان أسكن في شربة الحد وهو بحس فان طعنا أدنى
 طعجل منها ما يطالب على ظن الشارب منه أنه لا يسكن من غير طرب فان اشتد احمر السكر منها ولم يعثر في طعنه ما أن يذهب لثانها
 وأما يندب الخطط والشعر والذرة ١٤٤ والارز والسن فانه حلال عنده تقيما وطبوخا وانما يحرم السكر منه ويحذره ﴿فصل﴾
 واقفوا على أن المطبوخ

(باب السرقة)

تقام السوط الاماروى عن الشافى انه يقام الايدى والنعال واطراف الثياب **فصل** ولو اقرش برب الخمر **الشرع**
 ولو وجد منه ربح قال الزوجية لا يحد وقال مالك والشافى واحد يجدون وجد منه ربح الخمر ولو يقر قال الزوجية وتوالى واحد لا يحد
 وقال مالك يحدون غرض لم يقره في حد غيره خاز له ان نفعه ما عدا اى حصة والشافى واحد قال مالك في المشورة منه لا يستعملها الخمر

على كل حال وهو يجوز ضرب الخمر لضرورة كالعش والنداءى قال مالك وأحمد لا يجوز وقال أبو حنيفة يجوز للعش والنداءى والشافعى
أقوال أصحابنا لا يجوز مطلقا وإنما يجوز للقليل للنداءى والثالث يجوز للعش ما يقع به الرى بغير إجماع لعله هي الشدوة وقال أبو حنيفة
هي محرمة لعينها **باب التزوير** هو مشرع لكل معصية لأحد فيها ولا كفارة وهل هو ١٤٣ فيما سبق التزوير في مثله

حق واجب الله عز وجل
أضرب وأجب قال الشافعى
لا يجب بل هو مشرع
وقال أبو حنيفة ومالك إذا
غلب على ظنه أنه لا يصلحه
الا الضرب وجب وان
غلب على ظنه صلاحه
ففيه لم يجب وقال أحمد
إذا استحق بقله التزوير
وجب فصل وهو عز
الأمير جلسا منه
قال أبو حنيفة ومالك
وأحمد لا ضمان عليه
وقال الشافعى عليه الضمان
والأب إذا ضرب ولده
والمسل إذا ضرب الصبي
ضرب تأديب فثبت قال
مالك وأحمد لا ضمان وقال
أبو حنيفة والشافعى يجب
الضمان وفصل وهو
يبلغ التزوير بأعلى الحدود
قال أبو حنيفة والشافعى
وأحمد لا يبلغ وقال مالك
ذلك للراى الإمام ان
راى أن يرد عليه فعل
وهل يختلف التزوير
بأختلاف أسماء قال أبو
حنيفة والشافعى لا يبلغ
بالتزوير أدنى الحدود في
الجملة وأدناها عند أبي
حنيفة أربعون في الجز
وعند الشافعى وأحمد
عشرون فيكون أكثر
التزوير عند أبي حنيفة

الشروع على هذا والعرف هو كل ما عارفه الناس بينهم من موافقة لقواعد الشريعة فليس هو من قسم القانون
خلاف ما ذهبهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب القطع فيما سرع فساد إذا بلغ الحد الذى يقطع في مثله
بالقيمة قول أبي حنيفة أنه لا يقطع فيه وإن بلغت خمته نصا وبالقول مشدد في القطع والثاني مخفف فيه فرجع
الامرى مرتبى الميزان ووجه الأول الاحتياط لعراة النعمة من حقوق الخلق ووجه الثاني الاحتياط
في قطع عضو المسلم فلا يقطع فيما سرع استحسانه عذته بخلاف النعم والنياب ونحو ذلك مما يتفهم بجمع قضاء
عنه فإنه أشد في الحرمة لاسيما إذا كان الطعام في أيام رخائه فان أمره يخفف على النفوس أكثر من أيام الغلاء
ومن ذلك يعلم وجه قول أبي حنيفة فان سرقة الطعام أيام الغلاء ربما تكون أشد على صاحبه من الذهب
والجوهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من سرق ثمر أملة على التبر ولم يكن محرزا بغير رجب عليه
فتمتعه قول أحمد يجب قيمته مرتين فالقول مخفف بوجوب القيمة الواحدة والثاني مشدد بوجوب قيمتين فرجع
الامرى مرتبى الميزان ووجه الأول مراعاة حرمة السارق ووجه الثاني مراعاة حرمة مال ذلك ووجه
والاخرى مثل ذلك تراجع الامام وأنتبه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن حادثة العارية بقطعها لا بلغت قيمة
ذلك نصا بل قول أبي حنيفة أنه لا يقطع ولو بلغت قيمته نصا بالاول مشدد في القطع والثاني مخفف فيه
فرجع الامرى مرتبى الميزان ووجه الأول أن جعل العارية عنده كمالها في حرز جميعها فاستأنسنا منه على
حفظها فكان يحدده لها كقطع الحرز وأخذها لاسيما ما ورد في الحديث من أنها مضمونة ووجه الثاني
أن المعبر هو المخرط في عارته لا يؤمن منه المحدث في استأنسه ألا كان من المعبر بغيره بقطعها فانما إذا
عرضت له الخيانة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن حادثة الدببة لا يقطع مع قول أحمد أنه يقطع بالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامرى مرتبى الميزان وتوجيه ما به لم من توجيه العارية قبله ومن ذلك قول أبي
حنيفة والشافعى أنه لا يقطع على جماعة شتر كواى سرقة نصا بجمع قول مالك أنهم ان كانوا لا يحتجبون الى
ته وتون عليه فطعوا وان كانوا على ما لا يمكن الانفraz عمله فتقولان أصحها بالاول مخفف على السارقين والثاني فيه
تفصيل فرجع الامرى مرتبى الميزان ووجه الأول مراعاة عظمة عضو لا دعى تخفيف أمر الدنيا ووجه
الثاني من شق التفصيل عكسه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اشترك اثنتان في نهب فقتل أحدهما وأخذ
المتاع وناول الآخر ومخرج الحرز روى به اليه فأخذت فعل الداخل القلع دون الخارج مع قول أبي
حنيفة أنه لا يقطع على واحد منهما فالاول مشدد على الداخل في القلع والثاني مخفف عليه وعلى الخارج
فرجع الامرى مرتبى الميزان ووجه الأول أن الداخل هو السارق حقيقة والخارج كالوديع ووجه
الثاني عدم استقلال واحد منهما بالنهب والخارج الذى لا تكمل السرقة لاسيما ما سارعنا فذلك كان
لا يقطع على واحد منهما قطعاً لحرمة نهما واحترام الأمر الدنيا ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو اشترك
جماعة في نهب ودخل الحرز وأخرج بعضهم نصا ولم يخرج الباقيون شأ ولا أعانوا في الخروج وجب القطع
على الجماعة كما هم قول مالك والشافعى أنه لا يقطع الا من أخرج فالاول مشدد على من ساعد في النقب ولم
يخرج ولم يكن والثاني فيه تخفيف على الداخل الذى لم يضر في المتاع فرجع الامرى مرتبى الميزان وتوجيه
القولين يدل من المسائل التى مضت ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو نهب شخص حرز ودخل أحدهما وقرب
المتاع الى النقب وتركه فادخل الخارج يد فمات شخص من الحرز فلا يقطع عليه ماع قول مالك الذى أخرج
يقطع قولاً واحداً وفى الذى قرب به لأحمد قولان ومع قول الشافعى فى أصح قوليه أنه يقطع الخارج خاصة ومع
قول أحمد لم يقطع جميعا فالاول مخفف والثاني مشدد في القطع لئلا يخرج فيه وتب تخفيف لئلا يخر
والثالث مشدد على الخارج مخفف على غيره والاربع مشدد على النقيب والخارج والمغرب فرجع الامرى

تسه وثلاثين وعندهما الشافعى تسعة عشر وقال مالك للإمام ان يضرب في التزوير رأى عند أدنى اليه اجتماعه وقال أحمد ومختلف
بأختلاف أسبابه فان كان باطلاً وشبهة في الفرج كوطء الشربك أو البوطه فبادر بالفرج فإنه راد عنه عند أدنى الحدود ولا يبلغ فيه
أعلاها يضرب مائة الا سواها وان كان بغير الفرج كقتله أجنبية أو شتم أو سرقة دون نصاب فإنه لا يبلغ به أدنى الحدود وفصل وهو وجب
سد على مريض فعلى دونه وقال أبو حنيفة أن كان رجلاً يؤخر على حامل وإن كان جليداً أخرن رجى برؤه وقال أحمد لا يؤخر مطلقاً وقال مالك

والثاني ان كان الخلد قدام يثورا لالحمل لحق فضع وان كان خلفه فان ربح البرء آخره والا فلا واختلفوا في ضمة اقامة الخلد على الرض فقال
 ابو حنيفة والثاني واحد يضرب على حسب حاله فان كان الخلد مائة وخمسة عليه التلف فانه يضرب بصفته مائة مخرجون او باطراف
 الشيا فان لم يحش النصف اتم ١٤٤ عليه الخلد عشرة فابسط يؤمن معه تلف النفس وكذا الضربة الخلقى وقال مالك لا يضرب في

مريض المزان وهو وجهه باسلم من توجهه المسائل السابقة ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الناس يقطع مع
 قول ابي حنيفة وحده ان لا يقطع فالاول مشدد على النباش والثاني مخفف عليه فجمع الامراء مريض
 المزان ووجه الاول ان الخلد او الشق كالخز زكفن الميت بعد رمه التراب عليه مع زيادة الاعتبار بقيام
 النقرة من الميت ووجه الثاني ان ذلك ليس بحز زاده ويصعب حمل الاول على الثاني المحكمه في السدد
 والثاني على ما كان بالضعف من ذلك مع غفلة الصن غايه عن مراقبة الله تعالى وعن الاعتيار بالموت ونحو ذلك
 ومن ذلك قول الثاني واحمدان من مرق من سحارة الكعبة ما يبلغ ثمنه نصابا يقطع مع قول ابي حنيفة
 وما كان لا يقطع فالاول مشدد خاص عن دخل الاعيان قلده وعرف عظمه حرمة الكعبة ونسبت الى حضرة
 الله تعالى الخاصة ثم تلبس حرمته والثاني مخفف خاص برعاغ الناس الذين غفلت عيهم ووجه اول كونهم في
 حضرة الله تعالى وغاوير عن تعظيم الله ذلك مخفف هذا ان الامان عليهم وقد اجمع اهل الكشف على انه
 لا يصح لمبدأ بعض امر الله تعالى على الكشف والشهادة لا بدقلا بل منه من حجاب اقله فله في الله تعالى
 ان ينقله ذلك الذنب ولا يؤخذ به فانه لو قل ان يؤخذ به ما وقع في ذلك الذنب ويؤيده حديث الحكيم
 الرمزي في نوادر الامور مرفوعا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اراد الله تعالى ان يغفلنا ثم وقدره
 سلب ذوى العقول عقولهم حتى اذا مضى قضاه وتدرى فيهم وعقولهم ليسعروا اه ومعنى يعتبروا
 اى ليتروا ويستغفروا وقد فهم بعضهم ان هذا العقل الذى يسلبهم عقل التكلف وقال في ذلك بشرى
 عظيمة لنا اذا دعانا لكوننا ما وقعنا قط في معصية وعقلنا حاضرا ومن ذهب بحقه فهو غير مكلف فلا يؤخذ به
 الله تعالى اه وهذا هو مقيم لانه يؤدى الى ان الله تعالى ما يؤخذ به العاصاة فاعلموا مطلقا وهو خلاف الاجماع
 والذى فيه منه من ذلك ان المراد بالعقل الذى يسلبهم حشوه انه بين الله تعالى الله وهو تعالى مراد في وارى
 عنه هذا الشهود حتى يقع في مخالفة مرجع من الله تعالى بالسد او مع الله غير محسوب عن الله تعالى لما
 كان يصح له الوقوع في مخالفة الله لولاه وقع في مخالفة الله فله ان الله تعالى ان لا يعطى طاعتا سواء
 الادب او استغنى عن الخلق وبالسبع امور به بل روى الجلال السبوسطى ان شصافى جامع بنى امية في زمن
 محمد بن قلاوون عت بعتة امامه وهو فى الصلاة ففقه الله حذر راوخرج هاربا الى الرارى والفس رونه
 وانقطع خبره وكتبوا ذلك حاضرا فافترى بالحق الى عقوبة هذا الشخص في كونه من متقدمة امامه في حضرة
 الله على وجه الاتهام او الغيبة عن التعظيم لمن هو في حضرة به وفي الحديث الصحيح ما يؤيد ما قلناه انصاف من
 التأويل وهو حديث الشيخين مرفوعا الى الزنى الى حين زنى وهو مؤمن ولا يسرق السارق من يسرق وهو
 مؤمن من الحديث فان معنى وهو مؤمن اى يعلم ان به بره حال زناه او سرقته بل بذهب اعلمه عنه ويصبر عليه
 كما قلناه فجمعه كالحجاب الذى يمنع عنه نزول العذاب ومصره الى القلة فظاهر ارتفاع الاعيان عنه بحسب ما يتبادر
 الى الاذهان ان ارتفاع الاعيان نعمة على العاصي والحال انه رجمه وهذا من عناية الاعيان بصاحبه ومن اراد
 انصاف ما ذكرنا من تخصيص معنى الاعيان الذى نفاه الله تعالى عن الزانى والسارق فله نظري في سياق كل آية
 جاء فيها لفظ الاعيان وتخصيصه بما عاين فان كان في ذكر الحساب والادب والحشر والانشور فانه لا يؤمنون
 بالحساب ولا يؤمنون بالبعث ولا يؤمنون بالحشر والانشور وهكذا الفصح قولنا ان معنى الزانى الى حين زنى
 وهو مؤمن ولا يسرق السارق حتى يسرق وهو مؤمن اى بان الله تعالى برامه فقط وليس المراد انه مؤمن بالله
 ولا شكته وكنته ورسله وبشكره وتكبره بالبعث والحشر والحساب والبرهان ونحو ذلك وقول بعض العلماء
 ان الاعيان لا يجوز افاذا ارتفع بعضه ارتفع كله بحول على من لم يسبق له مخالطة بالعلماء وكان جاهلا في الصفات
 التى يجب الاعيان بها فان مثل هذا لا يكل اعائه الاعيان بالصفات كلها ونظير ذلك همه التوبة من ذنب وهو مصر

حد الاباسيوط ويقرب
 الضرب والعقد مستحق
 لا يجوز تركه فان كان
 المصدور مريضاً آخرالى
 برته **فصل** وهل
 يضرب الرجل رجل قائما او
 قائدا قال مالك يضرب
 قائدا او قائما او جنيبة
 والثاني قائما ومن اجمد
 زوايات وهل يجوز دال
 او جنيبة والثاني لا يجوز
 في خد النصف خاصة
 ويجزى فيها سده وقال
 مالك يجزى في الجسد
 كلها وقال اجمد لا يجزى في
 الجسد ولا كلها بل يضرب
 فيها الاوسع الما لضرب
 كالتفصيص والتقصيص
 واختلافها فيها يضرب
 من الاعضاء فقال ابو
 حنيفة واحمد يضرب
 جميع البدن الا الوجه
 والفرج والراس وقال
 الثاقفى بنى الوجه
 والفرج والخاصة وسائر
 المواضع الخوفة وقال مالك
 يضرب الظهر وما زاد به
فصل والرجل
 المسجون لا يحفر له واما
 المرأة فقال مالك واحمد
 يحضر لها ان ثبت عليها
 الزنا ما يندسه وان ثبت
 بالآخر لم يحضر وقال ابو
 حنيفة الامام بائنا باري
 ذلك وهل يتفاوت الضرب

في الحدود وهو على السواء قال ابو حنيفة اشد الضرب التزير ثم الزنا ثم الحرمة والتفدي وقال مالك الضرب في ذلك سواء
 وقال اجمد الضرب في حد الزنا اشد منه في حد التفدي والتفدي اشد منه في حد الحرمة
 منع كل سائل من ادنى او يهيمه على نفس او طرفة او ارضع او مال فان لم يندفع الا بالقتل فقتله فلا ضمان عليه عند مالك والثاقفى واحمد

وقال أبو حنيفة عليه السلام خلو وجسد قبل في دار فادى المدخل عليه سيف مشهور فذقه دفعاه من نفسه وأقام بينه تمسكه في دخوله
 وذكر ابن البينة أنه أراد بذلك فلا يورده عليه وإن تعلق البينة ذلك فقد ذكر الشيخ أبو حامد أنه يقبل منه وسقط عنه القرد والدينور قال
 الماوردي في الحاوي عندي أنه يسقط القردون والدينور وعرض بعض يدانسان ١٤٥ فانزعها من فم سقطت أسنانه قال أبو

حنيفة والشافعي وأحمد
 لأشعنان عليه وقال مالك
 في الشهر وعنه يخرمه
 الضمان

﴿فصل في ولواطم
 انسان في بيت انسان
 فرماه ففأعنه قال أبو
 حنيفة لم يخرمه الضمان
 وقال الشافعي وأحمد
 لأشعنان ومن مالك
 رواه ابن كاذمين

﴿فصل في ولواطم
 جفبات أو فاضى الى
 ذلك قال مالك وأحمد
 لأشعنان على الامام والحق
 قتله ومنع الشافعي
 فيه تفصيل حاصله أنه
 ان مات في حبل الشرب
 وكان عليه بالمرافق
 النشاب والنعال يرضع
 الامام قولا واحدا وإن
 ضرب بالسوط فوجهان
 أصحهما أنه لأشعنان
 وحكى ابن المنذر عن
 الشافعي أنه ان ضرب
 بالنعال بالمرافق النشاب
 ضرب بالاصابع والاربعين
 فمات فالحق قتله ولا
 عقل فيه ولا قدولا
 كفارة على الامام وإن
 ضرب به أو بصغير سوطا
 فمات فقتله على عقابه
 الامام دون بيت المال

﴿فصل في مال مالك
 والشافعي وأحمد لأشعنان

على ذنب آخر وبالجملة فالأصل التكامل لا بهي به أجدال عقله وقد أجمع القرم على ان كل من كتب
 عليه كتاب النشأ له ذنبا وسادهاه وأقص الأصل وكان مالك بن دينار يقول من أراد أن ينظر الى قوم بلا
 عقول فليظفر بالينا وعصمت سبدي عليه الخاص رحمة الله يقول انما يحب الله العبد عن شهرة ور بهل
 المصيبة للثلاث عجله بين يديه وكان العبد يسبحي من ر به اذا عصاه فكذلك الحق تعالى يسبحي من عبيده ان
 يشهده ما به تعالى ر به ان الله تعالى ما ند بنالى خلق من الاخلاق المسببة الا وكان الله تعالى أولى من ان يذكر
 أنلقى أه وصعته ايضا يقول اذا مضى الحق تعالى بساط الكرم لعماده المؤمنين في الآخرة يساهم وأزال
 نخلهم وقال بعد امدى ما كان ما وقع منك في دار الله فامان الخافضات الا بضاني وقدرى وانفاذ مشيئتي التي
 لا تغفرون لي ر به ما في ربهنا الكلام تخلفه ويكاد أحدهم يطعم من الفرح وهذا من أعلى غابات الكرم
 والجود حيث صار الحق تعالى يستغفر عن عبيده المؤمنين ويقب لهم ما زاد في تلك الدار وما في الدنيا يستغفر
 ذنبا الشرح قسم لانه من سر التقدير ذنبا العباد اذا قال في دار الله تكليف انش كنت انا ان الله تعالى هو الذي
 قد رعى ذلك قبل ان اخلق وأوجب على الرضا بالقضاء دون المقضى وسيلوك الادب معه لان حضرة
 الشكالك وكشف القناع من وجهه نسمة الفاعل الى العبد حقيقة لا تغفل المحافضة اذ توفيت المحافضة في بما
 استحسب الانسان على ر به ولم يشهد حجة الله تعالى عليه في شيء ان الحق تعالى لا يمدط عباد في الآخرة
 ومثدعته الا ان كان متابعيا لله تعالى في حال التكليف وهذه هي ر به لباب المعرفه فتعامل فيها بخلق بها
 عليها وترجع الى أصل المسئلة فتقول لو عجاؤ بذل الشافعي وأحمد في قولهما قطع بدمن سرقة من سرقة من سرقة
 الكيفية اكرن ثمة نصا ما ورد في الحديث من قلنظا التقوى به على السارق في الحرم فانهم والله أعلم هون
 ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته أنه اذا سرق في ثا شجرة لا تقطعه بدولا رجل أخرى لأن اليد
 والرجل أكثر ما يقطع في السرقة بل يحبس مع قول مالك والشافعي أنه تقطع في الثانية يده اليسرى وفي
 الاربعة يده اليمنى وفي الرابعة الأخرى عن أحمد فالاول فيه تخفيف على السارق والثاني فيه تشديد عليه
 وتوجيه القولين ظاهر مما تقدم فان بعض الأئمة تراى حرمة المال ولو بعضهم تراى حرمة المؤمن وتقدم في
 مسائل الاتفاق ان الأئمة اتفقوا على انه اذا سرق قطع يده اليمنى فإذا سرق في ثا شجرة قطع يده اليسرى
 فالخلافا في خلاف في الثالثة والرابعة والله أعلم هون ذلك قول الأئمة الثلاثة ان حد السرقة يثبت بأقرار مرة
 مع قول أحمد وأبي يوسف لا يثبت بأقرار مرة في الأول فيه تشديد بدعي السارق والثاني فيه تخفيف عليه
 فرجع الامر الى مرتبة المتزان ووجه الأول استبعاد ان أحد اقره على نفسه بأوجب القطع كذا وبالسكرار
 انما يكون عند خورال ية فيحمل الأول على أهل الدين والورع السائلين في تطهيرهم في هذه الدار قبل
 الموت ويحمل الثاني على من كان بالضامن ذلك احتياطاه وللامام اذا اقليم على قطع عضو آدمي وهدم
 ينة الله عز وجل عظيم فلا ينبغي أن يهدم البينة الاخلاق والذاتك وردان قائل نفسه في الشارح به على هدم
 ينة الله تعالى شيئا منه فاهم في هذا كان التشفي في الاقرار تكرر من مرتين عند هذين الامامين وأوجب لكل
 من الاثمة وجه والله أعلم هون ذلك قول الامام أبي حنيفة لا يجمع على السارق وجوب قطع يده مع القطع وان
 تلف السرقة قال اختيار المراسم وقصته القرم لم يقطع وان اختار ازالة القطع واستوفى بغيره السارق مع قول
 مالك ان كان السارق مرسا وجب عليه القطع والقرم وان كان معسر لم يجمع به بل يقطع مع قول
 الشافعي وأحمد يجمع القطع والقرم على السارق فالاول تخفف والثاني فيه تفصيل والثالث مشدد فرجع
 الامر الى مرتبة المتزان ووجه الأول سكوت الشارع عن القرم فلا يجب مع القطع شيء وجه الثاني التلطف
 على السارق بوجوب القرم ان كان مرسا بخلاف المعسر تخفف عنه لانه راحته ههنا لا يجمع من الفاقة

﴿ ١٩ - مزار - في ﴾ على ارباب الهائم فيما ألقته نهارا اذ لم يكن معها صاحب او ما ألقته ليلانفعه عليه وقال
 أبو حنيفة لا يضمن الا ان يكون معاه را كبا وقائد او سائقا او يكون قد ارسلها سواك ان لا اذ رها را ولا تأنف الدابة شيئا وصاحبها عليها
 قال أبو حنيفة يضمن صاحبها ما ألقته يدها او قهانا ما ألقته به رجلاه ان كان يوطئ ارضه وان رجمت رجلاه فان كان يوطئ

مأذون فيه مشرعاً كما نرى في الطريق والوقوف في ملك الراكب أو في الفلاة أو سوق الدواب لم يضمن وإن كانت موضع لسرقة أو نوبة كالوقوف على الدابة في الطريق ولخروج في دار إنسان بغير إذنه ضمن وقال مالك بدواؤها ورجلها سواء فلا ضمان في شيء من ذلك إذا لم يكن من جهة تركها أو قائدها أو أساقها ١٤٦ سب من غزا وضرب وقال الشافعي يضمن ما جنت به يهاو ويدها ورجلها ونهها سواء

والحاجة ووجه الثالث التخلط عليه بتعدي السروق فله وبيان خمسة نفسه والفعله عن شهود الحق تعالى في الدنيا وعن الحساب في الآخرة وقد كان الحسن العصري يقول والله لو حلف حالفان أعمال الحسن لأعمال السارقين لم يأتوا من يوم الحساب لقلت له سددت لأكفر عن عينة قبل في ذلك فقال لو كنتم مؤمنين يوم الحساب أعاناً كما لا مافيق أحدنا في مخالفة لاسرأوا لجهراً أه * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يقطع أحد الزوجين سرقة مال الآخر وسارق من بيت خاص لأحدهما ومن بيت يسكان فيه جميعهم قول مالك وأحمد في أحدى وأبيه والشافعي في أرخ أقواله أنه يقطع من سرقة منهما من حرز خاص لآخر وق منته زاد مالك ولا يقطع من سرقة من بيت يسكان فيه جميعهم قول أحمد في الرواية الأخرى والشافعي في القول الآخر أنه لا يقطع أحدهما سرقة مال الآخر على الإطلاق والقول الثالث للشافعي أنه يقطع الزوج خاصة فالأول يخفف على الزوجين والشافعي نفسه تخفيف عليهما من حيث أنه لا يقطع أحدهما إلا أن سرقة من حرز خاص لأحدهما كأنه مشدد من حيث القطع والثالث يخفف والرابع مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن كلام الزوجين مع صاحبه معتمد كما هو ووجه الثاني أن كلامهما كالأجنبي والثالث كالأول ووجه الرابع أن المرأة حاققة الثقة والكسوة على الزوج فلا تقطع للشبهة في استحقاقها بعض ما سرقته ولو يحكم الشيوع في ماله بخلاف الكس * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الولد لا يقطع سرقة من مال أبيه مع قول مالك أنه يقطع سرقة مال أبيه لعمد الشبهة فالأول يخفف على الولد والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول غلبة ترسه الأول على ولد عمه وعادة أبيه لم يلفظان والناحسي في قطع ولده حين سرقة ماله أبدأ والحدود في التائب انضمامه قبله لمحقق المباد من بهضمه وبصا ووجه الثاني عدم الشبهة كما قاله الإمام مالك لا يصح على الأول على أهل الكرم والمروءة والشافعي على أهل البخل والشح والحرص ممن يكون ماله عنده أعز من ولده فذل هذا بما أحابه الحماكم في قطع ولده إذا طلب ذلك من الحاكم ورعيه قصد الولد يقطع به دعوى رجوع المرأة على صاحبها الله استغفارها فها فرجاً بعد ذلك إلى ما هو أتم من القطع فرجع ذلك إلى الشبهة عليه إلا انضمام منه * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لا يقطع بسرقة من ذهب أو فضة ولا ضمان عليه في كسر ما بالاتفاق كما مر أول الساب مع قول مالك والشافعي أنه يقطع سرقة الصنف فالأول يخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول النظر إلى كونه مالا في الجله وقد كسره صاحبه ووصفه حلياً ووجه الثاني النظر إلى كونه به يضمن دون الله تخفى من سرقة حكم من أزال منكر أو ضمه حتى لا يضمن دون الله وذلك من جملة طاعة الله فلا يقطع * ومن ذلك قول أبي حنيفة يضمن سرقة ثياب من الحما على لحافظ قطع إن كان ليلاً فإن كان نهاراً لم يقطع مع قول الشافعي وأحمد في أحدى وأبيه أنه يقطع مطلقاً ولطفة من سرقة ما كان في الحما بما يحرس فيه القطع أو ما لا يحرس أو مسمى شخصاً وغفل فلا يقطع فالأول مفصل والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن القليل محل السرقة غالباً فكان كالمسرقين الحرز بخلاف النهار مع ملاحظة الحمافظ ووجه الثاني أنه سرقة من حرز على كل حال عرفاً فاطلع الإنسان ثيابه في المسلمون ودخل الحما كان موضع قطعها هو حرزها والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة إن سارق الصنف المضمون يقطع ولا يقطع سارق الصنف السروق أن كان السارق الأول يقطع فيها فان لم يقطع الأول قطع الثاني مع قول مالك أنه يقطع كل منهما مع قول الشافعي وأحمد أنه لا يقطع أسارق من السارق ولا السارق من الناصب فالأول مفصل والثاني مشدد والثالث يخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الناصب أخذ من الصنف بغيره أو عدا الشر بغيره بخلاف السارق فإنه أخذ الصنف من صاحبه أو حوائض معتمداً على الحرب فلذلك قطع السارق من الناصب تخفيفاً عليه دون السارق بالشرط الذي ذكره ووجه

كان من تركها أو أساقها سب أوليها وكان أحمد ملاطفة برجلها وصاحبها عليها فلا ضمان فيه وما حنته بقوله أو يتعاقبه الضمان

فصل في ومن له هرة سرقة به كل الطيور وأرسلها فكلت طيراً ضمنه لئلا كان أوتها وإن لم تكن معروفة بذلك فلا ضمان لأن إعادة إرسال الهرة ممن كان معه كلب عقور فأرسله فالتف شيئاً وجب عليه الضمان

كتاب السرقة افتة في النسخة أنا إلهام فرض كفاية إذا قام من المسلمين من قبسه كفاية سقط الخرج من الباقي وعن سعيدين السبب أنه فرض عيني وانفقوا على الله يجب على أهل كل ثمران بقاتلوا من يلهم من الكفرافان يحزن وأما عدهم من يلهم الأقرب فالأقرب وانفقوا على من لم ان كانا مسلمين وإن من عليه دين لا يخرج الأبدان أو به فرغمه وأنه إذا انتفى الزحفان وجب على

المسلمين المعاصرين للثبات ووجه علمهم الغرر لأن لا يكونوا متعريفين لقتال أو متعريفين إلى جهة أو يكونوا الواضع للثبات أو المانع مع ثلثاته فباح الغرر ولم يثبت مع ذلك إلا سماع غلبة ظنهم بالظهور وأنه يجب العسيرة من ظن الكفر هل من قدر عليها **فصل** واختلاف أهل من شرط الجهاد إذا ردوا إلى أحلة قتال أو حينة والشافعي وأحمد في مالك

لا موضع الخلاف اذ اتفق الجهاد على اهل بلد وكان بينهم بين موضع الجهاد مائة الف قصر فلا يجب عند الثلاثة الاهل من ملل زادوا
وراحلة تبلغه موضع الجهاد عند مالك يجب مطلقا **فصل في واختلاف في حواجز اطلاق أموال أهل الحرب اذا أخذها المسلمون ولم يكنهم**
اخراجها إلى دار الاسلام وخافوا أخذها منهم فقال أبو حنيفة ومالك بالجوأ في ذبح الحيوان ١٤٧ ويحرق قناتع ويكسر السلاح وقال

الشافعي وأحمد لا يجوز
ذلك إلا بالملك

فصل في نكاح الكفار

اذن يقاتلن فلا يقاتلن

باتفاق إلا أن يكن ذوات

رأى والأهلي والمقعد

والشيخ الثاني وأهل

الصوامع اذا كان لهم

رأى ويشترطوا بالاتفاق

وان لم يكن لهم رأي

ولا تدبر قال أبو حنيفة

ومالك وأحمد لا يجوز

قتلهم ولا شأني قولان

أظهرهما حواجزهم

ومن لم يبلغه الدعوة هل

همل قاتله ذكاه أو

حنيفة ومالك وأحمد لا

وقال الشافعي على قاتله

دنه فان كان فيه فاضلت

الدية أو جوبسها فمأثمته

فصل في واختلاف في

الدعوة فقال مالك ومن

قرب دورهم منهم يدعو

لهمهم بالدعوة بل

مقاتلون ولا تلتصق

غرتهم ومن يصدت

دورهم فالدعوة أقطع

للشك وقال أبو حنيفة

ان يلقهم الدعوة فحين

ان يدعوهم الامام إلى

الاسلام أوبداه الحزينة

قبل القتال وان لم يبلغهم

فلا ينبغي للامام ان يستدعهم

وقال الشافعي لا امرأ احد

من المشركين لم يبلغه

الثاني ان كلام السارق والمسروق منه أخذ لغيره في ظاهر الامر من غير أن ذلك مسروق ومتقدر
عليه بذلك فهو متدد ولو افترقا كان سارقا السارق الأول حين سرق فلذلك وجب عليه ما يجب لقطع
ويؤيد حديث من سن سنة سنة عليه وزهرو وزهر من عملهم ووجه الثالث قوله تعالى ولا تزنا
وزنا من فكن الأثم على الفاصب والمسارق دون السارق من كحل منها فكل من اتوا إلى الثلاثة
وجه ذلك قول مالك ان السارق لو ادعى ان المسروق من امر زملكه بصد قيام بشبهة على المسروق
فصام من حرز قطع بكل حال ولا تقبل دعواه الملك مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى روايته أنه
لا يقطع وسما الشافعي السارق الفرض ومع قول أحمد في إحدى روايته أنه يقطع وقول رواية الأثرى
أنه قبل قوله اذ لم يكن معروفًا بالسرقه وسقط عنه القطع وان كان معروفًا بالسرقه قطع فالأول شديد
والثاني تخفيف والثالث معتدل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قوة التمسك وغلبة الكذب
على مثل السارق وهو ربه بما وجب قطع بداهة وجهه وقدمي الشارع بقوله لا يسرق السارق حين
يسرق وهو مؤثرون في عيب الأيمان ومن نفي عنه الأيمان فلا يستعمله الكذب فيما يدفع عن نفسه به
القطع ووجه الثاني العمل بحدث آخر والحدود بالتميم فتوقله ان هذا المهر وفي ملكي فيتحمل الصدق
ووجه الثالث لا جدوه الوجه في القول الأول ووجه الشك الأول من ال رواية الثالثة لفصله
لأحد ظاهر ووجه الثاني منه العمل بالقرائن ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايته وأصحاب
الشافعي ان لا يقطع يتوقف على مطالبة من سرق منه ذلك المال مع قول مالك وأحمد في إحدى روايته أنه
لا يقتصر على مطالبة المسروق منه فالأول فيه تخفيف على السارق والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه الأول ان المظن في القطع حتى المثلوق ووجه الثاني عكسه ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو قتل
رجل وجلس في داره ما دخل على بلاء أخذ ماني ولم يندفع إلا بالقتل فلا بدع عليه اذا كان له داخل معروفًا
بالفصد والاقبله القود مع قول الأئمة الثلاثة ان علماء القصاص إلا أن يأتي بسنة فالأول مفصل فيه تخفيف
من وجهه وتشديد من وجهه والثاني شديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجه القولين لظاهر لا يخفى على
الظن ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب القطع في الصدور المملوكة المسروقة من حرزها وكذلك يجب
القطع في جسيم ما يتولى في العاد ويحوز أخذ الاغراض عنها واد كان أصلها باها كالصدور المملوكة والجار
أم غير صراح مع قول أبي حنيفة ان كل ما كان أصله مباح لا يقطع فيه فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول انها مال حرز ووجه الثاني النظر إلى أصلها فظلمها حرمة لا تدعى
على حرمة الأموال ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب القطع بسرعة للشك ان بلغت قيمته نصف ما يبيع قول
أبي حنيفة أنه لا يجب القطع في الخشب الا خشب الساج والابنوس واصدلو القنا فالأول شديد والثاني
مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ان خشب مال على كل حال ووجه الثاني كثرة وجوده
عادة فكان كالثواب الاما كان غالي القيمة كالساج والابنوس ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان الحلال
لو غلط قطع المسرى عن اليمنى أجزأ ذلك مع قول الشافعي وأحمد ان على الناطع اليد ووجه عند الشافعي
في أظهر قوليهما أحمد في إحدى روايته اعادة القطع فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ووجه القولين لظاهر أما الأول فخصص في الدعوى والجزء الثاني في تشديد قطع غير مشروع
وكل عمل ليس عليه أمر الشارع فهو دور ومن ذلك قول أبي حنيفة في تشديد قطع اليد بغيره
أوغبر ذلك لسطا القطع مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يقطع سواء كان قبل الترافع أم بعده فالأول فيه تخفيف
والثاني شديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول انه مارة مستحق ذلك المسروق ووجه الثاني أن

الدعوة البرم الا ان يكون قوم من المشرك خلف الترك والخزرج لم يبلغهم الدعوة فلاقوا نون حتى يدعو إلى الأيمان فان قتل منهم احبقتل
ذلك فعله عاقلة قاتله الدية وقال أبو حنيفة لا شيء عليه والظاهر من مذهب مالك ان الحد ككذلك **فصل في الامان لا يقطع الا بالامان**

مسل بالحق عاقل مختار عند الشافعي وأبي حنيفة فالصبي والمجنون لا يقطع ما منهم ما قال مالك وأحمد يقطع امان الصبي المراهق ويصح ما بان

أخذنا المسلم إذا آمن شخصاً أو مدينة عند مالك والشافعي وأحمد وعنفى أماته إلا أن يكون مأذوناً في القتال **فصل** في اتفاقوا على أنه
 أناترس المشركون بالمسلمين جازاً بقسم المسلمين الرعي بقصدون المشركون واختلافه وأما إذا أصاب أحدكم مسلماً في هذه المأخذ قال أبو
 حنيفة ومالك لا يلزمه ديولاً كفارة ١٤٨ **والشافعي** قولان أحدهما تلزمه الكفارة بلا ذية والثاني تلزمه الذية والكفارة وعن أحمد

روايان كالتواولين
 أظهرهما عنده لزوم
 الكفارة خاصة
فصل إذا أمة مسلم
 فطلب المارضة لم يكن
 له ذلك وقال ابن أبي هريرة
 مسن الشافعية بكرة
 والمصعب أن لا يأسر زالا
 باذناً الأمير لكن لو بارز
 بتساريفه جاز وقال أبو
 حنيفة بجرم الأمان
 تكون البسار في حنفة
فصل في اختلافه
 استرقاق من لا كتاب له
 ولا شبهة كتاب كسيدة
 الأوزان قال أبو حنيفة
 يجوز استرقاق الأهم منهم
 دون العرب وقال مالك
 والشافعي وأحمد في
 أحدي زواييه أنه
 لا يصح ذلك مطلقاً
 واتفقوا على أنه لو قتل
 الأسير قاتل وهو في الأسر
 لم يجب على القاتل شيء
 بل يعزى وقال الأوزاعي
 شيب عليه الذية وإذا أسلم
 الأسير حقت دمه وهل
 يرق بالاسلام **والشافعي**
 قولان
فصل لو أمة لم تكن
 قبل أسره عصف نفسه
 وأن كان في دار الحرب
 عند مالك والشافعي
 وأحمد وقال أبو حنيفة
 ما كان له من الدتقاري

انقطع انما وفي نظره تعدى حدود الله إلى حال سرقة دليل عدم سقوط القطع ولو رد المسروق إلى صاحبه
 ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة أنه لو سرقت مسلم نصاباً من مال مستأمن فلا قطع مع قول الأئمة الثلاثة أنه يقطع
 فالأول يخفف والثاني مشدد فجمع الامام في المرتبة الزان وجه الأول النظر إلى أنه مال حر في الأصل
 وجه الثاني النظر إلى أنه مملوك للستامن فاجر ينقطع أحكام أهل الذمة وأهل الاسلام ما دام في بلادها
 ومن ذلك قول مالك إذا وجد المسلم في مكان آمن أو معاهد وجب عليه القطع مع قول أبي حنيفة أنه لا يقطع عليها
 ومع قول الشافعي في قول يقطعان وفي قول لا يقطعان فالأول مشدد والثاني يخفف والثالث معتد فجمع الامام
 إلى مرتبة المرتبة ثم إن الأمر راجع إلى ولي الأمر في المأخذ فإن أوتى وفي أهل الاسلام ولم يكن انفاسه في
 بلاد الحرب تخاف الانتقام منهم بسبب قطعها للمعاود والمستامن قطع والترك مراعاة للمصالحات والتمس والله
 سبحانه وتعالى اعلم

باب قطع الطريق

اتفق الأئمة على أن من رزوا شهر السلاح عصفاً لا يقطع خارج المصر بحيث لا يدركه الغوث فانه محارب
 قاطع الطريق جاز عليه أحكام المحاربين واتفقوا أيضاً على أن كل من قتل وأخذ المال وجب اقامته المجد
 عليه فان عفا أو لم يقتل أو لم يأخذ منه فانه غير مؤثر في إسقاط المجد عنه وان مات أحد منهم قبل القدرة
 عليه سقط عنه المجد إذا لم يحدو حتى الله عز وجل وطوبى لمحقق الأديمين من النفس والأموال والجراح
 إلا أن يبقى عنهم فيها هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلناه واقفه من ذلك قول الأئمة الثلاثة
 إن أحد قطع الطريق على الترتيب المذكور في الآية الكريمة فمع قول مالك أنه ليس هو على الترتيب
 المذكور في الآية الكريمة بل للإمام الاحتياطية من قتل أو صلب أو قطع اليد والرجل من خلاف أو النقي
 والجس فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد من حيث خبرنا الإمام في ذلك فجمع الامام في المرتبة المستمران
 وجه التوازين ظاهر ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة كسفة الترتيب المذكور في الآية الكريمة أنهم
 إن أخذوا بالموت قتلوا كان الامام اختياراً أن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو قتلهم أو صلبهم وإن
 شاء قتلهم ولم يصلهم **وصفة الصلب** عنده على المشهور من روايته أن يصب حواويج بطنه مخرجاً إلى أن
 عرت ولا يصب أكثر من ثلاثة أيام وأن قتلوا ولم يأخذوا المال قتلهم الإمام إذا لا يلتفت الإمام إلى عفو
 أولياءه وأن أخذوا بالاسلم أودى وأما أخذوا لوقه على جماعتهم أصاب كل واحد عشرة دراهم وأما قتلهم
 عشر دراهم قطع الإمام أيديهم وأرجلهم من خلاف فإن أخذوا قبل أن يأخذوا مالا ولا قتلوا نصاباً حسمهم
 الإمام حتى يحدوا ذوبة أو عوفاً فلهذه صفة موجب الصلب والنقي عند الامام أبي حنيفة وقال مالك المحاربون
 يفعل الإمام بهم ما يراه أو يجهت فيه من كان منهم ذارأي وقوة قتلهم كان منهم ذاقوة فقط نفاه لحاصله أنه
 يجوز للإمام قتلهم وصلبهم وقطعهم عنده وإن لم يقتلوا ولم يأخذوا مالا على ما يراه أودعهم ولا مالههم وصفة
 التي عنده أن يجر جوارم البلد الذي كانوا فيه إلى غيره ويحسبوا فيه **وصفة الصلب** عنده كسفة
 الصلب عنده أبي حنيفة وقال الشافعي وأحمد أن يأخذوا قبل أن يقتلوا نصاباً يأخذ وأما لا فواصفة
 التي عند الشافعي هو أن يطالبوا إذا ظهر والقام عليهم المجد إذا أترادها **وصفة** عند أحمد في أحدي
 روايته كالشافعي وقال رواية الأخرى أن لا تتركوا بأوون في بلد أو أن أخذوا المال ولم يقتلوا قطع
 الإمام أيديهم وأرجلهم من خلاف ثم يحدون وإن قتلوا أو أخذوا المال وجب قتلهم حتى ما عليهم
 حد ما رزوا قتلوا ولم يأخذوا المال وجب قتلهم حتى ما يكون أصلب عند الشافعي وأحمد بعد القتل
 وقال بعض الشافعية يقتل بعد أن يصلب جلوده الصلب عند الأئمة الثلاثة أيام **وقال أحمد**
 ما يقع عليه الاسم فكل اسم في حنيفة مقصلاً مائل إلى التشديد وكلام مالك يقتل العصف والتشديد

ليكونه

دار الحرب بقتل وأما غيره فإن كان في يده أو يد مسلم أودى لم يقتل وإن كان في يده عني ولم يحد حاربون دار الاسلام لم يجر سبهم عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يجوز زعيمهم
 في الاستيصال التي عوا الغنمية **اتفق** الأئمة على أن ما حصل في أيدي المسلمين من ماله الكفار بالحبس ليس والى كتاب فهو رقيقه فيه

وغيره منه فان كان فيه سلبا استحقه القاتل من أصل الغنمة سواء شرط ذلك الامام اوله شرط مقتصد الشافعي واجهد واغنا
يسحقه القاتل اذا غرر بنفسه في قتل مشترك وازال امتناعه وقال ابو حنيفة ومالك لا يشترط له الامام ثم بعد السلب
بقدر الخمس من الغنمة واختلفوا في قسمة الخمس فقال ابو حنيفة ومالك يقسم على ثلاثة ١٤٩ أسهم للثلاثي سهمين وسهم لساكن

وسهم لابن السبيل
بدخيل وقتره اذوى
القري فيهم دون اغنيائهم
فأسهم النبي صلى الله
عليه وسلم فهو خمس
الثلث وخمس رسوله وهو
خمس واحد وقسمة قط
بجوت النبي صلى الله عليه
وسلم كاسقة الصبي
وسهم ذوى القربى كانوا
يستهقون في زمن النبي
صلى الله عليه وسلم
بائعين وبعده فلا سهم
لهم وأما يستحقون بالقتل
خاصة بدتوى فيه
ذكوهم وأما سهمهم
ملك هذا الخمس
لا يشقى بالتعيين
لشخص دون شخص
ولكن النظر فيه على
الامام يضره فيما يرى
وهي من يرى من
المسلمين ويعطى الامام
القريب من الخمس
والتي هو خارج والمجربة
وقال الشافعي واجهد
يقسم على خمسة أسهم
سهم للرسول صلى الله
عليه وسلم وهو اقل
لنقط حكمه بموته
وسهم لبي هاشم وبني
المطلب دون بني عبد
نيس وبني نوفل واغنا
كان مختصا ببني هاشم
وبني المطلب لأنهم هم

ليكونه واجبا الى رأى الامام مع تخفيفه في حصة النبي والمسلمين ووجه آخر وكلام الشافعي واجهد مشدد
من وجه مخفف من وجه آخر في تحتم القتل وعدم تحتمه وأما الكلام في مذهب الصواب فقولوا أحد أخف
ورجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل مني بما اختاره الامام ووجه من ذلك اعتبار الائمة الثلاثة النصاب
في قتل المحارب مع قول مالك انه لا يهتر ذلك فالاول مخفف في قتل المحارب اذا كان المال الذي أخذ هذون
نصاب والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول القياس على قطع المركة ووجه الثاني
انه لا يشترط في قتل المحارب أن يأخذ قدر النصاب لانضمام المحارب به الى أخذه المال فكان التعليل عليه
من جهة المحارب لا من جهة النصاب ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اجتمع محاربون فغاشروهم بعضهم القتل
والأخذ وكان بعضهم ردا كان لكل واحد من المحاربين في جميع الأحوال مع قول الشافعي لا يجب على الرديغير
التنزيه بالحدس والتعريب ونحو ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول الاكتفاء بحدود المحارب سواء يمشي بعضهم القتل أم يمشي به ووجه الثاني أن المداخلة في
المحارب به على المباشر لا على من كان ردها ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان حكم من قطع الطريق داخل المصر
كن قطع الطريق في خارج المصر على حد سواء مع قول أبي حنيفة انه لا يثبت حكم قطع الطريق في الأن يكون
خارج المصر فالاول فيه تشدد على قاطع الطريق والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول ان محارب بشرع الله عز وجل ويندب حدوده لا يختلف قهرها بكونها خارج المصر او داخله
كقهرها من سائر الامام من زنا وشرب خمر وغير ذلك ووجه الثاني ان قطع الطريق خارج المصر هو
المشهور والتمساده الى الانهال لعدم وجود من يمشي به ويخلصه من قاطع الطريق عائد فخلاصه من قطع
الطريق في المصر فان الناس يغيثونه كثيرا فكان النصاب أشبه بغيره التزير وروى ما أخذته على مقتضاه
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو كان مع قطع الطريق امرأة أو فاقمته في القتل وأخذ المال قتل حدا
مع قول أبي حنيفة انه لا يقتل قصاصا وتضمن فالاول فيه تشديد من جهة كون قتلها حدا والثاني فيه تخفيف
من جهة كون قتلها قصاصا فرجع الامر الى مرتبة الميزان بوجه القبولين ظاهر وهو من ذلك قول أبي حنيفة
واجهدا لو زنى رجل وشرب الخمر وسرق في المحارب أو غيرها قتل ولم يقطع ولم يجلد لانها
من حقوق الله تعالى وهي مبنية على المسامحة وقد أقيمت على ما تقدم رآها لانه الغاية مع قول الشافعي انها
تستوفي جميعها من غير تدخل على الإطلاق فالاول مخفف وقول الشافعي مشدد فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول ان الحدود لا تختلف في مثل ذلك كونها راجعة الى الردع والجر ووجه الثاني ان كل
واحد يجب فيه الحد الذي شرعه له كالحكم فيما اذنت في على أشخاص متعددة فلا يترجم حد مقام حد ومن ذلك
قول الائمة الثلاثة انه لو شرب الخمر وقذف المحصنات حد في الجنز والقتل مع قول مالك يتناحله ما فالاول
مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أحد
قوليه ان ثوبه الصلوات مع المحاربين من شرب الخمر والزنات والسراقة لا تسقط الحد عنهم مع قول أحد
أظهروا بريقه والشافعي في رايه الاخرى انها تسقط الحد عنهم من غير اشتراط معنى زمان وفي رايه
الاخرى لا الحد لا بد من معنى شبهة التوبة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول عدم دور ودفع في اسقاط الحد عن المذنب هو لا يمكن اقامة الحد عليهم اولى بقرنه بما واه مسلم في
المرأ التي أتت النبي صلى الله عليه وسلم وهي جلي من الزنا فاعاد ما رسول الله في أتت حدا من حدود الله
فأفقه على فقال لا وليا لها احسنوا اليها فاذا وضعت قانونها فاعطوا ذلك فأمر بزجرها وصلى عليها وقال لقد كانت
توبتكم فسمعت على سبعين من أهل المدينة لتوبتهم اه نظار هذا الحديث انه صلى الله عليه وسلم ما أقام

ذو القربى وقد تمتوا من أخذ المقاتل فبطل هذا سهم غنيمتهم وقترهم فيه سواء الا ان كرم مثل حظ الانثيين ولا يستحقه اولاد
البنات منهم وسهم للثلاثي وسهم لساكنين وسهم لساكنة السبيل وهؤلاء الثلاثة يستحقون بالقتل والحاجة لا لانهم ثم اخلفوا
في سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الى من يصرفه فقال الشافعي يصرف في المصالح من اعداد السلاح والكرامه وقد اتفقنا على

وَيُتَابَعُ الْحَادِثُ وَيُحْدِثُ فَتُكُونُ حُكْمُهُ كَمَا فِي لَفْظِهِ وَأَمَّا إِذَا بَيَّنَّا أَحَدَهُمَا هَذَا الْمَذْهَبَ وَاخْتَارَهُ الْخَلْقُ قَوْلَ الْآخَرِ بِمَصْرُفٍ فِي أَهْلِ
 الدُّرُودِ وَهُمْ الَّذِينَ نَصَبُوا أَنْفُسَهُمْ لِلْقِتَالِ وَأَتَرَدُّوا بِالْأَنْفِ وَرَأْسَهُمَا يَتَقِيمُ فِيهِمْ عَلَى قَدَرِ كَفَاتِهِمْ ﴿فصل في موافقة وإعلاء أن أربعة أخماس
 الغنمة الباقية تقسم على من شهد ١٥٠﴾ الرُّوحَةُ بِنِيفَةِ الْقِتَالِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ وَأَنْ لِلرَّاحِلِ مِنْهُمَا وَاحِدًا وَاسْتَخْتَفُوا فِي الْفَارَسِ

فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ
 وَأَحْمَدُ أَنَّهُ ثَلَاثَةٌ أَسْهُمٌ
 سَهْمٌ لَهُمْ وَسَهْمَانِ لِلْفَرَسِ
 وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لِلْفَارَسِ
 سَهْمَانِ سَهْمٌ لَهُمْ وَسَهْمٌ
 لِلْفَرَسِ قَالَ الْقَاضِي عَبْدُ
 الرَّهْمَنِ الْقُتَيْبِيُّ أَنَّ
 الْقُرْسَ سَهْمٌ فِي هَذَا مَعْرِ
 ابْنِ الْخَطَّابِ وَعَلَى بَنِي
 طَاهِبٍ وَبِالْمُخَالَفَةِ طَاهِبُ
 الْعَصَاةِ وَمَنْ التَّابِعِينَ
 حُرٌّ مِنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ
 وَالْحَسَنِ وَابْنِ سِيرِينَ
 وَمَنْ الْفُقَهَاءُ أَهْلُ
 الْمَدِينَةِ وَالْأَوْرَاقُ أَهْلُ
 الثَّأَمِ وَالْبَيْتُ بْنُ سَعْدٍ
 وَأَهْلُ مِصْرٍ وَسُقْيَانُ
 الثُّورِيِّ وَالشَّافِعِيُّ وَمَنْ
 أَهْلُ الرِّقَاقِ أَحْمَدُ بْنُ
 حَنْبَلٍ وَأَبُو زُرَّابٍ
 يُونُسُ وَبَعْضُ الْحَسَنِ
 وَقِيلَ أَنَّهُ مُخَالَفٌ فِي هَذِهِ
 الْمَسْئَلَةِ غَيْرَ أَبِي حَنِيفَةَ
 وَحَدَّثُوا بِمَقُولِهِ أَحَدٌ
 سَكَنَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ أَسْهُمٌ
 أَنَّهُ أَفْضَلُ بِهَيْمَةَ عَلَى مَسْلُ
 وَلَوْ كَانَ مَعَ الْفَارَسِ
 قُرْسَانِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ
 وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ لَأَسْهُمٌ
 الْفَارِسُ وَاحِدٌ وَقَالَ
 أَحْمَدُ سَهْمٌ لِلْفَرَسِ
 وَلَا يُزَادُ عَلَى ذَلِكَ وَاقِفُهُ
 أَبُو يُونُسَ وَهُوَ رِوَايَةُ
 عَنْ مَالِكٍ وَالْفَرَسِ سَوَاءٌ
 كَانَ عَرَبِيًّا أَوْ غَيْرَهُ سَهْمٌ

عَلَيْهَا الْحَدَّ الْأَيْدِ قُتِلُوا وَلَئِنَّمَا تَابَتْ مَطْلِبُ أَقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهَا فَهِيَ مِنْهُمَا وَأَمَّا إِذَا بَيَّنَّا أَحَدَهُمَا هَذَا الْمَذْهَبَ وَاخْتَارَهُ الْخَلْقُ قَوْلَ الْآخَرِ بِمَصْرُفٍ فِي أَهْلِ
 حَيْثُ تَقْدِمُ جَدُّهُ وَتَقْدِمُ عَلَيْهِمُ الْبُتُوقُ وَجِهَ الْخَلْفَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّاسُ مِنَ الذَّنْبِ كَنْ
 لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التَّوْبَةُ تَجِبُ مَا قَبْلَهَا أَيْ تَقْطَعُ حُكْمَ الْوُضْعَةِ بِالذَّنْبِ أَيْ وَهِيَ فِي
 الْآخِرَةِ تَحْتِ الْمَشْهُوَّةِ وَبِهِمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ زَكْرِيَّا رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ إِنْ بَرَدْنَا أَنَّ أَحَدًا رَجَعَ عَنْ ذَنْبِهِ فِي
 الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مَعَ الْأَلْهَاءِ بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى فِيهِمْ ذَلِكَ لَمْ يَخْرُجْ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ أَيْ تَتِمُّ فِيهِمْ
 أَنْ مِنْ تَابَ مِنْ ذَنْبِهِ قَطَعَ عَنْهُ الْمُدْفَعُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ عَلَى الْعِتَابَةِ الْبَارِقِينَ الَّذِينَ يَشْكُرُونَ
 فِيهِمْ وَقَوْلُ زَكْرِيَّا رَحِمَهُ اللَّهُ وَالسُّرْقَةُ فَتُكُونُ أَقَامَةُ الْحَدِّ عَلَيْهِمْ أَقْوَى فِي الرَّدْعِ وَالْجَزَاءِ كَمَا أَنَّ الشَّافِعِيَّ يَصْعَقُ
 حَمَلُهُ عَلَى مَنْ يَرَى عَلَيْهِ الْقُدْرَةَ وَاحِدَةً فِي حُرْمَةِ قَدَمِهِ وَصَافَتْ عَلَيْهِ الدُّنْيَا عَارِجَتْ وَحَمَلُهُ فِي نَفْسِهِ شَدَّةُ
 الْخَمْلِ حَتَّى يَمَارِسَتْ أَنْ يَمَسَّ بَيْنَ اثْنَيْنِ عَكْسَ حَالِ الْأَوَّلِ • وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ أَنَّ مَنْ تَابَ
 مِنَ الْخَطِيئَةِ وَلَمْ يَنْظُرْ عَلَيْهِ صَلَاحُ الْإِجْلِ لَا تَقْبَلُ شَهَادَتُهُ حَتَّى يَنْظُرَ عَلَيْهِ مِنْ لَدُنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْإِجْلِ مَعَ قَوْلِ أَحْمَدَ تَقْبَلُ
 شَهَادَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَنْظُرْ مِنْهُ صَلَاحُ الْإِجْلِ فَالْأَوَّلُ فِيهِ تَشَدُّدٌ لِلثَّانِي مَخْضَعٌ جَمْعُ الْأَمْرِ لِيَرْتَبِيَ الْمِيزَانُ وَجِهَ
 الْأَوَّلُ الْأَخْفَى لِأَسْخَاطِ الْأَمْوَالِ النَّاسِ وَابْتِغَاءِ مَنْ تَابَ مِنْ لَدُنْ عَلَيْهِ صَلَاحُ الْإِجْلِ بِسَدِّ التَّوْبَةِ تَكَثُّرًا لَمْ
 يَتَقَبَّلْ بِخُرْجِهِ عَنْ التَّهْمَةِ فِي شَهَادَةِ الْأَصْلَاحِ الْإِجْلِ وَالشَّافِعِيُّ عَلَى طَرِيقِ كُلِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ تَعَالَى فِي مَنْ تَابَ
 مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَاصْلَحَ وَقَالَ تَعَالَى الْإِذْنَ نَاوَأَمِنْ بِمَنْ يَتَقَبَّلُ وَأَصْلَحُوا وَخَرَجُوا مِنَ الْأَثَابِ وَجِهَ الشَّافِعِيُّ الْإِجْلِ
 بِظَهْرِ الْأَحَادِيثِ كَالْحَدِيثِ السَّابِقِ فِي الْمَسْئَلَةِ قَبْلَهَا وَكَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَتَبِعَ السُّنَّةَ الْحَسَنَةَ تَحْتَهَا
 فُشْرُطٌ فِي مَحْوِهَا تَبَاعُ الْحَسَنَةُ لَهَا • وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَاحِدًا مِنَ الْخَطَرِ إِذَا كَانَ فِي الْخَطَرِ بِمَنْ
 لَا يَكُنْ تَكُنْ كَالْفَارِسِ وَالْمَدِينَةِ وَالْمَدِينَةِ عَدَدُ نَفْسِهِ فَقَتْلُهُ لَا يَقْتُلُ جَمْعُ قَوْلِ مَالِكٍ أَنَّهُ يَقْتُلُ أَذْنًا قَتَلَ مِنْ لَا يَكُنْ تَكُنْ وَمَعَ
 قَوْلِهِ الشَّافِعِيُّ فِيهِ قَوْلَانِ كَالَّذِينَ قَالَ الْأَوَّلُ مَخْضَعٌ لِلثَّانِي مَشْدُودٌ جَمْعُ الْأَمْرِ لِيَرْتَبِيَ الْمِيزَانُ وَاقِفُهُ تَعَالَى أَعْلَمُ
 ﴿باب حديث شراب المسكر﴾

أَجْمَعَ الْأُئِمَّةُ الْأَرْبَعَةَ عَلَى تَحْرِيمِ الْخَمْرِ وَتَجَرُّبُهَا وَأَنْ تَرَبُّبُهَا قَلِيلًا وَكَثِيرًا هُوَ حَبْلٌ لِلْحَدِّ وَأَنْ مَنْ
 اسْتَعْمَلَ شَرِبَ بِهَا كَفَرُوهُ وَتَقَدَّمَ فِي بَابِ الْخَطَايَا أَنْ أَوْدَعَ قَائِلُ بِطَهَارَةِ الْخَمْرِ مَعَ تَحْرِيمِهَا وَتَقَرُّوا عَلَى أَنَّ عَصْرَ
 الْمَنْعِ إِذَا اسْتَدْفَنَ فَرَدَهُ فَهُوَ خَرَجَ وَتَقَرُّوا أَنْصَاعًا عَلَى كُلِّ شَرَابٍ يَسْكُرُ كَثِيرًا وَقَلِيلًا حَرَامٌ وَهُوَ يَسْعَى خُرْجًا
 وَفِي شَرِبِهِ الْمُدَّسُ إِذَا كَانَ مِنْ عَنَبٍ أَوْ زَيْبٍ أَوْ حَنْظَلَةٍ أَوْ شِعْرًا وَزَرَةً أَوْ أَرْزَ أَوْ عَسَلًا أَوْ آبًا وَنَحْوَ ذَلِكَ نَبَأٌ كَانَ
 أَوْ مَطْوًى خَانِطًا لَا فِي حَنِيفَةٍ قَاتِلَةٍ نَقَعَ التَّمْرَ وَالزَّيْبَ إِذَا شَدَّ كَانَ حَرَامًا قَلِيلًا وَكَثِيرًا وَسَعَى نَبَذَ الْأَخْرَ
 فَإِنْ اسْكُرَ فِي شَرِبِهِ الْمُدَّسُ وَنَجَسَ فَإِنْ طَهَّرَهُ أَوْ كَانَتْ فِي طَبِخٍ جَلَّ مِنْهُمَا بِالْزَيْبِ جَلَّ مِنْهُمَا بِالزَيْبِ عَلَى ظَنِّ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ
 لَا يَسْكُرُ مَنْ غَطَّرَ بِهَا فَإِنْ اسْكُرَ بِهَا شَرِبَ مِنْهَا وَلَمْ يَتَغَيَّرْ بِطَبِخِهَا مِنْ ذَهَبٍ ثَلَاثًا وَأَمَّا نَبَذَ الْأَخْرَ
 وَالْأَرْزَ وَالتَّمْرَ وَالزَّيْبَ وَالْعَسَلَ فَاتَّهَ حَلَالٌ عِنْدَهُ نَقَعَ وَمَطْوًى خَانِطًا حَرَامٌ الْمُسْكِرُ مِنْهُ وَبِهِ قَدِيرٌ وَكَذَلِكَ تَقَرُّوا
 عَلَى أَنَّ الْمَطْوًى خَرَجَ مِنْ عَصْرِ الْمَنْعِ إِذَا ذَهَبَ أَقْلُ مِنْ ثَلَاثَةٍ فَهُوَ حَرَامٌ وَهُوَ أَنْ ذَهَبَ حُلٌّ مَالٍ يَسْكُرُ فَإِنْ اسْكُرَ
 حَرَّمَ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ وَعَلَى أَنَّ حُدَّ الْعَدَلِ النِّصْفُ مِنْ حُدِّ الْخَمْرِ وَعَلَى أَنَّ حُدَّ الشَّرْبِ بِقِيَامِ السُّوْطِ الْأَمَارِ
 عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَقَامُ بِالْأَيْدِي وَالنَّعَالِ وَالطَّرَافِ الشَّابِ وَعَلَى أَنَّ مَنْ غَضَّ بِلَقْمَةٍ وَلَمْ يَجْعَدْ بِخَمْرِ سَهْمًا بِهِ
 يَجُوزُ لَهُ اسْتِغْنَاءُ بِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَمَّا وَحْدَتُهُ مِنْ مَسَائِلِ الْأَجْمَاعِ وَالْإِتِّفَاقِ • وَأَمَّا مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ ذَلِكَ
 قَوْلُ الْأُئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ أَنَّهُ أَضْعَافُ عَلَى الْعَصْرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَمْ يَشْتَدُّ لِمُسْكِرٍ لَا يَسْعَى خُرْجًا يَشْتَدُّ يَسْكُرُ وَيَقْدَفُ
 زَيْدُهُمْ قَوْلُ أَحْمَدَ أَنَّهُ أَضْعَافُ عَلَى الْعَصْرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ صَارَ خُرْجًا لِمُسْكِرٍ يَشْتَدُّ لِمُسْكِرٍ وَلَمْ يَشْتَدُّ لِمُسْكِرٍ زَيْدُهُ
 لِحَدِيثٍ وَدَقِيقُ ذَلِكَ فَالْأَوَّلُ فِيهِ تَخْفِيفٌ وَالثَّانِي مَشْدُودٌ جَمْعُ الْأَمْرِ لِيَرْتَبِيَ الْمِيزَانُ وَجِهَ الْأَوَّلُ أَنَّ

لَهُ وَقَالَ أَحْمَدُ الْفَخْلُ سَهْمَانِ لِلْفَرَسِ وَوَاحِدًا
 الْأَوْرَاقُ وَمَكْرُورٌ لَأَسْهُمٌ الْأَمْرِي فَقَطَّ وَلَمْ يَسْهُمِ لِلْبَعِيرِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ لَأَسْهُمٌ قَوْلُ أَحْمَدَ سَهْمٌ لَهُ هُوَ وَوَاحِدٌ وَلَوْ خَلَّ دَارُ
 الْحَرْبِ بِفَرَسٍ ثَمَانِ لِلْفَرَسِ قَبْلَ الْقِتَالِ قَالَ مَالِكٌ لَأَسْهُمٌ لِلْفَرَسِ بِمَخْلَافٍ مَا أَذْنَابُ فِي الْقِتَالِ أَوْ بَعْدَهُ قَاتِلُهُمْ لَهُ وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ

قال ابو حنيفة اذا دخل دار الحرب فبارسا ثم مات فمسه قبل القتال اسهم للفارس
من أموال المسلمين فقال مالك والشافعي وأحمد في أصح الروايات لا يملكونه قال ابن أبي حنيفة والأحدب الصنفان يدل على ذلك لأن ابن عمر
ذهب إليه فمسه فأنجزها العدو فظهر عليهم المسلمون فرد عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو له عبد الحمق

١٥١

بارم فظهر عليهم
المسلمون فرد عليه وقال
ابو حنيفة يملكونه وهي
رواية عن أحمد

فوفصل في واقعة قري
أنهم إذا قسموا الغنمة
وحازوها أم نصيبهم
مدن لم يكن للعدو في ذلك

حصة فإن اقتسم المدن
بعد انقضاء الحرب
وقبل حيازة الغنمة في

دار الإسلام أو بعد أن
أخذوها قبل قسمتها كان
ابو حنيفة يسهم لهم بالم

نحو الأمدار الإسلام أو
بقسمتها وقال مالك
وأحمد لا يسهم لهم على كل

حال وعين الشافعي
قولان أحدهما يسهم
والثاني لا يسهم واقفوا

على أن من حضر الغنمة
من مملوك أو امرأة أو
معي أو ذي فلهم الرضخ

وهو سهم يجهت الإمام في
قدره ولا لكل لهم سهم
وقال مالك أن راهق

الصبي وأطاق القتال
وأجزه الإمام كل له
السهم وإن لم يبلغ

فوفصل في
الشافعي في دار الحرب
هل يجوز أم لا قال

الحكم يدوم معه غالبا فإن فقدت حلة الأسكارة ومباح على أصله وجه الشافعي في احتساباته فانه
بعد مقداره ثلاثة أيام يسكر غالبا فإذا احتسب أن لم يكن أحدا رأى في ذلك دليلا على أن الشارب محرم
شربا وإن لم يسكر فإن الشارب وضع الأحكام حيث شاء أو يكون من باب قصر الوسائل خوف أن يقع في
تحريم المقاصد كما أثرنا به وبقولنا وجه الثاني الاحتساب ويؤيد ما ذكرناه حديث ما أسكر كثيره
حرم نفسه فإن تحريم القليل لم يكن دائرا مع المسألة التي هي الأسكار ويحتمل أن من قال بالباحة ما لا يسكر
من التبخل بطلع على هذا الحديث فظن أن عليه القصر في الأسكار وقد فقدت ومن ذلك قول أبي حنيفة
جدد السكر أن يصير الإنسان لا يعرف السهام ولا الأرض ولا العول من العرض ولا المرأة من الرجل مع قول
مالك أنه من استوى عنده الحسن والقبح ومع قول الشافعي وأحمد من يخطئ في كلامه على خلاف عادة
قالوا لم يشدد في صفة السكر مخفف في وجوب الحدان لم يصل إلى تلك الصفة والشافعي فوته في التشديد
في الحد والثالث فوق ذلك فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وجه الأول أن من لا يعرف السماء من الأرض
أشبهه كرايم لا يفرق في السلام بين الحسن والقبح كأن من يخطئ في كلامه فقط أخف سكر من قبله في
تورع في عدم إقامة الحد إذ لم يصل إلى أعلى الحالات عند فقد تورع من جهة التسرع على انتهاك محارم
الله ومن تورع وأقام الحد بوجود أدنى الصفات دون ما فوته في تورع من جهة أحترام ذلك المسلم
الشارب بالسكر فاهم * وأيضاح ذلك أن من لا يعرف السماء من الأرض يبالغيه بالكلية ومن لا يعرف
المرأة من الرجل يحد بذكر الأشخاص ولكن سهل الأوصاف ومن اختلط كلامه بذكر السماء من الأرض
وعين إلى الرجل والمرأة ولكن عنده لها غيبة تطرقه في ما كان عنده ورقي أول كلمته ثم زال قبل
أن يتمها فالأغمة ما بين ناصرها ظاهر التسرع وما بين محترمه لئلا المسلم الشارب للكل وجهه مشهود ومن ذلك
قول أبي حنيفة ومالك أن حد شارب بالخمير مائة من قول الشافعي وأحمد في أحدي روايته وجهه التفرق
أنه أروى من حق الخروا ما لا يحد عليه لنفس من ذاتها بالاشفاق كما فرق أول الساب فحصل الأمر لحد
أربعين وهو في الثاني حد مشهور فأول شدق والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وجه
الأول أن الحد العالي عليه كالأقل عكس حاله الميزان ذلك كانت صغرة الحركية دون المعدية فقلدة
قوله من عظم مرتبته كبرت حصنته ويحتمل أن يكون الحد ثان في حق من يسكر ويريد ويؤذي
الناس والأرب من حق من كان بأفد من ذلك * ومن ذلك قول الأغمة الثلاثة أنه لو أفر بشرب الخمر ولم
يوجد منه شيء جمع قول الإمام أبي حنيفة أنه لا يحد فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان وجه الأول ما أخذ به بأقاربه والحكم دائر مع الشرب لأمع إلى عكس الثاني * ومن
ذلك قول الأغمة الثلاثة أنه لو وجد منه شيء جمع قول مالك أنه لا يحد فالأول مخفف والثاني
مشدد في إقامة الحد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في أصح أقواله
أنه لا يجوز شرب الخمر لقصره ولا كاطش والتداوى مع قول أبي حنيفة أنه يجوز للعطش لا للتداوى ومع
قول الشافعي في القول الثاني أنه يجوز شرب القليل للتداوى ومع قوله في القول الثالث يجوز للعطش
ما يقربه إلى فقط فالأول مشدد في عدم جواز شرب الخمر ودون الثاني مفصل وكذلك الثالث والأربع
فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ويصح حل الأول على حاله لا كرايم أهل الصبر واليقين وقصير
أحدهم حتى يضطر فشرب بذلك خوفاً من الموت كما به مع جملة على أوائل الضر ودون العطش وجه
قول أبي حنيفة أنه لا يشرب بالعطش فيه بقاء الروح وأما التداوى في الحديث إن الله تعالى لم يجعل شفاء أمتي
فيما حرم عليها وبقيته الوجه ظاهرة والله تعالى أعلم

لا يجوز وقال أصحابنا إن يحد الإمام حوله فقهه خرقا فله بالسكن الإمام وتسمه في دار الحرب فتبذلت القصة بالانفاق والطعام
والملف والحيوان تكون في دار الحرب لا يجوز استعجاله من غير أن الإمام قال أبو حنيفة وأحمد في أحدي روايته لا بأس بذلك ولو جيز
الذنابان فغنم في عيدهما خرج منه شيئا لدار الإسلام كان غنمة قتل أو كثر وعن أحمد رواية أخرى برفضه فضل إذا كان كثيرا فإن كان

تسبب افلا وقال الشافعي ان كان كثير القمزدوان كان نزارا فقولان اصحهما انه مرد وحكى عن مالك ان ما خرج الى الاسلام فهو غنمة
فصل في قول الامام من اخذ ١٥٢ شياؤه قال ابو حنيفة يجوز للامام ان يشترطه الا ان الاولى ان لا يغفل وقال مالك

باب التميز

اتفق الاثمة على ان التميز مضر وعرف كل مصيبة لاحد في الولا كفاة واختلاف وهل التميز رفعيا يستحق التميز برئته هو حق واجب لله تعالى أم غير واجب فقال الشافعي بعدم وجوبه وقال ابو حنيفة ومالك ان غلب على ظنه انه لا يصلح له الاضرب بوجوب ان غلب على ظنه اصله صغيرا يجب وقال احمد ان استحق بفضله التميز بوجوب فالاول مخفف والثاني مقصود وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تعظيم حضرة الله تعالى ان يعصى العبد به فيها وهو ينظر اليه سبحانه وتعالى فكان الضرب المؤلم له واجبا ليعتبه بفضله في المستقبل وبصبر يتدكر الال الذي حمل له في الماضي فيستغفر ربه منه وربما كان الذنب الثاني معلقا تركه على سؤال الله عز وجل فصوله عنه باسؤال والا فالقدر المبرم لا يصح تركه وأما وجه الثاني القائل بعدم الوجوب فهو خاص برعاي الناس الذين لا يعرفون قدر عظمة حضرة الله ولا يؤثر فيهم الضرب كل ذلك ان تأثيره لا يصلح به كغيره ولا يرجع عن العمادي المستقلة ان كانت معلقة على حصول الال الواقع لذلك المبدء ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الامام لو عز جلافت فلا ضمان عليه مع قول الشافعي ان عليه الضمان فالاول مخفف على الامام والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان منصب الامام يصلح عن ان يميز واحدا بغير المصلحة بخلاف غير الامام قد يميز بغيره وعند شافعية تشبه منه لعدا وصداقة مثلا وما ينافي ان احدا من السلاطين قتل بقتله احدا في تميز برأيه بل ولا غرم فيه ووجه الثاني ان الشرع لا يحل له في احد فالامام الاعظم كاحاد الناس في احكام الشرع به ومن ذلك قول مالك واجد ان الاب اذا ضرب بولفه تاديبا او الملع اذا ضرب الصبي تاديبا فالتا ضمان عليه مع قول ابو حنيفة والشافعي انه يجب الضمان فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين يفهم من وجه المسئلة تعلما لان الاب كالا امام الاعظم في كونه لا يضرب الا لامر لا محذور وكذلك الملع في الغالب ولذلك خففنا ابو حنيفة والشافعي احتياطا لولا ان الناس لم يخففوا في ضرب بولفه فانه لم يملك قامت نفسه من ولد مضربه لا لمصلحة كالا حتى فاقهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز ان يبلغ التميز اعلى الحدود مع قول مالك ان ذلك راجع الى راي الامام فان رأى ان يميزه فقل فالاول مخفف والثاني نفسه تشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الاما واثمه انما يجب ان يوفي الشريعة وليس لهما ان يزداعي ما قدره ذرية واحدة ووجه الثاني ان الشارع اعمن الامام الاعظم في امره من بعده واما الامه بالسبع والطاعة في كل مالا معية فله عز وجل بل ضرب بعض العتاة والفسقة الحد المقرر بما ارادهم فخر الامام الزيادة بالاجتهاد مصححة لذلك المعز وامن مفعول ومن ذلك قول ابو حنيفة والشافعي ان التميز بولفه لا يختلف باختلاف اسبابه كان زاد في التميز بوجي يبلغ ادى الحد وقد ولو في الجبهة او اذا هاند ابى حنيفة اربعون في الجزع عند انشائي واحد عشرون فيكون اكثر التميز بمرئى ابى حنيفة تسعة وثلاثين وعند الشافعي واحد تسعة عشر وقال مالك للامام ان يضرب في التميز برأى عدادى الى اجتهاده وقال احمد فهو يختلف باختلاف اسبابه فان كان بالوطى في الفرج شدة كوطء الشربلى او بالوطى في عاود الفرج فانه زاد عنده على ادى الحد وقد لا يبلغ فيه اعماله فيضرب مائة او سوطا وان كان بغير الفرج كقبلة اجنبية او شتم او سمر قد دون نصاب فانه لا يبلغ فيه ادى الحد وقد لا يوافيه تخفيف من حيث انه لا زاد في الحد من العدا ليقدر في الشرع وقول مالك فيه تشدد اذا ادى اجتهاده الى زيادة على الحد المقرر وقول احمد مفضل فيه تخفيف من وجه تشدد بمن وجهه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابو حنيفة والشافعي ان يضرب في التميز بوجوب فاقهم مالك انه يضرب فاقه اومع قول احمد في احدي واثمه كذهب مالك والآخرى كذهب ابى حنيفة والشافعي فالاول فيه تشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ضربه فاقه ما بلغ في الزجر ووجه الثاني ان المراد من الضرب الال وهو حاصل بضره بقتله ومن ذلك قول ابى حنيفة والشافعي انه

تكره له ذلك للتلذذ وب قصدا لاجهاذين في جهادهم ارادة الدنيا ويكون من الخمس لامن اصل الغنمية وكذلك النفل كله عنده

من الخمس وقال الشافعي ليس بشرط لازم في اظهر القولين عنده وقال احمد هو شرط صحيح ولا امام ان يفضل بعض الثغافين على بعض قبل الاخذ والجزازة الاتفاق

فصل في ما انفقوا على ان الامام غنم في الاسارى بين القتل والاسترقاق واختلافوا هل هو غير قيم بين الممن والفساد وعقد النكحة حال ملك والشافعي واحده وغير بسين الفدا ما مال او بالاسارى وبين ان عليهم وقال ابو حنيفة لا يمين ولا يفاذي واما عقد النكحة فقال ابو حنيفة ومالك هو مخير في ذلك يكونون احرارا وقال الشافعي واجد ليس له ذلك لانهم قد ملكوا

فصل في لو اسير فاحلفه المشركون ان لا يضر من دارهم ولا يهرى على ان يضره يذهب ويحجى قال مالك يازمه ان يني ولا يهرى عنهم وقال الشافعي لا يسهل ان يني وعلما ان

يخرج ويمنه بين مكرهه قال ابو حنيفة فصل في الاراضى

لا يهرى

المنفعة عترة بالمرافق ومضهره تقسم بين غنائها ام لا قال ابو حنيفة الامام بانفسار بين ان يقسمها وبين ان يقرأ عليها عليا ويضرب عليها

مخاوب من أن يصرفهم عنها بأقبحهم آخر من يضرب علي - المخرج وليس للأمام أن يقفها على المسلمين أحسن ولا على غنم لو عن مالك روايتان أحدهما ليس للأمام أن يقفها بل قصير بنفس الظهور وعليها وقفها على المسلمين والثانية أن الأمام يحضر بين قفها وقفها والصالح المسلمين وقال الشافعي يجب على الإمام قفها بين جماعة الثغنين كسائر الأموال لأن تطيب أنفسهم بوقفها على المسلمين وبسقطوا حقوقهم فيها قفها وعن أحمد ثلاث روايات أظهرها أن الإمام يقف ما رآه الأصغر من قفها ووقفها والثانية كذهب الشافعي والثالثة نصير وقفها بنفس الظهور

لا يجرى في حد القذف خاصة ويجزئ عنه ما مع قول مالك أنه يجزئ في الحد كالماء مع قول أحمد لا يجرى في الحد كلها بل يضرب فيما لا عن الم ضرب كالقصاص والقصاصين فالأول في تخفيف من وجهه والثاني مشدد في الحد والثالث تخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأول ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن الضرب يفرق على جميع البدن إلا الوجه والفرج والراس مع قول الشافعي أنه لا يضرب الوجه والفرج والباسرة وسائر المواضع المحفوفة * ومن قول مالك يضرب الظهر وما كان به فالأول والثاني في تخفيف الثالث فيه تشديد من حيث عدم تفرقة الضرب على جميع البدن إلا ما استثناه الأول والثاني فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الضرب في الحدود متفاوت فأنشد الضرب ضرب الثمن برسم إثم القذف مع قول مالك أن الضرب في هذه الحدود سواء مع قول الشافعي أن ضرب حد الزنا أشد منه في حد القذف وإن ضرب القذف أشد من الضرب في ضرب الزنا فالأول فيه تخفيف من حيث تخفيف الضرب في بعض الحدود وتشديد من حيث شدة الضرب في بعضها وكذلك قول مالك وبمع العكس من حيث إن في التواهي الحاق الأدنى بالاعلى في بعض الحدود وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

باب الصلوات وضمان الولاء واليهام

لم أحذف في الباب شيئاً من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز دفع كل مائل من آدمي أو يهيمه على نفس أو طرف أو يضر أموال فإن لم يسدق بالقتل فقتله فلا ضمان عليه مع قول أبي حنيفة أنه لا ضمان فالأول في تخفيف من حيث عدم الضمان والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه صحيح لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو عرض عاص بدانسان فأنزعهما من فيه فمضطاً أسنانه فلا ضمان عليه مع قول مالك في المشهور ردهما بزمه الضمان فالأول تخفف على المعضوض والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو طلع انسان في بيت فرما فقتل عنيه لزمه الضمان مع قول الشافعي وأحمد أنه لا ضمان وقول مالك في ربه كالمذهب * فالأول كالشدد والثاني تخفف والثالث محتمل لكل منهما فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وبمع جعل الأول على اطلاع أهل الدين والورع عن لا يترد من اطلاعه كبير فتنة لعله وقوع مثله في النظر إلى ما حرم الله تعالى وحل الثاني على من كان بالصدقة ذلك فلا ضمان في فيه عينه ضروحه عن مثل ذلك * ومن ذلك قول مالك وأحمد أن الإمام لو ضرب في حد القذف أو أفضى إلى هلاكه فلا ضمان على الإمام مع قول الشافعي من جهة تفصيل له أنه مات في حد الشرب وكان جلد به أطراف الزمالة والياباب لم يضر الإمام قولاً وأحد أو كان ضربه بأسوط فلا ضمان في ذلك ويحان أصحابه الضمان عليه وحكي ابن المنذر عن الشافعي أن الإمام أن ضرب بالزمام أو أطراف الشباب ضرب باليخوار أو أربعين فأت فيه فلا عقول فيه ولا قود ولا كفارة على الإمام وإن ضربه أربعين سوطاً فأت فيه على عقالة الإمام دون بيت المال فالأول تخفف على الإمام والثاني مفصل على اختلاف القول فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ذلك الضرب من تزوج فقامت غير مضطونة كبقية الحدود فانه من الشارع ووجه الثاني من شئ التفصيل في حد الشرب كونه لا يقتل غالباً ووجه ما قاله أصحاب الشافعي من عدم الضمان وإن كان ضربه بأسوط كونه ذلك مأذوناً فيه من الشارع وكذلك القول في أول شئ التفصيل الذي حكاه ابن المنذر ووجه الثاني من وجهي أصحاب الشافعي كون الأربعين سوطاً لا يقتل غالباً وإنما كان على عقالة الإمام الذي بدون انقصاص لأن أصل الضرب مأذون فيه ولا ندمه فيجب عن مثل ذلك فأنالوا وحينا التورع على الإمام لقلب الموضوع في

المسلمين وبسقطوا حقوقهم فيها قفها وعن أحمد ثلاث روايات أظهرها أن الإمام يقف ما رآه الأصغر من قفها ووقفها والثانية كذهب الشافعي والثالثة نصير وقفها بنفس الظهور

فصل في اختلاف الأئمة في المخرج المضروب على ما يقع عنوة فقال أبو حنيفة في جرب الحنطة فقتل بجره ودرهما وفي جرب الشعير فقتل بجره وقال الشافعي في جرب الحنطة أربعة دراهم وفي الشعير درهما وقال أحمد في الظهر وأبواب الحنطة والشعر سواء في جرب كل واحد منهما فقتل بجره وسهم والتقير المذكور ثمانية أرطال بالحجاز وهو ستة عشر أرطال بالعراق وأما جرب الفحل فقال أبو حنيفة عشرة دراهم واختلف أصحاب الشافعي بينهم قال عشرة ومنهم من قال ثمانية وقال أحمد ثمانية * وأما جرب العنب فقال أبو حنيفة وأحمد عشرة وقل أصحاب الشافعي في العنب عشرة في الفحل وأما

جواب إلى يتون فقال الشافعي وأحمد فيه أنهما عشر درهما وأبو حنيفة لم يرد له نص ذلك وقال مالك ليس في ذلك جمعة تقدير بل المرجح فيه أن ما قصه له الأرض من ذلك لا اختلاف في اقتضاه الإمام في تقدير ذلك مستحبنا عليه بإهل الخبرة قال ابن أبي هبيرة في الإصباح واختلافهم في إصباحه وراجع إلى اختلافه في أبوابه من غير أن يخطب برضي الله عنه فانهم كلهم اغتفروا

ففي ذلك على ما وضعه واختلاف الـ وإبانت عن أمير المؤمنين ع رضي الله عنه في ذلك كله صحيح وإنما اختلفت لاختلاف النواحي والله تعالى أعلم ﴿فصل﴾ واختلف الأئمة على يجوز للأمام أن ينفذ في الجراح على ما وضعه أمير المؤمنين ع من الخطاب رضي الله عنه أو ينقص عنه وكذلك في الجزع بما ألو ١٥٤ حنيفة فليس عنه نص في ذلك لكن حكى القنوري عنه بعد ذكر الأشاء الذين عليها

انما راجع بوضع عمر قال وما
 سوى ذلك من اصناف
 الاشياء بوضع عليها
 بحسب الحاجة فان لم تكن
 الارض ما وضع عليها
 نقصها الامام واختلف
 صاحبها فقال ابو يوسف
 لا يجوز الامام التخصيص
 لان يات به من التخصيص
 وقال محمد بن جرير ذلك
 مع الاحتمال وعن
 الشافعي يجوز ولا امام
 الزيادة ولا يجوز له
 التخصيص وعن احمد
 ثلاث روايات احدها
 تحوز له الزيادة اذا
 احتلت والنقصان اذا
 فضل والمالان فضل

اتفق الأئمة على أن الجهاد فرض كفاية فإذا قام به من فيه كفاية من المسلمين سقط الجرح عن الدائن ومن سبى من السبب انصرف عن وكذلك انتقوا على أنه يجب على أهل كل فئران مقاتلوهم بين أيديهم من الكفار أو غيرهم وأما بعدهم من إليهم الأقرب فالأقرب واتفقوا على أن من سبى من عليهما الجهاد لأخضر الأيذان أو بهتان كان مسلمين وعلى أن من علمه من لأخضر الأيذان غيره وأنه إذا انتفى الزحفان وجب على المسلمين الحاضر من الثبات وصرح عليهم القرار لأن يكونوا حزين لقتل أو معتبرين في شيء أو يكون الواحد مع ثلاثة أو المائة مع ثلثمائة فيصاح القرار ولم الثبات بذلك لاسماعه غلبة ظنهم بالظهور وعليهم وله نصيب المهجرة من دار الكفر على من قدر عليها وعلى أن نساء الكفار إذا لم يكن مقاتلين فلا يقتلن إلا أن يكن ذوات رأي أو على الأجي والشعب والنفاة على الرعايا وصدقوا على أن كلهم إذا كان لهم رأي وتدينهم يقتلون وعلى أن المشركين إذا ترسلوا إلى المسلمين ليقبضوا من المسلمين على الرعايا وصدقوا المسلمين ؟ وعلى أنه لو قتل أحد الأسرى ومرفق الرسول لم يجب على القاتل شيء إلا التعتز برفضه خلافاً لما ذهبوا إليه في قوله يجب عليه الذية بعد أخذ جرحه من مسائل الفتاوى وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب على من شرط في وجوب الجهاد وجود الزاد والرحلة كالحصن قوله ما ناله له وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب على من شرط في وجوب الجهاد وجود موضع الجهاد مائة الف قصر فالقول بخف في وجوب الجهاد المذكور والثاني مشدق فيه فراجع الأمرين مرتباً الميزان وجه الأول أن من لم يجد الزاد والرحلة فقتاله للعدو وسخا لالتفات قلبه إلى ما بال كل وشرب وركبة فإذا وجد الزاد والرحلة تنوى عزه من نصرة عدته التفات لغير القتال وجه الثاني عدم وجود نص صريح بأشراط ذلك في السفر فلهما دور وطول لا كثره روا كثره لونه أن شرط الوصول التناول في حديث واحد فان الشرع لم يزل محذوفاً وجود العلم في كل عصر ويصح حل كلام الأئمة الثلاثة على حال

الأرض من ذلك ما تطيق وأرى أن ما كاله أبو يوسف في كتاب الخراج الذي صفه له رشده هو الحد قال أدى **أصاير**
 أن يكون لبث المالك من الحد الخمسان ومن الثمار الثلث **فصل** هل تقت ملكة صحابا أو عبدة قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في المهور
 روايته عنده وقال الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى صحابا **فصل** لو صالح قوم من الكفار على أن يراهم فهو عمل عليهما بائنا فهو

كأنهم به أن اسلوا سقط عنهم وكذا أن اشتراهم منهم مسلم وهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يسقط عنهم خراج أرضها بسلامة ولا بشراء المسلم **فصل** في هل يستعان بالمشركين على قتال أهل الحرب أو يعاونون على عدوهم قال مالك وأبو حنيفة لا يستعان بهم ولا يعاونون على الإطلاق قال مالك الآن يكونون أئمة المسلمين فيجوز وقال أبو حنيفة يستعان بهم ١٥٠ ويعاونون على الإطلاق نعمي كان حكم

أما رد المولى من ذوي المروءات الذين يغلّب عليها لمجاهم سؤال الناس لئلا يوالوا أسلحة في الطريق وحمل
كلام الإمام مالك على حال من كان بالفسخ من ذلك كما قال فمن يجمع معتددا على السؤال ونظن أن الركب
لا يضيئون سؤاله فانه يجب عليهم ما عده ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن المسلمين إذا أخذوا أموال
أهل الحرب لم يملكهم أرضها وأبصارها لئلا يدار الإسلام حزامه فليخون الحيوان ويكسرون السلاح
ويحرقون المتاع من قول الشافعي وأحمد أنه لا يجوز إلا ما لم يملكه وذلك بعد التسعة فالأول يخفف على المسلمين
والثاني مشدد ومن ذلك عليهم فرحم الأثرابي رتبة الميزان وجه الأول مراعاة المصلحة العامة فليقبل
فرع ما تقدم عليه الكفار وأخذوا تلك الأموال التي غنماهم من قتلهم وقبوعها على قتلاها وأعمالهم راع
هذا القول ما خرج به أهل القول التي تقدمت المصلحة العامة في المصلحة الخاصة فلهذا خفف على المسلمين
ملك المتاعين أتعلق حقوق جميع المجاهد بن ذلك وعدم خوف أنفذ ذلك الأموال من أيدي المسلمين فكان
مغاوهم غير اختلاف أتبع المسلمين في هذا الحالة ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في
أسقوله أن يسوق الكفار ويحرقهم أقال يكن شهر أو لا يدبر لا يجوز قتلهم من قول الشافعي في الأسير
والجهم

له يجوز قتالهم بالولاء والشفقة والى محمد بن جعفر الا الى مرتضى البرزاني وجه الاول العسر وشبهه
 بالاصالة اعلم في حق من قبه نكاحه للسلمة ومؤلا لا لنكاحه منهم انما عاينوا وجه الثاني ان الامام قد يرى
 قتله لمصلحة * وقد بلغنا ان السيد داود وعليه الصلوة والسلام لما يري به من خلفه كان كل شيء يابسه
 من ذلك فاستنك ذلك البره عز وجل قال في قوله تعالى انما ياتي الا ليقوم على يد من خلفه لما يابسه
 انفس ذلك في سبيل قتله تعالى له ولرسوله انفسا ما يريد بذلك اذنا قوله تعالى وان جنحوا للسلم
 فاجتنبها فان في ذلك رجيح الصلح على القتل ومن ذلك قول ابن حنيفة وما لانه لادع على من قتل من لم
 تلغاه الدعوة مع ما نقل عن مذهب الشافعي وجميعهم من خلاص ذلك على غير الراجح الاول وتخفف والثاني
 مشدد في جمع الامري مرتضى البرزاني * ومن ذلك قول مالك ان من قربت دارهم من منافذ بلغتهم الدعوة فلا
 تحتاج الى دعوتهم قبل القتال بل تقتالهم * يتدلو ما من يبدع دعوهم الدعوة اقطع الثلث وقال ابو حنيفة
 ان بلغتهم الدعوة تحسن ان يدعوهم الامام الى الاسلام او اذا لم يجدوا يعقب القتال وان لم تبلغهم فلا ينسحب
 الامام ان سداهم * وكذا الشافعي لم اعمل احكاما للمشركن لم تلغاه الدعوة فالمرم الا ان يكون قوم من المشركن
 خطبوا للترن والحنن لم تبلغهم الدعوة فلا تقتلون حتى يدعوا الى الامان فان قتل احد منهم قبل ذلك فله عاقلة
 قاتله الدية وقال ابو حنيفة لاشي عليه والظاهر من مذهب مالك ان الحكم كذلك فالاول والثاني من اصل
 المسئلة مفصل والثالث مشدد من حيث ان جميع المشركن الا ان بلغتهم الدعوة تخفف عن حيث اتهم
 لا تقتلون الا بعد الدعوة الى الامان كما ان الاول ما عرفت من المسئلة مشدد من حيث وجوب الدية عليهم
 عاقلة القتال والثالث والاربع تخفف من حيث عدم وجوبها عرفت في جمع الامري مرتضى البرزاني وجه
 الاول ما ورد في الحديث من اختلاف الناس في حقهم من المشركون من غير ان يترنوا في الامانة
 وغيرهم من بعدهم * ومن ذلك قول ابن حنيفة والثاني ان امان الكفار الامن مسلم بالغ عاقل مختار
 فلا يصح امان الكفار ولا يحنون عندهم قول مالك واحد يصح امان الصبي المراهق فالاول مشدد في جهة
 الامان الكفار والثاني فيه تخفف في جمع الامري مرتضى البرزاني وجه الاول ان امان الكفار امر خطر
 ينشئ عليه مصالح ومغاضد فتحتاج الى عزارة عقل ونظر في الدواقيع والصبي والجنون دسامان اهل هذا
 المقام وجه الثاني ان الصبي المراهق قد اشرف على البلوغ وما قبله الشيء اعطى حكمة في كثير من الاحكام
 واما ان الكفار منها ثم ان حصل بعد امانه فتنة في الامر يتدارك الامر ويشدد على الكفار حتى يذلوا او

حبس المسلمين أقام عليهم الحدود في العسكر ثم التفت فإلى أن كان أمرهم به لم يبق الحدود في دار الحرب وإن دخل في دار الإسلام من قبل ما يؤيد به الحد فقلت الحدود في دار الحرب كان أَوْضَحًا (فصل) هل يسهم لتمام العسكر وأجزاءهم إذا شهدوا الواقعة وإن لم يقاتلوا أَوْضَحًا فمما لا يسهم لهم حتى يقاتلوا وقال الشافعي وأجيبهم فهو لهم إن يقاتلوا وللشافعي قول آخر

انه لاسهم لهم وان كانوا. **فصل** هل تصح الاستئانة في الجهاد ام لا قالوا بحنفية والشافعي واجدلا وسواء كانت تجعل او امره او تبرع وسواء تمن على المستتب ام لم تمن وقال مالك تصح اذا كانت تجعل ولم يكن الجهاد متبعا على الثابت كالعبه والامة **فصل** هل قال مالك ولا بأس بالجهاد في الثغور مضي الناس على ذلك وقد أدى القاعد الى الخارج ما نه ديننا في بث

١٥٦

ايام عمر رضي الله تعالى عنه

فصل وانتقوا على انه لا يجوز لاحد من الثغرين ان يطأ حاربة من النبي قبل القسمه واختلفوا فيها بحسب عليه انما طمنا فقال ابو حنيفة لاحد عليه بل عقروا ولا يثبت نسب الولد هو بمسكوك ردف الغنمة وعليه العفو عن الاصابة وقال مالك هو زان يحد وقال الشافعي واجدلا واحد عليه ويثبت نسب الولد وحرته وعليه قمعها والمهر رد في الغنمة وهل يضر امر ولد قال احمد نعم ولشافعي قولان اهمهم لاصبر

فصل لو كان جماعة في سفينة وقع فيها نار فهل يجوز لحكم القاه أنفسهم في الماء ام انشأت قال ابو حنيفة ومالك والشافعي في احدى الز واثنين ان لم يرجوا النجاة لا في الانشاء ولا في الامة في السفينة قسم بانخاريين الانشاء والصبر وقاله اجدان يرجو حافي الانشاء القسوا ارفي السفينة تشبوا وان استوى الامران فلو امانوا او اوان اغتروا الجبال لكانوا

يخرجهم من بلاد الاسلام فكان امان الصبي المذكور عنه الاذن في دخول بلاد الاسلام لا في الاقامة بها حتى يفسد وانها * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة يصح امان العبد المسلم لكثرة اهل مدنته وبعض امانه بشرطه عند الائمة المذكورين مع قول غيرهم انه لا يصح امانه فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان امان العبد في القرض كامن الصبي وقد قدعنا ما فيه ووجه الثاني انه يحتاج الى كمال رأى والعبد ناقص العقل والراى عادة وبصح حمل الاول على عبده يظهر للناس عقوله وحسن رايه والثاني على من كان بالقفس * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك لو اصاب احد من المسلمين مسلما في حال قرس الكفار بالمسلمين فلا يلزم منه ولا كفارة مع قول الشافعي واحدف احدى رايته انه يلزمه الكفارة بلادية والاني من قول الشافعي واحدف لزمه الذمة والكفارة فالاول تخفف والثاني قسه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال الرجعة الى اجتماع الائمة هو من ذلك قول الائمة الاربعة ان المسلم اذا طلب المأوى جاز له ذلك بكرة مع قول ابن ابي حنيفة من الشافعية ان ذلك يكره فالاول تخفف والثاني مشدد وكذلك قول الائمة الثلاثة ان المسحوب ان لا يبارز احد الا باذن الامر لكن لو بارز بغير اذنه جاز مع قول أبي حنيفة ان المأوى حرام الا ان يكون المأوى منة من المسلمين فالاول تخفف والثاني مشدد فرجع الامر في المشددين الى مرتبة الميزان ووجهه ما ظاهرا راجع الى حكم ذوى الراى من المسلمين هو من ذلك قول أبي حنيفة يجوز استرقاق كل من لا كتاب له واشبهه كتاب كعبه الا وان كان لكن من الجهم منهم دون العرب مع قول مالك والشافعي واحدف احدى رايته ان ذلك لا يجوز مطلقا فالاول مفصل والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم احترام من لا كتاب له واشبهه كتاب من الجهم ووجه الثاني شرف عنصر العرب فلا يصح عليهم صغار كثيرهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو سلم كافر قبل الامر له عصم نفسه وماله وان كان في دار الحرب مع قول أبي حنيفة ان كان في دار الحرب من العقار قسم واماعيره فان كان في بيده او يده مسلم اودى لم يمت وان كان في يده غير غنم فالاول تخفف على الكفار والعصمة المذكورة والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ودليل الاول قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا عصبوا من دماءهم واموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله ووجه الشق الاول من التفصيل في قول أبي حنيفة تغلب الحكم لدار الحرب في العقار وما في ذلك من الاعانة لهم على قتالنا ووجه التفصيل في الشق الثاني من كلام أبي حنيفة واضح * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو دخل حيون دار الاسلام لم يجز سبيهم مع قول أبي حنيفة يحوز ذلك فالاول تخفف على الحريين والثاني مشدد عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين راجع الى امر السرية او اهل الراى من المسلمين والله تعالى اعلم

كتاب قسم النبي ووالثمة

اتفق الائمة على ان ما حصل في ايدي المسلمين من ماله الكفار بالحق الجبل والركاب فهو غنمة عنده وعمر وضمه الى السلب كسبا في نفسه وانتقوا على ان اربعة اقسام من الغنمة الباقية تقسم على من شهد الواقعة بنفاه القتال وهو من اهل القتال كل رجل سها واحدا وانتقوا على انهم اذا قسموا الغنمة وحازوها تمسك بهم مدله يمكن ذلك المذمومهم حصصه وانتقوا على ان الاما لا تقسم الغنائم في دار الحرب بغير ذمت القسمة وكذلك اتفقوا على ان الاما ان تغنل بعض الثغرين على بعض وكذا اتفقوا على ان الاما لا تخفى في الاسارى من القتل والاسترقاق وانتقوا على انه لا يجوز لاحد من الثغرين ان يطأ حاربة من النبي قبل القسمه وانتقوا على ان الغنم من الغنمة قبل سبها وانما كان فيها حق لا يقطع هذا ما وجدته في الباب من

مسائل

طلب على ظهره فربوا بان انظرهم من الاتقاء لانهم لم يرجوا النجاة وهذا

قول محمد بن الحسن الحنفى وهو رواية عن مالك **فصل** لو نذير من دار الحرب الى دار الاسلام او دخل حري بغير امان قال ابو حنيفة وبالك والشافعي يكون ذلك غنما لمسلمين الا ان الشافعي قال الا ان يسلم الحري قبل ان يؤخذ فلا يسلم عليه وقال احمد هو ان اخذه خاصة

فصل هدايا امرأ الجوبش هل يفتنهن بها أو تكون شهوة مالي قال مالك تكون غنمه فبها الجوبش وهكذا أن أهدى إلى أمير من أمراء المسلمين لأن ذلك على وجه الخوف فإن أهدى العدو إلى رجل من المسلمين ليس بأمر فلابأس بأخذها أو تكون له دون أهل العسكر ورواه محمد بن الحسن عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف

ما أهدى ملكا روم إلى أمير الجوبش فدار الحرب فهو له خاصة وكذلك ما يعطى الرسول ولم يدكر عن أبي حنيفة خلافا وقال الشافعي إذا أهدى أحد إلى الوالي هدية فإن كانت لشيء نال منه حقا أو باطلا فخرام على الوالي أخذها لأنه يجرم عليه أن يأخذ على خلاص الحق جهلا وقد أزم الله ذلك فخرام عليه أن يأخذ بالباطل والجور على الباطل حرام فإن أهدى إليه من غير هذين العنين أحدهن ولايته تفضل وشكرا فلا يقبل وإن قلها كانت منه في الصدقات لا يسعه عندي غيره إلا أن يكافئه عليه بقدر ما يسعه وإن كانت من رجل بالبلد الذي به سلطانه شكرا على احسانه كان منه فاحب أن يقبلها ويجعلها لأهل الولاية أو يدها لأهل العدل الخرم مكانة فإن أخذها وقولها فخرم عليه وعن أحمد روايتان أحدهما لا يفتن بها من أهدت إليه بل هي غنمة فيها الخمس والأخرى يفتن بها

مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول الشافعي وأجمد أنه إذا كان في مال الكفار لغنوم منهم سلب الحققة القتال من أصل الغنمة سواء شرط ذلك الإمام أم بشرطه فالأغنى ما سخره القتال إذا غر بنفسه في قتال مشترك وإلا امتناعه مع قول أبي حنيفة ومالك أن القتال لا يسقط السلب إلا بشرطه له الإمام ثم السلب بفرد الجنس من الغنمة فالأول يخفف على المقاتلة بشرطه والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تخفيف المسلمين على القتال لما فيه من الجزاء الذي يقابل لأجل الدنيا والى ما يعطى ذلك النصب ضعف عزمه عن القتال ووجه الثاني مراعاة الأدب مع أمير الجوبش فإن معهم له السلب أخذ ولا تركه لأن له النظر العام على العسكر وقد يحتاجون إلى ذلك السلب وإلى به وقسمه بينهم فيكون من القتال منه فبه عدل بين المقاتلين لاسمائه كان ذلك القتال بمن لا تفتن نفسه إلى السلب لقلبه قصد ما لجهد أعلاه كلمة الله عز وجل دون الغنمة * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الجنس يقسم على ثلاثة أسهم سهم لليتامى وسهم للغائبين وسهم لابن السبيل فدخل فقرا أعزى القرى فيهم دون أغنيائهم وأما سهم النبي صلى الله عليه وسلم فيهم وسهم الله وسهم رسول الله وموحد واحد وقد سقط جوت النبي صلى الله عليه وسلم كما سقط العتيق وأما سهم ذوي القرى فكانوا يستحقونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم واليتامى وغيره فلا سهم لهم وإنما يستحقونه بالقرى خاصة فيسترون فيه ذكرهم وإنهم مع قول مالك أن هذا الجنس لا يسقط بالتعيين لشخص دون شخص ولكن النظر فيه للإمام بصرفه ما يرى وعلى من يرى من المسلمين ويعطى الإمام القرية من الخمس والي هو الخارج والجزء ومع قول الشافعي وأحمد أن الجنس يقسم على خمسة أسهم سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو باقي لم يسقط حكمه عونه صلى الله عليه وسلم وسهم لبني هاشم وبني المطلب دون بني عبد شمس وبني نوفل وأما كان يختصم بيني هاشم وبني المطلب لأنهم ذوو القرى حقيقة وقد تمتعوا من أخذ الصدقات فجعل هذا المخرجهم وقد يرميهم سواء لأن الله كرم مثل حظ الأنثيين فلا يستحقه أولاد البنات منهم وسهم لليتامى وسهم للغائبين وسهم لابن السبيل وهؤلاء الثلاثة يستحقون بالقرى والمجاهة بالإمام فالأول فيه تشديد من حيث حرمان أولاد البنات ومن حيث أن الله كرم مثل حظ الأنثيين وفيه تخفيف من حيث كيفية الغنمة والثاني فيه تخفيف من حيث رد الأمر إلى الإمام والثالث فيه تشديد من وجهه وتخفيف من الوجه الآخر كما ترى فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي أن سهم النبي صلى الله عليه وسلم يصر في المصالح من أعداد السلاح والكرام وعقد القناطر وبناء المساجد ونحو ذلك فيكون حكمه حكم النبي مع قول أحمد في إحدى روايته أنه يصر في أهل الديوان وهم الذين نصبوا أنفسهم للقتال وانفردوا بالشورى وأسداهم يقسم فيهم على قدر كفايتهم وأرواها الأخرى اختارها الخليل في كتب السبيل فالأول والثالث موع والثاني مضيق فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الظاهر * ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد أن الفارس يعطى ثلاثة أسهم سهم له وسهم للفارس مع قول أبي حنيفة أن للفارس سهمين فقط سهم له وسهم للفارس قال القاضي عبد الوهاب ولم يقل أحمد يقول أبي حنيفة لما جعلت وحكي عنه أنه قال أنكره أن أفضل سهمه على مسلم قال القاضي وعن قال أن للفارس سهمين من غير أن يطالب وبالاختلاف لما من الأصابع ومن التامعين عمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين ومن اتفقوا أهل الدين في الأروا في أهل الشام واليتامى من بني وأهل مصر وسفان الثوري والشافعي * ومن أهل العراق أحمد بن حنبل وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وبالإجماع في مخالفة في هذه المسألة غير أبي حنيفة رضي الله عنه فإن جعل ذلك القبول منه على الله قاله دليل ظفر به واجتراء فهو يخفف على غيره من الفاتحين بتوفر سهمهم من الثلاثة والله تعالى أعلم * ومن

فصل انفقوا على النصارى الغنمة قبل حيازتها إذا كان فيها حق الله لا يقطع واختلفوا فيه ليس فيها حق هل يجرى وحده ويحرم سهمه أم لا قال أبو يوسف في ذلك والشافعي لا يجرى رحله ولا يجرى سهمه وقال أحمد يجرى رحله الذي معه إلا المحض وبانيه وروى من الحيوان وما هو حجة القتال كالسلاح ورواية واحدة هو له يجرى سهمه عنده وابتدأت

أما تركوه فراعوه برؤا مال المردة اذ قتل في دمه ومال كافر ما بل وارت وما نوحه منهم من العسرا اذا اختلفوا الى بلاد المسلمين
أوصو لهم اعلم هل ينحس أم لا قال ألوحنه فوا احد في المنصوص عنه هو المسلمان كافة

10A

أوصولوا عليه هل ينحس أم لا

ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا كان مع الفارس فرسان لم يسهم إلا الواحد منهم قول أحدسهم للفارس ولا زاد على ذلك ووافقه أبو يوسف وهو رأي عن مالك فالأول مخفف والثاني فيه تشديد على الغائب يأخذسهم الفارس الثاني فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يسهم للغير مع قول أحد سبهم يسهم واحد فالأول مخفف على الغائب والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه أدخل فرس دار الحرب بقس فأتى الفارس قبل القتال لم يسهم ثم خرجت أمانات في القتال أو بعده فاته يسهم عندئذ مع قول أبي حنيفة أنه أدخل فرس دار الحرب فأرسل ما مات فيه قبل القتال أسهم للفارس فالأول مشدد على الفارس والثاني مخفف عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول جهور الفقهاء أنه يسهم للفارس عربيا كان أو غيره مع قول أحد سبهم للغير سهمان والآخر سهم واحد ومع قول الأوزاعي ومكحول أنه لا يسهم إلا للفارس العربي فقط فالأول مخفف على الفارس مشدد على الغائب يأخذ أسهم الغير العربي والثاني مفصل والثالث مشدد على الفارس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان • وجه الأول إطلاق الفارس في الأحاديث • وجه الثاني أن الفحل أقوى من البرزخ غالبا • وجه الثالث أن الخيل العربية هي الأكثر عند العرب فكانت أكثر دأرا معها • ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أصح الوأين أن الكفار لا يكون أصحابهم من أموال المسلمين قال (١) ابن هبيرة والاحاديث الصحيحة تتدل على ذلك لأن ابن عمر ذهب لفرس فأخذها العدو فظهر عليهم المسلمون فرد عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى له عبد الله بن عمر فظهر عليهم المسلمون فرد عليه وقال أبو حنيفة فكانت له وهي راية الأخرى عن أحمد فالأول مخفف على المسلمين مشدد على الكفار والثاني بالكسر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان • وجه الأول أن في عدم ملكهم للأموال المسلمين إعلال لكل الدين • وجه الثاني أنه قد يتغير اتفاق ذلك من الكفار لمصلحة تعود على المسلمين أعظم من نفعها عليهم فيكون ذلك في أقدسي الكفار أولى وإن لم يملك كونهما • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه رضخ من حضر للفتنة من مملوك وصبي وأرأه أو زوى أو شخصي يهتد الإمام في قدره ولا يكمل لهم سهم مع قول مالك أن الصبي المرساق إذا طاق القتال وأجازه الإمام كمل له السهم ولو لم يبلغ فالأول مخفف ودليله الاتباع والثاني مشدد على الغائب ودليله الاحتياط لعدم اطلاع القائل به على دليل في ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز قسمه الفئام في دار الحرب مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز ومع قول أصحابه أن الإمام إذا لم يجد حوله قسمها نحو ما عليه لكن قسمها الإمام في دار الحرب فنقد القسم بالاتفاق كما مر أول الباب فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان • ذلك كله راجع إلى رأى الإمام • ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أحدى رأييه أنه لا بأس باستعمال طعامه والعلف والحيوان الذي يكون بيد الحرب بولو بغير إذن الإمام فإن ضل منه وأخرج منه شيئا إلى دار الإسلام كان غنيمته فلو أخرج أو كثر مع قول الشافعي أنه أن كان كثيرا لا يقيم وقد إن كان نزارا فمع القولين لا يرد • ومع ما حكى من قوله أن ما راجع إلى دار الإسلام فهو غنيمته فالأول مخفف على المسلمين والثاني مفصل والثالث فيه تشديد من جهة أن ما راجع إلى دار الإسلام يكون غنيمته ولو قبل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يجوز للإمام أن يقول من أخذ شيئا فوله وأنه بشرط الآن الأولى أنه أن لا يفصله مع قول مالك أنه بكرة له ذلك لا يشوب قصد مهاجمة في جهادهم وأرداءه لا يلوكون من الجنس لأن أصل الغنيمه وكذلك النفل كما عهد من الجنس مع قول الشافعي أنه ليس بشرط لأتم في أظهر القولين ومع قول أحمد أنه شرط صحيح فالأول مخفف

فلا يخفى بل جميعه
لصالح المسلمين وقال مالك
كل ذلك في غير مقصود
يصرفه الامام في مصالح
المسلمين به أخذ حاجته
منه وقال الشافعي
يخمس وقد كان ذلك
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وما الذي يصنع به
بعده فقولان أحدهما
لصالح المسلمين ولذا في
لما قبله والذي يخمس
منه قولان الجيد بانه
يخمس جميعه وهي رواية
عن احمد والاقدم
لنخمس الاما تركوه فزاد
وهو في

﴿باب الجزية﴾

اتفق الأئمة على أن
 الحزب تضرّب على أهل
 الكتاب وهم اليهود
 والنصارى وعلى الجوس
 فلا يؤخذ من عبدة
 الأوثان مطلقاً واختلطوا
 في الجوس هل هم أهل
 كتاب أو هم شبهة كتاب
 فقال الأئمة في جوابه
 واحد ليسوا أهل كتاب
 واختلطوا شبهة كتاب وعن
 الشافعي قولان واختلّفوا
 بين أن كتاب ولا شبهة
 كتاب كعدة الأوثان من
 عرب الجهم هل يؤخذ
 منهم الحزب أم لا لال

أَوْ حَبِيبُهُ تُوْخْدَمِنْ الْجَعْمِ دُونَ الْعَرَبِ وَقَالَ مَا لَكَ تُوْخْدَمِنْ كُلِّ كَافِرٍ عَرَبِيًّا كَانَ
أَوْ حَبِيبًا الْأَمْرُ كَقَوْلِهِ نَبِيًّا خَاصَّةً قَالَ الشَّافِعِيُّ أَحَدُهُمَا أَنْظَرُ مَا نَبِيًّا لَا

لجزیع من عیسٰی الاوثان مطلقاً ﴿فصل﴾ واختلفوا علی

١ في الاصل المنقول عنه التعبير بان هيرة تارة وبان ابي هيرة تارة ام من هامش

في الجزية هل هي مقدرة أم لا فقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى رواياته هي مقدرة الأقل والأكثر فسمى النفس المعتبرة لئلا يشترط
 درهم واحد في المتوسط أو يصوتوا شرونها واحد على الفتي ثمانية أو يكون درهم واحد من أحد روايته أنها مذكورة إلى رأى الإمام
 وأبست مقدرة وغير رواية الثالثة لا يتقدر الأقل منها دون
 ١٥٩
 الأكثر وهو رواية أنها في أهل
 الذين خاصة مقدرة

على التافين والثاني في نوع تشديد الثالث فيه تخفيف بعدم لزوم الشرط والرابع فيه تخفيف على الغائبين
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجوه هذا لأقوال لأخفي على القطن ومن ذلك قول مالك وأمر أسير
 لحقه المشركون أن لا يخرج من ديارهم ولا يهرب عن أن يتركوه ذهب ويحيى زمه أن يترك ذلك ولا يهرب
 منهم مع قول الشافعي أنه لا يسلمه أن يترك وعليه أن يخرج ويمنع من مكره فالأول شديد خاص بالأكثر
 الصابر بن علي قضاء الله وقدره والأكثر من أهل الوعد الصادق والثاني يخفف على الأسير خاص عن لا يطيع
 الأمير على خدعة الكفار عن لا قدمه في التسليم لله تعالى ولا نظره في أسرار أفعال الحكمة الألفية فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أن الإمام مخير في الأراضي التي قصفت وتوقعت
 في العراق وغيره من أن يقسمها بين أن يقر أهلها عليها ويقترب عليهم أو أن يصر قسما عنها أو أن
 يقوم آخر من يضر بغير علمه انخراج وليس للإمام أن يجمع بين اثنين ولا يجمعها مع قول مالك في
 أسير وأبنته أنه ليس للإمام أن يقسمها بل يقصر بنفس القتل وعليها وقفا على المسلمين ومع قوله في الر واية
 الأخرى أن الإمام مخير بين قسمتها ووقفها لمصلحة المسلمين ومع قول الشافعي يجب قسمتها بين جماعة الغائبين
 كالأموال إلا أن طلبها أنفسهم بوقفها على المسلمين وبسقوط حقوقهم منها فقها ومع قول أحمد في
 أنه هو رواية أن الإمام يفعل ما راى الأصح من قسمتها ووقفها فالأول يخفف على الإمام في فعله لمصلحة العامة
 مشددة عليه في عدم جواز وقفها على المسلمين أو التافين والثاني يشد عليه في عدم جواز قسمتها ويصيرها
 وقفا على المسلمين بغير أهله والثالث فيه تخفيف على الإمام في تغييره بين القمم والوقف وهي رواية الثانية
 لمالك والرابع مشددة على الإمام في وجوب قسمتها بين جماعة الغائبين بالشرط المذكور والخامس فيه تشديد
 على الإمام في وجوب فعل الأصح للمسلمين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجوه هذا لأقوال كما ظاهرة
 ومن ذلك قول أبي حنيفة في انخراج المضروب على ما تمنع من الأراضي عنوة في كل حرب بمن الحنطة قفزا
 ودرهم وفي حرب الشيعية قفزا ودرهم مع قول الشافعي أن في حرب بالحنطة أربعة دراهم وفي الشيعية درهم
 ومع قول أحمد في أنظر رواية الإمام أن الشيعية والحنطة سواء في كل حرب وأشد قفزا ودرهم والقفز المذكور
 بمائة لوطا لو ما جرب الذهب فقال أبو حنيفة وأحمد وقال الشافعي حرب الذهب كحرب الجبل
 لما جرب الر يترون فقال الشافعي وأحمد أن فيه اثني عشر درهما لو جرد لا في حنطة فمن في ذلك وقال مالك
 ليس له في ذلك كما يتقدر بل المرجع فيه إلى ما تحته له الأرض من ذلك لاختلافها فيجهد الإمام في تقدير ذلك
 مستعينا به ما سهل الخيرة قال ابن هبيرة واختلاف الأثمان ما هو راجع إلى اختلاف الر وأما من غير
 ابن الخطاب رضي الله عنه وأنهم كلهم عروا على ما وضعه من الر وأما المختلف عن حكمها فيصحها وانما
 اختلفت لاختلاف النواحي انتهى فرجع الأمر في ذلك إلى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد كآثر ومن
 ذلك قول الشافعي أنه لا يجوز للإمام أن يرضى انخراج على ما وضعه الإمام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى
 عنه ولا يجوز له الانتصان مع قول أحمد في إحدى رواياته أنه يجوز له أن يرضى الانتصان إذا لم
 تختلل ومع قوله في الر واية الثامنة أنه يجوز له أن يرضى الانتصان لا الانتصان مع قوله في الر واية الثالثة
 له أنه لا يجوز له أن يرضى الانتصان مع ما وضعه عمر رضي الله عنه وأبى لا في حنطة في هذه المسئلة تنص
 لكن حتى عنها أقدموا بعد ذكر الأشاء ما عمن عليا انخراج بحسب الطائفة فان لم تعلق الأرض ما يوضع عليها تنصه الإمام
 من أصناف الأشياء يوضع عليها انخراج بحسب الطائفة فان لم تعلق الأرض ما يوضع عليها تنصه الإمام
 وقال أبو يوسف لا يجوز للإمام أن يرضى الانتصان مع احتمال وقال محمد بن الحسن يجوز ذلك مع
 الاحتمال وأما مالك رحمه الله فهو على أصح في اجتهاد الأمة على ما تحته له الأرض مستعينا به ما سهل الخيرة وكان

بدنار دون غيرهم
 أتباعا حديث وروى
 فليس وقال مالك في
 المشهور عنه يتقدر على
 الغني والفقر جميعا
 أربعة دنائير أو يكون
 درهما لا يفرق بينهما
 وقال الشافعي الواجب
 دينار يستوى فيه
 الغني والفقر
 والمتوسط
فصل واختلوا
 في الفقيه من أهل
 الجزية إذا لم يكن
 معتمدا ولا شيء له فقال
 أبو حنيفة ومالك
 وأحمد لا يؤخذ منه شيء
 وعن الشافعي في عقد
 الجزية على من
 لا يسببه ولا يتمكن
 من الأذاه قولان
 أحدهما يخرج من
 بلاد الإسلام والثاني
 لا يخرج ولا يخرج وإذا
 أقرقا حكمه فيه
 أقوال أحدها لا يؤخذ
 منه شيء والثاني يجب
 الجزية ويحقق دمه
 بضمانها ويطلب بها
 عند سبسه والثالث
 إذا حال عليه الحول ولم
 يبدلها الحق يدار

الحرب واختلوا في النفي إذا مات وعليه جزية فقال أبو حنيفة وأحمد سقط عنه وعنه وقال مالك والشافعي لا تسقط
 وهل تجبها خراجل أو ياله قال أبو حنيفة تجب ياله ولما لم يطالب به بعد عقد الذمة وقال مالك في المشهور عنه والشافعي
 وأحمد تجبها خراجل أو ياله طالما لم يطالب به بعد عقد الذمة حتى تضي السنة فإن مات في أثناء الحول قال أبو حنيفة وأحمد سقط وقال

مالك والشافعي يؤخذ عن مالك خبره ما أخبره من السنة **فصل** ولو وجب عليه الجزية فلم يؤدها حتى أسلم فقال أوجيئة
والمالك وأحمد ينسقط عنه الجزية بأسلامه وكذلك لو كان عليه جزية سنين لم يؤدها ثم أسلم قبل أدائها فإنه ينسقط وقال الشافعي
أجرة الدار وقد وجبت ولو دخلت سنة في سنة لم يؤد الأولى هل ينسقط
الإسلام بهما لمحل لا ينسقط الجزية لأنها ١٦٠

[illegible]

ونظائر كلامه في الر وضته ترجع طرية القطة وتضعيف طرية البناء واختلافوا في نساء بني
 في
 عتبات وصبيانهم خاصية هل يؤخذ منهم ما يؤخذ من ر حالهم فقال أبو حنيفة يؤخذ من نساءهم دون صبيانهم وقال مالك والشافعي لا يؤخذ
 من نساءهم ولا من صبيانهم جميعا بل يتقلب كغيرهم في ذلك وقال أبو حنيفة يؤخذ من نساءهم وصبيانهم جميعا كما يؤخذ من ر حالهم

فصل في وانفقوا على اذاعه من الشركون عهدا وفي شبهه الا باحتيفه ما شرط في ذلك فناء المصلحة في اقتضت المصلحة النفس نية اليهم عهدهم وانفقوا على ان المرحمن المشركين اذا ما جرت الى بلاد المسلمين وقد كان الامام شرط ان من جاءهم بمسليلا ردوا ثامنا لا اتردهم اختلافوا في مهرها فقال ابو حنيفة ومالك واحمد لا يردوها ايضا وللشافعي قولان اصحهما انه يرد ١٦١ **فصل في** اذاعه لغيره في حال

الجارح على بلاد المسلمين هل يؤخذ منه شيء قال ابو حنيفة لا يؤخذ الا لان يكونوا باخذون متا وقال مالك واحمد يؤخذ العشر وقال مالك هذا اذا كان دخوله بايان ولم يشترط عليه كثر من العشر فان شرط عليه اكثر من العشر عند دخوله اخذ منه وقال الشافعي ان شرط عليه العشر حاز اخذه والا فلا ومن اصابه من قال يؤخذ منه العشر وان لم يشترط **فصل في** ولو اشترى الذمي من بلداني بلاد قال مالك يؤخذ منه العشر كبا النحر وان انحصر في السنة مرارا وقال الشافعي لا يؤخذ منه الا ان يشترط وقال ابو حنيفة واحمد يؤخذ من الذي ينفذ العشر واعتبر ابو حنيفة واحدا النصاب في ذلك فقال ابو حنيفة ومالك ذلك ككتاب مال المسلم وقال احمد النصاب في ذلك الحبر في خمسة دنانير والذي عشرة **فصل في** واختلفوا فيما ينتقض به عهد الذمي فقال مالك والشافعي واحد ينتقض عهد الذمي بغير الجزية ما عتق منه من ابراهة احكام الاسلام عليه ما

في دار الحرب الا ان يكون الامام حاضر فان موكله وخوفه العسكري منه تنعس من انكسار قلوبهم وشجعها عن القتال باقامة الحدود على بعض اخوانهم بخلاف ما اذا كان العسكري مع امير قال ابو حنيفة فيحصل كلام مالك والشافعي في قولها انه يجب الحدود على من وقع فيها وجبها لكن انقام الاذاخ حرموا الى دار الاسلام على خوف انكسار قلوب العسكري وضعفها عن القتال وخو وجهه من طاعة الامير اما اذا كانوا باخذون من سطوته فهو ملحق بالامام الاعظم ووجه قول من قال انه اذا دخل دار الاسلام سقطت الحدود كلها الا القتل الترغيب في الجهاد بعد ذلك واعتادهم ان امير العسكري ما ترك اقامة الحدود عليهم الا بغيرهم ولا يكون بعد ذلك عن الحرب وجهه في الجهاد اذا دعاهم بخلاف ما اذا اقام الحدود عليهم فانهم ربما نفرت عنهم ومنه والوا ان الله يترك خلفا ناسرهم وغالبهم لا يتلقا ان اقامة الحدود عليهم مصلحة لها لا للمجاهدين عن شدة وجوب تقدم امر الشارع على حفظه نفوسهم وايضا فان حقوق الله في الحدود السابقة فمصلحة على المسامحة الا القتل فان الغلبه حتى الاذ من ذلك لم يبق فقط خوفا من وقوع فساد اعظم من فساد وجوب الحرب في ذلك القاتل هذا ما ظهر من اتوجه لكلام الاثمة في هذا الوقت والله اعلم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا تصح الاستئذان في الجهاد سواء كان يحمل او باجرة او تبرع وسواء تضمن على المستناب او لم يتبين مع قول مالك انه يصح الاستئذان لم يحمل اذا لم يكن الجهاد عتينا على النائب كما لا يحد الامم ولا بأس بالجهاد في الثور وكما مضى عليه الناس فالاول مشدد على الجهادين وجوب النحر ووجه عليهم بانفسهم والثاني فيه تخفيف عليهم فرجع الامر الى مرتبة الزنزان ووجه الاول الخوف من ان يتواكل الناس على بعضهم بعضا فلا يخرج احدهم الى الجهاد فتضعف كلمة الاسلام فان النفس من شأنها الكسل واللين عن القتال لما فيه من وقوع الموت واليأس الحار الشديدة ووجه الثاني ان النائب قائم مقام المستناب في نصرته دين الاسلام فكما ان المستناب يغازي على دين الاسلام فكذلك النائب غالبا ويصحب على الاذن على ما اذا كان النائب يقوم مقام المستناب وحل الثاني على ما اذا كان يقوم مقامه في نصرته الذين كما اشرنا اليه في التوجه ومنه ذلك قول ابو حنيفة انه لو ولي احدنا اثنين جاز به من السي قبل القسمة فلا جعله واغسله عقوبة وكذلك لا يثبت نسب الولد بل هو ملوك رد الى الغنيمة مع قول مالك انه ان كان له زوجة ومنه ذلك ونثبت نسب الولد بشرطه وعليه تخفيف على الوالي في عدم وجوب الحد وفي تشديد عليه في عدم ثبوت نسب الولد ووجهه بل هو كارد الى الغنيمة والثاني مشدد عليه بالحد والثالث تخفيف عليه من حيث عدم الحد وثبوت حصته به الولد وثبوت نسبه وتشدد من حيث ان عليه قيتها واليها فرجع الامر الى مرتبة الزنزان ووجه الاقوال ظاهرة لا تخفى على الفطن ووجه كونها صارت امرا على قول احمد ثبوت نسب ولها كونها احد عليه في وطئه اعنده ووجه مخالفة الشافعي له في عدم سيره رتبه ام ولد وان كان كاذبة وبات النسب وانه لا حد عليه في وطئه الا احتياط لكونه نصيب الوالي في تلك الحارة من خاضعها بالنسبة لجميع الغائبين هذا ما ظهر من اتوجه في هذا الوقت ومن ذلك قول ابو حنيفة ومالك والشافعي في احدى الخا وبينه اذا كان جاعا في سفينة فوقع فيها نارا فان كانوا لم يحرقوا الصبية لافي الاقاعق الما ولا في الاقاعق في السفينة فلم ائثار بين الصبر وبين القتل انفسهم في الما مع قول احمد فان رجوا الصداة في الاقاعق اتوا اوفى الشبان شيئا وانما شوى الامران فلو اصابوا واوانا يغتوا بالهلاك فيها واغلب على ظنهم فرجوا وانما اظهرها منع الاقاعق لانهم لم يرجوا اغتوا به قال محمد بن الحسن والثاني في رواية لا فالول فمصيل وكذلك الثاني واحد شق التفصيل مشدد والثاني تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الزنزان فقام له ومن ذلك قول مالك ان هذا امر

(٢١ - ميزان - في)

حكمها ككتاب عليها وقال ابو حنيفة لا ينتقض عهدهم الا ان يكون لهم منعة بخار زناها وليتوا بدار الحرب **فصل في** اذاعه احد من اهل الذمة ما يجب عليه تركه او لكف عنه مما جازى على المسلمين او احدهم في نفس ارباب ذلك ثمانية اشياء على الاجتماع على قتال المسلمين اوان يرفى بمسألة او يصيبها باسم نكاح او يفتن مسلما عن دينه او يقطع عليه العاريق او يثوي

المشركين جاسوسا أو يعين على المسلمين بدلا لثقتهم كما كتب المشركين باخبار المسلمين أو يقتل مسلما أو مسلمة عمدا قول ينتقض عهد الذي منه
الاشياء الثمانية أم لا قال أبو حنيفة لا ينتقض بهذه الثمانية ولا من المذكورين قبل الآن يكون لهم منه فقتلون على فوضع ويحاربوننا
أو يلحقوا بنا أو الحارب وقال الشافعي ١٦٢ متى قاتل الذي المسلمين انتقض عهده سواء شرط عليه تركه في عقد المنة أو لم بشرط فان

فعل ما سوى ذلك من
السبعة الباقية فان لم
يشرط عليه الكف عن
ذلك في العقد لم ينتقض
وان شرط في ذلك لا يصح
وبها ان أحدهما ينتقض
وهو الرابع والثاني لا ينتقض
وقال مالك لا ينتقض عهده
بالزنا المسجلة ولا بالاصيلة
بالنكاح وينتقض بما
سوى ذلك الاقطع الطريق
وقال ابن القاسم من
أصحها ينتقض عهده من
وعن أحمد روايتان
أظهرهما ان عهده ينتقض
بالاشياء المذكورة
الثمانية سواء شرطت
عليهم أو لم تشترط والثانية
لا ينتقض الا بالاعتصاف
من بذل الجزية وابعاده
أحكامه على أو أبادها
فصل في وان قتل
أحدهم ما فيه غصاصة
ونقصه على الاسلام
وذلك أربعة أشياء ذكر
الله عز وجل بالآتي
محلاله سبحانه وتعالى
أؤذرك بكتابه الجسد أو
ذكر دينه القوم أو
ذكر رسوله الكريم صلى
الله عليه وسلم عا لا ينبغي
قوله ينتقض العهد بذلك
أم لا قال أحمد ينتقض
سواء شرط ترك ذلك أو لم
يشرط وقال مالك اذا ساروا

باب الجزية

ما اتفق الاثمة على ان الجزية تضرب على أهل الكفا وهم اليهود والنصارى وعلى الجوس فلا تؤخذ من
عبدة الاوثان ولا طلقاء وانفقوا على ان الجزية لا تضرب على نساء أهل الكفا ولا على صبياتهم حتى بلغوا ولا
على عبيدهم ولا على مجنون وأصغر شيخان ولا على أهل السوماع هكذا قال ابن هبيرة وذكر الرافعي
والنوراني في ذلك خلافا عن الشافعي وعامة النوراني في المنهاج والمنهيب وجوبها على زمن وشيخ مرموعا

الله أو رسوله أو دينه أو كتابه بغير ما كفر وأنه ينتقض سواء شرط تركه أو لم بشرط وقال أكثر أصحاب الشافعي حكمه
حكم ما فيه ضرر على المسلمين وهي الاشياء السبعة وذلك انه ان لم بشرط في العقد الكف عنه لم ينتقض به العهد وان شرط فعله أو جرمه أو قال
أبوجه في الروي حكمه حكم الثلاثة الأولى وهي الامتناع من التزام الجزية والزام أهل الكفا المسلمين والاجتماع على قتالهم أو أبو حنيفة

لا ينقض بشئ من ذلك أو نكاحاً، ينقض بالامر من السابقين أن يكون لهم مئة بقدر ومنعها في المحاربة أو بالحقوق أدار الحرب (فصل ١٢)
واختلفوا في من انتقض عهده من أهل الأمة أو من أصحابه فقال أبو حنيفة مني انتقض عهده أجمع ثم قال قد روي عن علي بن مالك أن المشهور ربيعة
يقول وبشيء كالقول رسول الله صلى الله عليه وسلم يني إلى الحقيق وقال الشافعي في أظهر ١٦٣ قوله وأجملا لمن انتقض عهده

منهالك ما معلن الامام
فيه بالشاربين الاسترقاق
واقفل في فصل في هل
منع الكافر من دخول
الحرام الاكالا اوسيفه
يجوز له دخول الاقامة
فيه مقام المسافر لكن
لا يستوطنه وقال مالك
والشافعي واحمد بن حنبل
يجوز عندنا في حنيفة
دخوله الواحد من الكفار
في الكعبة وهل منع
الكافر الغريب والذي
من اسبطن الحنبل
وهرمكة والمندب والجماعة
رخايلته قال ابو حنيفة
لا يمنع مالك والشافعي
واحمد بن حنبل ان يكون
للدخول منهم نالوا
واذن له الامام ولا يقيم
اكثر من ثلاثة ايام
ينقل وما سوى المسجد
الحرام من المسجد قال
ابو حنيفة يجوز دخوله
للمشركين من غير اذن
وقال الشافعي لا يجوز لهم
دخوله الاذان المسلمين
وقال مالك وابدل بجوز
لهم دخوله محال
في فصل في واقفوا على
انه لا يجوز احداث
كنيسة ولا بناية في المدن
والاوصار ولا يرفع الاسلام
واختاروا وهل يجوز
احداث ذلك في حافرو

وأما أبو جابر وقال الرافعي المنصوص أن يلزم به غنايه كراء الدار فسوى فيه أبو باب العز وغيرهم واقتوا
على أن المرأ آمن المشركين إذا هاجرته إلى بلد آمن وسكن وقد كان الأمر شرط أن من جأه منهم لمساودناه أنها
لا رد عليه أنه لا يجر وأحدث كنيسة واحدة في أمة في الدوا الأعمار بدلا من الإسلام ههنا ما هو حجة من مسائل
الاتفاق في الباب أو ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة والشافعي في أحد قوله أن المحسوس ليسوا
بأهل كتاب مع أقوله الثاني للشافعي أنهم أهل كتاب فالقول لمشدد على المحسوس بعدم احترامهم وتخريم
من أحكمهم والثاني تخفيف عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الأخذ به بالاحتياط لسلامة
فلاينا بكونهم ولا يأكلون ذنبهم حتى يثبت أن لهم كياول يثبت عندنا ذلك وجه الثاني أنه ليس بمعادل
صحيح يتيقنهم من أهل الكتاب أو يثبت ذلك فكان من الورع عدم القطع بشئ من أحوالهم وأحكامهم
ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من لا كتاب له ولا نسبه كتاب كعبدة الأثران من العلم يؤخذ منهم الجزية
دون ما إذا كانوا من العرب مع قول مالك أنها تؤخذ من كل كافر برسا كان أو عجميا الأماشركى في رقبته خاصة
ومع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايته لا تقبل الجزية بمن عدا الأثران مطلقا فالأول مفصل فيه تخفيف
والثاني مشدد فيه تخفيف على مشركي قريش والثالث تخفيف على جميع عبدة الأثران فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان وجوه الأقوال الظاهرة ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه أن الجزية مقدرة في الأقل
والأكثر في الفقير المقل أو العاشر بدرها هو المتوسط أو بقعشر ودرها هو الغني ثمانية أوقار
درها هو الرواية الأخرى إلا أنهما رواه كونه لا يرى إلا ما لم يمتد بقدر روقه أو به أخرى لا تأتينا في الأثران
منها مقدرة والثلا أكثر ومقدر رابعها مقدرة على أهل الجبل خاصا بدريار ودرهم غيرهم أنما عايدت
ورددته وقال مالك في المشهور ردها أنها مقدرة على الغني والفقير جميعا أو بعد ثمانية أوقار بعون درهم الأثراني
بمنه أو لا الشافعي في دينار بسوى في الغني والفقير والمتوسط ووجه الأقوال كما ظاهرها في جوهها إلى
استبعاد الأئمة بالنظر لاهل بلادهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الفقير من أهل الجزية إذا لم يكن معقلا
ولا شئ له لا يؤخذ منه شيء مع قول الشافعي في أحد أقواله في هذا الجزية يعلى من لا كسبه ولا يتكبر من
الاداء انه يخرج من بلاد الإسلام في القول الآخر أنه يقر ولا يخرج وإذا أقر في قول لا يؤخذ منه شيء وفي
القول الآخر يجب الجزية فهو حق منه بمنها أو يعايد عند يسار ووق قول إذا كان عليه الحول لم يذهبها
الحق بدرا لغيره فالأول تخفيف على الذي الفقير والثاني فيه تشدد عليه وكذلك ما بعده فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ولكل من الأقوال وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن الذي إذا ما عوله جنة سقطت
عونه مع قول الإمام مالك والشافعي أنها لا تسقط فالأول تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
وجوه الأول أنها إنما أوجبت على الذي أصابها أو للثا بقوله بذلك المال على حمار وثقنا ذلك في الجزية
وجوه الثاني أن رورته فأمون مقامه في التقوى بذلك المال الخلف تخفيفا كملت ومن ذلك قول أبي حنيفة
أن الجزية من تسحب على الذي يول الحول ولأن المال فيها بعدد الذي مع قول مالك في المشهور عونه والشافعي
وأحمد انما تجبها في الحول ولا عاك المال فيها بعدد المقدرة حتى تقضى سنة فان مات في أثناء الحول فقال
أبو حنيفة وأحمد أنها تسقط وقال مالك والشافعي يؤخذ من ماله جزية بما مضى من السنة فالأول فيه تشدد على
الذي والثاني فيه تخفيف عليه والأول من مسئلة أو بت تخفيف والثاني فيه تشدد بفرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه هذه الأقوال الظاهرة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الجزية إذا أوجبت على ذي رقبته
حق المسلم سقطت عنه بإسلامه وكذلك القول فيما كان عليه سنة لم يؤد الجزية فيها أو لم يدر قبل أن ادأها مع قول
الشافعي أن الإسلام بعد الحول لا يسقط الجزية لأنها أجزأه الدار ولو دخلت سنة في سنة ولم يؤد الأولى كالأبواب حنفية

وكان الموضوع قريبا من المدينة وهو قد رمل أو أقل لم يجره.

عن أصحابه وجماعة من أعلام الشافعية كابى سيف الدين الاصطخرى وأبى على بن أبى هريرة لا يجوز لهم ترميم ما منتهى ولا تحجيد به على الإطلاق
والثانية عن أحمد جواز ترميم ما منتهى دون بناء ما استولى عليه الأعراب والثالثة جواز ذلك على الإطلاق في كتاب القضاة لا يجوز أن يولى
لقضاء من ليس من أهل أجداد ١٦٤ كالحال بطرق الأحكام عندما لاك والشافعي واحد وقال أبو حنيفة يجوز ولا يمين ليس

سقطت جرة السنة الماضية والتدخل مع قول الشافعي وأحمد أنها لا تنسقط بل يجب جرة به السنين فالأول
من المسئلة الأولى بخفف والقول الثاني فيه تشديد وكذا القول في مسألة التدخل فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان وتوجه هذا ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المشرى كان إذا عود هو وأهله في طهرهم مع قول أبى
حنيفة أنه يشترط في ذلك بقائه الصلحة في اقتضاها الصلحة المصلحة في ذلك بقائه الصلحة فتشكروا من مسائل
والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * وبصريح القول على بقائه الصلحة فتشكروا من مسائل
الاتفاق * ومن ذلك قول أبى حنيفة أن المشرى إذا فرج المال الحارة على بلاد المسلمين لا يؤخذ منه عشر إلا أن
يكونوا أخذوا منهم قول مالك وأحمد أنه يؤخذ منهم العشر قال مالك وهذا إذا كان دخوله بامان ولم يشترط
عليه أكثر من العشر فإن شرط عليه أكثر من العشر عند دخوله أخذ منه ومع قول الشافعي أنه أن شرط عليه
للعشر حال أخذوا وأخذوا الأقاليم من أصحابه من قال يؤخذ منه العشر وإن لم يشترط ذلك فالأول والثاني مفصل
والثاني مشدد وكذلك قول أصحاب الشافعي هو مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وكل ذلك راجع إلى
رأى الإمام * ومن ذلك قول مالك أن الذي إذا أخرج من بلدائه يؤخذ منه العشر كلها أخرج وإن
أخرج في السنة مراراً قال الشافعي أن لا يشترط وقال أبو حنيفة وأحمد يؤخذ منه الذي نصف العشر وأهله وأبو
حنيفة وأحمد النصاب في ذلك فقال أبو حنيفة ونصابه في ذلك ككتاب مال المسلم وقال أحمد النصاب في ذلك
للمرئ خمسة ذنان والذي عشرة فالأول من أصل المسئلة أنه تشدد به على الذي والثاني مفصل والثالث بخفف
بنصف العشر وقول أبى حنيفة في النصاب بخفف وقول أحمد فيه تشدد به على المرئ وتخفف على الذي
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجه هذه الأقوال راجع إلى الإجماع وأصحابه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أن هذا الذي ينتقض عنه الجزية وأمنته من إجراء أحكام الإسلام عليه إذا حكمها كتابها عليهم مع قول أبى
حنيفة أنه لا ينتقض عنهم بذلك إلا أن يكون لهم منفعة يجارون بها بل يكونون بداء الحرب فالأول والثاني تشديد
والثاني في تخفيف فالتفصيل الذي ذكره فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن مراد الشارع من
تقريرهم في دار الإسلام الجزية إنما هو إذا لزمهم وصغارهم فإذا امتنعوا من إجراء أحكام الإسلام عليهم فقد جرحوا
إلى اعزاز كالتة * فرومروا من طاعة أمانتوا به والثاني ظاهر راجع إلى رأى الإمام ٧ فإن حكم امتناع
من ليس عنده منفعة من إجراء أحكام الإسلام عليه بلامتناع لقد تردد على ذلك المواقف النكاح به * ومن
ذلك قول أبى حنيفة أنه لا ينتقض عهد أهل الذمة بفعل ما يجب عليهم تركه والكف عنه بمافيه ضرر على
المسلمين أو لأحد منهم في نفس أو مال وذلك في ثمانية أشياء ستأتي في كلام أبى القاسم إلا أن يكون لهم منفعة فليكون
على موضع ويحاروننا أو يلحقون بداء الحرب مع قول الشافعي أنه متى قاتل الذي المسلمين انتقض عهده
سواء شرط عليه تركه عقداً بل جرحه أم لم يشترط فإن فعل ما سوى ذلك فليس فيه تفصيل بأن لم يشترط عليه
الكف عن ذلك في المقدم ينتقض وإن شرط انتقض على الأعم من مذهب ومع قول مالك أنه لا ينتقض عهده
بإلزامه بالمسئلة ولا بإلزامه بالنكاح وينتقض بمسألة ذلك لا قطع الطريق وقال أبى القاسم من أصحابه
ينتقض بهذه الثمانية أشياء وهي أن يجمعوا على قتال المسلمين أو يربوا أحد منهم بمسألة أو يصبوا بها من نكاح
أو يفتن مسلماً من دمه أو يقطع عليه الطريق أو يؤذي للمشرى حاسماً أو يعين على المسلمين بدلالة
في كتاب المشرى كين بأخبار المسلمين أو يقتل مسلماً أو مسلمة عبداً وهذه الثمانية هي التي لا تنقض أبو حنيفة
العهد بها كآمرت الإشارة إليها ولا فرق عند أبى القاسم بين أن تشرط عليهم الأمور الثمانية المذكورة أم لم
تشرط فالأول بخفف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط الذي ذكره وكذلك والثالث في تخفيف
من وجوه تشديد من وجه والاربع مشدد انتقض العهد بالثمانية أشياء التي ذكرها فرجع الأمر إلى مرتبة

بعضه واستأنف أصحابه
فهم من شرط الاجتهاد
ومنهم من أحاز ولاية
العامى وقالوا بقلوبهم
وقال ابن هبيرة في
النصاح والأصح في هذه
المسئلة أن من شرط
الاجتهاد أنما عني به
ما كان الحال عليه قبل
استقرار مذهبه المذهب
الأربعة التي اجتمعت
الأمة في أن كل واحد
منها يجوز العمل به لا
مستدلى بسنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فالتأني إلى الآن وإن لم يكن
من أهل الاجتهاد ولا سقى
في طاب الأحاديث وانتقاد
طرقها لكن عرف من
لغة الناطق بالشرع معلى
الله عليه وسلم لا يجوز
معه معرفة ما يحتاج
إليه به وغير ذلك من
شروط الاجتهاد فإن ذلك
مما قد فرغ له منه ودأب
له فيه سواء وانتهى
الأمر من هؤلاء الأئمة
الاجتهاد إلى ما دارأحو
به من بعدهم وانحصر
الحق في أقاليم وثبتت
العلوم واتت إلى
ما انتقض فيه الحق وإنما
على القاضي في اقتضاها
أن بعضي بما أخذته
عنه وأوعى الواحد منهم

فانه في معنى من كان إذا ما اجتهد إلى قول كاله وعلى ذلك فانه إذا خرج من خلافه متوخياً لمواطن الاتفاق ما أمكنه كان الميزان
أخفاً لمخترعاً ما لا يولى وكذلك إذا قصد في مواطن الخلاف توحى ما عليه الأكثر منهم أو أجل بما قاله الجمهور دون الواحده فانه أخف بالجزء
مع جواز عمله بقول الواحد إلا أنى أكرهه أن يكون من حيث أنه قد تراءى مذهب واحد منهم أو نشأ في بلد لم يعرف فيها المذهب أو ما واحد

منهم وكان أبو أو شفعي مذهب وأخذ منهم فقصرت عنه على اتباع ذلك المذهب حتى أنه إذا حضر عنده خصم كان ما شاعرا أنه ما
 دعي الفقهاء الثلاثة بحكمه نحو التوكيل بقصر الخصم وكان الحاكم حقيقا وعلم أن مال الكا والشافعي وأجدت فتقوا على جواز هذا الذكر
 وأن أحسنة فتمنع فقبل مما جتمع عليه ولا الأئمة الثلاثة إلى ما ذهب إليه أبو حنيفة فغفروا من ١٦٥ غير أن ثبت عندهما دليل ما قاله

الميزان ووجوه الأقوال كما هي مفهومة ومن ذلك قول أجدانه إذا فعل الذي ما فيه غضاضة ونقص على
 الإسلام وذلك في أربعة أشياء ذكرها العز وجل بما لا يليق بجلاله أودكر كراهه الحيد أودنه القوم أودكر
 رسوله الكريم بما لا يليق انتقض عهدهما بشرط ذلك ألام بشرط مع قول مالك إذا سب أو شتم أو سب أو سب أو سب أو سب
 أو كراهه بغير ما ذكر وأنه انتقض عهدهما بشرط ذلك ألام بشرط مع قول أكثر أصحاب الشافعي أن حكم
 ذلك حكم ما فيه ضرر على المسلمين وهي الأشياء السبعة السابقة وذلك لأن ما لم بشرط في العهد لا ينتقض به العهد
 وأما ما بشرط فعل الوجهين وأما قول أبي إسحق المزني أن حكمه حكم الثلاثة الأول وهي الامتناع من التزام
 الجزية والتمتع أحكام المسلمين والاجتماع على قتاله مع قول أبي حنيفة لا ينتقض العهد بشئ من ذلك وإنما
 ينتقض بما إذا كان لهم منه قسود ونهال الحار به ويحقون بداء الحرب فالاول مشدد وكذلك الثاني
 والثالث والرابع وانما يخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجوه الأقوال الخمسة ظاهرة لا تخفى
 على من فهمه ٥ ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من انتقض عهده من أهل الذمة أبيع قتله في قدر عليه مع
 قول مالك في المشهور وعندهما يقتل وبسبى حره كإفصل رسول الله صلى الله عليه وسلم يابن أبي الحقيق ومع
 قول الشافعي في أظهر قولي وأحمدان الإمام بخبريه بن الاسترقاق والقتل ولا يرد إلى ما منه فالاول نفسه
 تشدد والثاني مشدد والثالث نوع تخفيف التغيير المذكور فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
 قول أبي حنيفة يجوز للكافر دخول الحرم والأقامة فيه مقام الماسافر لكن لا يستوطنه مع قول الأئمة الثلاثة أنه
 عمن من دخول الحرم ويجوز عند أبي حنيفة دخول الواحد من الكفار إلى الكعبة فالاول تخفف بالشروط
 الذي ذكره والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الكافر الحربي
 والذي لا يمنع من استيطان الحجاز وهو مكة والمدينة وما حولها مع قول الأئمة الثلاثة أنه يمنع إلا أن يكون
 الداخل منهم تاجرا أو يأنفد إليه الامام ولا يقيم أكثر من ثلاثة أيام ثم ينقل وأما ما سوى المسجد للحرام من
 المساجد فقال أبو حنيفة يجوز دخوله لأشركين غير أن وقال الشافعي لا يجوز لهم دخولها إلا بدعوى المسلمين
 وقال مالك وأحمد لا يجوز زيارتها لمحال فالاول من المسئلة الأولى وهي استيطان الحجاز وتخفف والثاني مشدد
 بالاستثناء الذي ذكره والأول من المسئلة الثانية تخفف والثاني فيه تشدد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان في المسئلة الثانية ما بين مشدد وتخفف وبمع جل التخفف على ما ذكره من الإسلام
 بالدخول وجل المشدد على ما ذكره من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز إحداث كنيسة
 فيما قرب المذبح والأصنام بدار الإسلام مع قول أبي حنيفة أن الموضع إذا كان قريبا من المذبح فهو قدير
 ميل أو أقل لم يجر ذلك فيه وإن كان أبعد من ذلك حازة فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجوه القولين ظاهرة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو تدمر من كائنه أو ما معهم شئ في دار
 الإسلام حاز لهم ريمه وتجدد مع اشتراط أبي حنيفة أن تكون الكنيسة أو البعثة في أرض فقتصص عليها فإن
 فقتصص عليها لم يجر ومع قول أحمد في أظهر روايته واختارها بعض أصحابه وجاعه من أعلام الشافعية كابي
 سعيد الاصطخري وأبي علي بن أبي هريرة أنه لا يجوز لهم ريمه ما تشع ولا تجد ببناء على الإطلاق ومع قول
 أحمد في الرواية الثانية أنه يجوز لهم ريمه ما تشع دون ما استولى عليه انخراط وفي الرواية الثالثة أنه يجوز ذلك
 على الإطلاق فالاول فيه تخفف على أهل الذمة بالشروط عند أبي حنيفة والتفصيل والثاني مشدد بالتفصيل
 الذي ذكره والثالث فيه تخفيف والرابع تخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

كتاب الأقضية

اتفق الأئمة على أنه لا يجوز أن يكون القاضي عبدا أو أن القاضي إذا أخذ القضاء بالرشوة لم يصرف قضائهما

ووافق هذا القول وأدكره ومشت على الطريق التي يشي عليها الفقهاء في كل من قسم في كتابه من أنه لا يصح أن
 يكون قاضيا للأمر كان من أهل الاختيار ثم يذكر شروط الاختيار لمصطلح ذلك مشق ورجع إلى الناس فإن غالب شروط الاختيار
 إلا أن فلت قد تفي أكثر القضاة وهذا أكلا حلة والشافعي وكانه تعطل الحكم وسد باب الحكم وهذا غير مسلم بل الصحيح في المسئلة أنولا

الحكام جائز وقانون حكوماتهم بصفحة نافذة والله اعلم **فصل في** المراءى هل يصح ان تل الشهاده قال مالك والشافعي واجمدا ليس وقال ابو حنيفة يصح ان تكون قاضيه في كل شئ قبل فيه شهاده التماسه عنده ان شهادته انفسه تقبل في كل شئ الا في الحدود والخراج ففيه عنده تقضي في كل شئ الا في الحدود ١٦٦ والخراج وقال ابن جرير الطبري يصح ان تكون قاضيه في كل شئ واتفقوا على انه لا يجوز ان تكون القاضي عبدا

فصل في القضاء على اهل الجور والظلمة ان يقضى بغير علمه وعلى ان القاضي اذا لم يعرف لغة الخصم فلا بد له من ترجمان يترجم له عن الخصم وكذلك اتفقوا على ان كتاب القاضي الى القاضي في الحقوق المالية جائز مقبول وبخلاف كتابته اليه في الحدود والقتال والنجاس والطلاق والخلاف فانه غير مقبول خلافا لما لاك فان عنده وقبل كتاب القاضي في ذلك كله كما سياتي توجه في مسائل الخلاف وعلى ان حكم الحاكم باجتهاد فيما له من الاجتهاد ناقضه وبخلافه فانه لا ينقض الاول وكذلك اذا وقع حكم غيره فلم يرد فانه لا ينقضه واجمعا على انه لا يجوز تحكيم احد في قاعه حكمه من حدود الله عز وجل كما سياتي في الباب واذا لم يكن التحكيم في غير الحدود واتفقوا على ان اذا روى اليه ولم يعلم بالوصية فهو وصي بخلاف الوكيل هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب ٥ واما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الامامة لا يجوز ان يولى القضاء من ليس من اهل الاجتهاد كما لا يحل بطريق الاحكام مع قول ابي حنيفة انه يجوز توليه من ليس بمجتهد باختلاف اصحابه فبهم من شرط الاجتهاد ومنهم من اجاز ولاية العاقل او القليل بحكم الحاكم بشرط ان لا يضر في الاصل والصحيح من هذه المسئلة ان من شرط الاجتهاد ان يسمع بما كان عليه الناس في الحال الاول قبل استقرار مذهب الامامة الا ان يراعى اني اجعت الامعة على ان كل واحد منها يجوز العمل به لانه مستند الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فالقاضي الا ان يولى من كان من اهل الاجتهاد ولا تقب طلب الاحاديث وانتقاد طريقتها لكن عرف من لاه الناطق بالشرع بقوله عليه السلام لا اله الا هو في جميع ما عاوه من بعدهم والتخصر الحق في نفسه سواء وانتهى الامر من هؤلاء المجتهدين من الامامة في جميع ما عاوه من بعدهم والتخصر الحق في افعالهم وتفاوت العلوم وانتهى الامر من هؤلاء المجتهدين الى ما تقضي فيه الحق وانما على القاضي الان ان يقضى بما يابضه عنهم او من واحد منهم فانه في معنى من كان اداه اجتهاد الى قول الله عز وجل فانه اذا خرج من خلافهم بغير حيل او طعن الاتفاق ما امكنه كان اخذ بالآخر مما لا يلاؤي وبذلك اذا انقضت مروا من الخلاف ترجى ما عليه الا كثر منهم والعمل بما لا يلاؤي وهو ردون الواجب اليه باخذ بالآخر مع جواز عمله بقول الواحد الا اني اكره ان يكون مختصرا في حكمه على اتباع مذهب ابيه او شيعة مذهب ابيه اذا حضر عنه خصمان وكان ما تشارفا فيه بما بقي له الا ان لا يلاؤي حكمه نحو التوكيل بغير رضا الخصم وكان الحاكم حنفيا وعلم ان مالكا والشافعي واجمدا اتفقوا على جواز هذا التوكيل وان ابا حنيفة عنده فعدل عما جزم به هؤلاء الامامة الثلاثة الى المذهب اليه اوجنته بقرره من غير ان يثبت عنده بالادلة ما قاله ولاداه اليه اجتهاده فاني اخاف عليه من الله عز وجل ان يكون اتبع في ذلك هواه ولم يكن من الذين يستحقون القول بقتلهم من اجتهاده وكذلك ان كان القاضي مالكا او حنفيًا الى اثنين في صدور الكلبه قضى بغير اربعة علمه بان اتفقوا عليهم قد قضاوا وبخاصة وكذلك ان كان القاضي شافعيًا او حنفيًا الى اثنين في متروك الشبهة علمه بان اتفقوا احدهما هذا معنى من يسع شاة مذكاة وقالوا اخرها منتم من يسع البينة تقضي عليه بغيره وهو يعلم ان الامامة الثلاثة على خلافه وكذلك ان كان القاضي حنفيًا او حنفيًا الى اثنين في متروك الشبهة علمه بان اتفقوا احدهما على ما قاله بالآخر كانه على مال ولكن قضيت تقضي عليه بالبرائة مع علمه بان الامامة الثلاثة على خلافه فهذا امثاله مما ارجو ان يكون اقرب الى الخلاص وارجح في العمل ومقتضى هذا ان يوليات الحكام في عصرنا هذا بصحة وانهم قد سددوا قترانهم بقول الاسلام بمسألة فرض كفارة قال ابن هبيرة وتولوا اجلت هذا القول ولم اذكر موثقت على ما عليه الفقهاء من انه لا يصح ان يكون قاضيا الا من كان من اهل الاجتهاد لحصل بذلك تنقيح وخرج على الناس فان غالب شروط الاجتهاد لان قد قسدت في اكثر القضاة وهذا كالا حائزا للتناقص لما خرج من تعطيل الاحكام وسد باب الحكم وذلك غير مسلم بل الصحيح في هذا المسئلة ان ولاية الاجتهاد جائز وان

الاجمعة وجل **فصل في** قول بكرة القاضي ان يتولى الشراء والبيع بغيره ام لا قال اوجنته لا تكرر ذلك وقال مالك حكوماتهم والشافعي واجمدا يكره ولم يفته ان يوك **فصل في** اذا كان القاضي لا يعرف لسان الخصم من اختلاف لغتهم فلا بد للقاضي ان يترجم عن الخصم واختلاف لغتيه عندهم فيقبل في ذلك وكذلك في التبرير بغير علمه وقد نادى بغيره التواخير والتبديل فقال اوجنته بغيره اجمدا

احمد بن واثيره ثبت شهادة رجل الواحد في ذلك كدليل قال ابو حنيفة ومحمد بن ابي بكر بن ابي نعيم وقال الشافعي واحمد بن ابي حنيفة والاشعري لا يقبل اقل من رجلين وقال مالك لا يقبل من اثنين فان كان القاضى في اقراره بالحق فيه عنده رجل وامرأتان وان كان يتولى باحكام الابدان لم يقبل الا رجلان **فصل في اذعان القاضى نفسه فهل ينزل ام لا نقل المحققون** ١٦٧ من اصحاب الشافعي ان القاضى

كف عزل نفسه انزل
انهم ينعين على اهل دين
عليه ان ينزل في اظهر
الوجه وقال الماوردي
ان عزل نفسه لعذر جائز
او لم ينعزل لم يجز ولكن
لا يجوز ان ينزل نفسه
الا بعد اعلان الامام
واستغفاله لانه موكول
بعل بحر عليه استغفاره
وعلى الامام ان يعفوا اذا
وجده غيره فيمنع عزله
باستغفاره واعفاه ولا ينع
بأحدهما ولا يكون قوله
عزله نفسى عزلا لان
الدين يكون من الموكول
ومر لا يولى نفسه فلا ينع
فصل في اذعان القاضى
لنفسه القاضى ثم ناب
وحسن حاله فهل يعود
قاضيا من غير عذر ولا ية
وجها ان احصوا الابدان
تختلف الجنون والاعفاء
اذا اصغر فيه الله وقال
المسروقي في الاشراف
لوقس القاضى وانزل
ثم ناب صاروا بالانص عليه
يعنى الشافعي لان ذلك
يسد باب الاحكام فان
الانسان لا يتخلل غالباهن
امور بعض بها فتن
الى مطاعه الامام فيجوز
الحاجة وقال القاضى ان
حدث القس في القاضى
وامر انزل وان عجل

حكوماتهم بمحض نافذة وان لم يكونوا محتمدين والله تعالى اعلم اه كلام ابن مبره وهو كلام محرم ولترجع
ان اصل المسئلة فنقول ان الاول لا يخلو شرط وجود الاجتهاد في القاضى مشدد والثاني مخفف فراجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول الجري على قواعد اهل المصير الاول من السلف من وجود كثرة المصنفين
ففيه ووجه الثاني الجري على قواعد الخلف فكانوا المقلد لمذهب من مذهب الائمة المجتهدين لان قائم
مقام صاحب ذات المذهب من الائمة الاربعة وكأثر واحد من الائمة بقوله لقوله وتفسده به وقواعده
لا يخرج عنها كما اشار اليه ابن مبره والله تعالى اعلم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يصح تولد المرأة
القضاء مع قولها في خيفته انه يصح ان تكون قاضية في كل شئ تقبل فيه شهادة النساء وعندها شهادة
النساء تقبل في كل شئ الا الحسد والجراس فانها لا تقبل عنده ومع قول محمد بن جرير يصح ان تكون المرأة
قاضية في كل شئ قالوا لا مشدد وعليه جري السلف والخلف والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فراجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان القاضى نائب عن الامام الاعظم وقد اجعوا على اشتراط ذكره
ووجه الثاني والثالث ان فصل الخصومات من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بل شرط موافق
ذلك المذكور فان الموكول على الشرع مع المظهر للثبات في الحكم لا على الحما لهم اذ قال صلى الله عليه وسلم
ان يرفع قول امرء امرأه قال ذلك ما ولى جماعة الملك كبرى انتم من بعده الملك وقد اجمع اهل الكشف
على اشتراط المذكور في كل داع الى التولية فبلغنا ان احدا من نساء السلف الصالح تصدرت ترية بما روي
ابن ابي عمير ان القاضى في الدخوة وان ورد الكافي في بعض كبريم ابنه عمران واسمه امرأه فروع ذلك قال
بالنسبة القاضى والدين لا بالنسبة للحكم بين الناس وتسلط بهم في مقامات الولاية وقاية امر الله ان تكون
عائدة زاهدة كراهية المذنبين بالجملة فلا يبعد ما شاعروا في حقها من جميع امهات المؤمنين ولا
كاملة لتلقي بال حال والحمد لله رب العالمين **ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان القاضى من غير فرض**
الكفائات يجب في كل من تعين عليه الخول في اذاع او جده غيره ومع قول احمد بن ابي حنيفة وانما ليس
من فرض الكفائات ولا تعين الخول في قولنا لم يوجد غيره فالاول مشدد وجوب تولد القضاة لشرط
الذي ذكره والثاني مخفف في عدم وجوبه فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني
انه من باب الامارة وقد نهى الشارع عن ظلم المظالم من عدم الخلاء والتمس فيها على الصراط المستقيم
فكان ترسها من باب احتياط الانسان لنفسه وقد ضرب السلف الصالح وجوب اليلوا القضاة فاولوا رضى الله
عنهم اجمعين **ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يكره القضاة في المسجد** ولكن لا يكره من تعين عليه الخول
فيه وذلك اذا لم يجد غيره مع قول مالك باسنة وفي قول الشافعي انه لو دخل المسجد فملا فحدثت حادثة حكم
فيها فلا كراهة فالاول فيه تشديدي والمنع والثاني فيه حث على القضاة في المسجد والثالث مخفف فراجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع في تحوقره صلى الله عليه وسلم جنوا ما سجدكم صانكم
ويحكم وشراكم وتصلوا ما تكم اه اذا كان عند نبي لا ينبغي للتنازع ولو بغير رفع الصوت فيه كما ورد
فكم يحضر الله انما صفة في المسجد لو اتي شخص بغير رفع الصوت لم غنمه عليه الى الابد مع الله تعالى
كما يرض ذلك اهل خيرة الله تعالى من الاولاد ووجه الثاني انه من باب الامر بالمعروف والنهي عن
المنكر فهو رضاء كما يجوز في الخطبة يوم الجمعة لكونه يخلص المظالم من الظلم ثم اذا فرغ احدنا من صوته
في المسجد فليس على القاضى ان يهضم ذلك لا غير فاسكن امام مسجد **ومن ذلك قول احمد بن حنيفة** لا يجوز
لقاضى ان يقضى بغيره فيما شاهد من الاصل الموجبة لعدم قبول القضاة معه وما علمه من حقوق الناس
حكم فيه بما عليه قبل القضاة بغيره مع قول مالك واحمد انه لا يقضى بغيره اصلا وسواء في ذلك حقوق الله

ان القلاء بنو يونس لم ينزل لان القضاة العصبية عنه ولا نهى ذات ذوى الهيات مقالة قل من سلم الامن عصم **فصل في اختلاف الائمة**
في ما عدا ذلك من اذعان القاضى عدالة الباطنة فقال ابو حنيفة لا لالحاكم من باطن الله في الحدود والقصاص ولا واحدا وفي اعدانك
لا لبال الا ان يعطى الخدم في انا هاتفي طعن سال وقتي لم يطعن لم يسأل وسمع الشهادة يكتفى مدالتهم في ظاهرا احوالهم وقال مالك

الثاني ما في إحدى روايته لا يكتفي الحاكم بظاهر العدل حتى يعرف العدل الباطنة سواء علم من انصم أو لم يعلم وسواء كانت الشهادة في حد أو غير حد وعن أحمد روايته أخرى اختارها بعض أصحابه أن الحاكم يكتفي بظاهر الاسلام ولا يسأل على الإطلاق وهل تقبل الدعوى بالجرح المطلق في العدل أم لا ١٦٨ قال أبو حنيفة تقبل وقال الشافعي وأحمد في أشهر روايته لا تقبل حتى يبين سببه وقال مالك أن كان الجرح عالما

وحقوا لصدا ومع قول الشافعي في أظهر القولين أنه يقضى بعلمه إلا في حدود الله تعالى فالأول والثاني ما تشدد على القاضي بالتفصيل الذي ذكره وتخفيف عليه كذلك في حكمه بما علمه من حقوق الناس والثاني منه دفع رجح الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يكره لأقاضي أن يتولى البيع والشراء بنفسه مع قول الأئمة الثلاثة أن ذلك يكرهه وطريقه أن يؤكل فالأول تخفيف خاص بالأقاضي لا يعمدون عن طريق الحق بالمحاباة ولا يقبلونها والثاني منه دفع خاص بالذين لا يقدر أحدهم بسوى نفسه بين الخصمين إذا كان أحدهما مختصا بالخصمة إليه والمحاباة في البيع والشراء وغير ذلك فكان التزكيز في البيع والشراء لهذا أول فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته أنه تقبل شهادة الرجل على الواحد في التهمة من انصم عند القاضي وفي رواية ينفحها له وفي تأديده رسالته وفي الجرح والتعديل بل هو رأيه حنيفة أن يكون امرأته لعلها كالرجل في ذلك كله مع قول الشافعي وأحمد في رواية الأخرى أنه لا يقبل في ذلك أقل من رجلين وبذلك قال مالك قال فان كان الخصام في إقراره لا قبل فيه عنده رجل وامرأتان وأن كان يتعلق بأحكام الأبدان لم يقبل فيه إلا رجلان فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول جعله من باب الرواية ووجه الثاني وما بعده جعله من باب الشهادة فمعلوم أنه يشترط فيها المدعى بالبول يجعل اليمين مع الشاهد كالشاهد ومن ذلك قول الحنفية من أصحاب الشافعي أن القاضي كف عزل نفسه أنزل أن لا يبين عليه وأن تعين عليه لم ينزل في أصح الوجهين مع قول الماوردي أنه أنزل نفسه بعد حرا أو بغيره ولم يزل لكن لا يجوز أن ينزل نفسه إلا بعد اعلام الإمام واستغاؤه لأنه لو عمل بمحض علمه أضعفه وعلى الإمام أن يعفه أو لا يحسد غيره وفيه عزله باستغاؤه واعفائه لا أحدهما ولا يكون قوله عزت نفسي عز لا لأن العزل يكون من المولى وهو لا يولى نفسه فلا يرضخا إلا لو فيه تشديد على الناس وتخفيف على القاضي بالشرط الذي ذكره فان فقد الشرط كان فيه تشديد على القاضي في أصح الوجهين دون الوجه الآخر والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول أصحاب الشافعي ونقل عن النضر أن القاضي لو فسق ثم تاب وحسن حاله لا يعود قاضيا من غير تجديد ولا يفتخلاف الحنفون والاعتماد لا يصح فيه إلا بدعوى مع قول المروعي في كتاب الأشراف أن القاضي لو فسق وانزل ثم تاب صار والناقص عليه الشافعي لأن عدم ضرورة والناقص سبب الأحكام إذا الإنسان لا ينفك غالبا من فعله أو ربه به يفتقر إلى مطالعة الإمام لجواز الصحاح مع قول القاضي حين أن حدث النفس القاضي وأمر التوبة أنزل وأن يجعل الإقلاع عن ذنبه ونذمه لم يزل لا تنفعا له همة عنه فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الحاكم لا يحكم في الحدود والقصاص بالعدل الظاهر وأما يحكم بعد سؤاله عن العدالة الباطنة قول واحد أو ما ماعد ذلك فلا يسأل الأبدان يعطى انصم في الشاهد حتى طعن سأل وفي لم يعطى لم يسأل ليسمع الشهادة ويكتفي بعد التهم في ظاهر أحوالهم مع قول مالك وأحمد في إحدى روايته والشافعي أن الحاكم لا يكتفي بظاهر العدالة بل يصير من الحاكم حتى يعرف العدالة الباطنة سواء أطمع انصم أم لم يعطى وسواء كانت الشهادة في حد أم غيره ومع قول أحمد في رواية وأما الأخرى أن الحاكم يكتفي بظاهر الاسلام ولا يسأل على الإطلاق فالأول مفصل والثاني فيه تشديد والثالث تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكن من الأقوال الثلاثة يجوز مع قول أبي حنيفة أن الدعوى بالجرح المطلق تقبل مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايته أنه لا تقبل حتى يبين سبب الجرح ومع قول مالك أن الجرح عالما أو جرح مبرر زافي عدلته قبل جرحه مطلقا وإن كان غير

عالم بوجوب الجرح مبرر زافي عدلته قبل جرحه مطلقا وإن كان غير مصنف فيه الصفة لم تقبل إلا بيمين السبب وهل يقبل جرح النساء وتقبلون قال أبو حنيفة تقبل وقال مالك والشافعي وأحمد في أشهر روايته لا يدخل من في ذلك وإذا كان المزدني فلان عدله يضاق لأبو حنيفة وأحمد يكتفي بذلك وقال الشافعي لا يكتفي حتى يقول هو عدل رضائي يقول هو عدل رضائي وقال مالك إذا كان الرضي عالما باستناب العدالة قبل قوله في تزكيت عدله رضائي بغير ترائي قوله لا وهو في فصل في ولا يقضى على غالب إلا أن يصح من يقوم مقامه كقول أرومي عند أبي حنيفة وعند الثلاثة يقضى عليه مطلقا وإذا قضى لأتسان يصح على نائب أوصي أو مجنون فهل يحتاج إلى علمه للشافعي وجهان أحدهما نعم وقال أحمد لا يحتاج إلى إخلاله في فصل في افتقار إلى أن كتاب القاضي إلى القاضي من مصر في الحدود والقصاص والنسكاح والطلاق والخلع غير مقبول إلا ما كانه يقبل عند كتاب القاضي في ذلك كله وتفقروا إلى أن كتاب القاضي إلى القاضي في الحقوق المالية حائره مقبول متصف واختلوا في صفة تاديبه التي يقبل معها قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا يقبل حتى يشهد اثنتان أن كتاب القاضي فلا تقرأ علينا أقرى عليه يصح تناوع مالك في ذلك وإثبات أحدهما كقول الجماعة والأخرى يكتفي بواحدة هبلنا كتاب القاضي فلا تشرع عنه بدعوى وقول

ذلك الحكم لما كان شهادتهما ان كانا قد شهدا بحق وصدق فقد حل ذلك الشيء المشهود له بظاهره او باطنا وان كانا شهدا بغيره فقد ثبت ذلك الشيء المشهود له في الظاهر بالحكم واما في الباطن فيمتنع بين الله عز وجل فهو على ملك المشهود عليه كما كان سواء كان ذلك في الفروج أو في الاموال هذا قول مالك والشافعي ١٧٠ وأحد وقال أبو حنيفة حكم الحاكم اذا كان عقدا أو فصحا يصل الامر عاهو عليه وينفذ بالحكم

بظاهره او باطنا فصل في
واقعة وهي ان الحاكم اذا
حكم باختياره في شأنه
اختياره يخالفه فانه
لا ينقض الاول وكذا اذا
رفع اليه حكمه فله رفعه
فانه لا ينقضه ثم رفع
أوصى اليه ولي يعلم بالوصية
فهو وصي بخلاف
الوكيل بالاتفاق وثبت
الوكالة بغير واحد عند
أبي حنيفة ولا يثبت عزل
الوكيل أو البطلان أو
مستورين وعند الثلاثة
يشترط فيها العدل ان قال
ولو قال قاض عزل فلان رجل
حكمت عليك فلان
بأنف ٧ ثم أخذ من عليا
فالقول قول القاضي
بالاتفاق وكذا لو قال قطع
يملك بحق فقال بل عليا
فباب القسمة

المادة أو بسماع البينة والثاني الذي هو قول أبي يوسف خفف اذا فرق في اختيار القاضي تلك القسمة
بين أن يكون في بلد واحد أو ببلدين لا يختلف ذلك بالقرين والسعد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة وما كان في إحدى روايته ان صفة تاديه الرسول كتاب القاضي الى القاضي ان يقول الشاهدان
ليكتبوا اليه تشهدان هذا كتاب القاضي فلان قرأ علينا أو قرئ علينا بغيره مع قول مالك في الرواية
الآخرى انه يكفي قول الشاهد من هذا كتاب القاضي فلان المشهود عليه بذلك قال أبو يوسف رجة الله فالاول
فيه تشديد وهو محمول على حال من لا غرض له في معرفة الاحكام والثاني خفف وهو محمول على العلم بالاحكام
التي يقتضيها في الحكم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في أحد قوله
انه حكم رجلان رجلان من أهل الاجتهاد في شيء وقالوا رضينا بحكم فلان حكمنا له ما أحل بحكمه زاد
مالك وأحمد وافق حكمه رأى قاضي البلد فينفذ بحكمه قاضي البلد اذا رفع اليه فان لم يوافق رأى الحاكم
البلد فله أن يسلطه وان كان فيه خلاف بين الأئمة مع قول الشافعي في القول الآخر انه لا يملك له العمل بحكمه
الا بتراضهما بل ذلك عنه كافتوى ثمان هذا الخلاف في مسألة الحكم انما هو في الحكم في الاموال
وأما النكاح والمان والعتق والقبض والحدود فليجوز ذلك فيها اجماع فالاول مشدع مراعاة الشرط
الذي ذكره مالك وأحمد والثاني فيه تخفيف بدم الزامها بحكم الحاكم الا بتراضهما فرجع الامر الى مرتبة
الميزان وتوجه القولين ظاهر ومن ذلك قول مالك وأحمد ان الحاكم ان يسي ما حكمه فيه شهد عنه شاهدان
انه حكمه قبلت شهادتهما في حكمه بذلك مع قول أبي حنيفة والشافعي انه لا تقبل شهادتهما ولا يرجع الى
قولهما في يتركه حكمه فالاول خفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي
حنيفة والشافعي في أصح قوله وأحمد ان القاضي لو قال في خال ولا يثبت قضيت على فلان يعني أو يحد قسبل منه
ويستوفى الحق والمجمع قول مالك انه لا يقبل قوله حتى ينفذه له ذلك عدلان أو عدل يوسع قول الشافعي في
القول الآخر كدع مالك فالاول يخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وأوسع حل الاول
على القاضي العدل الضابط والثاني على من كان باعده من ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان لو قال عدل
عزله قضيت كذا في حال ولا يقي لم يقبل منه مع قول أحمد انه يقبل منه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حل الاول على القاضي المعروف بركة الدين في غالب احواله والثاني على
القاضي الذين انما يراى يضرب به المثل في الضبط ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي ان حكم الحاكم
لا يخرج الامر عاهو عليه في الباطن وانما ينفذ حكمه في الظاهر فقط فاذا ادعى شخص على شخص حقا أو قام
شاهدان بذلك حكم الحاكم كشهادتهما ان كانا قد شهدا بصدق فقد حل ذلك الشيء المشهود له بظاهره او باطنا
وان كانا شهدا بغيره فقد ثبت ذلك الشيء المشهود له في الظاهر بالحكم واما في الباطن فيمتنع بين الله
تعالى فهو على ملك المشهود عليه كما كان سواء كان ذلك في الفروج أو في الاموال مع قول أبي حنيفة ان حكم
الحاكم اذا كان عقدا أو فصحا يصل الامر عاهو عليه وينفذ بالحكم بظاهره او باطنا فالاول وهو مشدد خاص
بأهل الورع والاحتياط والثاني خفف وهو خاص عن كان باعده من ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وبوجه الاول الاحتياط للاموال والامتناع ورعا حكم الحاكم كسبته فيظهور عز ووافقه ذلك فقد ثبت بظاهره فقط
وامتناع ذلك انما شرع امرنا بآراء أحكام الناس على الظاهر في هذه الدار كما انما في ذلك في حديث أمرت
ان أقاتل الناس حتى يفروا ولا والله فاذا قالوا معي وامني فمعهم وامني واموالهم الا بحق الاسلام وسابهم على
الله تعالى فانظر كيف رد أمرهم في الباطن الى الله تعالى لم يسأله من أحد بعد بقوله الاسلام وسابهم على
ذلك بقلبه ووجه الثاني ان منصب الحاكم الشرعي يحمل أن ينقض حكمه في الآخرة ولا أن ينقضه في الدنيا

والبعض فهي في هذه الفرائز وقيل حتى حتى يجوز لربك واحد ان يبيع نصيبه مراهجة ولا مال ان تساوت الايمان
والصفا كانت اقرارا وان اختلفت كانت بغيرها فلو كان يبيع واحد ما يبيع والثاني اقرار والذي تقرر من مذهبه ان اقرار القسمة ثلاثة
أنواع الاول بالاجزاء كقوله وادعته في الاية وسأول من قضيتها بالاجزاء فتقبل البهائم ثم يرفع الثاني بالتصديق كالقرض تخفف فيه آخرها

بحسب قوة أسان وقدر بما انشا بالرد بان يكون في احكامها بين رد او غير لا يمكن قسمه فقدم من اخذه قسما فحقه قسمة الرد والتعديل
 يسع وقسمه الاخر افرار قال احمد في قول من رافعا افرار يجوز عند قسمة الثمار التي يجري فيها الر بالعرض ومن يقول انها
 يسع عن ذلك **فصل** في وطلب احد الشر بكن القسمة وكان فيها امر ر على الآخر قال ابو حنيفة ١٧١ ان كان الطالب للقسمة منهما

هو المتضرر بالقسمة
 لا يقسم وان كان الطالب
 لها ينتفع بجزء المتع منها
 عليها وقال مالك محبر
 المتع على القسمة بكل
 حال ولا يصح الشافعي
 اذا كان الطالب هو
 المتضرر ورجحنا ان يصح
 يصح وقال احمد لا يقسم
 ذلك بل يباع ويقسم غنمه
فصل في وهل اجرة
 القاسم على قدر اروس
 المتقسمين او على قدر
 الانصاف قال ابو حنيفة
 ومالك في احدى روايته
 هي على قدر اروس وقال
 مالك في رواية اخرى
 والشافعي واجد على قدر
 الانصاف وهل هي على
 الطالب خاصة ام عليه
 وعلى المطلوب منه قال ابو
 حنيفة هي على الطالب
 خاصة وقال مالك والشافعي
 واصحاب احمد هي على
 الجميع **فصل** في وهل يباع
 في قسمة الرقيق بين
 جماعة اذا طلبها احدهم
 هل تقسم ام لا قال ابو حنيفة
 لا تصح وقال الباقر
 تصح القسمة كما يقسم
 سائر الحيوان بالتعديل
 والقرعة ان تساوت
 الاعيان والصفات **باب**
 الدعوى والنيات
 اتفق الاثمة على انه اذا

باب القسمة

اتفق الاثمة على حوزا القسمة اذا شر كاعتد بتضرر ونيما المشاركة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق واما
 ما اختلفوا فيه من ذلك يقول مالك ان القسمة افرار ان تساوت الاعيان والصفات فيخرج كل من الشر بكن
 عن حق صاحبه حتى يجوز لكل من الشر بكن ان يسع حصته مع قول ابو حنيفة والشافعي ان القسمة بمعنى
 البيع لكن فيها تفاوت كالشباب والمغاراما فما لا يتفاوت فهي افرار كما في كليات والموزنا والمعدودات
 من الجوز والبقر منه قال احمد ينبغي على القوي ان من قال انها افرار يجوز قسمة الثمار التي يجري فيها الر
 بالعرض ومن قال انها يسع عن جواز ذلك فالاول مفصل والثاني كذلك ولكل منهما وجه الى التخصيص ووجه
 الى التشديد يرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابو حنيفة لو طالب احد الشر بكن بالقسمة
 وكان فيها ضرر ر على الآخر فان كان الطالب القسمة منهما المتضرر بالقسمة لم يقدم وان كان الطالب لها هو
 المنتفع بها اجبر المتع منها عليها مع قوله مالك انه يجبر المتع على القسمة بكل حال ومع قول اصحاب الشافعي
 ان ان كان الطالب هو المتضرر واجبر على امر الوجهين ومع قول احمد انه لا يسع بل يباع ويقسم غنمه فالاول
 مفصل والثاني مشدد والثالث مفصل والرابع مخفف بترك القسمة يرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجوه
 هذه الاقوال الاربعة ظاهرة لا تخفى على النظر ومن ذلك قول ابو حنيفة ومالك في احدى روايته ان
 اجرة القاسم على قدر اروس المتقسمين لا على قدر الانصاف مع قول مالك في رواية اخرى والشافعي واجد
 انها على قدر الانصاف وهل هي على الطالب خاصة او عليه وعلى المطلوب منه قال ابو حنيفة فالاول وقال مالك
 والشافعي واصحاب احمد انها على الجميع فالاقوال ما بين مشدد ومن وجه مخفف ومن وجه وعكس كما ترى
 فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابو حنيفة في اقصى القسمة في الرقيق بين جماعة اذا طلبها
 احدهم مع قول بقية الاثمة ان يصح التخصيص كما يقسم سائر الحيوان بالتعديل والقرعة ان تساوت الاعيان
 والصفات فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

كتاب الدعوى والنيات

اتفق الاثمة على انه اذا ادعى على رجل في بلد آخر بما ك وطالب احضاره الى البلد الذي فيه المدعى ليعالج
 سؤاله وعلى الحاكم بسع دعوى المجاور وينتبه على الغائب وعلى انه لو تنازع اثنتان في حياطين ملكتهما
 غير متصلين بيناهما احدهما اتصالا بالنيان جعل بينهما حياطينا كان لاحدهما عليه مدعى حياطينا بين ملكتهما
 لو كان في بلدان ان غلاما بالزنا عاقل وادى اتمه عبده فكذلك قاله المالك في المدعى بينه وبينه امر لو كان الغلام
 طفلا صغيرا لا يميز له فالقول قول صاحب اليد فان ادعى رجل نفسه لم يقبل الا بينة واتفقوا على انه اذا نابت

رجل وادى على رجل آخر وطالب احضاره من بلد آخر فيهما ك في البلد الذي فيه المدعى فله لا يجاب سؤاله واختلفا فيما اذا كان في
 بلد احا كما في مقال ابو حنيفة لا يزمه المحضو والآن يكون بينهما مسافة برقع من افي يوم الى بلد وقال الشافعي واجد يصح ما لنا ك وسواء
 قربت المسافة او هلت **فصل** في وانفقوا على ان الحيا ك بسع دعوى الحاضر وينتبه على النائب بما اختلفوا هل يحكم بها على النائب ام لا

قال أبو سفيان: لما حكم عليه وأول من هرب قبل الحسكر وبعد القلعة ألبشة ولكن رأى من عند القاضي ثلاثة نفر أتياه بدعونه إلى الحكم فاجتمعوا وأنتع عليه بأبوه حتى عن أبي سفيان أن يحكم عليه وقال أبو سفيان: لا يحكم على غائب حال الآن متعلق الحكم بالحاضر مثل أن يكون الغائب وكيلًا أو وصيًا ١٧٢ أو يكون جماعة شركاء في شيء فبقي على أحدكم وهو حاضر فيحكم عليه وعلى الغائب وقال ذلك

يحكم على القائب بالحاضر
إذا أقام الحاضر البينة
وسأله المحكم له وقال
الشافي يحكم على القائب
إذا أقام البينة للمدعي
على الإطلاق وعن أحمد
روايتان أحدهما حوازل
ذلك على الإطلاق كذهب
الشافعي وكذلك اختلافهم
فيه إذا كان الذي قامت
عليها البينة حاضرا أو ممتنع
ممن أن يحضر مجلس
الحكم واختلف القائلون
بالحكم على القائب فيما
إذا قامت البينة على
القائب أو في مسمى أو
مجنون فهل لا يحلف
المدعي مع بينته أو يحكم
بالبينة من غير اختلاف
قال مالك وهو الأصح من
مذهب الشافعي يحلف
وعن أحمد روايتان
أحدهما يحلف والثانية
لا يحلف واتفقوا على
أنه إذا ثبت الحق على
حاضر بعد أن يحكم به ولا
يحلف المدعي مع شهادته
في فصل (١) لو مات رجل
وخلف ابنا مسلما وابنا
نصرانيا فادعى كل واحد
منهما أن له مات عن ذنبه
وأنه ورثه وأقام على ذلك
بينة وعرف أنه كان
نصرانيا وشهدت إحدى
البنتين أقامات وأخر

المختوم وفي المسائل كلها يشلو وتصل عليه ويدفن في عتار السليق به قال أحد وكال اربوخيفة في جميع المسائل تقدم بينة الاسلام
 (فصل) لو تزوج اثنان خاتمين ملكهما غير متصل بينهما احدى اتصال اثنان جعل بينهما ولو كان لاحدهما عليه جنوع عند
 الثلاثة وقال اربوخيفة ان كان لاحدهما عليه جنوع قدم على الآخر (فصل) ولو كان في ١٧٣ بين انسان غلاما له عاتل وادعي

انه عهده فكتبه فالتقول
 قول الكذب مع عهده
 انه حروان كان الاسلام
 طفلا صغيرا لا يميز له
 فالتقول قول صاحب اليد
 فان ادعي رجل نفسه لم
 يقبل الا بيته هذا كله
 متفق عليه من الاثمة ولو
 سكان الغلام مر لقا
 فلا صاحب الشافي وجهان
 احدهما قال الشيخ والثاني
 كالسفير (فصل)
 اتفقوا على ان البيعة على
 المدي واليمين على من
 انكر ولو قال لا بيعة لي
 او كلب يبتلى زور ثم اقام
 بيته قال اربوخيفة وما لك
 والشافي يقبل وقال
 اجد لا يقبل واختلاف في
 بيته الخارج هل هي اولي
 من بيته صاحب اليد
 ام لا قال اربوخيفة واخذ
 في احدي روايتي الخارج
 اولي وقال اجد لا رواية
 الاخرى بيته صاحب اليد
 اولي وهل بيته الخارج
 مقدمة على بيته صاحب
 اليد على الاطلاق ام في
 امر مخصوص قال ابو
 حنيفة بيته الخارج مقدمة
 على بيته صاحب اليد في
 الملك المطلق وأما اذا
 كان متناقيا الى سببه
 لا ينكر التامع في النكاح
 ان لا تنزع الامر واحدة

على حال اهل الدين والورع والثاني على من كان بالفن من ذلك ويصح الجلب بالعكس ايضا اذا كان صاحب
 السد من اهل الدين والورع دون النكاح فالخارج والامر في ذلك يحكم بما رآه اربوخيفة اولدته
 التيمم من واحد ما هو مع ذلك على غير النكاح قال الله اللطف ومن ذلك قول الامعة ان لا تنزع اذا ارضت
 بينتان واحداهما أشهر بعد العلم بترجيح ذلك مع قولها انك تنكر به فالاول فيه تشدد على أشهر البينتين
 والثاني يخفف على ما فرجح الامر في مرتبة الميزان والمدار على ما يقوم عندنا كما هو مع ذلك قول أبي حنيفة
 لو ادعي رجل نفسه ما بذانسان وتما رشتا البينتان لم يستطاع ان يقسم ذلك المثل بينهما مع قولها انك تنكر بها
 بضالفاز ويقسم ذلك بينهما فان حلف احدهما ونكل الآخر قضى لصالح دون الثاني ومع قول الشافي في
 أسد قوله انهما بستان معا كالمير لكن بيته الاول فيه تشدد على صاحب اليد خارج نصف عايده الخارج
 وكذلك القول في الثاني وأما الثالث فظاهر عدم ما رجع به الحكم فان شاعها كقصة وان شاء أفرع وإن شاء
 توقف فرجح الامر في مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ما لك انك لو ادعي شخص انه تزوج امرأة تزوجا
 محضا منعت دعواه من غير كثر شروط الصفة مع قول الشافي واحدا له ليس الحكم مع ما عدها الا بعد
 شروط الصفة التي تقتصر جهة النكاح اليها وان يقول تزوجت ابني مرشد وشاهدي عدل ورضاها ان كان
 يشترط فالاول يخفف على المدي والثاني فيه تشدد عليه فرجح الامر في مرتبة الميزان ويصح حمل الاول
 على من عرف بالدين والورع والعلم والثاني على من كان بالفن من ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو نكل
 المدي عليه من الجين لا ترد بل يقضي بالنكاح مع قول احمد لها تردو يقضي بالنكاح ومع قول مالك انما ترد
 ويقضي على المدي عليه بشكوه فيما ثبت شاهدو عين او شاهد امرأتين ومع قول الشافي انه ترد الجين على
 المدي ويقضي على المدي عليه بشكوه في جميع الاشياء الا لثمة ما بين من شدد في شيء ويخفف في آخر كاتري
 فرجح الامر في مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة لا تنظر في ايمان الزمان ولا في ملكا مع قول مالك
 والشافي واحدا في رواية انما تنظر في الاول وتخفف في الثاني مشدود يصح حمل من قال لا تنظر في
 اهل الرية وما قال لا تعصف على اهل الدين والصدق ومن ذلك قول أبي حنيفة لو شهد عدلان على رجل
 بأنه اعتق عبدا فأنكر السيد لم تعص الشهادة مع قول الامعة الثلاثة انه يحكم بمتقه فالاول يخفف على السد
 والثاني مشدد عليه فرجح الامر في مرتبة الميزان ووجه الاول مراعاة حق الادعي ووجه الثاني مراعاة حق
 الله وهما امران لا تعارض في كنه ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو اختلف الزوجان في حنق البت الذي يسكنه
 وبدها عليه ثابتة ولا ينفقه فان كان فيدها ما شهد فهو لها وما كان فيدها من طريقي الحكم فاصح
 للرجال فهو للرجل وانما لقوله فيه وما صلح للنساء فهو للراة والقول قولاهيه وما كان يصلح لهما فهو للرجل في
 البياض وما بعد الموت فهو لهما فبهم مع قول مالك ان كل ما يصلح لكل منهما فهو للرجل ومع قول الشافي هو
 بينهما ما اتفقا فهو مع قول احمد ان كان التنازع فيه ما يصلح للرجل كالنكاح والبيعة والعصامة فالتقول قول
 الر جدل فيه وان كان ما يصلح للنساء كالمنازع والوقايات فالتقول قول المرأة فيكون ما يصلح لهما كان
 بينهما ما عدوا فانه لا فرق بين ان يكون فيدها عليه من طريقي الشهادة او من طريقي الحكم وكذلك الحكم في
 اختلاف ورتبها ما قال قول الباقر عنهما ومع قول أبي يوسف ان القول قول المرأة فيجب جرت العادة انه قد
 جازم ثلثها فالاول مفصل والثاني مشدد على المرأة الثالث ظاهر لعدم وجود مرجح والاربع مفصل في غاية
 التحقيق والوضوح والخامس مشدد على الزوج فقد يكون ما ادعاه من جهازها وله وكان عدده كالدار به ان
 وجد ما موافقا لثمنها ولا اخذ منها كما هو ما شفق كثير من الناس اليوم فرجح الامر في مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو كان شخص ديني على آخر بجمعه ما هو قدره على مال فله ان يأخذ منه مقدار

والنتاج الذي لا ينكر رغبة صاحب اليد تقدم حثثه اذا اراد ان يخلو كان صاحب اليد أمي ناز مخافة من مقدم وقال مالك والشافي بيته صاحب
 اليد مقدمة على الاطلاق ومن احمد روايتان احدهما ان بيته الخارج مقدمة مطلقا والاخرى كذهب أبي حنيفة (فصل) اذا ارضت
 بينتان الا ان احدهما أشهر بعد العلم بترجيح ذلك مع قولها انك تنكر به فالاول فيه تشدد على أشهر البينتين
 والثاني يخفف على ما فرجح الامر في مرتبة الميزان والمدار على ما يقوم عندنا كما هو مع ذلك قول أبي حنيفة

وقد عرفت البينان قال أبو حنيفة لا يصدقان وتقسيم بينهما قال مالك بشا القارز ويقسمان فان حلف أحدهما ونكح الآخر قضى للحالف دون النكاح وان نكلا جميعا فغيره وابتان أسداهما تقسم بينهما والآخرى توقف حتى يتبع الحالف والشاقي قولان أحدهما يستعان بها كالمثل تكن بنته والثاني سقطان ١٧٤ ثم ما يفتل ثلاثة أقوال أحدها القسمة والثاني القرعة والثالث الوقف وعن أحمد وأبيان

أحدهما يستعان بها والثانية لا يستعان وتقسيم بينهما **فصل** في ادعى اثباتا شيا في بد ثالث ولا يثبت فواحد منهما فاقرب له واحد منهما لا يثبت قال أبو حنيفة ان اضلحا على أحد فهو له ما وان لم يضلح لم يثبت أحدهما يحلف لكل واحد منهما على اثنين له ليس فلنا فإذا حلف لهما فلا شيء لهما وان نكح لهما أخذ ذلك أو فقهيه منه وقال مالك والشافعي يوقف الأمر حتى يتكشف الحق أو يصطلحا قال أحمد يقرع بينهما فمن خرجت قرعته حلفوا وسقطت ولو ادعى رجل أنه تزوج امرأة تزوجها بعضا قال أبو حنيفة ومالك تسريح دعواه من غير ذكر شروط العدة وقال الشافعي وأحمد لا يسبح الحاكم دعواه حتى يذكر الشرائع التي تقتضي صحة النكاح إليها وهو ان يقول تزوجتها بولي مرشد وشاهدي عدل ورضاها فان كانت بكرا **فصل** في ان نكح المدي عليه عن البين فهل ترد البين هيلى المدي أم لا قال أبو

دنته بفراذه لكن من جنس ماله مع قول مالك في أحديهما وابته أنه ان لم يكن على غيره بدنته فله ان يسترققته بفراذه وان كان عليه غيره بدنته استرقق بدنته بالفاصة ودما فاضل ومع قول مالك في الرواية الأخرى وهي ذهب أحمد أنه لا يأخذ إلا بآذنه وان كان عليه غيره بدنته استرقق سواء كان باذنه أم عليه أم ماله وسواء كان له على حقه بدنة أم لم يكن وسواء كان من جنس حقه أم لم يكن ومع قول الشافعي ان له ان يأخذ ش مطلقا بفراذه وكذا لو كان له عليه بدنة وأمكنه الأخذ بها كما لا يصح من مذهبه جواز الأخذ ولو كان مقرابه لكنه منع الحق بسلطانه فله الأخذ فالأول مخفف على ما يجب الدين في استيفاء حقه من الواحد بشرطه والثاني مفصل والثالث شدد عليه بالشرط الاذن له في الأخذ مخفف عليه من حيث جواز الأخذ وان كان على الواحد من آخر والرابع مخفف مطلقا فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ووجوه الأقوال ظاهرة لان الأخذ فيها كما بطريق شرعي وتسمى بمسئلة الظفر ولكن لا يفتي ان الأخذ بآذنه أولى لاحتمال ان يكون ذلك المال ليس هو لمالك بل يقرع بقرعة في جدد الحق المذكور فان من جدد الحق الذي عليه مع العلم فلا يثبت دعواه ان يضع بدنة على مال الغير بطريق شرعي والله تعالى أعلم

كتاب الشهادات

اتفق الاثمة على ان الشاهد يشترط في النكاح وأما شرطه فليس شرط الشاهد فيها واتفقوا على ان القاضي ليس له تلقين الشهود بل يسع ما يقولون وعلى ان النساء لا يقبلن في الحدود والقصاص وانهم يقبلن منفردات فيما لا يتعلق عليه الرجال غالبوا على ان الأصابع لا تخرج مكر وه (٢) واتفقوا على أنه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين فبما عدا الأموال وحقوقها وعلى أن شهود القارع اذا ذكر كشود الأصل أو عدل لها واتفقوا عليهم ما لم يذكر أصحهم وانسحب القاضي لا يقبل شهادتهما في شهادتهما خلافا لما بين جرر الباعري فانه اجاز ذلك مثل أن يقول تشهد أن رجلا عدلا لا تشهد أني فلان بن فلان له على فلان ألف درهم واتفقوا على أن الشاهد لا يجوز له شهادته القارع مع وجود الأصل إلا أن يكون هناك عذر يمنع شهادته بشود الأصل وكذلك اتفقوا على أن الحاكم يحكم بشهادتهما اذا ما جده من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة ان النكاح ثبت بشهادة رجل وامرأتين عند التام مع قول مالك والشافعي انه لا يثبت بذلك قال أحمد في أظهره وابته فالأول به مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وغيره ان النكاح لا يثبت بعد من مع قول أحمد وغيره انه يثبت بشهادة عدين فالأول مشدد والثاني مخفف وأكمل منهما وجه فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ووجه الأول ان النكاح أخطر من البسالة ما فيه من الاحتياط لا يضاعف وأثبتت الأسباب وانخرج عن نكاح الفساح فيحتاج الى كمال الصفات في الشهود ووجه الثاني إطلاق الشاهدين في بعض الروايات فثبت السب إذا كانوا اثنين مقلدا لمسلمين وقد يكون العددان من كثير من الأحرار كما هو مشاهد في الناس ومن ذلك قول الأئمة باستصحاب الشاهد في البيع مع قول داود انه واجب فالأول مخفف مجمل على حال أهل الدين والورع والصدق والثاني مشدد مجمل على من كانا الصنف من ذلك فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يقبل شهادة النساء فيما الغالب من مثله أنه باطل عليه حال النكاح والطلاق والعتق ونحو ذلك سواء انفردت في ذلك أو كن مع الرجال مع قول مالك انه لا يقبلن فيه وأما يقبلن عنده في غير المال وما يتعلق به من العيوب التي تختص بالنساء في الموضع التي لا يتعلق عليها غيرهن وقد قال الشافعي وأحمد فالأول به مخفف على المدي ويشدد على المدي عليه والثاني فيه تشديد فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ولكل من القرنين وجه وهو من ذلك قول أبي حنيفة عليه في أظهر روايته أنه لا يشترط العدد في شهادة النساء بل يقبل شهادة امرأة واحدة مع قول مالك وأحمد في الرواية الأخرى

حنيفة لا مرد ويقضي بالنكاح لو قال مالك تزود يقضي على المدي عليه سكره فثبت بشاهدين ومن شأنه وامرأتين وقال الشافعي ترد البين على المدي ويقضي على المدي عليه ينكره في جميع الأشياء **فصل** في البين هل تطلق بالزمان والمكان أم لا قال أبو حنيفة لا تطلق وقال مالك والشافعي تطلق وعن أحمد وأبيان كالنهيين **فصل** في ولادة بنتان عبدا كبريا فافترقا

أنه لا يقبل ما قال أبو حنيفة لا يقبل إقراره إذا كان قد شهدا اثنين فإن كان معه غيره وأحد قبل إقراره قال الشافعي يقبل إقراره في الخمين
ومذهبنا لا يوجد إقراره ولا يقبل إقراره إذا كانا اثنين فإن كان المدي وأحد افروا بنان ولو شهد عدلان على رجل أنه أعتق عبده
أنكر العبد قال أبو حنيفة لا تصح الشهادة مع كراهة العبد وقال مالك والشافعي وأحمد يحدكم ١٧٥ بعقته (فصل في إخراج

الزوجه من بيتها في طلاقها
الذي يسكنه وبه
عليه ثمانية ولا بد
أبو حنيفة ما كان في
بدهما شاهد فهو لها
وما كان في بدهما من
طريق الحكم فما يصلح
لرجل فهو رجل
والقول قوله فيه وما يصلح
لقنساء فهو إقراره والقول
قوله فيه وما يصلح له
فهو رجل في الحياة
وأما المطلوت فليسا في
منهسا وقال مالك كل
ما يصلح لأحد منهما فهو
لرجل وقال الشافعي هو
بينهما بعد الطلاق وقال
أحمد إن كانا بمنزلة في
ما يصلح لرجل
كالطائفة والعصام
فالقول قول الرجل فيه
وإن كان ما يصلح لقنساء
كالطائفة والقبائل فالقول
قول المرأة فيه وإن كان
ما يصلح لهما كان بينهما
بعد الطلاق ثم لا فرق بين
أن تكون بدهما عليه
من طريق الشهادة
أو من طريق الحكم
وكذا الحكم في اختلاف
وربهما أو أحدهما ورثة
الآخر فالقول قول الباقي
منهسا وقال أبو يوسف
القول قول المرأة فيما
حوت به العادة أنه قد

أنه لا يقبل أقل من امرأتين ومع قول الشافعي أنه لا يقبل إلا الشهادة أربع نسوة فالاول مخفف والثاني فيه
تشديد والثالث مشدد فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان ورجع ذلك إلى الاجتهاد ومن ذلك قول أبي حنيفة
أن الاستئصال للعقل يشترط شهادة رجلين أو رجل وامرأتين لأنه في ثبوت إقراره حتى القس والصلابة
عليه فقبل فيه شهادة امرأة واحدة مع قول مالك لا يقبل فيه امرأة واحدة مع قول الشافعي في ثبوت النساء
منفردات إلا أنه على أصله في اشتراط الأربع ومع قول أحمد يقبل في الاستئصال شهادة امرأة واحدة فالاول
مفصل والثاني فيه تشديد والثالث كذلك والاربع مخفف من حيث ثبوت الاستئصال بأمر واحد فرفع
الأمر إلى مرتبة الميزان والأمر في ذلك راجع إلى اجتهاد المجتهدين ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يقبل في
الشهادة بأمر ضاع الإجماع أو رجل وامرأتين في شهادة النساء منفردات مع قول مالك والشافعي
يقبل منفردات إلا أن مالك لا يشترط في المنعور عنه أن تشهد فيه امرأة واحدة والشافعي يشترط فيه شهادة
أربع ومع قول مالك في رواية الأخرى أنه يقبل في ذلك واحدة إذا شهد في الجيزان ومع قول أحمد يقبل فيه
منفردات ويحرم من امرأة واحدة في المنعور عنه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وكذلك الثالث
بأشراط المذكور فيه وقول أحمد مخفف فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان والأمر في ذلك راجع إلى اجتهاد المجتهدين
ولسلك واحد وجهه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن شهادة المرأة لا تقبل في الجراح
إذا كانوا قد اجتمع والاربعاء قبل أن يتفرقوا وهي رواية عن أحمد وعنه رواية ثالثا فتأخرت قبل في كل شيء أي
يشترط النصاب المعتبر في ذلك الأمر فالاول فيه تشديد على المدي والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط الذي
ذكره والثالث مخفف عليه فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان فمن اتهم من غلب حكم الارواح وحل الحكم
لما كان ادراكها يختلف بغير صاحبها ولا يصح فروح الصغير كروح الكبير وقد اجمع أهل الكشف على
أن الروح خلقت بالقدرة عارفة بما يجب لله وما يستعمل عليه لا تقبل الزيادة في جرحها كاللأنكة ولا
مرفق لحاف المقامات عكس من غلب جانب الأجسام على حكم الارواح فإن الجسم يقبل الزيادة في جرحه
ذاته كما هو شاهد كإثارة اليد حيث وقع القنبر ثلاث فاه قال فيه وعن الصبي حتى يبلغ خلاف الارواح
فإنها خلقت بالصفة كآمر ولولا ذلك ما شهد الله تعالى بالربوبية قبل ذلك منها ولم يكن معها أسرار
بغيرها أهل الله تعالى لا تطرف في كتابه ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يقبل شهادة المصلوب في القذف وإن
تاب إذا كانت في بيته بعد المذمة قول الأئمة الثلاثة أنه تميل شهادة إذا تاب سواء كانت في بيته بعد المذمة أو قبله
الآن ما كان كاشتراك مع التوبة أن لا تقبل شهادة في مثل الحد الذي أقيم عليه فالاول مشدد والثاني مخفف
وجهه الاول العمل بنظرواهر الآيات والأخبار كظاهر قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة إلا أولئك هم الفاسقون
الذين آمنوا من بعد ذلك وأصلها ومن هناك ما لا يشترط في محبة توبة القاذف إصلاح العمل والكف
عن المعصية وقبل التوبة والالتزام بالاعطاف ولا يتقيد بذلك بسنة ولا غيرها وقال أحمد إن مجرد التوبة
كاف أي ولو لم يعمل على إصلاحها ما قلنا ما بين مشدد في تحقيق التوبة وفي مطاها فرفع الأمر إلى مرتبة
الميزان وبصح حل قول من قال يشترط في محبة التوبة الاستبراء بمدة تقبل على الظن أنه لا يعود إلى ذلك فذهب
عن من ظهر ثباته انشغاله إلى المعاصي بعد التوبة وتول من قال مجرد التوبة كاف على من لا يعمل إلى
ثلاث المصحة ومن ذلك قول الشافعي أن مائة توبة القاذف لا تقبل في بطل محرم وأن ادما عليه ولا يعود
إليه أي إلى ما قبلت مع قول مالك وأحمد أحقهما أن يكذب فيه قالوا وقيل شهادة الزاني إذا قال فالاول
فقد تشدد في الإفصاح عن التنصل من القذف والثاني مخفف فيه فرفع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول أبي حنيفة ومالك أن لعب الشطرنج حرام وإن أكثر منه ردت شهادته مع قول الشافعي أنه لا يجرم إلا أن

جهاز مثلها (فصل في) من لادن على اثنتين يجده أياه وقدر له على مال فهل أن يأخذ منه مقداره بغير إتمام لأقل أبو حنيفة
أن يأخذ من كل جنس ماله وعن ما شر وأبنا أحدا ماله أن لم يكن على غيره غير بد منه فله أن يستوفي حقه غير أنه وإن كان عليه غير
دينه استوفى بقدر حصته من المقاصض ودماضل والثانية وهو مذهب أجداته لا يأخذ بغير إقراره سواء كان يادلا عليه أو ما ناعا سواء

كان على حقه بعد أو لم يكن وسواء كان من جنس حقه أو من غير جنسه وكل الشافعي أن له بأخذ ذلك مع اتفاقنا من ركنا أو كان له عليه
بينه وأمكنه أخذنا خلق بالما كرم فالاصح من مذهبه جواز الأخذ ولو كان مقرره ولكن يمنع الحق سلطانه فله الأخذ **باب الشهادات**
اتفق الاثني عشر أن الشهادة ١٧٦ شرط في النكاح وأما سائر العقود كالبيع فلا تشترط الشهادة فيها وتفقوا على أن القاضي

ليس له أن يلقن الشهود
بل يسمع ما يقولون
واختلفوا وهل يثبت
النكاح بشهادة رجل
وأمرأته قال أبو حنيفة
يثبت عند التناهي وقال
مالك والشافعي لا يثبت
وعن أحمد روايتان
أظهرهما أنه لا يثبت
واختلفوا وهل يثبت
بشهادة عيدين في عقد
أحد يثبت ويحسد
النكاح بشهادة أربعين
عندي أبي حنيفة وأحمد
واختلف أصحاب الشافعي
في ذلك واختلفت أن الأشهاد
قال البيع مصحوب بليس
بواجب وحكي عن داود
أن الشهادة تعتبر
البيع **فصل في النساء**
لا يقبلن في المسدود
والقصاص وقد لمن
مفسدات فيها لا يطلع
عليه الرجل كالولادة
والزنا وما يفتي على
الرجل غالباً واختلفوا
هل يقبل شهادتهن فيما
النائب في مثله أن يطلع
عليه مال جال كالنكاح
والطلاق والعق وهو
ذلك فقال أبو حنيفة يقبل
شهادتهن في ذلك سواء
أنغيردن في ذلك أو كن
مع ال خال وقال مالك
لا يقبلن في ذلك بل يقبلن

كان بعض أو يشتغل به عن فرض الصلاة ولم يتكلم عليه بسغة فالأول مشدقاً ساهل ما لو ردم من النهي
عن الترشير والثاني فيه تخفيف عند فقد الشرط الذي ذكره فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
أن الله بعد من ذكر الله وعن الصلاة غالباً فكان الاتي به التحريم ووجه الثاني أنه قد علم المكادف
حرب أعدوم الكفار والمادة فكان الأثني به عدم التحريم لأنه لم يتخصص فهو والعلم انتهى عنه في
الشريعة ظاهره ومن ذلك قول الشافعي أن شرب النبيذ المختلف فيه لأمر به الشهادة ما لم يسكر مع قول مالك
وأحمد في إحدى روايته أنه يحرم وينتفى بشر به ورد به شهادة ومع قول أحمد في روايته الأخرى كذهب إلى
حنيفة فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد وكذلك ما وافقه من روايته أحمد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
وجه الأول أن الأقدام على تنسيق أحدنا بما يكون بأمر جميع عليه ووجه الثاني أن نصب الشاهد عند
عن الغيب والاصح أموال الناس وحقوقهم بقبول الطعن فيه ومن ذلك قول أبي حنيفة أن شهادته لا يعي
لا تقبل أصلاً مع قول الشافعي وأحمد أنه تقبل فيما طرأ به السماع كالنكاح والموت والمالك المطلق والوفى
والعق وسائر العقود كالنكاح والبيع والصلح والأجارة والقرارات ونحو ذلك مما عملها على أو بصيرا ثم
عني ومع قول الشافعي أنها تقبل في ثلاثة أسماء فيما طرأ به الاستفاضة وفيها إذا اضطر على إنسان صفة أقرار
مكلاً لم يكن كنهه من يد محقق أدى الشهادة عليه فالأول فيه تشديد على صاحب الحق والثاني فيه تخفيف
والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ظاهره ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
أنه لا يقبل شهادة الأخرس وان فهو متاخر في مع قول مالك أنها تقبل إذا كانت أشارة مفهومة وهو أحد
الوجهين لأصحاب الشافعي فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه الأول الاحتياط للأموال والأصابع فلا ينبغي الأقدام على العمل بقبول شهادته ووجه
الثاني أن الأشارة لفهمه قائمة مقام صريح اللفظ بل قال بعض المحققين أنها أنصع من العبارة بقرينه وقطعوا
نوباً الصلاة خلفه بيقين عجز الصبح إلا أن أشار إليه مع التنية كقولهم هذا بقرينة أن الأشارة لا تحتل
التأويل بخلاف العبارة ومن ذلك قول الأثني أن شهادته المصدقة مقبولة على الإطلاق مع قول أحمد
في المشهور عنه أنها تقبل فيما عدا الحدود والقصاص فالأول مشدد والثاني فيه تشديد من وجه وتخفيف من
وجه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاحتياط للأموال والأصابع واشتق قد تقدم المصدق
الزنا وأوعدم الضبط لنفسه عقلة فكان أشبهه بالتخلف ووجه الثاني أنه قد يكون المصدق باطناً
كالمرور قال تعالى إن أكرمكم عند الله أتقاكم وقال صلى الله عليه وسلم لا يفضل امرئ على غيره ولا
أبهي على غيره ولا لاجر على أخوه إلا بالتقوى ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن العبد لا يحمل شهادة
حاله ربه وأما ما بعد عقده قلت مع قول مالك أنه أن شهادته في حال ربه قد ردت لم تقبل بعد عقده وكذلك
اختلافه فيما يحمله الكافر قبل إسلامه والصحبي قبل بولوغه فان الحكم فيه عند كل منهم على ما ذكرناه في
مسئلة العبد الأول من المثلثين فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
في المثلثين أن العبد له حال الأداة ووجه الثاني فيهما أن العبد له حال الفصل * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه
يحوز الشهادة بالاستفاضة في خمسة أشياء في النكاح والدخول والتسبب والموت ولاية القضاء مع قول أصحاب
الشافعي في الأصح من مذهبه حوازيك في ثمانية أشياء في النكاح والتسبب والموت ولاية القضاء والمالك
والعق والوفى والولاة ومع قول أحمد أنه يحوز في خمسة أشياء العتية المذكورة عند الشافعي والتسبب والدخول
فأما عتية من مشدد وتخفيف في الأمور التي يحوز فيها الشهادة ما لا استفاضة من حيث الأداة والنقص فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ظاهره ومن ذلك قول الشافعي يحوز أن يشهد له بالمال ووجه الثاني أنه
ذلك الشيء فيه تصرف فيه مدة طرأ به فيشده باليد وهل يحوز أن يشهد له بالمال ووجه الثاني أنه

عنده غير المال وما يفتي من السوابق بالنسب والمواضع
التي لا طاع فيها غير من هذا مذهب الشافعي وأحمد واختلفوا في العتية المعتبرة من فقال أبو حنيفة وأحمد في أشهر روايته تقبل
شهادتهما وأما ما عتية قال الشافعي وأحمد في رواية أخرى لا يقبل أقل من امرأتين وقال الشافعي لا يقبل الشهادة بأمر مع نسوة
يخوز

فصل واختلقوا بمقتضى احتلال العقل فقال أبو حنيفة في شهادة رجلين أو رجل وأمرأتين لأنه يشترط ما في حق الصلاة عليه والفصل
فيقبل فيه شهادة امرأ واحدة وقال مالك يقبل فصار أن يقال الشافعي يقبل فيه شهادة النساء منفردات إلا أنه على أصله في اشتراط الأربع
وقال أحمد يقبل في استئصال العقل شهادة امرأة واحدة **فصل** واختلقوا

الشهادة رجلين أو رجل
وأمرأتين ولا يقبلن فيه
عنده منفردات وقال
مالك والشافعي يقبلن
فصنفه منفردات إلا أن
مالك قال في المشورة
يشترط شهادة امرأتين
والشافعي يشترط شهادة
أربع ومن مالكا رواية
أنه يقبل واحدة إذا أضاف
ذلك في الخبر أن قال أحمد
يقبلن فيه منفردات
وتحريم من امرأة واحدة
في الشهادة

يخبر الشاهد عنه بالاستفاضة وبه قال أبو سعيد الأصمطري وأحمد في أحاديث أبيه وبه الوجه الثاني أنه
لا يجوز به قال أبو إسحق المروزي ومع قول أبي حنيفة يجوز الشهادة في المثلث الاستفاضة ومن جهة ثبوت
البديهي إلى روايته الأخرى عن أحمد ومع قول مالك أنه يجوز الشهادة بالخاصة في المدة السيرة دون الملك
فإن كانت المدة طويلة كعشر سنين فلو قطع له بالملك إذا كان الذي حاضر إحماله تصرفه في وحوزه
لما لأن يكون المدي فيه رابته أو يخاف من سلطان إن عارضه فلا ولمن قول الشافعي ومن قول أبي سعيد
الأصمطري ومن قول أحمد مخفف والثاني وهو قول المروزي مشدد وقول أبي حنيفة مخفف وقول مالك فيه
تشديد من حيث عدم الشهادة بالملك على ما ذكر من الشرط فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الأول والضعف هو ذلك قول أبي حنيفة أنه يجوز شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض وهو رواية عن أحمد
مع قول مالك والشافعي وأحمد في رواية الأخرى أنها لا تقبل فالأول فيه مخفف والثاني فيه تشديد ووجه
الأول معاملة الكفار باعتقادهم فإن أهل دينهم عندهم عدل ووجه الثاني معاملة أهل المسلمين في
الوصية في السفر إذا لم يوجد غيرهم مع قول أحمد أنها ثقيل ومطمان لأنه مع شهادتهما ما خاف ولا كتمان
ولا بد لاوغر أو أضاف الوصية إلى رجل فالأول مشدد والثاني فيه مخفف بالشرط الذي ذكره فراجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ووجه الأول عدم الوقت بقوله الكفار في الغالب ووجه الثاني أنه قد يقبل على ظن الحاكم
صدقه لسيما كان كافرا وهذا كثيرا ما كان يقبل على ظن الحاكم صدق الكافر من غيبتي عدم القبول مما على
قواعد الشرع في كثير من المسائل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز الحكم بالشاهد واليمين في
الأموال والمحقق مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين في الأموال وحرقها فالأول فيه مخفف
والثاني فيه تشديد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأحمد في أحاديث روايته أنه
لا يحكم بالشاهد واليمين في العتق مع قول أحمد في رواية الأخرى أنه يحلف المعتق مع شاهد يحكم به ذلك
فالأول مشدد وله إذا أنكر المعتق العتق دون ما ذكرنا من الثاني فيه تخفيف من حيث الحكم فيه بالشاهد
واليمين وتشديد من حيث الحكم فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك أنه يحكم في الأموال
وغيره وقبله شهادة امرأتين مع قول مالك وأحمد أنه يقر بالشاهد المال كله فالأول فيه مخفف والثاني
واليمين يقر بالشاهد نصف المال مع قول مالك وأحمد أنه يقر بالشاهد المال كله فالأول فيه مخفف والثاني
فيه تشديد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان مع ما أتينا على ذلك من غرامة المال كله أو نصفه * ومن ذلك قول
أبي حنيفة أنه تقبل شهادة المدعى على هذه إذا لم تكن العدو ومنه ما يخرج إلى العتق مع قول الأئمة الثلاثة
أنها لا تقبل على الإطلاق فالأول فيه مخفف على المدي والشافعي بالعكس وقد أتينا بعضهم بعدم قبول شهادة
بني وائل على بني حرام وعكس خالفه في ذلك أهل عصره فليتأمل * ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لا تقبل
شهادة الولد للوالد وعكس مع قول الشافعي أنه لا يجوز شهادة الولد من الطرفين فلو بد من ولا شهادة المولود من
لوالدين الذي ذكره والناظر سواه وسدوا ثم روي مع قول أحمد في أحاديث روايته تقبل شهادة الابن لآبيه ولا
تقبل شهادة الأب لآبيه ومع قوله في رواية الأخرى أنه تقبل شهادة كل منهما لصاحبه عالم بخبر إليه انصافا
في النافي سواه رواية أخرى كالجافة وما يشاهده كل منهما على فقبوله عند الجميع الأمر روي عن
الشافعي أنه قال لا تقبل شهادة الولد على والده في القصاص والحدود لأنه في الميراث فالأول مشدد
ومخفف كآثر فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تقبل شهادة الأخ لأخيه
والصدق لصديقته مع قول مالك لا تقبل فالأول فيه مخفف على الناس ليقص شقة الأخوة والأصدقاء
وعكسهم عن شقة الولد والولد عكسهم فلا تجمله تلك الحصة والشقة الضعيفة على أن يشهد لأخيه أو صديقه

فصل ولا تقبل
شهادة الصبيان عند أبي
حنيفة والشافعي وأحمد
وقال مالك تقبل في الميراث
إذا كانوا قد أجمعوا الأمر
مباح قبل أن يتفكروا
وهي رواية عن أحمد وعن
أحمد رواية قاله ابن
شهادة الصبي تقبل في
كل شيء

يخبر الشاهد عنه بالاستفاضة وبه قال أبو سعيد الأصمطري وأحمد في أحاديث أبيه وبه الوجه الثاني أنه
لا يجوز به قال أبو إسحق المروزي ومع قول أبي حنيفة يجوز الشهادة في المثلث الاستفاضة ومن جهة ثبوت
البديهي إلى روايته الأخرى عن أحمد ومع قول مالك أنه يجوز الشهادة بالخاصة في المدة السيرة دون الملك
فإن كانت المدة طويلة كعشر سنين فلو قطع له بالملك إذا كان الذي حاضر إحماله تصرفه في وحوزه
لما لأن يكون المدي فيه رابته أو يخاف من سلطان إن عارضه فلا ولمن قول الشافعي ومن قول أبي سعيد
الأصمطري ومن قول أحمد مخفف والثاني وهو قول المروزي مشدد وقول أبي حنيفة مخفف وقول مالك فيه
تشديد من حيث عدم الشهادة بالملك على ما ذكر من الشرط فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الأول والضعف هو ذلك قول أبي حنيفة أنه يجوز شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض وهو رواية عن أحمد
مع قول مالك والشافعي وأحمد في رواية الأخرى أنها لا تقبل فالأول فيه مخفف والثاني فيه تشديد ووجه
الأول معاملة الكفار باعتقادهم فإن أهل دينهم عندهم عدل ووجه الثاني معاملة أهل المسلمين في
الوصية في السفر إذا لم يوجد غيرهم مع قول أحمد أنها ثقيل ومطمان لأنه مع شهادتهما ما خاف ولا كتمان
ولا بد لاوغر أو أضاف الوصية إلى رجل فالأول مشدد والثاني فيه مخفف بالشرط الذي ذكره فراجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ووجه الأول عدم الوقت بقوله الكفار في الغالب ووجه الثاني أنه قد يقبل على ظن الحاكم
صدقه لسيما كان كافرا وهذا كثيرا ما كان يقبل على ظن الحاكم صدق الكافر من غيبتي عدم القبول مما على
قواعد الشرع في كثير من المسائل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز الحكم بالشاهد واليمين في
الأموال والمحقق مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين في الأموال وحرقها فالأول فيه مخفف
والثاني فيه تشديد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأحمد في أحاديث روايته أنه
لا يحكم بالشاهد واليمين في العتق مع قول أحمد في رواية الأخرى أنه يحلف المعتق مع شاهد يحكم به ذلك
فالأول مشدد وله إذا أنكر المعتق العتق دون ما ذكرنا من الثاني فيه تخفيف من حيث الحكم فيه بالشاهد
واليمين وتشديد من حيث الحكم فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك أنه يحكم في الأموال
وغيره وقبله شهادة امرأتين مع قول مالك وأحمد أنه يقر بالشاهد المال كله فالأول فيه مخفف والثاني
واليمين يقر بالشاهد نصف المال مع قول مالك وأحمد أنه يقر بالشاهد المال كله فالأول فيه مخفف والثاني
فيه تشديد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان مع ما أتينا على ذلك من غرامة المال كله أو نصفه * ومن ذلك قول
أبي حنيفة أنه تقبل شهادة المدعى على هذه إذا لم تكن العدو ومنه ما يخرج إلى العتق مع قول الأئمة الثلاثة
أنها لا تقبل على الإطلاق فالأول فيه مخفف على المدي والشافعي بالعكس وقد أتينا بعضهم بعدم قبول شهادة
بني وائل على بني حرام وعكس خالفه في ذلك أهل عصره فليتأمل * ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لا تقبل
شهادة الولد للوالد وعكس مع قول الشافعي أنه لا يجوز شهادة الولد من الطرفين فلو بد من ولا شهادة المولود من
لوالدين الذي ذكره والناظر سواه وسدوا ثم روي مع قول أحمد في أحاديث روايته تقبل شهادة الابن لآبيه ولا
تقبل شهادة الأب لآبيه ومع قوله في رواية الأخرى أنه تقبل شهادة كل منهما لصاحبه عالم بخبر إليه انصافا
في النافي سواه رواية أخرى كالجافة وما يشاهده كل منهما على فقبوله عند الجميع الأمر روي عن
الشافعي أنه قال لا تقبل شهادة الولد على والده في القصاص والحدود لأنه في الميراث فالأول مشدد
ومخفف كآثر فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تقبل شهادة الأخ لأخيه
والصدق لصديقته مع قول مالك لا تقبل فالأول فيه مخفف على الناس ليقص شقة الأخوة والأصدقاء
وعكسهم عن شقة الولد والولد عكسهم فلا تجمله تلك الحصة والشقة الضعيفة على أن يشهد لأخيه أو صديقه

فصل لا تقبل
أما لقال أبو حنيفة لا تقبل
شهادته وإن تاب إذا كانت
قوته بعد الحق والعدالة
والشافعي وأحمد تقبل
شهادته إذا تاب سواه
كانت تقبل الحديث أو
بعده إلا أن مالك اشترط
مع التوبة أن لا تقبل
شهادته في مثل الحد الذي

يخبر الشاهد عنه بالاستفاضة وبه قال أبو سعيد الأصمطري وأحمد في أحاديث أبيه وبه الوجه الثاني أنه
لا يجوز به قال أبو إسحق المروزي ومع قول أبي حنيفة يجوز الشهادة في المثلث الاستفاضة ومن جهة ثبوت
البديهي إلى روايته الأخرى عن أحمد ومع قول مالك أنه يجوز الشهادة بالخاصة في المدة السيرة دون الملك
فإن كانت المدة طويلة كعشر سنين فلو قطع له بالملك إذا كان الذي حاضر إحماله تصرفه في وحوزه
لما لأن يكون المدي فيه رابته أو يخاف من سلطان إن عارضه فلا ولمن قول الشافعي ومن قول أبي سعيد
الأصمطري ومن قول أحمد مخفف والثاني وهو قول المروزي مشدد وقول أبي حنيفة مخفف وقول مالك فيه
تشديد من حيث عدم الشهادة بالملك على ما ذكر من الشرط فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الأول والضعف هو ذلك قول أبي حنيفة أنه يجوز شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض وهو رواية عن أحمد
مع قول مالك والشافعي وأحمد في رواية الأخرى أنها لا تقبل فالأول فيه مخفف والثاني فيه تشديد ووجه
الأول معاملة الكفار باعتقادهم فإن أهل دينهم عندهم عدل ووجه الثاني معاملة أهل المسلمين في
الوصية في السفر إذا لم يوجد غيرهم مع قول أحمد أنها ثقيل ومطمان لأنه مع شهادتهما ما خاف ولا كتمان
ولا بد لاوغر أو أضاف الوصية إلى رجل فالأول مشدد والثاني فيه مخفف بالشرط الذي ذكره فراجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ووجه الأول عدم الوقت بقوله الكفار في الغالب ووجه الثاني أنه قد يقبل على ظن الحاكم
صدقه لسيما كان كافرا وهذا كثيرا ما كان يقبل على ظن الحاكم صدق الكافر من غيبتي عدم القبول مما على
قواعد الشرع في كثير من المسائل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز الحكم بالشاهد واليمين في
الأموال والمحقق مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين في الأموال وحرقها فالأول فيه مخفف
والثاني فيه تشديد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأحمد في أحاديث روايته أنه
لا يحكم بالشاهد واليمين في العتق مع قول أحمد في رواية الأخرى أنه يحلف المعتق مع شاهد يحكم به ذلك
فالأول مشدد وله إذا أنكر المعتق العتق دون ما ذكرنا من الثاني فيه تخفيف من حيث الحكم فيه بالشاهد
واليمين وتشديد من حيث الحكم فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك أنه يحكم في الأموال
وغيره وقبله شهادة امرأتين مع قول مالك وأحمد أنه يقر بالشاهد المال كله فالأول فيه مخفف والثاني
واليمين يقر بالشاهد نصف المال مع قول مالك وأحمد أنه يقر بالشاهد المال كله فالأول فيه مخفف والثاني
فيه تشديد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان مع ما أتينا على ذلك من غرامة المال كله أو نصفه * ومن ذلك قول
أبي حنيفة أنه تقبل شهادة المدعى على هذه إذا لم تكن العدو ومنه ما يخرج إلى العتق مع قول الأئمة الثلاثة
أنها لا تقبل على الإطلاق فالأول فيه مخفف على المدي والشافعي بالعكس وقد أتينا بعضهم بعدم قبول شهادة
بني وائل على بني حرام وعكس خالفه في ذلك أهل عصره فليتأمل * ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لا تقبل
شهادة الولد للوالد وعكس مع قول الشافعي أنه لا يجوز شهادة الولد من الطرفين فلو بد من ولا شهادة المولود من
لوالدين الذي ذكره والناظر سواه وسدوا ثم روي مع قول أحمد في أحاديث روايته تقبل شهادة الابن لآبيه ولا
تقبل شهادة الأب لآبيه ومع قوله في رواية الأخرى أنه تقبل شهادة كل منهما لصاحبه عالم بخبر إليه انصافا
في النافي سواه رواية أخرى كالجافة وما يشاهده كل منهما على فقبوله عند الجميع الأمر روي عن
الشافعي أنه قال لا تقبل شهادة الولد على والده في القصاص والحدود لأنه في الميراث فالأول مشدد
ومخفف كآثر فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه تقبل شهادة الأخ لأخيه
والصدق لصديقته مع قول مالك لا تقبل فالأول فيه مخفف على الناس ليقص شقة الأخوة والأصدقاء
وعكسهم عن شقة الولد والولد عكسهم فلا تجمله تلك الحصة والشقة الضعيفة على أن يشهد لأخيه أو صديقه

(٢٣ - ميزان - ف) أقبح عليه وهل من شرط توبته إصلاح العمل والكف عن المعصية سنة أم لا قال مالك يشترط ظهور
أفعال الخير عليه والتقرب إلى الطاعات من غير محسنة ولا غيرها وقال أحمد مجرد التوبة كاف واختلفوا في صحة توبته فقال الشافعي هي أن
يقول التقرب إلى طاعتهم محرر لا يفرغ من ما قبله وقال مالك لا يفرغ من ما قبله قال الشافعي هي أن

لا تقبل شهادة ولد الزنا **فصل** والعاب بالشر في مكر وبالاتفاق وهل يحرم أم لا قال أبو حنيفة ومحمد فان اكثر منه ردني
 شهادة وقال الشافعي لا يحرم اذا لم يكن على عوض ولم يشغل به عن فرض الصلاة ولم يتكلم عليه بنسب وان شئنا اختلف فيه فمكره لا يرد به
 الشهادة للمكر عند الشافعي

وهو محرم يقتضي بشره ورد
 به الشهادة وعين أحمد
 رواه ابن كسب عن أبي
 حنيفة ومالك
فصل في شهادة الأعي
 هل تقبل أم لا قال أبو
 حنيفة لا تقبل شهادة
 أصلاً وقال مالك وأحمد
 تقبل في غير ما يقع الاتماع
 كالنسب والموت والملك
 والمطلق والزكف والعق
 وسائر الصفو كذلك كالحا
 والبس والصلح والأجارة
 والأقرار ونحو ذلك سواء
 قبلها أم لا أو بمصراتهم
 يعني وقال الشافعي تقبل
 في ثلاثة أشياء ما لم يره
 الاستفصاء أو الترجسة
 والموت ولا تقبل شهادة
 في البسط حتى يعلق
 بالناس جميع أقسامهم
 ولا تتركهم من يدعي حق يرد
 الشهادة عليه ولا يقبل
 فيما عدا ذلك
فصل في شهادة
 الأجنس لا تقبل عند أبي
 حنيفة وأحمد وأبو حنيفة
 أشاروه وقال مالك تقبل
 اذا كانت له إشارة تفهم
 واختلف أصحاب الشافعي
 فهم من قال لا تقبل وهو
 الصريح ومنهم من قال
 تقبل اذا كانت له إشارة
 تفهم
فصل في شهادة العبد
 محرم قوله على الإطلاق عند أبي حنيفة ومالك والشافعي والمشهور ومن مذهبه
 أخذها لا تقبل فيما عدا الحدود والنسب ونحوه في البس والصلح والجارعة وما عدا ذلك
 باتفاق الأئمة على أن لا تقبل شهادة العبد في ما عدا ذلك

بالاتفاق خلاف الأول والدولة كما هو شاهد والشافعي فيه تشديد على الناس اذا دخلوا أحدهم غائباً من مدني أو
 أخ فرج عا لم يكن حاضر ذلك العقد لان ذلك الأخ أو الصديق فانما يقبله ما ضاع عنه * ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أنه لا تقبل شهادة أحد الا وحين لا * ثم قول الشافعي انها تقبل فالأول مع شدوا الثاني مخفف فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول لا خفاء بالاجتماع فقد قلب الشهادة على أحد ما يرضى خاطر به شهادة
 الزور ووجه الثاني بخلافه فوقع مثل ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه تقبل شهادة أهل الأموال
 والبس اذا كانوا عتقين الكذب لا الخطأية وهم قوم من الرافضة يصدقون من حلف لهم ان له على فلان
 كذا يشهدون له بذلك مع قول مالك وأحمد أنه لا تقبل شهادة تهم على الإطلاق فالأول فيه مخفف في الشرط
 الذي ذكره والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه تقبل
 شهادة الدوي على القوي اذا كان عدوا للدوي في كل شيء مع قول مالك لا تقبل مطلقاً ومع قول مالك
 انها تقبل في الجراح والقتل خاصة ولا تقبل فيما عدا ذلك من الحقوق التي يمكن لأشهادها حاضر فيها إلا ان
 يكون فصلها في الدابة قال الأول مخفف والشافعي مشدد وذلك في جرح الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن
 ذلك قول الأئمة في الدابة بغير أن من يثبت عليه الشهادة لا يجوز أخذها من عليه * ومن لم يتعين عليه حاكم لم أخذ
 الأمر الأعلى وجه الشافعي * ومن ذلك قول مالك في الشهادة وعنه ان الشهادة على الشهادة جائزة في كل شيء
 من حق الله تعالى وحقوقي الأديين سواء كان ذلك في حد أو مال أو قصاص مع قول أبي حنيفة انها تقبل في
 حقوق الأديين سوى القصاص ومع قول الشافعي في أظهر قوله انها تقبل في حق الله عز وجل كحد الزنا
 والسرقة والنسب والصلح والنفقة والتأدية مخفف على الشهادة ودون تشديد في الحدود وفرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة يجوز أن يكون في شهادة الفرع نساهم قول مالك وأحمد
 أنه لا يجوز ذلك فالأول مخفف والشافعي مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز
 أن يشهدوا في كل واحد منهم ما في شاهد من شهود شاهد في الأصل * وقال الشافعي في أظهر قوله والقول
 الثاني يحتاج أن يكونوا أربعة فتكون على كل شاهد من شهود الأصل شاهدان فالأول فيه مخفف والثاني
 فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي في القدر وأحمد أنه لو
 شهد شاهدان عال شر حيا بعد الحكم به فعليه الفرع مع قول الشافعي في المبدية لا شيء عليه ما عدا الأول
 فيه تشديد على الشهود والشافعي مخفف عليهم ما فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول نادى بالشهود
 لما أخذوا حذرهم في المستقبل فلا يشهدون إلا عن يقين وجه الثاني أن المدا على الحكم لا عليهم * ومن
 ذلك قول أبي حنيفة ان الحاكم اذا حكم شهادة تافهين ثم علم حالهما بعد الحكم لم ينقض حكمه مع قول مالك وأحمد
 والشافعي في أحق قوله لا ينقض حكمه فالأول مخفف على الحاكم والثاني مشدد على المعلن به حول طرد
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يقر على شاهدان زور وانما يوقف في قومه
 ويقال لهم ان شاهد زور مع قول الأئمة الثلاثة أنه يقر زور يوقف في قومه فيمرون أنه شاهد زور وانما ذلك
 فقال ويشهد في الساجد أو السارق وما عدا ذلك فالأول مخفف والشافعي تشديد فرجع الأمر إلى
 مرتبة الميزان ولكل من القولين وجهه وصح حل الأول على من لم يشد الزور والثاني على من تكرم منه والله
 تعالى أعلم

اتفق الأئمة على ان المتقن من أعظم القربات المندوب إليها ما عدا ما عدا من مسائل الاتفاق * وأما
 ما اختلفوا فيه في ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اعتق شخصاً في مملوكه ثم تركه وكان مبرأ من رعيته عليه جمعه
 وبين حصة شريكه وان كان مقرر اعتق نفسه فقط مع قول أبي حنيفة أنه يمتنع حصة فقط ولشريكه

التميز
 أخذها لا تقبل فيما عدا الحدود والنسب ونحوه في البس والصلح والجارعة وما عدا ذلك باتفاق الأئمة على أن لا تقبل شهادة العبد في ما عدا ذلك

وقال مالك ان شهد في حال رقة فرددت شهادته لم تقبل شهادته بعد مقتضوكنا لاختلافهم فيما يحمله الكافر قبل اسلامه والصبي قبل بلوغه فان الحكم فيه عند كل منهم على ما ذكرناه في مسألة العبد **فصل في تجوز الشهادة بالاستغاضة عند أبي حنيفة في خمسة اشياء في النكاح والدخول والنسب والموت وولاية القضاء والصبي من مذهب الشافعي ١٧٩** جواز ذلك في ثمانية في النكاح والنسب والموت

وولاية ائمتنا وانما استدلك والنسب والوقت والولاء وقال أحمد الجواز في نسبه وهو الثمانية المذكورة عند الشافعي والتسعة في الدخول وفصل تجوز الشهادة بالاملاء من جهة اليد بان يراه يده تصرف فيه مدة طوله فذهب الشافعي انه يجوز ان يشهده باليد وهل يجوز ان يشهده باليد وهو من احداهما عن أبي سعيد الاصطخري انه يجوز الشهادة فيه بالاستغاضة وروى ذلك عن احمد الثاني عن أبي يحيى المزني انه لا يجوز وقال ابو حنيفة تجوز الشهادة في الملك بالاستغاضة وتجوز من جهة ثبوت اليد وروى ذلك عن احمد وقال مالك تجوز الشهادة بالخاصة في الملك المستبصرة دون الملك فان كانت العامة طوله كعشر سنين فما فوقه فقططر له بالملك اذا كان اليدي يجرها حال تصرفها وخوز له الام ان يكون الذي يرتبهم او يخطب من سلطان ان عارضة

التمسار ان يعتق نصيبه او يستسي العبد او يعظم شره كالمعتق ان كان موسرا وان كان مسعرا انه انما بين المعتق والسباع وليس له التمتع فالاول فيه تشديد على السيد وجبة بالمد بشرطه الذي ذكره والثاني فيه تخفيف على السيد وعلى الشر بل على التخصيص الذي ذكره فراجع الامر الى مرتبة البراءة واجتهاد المجتهدين * ومن ذلك قول مالك في المشهور وعنه انه لو كان عدي من ثلاثة لو احدهم مولا خر بثلثه ولا خر سبعة فاعتق صاحب النصف والسدس حصته ما عاق زمان واحدا وكلا ولا فاعتق حصته ما عاق كله وعليه ما فهمه النقص الباقي ينما على قدر حصته ما من العدي فيكون لكل واحد من ماله من ولاته مثل ذلك مع قولنا لائمة الثلاثة ان عليهم قيمة خاصة شر كهما بينهما بالسوية على كل واحد نصف قيمة حصته شر كهما ورواية مالك فالاول فيه تشديد على السيد يعتق العبد كله علم ما ورواية النقص الباقي والثاني فيه تخفيف على صاحب الثلث بالنسبة لمن له النصف وتشديد على صاحب السدس ورواية شر بكونه قيمة النصف او الثلث فليتم * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو اعتق عبده في مرضه ولما له غير موم ولم يجز الورقة جمع المعتق عتق من كل عبده فقط ويستسي في الباقي مع قولنا لائمة الثلاثة انه يعتق الثلث بالقرعة فالاول خير لهما تشديدا لاسما في الباقي والثاني فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبة البراءة ولكل من القولين يوسع * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو اعتق عبدا من عبده لا يعينه انه ان يخرج منهم ما عاق قول مالك واحدا يخرج احدهم بالقرعة فالاول فيه تخفيف على السيد الثاني فيه تشديد بعله بالقرعة فراجع الامر الى مرتبة البراءة ووجه الاول ان السيد يحسن بالمعتق فله التمتع بين عبده لعدم وجوب حق احدهم عليه ومعلوم ان القرعة انما شرعت خوفا من ان ياخذوا لغيظ لنفسه ويصلي اخاه الارد لا كذلك الحكم حتى السيد مع عبده موم فتعلم رغبة القول الثاني * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو اعتق عبدا في مرضه وماله له غيره وعليه من يتفرقه استسي العبد في قيمته فذا اداها صار حرا مع قولنا لائمة الثلاثة ان لا يعتق فالاول تخفيف على السيد لاطالب المعتق والثاني تشديد على جرح الامر الى مرتبة البراءة ووجه الاول لما ذكر من السيد ان يعتق نفسه وجب اعنائه من الناس كما روي عنه الثاني المبادرة الى بقاء الدين الذي يعوق صاحبه عن دخوله الجنة حتى وفيه لاجتماعه افس في الاخرة اصعب على العبد من الدين وقد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم له لاسراء اقواما في صدق من نار مطعة عليهم فقال ما لي يا جابر بل من هؤلاء فقال هؤلاء اقوام ما توافي أعناقهم اموال الناس لا يجدون لها وقاه فكل من التوكلين وجه موم ومن ذلك قول أبي حنيفة لو قال لبيد الذي هو اكبر منه سنا أنت والذي عتق ولا يشتر نسبه مع قولنا لائمة الثلاثة انه لا يعتق بذلك فالاول تشديد بخصوص المعتق والثاني تخفيف فراجع الامر الى مرتبة البراءة ووجه الاول تشديدا لشارع الحصول للمعتق من رقة الخلق ووجه الثاني في رقة الخلق تعالى بالملك فحسب في وجهه الثاني خلى ذلك عن انه اراد بذلك ملاطفة السيد كما قيل لالاب الشقيق اولام الشقيقة ولولها ما عاق كذا في باقي اوصافا كن كمن العدي في رقة الخلق أقل مؤاخنة من كان في رقة الخلق لانه ما كل احد يعرف آداب العبودية لله تعالى فكان سيده الاذى كالحجاب عليه وهو من خلف ذلك الحجاب فكان له راحة العبد وذلك فكل من الاعنف هذه المسئلة مشهده ومن ذلك قوله أبي حنيفة انه لو قال رقيقة أنت لله وروى بذلك المعتق لم يعتق مع قولنا لائمة الثلاثة انه يعتق فالاول تخفيف على السيد الثاني المعتق والشافعي عكسه فراجع الامر الى مرتبة البراءة ولكل منهما وجه موم ومن ذلك قولنا لائمة الثلاثة ان لا يعتق لبيد لبيد الذي هو اصغر منه سنا والذي لم يعتق الا في قول الشافعي ويصير بعض اصحابه واختاره ان قصد انكرامة لم يشترق واقرول في هذه المسئلة كاقول في مسئلة ما اذا كان العبد اكبر منه سنا السابقة فراجع الامر الى مرتبة البراءة

فصل في ما يقبل شهادة أهل الأئمة بعضهم

على بعض احوال او مستغفرة تقبل وقال مالك والثاني لا تقبل وعن احمد وابان كالمؤمنين وهل تقبل شهادتهم على المسلمين في الوصية وفي السفينة خاصة اذا لم يوصيهم ثم لا كالأول في الوصية فمما اختلفوا في الثاني لا تقبل وقال احمد تقبل ويحلفان بالله مع شهادتهما ما خانا ولا بدلا ولا غير او اية الوصية لا يحل **فصل في ائمة التخصيص** انه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين فيما عدا الاموال والوصية فاما اختلاف في الاموال

وحقن قهواهل بصبر الحكي فبهما اشاهدوا البصير أم لآلال مالك والشافي وأجد بصير وقال أوحشفة لأصعب وهل يحكمها الشاهد أو البصير في
العقوب أم لآلال أوحشفة ومالك والشافي ليحكم به وعن أجدروا بئنا أحداكم كقولنا لجماعة والأخرى خلف المتقي مع شاهدوه يحكم
بشهادة امرئ من البصير أم لآلال مالك ليحكم بذلك وقال الشافي وأجدلا يصح
لهذا القول يحكم في الأمور الواقعة وتها ١٨٠

[illegible]

﴿فصل﴾ هل تقبل
شهادة المدّوع على عدوّه
أم لا قال أبو حنيفة تقبل
إذا لم تكن العداوة بينهما
مخبراً إلى الفسقة، وقال

اتفق الاثمة على ان السيدنا اكل اميداً انشر بعد مرقى صارا بعد مرقى بنق بموت سيده هذا وما وجدته من مسائل الاتفاق واما ما اختلفوا فيه من ذلك قوله مالك انه يجوز بيع المذرف في حال الحياة ويجوز بيعه بعد الموت اذا كان على السيدين وان لم يكن عليه دين وكان يخرج من الثلث حتى جبهه وان لم يمتحه الثلث حتى يامتهله ولا فرق عنده بين المطلق والتمتع قوله الثاني انه يجوز بيعه على الاطلاق ومع قول أحد قاضى مدعى وبأنه يجوز بيعه بشرط ان يكون على السيدين وان لم يكن عليه دين لم يخرجنا لولا فصل وقول الشافعى مخفف على السليق قوله أحد مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحق من جلبه الصادقات وهى لا تكون الا عن ظهر غنى وقيل الحديث ابدأ بأشكك فمنه قولونى كلامهم رضى الله عنه الا فرقاً بين الممر وفوق قيل انه حديث ولا فرق الى الامتنان من نفسه ومن هنا عرف توجيه من قال يجوز بيعه على الاطلاق فخصنا من كون ذلك بشرط ومن ذلك قول ابى حنيفة ان حكم والد المذبح حكم والد الاله لأنه فرق بين المطلق والتمتع اذ فان كان التذبير مطلقاً لم يجوز بيعه وان كان مقيداً بشرط كرجوع من غفر وشفا من عرض فبيعه ما جزو ذلك قال مالك واحداً لاثنين لا لفرق بين مطلق التذبير وتمتع قوله الشافعى فاحد قوله انه لا يبيع امعاً لا يكون مذبراً فالاول مخفف على والد المذرف بتمتع لانه على حكم التعتيل الذي ذكره الثاني مشدد فرجع الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الشارع مشدوف الى حصول التعتيل لكل من مباحس الرق واما كان بشرط أم فبشرط ومن وجه الثاني تحقيق مقام الاخلاص في معاملة العبد بعز وجل يشين الرق فلابد اني عند التذبير يجب ان التمتع بالتمتع لا بالتمتع مشدد وعنف كما ترى ان التذبير يقع الا من كان عند التذبير بعض بخل وفساد نفس ولولا ذلك لكان يخرجه من وقار بالتعتيل بحق اهلنا ممن التارق الى اخره حتى جسد من التامع الى نصيبه في الدنيا بما لا يجوز عنه سزاؤهم الى الله اهل

والشاقى لا تقبل شهادة
والذين من الطرفين
الذين لا شهادة والذين
والذين الذكور والامات
نعدوا اوفر باوعن احمد
ثلاث روايات احدها
بذهب الجامع والثانية
تقبل شهادة الابن لانه
ولا تقبل شهادة الاب
لابنه والثالثة تقبل
شهادة كل واحد منهما
لصاحبه ما لم يخبر به فمعا
في الغالب وامات هادة كل

والمحمدة على صاحبها
فقوله عند الجميع الا
ما روي عن الشافعي انه
قال لا تشبه هذا القول
في الدنيا في القصاص
والبدن لانهم في الدنيا

والصلى) وهل تغسل شهادة الأخ والاحيه والصدق المصدق قال ابو حنيفه والشافعي واحد تغسل
وقال مالك لا تغسل وهل تغسل شهادة اجداز وحين لا تغسل قال ابو حنيفه ومالك واحد لا تغسل وقال الشافعي تغسل (والصلى) وهل تغسل شهادة
والبدع هل تغسل شهادة ام لا قال ابو حنيفه والشافعي تغسل شهادة ام اذا كانوا ضمن الكذب لا انطاسه من الالفه فانهم يصحون

وَقَالَ مَالِكٌ لَا تَقْبَلْ مِنْهُ قَبْلَ شَهَادَةِ أَجْدَاكَ، وَحِينَ لَا تَقْبَلُ الْوَصِيْفَةَ مَالِكٌ وَاجِدَ لَا تَقْبَلُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَقْبَلُ (وَأَصْلُ) أَهْلُ الْأَهْوَالِ وَالْبَدْعِ هَلْ يَقْبَلُ شَهَادَتَهُمْ أَمْ لَا قَالَ الْوَصِيْفَةُ وَالشَّافِعِيُّ يَقْبَلُ شَهَادَتَهُمْ إِذَا كَانُوا مَعْنِي الْأَنْطَلِيقَةِ فِي الْأَمْرِ فَانْهَضُوا بِمَقْصُودِهِمْ

من حلف عندهم انه على فلان كذا فشهدون له بذلك وقال مالك واجد لا يقبل شهادتهم في الاطلاق **فوفصل في هل تقبل شهادة بدعي على قري أو إذا كان البدوي عدلا أم لا قال أبو حنيفة** والشافعي يقبل في كل شيء وقال أحمد لا تقبل مطلقا وقال مالك لا تقبل في الجراح والقتل خاصة ولا تقبل فيما عدا ذلك من الحقوق التي يمكن اشداد الخاضع في الاطلاق **بكون تحملها في البادية فوفصل في**

مسائل الاتفاقية * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قولنا لا ثلاثة وأحد في حديث أبيه انه لا يكره كتابة البعد الذي لا كسبه وهم قولنا أحد في الر واية الامري انما تذكره فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فخرج
الامري مرتبة الميزان بوجه الاول ان الله تعالى قد يصغر له من عباد من يطمع ما يؤدبه السبد فيصير
كالكسبي ووجه الثاني ان من لا كسبه اذا كوثب طلبت نفسه المخرج من الرق ويخرج كذلك بعد
ان كانت ساكنة وصار لكل يوم عند هذا الرق كالمسنة فرغاد عما ذلك الى السرقوا الاختلاس من مال
سبد او غيره فافهم ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان الكسبة تصح حاله ومثله ولو كان اهلها التاحيل
مع قول الشافعي واجدان لا تصح حاله ولا لغيره والامنيمة واقبله لهما من فالاول فيه تخفيف على السبدون
المعدون الثاني فيه تشديد عليه دون العبد فرجع الامري مرتبة الميزان ووجه الاول ما طلبه كفاية السبد
على كتابته بتجديد المال ان كان العبد من اهل العرف ووجه الثاني طلب الشارع من السبد كمال
الفضل والوجه الثالث كسبه بعد النجوم فافهم ومن ذلك قول ابي حنيفة ان المكاتب او امتنع من الاداء يبيده
قال بني عاصبه جبره على الاداء فان لم يكن يديه مالم يجبره على الاكساب مع قول مالك ليس له تعزير نفسه مع
القدره على الاكساب فيصير على الاكساب حجة ومع قول الشافعي واجدانه لا يجبر بل يكون للسبد الفسخ
فالاول مفصل والثاني فيه تشديد على المكاتب والثالث تخفيف عليه فرجع الامري مرتبة الميزان ولكل
من الاقوال وجهه * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك ان ابتداء السبد كالمكاتب شيئا متصفا به مع قول الشافعي
واجدان ذلك واجب الا لا فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد على السبد فرجع الامري مرتبة الميزان
وجه الاول ان ذلك من باب الر والاولى الا ان ذلك الاستعجاب بالوجوب ووجه الثاني زيادة
الاعتناء في امره لانه رجل السبد ان يعطى المكاتب شأنا لا يثق بذلك الوجوب في كفاية اهل الله عز
وجل ومن ذلك قول الشافعي انه لا تقدر فيما يعطيه السبد كالمكاتب مع قول احمدانه مقدر وهو ان يعطى السبد
عن المكاتب يوم مال الكسبة الاوسط مما يقضيه مقدر بغيره مع قول بعضهم ان الحما يقدر ذلك باحتجاده
كالمقصور على بعضهم ان السبد يعطى ما تطيب به نفسه فالاول فيه تشديد على الثاني فيه وجوب الربع
وما بعد فيه تخفيف فرجع الامري مرتبة الميزان * ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لا يجوز ربع رقبته
المكاتب الا ان مال الكسبة يسع مال المكاتب وهو الذي المؤجل بمن حال ان كان غنيا وهو اهل الجدة من مذهب
الشافعي مع قول احمد يجوز ربع رقبته المكاتب ولا يكون البيع فمضالك كفاية فقوم المشتري مقام السبد
الاول فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فعلى السبد فرجع الامري مرتبة الميزان وصح حل الاول على
حال اهل التزوة والمال والثاني على اهل العدم والمحتاجين الى منه في دين وغيره ومن ذلك قولنا لا ثلاثة ولا
انه قال ربع رقبته كما يتكلم على الفدرهم فادام عاقبة ولم يقتصر على ان يقول فاذا ادته الفان حرو بنوي
المتقى مع قول الشافعي انه لا بد من ذلك فالاول خاص بالا كابر الذين اذله مرضوا لاجبا حسان لا رجوع فيه
والثاني خاص بن كانا لم نعلم من ذلك فرجع الامري مرتبة الميزان * ومن ذلك قولنا لا ثلاثة ولا ثلاثة
كاتب امته ووطئا فافهم هذا الكسبة لم يجز مع قول احمد ان ذلك يجوز فالاول معشود والثاني تخفيف فرجع
الامري مرتبة الميزان والله تعالى اعلم

اتفق الاثمة الثلاثة على ان امهات الاولاد لا بد من ولا يوفى ومن مذهب السلف اختلف من فقهاء الامصار
وقال داود يجوز بيع امهات الاولاد ولا بد من بعض الصاة فالاول معشود على السبد والثاني تخفيف عنه
فرجع الامري مرتبة الميزان ووجه الاول ان ذلك من مكارم الاخلاق فلو وضع النطة في تلك الاثمة
وقضاء وطرسيد بها جميعا هم ايتان منه عيانين فيه نطق الاذمين يصير لها فضلا عظيما على سيدها
كتاب امهات الاولاد

يجوز وقال مالك والشافعي واجد لا يجوز واختلفوا في عيشه وشهود الفرع فقال ابو حنيفة ومالك واجد يجزى شهادة اثنين كل واحد منهما
على شهادته من شهادته الاصل والشافعي قولنا احدهما كقولنا لجماعة وهو الاسع والاثني يحتاج ان يكون اربعة فيكون على كل شاهدين
شهود الاصل شاهدان وشهود الفرع اثنان كقولنا الاصل او عدلا هو او اربعة عليهم ما وليد كراهم او قسم ما فافهم لا تقبل شهادتهما

على شهادته بما قاله الاثمة لا رتبة وثيقة الفقه او حكمي عن ابن جرير الطبري انه اخذ ذلك مثل ان يقول لشهيد ان رجلا غدا لا شهيد ناعلي
 شهادته ان فلان بن فلان اقر فلان بن فلان بالف درهم **فصل** في الاثمة شاهدان عال ثم رجعا لمالك فقال ابو حنيفة نعم مالك
 والشافعي في التدين وأحمد عليهما الفرض ١٨٢ وقال الشافعي في الجدي لا يثبت عليه ما اتفقوا على انه لا يثبت الحكم الذي حكم

فكان من مكارم الاخلاق ان تذكر معتقة من بعده ووجه الثاني ان السبد له ان يترك الاحسان المذكور
 اليه الحق بانه ممن عن الشارع ينه عنه في بعضها فحصل الاول على حال الاكارم من اهل الودع والثر ووالدين
 ويحصل الثاني على من كان دون ذلك * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو تزوج ام غيرة فولد لها
 ملكها لم تصر ام ولد ولو يمجوز يسمها ولا تنفق بوجوه قول أبي حنيفة انها تصير ام ولد فالاول يخفف على السبد
 والثاني مشدد عليه فرجع الامراء مرتب الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لك في احدي وولديه الله
 لو ابتاع امه وهي حامل منه صارت ام ولد مع قول الشافعي وأحمد ومالك في الرأفة الاخرى انها تصير ام ولد
 فعوض بسمها ولا تنفق بوجه فالاول مشدد والثاني يخفف فرجع الامراء مرتب الميزان * ومن ذلك قول
 الاثمة الثلاثة انه لو استولد جارية انشده صارت ام ولد مع قول الشافعي في امه قوله انها لا تصير ام ولد فالاول
 مشدد والآخر يخفف فرجع الامراء مرتب الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وما لك لو استولد جارية
 انشده فيميتها خاصة مع قول الشافعي في احد قوله انه يلزم فيميتها وقيمة ولدها ومهرها وفي القول الثاني
 لا يلزم فيميتها ولو لم يولد احد له لا يلزم فيميتها ولا قيمة ولدها ومهرها فالاول فيه تخفيف والثاني فيه
 تشديد والثالث يخفف فرجع الامراء مرتب الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز للسبد
 اجارة ام ولد مع قول مالك انه لا يجوز له ذلك فالاول يخفف والثاني مشدد فرجع الامراء مرتب الميزان
 ووجه القولين ظاهر والحمد لله رب العالمين **ولكن** ذلك آخر ما في الله من امناج كتاب الميزان
 الشجران في المصلحة لجميع اقوال المجتهدين ومقلديهم في الشرع بالجملة ووجه اولهم وقد حاولت ايجع
 بين اقوال الاثمة ومقلديهم ووجه كل منها جدي ليعلم الاخوان من مقلدي الاثمة الارادة بين اعتقادهم
 بالحقان وقولهم بالسان ان سائر ائمة المسلمين على هدى من زعم ايماننا وتسليان لم يصلوا الى ذلك نظر
 واستدلوا باكارم رسالتهم في الخطبة ونحوها باخذ الاثمة المجتهدين بدهم في احوال يوم القامت فكل مجتهد
 رآه هناك يتبين في وجهه باخيه من خلاف من كان امامهم من ذلك ما مر رجاء انظر الاثمة الله نظر الغيب
 اسوة انبه معهم بوجه من عليهم بغير حق واذا كان الاثمة كلام متاذين مع بعضهم بعضا مع تفاهم في العلم
 فكيف بين هوعا في النظر اليهم وقد ارسل الامام المكي بن سعد رضي الله عنه سؤال الامام مالك بالمدنية
 يسأله عن قضية فارسل بقوله اما بعد فانك يا ابي امام هدى وسكن الله تعالى في هذا ما له اما ما عندك
 فيها انتهى فاعا واذك اجم الاخوان والسلام عليك ورجاءه والحمد لله رب العالمين **وانشعر**
 في ذكر الحائقة الموهوب ذكرها في الخطبة فقول والله تعالى التوفيق **خاتمة**
 المعارف بالله تعالى سيدى على انوار رضى الله عنه بطلان الناطق فيها على سبع عشرة وعية جميع
 التكليف سائر الاعصار وانها كلها كالصغار لا كالكه الى اكلها انما ادم عليه الصلاة والسلام من
 الشجرة فكذلك ادم الميزان جسم مذاهب المجتهدين ومقلديهم الى مرتب الشرع كما تقدم ذلك رتب هذه
 الحائقة جميع ابواب الفقه وما فيها من الاحكام الى الكلة الى اكلها انما ادم عليه الصلاة والسلام من الشجرة
 الى هي مظهر ما يقع من بينه يمدح حكم القضاة لاطهر ما يقع منة ومنه المصومين من الذنوب فانهم
 وقد استشهدوا لكونهم من سبع عشرة وعية جميع التكليف من ان الله تعالى يقول في حق العالمين وهن
 عباد الله فقال رضى الله عنه سبعون في تمام التوبة لئى ادم اذ وقعوا في ما منى الله تعالى عنه فكانت جميع
 التكليف والاداب التي كاف الله تعالى بها اولاده كالكمارة فلم يفلت له ابن من بينه من لا يجوز عليه الذنوع
 في الحائقات فقال ان كان هناك مخالفة فهي كفارة والافوى يقع رجب تاهي في حق الانبياء عليهم الصلاة

وشهادتهما فيه وانها
 اذ اجاب على الحكم لم يحكم
 بشهادتهما وانما حكم
 حكم بشهادة ما عني
 على هذا الحكم حالها قال
 ابو حنيفة لا يثبت حكمه
 وقال مالك واحد يثبت
 حكمه والشافعي قولان
 أحدهما يثبت والشافعي
 لا يثبت
فصل في اختلافه
 عقوبة شاهد الزور فقال
 ابو حنيفة لا تدر بر عليه
 بل يوقف في كونه ويقال
 لهم ان شاهد زور وقال
 مالك والشافعي واحد
 يميز ووقف في كونه
 ويعرفون ان شاهد زور
 وزاد مالك في القول بغير
 قباله اوسع والاسواق
 والخاص

كتاب المتق
 اتفق الاثمة على ان العتق
 من اعظم القربات
 للثواب بها فلو اعتق
 شخصه في مملوك مشترك
 وكان مورا قال مالك
 والشافعي واحد يمتق
 عليه جميعه وضمن
 حصته بيه وان كان
 ميسرا عتق نصفه فقط
 وقال ابو حنيفة يمتق
 حصته فقط ولشريكه
 الخيار بين ان يعتسق
 نفسه او يستعسق العبد

أو يضمن ثم بيه الحقان كان ميسرا فان كان ميسرا فله الخيار بين المتق والسباع وليس له التمتع ولو
 كان عبد من ثلاثة او اربعة ولا حرته ولا حرته فاعتق صاحبه انفسها ليس ملكا فيها في زمان واحد أو وكلا وكلا
 واعتق ملكه مال مالك في المشهور زعمه في كل موطئ ما قبله الشفع الى ابي حنيفة على قدر حصته ما من العبد وكونه لملك واحد

منها من ولايته مثل ذلك قال أبو حنيفة والمشافعي وأحمد عليهما رحمته حصه شريكهما انتمهما بالسوية على كل واحد نصف حصة حصه شريكه
وعن مالك وأبي مثل ذلك **(فصل)** لو اعتق عبده من ماله مال لا يغيره ولو تجزأه بوجع الضيق قال أبو حنيفة لا يقيم من كل
واحد ثلثه ويستوفي في الباقي قال مالك والشافعي وأحمد يعتق الشاة بقرعة ١٨٣ ولو اعتق عبدا من عبده لا يعمه قال

والسلام قتلته فإذا كان يوم حركات في حق الانبياء قال الله تعالى وعسى أذكرهم فتوى فقال العالم
وأولادى أن ما قصه الله تعالى عن الانبياء من مضي المصيبة والخليفة أجازوا على سبيل الجلال أن أحدا منهم
لم يخرج من حضرة الاحسان في لحظة من ليل أو نهار ولكن حضرة معصية ألقى جن ولا فلا يخرج أحدا منهم
فما عصبان وأما بقية المعصيان من مذهب من شهوده تعالى فسمى معصيا الانبياء خطيا
مؤبدا لا حقيقة لهم الما بقاء العاد أو قومهم باطل أو لا توافق مخالفا لمؤبدا معصيا يعرف كيفية
تخليق فرمه المتصل من التياتر وبالأستقرار أو واقعة أو المخالفات وبصرا أحد يعرف مقدار المعجز كما
يعرف مقدار الوصل وعكسه إذا تلى لا يعرف الا بعدة كالواضع تلك بأولدى ذلك فأقول مثاله وأقرب السد
آدم عليه السلام مثاله على طاع الله وبما اهل حضرة الخافعة أن يرى بأن أحد أشراف الوجود
وأزول كتابا ورسلا وارثي وأجل من طاعهم دارا تسمى الجنون عصبان دارا تسمى النار وأخرج
من ظهره عدى آدم فخره بعروث الارض وأوجع بهم التكليف بعد أن أقدر عليه الأكل من تحريمه
وبعد أن تاه من القرب سمعنا طاعهم أقم عليه وعلى ذنبه الذين عصوا الله بمجازا صور راعوا ذنبه
الذين لم يصنعوا حقيقة لا عجزا ثم أخرجهم من تلك الجنة أتى كل فها من الشجرة إلى دار أخرى أنزل من نفاه
الدرجة تسمى الدنيا وأجل كمال مقامه فيها من طلب أن يكون مكان آدم قبل تقدمه فيها ثم أخرج من
الحضرة أن تقدم ذلك شعرا السدا فانه تقدم وقال أياها أياها خطيا لا تنفصا الله تعالى وتقدر في
هادي في كان حاضرنا هذا السدا فانه يحكم على آدم بالخطية الخاصة والخاصة به على طاعة في ذلك
عكس من كان حاضرنا عن هذا الحاس فانه يحكم عليه باليمين لا بد أن يحضر حضرة المصطفى من أولاد آدم
فكان ذلك من كبر المصالح لم يقربوا في نعم الله التي لا تعد ولا تحصى فظهر وحله وعقوبه وتارة المظلمة
فظهروا كرمه وبعد فكان آدم عليه السلام بمحمد بن ذلك الكائن الصوري
الذي وقع منه وكثر ما عجزنا لما كان يقع فيه أولاده الذين يتعدون حدود المظلمة فخرجوا من باب المغفرة
لأولاده لا بد أن لا يمتنع من فاع نفعا يحكم القضاء والقدر لا يرتفع على ذلك الحدود في الدنيا ولا آخرتها
ثم أتى أن جميع التكليف التي شرها الله تعالى في الدنيا فكانت في مقابلته أكل آدم من الشجرة معصية
فما من أولاد أحد الأربعة سوى أوهب معصية أو بكره أو خلاف الأولى ما عدا الانبياء عليهم السلام والصلوات
فهى أى جميع التكليف لنبية الذين لم يصنعوا ما رغبوا في حركات أو كفارة فذنب وقصافه أو عقوبه لهم
كالخود والى آدم الله تعالى بها عباده اه وصحت سبى على الخواص وجه الله يقول كان جميع ما وقع
من آدم عليه السلام من مضي المصيبة كالطاعة لله عز وجل فان الشيطان كان راضيا بتمتع حال
أكله من الشجرة كرضاه تم حال كونه في الملائكة حين صوره ومن ظالمه إلى غير ذلك قياسا على حاليته
آدم عليه السلام ورجع من عهده يوم القيامة وأما كالأول والخطية انفسا ومن تشرنا ورجعنا لتكون من
الخاص من يعنى ما شأ أولاد الذين يعصون أمر الله فكانه ذنبه كان مستغفرا عنه ولا يكسر الله نفسه فهو
كان شافعهم عند ربهم وجعل ما وقع من تقاطير الذنوب والاشياء راسم بذنوبهم وانتم كان صورا
لنقل تلك منة الله إلى الذين لم يكرهوا رجوعهم إلى الأرض قالوا وأما أخذته الجنة بعدا كالمه
أنه لم يترك ذلك من ماضي بقية منة يستعطفه تعالى لهم كالمال أو أنوط وقصا شرب من بعد
من الله عليه وسلم طلب المغفرة كما سارح الانبياء من بيت الخلاوة ككذلك حلفت في سواها فادعى المظنة
ما يقع في أولادنا من الغضب في كل شهر ليشترك في ذلك عصبان بناهوا يستعطفون في ذلك أن آدم على آدم
بالحيث في كل شهر لا يهاجم في صورنا لأن بين آدم في كل منة من الشجرة حتى أكل ولكننا انصافا إلى

[illegible]

كان امرأتهم حمزة وزوجها من نفسه وقال الشافعي من مكأه من جهة الاب والام او فرعون ان يضل ذكر اكان او انثى يعق عليه
سواء كان انثى الذئب والذئب او اختلغا سواء قبله كنهها الارث او اختيارا فانهم اباؤه وقال داود لا يعق بشرابه ولا يزمه اعتناق من ذكر
في (باب التدبير) انفقوا على ان السيد اذا مال لبيده استجره يسمي من صارا ابي عبد الله يعق بموت سيده واختلفوا هل يجوز بيع المدين

أم لا قال أوجهه لا يجوز بعد إذا كان التذبير مطلقا وإن كان مقيدا بشرط كرجوع من سفر بعينه أو شفا من مرض بعينه فبعينه قال مالك لا يجوز بعينه في حال الحياة يجوز بعينه بعد الموت إن كان على السيدين وإن لم يكن عليه دين وكان يخرج من الثلث عتق جميعه وإن لم يمت له الثلث عتق ما يمتلحه ١٨٤ ولا فرق عنده بين المطلق والمقيد وقال الشافعي يجوز بعينه على الإطلاق وعن أحمد روايتان

أحد أحكام كذهب
الناسي والأخرى يجوز
بهم بشرط أن يكون على
السيدين ولقد اندرأه
عنه في حقيقته حكمه
حكم أمه إلا أنه يفرق بين
المقيد والمطلق كما تقدم
وقال مالك وأحد ذلك
الأنهما لا يفرق عندهما
عندهما بين مطلق
التذبير ومقيد ولا شافعي
قولان أحدهما كذهب
مالك وأحمد والشافعي
لا يذهب أمه ولا يكون
مديرا

باب الحجة
اتفقوا على أن كناية
العبد الذي له كسب
مستحبة مندوب إليها
بأن قال أحمد في رواية
عنه هو جوهر إذا دعا
عليه السيد بها على قدر
قيمتها أو أكثر ومنهها
أن يكاتب السيد عبده
على مال معين يبي في
الصدوق يذهب إلى السيد
وأما العبد الذي لا كسب
له فقال أوجهه ومالك
والشافعي لا تكره كاتبة وعن
أحمد روايتان أحدهما
تكره والثانية لا تكره
وكناية الأمة التي هي عبر
مكتسبة مكرهة أجماعا
فوفصل وأصل
الكناية أن تكون مؤرخة
ولو كانت حاله قبل تصير أم لا قال أوجهه ومالك ينعى حاله ومؤرخة قال
الشافعي وأحد لا ينعى حاله ولا يجوز ولا منجبة وأقله يحد من قبل أو تمتع إلى كاتبة من الزنا أو يبدع ما يقع بمناعه قال أوجهه فإن كان له مال
أبصر على الأهل وإن لم يكن له مال لم يجز على الكاتبة وقال مالك ليس له تغيير نفسه مع القدرة على الكاتبة فيغير على الكاتبة فيغيره

قطعت الثمرة من شجرة التين وأعطتها لآدم ولا شك أن من أتى المحالفه وهو مظهر لاسفهاه ذلك أعظم في
صورة الذنب عن باقي المخالفة ناسا قال تعالى ولقد عهدنا إلى آدم من قبل نفسه ولم يمتد له عزما لاسفهاه وقد
حلف لها بآيس أنه له من الناصحين وقد بلغنا أن بعض المارقين اجتريا بآيس أنه له كف حلفت لآدم بأن
له من الناصحين وأنت تكذب فقال إذا أصبحت لما رأيت ففعل الله له ولرأيت قلب الانبياء ساجدة
سالم من خطور الفواحش معظمتها تعالى كل التعظيم حلفت به بعد ذلك الذي يعرفه هو به وبقوله
في ذهنه وتعالى الله في علو ذاته وحلاله من كل ما يحظر بالآل من صفات التعظيم له فما حلفت له إلا بالعبودية
الذي يقبله لآل الله الذي ليس كمثل شيء اه **فتم اعمل** فأخبر أن الجنة التي كان فيها آدم ليست بالجنة
الكبرى المدخر في علم الله تعالى كقوله تعالى لا تباركوا في الأذهان وأنما هي جنة البرزخ التي فوق جبل القافوت
قاله أهل الكشف قالوا لأن الجنة الكبرى أغنايها عن الناس بعد الموت والحساب بما جازى الصراط قالوا
وهذه الجنة هي التي يفتن من قهر المؤمنين لما أقامتها بنظر البها وتنتهي عما يقابل في جنة وكذلك القول في النار
التي ترى في دار الدنيا في المنام أو من طريق الكشف هي نار البرزخ قالوا وهي التي رأى فيها رسول الله صلى
الله عليه وسلم عمرو بن لحي الذي سب السوايب ورأى فيها المرأة التي حبست المحرمة حتى ماتت قالوا وهي
التي وقع لآدم فيها الأكل من الشجرة وأهبط منها إلى الأرض لقر بها منافع الحكم وكل من مات من أولاده
الطاهرين تعود روحه إلى هذه الجنة وإن كان عاصيا عادت روحه إلى النار التي في البرزخ فلا يزال بنو آدم في
هذين المكانين حتى تنقضي الدنيا وفي العدد وتتكامل المدة فيخرج الناس بنفخة البعث إلى الحساب
ثم يدخلون الجنة الكبرى أو النار الكبرى وإن الجنة التي يفتن المؤمن منها طاعة أو النار التي يفتن الكافر منها
طاعة كانت هي الجنة الكبرى أو النار الكبرى فإتاه الحشر والنشر وما بينهما ما جرد اه **قاله** سدى
على الخواص رحمه الله وكان الغالب على جنة البرزخ مشابها لجنة الكبرى في الطهارة والقديس لم يكن
محلا لأخراج القديسين من أولها وظايف وهو محاط وغير ذلك مما قد صور من تلك الأكله الصورة به فذلك
نزل آدم وهو إلى هذه الأرض التي هي محل التنقيح والاستحالات لغير ما فيها ذلك القدر الصوري في
حقها الحقيقي في حق النصارى من أولادها اه **ومعنى** أي أفضل الذي ترجمه الله بقوله لما كل آدم
وحواء من شجرة النسي قوله فيهما البول والنائط والدم ولدتا من الرجال لتمامه عكسه ولدتا لجماع
كنش وتولد في ذنوبهما بسبب ذلك إذا أكلوا من شجرة النسي الخاصة بهن من وقوع في حرام أو مكره أو
خلاف الأولى بآية على ما قد صور في أوجه الجنين والولادة بغير مرض والمخاط والعنان والتكسر والغير
والنقص والاضراب والسرور بل والنقص والعمامة والنقص والجمعة والبرص والجذام والتكسر والتبرك
وغير ذلك مما وردت الأخبار والآثار بأنه ينقص الطهارة فمن تأمل في جميع النواقض وجدها كلها متولدة
من الأكل وليس لنا نقض الطهارة من غير الأكل أي أن من لم يأكل حكمه حكم الملائكة لا تقع منه شئ
ينقص طهارته أجماعا ذكرناه ومما لم يذكره فإن الملائكة لا يتبول ولا تنفث ولا يصري لها ولا تنشئ
الرجال والنساء ولا الاستمتاع بالجنس بشئ من جسدها ولا بالجماع ولا الجن ولا يفتي عليها ولا يفتي بها بغير
الأغذية إذا عبد لا يصري به إلا أن يحبه من شهوة تعالى ولا يشجب عن شهوة تعالى إلا أن كل قول لا يحانه
بالأكل ما وقع في عصية أبدانها فلما أمرنا الشارح على الله عليه وسلم والامة المحمدية دون الطهارة إذا وقع منها
نقص بالجماع المطلق أو بدله أو أمرنا الشارح وكذلك المحمدية دونها يظهر من أخصاها بالنساء كذلك والحجر أو
التراب في الاستمتاع أو التقدير أو تدليل المرأة البول وأمرنا بالتزويج على خاصة من حيث من القبل
أو الغير وغيرهما حتى من محل الحمل الخارج منه البول والنفاس من قبل ودبر وأمرنا بالشارح وكذلك

العلماء

العلماء من السراويل بالماء للاستبراء كراحماء والنجاسات وقد كان صلى الله عليه وسلم ينفض سراويله بالماء عند الطهارة ويقول بذلك أمرني جبريل وسأقي في توجبه الأحكام التي تنقض غسل الفرج خاص بأكثر العلماء والصالحين وعدم التنقض خاص بالعماء وإنما أمرنا الشارع صلى الله عليه وسلم بالنفض من يول الغلام إذا لم يأكل غير اللبن دون التنفس تخفيفاً عما يفرض غسل منه فذلك وإن كان الشئ أفضل لأن الأحكام أوجبه إلى حكم الشارع لا إلى حكم العقول **فإن قال قائل** كيف قلتم نجاسة قولنا لا يطأ مع كونهم لا يصفون في حقهم الأكل من ثبته النبي **فالجواب** قد قال بعض أهل الكشف أن طأ طأ معاً من حيث أرواحهما كالطأ طأ كذلك من حيث أرواحهما وإنما كان بعض العلماء كان يغسل من يول الصبي الذي لم يأكل الطعام ويقول إن والدته تأكل في هذا الزمان الحرام والشبهات فكان يوله أقدم من يول من يأكل الحلال **إم** وقد جاءت أقوال المجتهدين في التنقض بما ذكرنا على قسمين مشدد ومخفف حسب الأدلة التي استندوا إليها من الكتاب والسنة كما أن منهم من وسط بين التخفيف والتشديد كما صاحب القول الفصل كما أن من الزواجر ما اتفق عليه الأئمة كالبول والغائط والجماع والجنون ومنها ما اختلفوا فيه كلبس الحمار وموس الفرج والجهوز بشرطه عندهم وكذلك مما اختلفوا فيه خروج الدم السائل من البدن والتقته والغلبة وموس الصنان في الأظفار والمشرط والأجودم والابرس والصليب والوزن وغير ذلك وقد تقدم في توجبه الأحكام من باب الأحداث أن التنقض ليس الفرج ليس هو لذات الفرج وإنما التنقض به لكونه محل خروج النجاسات المتولدة من الأكل إذا لو كان التنقض به لذاته من حيث كونه متولداً من الأكل لكان حكم جميع الأعضاء كذلك فإن البدن كله قدما أو قولاً من الأكل **فإن قلت** قد قال العلماء بالتنقض بخروج الأعضاء التي ابتلعها الإنسان وهي غير متولدة من الأكل بيقين **فالجواب** ليس بالتنقض عندهم هذا لأنها وإنما هو ما علموا من التقدير المتولد من الأكل فلو لم يعلموا من التقدير ينقضوا الطهارة بالزواجر من ذلك إذ التنقض حقيقة أغما وخروج الفضلة التي تولدت من الأكل والشرب وإثارة الشهوة والنسفة عن الله عز وجل أو الغاصي وليس استلزامه أو لعمري أنها بشران شيأ من ذلك فافهم هذا إن كان كاتباً لا الطهارة عن الحدث الأكبر والأصغر **فإن قلت** لم يجب تعميم البدن بالنفس من خروج النجاسة مع الحدث دون البول والغائط في التقديرين **فالجواب** أن تعميم البدن بخروجه أو بالجماع من غير خروجه ليس هو التقدير وإنما هو ما يفهم من الآية التي تسرى في جميع البدن حتى غيبته وتنسبه ذكره أو ينظر إليه فذلك أمرنا الشارع بأجره الماء على سطح البدن كله بحسب ما بان للذهن فهو وإن كان قراً من البول والغائط فهو أقوى لذته من أصله فالتأكد أمرنا بأجره الماء المتعشش للبدن من ضعفه أو قوته أو موته التي يقوم أحدنا بعد النفس بناجي به يبدن حتى نكل موضع يمس الماء فهو كالعضو الميت والمشرط على الموت أو كبس البدن السكران أو النقي عليه فلا يكاد يحضر ذلك المثل نحر به في صلاته أبداً وإذا لم يحضر معه فكان لم يمس إذا الصلاة لا تصح إلا بتعميم البدن كما أنها لا تصح خارج حضرته والله تعالى إذا اعتدأ أهل الله تعالى فافهم وإنما وجب التيمم عند فقد الماء حساً أو شرعاً لأن التراب فيه رائحة الماء أذهو عكارة الماء التي تخرج لما خلق الله تعالى الموجودات فإن نفس التراب تيمم بالبحر لأن أصله كذلك من زيد البحر من عوج ولا ذلك يخرج منه قطر الماء إذا أحرق النار فلو لم يفسد الماء قطره منه بالنار إذا لم يخلق لانه قلب وهو سمعت سدى عليها انطوا رجة الله تعالى يقول إنما وجب تعميم البدن بخروج النجاسة لأن الغلبة عن الشبهة أكثر من الغلبة في البول والغائط ولذلك قال الإمام أبو حنيفة ينقض الطهارة بالثقة في الصلاة لأنها لا تنقض إلا من شخص غافل عن شبهة ونظر فيه إليه في صلاته وذلك لم يطل عند أهل الله عز وجل وأما وجوب تعميم البدن في الحائض والنفساء إذا انقطع دمها فافهم ذلك لأنه إذا انقطع الدم لم يبق في النفس والنفاس لا سيما أن عرقته تلا وتنتشر دمها وقد هي الله تعالى دم الحوض أدنى وأطول صلاة الحائض والنفساء مع وجوده وبعد انقطاعه حتى تقبل أن ذلك الدم فقط أو بعد تنقذ بدنها أو تيمم وقد حذر الإمام أبو حنيفة عن ذلك الحائض والنفساء إذا انقطع دمها وغسلت فزجها فقط ولعل ذلك حتى من اشتدت حاجته إلى الوط مؤلفاً من الزوج فيهما

وقال الشافعي وأحمد
لا يجبر بل يكون للنيب
الفسخ
فصل وإذا كاتب
السبع بعد صلاته
آتاه منه شيئاً قال الله
تعالى أو تهم من مال
الله الذي آتاكم وهل
ذلك مستحب أم واجب
قال أبو حنيفة ومالك هو
مستحب وقال الشافعي
وأحمد هو واجب الآية
واختلف من أوجه هل

لا ينبغي **﴿فان قلت﴾** فلاي شئ اتفق العلماء كاهم على نجاسة البول والغائط من الآدمي واختلفوا في بول
 بعض الحيوانات وغائطها امعان الآدمي اشرف من الهائم بعين اذه والمكاف ترك اكله من شجرة النخس
 مختلفا غيره **﴿فالجواب﴾** مائة في العلماء على نجاسة بول وغائطه الا لشربه وغلو مقامه فكان من شربه
 في الاصل ان يطهر كل شئ خالطه له لما غفل عن ربه واشتغل بحكم طبعه ولذته وشوته انعكس عليه
 الحكم فصارت كل شئ صاعدة من المطاعم انطأه او الطيبة الى النجاسة وبسبب قدرها ونجاسة ثمان من بول وغائط
 ودم ونخاط ودماء وصنات وفي التواعد ان كل من شرب مرتبة عظمت صغيره ففان قيل **﴿فان قيل﴾** ان قولكم
 ان علة الانفاق على نجاسة بول الآدمي وغائطه الشرف بنقض علك به ولنجاسه وول فانه قال **﴿فانهم﴾** اجمعوا على
 نجاسة ذلك منه وليس له شرف في الجواب عن ذلك **﴿وقال﴾** الجواب عن ذلك شدة العقلة عن الله تعالى
 حال الاكل فانه غفل عن الله تعالى من الجبار ومن كل حيوان لا يؤكل بخلاف الحيوانات المأكولة فانها
 قليلة القلة عنه عن الله تعالى تخفف بعض النجاسة الا في اكلها وارتها وول بذلك امتنان الله تعالى
 علينا بهيمة الانعام في الاكل ولوانه اباح لنا الجوار والبعل لا زدنا به كنه غلة وكان كالبهيمة التي لم يذكر
 اسم الله عليها فافهم **﴿فان قيل﴾** فلاي شئ لم يتفقوا على نجاسة فضلات الجوار كاهم من مخاط وصنات
 ويحويها فان ذلك كله من بولهم الاكل والشرب كبول وغائطه **﴿فالجواب﴾** انما غفلوا في ذلك لغلطة
 الواقع وانقذوا به بعد صورته من صورها واطعاما والشرب بخلاف البول والغائط والقي فانها هي الغالب
 بشبه لوهاون انقذوا من نظرائه شدة قدرتها قال **﴿فانهم﴾** ومن نظرائه خفتها كالبول في كونه سائما في
 الكتاب هذا كان اصل الحديث المتولد من الاكل والشرب وجوب استعمال الماء والتراب في الطهارة
 فلو لا كان من شجرة النخس ولو لم يكن واما ما احدثنا من ان الطهارة بل كطاهر من على الدوام كالماء لا شدة
 ولولا ما قضى الله تعالى من سورة براءة ان آدم عليه السلام ما هتدى بالماء من ذات نفوسنا ولا
 عرفنا كيف نخلس من الدوب ولا كان الحق تعالى قال ان الله يحب المتطهرين **﴿فالجواب﴾** انما غفلوا
 انما غفلوا عن **﴿فانهم﴾** واما وجه تناقض الصلاة باقواعها بالاكل والشرب فهو لان الصلاة كمال الطهارة شرعت برة
 او قوتها باكل الشهوات او الوقوع في القسملات فامر الحق تعالى بالطهارة بالماء او التراب المتعشدين
 بالحيث ثم ياتون بدين بديه المنعش للروح فنماحي بنا باديان ارواح حسيه بعدد رتم اعموا فقامه مما تقدم
 وكما ان ذلك في كتاب التقرى الى الله تعالى ورضاه عنه ما نرى ان كل من شرب من ذلك الماء الذي
 يقع بالحق الووقوف بين يديه وذلك فعلى تناقضه بنا واولنا شوا وب نفوسنا من اكل وشرب وغير ذلك ودخلنا
 الخلاء فخرج تلك الفضلات القسمة المنة التي لا تناسب حشيتها تعالى ولذلك خفف النجاسة من الاكل
 وقالوا انتهى من الله ان نكشف عورتنا بين يديه كل قليل حال البول والغائط كالا مام ملك والاوزاى
 والخرى فكان الامام مالك والخرى يدخلان الخلاء كل اسبوع وكان الاوزاى يدخل الخلاء كل شهر فرب
 طه فمما يدخله في الشهر مرتين مكات امه تقول ان يدخل عليها ادعو العبد الرحمن فانه به عليه البطن
 انتهى وفي الحديث ان الملائكة تقول عند دخول وقت الصلاة يا بنى آدم قوموا الى تاركوا الى اوقدوها
 فاطفئوها **﴿فان قال قائل﴾** فتركوا رب الصلاة عند نافي اليوم وليلة خمس مرات **﴿فالجواب﴾** كان
 ذلك من رحمة الله تعالى بالناس كدفعه عن بياضه طهارة ارتنا وبمحصول نال اكل وشرب كالبول في يديه
 اجبر بذلك كمال الحال الواقع فينا بالامامى والغفلات بين كل صلاة وصلاة فبوت احدنا يستغفر فاحتاجه
 من الخلفات على حسب مقام ذلك المنظره من المصلى كانه اذا قال اذكار الوضوء الواردة فغفر له ذنوبه
 الخاصة بالوضوء ثم انه يقوم للصلاة فيغفر له ذنوبه الخاصة بالصلاة فان كل ما امر ورشى انما شرع كفارة
 الفعل وقع العبد فيه مما يخطئ الله تعالى فيكون ذلك في مقابلته كفارة له كما يعرف ذلك اهل الكشف ولو
 كشف العبد لى ذنوبه تتساقط عنه بمنزلة انما كسا كبر الله تعالى اى عن كل شئ يخطئ به من
 صفات التنظيم فان الله تعالى اكبر من ذلك كله ثم يقرأ التهجود ذنوبه عينا ونمسا لا ثم يركع فتجهر كذلك ثم

له قدره من ام لا قال
 الشافعي لا تقدر فيه
 وقال بعض اصحابه
 ما اختاره السيد وقال
 بعضهم قد قدر الحاكم
 باحتياده كالتعنة وقال
 احمد هو مقدر وموان
 يحط السيد عن
 الكتاب ربيع الكعبة
 او بعباده او بغيره
 ففصل في ولا يجوز
 بيع ربة المالك عند
 أبي حنيفة ومالك الا ان

ومثل فتعذر كذلك ثم بعد فتعذر كذلك ثم رفع راسه فتعذر كذلك فلا يرفع من صلاته وعليه ذنب من
 الذنوب التي تغفر بالصلاة فلم يمتنع من أداء الجواب عن قول القائل قد ورد أن الذنوب كلها تغفر حال الوضوء
 أن حاشية الذنوب التي تتساقط عن عبته وشماله في الصلاة إذا صلى على أثر الوضوء فانهم وقد تقدم في أبواب
 الطهارة قولنا أن ذنوب العبد كلها كانت أفع وأقذر وأكثر كمالا طوبى لظافة المسألة أكثر ليكون أنفس
 للذنوب التي مات من كثرة المعاصي بخلاف المسألة المستعمل فرحم الله الإمام لما حنفه ما كان أدق
 استنباطه وما كان أكثر احتياطه لهذا الأمة في قوله بعدم صحة الطهارة بالماء المستعمل ولو كان أكثر
 من قلتين مثلا منه فبكثره ورائطها ما فيه ورحم الله بقية المجتهدين ﴿فان قلت﴾ فإذا كانت الصلوات
 الجنس كصغرات الذنوب بالمتة لثمة بالصلاة فلا شيء شرعت النوافل هل هي لمعاصي يقع من الذنوب
 المستعملة أوهي جبر للخل الواقع في الفرائض كما قاله أهل الكشف فانهم قالوا لنفيل الآن كان
 فرض وذلك بان لا يخطئ به شيء من الأركان من حين يحرم بالصلاة إلى أن يسلم منها ﴿فاجاب﴾
 انها جوارب للخل الواقع في الفرائض بالنظر لتمام كل انسان وليست بنوافل إلا حق من كل كفر انفسه من
 كل الأولي ولو ذلك قال تعالى لم يزل الله عليه وسلم من الليل فتم حجب أي بالقرآن فانه قال
 تعالى ذلك الآية على كمال فرائضه صلى الله عليه وسلم ولحق به كل الأولي ما عمن ورثته في المقام وبقى أمثاله
 على الأصل في الجبر وبذلك حديث البخاري وغيره ان الفرائض تكمل يوم القيامة بالنوافل أي يكمل
 كل نقص حدث فذكر أن أوسنة ينظر في النوافل من الأركان والسنن فانهم ﴿فان قلت﴾ فإزكاد الشارع
 صلى الله عليه وسلم من النوافل دون بعض ﴿فاجاب﴾ فعلى ذلك تسعة لثمة فانه لو أكد ما كان
 لكأنه كالشيء الذي لا يطمع غالب الأمة وقد كان صلى الله عليه وسلم بحسب التخصيف على أمته ما أمكن
 له إيمان الله تعالى غنى عن طاعته كلها وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة ركعتين قبل المغرب ثم
 تركهما وقال خشيت أن يفقد هذا الناس سنة أي وانحبوا عليهما كالنوافل المؤكدة ﴿فان قلت﴾ فلم شرعت
 النوافل ذوات الأسباب كأداسوف والاستسقاء واليدين وصلاته الخنازة ونحوهما ﴿فاجاب﴾ شرعت
 لحباب العبد بالآل عن شهود الأيات العظام التي يتخوف الله تعالى ما عابده لاسماع كل المرام
 واللهوات والشبهات حتى تساقطه فانه لا يكاد يخاف من الله تعالى كل ذلك الخوف الزاد عليه من ارتكاب
 المخالفات فقلنا لا يحتاج بنا إلى كل وغفلت عن الله تعالى ما احتجنا إلى تخوف ولذلك شرع الشارع في بعض
 هذه الصلوات الخطية الجامعة للوعظ والقوى فبات لرد قلوب الشاكرين عن حضرة الله تعالى إليها بقرينة
 عدم مشروعية الخطية في صلاة الخنازة لأن الموت في نفسه وعظيمة بليغة لمن عقل واستصبر ولو علم صلى الله
 عليه وسلم أن القلوب ترجع إلى حضوره بها ما شرع من الدعاء والاستغفار في بعض الصلوات ما كان شرع
 معها الخطية وأما حكمه التكبير في العبد فانه شرع ذلك لحباب الخلق بكثرة الجمع عن شبهة وحيدة الرب
 وأما صلاة الخنازة فاشترعت تادية لبعض حقوق أخواننا المسلمين التي قصر باقي أحوال حاجتهم فكان
 القبول والتسكين والدفن والصلاة عليهم بعد موتهم كالجوارب للخل الواقع منافع حقهم وأصل وقوع ذلك
 الخلل منافع حقهم اغما هو محاربا بالاكل والشرب ويزيد العبد على ما ذكر التسبب بالاكل والشرب
 وليس ثياب الزينة لأنهم ما شرعوا تألف القلوب بالمتنافرة من كثرة المزاج في الدنيا والأغراض النفسانية حين
 محاربا بالاكل والشرب عن شهوة الآخرة وأحوالها وذلك بالانقلاب القلوب يحصل اجتماع نظام الدين
 وأقامة شعائر مضاف التنافر فانه يشهد نظام الدين ويصنفه ونماز إلى العبد على الجماعة في الجمعة
 بالتكبير لله تعالى أي عن أي يخرج شيء من الوجود عن حكم أودته لانها ما فرح وسرور وعظيمة عن
 الله في العادة أكثر من الغفلة عنه في يوم الجمعة وانما أمرنا بما باطها بالفرح والسرور وشكر النعمة لله علينا
 بهما لنفيل الظاهر دون الالكفاء فرح القلوب في الباطن فينبغي لمن طعن في لسن أن يوافق الأطفال
 وانحدام والعلمان في أظهار السرور وليس أحسن ما عندهم من الثياب نظيفة خضرة الله تعالى التي هو
 فيها وسبيل إلى قلوب الناس إلى بعضهم بعضا فان لباس الزينة له أثر عظيم في الميل إلى صاحبه عكس حال

مالكا اجازيع مال
 المكاتب وهو الذين
 المؤجل بن حال أن
 مكان عينا بغير عرض
 أو عرضا فبعين وعن
 الشافعي قولان المحدث
 منه أنه لا يجوز وقال
 أحمد يجوز ببيع رقبته
 المكاتب ولا يكون البيع
 فسخا لكانت به فقوم
 المشتري له مقام السيد
 الأولي وإذا قال كان ذلك
 على ألف درهم فانه مقي

صاحب الثواب الأبدية * وصعدت سبدي علينا الخواص رجع الله يقول لا ينبغي أن تأتي الجمعة
والعبد من غير غرام من الصلوات وفيما طنته غل وحقد أو مكر أو خديعة أو حسد أو كبر على أحد من المسلمين فإن
من أتى إلى الصلاة في طائفة من ذلك لم يجمع قلبه على حضرة الحق تعالى في تلك الصلاة * وصمته
يقول لا يصح له مرات أبداً أن يفارقكم الجمعة والعيادان وفي قباب أحدكم غل أو مكر أو خديعة أو حسد
أو كبر على أحد من المسلمين وهذا وإن كان مغلوياً في سائر الأوقات من كل مسلم لكنه في الجمعة والعيدين أكداً لا سيما إن كان
حاجاً فإن الحرم حضرة الله الخاصة في الأرض وفي الحديث لا يصعد الغشاخين غسل حتى يصطليها إشارة
لما ذكرناه فإن القطيعة والشعنة تهمز زول الرجعة على الخلق ومن هنا استحب العلماء مصالحة الأعداء قبل
الخروج للاستسقاء والتوبة ورد المظالم للابرار دعاء القوم فاعلم ذلك وأما وجه تعلق الزكاة بجميع أنواعها
بالأكل والشرب فهو ظاهر لا نحتاج إلى ما لا ينبغي إثارة حجبنا عن شهود الملك في المال الذي بأيدينا كاله
الله تعالى وأدعينا الملك في ذلك إنا مع الغلبة عن المال الحقيقي لجميعنا وكثرنا ومنعنا منه الفقراء أو المساكين
شعنا من نفوسنا وشربنا أو ضيقنا بذلك على الفقراء أو المساكين والمؤلفة قلوبهم وعلى الغارمين في المصالح التي
يعود نفعها على الخلق وعلى من يسافر في الجهاد وعلى المكاتبين وعلى ابن السبيل ونسبنا قوله تعالى أو تواركة
وقوله تعالى وأتقوا مما رزقناكم وقوله وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وقوله صلى الله عليه وسلم ما نقص مال من
صدقة وإن الله تعالى لأضاعف درهم الصدقة إلى سبعين ضعفنا ونسبنا أنضاعف معنى الزكاة فإن الله تعالى ما مهابها
زكاة أي غزا أو الابتغال العبد في ذلك ويخرج زكاته بطبق نفس وأنشراح صدر وصمت شعنا شيخ الإسلام
زكريا رحمه الله يقول إنما فرض الله تعالى علينا الزكاة لما سبق في علمه من شدة نفوسنا على عباد الله حرماننا
لهم من مال سيدهم الذي جعلنا مستغنيين فيه أي لا مال يمكن له ملكه حقيقة ما ذلك أمرنا الشارح عزنا
نصيب معلوم من كل صنف من جميع أموال الزكاة على سبيل الفرض علينا تطهير الأموالنا وأرواحنا من
الرجس الحاصل لها بالبل والشرع ومما يقتضينا الأمر الله تعالى برسوله بأجره وإزالة البركة في رزقنا وأتقوا
فيه فله ما كل مؤمن به قد زادت التوفيق ماله إذا خرج زكاته وأغناها به النفس فيه وقد دعنا الملائكة بها
بأن الله تعالى يعطي كل متق قسطاً من خلقه وكل مسلم تفاقودعاء الملائكة لا يردقو تأمل في غائب الناس في نفوسهم
لم يدعو قسط كمال الإيمان بكلام الله وكلام رسوله فإن الله تعالى يهودنا بأخلاق الاتفاق في سبيله وكذلك وعدنا
رسوله ومع ذلك ظن يخرج زكاته ويتق ماله في سبيل الله الأتقيل من الناس وقد قالوا من شرط الإيمان
الكمال أن يكون الغائب الذي يهود الله به أو توعده عليه هند المؤمنين كالحاضري حذسوا فإن إيمان الخليل
بحق الله تعالى حينئذ الذي بذعهم مع أنه لو رأى يهوداً جالس يسدرة من ذهب يقول كل من أعطاني نصفها
أعطته ديناراً وأصار غلب الناس بزحون عليه ما عطاها الله إياهم ليأخذوا الدينار ولو أن انساناً قال لأحدكم
لا تطعوا دواحمك لم يطعكم لهادنكم لفسه عقه له ولم يسمع له فأنظر يا أخي لنفسك في هذه الميزان فأتى
بمخالطة أوع الإيمان بمذلك وأترك الدهوى واستغفر ربك * وصمت سبدي على الخواص رجع الله يقول
من لم يشكر لله تعالى على الأمر بإخراج زكاته فهو من أهل الجاهل لانه ما أمره بأمره إلا هو ويدان يزيد
من فضله فالأثر به الفرح والسرور لا الحزن والغم انتهى * وأما توافل الصدقات فأنما شرعت لغير أغل
الواقع في زكاة الفرض نظير الصلاة والصوم فربما تنقص بعض الناس من الفقر أو الخرج أو من السرور
بالإخراج فتقص أجروهم ذلك وقد ورد في الحديث ما يدل على أن الله تعالى ما وعد عباداً بالإجر على الزكاة إلا من
أخرجها منهم حالاً بصدقة أو غيره ما عنيه * وكان سيدى على الخواص رجع الله يقول أنما شرع رسول الله
صلى الله عليه وسلم صدقة التطوع دفعها للزول الصلاة على أبنائنا فإن زكاة الفرض مطهرة لبال وروح
وصدقة التطوع مطهرة للبدن من الخس والتب والرجس والفرجى والنمائل والقرح وسائر ما يؤذي
النقص في زكاة الفرض فقد عرض بدنه للحكة والجرب والحسب الفرجى والنمائل والقرح وسائر ما يؤذي
بدنه انتهى * وأما زكاة الفطر فأنما شرعت ليكون ريق صباير رمضان متوقفاً على إخراجها فلا يرفع إلى السماء
إلا بإخراجها الحديث حسنة بعضهم مع إجماع أهل الكشف على ذلك وأغنا كان رمضان لا يرفع إلا بعد إخراج

أدما عتق هنداني
حنيفة ومالك وأحمد ولم
يقترأ إلى أن يقول فاذا
أدبت إلى فانت حر
أو نبوي العتق وقال
الشافعي لا بد من ذلك
ولو كاتب أمته وشرط
وطأها في عقد الكتابة
قال أبو يوسف ومالك
والشافعي لا يجوز ذلك
وقال أحمد يجوز
باب أمهات
الأولاد

زكاة الفطر لئلا تكفار ما وقع من ذلك الصائم من خرق صومه بالنسي والنسيمة وتعالى الشهوات
 المضادة له في الصوم وأصل ذلك كله الأكل والشرب فإنه لما كل حبيب عن مراعاة راحة الله فوقع خرق
 صومه تركه الأدب معه تعالى حين تخلق باسم الصفة الصديقية من تركه الأكل والشرب وجعل الفطرات
 فلو لا الأكل لما حجب لخرق واجتنب العالين (وأما) وجه تعلق الصوم بالأكل من شعرة النبي فرضا
 كان أو فلا فلو لا الصوم انما شرع تطهيراً وتقوية للاستعداد في التوجه إلى الله تعالى في قوله التوبة من سائر
 المعاصي التي حدثت من طول استنساخه للاحين بحسنه الأكل والشرب وغنيان مراقبة ربنا وعن الحيا عنه
 ومعت سدي عليه الخواص رحمه الله تعالى بقوله انما شرع صوم رمضان سدا للهمز الشيطان من الذنوب من
 الهام إلى الأمام فلو كان الصائم يؤذيه على المكمل لما وجد الشيطان له سبيلا عليه بالسوسة وغيره ولكنه لما أذاه
 على حكم النقض خرقه فدخل إليه الشيطان من ذلك الخرق واحتاج إلى الحار يصوم الأثنين والجنس وأيام
 الليالي البيض وضوء ذلك هو سمعته بقوله أضمره شأن الصوم رقة القلب وذبول الأعضاء حتى لا تشكك الأعضاء
 العبد تسمى معصية لسهه بجاري الشيطان التي انقضت في البدن بأكل الشهوات حتى صار البدن كطافات
 شبكة الصيد فإذا صام انسدت تلك الطاقات كالأهالي ذلك الأثر بعد حيث الجاري وغيره الصوم حجة على
 ترس يتيق به العبد دخول الآفات الدينية إلى قلبه انتهى وأما كان رمضان ثلاثين يوما وتسع وعشرين يوما
 وردان تلك الأكلة الصورة التي أكلها آدم من الشجر فكيف في بطنه شهرا كاملا وتسع وعشرين يوما
 فان قيل (إن في الشرع ما يفهم منه أن الأكل يقيم في البطن أربعين يوما والحدث من كل لقمة من حرام
 يفيل له صلاة أربعين يوما فالجواب) أن هضم الطعام ورجوعه إلى الحرارة التي في القوة الهاضمة فرعا
 كانت حرارة القوة الهاضمة في أسنان آدم أشده فحتمت الطعام ونزلته في شهر فنقص عشرة أيام من هضم
 معدة غيره انتهى فعمد أن الله تعالى ما فرض علينا صوم رمضان إلا اعتنا بالشهوات المتولدة من الأكل فمن
 بالغ في أكل الشهوات والصوم في رمضان فقد أبطل حكمة الصوم في حق نفسه ولم يسد مجاري الشيطان من
 بدنه فركض فيه باليسر بخلافه ووجه تعلق عليه أنه فلو لا الأكل لم تحتج إلى الصوم ولكنا كنا لا شك لا يقع
 منها معصية أبدا بل طرأ علينا (فان قيل) فلم شرعت الكفارة في الجماع في نهار رمضان (فالجواب) أنما
 شرعت لتكون الجماع خالف أمره وقدمت شهرته في رضائه عليه وتعرض بذلك لزلزال السلاء عليه
 فكانت الكفارة ما دفعه من وصول العقوبة إليه وكذلك القول في سائر الكفارات من تطهير وتطهير ونحوها
 من الجنابات هي الدين وإضافان الصائم قد تعلق باسم صفة الحق تعالى من عدم الأكل والشرب فلا
 يليق به التكاح الذي تفره الباري جعل وعلا عنه فقد علم أنه لا الأكل ما احتجنا إلى صيام فنضع به
 شهواتنا ونكف به جوارحنا (وأما) وجه تعلق الاعتكاف بالأكل من التجربة فهو لأنه انما شرع جمعا
 لشتات قلوبنا عن رياحين تفرقت في أوديه الانفلات بالأكل فكان الاعتكاف معينا لئلا نغفل عن محبة الحق
 لا سيما في رمضان لأجل حضور رقلو سامع زنا في ليله القدر التي هي خير من ألف شهر فاقهم والحمد لله رب
 العالمين (وأما) وجه تعلق الحج والعمرة بالأكل من شعرة النبي فهو لأن الحج والعمرة مكفران للذنوب
 العظام التي نشأت من حجاب الأكل فلو لا الأكل ما وقع في هذه الذنوب ولا احتجنا لما كفره ما وقع من هذه
 لكل ما مورثه في ذنوب مقابلته يكفره من طواف وصلاة وصوم وحج وغير ذلك وذلك أننا لما أكلنا
 ينفي لنا كله شرعا بل بطرأ وشه نفس حجبنا فصمتنا ولوانا كما كنا ما ينفي لنا كله شرعا من غير زيادة
 لما وقع منها معصية هذنا فحقنا (وأما في حق أسنان آدم عليه الصلاة والسلام فكان كل ما وقع منه من الذنوب
 والكبائر وبالاعتكاف كما تقدم أول البحث وكان الحج آخر ما بقي على العبد من المكفرات واعتنا بأن آدم
 عليه الصلاة والسلام تلقى الكلمات هنالك وناب الله تعالى عليه هنالك التوبة الصورية لا الحقيقية كما هو
 شأن الأنبياء من ذنوبه (فان قلت) فلا شيء لم يجب الحج والعمرة إلا مرة واحدة في العمر ولم يشكر
 كاصوات الصوم والزكاة والطهارة (فالجواب) أن الأصل الحق ذلك رجة بخلافه من حيث إن رجه مسقت
 غيبه تخفف فيهما العظم المشقة في فعلهما غالباً إلا سيما من أن من مسرة سنة بخلاف الطهارة والصلاة والصوم

اتفق الأئمة الأربعة على
 أن أهميات الأولاد لا تناف
 وهذا من ذهب السلف
 والخلف من فقهاء الأمام
 لا ما يحكي عن بعض
 الأصابة وقال داود يجوز
 بيع أهميات الأولاد فلو
 تزوج أمه غيره وأولدها
 ملكها قال أبو حنيفة
 نصبر أم ولد وقال
 مالك والنسابة واحد
 لا نصبر أم ولد ويجوز له
 بيعها ولا تنسب بمسوة

وغيرها وانما قال بعض الاغنياء بحباب العمر لا وجوبها لانها داخل في افعال الحج فكانت كالنوافل مع
 الفرائض ثم ان في ذلك مشاركة عظيمة لتمايز قدرنا السابقة واللاحقة اذ احسنارة واحدة في العمر ولولا
 هذه المشاركة لكان الحق علينا الحج كل سنة مثلا ليعرف لنا ذنوب كل سنة بذلك الحج فانهم قالوا فان قلت كان
 الوقوف مرة اول اركان الحج بعد الاحرام الا في من طريق مصر دون الطواف والسعي مثلا (فالجواب)
 انما كان اول اركان الوقوف اقتداء بما ساء آدم عليه الصلاة والسلام لانه لما حاه من بلاد الهند بعد موطنه من
 الجنة التي على رأس جبل الباقوت الى مكة كان اول ما لاقاه من مناسك الحج الوقوف بمكة فلهذا قالوا
 الاكل للملك ولله المثل الاعلى وبله من ذنقه وهي كالالب الثاني لانه لا فلاح الاخر بهامن مكة فان قلت فلم يوضح
 الحاج المصري وغيره بالدخول الى مكة قبل الوقوف (فالجواب) انما ساءهم الحق تعالى بالدخول بوجه
 بالخلق لما عاهد منهم من شدة الشوق الى رؤيتهم فبذلك كان حكمهم حكم من هاجر الى دار سيده
 فكذلك بين يديه ينتظر ما يراه من السعدن الاعمال فلما قال له اذهب الى عرفات التي دخل مناصب في آدم عليه
 الصلاة والسلام ما مره الامتنال امر به في ذلك فان قلت في كل شيء امر بالخير بالخير من ليس المخطط
 مع ان من الادب عند ما قلنا لا كابر اس اخيرا انما عباد (فالجواب) انما امر بالخير عندئذ ذلك اشار الى
 ان من الادب من كل مذهب ان ياتي به شاعدا لئلا يفسد صبره من جسم العالني الذي به ليقبله السيد
 ويخلق عليه خلة الى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية اذ انما ليس لثياب الزينة
 لا يستحق صدقة من الحق تعالى في العادة وقد يتفضل الله تعالى على الاغنياء بالصدقة عليهم زيادة على
 ما عندهم كالفقير بحسب ما سبق في علمه * وصحت حديثي عليا الخواص ربه الله يقول من علم ما يقول
 حج العبد وانما خلق عليه خلة الى انما عباد (فالجواب) انما امر بالخير عندئذ ذلك اشار الى
 ولا يرى نفسه على احد من خلق الله ولا يراهم على شيء من امور الدنيا ساقى عوت وعلمه عدم قبول حجه ان
 يرجع على ما كان عليه قبل الحج كان من علمه مقتضى ان يرجع وهو يرى ان مثل حجه اولي بالقبول من
 حج غيره لما وقع فيمن الكمال في ثابته المناسك ووجه فيها من خلاف العلماء ان هذا الوقت لا يشتر
 به كل احدوا فاعلم انه في الكمال في ثابته المناسك ووجه فيها من خلاف العلماء ان هذا الوقت لا يشتر
 انتهى والحمد لله رب العالمين (واما) وجه تعلق البيع والشراء وسائر المعاملات بالبيع والشراء انتهى فهو
 ظاهر لانه لما كنا نؤثر بنا حجة بذلك عن كمال حجة اخواننا وعنا كرامهم واعطائهم ما يحتاجون اليه
 مما نحن مستغنون عنه لكونهم من عبيدنا وتعدنا حديد بنا بالفضل والنعيم وعدم الانياز وظلمتنا ان
 يكون لنا ما في ايدي الخلائق لئلا نلوا دس بطريق شرعي فامر الله تعالى بالبيع والشراء وحملنا الربا
 وشراءنا الخيارات في البيع والشراء دفعا لنقدمنا اذا كان الحظ الاوفر لاختنا وبين لنا العيوب التي من شدة بنا
 والتمس من ضمان غيرنا وبين لنا ما يدخل في بيع دورنا وبساتيننا وما يصعب فيه السلم والزمن واعكام القلنس
 والحجر والصنع والخرق والواشعة والشركة والوكالة وغير ذلك من القسرات والافاق والمساواة والامارات واحياء
 الموت وانما غنينا في الوقوف والحبس والحديد شكر الماعندنا من النعمه وكذلك علمنا حكم القنطة واللقط
 والجمل والافراش وقسم الصدقات والوصايا والودعة وقسم النفي والغنيمه وكل ذلك اصله حجابنا بالاكل
 الذي نأخذ لنا الشارح في اكله من حيث عين الاكل او من حيث الفحل وقد بسطنا الكلام على ذلك كله في
 رسالة الانوار المقدسة راجعه والمجمل شرع العالمين (واما) وجه تعلق النكاح وتوابعه بالاكل من شجرة
 النسي فهو انما عباد اذا كل تحرك شهوة الى الجماع او مقدماته فلولا شرع هذه النكاح لكان بما كان يقع
 في الزنا فقتل شرعا وغيره على تلك الطريقة لما لم يكن بها فكانت القصد فلهذا امر الشارع بالولي والشاهد
 والصدق ليدخل الدين من الباب (واما) في مشروعية القسم للزواج فانه الاكل فانه لما كل شره ويطرأ
 حجب عن حقوقه وجهه عليه فضاخر ما تزوج عليها اذا ما حتى سألته ان يطلقها ليعمل تعطيلها وتفتيد
 نفسها منه وورعها بطرقها استدام من غير زوال ولا مال ثم دعى ذلك فتشعر الله له رجعة وورعها
 من زوجه وظهرها ولانها وزوج من أرضعتها ووطئ الجارية من غير استبراء ونكح في الغدة مع

ولوا ساع أمه وهي حامل
 منه قال أبو حنيفة لا تسهرام
 ولد وقال الشافعي وأحمد
 لا تسهرام ولد وقال مالك
 في أجدى الرأيتين تسهرام
 أم ولد وقال في الأخرى
 لا تسهرام أم ولد ولا تسهرام
 خالها منه قال أبو حنيفة
 ومالك وأحمد تسهرام أم ولد
 والشافعي قولان أحدهما
 لا تسهرام والثاني تسهرام
 ما الذي يلزم والحمد لله
 ذلك لا يشك قال أبو حنيفة

الله لتجاءت رسل ربنا بالحق وأنا أسأل بالله تعالى كل ناظر في هذا الكتاب من علماء المذاهب الأربعة
رضي الله تعالى عنهم أن يصلح ما راه في هذا الكتاب من الخطأ والتعريف ولو كن بعدل معان النظر في الأدلة
والناظر والتوجيهات والسلامة من التعصب بالذهب دون غيره وهو بعدل عنه بوجهه دليله وضعف دليل
المتأخر بعد اطلاعه على جميع الفصول التي قبلنا هاهنا في المراتن وبعد شهوده عن الشريعة المطهرة
التي يتفرع منها قول كل محقق من المتقدمين والمتأخرين وبعد شهوده عن الشريعة كالشريعة كالشريعة كالشريعة
الأئمة كالأضواء المتفرعة من الكف فكأنه ما تم أصبح أولى بالسكف من أصبح فكذلك ليس مذهب
أولى بالشريعة من مذهب كما تقدم بسطه في الفصول قبل توجيه كلام الأئمة المجتهدين وإذا كان المؤلف أول
من تكلم في فن احتاج ضرورية إلى من يعقب كلامه ويستدرك عليه ليس استحضار المؤلف كل ما رده على
منطوق ذلك الكلام ومفهومه حال التألف ولو أنه كان بقدر على ذلك ما احتاجت الناس إلى شرح لثبوت
ولا احتاجت الشروحات إلى الحواشي والخواشي إلى الحواشي ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا
كثيرا وقد ذكرنا مرارا أن جميع الأقسام من الكتب أغماها وبحسب ما فتى الله به على قلبه حال التأليف
ما عدا الكتب التي اختصتها فحمد الله تعالى من عذري في قولي في خطأ أو تحريف من هذا الكتاب
لأربابهم الأئمة ورحم الله من فتى الله على قلبه وتوجهه في قول الأئمة أو وضعه عما وجهه به فالحقه
عوضه من هذا الكتاب عذري في التزامي توجيه كلام المذاهب المستقلة والمتفرعة عنه أم لا أهل أحدنا
سبقني إلى التزامه ومن تأمل فيه وفهمه صار يحرم مذهب جميع المجتهدين حتى كانه صاحبها واستحق أن
يأبى بشيخ أهل السنة والجماعة في عصره ومن لم يلقيه بذلك فقد ظلم فاسمع يا حي نصي وأمعن النظر فيه
والزم الأدب مع أئمة المجتهدين يا أخاؤنا يدك في أهوال يوم الدين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وحسبنا الله ونعم الوكيل ولأجل ذلك ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

﴿يقول مصححه الرابى من الله غفر الذنوب وسرر المسامحة﴾ إبراهيم ابن الشيخ حسن القيومي الزبائلي

تحمده ليأمن اخترت من عبادك أئمة الدين وجعلت شريعة نبيك أرفع منها جواج وأعدل معبران لأفعال
المكلفين ونصلي ونسلم على سيدنا محمد خاتم النبيين الغاثل من ربه الله خير أئمة في الدين وعلى آله
بحرور الإسلام وأصحابه هداة الأنام ﴿وبعد﴾ فقد تم بعونه تعالى طبع كتاب المسير أن الكبري ما مؤلفه
القطب الأكبر ذي الأمداد الإلهية والفضل الأبهى الزم الأوجاد الرباني سيدي عبد الوهاب
الشعراني تغمده الله رحمة وأسكنه فسيح جنته محلي هامته بكتاب رجعة الأمة في
اختلاف الأئمة للعلماء العلامة الحبر العارف الفهامة الشيخ محمد بن عبد الرحمن
العمشقي العثماني الشافعي رحمه الله تعالى آمين وذلك على نفقة حضرة
(الشيخ أحمد على الميحي الكنتي) وكان هذا الطبع الزاهر والوضع
الائق الباهر بالطبعة العاصرة الشرقية الثابت محل ادارتها
بشارع الخضر نقش من مصر العزيزية ووافق
نهاية طبعه الميرون وخاتمة قبيل شككه
الرائق المصورن أواسط شهر روال
من سنة ١٣١٨ هجرية
على صاحبها أفضل
الصلاة وأزكى
التحية
آمين

الأئمة والهمنا ألقا
واحسانا بسميته رحمة
الأئمة وله الشكر على
انعامه بالاعانة على
انعامه ونسأله كما مضى
ووفى وبلغ المني وحقق
أن ينفعني به والمسلمين
وأن يجعلنا من الذين
أنعم الله عليهم من النبيين
والصديقين والشهداء
والصالحين وحسن
أولئك رفيقا

Bibliotheca Alexandrina



0408001